٢٠٢٣/١/٣

آفاق واعدة لتطور الاقتصاد الخليجي في عام (٢٠٢٣)

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

يبدو أن الاقتصاد الخليجي يقف على عتبة فرصة ذهبية في عام ٢٠٢٣، حيث تشير معظم تقارير المنظمات الاقتصادية الدولية إلى أن مجلس التعاون الخليجي يشكل في عام ٢٠٢٣ النقطة الوحيدة المضيئة، في عالم تسوده المتاعب الاقتصادية .

فتشكل وفرة الطاقة وسهولة الحصول عليها، أسعارها المنخفضة ووفرة السيولة، والمشروعات التنموية الضخمة- قيد التنفيذ -التي احتوتها الرؤى الاقتصادية للدول الأعضاء في هذا المجلس، عوامل جذب تشد الأموال المعطلة في دول العالم إلى الاستثمار في هذه المنطقة، وخاصة مع قربها أيضًا من مصادر العمالة الرخيصة المدربة العالية الإنتاجية، ما يجعل عام ٢٠٢٣ يشكل نقطة تحول محورية في تنفيذ الاستراتيجيات الخليجية لعصر ما بعد النفط، محدثة تنويعًا قويًا في ركائزها الاقتصادية.

فبحسب مجموعة «HSBC Economist Roadshow»، فإنه من المتوقع أن تكون دول مجلس التعاون الخليجي قد حققت في عام ٢٠٢٢ أعلى معدل نمو في العالم بنسبة ٥.٦٪، ما يجعلها واحدة من أفضل المناطق أداءً، بتحقيقها أكبر معدل نمو لها، منذ عقد على الأقل، مع توقعات تحقيقها معدل نمو ٥٪ في ٢٠٢٣ .

ووسط معاناة دول العالم من تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، التضخم، ارتفاع أسعار الفائدة، أزمات الطاقة والغذاء، ومخاوف الركود الذي يلوح في الأفق، فإن الشركات التي تبحث عن النمو، لن تجد فرصة هذا النمو في أوروبا أو الولايات المتحدة أو الصين، ولكنها ستجده في منطقة الخليج، حيث مستويات الاستهلاك العالية، والثقة الكبيرة في مجتمع الأعمال، فضلًا عن وفرة السيولة، وارتفاع معدل نمو الناتج المحلي، الذي قدر بمعدلات تتراوح بين ٥—٦٪، والذي به تتفوق على غيرها من مناطق العالم، فضلًا عن اكتساب هذه المنطقة نوع من الحصانة أو العزلة النسبية عن الضغوط والاضطرابات الاقتصادية العالمية، وخاصة التضخم الركودي الذي قد تتأثر به وبتبعاته أنشطة السياحة الوافدة إلى المنطقة الخليجية.

وكما حدث انتقال للاستثمار الغربي صوب النمور الآسيوية، ثم الصين ثم دول شرق آسيا الأخرى- في لحظة تاريخية سابقة -فقد يحدث انتقال مماثل في ٢٠٢٣ صوب دول مجلس التعاون الخليجي، وخاصة بالنسبة الى الشركات التي تعتمد بشكل كبير على الطاقة، في ظل الكلفة العالية لهذه الطاقة في أوروبا، ولن تجد هذه الشركات في منطقة الخليج صدمة إمدادات الطاقة، وسوف تجد هذه الطاقة متاحة وميسورة، وكلفتها أرخص من مثيلاتها في أوروبا.

أضف إلى ذلك أن العوائد النفطية المرتفعة التي حققتها دول الخليج في ٢٠٢٢، قد مكنتها من تعويض فترة هبوط أسعار النفط منذ منتصف ٢٠١٤، وعززت ميزانياتها بالسيولة، وخلقت نموًا قويًا، وفي حين أن أسعار الفائدة المرتفعة سيكون لها تأثير سلبي على النشاط الاقتصادي في الدول الغربية، فإن رفع هذه الأسعار لم يؤثر سلبًا في الاقتصادات الخليجية حتى الآن، غير أن استمرار انتهاج الفيدرالي الأمريكي رفع سعر الفائدة، وما يعقبه من سير دول الخليج على نفس الاتجاه، لارتباط عملاتها المحلية بالدولار الأمريكي، يمكن أن يكون له تأثير على كلفة التمويل، خاصة في القطاع العقاري .

ولكن يقابل ذلك أن الحرب الروسية الأوكرانية قد دفعت بكثير من أصحاب الأموال الروس والأوكران إلى البحث عن ملاذات آمنة لأموالهم، وكانت الإمارات ودبي تحديدًا من تلك الوجهات، في ضوء عوامل الجذب، من بنية تحتية، وخدمات عالية الجودة وفرص استثمارية واعدة .

ومن جهة أخرى فقد استفاد المغتربون في الخليج من قوة الدولار في تحويلاتهم المالية لأسرهم بأوطانهم، إذ أصبحت المبالغ النقدية التي يرسلونها أكثر ارتفاعًا حين تحويلها إلى عملات هذه الأوطان، ولكن بالمقابل؛ فإن السياحة في دول الخليج من قبل أبناء هذه الأوطان قد غدت أكثر كلفة، نتيجة قوة الدولار مقابل عملات هذه الأوطان.

وإذا كان صندوق النقد الدولي قد توقع أن يكون عام ٢٠٢٣ هو الأضعف عالميًا من حيث النمو منذ عام ٢٠٠٩، فإن توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي جاءت مختلفة، نتيجة استمرار عائدات النفط في المحافظة على قوتها، ما يخفف من وطأة الركود على قطاعات الاقتصاد غير النفطية، ويسمح لها بتحقيق فائض مالي، في ظل معدلات تضخم منخفضة في حدود ٢.٧٪ لعام ٢٠٢٣.

وقد حافظ على قوة العوائد النفطية المرتفعة قرار «أوبك بلس» في أكتوبر الماضي بخفض الإنتاج، للتوافق مع حالة التباطؤ التي تسود الاقتصاد العالمي حتى لا تنعكس على الأسعار، وتشير التوقعات إلى نمو كبير على مستوى الطلب على النفط - يتجاوز مليوني برميل يوميًا خلال ٢٠٢٣ -ولدى دول مجلس التعاون الخليجي القدرة على الاستجابة لهذه الزيادة في الطلب، كما أصبح لديها خطط واضحة في الطاقة المتجددة والهيدروجين، والوصول إلى صفر انبعاثات كربونية، وهذا التوجه في الاستثمار في الطاقة المتجددة يجعلها تحرر كميات أكبر من الوقود الأحفوري وإتاحته للتصدير.

وما يعزز الإمساك بفرصة ٢٠٢٣ التاريخية، توافر الإرادة السياسية لقادة دول مجلس التعاون الخليجي، نحو خلق اقتصاد مستدام، لا يرتكز على موارد ناضبة، تتعرض أسعارها دومًا للتذبذب، وامتلاكها عوامل التكتل الاقتصادي ومقوماته، وأيضًا؛ ما يتمتع به أبناؤه من مهارات إدارية وتنظيمية وقدرة تعامل مع التحول الرقمي، وما قامت به من تعزيز لقدراتها البشرية والمالية والتكنولوجية، والاعتماد على العلم والمعرفة والابتكار، واعتمادها سياسة المنافسة والأسواق الحرة، وما تتمتع به من موقع جغرافي استراتيجي بين الشرق والغرب، وتبنيها كلها رؤى اقتصادية طموحة تسعى إلى خلق واقع اقتصادي جديد، يعيد صياغة الأوضاع الاقتصادية فيها، ما يجعلها قبلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وسط توقعات أن تحقق هذه المنطقة معدل نمو قد يصل إلى ٧٪ .

ومن المعلوم أن مجلس التعاون الخليجي يعد من أهم التجمعات الاقتصادية في العالم، بناتج محلي إجمالي يزيد على ٢ تريليون دولار سنويًا، كما أنه سادس أكبر مصدر سلعي في العالم بصادرات تزيد على) ٦٠٠ مليار دولار (سنويًا، وعدد سكانه يتجاوز ٥٧ مليون نسمة.

ووفقًا لـ«أكسفورد إيكنومكس» ، فإنه من المتوقع أن تسجل اقتصادات دول الخليج نموًا بأكثر من ضعف وتيرة الاقتصاد العالمي في ٢٠٢٣- برغم تباطؤ الاقتصاد الإقليمي -وذلك على عكس العديد من الأسواق المتقدمة والناشئة التي تنزلق إلى ركود معتدل، كما أن معدل النمو المتوقع للاقتصاد الخليجي في ٢٠٢٣ سيكون أعلى من متوسط مثيله لهذا الاقتصاد في السنوات الخمس التي سبقت جائحة كورونا.

كما سيقود القطاع غير النفطي مرة أخرى مسيرة التعافي الاقتصادي في ٢٠٢٣، ويدعمه ما يوفره الإنفاق العام في ميزانيات دول الخليج التي تحسنت بشكل كبير، ومن المتوقع أن يسجل رصيد المالية العامة لدول المجلس فائضًا

بنسبة ٣.٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٢٢، وهو أول فائض تسجله منذ ٢٠١٤، فيما من المتوقع أن يبلغ فائض الميزان الخارجي ٢.١٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

وهذا الوضع يتيح للاقتصاد الخليجي فرص النمو الأخضر، والحد من استخدام الوقود الأحفوري في توليد الكهرباء، وزيادة قدرة الطاقة المتجددة على تلبية احتياجاتها المحلية من الكهرباء، واستخدام أجندة المناخ لزيادة تنويع اقتصاداتها اعتمادًا على الصناعات التحويلية، وإذا استمرت دول المجلس على وتيرة النمو الذي تحقق في ٢٠٢٢، فإن ناتجها المحلي الإجمالي يمكن أن يصل إلى) ٦ تريليونات دولار (بحلول ٢٠٥٠ .

أما إذا عمدت إلى تنفيذ استراتيجية النمو الأخضر، فإن هذا الرقم يصل إلى) ١٣ تريليون دولار (في هذا التاريخ، ويعتبر التركيز على النمو الأخضر في منطقة الخليج متسقًا تمامًا مع وثائق رؤية دول المجلس، التي تحدد صورة لاقتصاد المستقبل، الذي يعتمد بشكل متزايد على القطاع الخاص ودوره الرائد في الاستثمار وخلق فرص العمل والقيمة المضافة.

وفي إطار الفرصة التاريخية للاقتصاد الخليجي في ٢٠٢٣، ينبغي أن نقرأ القمم الخليجية التي بادرت إليها المملكة العربية السعودية مع أكبر قوتين اقتصاديتين في العالم :الولايات المتحدة القوة الأولى، والصين القوة الثانية- وكانت الأولى مع الولايات المتحدة في يوليو الماضي فيما كانت الثانية مع الصين في ديسمبر، وقد كان الجانب الاقتصادي من أبرز عناوين هذه القمم -في إدراك أن من يكسب السباق هو من يكسب تعاون أكبر مع هذه الكتلة الاقتصادية الواعدة، في اقتصاد عالمي يئن من وطأة الأزمات التي لا تأتي فرادى.

وقد بدأت إرهاصات زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للمشاركة في قطف ثمار الصعود الذي حققه الاقتصاد الخليجي، تتضح من تقرير الاستثمار الأجنبي المباشر ٢٠٢٢ الصادر عن الـ« يونكتاد» ، ووفقًا لوزارة الاستثمار السعودية فقد سجل الاستثمار الأجنبي المباشر نموًا بنسبة ٥.٩٪ في الربع الأول لعام ٢٠٢٢ مقارنة بمثيله في ٢٠٢١ وبلغ نحو) ٢ مليار دولار(، واحتلت الإمارات المرتبة ١٩ عالميًا لقدرتها على جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ٢٠٢٢، كما احتلت المرتبة ١٧ عالميًا من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة التي بلغت) ٢٢,٥ مليار دولار.(

كما جذبت الكويت) ٦٤,٢ مليون دولار (في الربع الأول لعام ٢٠٢٢، واستحوذت قطر خلال الربع الثاني لعام ٢٠٢٢ على ١٧٪ من إجمالي الاستثمارات الواردة إلى الشرق الأوسط بقيمة) ١٩,٢ مليار دولار (في الربع الثاني لعام ٢٠٢٢، بينما تدفق على مملكة البحرين) ١٠٩ ملايين دولار (خلال الثلاثة أرباع الأولى من ٢٠٢٢، وشهدت سلطنة عُمان زيادة بنسبة ١٩٪ في الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الربع الأول لعام ٢٠٢٢ .

في النهاية، تشير هذه الأرقام إلى أن دول المجلس قد غدت من أهم وأكثر مناطق العالم جذبًا للاستثمار الأجنبي المباشر، مع توقع أن تزيد هذه الاستثمارات في ٢٠٢٣، حيث تتجه الشركات الأوروبية الأكثر تأثرًا بإمدادات الطاقة في بلدانها إلى نقل أعمالها وتأسيس مقار لها في الأسواق الخليجية، وخاصة في ضوء التسهيلات والمبادرات التي قدمتها هذه الأسواق، وفرص الاستثمار الواعدة فيها، وسيكون الاستثمار في الصناعات التحويلية والطاقة المتجددة والأمن الغذائي في مقدمة القطاعات المرشحة لجذب هذه الاستثمارات.

٢٠٢٣/١/٧

الاقتصاد البحريني.. فرص واعدة في ٢٠٢٣

يقف الاقتصاد البحريني عام ٢٠٢٣ في وضع الاستعداد للاستفادة من الفرصة، التي تتيحها حالة الاقتصاد العالمي للمنطقة الخليجية .فبينما تعاني اقتصادات العالم الكبرى من حالة تباطؤ مصحوبة بـ«ارتفاع معدلات التضخم، وأزمات الطاقة، وضعف ثقة المستهلكين»؛ تبدو منطقة الخليج «النقطة المضيئة» – وربما الوحيدة في الاقتصاد العالمي –مع توقع أن تشهد نزوحا كثيرا من الشركات إلى المنطقة، حيث؛ «السيولة المالية، ووفرة الطاقة، وسهولة أداء الأعمال، والأسواق عالية الطلب» ، وربما تكون هذه الموجة، مماثلة لتلك التي حدثت قبل ذلك في الصين، وكانت سببًا رئيسيًا في صعودها الاقتصادي.

ويمتلك الاقتصاد البحريني قاعدة أعمال مصرفية، قوية جعلت المملكة مركز مال وأعمال المنطقة، وجعلت من القطاع المالي فيها، ثاني أكبر القطاعات بعد النفط في الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي جعل هذه القاعدة مهيأة لدور كبير في إدارة السيولة الضخمة المتدفقة على منطقة الخليج العام الماضي .وفي تأييد لهذا، يبلغ عدد مؤسسات القطاع المالي في المملكة ٣٦٧ مؤسسة؛ تشمل ٣١ مصرفا في قطاع التجزئة، و٦٢ في قطاع الجملة، و١٧ فرعا للمصارف الأجنبية، و٨ مكاتب تمثيلية، و٣٤ شركة تأمين، و٥٣ شركة أعمال استثمارية، و٨٦ شركة متخصصة .فيما تبلغ قيمة أصول القطاع المصرفي أكثر من ٢١٢ مليار دولار أمريكي .

علاوة على ذلك، غدت المملكة «مركزًا عالميًا» ، في قطاع الخدمات المالية الإسلامية، والدولة المضيفة لأكبر تجمع من المؤسسات المالية الإسلامية في الشرق الأوسط، حيث تحتضن منظمات وهيئات عامة في مجال الصيرفة الإسلامية، منها ٦ مصارف في قطاع التجزئة، و١٣ في قطاع الجملة، و٩ نوافذ تابعة للمصارف التقليدية، و٦ شركات تأمين تكافلي، وشركتين لإعادة التأمين التكافلي، كما غدت «سوقًا رائجًا» ، للصكوك الإسلامية، والتي تشمل الصكوك الحكومية قصيرة الأجل، وصكوك الإجارة.

ونتيجة لذلك، قفزت الموجودات الإجمالية في قطاع المصارف الإسلامية من ١٥ مليار دولار عام ٢٠٠٠، إلى أكثر من ٣٣ مليارا حاليًا، بنسبة تزيد على ١٥٪ من إجمالي الموجودات المصرفية في المملكة .يأتي ذلك في الوقت الذي تستضيف فيه المملكة «هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية» ، و«السوق المالية الإسلامية الدولية» ، و«المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية» ، والوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف» ، و« معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية» – مركز دراسات التمويل الإسلامي.

وبالإضافة إلى تمكن المملكة من قاعدة أعمال مصرفية متأهبة للعب دور كبير في إدارة السيولة المتدفقة على دول الخليج، فإنها تمتلك أيضًا «قاعدة صناعية قوية» ، مؤهلة لجذب المشروعات الصناعية التي تسعى للانتقال إلى المنطقة للاستفادة من وفرة الطاقة ورخص أسعارها، والعمالة الماهرة عالية الإنتاجية .وتشمل المناطق الصناعية :)منطقة المزرع، سترة، المعامير، ميناء سلمان، حفير، اللحي، سلمان، الحد، البحرين العالمية للاستثمار .(وتقدم هذه المناطق، حوافز للمستثمرين تشمل؛ ١٠٠٪ ملكية للاستثمار الأجنبي، وصفر معدل ضريبة دخل الشركات أو الدخل الشخصي، وإعفاءات واسعة للرسوم الجمركية لكل بلدان مجلس التعاون الخليجي، والولايات المتحدة،

وسنغافورة، والنرويج، وسويسرا، وأيسلندا ولختنشاين، و١٤ دولة عربية، فضلاً عن إعفاءات الرسوم الجمركية للتصنيع والمواد الخام المستوردة، وآليات البناء.

وتمثل استفادة المملكة من فرص نمو الاقتصاد الخليجي في ٢٠٢٣، «عاملاً مهمًا» ، في تنفيذ «استراتيجية قطاع الصناعة» البحريني) ٢٠٢٢–٢٠٢٦(، التي تسعى إلى زيادة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة صادراته وطنية المنشأ، وخلق فرص عمل واعدة للمواطنين .وتقوم ركائز هذه الاستراتيجية، على دعم تحول القطاع الصناعي نحو الثورة الصناعية الرابعة، وتطبيق مفهوم الاقتصاد الدائري للكربون، والحوكمة البيئية والاجتماعية، وتشجيع الاستثمار في البنية التحتية التكنولوجية، ورقمنة التصنيع، وزيادة كفاءة سلاسل الإمداد والتوريد، عبر تكامل الصناعات الخليجية.

ولعل من أبرز الصناعات المستهدفة في هذه الاستراتيجية؛ هي صناعات الألومنيوم التحويلية، والطاقة المتجددة، والصناعات الغذائية والدوائية، والبتروكيماوية، والهيدروجين الأخضر والأزرق، والإلكترونيات الدقيقة .وعليه، سيكون لقدرة القطاع الصناعي على الاستفادة من فرصة النمو لعام ٢٠٢٣ دور كبير في تنفيذ مؤشرات الأداء، التي يسعى إليها في عام ٢٠٢٦، والتي تشمل بلوغ نسبة البحرنة في هذا القطاع ٣٠٢٥٪، ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٥٠١٤٪، وأن تبلغ نسبة صادراته١٠٨٠٪ من إجمالي الصادرات الوطنية.

ويدعم الوصول إلى تحقيق هذه المؤشرات، تنفيذ «الاستراتيجية الوطنية للتجارة الإلكترونية» ، التي أطلقتها وزارة الصناعة والتجارة، والتي جاءت ثمرة تعاون بين عدة جهات حكومية، من أجل تنظيم وتعزيز التجارة الإلكترونية في المملكة، ورفع مستوى معايير هذه التجارة، وتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيها، إضافة إلى دعم السوق المحلي عن طريق استقطاب الشركات العالمية في التجارة الإلكترونية .

وترتكز هذه الاستراتيجية على ثلاثة أعمدة هي) :الإجراءات التنظيمية، سلسلة القيمة للتجارة الإلكترونية، الوعي العام والثقة .(ومن المعلوم، أن هذه التجارة قد اكتسبت قوة دفع كبيرة أثناء جائحة كورونا .ونظرًا إلى ما تتمتع به المملكة من «تطور رقمي» ، فضلاً عن مستواها العالي في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فقد أصبحت التجارة الإلكترونية، تلقى «إقبالاً متزايدًا» ، فيما تسعى هذه الاستراتيجية إلى زيادة نسبة التجارة الإلكترونية في الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة نسبتها في إجمالي صادرات المملكة، وزيادة عدد شركاتها، خاصة التي تقودها المرأة.

ويزيد من إمكانيات المملكة للاستفادة من فرص النمو الخليجي في عام ٢٠٢٣، تنفيذ «الاستراتيجية الوطنية لقطاع الخدمات اللوجستية» ، ضمن خطة التعافي الاقتصادي، بعد أن أصبح القطاع اللوجستي، أحد أهم القطاعات الاقتصادية في المملكة، مستهدفًا أن تبلغ مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ١٠٪ في ٢٠٣٠ .ويحفز هذا القطاع، القطاعات الاقتصادية الأخرى، فيما يعزز مكانة المملكة، كمركز إقليمي للخدمات اللوجستية .وتسعى «الرؤية الاستراتيجية للقطاع اللوجستي» ، إلى زيادة تنافسية وسرعة إجراءات الربط بين ميناء خليفة بن سلمان، ومطار البحرين الدولي، وسرعة إجراءات المنفذ البري، وجعل المملكة الخيار المفضل للتجارة الإلكترونية، كما تستهدف هذه الاستراتيجية، رفع مكانة البحرين في هذا القطاع، لتكون ضمن أفضل ٢٠ دولة عالميًّا، وزيادة وجهات

الرحلات الجوية إلى أكثر من ٧٠ وجهة، ورفع الطاقة الاستيعابية للشحن الجوي إلى مليون طن متري، بالإضافة إلى زيادة الطاقة الاستيعابية في الميناء لتبلغ مليون حاوية.

ويعزز إمكانيات المملكة على صعيد التعافي الاقتصادي في ٢٠٢٣، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ «انخفاض مستوى التضخم» ، الذي بلغت نسبته ٢٠٣٪ في ٢٠٢٢، ويقدر لها أن تنخفض إلى ٥٠٢٪ في عام ٢٠٢٣، بحسب تصريح وزير المالية والاقتصاد الوطني، الشيخ «سلمان بن خليفة آل خليفة» ، في ٣٠ ديسمبر .

يأتي هذا في مقابل معدل تضخم بلغ في الاتحاد الأوروبي ١٠١١٪، وفي المملكة المتحدة ٧٠١٠٪، وفي الولايات المتحدة ٧,١٪، فضلا عن استمرار تحقيق فائض في الميزانية العامة على غرار ما تحقق في النصف الأول من عام ٢٠٢٢ لأول مرة منذ عام ٢٠٠٨، ما يؤدي إلى كبح جماح الدين العام، وعكس مساره التصاعدي .

وفي حقيقة الأمر، فإن انخفاض مستوى التضخم في المملكة، كان بسبب العديد من الإجراءات التي اتخذتها، منها ثبات أسعار الطاقة والوقود، والحد من تأثير الأزمة العالمية في سلاسل التوريد، وزيادة قيمة الدولار مقارنة بالعملات الرئيسية، ما أدى إلى زيادة القوة الشرائية للدينار البحريني، فضلاً عن الرقابة المشددة على الأسواق، وإعفاء السلع الرئيسية من ضريبة القيمة المضافة التي لا تفرض على عدد من القطاعات الحيوية، مثل التعليم، والرعاية الصحية، إضافة إلى استثناء ٩٤ سلعة أساسية من هذه الضريبة.

وفي ضوء هذه الديناميكيات، عدلت وكالة «استاندرد أند بورز» ، نظرتها المستقبلية لاقتصاد المملكة من مستقرة إلى إيجابية، وثبتت وكالة «فيتش» ، نظرتها المستقبلية إلى إيجابية أيضًا .ومن بين ٢٧ برنامجا مدرجا في خطة التعافي الاقتصادي؛ شهد عام ٢٠٢٢، الانتهاء من ٢١ برنامجا، وارتفع إنتاج كثير من الشركات الصناعية، في مقدمتها شركة «ألمونيوم البحرين» ، بنسبة ٣٪ في الربع الثالث لعام ٢٠٢٢ و«بنا غاز»، ٦٠١٪، كما أن الناتج المحلي غير النفطي، كان قد سجل حتى نهاية الربع الثاني من عام ٢٠٢٢، نموًا بنسبة ٢٠٧٪ بالأسعار الثابتة على أساس سنوي، واستقبلت المملكة استثمارات أجنبية مباشرة بلغت ١٠١ مليار دولار، كما تم الانتهاء من ١٠ مشروعات تنموية كبرى، وكل هذه عوامل تسهم في تمكن المملكة من تحقيق هدف التوازن المالي في ٢٠٢٤.

بالإضافة إلى ذلك، أسهم النمو الذي حققه الاقتصاد البحريني عام ٢٠٢٢، من تحقيق المملكة مستهدف التشغيل لهذا العام في خطة التعافي الاقتصادي، مستهدفًا خلق فرص واعدة لجعل المواطن البحريني الخيار الأول في سوق العمل، حيث تم توظيف ٢٩٢٥٦ بحرينيًا ما يمثل ١٤٦٪ من المستهدف، وتم تدريب ١٠٢٨١ آخرين، ما يمثل ١٠٣٪ من المستهدف .

ودعم تحقيق هذه الأرقام، ما شهده الاقتصاد البحريني من «نمو ملحوظ» ، خلال العام الماضي، حيث حقق في الربع الثاني، «نموًا» ، بنسبة ٥٠٦٪ على أساس سنوي، فيما يعد الأعلى منذ ٢٠١١ .وشهدت الأنشطة الاقتصادية، «انتعاشًا قويًا» ، مدعومة باستمرار تطور أداء القطاعات غير النفطية، والتي في مقدمتها قطاع «الفنادق والمطاعم» ، الذي حقق نموًا بالأسعار الثابتة ١٠١٨٪، يليه «المواصلات والاتصالات» ، ١٠١٥٪، ثم «الصناعات التحويلية» ، ٦٠٧٪، نتيجة نمو إنتاج شركات ألمونيوم البحرين، وغاز البحرين الوطنية بنا غاز، ومصفاة شركة نفط البحرين «بابكو» ، كما حقق «قطاع التجارة» ، نموًا بلغ ٥٠٧٪، و«الأنشطة العقارية

وخدمات الأعمال» ٥٠٤٪، فيما بلغ إجمالي قيمة المشروعات، التي تم ترسيتها بنهاية الربع الثاني لعام ٢٠٢٢ والممولة من قبل برنامج التنمية الخليجي ١٠٦ مليارات دولار.

على العموم، فإنه فضلاً عن استفادة الاقتصاد البحريني المتوقعة من فرص نمو الاقتصاد الخليجي، والتي تهيأ لها على صعيد الخدمات المالية واللوجستية والصناعية؛ فإن معدل النمو الكبير الذي حققه في ٢٠٢٢ –والذي قدرته وكالة «فيتش بـ٦٪ بعد أن حقق نموا فعليا بنسبة ٥٠٥٪ حتى نهاية سبتمبر بدعم من القطاع غير النفطي – سيجعل الاقتصاد البحريني جاذبًا بذاته للاستثمارات الخارجية، خاصة الخليجية، التي تبحث عن ملاذات آمنة، وفرص واعدة، خاصة في تنفيذ المشروعات التنموية الكبرى، في قطاعات البنية التحتية الاقتصادية، كمشروع جسر الملك حمد الموازي لجسر الملك فهد، ومشروع مترو البحرين، ومشروعات الفندقة والسياحة، ومشروعات توطين الصناعة في الخليج، خاصة في سلع إحلال الواردات، وفي مقدمتها صناعة السيارات .

٢٠٢٣/١/١١

مستقبل الحكومة الإسرائيلية الجديدة

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

شهد عام ٢٠٢٢، «تصاعدًا خطيرًا» ، للتوترات والعنف في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي شملت «سلسلة اشتباكات في القدس» ، و«استشهاد الصحفية «شيرين أبو عاقلة» ، و«عمليات إجلاء قسري واسعة النطاق للفلسطينيين لصالح مستوطنين يهود غير شرعيين» ، و«ارتفاع حاد في عدد الشهداء الفلسطينيين على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية إلى) ١٤٦ (شهيدا» ، وهو ما يمثل تقريبًا ضعف رقم عام ٢٠٢١؛ بما يجعل هذا العام هو الأكثر دموية منذ ٢٠٠٥؛ وفي ظل هذا المشهد، لا يُمكن القول إن عام ٢٠٢٣، يمنح أي تفاؤل باحتمالية تحسن الوضع.

وبهذا المعنى، تم تقويض دعوات أواخر عام ٢٠٢٢، من قِبل «تور وينيسلاند» ، المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط؛ بشأن «حاجة ملحة لتهدئة التوترات بشدة» ، بعدما أُعلن عن تشكيل حكومة ائتلافية إسرائيلية يمينية متطرفة، تبوأ فيها مناصب أمنية رئيسية، «قوميون متطرفون» ، لطالما انتهجوا وجهات نظر معادية للعرب والفلسطينيين، والذين هم الآن على استعداد لسن سياسات تدعم نهجهم العدواني، مما يعزز فرص اليمين الإسرائيلي المتطرف في زيادة تدهور الأمن الإقليمي .

وبينما أشار رئيس الوزراء، «بنيامين نتنياهو» ، إلى أنه «سيضع يديه بقوة على مقاليد القيادة» ، للحكومة؛ رأى «بن لينفيلد» ، في صحيفة «الجارديان» ، أن حكومته «من المرجح أن تفتح الباب أمام سياسات قومية متطرفة من قبل السياسيين الساعين إلى تطرف الدولة، ضد الفلسطينيين في كل من إسرائيل والأراضي المحتلة.وأرجع موقع «ميدل إيست آي» ، المحددات الرئيسية لكيفية وصول الأحداث إلى تلك الصورة؛ إلى دور الأحزاب اليمينية المتطرفة، والتي كانت بمثابة «صانعة الملوك» ، لإحياء مستقبل نتنياهو السياسي .

ومع فوز «حزب الليكود» ، بـ٣٢ مقعدًا في الانتخابات البرلمانية في نوفمبر الماضي، كان دعم حزب «الصهيونية الدينية» ، «أمرًا حاسمًا» ، في تشكيله للحكومة .ومع ذلك، فإن مثل هذا التحالف السياسي، يوفر بشكل

طبيعي لهذه الكتلة القومية المتطرفة، «نفوذًا تشريعيًا كبيرًا» ، مما دفع «روس باركان» ، في مجلة «نيويورك» ، إلى استنكار أنه لا يوجد الآن «وجود معتدل» في الحكومة الإسرائيلية الأكثر يمينًا.

ويُعد من أكثر القوميين المتطرفين «نفوذاً» ، الذين يضغطون على «نتنياهو» ، ويسعون للتأثير على السياسة الأمنية، هما «بتسلئيل سموتريتش» ، و«إيتمار بن غفير» ، وكلاهما من قادة الصهيونية الدينية .ووصف «لينفيلد» ، الأخير، كوزير للأمن القومي، بأنه «أخطر سياسي في البلاد» ، ومن المقرر أن يسعى إلى انتزاع حرس الحدود، ليكون تحت قيادته الشخصية المباشرة .ووفقًا لصحيفة «فاينانشيال تايمز» ، فإن وزير المالية الجديد، «سموتريتش» ، يُشبه «بن غفير» ، حيث إنه «مؤيد قوي لتوسيع المستوطنات في الضفة الغربية» ، وكلاهما سيدفعان بنشاط من أجل التوسع الاستيطاني في الأراضي المحتلة، وما يصاحب ذلك من تهميش للفلسطينيين من الناحية القانونية والسياسية.

من ناحية أخرى، تضيف آفاق القيادة لنتنياهو– والتي لا تزال تشوبها مشاكل قانونية ناجمة عن مزاعم بالفساد –بعدا آخر لعدم الارتياح حول المستقبل السياسي لإسرائيل .وأشارت «إيزابيل ديبري» ، و«جوزيف فيدرمان» ، من وكالة «أسوشييتد برس» ، إلى كيفية قيامه منذ ذلك الحين «بحملة ضد نظام العدالة»؛ لتجنب إدانته .ويرى «يائير روزنبرغ» ، في مجلة «ذي أتلانتيك» ، أنه في محادثات الائتلاف، «اختار اليمين المتطرف؛ لأنهم كانوا الوحيدين المستعدين للتوقيع على تشريع لإلغاء محاكمته بشأن الفساد»؛ مما يعني أن القضية الفلسطينية في نهاية المطاف، كانت مرهونة بمصلحة نتنياهو الذاتية .

وكدليل على مدى خطورة ذلك، وضعت التيارات اليمينية المتطرفة أنظارها، بالفعل على تغييرات شاملة في القانون والقضاء الإسرائيليين .وأشارت «ديبري» ، و«فيدرمان» ، إلى أن الحكومة الجديدة، أدخلت بالفعل «تغييرًا وعدت به منذ فترة طويلة للنظام القضائي؛ مما يؤدي إلى إضعاف المحكمة العليا في البلاد» ، و«تقويض» المؤسسات الديمقراطية» ، من خلال منح الحكومة «سلطات مُطلقة» .

وعلى حد وصف «كونور إيكولز» ، من «معهد كوينسي» ، فإن تقلد القوميين المتطرفين «مناصب عليا» في الحكومة الإسرائيلية، «يُقوض رئيس وزرائها نفسه، ويجعله عرضة لمطالب الشركاء في الائتلاف» ، مما يسهل بالتالي «تصعيد السياسات القمعية في القدس والضفة الغربية» ، ضد الفلسطينيين .ولابد هنا من تسجيل أن مثل هذه المخاوف قد تحققت «فعليًا» ، عقب أيام قليلة من ولايته .فمن بين سلسلة من الخطابات والأفعال التحريضية الفورية، أشارت «إيزابيل كيرشنر» ، في صحيفة «نيويورك تايمز» ، إلى أن زيارة «بن غفير» ، للأماكن المقدسة في القدس، كانت «استفزازية» عمدًا للفلسطينيين، وأثارت مقارنات بالزيارة السابقة لأرييل شارون عام ٢٠٠٠، والتي أدت إلى اندلاع الانتفاضة الثانية، وبالتالي كانت بمثابة «مؤشر مبكر» على الآفاق المُفزعة للتوترات والعنف في العام الجاري .

وبالفعل، أعلنت الحكومة الجديدة عن خطط لطرد ١٠٠٠ فلسطيني من منطقة «مسافر يطا» ، جنوب غرب الضفة الغربية، وهي خطوة اعتبرتها منظمة «بتسيلم» الإسرائيلية لحقوق الإنسان :«جريمة حرب» ، تعتمد على « التهديد العنيف الذي يترك السكان بلا خيار» .وعلى صعيد الخطاب العدواني، انعكست المشاعر

اليمينية المتطرفة المعادية للفلسطينيين من قبل المشرعين الإسرائيليين على لسان «زفيكا فوغل» ، من حزب القوة اليهودية، الذي دعا إلى إخضاع الفلسطينيين «مرة واحدة وإلى الأبد» ، في «حرب نهائية» .

وفي ضوء هذه الديناميكيات، أشار المعلقون الغربيون إلى أن هذه الانتهاكات والاستفزازات، ستكون محصلتها النهائية، «التدهور المحتمل للوضع الأمني الهش في إسرائيل، والأراضي المحتلة عام ٢٠٢٣» .ومن بين التحليلات الغربية، هناك اعتراف واسع، بأن الفلسطينيين في الأراضي المحتلة هم من سيتحملون وطأة آثار التصعيد الإسرائيلي.

وعليه، كتب «توم بيتمان» ، من وكالة «بي بي سي» ، أن الفلسطينيين «معرضون بشكل متزايد» ، لهجمات المستوطنين والجنود الإسرائيليين منذ انتخابات نوفمبر الماضية .وتوقع «باركان» ، أن يكون هناك «مستقبل أكثر قتامة» ، لهم في الضفة الغربية .وحذر «ألوف بن» ، في صحيفة «هآرتس» ، من أن الإجراءات المستقبلية للحكومة الإسرائيلية من المقرر أن «تجعل الوضع الرهيب أكثر سوءًا» .ولا يخفى أن التوتر قد انعكس في حقيقة أنه بعد مرور ٥ أيام فقط منذ بداية العام الجديد، استشهد أربعة فلسطينيين على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية، وآخر تلك الضحايا وفاة طفل يبلغ من العمر ١٦ عامًا خلال مداهمة في مدينة نابلس.

وفي حين أن الفلسطينيين سيعانون من تصاعد وتيرة العنف؛ يجب أيضًا ملاحظة أن تصعيد الخطاب العدائي والإجراءات المتشددة من قبل السياسيين الإسرائيليين، تهدد أيضًا «أمن إسرائيل» ، وهو الأمر الذي أبرزته التحذيرات العديدة من قبل العسكريين الحاليين والسابقين .وذكرت صحيفة «فاينانشيال تايمز» ، أن التدخل الواضح لرئيس هيئة الأركان العامة لجيش الدفاع، «أفيف كوخافي» ، ضد التغييرات المقترحة في إدارة قوات الحدود، «أكد مدى القلق حيال احتمالات تصعيد التوترات، التي وصلت الآن إلى أعلى الرتب العسكرية» .

كما انتقد مستشار الأمن القومي السابق، «جيورا إيلاند» ، مسألة أن تُدار السياسة «عبر محادثات ائتلافية، تفتقد لآليات التخطيط الاستراتيجي الجاد» .فيما وصف وزير الدفاع السابق «بيني غانتس» ، أنه من المتوقع أن تضر سياسات الائتلاف الجديد باستقرار الضفة الغربية.

وعلى الصعيد الدولي، أشارت «كيرشنر» ، إلى أن سياسات إسرائيل القمعية المتزايدة في الأراضي المحتلة «يمكن أن يكون لها أيضًا تداعيات كبيرة» ، على علاقاتها مع الدول العربية التي قامت بتطبيع العلاقات معها، لتصرفات «بن غفير» ، الأخيرة المثيرة للاحتقان .وفي ضوء ذلك، رأت صحيفة «الجارديان» ، أن انصياع «نتنياهو» ، لشركائه في الائتلاف، سيشرعن البؤر الاستيطانية العشوائية غير قانونية حتى من قبل الحكومة الإسرائيلية ذاتها» ، وهو الأمر الذي سيوفر «سببا جديدًا» ، يدفع المحللين لمقارنة السياسات الإسرائيلية في الضفة الغربية، بنظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا» .

ومع ذلك، يجب التأكيد على أنه «لا يزال هناك نقص في المساءلة الدولية ضد الانتهاكات في الأراضي المحتلة» .وفي أعقاب تشكيل الحكومة اليمينية المتطرفة والاستفزازات من قبل كبار مسؤوليها؛ أكد وزير الخارجية الأمريكي، «أنتوني بلينكين» ، معارضة إدارته الشديدة لـ«أي أعمال من شأنها تقويض آفاق حل

الدولتين» .في حين أن السفير الأمريكي لدى إسرائيل، «توم نيدز» ، وصف تصرفات «بن غفير» ، بأنها «غير مقبولة»؛ إلا إصراره على أن «واشنطن» ، ترغب فقط في «الحفاظ على الوضع الراهن» – بدلاً من الرغبة الحقيقية في التأثير على التغييرات التي تشهدها السياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين –يعتبر «مؤشرا» ، على عدم وجود «جهد منسق» لتوفير تأثير خارجي إيجابي للحد من التوترات عبر أية محادثات قد تجريها بلاده .وعليه، انتقد «ألوف بن» ، الدول الغربية؛ لأنها لم تقدم سوى القليل من «الانتقادات الشكلية» للسياسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة.

واستمرارًا، رأى «باركان» ، أنه إذا كانت إسرائيل، ستقدم أي حقوق للفلسطينيين، بما في ذلك احترام «حل الدولتين» ، فيجب على واشنطن، أن تعمل «كعنصر ضغط خارجي، يفرض هذا التغيير على أرض الواقع» .وفي إشارة إلى الكيفية التي يضمن بها الدعم الأمريكي، «بقاء إسرائيل» ، أعرب الباحث عن أسفه لعدم قيام أي حكومة سابقة باستخدام «نفوذها على إسرائيل» ، لإحداث تغيير إيجابي في عملية السلام، حيث لم يوجه الرئيس «جو بايدن» ، «أي نوع من آليات الردع» ، ضد استمرار الانتهاكات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين منذ تنصيبه في يناير ٢٠٢١.

ومع ذلك، كانت هناك دعوات لاتخاذ بعض الإجراءات الدولية لمحاسبة إسرائيل في «الأمم المتحدة» . وأوضحت «كيرشنر» ، أن «الجمعية العامة» ، وافقت مؤخرًا على قرار «يطالب محكمة العدل الدولية بالتدخل وإبداء رأيها، بشأن الاحتلال الإسرائيلي، وحالة الصراع الراهنة» .وأشار «نمرود غورين» ، من «معهد الشرق الأوسط» ، إلى أنه في حين أن هذا الأمر يعكس عدم قناعة المجتمع الدولي ككل بـ« الرواية الإسرائيلية» حول مبررات استمرار انتهاكاتها للأراضي الفلسطينية، فقد أكد أن أي قرار من تلك المؤسسة الدولية، لن يمثل «بطبيعته أية عواقب تطال» ، حكومة نتنياهو، لا سيما وأن العديد من الدول لا يعتبر القضية الفلسطينية ذات «أولوية قصوى على جدول الأعمال الدولي» .

وفي ضوء ذلك، فإن الدور الذي أبدته الدول الغربية، مثل «الولايات المتحدة» ، ليس بالسابقة الملحوظة، فمع استشهاد «غورين» ، أن تصويت «واشنطن» ، لدعم إسرائيل في الأمم المتحدة، «يمثل استمرارية» في تبني موقفها الدبلوماسي المعتاد؛ فإن أي تغيير مستقبلي في سياستها تجاه التعامل مع الحكومة اليمينية الجديدة، «من غير المرجح أن ينعكس في أنماط التصويت داخل الأمم المتحدة» .

على العموم، تظل توقعات تسوية القضية الفلسطينية في عام ٢٠٢٣، «قاتمة» ، لا سيما أن احتمالات حدوث مزيد من التدهور حاضرة بقوة، حيث إن الوجود البارز للقوميين المتطرفين في الحكومة الإسرائيلية والنفوذ السياسي لدى رئيس الوزراء، قد تُرجم بالفعل إلى سياسات من شأنها الانتقاص من حقوق الفلسطينيين من خلال تدابير التوسع الاستيطاني، والتغييرات القضائية .وعليه، رأى «باركان» ، أنه بات من المستحيل احتمالية «حل الدولتين» ، في الوقت الراهن، كما أشارت مجلة «الإيكونوميست» ، إلى أن الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة كان لها تأثير على «تدمير» الآمال المتبقية» ، لدى «الفلسطينيين، فيما يتعلق بالحصول على دولة مستقلة في المستقبل القريب.

وفي الوقت نفسه، يتضح أن ما تشهده إسرائيل من تغييرات سياسية وقانونية، تلحق أضرارًا جسيمة بسيادة القانون، وهو ما دفع «ألوف بن» ، إلى استنتاج أنها تدخل الآن «مرحلة جديدة تجعلها أشبه بالدول الاستبدادية» ، فضلا عن تشبيهه لـ« نتنياهو» ، بالرئيس المجري «فيكتور أوربان» ، حيث عمل على «تحييد القضاء، وفرض سيطرته على وسائل الإعلام، وجعل من المستحيل على الإسرائيليين التصويت ضده للخروج من السلطة» .

٢٠٢٣/١/١٣

توقعات المخاطر والتهديدات العالمية في عام ٢٠٢٣

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

ترى صحيفة «الإيكونوميست» أن عام ٢٠٢٢، هو الذي «وضع العالم على المحك»؛ مع نشوب «الحرب الروسية الأوكرانية» ، و« الاضطراب الاقتصادي العالمي» ، و«تصاعد المنافسة الجيوسياسية بين القوى العظمى» ، و«مشاكل انعدام الأمن الغذائي» ، و«تفاقم أزمة المناخ» ، والتي أسهمت جميعها في تداعي المشهد الأمني العالمي .وعليه، تمت الإشارة إلى هذه القضايا، باعتبارها «مؤثرة» ، في الشؤون الخارجية لعام ٢٠٢٣، مع إشارة «المجلس الأطلسي» ، أيضا إلى وجود «حرب أخرى تهز العالم، وتُعيد ترتيب أوروبا» ، تتمثل في «أزمة الطاقة» ، و« التضخم المتصاعد» ، و«شبح الركود العالمي» ، والتي تعد أكبر تحديات للعالم في الأشهر المقبلة.

وبالنسبة إلى الشرق الأوسط، شهدت المنطقة «اضطرابات كبيرة» ، وحالة عدم يقين خلال عام ٢٠٢٢، مع إرث «جائحة كورونا» ، و«التوترات حول تطلعات إيران النووية» ، و«تصاعد الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة» ، و«التساؤلات حيال الدور الأمريكي مستقبلًا» ، وما نتج عن ذلك من تقارب ملحوظ في العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الصين ودول الخليج.

وعند النظر لمستقبل المنطقة عام ٢٠٢٣، اعترف التحليل الغربي بالديناميكية، التي وصفها «بريان كاتوليس» ، من «معهد الشرق الأوسط» ، بـ«التحول المهم» ، في مشاركة الولايات المتحدة في الجغرافيا السياسية والأمن في المنطقة .وسلط «ويليام ويشسلر» ، من «المجلس الأطلسي» ، الضوء على «الزخم الجديد» في «واشنطن» ، لتسريع انسحابها من الشرق الأوسط، مشيرًا إلى أن هذا التحول في السياسة، قد قوبل بتحرك محدود من قبل الشركاء والحلفاء الإقليميين.

ومع ذلك، رأى العديد من الخبراء الغربيين أن هناك فائدة استراتيجية لـ«واشنطن» ، في الحفاظ على علاقات أمنية واقتصادية وثيقة مع دول المنطقة .وأوضح «جريجوري جوس» ، في مجلة «فورين أفيرز» ، أن المصالح الاقتصادية لواشنطن والرياض، «لا تزال متداخلة بشكل كبير» ، بما في ذلك تحقيق الاستقرار في سوق الطاقة العالمية، ومواصلة التعاون في القضايا العسكرية والاستخباراتية» ، لا سيما فيما يتعلق بالتهديدات الصادرة عن إيران، والجماعات الإرهابية .وبالمثل، أكد «كام بوركس» ، في صحيفة «ذا هيل» ، أن السعودية تقف كواحدة من «أكثر شركاء الولايات المتحدة الذين لا غنى عنهم» في الشرق الأوسط؛ بسبب «مركزيتها – جغرافيًا،

سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا» ، وهي العوامل التي تجعلها «في وضع فريد لتقديم المساعدة» لواشنطن في منافستها العالمية.

وفي هذا الصدد، تم التأكيد أيضًا على زيادة المنافسة بين القوى العظمى في الشرق الأوسط، باعتبارها من المرجح أن تكون ذات أهمية دائمة خلال عام ٢٠٢٣ .وبيّن «روس هاريسون» ، من «معهد الشرق الأوسط»، كيف أن عام ٢٠٢٢، هو الذي أعاد تكثيف التنافس بين الصين والولايات المتحدة؛ وبالتالي، حث المسؤولين في الأخيرة على استيعاب قبول أن المنطقة، قد تغيرت عن شكلها الجيوسياسي السابق، مع احتمال متزايد أن القوى الإقليمية، مثل دول الخليج، ستطالب بأن يكون لها دور في كيفية تطور المنطقة في المستقبل» .

يُضاف إلى العوامل السابقة، احتمال تصاعد التوترات بين إيران وجيرانها والغرب، بشأن طموحاتها النووية . واعتبر «ماثيو كرونيغ» ، من «المجلس الأطلسي» ، أن خطر تحول إيران إلى «قوة نووية» ، يبدو «كبيرا» ، لدرجة أنه يجب اعتبارها ثاني أكبر خطر في العالم في عام ٢٠٢٣، حيث يرى أنه «من المرجح أن تتجاوز نقطة اللاعودة» ، فيما يتعلق بطموحاتها النووية، مشيرًا إلى كيفية «توقف» محادثات فيينا، وهو ما يعني أن اختراقًا دبلوماسيًا لوقف برنامجها النووي، «يبدو الآن أمرا غير قابل للتصديق» .

وفي هذا الشأن، يرى «كومفورت إيرو» ، و«ريتشارد أتوود» ، من «مجموعة الأزمات الدولية» ، أن العلاقات بين إيران والغرب، تزداد «توترا» ، بشكل خاص عندما تكون الآمال في كبح جماح طهران النووية، «شبه معدومة» ، مشيرين إلى أكتوبر ٢٠٢٣، على أنه «شعاع نور» محتمل في هذا الصدد، مع انتهاء عقوبات الأمم المتحدة على الصواريخ الباليستية الإيرانية، وترك «الخيار الوحيد» للغرب لمنع انتشار الأسلحة الإيرانية في جميع أنحاء الشرق الأوسط، وفرض عقوبات سريعة؛ وهي الخطوة التي يتوقعون أن ترد عليها طهران بتخليها عن معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية .

وفي ظل توقعات بحدوث مواجهة مستقبلية بشأن الإجراءات النووية الإيرانية؛ أكد «كروينيغ» ، «أننا سننظر إلى عام ٢٠٢٣، باعتباره العام الذي فشلت فيه الولايات المتحدة، والجهود الدولية في ثني «طهران» ، عن امتلاك «قنبلة نووية» .وبعيدًا عن هذه المسألة، أشار «جيمس ليندسي» ، من «مجلس العلاقات الخارجية» ، إلى مخاوف «واشنطن» ، من أن طهران، «قد تحاول صرف الانتباه عن مشاكلها الداخلية من خلال التصرف بشكل مؤذي أكثر في الخارج» .

من ناحية أخرى، فإنه مع استشهاد ٢٢٥ فلسطينيًا في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال عام ٢٠٢٢، وتشكيل حكومة إسرائيلية يمينية جديدة بقيادة «بنيامين نتنياهو» ، تضم شخصيات متطرفة بارزة في مناصب أمنية رئيسية، فليس من المفاجئ أن تزداد التوقعات بتصاعد التوترات والعنف في الأراضي الفلسطينية المحتلة .ومع ملاحظة «بيثان ماكيرنان» ، في صحيفة «الجارديان» ، أن الأعضاء الرئيسيين في الحكومة الجديدة، «سيحرصون على توسيع المستوطنات غير القانونية في الأراضي الفلسطينية، والتدخل «لتغيير الوضع الراهن» ، في الأماكن المقدسة بالقدس؛ أكد «نمرود غورين» من «معهد الشرق الأوسط» ، أن المزيد من التصعيد من بين «السيناريوهات المحتملة لعام ٢٠٢٣».

وفي ظل هذا الوضع، سيظل سؤال «كيف سيحاول الغرب تهدئة التوترات» ، بلا إجابة، لاسيما، وقد ذكرت شبكة «سي إن إن» ، أنه لا يزال غير معروف «كيف ستعمل إدارة بايدن مع الحكومة الإسرائيلية، وما إذا كانت ستتفاعل حتى مع «الوزراء المثيرين للجدل» ، مثل وزير الأمن القومي «ايتمار بن غفير» .

وعند النظر من منظور عالمي أوسع نطاقًا، أشار المحللون الغربيون إلى ثلاث قضايا رئيسية لعام ٢٠٢٣؛ هي «الحرب الأوكرانية الروسية» ، و«احتمال حدوث ركود اقتصادي عالمي» ، و«التأثيرات المتفاقمة لتغير المناخ» .وبشكل خاص، تمت الإشارة إلى أن الحرب التي تقترب من الذكرى السنوية الأولى لها، وضعت كلا الجانبين الآن في مأزق خلال فصل الشتاء الراهن .ويقف هذا المأزق في تناقض صارخ مع التوقعات الأولية بتحقيق انتصار روسي سريع في ربيع عام ٢٠٢٢ .وكما أشار «ليندسي» ، فإنه بحلول نهاية عام ٢٠٢٢، لم يكن الأوكرانيون قد «صدوا الهجوم الروسي فحسب» ، لكن أيضًا «أصبح لهم اليد العليا في القتال» .وعلى الرغم من بعض التفاؤل الغربي الناتج عن انتصار أوكرانيا، إلا أن «إيرو» ، و«أتوود» ، حذرا من أن الحرب، «لم تنته بعد» .

وعليه، من المرجح أن تتغير الصورة الاستراتيجية مرة أخرى خلال عام ٢٠٢٣، متأثرة بالعوامل الخارجية .وأشار «يورن فليك» ، من «المجلس الأطلسي» ، إلى أن «بوتين» ، يمارس سياسة النفس الطويل مع أوروبا»، وأنه «لا يزال بإمكانه الانتصار» ، إذا تعثر التماسك الأوروبي .وفي هذا الصدد، أشار «جون هيربست» ، من «المجلس الأطلسي» ، إلى أنه إذا اكتسب «السياسيون الشعبويون اليمينيون» ، نفوذًا سياسيًا أكبر في واشنطن، فهناك احتمال قوي بأن المساعدة الأمريكية لأوكرانيا يمكن أن تتراجع بشكل كبير .

ومع ذلك، يمكن الجزم أنه إذا استمرت المساعدة الغربية والإرادة الأوكرانية القوية، فإن «كروينيغ» ، يرى أن «الاحتمال الذي لا يمكن تصوره» في السابق، وهو نصر أوكراني، سيكون «أمرا ممكنا» ، حيث إن مثل هذه النتيجة، ستمثل «نجاحًا هائلاً للقيادة الأمريكية في القارة الأوروبية، ولمستقبل الولايات المتحدة» ، في ظل النظام الدولي القائم على القواعد» .

وعلى الرغم من ذلك، تظل حقيقة واحدة على أرض الواقع، مفادها أن فرص أي من الجانبين لتحقيق اختراق للجمود، «تبدو ضئيلة» ، خاصة مع إشارة «ليندسي» ، إلى أن الربيع يعد أقرب فرصة يتعين على أي من الطرفين استغلالها لتغيير الصورة الاستراتيجية لهذه الحرب، فإذا لم يحدث ذلك، فقد أكد على تحذيراته من تعرض العالم لمزيد من «تداعيات الحرب الكارثية خلال السنوات القادمة» .

وبكل المقاييس، يرتبط وضع النظام المالي العالمي، «ارتباطًا مباشرًا» ، بمسار الحرب الأوكرانية خلال عام ٢٠٢٣ .ويتوقع «صندوق النقد الدولي» ، أن نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي، قد ينخفض من ٣,٢٪ في ٢٠٢٢، إلى ٢,٧٪ العام الحالي .وشدد الخبراء على توخي الحذر بشأن الآفاق الاقتصادية المحبطة في الاقتصادات الرئيسية والنامية على حد سواء، لاسيما مع تأكيد «ماثيو جودمان» ، من «مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية» ، أن الازدهار الاقتصادي العالمي في مرحلة ما بعد كورونا، بدأ «يتلاشى في الاقتصادات الكبرى .

بالإضافة إلى ذلك، من المقرر أيضًا أن تشكل ظاهرة «تغير المناخ» ، و« الاحترار العالمي» ؛ مخاطر غير مسبوقة في عام ٢٠٢٣، مع تأكيدات «منظمة الأرصاد الجوية العالمية» ، أن عام ٢٠٢٢، كان من بين السنوات الخمس الأكثر سخونة على الإطلاق على كوكب الأرض .وأوضحت «كاثي ماكليود» ، من «المجلس الأطلسي» ، أن «تعثر آليات التكيف مع عواقب الظواهر المناخية» ، والتي تهدد بتقليص الجهود العالمية لخفض الانبعاثات، قد تكون التهديد العالمي الأكبر في عام ٢٠٢٣ .

وفي هذا الصدد، أشارت «ماكليود» ، إلى «الاحتمال القوي بأن يكون هناك تركيز بشأن التكيف مع تلك العواقب المناخية» ، ما زال «غير مؤكد» ، مما ينتج عنه نوايا غير مقصودة للتراجع عن التخفيف من تداعيات تغير المناخ» .وسلطت «لجنة الإنقاذ الدولية» ، الضوء على مخاطر عدم كفاية الإجراءات العالمية في هذا الصدد، حيث سجلت تزايد عدد الأشخاص، الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية؛ بسبب تغيرات المناخ، مثل الجفاف، والفيضانات، وأنماط الطقس القاسية الأخرى من ٨١ مليونًا في عام ٢٠١٤، إلى ما يقرب من ٣٤٠ مليونًا بنهاية عام ٢٠٢٢.

وعلى الرغم من أن التحليلات الغربيين قد سلطت الضوء على العديد من المخاطر الأمنية والسياسية والاقتصادية العالمية مع حلول عام ٢٠٢٣، فإنه من الضروري التأكيد على كيفية وجود سبل لطرح «حلول إيجابية» .وبينما لا تبدو حرب أوكرانيا قريبة من انتهائها، فقد شهدت الأشهر الأخيرة، وضع الأسس للطرق الدبلوماسية المستقبلية لاستخدامها حال تسويتها .وبالمثل، تم تعزيز العمل الدولي، بشأن ظاهرة «تغير المناخ» ، و«معالجة تهديدات الأمن الغذائي، خلال العام الماضي، وإن كان ذلك مع التحذير من أنه سيكون هناك حاجة إلى المزيد لمعالجة الأسباب الكامنة لتلك المخاطر على المستوى العالمي» .

وبالنسبة للشرق الأوسط، فإنه خلال ٢٠٢٣، أوضح «كاتوليس» ، أن «إدارة بايدن» ، ستستمر في مواجهة التحدي المتمثل في موازنة مشاركتها الإقليمية مع قائمة متزايدة من أولويات السياسة الخارجية الأخرى، بما في ذلك «الاضطرابات الإقليمية المنبثقة من إيران» ، والانتهاكات الإسرائيلية المستمرة في الأراضي الفلسطينية، والنزاعات الدائرة في سوريا واليمن وهو ما يتطلب اهتمامًا كبيرًا بتسويتها.

على العموم، تبدو التوقعات المتشائمة بين المحللين والخبراء الغربيين، «نتاجا طبيعيا» ، لأحداث عام ٢٠٢٢، وأبرزها الحرب الأوكرانية، والانكماش الاقتصادي العالمي، الذي حدث في أعقابها .ومع الأخذ في الاعتبار هذه التجارب الصعبة، خلص «إيرو» ، و«أتوود» ، إلى أنه في حين أن «الإجابات» على العديد من الأسئلة خلال عام ٢٠٢٣، قد «تبدو بعيدة الاحتمال» ، في ضوء الصدمات والدروس المستفادة من في عام ٢٠٢٢، فسيكون من «الصعب رفض ما لا يمكن تصوره» خلال العام الجديد.

٢٠٢٣/١/١٤

دول الخليج تتصدر مراتب متقدمة في استطلاع أفضل وأقوى الدول في العالم

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

مع التطورات السياسية والاقتصادية والثقافية التي تشهدها دول العالم المختلفة، هناك دائما دافع للمقارنة بين الأنظمة والموارد والمعايير المشتركة والمتباينة .وعلى الرغم من أن تحديد بلد ما، بأنه البلد «الأفضل»، سيكون دائمًا عرضة لشكل من أشكال التحيز، فإن البيانات التي أعدتها مؤسسة «يو اس نيوز» الأمريكية تُقدم مسحًا مقارنًا موثوقًا لنقاط القوة والضعف في البلدان، عبر مجموعة من المعايير، ومن ثم تسمح برصد قائمة بالمتصدرين.

وفي بداية عام ٢٠٢٣ أصدرت المؤسسة أحدث قوائمها، حيث تصدرت «الولايات المتحدة، والصين، والمملكة المتحدة، وفرنسا» صدارة الترتيب الدولي في مقاييس مثل «الاقتصاد، والتراث، والتعليم، والتأثير الجيوسياسي، ونوعية الحياة»، فيما احتلت دول الخليج «مكانة عالمية» في مثل هذه القضايا.

وعلى الرغم من أن هذه المسألة متأثرة بشدة بنظرة فردية فإن الدراسة الاستقصائية عن أفضل دول العالم تهدف إلى فحص جدارة ٨٥ دولة، بما في ذلك معظم دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وعكس التصورات العالمية للدول التي لديها القدرة على دفع التجارة، والسفر، والاستثمار في المستقبل .وفي هذه الحالة تم تحديد ٧٣ «سمة» منفصلة للنظر فيها عبر عدة فئات، مع تحويل نتائجها «إلى مقياس يمكن مقارنته في جميع المجالات».

ومن بين النماذج الأكثر بروزًا تلك الخاصة بـ«جودة الحياة»، التي تشمل «سوق عمل مستقرًا»، و«القدرة على تحمل التكاليف»، و«الاستقرار الاقتصادي»، و«توافر أنظمة تعليم ورعاية صحية متطورة»، و«ريادة الأعمال»؛ أي ما إذا كانت الدولة تعتبر «متصلة ببقية العالم»، بينما تستفيد هي نفسها من مجتمع متعلم «مبتكر»، يستخدم بشكل أفضل «بنية تحتية وطنية متطورة»؛ وتوافر «هدف اجتماعي»؛ يُحدد من خلال «تعزيز حقوق الإنسان»، و«المساواة بين الجنسين»، و«الحرية الدينية»، و«احترام حقوق الملكية»، بالإضافة إلى «التأثير الثقافي»، فيما يتعلق بالترفيه، والأعمال، والأزياء، وما إلى ذلك، وتأثرها بشدة بالتراث التاريخي، وإمكانية الوصول إلى الثقافة في الوقت الحاضر، مثل المأكولات والسياحة .

وفي المجال الجيوسياسي، تقدم «يو اس نيوز» أيضًا تصنيفات لـ«القوة»، لمقارنة بلدان العالم، وهو مقياس يُعرّف بأنه «أولئك الذين يتصدرون باستمرار عناوين الأخبار، ويشغلون صانعي السياسات، ويشكلون الأنماط الاقتصادية العالمية»، ولكنهم أيضًا «يبرزون تأثيرهم على المسرح العالمي»، من خلال «التحالفات، والقوة العسكرية، وكذلك النفوذ السياسي والاقتصادي خارج حدودهم».

وبالنسبة إلى منطقة الشرق الأوسط، احتلت «الإمارات» «المرتبة الأولى» في التصنيف، والـ«٢١» في الحصيلة النهائية للبلدان «الأفضل»، والـ«٩» في قائمة المتصدرين «السلطة» .ومع إجمالي ناتج محلي وطني بلغ ٣٥٩ مليار دولار أمريكي، ونصيب للفرد من هذا الناتج أكثر من ٠٠٠.٦٦ دولار؛ سجلت «يو اس نيوز» كيف أن الاقتصاد الإماراتي بات «على قدم المساواة مع اقتصادات دول أوروبا الغربية الرائدة»، فيما اعتبره «المنتدى الاقتصادي العالمي» أنه «الأكثر تنافسية في العالم العربي» .

ومن حيث المعايير التي حصلت بموجبها «الإمارات» على «الأعلى»، في الاستطلاع، وُصفت أيضا بأنها «ديناميكية»، (برصيد ٨٠.٩٦/١٠٠)، و«تقدمية» بـ(٧٢/١٠٠)، وتجذب الشركات بنجاح، نظرًا إلى كونها «مرتبطة جيدا ببقية العالم» (١٠٠/٧٣,٥) .(وتوفر «وصولاً سهلاً إلى رأس المال» (١٠٠/٧٢,٣)، مع الاستفادة أيضًا من

«بنية تحتية متطورة» (٨٥/١٠٠)، و«بيئة ضريبية مواتية» (٧٩,٦/١٠٠). وفيما يتعلق بـ«جودة الحياة»، التي تحتل فيها المرتبة «٢٦» عالميًا، أكدت المؤسسة «فوائد الاستقرار الاقتصادي» (٨٩,٦/١٠٠)، و«سوق العمل الجيد» (٦٩,٩/١٠٠)، و«الاستقرار السياسي» ٦٤,٩٪.

وفيما يتعلق بترتيبها من حيث «القوة» تم الاستشهاد بأن لها تأثيرا دوليا في الاقتصاد) ٩٠,٩/١٠٠)، والسياسة (٦٣,٦/١٠٠)، وأنها تستفيد من «التحالفات الدولية القوية» (٧٣,٢/١٠٠). وتُظهر علامة أخرى بروزها على الساحة الدولية من خلال «مؤشر جواز السفر»، حيث يأتي «الأقوى في العالم»، حيث يُسمح لحامله بالسفر بدون تأشيرة إلى ١٢٢ دولة، و٥٩ دولة بتأشيرة لدى الوصول إلى المطار، ومتطلب تأشيرة مسبقة لـ١٧ دولة فقط. وبالمقارنة، يوفر نظيره الأمريكي السفر بدون تأشيرة إلى ١١٨ دولة، ولكنه يتطلب أيضًا توفير تأشيرة مسبقة عند زيارة ٢٥ دولة.

كما جاءت «السعودية» في المرتبة «٣٤»، كأفضل دولة في العالم، حيث تقدمت مرتبة واحدة عن العام الماضي. ومع إجمالي ناتج محلي إجمالي بلغ ٨٣٤ مليار دولار، ونصيب فرد يقترب من ٥٠٠٠٠ دولار، تم تصنيفها بأنها «عملاق في الشرق الأوسط»، من حيث «مساحة الأرض، والثروة»، وسجلت أعلى درجاتها في «ثقافتها المؤثرة» (٦٠,٣/١٠٠)، و«علاقاتها ببقية العالم) ٥٣,٥/١٠٠)، و«تاريخها الثري» (٦٣,٣/١٠٠)، فضلاً عن كونها مستقرة اقتصاديًا) ٧٦,٧/١٠٠)، أما فيما يتعلق بمعايير «القوة» وتصنيفاتها فقد احتلت المرتبة «١١» من حيث التأثير الاقتصادي) ٨٦,٥/١٠٠)، والتأثير السياسي) ٦١,٦/١٠٠)، بينما تم تقييم «تحالفاتها الدولية القوية» بنحو (٥٣,٥/١٠٠)، وتعد تلك المعايير نقاط القوة الرئيسية لدى الرياض.

ووفقًا للتصنيف فإن البحرين التي تم إدراجها في قائمة أقوى دول العالم لعام ٢٠٢٢ احتلت حاليًا المرتبة «٦٧»، حيث إن موقعها المحوري لنقل النفط يمنحها «مزايا استراتيجية»، و«أدوارًا مهمة»، في علاقاتها الخارجية، بالإضافة إلى أنها تعد «وجهة جذابة» في المنطقة من قبل الوافدين عليها والسائحين الأجانب، ومختلف الشركات الأجنبية. ومن بين نقاط التقييم التي سجلت أعلى الدرجات بها عنصر «الانفتاح التجاري» (٤٩,٥/١٠٠)، و«تجنبها للبيروقراطية» (٧٠,٤/١٠٠)، وتمتعها ببيئة ضريبية مواتية للمستثمرين) ٣٥,١/١٠٠. وإجمالاً ووفق تصنيفات ومعايير «القوة»، احتلت المرتبة الـ«٦١»، في ضوء إبراز استقرارها الاقتصادي وأمنها وسلامتها.

وبالمقارنة، جاءت سلطنة «عُمان» متأخرة مع نظرائها الخليجيين في القائمة، حيث احتلت المرتبة الـ«٧٨»، ومع ذلك وُصفت بأنها «دولة ذات دخل مرتفع»، ولطالما كانت موضع اهتمام للقوى الأجنبية؛ بسبب موقعها الاستراتيجي بالنسبة إلى التجارة. كما أحرزت أعلى الدرجات في «فئة الاستثمار الاقتصادي»، و«عدم وجود بيروقراطية ملحوظة»،) ٧٦,٨/١٠٠)، إلى جانب «تكاليف التصنيع الرخيصة» (٢٨,٧/١٠٠)، وتمتعها بـ«بيئة ضريبية مواتية» ٠,٩٠١٧/١٠٠.((

وفي جميع أنحاء دول الخليج، سلطت القائمة الضوء على الأهمية الكبيرة لهذه البلدان، باعتبارها «أكبر دول محركة عالميًا»، وهو مقياس لمعدلات النمو المستقبلي لدولة ما من حيث الناتج المحلي الإجمالي. وتعتمد القائمة

في ذلك على توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٢٦، من قبل «صندوق النقد الدولي»، وكذلك مدى استعداد تلك الدول لمواجهة التحديات التي يفرضها الاقتصاد العالمي؛ ولتحقيق النجاح الذي تحتاج إليه من أجل اكتساب المرونة والزخم .

وبهذا المعنى، تتصدر «الإمارات» الدول الخليجية بالنسبة إلى هذا المقياس، بدرجة تبلغ) ١٠٠/١٠٠(، ثم تأتي «السعودية» ١٠٠/٧٠,١(، فيما جاءت «البحرين»، الـ«٣٨»، ١٠٠/٢٢,٣(، و«عُمان»، الـ«٤٨» ١٠٠/١٧,٤) .(ولا شك أن هذه الدرجات وضعت دول الخليج فوق مستوى أداء الاقتصادات الغربية الراسخة، مثل هولندا، وكندا، والمملكة المتحدة، في هذا الصدد، وهو ما يؤكد كيفية استعداد هذه الدول للاستمرار في عمليات التنمية الاقتصادية، والتقدم خلال العقود المقبلة.

وفضلا عن ذلك، هناك دول احتلت الصدارة بناءً على معايير أخرى .وحول الدول «الأكثر نفوذًا في العالم» تصدرت «الولايات المتحدة»، و«الصين»، و«المملكة المتحدة»، و«فرنسا»، القائمة .وحلت «الإمارات» في المرتبة الـ«٩»، و«السعودية» الـ«١٥»، و«البحرين»، الـ«٦٩»، و«عمان» الـ«٨٠» .وبالنسبة إلى «جذب الاستثمارات الخارجية» كانت «الإمارات» في المرتبة «السابعة»، متقدمة على سويسرا، وكندا، والمملكة المتحدة، وفرنسا، و«السعودية» الـ«٢٨»، و«البحرين» الـ«٣٨»، و«عُمان» الـ«٥٨» .كما تعتبر «الإمارات» أيضًا من بين الدول العشر «الأكثر تطلعًا وتفاؤلاً بشأن المستقبل في العالم»، و«السعودية» الـ«٥٩»، و«عُمان»، الـ«٧١»، و«البحرين» الـ«٧٤». ووفقًا لمقياس «جودة التعليم» احتلت «الإمارات» المرتبة «الأولى خليجيًا»، حيث جاءت الـ«٢٨»، و«السعودية» الـ«٣٢»، و«البحرين» الـ«٦٠»، و«عُمان» الـ«٧٠» .وفيما يتعلق بـ«أفضل الدول التي يمكن للمرأة العيش والعمل فيها» احتلت «السويد، والنرويج، وفنلندا، والدنمارك» الصدارة في هذا الصدد، وجاءت «الإمارات» في المرتبة «٣١»، و«السعودية» الـ«٤١»، و«البحرين» الـ«٥١» و«عُمان» الـ«٦٣».

أما بالنسبة إلى بقية منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فقد أحرزت العديد من الدول «تقييمات جيدة» في معايير متعددة .واحتلت «تركيا» المرتبة الـ«٣٠»، و«مصر» الـ«٣٥»، و«المغرب» الـ«٤٣»، و«الأردن» الـ«٦٦»، و«تونس» الـ«٦٩»، و«لبنان» الـ«٧٩»، و«الجزائر» الـ«٨٠»، و«إيران» الـ«٨٣» .

وبالمقارنة، أحرزت «تركيا»، التي احتلت المرتبة «١٧» في قائمة أقوى دول العالم، درجات عالية من حيث «التأثير الثقافي والتراثي» بـ)١٠٠/٨٧,٦(، وبالنسبة إلى «أطعمتها الرائعة» ١٠٠/٨٩,٩)، وقُيمت قدرة العديد من المعالم الثقافية بها على جذب السائحين بـ)١٠٠/٨٢,٨ .(وبالمثل حصلت «مصر» على درجات عالية في عنصري «التأثير الثقافي عبر التراث»، حيث حصلت على) ١٠٠/١٠٠(، وبالنسبة إلى «التاريخ الغني والفريد» على حد سواء.

وبالنسبة إلى بقية دول العالم اعتُبرت كل من «سويسرا» و«ألمانيا» و«كندا» و«الولايات المتحدة» و«السويد»، و«اليابان» دولا رائدة في جميع المقاييس الخاصة بالقائمة .ومن بين الاقتصادات الرئيسية الأبرز عالميًا احتلت

«المملكة المتحدة» و«فرنسا» المرتبة «٨ و٩» على التوالي، و«الصين» الـ«١٧»، و«روسيا» الـ«٣٦»، فيما جاءت كازاخستان وأوزبكستان وبيلاروسيا في المراتب الأربع الأخيرة.

على العموم، من المهم ملاحظة أن قائمة «يو إس نيوز» حول أفضل الدول وأقواها عالميًا لا تزال أداة محدودة في تحديد دقة أوجه مقارنة جميع دول العالم، ولا سيما أن عناصر «سهولة تحديد وقياس النقاط المتعلقة بـ«القوة العسكرية»، و«الاقتصادية»، و«عوامل الجذب السياحي»، بالإضافة إلى العناصر مثل «التأثيرات الثقافية»، و«السعادة المحلية»، و«الوعي الاجتماعي»، كلها مقاييس يمكن التلاعب في تفسيراتها وجوانب تحيزها .علاوة على ذلك فإن بيانات المسح الخاصة بالقائمة غير مكتملة، حيث لم يتم إدراج «الكويت»، مع العلم أنها تقع بمنطقة الخليج، كما لم يتم إدراج سوى تسع دول من إفريقيا .

ومع ذلك، فإن هذه القائمة واستطلاعاتها لأفضل البلدان عالميًا تقدم «لمحة سريعة» عن حجم التصورات العالمية للبلدان المختلفة، ونقاط القوة والضعف فيها، وسبل تحسينها .وفي ضوء ذلك فإن الأهمية المتزايدة لدول الخليج في جميع المجالات جديرة بالملاحظة.

٢٠٢٣/١/١٨

التكامل الخليجي في مواجهة أزمات عام ٢٠٢٣

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

هناك شبه إجماع بين المنظمات الاقتصادية الدولية على أن عام ٢٠٢٣، هو عام أزمات، يقع العالم فيه تحت وطأة الركود التضخمي، وتصاعد الحرب الروسية الأوكرانية، وأزمات الطاقة والغذاء، فيما لم يتحرر بعد من تبعات خلل سلاسل الإمداد والتوريد، وأجيال فيروس كورونا، في الوقت الذي تبرز فيه أيضًا مشكلة التغيرات المناخية .وعليه، ارتفع معدل عدم اليقين، والقدرة على التنبؤ لدى من يتناول أوضاع العالم بالتحليل.

وفي ضوء هذه الديناميكيات، تنظر كل الدولة، وكل تجمع إقليمي إلى ما لديه من مواطن قوة، وقدرة للعمل على زيادة الاعتماد على الذات كلما أمكن ذلك .وفي هذا الصدد، نشير إلى الإنجاز الذي حققه القادة الخليجيون في فترة تاريخية سابقة عقب الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، والذي تمثل في إنشاء «مجلس التعاون الخليجي» ، مستهدفًا في ميثاقه تحقيق الوحدة بين الدول الأعضاء .ومنذ انطلاقه في ١٩٨١، شكل مناعة وحائط صد، إزاء كل الأزمات الأمنية والاقتصادية التي واجهت دوله، كما راكم منذ هذا التاريخ، إنجازات عديدة على جميع الأصعدة، يأتي على رأسها ما تحقق في المجال الاقتصادي، حتى كاد أن يصل في ٢٠١٠، إلى إطلاق العملة الخليجية الموحدة.

وإذا ذهبنا إلى أبعد من ذلك، فإنه عادة ما تنظر القوى الاقتصادية الكبرى إلى دول الخليج، ككتلة اقتصادية، وسوق واحدة .نجد هذا في المساعي الأوروبية لعقد اتفاق تجارة حرة أوروبية خليجية، وفي تطلع الصين والهند في نفس الاتجاه؛ حيث إن سوقا يتمتع بارتفاع القوة الشرائية، حجمه يزيد على ٥٠ مليون نسمة، أفضل من أسواق متعددة صغيرة، وهو إذا كان متكاملاً، فهو قابل لأن يُستثمر فيه، وتُنقل إليها الكثير من الصناعات، وخاصة

تلك التي تتجه إلى تلبية الحاجات الاستهلاكية، بدءًا من الصناعات الخفيفة إلى صناعة السيارات، فضلا عن الصناعات الوسيطة، والأخرى التي تلبي الاحتياجات من السلع الرأسمالية.

وقبل أن يطل عام ٢٠٢٣ بأزماته، فإن التكامل الخليجي كان قد تجلى في مواجهة «جائحة كورونا» ، إيمانًا بأهمية العمل الخليجي المشترك، حيث أصدر مجلس وزراء صحة مجلس التعاون، قرارًا بإنشاء غرفة عمليات مشتركة، لتنسيق الجهود بين الدول الأعضاء، ووزارات الصحة في هذا الظرف الاستثنائي، لتكون الصورة كاملة أمامهم، من خلال تقرير يومي يصل إلى مكاتب وزراء الصحة، يحتوي على أحدث البيانات وأخر الإجراءات التي اتخذتها دول المجلس.

واستكمالا، شكلت هذه الدول لجانًا رفيعة المستوى لإدارة الأزمة واتخاذ القرارات المتعلقة بها، ووجهت الأمانة العامة للمجلس كل قطاعاتها للعمل على رصد وتوثيق جهود مواجهة الجائحة، وإنشاء قاعدة بيانات لذلك . وتبنى وزراء الصحة، تأمين الأدوية واللقاحات عن طريق الشراء الموحد، فضلاً عن برامج صحية مشتركة، وتعاونت دول المجلس على ضمان تدفق السلع والخدمات الأساسية للمواطنين والمقيمين فيها بشكل منتظم، وعملت على إيجاد الحلول المناسبة لانسياب السلع بينها، والإبقاء على المطارات والموانئ والمنافذ البرية مفتوحة، وحث المنشآت الصناعية والتجارية على استخدام الشحن الجوي والبحري لنقل السلع بين الدول الأعضاء.

ولمواجهة تحديات ما بعد كورونا، أكد إعلان قمة «العلا» ، الصادر عن الدورة) ٤١ (للمجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي في ٥ يناير ٢٠٢١، أن مواجهة الجائحة، ومعالجة تداعياتها تقتضي تعزيز العمل الخليجي المشترك، واستكمال مقومات الوحدة الاقتصادية، والمنظومتين الدفاعية والأمنية المشتركة، وبلورة سياسة خارجية موحدة، وبناء منظومة خليجية للأمن الغذائي والمائي، وتشجيع إنشاء المشاريع المشتركة.

علاوة على ذلك، رسم «إعلان الرياض» ، الصادر في ختام القمة الخليجية) ٤٣ (في ديسمبر ٢٠٢٢، خارطة طريق شاملة لتحقيق التكامل، وتوحيد صف دول المجلس، والتأكيد على أهمية العمل الجماعي للتصدي لكافة التهديدات .فيما عزز فرص تحقيق هذه الخارطة ونجاحها في تحقيق أهدافها وبرامجها؛ أجواء التآلف والتوافق والانسجام والترابط، التي تسود بين دول المجلس في الفترة الحالية، فضلاً عن أن الجولة الخليجية التي قام بها سمو الأمير «محمد بن سلمان» ، قبل هذه القمة، كانت قد أثمرت عن بلورة رؤى خليجية موحدة تجاه مختلف القضايا.

ومع إقرار «قمة الرياض» ، أهمية التنفيذ الدقيق والكامل والمستمر لرؤية خادم الحرمين الشريفين الملك «سلمان بن عبدالعزيز» ، التي شملت استكمال مقومات الوحدة الاقتصادية، فقد سمحت هذه الرؤية بإقرار إمكانية الاتفاق بين عدد من الدول الأعضاء على أية إجراءات تكاملية تراها في إطار المجلس، على أن تتبعها بقية الدول، متى ما كان الوقت مناسبًا لها .

يأتي هذا فيما كانت نسبة التجارة البينية بين دول المجلس، والتي بلغ حجمها نحو ٩٠ مليار دولار، لا تزيد على ١١٪ من حجم التجارة الخارجية لهذه الدول، ما يعني أن نسبة الاعتماد على الخارج مازالت عالية جدًا، وإذا ما قورنت بمثيلاتها لدى الاتحاد الأوروبي البالغة نحو ٧٠٪؛ نجد أن هناك خطوات كبيرة لابد أن تُتخذ،

سواء في تحقيق الصناعات المتكاملة خليجيًا، أو تعزيز الروابط والشراكات الاستراتيجية، وتعزيز الربط البيني عبر الموانئ البحرية والبرية، والسكك الحديدية، والربط الكهربائي، وغيرها من الخيارات اللوجستية.

ويُذكر هنا أنه مع زيارة ولي العهد السعودي، إلى مسقط كان افتتاح الطريق البري بين البلدين .ومع إمكانية التطبيق الشامل لمتطلبات الاتحاد الجمركي، والسوق الخليجية المشتركة، وتحقيق المواطنة الاقتصادية الكاملة، عبر منح مواطني المجلس حرية العمل والتنقل والاستثمار؛ يمكن رفع حجم التجارة البينية والمشروعات المشتركة بشكل كبير.

واستمرارًا لهذه الحجة، عد «مجلس التعاون الخليجي» ، التكامل الاقتصادي، ليكون عنوان العقد الخامس لمسيرته، حيث يبرز اهتمام قادة المجلس، مع التركيز على المشاريع ذات العمق الاستراتيجي التكاملي، استنادًا إلى عوامل عديدة من بينها الرؤى والخطط الوطنية في جميع دوله، وما توفره من فرص كبيرة للقطاع الخاص نحو قيادة الاقتصاد الوطني، وبروز الحاجة للتكامل الخليجي في مجالات الأمن الغذائي والدوائي، وتوظيف الاقتصاد المعرفي، والتحول الرقمي، والتكامل اللوجستي، وتوفير متطلبات الثورة الصناعية الرابعة، وتعزيز التعامل مع الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني، وتعزيز الاستثمارات الخليجية المشتركة، وتوطين رأس المال الخليجي في مشاريع التكامل على أسس تجارية واقتصادية وفق أفضل ممارسات الحوكمة.

وتعزيزًا للتكامل الخليجي في مواجهة الأزمات، كان ولي العهد السعودي، سمو الأمير «محمد بن سلمان» ، رئيس مجلس إدارة صندوق الاستثمارات العامة السعودي، قد أعلن في ٢٦ أكتوبر ٢٠٢٢، عن تأسيس خمس شركات إقليمية، تستهدف الاستثمار في خمس دول عربية، بقيمة تصل إلى ٩٠ مليار ريال) ٢٤ مليار دولار (في مختلف القطاعات، وتضمنت الدول التي تشملها هذه الشركات الاستثمارية؛ مملكة البحرين، وسلطنة عُمان، إضافة إلى الأردن والسودان والعراق.

يعزز هذا التكامل، استكمال تنفيذ مشروع سكك حديد الخليج، كمشروع إقليمي متكامل يلبي احتياجات النقل في دول المجلس، ويكون خيارًا آخر إلى جانب التنقل بحرًا وجوًا للأفراد والسلع، حيث من المتوقع أن يسهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي، وتعزيز وتسهيل التجارة الإقليمية، كما سيربط مشروع «جسر الملك حمد» ، البحرين بالسعودية من خلال إنشاء جسر موازٍ لجسر الملك فهد، يشمل ٤ مسارات للمركبات ومسارين للسكة الحديد، حيث سيربط خط السكة الحديد البالغ طولها ٥٧ كم بين محطة الملك حمد الدولية للركاب المزمع إنشاؤها في منطقة الرملي مع محطة سكة حديد الدمام في السعودية، والعمل في هذا المشروع يتم بالشراكة بين وزارة المواصلات والاتصالات في البحرين، مع وزارة النقل السعودية والمؤسسة العامة لجسر الملك فهد.

وفي جزء من هذا التحول، كانت السعودية قد أنجزت بالفعل قرابة ٢٠٠كم من مسار السكك الحديدية الخليجية داخل أراضيها .ويبدأ مسارها من الكويت، مرورًا بالدمام، إلى البحرين، ومن الدمام إلى قطر عن طريق منفذ سلوى .ويربط قطر والبحرين من السعودية إلى الإمارات) أبو ظبي والعين(، ومن ثم إلى مسقط عبر صحار بطول إجمالي ٢١١٧كم .وكما عزز «الربط الكهربائي» — الذي يعد من أهم مشروعات البنى التحتية — التكامل

ونجح في منع أي انقطاع بنسبة ١٠٠٪؛ فإن مشروع السكة الحديدية الخليجية سوف يحقق نقلة نوعية في تدعيم هذا التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء.

وفي إدراك لأهمية هذه القضية، فإنه خلال اللقاء التشاوري بين وزراء التجارة والصناعة بدول المجلس، ورؤساء وأعضاء غرف التجارة والصناعة، بمقر الأمانة العامة للمجلس في أكتوبر٢٠٢٢؛ برزت الاتجاهات التكاملية في مواجهة الأزمات العالمية المتوقعة في ٢٠٢٣، وفي مقدمتها التحرك الخليجي الجماعي؛ بهدف مواجهة التضخم، وتأمين الإمدادات الغذائية بكميات وأسعار منافسة، وضبط الأسواق وترشيدها، وتحسين كفاءة منظومة الاستيراد عبر التكتلات الجماعية، كما حدث في الشراء الموحد أثناء جائحة كورونا.

وفي ظل التغيرات المناخية، واستنزاف الموارد الطبيعية؛ جاءت أهمية تبني استراتيجيات صناعية، تمنح محفزات للقطاع الخاص للاستثمار في الاقتصاد الأخضر، ومصادر الطاقة المتجددة، وما يعزز هذا التكامل أهمية إنشاء منصة إلكترونية؛ لتبادل الفرص الاستثمارية والمناقصات بين دول المجلس، بما ينعكس على ترويج وجذب الاستثمارات المحلية والخارجية بينها، كما يسهم في تعزيز التعاون في مجال التجارة والتمويل، فيما تم التوافق على تأجيل تطبيق قواعد المنشأ الوطنية والمحتوى المحلي، حتى لا يُعاق التبادل التجاري البيني في الوقت الحالي.

وفوق ذلك كله، يشغل التكامل بين دول المجلس، «فرصة كبيرة» ، لتعظيم الاستفادة من الموارد الاستثنائية التي تحققت لها عام ٢٠٢٢، وارتفاع قوة الدولار المربوطة به عملاتها، سواء في تقديم إعانات مباشرة لمواطنيها لمواجهة موجة التضخم العالمية، أو دعم السلع الأساسية، أو جذب الاستثمارات الأجنبية الباحثة عن وجهة آمنة ومربحة لتوطين عدد من الصناعات بها، كما وردت في «استراتيجية الصناعة البحرينية ٢٠٢٢– ٢٠٢٦»، التي نظرت على وجه الخصوص للاستثمارات الخليجية .ويدعم قدوم هذه الاستثمارات، «المزايا» ، التي منحتها دول الخليج للمستثمرين، واتجاه تأجيل فرض ضرائب على الشركات، فيما تزيد فرص الاستثمارات الصينية في الخليج في قطاعات تكنولوجيا الاتصالات) الجيل الخامس(، وفي التقنيات الزراعية التي تحتاجها دول المجلس، إضافة إلى مشروعات الطاقة المتجددة خاصة الشمسية، كما تزيد أيضًا فرص الاستثمارات الخليجية خارجيًا، في أدوات الدين استفادة من ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة والبلاد التي ترتبط عملاتها معها.

على العموم، فإن دول مجلس التعاون الخليجي في عام ٢٠٢٣، على موعد لتحقيق «طفرة جديدة» في وحدتها الاقتصادية، عبّر عن ذلك إجماع قادتها في «قمة الرياض» ، وبرزت أهميتها من وطأة أزمات هذا العام، ويساعد فيها حجم الوفورات الكبيرة الذي حققته دول المجلس نتيجة ارتفاع أسعار النفط والغاز؛ ما يفتح الباب للاستثمار في مشروعات مشتركة، تدعم تعزيز اعتمادها الجماعي على نفسها، من خلال سلاسل إمداد إقليمية متكاملة، تجنبها الآثار السلبية لخلل سلاسل الإمدادات والتوريد العالمية، وتعزز ما يتيحه التكامل من تبادل الاستفادة بالميزة النسبية لكل عضو من الدول الأعضاء في المجلس.

٢٠٢٣/١/١٩

اتجاهات توطين الصناعة في دول الخليج العربي

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

تقوم دول الخليج في إطار مسعاها الاستراتيجي لتنويع مصادر الدخل، والتحرر من الاعتماد الكبير على عائدات صادراتها النفطية، باستثمار الطفرة التي حدثت في هذه العائدات، لتوطين عدد من الصناعات بها، خاصة تلك التي تملك مقومات نجاحها، من سهولة الحصول على المواد الخام، والعمالة الفنية، والطاقة، والتمويل، والسوق، وتجنب العوامل التي حدّت قبلًا من هذا الاتجاه، سواء في اتجاه إحلال الواردات، أو اتجاه تشجيع الصادرات، وهي في ذلك تستفيد أيضًا من حالة التباطؤ التي حلّت بالاقتصادات الكبرى، وضعف فرص الاستثمار في هذه الاقتصادات لجذب رؤوس الأموال والخبرة الفنية في الدول المتقدمة، ليكون الاستثمار الأجنبي المباشر المتوجه إليها، وجهته الرئيسية القطاع الصناعي.

لهذا قبل أن ينقضي العام الماضي، وفي إطار الاستراتيجية الوطنية للصناعة التي أطلقها ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، في أكتوبر، مستهدفًا الوصول إلى اقتصاد صناعي جاذب للاستثمار يسهم في تحقيق التنويع الاقتصادي، وتنمية الناتج المحلي والصادرات غير النفطية، كان برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية في المملكة العربية السعودية، بالتعاون مع بنك الرياض، قد أطلق مبادرتي «نمول لتصنع» و«نستثمر لتصنع» ، فيما استهدفت المبادرة الأولى تمويل توطين ٥٠ منتجًا في خمس قطاعات، بواقع ١٠ منتجات لكل قطاع بإجمالي استثمار ٧٠ مليار ريال، كما استهدفت المبادرة الثانية تمويل الصناديق الاستثمارية المختصة بالقطاع الصناعي في ثلاث قطاعات.

وتتوافق المبادرتان مع عدة استراتيجيات في المملكة، كتوطين صناعة المنتجات، وبرنامج «شريك» لحفز الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، والاستراتيجية الوطنية للاستثمار، وإحلال الواردات، بما يخفف الضغط على ميزان المدفوعات، فيما يحظى القطاع الصناعي في رؤية ٢٠٣٠ بدعم كبير، في استهداف تصنيع المزيد من المنتجات التي تستوردها المملكة .وتُعد مبادرة «نستثمر لتصنع» من أهم مكملات القطاع الصناعي السعودي؛ حيث يعد القطاع المالي شريك أساسي، كما تتضمن المبادرتان مشاركة ٨ جهات حكومية هي :وزارة الصناعة والثروة المعدنية، صندوق التنمية الصناعية، برنامج كفالة، بنك التصدير والاستيراد، المركز الوطني للتنمية الصناعية، هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية، هيئة تنمية الصادرات السعودية، والهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التصنيع.

ومن أبرز الصناعات الجديدة في اتجاه توطين الصناعة السعودي، صناعة السيارات، التي تستهدف بها المملكة، ليس فقط تقليل الواردات، ولكن التحول إلى التصدير، ومن المعلوم أن هذه الصناعة يخدمها عدد كبير من الصناعات المغذية لها تشمل العديد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وفي اتجاه توطين صناعة السيارات، كانت المملكة قد أبرمت مذكرة تفاهم مع شركة هيونداي موتور الكورية الجنوبية، لإقامة مصنع لتجميع السيارات في المملكة، بنوعيها :الاحتراق الداخلي والكهربائية، مع تدريب العمالة الوطنية، وجلب المعرفة، والتركيز على المنتجات ذات القيمة المضافة العالية، فيما توقعت الاستراتيجية الوطنية نمو مبيعات السيارات الخفيفة في المملكة بنسبة ٢٫٢٪ سنويًّا لتصل إلى ٨٠٠ ألف سيارة في ٢٠٣٠، وهذه الصناعة وحدها تخلق ٦٠ ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة بحلول هذا العام، وهي متوجهة للسوق المحلي والإقليمي الذي يتمتع بحجم طلب كبير على منتجاتها.

وقد كشف بيان الميزانية الصادر عن وزارة المالية السعودية، عقب إقرار مجلس الوزراء الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٢٣، أن وزارة الصناعة والثروة المعدنية السعودية لديها العديد من المشاريع المخططة والمستهدفة خلال عام ٢٠٢٣، أبرزها توطين صناعات نوعية في ١٠ قطاعات منها صناعة السيارات والصناعات البحرية والصناعات الطبية والدوائية، وتستهدف خلال هذا العام تسجيل العلامة التجارية «صنع في السعودية» في مجلس التعاون الخليجي، والمناطق المستهدفة لتعزيز صادرات الصناعات السعودية إليها.

وتستهدف الوزارة أيضًا استقطاب استثمارات محلية وأجنبية نوعية إلى مدن الهيئة الملكية، للجبيل وينبع، بحجم استثمارات مقدر بـ٢٤٫٨ مليار ريال، وتوفير ما يقرب من ٧٢٠٠ فرصة عمل، وتطوير مواقع صناعية بمساحة ٨ ملايين متر مربع؛ لاستقطاب هذه الاستثمارات، وتستهدف إنشاء ١٠٥ مصانع جاهزة بكل من مدينة جيزان الصناعية وواحة القصيم الصناعية والدمام الثانية الصناعية.

كما تستهدف الوزارة دعم الصناعات الواعدة من خلال تطوير ٤٤ فرصة استثمارية في قطاع الآلات والمعدات؛ لزيادة حجم الصناعة المحلية وتقليل الواردات، ودعم سلاسل الإمداد الأساسية لصناعة الطيران من خلال تطوير ١٠ فرص استثمارية واعدة، والنهوض بالصناعات عالية التقنية، ونقل المعرفة في هذه الصناعات.

وتبنى اتجاهات ٢٠٢٣ على ما تحقق في ٢٠٢٢، حيث كشف مجلس تنسيق المحتوى المحلي عن بلوغ قيمة الفرص التي جرى إطلاقها وتطويرها في هذا العام؛ بهدف زيادة المحتوى المحلي، نحو ٦٫٦ مليارات دولار، فيما تم توطين ١٧٦ صناعة بقيمة إجمالية بلغت ٣٤٫١ مليار دولار، ووصلت نسبة المحتوى المحلي إلى ما يقارب ٤٥٫٨٪ من إجمالي الإنفاق في مشتريات الشركات الأعضاء من السلع والخدمات، وبلغت نسبة مؤشر مشتريات السلع المحلية ٦٩٫٢٪ من إجمالي الإنفاق على السلع في ٢٠٢١.

وإلى هذا أنشأت المملكة بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة؛ لتعزيز المساهمات في تقديم حلول تمويلية، وإلى جانب الصناعات المدنية تسعى المملكة أيضًا إلى زيادة توطين الصناعات العسكرية، بتقديم ٣٠ فرصة استثمارية للقطاع الخاص في هذه الصناعات بقيمة ٣٢ مليار دولار، مستهدفة توطين ٥٠٪ من الإنفاق العسكري بحلول ٢٠٣٠.

ومن الجدير بالذكر أن الاستراتيجية الوطنية السعودية للصناعة قد حددت أكثر من ٨٠٠ فرصة استثمارات بقيمة تريليون ريال سعودي، مستهدفة زيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٨٩٥ مليار ريال، والوصول بحجم الصادرات الصناعية إلى ٥٥٧ مليار ريال، من خلال تحقيق نمو بنسبة ٣٥٠٪ في الفرص الاستثمارية الصناعية، وزيادة عدد المصانع في المملكة إلى ٣٦ ألف مصنع، فيما بلغ عددها ١٠ آلاف مصنع في ٢٠٢٢، لتُعد هذه الاستراتيجية بذلك من أهم مرتكزات رؤية السعودية ٢٠٣٠.

وفي مارس ٢٠٢١، أطلقت دولة الإمارات الاستراتيجية الوطنية للصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، التي تعرف بمشروع ٣٠٠ مليار مستهدفة تطوير القطاع الصناعي في الدولة، ورفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من ١٣٣ مليار درهم إلى ٣٠٠ مليار درهم في ٢٠٣١.

وكان لتأثير أزمة خلل سلاسل الإمدادات عقب جائحة كورونا، دور كبير في الدفع إلى هذا الاتجاه، لزيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من المنتجات الصناعية، ودعَّم هذا الاتجاه إصدار المرسوم بقانون الاتحادي رقم ٢٥ لسنة ٢٠٢٢ في ٨ نوفمبر ٢٠٢٢ لتنظيم وتنمية الصناعة في دولة الإمارات، واهتمت الاستراتيجية الوطنية للصناعة بالتركيز على

عدد من القطاعات الصناعية الرئيسية تشمل المنتجات الغذائية، والتكنولوجيا الزراعية، والأدوية والمنتجات الصيدلانية، والمعدات الكهربائية، والإلكترونيات، والمنتجات الكيماوية، وتكنولوجيا الفضاء، والهيدروجين.

ولتحفيز الاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع، استضافت أبو ظبي في يونيو ٢٠٢٢، منتدى «اصنع في الإمارات : استثمار ٠٠شراكة» ، وجرى فيه توقيع ٣٢ اتفاقية وشراكة، كما أعلنت ١٢ شركة إماراتية الحصول على نحو ١١٠ مليار درهم، نتيجة اتفاقات الشراء المحتملة مع الشركاء المهتمين بتوطين جزء من سلاسل توريد منتجاتهم.

وفي الشهر نفسه أعلنت أبوظبي الاستراتيجية الصناعية الجديدة، مستهدفة استثمار نحو ١٠ مليارات درهم في برامج تحويلية، وركزت مبادرات هذه الاستراتيجية على قطاعات :المواد والآلات، الأغذية والأدوية، والمعدات الكهربائية، والنقل، والطاقة .كما أعلنت شركة بترول أبوظبي الوطنية «أدنوك» عن خطط بقيمة ٧٠ مليار درهم لتصنيع منتجات محليًا دون الاضطرار إلى استيرادها، وترتبط هذه الاتجاهات بتعزيز الاقتصاد الوطني، ودعم مكانة دولة الإمارات، وتأكيد التنويع الاقتصادي، والاستفادة من فرص التحولات الاقتصادية العالمية، وتكريس نهج المرونة والتكيف مع الأزمات.

وتمثل الاستراتيجية الصناعية جزء أساسي من رؤية الكويت الاقتصادية لعام ٢٠٣٥، مستهدفة تحقيق اقتصاد متنوع ومستدام، والتنويع الاقتصادي، ورفع إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، وتعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية فيه، وتعزيز دور البحث والتطوير والابتكار، وزيادة فرص التشغيل.

وفي هذه الاستراتيجية يحتل الأولوية صناعات البتروكيماويات والمنتجات الكيماوية، والصناعات الغذائية، والصناعات الطبية والأدوية والمنتجات الصيدلانية، وأجهزة الذكاء الاصطناعي ومستلزمات البناء، كما تتوخى ارتفاع رأس المال المستثمر في القطاع الصناعي، من ١٧,١ مليار دولار في ٢٠٢٢ إلى ٣٦,٣ مليار دولار في ٢٠٣١، وزيادة وظائف العمالة الوطنية من ١١ ألفا إلى ٢٥ ألفا وارتفاع الصادرات الصناعية من ٥,٥ مليارات دولار إلى نحو ١٠ مليار دولار، وزيادة القيمة المضافة من ٥,٩ مليارات دولار إلى ٧,٩ مليارات دولار، وارتفاع نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من نحو ٤٨ مليون دولار إلى أكثر من ١٨١ مليون دولار.

وفي قطر تنشط الصناعات الكيماوية في مدينة رأس لفان، وصناعات الصلب والبتروكيماويات والأسمدة في مدينة أم سعيد، كما تنشط عملية تصنيع الغاز المسال، وفي عام ٢٠١٩ أصدرت قطر القانون رقم) ٢ (لسنة ٢٠١٩ لدعم تنافسية المنتجات الوطنية ومكافحة الممارسات الضارة بها في التجارة، فيما حقق القطاع الصناعي فيها نموًّا بنسبة ٦٪ في عام ٢٠٢٠.

ومع التقدم الذي تم إحرازه في مشاريع تطوير منطقة الصناعات الصغيرة والمتوسطة، أصبح قطاع الصناعة يحقق معدل ٢٢٪ نمو سنوي في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي البالغة نحو ١٨ مليار دولار، فيما تُعد قطر أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم ولديها فرصة كبيرة للتوسع في هذه الصناعة، في ضوء الدروس المستفادة من الحرب الروسية الأوكرانية .وتُعد استراتيجية قطر الوطنية الصناعية أحد مكونات رؤيتها الوطنية ٢٠٣٠، مستهدفة تطوير اقتصاد أقل اعتمادًا على قطاع الهيدروكربونات، وتركز على إنشاء سلاسل قيمة للصناعة، بغية تحويلها إلى مركز رئيسي للإنتاج، ووجهة تصنيع عالمية لها قدرة وصول إلى الأسواق والمناطق الحرة العالمية.

وفي سلطنة عُمان تساهم الصناعة بنسبة ١٠,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ويعمل بها أكثر من ٢٣٠ ألف شخص، وتصدر منتجاتها لأكثر من ١٤٠ دولة، وتزيد قيمة هذه الصادرات عن ٩ مليارات دولار .وتسعى السلطنة إلى زيادة استخدام مواردها الطبيعية في صناعات البتروكيماويات ومواد البناء والصناعات المعدنية والأغذية والمشروبات والمعدات الكهربائية والآلات والكابلات والموصلات الكهربائية والأثاث وبناء السفن، والعطور ومستحضرات التجميل ومنتجات العناية الشخصية، وإعادة التدوير، والأدوية والمعدات الطبية.

كما تتطلع إلى اعتماد الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي لتحسين إدارة الموارد وتقليل التكاليف، فيما حددت الاستراتيجية العمانية الصناعية ٢٠٤٠ ثلاث قطاعات صناعية واعدة، وهي الصناعات التي تستخدم المواد الخام الأولية المتاحة، والصناعات كثيفة الاستخدام لرأس المال، والصناعات المرتبطة بالبحث العلمي والمعرفة والتطوير.

وفي البحرين، غدا ٧٨ منتج جديد يحمل علامة "صنع في البحرين" في ٢٠٢٢، فيما تسعى المملكة إلى تركيز القطاع الصناعي في التحول نحو الثورة الصناعية الرابعة، وبحلول ٢٠٢٦ سيتم إنشاء أربعة مناطق صناعية جديدة :منطقة شرق مدينة سلمان، وجنوب إلبا المخصصة للصناعات التحويلية، ومنطقة مخصصة للصناعة الأمريكية، ومنطقة فشت العظم.

وتستهدف استراتيجية القطاع الصناعي ٢٠٢٢ – ٢٠٢٦ التركيز على قطاعات الصناعات التحويلية، البتروكيماويات، الطاقة المتجددة، الهيدروجين الأخضر والأزرق، الصناعات الغذائية والدوائية، والإلكترونيات الدقيقة، ورفع إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي من ١٢,٨٪ إلى ١٤,٥٪ عام ٢٠٢٦ بقيمة تبلغ أكثر من ٢,٥ مليار دينار بحريني.

ومع تبني كل دول الخليج استراتيجيات صناعية تستهدف تطوير عدد من الصناعات بها، بما يقلل اعتمادها على الاستيراد، ويزيد من فرص التصدير، وينوع اقتصادها، فإنه يبقى التنسيق في أعمال هذه الاستراتيجيات خليجيًّا، حتى تكون كل دول الخليج السوق الأول لبعضها، وهي تتكامل في هذه الصناعات بدلًا من التوجه إلى إنشاء صناعات متنافسة يقف أمام كل منها العقبة التقليدية التي عانت منها قبلًا، وهي صغر حجم السوق.

٢٠٢٣/١/٢١

استراتيجيات لتجنب نشوب نزاعات مسلحة في المستقبل

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

خلال العقدين الماضيين، انتشرت تخوفات بشأن الدوافع المستقبلية لتصعيد الصراع الدولي من قِبل بعض الدول الكبرى .وذكر «ستيفان ثيل» ، في مجلة «فورين بوليسي» ، أن «التنبؤات حول مستقبل الحروب غالبا ما تتبع السرديات الشعبية، والأنماط الفكرية العامة، فيما يتراجع الخطاب الأكاديمي» .وفي ضوء التخوف من نشوب الصراعات مستقبلا، وخاصة مع حدوث ثورة في المجال العسكري في بداية القرن الحادي والعشرين؛ طرح الخبراء العديد من السبل للحيلولة دون أن يشهد العالم المزيد من النزاعات المسلحة.

وخلال العِقد الثاني من القرن الحالي، اكتسب التركيز على الفائدة الاستراتيجية للحرب الهجينة، منخفضة التكنولوجيا نسبيًا؛ «قوة جذب» ، مع استخدامها «المعلومات» لتقويض الحكومات المتنافسة .وعلى سبيل

المثال، استطاعت «روسيا» ، استخدام مثل هذه الأساليب بنجاح في جورجيا عام ٢٠٠٨، وشرق أوكرانيا عام ٢٠١٤؛ ما يؤكد إمكاناتها المستقبلية لمواجهة القوى السياسية والعسكرية الغربية التقليدية؛ لجني فائدة جيوسياسية كبيرة.

ومع ذلك، فإن اندلاع أكبر حرب في أوروبا منذ عام ١٩٤٥ بأوكرانيا، قد أدى إلى مراجعة تقييمات الخبراء لمستقبل الصراعات ككل .وكتب «ثيل» ، أن «هذا يدعونا لعدم تبني تفكير قائم على التمني، بشأن استحالة وقوع مثل هذه الأحداث» ، ولا «استقراء الحاضر والمستقبل من تفسيرات الماضي» .وفي ضوء ذلك، رأى أن «استخلاص الدروس الصحيحة» من حرب أوكرانيا، «أمر حيوي لردع ومنع نزاعات مستقبلية أخرى في جميع أنحاء العالم» .وأضافت «آن سلوتر» ، من مركز «نيو أمريكا» ، أنه بينما «تستمر الحرب في كييف» ، فإنه من المهم تصور الديناميكيات الأخرى التي قد تهيمن على الصراع الرئيسي التالي في العالم، وبالتالي التفكير في أفضل السبل لتجنب ذلك.

من جانبه، اعتبر «ثيل» ، أن «أكثر البؤر الساخنة المحتملة لتكرار حالة أوكرانيا، هي «تايوان» .وفي هذا الصدد، كتب «أندرس راسموسن» ، الأمين العام السابق لحلف الناتو، أنه «من المستحيل عدم إجراء مقارنة بين روسيا، ورغبات الصين المماثلة للتوسع الإقليمي» .فيما اعتبر «مجلس العلاقات الخارجية» ، أن المواجهة المسلحة المحتملة هي بين «إسرائيل» ، و«إيران» ، بسبب طموحات الأخيرة النووية، وجهودها لزعزعة استقرار الشرق الأوسط .وسلطت «مجموعة الأزمات الدولية» ، الضوء على احتمالية تصاعد الأعمال العدائية بين «أرمينيا» ، و«أذربيجان» ، وفي إثيوبيا، ومنطقة وسط إفريقيا» .وفي حالة مثل هذه النزاعات، حدد المراقبون «اللجوء للتحالفات» ، و«التهديد بالعقوبات الاقتصادية» ، و«الردع النووي» ، و«الدفاع السيبراني» ، كأدوات لمنع نشوب صراعات كبرى في المستقبل.

وفي هذا المنحى، تم الاستشهاد بمتطلبات تقوية نظام التحالف الغربي الحالي؛ كمفتاح لردع أعمال العدوان في المستقبل .وفي إشارة إلى أن كلاً من «أوكرانيا» ، و«تايوان» ، «لا ينتميان لتحالفات رسمية» ، وبالتالي لا يستفيدان من ضمانات حماية الناتو؛ أعرب «راسموسن» ، عن أسفه لكيفية تجاهل الغرب لخطر الحرب الشاملة في أوكرانيا، وحث دول التحالف أن تأخذ تهديدات الصين ضد تايوان «على محمل الجد» في عام ٢٠٢٣، مضيفًا أن وجود تحالفات موحدة بمثابة «رادع رئيسي» ، ضد المعتدين، مثلما فعل الغرب ضد موسكو، رداً على حربها في أوكرانيا.

وحتى في حالة الدول التي لا تمتلك «تحالفات رسمية» ، و«ضمانات أمنية؛ فإن الردع الذي توفره الروابط الأمنية الوثيقة مع القوى العسكرية والاقتصادية الكبرى؛ يوفر أيضًا للدول الأصغر «حماية أساسية» .وأوضح «ديفيد بتريوس» ، مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية السابق، أن لحرب أوكرانيا، فائدة لا يمكن إنكارها لكييف، حيث «وفرت لها قاعدة صناعية حليفة، أمدتها بأسلحة على نطاق واسع وبسرعة، مما قدم لها وسيلة مهمة لمواجهة التفوق العسكري الروسي» .

وحول أن الحلفاء لا يزالون قادرين على المساعدة في الردع من «خارج الآليات الرسمية» ، أشار «راسموسن» ، إلى أنه بالنسبة للغرب، فإنه لردع هجوم صيني على تايوان، يجب أن تصبح الأخيرة «مُدججة بالسلاح» ، الأمر الذي سيجعل ثمن اقتحامها «باهظًا للغاية» ، بالنسبة لبكين .ووفقًا لـ«بتريوس» ، فإن العملية الروسية في أوكرانيا، قد نبهت «واشنطن» بقوة، بشأن الحالة «غير الملائمة» لصناعة الدفاع لديها خلال «حقبة جديدة من المنافسة بين القوى العظمى» ، وعززت قوة هياكل التحالف الرسمية وغير الرسمية، كمصدر للردع. وإلى جانب التحالفات، أكدت «ماريا شاجينا» ، من «المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية» ، على ضرورة استخدام «العقوبات الاقتصادية» ، بشكل أفضل وأقوى نطاقًا لردع الهجمات المحتملة .وحول تهديدات الغرب بفرض «عقوبات واسعة على روسيا، وفشلها في القيام بذلك، أشارت إلى أن الدول الغربية قد تعلمت الآن أنه لا يمكن الاعتماد على العقوبات وحدها لمنع اندلاع الحروب .ولاحظت أن استخدام مثل هذه الإجراءات الاقتصادية سيكون «صعبًا للغاية» ضد الصين، التي يبلغ ناتجها المحلي الإجمالي حوالي عشرة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي لروسيا، والتي يمكن أن «تتسبب في توابع عنيفة» على الاقتصاد العالمي، مؤكدة أن الصين، مثل روسيا، «ستكون على استعداد لقبول كلفة اقتصادية كبيرة» ، من أجل «متابعة هدفها المعلن لضم تايوان» بالقوة.

وفيما يتعلق بما يمكن فعله لمواجهة عملية عسكرية صينية مستقبلية؛ تم طرح «طرق اقتصادية أخرى» . وأشارت «شاجينا» ، إلى أن «أضعف نقطة» في «بكين» ، من الناحية الجيوسياسية، تتمثل في «اعتمادها الكبير على الدولار والعملات الغربية الأخرى في تجارتها الدولية واحتياطاتها الأجنبية» ، مما يعني أنه من «الضروري» للدول الغربية أن تبني «تحالفًا واسعًا للعقوبات» ، مع «المزيج الصحيح من المرونة والمتانة» .وأشار «راسموسن» ، إلى أن الصين «لا تزال تعتمد بشكل كبير على الولايات المتحدة، وحلفائها للحصول على «الرقائق الدقيقة» ، الأكثر تقدمًا» والمطلوبة لأنظمة الأسلحة المتقدمة، والتطورات التكنولوجية، وهو الأمر الذي يوفر لهذه الدول «ميزة عسكرية» كبيرة، وبالتالي مصدر آخر للردع غير المباشر.

بالإضافة إلى ذلك، تمت الإشارة إلى أهمية «الردع النووي» .وأشار «جراهام أليسون» ، من «جامعة هارفارد» ، إلى أن حرب أوكرانيا، قد أكدت على أن «الترسانات النووية ستظل ركيزة أساسية لنظام الأمن الدولي» ، حيث إن تهديدات الرئيس الروسي، «بوتين» ، باستخدام الأسلحة النووية، أعطت «تنبيها واضحا للحقيقة المتمثلة في أن الترسانات النووية التي تحتوي على آلاف الرؤوس الحربية، تظل أساسًا في تشكيل العلاقات بين القوى العظمى» ، مضيفًا أن الرئيس الأمريكي، «جو بايدن» ، ومستشاريه «يدركون تلك الحقيقة جيدا» .مضيفا أنه في عصر المنافسة متعددة الأقطاب، تبرز «الأسلحة النووية» ، بشكل متزايد على أنها «عامل قوة» مع الدول الأكثر قوة سياسيًا واقتصاديًا .وعليه، أوضحت «سلوتر» ، أنه بينما «يمارس بوتين تهديداته» ، ضد أوكرانيا والغرب، فإن إيران «تواصل مسيرتها نحو امتلاك الطاقة النووية» ، وكوريا الشمالية «تكثف تجاربها الصاروخية» .

ومع إشارة «أليسون» ، إلى كيفية توفير الولايات المتحدة، «مظلة نووية» ، لحماية حلفائها ممن اختاروا عدم امتلاك هذا النوع من السلاح» ، تظل دول، مثل «تايوان» ، و«جورجيا» ، و«أوكرانيا» ، «ليس لديها التزام مماثل للدفاع عنها باستخدام الأسلحة النووية» .وحول ما إذا كان شركاء «واشنطن» في الشرق الأوسط، سيستفيدون قريبًا من نفس الضمانات الأمنية التي تتمتع بها «اليابان» ، و«كوريا الجنوبية» ؛ كتب «غريغوري غوز» ، في مجلة «فورين أفيرز» ، أن «التعاون مع السعودية ودول الخليج الأخرى «في حالات الطوارئ العسكرية» ، تزيد من «الكفاءة العسكرية للولايات المتحدة في المنطقة» ، وتعمل أيضًا على ردع الاعتداءات الإيرانية.

كما يوجد شكل آخر لمنع الصراع، وهو «الحد من التسلح وعدم الانتشار» .وفي ضوء تأجيل «موسكو» ، للمحادثات مع «واشنطن» ، بشأن التوقيع على معاهدة جديدة للحد من الأسلحة الاستراتيجية في نوفمبر ٢٠٢٢؛ اقترحت «روز جوتيمولر» ، من «جامعة ستانفورد» ، أن «هدف الولايات المتحدة الرئيسي» ، يجب أن يكون، إبعاد روسيا عن استخدام السلاح النووي» .وحول كيفية القيام بذلك، نصحت بأن يركز الحوار أولاً على «الأهداف الواقعية والممكنة» ، مثل استئناف عمليات التفتيش على المنشآت النووية، وتحديد شروط معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الجديدة، مع «مناقشات أوسع وأكثر طموحًا» ، حول الاستقرار النووي على المدى الطويل.

تم أيضًا تسليط الضوء على الأهمية المتزايدة «للأمن السيبراني» في الردع، باعتباره «ضرورة»؛ لتجنب الصراعات الكبرى في المستقبل .وعلقت «سلوتر» ، بأن «سباق تسلح جديد» ، في المجال السيبراني، مع تزايد القوى التكنولوجية للدول التي تزعزع توازن النظام الدولي؛ يجعل الحرب السيبرانية؛ من الممكن أن تصبح أكثر مصداقية من التهديد «باستخدام الأسلحة النووية» ، كرادع لاعتداءات الدول .

واستمرارا، أوضحت أن «الإرث الأساسي» ، لحرب أوكرانيا، يجب أن يتمثل في ظهور فكرة «التدمير السيبراني المتبادل» ، استنادًا إلى «كيف يمكن للدول تطوير قدرتها على التأثير في بعضها وحرمانها من تشغيل خدمات الطوارئ الحيوية» ، مضيفة، أن الأنماط المستخدمة في الهجمات الإلكترونية لديها الآن القدرة على تدمير «قاعدة البيانات السريعة» الرئيسية، وبالتالي، التأثير على الخدمات المالية، ومجال التصنيع، والرعاية الصحية، ومعالجة المياه، والاتصالات، والخدمات الأساسية الأخرى.

وكما هو الحال في «الاستراتيجية النووية» ، فإن «الردع الإلكتروني» ، يعتمد «على قدرة كل خصم على توجيه ضربة أولى مؤثرة ضد عدوه» .وأشار «كريس كريبس» ، مدير وكالة الأمن السيبراني الأمريكي السابق، إلى أنه في الوقت الذي بدأت فيه روسيا حربها بهجمات إلكترونية متعددة، أدت إلى «تعطيل مواقع الحكومة الأوكرانية، وقدرات الاتصالات السلكية واللاسلكية، والتأثير على الشبكات الصناعية الرئيسية»؛ إلا أنها فشلت في تعطيل الاتصالات تمامًا .ويرجع ذلك جزئيًا إلى سلسلة من التطورات الرئيسية في دفاعات كييف الإلكترونية، بمساعدة الغرب .

علاوة على ذلك، أشار الخبراء إلى «تأثير تفوق الأسلحة للدول الأصغر» ، كرادع للعدوان في المستقبل .وفي حالة حدوث هجوم صيني على تايوان؛ يرى «راسموسن» ، أن استراتيجية المقاومة المدعومة من الغرب، « يجب أن تستند إلى التفوق التكنولوجي» ، مشيرًا إلى أن «قلب دفة الحرب» في أوكرانيا، يرجع أساسًا إلى إمدادها بأسلحة غربية متقدمة الصنع، وتنفيذها هجوما واسع النطاق، باستخدام الصواريخ المضادة للدبابات، والطائرات، والسفن، واستخدام الطائرات المسيرة، مع توفير الكثير من الأسلحة الأخرى.

ومع ذلك، حذر «ماورو جيلي» ، من «المعهد الفيدرالي السويسري للتكنولوجيا» ، أنه بينما كانت روسيا تقوم بعملياتها العسكرية في أوكرانيا، بقوات «محدودة في نوعيتها وتقنيتها، وقدراتها»؛ فإنه لا يمكن الحكم مسبقًا على نفس الشيء بخصوص «الصين» ، ودول أخرى .ومع إظهار حرب أوكرانيا، الإمكانات العسكرية الناتجة عن الاستخدام الواسع للطائرات المسيرة؛ فإن «أي منصة عسكرية تقليدية تكون عرضة للاكتشاف والتعقب وتحديد موقعها الجغرافي واستهدافها» ، بطريقة لم يسبق لها مثيل من قبل، وبالتالي إضافة حدود جديدة للتطور التكنولوجي ونشر تلك التكنولوجيا.

على العموم، من التحليل الغربي حول منع النزاعات المسلحة الكبرى في المستقبل، من الواضح أن هناك عدة طرق لردع المهاجمين المحتملين، وعندما يتم الجمع بينها، فإنها توفر قدرات ردع قوية .ومع ذلك، فإن هذه المعايير ليست خالية من العيوب، حيث أضافت «سلوتر» ، أنه إلى جانب الإصلاحات المادية، يجب على المجتمع الدولي «وضع حد لسياسة حافة الهاوية» في الجغرافيا السياسية العالمية، وشدد «راسموسن» ، على الدرس الرئيسي المستفاد من حرب أوكرانيا، بأن «الردع سيفشل ما لم تتوفر رسائل قوية وموحدة قبل بدء الحرب» .

تماشياً مع هذا، خلص المحللون إلى أن الطريقة الأكثر أهمية لردع العدوان المستقبلي بين الدول القوية العسكرية والدول المجاورة الأقل نمواً هي «ضمان النصر الأوكراني» ، حيث إنه إذا كانت روسيا قادرة على ضم الأراضي بنجاح، أو «إقرار الوضع الراهن بالقوة» ، ستستمر دول أخرى، مثل الصين وإيران وإسرائيل في النظر إلى فهم الوضع الجيوسياسي الطويل الأمد للغرب على أنه «ضعيف» ، يركن إلى «التهدئة على المواجهة» ، وبالتالي فتح الباب أمام الاعتداءات من دون مساءلة كافية.

٢٠٢٣/١/٢٤

قراءة جيوستراتيجية لمستقبل منطقة الشرق الأوسط

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

لطالما احتلت منطقة الشرق الأوسط «أهمية استراتيجية»؛ بسبب وقوعها في محور مركزي بين الشرق والغرب .وفي القرن الحادي والعشرين، لا تزال هذه الأهمية قائمة، حيث تعد المنطقة مصدرا لمتطلبات الطاقة العالمية، ومركزا للأديان والثقافات واللغات، بالإضافة إلى كونها مسرحًا للمنافسة الجيوسياسية بين القوى العالمية الكبرى .وكما أوضحت «نيكول روبنسون» ، من معهد «هيرتاج» ، فإنه بالإضافة إلى كونها موطنًا لأكثر من نصف احتياطيات النفط في العالم، فإنها «واحدة من أكثر المناطق التي لديها أعلى نسبة شباب في العالم، وأسرع نمو سكاني» .

ووفقا لذلك، أشار «أنتوني كوردسمان» ، من «مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية» ، إلى أنه من المقرر أن تستمر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في كونها «مسرحًا استراتيجيًا رئيسيًا» ، على صعيد الشؤون العالمية بالمستقبل المنظور، في ضوء أن الديناميكيات الاستراتيجية المستقبلية؛ يجب أن تراعي النقاط الساخنة الرئيسية للأمن الإقليمي، وتضع في الحسبان دور سوق الطاقة العالمي، ومنافسة القوى العظمى في التأثير على الأحداث.

وفي حين أن اهتمام الخبراء السياسيين والمعلقين، قد انصب على أوروبا الشرقية وحرب أوكرانيا، وتم توجيهه أيضًا نحو المحيطين الهندي والهادئ، والمنافسة الدائرة بين الولايات المتحدة والصين؛ فإن «كوردسمان» ، يرى أن الشرق الأوسط، «سيبقى ذو أهمية استراتيجية رئيسية للقوى الخارجية الأخرى» .ويرجع ذلك أساسًا إلى حقيقة أن المنطقة لا تزال «مركزًا حيويًا» ، لإنتاج الطاقة .وبالإشارة إلى البيانات الواردة من «البنك الدولي» ، أكد أنه في حين أن المنطقة تمثل ٦٪ فقط من إجمالي سكان العالم، فإنها تحتوى على ٦٥٪ من احتياطيات النفط في العالم، و٤٥٪ من احتياطيات الغاز الطبيعي .

وبهذا المعنى، صدرت المنطقة في الفترة «٢٠٢٠-٢٠٢١»، أكثر من ٢٤ مليون برميل نفط يوميًا، أي ما يعادل ٣٦٪ من إجمالي الصادرات العالمية .وفيما يتعلق باحتياطياتها النفطية، فإن لدى السعودية ما يقرب من) ٣٠٠ مليون برميل(، تليها إقليميا إيران) ١٥٧٫٨ مليون(، والعراق) ١٤٥ مليون(، والكويت) ١٠١٫٥ مليون(، والإمارات) ٩٧٫٨ مليون .(وفيما يتعلق بالغاز الطبيعي، فبعد روسيا، تمتلك إيران أكثر من ١٧٪ من احتياطيات الغاز عالميا، تليها قطر)١٢٫٥٪(، والسعودية) ٤٫٢٪(، والإمارات) ٣٫١٪.(

فيما يعد «تباين الأنظمة السياسية والدول المتنافسة بالمنطقة على احتلال الصدارة الدولية»؛ سببا آخر لاستمرار الأهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط .يقول «إيفان كراستيف» في صحيفة «فاينانشال تايمز» ، إن البلدان التي يعتبرها الغرب «قوى وسطى» ، مثل السعودية وتركيا، تستفيد من «الواقع الجديد» على الصعيد العالمي لإعادة تشكيل علاقاتها، مقتدين بنهج دول مثل الهند، وكوريا الجنوبية، وألمانيا، التي «صاغت هوياتها عقب الحرب الباردة، وسط عالم مترابط؛ حيث لا يمثل الشركاء التجاريون للفرد في كثير من الأحيان أقرب الحلفاء» .

علاوة على ذلك، تعتبر جوانب عدم الاستقرار والصراع الإقليمي أيضًا ذات أهمية استراتيجية .وكتب «كوردسمان» ، أنه بعد أكثر من عقد من توترات عام ٢٠١١، يتواصل «انهيار مؤسسات الدولة» في بلدان، مثل سوريا وليبيا واليمن، إلى جانب «الوضع الاقتصادي» ، والخسائر الاجتماعية، التي تسببها النزاعات في إحداث تأثير على الأمن الإقليمي والدولي .وعليه، فقد استلزم الأمر مزيدًا من الاهتمام الاستراتيجي العالمي، مشيرا إلى كيف أن «التطور السيئ المتزايد للصراعات والأزمات» ، «يمكن أن يؤدي إلى تداعيات إقليمية ودولية» ، من خلال تدفقات الهجرة، والإرهاب عبر الحدود وغيرهما.

وعلى الصعيد الاقتصادي، من المقرر أن تمر المنطقة بفترة من التغيير مُصاحبة للطفرة السكانية المتوقعة .وفي حين نجحت دول الخليج في تطوير اقتصادات قوية مع أرقام صندوق النقد الدولي، التي تُظهر نمو ناتجها المحلي الإجمالي بنسبة ٦٫٥٪ في عام ٢٠٢٢ وحده؛ فقد رأى «كوردسمان» ، أن البلدان الأقل تقدمًا اقتصاديًا لديها «إمكانات كبيرة» لامتلاك اقتصادات مزدهرة»؛ نظرًا لكونها «غنية بالتاريخ والموارد» ، و«تتمتع بخصائص ديموغرافية مواتية، وموقع جيوسياسي استراتيجي» .وفي ضوء معدلات النمو الاقتصادي «المنخفضة بشدة» في مثل هذه

البلدان، عزز الحاجة إلى «تحول هيكلي في السياسة المالية الإقليمية، وهو ما يستلزم إصلاحًا لإزالة العقبات البيروقراطية، وتنويع الاقتصادات بعيدا عن صادرات الطاقة.

ويأتي مستقبل سوق الطاقة العالمية، جنبًا إلى جنب مع الاهتمامات الاقتصادية المستقبلية في الشرق الأوسط .وتعكس البيانات الصادرة عن «البنك الدولي» ، كيف أن دول المنطقة لا تزال تعتمد اعتمادًا كبيرًا على مبيعات الطاقة في التمويل والإنفاق الحكومي، حيث شكلت صادرات الطاقة ٣٢,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي العراقي في عام ٢٠٢٠، و٣١,٦٪ في الكويت، و٢١,١٪ في ليبيا، و١٩,٤٪ في عمان، ١٧,٧٪ في السعودية، ١٧,٢٪ في إيران، ١١,٧٪ في قطر، ١١,٥٪ في الإمارات، ٧,٤٪ في البحرين .

وفي ضوء توقعات انخفاض الاعتماد العالمي على مصادر الطاقة التقليدية مستقبلا؛ فقد تضاءلت أهمية نفط الشرق الأوسط في اقتصاد الولايات المتحدة، وهو ما يُشار إليه بأنه «تغيير بالمشهد الجيوسياسي للمنطقة» .وفي حين أن الواردات البترولية العالمية بلغت ذروتها في عام ٢٠٠٥، فقد انخفضت منذ ذلك الحين، حيث فاق الحجم السنوي لصادرات النفط الخام الأمريكية في عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١، الواردات .

إلى جانب ذلك، فإن تفضيل «واشنطن» ، للنفط المستورد من دول «أوبك» ، بما فيها الخليجية، قد تضاءل من ٨٥٪ في عام ١٩٧٧، إلى ١١٪ فقط عام ٢٠٢١ .وفي المقابل، فإن وارداتها من النفط الخام من كندا قفزت من ٥٠٠,٠٠٠، إلى أكثر من ٤,٣ مليون برميل يوميًا، وأضحت تمثل الآن ٥١٪ من واردات النفط .ومع التوقعات بأن يرتفع إنتاجها من النفط بنسبة ١٧٪ ، وزيادة إنتاجها من الغاز الطبيعي بنسبة تصل إلى ٢٥٪، يبدو من المؤكد أن الطلب على واردات النفط والغاز من منطقة الشرق الأوسط، سيستمر في الانخفاض.

ومع ذلك، رفض «كوردسمان» ، الاقتراحات القائلة بأن تقليل الاعتماد الأمريكي على صادرات الطاقة من الشرق الأوسط، يقلل الأهمية الاستراتيجية لدول المنطقة بالنسبة لواشنطن، مشيرًا إلى أن الواقع «مختلف للغاية» ، حيث لا يمكن أن يكون هناك «نهاية مفترضة لاعتمادها على التدفقات الآمنة والمستقرة للصادرات النفطية من المنطقة، على أساس أن اقتصادها لا يزال يعتمد على أسعار النفط والغاز العالمية معقولة التكلفة» .وربما كانت تلك الاقتراحات، جراء الارتفاع الكبير في أسعار الوقود الأمريكية في ضوء الحرب الأوكرانية، وأزمة الطاقة العالمية، والتي أدت إلى إطلاق «واشنطن» ، عشرات الملايين من براميل النفط من احتياطاتها البترولية الاستراتيجية.

من ناحية أخرى، لا يزال قطاع تصدير الطاقة في الشرق الأوسط، وثيق الصلة بتلبية التحولات التي تشهدها الاقتصادات الآسيوية المزدهرة .ووفقًا لـ«إدارة معلومات الطاقة الأمريكية» ، فإنه من المقرر أن يتضاعف استهلاك الطاقة السائلة) الوقود (بحلول عام ٢٠٥٠ في الدول غير الأعضاء في «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» ، بما في ذلك الصين والهند وإندونيسيا، الذي ستشهد ارتفاعا في مستويات طلبها، مدعومة «بشكل أساسي» ، بزيادة معدلات الإنتاج في الشرق الأوسط» .

وبالمثل، توقعت «منظمة أوبك» ، أن الطلب العالمي على النفط، سيرتفع من ٨٨ مليون برميل يوميًا في عام ٢٠٢١، إلى أكثر من ١٠٠ مليون برميل بحلول عام ٢٠٤٥، وسيظل النفط منتج الطاقة الأعلى عالميًا بحلول منتصف القرن .وأضاف «كوردسمان» ، أن البلدان، التي تتلقى بالفعل كميات هائلة من صادرات الطاقة من الخليج والشرق الأوسط، مثل الصين، واليابان، وكوريا الجنوبية؛ من المؤكد «أن تزيد هذه الصادرات في الوقت الذي تحاول فيه تقليل اعتمادها على الفحم، والاتجاه نحو استخدام الغاز الطبيعي كبديل» .

وكما أوضح الباحث، فإن هذه الأرقام تعتمد على العديد من العوامل، التي يصعب توقع تأثيراتها في السنوات السابقة، بما في ذلك كيف يمكن لتداعيات التغيرات المناخية، أن تؤثر على «التوقعات المختلفة جذريًا للتأثيرات الاستراتيجية المستقبلية لصادرات النفط والغاز» من الشرق الأوسط .وبالفعل، أشارت «وكالة الطاقة الدولية» ، إلى وقوع «تأثيرات طارئة خطيرة» ، إذا نفذت الدول الغربية بنجاح سياساتها لخفض الانبعاثات الكربونية، والتي تشمل تعهدات بانبعاثات صفرية صافية من قبل الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وفرنسا وألمانيا، وغيرها.

ويمثل «تغير المناخ» ، بحد ذاته «اعتبارًا استراتيجيًا رئيسيًا» ، يؤرق الشرق الأوسط .وأشار «البنك الدولي» ، إلى أن «الصدمات المناخية» ، أصبحت «أكثر تواترًا في المنطقة بالمقارنة مع بقية دول العالم» ، لا سيما في ضوء موجات الجفاف الشديدة والفيضانات والعواصف، التي تؤثر على سبل العيش، وتهدد بجعل مناطق واسعة غير صالحة للسكن والاستقرار .ووفقًا لـ« منظمة الأمم المتحدة للطفولة») اليونيسيف(، فمن أصل ١٧ دولة تعاني من الإجهاد المائي في العالم، تقع ١١ دولة في المنطقة، وتشمل دول الخليج .وأضاف «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي» ، أن ١٨ من أصل ٢٢ دولة عربية تواجه «مستويات خطيرة من ندرة المياه» .وبينما حث «البنك الدولي» ، على «الحاجة إلى تبني سياسات معنية بالتكيف والتخفيف» من آثار الصدمات المناخية، فقد أشار إلى أن «الاستجابة للتغيرات المناخية» في المنطقة، «كانت أقل مقارنة بنظيراتها في باقي دول العالم» .

من جانب آخر، فإن المخاطر المناخية سيصاحبها «طفرة» متوقعة في تعداد سكان المنطقة، بمعدل سيكون ثاني أسرع معدل في العالم، بمتوسط زيادة سنوية ١,٣٪ من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٥٠، حيث من المتوقع أن يصل عدد سكان المنطقة من ٢٨٧ مليون نسمة، إلى ٤٢٠ مليونا، بحلول منتصف القرن الحادي والعشرين، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٧٠٪ تقريبًا .وعليه، فإن هذه التضخمات السكانية، في وقت تتفاقم فيه التغيرات المناخية، وارتفاع درجات الحرارة؛ يمكن أن تنعكس في طفرات غير مسبوقة في موجات هجرة عبر الحدود، وضغوط اقتصادية هائلة، وتفاقم في حالة عدم الاستقرار السياسي.

وبالإضافة إلى الأهمية الاستراتيجية لديناميكيات «الطاقة» ، و«الاقتصاد» ، و«المناخ» ، و«التعداد السكاني» ، أشار «كوردسمان» ، إلى تأثر المستقبل السياسي لدول المنطقة، «بالمواجهات الاستراتيجية المتزايدة بين القوى الكبرى» ، سواء أكان ذلك داخليًا أم خارجيًا .وبينما تتوتر علاقة «الولايات المتحدة» ، مع العديد من حلفائها الإقليميين، قامت «الصين» ، بتوسيع شراكاتها الاستراتيجية الشاملة مع معظم دول المنطقة، بما في ذلك شركاء واشنطن الأمنيين .وكما أشارت مؤسسة «فريدريش إيبرت» ، فإن «بكين» ، تسعى من خلال مبادرة «الحزام والطريق» ، إلى ربط تجارتها بالشرق الأوسط وإفريقيا، وتعزيز «دعم سبل التنمية والاتصال» مع شركاء اقتصاديين وسياسيين خارجيين، فضلا عن زيادة «الانفتاحات الجيوستراتيجية، والمواقف العسكرية» ، وهو ما سيقلل من دور واشنطن، باعتبارها مزود الأمن الرئيسي في المنطقة.

وعليه، حذر «كوردسمان» ، من أن «مستوى المواجهة المتزايد بين «بكين» ، و«واشنطن» ، وحلفائهما قد يؤدي إلى «خطر خوض القوى الكبرى حربًا على صادرات الطاقة القادمة من المنطقة» .وفي هذا الصدد، سلط الضوء على أهمية قناة السويس، ومضيق هرمز؛ كنقطتين رئيسيتين محتملتين للتورط في أي أزمة أمنية إقليمية، مؤكدًا على أهمية الحفاظ على الأمن الإقليمي، وضمان بقاء المنطقة مستقرة لسلامة عمليات التحليق الجوي» ، والحفاظ على استمرار فتح الممرات المائية بها، خالية من أي توترات أو تدخلات خارجية.

على العموم، قدم «كوردسمان» ، حجة قوية لاستمرار الأهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط، بالنسبة للمجتمع الدولي . وفي حين أن أوروبا الشرقية وشرق آسيا، قد شهدت تحولًا ملحوظًا في الاهتمام الاستراتيجي الغربي في السنوات الأخيرة، فلا يمكن إنكار وجود عدد من المخاوف المتعلقة بأمن الطاقة، وحماية حركة النقل التجاري، ومكافحة الإرهاب، والأمن الغذائي، وحالة عدم الاستقرار السياسي بالمنطقة، والتي تمثل مخاوف استراتيجية رئيسية للقوى الخارجية في الوقت الراهن .وعندما تقترن تلك المخاوف بالتغيرات المناخية، والازدهار السكاني المتوقع، فإنه لا يمكن إنكار أن المنطقة، ستظل مركز اهتمام الشؤون الدولية، كما هو الحال طوال الحقب الماضية.

٢٠٢٣/١/٢٦

ملامح سياسات بريطانيا وأوروبا نحو منطقة الشرق الأوسط عام ٢٠٢٣

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في عام ٢٠٢٢، مالت كفة الاهتمامات الاستراتيجية والأمنية والدفاعية للمملكة المتحدة والدول الأوروبية، نحو أوروبا الشرقية، مع اندلاع الحرب الأوكرانية .وفي ضوء ذلك، توقف التحول نحو الصين ومنطقة المحيطين الهندي والهادئ .وبالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كان هناك تقييم للتطورات الإقليمية، حيث استحوذت قضايا، مثل الاحتجاجات الإيرانية، وطموحات طهران النووية، وتدهور حالة القضية الفلسطينية، وحالات الطوارئ المناخية، وانعدام الأمن الغذائي، والركود الاقتصادي، بجانب احتياجات أمن الطاقة، على اهتمام كبير من الدبلوماسيين الأوروبيين، وصناع السياسة الخارجية .

وفي تحليل لكيفية التفاعل البريطاني والأوروبي مع العديد من القضايا الرئيسية خلال عام ٢٠٢٣، بالشرق الأوسط؛ أوضح «توبياس بورك» ، من «المعهد الملكي للخدمات المتحدة» ، أن العام الحالي، سيجلب «تحديات كبيرة، ويحث الدول الغربية على الاستعداد لمواجهتها بالشكل المطلوب» .في الوقت الذي وصف فيه الاهتمام الأوروبي بالمنطقة عام ٢٠٢٢، بأنه «هادئ نسبيًا» ، حيث تراجعت على «قائمة أولوياتهم في خضم أحداث دولية أخرى» .وفي المقام الأول، أرجع هذا إلى «التركيز المتزايد على أوكرانيا» ، مشيرا إلى أن «الاتجاه العام لخفض التصعيد والتقارب بين القوى الإقليمية» ، قد أتاح حاجة أقل إلحاحًا، للتركيز على شؤون الشرق الأوسط، في إشارة إلى كيف أن دول الخليج، «ركزت على المسائل الاقتصادية، بدلاً من الخلافات السياسية» ، وكذلك كيف تبنت تركيا، «أجواء تصالحية» مع السعودية، ومصر، وإسرائيل، والإمارات . وفيما يخص المصالح الأساسية للسياسة الخارجية البريطانية والأوروبية، بالشرق الأوسط عام ٢٠٢٣؛ حدد «بورك» قضايا؛ مثل «أمن الطاقة، وإيران، والقضية الفلسطينية، وتركيا، والصراعات الإقليمية التي لم تحل»؛ كمجالات تحظى باهتمام خاص، في حين أضاف أن الطبيعة غير المتوقعة للأحداث الجيوسياسية؛ تقتضي على صناع القرار والمحللين، أن يكونوا مستعدين لمواجهة الأحداث غير المتوقعة.

ومن وجهة نظره، كان «السبب الرئيسي» لبقاء الشرق الأوسط، «على جدول أولويات أوروبا في عام ٢٠٢٢»؛ هو «أمن الطاقة» .ومع مقاطعة الدول الغربية للنفط والغاز الروسي في أعقاب حربها بأوكرانيا، اضطرت الدول الأوروبية للبحث عن بدائل سريعة من خلال إبرام العديد من الصفقات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا .

وعلى وجه الخصوص، وقعت ألمانيا اتفاقيات خاصة بالطاقة مع الإمارات وقطر، بينما أعربت عن رغبتها في توثيق العلاقات مع السعودية .فيما توصلت فرنسا وإيطاليا وإسبانيا، إلى اتفاقيات لزيادة صادرات الطاقة من المنطقة إلى أوروبا .ومن جانبها، تبنت شركة الطاقة الإيطالية) إيني(، فكرة «المحور الجنوبي الشمالي» ، ليحل محل الصادرات الروسية مع مبيعات إفريقية على المدى الطويل، بما في ذلك دول شمال إفريقيا التي تزود جيرانها بالفعل بالنفط والغاز الطبيعي.

وبالنسبة إلى «بورك» ، فإن الاتجاه المتمثل في «تنشيط» العلاقات الثنائية بين أوروبا، ومنطقة الشرق الأوسط على أساس «أمن الطاقة» ، «من المقرر أن يستمر في عام ٢٠٢٣»، حيث تمثل صادرات المنطقة، «أفضل أمل لأوروبا في التغلب على أزمة الطاقة المستمرة» .ومع ذلك، وإدراكًا لضرورة تجنب الاعتماد على مصدر واحد للنفط والغاز– في ضوء الحالة الروسية –فقد أصر على أن علاقات الطاقة المستقبلية في القارة «لا يمكن اختزالها إلى مجرد معاملات تجارية» ، وبدلاً من ذلك، «يجب أن تُفهم على أنها تعهدات إستراتيجية لا يمكن فصلها عن الاعتبارات السياسية والأمنية.»

وبشكل كبير، يعتمد هذا أيضًا على توقع أن تظل آسيا السوق الرئيسي للنفط والغاز في الشرق الأوسط .ووفقًا لمركز «بيت آسيا» ، فإن تجارة «السعودية» مع «الصين» ، بلغ إجماليها أكثر من ٨١ مليار دولار في عام ٢٠٢١– مع تركز جزء كبير من هذا الرقم في مبيعات الطاقة –بما يعني تجاوزها إجمالي التجارة مع كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، ومنطقة اليورو .ومع توقع نمو قيمة التجارة السنوية بين الصين ودول الخليج من ٢٦٢ مليار دولار في عام ٢٠٢٠، إلى ما يقرب من ٥٨٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠؛ فليس من المستغرب أن نرى لماذا لا يعد الاعتماد على صادرات الطاقة في الشرق الأوسط، ضمانًا للاقتصادات الأوروبية.

وعليه، خلص «بورك» ، إلى أن التعاون المستقبلي في مجال «أمن الطاقة» ، بين بريطانيا، والاتحاد الأوروبي، ودول الشرق الأوسط، «يجب أن يكون مدعومًا، بمقاربات استراتيجية للمنطقة، تدمج الأنشطة التجارية مع الدبلوماسية» ، مع التركيز على «الدفاع الفعال والمشاركة الأمنية» .

علاوة على ذلك، يبقى «السلوك العدواني لإيران، تجاه المعارضة الداخلية والمنافسين الإقليميين والدوليين» ، فضلاً عن سعيها المستمر لامتلاك أسلحة نووية، وتزويدها لروسيا بطائرات مُسيرة مسلحة لاستخدامها خلال حربها في أوكرانيا؛ مسألة أخرى مثيرة للقلق، بالنسبة للمملكة المتحدة وأوروبا في الشرق الأوسط .

وبالنسبة إلى أوروبا التي تؤكد أهمية حماية قضايا حقوق الإنسان، فإن ردود الفعل قد انقسمت حيال حملة القمع التي تشنها السلطات الإيرانية ضد ما وصفه «باتريك وينتور» ، في صحيفة «الجارديان» ، بأنه «سيل سياسي من الاحتجاجات، بشأن حماية حقوق المرأة على مستوى البلاد برمتها» .ومع إطلاق الدول الأوروبية، بما في ذلك المملكة المتحدة، مجموعة من العقوبات الجديدة ضد أفراد ومنظمات إيرانية، مرتبطة بقوات الأمن في طهران، كانت هناك دعوات قوية للحكومات الغربية لقطع العلاقات الدبلوماسية، كمسألة مبدأ في المقام الأول .

وعند النظر في هذا النهج، أشارت «إيلي جيرانمايه» ، من «المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية» ، إلى أنه بينما يتعين على الدول الغربية «الاستمرار في فضح ومحاسبة إيران علنًا» ، جراء الانتهاكات الحقوقية ضد

مواطنيها؛ يجب عليهم أيضًا السعي إلى «تطوير الطرق الدبلوماسية»؛ لمحاولة احتواء طموحاتها النووية، ومحاولاتها تقويض الأمن الإقليمي» .وفيما يتعلق بالقضية النووية، فإنه مع تعليق المبعوث الأمريكي الخاص إلى إيران، «روبرت مالي» في نوفمبر ٢٠٢٢، بأن «المفاوضات قد انهارت بسبب موقف طهران والأحداث الداخلية بالبلاد»؛ فقد أشار «بورك» ، إلى الاعتراف المتزايد بأن المفاوضات النووية المتوقفة في فيينا، «قد لاقت حتفها على الأرجح» .

ومع ذلك، حذرت «جيرانمايه» ، من أن أسباب انتهاء هذه المحادثات لا تغير «الحقيقة المتمثلة في أن إيران الآن على بعد أيام قليلة من امتلاك مواد كافية لصنع أسلحة نووية» .وعند الاستمرار بالقول إن «المسار الدبلوماسي المعدل، لا يزال يمثل المسار الأكثر فاعلية نحو المضي قدمًا» لمنعها من حيازة مثل هذا النوع من السلاح؛ رأت أنه من «الضروري» على الدول الغربية، «المخاطرة بكل خياراتها على أمل أن يوضع البرنامج النووي الإيراني تحت السيطرة المحلية والآمنة في أي وقت قريب» ، مما يعني أن كلاً من «الولايات المتحدة» ، وحلفائها الأوروبيين» ، بحاجة إلى إيجاد طرق دبلوماسية للخروج من الأزمة النووية» .

واعترافًا بتعقيدات هذا الأمر، نظرًا لتاريخ إيران في «المماطلة» ، بشأن الاقتراحات السابقة لاستعادة «الاتفاق النووي» لعام ٢٠١٥؛ أوصت «جيرانمايه» ، الدبلوماسيين الغربيين بحتمية «وضع تدابير يتم تنفيذها خطوة بخطوة» ، ومنها أولاً «العمل على منع المزيد من التصعيد من خلال التفتيش على منشآت النووية، بعد ذلك من المحتمل تقديم «الإغاثة الاقتصادية الإنسانية لإيران، وتخفيف آليات فرض العقوبات ضد أية أطراف أخرى ترتبط تجاريًا معها» .وانطلاقًا من عدم اقتناعه بهذا النهج «التسلسلي القديم، وعدم فاعليته» ، أكد «بورك» ، بأن الوسائل القديمة، يجب أن «تتلاشى لصالح نهج جديد، يركز على قدر أكبر من الردع والمساءلة للعدائية الإيرانية.

بالإضافة إلى ذلك، تظل الأوضاع الأمنية المتدهورة في الأراضي الفلسطينية، «خطرا أمنيا» آخر، يراه «بورك» ، لا سيما أن عودة «نتنياهو» ، إلى السلطة ووجود سياسيين «متشددين دينيًا سيئ السمعة» ، مثل «إيتمار بن غفير» في مناصب قيادية حكومية؛ يثبت صحة الاحتمالات القوية لتصعيد حدة العنف .

وبالتالي، فإن السؤال هنا، هو إلى أي مدى ستقوم المملكة المتحدة، والدول الأوروبية الأخرى، بالمساعدة في تخفيف هذه التوترات، كذلك من المنتظر رؤية نفوذها إزاء الدفع بمساءلة إسرائيل جراء انتهاكاتها المستمرة في الأراضي المحتلة .

وفي يناير ٢٠٢٣، ترأس اللورد «طارق أحمد» ، وزير الدولة لشؤون الشرق الأوسط وجنوب آسيا، وفدًا لزيارة إسرائيل والأراضي المحتلة، واجتمع مع «نتنياهو» ، وقيادة السلطة الفلسطينية .وعلى الرغم من أن زيارته هدفت في المقام الأول إلى الدخول إلى الحرم القدسي، والمسجد الأقصى والصلاة به، فقد تم إرجاؤها بعض الوقت من قبل الشرطة الإسرائيلية لأسباب أمنية مشكوك فيها.

وكانت السمعة الدبلوماسية للمملكة المتحدة قد تضررت؛ بسبب قرار حكومتها السابقة، بقيادة «ليز تراس» ، النظر في نقل سفارة البلاد من تل أبيب إلى القدس، وهو القرار الذي أثار معارضة على نطاق واسع .ومع أن

رئيس الوزراء الجديد «ريشي سوناك» ، قد تخلى عن هذا الاقتراح، فقد أوضح «كريس دويل» ، مدير «مجلس التفاهم العربي البريطاني» ، أن حقيقة تفكير المملكة المتحدة حتى «في نقل السفارة البريطانية» ، مثلت عملية سياسية «متهورة وطائشة» ، تهدد بإبعادها عن الجهود الدبلوماسية لتعزيز عملية السلام في الشرق الأوسط.

وبالإضافة إلى الاعتبارات الاستراتيجية– المذكورة أعلاه –بالنسبة للمملكة المتحدة وأوروبا في الشرق الأوسط في عام ٢٠٢٢؛ أشار «بورك» ، إلى أن الانتخابات العامة التركية ٢٠٢٣، تمثل «التحدي السياسي الأكثر خطورة» ، لحزب العدالة والتنمية، الذي يتزعمه «أردوغان» على مدى عقدين .وبناء عليه، قد يستلزم الأمر ضرورة أن تكون أوروبا «مستعدة لاحتمال أن يتحول أردوغان إلى روح المغامرة والتحدي في التعاطي مع المواقف السياسية الخارجية، إذا رأى فرصًا لتعزيز مكانته داخليًا» ، لاسيما حينما يتعلق الأمر بمناطق شرق البحر الأبيض المتوسط وسوريا وليبيا؛ لكونها مناطق تبسط أنقرة سيطرتها عليها، ما قد يسبب قلقا لواضعي السياسات في كل من لندن وأوروبا بأثرها» .

علاوة على ذلك، أوضح أن صانعي السياسة الخارجية الأوروبيين، «لا يمكنهم تجاهل خطورة» الصراعات الإقليمية الجارية في كل من «سوريا، وليبيا، واليمن» ، حيث إنهم «لا يرغبون» البقاء في وضعهم الحالي من الجمود النسبي خلال الفترة القادمة .وعلى وجه الخصوص، استشهد بحالة الأمن المزرية عبر إعلان تنظيم «داعش» مسؤوليته عما يصل إلى ٧٥٠ هجومًا في كل من سوريا والعراق خلال عام ٢٠٢٢، مصرًا أن تلك الجماعة الإرهابية، «لا تزال تشكل تهديدًا» للمصالح الغربية في الشرق الأوسط، وبالتالي فإن عمليات مكافحة الإرهاب لا يمكن توقفها.

على العموم، خلص «بورك» ، إلى أنه مع بقاء منطقة الشرق الأوسط، منطقة محفوفة بالمخاطر التي تهدد المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية، للمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي؛ لا توجد «بدائل سوى المشاركة الحقيقية» ، عبر السبل الدبلوماسية، والتعاون الاقتصادي والأمني، مع مختلف الشركاء على المدى الطويل، مشددا على حاجة صانعي السياسة لمواجهة التحديات «بطريقة استباقية» ، وهو أمر يؤكد أنه «سيسهل أيضًا التعامل مع الأحداث غير المتوقعة في المنطقة خلال الفترة القادمة» .

فضلا عن ذلك، دعا الدول الأوروبية إلى أن تبدأ على وجه السرعة الاستعدادات لأية تحولات إقليمية «حال اندلاع أزمة كبرى في مرحلة ما خلال عام ٢٠٢٣»، مشيرًا إلى احتمالية حدوث «زيادة كبير لوتيرة العنف» في أية منطقة نزاع قائمة، أو منطقة توتر، وهو من شأنه أن يؤدي إلى «كارثة إنسانية ستزلزل أركان القارة العجوز» .

٢٠٢٣/١/٢٩

استراتيجيات دول الخليج للوصول إلى «الحياد الكربوني»

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في ديسمبر ٢٠١٥، وقعت ١٩٥ دولة– من بينها دول الخليج –على اتفاقية «باريس للمناخ» ، والتي دخلت حيز التنفيذ في نوفمبر ٢٠١٦، وصدقت عليها ١٨٩ دولة، وكان هذا الاتفاق ولايزال يستهدف الحد بشكل مباشر

من الانبعاثات التي تؤدي إلى ظاهرة الاحتباس الحراري، وذلك تفاديًا لارتفاع درجة الحرارة درجتين مئويتين، وتكثيف الجهود لعدم الزيادة المتوقعة عن ١,٥ درجة مئوية .ونص الاتفاق على ضرورة تقليص هذه الانبعاثات من خلال الحد من استهلاك الطاقة، خاصة ما يتعلق بالوقود الأحفوري غير المرفق بأنظمة احتجاز الكربون .وبعد ٦ سنوات من توقيعه، جاءت تصريحات رئيس الوزراء البريطاني الأسبق «بوريس جونسون» في قمة «جلاسجو للتغيرات المناخية» ، باحتمال اختفاء مدن بأكملها، كـ«ميامي» في الولايات المتحدة، و« شنغهاي» في الصين.

ويعد الوقود الأحفوري، «الفحم والنفط والغاز» – إنتاجًا واستهلاكًا –أكبر مساهم في تغير المناخ العالمي، إذ يمثل أكثر من ٧٥٪ من انبعاثات الغازات الدفيئة العالمية، وحوالي ٩٠٪ من جميع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون .وتواجد هذه الغازات في الغلاف الجوي يحبس حرارة الشمس، فيؤدي إلى الاحتباس الحراري، ومن ثم تغير المناخ .وفي الوقت الحالي ترتفع درجة حرارة العالم بشكل أسرع من أي وقت مضى، وبمرور الوقت تؤدي إلى تغيرات من أنماط الطقس والتوازن الطبيعي المعتاد، ما يشكل مخاطر عديدة على البشر وجميع أشكال الحياة على الأرض.

وبحسب بيانات «البنك الدولي» ، تعد دول الخليج من بين أكبر الدول التي تُصدر انبعاثات كربونية بحسب نصيب الفرد، وقد شكلت الدراسات التي أجريت عن مسؤولية إنتاج واستهلاك الوقود الأحفوري عن التغيرات المناخية؛ «عامل ضغط» ، مستمرا على أسعار النفط في السوق العالمي، وفيما يعد هذا النفط مصدر الدخل الرئيسي للعديد من دول العالم، وعلى رأسها الخليجية، فقد أخذت هذه الدول على عاتقها مسؤولية السير على طريق «الحياد الكربوني» ، بل والاستعداد الجاد لعصر ما بعد النفط.

وبعد استضافة «مصر» في ٢٠٢٢ «قمة المناخ ٢٧»، تستضيف الإمارات «القمة ٢٨»، ما بين) ٣٠ نوفمبر –١٢ ديسمبر ٢٠٢٣(، والتي يتولى رئاستها «سلطان الجابر» ، وزير الصناعة والتكنولوجيا، الرئيس التنفيذي لشركة «النفط الحكومية) أدنوك(»، والمؤسس لشركة «مصدر للطاقة المتجددة» في أبو ظبي، والمشرف على استراتيجية خفض الانبعاثات الكربونية في) أدنوك (التي تم إقرارها العام الماضي .وفيما تشهد «قمة المناخ ٢٨»، أول تقييم لتعهدات الدول في اتفاقية باريس ٢٠١٥، تتعهد الإمارات– التي كانت أول دول المنطقة مصادقة على هذه الاتفاقية –بالوصول إلى صفر انبعاثات كربونية بحلول عام ٢٠٥٠.

وللوصول لهذا الهدف، كانت «الإمارات» ، قد رصدت استثمارات تتخطى) ١٦٠ مليار دولار(، باستراتيجية شاملة وإجراءات واضحة المعالم، في نفس الوقت الذي تراعي فيه احتياجات الطلب على الطاقة .وتشمل الاستراتيجية رفع كفاءة الاستهلاك الفردي والمؤسسي بنسبة ٤٠٪، ورفع مساهمة الطاقة النظيفة في إجمالي مزيج الطاقة المنتجة إلى ٥٠٪؛ منها ٤٤٪ الطاقة متجددة، و٦٪ طاقة نووية، كما تعمل على خفض الانبعاثات الكربونية في عملية إنتاج الكهرباء بنسبة ٧٠٪ خلال الأعوام الـ٣٠ المقبلة .وفي حين أطلقت) الخطة الوطنية للتغير المناخي ٢٠١٧–٢٠٥٠(، فقد باشرت تنفيذ ١٤ مشروعا، منها مشروعات التقاط وتخزين ثاني أكسيد

الكربون، والتوسع في استخدام «الهيدروجين الأخضر» ، واستخدام السيارات الكهربائية، والنقل الجماعي وتدوير النفايات.

وفي أكتوبر ٢٠٢١، أعلنت السعودية– أكبر مُصدر للنفط الخام في العالم –خطة الوصول إلى الحياد الكربوني بحلول ٢٠٦٠، من خلال نهج الاقتصاد الدائري للكربون؛ أي «تقليل انبعاثاته، وإعادة استخدامه وتدويره .ويتم التقاط الكربون عبر تكنولوجيا الاستشعار، وعبر فلاتر في محطات التكرير، وعبر أجهزة حرق الغاز المصاحب» ، وبما يتوافق مع خطط البلاد التنموية، وتمكين تنوعها الاقتصادي .وكان الإعلان السعودي سابقًا لقمة «جلاسكو للمناخ» ، وجاء مع إطلاق النسخة الأولى لمبادرة السعودية الخضراء، وإطلاق مبادراتها النوعية بقيمة) ٧٠٠ مليار ريـال(، وبذلك تكون قد سعت لحماية البيئة ومواجهة تحديات التغير المناخي، من خلال العمل على تخفيض الانبعاثات الكربونية بمقدار) ٢٧٨ مليون طن سنويًا (بحلول ٢٠٣٠، ما يمثل تخفيضًا طوعيًا بأكثر من ضعف مستهدفات المملكة المعلنة فيما يخص تخفيض الانبعاثات .

واستمرارا، أعلن ولي العهد السعودي الأمير «محمد بن سلمان» ، في قمة شرم الشيخ في نوفمبر ٢٠٢٢، عن تخصيص المملكة) ٢,٥ مليار دولار (في مبادرة الشرق الأوسط الأخضر على مدار ١٠ سنوات، وتبكير الوصول إلى هدف الحياد الكربوني للمملكة ليكون عام ٢٠٥٠ باستثمارات تتجاوز) ١٨٠ مليار دولار.(ومنذ ٢٠١٥ تبنت «السعودية» ، مشروعات لالتقاط الكربون وتخزينه تحت الأرض، ومن ثم منع انبعاثه في الغلاف الجوي، ليعاد استخدامه بعد ذلك في منتجات تجارية، مثل الكيماويات والأسمدة والوقود .وفي هذا العام قامت شركة «أرامكو» ببناء أول مشروع في مجال التقاط الكربون في مدينة الحوبة، يقوم باستخلاص ٤٠ مليون قدم مكعب يوميًا من غاز ثاني أكسيد الكربون ومعالجته، كما قامت شركة «سابك» ، بجمع الكربون وتخزينه وتصنيعه، ويقوم مصنعها بجمع ٥٠٠ ألف طن سنويًا من ثاني أكسيد الكربون، وتحويله إلى مواد ومنتجات صناعية.

وفي الإطار ذاته، أعلن مجلس الوزراء البحريني في أكتوبر ٢٠٢١، وضع هدف وصول مملكة البحرين إلى الحياد الكربوني في العام ٢٠٦٠ .وخلال مؤتمر «الشرق الأوسط للاستدامة» في البحرين في يناير ٢٠٢٣، أعلن الرئيس التنفيذي لبنك «استاندرد تشارترد البحرين» ، و« مجلس التعاون الخليجي» ، أن البنك يخطط لاستثمار) ٣٠٠ مليار دولار (لمساعدة عملائه من أجل الوصول إلى «الحياد الكربوني» ، شاملة البحرين كواحدة من أصل ٥٨ سوقًا حول العالم، حيث يسعى لجعل المملكة نموذجًا يحتذى في مجال الشراكة بين المؤسسات المصرفية وباقي الصناعات، وفي مطلع العالم الماضي وقعت شركة «إلبا» عقد شراكة مع شركة «ميتسوبيشي» اليابانية للتعاون في مجال الإنتاج معدوم الكربون.

وفي سبتمبر ٢٠٢٢، وقعت شركة «قطر للطاقة» ، مذكرة تفاهم مع «جنرال إلكتريك» ، لتطوير خارطة طريق لاحتجاز الكربون من قطاع الطاقة، وتطوير منشأة مركزية تعمل بمقاييس عالمية لاحتجاز غاز ثاني أكسيد الكربون في مدينة «رأس لفان» الصناعية، التي تضم أكثر من ٨٠ توربينا تعمل بالغاز .وكانت الشركة قد أطلقت استراتيجيتها المحدثة للاستمرار بمبادرات متعددة للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، تعمل بتقنية التقاط واحتجاز الكربون، لاحتجاز أكثر من ١١ مليون طن منه سنويًا بحلول ٢٠٣٥ .وتعمل هذه المبادرات على

خفض المزيد من كميات الكربون الناتجة من منشآت الغاز الطبيعي المسال بنسبة تصل إلى ٣٥٪، ومنشآت التنقيب والإنتاج بنسبة تصل إلى ٢٥٪، ما يعزز التزام قطر بإنتاج غاز طبيعي أنظف، كما أنه من المنتظر أن يشهد مشروع الطاقة الشمسية بها إنتاج الكهرباء في أواخر ٢٠٢٤.

من جهته، أعلن السلطان «هيثم بن طارق» ، في أكتوبر ٢٠٢٢، التزام سلطنة عُمان بالوصول إلى الحياد الصفري الكربوني بحلول ٢٠٥٠، من خلال خطة وطنية تشكل جزءًا من رؤية السلطنة ٢٠٤٠ .وتنفيذًا لذلك، تم إنشاء مركز عُمان للاستدامة من أجل الإشراف ومتابعة تنفيذ خطط وبرامج خفض الانبعاثات الكربونية، فيما أظهرت الأجواء العامة في الأعوام الأخيرة، تأثرها بالتغيرات المناخية التي تجلت في الأعاصير والسيول الجارفة، لذلك كانت السلطنة أحد أهم الداعمين لمشاريع الحفاظ على الكوكب من الكوارث والتغيرات السلبية .ويقود إنتاج «الهيدروجين الأخضر» ، مسيرة سلطنة عُمان على طريق الحياد الكربوني، ولدى حضورها «كوب ٢٧»، دشنت استراتيجية الحياد الصفري، والسياسة الوطنية البيئية، كما طرحت فرص الاستثمار في الهيدروجين الأخضر.

ودعما لهذه الخطوات، أعلنت «الكويت» ، لدى حضورها مؤتمر «كوب ٢٧»، مستهدفها في تحقيق الحياد الكربوني في ٢٠٥٠ للنفط والغاز، وفي ٢٠٦٠ للصناعات الأخرى، فيما التزمت بتنفيذ كل تعهداتها منذ انعقاد مؤتمر المناخ الأول لعام ١٩٩٢، كما قامت بتنفيذ العديد من المشاريع للحفاظ على البيئة وتقليل الانبعاثات، ومثّل التحول إلى الغاز في محطات الطاقة، ومحطات تحلية المياه تخفيضًا لأحد أعلى معدلات الانبعاث للفرد الواحد حول العالم.

وتأتي خطوات دول الخليج لتحقيق الحياد الكربوني بالتزامن مع استمرار إنتاج النفط والغاز، مؤكدة أن مواصلة الاستثمار في الوقود الأحفوري سوف تساعدها على التوجه نحو «الاقتصاد الأخضر» ، عبر تحقيق التوازن بين الإنتاج ومواجهة الانبعاثات .ويقصد بالاقتصاد الأخضر؛ تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، عبر استهلاك وإنتاج مستدام، جنبًا إلى جنب مع كفاءة الموارد والحد من انبعاثات الكربون والغازات الدفيئة، مقابل كل وحدة منتجة أو خدمة، فمع إطلاق هدف الحياد الكربوني شهد عام ٢٠٢١ إعلان دول الخليج خططًا في الاقتصاد الأخضر، والاستثمار في المصادر المتجددة مثل، الهيدروجين، وتعديل مزيج الطاقة، والانضمام كما فعلت السعودية إلى العهد الدولي بشأن الميثان والذي يستهدف خفض انبعاثات غاز الميثان بنسبة ٣٠٪.

ووفق هذا المعنى، فإن «الحياد الكربوني» ، لا يعني التخلي عن التوسع في إنتاج وتصدير النفط والغاز، إذ يظلان أكبر مصادر أمن الطاقة في العالم، ولكن الهدف منه، تحرير إنتاج النفط والغاز من الانبعاثات الكربونية، كما يبدو هنا التلازم ضروريا بين التوسع في الاستثمارات النفطية لتطوير الإنتاج، والتوسع في توظيف الغازات الدفيئة للاستخدام الصناعي، بدلًا من تركها تذهب إلى الغلاف الجوي.

على العموم، يستمر النفط والغاز في تلبية احتياجات العالم من الطاقة لعقود كثيرة مقبلة، حيث لا تلبي مصادر الطاقة المتجددة أكثر من ٧٪ من هذه الاحتياجات، كما أن خطط دول الخليج لتحقيق الحياد الكربوني يقوم تمويلها على متحصلات صادراتها من النفط والغاز .

وفي الأخير، فإن تحقيق الهدف الأممي نحو عدم زيادة الاحترار العالمي لأكثر من ١,٥ درجة مئوية، إنما يتم أساسًا بتنفيذ الدول الصناعية الكبرى لالتزاماتها، وتعاونها مع دول الخليج، بتوفير الحلول التكنولوجية التي تمكنها من الوصول إلى هدف الحياد الكربوني في الوقت المحدد.

٢٠٢٣/٢/٤

الرؤية الغربية لتهديدات الإرهاب والتطرف المحلي والدولي عام ٢٠٢٣

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

ينصب التركيز الأمني الحالي للتحالف الغربي على «حرب أوكرانيا»؛ تاركًا جوانب مهمة أخرى من الأمن القومي دون اهتمام، ومنها «مكافحة الإرهاب» ، التي تشمل تزايد نفوذ اليمين المتطرف، بالإضافة إلى التهديد طويل الأمد للجماعات الإرهابية، مثل داعش والقاعدة .ومع احتمالية ظهور مهاجمين جدد يعملون بشكل مستقل خارج نطاق الجماعات المُعلنة، واستخدامهم أساليب جديدة لتنفيذ أعمال العنف؛ أثار خبراء مكافحة الإرهاب، مخاوف من أن التهديدات الإرهابية لا يمكن إنكارها بسهولة أو رفضها .

ووفقا لـ«كريستين أبي زيد» ، من «المركز الوطني الأمريكي لمكافحة الإرهاب» ، و«كولين كلارك» ، من «معهد أبحاث السياسة الخارجية»؛ فإن «الولايات المتحدة والتحالف الغربي الأوسع، يواجهون تهديدًا إرهابيًا أكثر تنوعًا مما كان عليه في السابق، مع أيديولوجيات وقنوات متعددة للمعلومات المضللة، التي تستهدف الأفراد ليصبحوا متطرفين» .وبالفعل، تزداد احتمالية تنفيذ المهاجمين المنفردين لعمليات إرهابية، بدلاً من انضمامهم إلى جماعات معروفة، لدى سلطات مكافحة الإرهاب .وتأكيدًا لهذا، أكدا أنه على الرغم من «التقدم المحرز خلال العشرين عامًا الماضية، في «الحد من التهديد الإرهابي المستهدف للولايات المتحدة»؛ إلا أنه توجد الآن «بيئة تهديد متنوعة عابرة للحدود، لا يمكن التنبؤ بها، سواء في الداخل أو في الخارج»؛ ما يجعل «تنوع التهديدات» ، هو «السمة الأكثر تحديدًا للإرهاب الدولي عام ٢٠٢٣».

وبالإضافة إلى مجموعة الأيديولوجيات والدوافع للمهاجمين المحتملين، شدد «كلارك» ، على تطور الظواهر الجديدة التي أطلق عليها اسم «إرهاب ما بعد التنظيمات» .ولمزيد من التوضيح، رأى أن العديد من الإرهابيين المنفردين في السنوات الأخيرة، لم يتعهدوا بالولاء لمجموعة أو أيديولوجية واحدة، ولا توجد منظمة توفر لهم التسلل لأهدافهم» .وعلى الرغم من أنهم «يفتقرون إلى شبكات الدعم اللوجستي المملوكة للجماعات الإرهابية، وغير قادرين على تنفيذ حملات عنف دائمة»؛ فإن التأثير المنشود هو إحداث «ضربة معنوية» ، ضد الأهداف المقصودة، ومن ثمّ فإنهم قادرون على إحداث الخراب على نطاق واسع» .

وبالإشارة إلى التغييرات التي طرأت على أيديولوجيات الجماعات الإرهابية خلال العقدين الماضيين، أوضح أن «التقنيات الناشئة» ، تقدم أيضًا للإرهابيين والمتطرفين، خيارات عديدة لتنفيذ أعمال عنف باستخدام أسلحة تعمل بتقنية الأبعاد الثلاثية، أو استخدام الطائرات المسيرة، مؤكدا أن زيادة انتشار العملات الافتراضية، والتشفير الرقمي، جعلت من الصعب على سلطات مكافحة الإرهاب، اكتشاف واعتراض التمويل غير المشروع للأنشطة الإرهابية.

وعلى الصعيد المحلي في الولايات المتحدة، رأت «أبي زيد» ، أنه من المتوقع «أن يتعرض الأمريكيون لهجوم إرهابي من قبل مهاجم فردي، أكثر من منظمة إرهابية شديدة التنظيم» ، مع كون التهديد المحلي للجماعات الإرهابية، مثل داعش أو القاعدة، «أقل حدة من أي وقت آخر منذ هجمات ١١ سبتمبر» .متفقا مع ذلك، حذر «كلارك» ، أنه في السنوات المقبلة في الغرب، «ينبغي توقع المزيد من الهجمات من المتطرفين بدوافع عنصرية وعرقية، بما في ذلك المتعصبون للبيض والنازيون الجدد» ، بالإضافة إلى تصاعد عمليات «مناهضة الحكومة» .ومستشهدًا بهجوم إرهابي وقع في مدينة «بافالو» ، بولاية نيويورك في مايو ٢٠٢٢، قُتل فيه عشرة أشخاص؛ أشار إلى ظهور «نظام يميني متطرف أوسع» ، يشكل خطرًا على الأمن القومي، ما جعل «الشاغل الأول» ، لسلطات مكافحة الإرهاب الأمريكية، يتعلق حاليًا بإمكانية قيام مهاجم آخر بتنفيذ هجوم على غرار الهجوم الذي استهدف مدينة أوكلاهوما سيتي عام ١٩٩٥».

وبشكل أوسع، اعتبر «كلارك» ، أن منطقة «إفريقيا جنوب الصحراء» ، قد حلت الآن محل الشرق الأوسط كـ«مركز ثقل جديد للإرهاب الجهادي» ، مع كون مناطق غرب إفريقيا والساحل «بؤر اشتعال» أيضا، حيث إن داعش والقاعدة، «لا تزال» ، تمثل تهديدات «قوية» بها .وبالمثل، أشارت «أبي زيد» ، إلى قيام الجماعات المتطرفة بتوسيع عملياتها «من الساحل الإفريقي إلى جنوب شرق آسيا» ، مستفيدة من «حالة عدم الاستقرار السياسي، لترسيخ نفسها في هذه المناطق» ، مشيرة إلى أن «داعش» ، يشمل الآن «ما يقرب من عشرين فرعًا وشبكة» ، آخرها «داعش في منطقة الساحل» ، والذي أعلن مسؤوليته عن هجوم على سجن في نيجيريا؛ أدى إلى فرار ما يقرب من ١٠٠٠ سجين.

وعلى الرغم من الاتجاه المتزايد نحو إفريقيا، إلا أن الخبراء أوضحوا أن التهديد الإرهابي في الشرق الأوسط «لا يزال قائمًا» .وأكدت «أبي زيد» ، أن داعش لا يزال «قويًا» في كل من سوريا والعراق .وفي حين تم تحجيم هجماته القوية منذ عام ٢٠١٨، إلا أنه «يقود شبكة عالمية متماسكة سمحت له بالحفاظ على نفوذه» .وانعكاسًا لهذا التهديد، زعمت «القيادة المركزية الأمريكية» ، أن قواتها نفذت حوالي ٣٠٠ عملية ضد عناصر التنظيم في هذين البلدين، واعتقلت ما يقرب من ٤٠٠ مشتبه فيهم، وقتلت ٧٠٠ مسلح .

وعلى الرغم من تراجع نفوذ التنظيم في السنوات الأخيرة– بما في ذلك وفاة العديد من قياديه – تمت الإشارة إلى أن «المجلس الوطني لمكافحة الإرهاب» ، لم يرصد «أي علامات على الانشقاق أو الانقسام داخل صفوفه، مع بقاء هدفه الأساسي «إقامة خلافة» في الشرق الأوسط» .وبالمثل، بينما شهدت) القاعدة في بلاد المغرب(، «انتكاسات» ، منذ عام ٢٠١٨، فإن التنظيم في شبه الجزيرة العربية، لا يزال عازما على القيام بعمليات تستهدف الغرب والمصالح الإقليمية للولايات المتحدة» .واستكمالا، رأت أن «حركة الشباب» ، تعد «الأكثر ثراءً والأكثر فتكًا» ، بين فروع القاعدة عالميًا، لاسيما وأنها «تسيطر على أجزاء واسعة من جنوب الصومال، «وأثبتت» قدرتها على تنفيذ عمليات إرهابية ناجحة» ، بما في ذلك هجمات ضد الأجانب .

ومع استمرار التزام الحركة المسلحة بمهاجمة المدنيين، أوضحت أنها «ما زالت تمثل التهديد الأكثر إلحاحًا لمصالح الولايات المتحدة الخارجية» .

وبالإشارة إلى الأنشطة الإرهابية التي ترعاها الدول، وتأثيرها على الدول الغربية، تم تسليط الضوء على التهديدات المنبثقة من «إيران» في الآونة الأخيرة، خاصة في ظل أنه من المقرر إدراج «الحرس الثوري» ، من قِبل الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ضمن قوائم «المنظمات الإرهابية المحظورة» .ومع استشهاد «كلارك» ، بأن مسألة دعم «شبكة عالمية من الوكلاء الإرهابيين» ، تعد «حجر الزاوية في سياسة إيران الخارجية» ، حذرت «أبي زيد» ، من استمرارها في تشجيع ودعم المؤامرات ضد الولايات المتحدة داخليًا وخارجيًا» .

وفيما يتعلق بالتهديدات المباشرة التي تشكلها إيران، ضد الولايات المتحدة وحلفائها، قالت «أبي زيد» ، إن طهران ووكلاءها، مثل «حزب الله» اللبناني، ما زالوا «عازمين على الانتقام» ، لاغتيال قائد فيلق القدس، الجنرال «قاسم سليماني» في يناير ٢٠٢٠، عبر عديد من العمليات ضد كبار السياسيين الأمريكيين .ويتوافق هذا مع تحليل «توم روغان» في صحيفة «واشنطن إكزامينر» ، من أن «الوتيرة المتزايدة والمشاعر العدائية، التي تستهدف بها إيران خصومها الخارجيين»؛ دليل على أنها «ليست متخوفة من تأثير التداعيات المحتملة لذلك» .

وبالإضافة إلى مساعيها لاستهداف صانعي السياسة الغربيين، أشارت «أبي زيد» ، إلى أن «إيران» ، ووكالاتها الاستخباراتية، تتابع بنشاط «المعارضين المناهضين للنظام في جميع أنحاء العالم» ، بما في ذلك الخطط الأخيرة لاختطاف صحفية في نيويورك، وإعادتها بالقوة إلى البلاد .وأوضح «شين هاريس» ، و« سعاد مخنت» ، في صحيفة «واشنطن بوست» ، أنها «تعتمد إلى حد كبير على الوكلاء لتنفيذ خططهم» ، حيث تقدم مكافآت مالية ضخمة للمجرمين من أجل تجنيدهم لتنفيذ ما يُملى عليهم» .وفي حين أن تجنيد الهواة والتخطيط لمثل هذه الهجمات، قد أدى إلى إخفاقات متكررة، فقد تم التحذير من أنه رغم ذلك «مستمر» ، ويتضح هذا من زيادة معدله خلال العامين الماضيين» .

وعلى المستوى الإقليمي، أشارت «أبي زيد» ، إلى استعداد «إيران» للانخراط في الأنشطة الإرهابية داخل منطقة الشرق الأوسط» ، مسلطة الضوء على العملية الأخيرة لاغتيال إسرائيليين في إسطنبول في يونيو ٢٠٢٢ . وأوضحت «آشلي لين» ، من مركز «وودرو ويلسون» ، أن «حزب الله» ، الذي تم تصنيفه «منظمة إرهابية» من قبل العديد من الحكومات، أصبح بمساعدة إيران، «الجهة الفاعلة غير الحكومية الأكثر تسليحًا عالميًا، في حين أن تنظيم «سرايا الأشتر» في البحرين، الذي تم إدراجه كمنظمة إرهابية من قبل «الخارجية الأمريكية» ، هو أيضًا «كيان ممول ومدرب ومسلح» من قبل طهران.

وبالإضافة إلى هذه التهديدات العديدة، أشارت «أبي زيد» أيضا إلى أن «إيران» ، سمحت للقاعدة بتدشين مقارّ عمليات على أراضيها .وأصبحت الجماعة الإرهابية الآن «تعمل تحت حماية طهران» ، وباتت الأخيرة تشرف على نشاط أفرعها في الشرق الأوسط وإفريقيا وآسيا، وهو ما يعكس تحذير وزير «الخارجية الأمريكية» ، السابق «مايك بومبيو» ، من أن طهران سمحت للجماعة الإرهابية أن تتخذ منها قاعدة جديدة لعملياتها .وبينما تساءلت «فاطمة أمان» ، من «معهد الشرق الأوسط» ، عن القوة المفترضة لهذا الارتباط، فقد أشارت إلى أن

النظام لديه «تاريخ طويل في استخدام عدو ضد آخر» ، وأنه يمكن أن يحاول «الاستفادة من الخصومات بين التنظيمات والجماعات المتطرفة «لتعزيز مصالحه الاستراتيجية الخاصة.

وفيما يتعلق بالوضع الحالي لمكافحة الإرهاب من قبل الغرب، ضد التهديدات والتنظيمات المتطرفة المحلية والدولية؛ تمت الإشارة إلى أن هذه الجهود لا تزال «حاسمة» ، غير أن ممارسات مكافحة الإرهاب المستقبلية تتطلب نهجًا «تعاونيًا، ومرنًا، ومزودًا بالموارد المناسبة» .وخلال العقدين الماضيين، طورت «الولايات المتحدة» ، بالفعل «مشروعًا متكاملًا، ومبتكرًا وناجحًا» لمكافحة الإرهاب، مع استخدام «مجموعة واسعة من الأدوات» ، مثل «الكشف عن المعلومات الاستخباراتية المتعلقة بالهوية، وتقوية آليات عمل خدمة الأمن الدبلوماسي، وتحقيقات إنفاذ القانون الخاصة بها، بالإضافة إلى العمليات والجهود المتعلقة ببناء وتعزيز قدرات الشركاء لمواجهة التهديدات الإرهابية» .

وبشأن الحاجة إلى تجنب التراخي ومواصلة الجهود، حذر «كلارك» ، من أن «النجاحات الغربية في مكافحة الإرهاب» ، قد لا تكون مستدامة من دون التزام قوي بمواصلة العمل مع كل الشركاء؛ لضمان ألا تعيد الجماعات الإرهابية «تشكيل صفوفها» ، لاستعادة السيطرة على الأراضي التي كانت ملاذًا لها .وعند استشهاده بقيام دول مثل فرنسا، بإنهاء عملياتها التي استمرت عقدًا من الزمن ضد المتمردين في منطقة الساحل في نوفمبر ٢٠٢٢؛ حذر من أن المزيد من تقليص «جهود مكافحة الإرهاب خارجيًا» — كجزء من تحول التركيز ومجالات الاهتمام الدولية إلى منافسة القوى العظمى أمثال روسيا والصين — يمكن أن يعطي الجماعات المتطرفة، فرصة «لتوسيع نفوذها» .

على العموم، يتضح من التحليل السابق أن التهديدات المنبثقة من الإرهابيين المحليين المدعومين بوسائل جديدة للعنف، ومسألة عدم وجود تنظيم مركزي موحد يسهل على سلطات مكافحة الإرهاب استهدافه، بالإضافة إلى احتفاظ تنظيمات، مثل داعش والقاعدة، بشبكات إرهابية موسعة في عدة قارات، ناهيك عن تصعيد «إيران» ، لوتيرة الاغتيالات المستهدفة، ومحاولات الاختطاف؛ كلها قضايا تشير إلى أن «العمليات الإرهابية» ، «لا تزال» تهديداتها مستمرة بالنسبة إلى الغرب والمجتمع الدولي .

وبالنسبة إلى جهود مكافحة الإرهاب في عام ٢٠٢٣، فإن هناك ضرورة للحفاظ على «أساسيات» هذه الجهود المتمثلة في «جمع المعلومات، والتحذير بالمخاطر الإرهابية المتوقعة، والتحليل، وتبادل المعلومات، وإبرام الشراكات الرئيسية» ، وسط ما اعتبرته «أبي زيد» و«كلارك» ، «مشهدا دوليا مفعما بالإرهاب والتطرف، منذ العشرين عامًا الماضية» .

٢٠٢٣/٢/٩

القارة الإفريقية في الاهتمامات الخليجية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

من المتوقع أن تشهد بوصلة الاستثمارات الخليجية الخارجية تحولًا أكبر نحو إفريقيا، في إطار التوجه الاستراتيجي الخليجي لتوطين عدد من الصناعات في منطقة الخليج، وحاجة هذا التوطين إلى معادن إفريقيا، وفي

إطار السعي الاستراتيجي الخليجي لتأمين الحاجة إلى الغذاء من مصادر قريبة تحت السيطرة، ويبني هذا التحول في بوصلة الاستثمارات الخليجية على علاقات تاريخية ممتدة، حيث كان عرب الخليج هم من أدخل الثقافة العربية والإسلامية إلى شرق إفريقيا، وكانوا الداعمين باستمرار إلى تطوير العلاقات العربية الإفريقية في جميع مجالاتها وعلى جميع المستويات حتى مستوى القمة، بل إن إفريقيا كان لها باستمرار حظًا وافرًا من الإعانات الإنمائية الخليجية، منذ أن بدأ النفط يفيض بإيراداته على دول الخليج، وتصاعد الاهتمام الخليجي بإفريقيا في المملكة العربية السعودية على وجه الخصوص بإنشائها وزارة معنية بالشؤون الإفريقية، وتنظيم الرياض القمة السعودية الإفريقية الأولى والقمة العربية الأفريقية الخامسة في ٢٠٢٢.

وإلى جانب العوامل الاقتصادية البحتة لتوجه بوصلة الاستثمار الخليجي نحو إفريقيا، تأتي العوامل الأمنية والسياسية، وفي مقدمتها السعي إلى احتواء النفوذ الإيراني، وخاصة مع تمدد هذا النفوذ، وشموله اليمن، وتهديده لمضيق باب المندب الاستراتيجي، ولذا أصبحت السعودية والإمارات من أكبر الدول الخليجية استثمارًا في شرق أفريقيا ومنطقة القرن الإفريقي، وهو ما جعلها تنجح في إقناع الدول الإفريقية في هذه المناطق بتخفيض تعاملاتها مع طهران.

ويحفز استقبال الدول الإفريقية للاستثمارات الخليجية، ما أدخلته العديد من هذه الدول من إصلاحات في تحسين مناخ الاستثمار وتيسير الأعمال، وتبسيط وتسريع إجراءات إنشاء الشركات، وتخفيض رسوم الواردات والصادرات، وحماية حقوق الملكية، وحرية تحويل رؤوس الأموال، ورفع القيود على الصرف الأجنبي، وتبسيط وتخفيف النظم الضريبية، وحماية حقوق المستثمرين، كما عقدت هذه الدول مع دول الخليج اتفاقيات ثنائية لحماية وتشجيع الاستثمارات المتبادلة، ومنع الازدواج الضريبي، وبنهاية العقد الثاني من الألفية الجديدة، كانت الصين أكبر مستثمر في أفريقيا جنوب الصحراء، ولكن الإمارات العربية المتحدة كانت الثانية بإجمالي حجم استثمارات بلغ نحو ١١ مليار دولار، مستحوذًا على ١٢٪ من إجمالي حجم الاستثمارات الواردة، وكانت السعودية في المرتبة الخامسة بإجمالي حجم استثمارات بلغ ٨.٣ مليار دولار، وبنسبة ٤٪ من إجمالي حجم الاستثمارات الواردة.

ويأتي تعزيز توجه بوصلة الاستثمار الخليجي نحو إفريقيا ضمن سياق دولي عام، يبرز التنافس الدولي والإقليمي على فرص الاستثمار في هذه القارة، وهو ما أظهرته القمم الدولية الأخيرة، ففي القمة الأمريكية الأفريقية، أعلن الجانب الأمريكي عن استثمارات له في القارة الإفريقية بنحو ٥٥ مليار دولار على مدى ثلاث سنوات القادمة، في مشاريع تطوير البنية التحتية، ودعم قطاعات الطاقة والزراعة والاقتصاد الرقمي، فيما أعلنت الصين عن استثمارات جديدة في أفريقيا بقيمة نحو ٦٠ مليار دولار، وكانت استثماراتها السابقة قد بلغت نحو ٣٠ مليار دولار، وغدت أكبر مستثمر عالمي في الأسواق الإفريقية.

وعلى صعيد الاستثمار في مجالات الأمن الغذائي، فإن إفريقيا تضم نحو ثلث أراضي العالم الصالحة للزراعة، إلى جانب غناها بالطاقة الكهرومائية والموارد البحرية والسمكية، وعلى صعيد الاستثمار في المجالات الصناعية، فإن أفريقيا تمتلك أكبر مخزون من المعادن الاستراتيجية، ومن بين أهم ٥٠ معدنًا في العالم، يوجد في إفريقيا مخزون كبير لـ ١٧ منها، ومع امتلاك دول الخليج خاصة مملكة البحرين والإمارات صناعة ألمونيوم متقدمة، فالقارة

الإفريقية غنية بخام البوكسيت الخام الرئيسي في صناعة الألمونيوم، فضلًا عن المعادن الأخرى من كوبالت ونحاس وماس وذهب ومنجنيز وفوسفات.

ومع تمتع دول الخليج بغنى الثروة النفطية فإن الاستثمار في قطاع الطيران في إفريقيا كان جاذبًا لهذه الدول، حيث تُعَد إفريقيا واحدة من أسرع أسواق الطيران نموًّا في العالم، وقامت دول الخليج بتأسيس شركات لها للعمل في إفريقيا، وأصبحت إفريقيا سوق نشط لثلاث شركات طيران خليجية؛ هي :طيران الإمارات، اتحاد الطيران، والخطوط الجوية القطرية، واستطاعت الشركة الإماراتية «أفريكا اكسبرس إير وييز» ، أن تربط منطقة القرن الإفريقي، فتأخذ طريقها من نيروبي لدبي عبر مدغشقر، ويتوجه طيران الإمارات إلى ٢٦ دولة أفريقية، وتحصل على ٤,١٪ من عائداتها من السوق الأفريقي، وتعتبر الإماراتية أحد أهم الخطوط في جنوب أفريقيا، وهي الناقل الوحيد غير الأفريقي الذي يعمل ضمن الخطوط الرئيسية في أفريقيا، كما توجه قطر خدماتها لنحو ٢٧ وجهة إفريقية، ولشركة فلاي دبي ١٢ وجهة أفريقية، أما شركة اتحاد الطيران فتتوجه إلى ١٠ دول أفريقية وقامت بشراء ٤٠٪ من أسهم شركة سيشل للطيران.

وتَبرز الاستثمارات الخليجية أيضًا في قطاع النقل، حيث تدير موانئ دبي العالمية ميناء جيبوتي ثالث أكبر ميناء للحاويات في أفريقيا، ويساهم بربع الناتج المحلي الإجمالي لجيبوتي، كما تمتلك موانئ دبي ٩٠٪ من أسهم ميناء داكار في السنغال، وقامت هذه الشركة بالاستثمار في ميناء مابوتو بجمهورية موزمبيق، وأنشأت منطقة اقتصادية خاصة في السنغال، وتمارس الشركات الكويتية نشاطًا مماثلًا في ١١ دولة أفريقية، وتدير شركة الاتصالات الإماراتية شبكات المحمول في ١٤ دولة إفريقية تخدم نحو ٨ مليون مشترك، كما تتواجد شركة زين الكويتية في السوق الإفريقي منذ عام ٢٠٠٥، وتمتلك ٩ شبكات محمول في إفريقيا، وتعمل بالشراكة مع القطاع الخاص والحكومات في ١٥ دولة أفريقية.

ومع الاهتمام الخليجي بتأمين مصادر قريبة لإنتاج الغذاء، جاءت إفريقيا في بؤرة هذا الاهتمام، من حيث غناها بالثروة المائية، أنهارًا وأمطارًا، والنسبة العالية للأراضي الصالحة للزراعة) ٣٥٪ من إجمالي مساحتها(، والتي لا يستغل منها غير القليل) ٧٪ فقط(، ومن ثَم فإن الاستثمارات الخليجية في هذا المجال هي استثمارات واعدة، وخاصة أن فاتورة استيراد الغذاء لدول الخليج تزيد على ٥٣ مليار دولار سنويًّا مرشحة للزيادة نتيجة التضخم؛ لهذا اتجه العديد من مستثمري الخليج إلى شراء مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية في أفريقيا، واستحوذت الدول العربية الإفريقية على غالبيتها،) مصر والسودان والجزائر (فضلًا عن غانا وناميبيا بالنسبة للاستثمارات الإماراتية، كما استثمرت السعودية في تنزانيا وأثيوبيا والسودان وموريتانيا ومصر، وتغطي الاستثمارات الزراعية السعودية في أفريقيا نحو ٢ مليون هكتار، منها ٥٠٠ ألف هكتار في تنزانيا وحدها، لجعلها بمنزلة سلة غذاء المملكة، كما استثمرت قطر وسلطنة عُمان ومملكة البحرين في مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية في إفريقيا، وقد كشفت الحرب الروسية الأوكرانية مدى حاجة العرب خاصة دول الخليج إلى توسيع التعاون مع أفريقيا، خاصة ففي المجال الزراعي لتعزيز أمنها الغذائي، ويستفيد هذا التوجه من معدلات النمو العالية التي تحققها الدول الإفريقية، حيث تُعَد قارة إفريقيا أحد أسرع معدلات النمو الاقتصادي في العالم، وإلى هذا أعلن الأمير «فيصل بن فرحان» وزير الخارجية السعودي في الدورة الثامنة حول السلام والأمن، التي انعقدت في السنغال

في أكتوبر الماضي، حيث ترأس السنغال الاتحاد الإفريقي، عن سعي السعودية إلى ضخ مزيد من الاستثمارات في إفريقيا.

ورغم غنى القارة الإفريقية بالمعادن اللازمة لتوطين الصناعة في دول الخليج، إلا أن الاستثمارات الخليجية في التعدين في أفريقيا ما زالت محدودة، غير أنها تتجه للتوسع، وحاليًا تنشط شركة رأس الخيمة الإماراتية في نشاط تعدين النحاس والكوبلت في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإنتاج الأسمنت في زامبيا، فيما تسعى السعودية، وهي تعمل على توسيع حجم القطاع الصناعي فيها، إلى الدخول بقوة إلى النشاط التعديني في القارة السمراء، عن طريق البنك الإسلامي للتنمية الذي يدير حاليًا ١١٪ من إنتاج التعدين العالمي، ويمثل الذراع المصرفية السعودية الكبيرة في نشاطات التعدين في أفريقيا، ومنذ انطلاقه في بداية السبعينيات حتى العام الماضي ٢٠٢٢ كان قد أقرض حوالي ١٦٠ مليار دولار لمشاريع التعدين داخل وخارج المملكة.

وفيما تستحوذ دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وحدهما على نحو ٨٨٪ من الاستثمارات الخليجية في القارة الإفريقية، فقد نشطت الإمارات في الترويج لفرص الاستثمار الخليجي في دول هذه القارة، وآية ذلك استضافتها لأسبوع الاستثمار في الكاميرون الشهر الماضي، تحت عنوان الاستثمار في الكاميرون أرض الفرص؛ حيث مجالات الطاقة المتجددة، والبنية التحتية والزراعة والرعاية الصحية والتعليم والسياحة والخدمات اللوجستية.

وخلال الفترة من يناير ٢٠١٦ إلى يوليو ٢٠٢١، استثمرت الشركات الخليجية أكثر من ١,٢ مليار دولار في دول أفريقيا جنوب الصحراء، واهتمت دول الخليج بوجه خاص بمنطقة القرن الإفريقي القريبة جدًّا منها، والتي تزخر بإمكانيات زراعية كبيرة، إذ إن نحو ٤٤٪ من مساحاتها الزراعية غير مستغلة، إلى جانب غناها بالثروة الحيوانية، ولهذا أدّت دورًا كبيرًا في تحقيق المصالحة الأثيوبية الإيريترية، وتمضي نحو استهداف تحقيق الاستقرار في هذه المنطقة، حتى تكون مستعدة لاستقبال الاستثمارات الخليجية، وقد غدا ميناء جيبوتي الواقع على باب المندب مركزًا لوجستيًّا لاستقبال وإرسال المنتجات الزراعية من السعودية إلى شرق إفريقيا والعكس، كما ينشط في أثيوبيا نحو ٣٠٥ مستثمرين سعوديين حصلوا على تراخيص خلال عقد واحد لـ١٤١ مشروعًا في مجال الإنتاج الزراعي والحيواني، و٦٤ مشروعًا في المجال الصناعي.

ومع توجه بوصلة الاستثمار الخليجي أكثر للقارة الإفريقية، ففي يونيو الماضي وقّعت ثلاثة صناديق سيادية خليجية في الرباط اتفاقية مع تسعة صناديق إفريقية؛ للترويج للاستثمار في أفريقيا، وهي :جهاز أبو ظبي للاستثمار، وشركة أبو ظبي القابضة، والهيئة العامة للاستثمار في الكويت، على هامش الاجتماع الأول لمنتدى الاستثمار الإفريقي، وهو المنصة التي تجمع الصناديق السيادية في أنجولا وجيبوتي ومصر وإثيوبيا والجابون وغانا والمغرب ونيجيريا ورواندا، ويمكن هذا المنتدى من اكتشاف فرص الاستثمار وحشد التمويل اللازم، وتعزيز المشروعات صديقة البيئة، واللوجستيات التي تحسن الترابط بين دول القارة.

وتعبيرًا عن تصاعد الاهتمام الخليجي بالاستثمار في إفريقيا كانت فعاليات منتدى الاستثمار السعودي الجنوب إفريقي، الذي نظّمته وزارة الاستثمار السعودية يوم ٥ يناير المنصرم، والذي أبرز مجالات التعاون القائمة وفرص الاستثمار الواعدة وسبل الاستفادة منها، ويُذكر أنه بنهاية الربع الثالث للعام الماضي ٢٠٢٢ كانت الاستثمارات

السعودية المباشرة بالخارج قد بلغت أكثر من ١٦١ مليار دولار، محققة زيادة بنسبة نحو ٩٪ عن مثيلتها في العام السابق، وبزيادة قدرها أكثر من ١٣ مليار دولار عن نهاية الربع الرابع للعام الماضي، ومن بين هذه الاستثمارات نشط الصندوق السعودي للتنمية للعمل بشكل فعال في إفريقيا منذ أربعة عقود، قدّم خلالها قروضًا ومنحًا بلغ عددها ٥٨٠ لأكثر من ٤٥ دولة فريقية، بقيمة تتجاوز ١٣,٥ مليار دولار، وسعى الصندوق خلال العام الماضي لتحقيق مشروعات وقروض ومنح في إفريقيا بقيمة تتجاوز مليار دولار، كما كانت دولة الإمارات العربية المتحدة قد أعلنت في ختام أعمال معرض إفريقيا التجاري في جوهانسبرج في جنوب إفريقيا عن استثمار ١٠ مليارات دولار في جنوب أفريقيا وحدها، وكل هذه الأرقام تشير إلى أن إفريقيا تغدو الوجهة المفضلة لتوجهات الاستثمار الخليجي في الفترة المقبلة، اتساقًا مع دور هذا الاستثمار في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الاقتصادية لدول الخليج، والتي برزت في رؤاها المستقبلية، ما يخدم أيضًا تحقيق النمو المستدام لهذه الدول .

٢٠٢٣/٢/١١

سياسات «بايدن» في الشرق الأوسط بعد عامين على توليه الحكم.. وجهة نظر غربية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

خلال عامين من توليه منصبه في يناير ٢٠٢١، لم يتمكن الرئيس الأمريكي «جو بايدن»، من التعامل مع العديد من العقبات الجيوسياسية بالشرق الأوسط .وخلال ترشحه للانتخابات استند برنامجه على أساس تعزيز الديمقراطية، وحقوق الإنسان في المنطقة، وتأكيد السبل الدبلوماسية لمواجهة القوة «المزعزعة للاستقرار» مثل إيران، فضلاً عن إجراء «إعادة تقييم للعلاقات الاستراتيجية الأمريكية السعودية، وتجديد الدعم لحل الدولتين في إسرائيل وفلسطين .ومع ذلك شهد العامان الماضيان تغييرات مهمة على السياسة والمواقف، والتي تأثرت بقوة بالعوامل الخارجية والإخفاقات الدبلوماسية والاستراتيجية.

من جانبه، أوضح «ناتان ساكس»، من «معهد بروكينجز»، أن المنطقة «تتلاءم بشكل غير مُرضي مع أولويات بايدن العالمية»، وأن الرجل قد حقق «نجاحًا أكبر من أسلافه»، في نقل تركيز السياسة الخارجية الأمريكية، بعيدًا عن المنطقة باتجاه أوروبا وشرق آسيا؛ ومع ذلك، فإن الأحداث في الشرق الأوسط، «لا تزال تتطلب الكثير من الوقت والجهد من واشنطن».

وفيما يتعلق بإيران، توقفت مفاوضات استعادة «الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥» عدة مرات، كان آخرها في سبتمبر ٢٠٢٢ .وعلى صعيد القضية الفلسطينية، أدى تولي «بنيامين نتنياهو»، رئاسة حكومة يمينية إلى تصاعد العنف . في حين توترت علاقات الولايات المتحدة مع دول الخليج، عقب فشل «محاولة» إصلاح العلاقات صيف عام ٢٠٢٢ في تحقيق أهداف بايدن الاستراتيجية .ووسط كل هذه الإخفاقات؛ يبرز الانسحاب الأمريكي أحادي الجانب من أفغانستان، والذي يخضع الآن لتحقيق قوي من قبل لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب.

وبالنسبة إلى إيران، فقد أكد الرئيس الأمريكي خلال حملته الانتخابية لعام ٢٠٢٠، رغبته في استعادة الاتفاق النووي مع إيران، وتهدئة التوترات معها من خلال «حوار أمني إقليمي» .ومن وجهة نظر «سوزان مالوني»، من

«معهد بروكينجز»، فإنه في حين «كان يأمل في تحويل الشرق الأوسط إلى ملف ثانوي للتعامل مع اعتبارات السياسة الخارجية الأمريكية في العالم؛ إلا أن طموحات طهران النووية أعادت المنطقة إلى أجندة البيت الأبيض».

وباعتراف «بايدن» نفسه، فإن «الاتفاق النووي»، أصبح الآن «ميتًا»، على الرغم مما وصفته «مالوني» بـ«الدبلوماسية الدؤوبة» للمسؤولين الغربيين، مثل «روب مالي»، المبعوث الأمريكي الخاص لإيران .أما سبب حدوث هذا التحول، فقد أشارت إلى «العراقيل الإيرانية المتكررة»، لمنع التوصل إلى اتفاق نهائي، وكذلك «التهديد» بسحب روسيا دعمها للمفاوضات النووية، بعد حربها في أوكرانيا، وقمع الاحتجاجات المناهضة للحكومة الإيرانية في سبتمبر ٢٠٢٢، والتي كان لها تأثير «بإثارة الشكوك المتزايدة» في الغرب، «حول جدوى وفائدة أي اتفاق نووي جديد» .

وعلى الرغم من إصرار «جوزيب بوريل»، كبير الدبلوماسيين في الاتحاد الأوروبي، على أنه «لا يوجد بديل» «لمحاولة تجنب تحول إيران إلى دولة نووية»، إلا أن «ماثيو كرونيغ»، من «المجلس الأطلسي»، توقع أنه خلال عام ٢٠٢٣ «من المرجح اجتياز نقطة اللاعودة، وأن تمتلك إيران أسلحة نووية بحكم الأمر الواقع»، حيث إن حدوث انفراجة دبلوماسية أضحى غير قابل للتصديق».

وفيما يتعلق بالأمن الإقليمي أيضًا، تمثل «إيران»، «خطرا استراتيجيا»، لا يمكن لواشنطن تجاهله .واستشهدت «كورا إنجلبريخت»، في صحيفة «نيويورك تايمز»، بأنها «تكثف بثبات قدراتها الصاروخية بعيدة المدى خلال السنوات الأخيرة» .ومع تنفيذ غارة إسرائيلية بطائرة مُسيرة على منشأة عسكرية في أصفهان؛ مما يؤكد كيف أن قدرة إيران المتنامية «تقلق بشدة منافسيها الإقليميين»؛ أوضحت «فاندا براون»، من «معهد بروكنجز»، أن «المليشيات الموالية لإيران تظل قوية للغاية في العراق، وتُمثل مصدر إزعاج للسياسة العراقية، مع فرصة ضئيلة لتغير الوضع» .وبالنسبة إلى «مالوني»، تشير هذه العوامل المشتركة إلى استمرار «إدارة بايدن» في مواجهة «معضلة كبيرة بشأن إيران» في عام ٢٠٢٣ وما بعده.

من ناحية أخرى، تبددت آمال الرئيس الأمريكي في وقف التصعيد بين إسرائيل وفلسطين .وبدلاً من ذلك، تعرضت «واشنطن»، لانتقادات لفشلها في تهدئة التوترات الإقليمية، حيث لم تقدم سوى انتقادات ضمنية للحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة الجديدة وانتهاكاتها لحقوق الفلسطينيين في الأراضي المحتلة .وفي نوفمبر ٢٠٢٠، كتب «هيو لوفات»، من «المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية»، أن انتخاب بايدن سيكون موضع ترحيب من قبل الغرب على أساس أنه وعد «بالتراجع عن العواقب الأكثر سلبية لعصر ترامب»، مع التركيز على «تجديد المساعدة الأمريكية للفلسطينيين، وإعادة فتح البعثة الفلسطينية في واشنطن، والعودة إلى موقف الدولتين التقليدي».

وبالنسبة إلى «شبلي تلحمي»، من «مركز سياسات الشرق الأوسط»، ففي حين أن سياسات «بايدن»، تجاه إسرائيل وفلسطين «تحسنت وفقًا لما مرت به من تراجع في عهد إدارة ترامب»، لكن من الواضح أنه «قد فشل في القضايا الحساسة»، مثل التعامل مع تصعيد التوترات الإسرائيلية الفلسطينية، و«إنهاء عقود من الحكم العسكري الإسرائيلي للفلسطينيين» .وعلى الرغم من أن إدارته أعادت– من خلال وزير خارجيتها، أنتوني بلينكن –تأكيد

دعم الولايات المتحدة لحل الدولتين، وأقرت بأن «التوسع الاستيطاني الإسرائيلي غير القانوني، وإضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية، وعمليات الهدم والإخلاء، وتعطيل الوضع التاريخي للأماكن المقدسة»، و«التحريض على العنف»؛ يهدد أي حل، لم تقم بإعادة فتح قنصلية أمريكية في القدس الشرقية، وبدلاً من ذلك قامت فقط بإعادة تسميتها بالمكتب الأمريكي للشؤون الفلسطينية، فضلاً عن تغيير واجباتها لتقديم تقارير مباشرة إلى واشنطن.

وعليه، انتقد «تلحمي»، كيف أن «بايدن»، على الرغم من التصعيد الأخير، «يبدو عازمًا على العمل كطبيعته»، كما أنه لم يقم إلا بإصدار «تحذيرات طفيفة»، ضد ارتكاب مزيد من العنف»، مضيفا أن «غياب المساءلة» من قبل «واشنطن»، يعد أمرًا «خطرًا» من حيث إنه يشجع الحكومة الإسرائيلية على مواصلة سياساتها في الأراضي المحتلة، كما أن أمله بتمكن «نتنياهو» من «كبح جماح أعضاء حكومته الذين هم أكثر تطرفا، «لهو نهج» محكوم عليه بالفشل».

وفي رده على ما وصفه «بروس ريدل»، من «معهد بروكينجز»، بالوضع «المتفجر» على أرض الواقع؛ انتقد «جوناثان جوير» في موقع «ڤـوكس»، الإدارة الأمريكية الحالية؛ بسبب «سطحيتها»، و«تركيزها على خيار حل الدولتين، والذي يرى أنه يقوم على «نهج عفا عليه الزمن تجاه الشرق الأوسط»، بالإضافة إلى زعمه أن هذا الخيار يرفض الاعتراف بالتغيرات السياسية المهمة، التي حدثت على مدى العقود العديدة الماضية».

هناك نقطة أخرى تعكس مدى خيبة أمل «إدارة بايدن» في ملامح علاقاتها مع دول الخليج، وعلى الأخص المملكة العربية السعودية .وفي هذا الصدد، أشار «ناتان ساكس»، إلى أن البيت الأبيض «سعى إلى خلق حالة من التوازن وضبط العلاقات مع دول الخليج، خلال العامين الماضيين، وهي خطوة نابعة بشكل أساسي من ارتفاع أسعار الطاقة، التي أعقبت الحرب الأوكرانية».

من جانبها، أوضحت «سامانثا جروس»، من «معهد بروكينجز»، أنه بعد مقاطعة الدول الغربية لإمدادات النفط والغاز الروسي، وما أضافه ذلك من حالة من عدم اليقين على الأسواق العالمية المضطربة بالفعل؛ سعت «واشنطن»، إلى التأثير على منظمة «أوبك»، وقراراتها، وتحديدًا القرار الصادر في أكتوبر ٢٠٢٢، بخفض الإنتاج بمقدار مليوني برميل يوميًا، وهو ما رفضته المنظمة .وعلق «ستيفن هايدمان»، من كلية «سميث»، بأن زيارة بايدن للشرق الأوسط في يوليو ٢٠٢٢، شهدت «إخفاقًا دبلوماسيًا» لشخص الرئيس الأمريكي في هذا الصدد.

وبالانضمام إلى كثير من الخبراء الغربيين، الذين حثوا الولايات المتحدة على ضرورة إصلاح علاقاتها مع دول الخليج في عام ٢٠٢٣؛ كتبت «جروس»، أن بايدن «بحاجة إلى إيلاء المزيد من الاهتمام» لدول الخليج في وقت من الواضح، أنها «لا ترغب في تكبد أية خسائر أو أضرار لمصالحها»؛ لا سيما وأن تداعيات الحرب الأوكرانية، قد «زادت من أهميتها» «بلا شك على الصعيد العالمي».

علاوة على ذلك، فإن الانسحاب الأمريكي أحادي الجانب عام ٢٠٢١ من أفغانستان، مثل بعضا من إخفاقات السياسة الخارجية الأمريكية خلال العامين الأولين من رئاسة بايدن، وهو القرار الذي وصفه «مايكل أوهانلون»، من «معهد بروكينجز»، بأنه «خطأ فادح وغير مدروس، كلف الولايات المتحدة كثيرًا من الناحية الاستراتيجية . وبالمثل، وصفه «دانيال بيمان»، في المعهد ذاته، بأنه «فوضوي».

ومع انتقاد «أوهانلون»، لبايدن لإعلانه انسحاب القوات الأمريكية «دون أن يكون هناك وقت كاف لتطوير خطة عسكرية» لمساعدة الحكومة الأفغانية، تجدر الإشارة إلى أن العديد من القادة السابقين للقيادة المركزية الأمريكية، أعربوا عن استيائهم حيال ذلك، خاصة مع تصريح الجنرال الأمريكي المتقاعد «فرانك ماكنزي»، باعتقاده بأن الانسحاب «لم يجعل الولايات المتحدة أكثر أمانًا»، فيما أصبحت أفغانستان «أكثر اضطرابًا»، بعد سيطرة طالبان . فضلا عن تأكيد «برنامج الغذاء العالمي»، الآن أن نصف سكان طالبان معرضون لخطر الجوع.

وعند إشارة «هايدمان»، كذلك إلى تعهد «إدارة بايدن»، «باستعادة دور واشنطن كمدافع عن التغييرات الديمقراطية الضرورية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الشرق الأوسط»؛ يتضح أن هذا التعهد لم ينتج عنه «أية تغييرات ذات مغزى»، على مدار أكثر من عامين، ما يؤكد في النهاية أن رئيس الولايات المتحدة لم «يلتزم» بتعهده، ولكنه «قصر» في إدارة ومعالجة الشؤون الإقليمية للمنطقة .ولعل وجهة النظر هذه انعكست على نطاق واسع في التحليلات الغربية، خاصة وأنه نادرًا ما كان يتم الاستشهاد بأية نقاط نجاح لسياسة بايدن تجاه الشرق الأوسط. ومع تعليق «ساكس»، على أن البيت الأبيض «عمل بنجاح في التوسط بشأن الحدود البحرية بين إسرائيل ولبنان»، وكذلك «المساعدة في الحفاظ على وقف إطلاق النار في ليبيا وإثيوبيا»؛ أوضح «جيفري فيلتمان»، المبعوث الخاص السابق للخارجية الأمريكية لشؤون القرن الإفريقي، أن هناك «إمكانية للتعاون بين الولايات المتحدة والإمارات» في المجال الدبلوماسي؛ لإنهاء الصراع في الدولتين المذكورتين.

على العموم، من الواضح أن المعلقين الغربيين يريدون رؤية «بايدن»، أكثر نشاطًا في المنطقة، لا سيما في ظل وعوده الانتخابية، حيث حثه «هايدمان»، على «التصرف بقوة أكبر» .ومع ذلك، لا تزال هناك مصاعب استراتيجية وعلامات استفهام كبرى حول مستقبل العلاقات الأمريكية مع كل من إيران، وإسرائيل وفلسطين ودول الخليج .

وفي منتصف فترة رئاسة «بايدن»، من الواضح أن الأمن والاستقرار الإقليميين بالمنطقة لا يتحسنان بأي حال من الأحوال ..كما لا يمكن الجزم بأن المعلقين الغربيين لديهم الكثير ليحتفوا به بشأن سياساته وإجراءاته في الشرق الأوسط بين يناير ٢٠٢١ وفبراير ٢٠٢٣.

٢٠٢٣/٢/١٨

توقعات غربية بحدوث انتفاضة فلسطينية ثالثة عام٢٠٢٣

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

حذر "تور وينيسلاند"، منسق "الأمم المتحدة"، الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط في نوفمبر ٢٠٢٢، من أن القضية الفلسطينية وصلت إلى "نقطة الغليان"، بعد "عقود من العنف المستمر والتوسع الاستيطاني غير القانوني، وجمود المفاوضات، وتكريس الاحتلال". وبعد مرور أربعة أشهر على هذا التحذير، أدى تصعيد آخر في العنف، إلى تساؤل "آرشي بلاند"، في صحيفة "الجارديان"، عما "إذا كانت هناك انتفاضة فلسطينية ثالثة تلوح في الأفق".

وتأكيدًا على هذا التحليل، كتب "دانيال بيمان"، من "معهد بروكينجز"، أن التوترات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، قد "احتدمت"، منذ نهاية الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام ٢٠٠٥، مشيرا إلى أن التوقعات لعام

٢٠٢٣، "قاتمة". وبالفعل، كان عام ٢٠٢٢ الأكثر دموية بالنسبة للفلسطينيين منذ عام ٢٠٠٥، حيث استشهد ١٥١ في الضفة الغربية والقدس الشرقية على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية، بما في ذلك ٣٠ طفلًا، فضلًا عن إصابة ٩٠٠٠ آخرين". وأوضحت صحيفة "الجارديان"، أن عدد "الهجمات الانتقامية" من قبل المستوطنين الإسرائيليين –إطلاق نار غير مميت، والسرقة وحرق الممتلكات – تضاعف تقريبًا خلال العام الماضي إلى أكثر من ٨٠٠ حالة.

ومع إقرار المعلقين الغربيين بتعرض الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وإسرائيل إلى التهميش المتزايد؛ بسبب السياسات الإسرائيلية، وخيبة الأمل بسبب فشل المبادرات الدبلوماسية المتكررة، مع قيام الحكومة اليمينية المتطرفة الجديدة بقيادة "بنيامين نتنياهو"، بتعزيز برنامج التوسع الاستيطاني غير القانوني، وعمليات الإخلاء القسري؛ رأى "جيمس سنيل"، في مجلة "ذا سبيكتاتور"، أن "عملية السلام، لم تكن أبدًا أصعب تحقيقًا من تلك الآونة".

وعلى الرغم من أن وسائل الإعلام الغربية، قد سلطت الضوء على احتمالية اندلاع انتفاضة جديدة خلال العقد الماضي، وعلى الأخص في أعوام ٢٠١٣ و٢٠١٥ و٢٠٢١ على التوالي؛ فقد أوضح "أنشيل فيفر"، في صحيفة "التايمز"، أن "الموجة الحالية" من العنف الآن –والمستمرة منذ عشرة أشهر، ولا توجد دلالات على انتهائها"– تجعل المحللين يتبنون إجماعا باندلاع انتفاضة "حتمية" قريبا.

وبالفعل، أشار "بيمان" إلى أنه في ضوء الوضع الحالي بالشرق الأوسط، فإن اندلاع انتفاضة فلسطينية جديدة أصبح احتمالا، "لا مفر منه"، وهي وجهة نظر تشاركها "الجارديان"، التي رأت أن "السؤال لم يعد هو ما إذا كانت انتفاضة ثالثة يمكن أن تحدث؛ ولكن ما الذي يمكن فعله لتفاديها" في المدى القريب. ومع ذلك، ذكر "بلاند"، أن محللين آخرين يعتقدون أن اندلاع انتفاضة ثالثة، هو "موضع نقاش"؛ بسبب الحجة القائلة بأنه "بعد ما يقرب من عام من تصاعد العنف والغارات شبه اليومية للجيش الإسرائيلي ضد الفلسطينيين؛ فقد بدأت الانتفاضة بالفعل".

من جانبها، كتبت "بيثان ماكيرنان"، في صحيفة "الجارديان"، أنه بينما لا أحد "يعرف الإجابة بالضبط"، حول ما إذا كانت انتفاضة ثالثة قد بدأت بالفعل؛ فإن المعلقين الغربيين في مرحلة "استيضاح الصورة"، بشأن تصنيف الاضطرابات الأخيرة، بالإضافة إلى التساؤل عما إذا كان بإمكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة القيام بانتفاضة جديدة أم لا؛ نظرًا لأنهم "يتعاملون مع العنف اليومي للاحتلال"، وهو الواقع الذي يعكس كيف أصبح تصاعد العنف والتوتر متسقًا مع ملامح عدم الاستقرار والاحتلال.

وعند تحليل سبب اندلاع انتفاضة جديدة قريبا، أو أنها بدأت بالفعل؛ أكد المحللون الغربيون على الإحباط الفلسطيني المتزايد، الذي عززه تشكيل حكومة إسرائيلية يمينية متطرفة جديدة، لم تخف رغبتها في توسيع المستوطنات غير القانونية.

وفي عام ٢٠٢٢، أشار "وينسلاند"، إلى أن "توقف عملية السلام"، و"مصادرة الأراضي الفلسطينية المستمرة من قبل إسرائيل، قد أدى إلى تفاقم "التحديات الاقتصادية والمؤسسية المتزايدة" في الأراضي المحتلة، في ظل "المتغيرات العالمية، وتراجع دعم المانحين"، مما تسبب في تفاقم المشاكل أكثر. وبدلاً من ذلك، أعرب "بيمان"، عن أسفه لأنه "لا توجد عملية سياسية تشير إلى حل القضية الفلسطينية"، وهو ما يتضح من اعتقاد ثلث الفلسطينيين الآن بأن حل الدولتين لم يعد قابلاً للتطبيق.

وبالمثل، أشارت "ماكيرنان"، إلى أن هناك "أملا ضئيلا" للفلسطينيين، "في أن تتحسن الأمور في ضوء المسار الحالي للأحداث، لا سيما مع عودة "نتنياهو"، إلى السلطة على رأس حكومة تحالف تضم متطرفين بارزين. وعليه، أوضح "بيمان"، أن التغييرات السياسية تضع الآن "المستوطنين والمتطرفين السياسيين والعنصريين في مناصب رئيسية تشرف على الضفة الغربية". وبالإشارة إلى تشجيع الوزيرين بالحكومة الإسرائيلية الجديدة، "إيتامار بن غفير"، و"بتسلئيل سموتريتش"، على استفزاز الفلسطينيين؛ بدأ المستوطنون الإسرائيليون "بمهاجمة الفلسطينيين بوتيرة أكبر"، حيث إن قوات الأمن الإسرائيلية "تغض الطرف عن تلك التصرفات". وبالإضافة إلى ذلك، أكد "فريدلاند"، أن التغييرات المقترحة من قبل حكومة "نتنياهو"، على النظام القانوني الإسرائيلي، ستشهد "حتمًا"، معاناة الفلسطينيين بشكل مباشر أكثر".

ومع اتفاق المعلقين على أن الانتفاضة الثالثة، ستكون "أمرا حتميا"، تمت الإشارة أيضًا إلى كيف ستختلف عن سابقتيها. وأوضح "ماكيرنان"، و"بيمان"، أنه ستكون هناك "اختلافات واضحة"؛ حيث أشارت الأولى إلى عدم وجود "قيادة سياسية موحدة" للحركات الفلسطينية، وهو ما يعني احتمالات وقوع "حلقات متفرقة من موجات العنف، بدلاً من أن تكون أكثر تنسيقًا وانتظامًا"، فيما أكد الأخير على أن "القوات الإسرائيلية أكثر قدرة مما كانت عليه في عام ٢٠٠٠" في قمع أية معارضة، بعد أن طورت "شبكات استخباراتية في جميع أنحاء الضفة الغربية"، تحسبًا لوقوع انتفاضة أخرى.

وبغض النظر عن الأساليب الوقائية أو التنظيم المسبق، فإذا ما قُدر أن تتكرر الحالة الكارثية للانتفاضة الثانية –التي استشهد خلالها أكثر من ٣٠٠٠ فلسطيني، وقتل فيها ١٠٠٠ إسرائيلي، بين سبتمبر ٢٠٠٠ وفبراير ٢٠٠٥– خلال عام ٢٠٢٣ وما بعده؛ فقد دعا "بيمان"، إلى ضرورة السيطرة على مخاطر تصاعد وتيرة العنف وتجنب خروجها عن نطاق السيطرة.

وبعيدًا عن ردود الفعل الإسرائيلية والفلسطينية المحتملة، أبرز "بيمان"، أيضًا كيف ستكون "الأصداء الدولية" حيال انتفاضة ٢٠٢٣ مختلفة تمامًا، مشيرا إلى أنها ستكون "أسوأ بالنسبة للفلسطينيين"، مقارنة بعام ٢٠٠٠؛ بسبب توقع أن تكون العديد من الدول العربية "أقل دعمًا مما كانت عليه قبل ٢٠ عامًا" للقضية. ووصف "سنيل"، حال زادت التوترات الإسرائيلية الفلسطينية، دون أن تشهد في المقابل الكثير من ردود الفعل الدولية كما كان في السابق"؛ بأنه أمر "غير مقبول".

وفي ضوء توقع حدوث هذا السيناريو، فإن ما يمكن فعله لتهدئة التوترات يظل سؤالاً بلا إجابة. ومع ذلك، حدد "وينسلاند"، ثلاثة تدابير لتهدئة التوترات من بينها؛ أولا: "الانخراط والتعاون مع مختلف الأطراف الدولية "للحد من التوترات ومواجهة الاتجاهات السلبية"، والتي يمكن تحقيقها من خلال "كبح جماح العنف والتحريض ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات". ثانيا": تحسين حرية الحركة والتجارة مع إفساح المجال أمام الاقتصاد الفلسطيني للتوسع والنمو. ثالثا: تعزيز المؤسسات الفلسطينية لتحسين سبل الإدارة بها وتقوية سياستها المالية. فيما أقر الباحث بأن تنفيذ هذه الخطوات، يعد "ضرورة لا غنى عنها"، مشددا على أن يكون هناك التزام أكبر من جانب القوى الخارجية لاستخدام نفوذها للمساعدة في تحقيق هذه النقاط.

وفي ظل الوضع السابق، لم يكن مفاجئًا أن يتعرض موقف "الولايات المتحدة"، لانتقادات شديدة. وأوضح "باراك رافيد"، من موقع "أكسيوس"، أن المسؤولين الأمريكيين يأملون في "وقف" تصعيد وتيرة العنف، بينما تحدث وزير الخارجية الأمريكي، "أنتوني بلينكن"، عن "قلق عميق بشأن المسار الحالي" للتصعيد، وأقر بأن المستوطنات الإسرائيلية، والاستفزازات وعمليات الإخلاء القسري تقلص من "آمال الفلسطينيين إزاء أية تسوية"، على الرغم من أنه من الملاحظ أن الإجراءات أو التوصيات من جانب واشنطن لتخفيف التوترات لم تكن صريحة بمعنى الكلمة.

وتأكيدا على ذلك، أشار "بيمان"، إلى أن "إدارة بايدن"، ليس لديها "أدنى استعداد للمواجهة مع الحكومة الإسرائيلية الجديدة"، على الرغم من الاختلافات الأيديولوجية الواضحة. وبدوره، رأى "آرون ميللر"، من "مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي"، أن زيارة وزير الخارجية الأمريكي التي كانت في نهاية يناير ٢٠٢٣ الماضي، إلى إسرائيل وفلسطين، بعد وقت قصير من الهجوم ضد إسرائيليين في القدس، لم تكن أكثر من مجرد "دعوة تعزية"، بدلاً من محاولة للعمل على ترسيخ المساءلة، وتحمل المسؤولية ومعرفة أسباب التوتر وعلاجه.

وعلى وجه الخصوص، انتقد "فريدلاند"، نهج "الولايات المتحدة"، التقليدي لدعم حل الدولتين، وهو اقتراح اتفق الكثيرون على نطاق واسع، أنه "لا يلقى قبولا حاليا"، وتم استبداله بـ "خيار الدولة الواحدة". ومع تأكيد الأخير للرأي القائل، بأن واشنطن قد "تخلت عن دورها كوسيط محتمل للقضية الفلسطينية"؛ خلص "بيمان"، إلى أنها حتى لو تدخلت واستخدمت نفوذها لمحاولة تهدئة التوتر، فإنها "ربما تفشل في تغيير السياسة الإسرائيلية المتأصلة" على أي حال.

علاوة على ذلك، رأى "فريدلاند"، أنه في الوقت الحالي، "لا توجد رغبة لإجراء المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية"، خاصة مع "رفض الأولى التحاور بشأن أبسط المبادئ، ولعل التوقعات الغربية بشأن مستقبل الوضع على المدى المتوسط تجعل القراءة "قاتمة".وفي هذا الصدد، توقع "بيمان"، أن "هجمات المستوطنين الإسرائيليين ضد الفلسطينيين ستزداد على الأرجح في العام الجاري، لاسيما مع اعتقادهم "أن الحكومة تفضل وجودهم، وأن قوات الجيش والشرطة ستدافع عنهم مهما كان الأمر". وبالمثل، خلص "سنيل"، إلى "أننا لا نعرف كيف سيتطور الوضع"، "ولكن يتضح أن الأمور ستزداد سوءًا".

على العموم، اعتبر "بيمان"، أن الأمل "الأكثر واقعية"، لاحتواء احتمالات اندلاع انتفاضة ثالثة، هو "إدارة الأزمة الراهنة"، من قبل الولايات المتحدة والدول العربية المجاورة، عبر "الضغط على كلا الجانبين لعدم التصعيد". غير أنه مع إشارة "فريدلاند"، إلى أن "نتنياهو"، يمثل "تهديدًا"، لأي حل أو تسوية؛ حذرت "ماكيرنان"، من أن الأعضاء القوميين المتطرفين في حكومته الجديدة، "كانوا يستعدون للتصعيد منذ عقود"، و"ليسوا قلقين بشأن عواقب، محاولات الضم لمزيد من الأراضي الفلسطينية في المستقبل". وعليه، أوضح "بيمان"، أن "دوامة التصعيد العنيف جعلت المفاوضات لإنهاء أطول أزمة في الشرق الأوسط، "مهمة مستحيلة".

٢٠٢٣/٣/١

تداعيات الحرب الأوكرانية على الأمن العالمي.. رؤية غربية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في الذكرى الأولى للحرب الأوكرانية التي اندلعت في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢، قدم المحللون الغربيون مجموعة من التقييمات لتداعياتها على الجغرافيا السياسية والاقتصاد والأمن العالمي، خاصة أن هناك اتفاقا على أنها أكبر حرب في أوروبا منذ عام ١٩٤٥، كان لها آثار ذات أبعاد عالمية، أبرزها «تغيير المواقف الدفاعية الغربية المتسقة لعقود من الزمن»، فضلا عن «التشكيك في مكانة روسيا الدولية وقوتها العسكرية».

ومع وصف المراقبين للعملية العسكرية الروسية، بأنها «خطأ استراتيجي كبير»، في ضوء فشلها في تحقيق هدفها الأساسي المتمثل في الإطاحة بالحكومة الأوكرانية، أو ضم البلاد بالكامل، فقد ثبت أن قدرات الجيش الروسي أقل فاعلية بكثير مما كان يُعتقد سابقًا. وأشار «المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية»، إلى أن «تدريبه غير كاف بالنسبة إلى الأفراد، ووصف القيادة بـ«عدم الكفاءة». علاوة على ذلك، تمت الإشارة إلى الأضرار التي لحقت بالاقتصاد الروسي، في مقابل إعادة توحيد وتوسيع التحالف الغربي ليشمل الدول الأوروبية غير المنحازة سابقًا.

وفي ذكراها السنوية الأولى، أشار المراقبون إلى كيف توفر «حرب أوكرانيا»، رؤى حول حالة الصراع التقليدي في القرن الحادي والعشرين. ومن جانبه، شبهها «أناتول ليفين»، من «معهد كوينسي لفن الحكم المسؤول»، بـ«الحرب العالمية الأولى»؛ حيث «المزيج المعقد من التكتيكات والأساليب والأسلحة منخفضة وعالية التقنية»، فضلا عن «عودة حرب الخنادق البدائية، واستخدم الطائرات المُسيرة والمدفعية بعيدة المدى والدبابات والصواريخ والطائرات المقاتلة، مع اللجوء إلى الكثير من المعدات المُقدمة من قبل حلفاء كلا الطرفين». كما تم نشر صور للقتال تم التقاطها بواسطة الأقمار الصناعية والطائرات المُسيرة، والمقاتلين أنفسهم عبر وسائل الإعلام التقليدية، وبالاستعانة بوسائل التواصل الاجتماعي؛ ما وفر للرأي العام في جميع أنحاء العالم، رواية للحدث ليست معهودة.

وفي تناوله لديناميكيات الحرب الأساسية التي تؤكد أهميتها للأمن العالمي؛ حدد «فيليبس أوبراين»، من جامعة «سانت أندروز»، ثلاثة دروس أساسية مُستقاة من السنة الأولى لها هي أن: «النزاع المسلح ليس دائمًا بالأمر اليسير أو السهل»، ثانيًا، «وجود السلاح لا يعني مباشرة توفر القوة»، وأخيرًا، «الهوية الوطنية مهمة». وفي ظل اعتماد الجيش الروسي على «الأسلحة القديمة»، أوضح أن إخفاقاته العسكرية خلال الحرب هي «نتاج تراجع النظام سياسيًا».

في المقابل، رأى «أوبراين»، أن النظام الديمقراطي الأوكراني أثبت أنه يستطيع «الاستجابة بقوة ومرونة وذكاء» للتهديدات الوجودية، لا سيما في كيفية «تمكين مواطنيه وجنوده من الارتجال والتحلي بروح المبادرة»، وهو ما يتعارض مع التسلسل الهرمي الصارم للجيش «الروسي». بالإضافة إلى ذلك، أوضح أن «تقليل موسكو من أهمية الهوية الوطنية لأوكرانيا؛ قد ساهم بشكل كبير في تحقيق «الإخفاقات العسكرية»، خلال الحرب. وعلى الرغم من إجراء مقارنات مع النضالات السابقة لـ«فيتنام»، ضد الولايات المتحدة، و«أفغانستان» ضد الاتحاد السوفيتي، أوضح أيضًا كيف «أخفق الكثير بالغرب في تقدير مدى احترام الأوكرانيين لاستقلالهم وديمقراطيتهم».

ومن بين التأثيرات الجيوسياسية الأكثر لفتًا للانتباه في الحرب، ما ذكرته «ليانا فيكس»، من «مجلس العلاقات الخارجية»، من أنها «بشرت بعصر جديد من التعاون الأمني الأوروبي»، حيث توحد أعضاء الناتو إلى حد كبير لإدانة روسيا، فيما اتفقوا على ضرورة تزويد «كييف»، بالمساعدة المالية والعسكرية. وفي حين أن التصورات العامة حول مقدار الدعم الذي يجب تقديمه اختلفت مع تناقض الآراء في «فرنسا»، و«ألمانيا»، و«إيطاليا»، بشكل حاد، مع تلك الموجودة في «الولايات المتحدة»، و«المملكة المتحدة»، وكلاهما كان داعمًا قويًا في وقت مُبكر لحكومة «زيلينسكي»؛ فقد أدى الضغط من أجل زيادة وحدة العمل في نهاية عام ٢٠٢٢، إلى زيادة الدعم إلى مستوى غير مسبوق، بحيث امتد ليشمل

المركبات المدرعة والذخيرة، والدبابات، واحتمالية الطائرات المقاتلة أيضًا. ومن الناحية العملية، تم تسليم أول دبابات «ليوبارد ٢» الألمانية متقدمة الصنع لكييف؛ ما يُدلل على أن الدعم من المقرر أن يتوسع.

وعقب سنوات من تضاؤل التركيز على السياسة الدفاعية والأمنية، أوضح «ديفيد سانجر»، و«أنطون ترويانوفسكي»، في صحيفة «نيويورك تايمز»، أنه بالنسبة إلى الغرب، تدور «حرب أوكرانيا»، حول «القوة ومبدأ السيادة الإقليمية»، وكذلك «ما إذا كان النظام العالمي المصمم من قبل الغرب سوف ينجو من تحديات جديدة تمثلها موسكو وبكين». وفي هذا الصدد، رأت مجلة «ذي إيكونوميست»، أن «سلطة الغرب في العالم»، سيتم تحديدها في ضوء «مصير أوكرانيا».

ومع ذلك، فإن لهذه الديناميكية إشكالياتها الخاصة. ومن وجهة نظر «إليوت كوهين»، من «جامعة جونز هوبكنز»؛ فإن الاستجابة الغربية للحرب «لم تكن مشكلة استراتيجية»، بل كانت مشكلة «تكتيكات تنفيذية». ويضيف «جراهام أليسون»، المساعد الأسبق لوزير الدفاع الأمريكي، أنه مع «انهيار اقتصاد أوكرانيا، وجدت «كييف» نفسها «معتمدة على الولايات المتحدة، وأوروبا الغربية» للحصول على الدعم المالي، وهو أمر من المرجح أن يدفع الغرب إلى الخوض أكثر في الحرب.

وبالنسبة إلى «روسيا»، أشار «أليسون»، إلى أن عمليتها العسكرية في أوكرانيا، كانت «خطأ استراتيجيًا كبيرا». وفي تفسيره لهذا الأمر، أشار «كوهين»، إلى أنها «جعلت عضوية «كييف» في حلف الناتو، أو الاتحاد الأوروبي «أكثر ترجيحًا»، من أي وقت مضى، بدلاً من ضمان «موسكو»، عدم انضمامها إلى هذه المؤسسات». وإذا ما نظرنا إلى قرار كل من «السويد»، و«فنلندا» — وهما دولتان غير منحازتين عسكريًا سابقا، ويوجدان على مقربة شديدة من الحدود الروسية — للانضمام إلى الناتو، نستنتج أن توقعات بوتين بغياب الرد الأوروبي قد جاء بنتائج عكسية.

علاوة على ذلك، فإن الحرب ساعدت على زيادة الضغط المحلي على «بوتين»، والذي أوضح «جيمس نيكسي»، من «المعهد الملكي للشؤون الدولية»، أنه «ربما يكون في أخطر موقف له على الإطلاق»، لاسيما وأن المظاهر الخارجية بالسيطرة السياسية المحلية الكاملة، ربما يكون خادعًا للديناميكيات الحقيقية داخل «موسكو»، وسط إخفاقه النهائي في تحقيق انتصار سريع وحاسم لصالحه.

وفي محاولة لشرح سبب فشل الهجمات العسكرية الروسية في إجبار أوكرانيا على الاستسلام، وكيف أخفقت «موسكو»، في ردع التداعيات وردود الفعل الغربية، أوضح «أوبراين»، أن تصوير خبراء الأمن الغربيين لتلك الحرب على أنها تشنها «قوة عظمى ضد أخرى صغيرة»، يعتبر «أمرا مضللا»، حيث إنه بصرف النظر عن وضعها كقوة نووية، فإن روسيا، «تتخلف كثيرًا في أوضاعها الاقتصادية بشكل مغاير عن سمعتها الدولية». وعلى الرغم من كونها أكبر دولة جغرافية عالميًا، والأكثر اكتظاظًا بالسكان أوروبيًا، فإن الناتج المحلي الإجمالي لها قبل الحرب، كان يحتل المرتبة العاشرة عالميًا، وبالتالي يعد «أقل من عُشر الناتج الأمريكي».

بالإضافة إلى ذلك، فقد أثرت سلسلة من العقوبات الغربية في قوة الاقتصاد الروسي، لاسيما مع مقاطعة نفطها منذ بدء الحرب، وتقليص مستوى صادراتها من الغاز الطبيعي إلى الدول الأوروبية، وفرض حد أقصى على أسعار منتجاتها النفطية، الأمر الذي دفع «بريان أوتول»، و«دانيال فرايد»، من «المجلس الأطلسي»، لتأكيد أن تلك التدابير «لها تأثير أكبر مما قد يبدو»، بالإضافة إلى أن هناك توقعات أوسع نطاقًا بزيادة خسائر الاقتصاد الروسي».

وعلى الرغم من تقليل المعلقين من شأن الانتكاسات العسكرية الروسية في الأشهر الأخيرة؛ فقد أكد «أليسون»، أنه ينبغي «عدم تجاهل حقيقة أن «موسكو»، قد نجحت في إضعاف أوكرانيا بشدة على أرض الواقع». وعند الإشارة إلى

سيطرتها على ١١٪ من الأراضي الأوكرانية في السنة الأولى من الحرب، واقتران ذلك بسيطرتها على شبه جزيرة القرم منذ عام ٢٠١٤؛ فإن هذا يعني أنها تسيطر على خُمس الأراضي الأوكرانية».

ونظرًا إلى أن «كييف»، جعلت عودة جميع الأراضي المستولى عليها «شرطًا» للسلام؛ فإن استعادة شبه جزيرة القرم يجب أن تندرج تحت هذا الإصرار. ومع دعوة المسؤول السابق بمجلس الأمن القومي الأمريكي، «مايكل ألين»، وخبراء «المجلس الأطلسي»، الغرب لدعم مثل هذه الخطوة؛ فإن الإجراءات العملية المعقدة، والقوة اللازمة للقيام بذلك، تجعل الأمر «مستبعدا». وعند الأخذ في الاعتبار احتمالية التصعيد الروسي – بما في ذلك التهديدات النووية – فمن غير المفاجئ أن نرى وزير الخارجية الأمريكي، «أنتوني بلينكين»، يحث «كييف»، على تهدئة رغباتها في استعادة جميع الأراضي في أقرب وقت ممكن.

وفي ظل التحذيرات حول الهزيمة العسكرية المفترضة لروسيا في أوكرانيا، أفادت صحيفة «نيويورك تايمز»، أن محاولات الغرب لـ«عزل موسكو» دوليًا في أعقاب عمليتها العسكرية، «لم تنجح»، لا سيما من خلال رفض بعض الدول –بما في ذلك الصين والهند ودول متعددة أخرى في الشرق الأوسط– إدانة تصرفاتها تحت أروقة الأمم المتحدة.

وبعد مرور عام على الحرب، لا يمكن إنكار أنها أعادت تشكيل الجغرافيا السياسية العالمية. وعلى الرغم من تأكيد التغييرات التي طرأت على الأمن الأوروبي في المقام الأول، فقد أوضح «ريتشارد فونتين»، من «مركز الأمن الأمريكي الجديد»، أن «جميع البلدان – بما في ذلك أوكرانيا ودول أوروبية وآسيوية – تريد حاليًا إعادة تسليحها؛ لضمان حماية أمنها القومي بشكل أفضل، وتجنب مصير كييف».

وفي الوقت الحاضر، يبدو أن إنهاء العملية العسكرية في أوكرانيا، أمرا «بعيد المنال»، في ضوء استمرار تصاعد وتيرة الأعمال العسكرية، وتوقع حدوث هجمات جديدة من كلا الطرفين خلال الأشهر المقبلة. وعليه، اعتبر «سانجر» و«ترويانوفسكي»، أن زيارة «بايدن»، المفاجئة إلى «كييف»، في فبراير ٢٠٢٣، تمثل «معاينة» لحجم «المنافسة المباشرة المتزايدة»، بين الولايات المتحدة، وروسيا.

ولعل الأهم من ذلك، أنه بينما علق المراقبون بأن «روسيا»، حدث لها انتكاسات استراتيجية؛ بسبب الحرب، لا يمكن إنكار أن الأوكرانيين هم الضحية الأساسية لها بلا منازع. ووفقًا لـ«مجلس حقوق الإنسان»، التابع للأمم المتحدة، عانت «كييف» على الأقل من ٨ آلاف حالة وفاة مدنية، مع نزوح ١٤ مليون شخص، ووجود ١٨ مليونا آخرين في «حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية». ومع إشارة «أليسون»، إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي لها بنسبة ٣٥٪ على الأقل، بالإضافة إلى أن ٤٠٪ من بنيتها التحتية للطاقة، قد دمرت بسبب الهجمات الروسية؛ أوضحت «باتريشيا كوهين»، و«ليز ألدرمان»، في صحيفة «نيويورك تايمز»؛ أن تقديرات تكلفة إعمار أوكرانيا تتجاوز ٧٥٠ مليار دولار. وحتى لو تم توفير هذه الأموال؛ فإن الجدول الزمني لمعالجة الدمار الذي لحق بالبلدات والمدن، سوف يمتد بلا شك إلى عقود.

على العموم، فإنه على الرغم أن أوكرانيا تواصل تحدي احتمالات هزيمتها، حيث يمكن أن يساهم تدفق الأسلحة الغربية المتقدمة لمساعدة «كييف»، في تقدمها العسكري؛ فإنه توجد فرص لروسيا لقلب دفة الحرب لصالحها، خاصةً إذا استفادت بشكل أفضل من مزاياها العددية.

ومع ذلك، يبقى من المسلم به أيضًا أن توازن القتال على الأرض لا يزال «محفوفًا بالمخاطر»، لا سيما أنه من المتوقع أن تشن روسيا هجومًا كبيرًا في محاولة للسيطرة على المزيد من الأراضي، وهي الأمور التي تعزز من تأكيد المحللين، بأن الحرب لن تنتهي في أي وقت قريب.

٢٠٢٣/٣/٢

المجتمع المدني الخليجي.. من الدور «الخيري» إلى «التنموي»

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

المجتمع المدني هو ذلك الحشد من المنظمات غير الحكومية، الطوعية، المستقلة، غير الهادفة إلى الربح، التي تلتزم الحياد السياسي والديني، وتتسم بالديناميكية، واللاعنف. ويشغل المجتمع المدني المجال بين الأسرة والدولة، ويعمل داخل الإطار القانوني للدولة، وهذا التعريف يستبعد الشركات لأنها هادفة للربح، كما يستبعد المنظمات العسكرية وشبه العسكرية كالمليشيات؛ لأنها ليست مدنية، وبعض التعريفات يستبعد الأحزاب السياسية لأنها تسعى إلى السلطة.

وعليه، يعد المجتمع المدني، هو القطاع الثالث في كل دولة إلى جانب الحكومة والقطاع الخاص، وقد أخذت بعض منظماته في التمدد خارج الحدود إقليميًا ودوليًا، وأنشأت فيما بينها روابط وشبكات، كـ«الشبكة العربية للمنظمات الأهلية»، والاتحادات النقابية، والتعاونية، والمنظمات الحقوقية الدولية غير الحكومية، ولأنه يقوم على الحياد السياسي والديني؛ فإنه يعد من أهم آليات تعزيز المواطنة، وخاصة في الدول التي تتسم بالتعددية الاجتماعية، ولأن منظماته تعتمد على الأعضاء، فهو يقوم على التشاركية، وينشط حين تنشط مشاركات الأعضاء في تحقيق الأهداف التي من أجلها قامت هذه المنظمات.

وبالنسبة إلى الأمم المتحدة، فقد أدركت منذ وقت مبكر أهمية الشراكة مع المجتمع المدني؛ لأن قيامه بدوره يعزز مُثلها العليا، ويساعد في دعم عملها. وعليه، أتاحت لمنظماته الحصول على مركز استشاري مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، كما تُعد وحدة المجتمع المدني، التابعة لإدارة الأمم المتحدة للتواصل العالمي، هي الرابط بين الأمم المتحدة والعديد من منظمات المجتمع المدني حول العالم.

وإذا كانت هناك أربعة أنواع تندرج تحتها منظمات المجتمع المدني، وتشمل العمل الخيري، والرعائية الخدمية، والحقوقية، والتنموية، والتي تعكس تطور أجيال هذه المنظمات من العمل الخيري إلى العمل التنموي؛ فقد أخذ بروز المنظمات التنموية واتساعها، يكتسب قوة دفع مع التحولات الاقتصادية. وتم التعبير عنه أحيانا بالطريق الثالث، أو النمط البديل، في ظل إخفاقات السوق، وثقل أعباء دولة الرفاهة وعدم قدرتها على تلبية متطلبات هذا الدور، وخاصة في الأوقات التي تقل فيها مداخيلها، وفي أوقات التكيف الهيكلي، وضرورة استنهاض دور المجتمع للتصدي لقضايا الفقر والبطالة والصحة والإسكان والتهميش.

وترجع البدايات الأولى للمجتمع المدني الخليجي إلى النصف الأول من القرن العشرين، وتحديدًا في البحرين والكويت، حيث اكتسب قوة دفع بعد الطفرة النفطية، وظهور النقابات العمالية، وجمعيات النفع العام والأندية الثقافية والرياضية والجمعيات المهنية. وكان إقرار دستور الكويت في نوفمبر ١٩٦٢ بداية لتأسيس مجتمع مدني قائم على

أسس قانونية، وهو ما تكرر في دستور البحرين بعد ذلك، ودساتير الدول الخليجية الأخرى. وعلى مستوى دول مجلس التعاون الخليجي الست، بلغ عدد منظمات المجتمع المدني في بداية الألفية الثالثة نحو ٢٠٠٠ جمعية.

وفي الوقت الحالي، يوجد في المملكة العربية السعودية، ٣١٥٦ منظمة مجتمع مدني. وفي رؤيتها ٢٠٣٠، وضعت المملكة ضمن أهدافها زيادة مشاركة القطاع غير الربحي إلى ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة عدد المتطوعين إلى مليون شخص من الجنسين، وذلك في سبيلها لخلق مجتمع مندمج وطموح. وينعكس هذا الهدف الرقمي في تحسين جودة حياة المواطنين، وزيادة الدور المجتمعي في بناء التوازن والاستقرار، حيث نظرت المملكة إلى المجتمع المدني كقطاع يسهم بفاعلية في مجالات متعددة تخدم المجتمع، وتعزز ثقافة المسؤولية، وأنه حجر زاوية يمكن الاعتماد عليه في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

وإدراكًا لأهمية هذا الدور أنشأت المملكة، المركز الوطني للقطاع غير الربحي، بهدف تنظيم وتنشيط وتوسيع دور منظماته في المجالات التنموية المختلفة، وتنسيق الجهود الحكومية في تقديم خدمات الترخيص لهذه المنظمات، والمساعدات الإدارية والفنية والمالية. وفضلاً عن هذا المركز، يقوم قطاع التنمية الاجتماعية في وزارة التنمية الاجتماعية والموارد البشرية، بوظيفة الجهة الإدارية التي تتولى الإشراف ودعم هذه المنظمات لتحقيق أهدافها.

ولدعم دورها التنموي، أطلقت وزارة البيئة والزراعة، السعودية عدة مبادرات، منها مبادرة الزراعة العضوية، ومبادرة التشجير لزيادة المساحات الخضراء، كما أطلقت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، مبادرة صندوق دعم الجمعيات، إضافة إلى دعم مؤسسة الملك سلمان بن عبد العزيز للعمل الخيري، ومنصة لتسويق المنتجات، والترويج للتجارة الإلكترونية، ودعم الابتكار، وجمعيات سيدات الأعمال، ومنظمة عطاء لخدمة الأسر المحتاجة، ودعم مشروعات الفرانشايز، ومنظمة المودة لتنمية الأسرة، والهندسية الخيرية للخدمات الهندسية، ومؤسسة عبد الله إبراهيم للعمل الخيري، كما تعددت المبادرات الداعمة من قبل الهيئة العامة للأوقاف، ووزارات العدل، والصحة، والتعليم، والبلديات والشؤون القروية والإسكان.

وكما كانت قيم التكافل الاجتماعي والعطاء ومساعدة الأخرين، هي بداية نشأة المجتمع المدني في السعودية، فقد كانت كذلك في الكويت، الأسبق في نشأة هذه المنظمات –كما ذكرنا– وغلب على هذه المنظمات العمل الخيري، حتى إن منظماته قد مثلت نحو ٧٨,٢٪ من إجمالي منظمات المجتمع البالغة ٤٦٢ جمعية، ويمتد دورها إلى خارج الكويت. وتشمل النسبة الباقية المنظمات التي تعنى بقضايا المرأة والمعاقين، والشباب، وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان، والأنشطة التنموية والاجتماعية، ودعم الشفافية ومحاربة الفساد، وتعزيز المشاركة الديمقراطية والحكم الرشيد، ما كان له دوره في صدور قانون الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) عام ٢٠١٦.

علاوة على ذلك، فإن الدور الاقتصادي للمجتمع المدني الكويتي، يبدو جليا من خلال الحركة التعاونية، التي تتسم بطابع ريادي في منطقة الخليج والمنطقة العربية، حيث تهيمن الحركة التعاونية الكويتية على نشاط التوزيع بالتجزئة، ومن ثمّ، كان لها إسهامها الواسع في حماية المستهلك، وتوفير احتياجاته من السلع والخدمات، حيث تتبنى الدولة منهج الشراكة مع المجتمع المدني في كل المجالات.

وفيما يتعلق بمملكة البحرين –الأقدم خليجيًا في نشأة المجتمع المدني– فإن منظمات المجتمع تعد ركيزة أساسية، فيما شهدته المملكة من تطور وتقدم في مسيرتها التنموية الشاملة، حيث بلغ عددها ما يزيد على ٦٤٠ منظمة عام

٢٠٢٢، بينما كانت لا تتعدى ٢٠٠ في عام ٢٠٠٠. وتتنوع منظمات المجتمع المدني البحرينية، بين الخيرية، والاجتماعية، والحقوقية، والنسائية، والشبابية، والمهنية، وجمعيات للجاليات الأجنبية.

وإدراكًا للدور المحوري لمنظمات المجتمع المدني في التنمية، أنشأت الحكومة البحرينية، مركز دعم المنظمات الأهلية، الذي يتبع وزارة التنمية الاجتماعية، للعمل على زيادة التنسيق فيما بينها، ويقدم لها الدعم الفني والمالي. وتنظر المملكة إلى هذا المجتمع على أنه يشكل القوة الاقتصادية الاجتماعية الثالثة، إضافة إلى القطاعين العام والخاص. وتحرص وزارة التنمية الاجتماعية، على مشاركة منظماته في جميع الندوات، والمؤتمرات، وورش العمل التي تعقدها، كما تشارك في إعداد التقارير الوطنية الدورية الحقوقية التي تلتزم الحكومة البحرينية بتقديمها، وتراقب الجمعيات الحقوقية الانتخابات النيابية والبلدية، فيما برز دورها الفاعل أثناء جائحة كورونا.

أما في الإمارات، فقد كانت النشأة قبل النفط، متمثلة في النوادي الرياضية والمجالس الخاصة والملتقيات الأدبية. وكانت المساجد محورًا للعمل الأهلي الخيري والتطوعي، كما كانت القبيلة وهي إحدى المؤسسات التقليدية للمجتمع المدني تدير شؤونها الداخلية بمعزل عن أشكال السلطة. ومع بروز الدولة الاتحادية وتحريك السكون الاجتماعي، وجلب الرفاهية والحياة المدنية، والانفتاح الحضاري على الثقافات المعاصرة؛ أخذت منظمات المجتمع المدني بمعناها الحديث في الظهور، وبلغ عددها ١٧ جمعية في ١٩٧٤. وسمح التشريع الإماراتي الاتحادي للجاليات الأجنبية بإنشاء هذه المنظمات حتى بلا إشهار، ليرتفع بذلك عددها إلى ٦٤ عام ١٩٨٠، ويصل إلى ٩٢ في ١٩٩٤. وفي الوقت الحالي، غدت هذه الجمعيات تنعم بالرعاية الدستورية، ونما الإدراك العام بدورها التنموي. وعلى امتداد السنوات الماضية جرى الترخيص لعدد من الجمعيات المهنية؛ كالصحفيين، والأطباء، والمهندسين، والاقتصاديين، وجمعيات حقوق الإنسان، والجمعيات النسائية، وأخذت هذه الجمعيات خاصة في أبوظبي، ودبي، تحظى بدعم كبير لأنشطتها.

وفي سلطنة عُمان، كانت البداية الرسمية عام ١٩٧٢، حين قامت الجمعية التاريخية العمانية، التي مارست دورًا بالغ الأهمية في حفظ الآثار والمخطوطات. وقد صدر أول قانون ينظم الأندية والجمعيات عام ١٩٧٣، وأخذت منظمات هذا المجتمع في التزايد، ففي عام ٢٠٠٧ بلغ عدد جمعيات المرأة ٥١ جمعية، فيما يبلغ حاليًا هذا العدد ٥٩، إلى جانب ٦ أفرع للمرأة في جمعيات أخرى. وتواكب مع زيادة عدد هذه الجمعيات تزايد الجمعيات الخيرية، وخاصة بعد إصدار دستور البلاد في ١٩٩٦، وصدور قانون الجمعيات في ٢٠٠٢، وتولت وزارة التنمية الاجتماعية، مسؤولية الإشهار والإشراف، وأكدت (رؤية ١٩٩٦–٢٠٢٠)، وما تلاها أهمية تفعيل المشاركة الأهلية في تنمية المجتمع، وخصت بالذكر الجمعيات النسائية.

وفيما يتعلق بقطر، فقد حظي المجتمع المدني فيها بدعم دستوري في المادة ٤٥، ونظم القانون رقم (١٢) لسنة ٢٠٠١، تشكيل منظماته وعملها، وظهر الإدراك للدور التنموي لها في مؤتمر الدور التكاملي للمنظمات غير الحكومية والحكومية والدولية في التنمية المستدامة بالدوحة في ٢٠٠٢، وفي الملتقى الثالث لمنظمات المجتمع المدني في الدول العربية ودورها في التنمية في الدوحة في ٢٠٠٦، حين كان عدد الجمعيات قد بلغ ٧٠ جمعية، تنوعت بين الخيرية، كدار الإنماء التي نشأت في ١٩٩٦، والمهنية، والتنموية، خاصة في المجال الاجتماعي وتمكين الأسر المحتاجة. ووضعت قطر منظمات المجتمع المدني ضمن رؤيتها المستقبلية ٢٠٣٠، وحظيت بدعم كامل من الحكومة، ويتولى هذا الدعم المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي.

على العموم، فإنه على مستوى كل دول مجلس التعاون الخليجي، هناك إدراك متزايد بأهمية الدور التنموي للمجتمع المدني، وخاصة في مجالات التنمية الاجتماعية، وأن هذا الدور يتعزز بمساعدة الحكومات لهذه المنظمات ودعمها فنيًا وتنظيميًا وماليًا للقيام بدورها. وإذا كان النشاط الاقتصادي يُترك للقطاع الخاص، فإن التنمية الاجتماعية، بمجالاتها المختلفة هي المجال الذي يمكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تلعب دورًا محوريًا فيه.

ومع ذلك، يبقى أن تعالج مؤسسات هذا المجتمع المعوقات التي تقف دون فاعليتها، وعلى رأسها تنمية ثقافة المشاركة، وإلا تصبح مجرد أرقام في تعداد المؤسسات، وهذه المشاركة من شأنها أيضًا حل إشكالية التمويل التي تعاني منها بعض منظمات المجتمع المدني.

٢٠٢٣/٣/٦

تناقض في ردود الفعل الغربية حيال أزمتي «فلسطين» و«أوكرانيا»

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

عقب مرور عام على «الحرب الأوكرانية» ، اجتمعت كلمة القادة والمسؤولين الغربيين على رفض تصرفات «موسكو» ، وإعادة تأكيد دعمهم لاستقلال «كييف» .وبهذه المناسبة، أكد الرئيس الأمريكي «جو بايدن» ، أن إدارته «ستدافع عن السيادة الأوكرانية» ، وأن التحالف الغربي «رفض قبول عالم يحكمه الخوف والقوة»؛ لكنّ مثل هذه المفاهيم القوية، والتصرفات الداعمة، قد غابت بشكل ملحوظ في رد «واشنطن» ، على تصاعد العنف ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، الأمر الذي يدل على ازدواجية المعايير في الحالتين.

وتأكيدًا لهذا التحليل .ففي حين أيدت الدول الغربية مرارًا وتكرارًا، قرارات «الأمم المتحدة» ، التي تدين العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، وتدعو إلى انسحاب فوري لقواتها في فبراير ٢٠٢٣، فقد لجأت «إدارة بايدن» ، إلى «المناورات الدبلوماسية» ، وممارسة نفوذها لوأد قرار من مجلس الأمن، يُدين توسيع إسرائيل للمستوطنات، والبؤر الاستيطانية غير القانونية.

وجاء أحدث اندلاع للعنف في الشرق الأوسط، في شكل هجوم وصفته «بيثان ماكيرنان» ، في صحيفة «الجارديان» ، بأنه حالة «اقتحام عنيف» من قبل المستوطنين الإسرائيليين في بلدة «حوارة» ، بالضفة الغربية، والذي استشهد بسببه فلسطيني، وخلف أكثر من ٣٥٠ جريحا، فضلًا عن حرق عشرات المنازل، وتدمير عدد لا يحصى من السيارات، وهو ما أثار انتقادات حادة من المعلقين والمحللين الغربيين، للحكومة الإسرائيلية وداعميها من الأمريكيين .

وبعد يوم واحد فقط من موافقة المسؤولين الإسرائيليين والفلسطينيين على «التزام مشترك» ، نحو تقليل التصعيد عقب المحادثات التي استضافتها «الأردن» ، وأشرفت عليها «الولايات المتحدة»؛ أوضحت «ماكيرنان» ، أن «أعمال الشغب التي قام بها المستوطنون في وقت متأخر من الليل» ، أثارت الشكوك على الفور، بشأن جدوى تلك الاتفاقات، بحيث تحمل تأثيرا حقيقيا لتهدئة التوترات على الأرض .وفي رد فوري على هجمات ٢٧ فبراير في بلدة «حوارة» ، وصف «ديفيد غريتن» ، من شبكة «بي بي سي» ، الحادث بـ« عملية اقتحام» ، قام

بها المستوطنون الإسرائيليون، مضيفا أنه «غير مسبوق» من حيث حجمه ووحشيته، مؤكدا أنه «أسوأ حادثة عنف على يد المستوطنين منذ عقود» .

وبالإشارة إلى الاتفاق الذي تم التوصل إليه في «الأردن» ، قبل يوم واحد فقط من الهجوم؛ رأى «باتريك وينتور» ، في صحيفة «الجارديان» ، أن الهجمات في حوارة، «قضت على فرصة محدودة لهدوء الأوضاع»، والتي أوجدها الاتفاق «في غضون ساعات» .

وسجل المراقبون الغربيون أيضًا كيف أن الهجمات الأخيرة، تشكل جزءًا من نمط العنف الإسرائيلي المتزايد في الأراضي المحتلة .وأوضح «غريتن» ، أن قوات الأمن الإسرائيلية «نفذت موجات من عمليات البحث والاعتقال وجمع المعلومات الاستخبارية» في الأسابيع الأخيرة» .كما أشار «مارتن تشولوف» ، في صحيفة «الجارديان» ، إلى أن الغارة التي شنها الجنود الإسرائيليون، والتي أسفرت عن استشهاد ١١ فلسطينيا في مدينة نابلس، قد تمت مضاهاتها بـ«المذبحة» ، كما تضاف إلى «الوضع القابل للاشتعال بالفعل» في الضفة الغربية.

وعلى الرغم من ذلك، اتخذت ردود فعل الحكومات والمسؤولين الغربيين إزاء هذا العمل العنيف، «شكلًا أكثر تحفظًا» بدرجة ملحوظة .وفي حين أبدى «الاتحاد الأوروبي» ، «قلقه» من الهجمات، حث «نيل ويغان» ، سفير بريطانيا لدى إسرائيل، الحكومة الإسرائيلية على «معالجة عنف المستوطنين» ، مع تقديم المسؤولين عن ذلك «إلى العدالة»؛ كما بدا التحيز واضحا في الطريقة التي دعا بها المسؤولون الغربيون إلى تحلي الإسرائيليين والفلسطينيين بقدر أكبر من المسؤولية .

وكان وزير المالية الإسرائيلي، «بتسلئيل سموتريتش» ، قد أصدر في وقت سابق خطابًا عدوانيًا، حث فيه الجيش الإسرائيلي على «ضرب الفلسطينيين من دون رحمة» ، وباستخدام «الدبابات والمروحيات» في حوارة؛ وهو البيان الذي جعل «يائير لابيد» ، رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق، يؤكد أن البلدة كانت ضحية «لمليشيات سموتريتش» .وحثت الإدانات اللاحقة للعنف من قبل «الاتحاد الأوروبي» ، «السلطات من جميع الأطراف» ، على «التدخل لوقف هذه الحلقة اللانهائية من العنف» .وفي حين شجب «توم نيديس» ، السفير الأمريكي في إسرائيل، هجومًا سابقًا ضد إسرائيليين، باعتباره «عملًا لا معنى له من أعمال العنف»؛ فقد التزم الصمت بشأن إدانة عنف المستوطنين الأكثر تدميرا ضد الفلسطينيين في حوارة.

وبصرف النظر عن التصريحات التي تدين العنف، فإن ازدواجية معايير الغرب تجاه الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، تتجلى بشكل أوضح على مستوى «الأمم المتحدة» .وجاء قرار «الجمعية العامة» ، في فبراير ٢٠٢٣، بتأكيد إدانة روسيا والدعوة إلى إنهاء عمليتها العسكرية في أوكرانيا، وسحب قواتها، وحظي بتأييد كبير من قبل جميع أعضاء التحالف الغربي، واعتبره «جيك سوليفان» ، مستشار الأمن القومي الأمريكي، «تعبيرا واضحا» ، لـ«دفاع الغرب» عن الحرية للشعوب في أي مكان» .

وعلى الرغم من تحذير «تور وينيسلاند» ، منسق «الأمم المتحدة» ، الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط المتكرر حول التصعيد وتدهور الوضع الأمني في المنطقة، وشجب الإجراءات الإسرائيلية في حوارة، بما في ذلك

القول، بأنه «لا يوجد مبرر للحرق العمد، أو أعمال الانتقام ضد المدنيين الفلسطينيين»؛ فقد جاءت الاستجابة الأوسع للحكومات الغربية «ضعيفة» ، في المنظمة متعددة الجنسيات.

وبشكل مباشر، تدخل الدبلوماسيين الأمريكيين لعرقلة قرار فلسطيني، يدين التوسعات الاستيطانية الإسرائيلية والانتهاكات في الأراضي المحتلة، وهو أمر أشار إليه «تشولوف» ، أنه «كان سيشكل تطورًا مهمًا» ، في «علاقة إسرائيل المتوترة» ، بمنظمة الأمم المتحدة .وبدلاً من ذلك، تم «تفادي» هذا التصويت من خلال العديد من المناورات الدبلوماسية، التي قادها وزير الخارجية الأمريكي، «أنتوني بلينكين» ، والذي استطاع انتزاع «تعهد من إسرائيل» ، بتعليق التوسعات الاستيطانية، مقابل «بيان مخفف غير لاذع» من مجلس الأمن، والذي أكدت «إيديث ليدرير» ، من «وكالة أسوشيتد برس» ، أنه «لم يدن النشاط الاستيطاني الإسرائيلي، أو يطالب بوقفه» .

ووفقًا لـ«أيمن محي الدين» ، من شبكة «إم إس إن بي سي» ، فإن «التناقض في طبيعة ردود الفعل الدولية» ، تجاه أزمة الأوكرانيين والفلسطينيين في الأراضي المحتلة، «يثبت مرة أخرى» ، أنه في نظر الحكومات الغربية «لا يمكن تقييم عمليات الاحتلال غير القانونية، والحروب العسكرية بالميزان نفسه» .

فبينما في «كييف» ، يتم «الإشادة» بتقديم المساعدات المالية والأسلحة الثقيلة على اعتبار أنها تساعد في «الكفاح من أجل الحرية» ، نجد أنه في الشرق الأوسط تقوم «الولايات المتحدة» ، بالعكس تمامًا من خلال «تمويلها وحمايتها لكيان محتل» .وبينما أدان «محي الدين» ، الطريقة التي تقوم بها «روسيا» ، بضم مزيد من الأراضي الأوكرانية، وتتسارع الدول الغربية «لإدانتها بقوة، وتعبئة المحافل الدولية لرفض مثل هذه الإجراءات»؛ لكن عندما تقوم إسرائيل بتوسيع مستوطناتها، وارتكاب أعمال عنف ضد الفلسطينيين في المقابل، فهي محمية من أدنى مساءلة دولية.

وعلى خلفية هذه المواقف، بدا تناقض الموقف الأمريكي «واضحًا» ، بشكل أكبر، لاسيما في ضوء حقيقة أنه مع تولي متطرفين إسرائيليين لمناصب حكومية رفيعة المستوى لها نفوذ داخلي أكثر من «بنيامين نتنياهو»؛ هناك احتمال قوي بأن يتجاهل المسؤولون الإسرائيليون اتفاقياتهم السابقة مع الفلسطينيين، ويتذرعون بحماية أسس الأمن القومي؛ لتقويض محاولات تهدئة وتيرة التصعيد الراهنة .

وتأكيدًا لهذه الحقيقة، فإنه على الرغم من «بيان» العقبة، الذي قالت فيه إسرائيل، إنها «ستوقف المناقشات بشأن بناء وحدات استيطانية جديدة في الضفة الغربية المحتلة مدة أربعة أشهر»؛ فقد أصر «نتنياهو» ، بعد ذلك بوقت قصير، على أن بناء وترخيص مستوطنات إسرائيلية جديدة «سيستمران وفقًا للتخطيط الأصلي، وجدول البناء المخطط له سابقًا» .وهذا التناقض اعتبره «وينتور» ، رمزًا «للسياسات الفوضوية التي يتبناها ائتلاف الحكومة الإسرائيلية، كما يعد «انعكاسًا» للقوة الكبيرة، «للمتشددين أمثال وزير المالية، «بتسلئيل سموتريتش» ، ووزير الأمن القومي «إيتمار بن غفير» .

وعلى الرغم من أن المسؤولين الأمريكيين، مثل السفيرة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، «ليندا توماس جرينفيلد» ، تحدثوا كثيرا عن «معارضة البيت الأبيض بشدة وبصورة غير مباشرة للتوسع الاستيطاني الإسرائيلي؛ إلا أن وجهة النظر السائدة بين المعلقين، هي أن «إدارة بايدن» ، امتنعت عن توجيه أية انتقادات علنية خارجية تجاه

إسرائيل، حتى مع تصاعد وتيرة الهجمات التي تستهدف الفلسطينيين العزل .ومع ذلك، سارع المراقبون الآخرون إلى شجب نهج الولايات المتحدة تجاه المنطقة، ودفاعها عن حكومة إسرائيلية يمينية تعمل على تفكيك المؤسسات والكيانات الديمقراطية بالفعل داخل بلادها.

وفيما يتعلق بالدور الأمريكي، أوضح «تشولوف» ، أن الجهود الأمريكية لتهدئة التوترات بين الإسرائيليين والفلسطينيين، ظلت «ثابتة المستوى» ، خلال «إدارة ترامب» ، لكن سرعان ما ظهرت علامات واضحة على استئنافها بـ«مستوى غير مسبوق» ، بعد عامين من رئاسة «جو بايدن» .وأضاف «وينتور» ، أن صعود الحكومة الأكثر يمينية في إسرائيل، وموجة «العنف المتصاعدة» ، تفضح «التأثيرات الدبلوماسية غير الفعالة» ، من قبل الغرب تجاه الشرق الأوسط، حيث إن المحادثات التي استضافتها الأردن، ما هي إلا «فرصة متأخرة للحد من أضرار «عدم تدخل الولايات المتحدة لتهدئة التصعيد الإقليمي» .

من جانبه، أشار «محي الدين» ، إلى تصريح السناتور الأمريكي، «بيرني ساندرز» ، بأنه «قلق للغاية، مما يحدث للفلسطينيين، حيث اقترح أن تضع «الولايات المتحدة» ، بعض الشروط المرتبطة بالدعم المالي والعسكري لإسرائيل، وهو ما توافق عليه العديد من السياسيين الأمريكيين، مؤخرًا ممن أدان أفعال إسرائيل وانتهاكاتها في الأراضي المحتلة» .

ومع استمرار تصاعد التوترات والهجمات العنيفة، مثل تلك التي وقعت في مدينة «حوارة» ، الفلسطينية، والتي من المقرر أن تصبح أكثر تكرارا، وإضرارًا مع مرور الوقت؛ خلص «وينتور» ، إلى أن المسؤولين الأمريكيين الآن لديهم «قرار يتعين عليهم اتخاذه» ، بشأن «ما إذا كانوا سيفعلون أكثر من مجرد دعوة خافتة ومؤقتة لضبط النفس من قبل كلا الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي» ، وكذلك العمل لمواجهة «التشكيك في نزاهة الاتجاه الديمقراطي لإسرائيل واستقلاليته» .

ونظرًا إلى سجلها الحافل في رفض الإدانات العلنية للانتهاكات الإسرائيلية؛ فإن التوقعات من «واشنطن» ، بأن تضمن «المساءلة الكاملة» ، و«الملاحقة القانونية للمسؤولين الإسرائيليين» ، و« التعويض عن المنازل المدمرة والممتلكات المفقودة للفلسطينيين» ، جراء الهجمات الأخيرة، هو ما «لا يتوقع حدوثه» .

على العموم، فإن الهجمات العنيفة من قبل المستوطنين الإسرائيليين ضد الفلسطينيين في «حوارة»؛ يؤكد تحذيرات خبراء الشؤون الأمنية من أن المنطقة، تتجه نحو تصعيد لا يمكن السيطرة عليه، مع تشجيع المتطرفين الإسرائيليين، ودعمهم لأبعد حد من قبل حكومة يمينية .ومع حدوث ذلك، فإن الاتفاق الذي تم التوصل إليه في «الأردن» ، بين المسؤولين الإسرائيليين والفلسطينيين قد بدا على الفور «غير ذي صلة» ، بمحاولات التهدئة المستقبلية، لاسيما في ظل إصرار حكومة «نتنياهو» ، مواصلة التوسعات، وعمليات الهدم المخطط لها من دون أي رادع.

وفي الأخير، أثارت هذه الوتيرة من العنف والتصعيد الإسرائيلي مرة أخرى انتقادات لاذعة للولايات المتحدة، ليس لمجرد تجاهلها، وعدم وجود مبادرة من جانبها للحد من التوترات؛ ولكن أيضًا لدعمها المستمر للحكومة الإسرائيلية، حيث لم تتخذ أية إجراءات حاسمة لوقف أو كبح هذه الأعمال.

٢٠٢٣/٣/٧

«حرب أوكرانيا».. وظهور نظام عالمي متعدد الأقطاب

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

بعد مرور عام على «الحرب الأوكرانية» ، ركزت التعليقات الغربية على الانتكاسات العسكرية والاستراتيجية لروسيا .وعلق «لورانس فريدمان» ، في «كينجز كوليدج لندن» ، بأن «بوتين» ، قاد بلاده إلى «حرب طويلة الأمد لا يجرؤ فيها على الاعتراف بالهزيمة مهما بدا الطريق إلى النصر بعيد المنال» ، وأوضحت «ماريا شاجينا» ، من «المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية» ، أن الاقتصاد الروسي يعاني الآن من «الخنق البطيء» ، الذي تسبب فيه عقوبات الغرب.

وبالإضافة إلى تفاقم الأزمات المالية العالمية، ومشاكل الأمن الغذائي، وتقلبات سوق الطاقة، وتصاعد المنافسة بين القوى العظمى؛ رأى «المعهد الملكي للشؤون الدولية» ، أن الحرب أدت إلى زيادة «الانقسامات الجيوسياسية»؛ حيث أفرزت «وضعا سياسيا» ، من ثلاث مجموعات مختلفة من الدول، لكل منها قيم ومصالح متضاربة، ما بين أولئك الذين يدعمون روسيا، مثل) روسيا البيضاء، وإيران، وكوريا الشمالية، وسوريا(، والذين تعهدوا بدعم أوكرانيا، وتشمل) الدول الغربية وحلفاءها(، ودول) تقاوم التدخل و/أو تحتاط في رهاناتها.(

وبشكل أساسي، تتكون الكتلة الأخيرة من دول في الشرق الأوسط وآسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، والتي كانت قبل الحرب تتمتع بعلاقات اقتصادية وسياسية مع كل من روسيا والغرب، دون اعتماد على أحدهما، فيما يترددون الآن في الانحياز إلى طرف على حساب الآخر .وامتدادًا إلى الحسابات الدقيقة للدول حول الحرب؛ أظهر «المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، أن الآراء العامة حول نهايتها، والتصورات عن روسيا، والحاجة إلى حماية الديمقراطية، غالبًا ما تتناقض الرؤية تجاهها في الدول غير الغربية– لا سيما الهند والصين وتركيا – مع تلك الموجودة في أمريكا الشمالية وأوروبا.

وعلى الصعيد الدولي، فإن الانقسامات بين الدول الغربية وغير الغربية، تتسم بالضبابية في الأمم المتحدة .وبينما استخدمت «موسكو» ، حق النقض) الفيتو (لمنع قرارات مجلس الأمن التي تدين أفعالها؛ أصدرت «الجمعية العامة» ، إدانات متعددة منذ بدء الحرب .وفي الآونة الأخيرة، سجل «باتريك وينتور» ، في صحيفة «الجارديان» ، أنه على الرغم من تمرير الجمعية العامة لقرار آخر يدين روسيا، ويطالب بانسحابها غير المشروط والفوري من أوكرانيا «بأغلبية كبيرة»؛ فإنه كان معروفا مسبقا امتناع العديد من الدول عن التصويت، بما في ذلك الصين، والهند، وجنوب إفريقيا، وهي حقيقة تؤكد «عدم اكتراثهم بما اعتبروه حرب الغرب» .

وكما أشار «أليكس فاينز» ، من «المعهد الملكي للشؤون الدولية» ، فإن معظم معارضة الإدانات في الأمم المتحدة لروسيا، جاءت من الدول الإفريقية .وجاء قرار ١٧ دولة إفريقية، بما في ذلك الجزائر، وجنوب إفريقيا، والمغرب، وإثيوبيا، إما بالامتناع عن التصويت، أو التصويت بالرفض لقرارها بإدانة موسكو.

علاوة على ذلك، سلط المحللون الضوء أيضا على مطالبة الدول غير الغربية بالتوصل إلى تسوية سلمية سريعة للحرب، حتى لو تطلب ذلك تنازلات من أوكرانيا، والتغاضي عن المعايير الدولية .وبالفعل، فإن «الإجماع الجديد» ، في أوروبا على أن «النصر الأوكراني» فقط، هو الذي سيوقف الحرب– وهو ما أكده «مارك ليونارد، وتيموثي جارتون» ، و«إيفان كراستيف» ، من «المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية» – يتناقض مع «سعي الدول الإفريقية والآسيوية لإنهائها بسرعة، في ضوء «آثارها الضارة على الاقتصاد العالمي» .

وفي حين أوضح «جيرالد فايرستاين» ، من «معهد الشرق الأوسط» ، أن «المواقف الشعبية» ، تجاه العملية العسكرية الروسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا «لا يزال يتعين قياسها» ، نظرًا إلى كيفية استمرار برنامج الغذاء العالمي في التحذير من أزمة انعدام الأمن الغذائي بنسب غير مسبوقة من قبل .ووجد «المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية» ، أن ٥٤٪ من الهنود، و٤٨٪ من الأتراك، و٤٨٪ من الصينيين، يريدون إنهاءها في أقرب وقت، حتى لو تنازلت «كييف» عن أراضيها لموسكو، فيما يوجد تصور مماثل في دول الشرق الأوسط وإفريقيا، والتي تعانى شعوبها من زيادة التضخم، ومشاكل انعدام الأمن الغذائي.

وعلى الساحة الدبلوماسية، لم يكن لتأكيد «الولايات المتحدة» ، الحاجة إلى حماية الديمقراطية الأوكرانية– والذي لاقى صدى لدى الأوروبيين –نفس التأثير بالنسبة إلى المراقبين غير الغربيين .وأوضح «ليونارد» ، و«جارتون» ، و«كراستيف» ، أن حديث «بايدن» ، عن «الحرب» ، باعتبارها «صراعا بين الديمقراطية والاستبداد» ، لا يوفر «حجة مُقنعة لمناشدة مواطني الدول غير الغربية» ، في إشارة إلى التصورات غير المتطابقة بدول تعتبر نفسها «أفضل الديمقراطيات» في جميع أنحاء العالم .

وبالفعل، تُظهر استطلاعات الرأي أن ٧٧٪ من الصينيين يعتقدون أن بلادهم هي الأقرب إلى «ديمقراطية حقيقية» ، وهو تقييم سيرفضه الجمهور الغربي بشدة، وهو ما يُدلل على وجود قيم ومعايير مختلفة .وعلى الرغم من إشارة «وينتور» ، إلى كيفية تحول مؤيدي أوكرانيا الغربيين إلى استناد دعمهم لـ«كييف» ، على أنه مسألة «الحفاظ على وحدة الأراضي والسيادة، بدلاً من الدفاع عنها كدولة ديمقراطية» ، إلا أن حتى هذه الحُجة قد فشلت في إقناع دول ذات مصالح مقسمة بين الغرب وروسيا.

علاوة على ذلك، تمت الإشارة إلى كيفية استفادة روسيا من مستويات مستقرة من الدعم والتصورات الجيدة المؤيد لها في عديد من الدول غير الغربية على الرغم من استمرار حربها .وبينما يعتقد ٧٧٪ من البريطانيين، و٧١٪ من الأمريكيين، و٦٥٪ من مواطني دول الاتحاد الأوروبي، أنها إما «ند» ، أو «خصم مباشر»؛ فإن ٥١٪ من الهنود يرون أنها «حليف» ، بينما ٤٤٪ من الصينيين، و٥٥٪ من الأتراك، يعتقدون أن بوتين، «شريك ضروري» لبلدانهم .

وتماشيا مع هذه الإحصاءات، تتناقض تصورات القوة الروسية الحالية بين الدول الغربية وغير الغربية .وفي حين يعتقد أكثر من ٤٠٪ من المستطلعة آراؤهم في المملكة المتحدة، والولايات المتحدة، أن روسيا الآن أضعف بكثير مما

كانت عليه قبل فبراير٢٠٢٢؛ يعتقد أكثر من ٦٠٪ من الهنود، وحوالي ٤٠٪ من الصينيين والأتراك، أنها أقوى الآن، مما كانت عليه .

وفي الشرق الأوسط، قللت «سينزيا بيانكو» ، من «المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية» ، من الاهتمام بالسلاح الروسي، وأرجعت ذلك إلى «نقص جودته» ، و«انخفاض مستويات صناعته» ، وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى خفض مبيعاته المحتملة إلى المنطقة خلال السنوات القادمة، علماً بأن هذا الخفض لن يكون له أي صلة بالتعاطف مع الروايات المحيطة بقضية الحرب أو حلها.

وبالنسبة إلى ردود الفعل الشرق أوسطية حيال الحرب بشكل عام، أشار المحللون إلى حياد دول الخليج إزاءها ومحاولاتها الحفاظ على علاقاتها مع «موسكو» ، من دون تأثر، لاسيما فيما يتعلق بمجال الطاقة .ولاحظ «كريستيان أولريشسن» ، من «جامعة رايس» ، أنه منذ بدء العملية العسكرية، كان من الواضح أن دول الخليج، «لن تنحاز إلى أي طرف أو تتورط في دائرة منافسة القوى العظمى» .وأوضح «إميل حكيم» ، من «المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية» ، أنه بعد فترة قصيرة أصبح واضحًا لـ«واشنطن» ، «أنه لا توجد القناعات التي يمكن أن تغير مواقف وجهات نظر الخليج» ، التي ترى أن «الحياد هو أفضل مسار للعمل.»

ومع إشارة «حكيم» ، إلى كيفية استفادة دول الخليج– لاسيما السعودية، والإمارات، وقطر –من الحرب اقتصاديًا وسياسيًا، خاصة مع ارتفاع أسعار الصادرات النفطية وأرباحها خلال عام ٢٠٢٢، في ظل سعي الدول الأوروبية لإيجاد بدائل لمصادر الطاقة الروسية؛ خلصت «بيانكو» ، إلى أنه لا يزال «واضحًا» لهذه الدول أن «الانحياز إلى طرف دون الآخر، لن يصب في مصلحتهم» ، خاصة وأنهم وصلوا أيضًا إلى درجة الاعتزاز بتبني «فكر استراتيجي إقليمي مستقل» ، والنفوذ الدولي الأوسع نطاقًا الذي اكتسبته منذ اندلاع الحرب.

واستمرارًا لهذه الحجة، أشارت تقارير لشبكة «سي إن إن» ، عن وجود كل من شركات الدفاع الغربية والروسية في معرض الدفاع الدولي «آيدكس فبراير٢٠٢٣» في أبو ظبي، باعتباره «دليلاً إضافيًا» ، على «الحياد الواضح» ، لدول الشرق الأوسط تجاه الحرب الأوكرانية، فيما رأى «أولريشسن» ، أن «الولايات المتحدة» ، قد «فشلت» خلال العام الماضي في إقناع شركائها الإقليميين بفك الارتباط مع روسيا .وأشار «حكيم» ، إلى أن حياد دول الخليج، «ربما يعود تحديدًا إلى تضاؤل ثقتهم في واشنطن أكثر من انجذابهم إلى موسكو» .

ومع تأكيد «حكيم» ، أن رواية «بوتين» ، حول «الهيمنة الغربية» ، و«توسع الناتو» ، كان لها صدى في جميع أنحاء العالم العربي، فضلا عن بقية دول آسيا وإفريقيا؛ ذهب «ليونارد» ، و« جارتون» ، و«كراستيف» ، إلى تصور مفاده أن «الدعم الأمريكي والأوروبي لأوكرانيا مدفوع في النهاية، بالرغبة في حماية مصالحهم، بدلاً من مجرد الدفاع عن دولة تتعرض للهجوم .وحول كيفية معالجة المعضلة المتمثلة في الهيمنة الغربية، اقترح المحللون أنه على القادة الغربيين معاملة «الهند، وتركيا، والبرازيل» ، وغيرهم باعتبارها دولا ذات رؤى مستقلة، بدلاً من التعامل معها على أنها داعمة لمواقفها فقط، خاصة أنهم معًا لا يريدون تشكيل «كتلة ما جديدة في مسار الشؤون العالمية» ، لكن لديهم مصالح متباينة أو متنافسة يجب أخذها في الاعتبار.

وفي ضوء تحليل الديناميكيات الأوسع نطاقًا، أوضح المعلقون أن ردود الفعل العالمية تجاه الحرب، تؤكد تحولا شاملا في السياسة العالمية، نحو «نظام متعدد الأقطاب» ، حيث أصبح يتم وضع المصالح الوطنية للدول في طليعة الاعتبارات الاستراتيجية .وأوضح «ليونارد» ، أن «المفارقة» في تلك الحرب هي أنه بينما أصبح الغرب «أكثر اتحادًا» ، فقد أصبح «أقل تأثيرًا في العالم» .

وفي جزء من هذه التحول، يرى «جارتون» ، و«كراستيف» ، أن «العديد من البلدان غير الغربية يعتقدون أن حقبة ما بعد الحرب الباردة قد انتهت» ، وأنه بدلاً من أن يكون النظام العالمي الجديد «يتميز بالاستقطاب بين كتلتين بقيادة الولايات المتحدة والصين» ، فإنه سيكون «عالم متعدد الأقطاب» ، مع قوى وسطى، مثل دول الخليج، أكثر نفوذاً في الشؤون الجيوسياسية .وبالاتفاق مع هذه التقييمات، رأى «حكيم»، أن دول الخليج نفسها تعتقد أيضًا أن «ميزان القوى العالمي بدأ يتغير» ، حيث أصبحت الدول الغربية «أقل قوة وازدهارًا» ، وسط «حالتي الفوضى والإرهاق الداخلية» ، خلال العام الأول من الحرب.

وعلى الرغم من أن الدعم غير الغربي لأوكرانيا قد تم تسليط الضوء عليه من قبل المعلقين– لا سيما ما يتعلق بالصين والهند والشرق الأوسط وإفريقيا –يجب أيضا تأكيد أن الغالبية العظمى من دول العالم تستمر في معارضتها لتصرفات موسكو على المستوى الدبلوماسي، حتى لو لم يقدموا دعمًا ماليًا أو عسكريًا لكييف .وأوضح «وينتور» ، كيف صوت ١٤١ من أعضاء الجمعية العامة البالغ عددهم ١٩٣ عضوًا– بما في ذلك أغلبية جميع مجموعاتها الإقليمية – لإدانة موسكو بعد حربها بوقت قصير .ورداً على ضمها العديد من المقاطعات الأوكرانية، رفضت ١٤٣ دولة الأمر، مع دعم ٥ دول فقط لها .وفي حين أشار إلى «تحذير» أوكرانيا من أن عدد الدول التي تدعمها، قد «ينخفض إلى ١٣٥»، فمن الواضح أن غالبية المجتمع الدولي لا تزال تدعمها في حربها الراهنة. على العموم، بعد مرور عام على الحرب الأوكرانية، لا تزال الآراء والتصورات والمواقف السياسية الدولية منقسمة على نطاق واسع حولها .وبينما من الوضح أن التحالف الغربي أصبح «أكثر تماسكًا» من خلال دعمه لكييف، إلا أن تلك الكتلة الموحدة «ليست بالضرورة أكثر تأثيرًا في السياسة العالمية، وهي مفارقة تتزامن مع التصورات عن «ظهور نظام عالمي لما بعد الغرب» .

ومع استمرار الدول غير الغربية رفض إدانة روسيا في الأمم المتحدة، فإن ذلك يعد «دليلا» ، على أن «واشنطن» فشلت حتى الآن «في إقناع القوى العالمية الأخرى بمناهضة روسيا، وبناء إجماع عالمي ضدها .وقد أرجع المراقبون أسباب هذا الإخفاق، إلى التصورات المتعلقة بالمعايير الغربية المزدوجة، والمصالح الذاتية، والتركيز على حماية القيم الديمقراطية الخاصة التي لا تتوافق مع المعايير غير الغربية الأخرى بالضرورة» .

٢٠٢٣/٣/٨

مشهد الطاقة العالمي في ظل استمرار الحرب الأوكرانية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

مع دخول العالم في السنة الثانية للحرب الأوكرانية، وقيام «الولايات المتحدة» ، و«أوروبا» ، بتقديم مساعدات شاملة لـ«كييف» ؛ تشمل بالإضافة إلى إمدادات الأسلحة المتطورة والأموال، مجموعة من العقوبات على رأسها حرمان «موسكو» من الاستفادة من موارد الطاقة لديها، في حين أنها من أكبر مصدريها عالميًا، والمورد الأول لها لأوروبا، ومن ثمّ، لجوء الأخيرة إلى مصادر بديلة ..يبدو أن مشهد الطاقة العالمي في حالة «اضطراب، وعدم استقرار» ، وخاصة مع اتساع أمد هذه الحرب، وسعي كلا الطرفين إلى إلحاق الهزيمة بالآخر، والحيلولة دون خروجه منتصرًا.

في ضوء هذه الديناميكيات، يتأزم مشهد الطاقة من ناحية، وتتغير أسواقه من ناحية أخرى، فيما لا يكون أمام «روسيا» ، إلا بيع نفطها وغازها لأطراف غير ملتزمة بنظام العقوبات الأمريكي الغربي، أو في السوق غير الرسمي، ما يضع سقفًا أمام احتمالات ارتفاع الأسعار التي ترشحها الأزمة .ففي البيع لهذا السوق الموازي غير الرسمي، نشط ما يسميه المتعاملون بـ«أسطول الظل» ، بنحو ٦٠٠ سفينة، تمثل ما يعادل١٠٪ من العدد العالمي للناقلات الكبيرة، لنقل النفط الروسي إلى هذا السوق .

وبشكل عام، مثّل هذا الوضع «تغييرا» ، لأنماط التداول القائمة منذ عقود، حيث قُسم نظام الطاقة العالمي إلى قسمين .ووفقًا لـ«وكالة الطاقة الدولية» ، عززت «الصين» ، وارداتها من النفط الروسي إلى ٩٠١ مليون برميل يوميًا في المتوسط خلال عام ٢٠٢٢، بزيادة ١٩٪ عن ٢٠٢١، وزادت «الهند» ، من مشترياتها، إلى ٩٠٠ ألف برميل يوميًا في المتوسط، بنسبة زيادة ٨٠٠٪، فيما سجلت صادرات النفط الروسية إلى كلا الدولتين مستويات قياسية في يناير ٢٠٢٣، بعد أن دخل الحظر الأوروبي على نفطها المنقول بحرًا حيز التنفيذ، وكذلك قرار «الاتحاد الأوروبي» ، بفرض سقف لسعر نفطها عند ٦٠ دولارا للبرميل، في حين استمرت صادراتها إلى تركيا، وهي عميل رئيسي آخر بشكل كبير .

وفي جزء من هذا التحول، تشير بيانات إلى أن حجم «أسطول الظل» ، ينمو بقدرة ٢٥ إلى ٣٥ سفينة شهريًا، وأن معظم مالكيه من أوروبا، وله تاريخ قديم في نقل النفط المهرب من «إيران» ، و«فنزويلا» ، لتجنب العقوبات الغربية .وبينما حظرت الدول الغربية معظم واردات النفط الروسية، فلا توجد أي قواعد تمنع السفن الغربية من التسليم لمشترين، مثل «الصين» ، و«الهند» ، أو تقديم خدمات مثل التأمين، طالما يتم احترام سقف أسعار مجموعة السبع .

من ناحية أخرى، ترفع الزيادة في حجم هذا الأسطول كلفة نقل النفط لجميع تجار هذه السلعة، حيث تظل السعة المتبقية محدودة، فيما تم تداول النفط الروسي) خام الأورال (عند سعر ٦٥ دولارا للبرميل، وهو يزيد قليلاً على سقف السعر الذي حدده الاتحاد الأوروبي .وقبل أن يدخل الحظر الأوروبي حيز التنفيذ كانت موسكو قد كسبت من مبيعاتها النفطية إلى أوروبا قرابة ٦٧ مليار دولار، فيما بلغت كلفة حربها في أوكرانيا العام الماضي قرابة ٦٠ مليار دولار .وفيما كان الحظر يهدف إلى منعها من جني ثمار مبيعاتها النفطية إلى أوروبا؛ لكنها وجدت تعويضًا من جانب آخر .وردًا على تحديد سقف بيع أسعار نفطها، أعلنت اعتبارًا من أول فبراير٢٠٢٣ وقف بيع نفطها للدول التي اعتمدت هذا السقف، فيما دخلت «أوروبا» ، في أزمة البحث عن بدائل .

وفي ظل تغيرات أسواق الطاقة، نجد أن «أوروبا» ، تفوقت على «آسيا» ، لتصبح أكبر مستهلكي النفط الأمريكي لأول مرة منذ ٦ سنوات .ووفقًا لـ«بيانات مكتب الإحصاء الأمريكي» ، فقد استحوذت الأولى على نحو ٢١٣,١ مليون برميل من هذا النفط في المدة من يناير إلى مايو ٢٠٢٢، في حين تلقت الأخيرة ١٩١,١ مليون برميل في هذه الفترة، فيما غدت مبيعاته لدول أخرى، تسجل مستويات قياسية، تبلغ ٣,٤ ملايين برميل يوميًا، مع صادرات بنحو ٣ ملايين برميل يوميًا من المنتجات المكررة، كالبنزين والديزل .وعلى الرغم من أن «الولايات المتحدة» ، تعد من بين أكبر مصدري الغاز الطبيعي المسال، ويبلغ معدل إنتاجها من النفط الخام ١٣ مليون برميل يوميًا، فإنها مازالت تستورد النفط الخام، حيث إن استهلاكها يتجاوز ٢٠ مليون برميل يوميًا، فضلا عن أن هذه السياسة، تجعل أوروبا أكثر اعتمادًا عليها، وليس على روسيا.

وبحسب بيانات «الوكالة الدولية للطاقة» ، فإن «واشنطن» ، زادت كميات الغاز الطبيعي المسال التي تستوردها «أوروبا» ، بمقدار ٦٦ مليار متر مكعب، ما عاد بالفائدة الكبيرة عليها، إذ وفرت ثلثي هذا التدفق الإضافي، أي نحو ٤٣ مليار متر مكعب خلال عام ٢٠٢٢، فيما شكلت «أوروبا» ، المحرك الرئيسي لزيادة الطلب على الغاز الطبيعي المسال، عبر الاستغناء عن الغاز الروسي .وفي العام الماضي، زادت شحنات الغاز الطبيعي المسال إلى أوروبا بنسبة ٦٣٪، في حين كانت هناك انتقادات للإدارة الأمريكية، بعد أن رفعت الأخيرة أسعار بيع الغاز بأكثر من ٤ أضعاف سعر بيعه في السوق الأمريكية، في الوقت الذي تضغط فيه على أوروبا لقطع إمدادات الغاز الروسية.

وفي السنة الثانية للحرب، يدفع مشهد الطاقة المضطرب إلى الإسراع بوتيرة التكامل الإقليمي عبر المتوسط أكثر من أي وقت مضى، مع تطلع دول جنوب وشرق المتوسط أيضًا، وعلى رأسها دول الخليج، إلى زيادة التدفقات التجارية والاستثمارات المتبادلة، ومع وجود العديد من المنطلقات لتحقيق هذا التكامل .وفي حين أن قيمة التجارة عبر منطقة المتوسط، تقدر بأقل من تريليون دولار سنويًا، ما يمثل نحو ثلث قيمة التجارة بين المنطقة وبقية العالم؛ فإن نحو ثلث قيمة التجارة الإقليمية يقع في مجال الطاقة .

وفي الوقت الحالي، تنظر دول أوروبا إلى هذا التكامل على أنه يعوض اعتمادها على إمدادات الطاقة الروسية، حيث مازالت تعتمد على المنتجات البترولية، بنحو ثلث إجمالي إمدادات الطاقة فيها، يليها الغاز الطبيعي بنسبة ٢٤٪ .وفي ظل هذا الوضع، تسعى حاليا إلى زيادة وارداتها من النفط والغاز من جنوب وشرق المتوسط .فيما تمثل «الجزائر» ، بالفعل ثالث أكبر مصدر للغاز الطبيعي إليها، وهناك إمكانية لزيادة هذه الإمدادات، سواء من خلال الأنابيب أو الغاز الطبيعي المسال الآتي من جنوب المتوسط وشرقه.

وعلى المديين المتوسط والطويل، يمتد هذا التكامل لجهة تحول «أوروبا» ، إلى مصادر الطاقة النظيفة، والاستثمار في الإمكانات غير المستغلة لمصادر الطاقة المتجددة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والهيدروجين، وهي المصادر التي يمتلك فيها الجانب الجنوبي من المتوسط، «ميزة تنافسية» .ومن خلال قربها من الأسواق الأوروبية، يمكن أن تصبح دول جنوب وشرق المتوسط، «موردًا موثوقًا» للطاقة . وبالفعل، اتجهت أوروبا إلى هذه المنطقة؛ بحثًا عن بديل لإمدادات الطاقة الروسية، وتأمين احتياجاتها .

واستمرارًا لهذه الحجة، نشرت «المفوضية الأوروبية» ، و«المجلس الأوروبي» ، مؤخرًا وثيقتين على درجة عالية من الأهمية :الأولى «خطة ريباور أي يو» ، لتقليل اعتماد الاتحاد الأوروبي على الغاز الروسي، والثانية بشأن «الشراكة الاستراتيجية مع الخليج» .وتؤكد هذه الوثائق جدية أوروبا في التخلي نهائيًا عن واردات الطاقة الروسية، ما يكون له انعكاسات عميقة على خريطة الطاقة العالمية، ويخلق فرصًا وتحديات، خاصة للإمارات وقطر .

وتسعى الشراكة الاستراتيجية إلى تعميق العلاقات «الأوروبية –الخليجية» ، ومحورها الطاقة .وتتضمن محاور الشراكة؛ «زيادة إمدادات الغاز الطبيعي المسال، إجراءات لتحقيق الاستقرار في أسواق النفط، التعاون في مجال الهيدروجين، كفاءة الطاقة، تسريع انتشار الطاقة المتجددة» .ولعل، أحد أهم المجالات الواعدة في مجال الطاقة بين الكتلتين، وخاصة الإمارات، هو إنتاج «الهيدروجين الأخضر» ، حيث تتطلع المنطقة الخليجية كي تصبح من الموردين الرئيسيين للوقود النظيف.

وفي عام ٢٠٢١، استورد «الاتحاد الأوروبي» ، ٣٤٤ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، منها ١٥٥ مليار متر مكعب من روسيا ما يمثل ٤٠٪ .وخلال هذا العام، كانت «قطر» ، أكبر مصدر للغاز المسال عالميًا، حيث تصدر ما يقرب من ١٠٥,٥ مليارات متر مكعب، أي نحو ٢١٪ من الإمدادات العالمية .ونظرًا لارتباطها بعقود توريد طويلة الأجل، فإن ما وردته إلى أوروبا في أغسطس ٢٠٢٢، كان فقط ٢,٧ مليار متر مكعب .ومع ذلك، فإن بإمكانها توفير قرابة ١٠٪ مما تحتاج إليه «أوروبا» ، لتعويض واردات الغاز الروسي .

وتشير بيانات إلى أن واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز المسال، قد تصل إلى قرابة ١٢٠ مليار متر مكعب سنويًا بين عامي ٢٠٢٢ – ٢٠٢٥، أي أعلى بنسبة ٥٥٪ عن ٢٠٢١ .وتنظر «أوروبا» ، إلى «قطر» ، بصفتها واحدة من الموردين القلائل القادرين على صنع الفارق على المديين المتوسط والطويل، من خلال خططها الوطنية للتوسع في تصدير الغاز المسال بحلول ٢٠٢٥ بتوسعة حقل الشمال .وفي المقابل استثمرت الدول الأوروبية في البنية التحتية لاستقبال الغاز المسال، وشاركت قطر في هذا الاتجاه في بلجيكا، وبريطانيا، وفرنسا.

ومع استمرار بحث «أوروبا» ، عن بدائل لما يقرب من ١,٣ مليون برميل يوميًا من النفط الروسي، و٩٠٠ ألف برميل يوميًا من المنتجات النفطية؛ فإن هذا الوضع يضمن للإمارات، خيارًا لتعزيز حضورها في أسواق الطاقة الأوروبية تدريجيًا مع تجنب التوترات مع روسيا .وبصفتها ثالث أكبر منتج في «أوبك» ، وتمتلك ثاني أكبر طاقة فائضة بعد السعودية؛ فإنها في وضع جيد يعزز علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي في قطاع الطاقة، وخاصة مع توسيع القدرات الإنتاجية من قرابة ٤ ملايين برميل يوميًا، إلى ٥ ملايين برميل يوميًا خلال السنوات الخمس المقبلة .وتحتل الإمارات المرتبة ١٢ عالميًا من حيث إنتاج الغاز المسال، وتتبنى زيادة الإنتاج من خلال مشروع الفجيرة، الذي تبلغ سعته ١٣ مليار متر مكعب سنويًا، ويرفع قدراتها التصديرية إلى ٢١ مليار متر مكعب بحلول ٢٠٢٦، متجاوزة بذلك سلطنة عُمان، التي تمتلك قدرة تصديرية ١٥ مليار متر مكعب سنويًا، في حين تبلغ قدرة التسييل في قطر ١٠٥,٥٠ مليارات متر مكعب سنويًا.

على العموم، مع حالة عدم الاستقرار التي شهدتها أسعار الطاقة في الآونة الأخيرة؛ توقعت «إدارة معلومات الطاقة الأمريكية» ، أن يصل متوسط سعر خام غرب تكساس الأمريكي إلى ٧٧,٢ دولارا للبرميل في ٢٠٢٣، ما يمثل هبوطًا بنسبة ١٠,٦٪ مقارنة بتقديراتها السابقة، ووصول سعر خام «برنت» ، إلى ٨٣ دولارا للبرميل بانخفاض نحو ١٠٪ عن تقديراتها السابقة، كما خفضت توقعاتها لسعر الغاز الطبيعي بنسبة ٩,٨٪، لتصل إلى ٤,٩ دولارات لكل وحدة حرارية بريطانية .فيما توقع «البنك الدولي» ، أن تتراجع أسعار الطاقة بنسبة ١١٪ خلال عام ٢٠٢٣ .ويعزز هذا التوقع، «حالة الركود في الاقتصاد العالمي، والأداء الضعيف للاقتصاد الصيني» .ويؤدي انخفاض الأسعار إلى زيادة الطلب على النفط إلى قرابة ١٠٢ مليون برميل يوميًا، بزيادة ١,٧ مليون برميل عن مستواه في ٢٠٢٢ .

يأتي هذا فيما أبقت «الأوبك» ، على توقعها بزيادة الطلب في ٢٠٢٣، عند مستوى ٢,٥ مليون برميل يوميًا، ونمو إنتاج النفط من خارجها عند مستوى ١,٥ مليون برميل يوميًا، وأن يتوسع المعروض من خارجها أيضا بمقدار ١,٩ مليون برميل يوميًا، في حين أشارت المنظمة إلى أن توقعاتها مشوبة بعدم اليقين؛ بسبب التطورات الاقتصادية والجيوسياسية العالمية .ومن المعلوم، أنها تمد السوق العالمية يوميًا بـ٢٨,٩ مليون برميل.

٢٠٢٣/٣/٩

الخطة الجديدة لتقدم المرأة البحرينية (٢٠٢٣ – ٢٠٣٠)

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

فيما أعلنت عديد من الجهات الحكومية خططًا للتعافي الاقتصادي) ٢٠٢٢–٢٠٢٦(، وفي وقت تستهدف فيه المملكة تحقيق الاستقرار المالي عام ٢٠٢٤، وتتطلع إلى إنجاز رؤيتها الاقتصادية ٢٠٣٠، والتي تقوم على مبادئ «الاستدامة، والعدالة، والتنافسية» ، والتزاماتها بشأن الأجندة الدولية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠؛ يتجه «المجلس الأعلى للمرأة» ، إلى رسم خريطة تقدم المرأة البحرينية) ٢٠٢٣–٢٠٣٠(، بنفس المنهجية السابقة التي سلكها في وضع خطط) ٢٠١٣–٢٠٢٢(، بهدف تعزيز الملكية الوطنية لخطة تقدم المرأة.

وتحقيقا لهذه الغاية، شرع «المجلس» ، في عقد لقاءات مع عدد من الجهات في قطاعات مختلفة؛ لمناقشة تقييم الخطة السابقة، والاستفادة من مخرجات هذا التقييم، وتوصيات المنتدى الوطني لمناقشة تقرير مملكة البحرين الثاني للتوازن بين الجنسين في نوفمبر ٢٠٢١، كما عمل مع الشركاء على تحويلها إلى سياسات وخطط وبرامج عمل لتقليص الفجوات، وتطوير مؤشرات الأداء على صعيد التوازن بين الجنسين، وشملت اللقاءات التي عقدها مع الشركاء ما تحقق في مجالات استقرار الأسرة، والتعلم مدى الحياة، وجودة الحياة .

وتأتي هذه اللقاءات ضمن البرنامج التنفيذي، الذي وضعه المجلس استعدادًا للخطة الجديدة لتقدم المرأة البحرينية، مستهدفًا تحقيق الانسجام بين أولويات هذه الخطة، والتوجه التنموي الوطني، فيما اتجه أيضًا إلى الاستفادة من أفضل الممارسات والتوجهات والتجارب الإقليمية والدولية، وبما يتسق مع التزامات الدولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، ويضمن رفع وتحسين مكانة المملكة على المستويين الإقليمي والدولي.

تتجه الخطة الجديدة إلى تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة في استهداف رفع المستوى المعيشي للأسرة البحرينية، كما جاء في «رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠» .واستندت في ذلك على مؤشرات الإنجاز في الفترة السابقة، حيث بلغت نسبة مشاركة المرأة البحرينية في إجمالي القوى العاملة ٤٣٪ في ٢٠٢١، بعد أن كانت ٣٢٪ في ٢٠١٢، قبل انطلاق خطة تقدم المرأة البحرينية) ٢٠١٣– ٢٠٢٢(، وبلغت نسبة حضورها في وظائف القطاع العام ٥٣٪ مرتفعة بنسبة ٣٦٪، وفي القطاع الخاص ٣٥٪، مرتفعة بنسبة ٥٪، فيما بلغ متوسط أجور العاملة البحرينية في القطاع العام شهريًا ٨٢٧ دينارا، والقطاع الخاص ٦٠٣ دنانير.

وتعزيزًا لمشاركتها الاقتصادية، تم تنفيذ «برنامج الإرشاد الوطني للمرأة البحرينية» ، الذي يدعم المستفيدات من برنامج التقاعد الاختياري) الانتقال الميسر الآمن(، من الوظيفة الحكومية إلى العمل في مؤسسات القطاع الخاص، أو مجال ريادة الأعمال .ولزيادة مساهمتها واستدامتها في مجال ريادة الأعمال، تم إطلاق العديد من المبادرات الوطنية، التي تقوم بشكل مؤثر بدعم نمو وتدرج رائدة الأعمال، فارتفعت نسبة المالكات لسجلات تجارية نشطة من ٣٩٪ في ٢٠١٢ إلى ٤١٪ في ٢٠٢١، كما ارتفع معدل استدامة رائدة الأعمال من إجمالي السجلات المستديمة لأكثر من ٥ سنوات من ٣٤٪ في ٢٠١٤، إلى ٣٧٪ في عام ٢٠٢٠، مع وجود حوالي ٥٢ رائدة أعمال بحرينية تمتلك علامة تجارية خاصة بها .

وفي تأكيد لهذا، كانت الحاضنة الاقتصادية «ريادات» ، من أبرز مبادرات «المجلس الأعلى للمرأة» ، نحو مساعدة المرأة البحرينية التي ترغب في تأسيس مشروع خاص، أو التي تسعى إلى تطوير عملها، والانتقال من مشاريع متناهية الصغر، إلى مشاريع صغيرة أو متوسطة .وتوفر الحاضنة كل الخدمات الإدارية والتدريبية والفنية والاستشارية والترويجية، التي يحتاجها المشروع واستفادت من هذه الحاضنة ١١١ امرأة، ٧٥٪ منهن تخرجن وانتقلن إلى سوق العمل.

علاوة على ذلك، وفر «المجلس» ، للمرأة عديدا من المبادرات التمويلية، لمساعدتها في مجال ريادة الأعمال، كمحفظة سمو الأميرة «سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة» ، لدعم النشاط التجاري، والتي تقدم قروضًا متناهية الصغر، حيث يتراوح مبلغ التمويل من) ٢٠٠–٥٠٠٠ دينار .(وتمتاز هذه القروض بالمرونة في سداد الأقساط بشكل شهري لفترة قد تصل إلى ٣ سنوات، وتدار من قبل بنك الإبداع، وبدعم من «صندوق العمل تمكين» ، وقد بلغ عدد المستفيدات من المحفظة ٦١٧٧ مستفيدة خلال الفترة من ٢٠١٠–٢٠٢١، بإجمالي قروض ٣٠٧ ملايين دينار.

بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك «محفظة تنمية المرأة البحرينية للنشاط التجاري» ، التي تستهدف المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتبلغ قيمتها ١٠٠ مليون دولار أمريكي؛ أي نحو ٧٠٣٧ مليون دينار بحريني .وتدار من قبل «بنك البحرين الوطني للتنمية» ، وبدعم من «صندوق العمل تمكين» ، وبلغ عدد المستفيدات منها ٢٩٤ امرأة في الفترة من ٢٠١٦–٢٠٢١، حصلن على تمويل إجمالي بنحو ٧ ملايين دينار.

يأتي هذا إضافة إلى جائزة سمو الأميرة «سبيكة بنت إبراهيم» ، لتشجيع الأسر المنتجة والمستمرة من ٢٠٠٧؛ بهدف تحسين جودة المنتجات الأسرية، وتشجيع الأسرة البحرينية على الابتكار والتميز في صناعة هذه

المنتجات، وإيجاد منافذ تسويقية لها محليًا وعربيًا .ومبادرة دعم نمو مشاريع المرأة البحرينية المنزلية، من خلال تشبيك رائدات الأعمال الناجحات مع هذه المشاريع .وقد بلغت نسبة المستفيدات من مشاريع الأسر المنتجة ٧٥٪ من إجمالي المستفيدين، وبلغت نسبة الحرفيات ٧٨٪، كما تعد أيضًا مبادرة «امتياز الشرف لرائدة الأعمال البحرينية الشابة» ، أحد أهم الاتجاهات في دعم وتحفيز الكفاءات الشابة في مجال ريادة الأعمال.

وتمكينًا لمشروعاتها من فرص التطوير؛ أطلق «المجلس الأعلى للمرأة» ، بالتعاون مع «وزارة التجارة والصناعة» ، «مبادرة صادرات المرأة البحرينية»؛ بهدف دعم المشروعات المملوكة لبحرينيات نحو التصدير، من خلال تكثيف فرص مشاركتها في التجارة الدولية، وتطوير منتجاتها وخدماتها، ورفع تنافسيتها إقليميًا ودوليًا، وقد بلغت نسبة المستفيدات ٣٩٪ من إجمالي المستفيدين، حصلن على تسهيلات مالية ممكنة للتصدير بقيمة ٢١ مليون دولار، ووصلت منتجاتها إلى ٥١ دولة، إضافة إلى توفير منصات دائمة لعرض منتجاتهن في مطار البحرين الدولي.

ودعما لمشاركتها الاقتصادية، أصبح «النموذج الوطني للتوازن بين الجنسين» ، «نظاما متكاملا» ، لحوكمة تطبيقات هذا التوازن على المستوى الوطني، من خلال تفعيل المبادرات والخدمات المساعدة لتحقيق تكافؤ الفرص، وزيادة الفرص والخيارات لرفع التنافسية الذاتية للمرأة، وتعديلات قانون العمل الأهلي، التي ألغت كل مظاهر التمييز في العمل والأجور .وفضلاً عن خيارات تمويل المشروعات السابق ذكرها، كان تعميم مصرف البحرين المركزي بشأن المادة) ٣٨ (من قانونه، التي تنص على وجوب تقديم كل الخدمات المالية من قبل المؤسسات المالية، من دون تمييز بناء على الجنس أو الجنسية أو الأصل أو اللغة أو الدين أو الإعاقة البدنية أو الحالة الاجتماعية.

وإذ عمل «المجلس» ، في تطوير خطته) ٢٠١٣–٢٠٢٢(، على المواءمة بين أهدافها والأهداف الـ١٧ للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، فإنه يعزز في الخطة الجديدة هذه المواءمة .ولهذا كانت «الجلسة الحوارية» ، التي عقدها مع «وزارة التنمية المستدامة» ، التي لم تكن موجودة في التشكيل الوزاري لدى إعداد خطة ٢٠١٣–٢٠٢٢ .وكانت هذه الجلسة بحضور عدد من عضوات المجلس، ورؤساء لجان تكافؤ الفرص في قطاعات الدولة المختلفة، ومؤسسات المجتمع المدني، والخبراء الدوليين، وتخدم إعداد المجلس لخطته الجديدة، كما تخدم عملية الاستعراض الوطني الطوعي الثاني لمملكة البحرين، حول أهداف التنمية المستدامة، حيث يعد المجلس بيت خبرة وطني في كل ما يتعلق بشؤون المرأة، فيما بلغت نسبة تحقيق مؤشرات الخطة الوطنية المرتبطة بالأجندة الدولية للتنمية المستدامة ٦٤٪.

وفي فبراير٢٠٢٣، سلطت «القمة العالمية للحكومات» ، الضوء على دور المرأة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة . وفي احتفال العالم باليوم العالمي للمرأة في مارس عام ٢٠٢٢، جعل موضوع هذا اليوم «التوازن بين الجنسين من أجل نمو مستدام» ، للإقرار بمساهمتها في أهداف التنمية المستدامة .ومنذ إعلان «الأجندة الدولية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠»، يؤكد مسؤولو «الأمم المتحدة» في مختلف المناسبات، أنه لا تنمية اجتماعية من دون توازن كامل بين الجنسين والقضاء على كل أشكال التمييز، ولا استدامة بيئية من دون دور فاعل للنساء، كرائدات

أساسيات للتغيير، فيما أكدت «منظمة الصحة العالمية» ، أن إحراز أي تقدم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة، يتطلب مشاركة قوية للمرأة في المجالات الاقتصادية والسياسية والعامة.

ويخدم إعداد «الخطة الوطنية لتقدم المرأة البحرينية ٢٠٢٣–٢٠٣٠»، أيضًا التقرير الوطني الرابع لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة «السيداو» ، الذي توجه وفد مملكة البحرين برئاسة الأستاذة «هالة الأنصاري» ، لمناقشته في جنيف، والذي يبرز ما تحقق في مجال النهوض بالمرأة والتزامات المملكة بشأن هذه الاتفاقية .ولأن توصيات المنتدى الوطني لمناقشة التقرير الوطني الثاني للتوازن بين الجنسين، هي من أدلة إعداد الخطة الجديدة، فقد حرص «المجلس» ، على وضع هذه التوصيات في سياق التنفيذ لدى الجهات ذات الصلة، فعقد في مقره في الرفاع في يناير ٢٠٢٢، بالتعاون مع «وزارة المالية والاقتصاد الوطني» ، وسط مشاركة محلية ودولية رفيعة المستوى، جلسات حوار مع مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني في إطار تأكيده أهمية دور الشركاء، واستثمار نتائج هذه الحوارات في المرحلة القادمة.

وفي إعداده للخطة الجديدة، يستفيد «المجلس» ، أيضا من خبرته في تنفيذ الخطة السابقة، ومن بين أبرز مكوناتها، ما حدث أثناء «جائحة كورونا» ، من الحاجة إلى التأقلم مع تداعيات هذه الجائحة، التي استوجبت على الفرق المسؤولة عن وضع خطط العمل بالمجلس، اعتماد منهجية التخطيط الاستباقي تحسبًا لأي أزمات طارئة، وأن تتضمن الخطة الاستراتيجية التنبيهات الضرورية للتقليل من المخاطر، وتبني آليات تنفيذ مرنة، ومبادرات مركزة، وتفعيل الشراكات الوطنية .وكانت المرحلة الأخيرة من الخطة الوطنية لتقدم المرأة البحرينية– وهي مرحلة ٢٠١٩–٢٠٢٢– قد شهدت إنجازًا بنسبة ٧٣٪، وكانت محاورها؛ «استقرار الأسرة، تكافؤ الفرص، التعلم مدى الحياة، وجودة الحياة، وبيت الخبرة» ، وكل محور من هذه المحاور تضمن عددا من المبادرات.

علاوة على ذلك، سيمكن الوجود القوي للمرأة البحرينية في السلطة التشريعية، والمناصب الوزارية؛ الخطة الجديدة لتقدم المرأة البحرينية ٢٠٢٣–٢٠٣٠، من تسريع وتيرة الإنجاز، خاصة مع وجود ٥ وزيرات في التشكيل الوزاري الجديد، وفوز المرأة بـ٨ مقاعد في مجلس النواب بنسبة ٢٠٪ من إجمالي الأعضاء، و٣ مقاعد في المجالس البلدية المنتخبة بنسبة ١٠٪، إضافة إلى ٤ نساء بنسبة ٤٠٪ في مجلس بلدي العاصمة المعين، و١٠ عضوات في مجلس الشورى المعين بنسبة ٢٥٪ من إجمالي الأعضاء.

على العموم، فإنه كما مكنت اللجنة التنسيقية بين «المجلس الأعلى للمرأة» ، و«السلطة التشريعية» ، من إصدار تشريعات بالغة الأهمية على صعيد الاستقرار الأسري، وغيره من محاور خطة تقدم المرأة البحرينية ٢٠١٣–٢٠٢٢، في مقدمتها قانون الأسرة، وقانون الحماية من العنف الأسري .ومكنت اللجان التنسيقية مع «السلطة التنفيذية» ، من ارتفاع نسبة الإنجاز على صعيد التوازن بين الجنسين في كل المجالات؛ فإن هذا الوجود القوي للمرأة البحرينية في السلطتين التشريعية والتنفيذية، سيمكن من إنجاز أكبر في «الخطة الجديدة ٢٠٢٣–٢٠٣٠»، خاصة مع وجود قناعة مجتمعية راسخة بالدور المحوري للمرأة في مسيرة التنمية.

٢٠٢٣/٣/١١

انقسام حول إجراءات الغرب لوقف طموحات إيران النووية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

خلال عام ٢٠٢٢ سيطر التوتر على العلاقات بين «الغرب» ، وشركائه الإقليميين في الشرق الأوسط من جهة، و«إيران» من جهة أخرى .وزاد الأمر سوءا قيام الأخيرة بحملة قمع ضد المتظاهرين في البلاد، وتزايد حالات إعدام السجناء، والتحالف مع روسيا، بشأن عمليات نقل وتطوير الأسلحة، فيما واصلت أيضًا تعزيز قدراتها النووية.

ومع استراتيجية الرئيس الأمريكي «جو بايدن» ، لإعادة التعامل دبلوماسيا مع «إيران» – التي يُنظر إليها الآن على أنها فشلت –رأت «سوزان مالوني» ، في مجلة «فورين أفيرز» ، أن الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥ الآن «لا يمكن إعادة إحيائه»؛ لأسباب سياسية وعملية .ومع طرح سبل بديلة للحيلولة دون حيازتها «سلاحا نوويا» ، وردعها عن المزيد من العدوان الإقليمي؛ تظل احتمالية نجاح تلك البدائل «سؤالًا مطروحًا» .

وإضافة إلى بُعد آخر للتصعيد الإقليمي، اعتبر «دينيس روس» ، من «معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى» ، أنه من «الوهم» الاعتقاد بأن «إسرائيل» ، لن تتحرك ضد ما يعتبره قادتها «تهديدًا وجوديًا» .وبالفعل، هدد «بنيامين نتنياهو» ، باتخاذ إجراءات قوية مباشرة ضد منشآت طهران النووية، وهو احتمال من المرجح أن يتصاعد إلى صراع إقليمي أوسع .

وفي ضوء هذا الاحتمال، أوضح «جوليان بارنز–داسي» ، و«إيلي جيرانمايه» ، في مجلة «فورين بوليسي» ، أن على الغرب «بذل المزيد من الجهد لمنع الصراع مع إيران» .وفي حين يجب على «واشنطن» ، والدول الأوروبية، «مواجهة قمع إيران لمعارضيها في الداخل» ، فإن هذه المخاوف يجب ألا تمنعهم من «التعامل مع خصم من أجل الحفاظ على السلام الإقليمي» .ومنذ البداية، أقر الباحثان، بأن استعادة العلاقات الدبلوماسية بين «الغرب» ، و«إيران» ، سوف تحتاج إلى التغلب على عقبات كبيرة، مع الاعتراف بأنها وصلت إلى «نقطة متدنية غير مسبوقة» ، مع تصاعد التوترات خلال العام الماضي، بعد إصدار «طهران» ، بعض أحكام الإعدام ضد مزدوجي الجنسية، كوسيلة «لإرسال رسالة إلى أوروبا» .

وفي حين لا يوجد أي شكل مباشر من العلاقات حاليا مع الأوروبيين، مما يدل على تدهور علاقاتها مع الدول التي كانت تُستخدم تقليديًا كوسطاء في المحادثات النووية؛ فقد قادت «المملكة المتحدة» ، الجهود الأوروبية لإدراج قوات «الحرس الثوري» ، منظمة إرهابية محظورة .وسجلت «وكالة بلومبرج» ، أيضًا كيف تم تجاهل المسؤولين الإيرانيين في الدعوات لحضور مؤتمر «ميونيخ» الأمني في فبراير ٢٠٢٣.

وعلى صعيد برنامج طهران النووي، كشف «روس» ، أنه يجب أن «يُدق ناقوس الخطر» في الغرب . وأوضحت «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» ، أنها وجدت «دليلاً» ، على قيامها بتخصيب اليورانيوم إلى درجة نقاء تصل ٧٠٨٣٪؛ أي أعلى بكثير من مستوى التخصيب ٣,٦٧٪– والتي سبق ووافقت على الالتزام بها في عام ٢٠١٥ –ولا تقل كثيرًا عن مستوى التخصيب البالغ ٩٠٪ اللازم للمواد النووية المستخدمة في صنع الأسلحة .

وفي حين أن الزيارة التي قام بها «رافائيل غروسي» ، رئيس «الوكالة» ، لإيران أدت لاحقًا إلى اتفاق لإعادة السماح للرقابة الدولية على منشآتها النووية؛ فقد أصر «كولين كال» ، وكيل وزارة الدفاع الأمريكية، على أن «الوقت المطلوب» لبناء طهران جهاز نووي قد تم اختصاره من ١٢ شهرًا، إلى «١٢ يومًا» فقط .وأضاف «روس» ، أنها الآن في طريقها «لتكديس ١٠ قنابل من المواد الانشطارية بسهولة بحلول نهاية هذا العام» .

ورأى «روبرت ليتواك» ، من «مركز وودرو ويلسون الدولي» ، أنها تقترب من «نقطة استراتيجية جيدة، حيث تحتفظ بإمكانية الخيار النووي مع تجنب تداعيات التسليح الفعلي» .

وردا على هذه المخاوف، أعرب عديد من الخبراء الغربيين عن الحاجة الملحة لإدارة بايدن، إلى تبني نبرة أكثر قوة تجاه «طهران» ، بما في ذلك التهديدات بفرض عقوبات إضافية، وتنفيذ عمل عسكري ضد المنشآت النووية، ودعم الحلفاء الإقليميين .وحثت «مالوني» ، البيت الأبيض على «صياغة استراتيجية جديدة» ، تتناول «مجمل التحدي الإيراني» .في حين اقترح «مايكل سينغ» ، من «معهد واشنطن لسياسة الشرق الدنى» ، استخدام الغرب «العقوبات، وتعزيز الردع العسكري، والتخطيط لسيناريوهات الأزمات المحتملة»؛ لإجبارها على التراجع عن أهدافها النووية.

في غضون ذلك، حدد «روس» ، «استراتيجية من أربعة أجزاء» ، لتصحيح رد «الولايات المتحدة» ، على الانتشار النووي الإيراني، بما في ذلك قيامها بتغيير سياستها من أجل «إعداد الأمريكيين، والمجتمع الدولي لعمل عسكري محتمل» ، فضلًا عن إيصال رسالة لها بأن مسارها الحالي يهدد «بنيتها التحتية النووية بالكامل» ، بما في ذلك تلك المخصصة للاستخدام المدني، فيما حثها أيضًا على إجراء المزيد من التدريبات العسكرية في الشرق الأوسط، و«الانخراط بشكل واضح» مع حلفائها الإقليميين، وبالتالي «تُوقع كيف يمكن لطهران الرد على هذا الأمر، و« كيف تخطط أمريكا لإحباط ذلك» .

واستكمالا، طرح فكرة تزويد الولايات المتحدة، لإسرائيل بـ«موارد وذخائر، من شأنها أن تجعل أي ضربات أكثر فاعلية، «وذلك لتجنب» أي سوء فهم أو تقدير لدى «إيران بأن منافسيها لا يستطيعون التحرك ضدها، وأخيرًا، حث «إدارة بايدن» ، على «التصرف بطريقة خارجة عن التوقعات السائدة» ، مثل «الإقدام على رد عسكري، يُظهر أنه أيا كانت القيود والمحاذير التي تم ملاحظتها سابقًا، أصبح من المستحيل الآن المضي قدمًا على تلك الوتيرة» .ومن وجهة نظر المحللين، فإن هذه الإجراءات مجتمعة ستجعلها «ترتدع» ، وتعمل على وقف التقدم بشأن تخصيب اليورانيوم، و«إعادة فتح المسار الدبلوماسي لإمكانية عكس مساره» .

وفي مقابل هذه الافتراضات والتقييمات، يجب أن تكون هناك محاولات لتقديم المبررات لتأكيد المساعي الدبلوماسية الغربية، وفي هذا الصدد، أصر «بارنز–داسي» ، و«جيرانمايه» ، على فكرة أن «الموقف الإسرائيلي والغربي «الأكثر حدة» ، هو الوسيلة الوحيدة لحمل إيران على التراجع» ، وهو «أحد العوامل الديناميكية الخطيرة»؛ حيث إنه إذا لم يتم الرضوخ «للمخرجات السياسية القابلة للتطبيق» ، فلا مناص من زيادة التصعيد .

وفي حين أقرا بأن «السياق الداخلي» للمعارضة في إيران، «شديد الأهمية» ، لخدمة سياسة الولايات المتحدة، وأوروبا، فقد توصلا إلى استنتاج مفاده، أنه «بغض النظر عن مدى القمع الإيراني للمعارضة» ، فإن

هناك حاجة إلى تعاون طهران، لمنع تصاعد العنف لدرجة وقوع حرب إقليمية خطيرة» ، تمتد إلى استخدام السلاح النووي، وزيادة انتشاره.

ومع تأكيد أهمية هذه النقطة، أشارا إلى أن «منع أية صراعات» ، أو «منع التصعيد النووي» ، يتطلب حوارًا« من الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين، كما حثا «واشنطن» ، على «التراجع» عن إشاراتها الأخيرة بشأن اللجوء إلى عمل عسكري وشيك« ، وبدلاً من ذلك تركيز إجراءاتها على تأمين التوصل إلى «اتفاقيات مصغرة» ؛ لتقليل التوترات نوعًا ما، واقتراح قيود واضحة على عمليتي «التخصيب» ، و«التفتيش على المنشآت النووية» ، وهو أمر قد يتقبله الإيرانيون، وسيتطلب «تخفيفًا اقتصاديًا محدودًا من جانب الغرب أو مرونة من قبل دول الخليج لتحفيزها على التعاون.

من جانب مشابه، حذر الباحثان بشدة من الخطر المتزايد لحدوث صراع إقليمي بين «إسرائيل» ، و«إيران»؛ بسبب تقدم الأخيرة نحو امتلاك سلاح نووي .ووفقًا لـ«روس» ، فإن النتائج الأخيرة التي توصلت إليها «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» ، «ستؤكد فقط الاعتقاد الإسرائيلي بأن النهج الحالي لواشنطن، وحلفائها سيؤدي في النهاية إلى حصول طهران على قنبلة نووية» .وحذر «نتنياهو» ، نفسه من أنه «كلما طال الانتظار، فإنه سيصبح من الصعب «منعها من الحصول على ما يكفي من المواد النووية المخصبة، والصاروخ القادر على حملها» .

وفي تأييد لهذا، حذر «روس» ، من أن الهجمات العسكرية الإسرائيلية أحادية الجانب، ضد المنشآت الإيرانية «ستؤدي إلى إطلاق العنان لـ«حزب الله» ، للتحرك، ومن المرجح أن تؤدي إلى هجمات صاروخية مضادة على تل أبيب، مضيفا أن «الجميع سيدفع الثمن» في هذا التصعيد الإقليمي، مشيرا أيضا إلى أن إيران «قد تشن ضربات انتقامية ضد خصوم إقليميين آخرين» .وبالمثل، أوضح «بارنز–داسي» ، و«جيرانمايه» ، أن المواجهة العسكرية في الشرق الأوسط، ستكون «كارثية» ، مع توقع «رد إيراني أوسع نطاقًا» ، ربما يتضمن هجمات على طرق الشحن المارة عبر منطقة الخليج، وبالتالي هو أمر «يجب تجنبه قبل حدوثه مهما كان، قبل فوات الأوان» .

وفي حين أشار «روس» ، إلى أن هذا «السيناريو المحتمل، هو الأكثر خطورة بكثير» ، في حالة امتناع «واشنطن» ، عن شن «عمل عسكري قوي» ، ضد طهران، مستشهدًا بسلسلة الهجمات الإسرائيلية ضد المنشآت النووية الإيرانية، والمصالح الإقليمية؛ فقد أشار «بارنز–داسي» ، و«جيرانمايه» ، إلى أن إسرائيل «تمضي قدما بالفعل» في عمل عسكري مباشر ضد المنشآت النووية الإيرانية .وفي إشارة إلى الافتقار إلى وجهات النظر الأمريكية بشأن البديل المقترح لذلك، كتب «جوبي واريك» ، و«كارين يونغ» ، في صحيفة «واشنطن بوست» ، أن «البيت الأبيض، يبدو أنه خفف من مقاومته العلنية» لإسرائيل باستخدام العمل العسكري ضد إيران» .

ومع ذلك، شكك «بارنز–داسي» ، و« جيرانمايه» ، في مدى فعالية الضربات العسكرية الإسرائيلية والأمريكية ضد إيران، ففي حين أن هذه الضربات قد «تنجح تكتيكيًا في تأخير تطور برنامج إيران النووي» ،

فإن العديد من المنشآت محمية في قواعد تحت الأرض، وأن مثل هذه الإجراءات من شأنها أن تصلب موقف طهران إزاء الحد من الانتشار النووي، «ومن المرجح أن تعزز، بدلاً من أن تضعف، قبضة «الحرس الثوري» ، الداخلية على السلطة» .

الأهم من ذلك، أنه في الوقت الذي تم فيه حث الدول الغربية وإسرائيل على ضبط النفس والانفتاح على الدبلوماسية وبناء قنوات للحوار؛ أوضح الباحثان أن إيران أيضًا «بحاجة إلى التراجع» ، والمساهمة في جهود وقف التصعيد من خلال «وقف تقدم برنامجها النووي» ، و«كبح موجة الإعدام في البلاد» ، و«تقليص التعاون مع الجانب الروسي بشأن الحرب الأوكرانية» .ومع ذلك، فإنه بناءً على سوابق «طهران» الأخيرة، فإن توقع حدوث تحول في سلوكها ليس احتمالًا واقعيًا، لا سيما أنها تسعى إلى التحالف أكثر مع «موسكو» ، و«بكين» ، ضد الدول الغربية، خاصة عندما يتعلق الأمر بعمليات نقل الأسلحة والهجمات الإلكترونية، والتهرب من العقوبات، وتعزيز مبيعاتها من الطاقة، وهو التحالف الذي وصفه «جاستن دانيلز» ، في مجلة «ذي جورنال أوف ديمقراسي» ، بأنه «محور المستبدين» .

على العموم، هناك شبه إجماع بين المعلقين على أن «إيران» ، قد لا تغير مسار سلوكياتها بشأن تطلعاتها النووية «بسهولة» ، الأمر الذي جعلهم منقسمين حول طبيعة الإجراءات التي يجب اتخاذها لحثها على القيام بذلك .وفي حين طرح البعض الفكرة «الأكثر صرامة» ، وهي آلية الردع والتهديد باستخدام القوة العسكرية لجعلها تتراجع بعض الخطوات؛ أصر آخرون على ضرورة إعادة إنشاء قنوات الحوار في أقرب وقت ممكن لمنع حدوث أزمة .

ومع ذلك، هناك اتفاق على ضرورة تجنب مثل هذه الأزمة، بأي ثمن، وأكد «روس» ، على البحث عن «فرصة جيدة» ، لتجنب حدوث صراع إقليمي في الشرق الأوسط، داعيا «إدارة بايدن» ، إلى تتغير مسارها وسبل إداراتها للأزمة، فيما توصل «بارنز–داسي» ، و« جيرانمايه» ، إلى أن «مسار الضغوط القصوى» الذي يتبعه الغرب حاليًا ضد طهران، «يشعل فتيل ديناميات تصعيدية خطيرة» ، ويعقد الوضع أكثر من البحث عن حلول.

٢٠٢٣/٣/١٦

تحولات النظام الدولي وأهمية عودة حركة عدم الانحياز

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

كانت سياسة عدم الانحياز، التي اتبعتها عديد من دول العالم، أثناء الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي بقيادة الولايات المتحدة، والشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي؛ وليدة إدراك هذه الدول لضرورة أن تنأى بنفسها عن هذا الصراع، فيما تحافظ على مصالحها لدى كلتا القوتين .وكانت قوة الدفع القوية لهذه السياسة، من المؤتمر الذي عقدته بعض هذه الدول في مدينة باندونج الإندونيسية عام ١٩٥٥، والذي نشأت عنه حركة عدم الانحياز، بزعامة جواهر لال نهرو، من الهند، وجمال عبدالناصر من مصر، وجوزيف تيتو من يوغوسلافيا .

بمرور الوقت، أخذت حركة عدم الانحياز، في التوسع والانتشار، وانضم إليها عديد من دول العالم حديثة العهد بالاستقلال .فبينما شارك في مؤتمر باندونج التأسيسي ٢٩ دولة، شاركت وفود من ١٢٠ دولة في مؤتمر باكو في أكتوبر ٢٠١٩، حيث كانت القمة الثامنة عشرة، وأصبحت هذه الحركة تمثل التكتل الموازن بين كفتي العالم، والحل لتجنب الانخراط في صراعات القوى الكبرى.

ويعود مصطلح عدم الانحياز، إلى كريشنامنون السياسي والدبلوماسي الهندي ووزير الدفاع، إبان رئاسة جواهر لال نهرو وزارته، حيث أطلقه في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٥٣، ثم أعاد نهرو، نفسه استخدامه في كولومبو بسيريلانكا عام ١٩٥٤ .وسبق مؤتمر باندونج، مؤتمر آسيوي عقد في الهند عامي ١٩٤٧ و١٩٤٩، إلى أن توسعت القاعدة بدول إفريقية في باندونج؛ بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي والثقافي، ومعارضة الاستعمار بكل أشكاله، وبحث القضايا العالمية، وانتهاج سياسات مشتركة في العلاقات الدولية، وفي هذا المؤتمر شارك من الدول العربية :السعودية، والعراق، ومصر، والسودان، ولبنان، والأردن، وليبيا.

وتحقيقا لهذه الغاية، دعا مؤتمر باندونج إلى امتناع الدول النامية عن التحالف مع أي من القوتين العظميين، الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي، والتعاون معًا لدعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، وتم تبني إعلان المبادئ التي يجب أن تحكم العلاقات بين الدول، والتي عرفت باسم مبادئ باندونج العشرة، والتي أصبحت لاحقًا أهدافًا رئيسية لسياسة عدم الانحياز، وهذه المبادئ هي :

احترام حقوق الإنسان الأساسية وأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

احترام سيادة جميع الدول وسلامة أراضيها.

احترام مبدأ المساواة بين جميع الأجناس، والمساواة بين جميع الدول كبيرها وصغيرها.

عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

احترام حق كل دولة في الدفاع عن نفسها فرديا أو جماعيا وفق ميثاق الأمم المتحدة.

عدم استخدام أحلاف الدفاع الجماعية لتحقيق مصالح خاصة لأي من الدول الكبرى، وعدم قيام أي دولة بممارسة ضغوط على دول أخرى.

الامتناع عن القيام أو التهديد بالقيام بأي عدوان، والامتناع عن استخدام القوة ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة.

الحل السلمي لجميع الصراعات الدولية وفقًا لميثاق الأمم المتحدة.

تعزيز المصالح المشتركة والتعاون المتبادل.

احترام العدالة والالتزامات الدولية.

وكانت قمة باندونج هي قمة التأسيس، أما القمة الأولى فقد عقدت في بلجراد عام ١٩٦١ وحضرتها ٢٥ دولة، من بينها من الدول العربية :السعودية، مصر، الجزائر، اليمن، العراق، لبنان، المغرب، الصومال، السودان، سوريا، تونس، وفضل المؤسسون إطلاق اسم الحركة، وليس منظمة تفاديًا للبيروقراطية .وعليه، فإن هذه الحركة ليس لها دستور رسمي، أو سكرتارية دائمة، ويتم التوصل إلى مواقفها بالإجماع خلال مؤتمرات القمة التي تُعقد كل ثلاث

سنوات، وتتولى الدول التي تعقد القمة فيها رئاسة الحركة حتى موعد القمة التالية، ويسبق كل اجتماع قمة اجتماع وزاري واجتماع لكبار المسؤولين .وقبل اجتماع الدورة العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة، يجتمع وزراء خارجية الدول الأعضاء لمناقشة التحديات المشتركة .وكشرط للعضوية لا يجوز لدول الحركة أن تكون جزءًا من تحالف عسكري متعدد الأطراف) كالناتو(، ومع ذلك فإن فكرة عدم الانحياز لا تعني أن تكون الدولة سلبية.

ووفق هذا المعنى، كان للحركة دور رئيسي في مناهضة سياسات التمييز العنصري، ومناصرة القضية الفلسطينية، ودعم مساعي السلطة الفلسطينية لكسب عضوية الأمم المتحدة، غير أنه مع انهيار الاتحاد السوفيتي، وانتهاء الحرب الباردة عام ١٩٩١، وتفكك يوغوسلافيا أحد الأعضاء المؤسسين، وتغير الخريطة السياسية والاقتصادية الدولية، وبروز تكتلات اقتصادية إقليمية؛ أخذت الحركة تسعى إلى أدوار جديدة، مثل مناهضة الإرهاب، والدعوة إلى التعاون الدولي، والتعددية، والوقوف ضد عدم المساواة في النظام الاقتصادي العالمي، إضافة إلى قضايا السلم والأمن الدوليين.

وفي ظل اندلاع الحرب الأوكرانية، يبرز موقف خاص بالدول التي تقتضي مصالحها عدم المجازفة بانضمام صريح إلى أحد طرفيها من بينها؛ مصر، والسعودية، والإمارات، حيث أدانت هذه الدول العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، ولكنها رفضت المشاركة في المقاطعة والالتزام بالعقوبات التي فُرضت على موسكو .وفي حين وجدت هذه الدول نفسها أمام ضغوط أوروبية وأمريكية للانضمام إلى حلف المقاطعة حتى لا تجد نفسها في خانة المعادين للغرب؛ فإن اتخاذها موقفًا منحازًا للغرب قد يقودها إلى التضحية بعلاقاتها مع روسيا، وليس من المضمون –حينئذ –الحصول على الدعم الأوروبي والأمريكي في المقابل، الأمر الذي يعيد إلى الأذهان ما حدث أثناء الحرب الباردة، وكان سببا في نشوء سياسة وحركة عدم الانحياز.

ورغم أن دول الخليج ترتبط بعلاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة تعود إلى عام ١٩٤٥، حين التقى الملك عبدالعزيز آل سعود، المؤسس للمملكة مع الرئيس الأمريكي روزفلت، فإن موقفها من الحرب الأوكرانية كان أكثر استقلالية، وتبني سياسة عدم الانحياز، وأبقى على قنوات الاتصال مفتوحة مع روسيا، العضو الرئيسي في أوبك بلس– وهي المنظمة التي تعد اللاعب المحوري في مشهد الطاقة العالمي –خاصة أن العالم لم يعد عالم القطب الواحد، ويشهد بروز أقطاب متعددة، ما يسمح بتشبيك العلاقات الدولية وتنوعها.

من ناحية أخرى، كانت هناك دلالات كثيرة على تغير السياسة الأمريكية تجاه دول الخليج، ما جعل هذه الدول تتوجس من مصداقيتها، كالانسحاب من العراق، وتركها مستباحة للنفوذ الإيراني، والانسحاب من أفغانستان، وتركها ساحة لعدم الاستقرار، وإيقاف مبيعات الأسلحة للسعودية، والاختلاف بشأن إدارة الملف النووي الإيراني، والتوجه للتركيز على الشرق الأقصى في مقابل الانسحاب من الشرق الأوسط، والموقف غير الحاسم من جماعة الحوثيين في اليمن، وعدم اعتبارها جماعة إرهابية .

وبشكل واضح، بدت استقلالية دول الخليج في عدم استجابتها للضغوط الأمريكية والبريطانية لزيادة إنتاج النفط، فيما لم يكن سلوك عدم الانحياز الخليجي في الحرب الأوكرانية سلبيًا، وقد بدا ذلك من المكالمة الهاتفية بين ولي

العهد السعودي سمو الأمير محمد بن سلمان، والرئيس الروسي بوتين، بعد بدء العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، وقيام وزير الخارجية الإماراتي عبدالله بن زايد، بزيارة موسكو في مارس ٢٠٢٢.

علاوة على ذلك، بدا انتهاج دول الخليج لموقف مستقل عن السياسة الأمريكية، في موقفها من أزمة تايوان، والعلاقات الصينية الأمريكية .وأعلنت الإمارات، يوم ٤ أغسطس ٢٠٢٢ دعمها لسياسة الصين ووحدتها، وأهمية احترام مبدأ صين واحدة، ودعت إلى الالتزام بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وكان هذا بعد زيارة رئيسة مجلس النواب الأمريكي نانسي بيلوسي إلى تايوان.

وبشكل عام، تأتي هذه المواقف انسجامًا مع محددات السياسة الخارجية الخليجية، خصوصًا تجاه القوى الكبرى والتفاعلات داخل النظام العالمي، فالقاعدة العامة التي تحكم هذه السياسة هي إقامة وتطوير علاقات تشاركية مع مختلف الدول، وترتيب أولويات تلك العلاقات وفقًا للمصالح الخليجية، مع مراعاة الأسس والمبادئ الخاصة بالأمن والاستقرار في العالم، وفي مقدمتها عدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام سيادة الدول، علاوة على عدم الانخراط في أزمات أو مشكلات ليست دول الخليج طرفًا فيها، مع الحرص على تبني الحياد الإيجابي تجاهها؛ أي تجنب الانحياز إلى أي طرف من دون مبرر موضوعي، أو بمعزل عن قواعد القانون الدولي.

وفي ١٢ فبراير ٢٠٢٣، نشرت صحيفة الرؤيا، العمانية في افتتاحيتها تحت عنوان :«نحو تكتل عدم الانحياز» ، إن هذا التكتل يتولى مهمة الدفاع عن السلام العالمي، وترسيخه كنموذج للتعايش والاستقرار في أنحاء العالم، وأن سلطنة عُمان، ودول الخليج العربي، مؤهلة بدرجة كبيرة كي تعمل على استضافة هذا التكتل بمساعدة دول؛ مثل الهند، والبرازيل، وماليزيا، كي تقود الجهود من أجل إرساء نظام عالمي جديد يكون بمثابة الطريق الثالث.

ويعد الموقف الخليجي من الحرب الأوكرانية، وعدم الانحياز إلى أحد أطرافها، هو موقف كثير من الدول، الأكثر ميلا إلى الحياد، أو عدم الانحياز أو الدعوة إلى تسوية النزاع على قاعدة عدم التضحية بمصير العالم، لذلك لم يجد الرئيس الروسي نفسه منعزلاً على المسرح الدولي، فهناك أصوات كثيرة ترفض الأحادية القطبية، وتتهم الولايات المتحدة بمحاولة فرض نفوذها، وأنها أساءت استخدام إدارتها للشؤون العالمية، وسعت إلى تعميم سياساتها وقيمها على العالم، كما تنتقد هذه الأصوات الطريقة التي تعاملت بها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، والتي أوجدت مسببات هذه الحرب، فلم تأخذ حساسيات موسكو في الاعتبار، لهذه الأسباب لم يحصل بايدن، على اقتناع عالمي وراءه، ونجد هذا لدى كثير من الدول الآسيوية والإفريقية والشرق الأوسط، التي تضررت من أزمات الغذاء والضائقة الاقتصادية التي خلفتها هذه الحرب.

ومع سعي الولايات المتحدة، إلى استقطاب أكبر عدد ممكن من الدول وراء موقفها من الحرب الأوكرانية، ورفض كثير من دول العالم هذا الاستقطاب برغم علاقاتها الاستراتيجية مع واشنطن، وفي مقدمتها دول الخليج؛ يبدو أن العالم على موعد جديد لإحياء أكثر قوة لحركة عدم الانحياز التي تشمل في عضويتها حاليًا ١٢٩ دولة، وقد أخذت العواصم الثلاث المؤسسة لهذه الحركة :نيودلهي، والقاهرة، وبلجراد، من هذه الحرب موقفًا مماثلاً لمواقفهم من الحرب الباردة عام ١٩٥٥، حين تأسست الحركة، أضف إليهم دولا أخرى أمريكية وآسيوية، مثل المكسيك، البرازيل، الأرجنتين، السعودية، الإمارات، باكستان، إندونيسيا، فكلها أدانت العملية العسكرية

الروسية في أوكرانيا، ولكنها رفضت المشاركة في المقاطعة، والالتزام بالعقوبات التي فرضتها الغرب على موسكو، فيما يشكل هذا منطلقًا لتشكيل اصطفاف، أو تكتل يعيد لحركة عدم الانحياز الحياة من جديد.

على العموم، تنظر الدول المتطلعة إلى إحياء هذا التكتل إلى الحرب الأوكرانية على أنها حرب أوروبية، ولا تريد أن يتم استخدامها كوكلاء من القوى العظمى، وعليه، جعلت مصالحها الذاتية هي الأساس، وخطت لنفسها مسارًا محايدًا .يأتي هذا فيما أكدت دول الخليج أهمية التمسك بالمبادئ الأساسية لحركة عدم الانحياز، وعملت على دعم جميع الجهود المبذولة من أجل تحقيق الأهداف المنشودة في إقامة عالم آمن مستقر؛ ولهذا، حرصت على المشاركة في قمة باكو الأخيرة، التي شهدت مشاركة عربية واسعة أيضًا في محاولة لإيجاد حلول لتلك الأزمات، وخلق مناخ يحقق الأمن والاستقرار الدوليين.

وفيما تستوعب الحركة أكبر عضوية بعد الأمم المتحدة، فإنه مع عدم قدرة المنظمة الدولية على القيام بدورها؛ بسبب نظام الفيتو، فإن هذه الحركة مرشحة لعودة قوية ودور تتعلق به آمال العالم في إطفاء نيران الحرب المشتعلة، وإنقاذ العالم من تداعياتها المدمرة.

٢٠٢٣/٣/١٨

اتجاهات التجارة العالمية في عام ٢٠٢٣ وما بعده

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

مع استمرار تعافي الاقتصاد العالمي من الصدمات التي تعرض لها بعد جائحة كورونا؛ حقق حجم التجارة العالمية مبلغًا إجماليًّا قياسيًّا بلغ ٣٢ تريليون دولار في عام ٢٠٢٢ .لكن بالنسبة إلى عام ٢٠٢٣، فإنه وسط مخاوف من حدوث ركود في الاقتصادات الكبرى، توقع «مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية» ،) الأونكتاد(، «نظرة قاتمة» ، في ظل «التوترات الجيوسياسية، وارتفاع أسعار الطاقة، ورفع أسعار الفائدة، والتضخم المستمر» ، والتي من المرجح أن «تقيد التجارة العالمية» .

وفي تأييد لهذا، أكدت «ماريان بيتسنجر» ، من «المعهد الملكي للشؤون الدولية» ، أن التجارة العالمية خلال العام الحالي، تواجه «تحديات متعددة» ، مشيرة إلى الأهمية المتزايدة لـ«إعادة ضبط العولمة، واضطرابات سلاسل التوريد، والمنافسة بين القوى العظمى، وكذلك كيفية تأثر مستقبل التجارة الدولية بتحول الاقتصادات الرائدة نحو التقنيات الخضراء والرقمنة» .

وعلى الرغم من ارتفاع حجم التجارة العالمية بنسبة ١٢٪ في عام ٢٠٢٢، إلا أن توقعات «منظمة التجارة العالمية» ، لمستوى نمو التجارة عام ٢٠٢٣، جاءت «ضعيفة» مع تأكيد أن «الصدمات المتعددة» ، لا تزال «تؤثر في الاقتصاد العالمي» .وأشار «كينيث روجوف» ، من «مجلس العلاقات الخارجية» ، إلى أن «اقتصادات الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، ومنطقة اليورو تعاني من «تضخم متزايد»؛ نظرًا إلى أن البنوك المركزية التي «انتظرت وقتًا طويلاً لرفع أسعار الفائدة مع تراكم التضخم»؛ تتدافع الآن للسيطرة على الوضع من دون دفع اقتصاداتها إلى ركود عميق» .وعليه، توقعت «المنظمة» أن الطلب على الواردات في هذه الأسواق، سيكون «ضعيفا» ؛ جراء انخفاض إنفاق الأسر، وارتفاع تكاليف التصنيع.

ويبرز في تحليل اتجاهات التجارة العالمية في السنوات القادمة، مفهوم «إعادة ضبط العولمة» ، وهي عبارة استخدمتها «نغوزي إيويالا» ، مديرة «منظمة التجارة العالمية» .وأشار «مولي سميث» ، و«فينس جوللي»، من «وكالة بلومبرج» ، إلى أنها «نظام تقوم من خلاله الشركات متعددة الجنسيات بتكوين شبكة تجارية لاستيعاب التحديات الاقتصادية والجيوسياسية الجديدة» .ورأت «بيتسنجر» ، أنها «أفضل وصف للنمط الحالي والمستقبلي المحتمل للتكامل الاقتصادي، وتدارك الانقسامات عبر الاقتصادات المختلفة» ، مؤكدة أن العولمة نفسها لا تزال فكرة «مستمرة» ، تؤكد الروابط التجارية الإقليمية الأقرب، وتشكيل تكتلات اقتصادية تتسم بأنها «حساسة» للمنافسة، و«مهمة من الناحية الاستراتيجية» .

وكما أوضح «نيل شيرينج» ، من مجموعة «كابيتال إيكونوميكس» ، فإن الاقتصاد العالمي «ينقسم إلى كتلتين إحداهما مع الصين، والأخرى مع الولايات المتحدة» .وأظهرت «منظمة شنغهاي للتعاون» ، الكتلة الأولى منها، والتي تضم «روسيا، والهند، وباكستان، والعضوية الإيرانية المحتملة» ، والتي شبهها «المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية» بـ« الناتو المارق» ، نظرًا إلى موقفها المعادي للغرب .وتحدث «لاري إليوت» ، في صحيفة «الجارديان» ، عن «تجزئة الاقتصاد العالمي» في وصفه الاجتماع السنوي لـ«صندوق النقد الدولي» ، في أكتوبر ٢٠٢٢، حيث كانت أمريكا معترضة على سياسة إنتاج النفط السعودي، وكانت الهند «غير راضية» ، مع ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية، فيما وُصفت العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة، والصين، بأنها «فاترة» .

ومع إشارة «شيرينج» ، إلى أن المنافسة بين القوى العظمى التي تزيد في العلاقات التجارية، «ستقود إلى تحولات في سلاسل التوريد، وتقليل تدفقات التكنولوجيا والاستثمار» ، بين الكتلتين السابق الإشارة إليهما؛ فإن «الاعتبارات الجيوسياسية» من المقرر أن تلعب «دورًا أكبر في السياسة الاقتصادية» .وفي حين رأت «بيتسنجر» ، أنه من «غير المحتمل» أن يسعى أعضاء الكتلة الاقتصادية الغربية إلى «تكامل طموح وعميق لأسواقهم»؛ فقد أشارت إلى احتمالية تركيزهم على بناء سلسلة توريد مرنة، وتقليل اعتمادهم الاقتصادي على الصين.

ومع تأكيد المنافسة الاقتصادية والتجارية المباشرة بين «واشنطن» ، و«بكين»؛ باعتبارهما أكبر اقتصادين في العالم، أشار «المعهد الملكي للشؤون الدولية» ، إلى احتلال الأخيرة مكان الأولى خلال العشرين عامًا الماضية .وفي حين أنه عام ٢٠٠١– عندما انضمت «بكين» إلى منظمة التجارة العالمية – كان لدى ٨٠٪ من الدول حول العالم تبادل تجاري مع أمريكا؛ فإنه بحلول عام ٢٠١٨، انخفض الرقم إلى ٣٠٪ فقط، وفي عام ٢٠٢٠ تفوقت الصين على الولايات المتحدة، باعتبارها الشريك التجاري الأكبر للاتحاد الأوروبي .وأقرت «جينا ريموندو» ، وزيرة التجارة الأمريكية، بأنه «ليس سرا» أن أمريكا منخرطة في «منافسة عالمية شديدة مع الصين» ، وأن التكنولوجيا، في عام ٢٠٢٣ وما بعده، هي «جوهر» هذه المواجهة.

وفي ظل تصاعد التوترات التجارية العالمية، فرضت «واشنطن» ، قيودًا اقتصادية على العلاقات المالية بين الشركات في أراضيها، ومثيلاتها في الصين، وأبرزها ما يتعلق بصناعة «أشباه الموصلات» .وفي عصر التقدم

التكنولوجي، أصبح دور هذه الصناعة والوصول إليها مصدرًا للمنافسة والارتياب بين «بكين» ، و«واشنطن» .وأوضحت شركة «ماكينزي» ، أنه في حين صنعت الأخيرة خلال التسعينيات ما يقرب من ٤٠٪ من أشباه الموصلات في العالم، فقد انخفض هذا حاليا إلى ١٢٪ فقط .ومع نقص الإنتاج خلال عام ٢٠٢١، أثر ذلك في النمو الاقتصادي، «بحوالي ربع تريليون دولار» .

وفي إدراك لذلك، أشار «مات شيهان» ، من «مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي» ، إلى فرض «إدارة بايدن» ، في أكتوبر ٢٠٢٢ قيودًا على وصول الصين إلى أشباه الموصلات غربية الصنع، والتي كان لها تأثير في حرمانها من «القوة الحاسوبية التي تحتاجها لتدريب الذكاء الاصطناعي(AI) » .وبالمقارنة، سيوفر «قانون الرقائق الإلكترونية والعلوم الأمريكي» الصادر في أغسطس ٢٠٢٢، مبلغ ٥٢ مليار دولار أمريكي للبحث والتطوير وتصنيع أشباه الموصلات .وفي حين تمت الإشارة إلى أن هذه السياسة «من المحتمل أن يكون لها تأثير بالغ على وصول «الصين» ، إلى أشباه الموصلات المتقدمة» ، وكذلك «قدرتها على صنعها في الداخل»؛ فإن الولايات المتحدة تسعى إلى استعادة أسبقيتها بالسيطرة على تقنيات وموارد الحوسبة المتقدمة.

وعلى الرغم من استمرار التصعيد في العلاقات التجارية بين الكتلتين، فقد أصرت «بيتسنجر» ، على أن «الانفصال الكامل» ، عن الصين من قبل الدول الغربية «غير قابل للتحقيق، ولا مرغوب فيه» .وبدلاً من ذلك، توقعت «درجات متفاوتة من «عدم التكامل» ، على أساس الأمن القومي، وحماية «القطاعات الحساسة» ، مثل التقنيات المتقدمة، والمستحضرات الصيدلانية، واستخدام المواد الخام.

ومع ذلك، لا يمكن التقليل من أهمية المخاطر الاقتصادية للصين، وتداعياتها بالنسبة إلى الولايات المتحدة، ودورها الريادي في الاقتصاد العالمي .وأوضح «هوارد فرينش» ، من «جامعة كولومبيا» ، أنه على الرغم من كل «نجاحاتها» لتصبح واحدة من أكثر دولتين تأثيرًا في العالم، فلقد حققت «بكين» ، «نتائج متواضعة جدًا في تحديد نشاطاتها الاقتصادية المستقبلية، التي يجب الاهتمام بها وتعزيز قطاعاتها» .وبدلا من أن تكون شركات الطيران التجاري، والمعالجات، والمشغلات الدقيقة «الأقوى اقتصاديًا عالميًا» ، أوشكت على الإفلاس» ، وطلبت دعمًا ماليًا حكوميًا للبقاء مستمرة.

وفي ضوء التنافس الاقتصادي بين البلدان، أشارت «بيتسنجر» ، إلى أن هناك دولا «لا تريد أن تختار جانبًا ما» ، بالنظر إلى المزايا والمكاسب الواضحة للحفاظ على العلاقات مع كليهما .وينطبق هذا الأمر على عديد من دول الشرق الأوسط، بما فيها دول الخليج التي استفادت من كون «الصين» ، أكبر شريك تجاري، كما مكّنتها علاقاتها الأمنية مع «الولايات المتحدة» ، من تعزيز أمنها الإقليمي .وبالنسبة إلى منطقة الشرق الأوسط، فإنه بينما أشار مؤتمر) أونكتاد (إلى أن «معدلات النمو التجارية الكبرى» خلال عام ٢٠٢٢، كانت «ترجع إلى ارتفاع قيمة تجارة منتجات الطاقة وصادراتها»؛ توقعت «منظمة التجارة العالمية» ، أن حجم الصادرات السلعية غير البترولية عام ٢٠٢٣، ستشهد انخفاضًا طفيفًا، على الرغم من توقع نمو حجم الواردات بالمنطقة ذاتها بنسبة ٥٫٧٪.

وفي ظل هذه الديناميكيات، أشار «فيليكس تشانغ» ، من «معهد أبحاث السياسة الخارجية» ، إلى سعي كل من الصين، وتركيا، و« معظم مناطق دول آسيا الوسطى» ، و«القوقاز» ، إلى إنشاء ممر أوسط تجاري يربط بين شرق آسيا وأوروبا» ، يجنب تلك الدول مناطق النفوذ والهيمنة الروسية والأمريكية، ويمر عبر «كازاخستان، وجورجيا، وأذربيجان، وتركيا» ، والذي شبهه بـ«طريق الحرير القديم»؛ حيث إن لديه القدرة على «تحويل مسار التجارة عبر أوراسيا» ، عن طريق تقليل الاعتماد على التجارة البحرية.

ومع ذلك، فإن إنشاء هذا الطريق قد تعطل بسبب «التدابير الروتينية» ، والإجراءات المتعلقة بالجمارك والتعريفات والرسوم عبر العديد من البلدان، ناهيك عن أن حجم التجارة عبره أقل بكثير من تلك الموجودة في «الممر الدولي للنقل بين الشمال والجنوب» ، والذي يعد طريقا سريعا ورخيصا .وفي حين أن قدرة الممر الأوسط عام ٢٠٢٠ على النقل بلغت حوالي ١٠ ملايين طن من البضائع؛ تم نقل بـ ١٤٤ مليون طن أخرى عبر السكك الحديدية السيبيرية في العام ذاته.

وبالنسبة إلى دول الشرق الأوسط، لا سيما التي تصدر النفط إلى مناطق شرق آسيا والدول الغربية، لا تزال حماية طرق وسلاسل الإمداد «مسألة ضرورية» .وأشار «المنتدى الاقتصادي العالمي» ، إلى أن «سلاسل التوريد المرنة، والأسواق المفتوحة» ، ستكون «حاسمة لضمان الوصول إلى المواد الخام» للدول، بالإضافة إلى ضمان تنفيذ إجراءات نحو «إزالة الكربون من سلاسل القيمة العالمية بالنسبة إلى الاقتصادات الرائدة .

واتساقا مع هذا، أوضح مؤتمر) أونكتاد(، أن «تطور سلاسل التوريد العالمية» ، يمكن أن يؤثر في أنماط التجارة وطرق تكيفها مع التغيرات المناخية خلال عام ٢٠٢٣، بسبب الشكوك حول تنويع الموردين لمصادر الطاقة بشكل تدريجي .وأكد «المعهد الملكي للشؤون الدولية» ، أن الاضطرابات التي طالت الموانئ في الولايات المتحدة والصين، والتي تعود إلى عام ٢٠٢٠، قد «تم حلها في الغالب» ، وهو ما سمح بتدفق أكثر كفاءة للتجارة من أكبر اقتصادين عالميا .

من جانبه، أشار «بيتر تيرشويل» ، من وكالة «إس آند بي جلوبال» ، إلى أن هناك «مؤشرات قوية» على أن الاقتصاد العالمي، يتجه نحو تخفيف «أكبر لاضطراب سلاسل إمداد الشحن بالحاويات .ومع ذلك، حذرت «بيتسنجر» ، من أن أكبر التهديدات لسلاسل الإمدادات التجارية العام الحالي، هي «التغيرات المناخية القاسية» .وحث «الأونكتاد» ، على زيادة الاستثمارات من أجل «تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات المستقبلية» ، سواء كانت طبيعية أو جيوسياسية.

علاوة على ذلك، هناك عوامل ديناميكية أخرى قد تؤثر في مستقبل التجارة العالمية، مثل الجهود الدولية لتطوير اقتصاد عالمي أكثر اخضرارًا واستدامة بيئيًا، وهو عامل أوضح «الأونكتاد» ، أنه «يحفز الطلب على المنتجات المستدامة بيئيًا، «وتقليل مستويات الطلب على الوقود الأحفوري» .وسلط «مونكيلبان» و«كار» ، الضوء على كيف تُشكل التجارة «إحدى الركائز الرئيسية» للخطة الخضراء للمفوضية الأوروبية، الذي أكدت رئيستها «أورسولا فون دير لاين» ، «أن التجارة والمنافسة مفتاح لتسريع وتيرة اللجوء للتكنولوجيا النظيفة، وتحسين درجة الحياد الكربوني المناخية» .فيما سعى وزراء التجارة الأوروبيون إلى إطلاق تحالف عالمي

قوامه ٥٠ طرفًا بشأن المناخ، والذي أكد «المنتدى الاقتصادي العالمي» ، أنه «سيوفر توجيهًا سياسيًا من أجل «تعزيز التعاون الدولي» ، بشأن التجارة والمناخ والتنمية المستدامة» .

ومع ذلك، فإن التوترات في هذا المجال داخل التحالف الغربي تظل جديرة بالملاحظة .وواجه «قانون خفض التضخم» ، لإدارة بايدن لعام ٢٠٢٢ معارضة أوروبية؛ نظرًا إلى أن استثمارات «واشنطن» ، المخطط لها بقيمة ٣٦٩ مليار دولار والمخصصة للتحول إلى مصادر الطاقة المتجددة؛ تترك تلك الدول قلقة من «خسارتها الكثير من الوظائف، والاستثمارات التي قد توفرها الولايات المتحدة لها، في حال تم هذا التحول بشكل فوري دون تعاون مشترك» .وبينما أشاد نائب رئيس موظفي البيت الأبيض «جون بوديستا» ، بالقانون، باعتباره يساعد في «تحول الاقتصاد العالمي بحجم ونطاق واسع وبشكل فجائي» ؛ حذر الرئيس الفرنسي «إيمانويل ماكرون» ، من أنه يهدد بـ«التأثير في الغرب» ، والوفاء بتعهدات الانبعاثات الكربونية الصافية الصفرية بشكل تدريجي.

على العموم، هناك عديد من التحديات والضغوط الكبرى حول أنماط التجارة وتغيرها، بما في ذلك التجزئة الاقتصادية للأسواق، ومنافسة القوى العظمى، ومشاكل سلاسل التوريد، والاستدامة وغيرها .وفي حين أن زيادة التعاون بين الدول يمكن أن يطور بدوره أنظمة مالية «أكثر شمولاً واستدامة» ، ومرونة، بالإضافة إلى «زيادة معدلات النمو الاقتصادي» ؛ يبقى أن نرى ما إذا كانت الصدمات الجيوسياسية أو الاقتصادية الكبرى ستسبب مرة أخرى قلقا بشأن أنماط التجارة العالمية، وعملية تحولها للتكيف مع التغييرات المناخية أم لا؟

٢٠٢٣/٣/٢٠

تفنيد الرواية الأمريكية حول دعم واشنطن لإسرائيل

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

مع تشكيل حكومة إسرائيلية ائتلافية يمينية متطرفة، بقيادة «بنيامين نتنياهو» ، وتركيز نهجها وسياساتها على «قمع الفلسطينيين في الأراضي المحتلة» ، و«دعم المستوطنات في الضفة الغربية، وضم الأراضي» ، و«التعديلات السياسية المناهضة للديمقراطية»؛ توقع عديد من المحللين الغربيين، ومن بينهم «شايندي رايس» ، في صحيفة «وول ستريت جورنال» ، أن هذه السياسات سوف تؤدي إلى «تعقيد» الدعم السياسي والاقتصادي القوي الذي تقدمه «الولايات المتحدة» ، منذ فترة طويلة لإسرائيل.

علاوة على ذلك، أشارت «نيري زيلبر» ، من «معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى» ، إلى أنه «حتى لو تم تنفيذ جزء بسيط من الوعود التي قطعها على أنفسهم الوزراء اليمينيون» ، فإن اتجاه الحكومة الائتلافية «لإعادة صياغة» سيادة القانون، جنبًا إلى جنب مع «موقف أكثر عدوانية تجاه الفلسطينيين» ، قد تحقق بالفعل في الأشهر الثلاثة الأولى التي تولى فيها هذا الائتلاف السلطة .وبالإضافة إلى توسيع اعترافها بالبؤر الاستيطانية غير القانونية في الضفة الغربية، قامت حكومة نتنياهو، بتطوير خططها لتقليص الاستقلال السياسي للمحكمة العليا الإسرائيلية، ما أشعل احتجاجات كبيرة في أنحاء البلاد.

وعلى الرغم من أن «إدارة بايدن» ، قد ردت على تصعيد العنف في الأراضي المحتلة، والإصلاحات السياسية للحكومة، بإدانات صريحة من كبار المسؤولين؛ إلا أن تقاعسها عن الاستفادة من دعمها السياسي والاقتصادي

لإسرائيل للضغط على تقليل الخطاب التصعيدي، وتأجيج السياسات المتشددة، قد أثار «انتقادات شديدة» ، فضلا عن دفاعها في أواخر فبراير ٢٠٢٣ عنها ضد قرار مجلس الأمن، الذي يدين توسعاتها الاستيطانية غير القانونية في الضفة الغربية.

وانعكاسًا لهذا النهج، دعا عديد من المعلقين «الولايات المتحدة» ، إلى إعادة تقييم علاقاتها الاستراتيجية مع إسرائيل .وأشار «ستيفن كوك» ، في مجلة «فورين بوليسي» ، إلى أن العلاقة الإسرائيلية الأمريكية «لم تعد منطقية» ، بالنسبة إلى الأخيرة على أساس أن إسرائيل أضحت «أكثر تشددًا أمنيًا، وأقل ديمقراطية» .

مضيفا أنه إذا كانت إسرائيل، وأنصارها في الغرب «يريدون استمرار تلقي سخاء الولايات المتحدة»؛ فإنهم سيحتاجون إلى «الخروج برواية جديدة» ، لتبرير الدعم العسكري والاقتصادي والسياسي الأمريكي .

واستكمالا لعرض أفكاره، أشار إلى الخطاب المشترك بين صانعي السياسة في واشنطن وخارجها، بأن إسرائيل منخرطة في «صراع دائم من أجل البقاء وسط منطقة معادية» .ومع عدم موافقته على هذه الرواية والاعتقاد السائد بأن ضمان «الأمن الإسرائيلي» ، ضد المنافسين الإقليميين، يمثل «مصلحة أساسية للولايات المتحدة» ، فقد أوضح أنه في حين أن هذه الفكرة كانت «ربما» صالحة أحيانا في الماضي، ففي الوقت الحاضر فإن «مقولة إن إسرائيل بحاجة إلى مساعدة أمريكية لتأمين وجودها» ، هي فكرة يمكن دحضها بسهولة.

وبدلاً من ترديد المزاعم السابقة؛ اعتبر «كوك» ، أن إسرائيل «في وضع استراتيجي أفضل من أي وقت مضى» ، مكنها تطبيع العلاقات الدبلوماسية مع عديد من الدول في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، من التوسع في العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية مع عديد من الدول العربية، في حين أن منافسيها الإقليميين التقليديين هم حاليًا إما «غير مستقرين» سياسيا، أو «منشغلين داخليًا» ، أو «بعيدين جدًا وغير قادرين» على تعريض أمنها القومي للخطر بشكل مؤثر.

وبينما اعترف الباحث أن «إيران» ، هي استثناء لذلك، وتمثل بالفعل «تحديًا كبيرًا» ، استنادًا إلى نشاطها الإقليمي الضار، فقد أصر مع ذلك على أن الأجهزة العسكرية والاستخباراتية الإسرائيلية، «أثبتت أنها بارعة» في معالجة التهديدات الأمنية الصادرة عن طهران .وفي حين أقر الخطر النووي المتزايد على الأمن الإقليمي من جراء سعي إيران للحصول على ما يكفي من اليورانيوم المخصب لصنع سلاح نووي، فقد أكد أيضًا حقيقة أن إسرائيل هي نفسها قوة مسلحة نوويًا، مع ما يصل إلى «٩٠ سلاحًا ومخزونًا من البلوتونيوم الكافي لصنع ١٠٠ إلى ٢٠٠ قنبلة نووية» ، ما يعني أنه حتى لو حصلت طهران على قدرات أسلحة نووية سيكون لدى إسرائيل القدرة على الحفاظ على ميزة واضحة في سباق التسلح معها.

وإلى جانب التشكيك في الأهمية المستمرة لالتزام الولايات المتحدة بالأمن القومي الإسرائيلي، انضم «كوك» ، إلى عديد من المحللين في الإشارة إلى اتساع الهوة السياسية والأيديولوجية بين أمريكا وإسرائيل، مؤكدين أن فكرة «مشاركة الدولتين في مجموعة مشتركة من المبادئ الديمقراطية» ، باتت «غير منطقية» .

وتأكيدًا لهذا التحليل، تمت الإشارة إلى قيام الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بـ«ترهيب جماعات حقوق الإنسان» ، وسن تشريعات «تضفي أساسًا على معاملة اليهود مواطنين من الدرجة الأولى، واعتبار العرب

مواطنين من الدرجة الثانية» ، فضلا عن أن التعديلات القانونية– المذكورة أعلاه –تعمل بشكل واضح على «إضعاف الضوابط والتوازنات في النظام السياسي الإسرائيلي» .

وبعيدًا عن السياسات، أثارت طبيعة الحكومة اليمينية الحالية أيضًا الكثير من الذعر لدى المراقبين الغربيين . وأشار «جوش ليدرمان» ، من شبكة «إن بي سي» ، إلى أن التحالف «يعج بالقوميين المتطرفين» .وأعرب «كوك» ، عن أسفه من أن الائتلاف، الذي يقوده «نتنياهو» ، يضم وزراء «فاشيين وعنصريين صريحين» ، في مناصب مؤثرة لديهم أجندة واضحة «لتحديد الهوية الإسرائيلية على أسس دينية» .

وحتى وسط المحللين المؤيدين لدعم الولايات المتحدة المستمر لإسرائيل، كان هناك اعتراف بأن تصاعد العنف في الأراضي المحتلة، ومحاولات الدفع نحو التعديلات السياسية المناهضة للديمقراطية؛ قد قوبلت برد فعل عنيف محلي ودولي .وأشار «ماثيو كرونيغ» ، من «المجلس الأطلسي» ، إلى أن حكومة نتنياهو «تلطخ» سمعة إسرائيل كدولة كان يحكمها القانون، «وتقوض ادعاءاتها» بأنها الدولة الوحيدة الديمقراطية في الشرق الأوسط» .

وكان القاسم المشترك للتعليقات حول انتقاد سياسات إسرائيل الحالية؛ هو رفض ردود الفعل التي اتخذتها «إدارة بايدن» ، في الوقت الذي اتجهت فيه الدول الغربية الأخرى، نحو ضرورة محاسبة إسرائيل جراء انتهاكاتها في الأراضي المحتلة، والتدابير السياسية المناهضة للديمقراطية، وهي أفعال من شأنها أن تثير أقوى ردود فعل ممكنة إذا ما ارتكبتها دول أخرى.

وفي تأكيد لهذا، أشار «كوك» ، إلى أن الإجراءات الاستفزازية للحكومة الإسرائيلية «قد تم تجاهلها إلى حد كبير من قبل «واشنطن» ، منذ فترة طويلة» ، مكتفية ببعض التعليقات، «التي وردت في تقارير وزارة خارجيتها، والتي لم يقرأها سوى القليل» .وأشارت «إيما أشفورد» ، من «مركز ستيمسون» ، إلى الطريقة التي وفرت بها واشنطن لها «غطاء في الأمم المتحدة» ، من خلال «الاعتراض عن عمد، أو منع القرارات» ، التي كان من شأنها أن تعرضها للمساءلة الدولية عن الانتهاكات في الأراضي المحتلة .ومع ذلك، أشار إلى أن حجم الضجة حول طبيعة سياسات حكومة نتنياهو في الوقت الحالي، جعلت الآن «الإخفاقات الديمقراطية في البلاد من الصعب تجاهلها» بالنسبة إلى صانعي السياسة الأمريكيين.

وبالفعل، استنكر المعلقون طريقة معاملة إسرائيل للفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وعدم وجود رد فعل أمريكي ملموس، أو الضغط على نتنياهو لوقف تصعيد عنف المستوطنين اليهود، وكذلك الخطاب الاستفزازي لوزراء حكومته .وأكد «كوك» ، أن السيادة الإسرائيلية «بات لا يمكن المساس بها»؛ حيث نجحت حكومة نتنياهو، بالتعاون مع الولايات المتحدة وأوروبا، في «تهميش القضية الفلسطينية وأسسها ودعائمها» .مشيرا إلى أنه على الرغم من حصول المواطنين اليهود وغير اليهود في إسرائيل رسميًا، على نفس الحقوق دون تمييز، فمن الواضح أن المواطنين العرب «محرومين من كل هذه الحقوق» ، حيث يظل الفلسطينيون «أفقر وأقل تعليما»، ولديهم «فرص أقل من نظرائهم الإسرائيليين اليهود» .

وعلى الرغم من «الارتفاع الكبير في وتيرة العنف» ضد الفلسطينيين، و«التطرف المتزايد» من جانب الحكومة الإسرائيلية، فقد أكد «آشفورد» ، أن سياسة الولايات المتحدة، حيال هذه السياسات «لم تتغير» كليًا، ومازالت «تواصل تسليحها، والتغاضي عن انتهاكاتها» على الرغم من الاعتراف بمحاولات نتنياهو «تقويض القضاء الإسرائيلي» ، ودعوة وزير المالية «بتسلئيل سموتريتش» ، إلى القيام بـ«تطهير عرقي مدعوم من الدولة» .

ونتيجة لذلك، حثت مجموعة من ٩٠ عضوًا بالكونجرس الأمريكي «بايدن» ، على «استخدام جميع الأدوات الدبلوماسية لمنع الحكومة الإسرائيلية من إلحاق المزيد من الضرر بالمؤسسات الديمقراطية في البلاد» ، كما كانت أيضًا هناك مجموعة متزايدة من الأصوات في السياسة الأمريكية والأكاديمية وتعليقات الخبراء المطالبة بوضع قيود على دعمها الاقتصادي لإسرائيل؛ بهدف الحفاظ على ديمقراطية البلاد، والحد من وتيرة العنف ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

ووفقا لـ«مركز أبحاث الكونجرس» ، كانت إسرائيل «أكبر متلقٍ للمساعدات الخارجية الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية»؛ حيث حصلت على ١٥٨ مليار دولار من المساعدات الاقتصادية، والتمويل العسكري بواقع ٨٠٣ مليارات دولار سنويًا، كجزء من مذكرة تفاهم تم إبرامها عام ٢٠١٦، بشأن حجم المساعدات العسكرية المقدمة لها طيلة عشر سنوات قادمة بعد هذا التاريخ .

وفي إطار هذا الواقع، طالبت «آشفورد» ، «البيت الأبيض» ، بـ«فرض مزيد من الشروط والقيود أمام مساعدته العسكرية وغيرها» لإسرائيل» .وفي السياق ذاته، طالب المرشح الديمقراطي السابق للرئاسة «بيرني ساندرز» ، الإدارة الأمريكية، بخلق «اشتراطات» ، مقابل الدعم المستقبلي لها من أجل إحباط آلية وجود «حكومة عنصرية» ، تنوي «التقليل من الشعب الفلسطيني» ، وتدير ظهرها لخيار حل الدولتين.

من جانبه، أوضح «كرونيغ» ، أن عملية «كيل الاتهامات» ، ضد الوزراء الإسرائيليين من المسؤولين الأمريكيين لن تساعد «إدارة بايدن» ، في تحقيق أهدافها، كما دافع عن نقطة، أنه في السنوات الماضية، «كان نفوذ واشنطن على إسرائيل عادة أكبر «عندما تُبقي أمريكا الحكومة الإسرائيلية» على مقربة منها دون إبعادها» ، وأصر على أنه سيكون من الأفضل لإدارة بايدن التعبير عن اعتراضها على سياسة إسرائيل «خلف الأبواب المغلقة» .

وعلى الرغم من أن انتقادات سياسات الحكومة الإسرائيلية وأفعالها أضحت منتشرة بين المعلقين الغربيين، إلا أن «ليدرمان» ، أشار إلى أنه لا توجد حتى الآن «مؤشرات» على أن «إدارة بايدن، سوف تغير من وتيرة دعمها طويل الأمد لإسرائيل، ولا حتى مجرد ممارسة الضغط على التحالف الذي يقوده «نتنياهو» ، لتهدئة التوترات في الأراضي المحتلة، أو حتى فرض مزيد من السيطرة على المستوطنين الذين ينفذون اعتداءات بحق مواطنين فلسطينيين، أو الحد من الطبيعة المناهضة للديمقراطية عبر الإصلاحات القانونية التي تريد الحكومة الإسرائيلية تنفيذها، وهي الأمور التي دفعت الخبير الأمني الدولي «كيري أندرسون» ، إلى أن يرى أن هذه الأمور تعد «تقاعسا» من قبل إدارة بايدن التي «لا تجيد التعامل مع حقائق الصراع الإسرائيلي الفلسطيني» ، ونمو التطرف داخل أروقة السياسة الإسرائيلية.

على العموم، فإن دفاع الولايات المتحدة عن الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية غير مقنع لكثير من المحللين، نظرًا إلى أن لديها «جيشًا كبيرًا ومتطورًا وفعالاً» ، وعلاقات مع كثير من الدول العربية، غير أن التغييرات السياسية الإسرائيلية المناهضة للديمقراطية وحدها هي ما قد تثير الشكوك حول العلاقة المستقبلية بين إسرائيل وبين الدول الغربية .

وعليه، خلص «كوك» ، إلى أن الاحتجاجات المستمرة في جميع أنحاء البلاد ضد الحكومة الإسرائيلية، لا يمكن أن تحبط التغييرات القانونية المقترحة، حيث لا يبدو أن «نتنياهو» ، وحلفاءه السياسيين «قد يتراجعون» عن سياساتهم .كما خلص أيضا إلى أنه ليس أمام «إدارة بايدن» ، سوى «التظاهر» ، بأنها تشارك قيمها الديمقراطية مع نظيرتها الإسرائيلية .

٢٠٢٣/٣/٢٢

قراءة في زيارة وزير الدفاع الأمريكي «لويد أوستن» للشرق الأوسط

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

أوضح «معهد الولايات المتحدة للسلام» ، أنه خلال العامين الأولين من رئاسة «جو بايدن» ، لم يكن الشرق الأوسط منطقة «ذات أولوية قصوى» ، مقارنة بقضايا «مثل الحرب الروسية في أوكرانيا، وتصعيد التوترات مع الصين»؛ بيد أن التصعيد العنيف الأخير في فلسطين، إلى جانب المخاوف بشأن تطلعات إيران النووية، قد أدى إلى «لفت انتباه الإدارة الأمريكية» ، إلى المنطقة، وتجدد الجهود الدبلوماسية من قبل المسؤولين الأمريكيين.

وبشكل ملحوظ، انعكس هذا الاهتمام المتجدد بالشرق الأوسط في سلسلة الزيارات الرفيعة المستوى، التي قام بها مسؤولون أمريكيون لإجراء محادثات مع حلفاء وشركاء إقليميين .وعقب زيارة «بايدن» ، لإسرائيل وفلسطين والسعودية في يوليو ٢٠٢٢؛ توجه في شهر يناير ٢٠٢٣، «جيك سوليفان» ، مستشار الأمن القومي و«ويليام بيرنز» ، مدير وكالة المخابرات المركزية، و«أنطوني بلينكين» ، وزير الخارجية إلى المنطقة؛ بهدف تهدئة التوترات المتصاعدة بين الإسرائيليين والفلسطينيين .وفي أحدث زيارة، قدِمَ «لويد أوستن» ، وزير الدفاع، في مطلع شهر مارس؛ لعقد سلسلة اجتماعات مع المسؤولين الرسميين في الأردن، ومصر، وإسرائيل.

جاءت مداولات «أوستن» ، وسط إخفاقات متكررة من قبل زملائه لتهدئة التوترات والخروج من تلك اللقاءات بنتائج ذات مغزى .وأوضح «أوليفر هولمز» ، في صحيفة «الجارديان» ، أن زيارة «بلينكين» ، في أواخر شهر يناير، «لم تقدم أي اختراق للأوضاع» .وأشار «خليل جهشان» ، من «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» ، إلى أنه في حين تم التوصل إلى اتفاق بمدينة العقبة الأردنية بين المسؤولين الإسرائيليين والفلسطينيين؛ لتقليل التوترات في نهاية فبراير٢٠٢٣، ساعد هجوم من قبل المستوطنين الإسرائيليين في بلدة «حوارة» بالضفة الغربية على «الإجهاز» السريع على هذا الاتفاق.

وعلى الرغم من كون الزيارة موجهة ضد عمليات التصعيد بين الإسرائيليين والفلسطينيين، التي تهدد مرة أخرى «بالخروج عن السيطرة» ، كما كتب «جون ألترمان» ، من «مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية»؛ فقد ذكر «إدريس علي» ، من وكالة «رويترز» ، أن الهدف الأساسي منها يتبلور حول المأزق الآخر للسياسة الخارجية

الأمريكية في الشرق الأوسط؛ والمتمثل في «طمأنة شركاء أمريكا الأمنيين» ، بأنها لا تزال «ملتزمة بأمن المنطقة على الرغم من تركيزها مؤخرًا على روسيا والصين» .

وبهذا المعنى، ركزت تصريحات وزير الدفاع الأمريكي، خلال زيارته على «المخاطر الأمنية المتبادلة المنبثقة من إيران» .مع إشارة «فيليسيا شوارتز» ، في صحيفة «فاينانشيال تايمز» ، إلى أن «واشنطن» ، وحلفاءها «قلقون بشأن الروابط الدفاعية بين روسيا وإيران» ، في ظل قيام الأخيرة، بتزويد «موسكو» ، بطائرات مسيرة وصواريخ باليستية .وبعد استخدام الأسلحة الإيرانية لشن هجمات ضد البنية التحتية المدنية في أوكرانيا؛ حذر «أوستن» ، من احتمال قيام تحالف عسكري «لا يمكن تصوره» بين روسيا وإيران، مشددًا على تداعياته السلبية على صعيد المنطقة والعالم .وفيما يتعلق بمسألة طموحات إيران النووية، أكد النهج الذي تمسكت به «واشنطن» ، منذ فترة طويلة، وهو الاعتقاد بأن «الدبلوماسية هي أفضل طريقة لمنعها من الحصول على سلاح نووي» ، وفي الوقت ذاته «عدم السماح لها بامتلاكه» .

وحول كيفية تحويل «الولايات المتحدة» ، كلمات وتصريحات «أوستن» ، إلى أفعال تعزز مشاركتها المستقبلية في الأمن الإقليمي؛ أوضح «ديون نيسنباوم» ، و«دوف ليبر» ، و«ستيفن كالين» ، في صحيفة «وول ستريت جورنال» ، أن «أحد الخيارات قيد المناقشة» في «واشنطن» ، الآن هو اختيار «الرياض» ، حليفا رسميًا للولايات المتحدة من خارج الناتو» ، مثل قطر، والأردن، الأمر الذي يسهل وصولها إلى الأسلحة الأمريكية» .

إلى جانب ذلك، تسعى «واشنطن» ، من الزيارة إلى تهدئة مخاوف شركائها بشأن عملية الانسحاب الاستراتيجي من المنطقة .

ورأى «علي» أنه من المتوقع أيضًا أن «أوستن» سلم «رسائل صريحة» بهذا الشأن إلى القادة في المنطقة، وعلى الأخص إسرائيل .وخلال الأسابيع الأخيرة، صعد المسؤولون الأمريكيون من انتقاداتهم العلنية لسياسة الحكومة الإسرائيلية وأفعالها .وجاءت تصريحات «نيد برايس» ، المتحدث باسم «الخارجية الأمريكية» ، الأكثر صراحة في هجومه على «بتسلئيل سموتريتش» ، وزير المالية الإسرائيلي، بشأن تصريحاته التحريضية للمستوطنين حول «حوارة» ، التي وصفها بـ«المقيتة» .

وعلى الرغم من الانتقادات الموجهة إلى إسرائيل فيما يتعلق بالإصلاحات السياسية المقترحة من قبل «نتنياهو» ، لخنق استقلال القضاء وتقويض سلطاته؛ دافع «أوستن» ، بشكل غير مبرر عن «عبقرية الديمقراطية الأمريكية والإسرائيلية» ، التي تعتبر «مؤسساتها القضائية قوية وذات استقلالية» .وأشارت صحيفة «الجارديان» ، إلى أن «تصريحات» كل من «أوستن» ، والرئيس الإسرائيلي «إسحاق هرتسوغ» ، جاءت لتصف التغييرات والإصلاحات القضائية المقترحة، بأنها «خاطئة» ، بل و«تقوض أسسنا الديمقراطية» ، وهو ما «يؤكد عمق القلق غير المعتاد» ، تجاه تصرفات الحكومة الإسرائيلية .

ومع أن «لورا كيلي» ، في مجلة «ذا هيل» ، قد أشارت إلى أن إسرائيل قادرة على الحفاظ على «دعم الديمقراطيين والجمهوريين في الكونجرس؛ فقد رفضت شخصيات مؤثرة من كلا الحزبين علنًا التحالف الإسرائيلي

اليميني المتطرف .ووصف السيناتور الديمقراطي، «كريس كونز» ، الوضع الراهن بـ«المتوتر» ، وأنه يشكل «أزمة حقيقية للديمقراطية الإسرائيلية» ، كما أشار عضو لجنة العلاقات الخارجية بالكونجرس «بريان شاتز»، إلى أن «نتنياهو» ، يعتقد أنه «يمكنه التصرف دون عقاب، وتجاهل الأعراف الديمقراطية» ، و« إلحاق الضرر بالفلسطينيين دون مساءلة» .

وفيما يتعلق بوضع الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، أكد «أوستن» ، أن الولايات المتحدة، «تعارض بشدة أي أعمال يمكن أن تؤدي إلى مزيد من انعدام الأمن وزعزعة الاستقرار» ، مشيرًا إلى خطورة «توسيع المستوطنات» والخطاب التحريضي من قبل الإسرائيليين .وفي حين أشار إلى أنه «منزعج بشكل خاص من عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين»؛ فقد أصر مرة أخرى على «التزام واشنطن بأمن إسرائيل بشكل صارم» ، وتأكيده على استمرارها بتمويل أمني لإسرائيل بمبلغ ٣٠٣ مليارات دولار أمريكي سنويًا.

وحول ردود الفعل تجاه زيارة وزير الدفاع وتأثيراتها على سمعة ومكانة «واشنطن» ، في الشرق الأوسط، والجهود الدبلوماسية المبذولة لتهدئة التوترات الإقليمية؛ رأى قائد القيادة المركزية الأمريكية السابق بين عام ٢٠١٩ و٢٠٢٢، «فرانك ماكنزي» ، أن الزيارة «مثال ممتاز لإخبار الكثيرين في المسرح السياسي بالمنطقة أنهم سيظلون مهمين بالنسبة إلينا» ، بالإضافة إلى زيادة الانتباه إلى التحدي الذي يواجه الدور الأمريكي في المنطقة والمنبثق من الصين.

ومع ذلك، وصف «بيتر إيساكسون» ، من موقع «فير أوبزرفر» ، الزيارة بـ«المسرحية الهزلية»؛ حيث إن تأكيدها على إصرار «الولايات المتحدة» ، الالتزام بأمن المنطقة، يتناقض بشكل ملحوظ، مع «تراجع الاهتمام» بالقضايا الإقليمية، مثل إيران، أو القضية الفلسطينية .علاوة على ذلك، أفادت «لوسي إيلينبوجن» ، من «معهد الولايات المتحدة للسلام» ، بأنه ردًا على زيارة «بلينكين» ، السابقة، والتي كانت «تبدو بعيدة كل البعد عن الواقع المروع الذي تكشف على الأرض» ، يمكن بسهولة استنتاج الشيء ذاته من مناقشات «أوستن» ، والتعليقات العامة التي أدلى بها خلال جولته إلى الشرق الأوسط.

من جانبها، علقت «إيما أشفورد» ، في مجلة «فورين بوليسي» ، بأنه «على الرغم من تصاعد وتيرة العنف وتزايد التطرف من جانب حكومة إسرائيل في السنوات الأخيرة» ، فإن سياسة البيت الأبيض «لم تتغير»، ومازالت مستمرة في «تسليحها وتمويلها مع رفضها العلني لتصريحات وزرائها المتطرفين .وفيما يتعلق بما يجب فعله لمعالجة هذا الأمر، رأت أن على «الولايات المتحدة» ، «اشتراط مساعدتها لإسرائيل» ، بـ«منع ارتكاب المزيد من الانتهاكات في الأراضي المحتلة» ، وتجنب خلق «بيئة تسمح لها بالإقدام على ذلك» .وأوضح «مايكل بارنيت» ، من جامعة «جورج واشنطن» ، أن الحكومة الإسرائيلية المتطرفة تقترب من «حافة إبادة جماعية» في الأراضي المحتلة، وبيّن أن واشنطن بصفتها «الداعم الأساسي لإسرائيل والمدافعة عنها، ساعدتها وشجعتها على «انجرافها» إلى هذا الموقف.

على العموم، مع التأكيد المتكرر لـ«أوستن» ، خلال زيارته للشرق الأوسط على أن «الولايات المتحدة» ، ستظل ملتزمة بأمن المنطقة على «المدى الطويل» – وهو ما تم ترديده في الأشهر الماضية على لسان «بايدن» ،

و«بلينكين» ، و«سوليفان» –يظهر بوضوح أنها «فضلت استمرار غياب القيادة، والإجراءات الإقليمية ذات الصلة» ، وبدلاً من ذلك اعتمدت على الكلمات والخطابات الرنانة، وعليه تؤكد بالفعل عدم وجود قوة أو دافع ما يجبرها على تغيير ما أشار إليه «آرون ميللر» ، من «مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي» ، من «إلغاء عام للأولويات» ، من قبلها للقضايا الإقليمية بالمنطقة.

وفي حين أدى تدهور الوضع الأمني في الأراضي المحتلة، إلى جانب الذعر من مسألة تعيين السياسيين المتطرفين كوزراء بالحكومة، والسعي وراء أجندة سياسية معادية للديمقراطية؛ إلى تراجع العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، فقد رأى «ميللر» ، كيف أن «إدارة بايدن» ، في نهاية المطاف «لا تبحث عن صدام مع نتنياهو»؛ الأمر الذي أشار إليه «أوستن» خلال زيارته من إعادة تأكيده الالتزام الأمريكي بأمن إسرائيل.

٢٠٢٣/٣/٢٣

اتجاهات الاستثمار في الطاقة النظيفة في الخليج العربي

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في إدراك لجدية التهديدات التي تسببها التغيرات المناخية، ودور الانبعاثات الكربونية في هذه التغيرات؛ كان العالم قد أنفق حتى نهاية العام الماضي ٥٦٠ مليار دولار على مشاريع الطاقة منخفضة الكربون، ويقدر أن يزيد إنفاقه في هذا الاتجاه بقيمة ٦٠ مليار دولار عام ٢٠٢٣، ليصل الإجمالي بنهاية هذا العام إلى ٦٢٠ مليار دولار، وتشمل الاستثمارات الجديدة مشاريع الرياح، وتمويل مشروعات احتجاز وتخزين الكربون .ورغم ضخامة هذه الأرقام، فإنها أقل مما يحتاجه العالم سنويًا حتى يمكنه الوصول إلى صافي انبعاثات كربونية صفرية في عام ٢٠٥٠، والمقدر بـ٤ تريليونات دولار سنويًا حتى عام ٢٠٣٠ طبقًا لتقديرات الأمم المتحدة.

وبتحليل الرقم المذكور لعام ٢٠٢٣، نجد أن هناك ١٠٪ نموًا متوقعًا في تمويل مشروعات منخفضة الكربون، مدفوعًا بزيادة ضخ الاستثمارات لمشروعات طاقة الرياح، فيما كان نحو ٢١٪ نسبة نمو الاستثمارات في مشروعات الطاقة منخفضة الكربون في ٢٠٢٢، مع توقع نمو محتمل في مشروعات الطاقة النظيفة بنسبة ٥٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠ .ويعاكس هذا الاتجاه ما يحدث حاليًا في أوروبا من تراجع الاستثمارات في قطاعات الطاقة النظيفة، إثر الحرب الأوكرانية، وتداعياتها على أوضاع الطاقة في القارة، حيث لجأت إلى زيادة استخدام الفحم، وإعادة تشغيل المفاعلات النووية.

ويشير التوزيع الجغرافي لنمو الاستثمارات المتوقعة في الطاقة النظيفة إلى أن ٧٪ منه في أوروبا و٩٪ في أمريكا الشمالية، و١٢٪ في آسيا، و٢٣٪ في استراليا، و٢٦٪ في إفريقيا، أي إن الأخيرة جاءت في المرتبة الأولى، وذلك نتيجة النمو المتوقع في استثمارات مشروعات طاقة الرياح في «مصر» .

وفي واقع الأمر، فإن التراجع المسجل لنمو استثمارات الطاقة النظيفة في عام ٢٠٢٣، هو تراجع في الآجل القصير؛ بسبب الظروف الجيوسياسية، لكن في الأجلين المتوسط والطويل لابد من الاتجاه الصعودي في هذه الاستثمارات؛ لتجنب الكوارث البيئية المتوقعة .وتركزت استثمارات الطاقة النظيفة هذا العام في مشروعات الطاقة الشمسية، بنسبة نمو بلغت ٦٪، وطاقة الرياح، بنسبة نمو ١٢٪، ليبلغ بذلك إجمالي استثمارات الطاقة الشمسية ٢٥٠

مليار دولار، وطاقة الرياح البرية ٢٣٠ مليار دولار، وطاقة الرياح البحرية ٤٨ مليار دولار، أما حجم استثمارات مشروعات الهيدروجين الأخضر فتبلغ ٨٠٧ مليارات دولار.

وبالنسبة إلى دول الخليج، فإنه منذ نهاية عام ٢٠٢١، كانت «الإمارات» ، و«السعودية» ، يمثلان نحو ٩٠٪ من قدرة الطاقة النظيفة في المنطقة، وفيما تستعد الأولى لاستضافة قمة المناخ العالمية في ٢٨ في نوفمبر من عام ٢٠٢٣، فقد استبقت هذا الحدث، بتعيين مبعوثها للتغير المناخي الدكتور «سلطان الجابر» ، رئيسًا لكوب ٢٨، ومعه «شيماء بنت سهيل بنت فارس المزروعي» ، وزيرة الدولة لشؤون الشباب بصفتها رائدة المناخ للشباب في المؤتمر، و« رزان المبارك» ، رئيسة الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة رائدة المناخ في المؤتمر .

علاوة على ذلك، استثمرت «أبو ظبي» ، أكثر من ٥٠ مليار دولار في مشروعات الطاقة المتجددة في ٧٠ دولة بأنحاء العالم، وتعتزم إطلاق استثمارات إضافية بقيمة ٥٠ مليار دولار بحلول ٢٠٣٠، ما يعكس وجودها في موقع الريادة عالميًا في العمل المناخي، بصفتها شريكا مسؤولا وموثوقا من المجتمع الدولي في دعم جهوده للتحول إلى الطاقة النظيفة، مع احتضانها ثلاثة من أكبر مشروعات الطاقة الشمسية في العالم، وأقلها في تكلفة الإنتاج، كما أنها من أولى دول المنطقة توقيعًا وتصديقًا على اتفاقية باريس للمناخ، وأعلنت التزامها بخفض الانبعاثات الكربونية في جميع القطاعات الاقتصادية، وتبنت استراتيجية تحقيق الحياد الكربوني بحلول ٢٠٥٠.

وفي استعدادها لاستضافة «كوب٢٨»، شكلت في يونيو ٢٠٢٢، «لجنة وطنية عليا» ، برئاسة وزير الخارجية والتعاون الدولي الشيخ «عبد الله بن زايد آل نهيان» ، ومعه عدد من المسؤولين؛ من بينهم الدكتور « سلطان الجابر» ، كنائب لرئيس اللجنة، كما تواصل «مريم بن محمد سعيد المهيري» ، وزيرة التغير المناخي والبيئة، قيادة الجهود الوطنية للحد من تداعيات تغير المناخ والحفاظ على البيئة، وتنسيق العمل داخل الدولة للوفاء بالمساهمات المحددة وطنيًا في تخفيض الانبعاثات الكربونية، والإشراف على تنفيذ مبادرة الإمارات الاستراتيجية لتحقيق الحياد الكربوني بحلول ٢٠٥٠، والتي تمثل مسارًا بالغ الأهمية للتنمية المستدامة.

وتشير التقديرات إلى أن تحولات الطاقة في اتجاه الاعتماد على الطاقة النظيفة في دول مجلس التعاون الخليجي، يمكن لها أن تحقق وفورات بقيمة ١٣٨ مليار دولار بحلول ٢٠٣٠، وهو ما وضحه وزير الاقتصاد الإماراتي «عبد الله بن طوق المري» ، لدى مشاركته في أعمال المنتدى الاقتصادي العالمي «ديفوس» في مايو ٢٠٢٢، حيث إن هذه الوفورات تعادل ١٪ من الناتج المحلي الإجمالي التراكمي لدول مجلس التعاون في الفترة من) ٢٠٢٠–٢٠٣٠(، كما سيلعب دمج مبادرات المشاريع الدائرية للاقتصاد دورًا في تخفيض الانبعاثات الكربونية بمقدار ١٥٠ مليون طن.

وفي يناير٢٠٢٣، صرح وزير الطاقة السعودي أن بلاده ستستثمر ٢٦٧ مليار دولار لتحقيق هدف توليد طاقة أنظف، وكان ذلك لدى مشاركته في مؤتمر ومعرض «اكتفاء ٢٠٢٣» في مدينة الدمام، علمًا بأن «الرياض» ، تستهدف زيادة إنتاج الغاز بنسبة ٦٠٪، وتستثمر موارد الغاز الطبيعي لديها لإنتاج الهيدروجين، فيما تسعى لأن تبلغ صادراتها السنوية ٩٠٢ مليون طن هيدروجين بحلول ٢٠٣٠، و٤ ملايين طن سنويًا بحلول ٢٠٣٥، وتصب هذه الاستثمارات كلها في تحقيق رؤية السعودية ٢٠٣٠، التي تسعى إلى أن تشكل الطاقة المتجددة ما يربو على ٥٠٪ من مزيج الطاقة لإنتاج الكهرباء بحلول ٢٠٣٥ .

ومن المتوقع طبقًا لهذه الرؤية أن تحقق «السعودية» ، السعر الأكثر تنافسية على مستوى العالم في توليد طاقتي الرياح، والشمس، وبتكلفة إنتاج تعد «رقمًا قياسيًا عالميًا» ، ومن ثمّ، ركز «صندوق الاستثمارات العامة السعودي» ، مؤخرًا على مشروعات الطاقة المتجددة، وضخ استثمارات كبيرة في شركة «أكوا باور» ، ومشروع «سدير» للطاقة الشمسية، ومشروع «شعيبة» للطاقة الشمسية، الذي يعد الأكبر على مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وبإمكانه تزويد ٣٥٠ ألف وحدة سكنية بالكهرباء، فيما تقدر تكلفة الإنتاج في محطة «سكاكا» للطاقة الشمسية ٣٠٢ سنت لكل كيلووات ساعة بقدرة إنتاجية ٣٠٠ ميجاوات .ونتيجة لهذه الجهود، جذبت مشروعات الطاقة النظيفة الكثير من الاستثمارات الأجنبية .وعلى سبيل المثال، أنجز ائتلاف شركات متعددة الجنسية محطة «دومة الجندل» لطاقة الرياح، التي تنتج ٤٠٠ ميجاوات كهرباء باستثمار بلغ ٥٠٠ مليون دولار .ويضم المشروع ٩٩ توربينا لإنتاج الكهرباء من الرياح، ويعد الأكبر من نوعه في الشرق الأوسط .

وإضافة إلى إنتاج الكهرباء من طاقتي الشمس والرياح؛ كان التوجه لإنتاج «الهيدروجين الأخضر» ، و« الأمونيا الخضراء» ، من دون حاجة إلى استخدام الطاقة الأحفورية في التحليل الكهربائي للماء، كما أنه يمكن استخدام الغاز، وهو الأقل بين الموارد الأحفورية تلويثًا في إنتاج الهيدروجين الأزرق، والأمونيا الزرقاء، وإلى هذا توجهت شركة «أرامكو» ، السعودية من أكتوبر ٢٠٢١، بل إنها قامت في الشهر السابق عليه بتصدير أول شحناتها إلى اليابان من الأمونيا الزرقاء.

أما «الكويت» ، فتمتلك مشاريع للطاقة النظيفة، تبلغ قيمتها نحو ٣٠٦ مليارات دولار، ويتوافق مشروع الطاقة المتجددة في «الشقايا» ، مع هدف الدولة المتعلق بتعزيز دور الطاقة النظيفة؛ كي تمثل ١٥٪ من مزيج الطاقة بحلول ٢٠٣٠، وتبلغ الطاقة الإجمالية لهذا المشروع عند اكتمال مراحله المختلفة ٤ آلاف ميجاوات.

وفي «قطر» ، كان افتتاح محطة «الخرسعة» للطاقة الشمسية في عام ٢٠٢٢، هو جزء من إطار عام تتوجه به «الدوحة» ، نحو الطاقة المتجددة وزيادة الاستثمار فيها، وتعد هذه المحطة هي الأولى، وواحدة من أكبر المحطات من نوعها في المنطقة، وخطوة نحو تحقيق استراتيجية الاستدامة في قطر، وتقليل اعتمادها على الغاز وتقليل الانبعاثات الكربونية وتحسين البيئة، حيث تخفض الانبعاثات الكربونية بنحو مليون طن سنويًا، وقد جذب تنفيذها استثمارات أجنبية من شركات فرنسية ويابانية، كما جذب توجه الدولة لإنشاء محطتين للطاقة الشمسية، بخلاف محطة «الخرسعة» ، استثمارات شركة سامسونج الكورية، وتستهدف استراتيجية قطر في الطاقة النظيفة توليد ٥ ميجاوات من الطاقة الشمسية بحلول ٢٠٣٥.

ومع إعلان «سلطنة عُمان» ، هدف الحياد الكربوني بحلول ٢٠٥٠، أنشأت مركز عُمان للاستدامة، وأعلنت «وزارة الطاقة والمعادن» ، فرص وحوافز الاستثمار في إنتاج الهيدروجين، وتحديد المناطق المستهدفة للاستثمار، كما يقع التحول إلى الطاقة النظيفة ضمن رؤية عُمان ٢٠٤٠، لتصل إلى معدل ٣٩٪ من إجمالي الطاقة .ودعما لهذه الخطوات، أصبح يوجد في محافظة «ظفار» العديد من مشروعات الطاقة النظيفة، وتعد محطة ظفار لطاقة الرياح بين الأكبر لإنتاج الكهرباء من هذه الطاقة في منطقة الخليج العربي، بقدرة إنتاجية تبلغ ٥٠

ميجاوات وبلغت تكلفتها ١٠٠ مليون دولار، وبدأ تشغيلها في نوفمبر ٢٠١٩ بـ١٣ توربينا، هذا إلى جانب محطة «المزيونة» ، للطاقة الشمسية التي تم تدشينها في مايو ٢٠١٥ وتخفض ٤٣٣ طنا من الانبعاثات الكربونية سنويا. وفي مملكة «البحرين» ، تعتزم شركة «بافيليون» للطاقة المتجددة، استثمار ١٥٠ مليون دولار في الطاقة المتجددة، بعد أن بدأت الشركات والمؤسسات تلجأ إلى الاعتماد على الطاقة الشمسية بديلاً لاستخدام شبكة الكهرباء، بعد ارتفاع سعر توريد الكهرباء، علمًا بأن استرداد عائد الاستثمار في الطاقة الشمسية لا يتجاوز ٧ سنوات، فضلاً عن اقتصادية تكاليف هذه المشروعات في البحرين، فيما توقع رئيس شركة «جرين إنوفا» البحرينية المتخصصة في الطاقة الشمسية لدى مشاركته «منتدى الشرق الأوسط للاستدامة» الذي استضافته المملكة في يناير ٢٠٢٢، أن يبلغ الاستثمار في مجال هذه الطاقة نحو ٤٥ مليون دينار) نحو ١١٩ مليون دولار (في هذا العام، موضحا أن العائد الاستثماري للشركة يقدر بنحو ١٥٪ سنويًا لتسترد مبلغ الاستثمار كاملاً بعد ثماني سنوات تقريبًا.

وفي إطار التوجه إلى الطاقة النظيفة على المستوى الخليجي، تحتل الطاقة الشمسية النصيب الأوفر، أكثر من أي مصدر آخر .وبدءًا من عام ٢٠٢١ جاءت معظم السعة المركبة لمصادر الطاقة المتجددة في دول الخليج من الطاقة الشمسية، يعزز ذلك المستويات المرتفعة للسطوع الشمسي، وزيادة الساعات التي تظهر فيها أشعة الشمس، وتوافر الأراضي التي يمكن تركيب الألواح عليها، كما يعزز ذلك أيضًا التناغم بين الإنتاج والطلب، حيث تصل معدلات توليد الكهرباء واستهلاكها ذروتها في وقت النهار .

وعلى خلفية هذه المساعي، تدخل «محطة الظفرة للطاقة الشمسية» في «أبوظبي» ، حيز التشغيل الكامل في فصل الصيف من عام ٢٠٢٣؛ لتكون واحدة من أكبر محطات الطاقة الشمسية في العالم، وعند بدء تشغيلها تخفض الانبعاثات الكربونية بمقدار ٢٠٤ ملايين طن سنويًا .ومن مصادر الطاقة المتجددة الأخرى مزرعة رياح «دومة الجندل» في السعودية التي تعد أكبر مزرعة رياح في منطقة الخليج وتوفر نحو مليون طن انبعاثات كربونية سنويًا، فيما تخطط «الرياض» ، لبناء واحدة من أكبر محطات توليد الهيدروجين الأخضر في العالم.

على العموم، فإنه بهذه الاستثمارات والمشاريع والاستراتيجيات للتحول إلى الطاقة النظيفة؛ تكون دول الخليج، قد أوفت بالتزاماتها المناخية، وفي نفس الوقت حافظت على مكانتها في سوق الطاقة العالمي بشقيه المتجدد وغير المتجدد، فيما تعد مشروعات الطاقة النظيفة في دول الخليج من أهم المجالات التي تجذب إليها الاستثمار الأجنبي المباشر .

٢٠٢٣/٣/٢٤

المحكمة الجنائية الدولية.. وازدواجية المعايير الغربية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في مارس ٢٠٢٣، أصدرت «المحكمة الجنائية الدولية»، أبرز مذكرة توقيف لها منذ إنشائها، ضد الرئيس الروسي «فلاديمير بوتين»؛ حيث اتهمته بالمسؤولية عن جرائم حرب في أوكرانيا، وكذلك مذكرة أخرى ضد «ماريا لفوفا

بيلوفا»، مفوضة الرئاسة الروسية لحقوق الطفل، فيما حُكم على كليهما بالمسؤولية عن إبعاد الآلاف من الأطفال الأوكرانيين من وطنهم ومحاولات جعلهم مواطنين روس بالقوة.

وفي حين أنه من المتوقع عدم اتخاذ أي إجراءات مباشرة من قبل «المحكمة»، في هذا الصدد، فقد رأى «فرانك جاردنر»، و«أنطوانيت رادفورد»، من شبكة «بي بي سي»، أنه من غير المرجح أن تؤتي تلك المذكرة الكثير من النتائج الإيجابية؛ لأن المحكمة «ليس لديها صلاحيات لتوقيف المتهمين»، و«يمكنها فقط ممارسة مهام الولاية القضائية داخل أعضائها من الدول»، والتي ليست روسيا واحدة منهم؛ غير أن تلك الخطوة الرمزية تضع «بوتين»، في مصاف كل من الرئيس الليبي «معمر القذافي»، والسوداني «عمر البشير»، من بين أولئك الذين يواجهون اتهامات رسمية مباشرة بارتكاب جرائم حرب.

وفي حين أن توقيت المذكرة يتزامن مع الذكرى العشرين لغزو «الولايات المتحدة» للعراق، والذي وصفته «كاثرين غالاغر»، من «مركز الحقوق الدستورية»، بأنه حرب «عدوانية وغير قانونية»؛ فقد أوضحت «أليس سبيري»، في موقع «ذي انترسيبت»، كيف أدى دعم الغرب للمساءلة الدولية عن جرائم الحرب الروسية ضد أوكرانيا، إلى «إثارة اتهامات بالنفاق والازدواجية»، بشأن الأعمال العسكرية التي ارتكبها الغرب، بحق العراق ودول أخرى.

ومنذ بداية حرب أوكرانيا، تم توثيق مزاعم واتهامات متعددة بارتكاب جرائم حرب من قبل القوات الروسية . وعلى وجه الخصوص، أثار اكتشاف مقابر جماعية لضحايا مدنيين في بلدة «بوتشا»، الأوكرانية، دعوات إلى إنشاء محكمة دولية للنظر في الجرائم المرتكبة على غرار محاكمات «نورمبرغ» الألمانية الشهيرة، التي أعقبت الحرب العالمية الثانية من أجل التحقيق وإدانة المسؤولين الروس عن تلك الجرائم.

وبينما أشار كل من «آمي ماكينون»، و«كريستينا لو»، و«جاك ديتش»، في مجلة «فورين بوليسي»، إلى أنها «أول اتهامات دولية تُوجه ضد كبار المسؤولين الروس»، منذ بدء الحرب؛ فقد أشير أيضا إلى أن «بوتين»، و«بيلوفا»، اتهما بعمليات «ترحيل غير قانونية»، لأطفال أوكرانيين من أراضيهم، التي استولت عليها روسيا .ووفقًا لـ«جامعة ييل»، فإن «موسكو»، توظف «شبكة من المعسكرات والمرافق الأخرى ذات الصلة» من أجل «إعادة التعليم»، والتبني القسري لما لا يقل عن ٦٠٠٠ طفل أوكراني داخل روسيا، وهو ما يعد في حد ذاته بمثابة خرق لاتفاقيات جنيف، ناهيك عن كونها «جرائم حرب صريحة ضد الإنسانية» .وقال «هارولد كوه»، المستشار القانوني السابق للخارجية الأمريكية، إن سرقة الأطفال عمل «يبدو أنه لا يوجد تفسير بريء له».

وفي حين أوضحت «ديان ديزييرتو»، من جامعة «نوتردام»، أن لائحة الاتهام الصادرة عن المحكمة الجنائية، ستفتح الباب للتحقيق مع موسكو في «الانتهاكات المتعددة» لحقوق الإنسان؛ فقد أكد مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي «جوزيب بوريل»، أن المحكمة «مجرد بداية لعمليات المساءلة ومحاسبة روسيا وقادتها» .ومع ذلك، أشار مراقبون إلى تحديات كبرى أمام ضمان المساءلة الدولية .ومع تحذير كل من «ماكينون»، و«جرامر»، من أن «الحجم الهائل»، لجرائم الحرب المزعومة «قد يكون أمرا مرهقًا للغاية»، بحيث لا تستطيع المحكمة وحدها معالجتها والتحقيق فيها؛ فإن هناك حقيقة واضحة هي أن روسيا لا تعترف بشرعية المحكمة، وهو ما يعني أن «بوتين»، سيتجنب اعتقاله.

وعلى الرغم من أنه من الصعب تخيل أن الرئيس الروسي سيواجه أية مساءلة من قبل «محكمة العدل الدولية»، في أي وقت؛ إلا أن «ماكينون»، و«لو»، و«ديتش»، أكدوا أن هذه الانتقادات والاتهامات سوف «تزيد من عزلته على الصعيد الدولي» .وأضاف «كوه»، أن «أي إجراء يؤدي إلى نزع شرعيته أو عزله؛ سيضر بقوته التفاوضية حال انعقاد أية محادثات مستقبلية لإنهاء الحرب» .وأضافت «دانييل جونسون»، من مبادرة «آكابس» أنه نظرًا إلى أن مذكرة المحكمة ليس لها تاريخ انتهاء أو قيود، فإنه حتى لو لم يتم القبض على «بوتين»؛ فإنه سيتم «مطاردته».

وعلى الرغم من أن الإدانة الرسمية لـ«بوتين»، واتهامه بارتكاب جرائم حرب، كانت موضع ترحيب بين المراقبين الغربيين، فإنه بالتزامن مع الذكرى العشرين لحرب العراق، برزت هناك مقارنات واضحة مع مسألة الافتقار إلى المساءلة والرقابة ذاتها ضد «الولايات المتحدة»، خلال غزوها العسكري للعراق والإطاحة بنظامه .

وبشكل كبير، عارضت «واشنطن»، المحكمة الجنائية الدولية وأحبطت جهودها المتكررة للمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان خلال غزوها للعراق .وأشارت «سبيري»، إلى أنها «اتخذت منذ فترة طويلة موقفًا عدائيًا تجاه المحكمة»، وهو ما تجلى في محاولتها تقييد تفويضها وسلطاتها، فضلا عن «المعارضة الشديدة للتحقيقات معها وحلفائها» .وتمت الإشارة أيضا إلى كيف أن المسؤولين الأمريكيين بذلوا «جهودًا كبيرة»، لعرقلة تحقيقاتها في جرائم الحرب التي ارتكبتها في أفغانستان .

من جانبه، انتقد محامي حقوق الإنسان «ريد برودي»، كيفية ربط «واشنطن»، دعمها لتلك المحكمة بـ«ضمان عدم محاكمة أي مسؤول أمريكي من قبلها أو أي مؤسسة أخرى معنية بالعدالة الدولية» .وكتب «تشارلي سافاج»، في صحيفة «نيويورك تايمز»، إن مسؤولي الدفاع الأمريكيين منعوا «البيت الأبيض»، من مشاركة أدلته حول جرائم الحرب الروسية المزعومة؛ خوفًا من وقوع انتهاكاتها الماضية تحت طائلة المساءلة في وقت لاحق.

وبالنسبة إلى قضية غزو العراق، أشار «سافاج»، إلى أن «واشنطن»، في عام ٢٠٠٢، سحبت دعمها للمحكمة الجنائية الدولية .وفي حين أوضحت «سبيري»، أن تلك المحكمة لم تفتح أي تحقيقات في أية قضية أمريكية مزعومة متعلقة بالانتهاكات المرتكبة في العراق، فإنه لم يتم التحقيق سوى في قضيتين حول ممارسات «المملكة المتحدة» دون إنهائهما، وبالتالي» أسهم هذا الأمر في التشكيك في مصداقيتها» .ووفقًا لما ذكرته «غالاغر»، فإنه مع الافتقار إلى الإشراف الدولي من جانب «منظمات حقوق الإنسان الدولية»، على غزو الولايات المتحدة للعراق، «فلن يكون هناك أي نوع من المساءلة لإنصاف ضحايا التعذيب في السجون الأمريكية بالعراق وغيرها.

واستنادًا إلى الاستشهاد بالمسؤولين الأمريكيين والبريطانيين الذين أيدوا غزو العراق، ولكنهم انضموا إلى إدانة روسيا في حربها الراهنة؛ فقد أُشير إلى دعوة وزير المالية البريطاني السابق «جوردون براون»، إلى إنشاء «محكمة خاصة»، بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في أوكرانيا، كما أن مستشارة الأمن القومي في فترة رئاسة «جورج دبليو بوش»، «كوندوليزا رايس»؛ ذكرت أن الحرب الروسية في أوكرانيا، «ضد كل مبادئ القانون الدولي» .

وتعليقا على ذلك، أشار «جورج مونبيوت»، في صحيفة «الجارديان»، إلى أن هذه التصريحات «يشوبها النفاق»؛ لأن العديد من هؤلاء الذين اختاروا إدانة «بوتين»، هم أنفسهم «مسؤولون عن الانخراط في «حرب غير قانونية

بالعراق» .وخلص إلى أنـه في حـين أن المسـؤولين الغـربيين «علـى حـق بشـأن روسـيا»؛ لأنهـا «ارتكبـت جـرائم وانتهاكات»؛ فإن الأمر نفسه يجب أن يطبق على الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة في عهـد «بـوش»، و«تـوني بلير»، في غزوهما عام ٢٠٠٣.

وأشارت تحقيقات لجنة «تشيلكوت لتقصي الحقائق حول غزو العراق»، إلى أن تورط بريطانيا في الغزو «عسكريا»، لم يكن «الملاذ الأخير»، ووصفه كل من اللورد «ستاين»، واللورد «توم بينغهام» على التوالي، بأنه «غير شرعي»، و«انتهاك خطير للقانون الدولي»، فيما أدانه أيضًا «مونبيوت»، ووصفه بأنه «يكاد يكون من المؤكـد أكـبر جريمـة ضد الإنسانية حتى الآن خلال هذا القرن»، ووصف المسؤولين عنه بأنهم «مـذنبون» بـنفس القـدر المماثـل لحـرب «بوتين»، على كييف.

وعند تسليط الضوء على معايير الازدواجية الغربية تجاه كل من حالتي «أوكرانيا»، و«العراق»، يجب أيضًا الوضع في الاعتبار، أن هناك ترددا واضحا للقيام بالإشراف الدولي، وكبح جماح الإجراءات التصعيدية، الـتي ترتكبهـا الحكومة الإسرائيلية داخل الأراضي المحتلة، وسجلها في انتهاكات حقوق الإنسان المتكررة ضد الفلسطينيين.

وبنفس الطريقة التي حاولت بها «موسكو»، ضم الأراضي الأوكرانية رسميا لسـيطرتها، اعتبـارًا مـن عـام ٢٠٢٣، يعيش الآن ما يقرب من ٧٠٠٠٠٠ إسرائيلي في ٢٥٠ مستوطنة في الضـفة الغربيـة والقـدس الشـرقية، في انتهـاك واضح للقانون الدولي .وإلى جانب هذا، تصاعد عنف المستوطنين والعمليات الأمنية الإسرائيلية في العـام الماضـي . ووفقا لبيانات «الأمم المتحدة»، «وقع ما لا يقل عن ٨٤٩ هجومًا من قبل المستوطنين الإسرائيليين ضد الفلسطينيين في عام ٢٠٢٢ وحده، أي ما يقرب من ضعف العدد في العام السابق، ناهيك عن مقتل أكثر من ٨٠ فلسـطينيًا في الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠٢٣، فيما قام المستوطنون بهجوم مدمر على بلـدة «حـوارة» الفلسـطينية، والـذي وصفه «بيثان ماكيرنان»، في صحيفة «الجارديان»، بأنه «غير مسبوق من حيث حجمه وضراوته».

وفي حين دعمت الحكومتان البريطانية والأمريكية، الجهود الدولية لمحاسبة «روسـيا»؛ تجاهلـت الـدول الغربيـة الانتهاكات المرتكبة في الأراضي المحتلة، أو تدخلت بشكل مباشر لحماية إسرائيل من المساءلة الدولية .وبالفعل، عارضت إدارات «البيت الأبيض»، المتعاقبة، مسألة تحقيـق المحكمـة الجنائيـة الدوليـة في ممارسـات إسـرائيل، واستخدمت حق النقض «الفيتو»، ضد انتقادات وقرارات الأمـم المتحـدة المناهضـة لهـا .وفي عـام ٢٠٢١، بـدأت «المحكمة»، تحقيقًا رسميًا في جرائم الحرب المرتكبة ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، والتي رد عليها رئيس الوزراء الإسرائيلي «بنيامين نتنياهو»، بأن تلك الجرائم كانت «تجاوزًا»، فحسب وأنـه «سـيحاربه»، فيمـا أيدتـه الولايات المتحدة– آنذاك –ودعمته .

وانعكاسًا أيضًا لازدواجية المعايير، تفاوضت «إدارة بايدن»– قبل فترة وجيزة من صدور قرار مدعوم من «الولايات المتحدة»، بإدانة التحركات الروسية ضد أوكرانيا من قبل الجمعية العامة للأمم المتحـدة –علـى لـوم إسـرائيل في مجلس الأمن، بسبب العديد من الانتهاكات التي قامت بها، لمنع إحـراج «واشـنطن» .وعلـى الـرغم مـن وجـود معايير مزدوجة واضحة بين دعم الغرب لأوكرانيا وإسرائيل وتسليط الضوء عليه عبر العديد من وسـائل الإعـلام،

بالمقارنة بالدعم ذاته للقضية الفلسطينية والعراقية؛ فقد أكد «برودي»، «أن الولايات المتحدة لن تقف وراء التحقيق في جرائم الحرب الإسرائيلية في فلسطين مطلقا»، وأن هذا الشيء «لن يحدث أبدًا».

وفي الوقت نفسه، أشارت «جونسون»، إلى الأزمة الأوسع نطاقًا التي تتعلق بالمساءلة الدولية عن جرائم الحرب؛ حيث أوضحت كيف أدى «سجل الإدانة الهزيل» للمحكمة الجنائية، و«الميل إلى التركيز على مساءلة البلدان الإفريقية جراء انتهاكاتها إلى «عدم الرضا»، عن عملها، وهو ما «قوض شرعيتها» .وبالإشارة إلى سبب سرعة معالجة كل القضايا المتعلقة بشأن مدعى عليهم أمام المحكمة من مسؤولين أفارقة؛ أفاد «مونبيوت» أن هذا الأمر يعود إلى أنهم لا يتمتعون بالحماية السياسية الممنوحة للزعماء الغربيين، الذين «يرتكبون فظائع أكبر من نظرائهم الأفارقة».

على العموم، مع إصدار «المحكمة الجنائية الدولية»، قرارها بشأن «بوتين»، بالتزامن مع الذكرى العشرين لغزو الولايات المتحدة للعراق، أثيرت أوجه تشابه بين العدوان العسكري لـ«واشنطن»، و«لندن»، على العراق من جهة، والعملية العسكرية لموسكو في أوكرانيا من جهة أخرى، حيث برزت ازدواجية المعايير بشكل لا جدال فيه عند محاسبة الأخيرة جراء انتهاكاتها، فيما تم تجاهل جرائم الحرب التي ارتُكبت أثناء غزو العراق وأفغانستان . علاوة على ذلك تم تجاهل الفظائع والخروقات والانتهاكات التي تقوم بها إسرائيل في الأراضي المحتلة، بل واستمرار دعم الولايات المتحدة لها من خلال عرقلة التحقيقات الدولية أو الانتقادات المنبثقة من المحكمة الجنائية، والأمم المتحدة وغيرها.

وعليه، خلصت «غالاغر»، إلى أنه مع سعي «واشنطن»، إلى استخدام القانون الدولي، «كأداة لممارسة سياستها الخارجية»، فقد «شاركت في إنتاج قانون وفق منظورها الخاص» .ومن وجهة نظر «سبيري»، ففي حين حاولت الحفاظ على مستوى من السيطرة على تصرفات المحكمة الجنائية وولايتها القضائية، فإن «عدم قدرة المحكمة على محاسبتها كان له أثر في ترك انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها القوات الأمريكية في العراق وأفغانستان، وكذلك الخروقات الإسرائيلية، «بلا عقاب» لعقود .

٢٠٢٣/٣/٢٥

مسارات تغير تجارة الأسلحة العالمية بعد حرب أوكرانيا

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

مع تدهور المشهد الأمني العالمي في ظل استمرار حرب أوكرانيا، وتصاعد المنافسة بين القوى العظمى، وعودة نظام عالمي متعدد الأقطاب؛ فإن التجارة العالمية للأسلحة، وتكنولوجيا الدفاع والبنية التحتية الداعمة، تعد بمثابة معيار مفيد لقياس الدول التي تعزز قدراتها الدفاعية، أو توسع شبكاتها الأمنية الدولية مع شركاء جدد في إطار بحثها عن فوائد جيوستراتيجية طويلة الأجل.

وفي أحدث مسح لـ«معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام»، عن عام ٢٠٢٢، والذي يتتبع صادرات وواردات الأسلحة العالمية، ويصدر تقريرًا سنويًا بهذا الشأن؛ وثق «زيادة كبيرة» في عمليات نقل الأسلحة في أوروبا، بالإضافة إلى ارتفاع الواردات إلى دول الخليج .ورأى التقرير، أن «حرب أوكرانيا سيكون لها تداعيات كبيرة على

تجارة الأسلحة المستقبلية على مستوى العالم»، مع زيادة واردات الأسلحة الأوروبية والدفاع والإنفاق، وتعثر علاقات التسلح لروسيا مع آسيا والشرق الأوسط وإفريقيا؛ لإعطائها الأولوية لاحتياجاتها العسكرية، والشك أيضًا في جودة أسلحتها على خلفية الحرب، ونمو مجموعة من الموردين العالميين، مثل فرنسا وكوريا الجنوبية.

ومما لا شك فيه أن «الحرب الأوكرانية»، كانت «سببا مباشرا»، في زيادة صادرات وواردات الأسلحة العالمية، وزيادة الإنفاق الدفاعي .ومع تلقي «كييف»، أكثر من ٤٠ مليار دولار من المساعدات العسكرية من «الولايات المتحدة» وحدها، بالإضافة إلى مساعدة مالية كبيرة وأسلحة من «الاتحاد الأوروبي»، و«المملكة المتحدة»، و«فرنسا»، و«ألمانيا»، و«كندا»، و«بولندا» وغيرها، سجل «المعهد»، كيف باتت أوكرانيا «مستوردًا رئيسيًا للأسلحة عام ٢٠٢٢».

وتأكيدا لذلك، أوضح «المسح»، أن مكافحة «كييف»، للعملية العسكرية الروسية، جعلها «ثالث أكبر مستورد للأسلحة عام ٢٠٢٢»، حيث قدمت أمريكا ٣٥ %من واردات الأسلحة، تليها بولندا ١٧%، وألمانيا ١١%، والمملكة المتحدة ١٠ %وفي حين تم تزويد قواتها من قبل الدول الغربية بأكثر من ٧٠٠٠ صاروخ مضاد للدبابات، و٥٠٠٠ صاروخ مدفعي موجه، و٢٢٨ قطعة مدفعية؛ فقد تم تأكيد أن معظم الأسلحة كانت «من المخزونات الحالية» .وعلى الرغم من موافقة الدول الغربية تدريجيًا على تزويدها بدبابات قتال متقدمة في أوائل عام ٢٠٢٣، فقد تمت الإشارة إلى أنهم «لا يزالون غير مستعدين لتسليم أسلحة ذات قدرة هجومية بعيدة المدى».

علاوة على ذلك، أثرت الحرب في الموقف الدفاعي الأوروبي .وأشار «كريستوف هاسلباخ»، من موقع «دويتشه فيله»، إلى أنه «بينما ينزع بقية العالم أسلحته ببطء، تعيد أوروبا تسليح نفسها» .وأكد «المعهد»، أنه «منذ اشتعال الحرب زاد عدد الدول الأوروبية التي استوردت أسلحة بشكل كبير» .وبالإشارة إلى اتفاقية لشراء ٢٥٠ دبابة قتالية من «واشنطن»؛ أوضح «ماثيو كارنيتشنج»، في صحيفة «بوليتيكو»، أن «بولندا»، ترتقي الآن لتصبح «القوة العسكرية العظمى القادمة في أوروبا»، مدعومة بزيادة إنفاقها الدفاعي إلى ٥ %من الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة حجم قواتها المسلحة إلى ٣٠٠.٠٠٠ فرد .بالإضافة إلى تعهد «هولندا»، بشراء أنظمة دفاع جوي متنقلة ومدفعية صاروخية جديدة، وموافقة «برلين» على شراء طائرات مقاتلة أمريكية من طراز) اف ٣٥.(

ومع ذلك، أوضح «التقرير»، أن زيادة الإنفاق الدفاعي الغربي، وشراء الأسلحة الناجم عن حرب أوكرانيا، تتناسب مع نمط زيادة واردات الأسلحة التي حدثت قبلها .ومع تسجيل «بيئة أمنية متدهورة في المنطقة» قبل فبراير ٢٠٢٢ بوقت طويل، فإن أعضاء الناتو قد زادوا من وارداتهم من الأسلحة، بنسبة ٦٥ %بين الفترتين)٢٠١٣–٢٠١٧(، و)٢٠١٨–٢٠٢٢(، مع تسجيل «المملكة المتحدة»، أكبر مستورد خلال هذه الفترة الزمنية الأخيرة.

وبالنسبة إلى عمليات نقل الأسلحة والإنفاق العسكري في الشرق الأوسط، أشار «المسح»، إلى أنه على الرغم من انخفاض إجمالي حجم واردات الأسلحة في المنطقة، بنسبة ٨٠٨ %بين الفترتين) ٢٠١٣–٢٠١٧(، و)٢٠١٨–

٢٢(، إلا أن «الهند»، و«الصين»، و«أستراليا» –من بين أكبر خمسة مستوردين للأسلحة في العالم في السنوات الأربع التي سبقت عام ٢٠٢٣.

وبين عامي ٢٠١٨ و٢٠٢٢، استحوذ الشرق الأوسط على ٣١ %من جميع واردات الأسلحة العالمية، ما جعله أعلى من أوروبا ١٦%، وأمريكا الشمالية والجنوبية ٨.٥%، وإفريقيا ٥%، وفقط بعد آسيا ومنطقة أوقيانوسيا ١،٤ .%ولاحظ موقع «ميدل إيست آي»، كيف استوردت المنطقة أكثر من ٢٦٠ طائرة متطورة و٥٠٠ دبابة، و١٣ فرقاطة بين عامي ٢٠١٨ و٢٠٢٢ .

وفي مواجهة هذه الأمثلة، أشار «دانيال بوفي»، في صحيفة «الجارديان»، أن «الولايات المتحدة»، «تظل القوة العظمى عالميا في مبيعات الأسلحة» .وأوضح «هارتونج»، كيف أنها تعد أكبر مصدر للأسلحة في العالم، وذلك للمرة ٢٣ في السنوات الـ٢٥ الماضية»، بينما انضمت إلى كل من روسيا، وفرنسا، والصين، وألمانيا، باعتبارها أكبر خمس دول مصدرة للأسلحة في العالم بين عامي ٢٠١٨ و٢٠٢٢، لتمثل معها أكثر من ثلاثة أرباع التجارة العالمية .وبالفعل، تتفوق «واشنطن»، في حصتها في سوق الأسلحة العالمية .وارتفعت نسبتها من ٣٣ %في الفترة ما بين ٢٠١٣–٢٠١٧، إلى ٤٠ %في السنوات الأربع المتتالية .وعند النظر إلى توريد تلك الأسلحة لأكثر من ١٠٠ دولة؛ أشار «المعهد»، إلى أن هذا الرقم يعادل تقريبًا كل من روسيا وفرنسا مجتمعين.

وبشكل عام، لا تزال «الولايات المتحدة»، المُصدِّر الرئيسي للأسلحة في الشرق الأوسط، بإجمالي ٥٤ %من إجمالي الصادرات الدفاعية في الفترة ما بين عامي ٢٠١٨–٢٠٢٢، مقارنة بأقرب منافسيها، مثل فرنسا)١٢(%، وروسيا) ٨.٦ .(%انخفضت صادراتها إلى «تركيا»، من المرتبة السابعة في الفترة من ٢٠١٣–٢٠١٧، إلى المرتبة الـ٢٧ في الفترة ٢٠١٨–٢٠٢٢، بسبب «العلاقات المتوترة بين «واشنطن»، و«أنقرة».

وفي مقابل نمو حصة أمريكا من صادرات الأسلحة العالمية، تمت الإشارة إلى تقلص دور «روسيا»، بسبب الحرب الأوكرانية .وانخفضت النسبة المئوية لمبيعات الأخيرة من الأسلحة من ٢٢ %إلى ١٦ %منذ عام ٢٠١٣ .وأشار «بوفي»، إلى أن العقوبات المفروضة عليها دوليًا، كانت «عائقًا أمام تنامي صادراتها العسكرية» .وأكد «المعهد»، أنه في الفترة ما بين عامي ٢٠١٨–٢٠٢٢، تم إرسال ما يقدر بنحو ١٧ %من صادرات الأسلحة الروسية إلى الشرق الأوسط .وتم توجيه ٣١ %من تلك الصادرات إلى الهند و٢٣ %إلى الصين .

ومع ذلك، فمنذ عام ٢٠٢١، أصبح حجم شحنات موسكو إلى «الصين» «بمستوى أقل مما كان عليه في ٢٠١٨–٢٠١٩»، حيث تفضل الأخيرة الإنتاج المحلي بدلاً الواردات الأجنبية .وبدلاً من أن تستمر روسيا في تزويد الدول المتحالفة معها جيوسياسيًا بالأسلحة، سعت إلى الحصول على مساعدات عسكرية من دول أخرى، مثل الطائرات المسيرة المسلحة القادمة من إيران، والصواريخ والقذائف التي يُزعم أنها وردت من كوريا الشمالية.

علاوة على ذلك، رأى «هاسلباخ»، أن صادرات الأسلحة الصينية قد عانت أيضًا «هبوطًا»، خلال السنوات الأخيرة، حيث انخفضت نسبتها من ٣.٦ %إلى ٢.٥ %في السوق العالمية .وعلى الرغم من أن «المعهد»، قد أشار إلى أنها زودت ٤٦ دولة بأسلحة ومعدات عسكرية في الفترة ما بين عامي ٢٠١٨ – ٢٠٢٢، إلا أن أكثر من

نصف تلك الصادرات ذهبت إلى «باكستان» وحدها .وأشار «التقرير»، إلى فشل «بكين»، بشكل مفاجئ» في «اقتحام بعض الأسواق الرئيسية للأسلحة، بما في ذلك الشرق الأوسط، بسبب منافسة البدائل الدفاعية الأمريكية والأوروبية المطروحة .

وبالنسبة إلى بقية دول العالم، تمت الإشارة إلى أنه في حين انخفضت صادرات الأسلحة من المملكة المتحدة، وإسبانيا، وإسرائيل، ما بين) ٢٠١٣–٢٠١٧(، و)٢٠١٨–٢٠٢٢(، فقد ارتفعت الحصة العالمية الخاصة بصادرات الأسلحة الفرنسية) من ١٠٧ %إلى ١١(%، ونظيراتها الإيطالية) ٢٫٥ %إلى ٨٠٣(%، وتركيا) ٠٫٦ %إلى ١٠١(%، وأستراليا) ٠٫٣ %إلى ٦٠٠(%، وبولندا) ٠٫١ %إلى ٤٠٠.(%

وفي ظل تحول السياسة الخارجية الغربية لتتكيف مع عودة نظام عالمي متعدد الأقطاب؛ ظهرت أدوار بارزة لكل من «فرنسا»، و«كوريا الجنوبية»، كلاعبين أساسيين في مجال تجارة الأسلحة العالمية .وبالإشارة إلى إرسال ٣٠ % من وارداتها من الأسلحة إلى «الهند»، خلال السنوات الخمس الماضية؛ أوضحت «إذاعة أوروبا الحرة»، أن «باريس»، تفوقت على «واشنطن»، لتكون ثاني أكبر مورد للسلاح إلى «نيودلهي» .وأشار «المعهد»، إلى أن ٣٤ % من المبيعات العسكرية الفرنسية خلال الفترة ذاتها كانت إلى الشرق الأوسط .حيث إن ٢٩ %من واردات «الدوحة»، جاءت من فرنسا في الفترة بين عامي) ٢٠١٨ – ٢٠٢٢(، وتضمنت ٣٦ طائرة مقاتلة جديدة الطراز.

ومع تطرق «بوفي»، إلى كيفية قيام «باريس»، بتحدي مكانة «موسكو»– باعتبارها ثاني أكبر مصدر للأسلحة في العالم بعد «واشنطن» –وبأن بإمكانها التفوق عليها في غضون عقد من الزمن»؛ أوضح «كارنيتشنج»، أن زيادة صادراتها من الأسلحة نابع من رؤية الرئيس الفرنسي حول تعزيز السيادة والحكم الذاتي الاستراتيجي للدول الأوروبية؛ حيث يمكن للقارة أن تحمي نفسها بأسلحة «محلية».

أما بالنسبة إلى «كوريا الجنوبية»، فقد أشار التقرير إلى نمو صادراتها من الأسلحة في الفترة ما بين عامي)٢٠١٣–٢٠٢٢(، بنسبة ٧٤%، وكتب «كارنيتشنج»، أن تركيز معدلات الإنفاق العسكري الأخيرة في «بولندا»، اتجهت في معظمها إلى «سول»؛ حيث طلبت «وارسو»، بالفعل بين ١٠ مليارات دولار إلى ١٢ مليارا من صادراتها من الأسلحة، ويرجع ذلك إلى أن معداتها الدفاعية «أرخص من البدائل الأمريكية والأوروبية»، كما أنه يمكن إنتاجها «في وقت أقل لتلبية الاحتياجات الأمنية الطارئة .وعلى الرغم من امتلاكها صناعات متقدمة للأسلحة المتطورة– وكذلك اليابان –أشار «المعهد»، إلى أن كوريا الجنوبية نفسها لا تزال «تعتمد على واردات الأسلحة الأمريكية في بعض القطاعات الرئيسية.

على العموم، فإنه على الرغم من تنامي مكانة «فرنسا»، و«كوريا الجنوبية»، وتأثيرهما الدولي في سوق صادرات الأسلحة العالمية؛ فقد خلص تقرير المعهد إلى أن «الولايات المتحدة»، «ستظل إلى حد بعيد أكبر مصدر للأسلحة الرئيسية» .ومع تورط «روسيا»، في حرب أوكرانيا، من المتوقع أن تنخفض حصتها في سوق الأسلحة العالمية بشكل كبير بسبب إعطائها الأولوية لاستخداماتها العسكرية .

ومع الإشارة إلى أن ٨٧ %من جميع صادرات الأسلحة خلال الفترة ما بين) ٢٠١٨–٢٠٢٢ (مصدرها؛ إما من «الولايات المتحدة»، أو «أوروبا»، فليس من الصعب الاختلاف مع تقييم «هارتونج»، بأن المنافسة بين القوى العظمى في تجارة الأسلحة العالمية، باتت حاليًا «غير متوازنة للغاية»، وتصب في صالح الغرب، وقد تظل هذه الهيمنة عنصرًا أساسيًا في بنية ومنظومة الدفاع الدولي سنوات عديدة قادمة .

٢٠٢٣/٣/٢٧

مستقبل السياسة الخارجية البريطانية في عهد «سوناك«

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

شهدت السنوات الأخيرة توترًا في العلاقات الخارجية لبريطانيا مع الحلفاء والشركاء التاريخيين .وأوضح «أناند مينون»، و«صوفي ستويرز»، من مركز «المملكة المتحدة في أوروبا المتغيرة»، أن «حالة عدم اليقين كانت أمرًا مُتكررًا في علاقة الاتحاد الأوروبي وبريطانيا منذ عام ٢٠١٦» .وتم تأكيد تراجع العلاقات «الأنجلو–فرنسية»، عندما تساءلت رئيسة الوزراء البريطانية السابقة، «ليز تراس»، عما إذا كانت باريس «صديقة أم عدوة» للندن، وهي التصريحات التي أثارت انتقادات الرئيس الفرنسي «إيمانويل ماكرون»، معتبرا أن هناك «مشاكل خطيرة» في العلاقات الثنائية.

من ناحية أخرى، توترت علاقات «الولايات المتحدة»، مع «بريطانيا»، أيضًا عندما شرعت الأخيرة في أجندتها للسياسة الخارجية في أعقاب خروجها من الاتحاد الأوروبي .وأوضح وزير خارجيتها– آنذاك – أن العلاقات بين «واشنطن»، و«لندن»، كانت «خاصة، ولكنها ليست استثنائية»، فيما انتقد الرئيس الأمريكي «جو بايدن»، لاحقًا خطط «تراس» الاقتصادية .

ومع ذلك، فإن هذا لا يعني أنه لم تكن هناك إنجازات على صعيد السياسة الخارجية بين بريطانيا وحلفائها الغربيين خلال هذه الأوقات .وبالإضافة إلى قيامها بدور قيادي في دعم التحالف عبر الأطلسي لأوكرانيا، بعد العملية العسكرية الروسية؛ وافقت «لندن»، في سبتمبر ٢٠٢١، على اتفاقية دفاعية جديدة مع) الولايات المتحدة، وأستراليا) والمعروفة باسم) أوكوس(، مع عامل رئيسي هو توفير الغواصات التي تعمل بالطاقة النووية للأخيرة.

ومع تولي «ريشي سوناك»، رئاسة الوزراء منذ أكتوبر ٢٠٢٢، شهدت العلاقات مع أقرب الحلفاء التاريخيين لبريطانيا «زخمًا تصاعديًا ملحوظًا» .وأشار «ماتياس ماتيس»، من جامعة «جونز هوبكنز»، إلى أنه قام بـ«إعادة ضبط الأمور من أجل إصلاح العلاقات مع أوروبا»، في حين اعتبر «المعهد الملكي للشؤون الدولية»، «أن هناك منطقًا جديدًا ونافذة من الفرص للتقارب بين فرنسا وبريطانيا»، وخلال زيارته الأولى للولايات المتحدة أكد أهمية التحالف الغربي، وأعلن الخطوات التالية لاتفاق) أوكوس.(

وبالإضافة إلى دعم أوكرانيا ومواجهة روسيا، فإن علاقات «المملكة المتحدة»، مع حلفائها تشكل جزءًا من استجابة أوسع لتنامي دور «الصين»، في الشؤون الدولية .وفي مارس ٢٠٢٣، أصدرت حكومتها تحديثًا للمراجعة المتكاملة لعام ٢٠٢١، بعنوان «الاستجابة لعالم أكثر تنازعًا وتقلبًا» .وأوضحت مجلة «بوليتيكو»، أن «جزءًا كبيرًا» من

السياسة الأمنية البريطانية المستقبلية، «يهدف إلى تحسين قدرة «لندن» على تفهم سياسة «بكين»، وقوتها العسكرية»، وكذلك مساعدة جهود التحالف الغربي الأوسع، بقيادة الولايات المتحدة لمواجهة ذلك.

علاوة على ذلك، تؤكد «المراجعة المتكاملة»، لعام ٢٠٢٣، أيضًا رغبتها القوية في «دخول مرحلة جديدة من العلاقات في أوروبا» .ولاحظ المعلقون أن التحسينات في هذه العلاقات كانت من السمات المميزة لسياسة «سوناك»، الخارجية والاقتصادية .وأوضح «ماتيس»، أنه في أعقاب استفتاء «البريكست» عام ٢٠١٦، الذي صوت فيه البريطانيون بفارق ضئيل لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي؛ كانت علاقة المملكة مع «بروكسل»، «مشحونة»، وتميزت بسنوات من المفاوضات الحادة».

وفي محاولاته لإصلاح العلاقات مع أوروبا؛ كان الإنجاز الأساسي لرئيس الوزراء، هو التوصل إلى تسوية جديدة حول «أيرلندا الشمالية» – التي تعتبر جزءا من المملكة المتحدة، فيما تحتفظ بوضع حدودي خاص مع «جمهورية أيرلندا»، العضو في الاتحاد الأوروبي – وذلك بشأن اللوائح التجارية والتعريفات والقوانين والجمارك، والتي لطالما مثلت صداعا سياسيا .ومن الناحية النظرية، كان لأيرلندا الشمالية أفضل ما في الجانبين، حيث يمكنها التمتع بالوصول الكامل إلى كل من السوق الأوروبية الموحدة، والمملكة المتحدة؛ وعمليا، أوضح «ماتيس»، أن «العديد من القوانين التي تم تمريرها في المملكة، لن تنطبق على سكانها، كما لن يكون لمواطنيها رأي في لوائح «بروكسل» الجديدة، والتي تنطبق عليهم» .ولاحظ «عظيم إبراهيم»، من «معهد نيولاينز للاستراتيجية والسياسة»، أن هذه الحالة كانت «مزيجاً غير مريح»، لجميع المعنيين، حيث «انفصلت أيرلندا الشمالية فعليًا عن بقية أقاليم المملكة المتحدة».

وعند توليه منصبه، وضع «سوناك»، هذه العقبة السياسية كأحد أهدافه الرئيسية .وأوضح «ماتيس»، أن وزير الخزانة السابق «أكد لرئيسة المفوضية الأوروبية، «أورسولا فون دير لاين»، أنه يسعى إلى إيجاد حل لهذه المشكلة، ويعمل لرؤية «اتفاقية نهائية» .وعلى عكس أسلافه «بوريس جونسون»، و«تراس»، تمت الإشارة إلى أن «فون دير لاين»، كانت تعتقد أن «سوناك»، «يمكن الوثوق بوعوده في المفاوضات، وبالتالي مُنح «تنازلات أكثر جوهرية» من قبل «بروكسل».

ومن خلال اتفاق «إطار عمل وندسور»، الخاص بأيرلندا الشمالية، وعلاقتها بالاتحاد الأوروبي، والذي يسمح للصادرات بالمرور عبر ممر تجاري معين، مع الحد الأدنى من الرقابة الجمركية، بالإضافة إلى منح المحاكم بها القدرة على معارضة قوانين «بروكسل»؛ رأى «إبراهيم»، أن «سوناك»، «يبدو أنه ارتكن إلى انتصار متواضع» .ووفقاً لما قاله «ماتيس»، فإن أكبر جائزة له من المفاوضات الناجحة مع الاتحاد الأوروبي، هي «بداية استعادة العلاقات الجيدة مع التكتل»، حيث إن «النوايا الحسنة المتولدة بين الجانبين»، ستساعد في تسهيل التجارة المستقبلية، والاتفاقات السياسية والأمنية.

وبشكل خاص، تعد «فرنسا»، إحدى الدول الأوروبية، التي نجح رئيس الوزراء في خفض التوترات السابقة معها . وفي تناقض واضح لعلاقة «تراس» المضطربة مع «إيمانويل ماكرون»؛ أشاد «سوناك»، بـ«بداية جديدة» في العلاقات

الأنجلو – فرنسية، لاسيما مع إشارة «ماتيس»، إلى كيفية «استثمار علاقته»، مع نظيره الفرنسي .وتم بالفعل تسليط الضوء على الصداقة الشخصية الأكثر ودية بين الزعيمين.

وفيما يتعلق بانعكاس هذه السياسات على أهداف «بريطانيا» الخارجية والأمنية، خاصة مع إعلان حكومتها «المراجعة المتكاملة لعام ٢٠٢٣»، وتأكيدها «لعب دور قيادي في الحفاظ على الاستقرار والأمن والازدهار» في أوروبا؛ قال «برونوين مادوكس»، و«ديفيد لورانس»، من «المعهد الملكي للشؤون الدولية»، إن «التزامها تجاه أوكرانيا»، أصبح الآن «مركز الصدارة» في سياستها الخارجية، حيث قدمت إليها ٣٠٢ مليار جنيه إسترليني دعما عسكريا خلال العام الأول من الحرب، فضلا عن ٢ مليار جنيه إسترليني أخرى كمساعدات اقتصادية وإنسانية.

وفي ضوء التزامها المتجدد بالأمن الأوروبي، أشارت «أليس جالاند»، و«إيلي تينينباوم»، من «المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية»، إلى أن التحسن في العلاقات الثنائية بين «بريطانيا»، و«فرنسا»، ساعد في «بناء علاقات أمنية ودفاعية أقوى» .ومع التطرق إلى جدول أعمالهما «الطموح والمتسم بالواقعية»، فإن تلك الأجندة تشمل تشكيل «أطر أمنية أوروبية جديدة، ونشر عمليات مشتركة، ومشروعات تطوير للقدرات العسكرية»، بالإضافة إلى تنسيق متبادل بشأن الإمدادات العسكرية الخاصة بكل منهما لـ«كييف» .ومع ذلك، أشار الباحثان إلى أن كلا الجانبين، «يحتاج إلى أخذ وقت للتوسع في فهم الأولويات الاستراتيجية الأوسع للآخر»، حيث لا تزال هناك «اختلافات»، حول سياسة الدفاع الأوروبية المشتركة، والدور الذي تلعبه أمريكا في التحالف عبر الأطلسي، وغيرها من القضايا.

من جانب مشابه، كان هناك تحسن في العلاقات الثنائية بين كل من «واشنطن»، و«لندن»، في عهد «سوناك»، لاسيما في ضوء انتقاد «بايدن»، لخروج الأخيرة من الاتحاد الأوروبي، وتخوفاته حيال التزامها باتفاقية «الجمعة العظيمة» المعنية بضمان السلام والاستقرار في أيرلندا الشمالية .وأوضح «ماتيس»، أن اتفاق رئيس الوزراء الأخير مع «بروكسل»، بشأن التجارة والسيادة مع أيرلندا الشمالية، سوف «يزيل أي شك»، يتعلق بمخاوف «واشنطن»، بشأن «التوترات المتزايدة» بهذا الشأن، كما أن «الولايات المتحدة»، لطالما كانت من المدافعين عن حلفائها الغربيين، مثل بريطانيا وفرنسا، وهو ما دفع «باتريك وينتور»، في صحيفة «الجارديان» يقول إنه «لا يوجد أي سياسي أو صانع قرار أكثر حرصًا على رؤية التعاون البريطاني الأوروبي في المجالات الدفاعية والعسكرية من الرئيس الأمريكي نفسه».

وشهدت زيارة رئيس الوزراء الأخيرة إلى «واشنطن»، تأكيد التزام بلاده بالأمن الإقليمي في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، خاصة ما يتعلق باتفاقية) أوكوس .(ووفقًا لـ«مادوكس»، و«لورانس»، فإن هذا «التحالف ذو ثقل من الناحيتين الرمزية والعملية على حد سواء» .وبحسب «تشارلز إيدل»، من «مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية»، فإن الاتفاقية «تساعد على استقرار منطقة المحيطين، التي لطالما كانت مضطربة بسبب التوسع السريع للقدرات العسكرية للصين، وأهداف سياستها الخارجية .ومع استشهاد «مادوكس»، و«لورانس»، بكيفية ممارسة «بريطانيا»، دورها في استقرار أمن هذه المنطقة، أوضحا أنها ستحتاج إلى «تحويل مواردها وأولوياتها لهذه البقعة، وسط العديد من التحديات الجيوسياسية الأخرى، ذات الأهمية الاستراتيجية لها».

وعلى الرغم من تعزيز دورها وتحديها الاستراتيجي للصين عبر هذا التحالف، حيث وصفت «بكين»، بأنها «تحدٍ واضح» للسياسات البريطانية وتحقيقها لأهدافها؛ فقد شكك المعلقون في قوة سياسات «سوناك» بهذا الشأن . وأكدت «كريستينا جاياردو»، من مجلة «بوليتيكو»، أن حكومته «تتبنى «نهجًا دقيقًا بشأن الصين» من خلال كسر مجموعة من التبعيات لها، من دون الانفصال تمامًا عن تلك القوة الآسيوية والانعزال عنها» .وعليه، اتهم «مادوكس»، و«لورانس»، الحكومة البريطانية، بأنها» غامضة للغاية في مواقفها، بشأن «الصين»، مشيرين إلى أن المسؤولين والوزراء «يتصارعون طيلة أشهر حول آليات التعامل معها؛ بسبب رغبتهم في تحقيق التوازن في العلاقات التجارية معها من دون تأثر».

أما بالنسبة إلى تعاملات «المملكة المتحدة» مع بقية دول العالم، فقد أوضح «مادوكس»، و«لورانس»، أنه مع تولي «سوناك»، بات هناك «إحساس متزايد لدى بريطانيا بأهمية تعزيز دورها الدبلوماسي مع الجمهوريات السوفيتية السابقة التي تتنافس عليها موسكو والغرب» .

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط، أشارت المراجعة المتكاملة لعام ٢٠٢٣، إلى الخليج العربي، باعتباره منطقة ترى فيها آمالاً متزايدة على «تعميق علاقاتها مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة المؤثرة»، و«بناء علاقات طويلة الأمد عبر مصالحهما المشتركة» .ومع الاعتراف بالخليج كمنطقة ذات «أهمية جيوسياسية متنامية»، تعكس «المراجعة المتكاملة»، إشارات إجماع حول طبيعة تراجع النفوذ الأمريكي في المنطقة، وتأثر سياسات «واشنطن»، الخارجية مع شركائها وحلفائها لدرجة جعلت منطقة الشرق الأوسط مسرح «تنافس كبير على النفوذ والسيطرة»، وسط «تحولات جيوسياسية بالغة الخطورة».

على العموم، في حين أن دعم «بريطانيا»، لأوكرانيا لا يزال مسيطرا على مسارات سياستها الخارجية؛ فقد لقيت سلسلة التطورات ونقاط التقدم الملحوظة في علاقاتها مع الحلفاء التاريخيين ترحيبًا من قبل المعلقين الغربيين .وفي حين أدى التوصل إلى اتفاق مع الاتحاد الأوروبي، بشأن «أيرلندا الشمالية»، إلى تعزيز النوايا الحسنة لدى كل من «بروكسل»، و«واشنطن»، إزاء النوايا البريطانية؛ ظهرت العلاقات الأكثر ودية بين حكومتي المملكة المتحدة وفرنسا، وهو ما تم ترجمته إلى تعاون دفاعي وأمني أعمق مما كان .

وبينما حذر «ماتيس»، من أن «سوناك»، «لا يزال يواجه تحديات سياسية واقتصادية كبيرة» .وأوضح «مادوكس»، و«لورانس»، أن «أكبر نقطة ضعف» في السياسة الخارجية الحالية للمملكة المتحدة هي عدم توافر الموارد اللازمة لممارسة الدور الذي تريده على الساحة العالمية»؛ فقد تمت الإشارة إلى أن العلاقات التي تم إصلاحها مع الاتحاد الأوروبي، وفرنسا، والولايات المتحدة، قد «تسفر عن المزيد من النتائج العملية للحكومة من أجل مساعدة اقتصادها المتعثر للخروج من فترات اضطرابه الراهن».

٢٠٢٣/٣/٢٨

انتقادات واسعة لزيارة «نتنياهو» لبريطانيا

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

مثلما كان الحال في العواصم الأوروبية الأخرى التي زارها بنيامين نتنياهو، منذ عودته إلى السلطة على رأس حكومة ائتلافية يمينية تضم قوميين متطرفين في مناصب وزارية؛ استُقبلت رحلته في مارس ٢٠٢٣ إلى لندن، لإجراء محادثات مع نظيره البريطاني، ريشي سوناك، باحتجاجات كبيرة، والملاحظ أنها أتت من يهود بريطانيين وإسرائيليين، ومتظاهرين مؤيدين للفلسطينيين على حد سواء.

ومع إشارة أليكس ماكدونالد، من موقع ميدل إيست آي، إلى أن زعيم حزب الليكود قُوبل بـ «السخرية والهتافات»، التي صدرت عن عديد من المعارضين لإصلاحاته القانونية المناهضة للديمقراطية، وكذلك القمع المتصاعد للفلسطينيين في الأراضي المحتلة؛ فقد أثارت زيارته إلى لندن، واستقباله من قبل الحكومة، انتقادات واسعة من الأكاديميين والخبراء، ونشطاء حقوق الإنسان، وكذلك من النواب البريطانيين.

وعلى الرغم من أن لقاء نتنياهو، مع نظيره البريطاني، استمر أقل من ساعة، فإن الرمزية الأوسع لدعوة حكومة المملكة المتحدة، لزعيم سياسي تضم حكومته شخصيات تنتهج سياسات تتناقض بشكل صارخ مع القيم البريطانية العتيقة، بشأن التسامح، والديمقراطية، وحقوق الإنسان؛ يُثير الحديث حول الحماية المستمرة التي تتلقاها الحكومة الإسرائيلية من حلفائها الغربيين.

وفي حين أشار باتريك وينتور، في صحيفة الجارديان، إلى أن هناك ضغطًا متزايدًا على سوناك، ووزارة الخارجية البريطانية؛ لبذل المزيد من الجهود للنأي عن تطرف التحالف الإسرائيلي القومي؛ يبدو أن مسؤولين بريطانيين عازمون على توسيع نطاق دعمهم لحكومة نتنياهو .وقبل زيارته، تم التوقيع على اتفاقية شراكة استراتيجية جديدة– لا تشير إلى محنة الفلسطينيين، ولا القلق بشأن التراجع الديمقراطي الإسرائيلي –تُظهر فيها بريطانيا دعمها القوي لإسرائيل لدى المؤسسات الدولية؛ ما أثار قلقا من إمكانية تمادي القوميين الإسرائيليين في التصعيد بحق الفلسطينيين؛ نتيجة لردود الأفعال الضعيفة على أعمالهم.

ومع الاستقبال الفاتر لـ«نتنياهو» في لندن، وانتقاد الدعوة التي قدمتها الحكومة البريطانية؛ وقيام تحالفه السياسي مع القوميين المتطرفين الذين يروجون لتعديلات قضائية مناهضة للديمقراطية، بالإضافة إلى تصعيد قمع الفلسطينيين في الأراضي المحتلة؛ رأى المركز العالمي لمسؤولية الحماية، أن الحكومة الإسرائيلية قامت بإضفاء الطابع المؤسسي، على تصرفاتها، فضلًا عن ممارستها أفعالا غير إنسانية، والتي تعكس نظام الفصل العنصري . ووفقًا لتقدير المركز، من المحتمل أن ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية.

وعلى نطاق واسع، تمت الإشارة إلى الاحتجاجات داخل إسرائيل على التعديلات السياسية والقضائية المقترحة في وسائل الإعلام الغربية، بما في ذلك كيف أثرت في صورتها الدولية، وعقَّدت رحلات رئيس الوزراء إلى الخارج . وأوضح وينتور، أن حديث نتنياهو، قبل الشروع في رحلته إلى المملكة المتحدة، وأن إصلاحاته القانونية، لم تكن مصممة لتحييد القضاء، ولكن إعادة توازن السلطة داخل المؤسسات الإسرائيلية؛ لم تفعل شيئًا يذكر لتهدئة الاضطرابات في البلاد، والمعارضة في الخارج .

علاوة على ذلك، ذكرت جابرييلا سويرلينج، و جيمس روثويل، في صحيفة التليغراف، أنه تم الإبلاغ عن وجود تهديد لزيارة رئيس الوزراء إلى لندن، وتأخيرها لاحقًا؛ لأن العديد من الطيارين الإسرائيليين رفضوا التحليق به .

وبمجرد وصوله، تجمع المتظاهرون خارج مقر الحكومة البريطانية .وأشارت وكالة رويترز، إلى أنها تشبه تلك التي شهدتها برلين، في وقت سابق من هذا الشهر عند لقاء نتنياهو، بقادة سياسيين ألمان.

وبالنسبة إلى طبيعة محادثات لندن، فبينما زعمت الحكومة البريطانية أن سوناك، أثار مخاوف الدول الغربية، بشأن تدهور حالة المؤسسات الديمقراطية في إسرائيل؛ كتب وينتور، عن هدف نتنياهو، في التركيز على التهديد الذي يشكله البرنامج النووي الإيراني على أمن العالم، مضيفًا أن الزيارة وُصفت في الأصل على أنها فرصة لعرض مطلبه بدعم الغرب لبلاده إذا شعرت بضرورة القيام بعمل عسكري، ضد طهران.

وبدلاً من استخدام نفوذها كحليف جيوسياسي، وشريك أمني لإسرائيل للتخفيف من تطرف الحكومة الحالية؛ سعت بريطانيا، إلى توثيق العلاقات السياسية، بما في ذلك رفضها الإدانة الدولية للانتهاكات الإسرائيلية .ومع تأكيد جيمس كليفرلي، وزير الخارجية– قبل أيام من الزيارة –أن المملكة المتحدة وإسرائيل متحدان، ويقفان معًا، ضد النفوذ الضار لإيران في الشرق الأوسط؛ جرى التوقيع على اتفاقية شراكة استراتيجية بين البلدين؛ بهدف تعزيز العلاقات الثنائية في مجالات الدفاع والأمن والتكنولوجيا حتى عام ٢٠٣٠ .

وبينما أصرت الخارجية البريطانية، على أنها ستدعم علاقة حديثة ومبتكرة وذات نظرة متطلعة، رأى وينتور، أن توقيتها يُنظر إليه على أنه علامة موافقة من قبل البرلمان على ما تقوم الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة، بغض النظر عما إذا كانت شروط الاتفاقية قد تم الاتفاق عليها العام الماضي، مشيرا إلى أن الاتفاق على تعزيز العلاقات الثنائية خلال الزيارة لم يتطرق إلى ضرورة تبني خيار حل الدولتين، أو حتى حماية حقوق الفلسطينيين بالأراضي المحتلة.

وفي حين علق سام بلويت، في صحيفة الاندبندنت، أن سوناك، لا يمكنه أن يتحدى أو يناقش نتنياهو، بشكل قوي، بشأن إصلاحاته القضائية والوضع المستقبلي للفلسطينيين؛ فقد وصف ريتشارد ستانفورد، من منظمة أوكسفام الخيرية، دعوة المملكة المتحدة له، بأنها غير معقولة، بالنظر إلى ارتكاب حكومة إسرائيل انتهاكات مروعة لحقوق الإنسان بصورة منتظمة، مضيفا أن هذه الانتهاكات تحدث دون أدنى عقاب .وبالمثل، انتقد كريستيان بنديكت، من منظمة العفو الدولية، حكومة سوناك؛ لغضها الطرف عن فظائع الفصل العنصري الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، وعلق كذلك على أن عدم رفضها لهذا الواقع لن يؤدي إلا إلى ترسيخ النظام العنصري الإسرائيلي ضد الفلسطينيين.

في غضون ذلك، وصف كريس دويل، مدير مجلس التفاهم العربي البريطاني، اتفاقية الشراكة بأنها مخيبة للآمال، بالنظر إلى كيفية تجاهلها للتوسعات الاستيطانية المستمرة لإسرائيل في الأراضي الفلسطينية، وأنها كذلك تقوض بالكامل احتجاجات عشرات الآلاف الذين اعترضوا على إصلاحات نتنياهو القضائية .وأشار دويل إلى أنه في حين أن التزام الاتفاق بمعالجة معاداة السامية هو التزام جدير بالثناء، إلا أن الحكومة البريطانية تتعاون في مبادرات مناهضة للتمييز مع حكومة يتبنى وزراؤها أعمالا عدائية معادية للعرب والفلسطينيين، وهو الأمر الذي يُظهر سياسة الكيل بمكيالين في سياستها الخارجية.

وحول حالة الاستياء بين السياسيين في لندن حيال نهج بريطانيا المتصف بالمحاباة للحكومة الإسرائيلية المتطرفة؛ لاحظ وينتور، أن عددا متزايدا من السياسيين البريطانيين قد حثوا الحكومة على عدم القيام ببسط السجادة الحمراء لنتنياهو .وكتبت مجموعة من أعضاء البرلمان إلى سوناك، لتحذيره من أن دعوته تخاطر بإرسال إشارة خاطئة بأن بلاده تدعم تصرفات إسرائيل ضد الفلسطينيين .

ومع ذلك، أوضح وينتور، أن رئيسة لجنة حزب المحافظين في مجلس العموم إليشيا كيرنز، أشارت إلى أنه رغم أن لإسرائيل العديد من الأصدقاء الموالين في البرلمان، فإن مواقف لندن قد تتغير بشكل مختلف، مع اشتداد وتيرة العنف في الأراضي المحتلة، وتمرير سياسات الحكومة الائتلافية المناهضة للديمقراطية، فضلاً عن مواصلة وزرائها أقوالهم وأفعالهم الاستفزازية .وعليه، حثت النائب، بريطانيا على أن تصبح أكثر صدقًا في انتقاداها لإسرائيل، وتحميلها مسؤولية أكبر على المستوى الدولي، بنفس الطريقة التي قد تفعلها حيال أي منافس جيوسياسي مهما كان نفوذه.

وبالنسبة إلى القادة السياسيين البريطانيين، فإن عدم القدرة على انتقاد الانتهاكات الإسرائيلية التي تُرتكب في الأراضي المحتلة، أو الإصلاحات السياسية المناهضة للديمقراطية؛ يعكس التقاعس الملحوظ من جانب صانعي السياسة في واشنطن وأوروبا عن فعل الشيء نفسه .كما أنه لا يمكن إنكار وجود اختلافات أيديولوجية واضحة بين الحكومتين البريطانية والإسرائيلية، فيما يتعلق بملف الديمقراطية وحقوق الإنسان والقانون الدولي .

وعلى الرغم من أن كليفرلي، حاول تهدئة النواب البريطانيين المنتقدين لسياسات نتنياهو، من خلال الإصرار على أنه لن يتعامل مباشرة مع الوزير العنصري، المتطرف إيتمار بن غفير، الذي يشغل منصب وزير الأمن القومي الإسرائيلي؛ فقد أوضح وينتور، أن مثل هذا الالتزام يضع وزارة الخارجية في مأزق لأنه بالكاد يمكن أن يجعله يتعامل مع نصف الحكومة الإسرائيلية، وبالتالي فهو التزام غير عملي تمامًا .

علاوة على ذلك، أدت ردود الفعل الرسمية الفاترة من قبل بريطانيا حيال الانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، إلى تصنيفها ضمن أسوأ الدول، وأقلها محاسبة ومساءلة لإسرائيل على خلفية انتهاكاتها للقانون الدولي .وفي الآونة الأخيرة، جاء رد فعلها تجاه إلغاء الكنيست الإسرائيلي لنص القانون الأصلي، الذي تم إقراره عام ٢٠٠٥، والمعني بإخلاء ٤ مستوطنات يهودية في شمال الضفة الغربية إلى جانب فك الارتباط بين إسرائيل وقطاع غزة، في شكل توبيخات طفيفة، وتحديدًا وصف الإلغاء بأنه يقوض احتمالية فرض خيار حل الدولتين، وتم حث الحكومة الإسرائيلية على اتخاذ خطوات نحو تقليل حدة التوتر مع الجانب الفلسطيني.

من جانبه، أوضح وينتور، أن حالة الضعف الراهنة للحكومة البريطانية حيال سياسات الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة، هو الذي يجعل استجابة إدارة بايدن، تبدو قوية، بالمقارنة معها .وأوضح ديفيد هيرست، من موقع ميدل إيست أي، أن البيت الأبيض يرغب بشدة في تلاشي السياسة الإسرائيلية الحالية لتجنيبه إصدار أي توبيخ رسمي من جانبه ضد حليف .ويقوض هذا الاستنتاج بقوة رؤية بريطانيا لنفسها كحامية للديمقراطية،

وحقوق الإنسان في العالم، لاسيما مع رفضها– وكذلك واشنطن –تحميل إسرائيل، مسؤولية الانتهاكات والسياسات الموثقة التي باتت تقوض الأمن الإقليمي.

على العموم، مع توقع توم بيتمان، من شبكة بي بي سي، حدوث مزيد من التوتر بين إسرائيل، وفلسطين، في الأسابيع المقبلة، وسط عطلة عيد الفصح اليهودي، وشهر رمضان، وهو ما يحتمل أن يشهد توافد مئات الآلاف من المصلين على القدس الشريف، لا يمكن أن يثير الترحيب الحار من قبل المسؤولين البريطانيين أي أمل في وقوع أدنى مساءلة من قبل الحكومة البريطانية لسياسة إسرائيل العدائية، وخطابها التحريضي، لاسيما مع ترحيبها الواضح بنتنياهو وتوقيعها اتفاقية شراكة استراتيجية، قبل وقت قصير من زيارته، وهو ما قوبل بإدانة شديدة من قبل المعلقين والنشطاء والسياسيين في المملكة المتحدة.!!

٢٠٢٣/٣/٣١

العوامل غير الاقتصادية في سوق النفط

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

النفط من أكثر السلع التي يتأثر سوقها بالعوامل غير الاقتصادية، وفي مقدمتها العوامل السياسية، ويرجع ذلك إلى الدور الذي يلعبه في سوق الطاقة العالمي إلى الآن، فلم يبرز بعد البديل الكامل الذي يعوضه في سوق الطاقة، كما أن كبار مستهلكيه هي الدول الكبيرة، مثل الولايات المتحدة، التي استمرت فترة طويلة تحتاج إلى هذه السلعة، وكان لديها باستمرار رغبة أن تكون لاعبًا مؤثرًا في تحديد سعره عالميا.

وفي حين لجأت الدول المنتجة والمصدرة إلى تنظيم سياسات الإنتاج والبيع والتنسيق فيما بينها، وأنشأت لذلك منظمة هي «أوبك»، عام١٩٦٠، وجد ذلك الاتجاه مقاومة شديدة لا سيما من الإدارة الأمريكية، التي سعت في المقابل إلى منظمة تضم كبار المستهلكين) الوكالة الدولية للطاقة التي تأسست في ١٩٧٤ .(ومن المعلوم أن الدول المنتجة ظلت فترة طويلة لا تحصل من نفطها، إلا على عائد محدود من الشركات النفطية الكبرى، التي حصلت منها على امتيازات التنقيب والاستخراج والتصدير، وكانت هذه الشركات، وفي مقدمتها المعروفة بالشقيقات السبع، تنسق السوق النفطية فيما بينها؛ ولأنها شركات أمريكية وأوروبية، فلم تجد هذه السياسة رفضًا من الإدارة الأمريكية.

وفي ١٤ مارس ٢٠٢٣، أعلن وزير الطاقة السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان– ردًا على إعلان مجموعة من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي، إعادة تقديم مشروع قانون نوبك – أن وضع سقف سعر للبترول سيؤدي لا محالة إلى عدم استقرار السوق، وأن الرياض، لن تبيع البترول لأي دولة تفرض سقف أسعار على إمداداتها، فيما أكد العزم على اتفاقية أوبك بلس، لخفض الإنتاج حتى نهاية العام .وفي حين بيّن أن التقديرات تشير إلى أن الاقتصاد العالمي سيواصل نموه العام الحالي والعام القادم؛ إلا أن عدم اليقين يظل قائمًا بشأن معدل هذا النمو، كما أن المدة اللازمة لتعافي الاقتصاد الصيني حتى يرجع إلى حالته النشطة مازالت غير معلومة، ويتسبب التعافي الاقتصادي في ضغوط تضخمية، لذا تلجأ البنوك المركزية إلى سياسة نقدية متشددة للسيطرة على التضخم، فترفع أسعار الفائدة، في هذه الظروف يظل الاتجاه السليم هو الإبقاء على اتفاقية أوبك بلس.

وفي واقع الأمر، كان هذا التصريح بمناسبة إعادة طرح مشروع قانون نوبك، والتوسع في وضع سقف لأسعار النفط، فلا يقتصر هذا السقف فقط على النفط الروسي؛ وهي سياسات تعني مخاطر جدية وغموضا أكبر في وقت يحتاج فيه الاقتصاد العالمي إلى الوضوح والاستقرار .وسياسة وضع سقف لأسعار النفط تعزز عدم استقرار السوق وتقلباته، ما يؤثر سلبًا في صناعة البترول التي تحتاج إلى استثمارات كبيرة .

علاوة على ذلك، يضعف مشروع قانون نوبك، الميل إلى الاستثمار في الدول التي تملك احتياطيات نفطية كبيرة، ما يتسبب في انخفاض المعروض بشدة دون الطلب في جميع أنحاء العالم، في الدول المنتجة والمستهلكة وفي صناعة البترول، سواء فرض سقف الأسعار على دولة أو مجموعة دول، وعلى البترول أو أي سلعة أخرى، وإذا استمر وضع الطاقة العالمي على ما هو عليه الآن، فإن نمو الطلب العالمي سيفوق المستوى الحالي من احتياطي القدرة الإنتاجية العالمية.

وفي الوقت الحالي، فإن احتياطيات الطوارئ تقع في أدنى مستوياتها، ولهذا فبدلاً من وضع معوقات، لابد من سياسات تدعم الاستثمارات المطلوبة لزيادة القدرة الإنتاجية في الوقت المناسب، والحفاظ على مخزونات طوارئ كافية .وبالفعل، شرعت السعودية في توسيع قدراتها الإنتاجية لتصل إلى ٣٠١٣ مليون برميل يوميًا بحلول ٢٠٢٧، إلا أن العمل في هذا الاتجاه مازال في مراحله الأولى، فإذا ما أقدمت الإدارة الأمريكية على إقرار قانون نوبك، فإن هذا سيثبط الاستثمار في هذه الخطة السعودية التي تعد أساسية لضمان أمن الطاقة العالمي، ومن المتوقع أن تبدأ بواكير هذه الزيادة في ٢٠٢٥.

ويحمل مشروع القانون الأمريكي المعروف باسم نوبك، نوعا من الاتهام للدول الأعضاء في أوبك، فعنوانه لا لتكتلات إنتاج وتصدير النفط، ما يعني أن هذه الدول تمارس الاحتكار من خلال أوبك، ويسمح المشروع لوزارة العدل الأمريكية بمقاضاة أعضاء أوبك وحلفائها للحد من الممارسات الاحتكارية المرتبطة بقطاع النفط .ويهدف القانون– الذي ناقشه مجلس النواب الأمريكي –إلى رفع الحصانة عن أوبك وشركات النفط الوطنية، فيما ذهب إليه من كسر احتكارها للسوق، وفي أنها تتآمر برفع الأسعار وتلجأ إلى سياسات خفض الإنتاج بهدف رفع سعر الخام في السوق العالمي.

واستند مقدمو المشروع إلى قانون شيرمان الفيدرالي لمكافحة الاحتكار لعام١٨٩٠، والذي يشكل الأساس لمعظم دعاوى الحكومة الفيدرالية في هذا الشأن .ويعطي مشروع قانون نوبك، وزارة العدل الأمريكية سلطات مطلقة لتطبيقه، وتحديد طبيعة الدعوى، ما إذا كانت جنائية أم مدنية أو عدم رفع الدعوى على الإطلاق، من دون الحاجة إلى أي مراجعة قانونية، كما يدعو المشروع إلى حرمان دول أوبك، من أي هامش مناورة في حالة حدوث اضطراب يتعلق بأسعار النفط .

وكان هذا المشروع قد قدم لأول مرة في عام ٢٠٠٠، وعارضته غرفة التجارة الأمريكية، واتحاد الصناعات البترولية الأمريكي، ولكن المشروع يثار في الكونجرس بين حين وآخر .وبين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٢ تعرض المشروع إلى ١٦ تعديلا .وحتى نهاية عام ٢٠٢٢، لم يقر حتى يصبح قانونًا فاعلاً، ومنذ الطرح الأول جرت محاولات لرفع الحصانة السيادية التي تحمي أوبك وحلفاءها من الدعاوى القضائية.

بالإضافة إلى ذلك، ينص نوبك على حظر أي دولة أو جهة أجنبية، مثل أوبك، من تحديد سقف الإنتاج أو السعر المستهدف للنفط، كما يمنع الانخراط في عمل فردي أو جماعي للتأثير في سوق النفط أو الغاز الطبيعي، أو أي منتج بترولي آخر، سواء من حيث العرض أو السعر أو التوزيع في الولايات المتحدة على وجه التحديد، وسواء عن طريق التكتل الاحتكاري أو أي اتحاد آخر أو أي شكل من أشكال التعاون أو العمل المشترك، ويحظر اتخاذ أي إجراء يقيد تجارة النفط أو الغاز، خصوصًا عندما يكون لهذه الإجراءات تأثير مباشر في أسعار المنتجات البترولية وتوزيعها في واشنطن، ولا يسمح القانون للمحاكم الأمريكية، برفض النظر في الدعاوى الخاصة بهذا الشأن لأي سبب من الأسباب، مثل تصرفات الدول أو السيادة أو المعتقد السياسي، ويمنع أوبك، على وجه التحديد وأعضاءها من جميع الإجراءات أو التصرفات المتعلقة بخفض أو زيادة إنتاج النفط أو تحديد أسعاره، ويلغي الحصانة السيادية للمنظمة والدول الأعضاء التي تتمتع بها أمام المحاكم الأمريكية.

وفي ٢٠٠٧، وافق الكونجرس الأمريكي على مشروع القانون، لكن الرئيس جورج بوش، أعاق تمريره بموجب حق النقض الذي يتمتع به، وكان ترامب، من مؤيديه قبل توليه الرئاسة، ولكنه لم يطرح للتصويت عليه خلال فترة ولايته .وفي ٥ مايو ٢٠٢٢، مررت اللجنة القضائية التابعة للكونجرس مشروع القانون، لكنه لم يطرح للمناقشة العامة .ونشرت اللجنة القضائية على موقعها الرسمي أن نوبك مشروع قانون سيساعد حكومتنا على تطبيق قوانين مكافحة الاحتكار ضد هذه البلاد أعضاء وحلفاء أوبك . وبعد التخفيضات التي أعلنتها أوبك بلس، في إنتاج النفط بمقدار مليوني برميل يوميًا، بدءًا من نوفمبر ٢٠٢٢، لتحقيق تعافي أسعار الخام، أشارت إدارة بايدن، إلى أنها قد تكون على استعداد لدعم مشروع قانون نوبك، الذي يحظى بتأييد كلا الحزبين الجمهوري والديمقراطي.

ومع ذلك، يقابل هذا التأييد معارضة شديدة من قبل معهد البترول الأمريكي، وغرفة التجارة الأمريكية؛ طمعًا في استفادة منتجي النفط الصخري في الولايات المتحدة من انضباط إنتاج أوبك، وتعزيز الأسعار .ويرى معهد البترول –وهو أكبر جماعة ضغط في قطاع النفط والغاز الأمريكي –أن هذا القانون يضر بمنتجي النفط والغاز في واشنطن، وأنه سيخلق تذبذبا في السوق، ويفاقم التحديات الحالية في التجارة الدولية، وأنه لن يكون مفيدًا في أي ظرف، فيما قد يترتب عليه فرط في إنتاج النفط ما يؤدي إلى تدهور الأسعار، وقتل الحافز على الاستثمار لدى شركات الطاقة الأمريكية، في الوقت الذي تستطيع دول الأوبك، تحمل الأسعار المنخفضة؛ لأن كلفة الإنتاج لديها أقل بكثير من الشركات الأمريكية.

وفضلاً عن أن هذا القانون الذي ينظر إليه كإجراء عقابي، قد يتسبب في ردود أفعال تضر الاقتصاد الأمريكي نفسه، كوضع قيود على استثمارات الشركات الأمريكية، أو بيع النفط بعملات غير الدولار الأمريكي .وقد سبق للسعودية أن أعلنت ذلك عام ٢٠١٩، ما من شأنه تقويض مكانة الدولار كعملة احتياطية رئيسية في العالم، وتقليل نفوذ واشنطن، في التجارة العالمية .

وعليه، فإن السبب الأساسي وراء فشل تمرير القانون طيلة السنوات الماضية، يرتبط بالمصالح السياسية والاقتصادية للولايات المتحدة وعلاقاتها الاستراتيجية مع كبار منتجي النفط، ولا ننسى أن الرياض، تقف على قمة مشتري الأسلحة الأمريكية، وأن مخاطر تمرير مثل هذا القانون لن تكون أضراره على الشراكة الاستراتيجية بين واشنطن

والرياض فقط، ولكنها قد تأتي بنتائج عكسية على الاقتصاد الأمريكي نفسه، فقد يعرض الشركات لإجراءات مضادة في جميع أنحاء العالم.

وإذا كانت آلية وضع سقف لأسعار النفط الروسي، واحدة من الأدوات التي استخدمها الغرب لمعاقبة موسكو، في مجريات الحرب الأوكرانية؛ فإن السعودية أعلنت منذ البداية رفضها لهذه الآلية، وذلك للدور المحوري لروسيا في تحالف أوبك بلس، وفي سوق النفط العالمي، وأن أي اضطراب في تدفق نفطها من شأنه ارتفاع الأسعار، وهو ما حدث بالفعل، وأضر مستهلكي الطاقة الأمريكيين أنفسهم، رغم أن ارتفاع أسعار النفط يصب في مصلحة السعودية ومنتجي النفط الآخرين.

على العموم، فإن التعقيدات الجيوسياسية الدولية الراهنة، ومرحلة إعادة التقييم التي تمر بها العلاقات السعودية الأمريكية؛ تجعل من غير المتوقع أن تلجأ واشنطن، إلى إقرار مشروع نوبك، لأنه يأتي ضد الاتجاه الذي عبر عنه بايدن، لدى زيارته الأخيرة للرياض، ومحاولة استرداد ما خسرته بلاده في المنطقة، وكانت هذه الخسارة لصالح منافسين في مقدمتهم الصين .

وجاءت تصريحات وزير الطاقة السعودي في ١٤ مارس الماضي، ردًا على إثارة موضوع نوبك مجددًا؛ قوية، حيث أعلن أنه في حالة فرض سقف أسعار على صادرات بلاده من النفط، ستخفض إنتاجها اليومي، وكذلك لن تبيع النفط لأي دولة تشارك في قرار سقف السعر .وعلى الرغم من الضغوط الهائلة التي مارستها إدارة بايدن، لزيادة إنتاج السعودية من النفط لتعويض جزء من النفط الروسي الذي تعرض لعقوبات أمريكية، تمسكت الرياض، بموقفها النابع من مصلحتها، كأكبر مصدر للنفط في العالم وقررت خفض الإنتاج.

٢٠٢٣/٤/١

قراءة في خصوصية العلاقات الهندية – الخليجية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

تعد «الهند»، من أكثر الدول النامية قربًا من دول الخليج من الناحية الجغرافية، والتاريخية، والثقافية لأجيال طويلة ممتدة .وفي الوقت الحالي، تمثل العمالة الهندية الجزء الأكبر من العمالة الوافدة في الخليج، حيث تبلغ حوالي ٩ ملايين شخص، تبلغ تحويلاتهم نحو ٨٩ مليار دولار سنويًا، أي ما يزيد على ٦٥٪ من تحويلات العاملين الواردة إلى الهند من كل بلدان العالم .ولا شك أن هذا الرقم يمثل نسبة كبيرة من تعداد سكان دول الخليج نحو ٢٠٪ تقريبا .من جانبها، أتاحت دول الخليج لهذه العمالة حرية إقامة معابدهم وجمعياتهم، فيما يتميز الهنود بالتواصل مع محيطهم الاجتماعي، ولا يميلون إلى العزلة، ولهذا تتواصل الثقافة الهندية مع العربية.

وعلى الرغم من عدد سكان الهند الكبير البالغ ٤٠٠١ مليار نسمة، والذي أصبح يتجاوز عدد سكان الصين، وبرغم ارتفاع نسبة الفقر فيها، حيث يبلغ عدد من يعيشون في فقر مدقع ٣٦٠ مليون نسمة، فيما تشير تقديرات إلى أن ما يقرب من ٧٧٪ من سكانها هم دون خط الفقر؛ إلا أنها تظل من أهم موردي المواد الغذائية لدول الخليج، ومن أهمها الحبوب والأرز واللحوم .

وفي الوقت الذي تعد «الهند»، فيه «ثالث أكبر مستورد للنفط عالميًا»، بعد الصين، والولايات المتحدة، بما قيمته نحو ١١٩ مليار دولار، فإن وارداتها النفطية من الخليج تمثل أهم مصادر حصولها على الطاقة، على الرغم من استفادتها من انخفاض أسعار النفط الروسي بسبب العقوبات الواقعة على موسكو، حيث تؤمن دول الخليج قرابة ٦٠٪ من احتياجاتها من الطاقة .وتأتي «السعودية»، في المرتبة الأولى، تليها «الإمارات»، فيما تعد «قطر»، المورد الرئيسي للغاز الطبيعي المسال، وتوفر لها نحو ٧٠٪ من احتياجاتها منه؛ وعليه، فقد بلغ حجم التبادل التجاري الهندي الخليجي عام ٢٠٢٢، نحو ١٥٤ مليار دولار، فيما كان ٥٥.٥ مليار دولار عام ٢٠٠٠.

وتشير هذه الحقائق إلى المصالح المشتركة، والمواقف المتماثلة بين الجانبين، إزاء عديد من القضايا الدولية، فالهند لها مصالح مشتركة قوية مع كل من الصين وروسيا والولايات المتحدة، وكذلك دول مجلس التعاون الخليجي لها مصالح مشتركة مع هذه الأقطاب الثلاثة؛ لذا كان من الصعب على كل منهما أن يتخذ موقفًا منحازًا لطرف على حساب الآخر في الحرب الأوكرانية .فيما تجلت أيضا هذه الروابط أيضا أثناء جائحة كورونا، حين أمدت دول الخليج، وعلى رأسها السعودية «الهند»، بأطنان من أنابيب الأوكسجين .وحين حلت أزمة الحبوب، بسبب العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، تم استثناء دول الخليج من حظر صادرات الهند من القمح .فيما تستفيد هذه الدول من الصعود التنموي الذي تحققه الهند في كل المجالات في خدمة مشروعاتها الاستراتيجية التنموية.

علاوة على ذلك، فإن العلاقات الهندية الخليجية تسير على المسار الاستراتيجي لكلا الجانبين، وتعد مرشحة للتنامي في المستقبل دون أن يعوقها الاقتراب الخليجي من باكستان، أو تبني السعودية لقضايا المسلمين حول العالم، بمن فيهم مسلمو الهند، الذين يمثلون قرابة ١٥٪ من تعداد سكانها.

وفي تأييد لهذا، أعلنت دول الخليج والهند يوم ٢٤ نوفمبر٢٠٢٢، إعادة إطلاق مفاوضات التجارة الحرة بين الجانبين، في خطوة من شأنها تعزيز علاقات التعاون الاقتصادي واستقطاب الاستثمارات المشتركة .وتستفيد هذه الاتفاقية من الأرضية القوية لعلاقات التعاون القائمة بالفعل بينهما، كما تستفيد من الجولات السابقة للوصول إلى اتفاقية تجارة حرة عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٦، وأسباب توقف هذه الجولات حتى يمكنها تحقيق النجاح في هذه المرة، حيث توفر مسارات لنمو الاستثمارات المتبادلة، والتي تتعدد فرصها في الهند التي تعد قارة بذاتها .وفيما يركز الجانب الخليجي على الأمن الغذائي والمعرفة والتكنولوجيا، فإن الجانب الهندي يركز على أمن الطاقة.

وتبدو أهمية هذه الاتفاقية في ضوء الدور المتعاظم للهند على الساحة الاقتصادية الدولية، وفي ظل تحقيقها مستويات نمو عالية تتجاوز١٠٪ سنويًا، وقدرتها على استيعاب الاستثمارات، وحرص تكتلات ودول كثيرة على عقد اتفاقيات وإقامة علاقات اقتصادية معها، مع توقع تجاوزها النمو الصيني .وبالفعل، تتقدم الهند بشكل كبير في قطاع تقنية المعلومات والقطاع الصناعي .وتشكل تكنولوجيا المعلومات واجهة الاقتصاد الهندي الحديث، وتعد أسرع قطاعاته نموًا، وتدر على البلاد قرابة ١٣ مليار دولار سنويًا، بعد أن أصبحت تشكل مقرًا للعديد من شركات تكنولوجيا المعلومات الأمريكية العملاقة، يأتي هذا فيما تسعى دول الخليج إلى التحول الرقمي وتوطين العديد من الصناعات بها.

وترتكز اتفاقية التجارة الحرة المتوقعة على العلاقات الوطيدة بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي، لا سيما السعودية، التي بدأت علاقاتها الدبلوماسية معها بعد استقلال الهند مباشرة عام ١٩٤٧ .ومنذ ذلك الوقت أخذت العلاقات منحى تصاعديا، وتعددت الزيارات المتبادلة بين الدولتين، وغدت «الرياض»، حاليًا الشريك التجاري الرابع لـ«نيودلهي»، حيث تستورد منها ٢٠٪ من حاجتها للنفط، فيما تعد السعودية ثامن أكبر سوق للصادرات الهندية، كما أن الجالية الهندية بها – والتي تبلغ ٥.٣ ملايين شخص – هي أكثر العمالة الوافدة تحويلات مالية إلى بلادها.

في الإطار ذاته، شهدت العلاقات السعودية الهندية، «تحولا تاريخيا»، تمثل في «إعلان دلهي»، عام ٢٠٠٦، أثناء زيارة الملك «عبد الله بن عبد العزيز»، ثم «إعلان الرياض»، عام ٢٠١٠، الذي مثل قيام الشراكة الحقيقية بين البلدين، وتأسيس «لجنة سعودية هندية»، تعمل على تنمية المصالح المشتركة .وبعد زيارة سمو ولي العهد السعودي الأمير «محمد بن سلمان»، إلى الهند عام ٢٠١٩، قام رئيس الوزراء الهندي، «نار بندرا مودي»، بزيارة الرياض، وأعلن ولي العهد السعودي، أن هناك فرصًا للاستثمار بالهند بأكثر من ١٠٠ مليار دولار .وسبق «لمودي»، أن زار السعودية عام ٢٠١٦، ونتج عن زيارته في ٢٠١٧ و٢٠١٨، استثمارات سعودية في تكرير النفط والبتروكيماويات، والمشاركة في مشاريع الإسكان، وإنتاج الكهرباء، ومن أبرز المشاريع التي تعمل عليها البلدان مصفاة «راتنا غيري»، التي تبلغ تكلفتها ٤٤ مليار دولار.

أما «الإمارات»، التي بدأت علاقاتها الدبلوماسية مع «الهند»، عام ١٩٧٢، فقد أعلنت في فبراير ٢٠٢٢، إقامة الشراكة الاقتصادية الشاملة معها؛ لتدشن حقبة جديدة من التعاون الاقتصادي وتعزيز العلاقات التاريخية، وغدت بذلك ثالث أكبر شريك تجاري لها .ومن المتوقع أن تؤدي هذه الاتفاقية إلى زيادة التجارة الثنائية غير النفطية إلى ١٠٠ مليار دولار خلال ٥ سنوات .ومن المعلوم، أن «دبي»، ظلت تمثل فترة طويلة مركزًا تجاريًا إقليميًا لإعادة تصدير المنتجات الهندية .وتعد زيارة رئيس الوزراء الهندي للإمارات عام ٢٠١٥، «نقطة تحول»، رئيسية في العلاقات الثنائية بين البلدين، حيث تجاوز حجم التجارة بينهما قرابة ٦٠ مليار دولار، بينما كان لا يزيد على ١٨٠ مليون دولار في السبعينيات، فيما نمت الاستثمارات المتبادلة في الفترة من ٢٠٠٣ إلى٢٠٢١، لأكثر من ٥٧ مليار دولار، تمثل نسبة الاستثمارات الهندية فيها نحو ٥٤٪.

وتمتد جذور العلاقات الهندية الكويتية منذ القدم في شتى المجالات، وازدهرت في مطلع القرن العشرين إبان حكم الشيخ مبارك الكبير، وكانت السفن التجارية الكويتية تحمل اللؤلؤ والتمور والبضائع إلى القارة الهندية، وتعود محملة بالمنتجات الهندية .وفي يونيو ١٩٦٢، بدأت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وتمثل الجالية الهندية في الكويت ٢٦٪ من إجمالي الوافدين البالغ عددهم ٣٫٤ ملايين شخص، وتبلغ نسبتهم في عدد سكان الكويت ٣٠٪، أما حجم التبادل التجاري بينهما، فيبلغ نحو ١٠ مليارات دولار عام ٢٠٢٢، فيما بلغ حجم الاستثمارات الكويتية في الهند ٥.٥ مليارات دولار عام ٢٠٢١، مع توقع زيادتها إلى نحو ١٠ مليارات دولار.

وكبقية دول الخليج تعد الجالية الهندية في «قطر»، هي الأكبر، وبلغ عددها نحو ٧٠٠ ألف شخص، وترجع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين إلى أوائل سبعينيات القرن الماضي، حين تم تعيين أول قائم بأعمال للسفارة

القطرية في «نيودلهي»، عام ١٩٧٣، وأول سفير في ١٩٧٤ .وفي ٢٠٢٢ بلغ حجم التبادل التجاري بينهما أكثر من ١٨ مليار دولار .وتستورد «الهند» من «قطر»، الأمونيا، واليوريا، والبولي إيثلين، والبوروبلين .وتعتبر «نيودلهي»، أكبر مستوردي الغاز الطبيعي المسال من الدوحة، حيث غدت رابع أكبر وجهة له بعد اليابان، وكوريا الجنوبية، وسنغافورة، ويتم استيراده بموجب اتفاقية وقعها الجانبان عام ١٩٩٠، بـ٥٠٧ ملايين طن سنويًا لمدة ٢٥ عاما . وفي ديسمبر ٢٠١٥، تم الاتفاق على زيادة هذه الكمية بمليون طن سنويًا .ولدى تبادل الزيارات بين زعماء البلدين عام ٢٠١٦، تم التوقيع على ٦ اتفاقيات في عدة مجالات، أهمها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

ووفقًا لـ«غرفة تجارة وصناعة قطر»، هناك أكثر من ٦ آلاف شركة هندية كبيرة وصغيرة تعمل في قطر، وبلغ استثمارات هذه الشركات نحو ٤٥٠ مليون دولار، فيما يبدي «جهاز قطر للاستثمار»، رغبته في الاستثمار في السوق الهندي في مشاريع البنية التحتية والعقارات ومحطات الكهرباء، وفي ٢٠١٩ اشترى الجهاز ٢٥٪ من شركة «أداني» لتوزيع الكهرباء، بقيمة بلغت ٤٥٠ مليون دولار.

وأقامت «سلطنة عُمان»، سفارتها في «نيودلهي»، عام ١٩٧٢، فيما يعمل على تطوير العلاقات بين البلدين، لجنة مشتركة، برئاسة وزيري التجارة والصناعة لكلا البلدين .ويعد التعاون الأمني البحري في مجال مكافحة القرصنة من أكبر مجالات التعاون بينهما .وتضم الجالية الهندية نحو ٤٩٢ ألف شخص أي ما يقارب ١٠٪ من إجمالي سكان السلطنة البالغ ٦٠٥ ملايين نسمة، وتجاوز حجم التبادل التجاري بين البلدين ٧٠٦ مليارات دولار في ٢٠٢٢ .وتحتل الهند المركز الثاني، بعد الصين في قائمة الدول المستوردة من السلطنة، بحجم واردات بلغ العام الماضي ٩٠٤ مليارات دولار، فيما تقوم نحو ٦ آلاف شركة هندية بالاستثمار في السلطنة بإجمالي رأسمال ٤٠٣٣ مليار دولار.

أما «مملكة البحرين»، التي بدأت علاقاتها الدبلوماسية مع «الهند»، عام ١٩٧١، فقد وقفت مع ترشيحها كي تكون عضوًا دائمًا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة .وفي ديسمبر ٢٠٠٧ أقامت «الجمعية البحرينية الهندية»، في المنامة ندوة لتعزيز العلاقات بين البلدين .وفي ٢٠١٤، زار جلالة الملك الهند، وتم توقيع العديد من مذكرات التفاهم .وفي الوقت الحالي، يتجاوز حجم التبادل التجاري بينهما أكثر من ٤٠١ مليار دولار بصادرات هندية تزيد على ٩٠٠ مليون دولار، وصادرات بحرينية تتجاوز ٥٠٠ مليون دولار .وقد اختارت العديد من الشركات الهندية إنشاء مشروعاتها الصناعية والتجارية في البحرين، فيما يعد الألومنيوم والمنتجات النفطية، أهم صادرات البحرين للهند .ويعمل على تطوير العلاقات بينهما اللجنة العليا المشتركة، وكذلك «منتدى الأعمال البحريني الهندي»، والتواصل بين سمو ولي العهد رئيس الوزراء الأمير «سلمان بن حمد»، ورئيس الوزراء الهندي، ولقاءات وزيري خارجية البلدين.

على العموم، تمثل العلاقات الثنائية بين كل من دول «مجلس التعاون الخليجي»، و«الهند»، «أساسًا قويًا»؛ لقيام اتفاقية التجارة الحرة الخليجية–الهندية، التي تعد إضافة نوعية إلى خصوصية تلك العلاقة المستمرة من قرون، وتعزز مكانة المجلس كقوة إقليمية في الاقتصاد الدولي لمجموعة الدول النامية، الذي تعد الهند أحد أهم أعمدتها.

٢٠٢٣/٤/٤

مستقبل «نتنياهو» السياسي وسط ضغوط داخلية ودولية متزايدة

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

بعد أسابيع من الاحتجاجات الشعبية في إسرائيل، تم تعليق خطة التعديلات القضائية، بعد اجتماع «نتنياهو»، مع قادة الأحزاب اليمينية المشاركة في ائتلافه الحاكم؛ خاصة أن تلك التعديلات– التي وصفها «دانيال شابيرو»، من «المجلس الأطلسي»، بأنها «تجاوز غير مسبوق من قبل رئيس الوزراء» – تعمل على الحد من الاستقلال السياسي للمحكمة العليا في البلاد .وعليه، فإن مستقبل سلطته السياسية وبقاء حكومته الائتلافية بات «موضع شك»، في ظل محاصرتها محليًا، وتراجع سمعتها دوليًا، حتى لدى مسؤولي البيت الأبيض أنفسهم.

وفي إدراك لذلك، لاحظ المراقبون الغربيون كيف أثارت الأزمة السياسية في إسرائيل، استياء الرئيس الأمريكي «جو بايدن»، على الرغم من أن انتقاداته لم تتبعها أية إجراءات ملموسة للاستفادة من قوة نفوذ «واشنطن»، للضغط على الحكومة الإسرائيلية لمراجعة مواقفها تجاه الإصلاحات الداخلية، ووقف الانتهاكات الصارخة والجرائم التي ترتكبها إسرائيل بحق الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، ومن ثمّ، أكدوا أن هذا الأمر يثبت أن الضغط الغربي على إسرائيل أصبح أقل تأثيرا، مما هو مفترض على أرض الواقع.

ومع إيقاف الحكومة لأجندتها التشريعية، وتصاعد الاضطرابات الداخلية، ووسط تعرض الائتلاف الحاكم الهش لخطر الانهيار، إذا لم يحقق اليمينيون المتطرفون رغباتهم وتعديلاتهم القضائية؛ تساءل المراقبون عما إذا كان بإمكان الحكومة الإسرائيلية الحالية التمسك بالسلطة، وهل من الممكن أن يحدث فراغ سياسي بسبب رحيل «نتنياهو»، عن المشهد السياسي الإسرائيلي بأسره.

وفي حين أن رئيس الوزراء، الذي تولى المنصب لست ولايات، قد وصفه «تريسي ويلكينسون»، و«لورا كينج»، في صحيفة «لوس أنجلوس تايمز»، بـ«أسطورة القائد السياسي القادر على التشبث بالسلطة»؛ فقد بدا أيضًا أن زعيم حزب الليكود قد «بالغ في استعراض قوته» هذه المرة، من خلال انحيازه لصالح القوميين المتطرفين لتشكيل حكومة ائتلافية، ثم محاولة تنفيذ إصلاحات شاملة للقضاء ضد رغبة المطالب الشعبية، وهو ما تسبب بالتالي في خلق «أسوأ أزمة محلية في تاريخ إسرائيل».

وبعد أسابيع من الاحتجاجات الشعبية، والإضرابات التي ذكرت شبكة «سي بي إس نيوز»، أنها تهدد بشل اقتصاد البلاد «المتذبذب» بالفعل، وانتقادات مباشرة من الرئيس الإسرائيلي «إسحاق هرتسوغ»، الذي أصدر– من بين آخرين –تحذيرات من وقوع «حرب أهلية» محتملة؛ كتب «توم بيتمان»، و«ديفيد جريتن»، من شبكة «بي بي سي»، أن «نتنياهو»، رضخ للضغط في النهاية، «وأوقف تغييراته القضائية مؤقتًا، بقصد استئنافها بعد عطلة عيد الفصح اليهودي.

علاوة على ذلك، أشار «شابيرو»، إلى أن المعارضة داخل الحكومة قد بدأت تنمو مع تصاعد الاضطرابات الشعبية، موضحا أن إقالة رئيس الوزراء لوزير الدفاع «يوآف غالانت»، كانت بمثابة «نقطة تحول»، في مقاومة خطط «نتنياهو» الإصلاحية، من حيث إنها «أخافت» عددا كافيا من أعضاء الحكومة من العواقب التصعيدية،

ورغم ذلك ضغط الكثيرون بشدة عليه للتراجع مؤقتا .وكتب «آرون ميلر»، و«دانيال كيرتزر»، في مجلة «فورين بوليسي»، أنه «من الصعب تقييم حجم الخطأ الاستراتيجي»، الذي ارتكبه نتنياهو، بإقالة غالانت، وهو الأمر الذي عزز الانطباع بأنه قد «وضع سياساته الشخصية فوق أمن بلاده».

في غضون ذلك، أشارت «بيثان ماكيرنان»، في صحيفة «الجارديان»، إلى أن تعنت رئيس الوزراء يعكس أيضًا «فشلًا» في فهم حجم الغضب الشعبي من مشروعه الإصلاحي، فضلاً عن كشف «نقاط ضعفه» في السيطرة على مهندسي تحدي استقلال القضاء داخل حكومة الائتلاف، وهما وزير العدل، «ياريف ليفين»، ورئيس لجنة الدستور والقانون والقضاء في الكنيست «سيمشا روثمان»، وكلاهما أشارت «ماكيرنان»، إلى «كراهيتهما الأيديولوجية طويلة الأمد» للمحكمة العليا واستقلالها.

وبينما أصر «ميلر»، و«كيرتزر»، على أن مسيرة «نتنياهو»، السياسية «لم تنته بأي حال من الأحوال»، وأن التحالف الذي يقوده «لا يُظهر أي علامات على انهيار وشيك»؛ أكد «شابيرو»، أنه الآن «يواجه معضلة» حول كيفية تقدمه سياسيًا، بالنظر إلى أن أجندته التشريعية «لا يمكن أن تمضي قدمًا» في ظل المقاومة الكبيرة محليًا ودوليًا .وفي حالة عدم قدرته على تمرير تلك الأجندة؛ رأى «ويلكنسون»، و«كينغ»، أن «حكومته يمكن أن تُحل بسهولة»، وبما أنه «من غير الواضح من الذي سيملأ الفراغ»، الذي قد يخلفه رحيل هذا الائتلاف، فإنه حتمًا قد تشتعل «اضطرابات جديدة» في البلاد.

من ناحية أخرى، تم تسليط الضوء على طبيعة المواقف المهمة للقوميين المتطرفين، باعتبارها «مؤثرة»، على «التطورات المستقبلية»، لا سيما أن مستقبل «نتنياهو»، السياسي يكمن في كيفية استجابة أمثال وزير الأمن القومي «إيتمار بن غفير» .وكتب «ويلكنسون»، و«كينغ»، أن أعضاء الائتلاف «من غير المرجح أن يمنحوه مساحة كبيرة للمناورة»؛ لتهدئة خصومه المحليين، خاصة وأن «بن غفير»، قد حث «نتنياهو»، على عدم الاستسلام لـ«الفوضى»، وتمرير التغييرات القضائية، رغم الإرادة الشعبية المناهضة لها .

بالإضافة إلى ذلك، هناك أيضًا احتمال أن تحاول هذه الشخصيات اليمينية توسيع سلطاتها ونفوذها .وأشار «بيتمان»، و«جريتن»، إلى أنه في مقابل الموافقة على التوقف المؤقت لجدول الأعمال التشريعي للائتلاف، حصل «بن غفير»، على «وعد» من رئيس الوزراء «للمضي قدمًا في خططه الخاصة بـإنشاء حرس وطني ليكون تحت سلطته الشخصية وممولا من الدولة.

وفي نهاية المطاف، خلص كل من «ويلكنسون»، و«كينج»، إلى أن السياسيين اليمينيين في إسرائيل هم من قدموا في نهاية عام ٢٠٢٢ لنتنياهو «شريان حياة»، لتجديد حياته السياسية، وتشكيل حكومة متطرفة في الوقت الراهن . وأضاف «شابيرو»، أنه إذا لم يسمح شركاؤه في الائتلاف له بالتخلي عن أجندته التي أوصلت البلاد إلى هذه الأزمة، فإن «احتمال نشوب حرب أهلية في إسرائيل»، تزداد بشكل كبير.

وبما أن التشجيع المحتمل للقوميين المتطرفين في الائتلاف سيكون مدعومًا بسلطة نتنياهو «الضعيفة»، على الحكومة والجيش والمجتمع المدني؛ فقد أوضح «ميلر»، و«كيرتزر»، أن رئيس الوزراء المحاصر لا يحمل الآن «أدنى ثقة»، لدى جموع غفيرة من الناخبين الإسرائيليين، الذين «لا يزالون يخططون لمواصلة الضغط على

الحكومة» .وبينما تمنح مشاركة جنود الاحتياط العسكريين في الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية «شرعية هائلة» لها؛ من المشكوك فيه ما إذا كان جيش الدفاع الإسرائيلي سيقبل «وزيرًا أكثر امتثالًا»، لقيادة نتنياهو من «الرجل العسكري المحنك»، «غالانت».

وبالإضافة إلى تذبذب ائتلافه وسلطته، أشار المعلقون إلى أن هذه الأزمة ألحقت مزيدًا من الضرر بصورة إسرائيل الدولية .وكتب كل من «ويلكنسون»، و«كينج»، أنه في حين أن «تلميع مكانة نتنياهو كرجل دولة كان فترة طويلة مكونًا رئيسيًا لصورته التي صممها بعناية»، فإن «محاولاته المطلقة»، لضمان دعم حلفائه الغربيين بدت وكأنها «بلا جدوى» في هذا الصدد .وتم استقبال زياراته الأخيرة للعواصم الأوروبية بمظاهرات حاشدة، وإدانات لاذعة من قادة لطالما كانوا في السابق «يكرهون انتقاد إسرائيل».

وبالنسبة إلى الولايات المتحدة، أوضح «جوش ليدرمان»، من شبكة «إن بي سي نيوز»، أن «واشنطن»، «قد تضطر في النهاية إلى إعادة النظر في دورها كأهم حليف لإسرائيل» .ومع ذلك، فإنه بينما علق «بايدن»، مؤخرًا بأنه «قلق للغاية»، بشأن التغييرات المناهضة للديمقراطية التي خططت لها الحكومة الإسرائيلية، وأصر على أن بلاده «لا يمكنها الاستمرار في هذا الطريق»، لاحظ كل من «ويلكنسون»، و«كينغ»، أن المسؤولين في «البيت الأبيض»، امتنعوا عن إصدار «إدانة شديدة» للحكومة، وبدلاً من ذلك تبنوا «دبلوماسية هادئة من وراء الكواليس».

وعلى الرغم من أن «بيتمان»، و«جريتن»، أوضحا أن الحكومة الإسرائيلية قد «تعرضت» مؤخرًا لوابل من التحذيرات الأمريكية من أن سلوكها الحالي «يهدد» سمعة البلاد؛ فقد رد «نتنياهو»، على تلك الإدانة الدولية بأنه «لن يتأثر بالضغوط الخارجية»، ولا حتى ممن أسماهم «بأفضل أصدقائه»، وهو الرد الذي وصفه «دانيال إسترين»، من «الإذاعة الوطنية العامة الأمريكية»، بأنه يعني «عدم تدخل الغير في شؤون بلاده الداخلية» .

وأضافت «كاتي روجرز»، في صحيفة «نيويورك تايمز»، أن هذه الردود تحدد مدى تأثير «بايدن»، على رئيس الوزراء، وقدرة «الولايات المتحدة»، الحالية على ممارسة نفوذها في المنطقة.

ومع اتهام «واشنطن»، مرة أخرى بالتقاعس عن محاسبة إسرائيل على أعمالها الأخيرة، والتي كانت ستلقى بلا شك سيلا من الانتقادات إذا قام بها أحد خصومها؛ أشار «كيرتزر»، إلى أن «إدارة بايدن»، يجب أن تدعم مخاوفها بشأن تراجع ديمقراطية إسرائيل «بالأفعال»، مضيفًا أنه حان الوقت لإرسال «إشارة» لنتنياهو حول سلوك حكومته .وفي حين أكد «شابيرو»، إعادة النظر في التعاون في بعض البرامج الثنائية ودعم الولايات المتحدة لقرارات الأمم المتحدة التي تنتقد السلوك الإسرائيلي، فقد رفض أي تخفيض في مستوى المساعدة الأمنية الأمريكية.

ووفقًا لما ذكرته «روجرز»، فإن ما يزيد الأمر سوءا، جراء عدم وجود ردود أفعال من «واشنطن»، أن «الأزمة في إسرائيل»، لا تمثل «تحديًا للسياسة الخارجية» للبيت الأبيض فحسب، بل تمثل أيضًا «تحديًا داخليًا» لها .

وبينما كتب ٩٠ ديمقراطيًا من الكونجرس إلى الرئيس لحثه على استخدام «جميع الأدوات الدبلوماسية المتاحة» لمنع «إلحاق المزيد من الضرر» بالمؤسسات الديمقراطية الإسرائيلية؛ أشار «ليدرمان»، إلى أن «التحرك لتقليل الدعم لإسرائيل «من جانب البيت الأبيض»، سيؤدي إلى رد فعل عنيف من جميع الجمهوريين تقريبًا، والعديد من الديمقراطيين»، فضلاً عن ردود الجماعات اليهودية المؤيدة لإسرائيل في واشنطن.

وعند تقييم الآثار الأوسع نطاقًا لمحاولة تمرير «نتنياهو»، إصلاحاته السياسية المناهضة للديمقراطية، والاحتجاجات الشعبية ضدها، وفقدان الدعم الدولي لبلاده؛ كتب «ديفيد ماكوفسكي»، من «معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى»، إن معارضي رئيس الوزراء يعتقدون أن «كيان الدولة على وشك الانهيار» .وأوضح «جوناثان بانيكوف»، من «مجلس أتلانتيك كاونسل»، أن الاحتجاجات «تعكس حالة عدم اليقين بشأن هوية البلاد المستقبلية» .ومع الاستمرار في توضيح أن رفض المدنيين للخدمة العسكرية– رغم التركيز الأساسي التاريخي لإسرائيل على قضايا الأمن القومي –يعكس قوة الشعور المناهضة لإجراءات الحكومة؛ رأى «بانيكوف»، أنه إذا تبين أن توقف «نتنياهو»، عن أجندته التشريعية، هو «مناورة تكتيكية»، فسوف «يعاود الإسرائيليون الاحتجاج في الوقت المناسب إذا لزم الأمر».

وبينما استشهد «ميلر»، و«كيرتزر»، بمطالبة رئيس الوزراء وحث الكثيرين على عدم «استبعاده»، وافتراض أن فترة ولايته السادسة على رأس المشهد السياسي باتت «تقترب من نهايتها»، فقد أكدا أنه قبل كل شيء «أكثر تصميمًا من أي سياسي إسرائيلي على البقاء في السلطة»، وقد «أظهر بالفعل أنه سيذهب إلى أبعد الحدود التي لن يفعلها آخرون غيره» .

على العموم، فإن محاولات «نتنياهو»، وائتلافه اليميني المتطرف لدفع الإصلاحات السياسية قدمًا قد ألقت الضوء على الانقسامات الكامنة داخل المجتمع الإسرائيلي .ومع نبذ كثير من أعضاء الحكومة الإسرائيلية وائتلافها الحاكم دوليًا، وعدم وجود حلفاء سياسيين محليين لهؤلاء المتطرفين والعنصريين؛ فإن المسار الواضح الوحيد لنتنياهو الذي يجب أن يسلكه على المدى القصير، هو مواصلة حالة التشويش واللغط خلال الأزمة الراهنة التي بدأها بنفسه .

ومع ذلك، وبغض النظر عما إذا كان قادرًا على الاحتفاظ بالسلطة، وتجنب الإدانة بتهم الفساد القائمة، فإن «الثقة به أضحت محل شك بالفعل في كلتا الحالتين»، حتى بين الإسرائيليين الذين كانوا يدعمون سياساته سابقًا.

٢٠٢٣/٤/٥

قمة بايدن للديمقراطية وازدواجية المعايير في الشؤون الدولية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

وسط تزايد المنافسة العالمية بين «الولايات المتحدة»، وحلفائها من ناحية، و«الصين»، و«روسيا»، من ناحية أخرى –وكما كان الحال أثناء الحرب الباردة بين «أمريكا»، و«الاتحاد السوفيتي» –أضحى الخطاب السياسي والإعلامي الغربي يصف المشهد بمعركة بين الحكومات الديمقراطية والاستبدادية .ومع ذلك، فإن الخطوط الخاصة بهذين المعسكرين المتنافسين «غير واضحة تماما» .

وفي تأكيد على هذا الواقع، عقد «جو بايدن»، في أواخر مارس ٢٠٢٣، القمة الثانية للديمقراطية، في مسعى لتشكيل جبهة موحدة ضد «الديكتاتورية»، في إشارة إلى حرب روسيا مع أوكرانيا وطموحات الصين لتوسيع

نفوذها .ومع اختيار الحضور بانتقائية لإلقاء سلسلة من الخطابات والمناقشات والاجتماعات، رأي «إدوارد لوس»، في صحيفة «فاينانشال تايمز»، هذا الحدث «غريبًا ويفتقد الواقعية» للمشاركين والمتابعين على حدٍ سواء.

وبينما كتب «روبي جرامر»، و«جاك ديتش»، في مجلة «فورين بوليسي»، أن «البيت الأبيض»، يأمل أن تتمكن هذه القمة من «إحياء الزخم في الشبكة العالمية للحكومات الديمقراطية»، بعد سنوات من «التراجع»، مع اختيار مشاركين من كل قارة مثل؛) هولندا، وكوريا الجنوبية، وكوستاريكا، وزامبيا(، بهدف نشر رسالة الوحدة العالمية ضد الاستبداد؛ فقد تم التشكيك في قدرتها على إحداث تغيير في هذا الشأن .ومع تأكيد صحيفة «نيويورك تايمز»، أن هذه النسخة مثل سابقتها عام ٢٠٢١، تضمنت «لغة إيجابية على مستوى قادة العالم»، و«جلسات جماعية حول تعزيز سيادة القانون، وحرية وسائل الإعلام، وممارسات تعزيز المشاركة الديمقراطية؛ فمن المتوقع أن ينتج عن ذلك «تحسينات قليلة»، في المكانة العالمية للديمقراطية.

وكما هو الحال في مثل هذه التجمعات الدولية يتم التركيز على من تمت دعوته، ومن لم تتم دعوته .وفي عام ٢٠٢٣، كان هذا ديناميكيًا بشكل خاص، حيث اتهمت «الولايات المتحدة»، بازدواجية المعايير، وممارسة الانتقائية .ورأت «كاتي ستالارد»، في مجلة «ذا نيو ستيتمان»، أنه تمت دعوة العديد من المشاركين في القمة على الرغم من تورطهم «في عملية تفكيك ديمقراطياتهم» .وفي طليعة هذا التناقض، حضور حكومة «بنيامين نتنياهو»، التي وُصفت تعديلاتها المقترحة للقضاء بأنها «مناهضة للديمقراطية»، كما أدى قمعها للفلسطينيين في الأراضي المحتلة إلى إدانة دولية كبيرة .

ومع ذلك، يبدو أن هذه العوامل لم تكن كافية لمنع زعيم تحالف يميني يضم قوميين متطرفين وعنصريين من أن يتجنب «البيت الأبيض» دعوته .وبالتالي، من غير المستغرب، من وجهة نظر «جوناثان ليمير»، و«نهال توسي»، في مجلة «بوليتيكو»، أن وجود «حليف بايدن المفضل في الشرق الأوسط»، كان سببا في «الإضرار بحزبه الديمقراطي».

وفي حين تم التشكيك في أهداف القمة، كان هناك اتفاق بين المحللين على ضرورة مواجهة التراجع الديمقراطي في العالم، ومواجهة الأنظمة الاستبدادية .وعلى الرغم من أن «مايكل كراولي»، في صحيفة «نيويورك تايمز»، أشار إلى أن «بايدن»، نجح في حشد الدول الديمقراطية «في تحالف قوي ضد روسيا»، عقب حربها مع أوكرانيا؛ فإن تصريحه قبل انعقادها بأن «الديمقراطيات أصبحت أقوى»، في حين أن «الأنظمة الاستبدادية أصبحت أضعف»؛ هو حديث تدحضه الاستطلاعات والبيانات.

وسجل «مؤشر الديمقراطية»، لوحدة الاستخبارات الاقتصادية لعام ٢٠٢٢، «ركودًا» في الديمقراطية العالمية وبروز الأنظمة الاستبدادية في آسيا وإفريقيا، في حين أوضح «معهد أنواع الديمقراطية»، أن ما يقرب من ثلاثة أرباع سكان العالم الآن يعيشون في ظل حكومات ذات سمات استبدادية .واستشهد «توماس بيرييلو»، من «مكتب مؤسسات المجتمع المفتوح»، بحالة الانقسام في النظام العالمي «بين القادة الذين يقودون بلدانهم إلى اتجاه أكثر قمعًا وانغلاقًا واستبدادية، مقابل أولئك الذين يسعون لأن يكونوا أكثر انفتاحًا وشمولية» .

ومع تحسن العلاقات الجيوسياسية بين «روسيا»، و«الصين»، ذكر «جراهام أليسون»، من «جامعة هارفارد»، أن هذا هو «التحالف غير المعلن الأكثر أهمية في العالم» .ورأى «فريدريك كيمبي»، من «المجلس الأطلسي»، هذه الشراكة «علامة على تحول النظام العالمي»، حيث أصبحت المنافسة الاستراتيجية للولايات المتحدة وحلفائها الآن «حقيقة ملحة» .

وعليه، أوضح «جرامر»، و«ديتش»، أن قمة الديمقراطية، التي تعد واحدة من «مبادرات السياسة الخارجية المميزة» لبايدن، تهدف إلى «دعم الديمقراطيات في جميع أنحاء العالم» من خلال تعزيز الوحدة والاصطفاف . وبينما وصف «لوس»، هذا الهدف بأنه «نبيل» في نواياه، فقد كان من بين العديد من المعلقين الذين حكموا على أن الأساليب المتبعة لتحقيقه «يكتنفها الشك».

ولعل أحد الأسباب الداعية لمثل هذا الشك، هو معايير «واشنطن» المزدوجة، فيما يتعلق بدول تُعد ديمقراطية بما يكفي لدعوتها إلى مثل هذه التجمعات، وتجنب دول أقل استحقاقًا .وعلى الرغم من إصدار «الخارجية الأمريكية»، مذكرة تشير إلى أن القمة يجب أن تكون «شاملة وممثلة لمجموعة متنوعة من البلدان إقليمياً واجتماعياً واقتصادياً»، ودعوة واشنطن لـ١٢١ من قادة العالم؛ فقد كان هناك عدد من الغائبين البارزين.

ومع وجود أغلب المشاركين من دول «أوروبا»، أو «أمريكا الشمالية»، كان «العراق» الوحيد من بين الدول العربية في الشرق الأوسط، الذي تلقى دعوة .وأشار «شون تاندون»، من موقع «المونيتور»، إلى غياب السعودية ومصر، على الرغم من لقاء الرئيس الأمريكي مع قادتهما العام الماضي والزيارات العديدة للمسؤولين الأمريكيين لتعزيز مصالحهم الخارجية في الشرق الأوسط.

وبالإضافة إلى ذلك، لاحظ «جرامر»، و«ديتش»، أن حلفاء الولايات المتحدة في الناتو «تركيا»، و«المجر»، لم يلقوا ترحيبا، على الرغم من تعرض «أردوغان»، و«أوربان»، لضغوط متكررة «لدعم الاستراتيجية الغربية ضد روسيا مع احتدام الحرب الأوكرانية»، وكذلك الموافقة على انضمام «السويد»، و«فنلندا»، رسميًا إلى الناتو على الرغم من هواجسهما الخاصة.

وبالنظر إلى أن العديد من حلفاء وشركاء «واشنطن»، سيشعرون بالاستهانة جراء عدم حضورهم قمة ضمت دول العالم الكبرى؛ فقد انتقد المراقبون مشاركة الدول ذات السجلات السيئة ديمقراطيًا .وأشار «لوس» إلى أن رئيس الوزراء الهندي «ناريندرا مودي»، «في طريقه إلى سجن زعيم المعارضة «راهول غاندي»، بسبب اتهامه زورًا بالتشهير به، بالإضافة إلى أن «الرئيس المكسيكي «أندريس مانويل لوبيز أوبرادور»، يحاول القضاء على حرية ونزاهة الانتخابات عبر تعديل هيئتها وقوانينها» .ومع ذلك، كان هناك وجود لرئيس الوزراء الإسرائيلي «نتنياهو»، الذي ألقى خطابًا أثنى فيه على «ديمقراطية بلاده القوية والمستقلة والجليلة»، وهو ما أثار غضب المراقبين، واتهامهم للبيت الأبيض باعتماد تناقضات صارخة بين أقوالها وأفعالها إزاء تعزيز الديمقراطية.

وعلى عكس ما ادعاه «نتنياهو»، أن حكومته تقود دولة «كانت وستظل دائمًا ديمقراطية قوية ونابضة بالحياة»؛ وصفت صحيفة «الجارديان»، خططه المستمرة للحد من الاستقلال السياسي للمحكمة العليا بـ«الاعتداء على

المؤسسات الديمقراطية» .وأشار «إيان لوستيك»، من «جامعة بنسلفانيا»، إلى أن احتمال وقوع «حرب أهلية» جراء «ما إذا كانت إسرائيل ستبقى ديمقراطية، أو ستصبح دكتاتورية من قبل القوميين المتطرفين «قد بات وشيكًا» .

ومع إشارة «نتنياهو»، إلى أن بلاده تمثل «منارة للحرية والازدهار» في الشرق الأوسط؛ فإن هذه التصريحات تتعارض بشكل صارخ مع تصعيد حكومته لأعمال القمع ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، والتي وصفتها «منظمة العفو الدولية»، بـ«نظام الفصل العنصري»، كما حثت «هيومن رايتس ووتش»، المجتمع الدولي على «اتخاذ إجراءات عاجلة» لمنع تلك الأعمال القمعية .وأوضحت «بيثان ماكيرنان»، بصحيفة «الجارديان»، أن ائتلافه السياسي الذي يضم عنصريين متطرفين أدى إلى زيادة «تلطيخ» سمعة إسرائيل الدولية، وخلق «توترات» في منطقة الشرق الأوسط.

وعلى الرغم من الانتقادات الشديدة للإصلاحات السياسية المناهضة للديمقراطية التي يخطط لها «نتنياهو»، للنيل من حقوق الفلسطينيين، فقد أدان «ليمير»، و«توسي» دعوته للمشاركة في القمة .وفي محاولة لشرح سبب حدوث ذلك، أشارا إلى أن «بايدن»، «لطالما كان تقليديًا في تحديد ملامح العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل»، ولا يزال «قريبًا من المنظمات المؤيدة لإسرائيل» في واشنطن، رغم تزايد عدد المشرعين في حزبه ممن عبّروا عن انتقاد حكومة نتنياهو وآلية معاملتها للفلسطينيين.

ورغم أن «كراولي»، قد أوضح أن تراجع رئيس الوزراء الإسرائيلي، عن الإصلاحات قبل حضور الحدث ربما خفف من «حرج مشاركة بلاده، فإنه يمكن الجزم بأن مجرد دعوته لقمة عُقدت بنية مواجهة الاستبداد المتزايد عالميًا، كشف عن نقص في وعي الإدارة الأمريكية بحجم تناقضاتها العديدة، فيما يتعلق بالتوقعات والمعايير الديمقراطية التي يستوجب فرضها على حلفائها، وتلك التي تتعلق بمنافسيها الجيوسياسيين».

وفي ضوء هذه الانتقادات، تساءل المعلقون عن النجاح المحتمل لتلك المبادرة الدبلوماسية لتحقيق هدفها المتمثل في تعزيز الديمقراطية العالمية .ورغم أن «بايدن»، أعلن خلالها عن إتاحة حزمة بقيمة ٦٩٠ مليون دولار لتمويل البرامج المؤيدة للديمقراطية عالميًا؛ فقد حذر «لوس» من أوجه القصور التي تعمل بها إدارته لتوجيه تلك الحزمة لتعزيز الديمقراطية في بلدان الجنوب العالمي، مع العلم أن الصين قامت بالفعل «بضخ المزيد من الأموال في العالم النامي أكثر من كل دول الغرب مجتمعة»، وبالتالي منحها ذلك نفوذًا اقتصاديا وسياسيا أكبر في أجزاء من آسيا والشرق الأوسط وإفريقيا.

علاوة على ذلك، فإن التصورات عن قيام «الولايات المتحدة»، بإدارة نادٍ مغلق للدول الديمقراطية، هي رؤية «متناقضة»، حيث تم التأكيد فيها على ضم إسرائيل لهذا النادي على الرغم من قيامها بإصلاحات مناهضة للديمقراطية، واتهامها بارتكاب انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان، فيما تعمل أيضًا على تقويض مهمة «واشنطن»، في بناء تحالف عالمي من الدول ذات الرؤى المعتدلة لمواجهة الاستبداد .وجذبت تصريحات المتحدث باسم «الخارجية الصينية» بأن مؤتمر القمة «يرسم خطًا أيديولوجيًا بين البلدان»، و«يخلق انقسامًا بين دول العالم»، متعاطفين من الدول غير المهتمة بالتوافق مع كل من واشنطن أو بكين، وبات واضحًا أنها ستفضل متابعة مصالحها الاستراتيجية في المقام الأول.

وفيما يتعلق بنجاحها في تعزيز المبادرات الديمقراطية عالميًا؛ أشير إلى أنه في حين تم تمثيل الدول الإفريقية بشكل أفضل عام ٢٠٢٢، مقارنة بالقمة السابقة لها عام ٢٠٢١؛ أكدت «دانييل ريسنيك»، من «معهد بروكينجز»، أن «التراجع الديمقراطي لا يزال مصدر قلق»، حيث يعتبر ٧٩٪ من أولئك الذين يعيشون في دول إفريقيا جنوب الصحراء، مقيمين في بلدان ذات «أنظمة مصنفة على أنها استبدادية انتخابية» .وفي إشارة إلى أن «الثقة الحالية في نزاهة وقدرة اللجان الانتخابية تظل إشكالية بتلك الدول»، رأت أن توقعات الدول الإفريقية من القمة، ستكون «متواضعة»، وبدون أدنى «معالجة جوهرية»، للقضايا الأساسية مثل «المؤسسات الضعيفة، وقضايا الفساد، والانحياز الانتخابي» .وتنعكس هذه العوامل في إفريقيا بالمثل على أجزاء كثيرة من آسيا والشرق الأوسط.

وبينما أوضح عضو الكونجرس السابق «توم مالينوفسكي»، بأنه يجب منح «بايدن»، الفضل في «المساعدة في إنقاذ الديمقراطية الأمريكية» من خلال هزيمة «ترامب»، في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٢٠، والوقوف في وجه القوى الاستبدادية الكبرى؛ فقد أكد أن مبادرة القمة الرئيسية تلقي الضوء على التناقضات المتأصلة والمعايير المزدوجة التي استخدمتها «واشنطن»، في سياستها الخارجية لعقود عديدة .

على العموم، بغض النظر عن المضمون المعلن للقمة، وأنها «من أجل الديمقراطية»، فقد أثارت قائمة المدعوين وحدها قدرا كبيرا من انتقادات الخبراء، الذين أشاروا إلى استبعاد بعض حلفاء وشركاء الولايات المتحدة التاريخيين، في حين سُمح لدول متهمة بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والأعمال المناهضة للديمقراطية، وعلى الأخص إسرائيل، بالحضور بسبب تقارب علاقاتها مع «واشنطن»، وهو الأمر الذي يدل على ازدواجية المعايير، ويفرغ القمة من مضمونها ويضيع أهدافها، فيما ذهب المحللون إلى أبعد من ذلك مع إشارتهم إلى أنها من الممكن أن تزيد من تقسيم العالم إلى معسكرات متعارضة، وهو ما يؤجج نار المواجهة الأيديولوجية التي لن تجلب سوى المزيد من الاضطرابات.

٢٠٢٣/٤/٨

قراءة في قرار «أوبك بلس» خفض إنتاجها للمرة الثانية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

بعد الصدمات التي سببها وباء «كوفيد-١٩»، واندلاع الحرب الأوكرانية، بدأ الاقتصاد العالمي وأسواق النفط العالمية تستقر على الرغم من استمرار ارتفاع أسعارها بالنسبة إلى المستهلكين، وتذبذب مستويات الطلب من قبل الموردين الرئيسيين .ومع ذلك، فإنه في الأشهر الأولى من عام ٢٠٢٣، أدت الحرب، وسلسلة الأزمات المصرفية الغربية الكبرى، والشكوك حول الانتعاش الاقتصادي في الصين إلى تحذير «المنتدى الاقتصادي العالمي»، من احتمالية «وقوع ركود اقتصادي عالمي» خلال العام المقبل.

وبالنسبة إلى مصدري الطاقة الرئيسيين- بما فيهم أعضاء أوبك -فإن احتمالية حدوث تدهور اقتصادي عالمي قد يرجع إلى انخفاض مستوى الطلب على صادراتهم من الطاقة، وبالتالي، انخفاض أسعار النفط ومبيعاته .ومع احتمالية حدوث مثل هذا السيناريو، أشارت «أمريتا سين»، من شركة «إنرجي آسبيكتس»، إلى اتخاذ منظمة

«أوبك»، لخطوة «وقائية» من أجل «استباق أي ضعف محتمل في مستوى الطلب» في أوائل أبريل ٢٠٢٣، عبر خفض حصص الإنتاج الحالية بواقع ١٫٦٦ مليون برميل يوميًا.

وعلى الرغم من الاعتراف بالأسس المنطقية لمثل هذا الخفض، إلا أن القرار كان «مفاجأة»، بالنسبة إلى المراقبين الغربيين، خاصة مع إعلان السعودية– أكبر منتج في المنظمة –خفض مستويات إنتاجها اليومي بمقدار ٥٠٠ ألف برميل .ووصف «بن كاهيل»، من «مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية»، هذه الخطوة بأنها «مدروسة»، من قبل منتجي النفط، وقد «هزت السوق» .وأشار «ستانلي ريد»، في صحيفة «نيويورك تايمز»، إلى أنها «أعادت تأكيد الرياض كعملاق عنيد في سوق النفط» .وتم تسليط الضوء على التأثيرات الجيوسياسية المهمة لهذا الإعلان .وعلقت «ألكسندرا شارب»، في مجلة «فورين بوليسي»، بأنه «انتصار كبير للسياسة النفطية للسعودية ضد الولايات المتحدة، و«علامة أخرى على العلاقة المتوترة بين شريكين موثوقين منذ فترة طويلة».

ومع اتفاق مجموعة من مصدري النفط غير الغربيين سابقًا على خفض إجمالي إنتاجهم الكلي بمقدار ٢ مليون برميل يوميًا حتى نهاية عام ٢٠٢٣، فيما يُعرف بـ«خفض الإنتاج الطوعي»؛ فإن السعودية ستخفض الآن حصصها اليومية بمقدار ٥٠٠ ألف برميل يوميًا، أي ما يعادل ٥٪ من إجمالي الرقم السابق .إلى جانب ذلك، سيخفض العراق إنتاجه بواقع ٢١١ ألف برميل يوميًا، والإمارات ١٤٤ ألفًا، والكويت ١٢٨ ألفًا، وكازاخستان ٧٨ ألفًا، والجزائر ٤٨ ألفًا، وسلطنة عمان ٤٠ ألفًا .وستواصل روسيا، التي بدأت بخفض إنتاجها بمقدار ٥٠٠ ألف برميل يوميًا ردًا على العقوبات الغربية، هذا المستوى من الخفض أيضًا .ووفقاً لوكالة «رويترز»، يرفع هذا الخفض الأخير جنبًا إلى جنب مع الذي تم إعلانه سابقًا، إجمالي تخفيضات «أوبك بلس»، للإنتاج إلى ٦٦٠٣ ملايين برميل يومياً، بما يعادل ٣٫٧ ٪ من الطلب العالمي.

وفي معرض تأمله لهذا الأمر، أشار «كاهيل»، إلى أن المحللين لم يتوقعوا «المزيد من تغيير مسار» المنظمة، بعد أن صرح وزير الطاقة السعودي «عبد العزيز بن سلمان»، في منتصف مارس ٢٠٢٣، أن «العقلانية»، و«مسار العمل الواضح»، «يلزم المنظمة بمعدلات الإنتاج المتفق عليها في أكتوبر ٢٠٢٢.

وبالفعل، انعكست مؤشرات الإعلان بين محللي السوق في التعاملات الفورية، وارتفعت أسعار النفط بنسبة ٨٪، تاركة خام «برنت»، عند سعر ٨٦ دولارًا للبرميل .ومع استقرار الأسعار منذ ذلك الحين، رأى «دان بيكرينغ»، من شركة «بيكرينغ إنرجي بارتنرز»، أن خفض الإنتاج سيرفع الأسعار «بشكل ملموس» على المديين القصير والمتوسط، وربما بما يصل إلى ١٠ دولارات للبرميل الواحد .وبالمثل، توقعت شركة «ريستاد إنرجي»، أن الخفض «سيزيد من تضييق الخناق على سوق النفط»، وقد يذهب بسعر خام برنت إلى «نحو ١٠٠ دولار للبرميل في وقت أقرب مما كان متوقعًا في السابق»، ناهيك عن إمكانية الوصول إلى ١١٠ دولارات للبرميل خلال صيف العام الحالي.

وفي تحليلهم للأحداث، أدرك المعلقون حجم المخاوف التي تبرر موافقة أعضاء «أوبك بلس»، على خفض معدلات الإنتاج، وعلى الأخص ما يتعلق بالركود الاقتصادي العالمي المحتمل الذي سيؤثر في مستويات الطلب .وأشارت «شارب»، إلى تأثير «التحول في الاقتصاد العالمي على تلك المعدلات»، خاصة مع إعادة فتح الاقتصاد الصيني،

وإقدام «بكين» على تخفيف سياستها المعروفة باسم «صفر كوفيد»، لمكافحة وباء كورونا، وهو ما يوفر «اللحظة المناسبة لدول المنظمة لرفع أسعار النفط»، وجني الأرباح.

ومع ذلك، تم تسليط الضوء أيضًا على الانخفاض المطرد في أسعار النفط خلال الأشهر الستة الماضية .وأشارت صحيفة «فاينانشيال تايمز»، إلى انخفاض سعر خام «برنت» إلى «أدنى مستوى بالقرب من ٧٠ دولارًا للبرميل» في أواخر مارس ٢٠٢٣ .ومع قرب نصف العام الحالي، بات «يتم التداول في نطاق ضيق نسبيًا ما بين ٧٥، و٩٠ دولارًا للبرميل» .وفي ظل هذه الديناميكية، أشار «كاهيل»، إلى مدى قلق السعودية من «علامات الانتعاش الاقتصادية الضعيفة نسبيًا في الصين»، في حين أيضًا أن انهيار بنك «سيليكون فالي»، والاستيلاء القسري على مصرف «كريدي سويس»، قد شهد مؤخرًا هبوطا في أسعار النفط في المقابل.

وعليه، أشار «ديفيد شيبارد»، في صحيفة «فاينانشيال تايمز»، إلى أن التفسير «البسيط» لخطوة أعضاء أوبك هو رغبتهم في «دعم سعر النفط، أو من الناحية المثالية – دفعه للارتفاع» .ومع إدراك «كاهيل»، أن الدول المنتجة للنفط ترغب في «الدفاع عن مستوى ٨٠ دولارًا للبرميل»، خلص إلى أن خفض الإنتاج، هو «دليل على أن المنظمة لن تكون مكتوفة الأيدي مع انخفاض الأسعار ببطء، والتشكيك في مستويات الطلب المستقبلية» .وبالإشارة أيضًا إلى الضرورة الملحة لهذه الخطوة، استشهد «توم ويلسون»، و«ديريك بروير»، في «فاينانشيال تايمز»، بأن الإعلان كان خارج نطاق اجتماعات «أوبك بلس» الرسمية والمقررة، ويشير هذا إلى «عنصر الأهمية» من قبل أعضاء المنظمة.

وعلى الرغم من أن «كاهيل»، أكد أن تخفيضات «أوبك»، ما هي إلا إجراء «استباقي» من قبل أعضائها، وأقرت «شارب»، أنها خطوة جاءت «نتيجة أسابيع من حالة عدم اليقين بشأن الاقتصاد العالمي»؛ فمن المهم أيضًا تأكيد معارضة الحكومات الغربية لهذه الخطوة، وعلى الأخص «الولايات المتحدة» .وفي حين شكك «كاهيل»، في التأثير الملموس لخفض إنتاج «أوبك»، على سوق الطاقة العالمية، على أساس أن «التخفيضات الفعلية ربما تكون أقل بكثير»، من «الرقم الرئيسي» للمعروض من الإمدادات؛ فقد تمت الإشارة إلى أن المنظمة التي تقودها السعودية تعمل ضد المصالح الاقتصادية للدول الغربية .ورأى «بروير»، و«شيبارد»، و«ويلسون»، أن التخفيض الأخير في إنتاج «أوبك»، يضع «الرياض»، على مسار تصادمي مع «واشنطن»، لاسيما مع وجود علاقات سعودية أوثق مع الصين وروسيا.

وعلى الجانب الآخر، أوضحت صحيفة «فاينانشيال تايمز»، مدى إحباط المملكة من سياسات الولايات المتحدة، وعلى الأخص حالة الغضب السعودية من رفض «إدارة بايدن»، مؤخرًا إصدار أوامر طارئة لإعادة ملء مخزونها الاستراتيجي، الذي تم استنزافه عام ٢٠٢٢، ردًا على تخفيضات إنتاج أوبك السابقة، بالإضافة إلى فشل «واشنطن»، في الالتزام بـ«تطميناتها السابقة للرياض بأنها ستتدخل لإجراء عمليات شراء لاحتياطيها الاستراتيجي إذا انخفضت الأسعار»، وهما ما كان لهما بالغ الأثر في قرار الرياض.

علاوة على ذلك، يأتي إعلان «أوبك» الأخير في سوق الطاقة العالمية، بعد موافقة «السعودية»، على عودة العلاقات الدبلوماسية مع «إيران»، ضمن اتفاق توسطت فيه «الصين»، وهو الذي أشار إليه «بيتر بيكر»، في صحيفة «نيويورك تايمز»، بأنه ترك واشنطن «على الخطوط الهامشية» لاهتمامات الشرق الأوسط .

وعندما يتعلق الأمر بالشؤون الجيوسياسية، فقد رأى المعلقون الغربيون أن خفض الإنتاج يعد «دليلا إضافيا» على الاختلاف الاستراتيجي في المنطقة بين الولايات المتحدة، وشركائها الأمنيين على المدى الطويل .وكتب «شيبارد»، أن القرار «ليس فقط خطوة دفاعية»، لكنه أيضًا «خطوة حازمة» قادتها السعودية .وعلقت «هيليما كروفت»، من شركة «آر بي سي كابيتال ماركتس»، بأنه «دليل على سياستها الأكثر استقلالية»، وعندما يقترن باتفاق عودة العلاقات– المذكور أعلاه –فإن الرياض بصدد إرسال رسالة إلى «واشنطن»، مفادها أنه «لم يعد هناك عالم أحادي القطبية».

وتحليلاً لهذا الأمر، تم تأكيد القوة النسبية للموقف السعودي وضعف الجانب الغربي .ورأت «شارب»، أن «تخفيضات الإنتاج الهائلة من قبل أوبك بلس»، من المرجح أن «تعزز المركز الاقتصادي العالمي للمملكة»، لاسيما مع قلق المسؤولين في «واشنطن»، بشكل خاص من أن خفض الإنتاج سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الوقود محليًا . وتشير «ليفيا جالاراتي»، من شركة «إنرجي أسبكتس»، إلى أن إفراغ احتياطي الولايات المتحدة الاستراتيجي خلال عام ٢٠٢٢ لتعويض تخفيضات إنتاج المنظمة قد تركها الآن «من دون خيارات»، لتخفيف حدة التأثير المتوقع لتخفيضات الإنتاج الحالية والمستقبلية من قبل الدول المصدرة للنفط .وأوضح «شيبارد»، أن أعضاء أوبك بلس «لا يحتاجون إلى القلق كثيرًا بشأن ذهاب حصصهم في السوق للمنافسين»، حيث إن إنتاج الغاز الصخري الأمريكي «لم يعد ينمو بوتيرة سريعة»، كما كان قبل عقد من الزمان.

بالنسبة إلى «كروفت»، فإن استعداد «المملكة»، لتحمل الصدام المتزايد» في علاقتها مع «واشنطن»، يعكس «الحد الأدنى» النهائي المتمثل في أن لكل منهما «أسعارا نفطية مستهدفة مختلفة وفقًا لما تشير إليه سياستهما الرئيسية» . وعلى الرغم من أن المحللين أقروا بالمنطق السليم لدى أعضاء «أوبك»، في خفض حصص الإنتاج الخاصة بهم العام الحالي، خاصة مع تأكيد «إد مورس»، من شركة «سيتي جروب»، على الحاجة إلى «دعم السوق الذي كان يبدو ضعيفًا، إلا أن هذا الخفض أثار قلقًا من الآثار الاقتصادية المحتملة على الدول الغربية التي تعاني بالفعل من ارتفاع معدلات التضخم وشبح التورط في الركود المالي.

على العموم، أشار «شيبارد» إلى أن السيطرة على التضخم بات «الشاغل الرئيسي» للاقتصاديين الأمريكيين والبريطانيين والأوروبيين، فضلا عن التعامل مع قضية خفض الإنتاج من قبل «أوبك» .وعلى الرغم من إشارة «بجارني شيلدروب»، من «البنك السويدي»، إلى أن وصول سعر برميل النفط لـ ١٠٠ دولار في عام ٢٠٢٣، «لا ينبغي أن يلحق الكثير من الضرر» بالاقتصاد العالمي، وأنه لن يؤدي إلا إلى «بعض الرياح المعاكسة»، فقد بات هناك حقيقة مفادها أن «أوبك تتمتع الآن بنفوذ أكبر في سوق الطاقة الدولية، أكثر مما تعتقد الدول الغربية، وهي حقيقة من المحتمل أن تكون ضمن الديناميكيات الأساسية لتعزيز علاقاتهم الجيوسياسية مع هذا التكتل خلال العام المقبل.

٢٠٢٣/٤/١١

آفاق وإمكانيات التكامل السياحي الخليجي

أصبح الاهتمام بالسياحة أحد الاتجاهات الرئيسية لدول مجلس التعاون الخليجي، في مسعاها لتنويع مصادر الدخل، وتبنت كل منها خططا وبرامج للنهوض بهذا القطاع، وخاصة أنه يُنشط العديد من الصناعات والحرف، فيما تتنوع العديد من عناصره ومقوماته، سواء السياحة الثقافية، أو الرياضية أو العلاجية أو الترفيهية أو سياحة المؤتمرات والمعارض، وفضلاً عما تجلبه السياحة للدول المضيفة من عوائد مالية، فإنها توفر الكثير من الأموال التي ينفقها مواطنوها في الخارج، إذ إن الداخل يصبح أكثر جذبًا لهم .

وبشكل ملحوظ، تصاعد الاهتمام الخليجي بصناعة السياحة في السنوات الأخيرة، حتى صار جزءًا من رؤاهم المستقبلية، وله استراتيجيته الخاصة به، كما يقع في صلب الاستراتيجية العامة للتنمية المستدامة، خاصة أنه مع نهوضه، بمقدوره استيعاب جزء كبير من عمالة الشباب، الذين يشكلون النسبة الأعلى في التركيب العمري لسكان دول مجلس التعاون الخليجي.

من جانبها، وضعت «السعودية»، النهوض بالسياحة في رؤيتها ٢٠٣٠، في إطار سعيها لتنويع مصادر الدخل، حيث تطمح لاستقبال ١٠٠ مليون زائر سنويًا بنهاية العقد الحالي، ومن ثمّ، أقامت على مشارف مناطقها الآثارية أماكن جاذبة للاستضافة .وفيما تستقبل سنويًا ملايين المسلمين بغرض الحج والعمرة، فقد نشطت في مجال السياحة الترفيهية .وأثناء جائحة كورونا، شهدت السياحة طفرة حين قرر السعوديون قضاء عطلاتهم داخل البلاد، بدلاً من السفر إلى الخارج، وقد عزز من ذلك تخفيف القيود الاجتماعية، كقيادة المرأة للسيارة، والسماح بالفعاليات في المناسبات كالحفلات الموسيقية والترفيهية.

ودعما لهذا التوجه، أقامت «المملكة»، العديد من المشاريع السياحية، منها منتجعات في أكثر من ٢٠ جزيرة بالبحر الأحمر، ومشروع «نيوم»، الذي تعده المشروع السياحي الأكثر طموحًا في العالم، ومشروع بوابة الدرعية في العاصمة الرياض، ويمول هذه المشاريع صندوق الاستثمارات العامة، فيما يتولى الجانب المؤسسي «وزارة السياحة»، و«الهيئة السعودية للسياحة»، و«صندوق التنمية السياحية».

وفي الإمارات، تسهم السياحة بـ٩٠١١ %من الناتج المحلي الإجمالي، وتستهدف الدولة زيادة هذه النسبة إلى نحو ١٧ %بحلول ٢٠٣١، وتستهدف الاستراتيجية الوطنية للسياحة، جذب استثمارات سياحية جديدة بقيمة ١٠٠ مليار درهم، بعد أن توافر لقطاع السياحة بنية تحتية قوية .وتصل القدرات الاستيعابية لبعض مطارات الإمارات إلى ٨٤ مليون مسافر سنويًا، مع وجود ست ناقلات وطنية تنقل السياح داخليًا وخارجيًا .

وباعتباره مساهمًا رئيسيًا، في تنويع الاقتصاد الوطني، ورافدًا مهمًا، في تعزيز تنافسية الإمارات على المستوى العالمي، أطلقت الدولة مشاريع ومبادرات تستهدف دعم نمو قطاع السياحة، واستقطاب السائحين من أنحاء العالم، وخلق فرص استثمارية جديدة في مجالاته، وجذب مزيد من الشركات السياحية العالمية لأسواق الدولة، وتعد نسبة الإشغال الفندقي بين الأعلى عالميًا وبلغت ٨٠٧٧%، كما حلت الإمارات ضمن الـ١٠ الكبار عالميًا في عدد من مؤشرات التنافسية العالمية المرتبطة بالسياحة، وتستهدف استراتيجيتها للسياحة ٢٠٣١، مضاعفة عدد السائحين إلى ٤٠ مليون سائح، وإنفاقهم ٤٥٠ مليار درهم في ٢٠٣١ .

ونتيجة لهذه الجهود، شهد قطاع السياحة الإماراتي عام ٢٠٢٢، انتعاشا قويا، بعد نجاح الحملة الترويجية أجمل شتاء في العالم، فاستقبلت فنادق أبوظبي أكثر من ٣٦ مليون نزيل في الـ١١ شهرا الأولى، بزيادة بنسبة ٢٥ %عن مثيلاتها في السنة السابقة، فيما ارتفعت الإيرادات الفندقية في هذه الفترة بأكثر من ٢٧%، وارتفع أيضًا متوسط الإشغال الفندقي في دبي إلى ٦٠٧٢%، بينما كان ٨٠٦٥ %في عام ٢٠٢١.

وبالمثل، تسعى سلطنة عُمان، إلى رفع نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٩٠٥ %بحلول ٢٠٤٠، بدلاً من ٣ %حاليًا، فيما تسعى إلى تطوير هذا القطاع ليصبح قطاعًا اقتصاديًا واجتماعيًا مستدامًا، مستفيدة من إرثها الثقافي، وما يتمتع به شعبها من روح ضيافة تقليدية .وطبقًا لـ وزارة التراث والسياحة العمانية، فإنه بينما يوجد في هذا القطاع نحو ١٤٢ ألف فرصة عمل، فإن ما يشغله العمانيون منها لا يزيد على ١٥ ألف فرصة، فيما يعد هذا القطاع مجالاً جيدًا لتشغيل العمالة من الشباب، فضلاً عن دوره في تنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

وفي الوقت الحالي، تتجه السلطنة إلى تنشيط السياحة الترفيهية بعدد من المشروعات، مثل مشروع الشرق في المدينة الزرقاء، ومشروع منتجع النخيل، ومشروع ولاية قربات، إضافة إلى السياحة البحرية .ولتنشيط السياحة الثقافية تطرح السلطنة مناقصات لإنشاء مراكز للزوار مكتملة الخدمات في المواقع المسجلة في قائمة التراث العالمي.

أما قطر، فإنها بعد زخم المونديال تخطط لاستقطاب ٦ ملايين زائر سنويًا، وهو ما كشفت عنه هيئة قطر للسياحة، بحزمة من الخطط والبرامج في إطار استراتيجية ترمي إلى تعزيز مكانة البلد كوجهة سياحية عالمية، مستهدفة أن يبلغ إسهام القطاع في الناتج المحلي الإجمالي ١٢ %في عام ٢٠٣٠، بدلاً من ٧ %حاليًا، فضلاً عن استهداف مضاعفة عدد الزوار ثلاث مرات، وزيادة الإنفاق الداخلي للزائر من ٣ إلى ٤ مرات .

وفي واقع الأمر، وضع المونديال، قطر على خريطة السياحة العالمية، حيث كان بمثابة أكبر حملة ترويجية للسياحة، بعد ما تابعه الملايين حول العالم .وبعد التطور الكبير الذي شهدته البنية التحتية للقطاع قبل الحدث، فإنه من المتوقع أن تقود السياحة خطط تنويع الاقتصاد القطري خلال السنوات القادمة .وبنهاية عام ٢٠٢٢، بلغ عدد الغرف الفندقية ٤٥ ألف غرفة .وللترويج للسياحة أعفت قطر مواطني أكثر من ٩٠ دولة من تأشيرة الدخول، ومن أبرز البرامج التي أطلقتها حاليًا؛ موسم الرحلات البحرية في ١٥ يناير ٢٠٢٣، مع توقعات وصول أكثر من ١٠٠ زيارة مؤكدة لبواخر سياحية، واستقبال نحو ٣٠٠ ألف زائر، وحجوزات تتجاوز ٣٠٠ ليلة فندقية، وجاء اختيار الدوحة عاصمة للسياحة العربية ٢٠٢٣ يعزز موقعها كوجهة للسياحة في الوطن العربي.

وفيما تمكنت مملكة البحرين، من تحقيق أهداف النسخة الأولى من استراتيجية السياحة ٢٠١٦ – ٢٠١٩، حيث بلغت نسبة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي ٨٠٦ %في ٢٠١٩، بعد أن كانت ٦٠٤ %في عام ٢٠١٥، فإنها تسعى إلى رفع هذه النسبة إلى ٤٠١١ %عام ٢٠٢٦ .وعليه، تسعى إلى جذب ١٨ سوقا جديدة، يدعمها طيران الخليج بوجهات جديدة، وتحقيق نمو في سياحة الاجتماعات والمؤتمرات والمعارض .

وخلال التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠٢٢، استقبل الاقتصاد البحريني استثمارات مباشرة في قطاع السياحة بقيمة ٢٩١ مليون دولار، فيما تطمح المملكة إلى استقبال ١٤ مليون سائح بحلول ٢٠٢٦ بدلاً من ١٠١١ مليون سائح في ٢٠٢٢، كما تسعى إلى تعزيز مكانتها كمركز سياحي عالمي .وتشمل ركائز الاستراتيجية عددا من العناصر، كالعمل على الوجهات والأنشطة البحرية، وسياحة الأعمال، والسياحة الرياضية، والترفيهية، والعلاجية، والمواقع التراثية، والإعلام والأفلام السينمائية.

وفي الكويت، كشفت أزمة كورونا، عن محدودية خيارات الترفيه داخليًا، وعليه، تقوم شركة المشروعات السياحية الكويتية، المملوكة للهيئة العامة للاستثمار صندوق الثروة السيادي، بتطوير مشروعين سياحيين في جزيرة فيلكا، وموقع المدينة الترفيهية في منطقة الدوحة غرب العاصمة، بتكلفة إجمالية قد تصل إلى ١,٦٤ مليار دولار . وتبلغ مساحة مشروع جزيرة فيلكا، كيلومترين مربعين، والمدينة الترفيهية ٦٠٢كم مربع، فيما يشكو كثير من الكويتيين أن بلادهم بوجه عام قد خلت بشكل كبير من تجديد أو تطوير المرافق السياحية، ومن ثم محدودية خيارات الترفيه، فيما يلجأ كثير منهم في العطلات وموسم الصيف إلى السفر الخارجي؛ بحثًا عن الأماكن الترفيهية، وأصبحت وجهات كدبي والبحرين والسعودية وقطر وجهات تقليدية لهم.

ومع الاهتمام الكبير لكل دول مجلس التعاون الخليجي بالقطاع السياحي، فإن مما يدعم تنميته بقوة؛ تحقيق التكامل السياحي في المنظومة الخليجية، كمجال واسع للتعاون المشترك، استفادةً من التواصل الجغرافي والسكاني والثقافي بينها، وطول شواطئها وتعددها، وتنوع الإمكانات والمقومات السياحية في كل منها، ولتكون المنظومة وجهة واحدة للقادمين من خارجها.

ولا تعد فكرة التكامل السياحي، بين دول مجلس التعاون، فكرة جديدة، حيث تعمل عليها اللجنة الوزارية للسياحة بين دول المجلس، والتي كان اجتماعها السادس في نوفمبر ٢٠٢٢ .وفي عام ٢٠٠٦ استضافت المنامة، ملتقى السياحة والاستثمار الخليجي، وسط دعوات للتنسيق بين القطاعين العام والخاص بدول المجلس في مجال الاستثمار السياحي .وفي هذا الملتقى دعا رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين، إلى إنشاء شركة مساهمة عامة خليجية تعنى بالشأن السياحي في دول الخليج، وتوجيه الاستثمار السياحي إلى التكامل، كما دعا إلى تشجيع السياحة البينية، عبر إقامة مركز خليجي للترويج السياحي، فيما انبثق عن اتحاد غرف دول مجلس التعاون لجنة السياحة الخليجية.

وبالفعل، انعكس اهتمام الأمانة العامة، للمجلس بفكرة التكامل السياحي الخليجي على إنشائها إدارة للسياحة، جعلت على رأس اهتماماتها التأشيرة السياحية الخليجية الموحدة، التي تعزز كثيرًا إسهامات السياحة في كل بلد .وتشير الإحصاءات إلى أن دول مجلس التعاون قد استقبلت ما يقرب من ٢١ مليون سائح في عام ٢٠٢١ بنسبة ٧٠٤ %من إجمالي السياح عالميًا، وأن قطاع السياحة على المستوى الخليجي يشغل ما يقرب من ٨٠٩ % من إجمالي الوظائف، وأنه أسهم في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٦٠٦.%

وكان الاجتماع السادس لوزراء السياحة لدول المجلس في نوفمبر٢٠٢٢، قد ناقش النسخة النهائية للاستراتيجية الخليجية للسياحة) ٢٠٢٣—٢٠٣٠(، فيما أوصى باعتماد الدليل الإرشادي للسياحة بدول المجلس، وهو الدليل

الذي قامت وزارة السياحة البحرينية، بإعداده .ومثّل هذا الاجتماع نقطة انطلاق جديدة نحو شراكة استراتيجية بعيدة المدى، تعزز من تضافر جهود دول المجلس لقيادة القطاع إلى مصاف العالمية .

وفي دورته الـ ٤٣، بالرياض، اعتمد المجلس الأعلى، لمجلس التعاون الخليجي، الاستراتيجية الخليجية للسياحة ٢٠٢٣—٢٠٣٠ .وفي مارس ٢٠٢٣، ناقشت لجنة الاستراتيجية في اجتماعها الأول الخطة التنفيذية لهذه الاستراتيجية، وخطة عمل لاختيار وتنفيذ المبادرات .وتشمل ركائز هذه الاستراتيجية) :الترويج للسياحة الخليجية، جذب الاستثمارات، تفعيل دور القطاع الخاص، تطوير العروض والبرامج(، فيما شهد آخر عام ٢٠٢٢، إطلاق منصة إحصاءات السياحة الخليجية لمواكبة التحول الرقمي للقطاع، كما تعد مصدرا مهما للمعلومات لزوار دول المنطقة، وتتضمن الاستراتيجية اختيار مدينة كل عام لتصبح عاصمة للسياحة الخليجية.

وفيما يتمتع مواطنو دول مجلس التعاون بالمساواة في المعاملة من حيث الإقامة والتنقل بين الدول الأعضاء، الذي يتم بالبطاقة الذكية الموحدة التي أصدرتها جميع الدول، فإنه في إطار مساعي السعودية إلى تشجيع قطاع السياحة، غدت تسمح لجميع المقيمين في دول الخليج بالحصول على تأشيرة الزيارة بغرض السياحة إلكترونيًا . وخلال عام ٢٠٢٠، كان مقدرًا أن يتم تطبيق التأشيرة السياحية الموحدة، لكن تفشي جائحة كورونا، وإجراءات غلق الحدود وقيود السفر حالت دون ذلك.

وتحقيقا لهذه الغاية، اتجهت السعودية، والإمارات، لإصدار تأشيرة مشتركة تهدف إلى تمكين زوار إحداهما من زيارة الأخرى والعكس، من خلال مجلس التنسيق السعودي الإماراتي، في ٢٠١٩ .فيما تم أيضًا الاتفاق بين وزارتي السياحة في كل من السعودية، والبحرين، أن تكون البلدان وجهة سياحية واحدة، وكانت الأخيرة قد أطلقت في عام ٢٠٢٢، الإقامة الذهبية لتعزيز تنافسيتها، ودعم مسارات التطوير في مختلف القطاعات الإنتاجية والاستثمارية والخدمية واستقطاب الكفاءات، حيث فتحت الخدمة للمستفيدين الحصول على إقامة دائمة لهم وعائلتهم .

وفي إطار التكامل بين البحرين، والإمارات، ناقشت وزيرة السياحة البحرينية مع نظيرها الإماراتي، الترويج لمركز البحرين العالمي للمعارض، الذي تم تدشينه مؤخرًا، ويعد الأكبر من نوعه في الشرق الأوسط، فضلا عن إطلاق حزم سياحية مشتركة في إطار التكامل السياحي بين البلدين، والترويج المشترك للمقاصد السياحية في كل منهما لدى المشاركة في المحافل السياحية الإقليمية والدولية.

على العموم، مع بدء تنفيذ الاستراتيجية الخليجية للسياحة، وقوة الدفع الذي تلقاه من قادة دول المجلس، تأخذ مسيرة التكامل السياحي زخما جديدا، سواء لجهة الاستثمار في هذا القطاع، أو السياحة الخليجية البينية، أو السياحة القادمة من خارج المجلس، لتصبح السياحة— كما هو مرجو منها —واحدة من أهم أعمدة الاقتصاد الخليجي وتحقيق استدامة النمو.

٢٠٢٣/٤/١٢

التنمية البشرية في برنامج عمل الحكومة البحرينية (٢٠٢٣ – ٢٠٢٦)

في يناير٢٠٢٣، أقر مجلس النواب البحريني، بالإجماع برنامج الحكومة للسنوات الثلاث المقبلة «٢٠٢٣–٢٠٢٦»، في صيغته التوافقية، وذلك في جلسته الاستثنائية التي عقدت برئاسة «أحمد بن سلمان المسلم»، رئيس المجلس؛ ما يعبر عن حالة التعاون المثمرة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، لتحقيق تنمية شاملة متعددة الأبعاد، وصولاً الى مستهدفات رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠، وما تعهدت به لتحقيق الأهداف الأممية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، وما تطلعت إليه الخطة الاستراتيجية للتعافي الاقتصادي، وتحقيق التوازن المالي في موعده المحدد ٢٠٢٤.

وبشكل عام، جاءت «التنمية البشرية»، الأولوية الأولى في هذا البرنامج المتضمن أربع أولويات، على رأسها؛ رفع المستوى المعيشي للمواطنين بما يحافظ على مكتسباتهم إلى جانب أولويات «العدالة والأمن والاستقرار»، و«التعافي الاقتصادي والتنمية المستدامة»، و«الخدمة الحكومية ذات الجودة والتنافسية»، كما جاءت «التنمية البشرية»، أيضا على رأس المحاور الستة التي استندت إليها تلك الأولويات، وهي :محور «رفع مستوى المعيشة، والمحور السيادي والتشريعي، ومحور البنية التحتية والبيئة، ومحور التعافي الاقتصادي والاستدامة المالية، ومحور الخدمات المجتمعية، ومحور الأداء الحكومي والتحول الرقمي».

وقبل أن يُصدر مجلس النواب موافقته، كان برنامج عمل الحكومة محل دراسة من قبل اللجنة التي رأسها النائب الأول لرئيس المجلس لهذا الشأن .وأثناء إعداد البرنامج، كان هناك حرص من قبل الحكومة على التعاون البناء مع هذه اللجنة، وتوفير ما يلزمها من معلومات وبيانات، وإجابة عن أية تساؤلات، إضافة إلى تبادل الرأي ووجهات النظر بشأن التعديلات المقترحة؛ ما جعل العلاقة بين اللجنة والفريق الحكومي تقوم على الثقة المتبادلة، والحرص المشترك على المصلحة الوطنية العليا .ومن خلال سلسلة من ورش العمل شارك فيها الجهاز التنفيذي الحكومي بمختلف مستوياته، عكفت الحكومة على إعداد هذا البرنامج، حيث عقدت تحت عنوان «التطلعات المستقبلية»، وبهذا فقد جسد في إعداده «مشاركة فاعلة»، من الفريق الذي سيتولى بعد ذلك تنفيذه.

وفي واقع الأمر، كان إعداد الحكومة لبرنامج عملها) ٢٠٢٣–٢٠٢٦(، قد جاء في ضوء مضامين الخطاب السامي لجلالة الملك، لدى افتتاحه دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي السادس لمجلسي الشورى والنواب، وما جاء به من توجيهات لصالح البحرين وشعبها، والتي بلورت أهداف البرنامج وأولوياته ومحاوره في تحقيق أهداف المسيرة التنموية الشاملة للمملكة .وقد قام نائب رئيس مجلس الوزراء الشيخ «خالد بن عبدالله آل خليفة» في ٢١ ديسمبر٢٠٢٢، بتقديم مشروع البرنامج إلى مجلس النواب، وجاء شعاره «من التعافي إلى النمو المستدام»، في إشارة إلى أنه يعد «همزة وصل»، بين تنفيذ خطة التعافي الاقتصادي وأهداف المملكة في التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

وإذا كانت «التنمية البشرية»، هي المهيمنة على أولويات برنامج عمل الحكومة ومحاوره، فقد هيمنت أيضًا على أهدافه العشرة، فجاء هدفه الأول يعني بتوفير فرص عمل واعدة للمواطنين، وخلق المزيد من الفرص النوعية في مختلف المجالات، وجاء الثاني يربط بين التنمية البشرية والأمن المجتمعي، بما يدعم جهود التنمية والازدهار، والثالث يتعلق بالحياة الكريمة وتطوير برامج الدعم المالي والاقتصادي لرفع كفاءة توجيه الدعم لمستحقيه، بما

يلبي احتياجات المواطنين الأساسية، ويوفر لهم حقهم الكامل في الحياة الكريمة .وأقر الرابع بتعزيز التنمية البشرية، ودعم مساعي التنمية الشاملة والتحول إلى اقتصاد مبني على أنشطة ذات قيمة مضافة عالية.

ومع السعي لتحقيق التوازن المالي، فإن هذا لا يعني التأثير على مكتسبات المواطنين، حيث جاء الهدف الخامس بمواصلة السعي لتحقيق أهداف برنامج التوازن المالي حتى نهاية ٢٠٢٤ مع تبني السياسات التي تهدف لرفع دخل المواطنين بما يحافظ على مكتسباتهم .فيما عززت باقي الأهداف مشاركة القطاع الخاص في تحقيق التنمية البشرية، والبناء على قواعد الشراكة؛ بما يسهم في تحقيق أبعاد التنمية الشاملة، ويضمن خلق فرص عمل للمواطنين .واستكمالا، عمل البرنامج على تعزيز التنمية المستدامة والحفاظ على الموارد والثروات الطبيعية وتنميتها وحسن استثمارها، ودعم الجهود الدولية لمواجهة التغيرات المناخية، وقيام الحكومة بتطوير الأداء، وجودة الخدمات الحكومية واستدامتها للمواطنين .

وإذا كان اكتساب الدخل يمثل أحد أهم أعمدة التنمية البشرية، مع الصحة والتعليم، فقد جاء في محور رفع المستوى المعيشي، ضرورة السيطرة على معدل التضخم بما يحافظ على الدخل الحقيقي للمواطن والقوة الشرائية له، كما حرص البرنامج على إبقاء الدعم مع تطويره ورفع كفاءته، بتطوير آليات تقديمه لمستحقيه بما يلبي احتياجاتهم الأساسية، ويوفر لهم حقهم في الحياة الكريمة، وتطوير المساعدات الاجتماعية المقدمة للطفل والأسرة والمسنين وذوي الإعاقة، ودعم المواطنين في الجامعات والمعاهد الحكومية، وزيادة كفاءة دعم الكهرباء والماء، ووضع خطط عاجلة تساهم في استقرار أسعار السلع وتوفيرها محليًا، وتبني السياسات التي ترفع المستوى المعيشي وخلق الفرص الواعدة ذات الأجر المجزي للمواطنين.

وفي «محور التشريعات»، عمل البرنامج على تطوير التشريعات التي تسهم في مساعي تحقيق التنمية الشاملة، بما يعود بالنفع على المواطنين والارتقاء بمستوى معيشتهم، كما جاء خلق فرص عمل واعدة للمواطنين، كأحد أهم مكونات محور التعافي الاقتصادي والاستدامة المالية، بالعمل على تنمية الكثير من القطاعات، وطرح برامج ومبادرات لرفع الإنتاجية وتزويد المواطنين بالمهارات اللازمة، بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل، بهدف رفع أجورهم، وتعزيز فرص توظيفهم كخيار أول وأساسي، وزيادة دورهم في ريادة الأعمال، والاستمرار في تنفيذ برامج تطوير المؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة واستدامتها، وجعل المملكة الخيار الأول لجذب الاستثمارات، والاستمرار في تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى التي تهدف إلى نمو الاقتصاد وخلق فرص حقيقية للمواطنين.

أما الركيزة الثانية للتنمية البشرية، وهو «الصحة»، فقد جاء في محور الخدمات المجتمعية، تحت عنوان «تعزيز جودة الخدمات الصحية»، متبنيًا استدامة خدمات الرعاية الصحية ذات التنافسية العالية، بما يعزز من جودة الحياة، ومواصلة تنفيذ مشروع الضمان الصحي للارتقاء بالخدمات الصحية للمواطنين، مع سهولة وسرعة حصولهم عليها، وتطوير سياسات ومبادرات في مجال الصحة العامة وزيادة الوعي الصحي والوقاية، والارتقاء بأداء المؤسسات الصحية وكوادرها الطبية، فضلاً عن توفير الأمن الغذائي والمائي، ومواصلة تطوير أنظمة الصرف الصحي، والمشروعات الحكومية والخاصة لزيادة المرافق الصحية.

وجاء «التعليم»، وهو الداعم الثالث للتنمية البشرية، أيضًا ضمن محور الخدمات المجتمعية، تحت عنوان «الارتقاء بأداء التعليم والتدريب وتشجيع البحث العلمي»، بمقتضى تطوير المناهج التعليمية للإسهام في صقل قدرات

ومهارات الطلبة وربطها بمتطلبات سوق العمل، وتعزيز المناهج التعليمية لعدم المساس بمنظومة القيم والتقاليد، وبما لا يتعارض مع قيم الشريعة الإسلامية السمحاء والفطرة الإنسانية السليمة، ومواصلة الارتقاء بجودة وأداء المؤسسات التعليمية والتدريبية وكوادرها لتعزيز أداء التعليم والتدريب، وتعزيز فاعلية الحوكمة، بدءًا من مرحلة التعليم المبكر، تحقيقًا للتكامل بين المؤسسات التعليمية والتدريبية، وتشجيع البحث العلمي والابتكار بالشراكة مع المؤسسات التعليمية والارتقاء به.

وإذا كانت «التنمية البشرية»، لا معنى لها في غياب استقرار المواطن في سكن ملائم، فقد عنى البرنامج بحلول إسكانية مبتكرة تلبي احتياجات المواطنين، والاستمرار في تطوير السياسات لضمانة استدامة الخدمات الإسكانية، وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، بما يسهم في زيادة وتنوع الحلول الإسكانية للمواطنين .كما جاء الإسكان في محور رفع مستوى المعيشة) توفير خدمات إسكانية لائقة وملائمة ومتميزة للمواطنين .(

ويخدم قطاع الإسكان ما جاء في محور البنية التحتية والبيئة من العمل على توفير المرافق العامة والارتقاء بها وصيانتها، وتعزيز فاعلية النقل الجماعي والطرق وتنوعها ووضع خطة زمنية لتخفيف الازدحامات المرورية، والاستمرار في توفير خدمات الكهرباء والماء بجودة وكفاءة وتشجيع ودعم استخدامات مصادر الطاقة المتجددة، مع مواصلة التطوير والرقابة على قطاع الاتصالات، بما يعزز من المنافسة وجذب الاستثمارات، ومواصلة تنفيذ الخطة الوطنية للتشجير والسياسات المتعلقة بتوسعة الرقعة الخضراء، ورفع كفاءة إدارة النفايات وتدويرها وتحقيق الاستغلال الأمثل لها، والعمل على خفض الانبعاثات في مختلف القطاعات للحد من التغير المناخي.

ولأنها تنمية بشرية شاملة، فقد عنت بالارتقاء بوضع المرأة ودعم تقدمها وإسهاماتها في الحياة العامة، عن طريق مواصلة الجهود الوطنية الموجهة لتعزيز مشاركتها في التنمية الوطنية من خلال تفعيل وتطوير سياسات ومبادرات النموذج الوطني للتوازن بين الجنسين .ولأنها معززة لحقوق الإنسان، فقد اهتمت بتعزيز وحماية الحريات الفردية، وحقوق الإنسان، وفق أسس ومبادئ) الخطة الوطنية لحقوق الإنسان ٢٠٢٢ – ٢٠٢٦(، والاستمرار في تطبيق السياسات والبرامج المعززة للعدالة وحماية حقوق العمال، ومكافحة الاتجار بالبشر.

ولكون الشباب يمثلون غالبية المجتمع البحريني، فقد عنى البرنامج بسياسات الارتقاء بقطاع الشباب، وتطوير البرامج المخصصة لهم، واكتشاف وصقل وإبراز المواهب وترسيخ نهج الإبداع والابتكار، وتوفير البيئة الجاذبة للنشاط الشبابي من خلال تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، وتطوير ودعم السياسات التي تمكن الأندية والمراكز الشبابية من القيام بدورها، والعمل على إعلاء شأن المملكة في مختلف المحافل الرياضية، كما حرص البرنامج على تعزيز دور المجتمع المدني من خلال تبني سياسات توفير البيئة اللازمة لتمكين المؤسسات الأهلية من المشاركة في العملية التنموية، ومشاركة المجتمع المدني في عملية تطوير التشريعات.

على العموم، هيمنت التنمية البشرية بأبعادها ومجالاتها المختلفة على برنامج عمل الحكومة) ٢٠٢٣–٢٠٢٦(، بل يمكن القول إنه برنامج للتنمية البشرية، وليس هذا جديدًا على الحكومة البحرينية، فقد كان هذا هو طابع برامجها دائمًا، ولهذا كان ارتقاء المملكة في التقرير الأممي للتنمية البشرية، والذي احتلت فيه مكانة متقدمة ضمن تصنيف الدول الأعلى في هذه التنمية، حيث احتلت المرتبة) ٣٥ (في تقرير عام ٢٠٢٢.

ومع إنجاز برنامج عمل الحكومة بالتعاون المثمر بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، والقطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، تكون المملكة قد قطعت أكبر أشواطها، وصولاً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

٢٠٢٣/٤/١٨

نحو تعزيز البنى التحتية للتكامل الخليجي

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

لا شك أن إقبال المملكة العربية السعودية على إنشاء أربع مناطق اقتصادية خاصة، مع إعلان كل دول «التعاون الخليجي» سياسات محفزة لجذب الاستثمارات الخارجية، من شأنه تشجيع انتقال رؤوس الأموال الخليجية للاستثمار في الفرص الواعدة في كلٍ منها، ما يعزز من التكامل الاقتصادي بينها، الذي يسعى المجلس إلى تحقيقه لمنطقة يجمع بين شعوبها من الروابط الاجتماعية والثقافية والتاريخية والمصير المشترك، ما يفوق ما هو قائم في أي تجمع إقليمي آخر.

وفي مسيرة مجلس «التعاون الخليجي» تعددت الاتفاقيات والقرارات التي تعمل على تعزيز التكامل بين شعوبها وصولًا إلى وحدتها على كل الأصعدة، غير أن من أهم ما يعزز هذا التكامل ويسرع خطواته هو تعزيز البُنى التحتية لهذا التكامل، والتي يُعد أبرزها أنابيب نقل النفط ومشروعات النقل والربط الكهربائي.

وتُعد خطوط أنابيب نقل النفط من السعودية إلى البحرين من أقدم هذه البُنى، فبعد افتتاح البحرين أول مصفاة للتكرير عام ١٩٣٦، أخذت هذه المصفاة في تكرير جزء من النفط السعودي، الذي تدفق إليها عبر مد خط أنابيب عام ١٩٤٥، وفيما يبلغ إنتاج المصفاة اليومي ٢٦٠ ألف برميل يوميًا، فإن ما يصل إليها يبلغ متوسطه اليومي ٢٢٠ ألف برميل .

وفي ٣ أكتوبر ٢٠١٨، أعلنت شركة نفط البحرين «بابكو» و«أرامكو» السعودية عن استكمال مشروع خط الأنابيب الجديد الذي ينقل ٣٥٠ ألف برميل يوميًا، ويبلغ طول هذه الأنابيب ١١٥ منها ٤٢ كم في المياه، و٧٣ كم على اليابسة، وبلغت استثمارات «بابكو» فيه نحو) ٦ مليارات دولار (وهو من أهم مشاريعها، ويرتبط مباشرة بمشروع توسعة مصفاة البحرين، الذي بلغت نسبة الإنجاز فيه أكثر من ٨٧٪ نهاية عام ٢٠٢٢، ويُتوقع الانتهاء منه خلال عام ٢٠٢٣.

ويدعم خط أنابيب «دولفن» للغاز الرابط بين قطر والإمارات وسلطنة عُمان، التكامل الاقتصادي بين الدول الثلاث، فضلًا عن إسهاماته في تحقيق أمن الطاقة، وقد بدأ تشغيله عام ٢٠٠٧ وتديره شركة «دولفن» للطاقة المحدودة التي تأسست في ١٩٩٩، وفيما تسهم شركة «مبادلة» الإماراتية بـ٥١٪ من رأسمال الشركة، فإن استثمارات المشروع تبلغ نحو) ٦,٢ مليارات دولار(، ويوفر ٣٠٪ من احتياجات الإمارات .وينقل الخط غاز حقل الشمال القطري إلى كل من الإمارات وعمان، ووصل إلى كامل طاقته الإنتاجية في فبراير ٢٠٠٨، ويبلغ طوله نحو ٣٦٤ كم، بطاقة تصل إلى ٢٠٣ مليارات قدم مكعبة يوميًا.

وخلال زيارة سلطان عُمان للسعودية في فبراير ٢٠٢١، طرح بقوة مشروع خط أنابيب جديد ينقل النفط الخليجي إلى «بحر العرب»، وذلك لتأمين نقل صادرات النفط الخليجي للأسواق العالمية من خلال بحر العرب مباشرة عبر

سلطنة عُمان، بدلًا من الاعتماد الكلي على مضيق «هرمز» الذي يُعد الشريان الرئيسي لمرور غالبية الصادرات النفطية الخليجية.

ومن أقدم البُنى التحتية الرابطة بين دول المجلس، جسر «الملك فهد» بين السعودية والبحرين، الذي يبلغ طوله نحو ٢٥ كم، وقد افتتح رسميًا في ٢٥ نوفمبر ١٩٨٦، ومنذ هذا التاريخ حتى اليوم، وهو يحقق عوائد اقتصادية واجتماعية كبيرة ليس للسعودية والبحرين فقط، ولكن لكل دول مجلس «التعاون الخليجي»، وفيما سجل العبور في ٤ مارس ٢٠٢٣ أكبر رقم قياسي بأكثر من ١٣٦ ألف مسافر، فقد كان لهذا الجسر دوره الكبير في تعزيز السياحة الوافدة والتبادل التجاري بين البلدين وبقية دول التعاون.

ولما لهذا الجسر من أهمية، أقدمت البحرين على طرح مشروع جسر آخر مواز لجسر «الملك فهد»، وهو جسر «الملك حمد»، الذي تم إعلانه لأول مرة في سبتمبر ٢٠١٤، وهو مكون من أربعة مسارات للمركبات ومسارين للسكة الحديد .وبمناسبة زيارة جلالة الملك للسعودية في مارس ٢٠٢٢، وجه جلالة الملك وخادم الحرمين الشريفين بسرعة تنفيذ هذا المشروع الحيوي، عملًا بمضامين إعلان «العلا» الصادر في ٥ يناير ٢٠٢١.

ويؤمل أن يرى مشروع جسر «المحبة» بين قطر والبحرين طريقه إلى التنفيذ، وهو المشروع الذي طرح للمرة الأولى عام ١٩٩٩، وجددت المنامة دعوتها إلى استئناف المباحثات حوله في يناير وفبراير ٢٠٢١، وفق الآليات المتفق عليها في بيان «العلا»، ويبلغ طول هذا الجسر ٤٠ كم، وقد أسس البلدان في مايو ٢٠٠٨ مؤسسة تعمل على الدراسات الفنية الخاصة به.

وإضافة إلى مشروعات الطرق الحالية التي تربط كل دولة من دول مجلس «التعاون الخليجي» بإجمالي ١٠٦٩ مشروعا بقيمة إجمالية تبلغ نحو) ١٢٢,٦ مليار دولار(، يتم التخطيط لإنشاء كثير من الطرق التي تربط بين دول المجلس وبعضها، وتشمل هذه المشروعات الطريق السريع الذي يربط السعودية بعُمان بطول ٦٨٠ كم، ما يقلل زمن السفر بينهما، ومشروع طريق «المفرق–الغويفات الدولي السريع» الرابط بين أبوظبي والحدود السعودية بقيمة تزيد على) ٥,٣ مليارات دولار.(

ويُعد مشروع الربط بالسكك الحديدية الذي أطلقه «التعاون الخليجي» في ٢٠٠٩ من أهم مشروعات البنية التحتية الرابطة بين دول المجلس، وذلك بطول ٢١١٧ كم، ويربط مدينة الكويت مرورًا بكل دول المجلس وصولًا إلى مدينة مسقط بسرعة قطار نقل ركاب ٢٢٠ كم في الساعة ونقل بضائع بسرعة ١٢٠ كم في الساعة، وكلفة إجمالية تفوق) ١٥,٤ مليار دولار(، ويعد المشروع حال اكتماله ثاني أطول سكة حديد في آسيا بعد سكة حديد الصين.

وكان من المخطط أن يُستكمل تنفيذ وتشغيل المشروع خلال عام ٢٠١٨، لكن انهيار أسعار النفط منذ منتصف ٢٠١٤ أخَّر التنفيذ، فيما أكدت دراسة لـ«منتدى الرياض الاقتصادي» في مارس ٢٠٢٣ أن المشروع سيرفع مساهمة قطاع النقل في الناتج المحلي الإجمالي بـ١٠٪، بل وناقش فريق الخبراء التابع للمشروع الإعداد لطرح الخطة التشغيلية ونظام إدارة الأصول للمنافسة، كما شددوا على أهمية تحديث الملاحق، وتحديد الملاحق والوثائق اللازم استكمالها.

ويعزز المشروع تنافسية السلع الخليجية في أسواقها، حيث يخفض من كلفة النقل، كما يعزز من مكانة المنطقة كمركز للخدمات اللوجستية، وجاذبية السوق الخليجي للمستثمرين فيما يسهل أيضًا حرية الحركة والتنقل

للمواطنين والمقيمين إلى جانب دعم الاستثمارات المشتركة، وتوفير فرص عمل إضافية سواء في السكك الحديدية أو الخدمات المرتبطة، كما يشجع تطوير الصناعات الوطنية ذات الصلة.

ويُتوقع طبقًا لدراسات المشروع أن يبلغ عدد المسافرين المستخدمين له حوالي) ٨ ملايين سنويًا (بحلول ٢٠٥٠، وسيتم ربط المشروع بشبكة السكة الحديد السعودية الداخلية، كما سيتم الربط مع محطة «الملك حمد الدولية للركاب» ومشروع شبكة «مترو البحرين» الواصلة إلى مبنى المسافرين في «مطار البحرين الدولي»، والمناطق التجارية والسكنية في المملكة.

وقد اعتمد وزراء النقل والمواصلات بدول المجلس في يناير ٢٠٢٢، البرنامج الزمني للمرحلة التأسيسية للهيئة الخليجية للسكك الحديدية– التي نشأت بقرار المجلس الأعلى في دورته ٤٢ –وتمتد ١٢ شهرًا، بهدف التنسيق بين الدول الأعضاء لمتابعة تنفيذ وتشغيل المشروع، باعتباره خطا إقليميا واحدا قابلا للتشغيل البيني.

وفي فبراير ٢٠٢٣، وقعت شركة «عُمان» و«الاتحاد» للقطارات مع شركة «مبادلة» للاستثمار؛ اتفاقية تعاون لتطوير شبكة للسكة الحديد بين عُمان والإمارات تمتد على مسافة ٣٠٣ كم، وتبلغ استثماراتها الإجمالية نحو) ٣ مليارات دولار(، وشملت الاتفاقية تشكيل مجموعات عمل ولجنة مشتركة وتطوير دراسات الجدوى والاستثمار المشترك في هذا المشروع وتعزيز قيمته المضافة، ويربط المشروع بين «صحار» و«أبو ظبي»، وبين «صحار» و«العين».

ومن أهم مشروعات ربط البنى الأساسية التي أقرها مجلس «التعاون الخليجي»، يأتي مشروع الربط الكهربائي، الذي جاء تنفيذًا لقرار القمة الخليجية في دورتها الـ١٨ في الكويت في ديسمبر ١٩٩٧، ويضمن تخفيض الاحتياطي المطلوب في كل دولة، والتغطية المتبادلة في حالة الطوارئ، والاستفادة من الفائض، وتقليل كلفة إنتاج الطاقة الكهربائية.

وقد تم تأسيس هيئة الربط الكهربائي لدول المجلس في ٢٠٠١ كي تقوم بإنشاء المشروع وتشغيله وصيانته، وفي ديسمبر ٢٠٠٥ تم توقيع عقود تنفيذ المرحلة الأولى وتشمل؛ البحرين والسعودية وقطر والكويت بقيمة تجاوزت)مليار دولار أمريكي(، وتم إنجاز هذه المرحلة في ٢٠٠٨، وفي ٢٠ أبريل ٢٠١١ أصبحت الشبكة تغطي الإمارات أيضًا، وفي ٢٠ نوفمبر ٢٠١٤ انضمت سلطنة عُمان.

وينظم العلاقة بين الدول الست المشتركة في هذا المشروع، الاتفاقية العامة للربط الكهربائي التي أقرها وزراء الكهرباء والماء في ٢٠٠٩، وغدت سارية المفعول من ٢٣ مارس ٢٠٠٩ .وهذا المشروع الذي يمتد عبر ١٠٠٠ كم من الكويت شمالًا إلى جنوب الخليج العربي، يوفر أمن الطاقة، ويرفع مستوى الموثوقية والأمان للأنظمة الكهربائية الخليجية، ويضمن تجنب أي انقطاع كلي أو جزئي للكهرباء بنسبة ١٠٠٪.

ومنذ بدء تشغيله حتى نهاية عام ٢٠٢٢، حقق المشروع وفورات في التكاليف بلغت نحو) ملياري دولار(، وفي ديسمبر من نفس العام، قامت هيئة «الربط الكهربائي الخليجي» بالتعاون مع وزارة «الكهرباء والماء والطاقة المتجددة» الكويتية بتنفيذ مشروع استراتيجي لتوسعة الربط الكهربائي الخليجي مع الكويت، وهو مشروع محطة «الوفرة» في الكويت، وتتيح هذه المحطة لأول مرة في تاريخ هيئة «الربط الكهربائي الخليجي» ربط الكهرباء إلى خارج الدول الأعضاء في الهيئة؛ بدءًا بالعراق.

وفي العموم، يبدو أن دول مجلس «التعاون الخليجي» تنطلق بعد إعلان قمة «العلا» إلى الإسراع في تعزيز خطوات التكامل بينها، مستثمرة الوفرة التي أحدثتها زيادة عوائدها النفطية، والأجواء العالمية التي تدفع بأهمية الاعتماد على الذات، مدركةً أنها بالتكامل بينها تستطيع بقدرة أكبر تعزيز اقتصادها المتنوع، وتقديم نفسها ككتلة جغرافية وثقافية واحدة، وسوق واحد يتسم بالقدرة التنافسية العالية والجاذبية الأعلى للاستثمار.

٢٠٢٣/٤/١٩

تحديات أمن الطاقة في العلاقات الدولية... رؤية غربية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

التحكم في الموارد وتعظيمها كان ومازال عنصرًا مهيمنًا في العلاقات بين الدول، وكذلك سوق الطاقة العالمي، الذي قدّرت وكالة الطاقة الدولية قيمته بـ) ٢,٤ تريليون دولار (عام ٢٠٢٢، ومثّل ولا يزال عنصرًا ثابتًا وحاضرًا في المنافسة الاستراتيجية الدولية .

وقد ازدادت أهمية هذه السوق عقِب الحرب في أوكرانيا في فبراير ٢٠٢٢، حيث أحدثت الخلافات حولها– فضلًا عن المواقف المتباينة بين الولايات المتحدة وأعضاء «أوبك») لاسيما المملكة العربية السعودية –(توترًا في العلاقات بين الشركاء الأمنيين، وسط حالة من عدم اليقين بشأن الطلب والعرض المستقبلي على النفط.

وأمام هذه التطورات، التي جسدت حقيقة «عصر انعدام أمن الطاقة»، قال «جيسون بوردوف»، مدير مركز «سياسات الطاقة العالمية» بجامعة كولومبيا، و«ميغان أوسوليفان»، أستاذة الشؤون الدولية بجامعة هارفارد، في مقال بمجلة «فورين أفيرز»؛ إن زيادة المنافسة العالمية على موارد الطاقة، أحدثت حالة من «الانقلاب الجيوسياسي» في نسق النظام الدولي، وسجل الكاتبان كيف أن اندلاع الحرب في أوكرانيا، والعقوبات الانتقامية بين الغرب والكرملين بشأن إمدادات الطاقة، غيّبا ما كان يُعرف بـ«أمن الطاقة» العالمي.

وذكر المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، أن الدول الأوروبية عام ٢٠٢٢ «قطعت أشواطًا كبيرة» نحو تقليل اعتمادها على واردات النفط والغاز الروسي، ما أدى إلى ارتفاع التضخم الذي لا يزال يُلقي بظلاله على اقتصادات دول القارة، وتوقع «صندوق النقد الدولي» في ضوء ذلك؛ ألّا يزيد النمو الاقتصادي للاتحاد الأوروبي عن ٨٠٠٪ فقط عام ٢٠٢٣، وأن ينكمش النمو الاقتصادي في المملكة المتحدة بنسبة ٣٠٠٪ .

وفي حين أن روسيا عانت بشكل لا يمكن إنكاره من تداعيات اقتصادية سلبية كبيرة، جرّاء حربها في أوكرانيا وما تلاها من عقوبات، فإن وضعها كمُصدِّر رئيسي للطاقة، أكسبها القدرة على إحداث انتكاسات كبيرة على التحالف الغربي، وبالتالي زيادة الجدل في دوائر السياسة الغربية حول الثمن الذي سيدفعه التحالف عبر الأطلسي سواء من أجل إنزال الهزيمة بروسيا عسكريًا، أو الضغط على الأوكرانيين لقبول تسوية سياسية.

ورأت «فورين أفيرز»، أن التنافس الدولي المتزايد بين الصين والولايات المتحدة من المرجح أن يلقي بظلاله هو الآخر على سوق الطاقة العالمية، حيث وصفته بأنه صراع «أكثر أهمية» بالنسبة إلى الجيوسياسية العالمية على المدى الطويل، خاصة أن كلا البلدين «يؤسسان استقلالهما» في مجال الطاقة، ويسعيان إلى تعزيز مصالحهما الاستراتيجية والاقتصادية، وتنويع وبناء شراكات قوية مع دول في جميع أنحاء العالم.

ويُرجح أن تؤثر هذه التغيرات بشكل كبير في علاقة دول الخليج العربي ببقية دول العالم، خاصة أن المملكة السعودية وحدها تزود الصين بما يصل إلى ١٨٪ من احتياجاتها من النفط الخام، وسط قلق تبديه الدول الغربية بشأن الطموحات السياسية الصينية المستقبلية في المنطقة، وهو ما أشار إليه موقع «بارونز» الذي أكد أنه؛ لا يزال هناك «مجال هائل للنمو» في العلاقات الاقتصادية الخليجية ـ الآسيوية.

يأتي ذلك مع أحدث تقرير صادر عن السوق النفطية لـ«وكالة الطاقة» في مارس ٢٠٢٣، الذي توقع أن الطلب العالمي على النفط «سيتسارع بشكل حاد» خلال العام المقبل، خاصة مع قيام روسيا بتخفيض إنتاجها بدلًا من الخضوع لسقف الأسعار الدولي، وفي وقت «يتقلص» فيه احتياطي النفط الاستراتيجي الأمريكي بعد أن أيدت إدارة «بايدن» عمليات سحب متعددة خلال عام ٢٠٢٢.

بالتزامن مع هذا الواقع المتغير والمتسارع، أكدت «فورين أفيرز» على الموقف السياسي القوي للمملكة العربية السعودية باعتبارها «الدولة الوحيدة التي لديها «قدرة إنتاج نفط إضافية فعالة»، وأقرت «الدورية» كيف أن الرياض «أصبحت الآن أقل اهتمامًا بكثير بتلبية طلبات واشنطن» بشأن السياسة النفطية، وهو الأمر الذي يتضح من قيادتها تخفيضات إنتاج «أوبك بلس» عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣، مقابل الرغبات المعلنة لـ«البيت الأبيض»، وآخرها تخفيض أبريل ٢٠٢٣ بمقدار ٦٦٠١ مليون برميل يوميًا.

وأوضحت «كارين إي يونج» في مجلة «فورين بوليسي» الأمريكية أن هذا الموقف من جانب الرياض أظهر مرة أخرى «ملامح الطموحات الجيوسياسية السعودية»، وعزز التصورات بأن المملكة «تتبع بشكل متزايد استراتيجية دبلوماسية لعدم الانحياز».

لكن هذا لا يعني أن الموقف الحالي القوي للرياض ودول الخليج الأخرى، والازدهار المستمر في مستوى الإيرادات جراء مبيعات الطاقة، يعتبر أمرًا مضمونًا، فبينما ازدهرت معدلات أرباح صادرات النفط والغاز خلال عام ٢٠٢٢ وسط حالة التعافي العالمية من أزمة كوفيد–١٩، وعدم اليقين بشأن إمدادات الطاقة الغربية بعد بداية اندلاع الحرب الأوكرانية، أشارت «فورين أفيرز» إلى أن السنوات السابقة شهدت «عوائد ضعيفة» للدول المصدرة، وحالة من «عدم اليقين بشأن حجم الطلب المتوقع على الطاقة» .

ولا تزال هناك حالة من القلق المستمرة بشأن وضع الاقتصاد الصيني بالنسبة إلى تلك الدول، لاسيما مع احتمال عودة عمليات الإغلاق للسيطرة على انتشار موجة أخرى من جائحة فيروس كوفيد–١٩، وهو ما يشير إلى احتمال انخفاض الطلب في أسواق الصادرات النفطية الرئيسية.

هناك عنصر آخر أصبح يتحدى المكانة الرائدة لدول الخليج في سوق الطاقة العالمية، وهو تركيز الغرب على تعزيز مصادر الطاقة المتجددة من أجل تحقيق صافي انبعاثات صفرية بحلول منتصف القرن الحالي، ومع ذلك، فإن الحرب الأوكرانية وتداعياتها الاقتصادية الدولية، أجبرت الكثير من الدول على وضع الأهداف طويلة الأجل للتصدي لتغير المناخ «خلف» الاحتياجات قصيرة الأجل الخاصة بالحكومات الغربية لتلبية متطلبات الطاقة، ورغم أن الوقود الأحفوري قد يفقد أهميته الاستراتيجية، ولن يكون موجودًا بحلول نهاية القرن الحالي، لكن هذا المورد سيظل هدفًا جيوسياسيًا رئيسيًا للدول في الوقت الراهن والمستقبل المنظور.

وبينما أشار «بوردوف وأوسوليفان» في «فورين أفيرز» إلى أن الأحداث التي وقعت خلال العام الماضي، أظهرت أن التحول العالمي إلى مصادر الطاقة المتجددة، وما يفرضه واقع الجغرافيا السياسية العالمية، هي قضايا ذات ديناميكيات «متشابكة»، فقد أكدا أنه قبل اندلاع الحرب الأوكرانية، كان صانعو السياسة الغربيون، والكثير من الأكاديميين والمحللين «يتناولون المزايا الجيوسياسية لتحول الدول إلى طاقة أنظف وأكثر اخضرارًا»، على أساس أن هذا التحول لن «يساعد فقط في مكافحة ظاهرة تغير المناخ»، ولكن أيضًا «سيضع حدًا» لتغيرات الجغرافيا السياسية الذي يقرها نظام الطاقة التقليدي» .

وفي حين كانت هناك رؤى بأن الدروس المستفادة من الحرب الأوكرانية، ستؤدي إلى تغييرات طويلة الأجل في العلاقة التي تحكمها إمدادات الطاقة بين الغرب وبقية دول العالم، فقد كتب «بوردوف وأوسوليفان» أن تلك الدروس «عززت إرادة الكثيرين في أوروبا والولايات المتحدة بالابتعاد عن موارد النفط والغاز والفحم»، حيث إن قانون خفض معدلات التضخم لإدارة «بايدن» سيعمل على ضخ) ٤٠٠ مليار دولار (في برامج أمن الطاقة وتغير المناخ ورفع كفاءة الإنفاق الحكومي، عبر تقديم إعفاءات ضريبية وضمانات قروض للشركات التي قد تستثمر في الطاقة النظيفة وفي جهود خفض الانبعاثات الكربونية .

وتشير تأكيدات وكالة الطاقة الدولية أنه إذا حقق العالم على أرض الواقع صافي انبعاثات صفرية عام ٢٠٥٠، فسيكون من الضروري الوضع في الاعتبار أن نصف استهلاك الطاقة بالكامل سيكون عن طريق الاعتماد على توليد الكهرباء، وعند النظر إلى أن استهلاك الطاقة بالكامل عبر الكهرباء يقف حاليًا عند ٢٠٪ فقط، فإن الأمر قد يؤدي إلى احتمال حدوث أزمات طاقة مستقبلًا بين القوى العظمى من أجل القضاء على أي أمال متبقية بتحقيق مزيد من التحول للطاقة النظيفة.

علاوة على ذلك، حتى في حالة حدوث التحول نحو الاقتصاد الأخضر في سوق الطاقة العالمية، فإن هذا لا يعني أن الغرب سيكتسب سيطرة واضحة على منافسيه .فمع قيام دول الخليج بتسريع وتيرة استثماراتها في مصادر الطاقة المتجددة، وهي الطاقة الشمسية وإنتاج الهيدروجين، فقد أولت الصين أيضًا اهتمامًا كبيرًا لمبادراتها الخاصة بتوليد الطاقة الخضراء، حيث كتب «سام ميريديث» من «سي إن بي سي» أن بكين «تُعرف بأنها رائدة العالم بلا منازع في التوسع في مجال الطاقة المتجددة».

وسلطت «فورين أفيرز» الضوء على مخاوف المسؤولين الأمريكيين من أن الغرب يمكن أن يصبح أكثر اعتمادًا على الصين بسبب «هيمنتها على سلاسل التوريد الحالية لتقنيات الطاقة النظيفة»، ففي الوقت الذي تسرع فيه الولايات المتحدة وارداتها من الألواح الشمسية الصينية الصنع، فإن اهتمام وزارتا التجارة والعلوم والتكنولوجيا الصينية بحظر تصدير المزيد من التقنيات المتقدمة المستخدمة في الألواح الشمسية، وفقًا لما ذكرته صحيفة «وول ستريت جورنال»، من شأنه «تأمين هيمنة الصين على قطاع توليد الطاقة الشمسية» و«تعطيل الجهود التي تبذلها الدول الأخرى لبناء سلاسل توريد خاصة بها».

وعلى العموم، وفي ظل مرور سوق الطاقة العالمي بسلسلة من التغييرات الجوهرية، لم يعُد «التعريف البسيط» لأمن الطاقة على أنه «توافر» الإمدادات النفطية الكافية بأسعار معقولة، «مناسبًا ومقنعًا في الخطاب الغربي، وعليه فقد حثت «فورين أفيرز» صانعي السياسة على «إعادة تعريف مفهوم أمن الطاقة»، وكذلك «تطوير وسائل جديدة

لضمان تحقيقه» مع تأكيد أن «أزمات الطاقة المستقبلية يمكن أن تحبط طموحات التوصل إلى الانبعاثات الصفرية وجهود معالجة ظاهرة الاحترار».

٢٠٢٣/٤/٢١

تعزيز الاستثمارات الخليجية البينية على طريق النمو المستدام

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

اتجهت كل دول مجلس التعاون الخليجي إلى فتح آفاق الاستثمار، في خطوة تعد ضرورية على طريق النمو المستدام، كما عدت كل منها استثماراتها في دول المجلس الأخرى أولوية على الوجهات الأخرى، ما يعزز التكامل الاقتصادي بينها، وصولاً إلى وحدتها.

وحتى أكتوبر الماضي بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات السعودية في مملكة البحرين ٨٠٩ مليارات دولار، مشكلاً نسبة ٢٩٪ من إجمالي حجم الاستثمارات المباشرة التراكمية في البحرين البالغ حينئذ ٣٤ مليار دولار، وشمل توجه الاستثمارات السعودية :الخدمات المالية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والصناعة، والخدمات اللوجستية، وهي نفس القطاعات التي يركز مجلس التنمية الاقتصادية البحريني على جذب الاستثمارات إليها . ومع إطلاق خطة التعافي الاقتصادي، وزيادة وتيرة التعاون الاقتصادي بين المملكتين، وتبني البحرين تنفيذ مشاريع تنموية استراتيجية ضخمة تفوق قيمتها ٣٠ مليار دولار، تشهد الاستثمارات السعودية في البحرين اتجاهًا تصاعديًا، فعقب اجتماع سمو ولي العهد رئيس الوزراء مع سمو ولي العهد السعودي في المنامة في ديسمبر ٢٠٢١، أعلنت السعودية توجهها إلى استثمار خمسة مليارات دولار في مشاريع تنموية.

وقد حلت الاستثمارات الكويتية في البحرين في إجمالي رصيد الاستثمار التراكمي فيها بنهاية العام الماضي، المرتبة الأولى بين ٧١ دولة تستثمر في المملكة بنسبة ٣٠٪، تليها السعودية في المرتبة الثانية، وفي المرتبة الرابعة جاءت الاستثمارات الإماراتية بنسبة ٥٠٨٪، وسبقتها في ذلك الاستثمارات الليبية، فيما بلغ عدد السياح الكويتيين إلى مملكة البحرين نحو ٣٠٠ ألف سائح، كما ارتفع رصيد الاستثمارات الكويتية المباشرة إلى نحو ٩٠١٠ مليارات دولار، وتركزت الاستثمارات الكويتية في القطاع المالي ثم القطاع العقاري ثم السياحة.

ورغم جائحة كورونا، جاءت البحرين في المرتبة الأولى في خلق الوظائف في قطاع السياحة على مستوى الشرق الأوسط وإفريقيا في ٢٠٢٠، والثانية في عدد مشاريع الاستثمارات المباشرة في القطاع السياحي، ولهذا فقد استقبلت في هذا العام ٤٩٢ مليون دولار من الاستثمارات السياحية، معظمها من الإمارات .وفي العام الماضي توجهت الإمارات والبحرين إلى إنشاء صندوق استثماري مشترك للاستثمار في مملكة البحرين، وإنشاء مركز للمستثمر الإماراتي في البحرين لتسهيل وتسريع إجراءات الاستثمار، وربط السجلات التجارية في البلدين، للسماح للشركات المسجلة في الإمارات بممارسة أعمالها في البحرين.

ولتوفير مناخ محفز وجاذب للاستثمارات الخارجية، أعلنت سلطنة عُمان إطلاق بوابة شاملة ومتكاملة لخدمات المستثمر، وصالة «استثمر في عُمان» بوزارة التجارة والصناعة، فيما تمثل الكويت ثاني أهم الوجهات الاستثمارية

في استثمارات سلطنة عُمان المباشرة في الخارج بنسبة ٣٠٩٪ من إجمالي هذه الاستثمارات .واحتلت الإمارات الصدارة بنسبة ٧٠٢٢٪، والسعودية في المرتبة الثالثة بنسبة ٩٠٤٪، وفي عام ٢٠٢١ بلغت نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ٦٠١٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي البالغ ٩٠٣٣ مليار ريـال عُماني، ومن إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر البالغ ٨٠١٧ مليار ريـال عُماني، بلغ نصيب الإمارات منها٩٥١ مليون ريـال، والكويت ٥٠٨٠٠ مليون ريـال، وقطر ٥٠٤٥٧ مليون ريـال، والبحرين ٢٠٣٧١ مليون ريـال، والسعودية ٥٠٨٠ مليون ريـال.

وفي ديسمبر الماضي، أعلنت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية السعودية التي تمتلك أحد أكبر صناديق التقاعد في العالم استثمار نحو ٤٠٢ مليار دولار في ثلاثة من أصول «دي بي ووراله» الرئيسية في الإمارات، ما يمثل الشريحة الثانية من بيع حصة أقلية من أسهم المجموعة في ميناء جبل علي، والمنطقة الحرة بجبل علي، ومجمع الصناعات الوطنية، وكانت الشريحة الأولى في يونيو ٢٠٢٢، ومن المتوقع أن تبلغ القيمة الاستثمارية الإجمالية لهذه الأصول نحو ٢٣ مليار دولار، ومثّل هذا الاستثمار الجديد حصة تبلغ ٢٠١٠ منها، فيما تمثل هذه الكائنات الثلاثة منظومة متكاملة بمستوى عالمي لسلاسل التوريد والخدمات اللوجستية لأكثر من ٩ آلاف شركة من أنحاء العالم تخدم أكثر من ٥٠٣ مليارات مستهلك.

فيما تجاوز حجم الاستثمارات السعودية في الإمارات ١٠ مليارات دولار بأكثر من ٢٠٦ مشروعات، في قطاعات السياحة والتجارة والخدمات والمطاعم والصناعة، يقابل هذا استثمارات إماراتية في السعودية بأكثر من ١٠ مليارات دولار في أكثر من ١٤٠ مشروعا، وتنشط نحو ٣٢٠٠ شركة سعودية ووكالة تجارية سعودية في الإمارات، ويعتبر السياح السعوديون أكثر سياح دول مجلس التعاون الخليجي زيارة للإمارات خاصة دبي .ويدعم نمو الاستثمارات المتبادلة، مجلس التنسيق السعودي الإماراتي، فيما يربو حجم التبادل التجاري بينهما، وهو الأكبر على المستوى الثنائي في دول المجلس، على ١١٣ مليار درهم إماراتي .وتعد السعودية ثاني أكبر شريك تجاري للإمارات عالميًا وأول شريك تجاري مستورد عالميًا وأول شريك تجاري عالميًا في إعادة التصدير، ويوجد نحو ٤٤٥٩ علامة تجارية سعودية مسجلة في دولة الإمارات، فيما تستحوذ الإمارات على ٦٦٪ من تجارة السعودية خليجيًا.

وشهد شهر فبراير الماضي، انطلاق منتدى «استثمر في السعودية» في دولة الكويت في إطار زيارة وزير الاستثمار السعودي، ولتحقيق الانسجام بين رؤية السعودية ٢٠٣٠ ورؤية الكويت ٢٠٣٥ عبر بناء شراكات نوعية جديدة، ولتعزيز العلاقات الاستثمارية بين البلدين، فيما كان حجم التبادل التجاري بينهما قد بلغ نحو ٩٠٢ مليار دولار في ٢٠٢٢ .كما بلغ رصيد الاستثمارات الكويتية في السعودية نحو ٩٫٣ مليارات دولار في قطاعات التجزئة والاتصالات والفنادق والمطاعم، ويخدم نمو التجارة والاستثمارات المتبادلة بين البلدين مجلس التنسيق السعودي الكويتي الذي عقد أول اجتماعاته في يونيو ٢٠٢١، حيث صاحبه توقيع خمس مذكرات تفاهم من بينها مذكرة للتعاون في مجال تشجيع الاستثمارات المباشرة في البلدين، وتذليل عقبات هذا الاستثمار وتوفير الفرص للمستثمرين.

وفيما بلغ حجم التجارة في العقد الأخير بين الكويت والإمارات نحو ٢٤٠ مليار درهم إماراتي، فإن هناك نحو ٣١ ألف مستثمر كويتي بأسواق المال الإماراتية، برؤوس أموال تبلغ قيمتها نحو ٢٤ مليار درهم .ويأتي الاستثمار الأكبر للكويتيين في الإمارات في القطاع العقاري بإجمالي استثمارات يبلغ ١٨١ مليار درهم حتى نهاية ٢٠١٩ عبر ٦٠٢٠ ألف كويتي متملك للعقار في الإمارات .فيما تجسد العلاقات الاقتصادية الإماراتية الكويتية أبلغ صور التكامل ويخدمها عدد من الاتفاقيات بلغ ٣٣ اتفاقية منذ ١٩٧٢، فضلاً عن مذكرات التفاهم والبرامج التنفيذية، فيما يزيد حجم التبادل التجاري الثنائي على ٤٠ مليار درهم، وتوجد ١٧٣٠ شركة ووكالة تجارية كويتية تنشط في قطاعات الاقتصاد الإماراتي .ويزور الإمارات سنويًا ما يربو على ٤٠٠ ألف سائح كويتي، وبلغ حجم الاستثمارات الكويتية في الإمارات نحو ١٣ مليار درهم، ويستثمر في الكويت ١٦ شركة إماراتية، فيما تحتل الاستثمارات الإماراتية المرتبة الخامسة في الاستثمارات المباشرة بالكويت بقيمة نحو ٢٠٢ مليار دولار.

وفي الاجتماع السادس لمجلس التنسيق السعودي القطري في ديسمبر ٢٠٢١ برئاسة أمير قطر وولي العهد السعودي، كان تأكيد تعزيز التعاون في مختلف المجالات، وبالتزامن أسفر اجتماع مجلس الأعمال السعودي القطري عن توقيع ستة اتفاقات للتعاون بين القطاع الخاص في البلدين، وإن كان حجم التبادل التجاري في عام ٢٠٢١ البالغ ٦٧٤ مليون ريـال قطري مازال بعيدًا عن مستويات ما قبل ٢٠١٧، فيما تستهدف وكالة ترويج الاستثمار في قطر الأسواق الخليجية.

وأبدى صندوق الاستثمارات العامة السعودي اهتمامًا بالاستثمار في مجموعة بي إن الإعلامية القطرية، كما يدرس الصندوق شراء «أبراج أوريدو» القطرية التي تبلغ ٢٠ ألف برج اتصالات تتراوح قيمتها بين ٣ — ٥ مليارات دولار .ووفق بيانات صندوق النقد الدولي، فإن قطر تعد أكبر مستثمر أجنبي في الكويت بأكثر من ٢٠٣ مليارات دولار من إجمالي استثمارات أجنبية في الكويت بلغ ٦٠١٤ مليار دولار بنهاية ٢٠٢٠، وكانت السعودية الثانية بـ ٩٠٨ ملايين دولار، ثم الإمارات ٨٤٨ مليون دولار، والبحرين ٧٤٦ مليون دولار ثم سلطنة عُمان ٤٤٠ مليون دولار.

وفيما بلغ حجم التجارة المتبادلة الإماراتية القطرية أكثر من ٩ مليارات درهم في التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠٢١، فقد بلغ رصيد الاستثمار الإماراتي في قطر ٢٩ مليار درهم، وبلغ رصيد الاستثمارات القطرية في الإمارات نحو ٤,٣ مليارات درهم، مع وجود نحو ١٤٧٥ علامة تجارية قطرية مسجلة في الإمارات.

وفي قمة العلا في يناير ٢٠٢١، جرى تأكيد استكمال مقومات الوحدة الاقتصادية، واستكمال متطلبات الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة وتحقيق المواطنة الاقتصادية الكاملة، وينظر في هذا إلى تنمية الاستثمارات الخليجية البينية كأحد ممكنات التنفيذ، خاصة مع تعدد الفرص المتاحة لهذا الاستثمار في كل دولة من دول المجلس، ويشار إلى ما أعلنه ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان عن فرص استثمارية كبرى تصل قيمتها إلى نحو ٦ تريليونات ريـال في الـ١٠ سنوات القادمة منها ٣ تريليونات ريـال استثمار في مشروعات جديدة، تحظى فيها دول مجلس التعاون بنصيب الأسد.

وحين انعقدت قمة العلا، كان الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس مجتمعة قد بلغ ٦٤٠١ تريليون دولار محتلة المركز ١٣ عالميًا، تسهم السعودية فيه بـ ٤٨٪، فيما بلغت التجارة البينية ٩١,٣ مليار دولار، تصدرتها الإمارات بـ ٥٣٪ ثم السعودية ٢٦٪، وبلغ حجم الاحتياطي من النقد الأجنبي نحو ٥٠٦٢٠ مليار دولار للسعودية ٨١٪ منه، وعدد السكان ٤٠٥٧ مليون نسمة للسعودية ٦٠٪ منه.

وجذبت دول مجلس التعاون استثمارات أجنبية مباشرة بلغ رصيدها ٤٩٧,٢ مليار دولار تمثل ٤٠١٪ من إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، وقد مثلت التجارة البينية غير النفطية في دول المجلس نحو ٧٣ مليار دولار بنسبة ٤٠٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ما يشير إلى توافر الفرص لزيادة حجم هذه التجارة والاستفادة من قرارات المجلس الأعلى.

ومع سعي دول مجلس التعاون إلى توطين العديد من الصناعات لتعزيز قدراتها الذاتية وإحلال الواردات، فإن ذلك يفتح الباب أمام نمو الاستثمارات الخليجية البينية خاصة مع مناخ استثمار أكثر أمانًا وعائد أفضل لهذه الاستثمارات .ويذكر في هذا أن السعودية، أكبر اقتصاد خليجي وعربي، قد أتمت توطين ١٧٦ صناعة باستثمارات تتخطى ٣٤ مليار دولار .ومن بين الصناعات التي تسعى دول الخليج إلى توطينها الصناعات العسكرية التي تحتاج إلى استثمارات ضخمة، وقدم برنامج التوطين السعودي مجموعة كبيرة من الحوافز للأفراد والشركات.

وفي ظل الإمكانات المتوافرة في دول مجلس التعاون الخليجي، مازالت استثمارات دول الخليج البينية لا تمثل غير نسبة ضئيلة من إجمالي استثماراتها الخارجية، وهي دون الـ١٠٪ من هذه الاستثمارات، بما لا يعكس حجم العلاقات بين هذه الدول، وهو ما يتطلب مزيدا من الترويج لفرص الاستثمار وإعادة التعريف بها وتسهيل إجراءاتها.

٢٠٢٣/٤/٢٢

ما وراء رفض إدارة «بايدن» تحمل مسؤولية قرارها بالانسحاب الفوضوي من أفغانستان

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

بعد ما يقرب من عامين على الانسحاب الكارثي لقوات الولايات المتحدة من أفغانستان، والذي سبق التدهور السريع للدولة الأفغانية المدعومة من الغرب، ما أدى إلى عودة حركة «طالبان» إلى السلطة، استمرت إدارة الرئيس الأمريكي «جو بايدن» في رفض القبول بمسؤولياتها عن فشلها هناك، والإقرار بالحرج الاستراتيجي الذي تسبب فيه قرارها سواء بالنسبة إليها أو إلى شركائها.

وفي أحدث نقد لقرار الإدارة الديمقراطية، أصدر البيت الأبيض في أبريل ٢٠٢٢، مقتطفًا من تقرير مراجعة أُجريت على القرار، ألقت فيه باللوم على الإدارة الجمهورية للرئيس السابق «دونالد ترامب»، معتبرة أن «بايدن» كان «مقيدًا بشدة» بالقرارات التي اتخذها سلفه، وهو ما وصفه معلقون غربيون بأنه «دليل إضافي» على محاولة الحكومة الأمريكية الحالية استمرار إلقاء اللوم على أخطاء السياسة الخارجية للآخرين.

وقد انتقد «ديفيد لوين»، زميل أول زائر في قسم دراسات الحرب في «كينجز كوليدج»، مؤلف كتاب «الحرب الطويلة قصة أمريكا في أفغانستان»، البيت الأبيض بدعوى إصراره على عدم تحمل مسؤولية قرارته، وإصدار «أعذار مخزية»، رأى أنها أخفقت في تفسير «الفشل الذريع» بقرار الانسحاب من أفغانستان في أغسطس ٢٠٢١.

ورغم أن تقرير المراجعة يبرر قرار «بايدن» بدعوى «عدم إرسال جيل آخر من الأمريكيين لخوض حرب كان من المفترض أن تنتهي منذ فترة طويلة»، لكن العواقب الاستراتيجية السلبية الكبيرة على الولايات المتحدة من جراء انسحابها السريع، واستعدادها الواضح لترك الحلفاء والشركاء القدامى؛ نال إدانة فورية وقاسية، حيث وصف «جيم إنهوف»، السناتور الجمهوري، الانسحاب، بأنه كارثة كان «يمكن التنبؤ بها وتداركها»، كما أشار «جوشوا كيرتزر»، أستاذ في جامعة هارفارد، إلى أن القرار مثَّل للحلفاء الأمريكيين «مصدرا للتشكيك في مصداقية واشنطن كشريك موثوق به»، بل واعترف الجنرال «مارك ميلي»، رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكية لاحقًا، أن القرار يمثل «فشلًا استراتيجيًا» للسياسة الخارجية الأمريكية.

كما انتقدت صحيفة «الجارديان» إدارة «بايدن» «لتحملها القليل من المسؤولية عن أفعالها»، بل وهوجم تقرير المراجعة الصادر عن البيت الأبيض؛ لاستناده بشكل انتقائي على المواد التي تم جمعها من المراجعات اللاحقة لقرار الانسحاب، بالإضافة إلى التخلص من التحذيرات المتعددة الصادرة عن المحللين الغربيين بشأن مخاطر الانسحاب الكامل على مستقبل أفغانستان .

وقد سجل «لوين» في كتابه المذكور، كيف جاء قرار «بايدن» «على عكس النصيحة الواضحة للجيش الأمريكي»، حيث أكد «مارك ميلي»، و«لويد أوستن»، وزير الدفاع الأمريكي، والجنرال «كينيث ماكنزي»، قائد القيادة المركزية الأمريكية، في جلسات استماع أمام الكونجرس، أنهم «نصحوا» الرئيس الأمريكي بالاحتفاظ بقوة مكونة مما لا يقل عن ٢٥٠٠ جندي في أفغانستان.

وكان «دان لاموث» و«أليكس هورتون» من صحيفة «واشنطن بوست» قد أشارا في عام ٢٠٢٢، إلى شعور القادة العسكريين الأمريكيين بـ«الإحباط»؛ بسبب فشل البيت الأبيض ووزارة الخارجية الأمريكية في إدراك مستوى التقدم العسكري المطرد لـ«طالبان»، وأنهم «امتنعوا عن تبني عملية تخطيط ملائمة للإخلاء قبل سقوط كابول»، وهو ما أكد عليه الأدميرال البحري «بيتر فاسيلي»، القائد الأعلى للقوات الأمريكية في أفغانستان في ذلك الوقت، الذي اعتبر أن القوات الأمريكية كانت ستظهر «أفضل استعدادًا» لإجراء انسحاب منظم إذا كان صناع السياسة في واشنطن قد انتبهوا إلى مؤشرات ما كان يحدث على الأرض.

وقد قُوبل تقرير المراجعة الصادر عن البيت الأبيض برد فعل عنيف داخل الأوساط السياسية الأمريكية؛ حيث اتهم رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب الأمريكي «مايكل ماكول»، إدارة «بايدن» بمحاولات «تبييض وجهها، وإخفاء فشلها» في أفغانستان، بينما أعرب الرئيس السابق «ترامب» عن غضبه حيال التقرير المذكور من خلال إدانة الحكومة الحالية، واصفًا إياها بأنها مليئة بـ«الحمقى» الذين اتهمهم بـاعتماد لعبة «تضليل جديدة» للتغطية على ما وصفه بـ «عدم الكفاءة» في إدارة الشؤون الداخلية والخارجية على حد سواء.

ومن الضروري هنا الإشارة إلى تاريخ واشنطن الطويل في إلقاء اللوم على الآخرين على خلفية أخطائها الاستراتيجية، وإظهار حالة معتادة من «عدم المساءلة» تجاه أخطائها، وانتهاكات حلفائها، رغم أن تجاوزات

وأخطاء الحكومات الأخرى «ستلحق المزيد من الضرر بسمعة واشنطن الدولية» .وفي حالة أفغانستان، أبدى «سام كابرال»، مراسل «بي بي سي»، دهشته من الموجز الصحفي المثير للبيت الأبيض، لأنه يصر على الإفلات وعدم تحمل المسؤولية، حيث أكد الموجز أن الغرض من إصدار تقرير المراجعة «ليس المساءلة».

ولعل الشكوك العالقة حول مصداقية الولايات المتحدة كشريك أمني وحليف جدير بالثقة، لا تزال قائمة بعد مضي عامين من الهزيمة الأفغانية .وعلى الرغم من أن تقرير البيت الأبيض يزعم أنه أجرى مشاورات مكثفة مع عديد من الحلفاء قبل إعلان الانسحاب، لكن القرار «ترك حلفاء واشنطن يواجهون واقعًا مريرًا بشأن مستوى الدعم المستقبلي الذي يمكن أن يتوقعوه من واشنطن»، وهو ما نقله «لوك ماكجي» بشبكة «سي إن إن»، عن وزير الدفاع البريطاني، «بن والاس»، الذي وصف قرار الولايات المتحدة علانية بأنه «خطأ»، وأن المجتمع الدولي «سيدفع عواقبه».

ولعل ما زاد من حالة الذعر حول قبول الولايات المتحدة بانهيار الحكومة المدعومة من الغرب في كابول، وعودة «طالبان»، هو ما كرره تقرير مراجعة البيت الأبيض الصادر مؤخرا، حول الاقتراحات التي ترددت أن القوات الأفغانية لديها «نقاط قوة» على مستوى التمويل والتسليح بالمقارنة بـ«طالبان»، وأن تلك القوات «ستكون قادرة على القتال بشكل فعال للدفاع عن بلادها»، حيث تم رفض هذه الرواية، من خلال «بايدن» نفسه، الذي أكد أن الجيش الأفغاني «استسلم دون أدنى محاولة للقتال».

وأشار «لوين» في هذا الشأن إلى أن «عدم الثقة في القوات الأفغانية، كان نتيجة لتداعيات الانسحاب الأمريكي العشوائي»، ورحيل ما يقرب من ١٧ ألفا من الجنود الأمريكيين، ممن قدموا خدمات عسكرية ولوجستية واتصالات للجيش الأفغاني، وهو ما ترك القادة الأفغان لا يعرفون أين كانت تنتشر قواتهم أو معداتهم، وأعرب «لوين» في كتابه عن أسفه لـ «بايدن» شخصيًا جراء ما سماه «ازدراءه الأعمى لأفغانستان والأفغان، بدلًا من رؤيتهم كحلفاء مخلصين قادرين على الثبات والصمود».

ومع الكشف الأخير عن وثائق البنتاجون المسربة، التي أفادت أن وكالات الاستخبارات الأمريكية نفذت عمليات تجسس على حكومات حليفة، بما في ذلك أوكرانيا، فإن ذلك لا يشير فحسب إلى انعدام الثقة من جانب واشنطن في شركائها الدوليين، ولكن مثل هذه العمليات التجسسية لم تعد «صادمة» بالنظر إلى تاريخ واشنطن الراسخ بعدم الثقة في شركائها مهما كانوا، وذلك مثلما ذكر «مايكل كراولي» بصحيفة «نيويورك تايمز».

ويمكن القول هنا، إنه إذا لم تستطع الولايات المتحدة الاعتراف بأخطائها ومحاسبة نفسها عليها، فلا عجب أنها أثبتت أنها غير قادرة وغير راغبة في تحمل المسؤولية عن الانتهاكات التي يرتكبها حلفاؤها أيضًا .وعلى الأخص في حالة إسرائيل، حيث رفضت إدارة «بايدن» بشكل معتاد ممارسة المزيد من الضغط على حكومة «بنيامين نتنياهو» اليمينية المتطرفة لوقف الهجمات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، ودحر السياسات القمعية التي تمارس ضدهم .

وبدلاً من ذلك، تدخل وزير الخارجية الأمريكي «أنتوني بلينكين» شخصيًا لعرقلة قرار الأمم المتحدة الذي يدين النشاط الاستيطاني الإسرائيلي، كما عارض البيت الأبيض تحقيقات المحكمة الجنائية الدولية في الانتهاكات التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية، بما في ذلك مقتل مراسلة الجزيرة «شيرين أبو عاقلة».

إن الإصرار المستمر لإدارة «بايدن» على رفض تحميل نفسها أو حلفائها، أدنى مساءلة جراء الأخطاء الاستراتيجية التي تُرتكب بسبب قراراتها، أصبحت أمر عاديًا، ومن ثم يمكن تأكيد أن محاولاتها للتنصل من مسؤولية كارثة عام ٢٠٢١ في أفغانستان، عبر تقرير المراجعة الأخير، قد فشلت بشكل قاطع في تحقيق هدفها.

٢٠٢٣/٤/٢٤

سياسات «الاقتصاد الدائري» في دول الخليج

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

يستهدف الاقتصاد الدائري تقليل الهدر وخفض استهلاك الطاقة والمواد الخام، وهو ينصرف إلى إحداث طفرة في التدوير وإعادة الاستخدام المستمر، كما هو الحال في معالجة مياه الصرف الصحي والزراعي وإعادة استخدامها في الري ثم إعادة معالجتها وهكذا.

ولا يُعد الاقتصاد الدائري وليد السنوات الأخيرة، إذ كانت بداياته عقب الحرب العالمية الثانية، عندما جرت محاولات استغلال التكنولوجيا في إعادة التصنيع، لكن الاهتمام زاد به مؤخرًا مع تزايد الاهتمام بالاستدامة، خاصة أن هذا الاقتصاد لا يوجد به فاقد ولا توجد له نفايات، وإلى هذا يعيد الاقتصاد الدائري السياسات الحكومية والمالية إلى مسارها الداعم للبيئة وتلبية أهداف حماية المناخ.

وفي ظل محاولات خفض انبعاثات الكربون ومكافحة التغيرات المناخية، أطلقت عدة دول مبادرات لإعادة استخدام الموارد، وزيادة الاستفادة من المواد والنفايات المهدرة من صناعات مختلفة، فيما يتسع النطاق أمام الاقتصاد الدائري، ولا يقتصر على مجالات محددة، وإنما يمتد من المواد الخام إلى المنتجات إلى الطاقة إلى المعدات والآلات، والبنى التحتية إلى المياه والغذاء والزراعة والصناعة.

ويرجع تطوير مفهوم الاقتصاد الدائري إلى الاقتصاديْن البريطانييْن «ديفيد بيرث» و«كيني تيرنر» عام ١٩٨٩، في دراستهما عن «اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة»، وإن كان هذا الاصطلاح قد ظهر في تقرير «وولتر ستاهل وجينيفيف ريداي» تحت عنوان؛ «رؤية الاقتصاد في الحلقات وتأثيره في خلق فرص العمل والقدرة التنافسية الاقتصادية وتوفير الموارد»، والمقدم إلى المفوضية الأوروبية عام ١٩٧٦.

ويتفاعل الاقتصاد الدائري مع حقيقة أن موارد العالم محدودة، وأن النموذج الاقتصادي التقليدي القائم يخلق تحديات؛ كتغير المناخ والتلوث والنفايات وفقدان التنوع البيولوجي، ومن ثَم فإن أهمية وجدوى الاقتصاد الدائري تنبع من كونه قادرا على تصميم طرق للتخلص من النفايات والتلوث، والحفاظ على المنتجات والمواد بشكل قابل لإعادة الاستخدام أطول فترة ممكنة، ولهذا يصبح النمو الاقتصادي بعيدا كل البعد عن التأثير في البيئة، ويشجع على تسريع استخدام الطاقة المتجددة.

وفي الوقت الحالي، فإنه يتم استخدام أكثر من ١٠٠ مليار طن من المواد الأولية في الصناعة سنويًا على مستوى العالم، ويتم إعادة تدوير أقل من ١٠٪ من هذه المواد، فيما تعمل نماذج الاقتصاد الدائري على تقليل الهدر وزيادة استخدام هذه الموارد، ففي عام ٢٠٢٠، وكجزء من استراتيجية الاتحاد الأوروبي الخضراء البالغ قيمتها نحو) تريليون يورو(، تبنت المفوضية الأوروبية خطة عمل الاقتصاد الدائري الجديدة، وحددت قواعد وإرشادات يتم العمل بها هدفها الحفاظ على الموارد الطبيعية، والتمكين من النمو المستدام.

ووفق تقرير القمة العالمية للحكومات ٢٠١٩، فإن دول مجلس «التعاون الخليجي» قادرة على تحقيق وفر بمقدار)١٣٨ مليار دولار (بحلول ٢٠٣٠، وذلك إذا ما اعتمدت نماذج الاقتصاد الدائري، أي ما يوازي ١٪ تقريبًا من الناتج المحلي الإجمالي التراكمي لمجموع دول المجلس خلال الفترة من ٢٠٢٠– ٢٠٣٠.

وأوضح التقرير أنه وفقًا لنموذج الاقتصاد التقليدي القائم، فإنه يتم في هذه المنظومة الخليجية استنفاد الموارد بمعدلات متسارعة، مع توليد كميات غير مسبوقة من المخلفات والانبعاثات، ما يسبب أضرارًا اجتماعية واقتصادية وبيئية، ولا أدل على ذلك من أن معدلات استهلاك الطاقة في المنازل بالمنطقة تُعد الأعلى عالميًا، كما يوازي معدل استهلاك البنزين للفرد مثيله في أمريكا الشمالية.

وخلال «قمة العشرين» التي استضافتها السعودية عام ٢٠٢٠، دعت المملكة إلى الإقرار الدولي بتدوير الكربون كركيزة أساسية تعيد التوازن لدورة الكربون في العالم .ويقوم اقتصاد تدوير الكربون على تبني نموذج يركز على الحد من انبعاث غاز ثاني أوكسيد الكربون، وإعادة استخدامه وتدويره وإزالته من البيئة، وذلك انطلاقًا من قناعة سعودية بأن إزالة الكربون في قطاع البتروكيماويات الخليجي هو أمر بالغ الأهمية مقارنة بالقطاعات الأخرى، باعتبار أن صناعة البتروكيماويات محور أساسي لإزالة الكربون في شركات النفط.

وكانت «سابك» أكبر شركة بتروكيماويات في الخليج، قد كشفت عن خارطة الحياد الكربوني الخاصة بها في ٢٠٢١، ووضعت عام ٢٠٥٠ أجلًا لذلك من خلال عدة مسارات أبرزها :كفاءة الطاقة، والطاقة المتجددة، والتحول للتشغيل بالكهرباء، وجمع الكربون، والهيدروجين الأخضر والأزرق .وأطلقت شركة «أرامكو» عددًا من المبادرات الرامية إلى وضع إطار للاقتصاد القائم على تدوير الكربون، وتحرص على تطوير عدد من التقنيات التي تحتجز ثاني أوكسيد الكربون وتخزينه في التكوينات الجيولوجية، ونجحت في تحويل الانبعاثات إلى قيمة مضافة عبر تجميع ثاني أوكسيد الكربون ومزجه مع اللقيم الهيدروكربوني، لتطوير منتجات نظيفة عالية القيمة تستخدم في القطاعين الاستهلاكي والصناعي.

وفي مؤتمر «الأمم المتحدة للمناخ» في شرم الشيخ في نوفمبر ٢٠٢٢، أطلقت السعودية؛ «مركز معارف الاقتصاد الدائري للكربون» بدايةً من ٢٠٢٣، لدعم جهود التعاون الإقليمي في هذا المجال، وتأسيس مركز إقليمي لتسريع وتيرة خفض الانبعاثات بالتعاون مع «الأسكوا»، كما أعلنت استضافتها «أسبوع المناخ» في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ٢٠٢٣، قبل عقد النسخة ٢٨ لمؤتمر الأمم المتحدة للمناخ.

في مملكة البحرين، أكد وزير النفط والبيئة البحريني «محمد بن مبارك بن دينة» أن المملكة تبنت عديدا من المبادرات لتحقيق الأهداف قصيرة المدى الخاصة بتخفيض الانبعاثات بحلول عام ٢٠٣٥، والحياد الكربوني في

٢٠٦٠ من خلال تبني الاقتصاد الدائري للكربون، واحتجاز الكربون المنبعث وتخزينه وإعادة استخدامه .وكانت المملكة قد أقامت منذ عام ٢٠٠٩ مصنعًا لتدوير ثاني أوكسيد الكربون وتحويله إلى منتجات اقتصادية بقيمة بلغت)٥٢ مليون دينار(، حيث يقوم هذا المصنع باسترجاع ٤٥٠ طنا يوميًا من ثاني أوكسيد الكربون المنبعث من مداخن شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات، ومن ثم يُستخدم في تعزيز إنتاج الميثانول بكمية قدرها ٨٠ طنا يوميًّا.

أما الإمارات، فقد أطلقت سياسة الاقتصاد الدائري ٢٠٢١–٢٠٣١، التي تُعد إطارًا شاملًا يحدد اتجاهات الدولة في تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الفعال للموارد، من خلال تبني أساليب وتقنيات الاستهلاك والإنتاج . وتتضمن هذه السياسة مجموعة أهداف رئيسية، منها :تعزيز الصحة البيئية، دعم القطاع الخاص في التحول إلى أساليب وتقنيات أنظف، الحد من الإجهاد البيئي وتلبية الاحتياجات الأساسية .وتسهم هذه السياسة في تحقيق عوائد اقتصادية كبيرة للدولة في تحفيز الابتكار، وتعزيز النمو الاقتصادي، وزيادة الاستفادة من المواد الخام، وزيادة القدرة التنافسية وتحسين الشروط البيئية.

ومؤسسيًّا أقامت الدولة «مجلس الإمارات للاقتصاد الدائري» الذي يتولى إعداد آلية تطبيق سياسة الاقتصاد الدائري، واعتماد مؤشرات الأداء، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص، وتعزيز وتطوير الدراسات والبحوث وتعزيز التعاون الدولي .وفي مارس الماضي، اعتمد مجلس الوزراء ٢٢ سياسة مقترحة من قبل «لجنة سياسات الاقتصاد الدائري» ضمن ٤ قطاعات رئيسية، شملت :التصنيع، الغذاء، البنية التحتية والنقل، فيما تسعى الإمارات إلى تحقيق الحياد المناخي بحلول عام ٢٠٥٠.

وضمن خطة المسرعات لتطبيق نموذج الاقتصاد الدائري، تم عقد اتفاقيات مع الشركات الناشئة الطامحة في مجال هذا الاقتصاد في الإمارات، مثل شركة «إسمنت الاتحاد» لاستخدام الوقود البديل المنتج من محطة معالجة نفايات البلدية الصلبة في «أم القوين»، ومصنع «لوتاه» للوقود الحيوي لتحويل زيوت الطبخ إلى وقود حيوي، وشركة «سولين» المتخصصة في عمليات إنتاج البروتين، باستخدام موارد مياه أقل ألف مرة مما هو مطلوب لإنتاج البروتين من لحوم الماشية وأقل ١٠٠ مرة من إنتاج البروتين النباتي، وشركة «إفو» المتخصصة في الحد من استخدام البلاستيك، عن طريق استبداله بمواد مستمدة من الطبيعة كالأعشاب البحرية وقش الأرز ومخلفات قصب السكر.

وفي قطر، يشجع البرنامج المتكامل لفرز وإعادة تدوير النفايات، واستراتيجية التنمية الوطنية الثانية، تسهيل استخدام نحو ٢٠٪ من المواد المعاد تدويرها في مشاريع الإنشاءات، واستخدام النفايات كوقود، وهو أول مشروع في هذا القطاع بدول مجلس التعاون، وتولد البلاد بالفعل نحو ٣٠ ميجاوات كهرباء في مركز معالجة النفايات الصلبة .

وسلطت دراسة وكالة «ترويج الاستثمار» الضوء على الفرص الواعدة للاستثمار الأخضر في إدارة النفايات، وتوقعت أن يوفر نموذج الاقتصاد الدائري في قطر منافع مالية واجتماعية وبيئية بقيمة تناهز) ١٧ مليار دولار (بحلول ٢٠٣٠، إضافة إلى ١٩ ألف فرصة عمل.

وتتسم قطر مثلها مثل باقي دول «مجلس التعاون» بتركز غالبية السكان في المدن، بنسبة تصل إلى نحو ٩٠٪ في ٢٠٥٠، ولهذا استثمرت في سياق تخطيطها للاستدامة في بناء مدن ومناطق تتبنى فكرة الاقتصاد الدائري، على غرار «لوسيل» و«ميشيرب قلب الدوحة» .وقدرت «اللجنة العليا للمشاريع والإرث القطرية» أن المخلفات المرفوعة من ملاعب بطولة كأس العالم ٢٠٢٢، تبلغ نحو ٢٠٠٠ طن، أُعيد تدوير ٨٠٪ منها، فيما تم استخدام ٩٠٪ من مخلفات أحد الملاعب في العمليات الإنشائية الجديدة للملعب ذاته.

في سلطنة عُمان، فإن قطاع الاقتصاد الدائري وإدارة النفايات في وزارة التجارة والصناعة بالتعاون مع «الشركة العمانية القابضة لخدمات البيئة»، يقوم بالترويج لـ ١٢ فرصة استثمارية متاحة في قطاع الاقتصاد الدائري وإدارة النفايات بإجمالي استثمار قدره) ٥٢٨ مليون ريـال عُماني(، وتشمل هذه الفرص :إعادة تدوير النفايات الإلكترونية، إنشاء معمل الغاز الحيوي لإنتاج الكهرباء، محطة تحويل النفايات إلى طاقة، إعادة تدوير الزجاج، مخلفات النحاس والألومنيوم، إعادة تدوير زيت المحركات، وإعادة تدوير منتجات الأسماك، إعادة تدوير زيت الطهي المستعمل، إعادة تدوير النفايات الخضراء، مخلفات الورق والكرتون.

فيما تعهدت الكويت أيضًا بتحقيق الحياد الكربوني بحلول ٢٠٦٠، ولقطاع النفط والغاز بحلول ٢٠٥٠، وأكد مدير عام الهيئة العامة للبيئة ورئيس مجلس إدارتها الشيخ «عبد الله الأحمد» أن الكويت ستكون قريبًا من الدول الرائدة في المنطقة والخليج في إعادة التدوير بمشروع تحت الدراسة لتحويل النفايات إلى طاقة على مساحة نحو ٥٠٠ ألف متر مربع.

وفيما تتعدد خطط وبرامج ومشروعات الاقتصاد الدائري في دول مجلس «التعاون الخليجي»، فإنها مازالت دون طموحات هذا الاقتصاد، وما يمكن أن يعود على شعوبها منه، ويوفر البعد التكاملي بين هذه المشروعات آفاقًا أوسع، خاصة مع تبني كل دول المجلس مفاهيم مشتركة في الصحة البيئية والبنية التحتية الخضراء ووضعها في أولوياتها، ويمكن في ذلك أن تُستلهم تجربة الاتحاد الأوروبي في هذا الشأن.

ومع الطفرة العمرانية التي تشهدها دول «التعاون»، يُعد قطاع البناء والتشييد من المجالات البارزة في هذا التكامل نظرًا إلى الكميات الهائلة من الموارد التي يستخدمها، والكميات الكبيرة من النفايات الناتجة التي يمكن تدويرها، ويمكن أن تنشأ في هذا الصدد تجارة بينية في المخلفات تعزز فرص التكامل، كما يمكن التعويض المتبادل بين دول المجلس سواء على صعيد الموارد أو الاستخدامات، ما يعزز أيضًا الاستثمارات البينية في المنظومة الخليجية.

٢٠٢٣/٤/٢٧

التصورات الاستراتيجية الغربية حول الشرق الأوسط

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

أشار «نيك روبرتسون»، من شبكة «سي إن إن»، إلى أن الاتفاق المبرم في مارس ٢٠٢٣، بين السعودية، وإيران، والذي توسطت فيها الصين، حطم افتراضات الولايات المتحدة، بشأن هيمنتها السياسية والدبلوماسية القائمة منذ فترة طويلة في الشرق الأوسط، فيما يعد ضربة قاضية لمصير التنافس بين واشنطن وبكين .وفي حين تم الاعتراف بالديناميكيات، التي أدت إلى إبرام مثل هذا الاتفاق، لاسيما تضاؤل الدور الاستراتيجي الأمريكي في المنطقة،

والمصالح الاقتصادية والسياسية الصينية المتزايدة، والتحول السريع نحو نظام إقليمي متعدد الأقطاب؛ فإنه يُتوقع –في إثره –أن تعطي دول الشرق الأوسط الأولوية لمصالحها الذاتية، بعيدا عن رغبات القوى العظمى الخارجية، مثل الولايات المتحدة.

وفي حين أن الاتفاق قد أعاد الجدل حول الديناميكيات الجيوسياسية المتغيرة في الشرق الأوسط، فمن المهم تأكيد أن ملامح تصورات الغرب حول الأهمية الاستراتيجية للمنطقة قد عفا عليها الزمن .وأعرب مارك لينش، في مجلة فورين بوليسي، عن أسفه حيال الاتفاق، على الرغم من وجود عدد من التغييرات الديناميكية الجيوسياسية الأخرى التي حدثت خلال السنوات الماضية، وشملت دول المنطقة التي توسعت بالفعل اقتصاديًا وسياسيًا وأمنيًا في كل من إفريقيا وآسيا وأوروبا .

وفي واقع الأمر، ظلت السياسة الخارجية الأمريكية مرتبطة بخريطة ذهنية أضيق بكثير عن الشرق الأوسط .ومنذ السنوات الأولى للحرب الباردة، نظرت واشنطن، إلى الشرق الأوسط على أنه العالم العربي، استنادًا إلى الفهم المنطقي الأمريكي للمنطقة، وتاريخ القرن العشرين، وكان هذا هو الشرق الأوسط بالنسبة إلى أقسام الجامعات الأمريكية ومراكز الفكر، وكذلك الخارجية الأمريكية، وهو ما كان له تأثير في خلق المزيد من المفاهيم الخاطئة في الأوساط الأكاديمية والرسمية حيال المنطقة.

وبينما يُنظر إلى أن النفوذ الأمريكي في المنطقة آخذ في الانخفاض، كتب ستيفن رايت، من جامعة حمد بن خليفة، أن تنامي القوة الاقتصادية والنفوذ الدبلوماسي لبكين، لا يمكن تجاهله من قبل الدول الغربية، خاصة مع الدور الذي لعبته في استعادة العلاقات الدبلوماسية بين الرياض وطهران، والذي هو دليل على أن هيمنة واشنطن، المفترضة على الدبلوماسية الإقليمية بالمنطقة قد انحسرت ببطء نوعًا ما.

وعبر وصفه للتقييمات الاستراتيجية السائدة للولايات المتحدة، حيال منطقة الشرق الأوسط– لا سيما الخليج العربي –بأنه قد عفا عليه الزمن؛ أضاف لينش أن المفهوم الأمريكي للشرق الأوسط، يستند في المقام الأول على الاهتمام بالعالم العربي، رغم أنه يعتبر تكتلًا منفصلاً خاصًا به .واعتبر هذا المفهوم في كثير من الأحيان قيدًا، لخيارات السياسة الخارجية التي مارستها واشنطن، في المنطقة خلال العشرين عامًا الماضية.

وفي حين تُولي الدول الغربية في الآونة الأخيرة، الاهتمام بما سُمي بـ«محور آسيا والمنافسة الاستراتيجية مع الصين»؛ أشار لينش، إلى الكيفية التي قامت بها دول الخليج بخلق نظام علاقات يتمحور حول منطقة المحيط الهندي، بدلاً من الدول الغربية، وتوسيع نطاق تعاملاتها التجارية وشراكاتها، مشيرا إلى أنه في العقدين الماضيين تمت إعادة تشكيل الأسواق المالية وفقا لتوجهات بعض أغنى دول الشرق الأوسط .وأشار جوزيف ويبستر، وجوز بيلايو، من المجلس الأطلسي، إلى أنه بالتزامن مع تراجع العلاقات الاقتصادية الأمريكية مع الخليج، فقد توسعت هذه العلاقات مع الصين بشكل ملحوظ، حيث أصبحت السعودية أكبر مزود لواردات النفط الخام لبكين، حيث ارتفعت من ١٤٥ مليون طن في عام ٢٠٠٦، إلى أكثر من ٥٠٠ مليون طن بحلول عام ٢٠٢٢.

ووفقا لـ«لينش»، فإن الازدهار الاقتصادي في الخليج في العقود الأخيرة قد جعله الآن مركزًا عالميًا رائدًا، للاستثمار والبنية التحتية والتكنولوجيا، وأنه بدلاً من النظر إلى دول الخليج على أن أنشطتها مقصورة على منطقة الشرق

الأوسط من الناحية الجغرافية، يجب اعتبارها مراكز رائدة عالميًا للرأسمالية، موضحًا أن المراكز الإقليمية مثل دبي، لديها الآن قواسم مشتركة مع سنغافورة، أو هونغ كونغ أكثر من بيروت أو بغداد في هذا الصدد.

وفيما يتعلق بدور الولايات المتحدة، في السياسة الإقليمية والدبلوماسية؛ فقد أشار إلى تدهور المكانة الدولية لها بشكل سريع .وأوضح تريتا بارسي، من معهد كوينسي، أنه قديما كانت جميع الطرق المؤدية إلى السلام في الشرق الأوسط، تمر عبر واشنطن؛ بدءًا من اتفاقيات كامب ديفيد عام ١٩٧٨، إلى اتفاقيات أوسلو عام ١٩٩٣، ولكن الآن أصبحت السياسة الخارجية لها أكثر عسكرة، مما سبق وتجاوزت واشنطن كل القواعد، وتخلت عن مساعيها لصنع سلام صادق وحقيقي على الأصعدة الدولية، وهو ما كان له تداعيات كبرى على سمعتها العالمية.

وبالنسبة إلى «بارسي»، فإنه في حين أن الولايات المتحدة، قد فقدت الاهتمام بصنع السلام؛ فإنها بدلاً من ذلك تستعرض قوتها على نحو متزايد لعدم كونها وسيطًا محايدًا، فيما أصبحت أيضًا ترفض جهود القوى الأخرى للوساطة .

ومع إصرار إيمي هوثورن، من مشروع الشرق الأوسط للديمقراطية، على أن اتفاق بكين يمثل إنجازًا مرموقًا للصين، التي قادت دورًا دبلوماسياً جديدًا؛ فإن هذا الاتفاق يتفوق على أي شيء تمكنت الولايات المتحدة من تحقيقه في المنطقة منذ أن تولى بايدن منصبه.

وتأكيدا لذلك، أوضح لينش، أنه في الوقت الحالي يختلف تفكير القيادة في بكين، إزاء الشرق الأوسط عن واشنطن، لاسيما في ضوء أن سياستها المتصورة للمنطقة، تنبع من خدمة مصالحها الاستراتيجية الخاصة .وعلى وجه التحديد، أشار بارسي، إلى نجاح الرئيس الصيني شي جين بينغ، في التوسط لإنهاء التوترات بين الرياض، وطهران، لأنه لم يكن متحيزًا لأي طرف منهما، بالإضافة إلى انضباط بكين وحرصها على تبني الموقف المحايد حيال الخلافات بين البلدين، وهو ما كان له نتائجه في نهاية المطاف بالخروج باتفاق دبلوماسي غير مسبوق مثّل انقلابًا ضد النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط.

من جانبها، أوضحت كريستين فونتينروز، من المجلس الأطلسي، أنه في حين أن الصين، أصبحت الآن قادرة على وصف نفسها بأنها صانع سلام، فإنه على النقيض من ذلك، أشار رايت، إلى مقاومة الولايات المتحدة لنمو العلاقات التكنولوجية لبكين في منطقة الشرق الأوسط من خلال حث حلفائها على استبعاد اللجوء إلى الشركات الصينية وشبكات الجيل الخامس الخاصة بها؛ بسبب المخاوف الأمنية، وهو ما قد يؤدي إلى نتائج عكسية لأهداف واشنطن، حيث ترى العديد من الدول أن هذا الأمر قد يعرقل التنمية ويجبر الدول على الاختيار الثنائي، سواء بين الولايات المتحدة أو الصين.

وفي ضوء ذلك، يرى رايت، أنه في النظام العالمي الناشئ متعدد الأقطاب، من الأهمية بمكان، بالنسبة إلى دول الخليج، مواصلة مساعيها في إدارة علاقاتها بمهارة، وإدراك أن التحالفات التقليدية في الماضي قد لا تخدم مصالح الدول الإقليمية، مضيفا أن القوتين العالميتين تقدمان مزايا ذات قيمة متساوية، وأن مصالحهما تبدو وكأنها تُخدم من خلال الحفاظ على علاقات قوية مع كليهما من قبل الدول كافة، وعبر الاستفادة أيضًا من رغبة واشنطن، وبكين، المتبادلة في الاستقرار الإقليمي وحماية الأمن البحري، وأن تلك الدول بدورها تستطيع تعزيز العلاقات مع كلتا القوتين لخدمة الأهداف الاستراتيجية لها .

وفيما يتعلق بكيفية القيام بذلك، اقترح رايت، أن دول الخليج يمكن أن تلعب دورًا في تعزيز التعاون بين الولايات المتحدة، والصين في المجالات ذات الاهتمام المشترك؛ وبالتالي المساعدة في تخفيف التوترات وخلق بيئة مواتية للتعاون المشترك بينهما من خلال إطلاق المبادرات التي تعزز التنمية الإقليمية والأمن والازدهار .

وحول كيفية تعاطي واشنطن، والدول الغربية مع مفاهيمها القديمة للأهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط، حث صانعو السياسة الأمريكيون على تجنب الضغط على دول الخليج لاتخاذ قرارات ثنائية، سواء بالتخلي عن العلاقات مع الصين، وتعزيزها مع واشنطن، والسعي بدلاً من ذلك إلى إقامة علاقات قوية للاستفادة من مزايا التعاون المتبادل .

وبالمثل، أشار كل من ويبستر، وبيلايو، إلى أنه يتحتم على صانعي السياسة الأمريكيين الاعتراف بخطورة الصين عبر توفير بدائل أمنية وتقنية عن تلك التي تتيحها بكين، فضلاً عن تعزيز تعاونهم في مجال الطاقة والاقتصاد مع دول الخليج .وفي ضوء الإجماع المتزايد بين الأكاديميين والخبراء الغربيين بشأن حقيقة وجود نظام متعدد الأقطاب في الشرق الأوسط، أكد بارسي، أن المسؤولية المشتركة مع الصين لتوفير الأمن يمكن أن تكون ميزة إضافية، تخفف العبء عن كاهل واشنطن دون أن يكون هناك أدنى تهديدات لمصالحها، وعليه، من الضروري أن تتخلى الأخيرة عن الوهم بأن عليها السيطرة على مجمل التطورات وحدها دون غيرها.

وبالنظر إلى مخاوف عديد من المعلقين الغربيين إزاء الدور المستقبلي الذي قد تلعبه الصين في الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط؛ فإن تحذيرات لينش من عواقب حالة الاختلال الدراماتيكية للرؤية الاستراتيجية في السنوات الأخيرة من قبل الولايات المتحدة والغرب حيال الشرق الأوسط، وكذلك مخاطر التمسك بالنموذج القديم لإدارة المنطقة، قد تجلت بشكل واضح خلال الوقت الراهن .وعلى هذا النحو، كانت هناك دعوات متجددة لواشنطن بالفعل إلى الحفاظ على اهتمامها بالمنطقة، والاعتراف مرة أخرى بأهميتها الاستراتيجية القائمة .

على العموم، في حين أن جوناثان بانيكوف، من المجلس الأطلسي، قد رأى أن دبلوماسية الصين في التوسط بين إيران والسعودية، تعد تحذيرا لصانعي السياسة الأمريكيين، من أن الشرق الأوسط الذي تهيمن عليه بكين من شأنه أن يقوض بشكل أساسي مصالح التجارة الأمريكية والطاقة والأمن القومي ؛ فقد أشارت صحيفة التليجراف، إلى أن عدم منح الغرب الأولوية القصوى للتعامل مع المنطقة له أخطاره، لا سيما، أن اندلاع التوترات الإسرائيلية الفلسطينية وغيرها من القضايا مؤخرًا، أكد بما لا يدع مجالاً للشك أن الشرق الأوسط يحتفظ بقدرته على أن يكون بارودًا جيوسياسيًا، يغير قواعد اللعبة السياسية المتفق عليها لدى الأطراف الدولية .

٢٠٢٣/٤/٢٩

دور الشركات العائلية في نمط التنمية الخليجي

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

تمثل الشركات العائلية حول العالم العمود الفقري للقطاع الخاص، حيث تشكل نحو ٨٥٪ من الشركات المسجلة، وتسهم بنحو ٧٠٪ من إجمالي الناتج العالمي، وتستحوذ على نحو ٦٠٪ من حجم سوق العمل، وفي منطقة الشرق

الأوسط فإن أكثر من ٨٠٪ من القطاع الخاص عائلي، وتستحوذ الشركات العائلية على نحو ٦٠٪ من حجم سوق العمل، و٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، و٧٥٪ من استثمارات القطاع الخاص، وفي دول الخليج فإن الشركات العائلية تعد ركيزة أساسية من ركائز نمو الاقتصاد غير النفطي، وتسهم بشكل كبير في نمو الناتج المحلي الإجمالي وتوفير الوظائف بنسبة بلغت نحو ٦٠٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي ونحو ٨٠٪ من الفرص المهنية للكوادر البشرية.

وشكلت الشركات العائلية في دول الخليج فيما بينها في ٢٠١٢ مجلس الشركات العائلية الخليجية، الذي يعد من أهم مقومات الوحدة الاقتصادية الخليجية، ويعمل هذا المجلس بشكل وثيق مع الشبكة العالمية للشركات العائلية التي تضم ٦٠ دولة، وفي العام الماضي أطلق هذا المجلس جوائز الشركات العائلية الأولى في المنطقة، ضمن ٤ فئات وهي :«الشركات العائلية الصغيرة والمتوسطة»، «مدير تنفيذي غير عائلي»، «مشروع الجيل القادم»، و«ابتكار الجيل القادم»، بهدف تكريم نجاح استمرار هذه الشركات عبر الأجيال، فضلًا عن تسليط الضوء على إنجازات هذه الشركات.

وهذا الدور الكبير للشركات العائلية في الاقتصاد الخليجي، جعل حكومات دول الخليج حريصة على استمراره، فمع التحدي الذي يواجه هذه الشركات، بعد انتقال الملكية من جيل إلى جيل، ومن إدارة إلى أخرى، والذي قد ينتج عنه عديد من الخلافات والنزاعات التي قد تهدد بقاء الشركة واستمراريتها، لجأت دبي مثلًا إلى تشكيل لجان قضائية خاصة، لحل تلك النزاعات التي تتسم بالخصوصية، والصفة الحساسة لمثل هذه الخلافات، وضرورة حلها حفاظًا على المصلحة الاقتصادية العامة وأهمية استمرارية هذه الشركات، في نفس الوقت الذي تحتفظ فيه بطابعها العائلي.

وبدأت الحاجة إلى تلك اللجان القضائية، من حاجة هذه الشركات إلى تطوير نظام حوكمة خاص بها، إذ غالبًا ما تفتقر تلك الشركات إلى توثيق يوضح كيفية إدارة أعمالها، وكيفية اتخاذ القرارات فيها، وما هو الاتجاه العام لأعمال الشركة، كما لا يتم توثيق اجتماعات الجمعية العمومية إذا انعقدت أصلًا، وكذلك اجتماعات مجالس الإدارة، وغالبًا ما يتم اتخاذ القرارات شفهيًا، كما افتقرت الأعمال الإدارية إلى التنظيم السليم، وكانت الثقة هي الأساس الذي بنيت عليه تلك الشركات.

افتقرت هذه الشركات أيضًا إلى هيكلية سليمة لشؤونها الإدارية، ولم يطرأ على عقد التأسيس أي تحديث منذ سنوات طويلة، كما غاب التدرج المهني في هيكل الشركة ولجانها، هذا فضلًا عن اعتماد الشركة الرئيسي في معظم أعمالها على المؤسس، فمعظم الإجراءات المتبعة– إن لم يكن كلها – بقيادة وتوجيه المؤسس من دون إشراك حقيقي لأفراد العائلة في عملية صنع القرار، أو حتى توظيف أفراد العائلة في أي جنب من جوانب العمل، إضافة إلى غياب التدريب الكافي والإعداد المسبق.

ولحل هذه الإشكاليات تقوم بعض الشركات العائلية بطرح أسهم للاكتتاب العام، كما قامت شركة «علي الغانم وأولاده للسيارات» في بورصة الكويت، ويمكن لهذا الاكتتاب العام أن يوفر مزيدا من الشفافية، ويحقق الحوكمة السليمة، كما يوفر نطاقا أوسع من الأسواق الخارجية المتنوعة، لتطوير الشركات العائلية، ومساعدتها في الوصول

إلى العالمية، ومن هذه المبادرات أيضًا ما قام به مركز «دبي المالي العالمي»، حين أقام مركزًا عالميًا للشركات العائلية والثروة الخاصة، يساعد في حل مشاكل هذه الشركات ويقدم لها الخدمات الاستشارية.

وفي فبراير ٢٠٢٣ أصدر مركز «دبي المالي العالمي» لائحة القواعد والإجراءات لعمل الشركات العائلية، ما يرسخ قاعدة قانونية متينة لمركز الثروات العائلية في مركز دبي المالي العالمي، وتوفير إطار عملي ركز على إرساء مبادئ الشفافية والمساءلة والاستقرار، ويحقق توفير أعلى مستويات الإشراف والرقابة القانونية، كما توفر اللائحة إرشادات شاملة لآلية عمل الشركات العائلية التي تملك أصولًا وتدير أعمالها من مركز «دبي المالي العالمي».

ومن بين أقوى ١٠٠ شركة عائلية عربية في العام الماضي ٢٠٢٢، كان ٨٩٪ منها يعمل في قطاعات متنوعة، وهيمنت الشركات السعودية على القائمة بـ ٣٧ شركة، تليها الإمارات بـ ٢٥ شركة، والكويت بـ ٨ شركات، وشرعت بعض هذه الشركات في تغيير سياساتها المركزية في الإدارة، والفصل بين الملكية والإدارة، وبدأ بعضها في التخطيط للمستقبل، بعد إحجام الجيل الثالث وما بعده من العائلة عن إدارة العمل، بينما اتجه بعض آخر إلى إدراج شركاتها الرئيسية أو التابعة الكبرى في أسواق المال، والمعيار الذي تم على أساسه التصنيف، هو استثمارات الشركة، والنشاط التجاري، ومدى تنوع الأعمال، وأداء القطاعات الرئيسية في الشركة، وتاريخ الشركة وإرثها، وعدد الموظفين.

وفي السعودية، حيث تسهم الشركات العائلية بنحو) ٨٠٠ مليار ريـال (سنويًا في الناتج المحلي الإجمالي، طرحت وزارة التجارة والاستثمار ميثاق حوكمة الشركات العائلية، لمساعدتها على ترسيخ مبادئها والوصول إلى أهدافها والتغلب على المشكلات التي تهددها.

ويحدد هذا الميثاق؛ دور مساهمي العائلة في الإدارة التنفيذية للشركة، وكيفية سير المهام، واستراتيجية تقاسم الأرباح، وطريقة تداول الأسهم العائلية، على نحو يحول دون تحول ملكيتها إلى طرف خارج العائلة، وينظم طريقة فض النزاعات التي قد تنشأ بين أفراد العائلة، ويحدد شروط التوظيف لأي شخص ينتمي إلى العائلة، ووضع معايير مهنية وشخصية مؤهلة، وحدد لهيكلة الشركة جمعية عمومية، ومجلس إدارة، ومجلس العائلة الذي ينتخب سريًّا من كل أفراد العائلة ويمارس مهام استشارية ورقابية داخل الشركة.

ومن أبرز الشركات العائلية السعودية :مجموعة «يوسف ناعي» وتأسست في ١٩١١، وشركة «الزامل القابضة» التي أنشئت في ١٩٢٠، ومجموعتا «الزاهد» و«المهيدب» وتأسستا في ١٩٤٣، ومجموعة «عبد اللطيف جميل» وتأسست في ١٩٤٥، ومجموعة «الجفالي» وتأسست في ١٩٤٦، ومجموعة «العليان» التي تأسست في ١٩٤٧، وغدت توجد في عديد من بلدان العالم، ومجموعة «راشد عبد الرحمن الراشد وأولاده» ونشأت في ١٩٥٠، وتضم نحو ٢٦ شركة، ومجموعة «سدكو القابضة» وتأسست في ١٩٧٦، ومجموعة «النهلة» وتأسست في ١٩٩٦.

وفي الإمارات دخل قانون الشركات العائلية حيز التنفيذ في يناير الماضي، ووفر الإطار القانوني المطلوب، لضمان نمو الشركات العائلية وتنوع أنشطتها، وتيسير انتقالها من جيل إلى آخر، بما يضمن استمراريتها إلى ما بعد الجيلين الثالث والرابع، علمًا بأن ٩٠٪ من إجمالي الشركات الخاصة في دولة الإمارات هي شركات عائلية وتنشط في مختلف المجالات، وتعد الإمارات بذلك الأولى عالميًا في إصدار تشريع متكامل لحوكمة الشركات

العائلية، بعد أن أصبح نحو ٤٧٪ من الشركات العائلية في الإمارات يديرها الجيل الثاني، وتعد الإمارات موطنا للشركات العائلية الكبرى في المنطقة.

وتسهم هذه الشركات بنحو ٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وتتوزع أبرز استثماراتها في قطاع العقارات والإنشاءات بنسبة ٢٢٪، وتجارة التجزئة ١٩٪، والفنادق والمطاعم والسياحة ١٤٪، والصناعة ١٠٪، والتكنولوجيا والإلكترونيات ٨٪، والخدمات اللوجستية ٧٪، ويتصدر الشركات العائلية في الإمارات :مجموعة «ماجد الفطيم»، ومجموعة «الغرير»، ومجموعة «الفطيم»، ومجموعة «لولو العالمية»، ومجموعة «لاند مارك»، و«سعيد ومحمد النابودة القابضة»، ومجموعة «جمعة الماجد»، ومجموعة «سي.سي .لوتاه»، ومجموعة شركات «خليفة جمعة النابودة».

وفي الكويت تبرز مجموعة «الشايع» التي تأسست عام ١٨٩٠، وشركة «صناعات الغانم» وتأسست عام ١٩٣٢، ومجموعة «مراد يوسف بهبهاني» وتأسست عام ١٩٣٥، ومجموعة «الملا» وتأسست عام ١٩٣٨، و«الساير القابضة» و«بوداي كورب» وتأسستا عام ١٩٥٤، و«بوخميس القابضة» وتأسست عام ١٩٥٧، وعلى مدى تاريخ هذه الشركات كانت محركًا قويًا للاقتصاد الكويتي مستفيدة من قدراتها المالية المتميزة، وكما ذكرنا، فقد قامت مجموعة «الغانم» بإدراج أسهمها في البورصة، بما يحقق لها الاستمرارية عبر الأجيال، وتسهيل الحصول على تمويل، وتقييم سعر السهم بعدالة، وتحقيق سهولة الاستثمار في الشركة وسهولة التخارج منها، ويعمل على استقطاب الكفاءات، ويحقق شفافية أكبر وحوكمة أفضل، وإمكان تحقيق طفرات وتوسعات خارجية، وسهولة المقارنة مع المنافسين.

وكحالة باقي دول الخليج، ففي دولة قطر شركات عائلية قوية، حلت ٧ منها في قائمة «فوربس الشرق الأوسط» لأقوى ١٠٠ شركة عائلية عربية لعام ٢٠٢٢، وضمت القائمة كل من «الفيصل القابضة»، و«باور انترناشيول القابضة»، ومجموعة «الفردان»، ومجموعة «المانع»، ومجموعة «الجيدة»، وشركة «أبو عيسى القابضة»، ومجموعة «المفتاح».

وفي تصنيف «فوربس الشرق الأوسط» أيضًا لعام ٢٠٢٢، جاءت ٦ شركات عُمانية ضمن أقوى ١٠٠ شركة عائلية عربية، وضمت القائمة كلا من؛ مجموعة «سعود يهوان» في المركز ١٦، ومجموعة «سهيل يهوان» في المركز ١٨، ومؤسسة «الزبير» في المركز ٣٢، وشركة «محمد البراوني القابضة» في المركز ٦٢، ومجموعة «محسن حيدر درويش» في المركز ٧٠، ومجموعة «دبليو جي تاول» في المركز ٩٥.

ويغلب الطابع العائلي على نمط شركات القطاع الخاص، شأنها في ذلك شأن باقي دول الخليج، وفي ٢٠١٩ أصدرت سلطنة عُمان قانون الشركات التجارية الذي سهل على الشركات العائلية التحول إلى شركات مساهمة عامة، حيث أدرك أن ذلك ضرورة حتمية لبقائها واستمرارها بنفس قوتها، حيث تشير الدراسات إلى أن أغلب الشركات العائلية لا يستمر أكثر من جيلين أو ثلاثة أجيال.

وفي مملكة البحرين تبرز مجموعة شركات «يوسف بن أحمد كانو» وشركات «يوسف خليل المؤيد وأولاده»، ومجموعة «عبد الله يوسف فخرو»، وشركة «استثمارات الزياني»، وشركة «عبد الله ناس»، وشركة «محمد جلال وأولاده»، وعلى مدى تاريخها لعبت تلك الشركات دورًا مميزًا في نهضة مملكة البحرين الاقتصادية والاجتماعية

والثقافية، وتعد العمود الفقري في الشراكة الاستراتيجية التي تنتهجها حكومة المملكة مع القطاع الخاص في كل القطاعات التنموية .

فيما أكدت غرفة تجارة وصناعة البحرين دعم إدراج الشركات العائلية الكبيرة في بورصة البحرين، بما يسهم في الحفاظ عليها وإسهاماتها في الاقتصاد الوطني، وهو ما أبرزته مبادرة شركة «ناس» كأول شركة عائلية بحرينية تدرج في بورصة البحرين، ولدعم وتقديم الاستشارة الفنية للشركات العائلية مكنت المملكة ضمن نطاق المجتمع المدني من قيام الجمعية البحرينية للشركات العائلية، فيما تستضيف غرفة تجارة وصناعة البحرين المنتدى الخليجي للشركات العائلية في مارس الماضي، والذي يعمل كمنصة سنوية تجمع قادة السوق وصناع القرار مع أصحاب ورؤساء الشركات العائلية، ويسلط الضوء على التحديات والفرص التي تواجه هذه الشركات، بما يحقق أهدافها واستمرارية دورها المميز في الاقتصادات الوطنية، وتبني أفضل الممارسات في هذا الشأن، يذكر أن النسخة الأولى لهذا المنتدى قد عقدت في دبي ٢٠٠٦.

٢٠٢٣/٥/٩

الاقتصاد الخليجي وتعزيز التوجه شرقا

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

من المعلوم أن النفط الخليجي قد غدا شريكًا أساسيًّا في صناعة الصعود الاقتصادي الآسيوي، فيما قابل تدفقه إلى هذه الأسواق تدفقًا من السلع الآسيوية إلى الأسواق الخليجية، كما أخذت الاستثمارات المعززة لهذه التجارة تتزايد في ظل سعي طرفي العلاقة إلى وضعها في سياق علاقات تعاون استراتيجية لا تقل عن اتفاقيات للتجارة الحرة.

ومنذ انطلاقه عام ٢٠٠٤، يعمل منتدى التعاون بين الصين والدول العربية على تعزيز هذا الاتجاه .ويقف على متابعة تطوير علاقات التعاون الخليجية الآسيوية؛ كثافة الزيارات المتبادلة على كل المستويات، ولهذا لم يكن غريبًا أن تتولى بكين، نهج المصالحة بين إيران والمملكة العربية السعودية، وأن تنجح في هذا المسعى.

ويرجع دور الخليج في صناعة الصعود الاقتصادي الصيني– حتى صارت الاقتصاد الثاني في العالم –إلى الرئيس دينج هيسياو بينج، الذي أدرك أن هذا الصعود يقتضي مصدرا موثوقا وآمنا، للطاقة، وهو دول مجلس التعاون الخليجي، الغنية بها، والتي يمكن أن تشكل حصة الأسد في واردات بلاده من النفط والغاز والبتروكيماويات . وعليه، سعى منذ عام ١٩٧٨ إلى بناء علاقات سياسية قوية مع هذه الدول، نتج عنها تطور في العلاقات الاقتصادية لتصبح الصين في عام ٢٠٢٠، أكبر شريك تجاري لمجلس التعاون الخليجي، ولتحل في ذلك محل الاتحاد الأوروبي .

وفي تأييد لهذا، بلغ حجم التبادل التجاري بين الصين والسعودية في عام ٢٠٢٢،) ١١٥ مليار دولار(، فيما تجاوز حجم التبادل التجاري في العام نفسه بينها وبين الإمارات) ٩٩ مليار دولار(، ومع الكويت أكثر من) ٢٠ مليار دولار(، وبينها وبين قطر أكثر من) ١٨ مليار دولار(، ومع سلطنة عُمان) ٨,٣ مليارات ريـال عُماني(، ومع البحرين أكثر من) ملياري دولار.(

وفي ديسمبر ٢٠٢٢، أشار بيان مؤتمر الرياض، بين الصين ودول مجلس التعاون في فقرته الرابعة إلى ضرورة تنمية التعاون في مجالات التجارة والاستثمار والطاقة والمالية والتكنولوجيا، واستكمال مفاوضات منطقة التجارة الحرة، وتسجل الموازين التجارية الخليجية مع الصين فائضًا، الأمر الذي دعا الأخيرة إلى العمل على زيادة صادراتها واستثماراتها في الخليج .علاوة على ذلك، فبعد أن فرضت الولايات المتحدة، قيودًا على حصول السعودية على تكنولوجيا تصنيع بعض الأسلحة كالصواريخ الباليستية، قدمت بكين، للرياض مثل هذه التكنولوجيا، خاصة أن دول المنطقة تصدر إليها ٤٢٪ من إجمالي احتياجاتها النفطية.

ويعزز هذا التوجه انفتاح الصين على تصدير التكنولوجيا والمعرفة، وعدم تدخلها في الشؤون الداخلية للدول . وتسهم شركة هواوي الصينية العملاقة في تطوير شبكات الهاتف) ٥ (Gفي أغلب دول الخليج، فضلا عن تطوير مركز جديد للمعلوماتية في السعودية سيكون الأكبر في المنطقة، كما أعلنت شركة علي بابا الصينية، شراكة مع مجموعة أس تي أس السعودية في مجال الحوسبة السحابية، وقد بلغ حجم الاستثمارات الصينية في السعودية من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٢٠ نحو ٤٠ مليار دولار، أي نحو ٢٠٪ من إجمالي استثمارات الصين في العالم العربي البالغة نحو ١٩٧ مليار دولار، وارتفعت هذه الاستثمارات إلى ٥٠٤٣ مليار دولار في ٢٠٢١ .

وتُعدّ الصين، ثالث أكبر مستثمر أجنبي في الإمارات على المستوى العالمي برصيد بلغ) ٩,٣ مليارات دولار (حتى مطلع ٢٠٢١، فيما بلغ حجم الاستثمارات المتبادلة بين البلدين حتى هذا التاريخ نحو) ١٢ مليار دولار .(أما الاستثمارات الكويتية في الصين فتبلغ أكثر من) ١٠ مليارات دولار(، وحلت بكين في المرتبة الرابعة عالميًا بين أكبر المستثمرين في الكويت برصيد بلغ نحو) ٢ مليار دولار(، كما اشترى جهاز قطر للاستثمار حصة بنحو ١٣٪ في البنك الزراعي الصيني، الذي يعد من أكبر البنوك في البلاد.

يقابل هذا أن حجم الاستثمارات السعودية في الصين يقترب من) ١٠٠ مليار دولار(، وهو رقم وإن كان يتزايد، لكنه يقل كثيرًا عن حجم استثماراتها في الولايات المتحدة البالغ) ٨٠٠ مليار دولار(، وفي إطار زيارة الرئيس الصيني شي بينج للسعودية، وقعت شركات صينية ٣٤ اتفاقية استثمارية في مجالات؛ الطاقة الخضراء، والهيدروجين الأخضر، والطاقة الشمسية الكهروضوئية، وتقنية المعلومات، والخدمات السحابية، والنقل والخدمات اللوجستية، والإسكان ومواد البناء .

من ناحية أخرى، تحتل اليابان، مكانة متميزة في العلاقات الاقتصادية الخليجية .وبلغ حجم الصادرات الخليجية لليابان نحو) ٥٣,٦ مليار دولار (في عام ٢٠٢٠، مقابل واردات بلغت) ١٧,٣ مليار دولار(، ليميل الميزان التجاري لصالح المجموعة الخليجية، بفائض يبلغ نحو) ٣٦,٤ مليار دولار(، فيما كان الاقتصادان السعودي والإماراتي الأكثر جذبًا للاستثمارات اليابانية، وحازا على نحو ٧٨٪ من رصيد استثماراتها في الشرق الأوسط البالغة نحو) ٨,٨ مليارات دولار(، في حين بلغ رصيد الاستثمارات الإماراتية في اليابان قرابة) ٤٤١ مليون دولار.(

وفي واقع الأمر، انتهجت اليابان مع مجلس التعاون الخليجي دبلوماسية نفطية تحرص على التواصل معها في كل الظروف، خاصة مع السعودية والإمارات وسلطنة عُمان، وكانت حريصة على إرسال وحدات من قوات الدفاع الذاتي البحرية لدعم الأمن البحري في منطقة الخليج، خاصة وأن الطاقة لديها تعتمد على هذه المنطقة؛ بواقع)٤٦٪ من السعودية، و٣٠٪ من الإمارات، و٨٪ من قطر، و٦٪ من الكويت .(وفيما وقعت أبو ظبي، مع طوكيو، اتفاقية تعاون استراتيجي في ٢٠٢٠ تسمح للأخيرة بتخزين ٨ ملايين برميل من الخام الإماراتي، كان هناك اتفاق مشابه مع الرياض، كما تستثمر مجموعة الهندسة اليابانية شيودا نحو) ١٣ مليار دولار (في تطوير معامل الغاز المسال في قطر، مع توقع اكتمال المشروع بين عامي ٢٠٢٥–٢٠٢٧.

ودعما لهذه الخطوات، استوردت طوكيو، من الرياض، في سبتمبر ٢٠٢٠، الشحنة الأولى من الأمونيا الزرقاء لتوليد الطاقة الكهربائية .وفي يناير ٢٠٢١ توصلت إلى اتفاقية التعاون الأولى في مجال الأمونيا مع شركة النفط الوطنية في أبوظبي، فيما وقعت أكبر مصفاة في اليابان في مارس ٢٠٢١، اتفاقا مع شركة أرامكو لتطوير هيدروجين خال من الكربون، وسلسلة تزويد الأمونيا، لمساعدة خطواتها لإنتاج الهيدروجين واستخدامه في قطاع النقل، وعليه، غدت أكبر مستوردي النفط والغاز من أدينوك عالميًا.

وكجزء من الشراكة الشاملة، حددت اليابان مجالات جديدة للتعاون، وأخذت من رؤية السعودية ٢٠٣٠ بوصلة لشراكة استراتيجية جديدة .ومع إطلاق هذه الرؤية في ٢٠١٧ قام العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز، بزيارة هي الأولى لليابان من ٥٠ عاما، وقع خلالها عدة اتفاقات متوجهة صوب تطوير التعاون في ثلاثة مجالات؛ هي التنمية المستدامة، التكنولوجيا، المجتمع والثقافة، كما أطلقت مجموعة سوفت بنك اليابانية مع صندوق الاستثمارات العامة السعودي صندوق الرؤية بقيمة) ١٠٠ مليار دولار.(

وبالتعاون بين الإمارات واليابان تم إطلاق القمر الصناعي خليفة سات– كأول قمر صناعي من إنتاج الإمارات – من مركز الإطلاق في اليابان .ومن نفس هذا المركز تم إطلاق مسبار الإمارات لاستكشاف المريخ عام ٢٠٢٠ باستخدام صاروخ ياباني، فيما تجاوز عدد السياح اليابانيين للإمارات ١٠٠ ألف سائح لأول مرة في ٢٠١٨ .وفي عام ٢٠١٦ تعاونت مؤسسة الخليج للاستثمار مع بنك ميزو هوه الياباني وبنك نورنشو كين للاستثمار من أجل إطلاق صندوق الغذاء الخليجي الياباني، لدعم الغذاء والأعمال الزراعية في دول الخليج .

علاوة على ذلك، تعاونت اليابان أيضًا مع صندوق الاحتياطي العام للدولة في سلطنة عُمان وصندوق الأسهم الخاصة في الإمارات .وخلال زيارة وزير الاقتصاد والصناعة والتجارة الياباني للرياض ومسقط في ديسمبر ٢٠٢٢، تم توقيع عدد من الاتفاقات في مجال الاقتصاد الدائري للكربون، وإعادة تدوير المخلفات والأمونيا ومشتقاتها، فضلا عن مجال النفط والغاز الطبيعي والطاقة النظيفة.

ومن جانب مشابه، تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي، أكبر شريك تجاري للهند .وفي اجتماع كبار المسؤولين في مارس ٢٠٢٣ اتفق الجانبان على إنهاء اتفاقية التجارة الحرة بشكل سريع، كما بلغ حجم الجالية الهندية في منطقة مجلس التعاون قرابة ٥.٨ ملايين شخص .وفي عام ٢٠٢٢، قفزت التجارة بين الجانبين من) ٨٧,٣ مليار دولار(، إلى) ١٥٤,٦ مليار دولار(، مسجلة زيادة قدرها ٧٧٪، حيث يميل الميزان التجاري لصالح المجموعة

الخليجية، التي تسهم بنحو ٣٥٪ من واردات الهند النفطية و٧٠٪ من وارداتها من الغاز، وفيما يقدر حجم التجارة المتبادلة بين الهند والإمارات بـ)٥٩ مليار دولار(، فقد أقبل البلدان على توقيع اتفاق شراكة اقتصادية شاملة لتعزيز التجارة والاستثمار .

وتُعدّ الإمارات، ثالث أكبر شريك تجاري للهند بعد الصين والولايات المتحدة، وثالث أكبر وجهة للصادرات الهندية، فيما تأمل أن يرتفع حجم تجارتها غير النفطية مع الهند إلى أكثر من) ١٠٠ مليار دولار (في غضون خمس سنوات .وقبل نهاية عام ٢٠٢٢، أعلنت نيودلهي، إمكانية تأسيس تبادل تجاري بينها وبين الرياض بالعملتين المحليتين الريـال والروبية، وكان ذلك بمناسبة اجتماع مجلس الشراكة الاستراتيجية الهندي السعودي، فيما أعلن ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان خلال زيارته للهند في فبراير ٢٠١٩ أن المملكة ستستثمر)١٠٠ مليار دولار (هناك.

أما بالنسبة إلى كوريا الجنوبية، فقد انطلقت عدة جولات لبحث مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة بينها وبين مجلس التعاون الخليجي، كان آخرها الجولة السابعة التي انعقدت في فبراير ٢٠٢٣ .وتمثل واردات كوريا الجنوبية من المجموعة الخليجية أكثر من ٨٠٪ من إجمالي التجارة بينهما عام ٢٠١٩، بقيمة بلغت نحو) ٥٨ مليار دولار(، تمثل أكثر من ٥٠١١٪ من إجمالي واردات كوريا، فيما بلغت صادرات الأخيرة لدول المجلس)٩،٤ مليارات دولار (في العام نفسه، أي إن الميزان التجاري يميل لصالح الكتلة الخليجية .

وتمثل الصادرات الخليجية نحو ٧٣٪ من واردات سول النفطية، و٤٦٪ من وارداتها من الغاز الطبيعي المسال . وتمتلك أرامكو السعودية بالكامل شركة أس أويل الكورية، وفيما بلغ عدد مشروعات الاستثمارات الكورية في السعودية ١٣٢ مشروعًا، بقيمة) ٣ مليارات دولار(، فقد أخذت بوصلة الاستثمارات السعودية تتجه نحو كوريا، وتعمل أرامكو السعودية في كوريا من خلال أربعة مشاريع، وشركتين باستثمارات تتجاوز) ٥ مليارات دولار(، يضاف إليها) ٧ مليارات دولار (أخرى في اتفاقية لتطوير أضخم وحدة تكسير بخاري للبتروكيماويات .وتستثمر شركة سابك في كوريا بمشروع واحد وشركة واحدة بحجم استثمارات مليار دولار، وفي مجال البلاستيك هناك مشاريع مشتركة بحجم استثمارات) ١٦٨ مليون دولار.(

على العموم، فإن هذا التوجه الشرقي للاقتصاد الخليجي يؤسس لمرحلة جديدة في العلاقات الدولية، مرحلة سماتها الرئيسية الصعود الاقتصادي الآسيوي من أجل الرخاء المشترك، تحتل فيها المجموعة الخليجية مكان الشريك الرئيسي في صناعتها وجني ثمارها.

٢٠٢٣/٥/١٠

مكاسب ومخاطر عدم الانحياز في نظام عالمي ناشئ متعدد الأقطاب

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

أعرب المراقبون الغربيون مرارا خلال حرب أوكرانيا عن أسفهم لمواقف العديد من الدول – خارج هيكل التحالف الغربي – نحو الرئيس الروسي، «فلاديمير بوتين»، وتحديداً من حيث كيفية استمرار التعاون السياسي والاقتصادي والأمني مع موسكو.

وعلى الصعيد الدولي، امتنعت دول «الجنوب العالمي» – وهو مصطلح يشير عمومًا إلى الدول النامية في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية – عن فكرة الإدانة العلنية لأعمال موسكو، مع امتناع ٣٥ دولة بالجمعية العامة للأمم المتحدة عن التصويت لصالح قرار يُدين هجومها على أوكرانيا في فبراير ٢٠٢٢ .ومع تغير هذا الوضع قليلاً بعد مرور عام، أشار «بيتر فرانكوبان»، في مجلة «ذا سبيكتاتور»، إلى أن النظام الجيوسياسي العالمي يميل لصالح الرئيس الروسي، وأن «مهمته الدبلوماسية لبناء العلاقات وتأكيد معتقداته»، ضد الغرب في جميع أنحاء العالم، «قد آتت ثمارها».

وفي حين أن الغرب قد عرض على «أوكرانيا»، مليارات الدولارات من المساعدات العسكرية والمالية، وقدمت «واشنطن»، وحدها أكثر من ٧٥ مليار دولار، فقد حث «فيليبس أوبراين»، من جامعة «سانت أندرو»، التحالف عبر الأطلسي على الاستمرار في منح «كييف» الأسلحة، التي تحتاج إليها لتحقيق النصر .وبصرف النظر عن الحالات الفردية، مثل توريد طائرات مسيرة مسلحة من قبل «تركيا»، وتعهد «السعودية»، بتقديم ٤٠٠ مليون دولار لجهود الدعم الإنساني؛ كان التدخل غير الغربي في الحرب محدودا بشكل ملحوظ.

وفي واقع الأمر، كثيرًا ما اتهم النقاد الغربيون حلفاء وشركاء رسميين للولايات المتحدة، بالوقوف إلى جانب روسيا ضد الغرب من خلال الاستمرار في التعامل مع نظام يخضع لعقوبات أمريكية وأوروبية واسعة النطاق، لا سيما مع صدور أمر توقيف من المحكمة الجنائية الدولية ضد رئيسه؛ بتهمة ارتكاب جرائم حرب .وأوضح «جوش هولدر»، و«لورين ليذربي»، و«أنطون ترويانوفسكي»، في صحيفة «نيويورك تايمز»، أن روسيا «تستفيد» من تراجع الدعم العالمي للقيادة الأمريكية .وردًا على موافقة «أوبك»، على خفض حصص إنتاجها من النفط ضد الرغبات الأمريكية في أواخر عام ٢٠٢٢؛ وجه البيت الأبيض انتقادات لأعضاء المنظمة لـ«تحالفهم مع روسيا».

وتعليقا على الغضب الغربي بسبب رفض العديد من البلدان الانضمام إلى جهود عزل روسيا دوليا؛ بيّن «ماتياس سبكتور»، في مجلة «فورين أفيرز»، المنطق الاستراتيجي وراء الإجراءات الحالية من قبل الدول بعدم الانحياز، موضحا أن التصورات الغربية لهذه البلدان تعمل فقط على «المصلحة الاقتصادية»، دون الاكتراث بمصالح غيرها من الدول، وبدلاً من ذلك، فإن القوى المتوسطة الصاعدة، مثل البرازيل، وجنوب إفريقيا، والهند، وإندونيسيا تتشارك جميعًا في رغبة مشتركة «لتجنب الوقوع في نزاع بين الصين وروسيا والولايات المتحدة» في نظام عالمي متعدد الأقطاب.

وبالنسبة له، فإن محور هذه الديناميكية هو مفهوم «التحوط»، الذي وصفه «جون ألترمان»، من «مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية»، بأنه «عملية تسعى فيها الدول الأقل قوة إلى التحلي بالذكاء»، و«منح نفسها خيارات عقد شراكات دولية»، بدلاً من الاعتماد على شريك رئيسي واحد للعلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية .وبينما رأى «سبكتور»، أن هذه الوسيلة للعلاقات الدولية «ليست استراتيجية جديدة»، فقد اعترف بأن السنوات الأخيرة

شهدت «عددًا متزايدًا من الدول المؤثرة في عالم ما بعد الاستعمار «تتبنى مثل هذا النهج؛ لتجنب «الضغط» بشكل أفضل للاختيار بين الكتل الجيوسياسية لكل من الصين، وروسيا، والولايات المتحدة.

ويمنح «التحوط» السياسي والاقتصادي والأمني الدول غير المنحازة، أفضل الوسائل لتعزيز مصالحها الوطنية دون المخاطرة بوضع سقف توقعات بعينها، كما يصاحب التحالفات الرسمية عادةً .وفي حالة «الهند»، على سبيل المثال، فبينما تعرضت لانتقادات كبيرة في الغرب لمساعدتها «موسكو»، على التهرب من العقوبات الاقتصادية المفروضة على صادراتها من الطاقة من خلال تعزيز وارداتها من النفط الأرخص ثمناً من روسيا؛ فقد تبنت حكومتها في الوقت نفسه سياسة رباعية مع الولايات المتحدة، واليابان، وأستراليا للتعاون الأمني في المحيطين الهندي والهادئ، مع نية واضحة لمواجهة التهديد الإقليمي النابع من الصين.

وتبقى مرونة التحوط أمرا بالغ الأهمية في تحليل «سبكتور»، حيث تسعى القوى الصاعدة إلى تجنب «التشابكات المكلفة»، التي يمكن أن تلحق الضرر بعلاقاتها الدولية، بينما تسعى أيضًا إلى «إبقاء جميع خياراتها مفتوحة» للسيناريوهات المستقبلية .وفي شرحه لكيف تريد الدول ذات «الموارد المحدودة» أن «تكون قادرة على تكييف سياساتها الخارجية بسرعة مع الظروف غير المتوقعة»؛ أشار إلى قيام هذه الدول «بتشكيل شراكات ملائمة»، حيال المسائل ذات الاهتمام المشترك – مع «أوبك بلس» يعتبر التجمع النفطي مثالاً بارزًا – ومع ذلك «من غير المحتمل تشكيل تحالفات عامة»، حتى لا يقيدوا أنفسهم عن اغتنام فرص مستقبلية.

وفي المشهد الجيوسياسي الحالي، لا يمكن إنكار انتشار سياسة التحوط .وعلى الرغم من أن حرب أوكرانيا قد أخفقت في تحقيق الأهداف المرجوة لبوتين، مع تواصل القتال بعد أكثر من عام، والذي خلف عشرات الآلاف من الجرحى والقتلى بين المقاتلين الروس؛ فقد أشار «سبكتور»، إلى أنه بالنسبة إلى الدول غير المنحازة «من السابق لأوانه استبعاد استمرار قوة روسيا» على الساحة الدولية .وبينما تبنى العديد من الحكومات الغربية فكرة الهزيمة العسكرية الروسية – بشكل يُمكن أن يؤدي إلى انهيار نظام بوتين – أشار الباحث إلى أن «معظم البلدان في الجنوب العالمي»، ترى في الهزيمة العسكرية الروسية الكاملة أمرا «غير مرغوب فيه»؛ كون تفتت القوة الروسية من شأنه أن «يُحدث فراغًا كفيلاً بزعزعة استقرار دول بعيدة عن أوروبا».

ووجد استطلاع أجراه «المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية» في فبراير ٢٠٢٣، أن ٥١٪ من الهنود يعتقدون أن روسيا «حليف» لنيودلهي، و٥٥٪ من الأتراك يعتقدون بالمثل أن موسكو «شريك ضروري» لأنقرة .وأيدت «نيروباما راو»، وزيرة خارجية الهند بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١١، موقف بلادها لعدم موافقتها على مطالب الغرب بعزل روسيا، وأوضحت أن موقفها المحايد تجاه الحرب «لا يعني أنها تدعم الحرب الروسية»، ولكن بما أن نيودلهي لم تقطع العلاقات مع الولايات المتحدة عندما وضعت عوائق للقانون الدولي في الماضي، فإن «لها كل الحق في اتباع نفس النهج مع موسكو، بغض النظر عما يراه الغرب».

إلى جانب ذلك، وجه «سبيكتور»، اللوم إلى الحكومات الغربية لكونها «تسرعت في رفضها» لمنطق دول عدم الانحياز، تجاه الحياد نحو القوى العظمى .وعلقت «راو»، بأن حكومة «ناريندرا مودي»، «لا تدعم الروايات الأمريكية والأوروبية»، بشأن منافسة القوى العظمى، و«لا تكترث» لدعوات واشنطن وحلفائها لعزل موسكو دوليًا.

وفيما يتعلق بتداعيات الوضع الجيوسياسي عالميا، بالنسبة للولايات المتحدة والتحالف الغربي، حذر «سبيكتور»، من إمكانية أن يؤدي التحوط من قبل دول عدم الانحياز، إلى «تضخيم المنافسة الأمنية»، حيث تلعب الدول دور بكين وواشنطن وموسكو «ضد بعضها البعض»؛ لتأمين أكبر فائدة لأنفسهم، وبالتالي ربما يحتاج الغرب إلى «تقديم المزيد من التنازلات» للشركاء التاريخيين لإبقائهم في معسكره الجيوسياسي.

ومع ذلك، أكد الباحث أن الغرب لا يزال لديه «فرصة للحد» من العلاقات الروسية أو الصينية الأوثق، عبر مراعاته لمصالح الدول الأخرى، وهو ما يقدم «دافعًا» يجعل دول عدم الانحياز «تتبني التغيير» .ومع عدم وجود مثل هذا السبيل في تعاملاتهم مع بكين أو موسكو؛ فإن الولايات المتحدة تمتلك ميزة في تعاملها مع دول عدم الانحياز.

وفيما يتعلق بما يجب أن يفعله الغرب «لكسب الحلفاء في عالم متعدد الأقطاب»، فقد حث «سبكتور»، صانعي السياسة على البدء في التعامل مع مخاوف الجنوب العالمي «بجدية أكبر»، مُشيرًا إلى كيف أن «موقفه المتراجع» الحالي تجاه احتياجات الدول الأخرى، ووجهات النظر الاستراتيجية لبقية العالم؛ هو ما يثير العديد من الأزمات، مضيفًا أن «الإجماع التام» على القضايا العالمية، ليس «ضروريًا» لنجاح التعاون في الكثير من المجالات، مشيرا إلى تغير المناخ والتجارة كمحاور خاصة لدفع الحوار.

ومثلما يمثل النظام العالمي متعدد الأقطاب الناشئ، والعدد المتزايد من القوى الوسطى التي تتبنى التحوط وعدم الانحياز «تحديًا» للسياسة الخارجية الأمريكية؛ يجب ملاحظة عدم خلو مثل هذه الاستراتيجيات من المخاطر بالنسبة لمن يتبنونها .ويتطلب اختيار عدم الانحياز في الأزمات الدولية الكبرى «توازنًا دبلوماسيًا» دقيقًا شبه ثابت، لكنه أيضًا يثير مخاطر متمثلة في إثارة غضب كلا الجانبين أثناء الأزمات الكبرى .وفي حالة رفض «البرازيل»، التورط في حرب أوكرانيا على سبيل المثال – في حين أدان رئيسها علانية «انتهاك روسيا لوحدة أراضي أوكرانيا» – أوضح «براين هاريس»، و«مايكل بولر»، في صحيفة «فاينانشيال تايمز»، أن حديثه عن أن «واشنطن»، «تشجع على استمرار الحرب قد أدى إلى توبيخ لاذع من مجلس الأمن القومي الأمريكي متهمًا البرازيل بـ«ترديد الدعاية الروسية والصينية».

وبالإضافة إلى الحساسية الدبلوماسية؛ فإن موقف عدم الانحياز الاستراتيجي، يعني إمكانية أن تصبح الدولة أكثر عرضة لتنامي التنافس بين القوى العظمى .ورأت «جين بيرليز»، في صحيفة «نيويورك تايمز»، أن تنافس «واشنطن»، و«بكين»، للحصول على نفوذ في «إندونيسيا» –التي تعد مركزا عالميا لإنتاج النيكل وتوفر ٣٧٪ من العرض العالمي عام ٢٠٢١ – يعني بالتالي أن مواردها المعدنية يمكن أن تصبح دافعًا لزيادة المنافسة الإقليمية بين الأمريكيين والصينيين، مع توقع ممارسة كلا البلدين ضغوطا على «جاكرتا»، للالتزام برغباتهم وردع منافسيهم . وبشكل عام، حتى لو لم تتأثر البلدان مباشرة بمنافسة القوى العظمى للسيطرة على مواردها الطبيعية والوصول إليها؛ فإن الآثار الضارية للحرب التجارية بين بكين وواشنطن، ستؤدي إلى عرقلة طموحات الدول النامية لتعزيز صناعاتها الخاصة.

في نهاية المطاف، هناك «اختلافات جوهرية»، وراء جميع الديناميكيات –المذكورة أعلاه – فيما يتعلق بعدم الانحياز جيوسياسيا؛ بين الدول الغربية وغير الغربية في تفضيل كل منها لنظام عالمي بعينه .وفي حين يميل المراقبون الغربيون إلى «الفترة أحادية القطب» الأمريكية في أعقاب ما بعد الحرب الباردة؛ ويعتقدون أن النظام العالمي متعدد الأقطاب، هو ما سيؤدي إلى صراع عالمي أكبر وعدم استقرار؛ فقد سجل «سبكتور»، كيف تعتقد الدول غير الغربية أن زيادة تعددية الأقطاب «يمكن أن تكون بمثابة أساس مستقر للنظام الدولي، والحيلولة دون تجاوزات القوى العظمى».

على العموم، يشير المحللون إلى أن اهتمام بلدان الجنوب العالمي «بشكل أكبر بتأثرها بالمناخ، ووصولها إلى التكنولوجيا المتقدمة»، بالإضافة إلى تطويرها «بنية تحتية أفضل، والرعاية الصحية، وأنظمة التعليم»؛ يجعل من السهل تقدير تحوطها، خاصة وأن المنافسة بين القوى العظمى والخيارات الثنائية التي يجلبها هذا الأمر هي معضلات من غير المرجح أن تخدم مصالحهم الخاصة بشكل أفضل .

وفي حين حث «سبكتور»، «واشنطن»، على «التخلي عن توقعها اتباع الجنوب العالمي للغرب تلقائيًا»؛ يبقى أن ننتظر رد فعل إدارات البيت الأبيض الحالية أو المستقبلية على هذا التحول بالسياسة العالمية في الوقت المناسب لإنقاذ العلاقات الطويلة المدى مع الشركاء السياسيين والاقتصاديين والأمنيين.

٢٠٢٣/٥/١٢

ريادة دول الخليج في سياسات المناخ والتحول العالمي للطاقة

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

من المقرر أن يجتمع المسؤولون من جميع أنحاء العالم في الإمارات، نهاية نوفمبر ٢٠٢٣؛ لحضور الدورة الثامنة والعشرين من مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة، بشأن تغير المناخ، «كوب ٢٨»، والتي ستكون القمة الأولى بعد اتفاق باريس عام ٢٠١٥، ومؤتمر كيوتو في ١٩٩٧، وكلاهما أدخل اتفاقيات دولية واسعة النطاق بشأن مكافحة تغير المناخ، والحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية، ووقف المعدل المُقلق لارتفاع درجات الحرارة.

وكما أوضحت فيونا هارفي، في صحيفة الجارديان، فإنه في مؤتمر «كوب ٢٨»، ستعمل الحكومات الوطنية والوكالات متعددة الجنسيات، والمراقبون المستقلون لأول مرة على تقييم، التقدم الذي أحرزه المجتمع الدولي بشأن مكافحة تغير المناخ، منذ أن تم تقديم اتفاقيات باريس المناخية، وهي العملية التي أصبحت تُعرف باسم التقييم العالمي.

وأشار نيت وارزوسكي، وجمال سوجي، من معهد الموارد العالمية، إلى دور الأمم المتحدة، في تسليط الضوء على التقدم المحرز في الجهود العالمية من أجل خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري للحد من ارتفاع درجة الحرارة إلى ما دون درجتين مئويتين، بالإضافة إلى تعزيز المرونة في مواجهة تأثيرات المناخ، ومواءمة الدعم المالي مع القدر والنطاق اللازمين لمعالجة أزمة المناخ، وأضافت جامعة دورهام، أن التقييم العالمي في عام ٢٠٢٣، سيكون حاسمًا في تحديد موقعنا، وأين نريد أن نكون، وكيف سنبلغ تلك المرحلة.

وعلى الرغم من أن بعض البلدان قد أحرزت تقدمًا كبيرًا، في السنوات الأخيرة في تعزيز استخدام مصادر الطاقة المتجددة، وخفض انبعاثات الكربون، وتعزيز بيئة من التعاون العالمي بشأن العمل المناخي؛ إلا أن هارفي، أشارت إلى الكيفية التي من المرجح أن يُظهر بها التقييم أن معظم الدول لم تلتزم بالتخفيضات اللازمة للحد من الاحترار العالمي إلى ٥٠١ درجة مئوية .وكتبت راشيل كايت، ولورنس توبيانا، في مجلة فورين بوليسي، أن التقييم العالمي، سيقدم قراءة صعبة للمسؤولين وخبراء المناخ .

ومن المعلوم، أن جهود الحد من الانبعاثات، ووسائل تعزيز التعاون العالمي في العمل المناخي، قد عانت انتكاسات ملحوظة العام الماضي .وأوضحت اتراكتا موني، وكاميلا هودجسون، في صحيفة فاينانشال تايمز، أنه في قمة مؤتمر الأطراف السابقة عام ٢٠٢٢، فشلت الجهود المبذولة للتوصل إلى اتفاق، على الرغم من دعم عشرات المشاركين بما في ذلك الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، بشأن التغاضي عن قرار بالالتزام بانبعاثات الكربون بحلول عام ٢٠٢٥ من المسودة النهائية للقمة؛ ما أثار استياء الكثيرين .وكما أفادت هارفي، فإن الاتفاق بشأن المساعدة المالية للخسائر والأضرار للبلدان النامية قد فشلت في تحديد شكل ذلك التمويل ومصادره .ووصف تيري سلافين، من رويترز، قمة «كوب ٢٧»، بأنها مخيبة للآمال.

وعلى الرغم من استمرار ارتفاع درجات الحرارة العالمية، وتقويض الجهود المبذولة لزيادة التعاون الدولي بشأن التحديات المشتركة، الناجمة عن انتشار النزاعات، والركود في النمو الاقتصادي العالمي هذا العام؛ فإن كايت، وتوبيانا، يصران على أن عام ٢٠٢٣، لا تزال فيه الحكومات العالمية يمكن إغراؤها بشأن الانخراط في التعاون المناخي .وفي منطقة الخليج على وجه الخصوص، توفر استضافة قمة الأمم المتحدة الرئيسية للمناخ، للإمارات فرصة أن تصيغ لبقية الاقتصادات المتقدمة الأخرى في العالم، ما يُمكن أن يبدو عليه عالم ما بعد الوقود الأحفوري .

وبالإشارة إلى أن أبو ظبي، ودول الخليج بشكل عام، يمكن أن ينطلقوا من دبلوماسية الطاقة الحديثة؛ لتحقيق نجاح صعب، يمكن تشبيهه بالتحول الكبير في السياسة الخارجية للولايات المتحدة من قبل الرئيس الأسبق ريتشارد نيكسون، تجاه الصين، والذي غيّر ميزان الحرب الباردة؛ أوضح تشارلز كراوس، من مركز ويلسون، أن زيارة نيكسون إلى بكين في فبراير ١٩٧٢، كانت لحظة محورية في التاريخ الدبلوماسي للقرن العشرين .وعليه، اقترحت كايت، وتوبيانا، أنه بما يعادله في «كوب ٢٨»؛ فإن تبني تحول الطاقة، وتعزيز التعاون الدولي في العمل المناخي؛ لن يؤدي فقط إلى ترسيخ مكانة الإمارات، كرائدة في التحول العالمي للطاقة، لكن بمقدوره أن يترك لها أيضًا بصمة لا تقدر بثمن على صعيد الدبلوماسية الدولية.

وبصفته الرئيس المُعين لمؤتمر الأطراف «كوب ٢٨»، وضع وزير الصناعة والتكنولوجيا في الإمارات، سلطان بن أحمد الجابر، رؤيته التي مفادها أن العالم يجب أن يتحد ويغتنم الفرصة في قمة الأمم المتحدة، مقرا بأن التجمع العالمي يحتاج إلى تقديم خطة عمل تُشرك القطاعين العام والخاص؛ لتحقيق نتائج تحولية .وحثت كايت، وتوبيانا، أبوظبي على تقديم مبادرات استراتيجية جريئة، على النحو الواجب لبقية العالم، لا سيما فيما يتعلق بالتحول المستمر في مجال الطاقة، وإصلاح النظام بشأن الدعم المالي للدول النامية الأكثر تضررًا من تغير المناخ .

وفيما يتعلق بدورها ودول مجلس التعاون، الأخرى في الانتقال من الاعتماد على الطاقة التقليدية إلى البدائل المتجددة، بالإضافة إلى الالتزام بأهداف طموحة للوصول إلى انبعاثات كربونية صفرية– لاسيما مع سعي الإمارات وسلطنة عمان إلى تحقيق ذلك بحلول عام ٢٠٥٠، والسعودية والكويت بحلول عام ٢٠٦٠ –أشارت مجلة الإيكونوميست، إلى أن دول الخليج تضع بعضًا من أكبر رهاناتها المهمة على آليات احتجاز الكربون وتخزينه، ومصادر الطاقة المتجددة، وإنتاج الهيدروجين، خاصة مع قيام الإمارات بتأسيس أول مصنع لإنتاج الهيدروجين الأخضر في المنطقة عام ٢٠٢١ .

وفي ضوء ما أشار إليه الجابر، من خطوات في هذا الصدد؛ أفادت كايت وتوبيانا، أن أبو ظبي، في وضع واعد، لدفع شركات النفط الوطنية التي تشكل٨٠٪ من حجم الإنتاج، إلى الانتقال إلى الاستثمار في الطاقة المتجددة، بطريقة لم يسبق لها مثيل .وستعمل مثل هذه الجهود بلا شك، كمثال يثبت للدول الأخرى المصدرة للنفط والغاز في كل من الشرق الأوسط الأوسع وأمريكا اللاتينية، كيف يمكن لدولة مصدرة للنفط أن تنتقل بنجاح إلى مصادر الطاقة المتجددة، والوصول إلى صافي انبعاثات كربونية صفرية في منتصف عقود القرن الحادي والعشرين.

وبصفتها الدولة المضيفة لقمة الأمم المتحدة المقبلة للمناخ؛ من المتوقع أيضًا أن تقوم بدور الوسيط في توضيح الاهتمامات والآراء المتباينة للمسؤولين والخبراء الحاضرين .وعلى وجه الخصوص، فإن الفجوة بين الاقتصادات المتقدمة التي تنبعث منها مستويات انبعاثات أكبر بشكل غير متناسب، وبين الدول النامية التي غالبًا ما تكون أكثر تضررًا من تداعيات ارتفاع مستويات سطح البحر، وارتفاع درجات الحرارة، وأنماط الطقس غير المتوقعة؛ هي إحدى التحديات ذات الأهمية.

من جانبها، أوضحت هارفي، أن القضية الرئيسية للعدالة المناخية، ستكون منصبة على التركيز على البلدان الفقيرة والضعيفة الأكثر تعرضًا لخطر أزمة التغيرات المناخية، بينما لم تتسبب فيها من الأساس، وسيكون هذا التوجه في صميم «كوب٢٨»، وبالتالي، فهي مسألة تحتاج أبو ظبي، إلى الإشارة إليها.

وعلى الرغم من أن دول الخليج تستفيد حاليًا من ثمار ازدهارها الاقتصادي، مع تأكيد المنتدى الاقتصادي العالمي، أن المنطقة ستعد نقطة مضيئة للاقتصاد العالمي، بعد تجاوز تداعيات أزمة كوفيد–١٩، خلال العام المقبل؛ بسبب تركيزها على الانفتاح والتنوع الاقتصادي؛ رأت كايت وتوبيانا، أنه نظرًا إلى نقاط ضعفها تجاه تأثيرات الطقس الشديدة، ونقص موارد المياه؛ فإنه يمكنها الآن العمل بالتضامن مع الدول الأخرى التي قد تواجه الأسوأ، جراء ظواهر التغيرات المناخية، والعمل مع الدول الغربية الغنية؛ لتلبية الاحتياجات المالية لتلك الدول من المنح والإعانات لمعالجة أزماتها المرتقبة .

وبالفعل، اعترف الجابر، بهذه القضية .وعلق في حوار بيترسبرج للمناخ في برلين، مؤخرًا، أن اجتماعه مع بعض وزراء دول الجنوب العالمي، قد أكد أن تمويل العمل المناخي الدولي ببساطة غير متاح، ولا يمكن الوصول إليه؛ ومن ثمّ، أصر على ضرورة التعهد بالتزامات طموحة وشفافة، وخاضعة للمساءلة، من البلدان والشركات لمساعدة البلدان النامية، التي قد تواجه أسوأ تغيرات مناخية عالميًّا.

ومع اهتمام قمة «كوب٢٨»، بالمقام الأول بدراسة الآثار الصحية على الإنسان من جراء أزمة تغير المناخ العالمية؛ أوضحت كايت، وتوبيانا، أن الخطوة الجريئة من جانب الإمارات، بالتعاون مع دول الخليج الأخرى، المتمثلة في دفع عجلة مصالح البلدان النامية، بما يتفق مع متطلبات العمل المناخي الدولي ستساعد على تطوير شراكات عدة مع الأصدقاء، عبر إفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية، والمحيط الهادئ .

واستنادًا إلى المساعي الحثيثة التي تقوم بها، والمتمثلة في إعادة بناء فجوة الثقة في مبادرات العمل المناخي العالمية، وفقًا لما ذكره داميان ماكيلروي، في صحيفة ذا ناشيونال، فإن إدراك الإمارات، ودول الخليج لمخاطر المناخ التي ستواجه الدول النامية، قد يكون له تأثير بالغ، في السياسات المناخية العالمية المستقبلية لتلك الدول .

ومع تحذير هارجيت سينغ، رئيس الاستراتيجية السياسية العالمية، في شبكة العمل المناخي الدولية، من أنه ما لم يتم التحلي بشيء من الإنصاف والعدالة في تصميم صفقة معنية بالتخلص التدريجي من الوقود الأحفوري؛ فإن أي اتفاق نهائي في هذا الشأن لن يشهد أي تطور .وترى كايت، وتوبيانا، أن الإمارات في وضع فريد، لاستضافة قمة المناخ القادمة، وأن دورها للعمل على تيسير التعاون الدولي، بشأن التحديات المناخية المتبادلة للدول، لا يمكن الاستهانة به، فضلا عن أن العالم ينتظر ليرى، كيف تتعامل مع واجباتها والتزاماتها المتعلقة باستضافة قمة المناخ، وما إذا كان بإمكانها المساعدة في دفع العالم نحو اتفاق ما في هذا الصدد، مشيرتين إلى أن تلك القمة مع كونها تحيط بها الكثير من الآمال، فقد تكون نتائجها؛ إما إنجاز طموحات غير مسبوقة، أو تكون بلا رؤية .

وعلى الرغم من تأكيد الكاتبتين أن تقييمهما قد يكون مليئا بالتفاؤل بشكل مفرط؛ إلا أن ما يعزز ذلك تصريح الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، سيمون ستيل، أيضًا عن ثقته في أن القمة، ستكون نقطة تحول للعالم، بشأن مبادرات العمل المناخي الدولي .

على العموم، مع تحلي عديد من الأكاديميين والخبراء بالأمل إزاء المبادرات المناخية المقرر طرحها في قمة «كوب٢٨»؛ فإن القيادة التي ستُظهرها الإمارات ودول الخليج الأخرى في نوفمبر ٢٠٢٣، يمكن أن تكون عنصرًا حاسمًا، في إدراك الحاجة إلى تبني عمل قوي، يتفق مع توصيات وكالة الطاقة الدولية في أبريل ٢٠٢٣، بضرورة تنفيذ تخفيضات فورية وسريعة للانبعاثات، ووجود مساهمات قوية من جميع البلدان، لاسيما الاقتصادات المتقدمة.

وفي حين أن التوقعات الحالية بشأن تغير المناخ العالمي قاتمة؛ فإن القمة القادمة، توفر فرصة لتحقيق طفرة غير مسبوقة في التعاون الدولي لمعالجة مستويات الانبعاثات العالمية، وتبني انتقال عالمي إلى مصادر الطاقة المتجددة.

٢٠٢٣/٥/١٣

المرأة الخليجية في سوق العمل.. حقائق وأرقام

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

تعد زيادة ولوج المرأة الخليجية إلى سوق العمل من أهم مقومات إصلاح هذا السوق، كما أنها أيضًا من أهم مقومات تفعيل سياسة توطين العمالة في دول مجلس التعاون الخليجي، وهي السياسة التي اعتمدتها هذه الدول،

وتعمل على تنفيذها في مجالات متنوعة، أبرزها التعليم، والتدريب، وفتح المجالات التي كانت مغلقة أمام المرأة، سواء تعلقت بمهن دون غيرها، أو ساعات عمل نهارية وليلية.

وفي إشارة إلى هذا التحول الديناميكي، قدمت أساليب العمل المرنة التي اتبعته دول الخليج، أثناء «جائحة كورونا» ، وممارسة الكثير من الأعمال من المنزل، من دون حاجة إلى الانتقال إلى مكان العمل؛ أحد المخارج التي مكنت المرأة الخليجية من التوفيق بين واجباتها الأسرية وعملها، والذي كان الإخفاق فيه قبلاً أحد أهم عوامل عزوفها عن ولوج سوق العمل.

ومن المعلوم، أن المجتمع الخليجي تغلب عليه الصفة الذكورية، بسبب زيادة أعداد الوافدين، ففيما بلغ عدد سكان «السعودية» ، ١٠٣٤ مليون نسمة في ٢٠٢١، بلغت نسبة الذكور ٧٠٦٩ %في مقابل ٣٠٣٠ %للإناث . وفي «الإمارات» ، بلغ عدد السكان ٣٠٩ ملايين نسمة، منهم ٣٠٨٢ %ذكور، و٧٠١٧ %إناث .بينما في «الكويت» ، ٢٠٤ ملايين نسمة، منهم ٧٠,٩ %ذكور، و١٠٢٨ %إناث .في حين أن «سلطنة عُمان» ، ٥٠٤ ملايين نسمة، منهم ٨٢ %ذكور، و١٨٪ إناث .وفي «قطر» ، ٧٠٢ مليون نسمة، منهم ٥٠٨٣ %ذكور، و٥٠١٦ %إناث .وفي «مملكة البحرين» ، ٥٠١ مليون نسمة، منهم ٣٠٧٦ %ذكور، و٧٠٢٣ %إناث.

وترجع زيادة أعداد الوافدين في دول الخليج، إلى زيادة نسبة العمالة الوافدة من إجمالي العمالة .ففيما يشكل السكان العاملون في دول «مجلس التعاون» ، مجتمعة نحو٥٠٪ من إجمالي السكان، فقد شكلت نسبة العمالة الوافدة ٦٠٨٢ %من إجمالي العمالة في الكويت، و٧٤٪ في السعودية، و٨٠٧٦ %في سلطنة عُمان، و٣٠٩٤ %في قطر، ونحو ٨٨ %في الإمارات.

ومن الجدير بالذكر أن «مملكة البحرين» ، تعد الأسبق خليجيًا في ولوج المرأة إلى سوق العمل، وذلك لسبق دخولها التعليم النظامي في عام ١٩٢٨، والانفتاح النسبي للمجتمع وقبوله لعملها .ففيما تمثل المرأة البحرينية ٥٤ %من إجمالي المشتغلين البحرينيين في القطاع العام، و٣٥٪ من إجماليهم في القطاع الخاص؛ فإن نسبتها إلى إجمالي القوى العاملة البحرينية تبلغ ٣٩.%

فضلا عن ذلك، كان إصلاح سوق العمل المتوجه إلى زيادة تشغيلها، وإسهامها الاقتصادي من أهم جوانب البرنامج الإصلاحي لجلالة الملك .ومنذ نشأته عام ٢٠٠١، قام «المجلس الأعلى للمرأة» بتعزيز وجودها في مجالات العمل المختلفة من خلال خططه المتتابعة، وما عقده من بروتوكولات ومذكرات تفاهم مع مختلف المؤسسات في المملكة، كما تبنى خططًا لتدريبها وتأهيلها لريادة الأعمال والعمل في عديد من المجالات.

وعلى مدى الأعوام أثبتت المرأة البحرينية جدارتها في سوق العمل في القطاعين الحكومي والخاص، كما تفوقت كصاحبة أعمال، فيما جاء تعديل المادة) ٣٩ (من قانون العمل في القطاع الأهلي، بمقتضى المرسوم رقم) ١٦ (لسنة ٢٠٢١ بحظر التمييز بين العاملين والعاملات في العمل ذي القيمة المتساوية، وكذلك القرارات المتعلقة بدعم عملها، وتعزيز مبدأ المساواة في التوظيف في مختلف القطاعات داعمًا لإقبالها على العمل.

وحتى أكتوبر ٢٠٢٢، زادت نسبة المرأة البحرينية العاملة في القطاع الخاص من إجمالي العمالة الوطنية، فبلغت ٣٠٤٠ .%ولتعزيز مساواة المرأة بالرجل في فرص العمل، أصبح يوجد في معظم مؤسسات المملكة، «لجان تكافؤ الفرص» ،) ٥٣ لجنة في القطاع الحكومي، ٢٠ في القطاع الخاص، ١٨ في المجتمع المدني(، فيما غدا هذا التكافؤ والتوازن بين الجنسين، أحد أهم السياسات التي تنتهجها الحكومة البحرينية.

وفي «سلطنة عُمان» ، قادت الحكومة، تحولات لجهة إكساب المرأة العمانية حقوقها، فشّرعت حقها في التعليم والعمل، ومنحها حقوقها السياسية تصويتًا وترشحًا، وصولاً إلى المناصب القيادية، وتعزيز مشاركتها في المجتمع المدني، فيما نص النظام الأساسي للدولة في عهد السلطان «هيثم بن طارق» ، صراحة على المساواة بين المرأة والرجل، إلا أن المرأة العمانية لسبب معوقات مجتمعية تعاني من ارتفاع نسبة البطالة .ويمكن القول بسبب هذه المعوقات أنها معطلة وليست عاطلة .ويبين «المركز الوطني للإحصاء والمعلومات» ، أن ٤٠٥٨ %من النساء العاطلات في سلطنة عُمان هن من حملة البكالوريوس وما هو أعلى، وتشكل النساء ما يتجاوز ٥٦ %من إجمالي الباحثين عن العمل.

ونتيجة لذلك، تتجه «رؤية عُمان ٢٠٤٠»، إلى رفع مؤشرات تمكين المرأة، وتعزيز تمكينها الاقتصادي والمعرفي من خلال زيادة الفرص المتاحة لها، فيما تبلغ نسبة المرأة العمانية من إجمالي العمالة الوطنية في القطاع الحكومي ٤٧%، بينما تبلغ في القطاع الخاص ٢٢%، وتشجع الدولة زيادة انخراطها في القطاع الخاص من بوابة ريادة الأعمال النسائية بمشاريع صغيرة.

وفي إطار الشراكة الوطنية بين «البنك الدولي والكويت ٢٠٢١ —٢٠٢٥»، الذي وافقت عليه الحكومة الكويتية في أغسطس ٢٠٢١، جاء التمكين الاقتصادي الكامل للمرأة، والذي يعمل من منظور المساواة بين الجنسين، ويقدم «نهجًا شاملاً» ، لزيادة فرص عملها، وزيادة ولوجها إلى ريادة الأعمال، كما تضمنت «رؤية الكويت ٢٠٣٥»، تعزيز مشاركتها في سوق العمل، بما يتماشى مع الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة، بشأن المساواة بين الجنسين.

وبالتعاون مع «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي» ، و«هيئة الأمم المتحدة للمرأة» ، و«مركز دراسات وأبحاث المرأة بجامعة الكويت»؛ تم إطلاق مبادرة تمكين المرأة في الكويت في إطار برنامج «الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية» .وشكلت الأمانة العامة لهذا المجلس، لجنة شؤون المرأة، وأنشطة الأعمال في مايو ٢٠٢١، لتعزيز التمكين الاقتصادي لها .ومنذ إنشائها، ركزت على زيادة مشاركتها في أماكن العمل .وفي عام ٢٠٢١، أعلنت ١٤ شركة جديدة من القطاع الخاص الالتزام بمبادئ تمكينها، ليصل بذلك عدد شركات القطاع الخاص الملتزمة إلى ٤٤ شركة.

وعليه، شهدت الكويت، «نموًا ملحوظًا» ، في القوى العاملة من المواطنات الكويتيات، بدعم من زيادة معدل مشاركتهن) نسبة الإناث في سن العمل من القوى العاملة النسائية الوطنية .(وفي ديسمبر ٢٠٢٠ ارتفع معدل مشاركتها في القوى العاملة إلى ٢٠٥٠%، بمعدل نمو تراكمي بنسبة ٧٠٤ %من عام ٢٠١٧.ويعزز هذا الارتفاع القوة الشرائية للإناث ومعدلات الاستهلاك .وفي ديسمبر ٢٠٢٢ بلغ حجم العمالة الكويتية) ذكور وإناث (٤٥٥

ألفا، في مقابل ٤٠٢ مليون غير كويتي، فيما تشغل الكويتيات ٥٣ %من وظائف القطاع الحكومي .وفي التعليم العام، بلغت نسبتها من إجمالي الكويتيين العاملين فيه ٨٣%، كما تشغل ٥٠ %من وظائف القطاع الخاص، من بين ٧٢ ألف كويتي يعملون في هذا القطاع.

وفي «السعودية» ، أكدت «وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية» ، أن الجهود التكاملية مع القطاع الخاص لجهة تمكين ودعم مشاركة المرأة في سوق العمل؛ قد أدت إلى تجاوز مستهدفات رؤية السعودية في نسبة مشاركتها في سوق العمل .وخلال الربع الثاني لعام ٢٠٢٢، بلغت هذه النسبة ٩.٣٢ %وهو ما يفوق مستهدف الرؤية البالغ ٣٠ %، وكان ذلك نتاجًا للعديد من المكنات المحفزة والداعمة لها وزيادة مشاركتها وتطوير مسيرتها المهنية، مثل التدريب والتوجيه القيادي للكوادر النسائية، والتدريب الموازي، ومبادرات برامج «وصول» ، و«تمهير» ، وأنماط العمل الجديدة، وبرنامج العمل الحر والعمل المرن والعمل عن بعد.

وفي تقرير «المنتدى الاقتصادي العالمي» ، «دافوس»؛ جاءت السعودية الدولة الأعلى زيادة في العالم في مشاركة المرأة في القوى العاملة، حيث زادت مشاركتها من ٥.٢٠ %في عام ٢٠١٩، لتصل إلى ٦.٣٣ %في ٢٠٢٢ . وكشفت تقارير «الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة» ، السعودية، اقتراب نسبة المنشآت التي تقودها نساء إلى التساوي مع المنشآت التي يقودها الرجال، بمعدل ٤٥ %للمنشآت تحت قيادة المرأة في مقابل ٥٠ % للمنشآت التي يقودها الرجال.

ومع السماح للمرأة السعودية بسياقة السيارة، ودمج الموظفين الرجال والنساء في أماكن العمل، تحفزت كثير من الجهات لتوظيفها، خاصة بعد أن أثبتت كفاءتها في كثير من المجالات .وكانت مجالات التسويق وخدمة العملاء والتصميم وكتابة المحتوى والتعليم في الصفوف الأولية، من أكثر المجالات التي أقدمت على العمل فيها .وفي «برنامج التحول الوطني» ، ضمن «رؤية ٢٠٣٠»، جرى في مايو ٢٠٢٣ استعراض نسبة تمكين فئات المجتمع لدخول سوق العمل، وتحديدًا المرأة التي بلغت نسبتها ٣٤,٧%، وبلغت مساهمتها في المناصب الإدارية ١٠.٤١%، ومعدل مشاركتها الاقتصادية ٣٧.%

وفي «قطر» ، تبلغ نسبة المشاركة الاستثمارية للمرأة في سوق العمل، نحو ٢٠%، من بين ٤ آلاف سجل تجاري .ونتيجة زيادة الإقبال على التعليم العالي، ارتفعت نسبة مشاركتها في قوة العمل الوطنية، ووصلت إلى نحو ٣٧ %، وتتجه «رؤية قطر ٢٠٣٠»، إلى سد الفجوة بين الجنسين، فيما بيّن «جهاز التخطيط» ، القطري، أن نحو ٧٠ %من الخريجين في تخصصات الهندسة والطب والقانون والاقتصاد والآداب والعلوم من الإناث، فيما تستحوذ على النسبة الأعلى في التوظيف في قطاعات التعليم والصحة والتنمية الاجتماعية .ومن بين المشتغلات ٦١ %في القطاع الحكومي، ولدى سيدات الأعمال القطريات مشاريع في مختلف القطاعات الاقتصادية، أكثرها في الصناعة والسياحة والعقارات والتجارة والخدمات.

أما في «الإمارات» ، فإن هناك عدة مؤسسات تعمل على دعم المرأة الإماراتية؛ مثل «الاتحاد النسائي العام» و«المجلس الأعلى للأمومة والطفولة» ، و«مؤسسة التنمية الأسرية» ، حيث تعزز مسيرة تمكينها .

وبحسب «مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين»؛ تشكل المرأة ٤٦٫٦ %من سوق العمل للمواطنين الإماراتيين، و٦٦٪ من العمل في القطاع الحكومي؛ منهن ٣٠ %في مناصب قيادية، و١٥٪ في وظائف تخصصية وأكاديمية، كما تشغل ١٥ %من النساء عضوية مجالس الإدارة بغرف التجارة والصناعة .وفي مجال ريادة الأعمال أكثر من ٢١ ألف صاحبة عمل .وتقوم سيدات الأعمال بإدارة مشاريع بقيمة تزيد على ٤٠ مليار درهم، فيما حققت المركز الأول على مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في «تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون ٢٠٢٢»، الصادر عن «البنك الدولي» ، للعام الثاني على التوالي.

على العموم، توضح تلك البيانات عن كل دولة من دول مجلس التعاون، اتجاه السياسات الحكومية نحو فتح مجالات عمل للمرأة في كل الميادين، حيث بدأ اتجاه عام في هذه الدول للقبول الاجتماعي لعملها؛ إلا أن الوضع مازال يتسم بغلبة نسبة التحاقها بالعمل الحكومي على نسبتها في القطاع الخاص، بينما المستهدف هو زيادة نسبة العمالة الوطنية في القطاع الخاص الذي أصبح منوطًا به النشاط الاقتصادي غير النفطي، وقد بيّن ما حدث أثناء «جائحة كورونا» ، من هجرة عكسية، أسفرت عن انخفاض معدل النمو السكاني، إن مقتضيات الأمن الاقتصادي تتطلب أن تكون المرأة الخليجية في كل وقت جاهزة لشغل مهن القطاع الخاص بكل مستوياتها المهارية.

٢٠٢٣/٥/١٥

تقدم دول الخليج في مؤشر الأمن الغذائي العالمي

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

إن تفشي «وباء كورونا» عام ٢٠٢٠، أدى إلى حدوث اضطراب كبير في سلاسل التوريد العالمية، وأدى أيضا اندلاع «الحرب الأوكرانية»، في فبراير ٢٠٢٢، إلى تفاقم هذا الوضع .ومع كون الطرفان المتحاربان مُصدرين رئيسيين للمنتجات الزراعية إلى بقية العالم؛ فقد تسببت الآثار الاقتصادية للحرب في ارتفاع أسعار المواد الغذائية والسلع الرئيسية .وعليه، أضحت قضية تدهور الأمن الغذائي العالمي، لا سيما في أجزاء من آسيا والشرق الأوسط وإفريقيا؛ موضع نقاش واهتمام كبير للمحللين والحكومات والوكالات الدولية على حد سواء .

وعندما تقترن تلك الأمور بالعوامل طويلة المدى التي تؤثر في الأمن الغذائي العالمي؛ مثل تغير المناخ، ونقص المياه، وانهيار البنية التحتية لسلاسل التوريد، والمنافسات الجيوسياسية، والركود الاقتصادي العالمي؛ فليس من المستغرب أن يحذر «تيم بينتون»، من «المعهد الملكي للشؤون الدولية»، من أن «الحالة الخطرة بالفعل لتوافر الغذاء والقدرة على تحمل الملايين التكلفة في أفقر بلدان العالم، يُمكن أن تزداد سوءًا خلال السنوات القادمة».

وبالنسبة إلى الشرق الأوسط، فقد رأت «أوليفيا لازارد»، من مؤسسة «كارنيغي للسلام الدولي»، أن المنطقة التي «تعتمد على الواردات الغذائية بشكل متزايد»؛ تشكل التهديدات المستمرة للأمن الغذائي العالمي، مصدر قلق لها ضد تعزيز الرخاء الاقتصادي والاستقرار .وأوضحت «كيتلين ويلش»، من «مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية»،

أن «روسيا وأوكرانيا، كانتا من الدول المصدرة الرئيسية للقمح إلى كل من السعودية، ومصر، وسلطنة عُمان، ولبنان، والأردن، وإيران» .

وعلى المدى الطويل، يمثل استمرار الحرب «خطرًا كبيرًا»، على الأمن الغذائي لعديد من دول المنطقة، خاصةً إذا انهارت الآلية الهشة للسماح بصادرات الحبوب من الموانئ الأوكرانية، والتي تم تهديدها مرارا منذ تدشينها . وعند اقترانها بأزمة مناخية، ذات أنماط مناخية سيئة، وحالات جفاف، وعواصف رملية؛ تبدو التوقعات الخاصة بالأمن الغذائي في الشرق الأوسط، «أكثر قتامة»، مما هي عليه حاليا.

ولتقييم حالة الأمن الغذائي العالمي، أصدرت وحدة الاستخبارات الاقتصادية بـمجلة «الإيكونوميست»، في أبريل ٢٠٢٣، مؤشرها لعام ٢٠٢٢– والذي يصدر سنويًا منذ عام ٢٠١٢ –ويقيم الأمن الغذائي في ١١٣ دولة، مع إيلاء اهتمام خاص لمعايير القدرة على «تحمل تكاليف الغذاء، التوفر، الجودة والسلامة، الاستدامة والتكيف»، والذي اعترف بالتأثير الكبير «لفترة غير مسبوقة من الصدمات العالمية بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢٢» .وعليه، أصدر «تحذيرًا شديدا»، بشأن حالة الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم، مع الاهتمام بإقليم «إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وأجزاء من منطقة الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا».

وفي حين شهد المؤشر سابقًا ثماني سنوات من «النمو القوي»، في توسيع وتعزيز الأمن الغذائي العالمي في نتائجه من ٢٠١٢ إلى ٢٠٢٠؛ فقد أشار إلى أنه في الوقت الحاضر «لا تزال «البيئة الغذائية العالمية» في طور التدهور، وسط «الارتفاع الجنوني للأسعار»، وتفشي الجوع على نطاق غير مسبوق» .وعلى وجه الخصوص، هناك قلق بشأن «هشاشة» النظام الغذائي العالمي، وكيف يمكن لصدمة غير متوقعة أن تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وتذبذب استقرار السوق .

علاوة على ذلك، فإن «التقلبات في الإنتاج الزراعي، وندرة الموارد الطبيعية، وزيادة التفاوت الاقتصادي، وعدم اليقين في التجارة الدولية، وسلاسل التوريد»؛ تعتبر من العوامل المساهمة أيضًا في هذه الحالة .واستشهد «المؤشر»، بالنزاع المسلح، باعتباره عاملا «يؤثر سلبًا على البنية التحتية لسلسلة التوريد»، وهي نقطة انعكست في «سوريا»، التي شهدت أكبر انخفاض في العالم في درجة مؤشر الأمن الغذائي بين عامي ٢٠١٢ و٢٠٢٢) ١٠,٥ نقاط .(وفي الوقت نفسه، تضمنت الآثار غير المباشرة لحرب أوكرانيا في جميع أنحاء العالم، في ارتفاع أسعار السلع، والأسمدة، والطاقة؛ ما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية بنسبة ٣٠٪.

وفي تصنيفاته لأكثر البلدان «أمانًا» من حيث الغذاء، تبوأت دول أوروبية؛ مثل «فنلندا، وأيرلندا، والنرويج، وفرنسا، وهولندا»، المراكز الخمسة الأولى، حيث حصلت كل منها على أكثر من) ١٠٠/٨٠ .(ومن بين أهم القوى السياسية في العالم، احتلت «المملكة المتحدة»، المرتبة التاسعة بنتيجة) ٧٨,٨/ ١٠٠(، وجاءت «الولايات المتحدة»، بالمركز ١٣ بنتيجة) ١٠٠/٧٨(، وحلت «الصين»، في المركز ٢٥ في) ٧٤,٢/ ١٠٠(، وشغلت «روسيا»، المرتبة ٤٣ بنتيجة) ٦٩,١/ ١٠٠.(

وفيما يتعلق بدول الخليج، جاءت «الإمارات»، في المرتبة «٢٣»، على القائمة العالمية، بنتيجة) ٧٥,٢/ ١٠٠(، تلتها «قطر») المرتبة٣٠ بـنتيجة ٤٠٧٢/ ١٠٠(، و«سلطنة عُمان») المرتبة ٣٥ بـ ٢٠٧١/ ١٠٠(، و«البحرين»

)المرتبة ٣٨ بـ ٣٠٧٠/ ١٠٠(، و«السعودية»،) المرتبة ٤١ بـ ٩٠٦٩/ ١٠٠(، و«الكويت») المرتبة ٥٠ بـ ٢٠٦٥ /١٠٠ .(وعلى الرغم من كونها مستوردة بشكل كبير لاحتياجاتها الغذائية والسلع؛ فإن هذه الدول، تقع جميعها ضمن أفضل ٥٠ دولة في العالم للأمن الغذائي العالمي، وعلى هذا النحو، فهي تسبق في المؤشر دولا، مثل البرازيل المرتبة) ٥١(، والأرجنتين) ٥٤(، وجنوب إفريقيا) ٥٩(، وإندونيسيا) ٦٣(، والهند) ٦٨(، ونيجيريا) ١٠٧.(

ولتفسير ذلك، يجب الإشارة إلى الكيفية التي قامت بها دول الخليج بشكل جماعي، بإجراء تحسينات كبرى في مستويات الأمن الغذائي الخاصة بها .وخلال العقد الماضي، كانت النتائج الإيجابية التي حققتها «عمان»، والتي بلغت) ١٣,٨ نقطة(، بين عامي ٢٠١٢ و٢٠٢٢؛ هي الأفضل على مستوى العالم .كما تم إجراء تحسينات مماثلة من قبل الإمارات) ١٢ نقطة(، والسعودية) ١١,٨ نقطة(، والبحرين) ٥,٦ نقاط(، وقطر) ٢,٥ نقطة(، فيما كان هناك انخفاض في الدرجة التي أحرزتها الكويت، بمقدار) ٠,٥ نقطة(، خلال نفس الفترة.

وفي تصنيف «الإيكونوميست»، لنتائج كل دولة، حصلت «البحرين»، على أعلى الدرجات في القدرة على تحمل التكاليف السلعية) ٩١,٣/ ١٠٠– أي ما يعادل ١١ عالميًا(، ومعايير الجودة والأمن الغذائي) ٧٦,٣ / ١٠٠– ٣٢ عالميًا(، فيما حصلت على درجات أقل في معيار توافر وإتاحة الغذاء) ٦٠,١ / ١٠٠– ٥٢ عالميًا(، ومعايير الاستدامة والتكيف مع نوع الغذاء) ٤٧,٣ / ١٠٠ – ٧٨ عالميًا .(وفيما يتعلق بالقدرة على تحمل التكاليف السلعية، تمت الإشادة بـ«حرية التجارة» في المملكة، و«تمويل برامج شبكات الأمن الغذائي»، لاسيما مع إحرازها)١٠٠/٨٣(، و)١٠٠/١٠٠(، وهو أعلى بكثير من المتوسطات العالمية البالغة) ٧١,٣ /١٠٠(، و)٥٧,٥ / ١٠٠ (بالنسبة إلى كل معيار على التوالي.

وبالنسبة إلى باقي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، احتلت إسرائيل المرتبة الـ)٢٤(، والأردن الـ)٤٧(، وتركيا الـ)٤٩(، والمغرب الـ)٥٧(، وتونس الـ)٦٢(، والجزائر الـ)٦٨(، ومصر الـ)٧٧ .(وجاءت اليمن في المرتبة الـ)١١١(، وسوريا الـ)١١٣ (في ذيل الترتيب العالمي، وهو ما يعكس تحليل مجلة «إيكونوميست»، أن وجود النزاعات المسلحة، يعيق حالة الأمن الغذائي بشكل كبير .

في حين تتصدر كل من «أمريكا الشمالية»، و«أوروبا»، قمة المؤشر، حيث تتصدران العالم، بإجمالي متوسط الدرجات عند) ٧٨,٦ و ٨٠٧٤ / ١٠٠ (على التوالي .فيما اقتربت دول آسيا، وأمريكا اللاتينية من مستوى)٦٣,٤/ ١٠٠(، بينما تكاد تقترب نتائج دول منطقة الشرق الأوسط من) ١٠٠/٦٣(، متقدمة بذلك على المتوسط العالمي) ١٠٠/٦٢,٢(، وهو رقم متأثر بمؤشرات الأمن الغذائي المتدنية للدول الإفريقية) ١٠٠/٤٧.(

ووفقًا لما ذكرته «لازارد»، فإن مخاوف منطقة الشرق الأوسط، فيما يتعلق بالحالة المستقبلية للأمن الغذائي، ترتبط «ارتباطًا وثيقًا» بالعوامل المناخية .وعلى وجه الخصوص، أشارت إلى أن «تدهور حالة توفر المياه»، قد جعل المنطقة بالفعل «أكثر مناطق العالم انعدامًا للأمن المائي»، حيث من المرجح أن «يتفاقم فقر المياه للفرد» في «عديد من بلدان المنطقة، ما لم يتم تقديم طرق وسبل تعاون متعددة الأبعاد» .

وبالتالي، حذرت من أن تذبذب الأمن المائي، سيؤثر «حتمًا»، على الأمن الغذائي للمنطقة العربية «على المستويين الوطني والجماعي»، وكذلك «بطريقة مباشرة وغير مباشرة»، مشيرة إلى أن عدم قدرة التربة في المنطقة على الاحتفاظ بالمياه، سيعني انخفاض حصيلة الإنتاج الزراعي، وهو ما سيكون له «آثاره الضارة في أولئك الذين يعتمدون على الزراعة لكسب عيشهم وقدرتهم على الصمود الاجتماعي» .

وعلى الرغم من أن «ويلش»، أشارت إلى أن دول الخليج، «نجت حتى الآن من آثار الحرب الروسية على السوق الزراعية الأوكرانية»، حيث تواصل المنطقة استيراد «ما يصل إلى ٩٠٪ من المواد الغذائية، بما في ذلك من البحر الأسود»، فقد سلطت الضوء على أهمية توصيات المحللين بأن هذه الدول مازالت «تشجع الإنتاج الزراعي المحلي، والاستثمار في الشركات الزراعية، وبناء احتياطياتها الغذائية، والمحافظة عليها لدرء آثار الأزمات المستقبلية».

وفيما يتعلق بالتوقعات المستقبلية قصيرة وطويلة الأجل للأمن الغذائي العالمي على المستوى العالمي، من المتوقع أن تصبح الصدمات السياسية والاقتصادية العالمية «أكثر تواترًا» .وحذرت «الإيكونوميست»، من أن الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم، سيتعرض «لتهديد متزايد» .إلى جانب ذلك، رأت أن العوامل البيئية والآثار المتفاقمة لتغير المناخ، «تهدد بخفض» التوافر، والقدرة على تحمل التكاليف والجودة والاستدامة للأمن الغذائي بشكل أكبر .

ولمعالجة هذه القضايا، أوصى «التقرير»، بأن الحكومات والشركات المعنية «بحاجة إلى اعتماد نهج منهجي وبناء سقف من المرونة في إمدادات الغذاء»، والتي يمكن تحقيقها جزئيًا من خلال تبسيط إدارة سلاسل التوريد ومراقبة المخزون .كما تم تأكيد الكيفية التي ستحتاج بها البلدان إلى التصرف بشكل استباقي، بدلاً من ردود الفعل تجاه مخاوف استدامة الغذاء .

ومع ذلك، شدد «المؤشر»، أيضًا على أنه «لا يمكن أن يكون هناك حل شامل لتعزيز مرونة النظام الغذائي» في جميع أنحاء العالم، وأنه يجب تقدير حجم السياقات، والمواقف، والأوضاع المختلفة من قبل صانعي السياسات، والخبراء لحالة الأمن الغذائي، التي قد تطلب «مزيجا من القوة والتعافي تارة، وإعادة التوجيه وإعادة التنظيم تارة أخرى» .

وبالإضافة إلى ضرورة الاستعانة بصياغة سياسيات جديدة، فقد تمت الإشارة إلى أن الابتكار يعد «ضروريًا»، لتعزيز الأمن الغذائي العالمي في المستقبل .ولا يقتصر ذلك فقط على تبني الاتجاهات التكنولوجية الجديدة، مثل التقنيات النانوية، والرقمية لمساعدة المزارعين على تعظيم مخرجات المحاصيل، وتجنب الإخفاقات، ولكن أيضًا الاستفادة من فرص التكنولوجيا المتقدمة لتعزيز التعاون دوليًا، وتبسيط الإجراءات المنظمة لمهام المعاهد والوكالات ومنظمات المعونة الإنسانية والحكومات وغيرها .

ولجعل هذه التوصية الأخيرة حقيقة واقعة، أصر مؤشر الأمن الغذائي العالمي على حاجة أصحاب المصلحة إلى إظهار «الإرادة السياسية» اللازمة والاستفادة من ذلك من خلال إسهامات القطاع الخاص في تعزيز الاقتصاد العالمي.

على العموم، تبدو النظرة المستقبلية للمؤشر «قاتمة»، لاسيما في ظل التحذيرات من حدوث مزيد من التدهور في الأمن الغذائي خلال السنوات المقبلة .وعلى الرغم من أن الابتكار التكنولوجي يوفر آفاقًا لزيادة الإنتاج الزراعي، وتسهيل إدارة سلاسل التوريد؛ فإن المخاطر المقترنة بالنزاعات المسلحة والمنافسة الجيوسياسية، وتداعيات تغير المناخ، هي أمور ملحة لم يتخذ المجتمع الدولي بعد إجراءات فعالة لتهدئة وتيرتها، وبالتالي فإن تفاقمها يثير مخاوف تتعلق بالأمن الغذائي لأفقر دول العالم .

وفي الشرق الأوسط أيضًا، نجد أنه بينما سجل المؤشر «نتائج قوية»، ومتقدمة لدول الخليج؛ فإن الصورة بالنسبة إلى بقية المنطقة أقل أمانًا بكثير، وهو ما يعكس تحذيرات «ويلش»، بأنه «في السنوات القادمة، سيستمر الصراع، وحالة تغير المناخ، وعوامل أخرى في تقليص الإنتاج الزراعي، وتقييد استيراد الغذاء لعديد من البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

٢٠٢٣/٥/١٩

ازدواجية معايير الغرب تجاه انتهاكات إسرائيل

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في حلقة جديدة من التصعيد في الأراضي الفلسطينية المحتلة، شنت قوات الاحتلال يوم ٩ مايو ٢٠٢٣، سلسلة من الضربات الجوية ضد مواقع فلسطينية في قطاع غزة، خلفت الدمار، وأوقعت عشرات الضحايا المدنيين، حيث استشهد أكثر من ٣٣ شخصا، وأصيب ١٩٠ آخرون، فيما دُمر أكثر من ١٠٠ وحدة سكنية كليا، و٢٨٠٠ جزئيا؛ وقد تمت الإشارة إلى وجود «تخاذل غربي»، واضح لإدانة العدوان من الحكومات الغربية، التي تزعم أنها حامية حقوق الإنسان، وحق تقرير المصير، واحترام القانون الدولي؛ ما يجعل هناك ازدواجية في المعايير الغربية.

وبدلا من ذلك كان رد «الولايات المتحدة»، و«المملكة المتحدة»، و«الاتحاد الأوروبي»، على هذه الانتهاكات هو الزعم بـ«حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، ضد التهديدات المتصورة»، وبالتالي، تجاهلهم لحقوق الشعب الفلسطيني، الذي يعيش في ظل ما وصفته منظمات، مثل «العفو الدولية»، و«هيومن رايتس ووتش»، بـ«نظام الفصل العنصري».

واللافت للنظر، أن أكثر الانتقادات لإسرائيل على المستوى الدولي، جاءت من مسؤولي «الأمم المتحدة»، وفي مقدمتهم «تور وينسلاند»، المبعوث الأممي للشرق الأوسط، و«فرانشيسكا ألبانيز»، المقررة الأممية المعنية بحالة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، التي أعربت عن أسفها لـ«الطابع المأساوي»، نتيجة فشل الغرب في احترام القانون الدولي، ومعاييره المزدوجة تجاه الصراع الإسرائيلي الفلسطيني .

ويتناسب الافتقار إلى مساءلة دولية لإسرائيل، مع النمط الراسخ لرفض الإدانة العلنية، أو اتخاذ إجراءات ملموسة لممارسة النفوذ، وتقديم مبادرة سياسية للدفع بسلام مستدام في الشرق الأوسط؛ الأمر الذي يؤكد أن دائرة العنف ستستمر، وأن عدد الضحايا الفلسطينيين سوف يزداد.

وتتابعا لنمط التوترات المتزايدة في المنطقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين– والتي شملت قيام «إيتمار بن غفير»، وزير الأمن القومي المتطرف، بزيارات استفزازية للحرم القدسي الشريف، وتشجيعه المستوطنين اليهود على

الهجوم على بلدة «حوارة» الفلسطينية، ما أدى إلى تدمير عشرات المنازل وإحراق عشرات السيارات أيضا، بالإضافة إلى تصريح وزير المالية الإسرائيلي، «بتسلئيل سموتريتش»، بأنه «لا شيء اسمه أمة فلسطينية، ولا تاريخ لها أو لغة –فقد نفذت «إسرائيل»، سلسلة من الغارات الجوية مؤخرا ضد أهداف في غزة.

ومع تأكيد «بيثان مكيرنان»، و«حازم بعلوشة»، في صحيفة «الجارديان»، أنها «شنت هذه الضربات على الرغم من وقف إطلاق النار الساري، والاستخدام المفرط للقوة، والعدد الكبير من الهجمات غير المبررة؛ فقد سلط المعلقون الغربيون الضوء على الخسائر في صفوف المدنيين الفلسطينيين التي نتجت عن ذلك .وأشارت شبكة «بي بي سي»، إلى أن الغارات الجوية الأخيرة على غزة، شملت «٤٠ طائرة حربية ومروحية، دمرت عشرات المنازل، وقتلت وجرحت عشرات المدنيين، وسببت الذعر بين السكان، لا سيما بين الأطفال» .

وعلى الرغم من زعم «إسرائيل»، أن الغارات استهدفت ثلاثة من قادة حركة «الجهاد الإسلامي»؛ فقد استشهد ٣٣ مدنياً، من بينهم نساء وأطفال .وفي إشارة إلى الوضع الإنساني الذي يزداد سوءًا في غزة جراء الهجوم؛ أشار «ماكيرنان»، و«بعلوشة»، إلى أن الموجة الأخيرة من العنف تعد «أهم مستجدات القتال في المنطقة منذ شهور»، حيث خلفت حوالي ١٩٠ جريحاً فلسطينيًا، و٩٥٠ نازحًا.

ومع توقف القتال بعد هدنة بوساطة مصرية؛ أوضح «باتريك كينجسلي»، في صحيفة «نيويورك تايمز»، كيف يظل السؤال المطروح «متى– وليس ما إذا كان –وقف إطلاق النار سينتهي»، خاصة وأن «يوآف غالانت»، وزير الدفاع الإسرائيلي تحدث عن أن بلاده «يجب أن تكون جاهزة لأي سيناريو»، بما في ذلك ما أسماه «حملة مطولة» ضد الفلسطينيين في غزة والقدس الشرقية والضفة الغربية.

وبشكل عام، يعد عدم صدور إدانات واضحة من الدول الغربية، «ملحوظًا»، و«مؤشرًا» على استمرار نهجها المتمثل في التغاضي عن الانتهاكات المستمرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي .وبالفعل، لم يصدر أي تعليق رسمي على تلك الانتهاكات من قبل الرئيس الأمريكي، «جو بايدن»، أو وزير خارجيته، «أنتوني بلينكين» .ومع تقديم المتحدث باسم «الخارجية الأمريكية»، «ماثيو ميللر»، «التعازي لعائلات المدنيين الفلسطينيين الذين استشهدوا؛ أعاد تأكيد «التزام واشنطن بأمن إسرائيل»، وهو الموقف الذي أعلنته كل من «بريطانيا»، و«ألمانيا»، والاتحاد الأوروبي .

وردا على اتفاق وقف إطلاق النار في غزة، صرح «جيمس كليفرلي»، وزير الخارجية البريطاني، أن حكومته مستعدة «لدعم الجهود الرامية إلى تعزيز الحوار، وخلق مسار نحو السلام المستدام»، فيما لم يرد ذكر للضحايا الفلسطينيين .وعلى الرغم من أن «الاتحاد الأوروبي»، أدان الخسائر في أرواح المدنيين التي تسببت فيها الانتهاكات الإسرائيلية، ووصفها بأنها «مؤسفة للغاية»، إلا أن رده تجاهل نهج إسرائيل الدائم في العنف.

وفي ضوء إصرار الحكومات الغربية المستمر على حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، من دون إدانة واضحة لوقوع ضحايا بين المدنيين الفلسطينيين، وتدمير المنازل والبنية التحتية؛ أوضحت «ألبانيز»، أن إسرائيل لا يمكنها استخدام هذا «لتبرير احتلال» الأراضي الفلسطينية، ولا «للرعب الذي تبثه» في نفوس من يعيشون هناك «باسم حق الدفاع عن النفس».

وعليه، يجب هنا الإشارة إلى رد فعل الغرب على الانتهاكات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، مقارنة بدعواتها غير المتسقة إلى تقرير المصير، والسيادة، والحق في مقاومة الاحتلال، وحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم .ولا تزال «أوكرانيا»، هي المثال الأكثر وضوحا، حيث أقرت الدول الغربية مرارا بالدفاع عنها ضد الهجوم الروسي، وقدمت مساعدات مالية وعسكرية هائلة لتحقيق ذلك، ودعت إلى استعادة الأوكرانيين لأراضيهم بالقوة.

وعلى النقيض من إحجامه عن التعليق على محنة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة؛ أشار «كليفرلي»، إلى قوة «عزيمة» الغرب، في زيادة دعمه لأوكرانيا؛ حيث أصبحت حكومته مؤخرًا أول قوة غربية تزود «كييف»، بمعدات متقدمة، بما في ذلك الصواريخ بعيدة المدى .وعندما يرى أنه «إذا فشلت القوى الغربية في دعم «كييف»، «ستكون هناك أجواء أكثر خطورة خلال الفترة المقبلة»؛ فعندئذٍ لا يمكن أن تتجاهل بريطانيا الانتهاكات الإسرائيلية، بشكل غير مبرر في ضوء استمرار استشهاد العديد من الضحايا الفلسطينيين المدنيين، والأضرار المادية الهائلة، ضمن سلسلة مستمرة من التصعيد والعنف .

ومع إصرار وزير خارجية «المملكة المتحدة»، على أن «الفشل في أوكرانيا من شأنه أن يعيد إلى النظام العالمي الوضع الذي تفترس فيه الدول الكبرى القوى الأضعف»؛ فإن الأعمال العدائية الإسرائيلية الممارسة ضد الفلسطينيين– التي يدعمها الغرب صراحة من خلال صادراته من الأسلحة والدعم السياسي والاقتصادي– تثير اتهامًا بازدواجية المعايير، وتعكس كيف أن رغبة الغرب في تحقيق مكاسب جيوسياسية، مازالت تعرقل آليات التنفيذ العادل والمشروع للقانون الدولي، وحماية حقوق الإنسان.

في غضون ذلك، ندد «وينسلاند»، باستشهاد وجرح المدنيين الفلسطينيين الأبرياء في الضربات الإسرائيلية الأخيرة، وحث على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس؛ «لتجنب الانجرار إلى صراع أوسع له عواقب وخيمة على طرفي النزاع»، وأصر على أهمية الحفاظ على الوضع الراهن في الأماكن المقدسة، واحترام الأديان بها، منتقدا توسيع المستوطنات الإسرائيلية على أساس أنها «تزيد من ترسيخ الاحتلال، وتغذي التوترات، وتقوض بشكل منهجي قابلية الدولة الفلسطينية للحياة كجزء من خيار حل الدولتين».

من جانبها، شجبت «ألبانيز»، «الفصل العنصري»، والسيطرة الإسرائيلية على الأراضي المحتلة، باعتبارها «عرضًا لطموحات إسرائيل الإقليمية»، في الهيمنة على بقايا «فلسطين المطوّقة بالمستوطنات والمواقع العسكرية» .كما وصفتها بأنها «قوة استعمارية»، تمارس «انتهاكاتها العديدة للقانون الدولي»، بغرض «الحفاظ على الاحتلال والحصول على أكبر قدر ممكن من الأراضي الفلسطينية» .وعند مواجهتها بالاتهامات التي وجهها إليها أحد وزراء الحكومة الإسرائيلية– «عميشاي شيكلي»، وزير شؤون الشتات –بأنها «تنشر الكراهية ومعاداة السامية»، وصفت الهجوم ضدها بأنه «لا يقل» عن حملات «التخويف والتهديد»، لمعارضة الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة.

ومع أن سفيرة المملكة المتحدة لدى «الأمم المتحدة»، «باربرا وودوارد»، أكدت أمام «مجلس الأمن»، في مارس ٢٠٢٣، أن القوات الإسرائيلية يجب أن تتصرف وفقًا للقانون الدولي، وأن تتحلى بضبط النفس في استخدام القوة ضد الفلسطينيين، وتتوقف عن بناء المستوطنات؛ فقد أشارت «ألبانيز»، أيضًا إلى أنه إذا كانت بريطانيا– إلى

جانب شركائها الغربيين –«ملتزمة حقًا بحل الدولتين»، فعليها «التأكد من أن إسرائيل تمتثل للقانون الدولي»، وأن تفهم أن «الانتهاكات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ذات طبيعة دورية، وليس شيئًا ينفجر عرضًا».

وبالنسبة إلى المملكة المتحدة على وجه الخصوص، علقت المقررة الأممية المعنية بحالة حقوق الإنسان، بأن «مسؤوليتها» تجاه حماية القانون الدولي في فلسطين، يجب أن تكون «ذا أولوية بالنظر إلى إرثها التاريخي في المنطقة»؛ لكنه في ظل الحكومات الأخيرة والحالية، فإنها «لا تقوم بدور فعال في هذا الصدد» .وفي مارس ٢٠٢٣، عندما زار رئيس الوزراء الإسرائيلي، «نتنياهو»، «لندن»، وقعت الأخيرة «اتفاقية شراكة استراتيجية»، مع إسرائيل، تعهدت بموجبها بتعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي معها.

وعلى الرغم من أن وقف إطلاق النار يبدو «صامدًا إلى حد ما»، إلا أن «كينجسلي»، حذر من أن «عدم الاستقرار في المنطقة، يعني أن اندلاع أعمال عنف أخرى، ليس أمرًا بعيدًا»، وأنه «من دون حل كامل للقضية الفلسطينية، لا توجد نهاية واضحة لأعمال العنف المتكررة في الأراضي المحتلة» .ومع إشارة «مكيرنان»، و«بعلوشة»، إلى استشهاد أكثر من ١٣٠ فلسطينيًا على يد القوات الإسرائيلية في عام ٢٠٢٣ حتى الآن، فمن المتوقع أن يرتفع هذا العدد بشكل كبير إذا وقعت انتهاكات جديدة؛ نتيجة أي عمل عسكري إسرائيلي أحادي الجانب ضد مناطق سكنية كثيفة السكان.

على العموم، تُظهر حالة الصمت والتخاذل الدولي على العدوان الأخير ضد الفلسطينيين المدنيين في الأراضي المحتلة، كيف يمكن لقوات الاحتلال الإسرائيلية مستقبلاً أن تستمر في إلحاق أضرار بشرية ومادية هائلة بالفلسطينيين، من دون أي تداعيات أو عواقب أو مساءلة دولية من مؤيديها الغربيين.

وفي حالة المسؤولين الأمريكيين، مثل «بايدن»، و«بلينكين»، فإن صمتهما بشأن هذه الأوضاع، يخبرنا باستمرار تردد «واشنطن»، في إدانة الانتهاكات الإسرائيلية علنًا، كما أن تصريحات كل من «بريطانيا»، و«الاتحاد الأوروبي»، قد فشلت أيضا في إجبارها على الالتزام بالقانون الدولي، ولا حتى في إظهار حق الفلسطينيين في التمتع بحقوق الإنسان والسيادة الوطنية والأمن .ومع استمرار الغرب في تأكيد أهمية ضمان تلك الحقوق باعتبارها أسبابا صريحة لدعمهم الثابت لأوكرانيا ضد روسيا؛ فإن الاتهام بوجود «معايير مزدوجة»– تقود المصالح الخاصة بعيدًا عن تطبيق القانون الدولي –هو أمر لا يمكن نفيه، ولا تجاهله.

٢٠٢٣/٥/٢٢

من هيمنة الدولار إلى نظام متعدد العملات

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

تزايدت دعوات الخبراء والسياسيين والعديد من مراكز البحوث الاقتصادية حول العالم في الآونة الأخيرة؛ إلى إنهاء هيمنة الدولار الأمريكي على الاقتصاد العالمي، خاصة بعد أن ارتفعت قيمته أمام العملات الأخرى، وازدادت قدرته على التحكم في التعاملات التجارية الدولية والاحتياطيات النقدية، وفي ظل استياء بعض الدول من استخدامه كسلاح سياسي، بدلا من كونه عملة تجارية عالمية.

وبشكل خاص، برزت إمكانية ظهور نظام نقدي عالمي متعدد العملات، وتسوية المدفوعات الدولية بغير الدولار، بعد اندلاع «الحرب الأوكرانية»، وفرض عقوبات مشددة على «موسكو»، طالت تعاملاتها بالدولار، إلى جانب ما اتبعه «الفيدرالي الأمريكي»، من سياسة نقدية متشددة لمكافحة التضخم، بالرفع المستمر لأسعار الفائدة؛ ما أعطاه قوة كبيرة مقابل العملات الأخرى، وجعل المستثمرين يحولون استثماراتهم إلى أدوات الدين الأمريكية، ومن ثمّ، حدوث أزمة شح دولاري لدى كثير من دول العالم، خاصة النامية، وتكبيل قدرتها على الاستيراد، فيما فاقم من أزمات الدول التي يقود التصدير نموها الاقتصادي، وعلى رأسها الصين والهند والبرازيل؛ ما جعلها تطرح إمكانية تسوية المدفوعات بعملاتها، ليبرز هنا التساؤل ..هل تنجح هذه الدعوات في تقويض سيطرة الدولار، وكسر هيمنته على الاقتصاد العالمي، ونظام النقد الدولي، ويتجه العالم إلى نظام متعدد العملات.

ومن المعلوم، أن قوة العملة لأي دولة تعكس قوة اقتصادها، ولما كان الاقتصاد الأمريكي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، قد أصبح أقوى اقتصاد في العالم؛ فإن «اتفاقات برتون وودز»، عام ١٩٤٤، التي أنشأت «صندوق النقد الدولي»، و«البنك الدولي للإنشاء والتعمير»، قد ربطت عملات العالم بالدولار بسعر ثابت، وحددت لكل عملة مجال مناورة «صعودًا وهبوطًا»، في حدود ٢٪، ثمّ ربطت سعر الدولار بالذهب عند ٣٥ دولارا للأوقية، وظل هذا النظام قائمًا حتى ألغى الرئيس الأمريكي «نيكسون»، في ١٥ أغسطس ١٩٧١ الارتباط بين الدولار والذهب، وترك العملة الأمريكية لسعر السوق، لينهار بذلك نظام «برتون وودز»، ويصبح للدول مطلق الحرية في تقييم عملاتها مقارنة بعملات بلد آخر، أو سلة عملات.

ومع ذلك، فإن قوة الاقتصاد الأمريكي الكبيرة – حينئذ – جعلت الدول تربط عملتها، سواء بسعر ثابت أو معوم بالدولار، ليكون الأخير هو العملة الوسيطة في تقييم عملتها بعملات الدول الأخرى .ومنذ عام ١٩٤٤ وحتى عام ١٩٧١، ظل الدولار ومعه الذهب يهيمنان على احتياطات الدول، وحتى بعد فك الارتباط أصبح الدولار هو المكون الرئيسي لاحتياطيات الدول.

ومع اطراد النمو الاقتصادي للعديد من دول العالم، وسعيها لقبول عملاتها في تسوية المدفوعات الدولية؛ أخذت كثير من دول العالم في تنويع احتياطاتها، حسب خريطة تعاملاتها التجارية .وفي تقرير «صندوق النقد الدولي» في مايو ٢٠٢١، تراجع نصيب الاحتياطيات الدولارية لدى البنوك المركزية إلى ٥٩٪، وهو أدنى مستوى على مدى ٢٥ عامًا؛ ما يعكس «جزئيًا»، تراجع دور الدولار في الاقتصاد العالمي، في مواجهة منافسة العملات الأخرى التي تستخدمها البنوك المركزية في إجراء المعاملات الدولية .وفي نهاية عام ٢٠٢٢ استمر هبوط نسبته في احتياطات النقد الأجنبي العالمية، حيث بلغت ٣٠٥٨٪، وهو أدنى مستوى منذ ١٩٩٥، فيما بلغت حصة اليورو ٤٧٠٢٠٪، واليوان الصيني ٦٩٠٢٪) أصبح عملة احتياطي دولية معترف بها من صندوق النقد الدولي في ٢٠١٦(، والين الياباني ٥٫٥١٪، والدولار الكندي ٣٨٠٢٪، وكل من الجنيه الإسترليني والدولار الأسترالي ١٫٩٦٪ .

وعلى الرغم من هذه المؤشرات، فقد ظل حجم الدين العالمي المقوم بالدولار، يمثل نحو ٥٠٪، كما أن نحو ٤٠٪ من المعاملات عبر «نظام سويفت» للمعاملات المالية الدولية، تتم من خلاله) وسويفت، يعد شريانا ماليا عالميا،

يسمح بالانتقال السلس والسريع عبر الحدود عبر جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك، ونشأ عام ١٩٧٣ ومقره في بلجيكا، ويربط ١١ ألف بنك ومؤسسة في أكثر من ٢٠٠ دولة.(

علاوة على ذلك، فقد أسهم أيضًا الانخفاض الكبير لنسبة الدولار في الاحتياطيات الدولية، توافق مجموعة «بريكس» – التي تضم الصين، والهند، وروسيا، والبرازيل، وجنوب إفريقيا – على تسوية المدفوعات بينها بعملاتها .وفي سبتمبر ٢٠٢٢، أعلنت مجموعة «غاز بروم»، الروسية، أن الصين ستبدأ سداد مبيعات الغاز الروسي بالروبل واليوان بدلاً من الدولار .وفي العام الماضي، تجاوز حجم التبادل التجاري بين الصين وروسيا، ٢٠٠ مليار دولار، فيما تمثل «بريكس» ٥٠٣١٪ من حجم الاقتصاد العالمي، و٤٢٪ من سكان العالم؛ لكن ناتجها المحلي الإجمالي مجتمعة يوازي ناتج الولايات المتحدة، وتسهم بنحو ١٨٪ من التجارة العالمية للسلع، و٢٥٪ من الاستثمار الأجنبي، وقد تشهد الفترة المقبلة انضمام دول أخرى إليها من بينها مصر والجزائر والسعودية والإمارات.

وفي ضوء هذه الديناميكيات، أعلن الرئيس الروسي «فيلاديمير بوتين»، في يونيو٢٠٢٢، خلال منتدى أعمال «بريكس»، أنه يجري العمل على إنشاء عملة احتياطية دولية على أساس سلة من عملات المجموعة، لتكون هذه العملة الجديدة بديلة للدولار في تسوية المعاملات البينية .ومع ذلك، فإن تعاملات دول المجموعة مع غيرها تتم بالدولار، كما أن ما لديها من احتياطي كبير، واستثمارات دولارية في أذون الخزانة الأمريكية بالدولار، وما لها وما عليها من ديون مقومة بنفس العملة، فيما تبقى مرجعيته أيضا في تقييم عملات هذه الدول.

وكانت التجربة السابقة، هي «اليورو» – الذي نشأ عام ١٩٩٩ – إلا أنه إلى الآن يمثل فقط ٢٠٪ من نسب الاحتياطيات النقدية الدولية، ليظل الدولار مهيمنًا؛ لكن مع ذلك، فإن «بريكس»، تسعى إلى رفع المعاملات التجارية فيما بينها، بحيث لا يمثل شح الدولار عائقًا أمامها .وفي الإطار ذاته، أعلن نائب رئيس مجلس الوزراء الروسي «ألكسندر نوفاك» في مارس ٢٠٢٣، أن «موسكو»، تعتزم مستقبلا التخلي عن «اليورو»، و«الدولار»، لصالح «اليوان»، و«الروبل»، وقبول العملات الوطنية في تعاملات موارد الطاقة، وعليه، اعتمد «البنك المركزي»، الروسي ٤٣ عملة يحدد أسعارها يوميًا، ويتم التبادل معها .

وفي جزء من هذه التحول، أعلنت «الهند»، أيضًا قبولها الدفع بالروبية الهندية في التعاملات التجارية مع الدول التي تعاني شحًا دولاريا .وفيما تحاول «نيودلهي»، تدويل عملتها، وتقليل الطلب على الدولار؛ فإنه بعد فترة وجيزة، تراكمت الروبية في البنوك الروسية، ما جعل «موسكو»، ترفض التصدير للهند بهذه العملة، مع وجود فجوة كبيرة في الميزان التجاري لصالح روسيا، رفعت فائض الروبية في المعاملات البينية، والذي بلغ بالفعل ما يزيد على ٤٠ مليار دولار؛ ما يعني أنه سيكون هناك سقف للتعامل بالعملات المحلية مرتبط بحجم التجارة بين البلدين المتعاملين.

ووفقا لعديد من المحللين، فإن السعر الرخيص للنفط الروسي، كان «سببا مباشرا»، لرفع واردات الهند من روسيا، والتي بلغت من فبراير عام ٢٠٢٢، حتى ٥ أبريل ٢٠٢٣، ما يقدر بـ٣٠٥١ مليار دولار، بينما كانت

العام السابق ٦٠١٠ مليارات دولار فقط، فيما تراجعت صادرات الهند إلى روسيا إلى ٤٣٠٣ مليارات دولار، مقابل ٦١٠٣ مليارات دولار في العام السابق.

وفي إشارة إلى التحول الديناميكي الأوسع نطاقًا إلى نظام عالمي متعدد العملات؛ فإنه حين أخذت تجارة النفط الخليجية تتجه شرقا، وقل اعتماد «الولايات المتحدة» عليها، فضلا عن صعود «الصين»، لتصبح القوة الاقتصادية الثانية عالميًا، والشريك التجاري الأول لدول «مجلس التعاون الخليجي»، وسعيها إلى عقد اتفاقية تجارة حرة معها؛ فقد طلب الرئيس الصيني لدى لقائه قادة دول المجلس في السعودية ديسمبر٢٠٢٢، إمكانية سداد مشتريات النفط الخليجي باليوان الصيني، وهي الخطوة التي تعزز هذه العملة دوليا.

ومع ذلك، فإن انفكاك التعاملات المالية لدول الخليج عن الدولار، يعد أمرا سابقا لأوانه في الوقت الراهن، حيث ترتبط عملات هذه الدول به بسعر ثابت– فيما عدا الكويت التي ترتبط عملتها بسلة عملات – ما يجعلها تحتاج إلى الدولار للمحافظة على هذا السعر، خاصة أنها لا تعاني شحًا دولاريًا، كما أن استمرار بيع النفط بالعملة الأمريكية من أهم عوامل قوة الدولار والسيولة النقدية الدولية، ونتيجة لذلك، ظهر مصطلح ما يُسمى بـ«البترودولار».

وفي عالم متعدد الأقطاب، فإنه مع السياسة المتوازنة، وتعدد الشركاء التي أخذت دول مجلس التعاون– خاصة السعودية– في اتباعها؛ فإن استخدام «اليوان»، في تسوية بعض المدفوعات، قد يظل «ممكنًا»، بشكل جزئي، وليس بشكل كامل، خاصة مع تقدم «السعودية»، و«الإمارات»، للانضمام إلى مجموعة «بريكس».

غير أنه لوضع الأمور في سياقها، وبالنظر إلى تجربة التعامل بالروبية بين روسيا والهند، يعترف العالم كله بحاجته إلى الدولار لتسوية تعاملاته، وبناء احتياطاته النقدية، ولا يستخدم «اليوان»، وغيره بنفس الدرجة التي يستخدم بها الدولار .ويكفي الإشارة إلى ارتفاع احتياطاته لدى دول «البريكس»، نفسها والبالغة نحو ٤ تريليونات دولار؛ تستحوذ «الصين» وحدها منها على ٢٠٣ تريليونات، كما تأتي في المرتبة الثانية بعد اليابان في قائمة كبار المستثمرين في سندات الخزانة الأمريكية بقيمة ٨٧٠ مليار دولار .فيما يبلغ عدد شركاتها المدرجة في الأسواق المالية الأمريكية نحو ٢٦٢ شركة، بإجمالي قيمة تسويقية تزيد على تريليون دولار، في حين تحتل «الولايات المتحدة»، المرتبة الأولى عالميًا في إجمالي الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إليها، ويتجاوز حجم التجارة المتبادلة بينهما ٧٠٠ مليار دولار، ما يعني أنه حتى في مجموعة «بريكس»، مازال الدولار يحتل مكانة كبيرة في تعاملاتها الخارجية.

وبالنظر إلى إعلان «البنك المركزي» العراقي، في فبراير٢٠٢٣، اتخاذ تدابير عاجلة لتمويل التجارة الخارجية مع «الصين»، باليوان – بعد أن كانت كل واردات العراق من «بكين»، تُدفع بالدولار فقط –فإن دوافع هذه الخطوة، وأهمها شح الدولار، لا توجد لدى دول الخليج، التي تتمتع بفوائض دولارية كبيرة، كما تتسع تجارتها لتشمل كل دول العالم، وليس فقط الدول المتعاملة باليوان، وهذه الدول تسوي مدفوعاتها بالدولار، فيما يزيد حجم التجارة الخارجية الخليجية على ١,١ تريليون دولار، بإجمالي واردات ٤٧٨ مليار دولار، وإجمالي صادرات يزيد

على ٥٦٤ مليار دولار، في حين بلغت صادراتها إلى الصين ٥٠١٩٪، والواردات منها نحو ٦٠٢٠٪، والباقي مع دول العالم، وهو ما يضع قيدًا على إمكانية تحول قيمة الصادرات الخليجية إلى عملات أخرى بغير الدولار.

من ناحية أخرى، ترتفع الاستثمارات الخليجية في أذون الخزانة الأمريكية، لتبلغ نحو ٢٢٧ مليار دولار .وفي مارس٢٠٢٣، صرح ولي العهد السعودي الأمير «محمد بن سلمان»، أن الاستثمارات السعودية في «الولايات المتحدة»، تبلغ نحو ٨٠٠ مليار دولار، فضلا عن أن صناديق الثروة السيادية الخليجية مقومة بالدولار، والبالغ قيمتها نحو ٦٠٢ تريليون دولار، كما أن مستحقات الديون الواجب سدادها من الدول والمؤسسات المقترضة من دول الخليج، وكذلك الديون الواقعة على هذه الدول مقومة أيضا بنفس العملة، فيما يشكل الدولار النسبة الأكبر من احتياطات النقد الأجنبي للبنوك المركزية الخليجية، بإجمالي احتياطات للسعودية ٤٦٦ مليار دولار، والإمارات ٢٠٥ مليارات دولار، وقطر ٦٠ مليار دولار، والكويت ٦٠٤٦ مليار دولار.

على العموم، هناك محددات كثيرة أمام التحول من الدولار إلى عملات أخرى، أهمها علاقات التجارة الدولية، والاستثمار، وعلاقات المديونية والدائنية، واحتياطيات النقد الأجنبي، كما أنه يظل إلى الآن – وفي الأجل القصير والمتوسط – العملة المرجعية في تقييم العملات والأصول، وهو بذاته مخزنًا مستقرًا للقيم، وأحد أهم الملاذات الآمنة، حتى لمجموعة البريكس نفسها التي زاد تعاملها البيني بعملاتها، حيث مازالت تتعلق كثيرًا بالدولار في معاملاتها الخارجية.

وعليه، فإن محاولات التحول نحو نظام عالمي لا يعتمد على الدولار، ستكون على الأرجح انتقالا تجاه عملة أخرى أو نظام مختلف، مثلما حدث عندما ابتعد العالم عن الجنيه الإسترليني نحو الدولار بعد الحرب العالمية الثانية، حيث لا يُتوقع انهياره بالسرعة التي يتوقعها البعض، وإن كان هناك توقعات بأن هيمنته ستنتهي في نهاية المطاف في الآجال الطويلة.

٢٠٢٣/٥/٢٣

قراءة في إجراءات «مجموعة السبع» لتعزيز التواصل مع دول «الجنوب العالمي»

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

اجتمعت «مجموعة السبع»، المؤلفة من «الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وألمانيا، واليابان، وإيطاليا، وكندا، وبمشاركة الاتحاد الأوروبي»، بين ١٩ و٢١ مايو ٢٠٢٣، في قمتها السنوية في «هيروشيما»، باليابان؛ لمناقشة مجموعة واسعة من الشؤون السياسية والاقتصادية الدولية .وعلى الرغم من توقع المراقبين أن تستأثر الاعتبارات المتعلقة بحرب أوكرانيا بمعظم الاهتمام، مع فرض عقوبات جديدة ضد روسيا؛ فقد دارت نقاشات مهمة حول تغيير أوسع للنهج الجيوسياسي والمناخ الاقتصادي العالمي.

وفي تأييد لهذا، أشار المراقبون الغربيون إلى رد فعل دول الجنوب العالمي، حول القرارات والإعلانات الصادرة عن اجتماع اليابان، بشأن الأمن الاقتصادي، باعتباره أحد الأبعاد المهمة لهذه القمة، ونظرًا إلى أن الغرب يسعى إلى إقناع دول عدم الانحياز في آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط بالوقوف إلى جانبه في سياساته تجاه روسيا والصين . ومع استمرار معاناة الاقتصاد العالمي أيضًا من الآثار طويلة المدى لوباء كورونا، بالإضافة إلى الصدمة من اندلاع

حرب أوكرانيا؛ فقد حثت مجموعة الأزمات الدولية، دول المجموعة على اغتنام الفرصة لإظهار قدرتها على مساعدة بقية العالم.

وبالإضافة إلى الأهداف الأساسية للقمة المتمثلة في إعادة تأكيد الدعم لأوكرانيا، ومواجهة التهديدات للأمن المتبادل، وتعزيز التعاون الاقتصادي خلال الاجتماعات، فقد رأت مجموعة الأزمات الدولية، أن الدول الصناعية السبع الكبرى، بدأت تفكر في كيفية إيصال رسائلهم إلى مختلف الشعوب في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الدول في آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط.

وفي إطار المداولات الداخلية للمجموعة، سجلت ماريان بيتسنجر، من المعهد الملكي للشؤون الدولية، أن الأمن الاقتصادي كان هو الموضوع الرئيسي للقمة، مع حرص اليابان – القوة الاقتصادية في شرق آسيا –على تعزيز التعاون الدولي لدعم سياسات الأمن الاقتصادي المزدهرة، مستشهدة بحضور الصين المتزايد، في كل من الأسواق الدولية والمشهد الجيوسياسي، إلى جانب التداعيات الاقتصادية للحرب في أوكرانيا .فيما لاحظت أن مفهوم الأمن الاقتصادي هو الأمن القومي– كما تم تسميته لأول مرة في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي عام ٢٠١٧ –أصبح الآن معتمدا من قبل الاقتصادات المتقدمة في العالم.

وتأكيدًا لهذا التحليل، عند تحديث المراجعة المتكاملة للحكومة البريطانية، في مارس ٢٠٢٣، حثت على صياغة تدابير أكثر قوة لتعزيز الأمن الاقتصادي للمملكة المتحدة، عبر هيئة وطنية جديدة – مركز حماية البنية التحتية الوطنية –لأمن سلاسل التوريد والتواصل مع الحلفاء والشركاء .وبالمثل، أشارت جورجينا رايت، من معهد مونتين، إلى الطريقة التي يقود بها الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، سعيًا جديدًا عن الأمن الاقتصادي الأوروبي، بعد أن أعرب عن أسفه مؤخرًا بأن الكتلة لا يمكن أن تظل السوق الأخير المتبقي من دون سياسة صناعية .

ووفقًا لـ«توم كيتينج»، من المعهد الملكي للخدمات المتحدة، فإن الاتحاد الأوروبي أيضًا يفتقر إلى استراتيجية أمنية اقتصادية موثوقة، حيث يَظهر التفكير الجذري والعلاج فقط، عندما يتم الكشف عن نقاط الضعف وسن الإجراءات، وليس بشكل استباقي .ولمعالجة هذه الفجوة؛ من المتوقع أن تعلن المفوضية الأوروبية، قريبا عن استراتيجية الأمن الاقتصادي الخاصة بها .

ومن خلال القيام بذلك، لاحظت بيتسنجر، أن المشرعين الأوروبيين، يطورون مجموعة أدوات لتعزيز مرونة سلاسل التوريد، وضوابط التصدير، وتدقيق الاستثمار؛ لمعالجة السياسات غير السوقية والإكراه الاقتصادي، ولكن في حين أن واشنطن، تتبنى منطقا أكثر توسعًا للأمن الاقتصادي، فإن الاتحاد الأوروبي حذر من الإفراط في ظاهرة التوريق الاقتصادي، نظرًا إلى تأثيراته المحتملة على التجارة والتعاون متعدد الأطراف.

وبالإضافة إلى نقاط الاختلاف في السياسة الاقتصادية؛ فقد سلطت القمة الضوء على استمرار الخلافات السياسية بين الأعضاء .وبينما رأت مجموعة الأزمات الدولية، أن الحرب في أوكرانيا، أعطت مجموعة السبع، إحساسًا جديدًا بوجود هدف، بعد أن طغت عليها مجموعة العشرين، من حيث الأهمية في الشؤون الجيوسياسية، خلال العقد ونصف العقد الماضيين؛ فقد أشارت أيضًا إلى وجود عديد من الاختلافات السياسية، والاستمرار في إحباط

التعاون بين الحلفاء نتيجة الاختلاف في التفكير .وفي حالة القمة الحالية، لاحظت كيف أن مبادرة أمريكية، لتشديد القيود التجارية على موسكو؛ قوبلت باعتراضات من أوروبا واليابان، في حين لقي اقتراح، نحو نزع السلاح النووي العالمي من قبل اليابان، باستقبال فاتر من قبل الدول الغربية المسلحة نوويا.

وفيما يتعلق بالصين، نصحت بيتسنجر، بضرورة فهم الأمن الاقتصادي المتمركز حول بكين في القمة، حيث إن الاهتمام بمكافحة الإكراه الاقتصادي، وتعزيز مرونة سلاسل التوريد سيكون له فرصة أفضل للنجاح .وفي شرحها للاختلافات داخل المجموعة، أوضحت، أنه في حين تفضل الولايات المتحدة، التحرك من أجل استبعاد الصين من الأسواق الدولية؛ فإن الاتحاد الأوروبي، واليابان، يفضلان نهجًا حياديًا للجهات الفاعلة، وهو نهج يحدد المخاطر والتهديدات، لكنه يتجنب تحديد المنظمات أو الشركات الصينية على وجه التحديد بالاسم؛ لأن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى تصعيد الأعمال العدائية .وعليه، فإنه في مسألة الأمن الاقتصادي– التي تحظي دائما باهتمام واسع النطاق –أوصت دول المجموعة، بتعظيم التعاون بين الأعضاء، والتركيز على تعزيز سلاسل التوريد ومكافحة الإكراه الاقتصادي.

وعلى الرغم من استمرار انقسام الاقتصادات المتقدمة فيما بينها حول القضايا الاقتصادية والسياسية، إلا أن اهتمامها المشترك باعتبارات الأمن الاقتصادي يعد عاملاً موحِّدًا .وأوضحت بيتسنجر، أنه خلال القمة كان هناك اعتراف متزايد بأن تعزيز الأمن الاقتصادي يتطلب التعاون مع شركاء يتبنون ذات التفكير .ويمتد هذا الهدف ليشمل دول عدم الانحياز، والتي يُشار إليها الآن من قبل المفكرين الغربيين على أنها دول الجنوب العالمي، مع التركيز بشكل خاص على دول في أمريكا اللاتينية وإفريقيا، وجنوب آسيا والمحيط الهادئ.

وانعكاسًا لهذا النهج، رأت بيتسنجر، أن مفهوم الأمن الاقتصادي يتجاوز في النهاية دائرة أعضاء مجموعة السبع . وفي حين أن قرار اليابان، بدعوة كوريا الجنوبية، وأستراليا، لحضور القمة بمثابة خطوة مرحب بها لربط النقاشات الأمنية والاقتصادية المختلفة واللاعبين الرئيسيين بشكل أفضل؛ فإنه من أجل دفع أجندتها الاقتصادية إلى ما وراء الغرب وحلفائه، يجب أن تكون دول المجموعة مستعدة للتطلع نحو مشاركة أفضل مع الجنوب العالمي .

وفي حين أن اليابان، من دورها كمضيف، وجهت دعوات إلى البرازيل، والهند، وفيتنام، وإندونيسيا) ممثلين لرابطة دول جنوب شرق آسيا – آسيان(، وجزر القمر) ممثلة الاتحاد الإفريقي(، وجزر كوك) عن منتدى جزر المحيط الهادئ(؛ فإنه لا تزال قمة الدول الصناعية السبع بشكل واضح ناديًا حصريًا، لأغنى اقتصادات العالم وأكثرها تقدمًا، مع عدم تقديم تمثيل للقوى الرائدة في الخليج، أو الشرق الأوسط بشكل أوسع، أو أوروبا الشرقية، أو شمال إفريقيا، أو آسيا الوسطى.

ووفقا لعديد من المحللين، فإن غياب هذه الدول عن مثل هذه المناقشات، يُعد أمر مهما .وأقرت مجموعة الأزمات، بأن البلدان خارج المجموعة ألقت اللوم على الدول السبع، والدول الأخرى ذات الاقتصادات المتقدمة في تفاقم التضخم، وارتفاع أسعار السلع، وما ينتج عن الديون الحكومية الإضافية، وحاجة المسؤولين المجتمعين في القمة إلى إظهار الاستعداد لمواجهة التحديات التي يواجهها بقية العالم، وليس تحديات دول المجموعة فقط .

ومع ذلك، لاحظت بيتسنجر، أن مثل هذا الاعتراف بحد ذاته سيفيد الدول السبع، حيث إن المشاركة السياسية والاقتصادية الأفضل مع بلدان في آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية، ستعمل على تخفيف المخاوف الحالية، بشأن مرونة سلسلة التوريد للمجموعة، وتسهيل حشد التمويل لاستثمارات البنية التحتية ودفع الاتفاقيات التجارية.

وبينما أشارت صحيفة فاينانشال تايمز، إلى أن كلا من اليابان، والولايات المتحدة، ركزا خلال الاجتماع على القضايا الأمنية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، من أجل ضمان قدرة الدول على إظهار أكبر قدر ممكن من الوحدة في نهجها تجاه الصين، ودورها في منطقة الشرق الأوسط– التي تمر بسلسلة من التغييرات الجيوسياسية الرئيسية، وربما أوضح مثال على ذلك، الاتفاق الذي توسطت فيه بكين وأدى إلى إعادة العلاقات بين السعودية وإيران– فقد أوضح جون آيرش، من وكالة رويترز، أن القمة عُقدت لتقييم استراتيجيتهم في الشرق الأوسط، ومحاولة إيجاد وسيلة لدرء التحولات الديناميكية التي تركتهم يتدافعون من أجل الاحتفاظ بالنفوذ في منطقة لطالما احتفظ الغرب بتأثير فيها بلا منازع.

وعلى الرغم من تركيز القمة على الحرب في أوكرانيا والصين، إلا أنه كان هناك أدلة على وضع المجموعة في اعتبارها قضايا الشرق الأوسط بشكل أكبر .وفي أبريل ٢٠٢٣، عقد وزراء خارجية دول مجموعة السبع، جلسة محادثات حول الشرق الأوسط، أكد خلالها المسؤولون من جديد اعتقادهم المشترك بأنه لا ينبغي السماح لإيران بتطوير أسلحة نووية، وضرورة استمرارها في الالتزام بشروط عدم الانتشار النووي.

ومع ذلك، فقد أشار آيرش، إلى استياء دبلوماسيين أوروبيين من إرهاق الشرق الأوسط على أيدي الأمريكيين، والذي كان له تأثير في ترك الباب مفتوحًا للآخرين لملء الفراغ؛ وعلى الأخص الصين وروسيا .وحتى خارج تنافس القوى العظمى، فإن الأهمية المتزايدة لقوى الشرق الأوسط وتأثيرها وتشكيلها الشؤون العالمية، هي ديناميكية ركزت عليها القمة بشكل أفضل .وتم توضيح الدليل على هذا التحول من خلال الإشارة إلى زيارة الرئيس الأوكراني، زيلينسكي – قبل سفره إلى اليابان –إلى السعودية لأول مرة لحضور قمة جامعة الدول العربية في جدة، بهدف تعزيز العلاقات الثنائية، وعلاقات أوكرانيا مع العالم العربي.

على العموم، بينما أكدت مجموعة الأزمات الدولية، أن قمة الدول السبع الكبرى، تمثل عرضًا قويًا لوحدة الغرب، إلا أنها دليل أيضًا على وجود عدد لا يحصى من العقبات داخل المجموعة، بشأن التعاون السياسي والاقتصادي .وبعيدًا عن عضويتها، أشار المحللون إلى الأهمية المتزايدة للقمة لما تقدمه من فرصة لدول عدم الانحياز في الجنوب العالمي، بشأن التصرف لما يخدم مصالحها أيضًا .وبالنسبة إلى الشرق الأوسط، تمت الإشارة إلى أن دول المنطقة تتصرف بتفرد جيوسياسي أكبر واستقلال عن الرغبات المعلنة للقوى الاقتصادية والسياسية في العالم، لتأمين مصالحها الاستراتيجية، وخاصة بعد أن تخلت الولايات المتحدة عن دورها في المنطقة.

٢٠٢٣/٥/٢٤

تتويج الملك «تشارلز» والقوة الناعمة للمملكة المتحدة

على الرغم من أن المملكة المتحدة، لم تعد في مقدمة القوى العظمى عالميًا من حيث عناصر القوة العسكرية والنفوذ الجيوسياسي كما كان، فإن كفاءتها في إبراز قوتها الناعمة في جميع أنحاء العالم، وقدرتها على بسط نفوذها، وقيمها المشتركة، وإرثها التاريخي والثقافي، وأنظمة سياسية أخرى؛ كانت قادرة على جعل الآخرين يريدون إنجاز ما تريد، وكما وصفها الكاتب الأمريكي جوزيف ناي، فإنه يتم تصنيفها باستمرار على أنها الأفضل عالميًا .

وفي مؤشر براند فاينانس للقوة الناعمة لعام ٢٠٢٣، احتلت بريطانيا، المرتبة الثانية عالميًا، بعد الولايات المتحدة، فيما اعتبرت لندن، المدينة الأولى عالميًا في عرض قوتها الناعمة، قبل نيويورك، وباريس، ويرجع ذلك إلى سمعتها الراسخة في مستوى التميز الأكاديمي، جنبًا إلى جنب مع وجود العديد من المؤسسات الثقافية الرائدة.

ومع الاعتراف بالدور الذي يمكن أن يؤديه نشر القوة الناعمة في تلبية الطموحات الاقتصادية والسياسية لدولة ما، في السنوات العشرين الماضية؛ فقد أقر المراقبون بالمزايا القيمة للسياسة الخارجية التي مارستها المملكة المتحدة، من خلال دلائل قوتها الناعمة القوية .وفي تحديثها للمراجعة المتكاملة لملف السياسة الخارجية والدفاعية في مارس ٢٠٢٣، أوضحت الحكومة أنها تسعى إلى تعظيم نشر قوتها الناعمة، لخدمة المصالح البريطانية، وكذلك بذل المزيد من الجهد لتسخير تلك القوة لإدارة دفة نهج السياسة الخارجية الأوسع نطاقًا، وخاصة فيما يتعلق بعلاقات المملكة المتحدة المعقدة مع دول الكومنولث.

وفي واقع الأمر، لا يوجد تجسيد لصورة القوة الناعمة البريطانية أكثر من العائلة المالكة .وعلى الرغم من تقليص حجم سلطاتها الدستورية، منذ فترة طويلة، إلا أن الاحتفالات الملكية الفريدة على مر العصور، تجتذب ملايين السائحين إلى البلاد سنويًا من جميع الأقطار .ووفقًا لنتائج مؤشر براند فاينانس، فإن هذا الأمر كفيل بجلب ما يقرب من ٥٠٢ مليار جنيه إسترليني لاقتصاد المملكة سنويًا، لما تتميز به الملكية البريطانية من اعتراف دولي قد لا توصف به أي مؤسسة أخرى بنفس القدر.

ومع ممارسة الملكة إليزابيث الثانية، مهامها طيلة أكثر من ٧٠ عامًا، فليس غريبًا أن وفاتها في سبتمبر٢٠٢٢، قد أثارت زخما، واسع النطاق من قبل كافة الدول، بما في ذلك خصوم بريطانيا الجيوسياسيين .

وفي حين تم تتويج الملك تشارلز الثالث، رسميًا، في أوائل مايو ٢٠٢٣؛ فإن هذا الحدث وفقًا لـ«مارك لاندلر»، في صحيفة نيويورك تايمز، يمثل مشهدًا ملكيًا، لا يمكن لأي طرف غير بريطانيا وحدها إظهاره بتلك الدقة؛ حيث شارك في موكبه ١٩ فرقة عسكرية، و٤ آلاف جندي انتشروا لمسافة ميل كامل وسط لندن، بحضور ٢٢٠٠ من المسؤولين الدوليين البارزين، وهو الأمر الذي يظل دليلاً مهمًا، على تقدم مستوى قوة بريطانيا الناعمة عالميا.

ومع ذلك، هناك بعض الاختلافات المهمة بين الملك الحالي والملكة الراحلة .وبينما اشتهرت الأخيرة، بإحجامها عن الخوض في الشؤون السياسية المحلية أو الدولية، حيث أشارت غابي هينسليف، في صحيفة الجارديان، إلى أنها كانت لا تدلو بدلوها في التطورات السياسية البريطانية في النصف الثاني من القرن العشرين؛ فقد أوضح بيتر كيلنر، من مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، أن فترة حكم الملك تشارلز الثالث، قد تنطوي على بوادر مفاجئة، لمشاركة أكثر نشاطًا له في الشؤون الدولية .ومن المرجح أن يتخذ هذا النشاط اتجاها نحو تعزيز شغف الملك

الواضح بحماية البيئة .وكتب كيلنر، أن تولي الملك تشارلز للعرش والتأثيرات الذي سيجلبها هذا الأمر، يوفر له فرصة أكبر للدفع بالجهود العالمية لمكافحة التغيرات المناخية .وفي أول زيارة خارجية له إلى ألمانيا قبل تتويجه، كرر تعليقاته السابقة حول الحاجة الملحة لخفض انبعاثات الكربون عالميًا.

وليس غريبًا أن تكون علاقة العائلة المالكة مع دول الكومنولث، أيضًا من بين أهم القضايا المطروحة حاليًا . وباعتباره ملكًا مُنصبًا على ١٤ دولة أخرى، بالإضافة إلى بريطانيا ذاتها–بما في ذلك كندا، وأستراليا، ونيوزيلندا، ومجموعة من جزر الكاريبي، مثل جامايكا، وجزر الباهاما، وجرينادا، وسانت كيتس، ونيفيس، فإن هناك تساؤل حول ما إذا كانت هذه الدول ستستمر في الحفاظ على وضعها الحالي، أم ستسعى للانفصال عنها .

وعلى الرغم من أن أسباب أية تغييرات محتملة في هذا الصدد، ليست من مسؤولية الملك الجديد، بأي حال من الأحوال؛ حيث إن الأمر يتعلق بآثار ماضية طويلة المدى للإمبراطورية البريطانية؛ فإنه كما كان الحال تمامًا خلال فترة حكم الملكة إليزابيث الثانية؛ سيسعى الملك تشارلز، للحفاظ على العلاقات السياسية التاريخية لبريطانيا مع الدول كافة، بما في ذلك دول الكومنولث.

ومع ذلك، تبدو هذه المهمة في حد ذاتها تحديًا .وأشارت راشيل بانيت، في صحيفة واشنطن بوست، إلى أن العديد من أعضاء دول الكومنولث يعيدون الآن النظر في علاقتهم بالتاج البريطاني، وسط الحسابات المحبطة والصادمة أحيانًا، التي خلفها إرث الإمبراطورية البريطانية .وفي نوفمبر٢٠٢١، أصبحت بربادوس أحدث جمهورية، على الرغم من أن تلك الجزيرة لا تزال جزءًا من الكومنولث .ومنذ ذلك الحين، انتهجت حكومة أنتيغوا وباربودا، زمام المبادرة، والتي أطلقت جدولًا زمنيًا، لإجراء استفتاء على مستقبل نظامها الملكي في غضون السنوات الثلاثة المقبلة .

وبدوره، أكد رئيس وزراء جامايكا أندرو هولنيس، في وقت سابق من عام ٢٠٢٣، أن الوقت قد حان لتصبح الجزيرة جمهورية .وبعيدا عن منطقة البحر الكاريبي، اكتسبت الحركات الجمهورية زخمًا، في كل من أستراليا، ونيوزيلندا، وكندا؛ حيث إنه في السابق اعترف رئيس الوزراء الأسترالي الحالي ألبانيز، بأنه جمهوري حتى النخاع، كما أصر المفوض السامي الأسترالي لدى المملكة المتحدة ستيفن سميث، على أن الانتقال إلى نظام سياسي جمهوري أمر لا مفر منه.

كما يجب أيضًا ملاحظة أن الملك تشارلز الثالث، مناصر للقضايا البيئية في دول الكومنولث، وهو ما كان له بالغ الأثر على بعض دول الجنوب العالمي، التي هي أيضًا أعضاء في هذا التجمع المكون من ٥٤ دولة .وأشارت بانيت، إلى حضور الأمير تشارلز– في السابق –العديد من اجتماعات الكومنولث في غياب الملكة، فيما تركزت اهتماماته الأخرى، في قضية التنمية المستدامة، وتمكين الشباب، وهو ما قد يجعله شخصية فريدة، بالنسبة إلى بلدان العالم، وبالتالي ضمان مساهمة العائلة المالكة في إظهار ملامح القوة الناعمة البريطانية.

علاوة على ذلك، تمت ملاحظة أن شخصية النظام الملكي في عهد الملك الحالي، قد خضعت لعملية تغيير جذرية، وخاصة مع إشارة لاندلر، إلى أن التتويج أظهر جهودًا واضحة، لجعل طقوس التتويج، إبان القرون

الوسطى أكثر شمولية وديمقراطية؛ حيث لم يتصدر رجال الدين الأنجليكانيون الموكب الذي يدخل كنيسة وستمنستر صباح التتويج، بل تصدره ممثلون من طوائف؛ اليهود، والمسلمين، والسيخ، والبوذيين والهندوس.

وفي مواجهة هذه الأمثلة، من الممكن أن تتأثر إمكانات القوة الناعمة البريطانية خارجيًا، من خلال تقليص عدد الدول التي تحتفظ بالتاج البريطاني .وأشار كيلنر، إلى أنه– كما كان الحال خلال السنوات الأخيرة من حكم الملكة إليزابيث الثانية –قد يشهد الملك تشارلز الثالث حتى الآن انسحاب دول، مثل اسكتلندا، وأيرلندا الشمالية من المملكة المتحدة خلال استفتاءات ديمقراطية، وهو سيناريو من شأنه أن يترك مستقبل النظام الملكي في هذه البلدان مطروحًا للنقاش .ومن المهم أيضًا الاعتراف بتراجع شعبية النظام الملكي في بريطانيا؛ واستشهد لاندلر، بأن حفل التتويج رافقه تصريحات منفرة من المتظاهرين المناهضين للملكية البريطانية في لندن.

وعلى الرغم من أن مثل هذه الأحداث قد فشلت في عرقلة الاحتفال بالتتويج، إلا أن هناك اتجاهًا طويل الأمد، للتخلي عن الملكية .ووفقًا لاستطلاع أجراه المركز الوطني للبحوث الاجتماعية، عام ٢٠٢٣، يعتقد ٢٩٪ فقط من البريطانيين، أن الملكية أمر مهم للغاية، وهو ما يمثل انخفاضًا بنسبة ٣٨٪ عن العام السابق .وقد يتضح منه أيضًا انخفاض الدعم والتأييد للعائلة المالكة بشكل خاص في الفئات العمرية الأصغر، حيث يرى ١٢٪ فقط من مواطني المملكة المتحدة الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٣٤ عامًا أنها ذات أهمية بالغة للحفاظ على مستقبل وكيان الأمة .

وبتحليل هذه النتائج، أشارت أميليا هيل، في صحيفة الجارديان، إلى أنها تعكس اتجاهًا طويل الأمد لتراجع الدعم الموجه إلى النظام الملكي .وأوضح جاي جودوين، الرئيس التنفيذي للمركز الوطني للبحوث الاجتماعية، أن التحدي الأساسي للعائلة المالكة محليًا، سيكون تعزيز أهميتها وجاذبيتها لدى جيل الشباب للحفاظ على دعمه داخل بريطانيا على النحو الواجب.

وتثير علامات الاستفهام حول مستقبل النظام الملكي البريطاني، قلقًا أوسع، حول علاقته بشكل عام مع دول العالم .ومع استشهاد لاندلر، بكيف بدا الملك تشارلز وكأنه يشعر بثقل التاج، فقد زاد التآكل في حجم ونطاق سلطة الملكية البريطانية، سواء من خلال الإصلاح الديمقراطي، وتقليص صلاحيتها، أو قرار الحكومات الوطنية بفصل نفسها عن نظامها الحالي، لتصبح جمهورية، وهو ما سيؤدي حتما إلى حدوث تغيير كبير في علاقة العائلة المالكة السياسية مع بقية العالم .

على العموم، فإنه مع كل هذه التحديات، يجب الإشارة إلى كيفية تجاوز النظام الملكي البريطاني للعديد من العواصف خلال تاريخه الذي يزيد على الألف عام .وعلى وجه الخصوص، أشار كيلنر، إلى أن تمتع هذا النظام بـ «البراجماتية» المستمرة، والتغييرات التدريجية، خلال القرون الماضية، أثبت نجاحه في ضمان تماسكه على المدى الطويل، علاوة على ذلك، فإن الطبيعة المرنة لعلاقة مواطني المملكة المتحدة بالعائلة المالكة، تظل عنصرا جوهريا، يقدم نموذجا فريدا، لقوة الدولة الناعمة في علاقاتها الخارجية.

٢٠٢٣/٥/٢٥

قراءة في اتجاهات أسعار النفط عام ٢٠٢٣

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

أوضحت اتجاهات أسعار النفط في الآونة الأخيرة، أن قرارات «أوبك بلس»، بشأن خفض الإنتاج ابتداءً من مايو حتى نهاية ٢٠٢٣ كانت في محلها، وأنه لو استجابت للمطالب الأمريكية بزيادة الإنتاج لكانت الأسعار حاليًا أكثر انخفاضًا.

وفي ٥ مايو ٢٠٢٣ كان سعر برميل النفط يقترب من مستوى ٧٥٠٦٨ دولارا، مع اتجاه رئيسي هابط إلى مستويات تالية ما بين ١٩٠٦٤ دولارا، و١٠٠٦٦ دولارا، وقد استمر هذا الاتجاه النزولي للأسعار من الربع الأخير لعام ٢٠٢٢ .وتبقى المراهنة في عام ٢٠٢٣ هي على اتجاهات نمو الاقتصادين الصيني والهندي، بينما أدت السياسات النقدية المتشددة في الولايات المتحدة وأوروبا لمكافحة التضخم إلى تباطؤ اقتصاداتها؛ لكن حالة عدم اليقين بشأن الصين والهند قد سيطرت على الأسواق، والإشارات المتفائلة هي التي تحدث تقلبات في الأجل القصير .وتتوقع «أوبك»، أن يزيد الطلب الصناعي على البنزين والديزل زيادة طفيفة في عام ٢٠٢٣، مقارنة بالعام السابق بنسبة ٣٠٢٪ أي ما يعادل ٢٥٠٢ مليون برميل يوميًا.

وبالنسبة إلى العرض، فإنه من المتوقع أن يكون نمو إنتاج «أوبك»، قليلاً في ٢٠٢٣، ولا يزيد على نصف مليون برميل يوميًا، فيما توقعت «إدارة معلومات الطاقة الأمريكية»، زيادة إنتاج النفط العالمي بنسبة ١٪ أي ما يعادل ١٠١ مليون برميل يوميًا في ٢٠٢٣ مقارنة بالعام السابق، وتأتي معظم الزيادات من الولايات المتحدة، بينما توقعت انخفاض إنتاج روسيا من ٩٠١٠ ملايين برميل يوميًا إلى ٥٠٩ ملايين برميل يوميًا، في مقابل نمو الإنتاج الأمريكي بنسبة ٥٪؛ أي ما يعادل مليون برميل يوميًا .

وفيما كان الخبراء قد توقعوا أن الزيادات الطفيفة في العرض لن ترقى إلى مستوى الطلب– ما يشير إلى أن الأسعار سترتفع –فقد كان انخفاض معدل نمو الاقتصاد العالمي قد انعكس على أسعار النفط .ويزداد هذا التأثير إذا ما تحول تباطؤ نمو الاقتصاد الأمريكي إلى ركود، وتحول ما يبدو أنه ركود جزئي في أوروبا إلى ركود طويل الأمد.

وفي حين أن أسعار النفط شديدة الحساسية للتطورات السياسية، كالحرب في أوكرانيا، ومن ثمّ، المخاوف بشأن إمدادات وأمن الطاقة؛ إلا أنها ترتبط إيجابيًا أيضًا بأسواق الأسهم، فارتفاع أسعار الأسهم يشير إلى رواج اقتصادي، وبالتالي، زيادة في الطلب على النفط، وانخفاضها يدل على تباطؤ اقتصادي، ومن ثم انخفاض الطلب على النفط .وتشير مؤشرات «استاندارد أند بورز»، و«ناسداك»– وهي مؤشرات لأسواق الأسهم –إلى أن إقبال مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى رفع أسعار الفائدة للحد من ارتفاعات معدل التضخم، قد زاد من تكاليف الاقتراض للشركات، وإحجامها عن الاستثمار وانخفاض النمو الاقتصادي، ما زاد من الضغط الهبوطي على الأسهم، ومن ثم عزوف الشركات المصدرة لهذه الأسهم عن شراء النفط.

كما أن ارتباط أسعار النفط بأسواق الأسهم الأمريكية، دل عليه هبوط أسعاره في مارس ٢٠٢٣، إلى أدنى مستوياته منذ ديسمبر ٢٠٢١د، على وقع مخاوف في الأسواق العالمية من تداعيات أزمة انهيار بنوك أمريكية، حينها

تراجعت العقود الآجلة لخام برنت بنحو ١٠٤٪ إلى ٨٥٠٧٤ دولارا للبرميل، وانخفض خام غرب تكساس بنسبة ٤٪ إلى ٤٧٠٦٨ دولارا للبرميل .وكان هذا رغم التوقعات الإيجابية لحركة التداول، التي تُظهر أن النشاط الاقتصادي الصيني قد انتعش في أوائل ٢٠٢٣، بعد إنهاء الإجراءات الصارمة لمواجهة كوفيد –١٩، فانهيار بنك «سيلكون فالي»، تبعته مخاوف متعلقة بالنظام المصرفي والسيولة في السوق، وانتقلت هذه المخاوف إلى أوروبا، ما ينعكس أثره على السلع والأصول مقارنة بالملاذات الآمنة كالدولار والذهب.

وتزامنًا مع الأزمة المصرفية الأمريكية، كعامل مؤثر في انخفاض أسعار النفط، يأتي ارتفاع مخزون النفط الأمريكي، عاملاً آخر في هذا الانخفاض .وأظهرت بيانات أصدرها «معهد البترول الأمريكي»، ارتفاع مخزونات الخام في الولايات المتحدة، بنحو ٣٠٣ ملايين برميل في الأسبوع المنتهي في ١٧ مارس مخالفًا توقعات المحللين بتراجع المخزونات بنحو ٦٠١ مليون برميل، وهذا المخزون المرتفع علامة لضعف الطلب على النفط الخام، فيما ضاعف من تأثير هذا العامل إقبال «الفيدرالي الأمريكي»، على رفع أسعار الفائدة مجددًا، ومن ثم إضعاف النمو الاقتصادي والطلب على النفط.

وبعيدًا عن أساسيات السوق من عرض وطلب، ودورها في تحديد الأسعار؛ فإن للمضاربة شأنا كبيرا في هذه الأسعار .ويظهر هذا جليًا في العقود الآجلة وأسواق المستقبليات، حيث إن كمية التعاملات عليها كميات ضخمة، وتمثل أحيانًا نحو ٣ أضعاف الإنتاج اليومي الفعلي، وأصبحت عاملاً فاعلاً في السوق، وتنوعت الجهات المشاركة فيها، وغدت تشمل شركات ومصارف ومؤسسات مالية وأفرادا، وتكونت لها صناديق للمضاربة، تنشط في أسواق النفط الآجلة، وما يميز هذه العقود الآجلة أنها تعمل على سلعة تباع وتشترى في تاريخ مستقبلي محدد سلفًا ولا تمثل أداة ملكية كالأسهم.

وتقوم عمليات المضاربة في النفط على أساس التوقعات المستقبلية للأسعار، التي ترتكز على مجموعة من التغيرات الاقتصادية والسياسية والمناخية المقبلة .وحين يتجه المضاربون إلى احتمال ارتفاع الأسعار يبدأون في الشراء فترتفع الأسعار، وفيما يتجهون إلى احتمال انخفاضها يبدأون في البيع؛ فتنخفض الأسعار بصورة أكبر .وتعد السوق الورقية أو المستقبلية من أكبر الأسواق نشاطًا في العالم، وتحولت إلى الأساس الذي يتم عن طريقه تسعير النفط، كما تعمل هذه السوق على مدار الساعة.

ومع انخفاض الأسعار وكميات الإنتاج جاءت توقعات «صندوق النقد الدولي»، في مايو تشير إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمملكة البحرين يبلغ ٣٪ في ٢٠٢٣، والكويت ٩٠٠٪، وسلطنة عُمان ٧٠١٪، وقطر ٤٠٢٪ ، والسعودية ١٠٣٪، والإمارات ٥٠٣٪، وإجمالي مجلس التعاون الخليجي ٩٠٢٪ .ويعكس خفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس لعام ٢٠٢٣، المراجعة الهبوطية الحادة لتوقعات الناتج المحلي الإجمالي النفطي من نسبة ٣,٦٪، إلى نسبة ١٪، في مقابل ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بمعدل نمو أسرع بنسبة ٢٠٤٪، في مقابل التوقعات السابقة ٧٠٣٪ .وكان الناتج المحلي الإجمالي النفطي لدول مجلس التعاون، قد شهد توسعًا بلغ ٤٠١٢٪ في عام ٢٠٢٢، فيما أعلنت «أوبك بلس»، خططًا لخفض الإنتاج، بمقدار

٦٦٠٣ ملايين برميل يوميًا، أي ما يعادل ٧٠٣٪ من العرض العالمي .ويبلغ إجمالي إنتاج النفط لدول المجلس ١٠١٨ مليون برميل يوميًا في ٢٠٢٣.

علاوة على ذلك، توقع «الصندوق»، أن تحقق السعودية، عجزًا ماليًا قدره ١٠١٪ من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠٢٣، مقارنة بتوقعات سابقة بفائض ٩٠٣٪، وأن يستمر هذا العجز في ٢٠٢٤ بنسبة ٢٠١٪، حيث تسجل قطر فائضا بنسبة ٧٠١٤٪ في ٢٠٢٣ و١٠١١٪ في ٢٠٢٤، والكويت فائضا بنسبة ٧٪ في ٢٠٢٣، وبنسبة ٢٠٤٪ في ٢٠٢٤ .

وتأتي هذه التوقعات في ظل توقع تأثيرات خفض الإنتاج والأسعار، بينما كان انتعاش ٢٠٢٢ قد أسفر عن انتعاش سوق المشاريع دول مجلس التعاون، وظهر في عدد المشاريع الممنوحة خلال الربع الأول لعام ٢٠٢٣، حيث زادت القيمة الإجمالية لعقود المشاريع الممنوحة بنسبة ٧٠٥٤٪ على أساس سنوي لتصل إلى ٩٠٢٩ مليار دولار، مقارنة بـ٣٠١٩ مليار دولار في السنة السابقة، ويمكن أن تصل قيمة مشاريع دول المجلس إلى إجمالي ١١٠ مليارات دولار في عام ٢٠٢٣، إذا ما عاودت أسعار النفط الخام الارتفاع.

ونتيجة لذلك، ومع ارتفاع النفقات العامة؛ قدر صندوق النقد الدولي، أن أسعار تعادل سعر النفط لدول مجلس التعاون الخليجي لعام ٢٠٢٣، سوف يبلغ في السعودية، سعر التعادل ٧٨ دولارا، والكويت، ٤٠٨٠ دولارا، والإمارات ٨٠٦٥ دولارا، وهو ما يعني أن هبوط الأسعار دون هذا السعر يتسبب في عجز مالي، باعتبار أن إيرادات النفط هي الممول الرئيسي للميزانية العامة.

وبحسب بيانات أولية صادرة عن الهيئة العامة للإحصاء السعودية، فقط تباطأ نمو الاقتصاد السعودي في الربع الأول من عام ٢٠٢٣ على أساس سنوي، بعد تسجيل القطاع النفطي أدنى معدل نمو فيما يقرب من عامين محققًا ٣٠١٪ فقط، متأثرًا بتراجع أسعار النفط من مستويات فوق ١٠٠ دولار للبرميل بنهاية الربع الأول لعام ٢٠٢٢، لتصل بنهاية مارس ٢٠٢٣ إلى مستوى ٨٠ دولارا للبرميل لخام برنت، وكذلك خفض تحالف «أوبك بلس»، الذي تقوده السعودية إنتاج النفط بواقع مليوني برميل يوميًا، اعتبارًا من أول نوفمبر الماضي، قبل أن يعمق التحالف هذا الخفض اعتبارًا من أول مايو.

ورغم أن انخفاض أسعار النفط، هو عامل مثبط للاستثمارات النفطية، إلا أن هيمنة النفط على أسواق الطاقة الآن وفي الأمد المنظور، يجعل هذا الانخفاض من تقلبات الأجل القصير، وأن الاتجاه المنطقي للأسعار هو اتجاه الصعود، ولهذا فإن وكالة «موديز للتصنيف الائتماني»، قد قدرت نمو الاستثمارات في عمليات التنقيب والإنتاج النفطي إلى ٤٧٠ مليار دولار في ٢٠٢٣، بنسبة نمو ٧٠١٢٪، خاصة في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا .وكانت هذه الاستثمارات قد بلغت ٤١٧ مليار دولار في ٢٠٢٢، وقد تصل الاستثمارات في قطاع النفط والغاز في كندا في ٢٠٢٣، إلى أكثر من ٢٩ مليار دولار، فيما أعلنت «مؤسسة البترول الكويتية»، خططا لاستثمار ٨٠ مليار دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة بما يتماشى مع خطط المؤسسة طويلة الأجل.

وفي واقع الأمر، كان معظم توجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة القادمة إلى الشرق الأوسط وإفريقيا للقطاع النفطي . وفي الأخيرة تسارعت وتيرة تنفيذ مشروعات النفط والغاز، ما دفع حكومات القارة إلى رفع الإنفاق الاستثماري ذي

الصلة بأنشطة الاستكشاف والتنقيب .وشرعت كيانات من خارج صناعة النفط في توجيه مواردها صوب هذا القطاع المحوري في إفريقيا، الذي يُظهر آفاقًا واعدة، فضخ «بنك الصادرات والواردات الإفريقي»، و«مؤسسة التمويل الإفريقية»، استثمارات بنحو ١٦ مليار دولار في مشروعات النفط والغاز .وفي مؤتمر «اتحاد المصافي والتوزيع الإفريقي»،– الذي عقد مؤخرًا في جنوب إفريقيا –قدرت استثمارات مشروعات النفط والغاز بـ١٩٠ مليار دولار، وهناك ٧٠ مشروعا في هذا المجال تدخل الإنتاج بحلول ٢٠٢٥، وتضيف ٣٠٢ مليون برميل يوميًا.

على العموم، إن قراءة اتجاهات أسعار النفط في الآونة الأخيرة، ابتداءً من الربع الرابع للعام الماضي ٢٠٢٢، تبيّن أن ما حدث من انخفاض في هذه الأسعار في هذه الفترة، ما هو إلا عرض معتاد من أعراض سوق النفط، الذي يتسم بالتذبذب انخفاضًا وارتفاعًا؛ ولكن يبقى الاتجاه طويل الأمد هو الاتجاه الصعودي في ظل عدم وجود بديل كاف الآن وفي المستقبل القريب يستطيع أن يحل محل النفط كالمصدر الرئيسي للطاقة.

٢٠٢٣/٥/٢٦

«دبلوماسية واتساب».. فوائد ومخاطر الرقمنة على فن إدارة الحكم بالشرق الأوسط

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

مع وجود أكثر من ٤،٧٦ مليارات مستخدم لوسائل التواصل الاجتماعي في جميع أنحاء العالم، ووجود عدد من المنصات التي تقدم مجموعة مختلفة من الإمكانيات والميزات والحماية الأمنية، والأهم من ذلك سهولة الاستخدام، تزداد شعبية هذه الوسائل، غير أنه لا يخفي قدرتها على اختراق أروقة الحكومة والدبلوماسية الدولية .

وبالنسبة إلى الشرق الأوسط، وجدت دراسة أجرتها جامعة أوريغون، ومنظمة اليونسكو، أن دول الخليج،)البحرين، وقطر، والإمارات(، تعد من أولى دول العالم في استخدام الفرد لوسائل التواصل الاجتماعي .ووفقا لمعدي الدراسة داميان رادكليف، وهديل أبو حميد، فإن تطبيق المراسلة الخاص واتساب، يحظى بشعبية كبيرة في المنطقة، حيث إنه الشبكة الاجتماعية الأكثر انتشارا بين الشباب، وخاصة في السعودية، والإمارات .

ومع أكثر من ٢ مليار مستخدم نشط في جميع أنحاء العالم– وهو رقم يضعه في مرتبة متقدمة على منافسيه تطبيق وي تشات) ١،٣ مليار(، وفيسبوك ماسنجر) ٩٣١ مليونا(، وتيليجرام) ٧٠٠ مليون(، بالإضافة إلى كونه أكبر نظام اتصالات للمراسلة المحمولة في العالم؛ تمتد شعبية تطبيق واتساب، إلى ما هو أبعد من الفئات السكانية الأصغر سنا، حيث يستخدمه قادة الأعمال والمسؤولون الحكوميون والدبلوماسيون .وبحسب جوزي بيلايو، ويوليا شالوموف، من المجلس الأطلسي، فإن تطبيق الرسائل الفورية والاتصالات المشفرة قلب دبلوماسية الشرق الأوسط رأساً على عقب، من خلال ترسيخ نفسه بسرعة على أنه منصة ناجحة ورائدة لرجال الدولة، وأداة مُستخدمة بنجاح من قبل القادة وصانعي السياسات لتغيير مسار بناء السلام الإقليمي والمفاوضات في المنطقة.

وعلى الرغم من أن منصات التواصل الاجتماعي كانت منذ فترة طويلة الدعامة الأساسية للحياة اليومية لملايين الأشخاص في العالم؛ إلا أن توقف الحوار المباشر وجهاً لوجه أثناء وباء كورونا، أدى إلى زيادة استخدام خدمات

المراسلة بشكل أكبر .وفي الدوائر الرسمية، بينما كان الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، يعلق على سياسة الحكومة تجاه الوباء على تويتر، وثق بيتر ووكر، في صحيفة الجارديان، كيف كان الاتصال بين أعضاء مجلس الوزراء في المملكة المتحدة، يتم عن طريق تطبيقات الرسائل الفورية .وأشار بيلايو، وشالوموف، إلى أن الاجتماعات الرسمية بين كبار المسؤولين في عهد رئيس الوزراء الأسبق بوريس جونسون، كانت تتم عبر واتساب، وبالتالي تركز الكثير من عمليات اتخاذ القرار في الحكومة عبر استخدام التطبيق.

وفي المجال الدبلوماسي، على الرغم من تأثر الاجتماعات الشخصية بشدة، فقد ظل العمل اليومي المهم المتمثل في الحفاظ على قنوات حوار مفتوحة، وعقد الاجتماعات، وتسهيل المفاوضات، أمرًا ضروريًا .وأشار بيلايو، وشالوموف، إلى كيف أصبح ما يُسمونه دبلوماسية واتساب، أداة لتسهيل الممارسات الدبلوماسية التقليدية القائمة على الاتصالات، فضلا عن دوره في تقليص البيروقراطية الدبلوماسية، حيث رسخ نفسه باعتباره أداة بناء الجسور عبر الحدود، مع القدرة على تكييف السياسات .ومع ذلك، فقد أثيرت مخاوف من استخدام منصات الرسائل الفورية للمناقشات والمفاوضات الرسمية، تتعلق بـ«الأمن والشفافية» .

وتتمثل إحدى الفوائد الرئيسية لاستخدام تطبيقات المراسلة الفورية، مثل واتساب في الأعمال الحكومية والدبلوماسية– مقارنةً بأشكال الاتصال التقليدية –في أن المراسلات محمية من تدخل الآخرين أو التداخل عبر التشفير، والذي أوضحه لوك جونسون، من موقع ديجتال سباي، بأنه عملية فنية يتم فيها تأمين كل رسالة يتم إرسالها بمجرد خروجها من جهاز المرسل، ويظل هاتف المتسلم المطلوب فقط لديه الرمز اللازم لفك تشفير هذه الرسالة، وبالتالي منع الجهات الخارجية من الاطلاع على محادثات خاصة .

وعليه، أوضح بيلايو، وشالوموف، كيف يشعر الدبلوماسيون بحرية أكبر في تكوين مجموعات والمشاركة فيها، وذلك بفضل أمان تشفير واتساب، حيث يتشاركون المعلومات، وينسقون الاجتماعات، ويضعون الاستراتيجيات، ويقيمون تحالفات غير رسمية، وينسقون اتخاذ القرارات السياسية .وفي تسهيل المراسلات الشخصية الفردية بين الأفراد البارزين والمؤثرين، قارن الباحثان استخدام تطبيقات الاتصالات الفورية والمشفرة بـ«الممارسات التقليدية»، مثل مغادرة أفراد الغرفة للتشاور بالخارج.

وفي الشرق الأوسط، يفضل ٧٥٪ من مستخدمي الإنترنت استخدام واتساب، على وسائل التواصل الاجتماعي ومنصات المراسلة الأخرى .وسجل خبراء المجلس الأطلسي، اعتمادًا قويًا ومتزايدًا على تطبيق المراسلة لإشراك قادة الحكومات الأجنبية .وفي منطقة الخليج، يعني الاستعانة بـ واتساب، أنه لعب دورًا مهمًا في بناء العلاقات المهنية.

ويبقى المثال الأبرز حتى الآن على استخدام الرسائل الشخصية في دبلوماسية الشرق الأوسط، هو جاريد كوشنر، كبير مستشاري دونالد ترامب، سابقا، الذي كان استخدامه لتطبيق واتساب للتواصل مع القادة الإقليميين معروفًا، بين عامي ٢٠١٧ و٢٠٢١ .وأشار بيلايو، وشالوموف، إلى أنه استثمر الكثير من الوقت والجهد في إقامة علاقة قوية مع قادة الخليج عبر التطبيق، فيما كان استخدامه بشكل مؤثر على المسارات الدبلوماسية، عبر نجاحات واشنطن في السياسة الخارجية خلال هذه الفترة.

وفي حين أن استخدام تطبيق واتساب، ومنصات التواصل الاجتماعي الأخرى، يوفر للدبلوماسيين والمسؤولين وسيلة للتواصل بشكل أسرع وأسهل وغير رسمي؛ فإن الاستخدام الشائع لهذه التطبيقات لتنفيذ المهام الدبلوماسية رفيعة المستوى لا تخلو من القلق، خاصة فيما يتعلق بالضمانات الأمنية، وضمان عناصر الشفافية، والالتزام بالقانون والشرعية للمسؤولين المفاوضين.

وفيما يتعلق بالضمانات الأمنية، مازال هناك قلق يحيط بالقدرة المحدودة لمستخدمي منصات المراسلة على ضمان أمن خصوصياتهم بشكل كاف، ومنع تسريب المعلومات والقرصنة، والفشل في الاحتفاظ بالمراسلات في السجلات الرسمية .

وعلى الرغم من إصدار بريطانيا، لسياسة أمن الأعمال الحكومية– وهي مجموعة من القوانين والتنظيمات المتعلقة بكيفية تعامل المسؤولين مع المعلومات، والتي ينص القانون رقم ٦٨ منها على أن وزراء الحكومة يجب ألا يستخدموا الأجهزة الشخصية أو البريد الإلكتروني الخاص أو التطبيقات الشخصية لإجراء أي من الأعمال الحكومية –فقد وثقت مؤسسة جود لو بروجيكت، كيف مازال المسؤولون رفيعو المستوى يستخدمون حسابات البريد الإلكتروني، وتطبيقات التواصل الخاصة، للأعمال الرسمية، وأشارت إلى تحذير رئيس الوزراء –آنذاك – جونسون، وثلاثة أعضاء في حكومته، من ذلك الاستخدام في عام ٢٠٢١.

ويُعد وزير الصحة البريطاني الأسبق مات هانكوك، أحد الوزراء الذين حُذروا من مخاطر الاعتماد على التواصل عبر الرسائل الخاصة على تطبيق واتساب .وفي عام ٢٠٢٣، تم تسريب أكثر من ١٠٠ ألف محادثة عبر التطبيق خاصة للوزير، والتي أظهرت التفاصيل المتعلقة بعمليات صنع القرار خلال جائحة كوفيد–١٩؛ ما أدى إلى إحراج حكومي .وردًا على هذه الحالة، أجرى مكتب مفوض المعلومات البريطاني، تحقيقا في عام ٢٠٢٢، كشف عن عدم وجود ضوابط واضحة على استخدام تطبيقات المراسلة من قبل موظفي الحكومة .وفي مارس ٢٠٢٣، قامت الحكومة بتحديث إرشاداتها التوعوية بشأن استخدام واتساب وخدمات المراسلة الأخرى للوزراء والمسؤولين المعنيين.

ومن المهم أيضًا ملاحظة كيف يمكن أن يؤدي الاعتماد المتزايد على الاتصالات التكنولوجية– وليس واتساب فقط –إلى تعرض المسؤولين لخطر الاستهداف من قبل الهاكرز .وفي أواخر عام ٢٠٢٢، أفادت صحيفة ميل أون صنداي، أن الهاتف الشخصي لوزيرة الخارجية –آنذاك –ليز تراس، تم اختراقه من قبل عملاء مدعومين من موسكو، ليتم تسريب الرسائل الشخصية المرسلة إلى مسؤولي الخارجية البريطانية، لاحقًا إلى عديد من وكالات الاستخبارات الأجنبية .وبالمثل، استشهدت الاندبندنت، في عام ٢٠١٩ بحالة السخرية من إدارة ترامب، حيث أجرى المحامي الشخصي السابق للرئيس رودي جولياني، قناة حوار دبلوماسية غير نظامية، عبر خطوط الهاتف والتطبيقات– بما في ذلك واتساب –والتي اخترقها الروس بشكل غير متوقع.

علاوة على ذلك، سلط بيلايو، وشالوموف، الضوء أيضًا على كيفية استمرار منصات وتطبيقات، مثل واتساب، في جمع بيانات المستخدمين المتعلقة بـ معلومات حول أجهزتهم وعناوين الـ IP الخاصة بها وأسماء الملفات

الشخصية والصور، ليتم مشاركة هذه المعلومات مع فيسوك– التابع لشركة ميتا بلاتفورمز –والتي لاحظ الخبراء أنها مشهورة بفضائح الخصوصية، وانتهاك البيانات الخاصة بها.

وكما أنه يمكن إجراء اتصالات دبلوماسية عبر الأجهزة الشخصية التي قد يتم تشفير محتوياتها، أو الاحتفاظ بمحتويات هذه الرسائل والاتصالات خلف جدار أمني؛ فقد أشار بيلايو، وشالوموف، إلى انعدام التكامل فيما يتعلق بضمان الاحتفاظ بالعمليات الدبلوماسية .وردًا على ما أقره مكتب المملكة المتحدة للشؤون الخارجية والكومنولث والتنمية، في يناير ٢٠٢٣، بأن وزير الخارجية الأسبق دومينيك راب، قد استخدم واتساب، لإجراء أعمال دبلوماسية رسمية؛ أفادت جود لو بروجيكت، أن وزارة الخارجية أكدت أيضًا أنها لم تعد تحتفظ بنسخة من أي من هذه الرسائل والاتصالات، وبالتالي، فإن محتويات عامين من الاتصالات المهمة حول السياسة الخارجية البريطانية، لن تكون متاحة للتدقيق العام، وهو الأمر الذي قد يترتب عليه آثار خطيرة على مساءلة الحكومة وشفافيتها.

وفيما يتعلق بما يمكن فعله لمعالجة مخاوف الأمن والشفافية، هناك أيضًا إمكانية للوكالات الحكومية لتبني تطبيقات وبرامج مراسلة خاصة بها، لحماية أمن المستخدمين لديها بشكل أفضل، بالإضافة إلى توفر عناصر الشفافية .ورغم ذلك، فإن هذا في حد ذاته لم يخفف من القلق .وردًا على اعتماد هيئة الجمارك وحماية الحدود الأمريكية، على منصة المراسلة المشفرة ويكر– المملوكة لشركة أمازون، والتي تستخدمها الوكالات الحكومية والشركات –فقد أوضحت بن جوجين، ولويز ماتساكيس، من شبكة إن بي سي نيوز، أنها معروفة بقدرتها على حذف الرسائل تلقائيًا .وحذر مسؤولو إدارة المحفوظات والسجلات الوطنية الأمريكية، لاحقًا من استخدامها دون إرشادات صارمة .ومع ذلك، تمتلك ويكر، عقدًا بقيمة ٣٥ مليون دولار مع وزارة الدفاع الأمريكية، لتقديم اتصالات آمنة بين قادة أسطولها البحري وقوات البرية ومشاة البحرية والقوات الجوية عبر قنوات تشفير بين كل الأطراف.

على العموم، فإنه إلى جانب تطبيقات الاتصالات الأخرى الشائعة، خلص بيلايو، وشالوموف، إلى أن واتساب، يظل محورًا مركزيًا، لأشكال الاتصال الشخصية .وفي حين أن دبلوماسية واتساب، تقدم نموذجًا جديدًا لسد نقط ضعف مؤسسات الدولة وتجاوز الروتين، فمن الواضح أن أولئك الذين يستخدمون هذه المنصات للأغراض اليومية والأعمال الحكومية رفيعة المستوى، ليس لديهم معرفة كافية بالإجراءات الضرورية اللازمة للحفاظ على المعلومات آمنة وشفافة .وبالتالي، يتطلب الاعتماد الآمن على الدبلوماسية الرقمية، توفير وتنفيذ عدة ضمانات لمعالجة المعايير القانونية لاستخدام هذه المنصات.

وفي الشرق الأوسط، كما هو الحال في بقية العالم، من غير المرجح أن يتم عكس النمط العام في استخدام تلك الاتصالات، وبالتالي ستكون المرونة من الحكومات والمستخدمين مطلوبة مع دخول الدبلوماسية الدولية حقبة جديدة من التكيف التكنولوجي والصقل الذكي.

٢٠٢٣/٥/٢٧

مستقبل اتفاقية التجارة الحرة بين «بريطانيا» ومجلس التعاون الخليجي

مركز الخليج

من المتوقع أن تشهد التجارة بين المملكة المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي، والتي يعود تاريخها إلى عدة قرون «حقبة جديدة»، من المفاوضات للتوصل إلى اتفاقية للتجارة الحرة(FTA) ، التي ترى الحكومة البريطانية أنها ستكون اتفاقية «طموحة شاملة تساير تطورات القرن الحادي والعشرين»، فيما كشف وزير الاستثمار البريطاني في نوفمبر ٢٠٢١ أن بلاده تتفاوض مع مجلس التعاون في شأن هذه الاتفاقية، وأنها بدأت أولى خطواتها في هذا الشأن في أكتوبر، ورحب الأمين العام للمجلس بهذه الخطوة.

وفي يونيو ٢٠٢٢، بدأت المحادثات للوصول إلى اتفاق رسمي بين «آن ماري تريفيليان»، وزيرة التجارة الدولية – آنذاك – و«نايف الحجرف»، الأمين العام السابق لمجلس التعاون الخليجي، تلتها جولة مفاوضات شارك فيها أكثر من ١٠٠ مفاوض بريطاني، ثمّ عقدت جولة ثانية في العام نفسه بلندن بحضور ٣٦ جلسة دارت حول ٢٩ مجالًا .فيما عُقدت الجولة الأخيرة بالرياض في مارس ٢٠٢٣، وشملت ١٣ مجالًا على مدار ٣٠ جلسة .وعلقت الحكومة البريطانية أنه تم «إجراء مناقشات وإحراز تقدم جيد في ظل التزام كلا الجانبين بالتوصل إلى اتفاق نهائي في المستقبل القريب».

ومع سعي «المملكة المتحدة»، لإبرام ترتيبات تجارية رسمية مع الكتل الاقتصادية والدول في جميع أنحاء العالم بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي؛ فمن المتوقع أن يؤدي التوسع الاقتصادي لدول الخليج؛ إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات المستوردة بما لا يقل عن ٣٥٪ بحلول عام ٢٠٣٥ – ما قدره) ٨٠٠ مليار جنيه إسترليني (تقريبًا – لذا ليس من المستغرب ضغط النواب البريطانيين من أجل التوصل إلى صفقة تاريخية.

وفي تقييمها لمفاوضات الاتفاقية، تساءلت «لجنة التجارة الخارجية»، بمجلس العموم البريطاني»؛ عما إذا كان يمكن حقًا التعامل مع مجلس «التعاون الخليجي» كشريك منفرد، وهل سيكون «أكثر كفاءة وفعالية لمصلحة بريطانيا»، بدلًا من «متابعة اتفاقيات ثنائية مع كل دولة بالمجلس على حدة» .وأشار «راج بهالا»، من «جامعة كانساس»، إلى أن عدم رغبة بعض دول الخليج في الامتثال لمعايير التجارة البريطانية يعني أن «فكرة تنفيذ اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية» مع دول مجلس التعاون مجتمعة هي فكرة «جيدة جدًا»، وأن التوصل إلى صفقات مع الدول بشكل فردي يمكن البرلمان البريطاني من تحقيق أفضل الصفقات الاقتصادية الممكنة في المفاوضات المستقبلية.

في غضون ذلك، أشار «ديفيد روبرتس»، من «كينجز كوليدج»، إلى أن دول الخليج «تفضل المشاركة الثنائية»؛ لأنها «أكثر تخصصًا»، وستكون مفيدة لأنها تتجنب الصعوبات المتوقعة لاجتماع ست دول مختلفة معًا، وتشكيل توافق فيما بينها .وفي حال ما إذا كانت «المملكة المتحدة»، ستتبع مثل هذا النهج الثنائي في المفاوضات، فقد اقترحت «سينزيا بيانكو»، من «المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية»، أن تُعطي الأولوية لاتفاق تجاري مع السعودية، بالنظر إلى وضعها كأكبر دولة خليجية سياسيا واقتصاديا، مع محادثات تهدف إلى «محاولة جذب الآخرين».

من جانبه، يرى «جوزيف كيشيان»، من مركز «الملك فيصل للبحوث والدراسات»، أن دول الخليج تفضل العلاقات الثنائية، وأشار إلى كيفية مشاركة «مجلس التعاون»، بالفعل في اتفاقيات التجارة الحرة، والتوصل إلى اتفاقيات مع كوريا الجنوبية، وباكستان، وتركيا، ونيوزيلندا، فضلًا عن المفاوضات الجارية مع الصين .

وتأكيدًا لهذا التحليل، حذر «كيشيان»، من أن تفاوض بريطانيا على سلسلة من الاتفاقيات الثنائية الفردية مع دول الخليج، بدلًا من صفقة واحدة مشتركة مع دول المجلس سيستغرق وقتًا طويلًا لتحقيقها»، وأنه «ما لم يكن لديهم إطار زمني للوصول إلى اتفاق مع كل دولة، فالأكثر منطقية؛ الدفع نحو اتفاق متعدد الأطراف» .وبحسب «بندر رضا»، من «غرفة التجارة العربية البريطانية»، فإن «المسار الواضح» للرؤى الخليجية الموحدة نحو التنمية الاقتصادية المستقبلية؛ يوفر «فرصة كبيرة لبريطانيا لاغتنام هذه الفرصة، بدلاً من عقد اتفاقية ثنائية مع كل دولة».

وأقرت «اللجنة»، بالفوائد الاقتصادية للاتفاقية .وأشار «جيمس كالديكورت»، و«أماندا تيكيل»، من شركة «ديلويت»، إلى أن التجارة مع دول الخليج تبلغ قيمتها ٣٣ مليار جنيه إسترليني، مع كون دول المجلس رابع أكبر سوق تصدير لبريطانيا خارج الاتحاد الأوروبي .ومع تقدير «لندن»، أن الاتفاقية سترفع حجم التجارة المتبادلة بنسبة ١٦٪ على الأقل، وتعزز اقتصاد بريطانيا المتعثر بنحو ٦٠١ مليار جنيه إسترليني صادرات بريطانية سنويًا؛ أقرت اللجنة برغبتها في «بناء نظام بيئي شامل لدعم الصناعة»، ما يمكّن الشركات من أن تكون أكثر قدرة على المنافسة «محليًا ودوليًا».

وعلى وجه الخصوص، تم تسليط الضوء على المكاسب الخاصة بالمزارعين البريطانيين ومصدري الأغذية، في ٢٠٢١، حيث تم تصدير ما قيمته ٦٠٠ مليون جنيه إسترليني من الأطعمة والمشروبات إلى الخليج .وكتب «مجلس تنمية الزراعة والبستنة» البريطاني في عام ٢٠٢٢، إن احتمال إبرام صفقة تجارية رسمية سيوفر فرصة للمزارعين للاستفادة من الطلب المتزايد في المنطقة.

علاوة على ذلك، أشار «كالديكورت»، و«تيكيل»، إلى أن دول الخليج «تعتمد بشكل كبير على الأطعمة المستوردة»، وبالتالي تمثِل «وجهة تصدير مهمة للمنتجين البريطانيين»، لذا فالاتفاقية يمكن أن تعزز تصدير البضائع، فضلًا عن «تعزيز المنافسة داخل المملكة بين الموردين» .وعليه، فقد رحبت المنظمات التجارية البريطانية ببدء مفاوضات التجارة الحرة مع دول المجلس .وأشادت «غرفة التجارة البريطانية»، بقدرة المحادثات «على توفير فرص أكبر للمصدرين تفيد بشكل خاص مصدري الآلات والسيارات والأغذية» .ورأى تقرير اللجنة أن الاتفاقية ستكون «فرصة جيدة لتصدير السلع والخدمات إلى دول المجلس.

على العموم، ستستمر المفاوضات التجارية بين «المملكة المتحدة»، و«الخليج» في التقدم، ومن المتوقع عقد جولة رابعة من المحادثات في وقت لاحق في عام ٢٠٢٣، في بريطانيا .ومع استمرار توسع حجم التجارة العالمية؛ رأي المراقبون أن التجارة بين بريطانيا والخليج، من المتوقع أن تتسع خلال السنوات القادمة»، بغض النظر عما إذا كان قد تم التوصل إلى اتفاقية تجارة حرة أم لا، في ظل حاجة الشركات البريطانية إلى تأمين حصة أكبر من «الفرص التجارية»، وفي ضوء النمو السريع للخليج اقتصاديا.

٢٠٢٣/٥/٢٩

مستجدات الأمن البحري الأوروبي في منطقة الخليج

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

وفقًا لتقديرات «مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية»، (أونكتاد)، فإن ٨٠٪ من التجارة العالمية من حيث الحجم، تتم عبر الشحن البحري، حيث وصل نقل البضائع بالحاويات وحده إلى ١١ مليار طن في عام ٢٠٢١ . ومع كون الشرق الأوسط، منطقة وسط جغرافيا بين شرق آسيا والغرب، والخليج العربي، ورائدا عالميا في تصدير منتجات الطاقة؛ فلا شك أن حماية هذه التجارة، تمثل «هدفا استراتيجيا رئيسيا»، لدول المنطقة، والقوى الخارجية على حد سواء.

وبحسب بيانات «البنك الدولي»، بلغ إجمالي حركة موانئ الحاويات في منطقة الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، أكثر من ٦٢ مليون سفينة عام ٢٠٢١، مع مرور أكثر من ١٩ مليونا عبر الإمارات، و١٠ ملايين من السعودية، وأكثر من ٣٧ مليونا عبر دول مجلس التعاون الخليجي، وتأتي غالبية صادرات هذه الدول من عمليات نقل الطاقة المعتمدة على الهيدروكربونات.

ومع أكثر من ١٠٠ مليون برميل من النفط يستخدمها الاقتصاد العالمي يوميا؛ أشارت «إدارة معلومات الطاقة الأمريكية»، إلى مضيق هرمز –الممر الذي يمر من خلاله الشحن التجاري بين الخليج العربي، وبحر العرب – باعتباره «أهم ممر نفطي في العالم»، حيث إن أي تهديد لهذا الممر؛ من شأنه أن «يؤدي إلى تأخيرات كبيرة في الإمدادات»؛ وبالتالي التأثير في حركة النظام المالي الدولي.

وحتى في حالة تحول الطاقة إلى منتجات أكثر اخضرارًا؛ فإن قيادة السعودية، والإمارات، وقطر، وغيرها من دول الخليج، فيما يتعلق بإنتاج «الهيدروجين»، و«الأمونيا»، تعني أن مواصلة التصدير من الخليج عن طريق البحر، سوف تظل «عنصرًا أساسيًا»، في التجارة العالمية، وبالتالي، استمرار الحاجة إلى عمليات الأمن البحري متعددة الأطراف .وبالنظر إلى هذا الواقع، يعد التقييم والاستجابة لسلسلة من التهديدات والمخاطر البحرية، ليس فقط من قبل الدول الخليجية، ولكن أيضًا من قبل القوى الخارجية؛ «إجراءً ضروريا»، لتجنب احتمال حدوث عوائق للتجارة والإنتاج العالميين.

وفي المياه المحيطة بشبه الجزيرة العربية؛ هناك سلسلة من التهديدات البحرية الشائعة .وكما أوضحت «المفوضية الأوروبية»، عبر استراتيجيتها في مجال الأمن البحري؛ فإن هذه التهديدات والمخاطر؛ تشمل «الأنشطة غير المشروعة طويلة الأمد»، مثل) القرصنة، والسطو المسلح، وتهريب الأسلحة والمخدرات، والاتجار بالبشر والإرهاب(، فضلا عن التهديدات الجديدة والمتطورة، مثل) تزايد المنافسة الجيوسياسية، وتغير المناخ، والهجمات الهجينة والسيبرانية .(وبشكل خاص، هناك مخاطر تتعلق بالهجمات المرتبطة بإيران ضد السفن التجارية، باستخدام الطائرات «المُسيرة»، وشحنها غير المشروع للأسلحة إلى وكلائها في المنطقة، والاتجار في المخدرات، عبر بحر العرب.

ووفقا لـ«يوناردو مازوكو»، من «معهد الشرق الأوسط»، فإن المياه المحيطة بشبه الجزيرة العربية، «مترابطة ومتشابكة بشكل وثيق»؛ ما يعني أن «تدهور الظروف الأمنية، والمتغيرات السياسية المتسارعة من شأنها أن تحمل عواقب بعيدة المدى» .وبسبب هذا الترابط، ووجود عديد من التهديدات للشحن التجاري؛ أشار إلى أن حماية هذه الممرات المائية، «تتطلب جهات فاعلة حريصة على بناء نفوذ وإبراز القدرة»، على تطوير «موقف أمني بحري شامل»، للحفاظ على الاقتصاد العالمي.

وفي الوقت الحالي، يعد الوجود البحري للولايات المتحدة بالمنطقة، «أمرا لا مفر منه»، حيث تمتلك منشآت في بعض دول المنطقة، بالإضافة إلى عدد كبير من المنشآت البرية والجوية المنتشرة في المنطقة .وفي هذا الصدد، أشار «بليك هيرزينجر»، و«بين ليفكويتز»، من معهد «أمريكان إنتربرايز»، إلى «النفوذ البحري المتنامي للصين في الشرق الأوسط»، حيث تسعى إلى الحصول على «موطئ قدم في المحيط الهندي والخليج العربي»؛ للتكامل مع قاعدتها البحرية في «جيبوتي».

علاوة على ذلك، يُعد «الاتحاد الأوروبي»، أحد الفاعلين المهتمين بالأمن البحري في المنطقة خلال السنوات الأخيرة .وتحدد «استراتيجية الأمن البحري»، للتكتل لعام ٢٠٢٣، الرغبة المشتركة للدول الأعضاء في «تكثيف» أنشطتها الأمنية البحرية في جميع أنحاء العالم، بدءًا من الاعتراف بالمنطقة، باعتبارها «واحدة من أكثر مراكز النمو الاقتصادي ديناميكية في العالم»، وبها ممر مائي يمر عبره «٨٪ من التجارة العالمية»، و«رابط رئيسي للتجارة بين الشرق الأوسط وإفريقيا وشرق آسيا وأوروبا»، وهو ما يترتب عليه الاهتمام الملحوظ، بتعزيز وجودها وتعاونها مع الشركاء الإقليميين لحماية الشحن البحري، جنبًا إلى جنب، مع جهود بناء العلاقات الاقتصادية والسياسية مع دول الخليج.

وفي حين يعي الأوروبيون، التهديدات الاستراتيجية للأمن البحري في الخليج، فقد أشار «مازوكو»، إلى أن التكتل، قد استخدم تقليديا «نهجًا على مراحل»، يتعامل مع الخليج العربي، والمحيط الهندي، والبحر الأحمر، «ككيانات منفصلة»، مع التركيز على التهديدات قبالة سواحل القرن الإفريقي، وهو أحد القيود التي يرى أن الاتحاد «كافح لقياس التفاعل الاقتصادي والسياسي بشكل صحيح بين هذه المساحات البحرية».

ومع حدوث قدر من «التغيير الاستراتيجي»، في السنوات الأخيرة في الشرق الأوسط؛ سجل «مازوكو»، أن الاتحاد الأوروبي يشرع الآن في «إعادة نظر شاملة في سياسته البحرية» بالمنطقة، مع وجود دليل على تحول جوهري «تدريجي لسياسته البحرية»، نحو عملية أكثر شمولية؛ بهدف أن يصبح «قوة أمنية أكثر حضورا في المياه قبالة شبه الجزيرة العربية» .ومع نشاطه، بالفعل في عملية «أتالانتا» لمهمة مكافحة القرصنة قبالة القرن الإفريقي، وقيادة «فرنسا»، مهمة مراقبة في مضيق هرمز، تحت راية حملة التوعية البحرية بقيادة أوروبية، فقد أشار إلى أنه «من المتوقع أن يكون هذا في طليعة جهود الاتحاد لبناء قوة بحرية» في مياه المنطقة؛ بهدف «ضمان العبور الآمن، وحرية الملاحة».

وفي فبراير ٢٠٢٢، حدد «مجلس الاتحاد الأوروبي» – أحد الهيئات التشريعية للاتحاد – المنطقة الممتدة من مضيق هرمز، إلى الجنوب المداري، ومن شمال البحر الأحمر إلى وسط المحيط الهندي، أنها «منطقة ذات أهمية

بحرية»، فيما يفكر التكتل في توسيع مفهوم الوجود البحري المنسق له، إلى شمال غرب المحيط الهندي والمنطقة لإظهار قدراته المتزايدة، «باعتباره شريكا موثوقا به، ومزودا لمتطلبات الأمن البحرية»، عبر «الوجود البحري الدائم»، وتعزيز «التعاون الدولي والشراكة في المهام البحرية».

وفي هذا السياق، أوضح «مازوكو»، أنه بينما تظل السفن – ضمن القوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي– «تحت إمرة قيادتها الوطنية»، فإن «منظمة الوجود البحري المنسق»، التابعة للاتحاد ذاته تهدف إلى «تعزيز المشاركة العملياتية بين القوات البحرية المختلفة»، وبالتالي، حماية مياه منطقة المحيط الهندي بشكل أفضل من التهديدات .

وبينما ترى «المنظمة»، أن توسيع نطاق مهامها بشمال غرب المحيط الهندي الآن، «يأتي لتصوير هذه المناطق البحرية»، باعتبارها «مساحة جيوسياسية متماسكة ككتلة واحدة»، وليست مساحات بحرية منفصلة ذات تهديدات مختلفة ومستويات متباينة من الاهتمامات المطلوبة؛ فقد أوضح أن تحول الاتحاد الأوروبي، نحو حماية الأمن البحري الإقليمي، يُقصد منه إدراك كم التهديدات الأمنية للبحر الأحمر ومضيق هرمز، وهو أمر «جديد حقًا».

ويتلاءم تركيز «الاتحاد»، المتجدد على قضايا الأمن البحري في جميع أنحاء شبه الجزيرة العربية، مع مقاربته السياسية الأخيرة لتوثيق العلاقات مع دول الخليج، وذلك على النحو المنصوص عليه في البيان المشترك للشراكة الاستراتيجية للمفوضية الأوروبية في مايو ٢٠٢٢، وهي الوثيقة التي وصفها «روبرت ماسون»، «معهد دول الخليج العربية»، بأنه «ينبغي اعتبارها كإعلان استقلالية أوروبا عن تبعيتها للريادة الأمريكية في إدارة الأمن الإقليمي، ورغبة واضحة في «نيل فرصة أكثر إيجابية لإدارة ملف أمن الخليج، بشكل أكثر فاعلية».

وعلى الرغم من طموحاتها، فقد أشار «مازوكو»، إلى أن افتقار أوروبا إلى «وجود بحري كامل»، في منطقة الشرق الأوسط؛ «يعيق طموحاتها»؛ لتوسيع عمليات الأمن البحري، ودعم شركائها، ناهيك عن أن أعضاء الاتحاد، «غير مجهزين حاليًا، للقيام بمهام بحرية طويلة الأمد على نطاق واسع» في المنطقة.

علاوة على ذلك، فإنه في أعقاب اقتراح قائد القوات البحرية الفرنسية في منطقة المحيط الهندي، الأدميرال «إيمانويل سلارز»، بأن يتم وضع مهمتي «مبادرة المراقبة البحرية الأوروبية»، في مضيق هرمز) إيماسوه(، وعملية أتالانتا – عملية عسكرية حالية تقوم بها القوة البحرية الأوروبية بهدف منع ومُكافحة أعمال القرصنة قبالة سواحل الصومال – تحت قيادة موحدة، فقد بدا الأمر يزيد من تعقيد الجهود الأمنية الأوروبية، في ظل أن دول الاتحاد، لها مصالحها وأهدافها المختلفة، كما أن عملية صنع القرار في «بروكسل»، تظل معقدة، وقابلة للتغيير بطريقة لا تفرضها أية إجراءات أحادية من قبل حكومة وطنية بعينها .

وعليه، أشار «مازوكو، إلى أنه في حين تشير «سلسلة من الوثائق، والإعلانات، والمبادرات» – بشأن العديد من الالتزامات الأوروبية بالأمن البحري في المنطقة – إلى «توافق حقيقي في الآراء حول المسار المستقبلي للجهود في هذا الصدد»؛ فإن التحدي الرئيسي أمام صانعي السياسات، سيكون «التنفيذ المناسب لما تم تحديده»، من شراكات واستراتيجيات، بالتزامن مع «دعم» آليات التنسيق الأمثل بين أعضاء الاتحاد الأوروبي».

ومع ذلك، فإنه مع وجود مهمتي الأمن البحري– المذكورتين أعلاه – في مياه المنطقة، والتي تُظهر «نقاط تقارب ملحوظة حول تلبية الأهداف المشتركة، المتمثلة في توفير الوعي بالأوضاع البحرية»، بالإضافة إلى وضع «بروكسل»، «إطارًا مؤسسيًا أكثر ملاءمة لتطوير التعاون البحري»؛ أوضح «مازوكو»، أنه من المتوقع أن يتحقق تعاون أفضل بين القوات البحرية الأوروبية قريبًا .ومن المهم أيضًا ملاحظة، كيف تعمل التهديدات الأمنية من خارج المنطقة، كدافع لتعزيز الحماية في المناطق المهمة استراتيجيًا مثل الخليج، لا سيما عند أخذ المنافسة بين القوى العالمية في الاعتبار، ولاحظ الباحث، أن «الطموحات الروسية»، قد أضافت المزيد من الضغوط على أوروبا، «لإعادة تركيز» اهتمامها على الاحتياجات الأمنية في «جنوب وشرق» القارة الأوروبية.

وبالنسبة إلى التأثير الاقتصادي المحتمل على دول الخليج، جراء المشاركة الأوروبية الموسعة في الأمن البحري الإقليمي؛ أوضحت «منال شهابي»، من «مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي»، أنه في عام ٢٠٢١، «تراوحت مساهمة عائدات تصدير النفط في الناتج المحلي الإجمالي من ٤٠٪، إلى أكثر من «النصف»، في كل دولة من دول مجلس التعاون»؛ لتوفر بذلك أكثر من ٦٠٪ من الإيرادات الحكومية في السعودية، والبحرين، وسلطنة عمان، وأكثر من ٨٠٪ في الإمارات، وقطر، والكويت، وعليه، فإن إضافة المزيد من الحماية الدولية لممرات الشحن الحيوية سيعزز أمنها الاقتصادي.

وفي الوقت نفسه، فإنه رغم وجود اختلافات بين «الولايات المتحدة، و«دول الخليج»، حول التوقعات المتبادلة والمأمولة لتوفير الضمانات الأمنية والتعاون، ما أدى إلى تفاقم «فجوة التصورات» بين الشركاء الإقليميين؛ فقد أشار «مازوكو»، إلى أن الأخيرة ترى نفسها قوى صاعدة قادرة على اجتياز التدافعات العالمية عليها»، مضيفا أن الجهود الأوروبية لتعزيز مهام الأمن البحري في المنطقة، «محكوم عليها بالفشل»، إذا لم يتمكن الأوروبيون من «إقناع الشركاء الإقليميين»، بـ«جدية» ضماناتهم وأهدافهم، وإظهار «استعدادهم للتعامل معهم على قدم المساواة». على العموم، خلص «مازوكو»، إلى أن قدرة «الاتحاد الأوروبي»، على أن يصبح «مزودًا موثوقًا» للأمن البحري في المياه المحيطة بشبه الجزيرة العربية، تمثل «تحديًا شاقًا» .لكن في حين أن هذه القدرة قد تكون طويلة الأمد، وتتميز بتغيير الأولويات والتفاعل بين أعضاء الاتحاد لتنحية الخلافات؛ فإن «إعادة صياغة» السياسة الأمنية الأوروبية، هي العنصر الذي سيثبت رغبتهم في الاحتفاظ بأهميتهم الاستراتيجية في الوقت الراهن» .

ومع تضاؤل حجم الدوريات البحرية، وأعمال المراقبة الأوروبية حاليًا، مقارنة بالولايات المتحدة؛ فإنه من أجل إقناع دول الخليج بالتزامهم، بالأمن البحري، فقد حثهم «مازوكو»، على «الاستماع إلى الشركاء الإقليميين، «بشأن التهديدات والمخاطر، وذلك لتجنب تكرار فجوة التوقعات المتزايدة بين هذه الدول، وواشنطن بشأن حماية الأمن الإقليمي».

٢٠٢٣/٥/٣٠

أهمية المساعي الخليجية لاحتواء الأزمة السودانية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في منتصف أبريل ٢٠٢٣، شهدت العاصمة السودانية «الخرطوم»، مواجهات عنيفة بين الفصائل المسلحة المتناحرة، والتي سبقتها فترة من عدم الاستقرار السياسي، أعقبت الإطاحة بالرئيس عمر البشير من السلطة عام ٢٠١٩ .وشبّه «أليكس دي وال»، من «جامعة تافتس»، هذا الصراع المتصاعد بـ«تبادل إطلاق النار بين عصابات»، مشيرا إلى أن معظم الحكومات في العالم، «تنأى بنفسها عنه»، بدلا من السعي إلى وقف التصعيد.

وفي حين، أقر «دي وال»، بعدم «وجود قوة دولية تريد اندلاع هذه الحرب؛ فإن الدور الذي لعبته المنافسة بين القوى الخارجية، بما في ذلك «الولايات المتحدة»، و«روسيا»، في زيادة عدم الاستقرار السياسي بالسودان في السنوات الأخيرة؛ أشار إليه المراقبون، كعامل رئيسي لعدم الاستقرار .وتعرضت «الولايات المتحدة»، بالإضافة إلى دول غربية أخرى، مثل «المملكة المتحدة»، و«فرنسا»، لانتقادات بسبب رد فعلها اللاحق على اندلاع العنف، لا سيما فيما يتعلق بمدى الاهتمام الفوري بعمليات إجلاء محدودة لرعاياها، ومواطني دول حليفة، بدلاً من بذل جهود دبلوماسية عاجلة للتوصل إلى حل سلمي لإنهاء الصراع.

ومع تعثر الجهود الغربية نحو السلام، برزت «دول الخليج»، وعلى الأخص، «السعودية»، و«الإمارات»، كقوى إقليمية ودولية من خلال جهود دبلوماسية لمحاولة دفع الجانبين إلى «تسوية تفاوضية» .وكتب «جورجيو كافيرو»، من شركة «جلف ستيت أناليتيكس»، أن «المكانة الفريدة للرياض في العالم العربي»، تمنحها «دورًا دبلوماسيًا خاصًا تلعبه» في السودان .

وبالفعل، استضافت المملكة المفاوضات بين المسؤولين في جدة .وبينما لا يزال التوصل إلى حل رسمي للصراع «بعيد المنال»، بحسب عديد من المحللين؛ فإن «الرياض»، تبدو الوسيط الأفضل، الذي يمكن من خلاله تحقيق السلام .

وإذا حدث ذلك، فمن المؤكد أنه سيصقل سمعتها كداعم إقليمي لخفض التصعيد، والتعاون والمشاركة الدبلوماسية.

ويدور الخلاف في السودان حاليا بين فصيلين، الأول بقيادة «عبد الفتاح البرهان»، قائد الجيش السوداني والثاني بقيادة «محمد حمدان دقلو»، قائد قوات الدعم السريع .وإلى جانب الاختلافات حول مستقبل الدولة؛ رأت «زينب ريبوا»، من «معهد هدسون»، أن التنافس بينهما يرجع إلى انحدارهما من مناطق متباينة جغرافيا وثقافيا .

ومع استشهاد «المجلس الأطلسي»، بكيفية قيام القائدين «بإدارة السودان معًا منذ انقلاب٢٠٢١، الذي حل الحكومة الانتقالية التي تم تشكيلها بعد الاحتجاجات السلمية المؤيدة للديمقراطية»، فليس من المفاجئ أن يسعى الآن كلا الطرفين إلى «بسط سيطرته الكاملة» على البلاد، في منافسة عنيفة أسفرت عن مقتل مئات المدنيين، ودفعت البلاد نحو حافة أزمة إنسانية هائلة».

ووفقًا لـ«بول ديلون»، من «المنظمة الدولية للهجرة»، التابعة للأمم المتحدة، فإن أكثر من ٧٠٠,٠٠٠ نزحوا داخليًا، بسبب الصراع حتى الآن، إضافة إلى وجود ٧٠٣ ملايين نازح داخليًا قبل القتال .وفي حين أن «منظمة الصحة العالمية»، قد تحدثت عن وجود ما لا يقل عن ٦٠٠ حالة وفاة، وأكثر من ٥٠٠٠ إصابة، فقد أقرت «الأمم المتحدة»، بأن الأرقام الحقيقية من المرجح أن تكون أفدح بكثير .ومع دعم كل من «البرهان»، و«دقلو»، من قبل مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة الخارجية في إفريقيا والشرق الأوسط؛ حذرت «ريبوا»، من أن الوضع في السودان «يهدد بأن يصبح ليبيا أخرى؛ وحربا أهلية، لا نهاية لها بين الفصائل المدعومة من الخارج».

وعند النظر في كيفية التوسط لإنهاء هذا العنف والتوصل إلى حل سلمي، من المهم تسليط الضوء على كيف تم الاستشهاد بمنافسات القوى العظمى في إفريقيا، كأسباب لعدم الاستقرار الحالي، وبالتالي، فإن توقع مشاركة جادة من قبل «واشنطن»، و«موسكو»، و«بكين»، لحل هذه الأزمة، يعد «احتمالا غير مرجح»، ما يستلزم مشاركة الجهات الفاعلة الأخرى.

وفي حالة «الولايات المتحدة»، تم انتقاد سعيها منذ فترة طويلة لإحداث تغيير سياسي في السودان .وأبرز «دي وال»، كيف سعت إدارة «جورج بوش الابن»، إلى «إزاحة البشير من السلطة» .وفي حين أن الإطاحة به في نهاية المطاف «بدت وكأنها فرصة نادرة»، لتحقيق تغيير سياسي غير عنيف؛ فقد ثبت أن الدعم الغربي اللاحق لمناصري الديمقراطية في البلاد كان «غير صادق»، حيث وقفت «واشنطن»، وحلفاؤها الأوروبيون «إلى حد كبير موقف المتفرج»، فيما أعاد الجنرالات المتنافسون الحكم العسكري إلى البلاد .

وعلى الرغم من أن «ميشيل جافين»، من «مجلس العلاقات الخارجية»، أصرت على أن المسؤولية عن تصاعد العنف والدمار في السودان؛ تقع بشكل مباشر على عاتق الفصائل المتناحرة، وليس على عاتق الحكومات الغربية «التي حاولت إقناعهم» بالمضي إلى حكم مدني، وإن كان غير فعال»؛ فقد أشار «روبي جرامر»، و«جاك ديتش»، في مجلة «فورين بوليسي»، إلى فشل الجهود الدبلوماسية الغربية لحل الخلاف على السلطة بين «البرهان» و«دقلو»، حيث اجتمع الوسطاء الأمريكيون والبريطانيون مع كلا القائدين للتوصل إلى اتفاق سياسي بشأن حكومة جديدة لإعادة البلاد إلى مسار التحول الديمقراطي».

علاوة على ذلك، تم انتقاد طريقة تعامل «إدارة بايدن»، مع الأزمة منذ اندلاع العنف .وسلط «جرامر»، و«ديتش»، الضوء على كيف أدى إجلاء الموظفين والدبلوماسيين الأمريكيين في أواخر أبريل، إلى ترك حوالي ٠٠٠١٦ أمريكي في البلاد في وقت وصل فيه العنف إلى ذروته في الخرطوم» .وبالتالي، أثار تساؤلات، حول «ما إذا كان مسؤولو البيت الأبيض، قد استجابوا بشكل صحيح للتحذيرات واسعة النطاق من احتمال اندلاع القتال في الأسابيع السابقة».

في غضون ذلك، أشارت «ريبوا»، إلى أن «الرأي السائد» في «واشنطن»، يميل الآن نحو «معاقبة السودان لفرض انتقال ديمقراطي»، بدلاً من استخدام الدبلوماسية الحذرة لإغراء كلا الجانبين على طاولة المفاوضات» .من جانبه، حث السناتور الجمهوري بالكونجرس «جيم ريش»، «إدارة بايدن»، على معاقبة كل من «البرهان»، و«دقلو»، وكذلك «الحد من تأثير الجهات الخارجية»، التي تقدم الدعم للجانبين، كما هدد الرئيس الأمريكي، «جو بايدن»، بفرض عقوبات ضد أولئك الذين يعتبرهم البيت الأبيض «يهددون السلام والأمن والاستقرار في السودان»، وكذلك «يقوضون التحول الديمقراطي» في البلاد.

ومع ذلك، انتقدت «ريبوا»، هذا الحماس من جانب «الولايات المتحدة»، لاستخدام العقوبات لإكراه الآخرين على اتباع إرادتها .ورأت بدلاً من ذلك أن «الطريقة الوحيدة لرفع مكانتها في بؤرة الصراع»، هي العمل مباشرةً، جنبًا إلى جنب مع الحلفاء الذين يمكنهم «التفاوض بشأن وقف إطلاق النار»، الذي لا تستطيع هي نفسها القيام به . وعليه، أوضحت أنه يمكن لشركاء «واشنطن»، في الشرق الأوسط «المساعدة في منع السودان من أن يصبح ليبيا

أخرى»، من خلال إصدار عقوبات ضد دول في المنطقة اعتبرها «البيت الأبيض»، متورطة في دعم منافسيه في السودان، ولكن قد يؤدي ذلك إلى «عزلة» دول، قد يكون تعاونها «ضروريًا للتعامل مع الأزمة وتقليل التوترات».

من ناحية أخرى، تعمل «روسيا»، إلى جانب «الصين»، في إفريقيا؛ «لتقويض النظام الذي تقوده واشنطن» من خلال الزيارة التي قام بها وزير الخارجية «سيرجي لافروف»، في فبراير ٢٠٢٣ للخرطوم؛ ولكون التدخل في السودان «يوفر بوابة»، لبوتين لتعزيز العلاقات الروسية في القارة الإفريقية، عبر «دعمه بذكاء كلا الجانبين» في الصراع الحالي.

وعلى الرغم من التعقيدات المرتبطة بأيديولوجيات القوى العظمى، ومصالحها الخاصة، والمنافسة التي تعيق احتمالية المشاركة الدبلوماسية الهادفة للولايات المتحدة أو روسيا؛ فقد شكلت كل من «السعودية»، و«الإمارات»، و«مصر»، «جبهة موحدة»، قادرة على دفع المفاوضات الدبلوماسية، لحل الصراع على السلطة بين «البرهان» و«دقلو»، قدمًا .وأوضحت شبكة «رويترز»، أن المحادثات المستأنفة في منتصف شهر مايو الجاري، التي استضافتها جدة، من المقرر أن تناقش «سبل تنفيذ الاتفاق الحالي»، ثم الانتقال إلى «وقف إطلاق نار دائم، يمكن أن يمهد الطريق لحكومة مدنية .في حين، تُظهر استضافة «الرياض» لهذه المحادثات– التي أقرتها الأمم المتحدة أيضًا –بشكل متزايد قدرتها على لعب دور دبلوماسي رائد في العالم العربي».

من جانبه، أشار «جيسون بيرك»، في صحيفة «الجارديان»، إلى أنه على الرغم من الاتفاق على سلسلة من الهدنات منذ اندلاع القتال، فإنه «لم يتم الالتزام بأي منها» فترة طويلة من الزمن، واستمر القتال فيما بعد وتصاعد .ومع فشل جميع الجهود المبذولة لدمج الجيش السوداني مع قوات الدعم السريع؛ بسبب الخلافات السياسية، قبل الوصول إلى حرب أهلية، هناك «نافذة صغيرة» من الفرص المتاحة للولايات المتحدة والسعودية للضغط من أجل «هدنة أكثر جوهرية، مستندة على أسس إنسانية»، والتي يمكن أن تكون بمثابة أساس للحوار.

وعليه، دعا «توماس واريك»، من «المجلس الأطلسي»، كلا من «السعودية»، و«الإمارات»، إلى جانب «الولايات المتحدة»، و«المملكة المتحدة»، إلى ممارسة «ضغوط مستمرة» على الدول التي تدعم الفصائل المتناحرة في السودان، «من أجل التوصل إلى حل سلمي يعود بالنفع على السودانيين، ويوقف القتال».

ووفقا لعديد من المحللين، فإن توقعات حدوث أمن واستقرار على المدى القريب والمتوسط في السودان، تعد «بعيدة المنال» في الوقت الحالي .وفي حين، قدرت «المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين»، نزوح ٨٦٠ ألف شخص من السودان، أوضحت أن ما يزيد على ٤٤٥ مليون دولار من التمويل ستكون مطلوبة لدعم الإغاثة الإنسانية حتى أكتوبر من العام الحالي .

وفي تعليقه، أكد «كلارك كوبر»، من «المجلس الأطلسي»، أن «انهيار» الأمن في السودان، سيكون له «آثار واسعة تتجاوز حدود الدول الإقليمية المجاورة»، مشيرًا إلى أن وجود صراع طويل الأمد، سيوفر «بيئة أكثر تساهلاً للجريمة المنظمة عبر الحدود»، و«الاتجار غير المشروع»، و«الإرهاب» .ولعل عدم الاستقرار عبر منطقة البحر الأحمر، لا يقدم أي مكسب لدول الخليج؛ حيث إن الخرطوم وجهة مهمة للاستثمارات السعودية.

وأوضح «حسين إيبش»، من «معهد دول الخليج العربية»، أن نهاية الحرب «ستطلب مهارات دبلوماسية قوية» من كل الأطراف الدولية، بالإضافة إلى وجود «إطار عمل متعدد الأطراف يضم الأمم المتحدة، وعددا من الأفارقة لحل الأزمة السودانية» .ومع إشارة «رويترز»، إلى أن أيا من جانبي الصراع، لم يُظهر «علامة على استعداده لتقديم تنازلات»؛ فإن «الأحداث على الأرض سوف تحدد نتيجة الصراع المسلح بين قوات «البرهان» و«دقلو».

على العموم، وكما أشار «رايان بوهل»، من مجموعة «ران» لاستخبارات المخاطر، فإنه «نظرًا إلى عدم تحرك أي قوى أجنبية حاليًا إلى السودان لتغيير ميزان القوى»، فمن المحتمل أن «يستمر الطرفان في القتال حتى يتم استنفادهما، أو تحقيق اختراق عسكري لأحدهما» .ومع ذلك، ينبغي الإشارة إلى الجهود الدبلوماسية السعودية والخليجية الأوسع، وقدرتها على توصيل المساعدات الإنسانية، وتقليل نطاق النزاع المسلح بالمقارنة بالعديد من الدول الغربية، مثل الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، والتي فشلت حتى الآن في تأمين رعاياها بأنفسها.

٢٠٢٣/٥/٣١

دول الخليج والانضمام إلى مجموعة «بريكس»

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

بعد حوار امتد ثلاثة أعوام منذ عام ٢٠٠٦، نشأت مجموعة «بريكس»، في ٢٠٠٩ بأربع دول؛ هي «البرازيل، وروسيا، والهند، والصين»، وبعد عام انضمت إليها جنوب إفريقيا، ويرجع هذا المسمى إلى «جيم أونل»، الخبير الاقتصادي بجولدمان ساكس، الذي أطلقه أول مرة عام ٢٠٠١، معبرا عن أول حرف من كل دولة من هذه الدول الخمس، التي تشكل ٤١٪ من إجمالي سكان العالم، ومساحتها نحو ٢٩٪ من مساحة العالم، وكل الدول المشكلة لها أعضاء في «مجموعة العشرين»، التي تتكون من أقوى اقتصادات العالم.

ومنذ نشأة المجموعة، كان ناتجها القومي الإجمالي نحو ١٠ تريليونات دولار؛ أي نحو ١٢٪ من الناتج القومي العالمي، أما اليوم فإن ناتجها يناهز ٢٧ تريليون دولار، أي نحو ٢٥٪ من الناتج القومي العالمي، وهو بذلك يقترب من الناتج القومي لمجموعة السبع، البالغ نحو ٣٤ تريليون دولار .وتشير التوقعات إلى أنه خلال العقد القادم، سيزيد الناتج القومي لها إلى ٥٠٪ من الناتج القومي العالمي، في حين لديها سوق يبلغ قوامه ٣,٢ مليارات نسمة، مقابل ٩٨٧ مليون نسمة هم سكان الدول السبع.

ومن البداية، تسعى «بريكس»، لأن يكون لها «صوت مسموع»، في المجتمع الدولي، وتأثير الدول الغربية في «صندوق النقد»، و«البنك» الدوليين، وخاصة أن من بين أعضائها، ثاني وخامس اقتصاد في العالم، «الصين»، و«الهند» على التوالي .وعليه، سعت في بنائها المؤسسي، أن يكون لديها مؤسسات بديلة أو موازية لمؤسسات قائمة في النظام الاقتصادي العالمي .

وأثناء اجتماع زعمائها في مدينة «دوربان»، بجنوب إفريقيا في مارس ٢٠١٣، وافقوا على إنشاء «صندوق طوارئ»، بقيمة ١٠٠ مليار دولار، لمحاربة الأزمات الناتجة عن ارتفاع أسعار العملات، والسياسات النقدية، التي تؤدي إلى حرب عملات .وتسهم «الصين»، في هذا الصندوق، بمبلغ ٤١ مليار دولار، فيما تسهم كل من روسيا والبرازيل

والهند بـ١٨ مليار دولار، وجنوب إفريقيا بـ٥ مليارات دولار .ويساعد هذا الصندوق الدول النامية، على تجنب ضغوط السيولة القصيرة الأجل، ودعم التعاون بين دول بريكس وتعزيز شبكة الأمان العالمية.

ودعما لهذه الخطوات، أنشأت قمتها السادسة في مدينة «فورتا ليزا البرازيلية»، في يوليو ٢٠١٤، «بنك التنمية الجديد»، ومقره «شنغهاي»، موازيًا للبنك الدولي، برأسمال ١٠٠ مليار دولار، بحصص متساوية بين الدول الخمس؛ بهدف دعم مشاريع البنى التحتية في هذه الدول، ومشروعات التنمية المستدامة .وخلال سبع سنوات، دعم البنك ٩٠ مشروعا، بأكثر من ٣٢ مليار دولار، فيما يعد خطوة مؤسسية نحو إنشاء نظام عالمي جديد يحرر العالم من قيود المنظمات القائمة، وتأثيرها وتحكمها في السياسات الدولية، وقد حازت «الإمارات»، عضويته من سبتمبر ٢٠٢١ .وفي ٢٢ مارس ٢٠٢٣ غدت «مصر»، عضوًا جديدًا فيه .وفي مارس ٢٣ أيضًا انتخب مجلس محافظي البنك، رئيسة البرازيل السابقة «ديلما روسيف» رئيسة جديدة له.

ومن الملاحظ، أن «البريكس»، تعقد اجتماعاتها بالتزامن مع انعقاد اجتماعات «مجموعة السبع»، و«حلف الناتو»، لتأخذ مواقف مغايرة لهذه التجمعات، كالموقف من اعتبار «الصين»، تحديا أمنيا، والموقف من الحرب الروسية الأوكرانية .فيما استفادت المجموعة من العقوبات الغربية على روسيا، في حصولها على النفط الروسي بأسعار منخفضة .وفي اجتماعها في يونيو٢٠٢٣، ذكر الرئيس «بوتين»، أن تجارة روسيا مع دول التكتل، قد زادت بنسبة ٣٨٪.

وعلى الرغم من وجود بعض الخلافات القائمة بين أعضائها، خاصة بين «الصين»، و«الهند»، فإن وحدة التحديات التي تقابلها قد أضعفت تأثير هذه الخلافات، وبرغم وجود شرط الإجماع لقبول أي دولة عضوًا جديدًا، فإن دولاً كثيرة باتت تتطلع الى هذه العضوية .وفيما حصلت «الجزائر»، على موافقة روسيا والصين وجنوب إفريقيا، فإن الرئيس الجزائري أعلن في ديسمبر ٢٠٢٢، عن أمله بأن يتوج عام ٢٠٢٣، بدخول بلاده تلك المجموعة .وبالفعل تقدمت بلاده بطلب رسمي في نوفمبر ٢٠٢٢ .وفي سبتمبر من العام الماضي، أعلنت الخارجية الروسية أن هناك ١٥ دولة مهتمة بالانضمام إلى «بريكس»، من بينها الجزائر ومصر .

من جهتها، تحاول «الصين»، توسيع هذا التكتل– الذي يبدو اقتصاديا في الأساس –عبر توجيه الدعوة في ٢٥ مايو ٢٠٢٢، إلى عدة دول؛ من بينها «السعودية، والإمارات، ومصر»، لما سُمي «بريكس بلس»، وقد بدأ التحضير لمشاوراتها ممثلون عن الأرجنتين، ومصر، وإندونيسيا، وكازاخستان، ونيجيريا، والإمارات، والسعودية، والسنغال، وتايلاند، وهي الدول التي تعتبر أعضاء محتملين في بريكس.

وفيما أكدت «الصين»، أن هذا التوسع في العضوية «يدعم المساهمة والمنافع المشتركة والانفتاح والشمول في مقابل الانغلاق والإقصاء»، فقد دعت إلى «التمسك بقوة النظام الدولي، وفي مقدمته «الأمم المتحدة»، وأن توسيع عضوية «بريكس»، «يدعم التنمية العالمية، ويجعل إنجازاتها تعود بالنفع على أكبر عدد ممكن من الدول النامية» .وفي اجتماعها ٢، ٣ يونيو القادم، تنظر المجموعة في توسيع نطاق العضوية، حيث تقدمت ١٣ دولة بطلب رسمي، منها «البحرين»، حيث تسعى بشكل مستمر لإقامة علاقات تجارية أوثق بين الأعضاء من خلال الاتفاقات بين بنوك التنمية، واتفاقات مبادلة العملات، وزيادة التجارة بينهم بالعملات المحلية لتقليل الاعتماد على الدولار.

وتتمثل الفوائد المحتملة لانضمام الدول الخليجية، في زيادة الفرص التجارية، حيث يمكن أن تصبح السعودية والإمارات، «لاعبين رئيسيين»، في تجارة الطاقة داخل الكتلة، التي تهيمن بالفعل على الاستهلاك العالمي للنفط والغاز، بنسبة ٣٠٪ و٢٢٪ من الإجمالي العالمي، كما يتيح انضمامها، فرصة تنويع علاقاتها الاقتصادية، وفتح أسواق جديدة، وزيادة الاستقرار الاقتصادي .

ويعزز انضمام دول الخليج لهذه الكتلة، مكانتها في سوق الطاقة؛ ما يفتح آفاقا كبيرة للتعاون الاستراتيجي في المشاريع المشتركة للتنقيب والإنتاج وآليات التداول، كما أن انضمامها إلى «بنك التنمية الجديد»، يوسع موارده، ويزيد من قوته، علمًا بأن عائد سنداته أصبح أعلى بنسبة ١٠٠ نقطة أساس عن مثيلاتها في البنك الدولي، كما يعزز الموقع الاستراتيجي للدول الخليجية والمشاريع التي تحويها رؤاها المستقبلية وضعها كوجهة مفضلة للاستثمار من قبل «بريكس»، فضلاً عن أن قوة العلاقة بين دول الخليج والمجموعة تدعم وصول الصادرات الخليجية غير النفطية إلى أكبر الأسواق العالمية سكانًا، ما يعزز من نمو هذه الصادرات.

ومن المعلوم، أن «السعودية»، انضمت في مارس ٢٠٢٣، كشريك حوار إلى «منظمة شنغهاي للتعاون»– وهي منظمة ذات طابع اقتصادي وأمني، تضم إلى جانب الصين، روسيا والهند وباكستان وكازاخستان ودول الاتحاد السوفيتي السابقة في وسط آسيا –وصفة شريك الحوار هي الممهدة للعضوية الكاملة .أما «الإمارات»، فإن حجم تجارتها السنوية غير النفطية مع دول المجموعة، يبلغ نحو ٩٣ مليار دولار، أي نحو ٢٠٪ من إجمالي هذه التجارة، كما تحتل مرتبة متقدمة في قائمة أكبر الشركاء التجاريين للمجموعة– التي تستأثر بنحو ثلث صادرات الإمارات النفطية –كما تعد «أبو ظبي»، «شريكًا تجاريا مهما»، في المجال غير النفطي لها في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا –لاسيما بالنسبة للصين والهند وروسيا –إلى جانب التبادل السياحي مع هذه الدول والعدد الكبير لشركاتها لديها.

وبهذا المعنى، فإن انضمام دول الخليج إلى «بريكس»، يضيف قوة اقتصادية تدعم مسعى هذا التكتل لإحداث التوازن في الاقتصاد العالمي الذي يعاد تشكيله الآن، حيث تريد هذه المجموعة أن تكون حاضرة ولها صوتها في إعادة تشكيل التوازن الدولي، من دون أن تكون قيادته حكرًا على قوة معينة كما هو قائم حاليًا، ولا يكون الاقتصاد العالمي رهنًا بعملة واحدة، تديرها سياسات دولة واحدة، وتكون عملتها هي سيدة العملات .

وعليه، فإن قمة «بريكس»، المقبلة سيكون على طاولتها، موضوع إنشاء عملة موحدة لها، وقد يعجل التوسع في عضويتها إنهاء الحرب الروسية الأوكرانية، وما تبعها من عقوبات غربية على روسيا دفعتها إلى البحث عن آليات جديدة للتخلص من الهيمنة الغربية .وشجع تراجع دور «الولايات المتحدة»، إزاء المصالح العربية على إقبال هذه الدول على طلب الانضمام إلى المجموعة، مع تنامي المصالح المشتركة لكليهما، كما دفع إلى ذلك أيضًا زيادة التعامل الاقتصادي والتجاري الخليجي بشكل كبير مع التكتل.

من ناحية أخرى، تتقاطع العضوية المرتقبة للسعودية في «بريكس»، مع عضويتها في «مجموعة العشرين»، التي تأسست عام ١٩٩٩، بمبادرة من مجموعة السبع الكبرى، لتضم مجموعة الدول الصناعية والدول الناشئة؛ بهدف مواجهة الأزمات المالية .وتمثل هذه المجموعة ثلثي سكان العالم و٩٠٪ من إجمالي الناتج القومي العالمي، و٨٠٪

من حجم التجارة العالمية، وقد سجل دخول «الرياض»، إليها «اعترافًا دوليا»، بقوة مكانتها في الاقتصاد الدولي، كما أن عضويتها فيها زادت قوة تأثيرها الاقتصادي والسياسي .

وتعد «بريكس»، أكبر مجموعة اتجه العرب إليها بعد الحرب الروسية الأوكرانية في فبراير ٢٠٢٢، وقد أعاد هذا الاتجاه إلى السطح من جديد مشروع السوق العربية المشتركة، خلال اجتماع لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية للبرلمان العربي في القاهرة في ٢٩ أبريل ٢٠٢٣، والتي حال دونها ما تعرضت له المنطقة العربية من مشاكل عدم استقرار سياسي طالت علاقاتها الاقتصادية البينية، وربما كان الأقرب إلى ذلك والأيسر هو السوق الخليجية المشتركة.

ولا تعني قوة علاقات السعودية ودول الخليج بالولايات المتحدة والغرب عمومًا، سواء كانت اقتصادية أو أمنية، قيدًا على ولوج هذه الدول لتجمع بريكس، إذ إن من بين مؤسسي هذا التجمع «الهند»، ذات العلاقة القوية بواشنطن والغرب، كما أن هناك تجمعات أخرى تجمع هذه الدول بالغرب كمجموعة العشرين؛ لكن هذا التوجه الخليجي، يعكس توازن علاقاتها الخارجية، وتوسيع الفرص وتعزيز التحوط إزاء المخاطر، ومما هو جدير بالذكر أن الشريك الرئيسي الاقتصادي لأطراف بريكس، مازال هو الغرب إلى الآن، فحجم التجارة بين «الصين»، و«الولايات المتحدة»، يناهز ٧٠٠ مليار دولار، مقابل ١٩٦ مليار دولار تجارة «بكين»، مع المجموعة، كما أن عدد الشركات الصينية المدرجة في الأسواق المالية الأمريكية، يبلغ نحو ٢٥٢ شركة قيمتها السوقية أكثر من تريليون دولار، وتستحوذ الصين على أكبر احتياطات دولار في العالم، بقيمة تبلغ نحو ٣,١٣ تريليونات دولار.

على العموم، فإن انضمام كل من السعودية، والإمارات، والبحرين، مع دول عربية أخرى في مقدمتها مصر، والجزائر، وتونس؛ يعني قراءة في المستقبل، وتعزيز مواطن القوة لدى هذه الدول، والسعي المبكر للاستفادة من الفرص، خاصة وأنها تسعى إلى تنويع اقتصاداتها وتقليل الفجوة بينها وبين العالم المتقدم.

وعلى وجه الخصوص، يعني انضمام دول الخليج تصاعد دورها في النظام الدولي، بعد أن بات حضورها ملموسًا في كثير من الملفات الإقليمية والدولية خلال السنوات الأخيرة، استنادًا إلى قوتها الاقتصادية والمالية، بإجمالي ناتج نحو ١,٧ تريليون دولار في المرتبة ١٢ عالميًا، وشبكة علاقاتها الواسعة التي أقامتها، وما تتمتع به من توازن وحكمة في إدارة هذه العلاقات، واستضافتها للعديد من الفعاليات الإقليمية والدولية، وبروز دورها في ملفات مهمة كالحرب الروسية الأوكرانية، وقضية المناخ، وتنويع مصادر الطاقة.

٢٠٢٣/٦/١

نحو مبادرة أممية بشأن ديون كورونا

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في ختام زيارة بعثة خبراء «صندوق النقد الدولي»، للبحرين في مايو ٢٠٢٢، بقيادة السيدة «عصماء الجنايني»، صرحت في بيان لها، أن المملكة قد اتخذت في مواجهة جائحة كورونا، إجراءات جديرة بالثناء على صعيد السياسات، نجحت في التخفيف من الأثار الصحية والاقتصادية لتلك الأزمة، حيث وفرت حملة لتقديم اللقاحات للمواطنين والمقيمين على حد سواء، وكانت من أسرع الحملات في العالم، كما سمحت بإعادة فتح الاقتصاد على

نطاق واسع في صيف عام ٢٠٢١، وأدت حزمة الدعم المقدمة إلى إعانة القطاعين الخاص والمصرفي؛ ما ساعد على احتواء خسائر الوظائف التي فرضتها الأزمة على الشركات.

علاوة على ذلك، فقد أدت عودة زخم إصلاحات المالية العامة، وارتفاع أسعار النفط إلى تحقيق الاقتصاد البحريني «نموًا»، بلغ ٢٠٢٪ في عام ٢٠٢١، مدفوعًا بنمو ٨٠٢٪ في القطاع غير النفطي، في مقابل انكماش القطاع النفطي —٠,٣٪، وكان الأداء القوي لقطاعات الصناعة وتجارة التجزئة والضيافة، بينما تقلص عجز الموازنة إلى— ٨٠٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٢١، وتقلص عجز المالية العامة الكلي إلى— ١٠١١٪، بعد أن كان— ٩٠١٧٪ في ٢٠٢٠، وسجل الحساب الجاري فائضا بنسبة ٧٠٦٪ في مقابل عجز —٩,٣٪ في السنة السابقة.

وانعكاسًا لهذا النهج، توقع «البيان»، ارتفاع معدل النمو الاقتصادي إلى ٣,٤٪ في ٢٠٢٢، مدفوعًا بنمو قطاع الضيافة وإعادة فتح الاقتصاد بشكل كامل، فيما تحرص السلطات على التزامها القوي بجدول أعمال الإصلاحات الذي وضعته والواضح في خطة التعافي الاقتصادي وبرنامج التوازن المالي، بما في ذلك الإصلاحات الطموحة لخفض عجز المالية العامة والدين العام .

وفي تأييد لهذا، أكد أن استمرار زخم إصلاح المالية العامة، وارتفاع أسعار النفط، قد أديا إلى نمو الاقتصاد البحريني بنسبة ٩٠٤٪ في ٢٠٢٢، مدفوعًا بنمو ٢٠٦٪ للقطاع غير النفطي، فيما سجل القطاع النفطي «انكماشا»، بنسبة ٤٠١٪، وكانت الخدمات العامة والمالية والضيافة والصناعة هي الأبرز في النمو .وفي ظل إصلاحات المالية العامة المستمرة، تراجع عجز الميزانية العامة، بشكل ملحوظ من ٨٠٦٪ في ٢٠٢١ إلى ٧٠١٪ من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠٢٢، وتراجع عجز المالية العامة الكلي من ١١,٦٪ إلى ١٠٦٪، وحقق الحساب الجاري أعلى فائض منذ عقود، فبلغ ٤٠١٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠٢٢، مقابل فائض ٨٠٦٪ في ٢٠٢١، فيما تحرص السلطات على التزامها القائم ضمن خطة الإصلاحات الموضحة في خطة التعافي الاقتصادي، واسترشدت ميزانية ٢٠٢٣—٢٠٢٤ بأهداف برنامج التوازن المالي لتخفيض عجز المالية العامة والدين الحكومي، بما في ذلك تقييد الإنفاق العام، ورفع مستويات الكفاءة وزيادة قاعدة الإيرادات غير النفطية.

وفيما أوصى «البيان»، بوضع الدين على مسار تنازلي ثابت— مع ما يؤدي إليه ذلك من تعزيز نمو احتياطات النقد الأجنبي، ويساعد في تثبيت سعر الصرف، الذي لا يزال يمثل ركيزة ملائمة للسياسة النقدية —فإن هذه التوصية ينبغي ربطها بالإجراءات التي اتخذتها «المملكة»، أثناء جائحة كورونا، والتي أدت إلى ارتفاع هذا الدين وارتفاع خدمته، وهو نفس الظرف الذي تعرضت له العديد من بلدان العالم، ما يقتضي من «صندوق النقد»، السعي إلى تفعيل مبادرة دولية، بشأن الديون وفوائدها خلال فترة مواجهة الجائحة .

وفي مارس ٢٠٢٠، أطلقت الحكومة البحرينية، حزمة دعم بلغت ٤,٣ مليار دينار بحريني، رفعتها إلى ٥٠٤ مليارات دينار في أبريل ٢٠٢١، أي ما يزيد على ثلث الناتج المحلي الإجمالي للمملكة، شملت التكفل برواتب البحرينيين المؤمن عليهم في القطاع الخاص، ودفع فواتير الكهرباء والماء، والإعفاء من الرسوم البلدية، ومضاعفة حجم صندوق السيولة ليصل إلى ٢٠٠ مليون دينار .

ودعما لهذه الخطوات، أطلق «مصرف البحرين المركزي»، حزمة من القرارات بشأن الديون وفوائد الديون المستحقة على الأفراد والشركات للمصارف، وإطلاق برنامج صندوق العمل لدعم استمرارية الأعمال، ودعم سائقي الأجرة والنقل والحافلات، ودفع رواتب العاملات في رياض الأطفال ودور الحضانة، فضلا عن إعفاءات رسوم هيئة تنظيم سوق العمل، وإعفاءات المنشآت السياحية من دفع رسوم السياحة، وتأجيل الأقساط الشهرية للخدمات الإسكانية، وتأجيل تحصيل الإيجارات الشهرية من المحلات التجارية، فيما حرصت الحكومة على شمول الاستفادة من هذه الحزم أكبر عدد من الأفراد والشركات في الفترة من أبريل إلى يونيو ٢٠٢٠، واستمرت قطاعات تستفيد من هذا الدعم من يوليو إلى سبتمبر، ومن أكتوبر إلى ديسمبر.

وفي ظل هذا الوضع، مددت «البحرين»، تاريخ هدف تحقيق التوازن المالي إلى عام ٢٠٢٤، بدلاً من ٢٠٢٢ .وفي بيان مشترك «سعودي كويتي إماراتي»، جاء تأكيد دعم جهود برنامج التوازن المالي .ووفق بيانات «هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية»، فإنه خلال الربع الأول لعام ٢٠٢٠ انكمش الناتج المحلي الإجمالي من ١٣٠٣ مليارات دينار إلى ٠٦٠٣ مليارات دينار، وفي الربع الأول لعام ٢٠٢١، انكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١١٠٢٪ بسبب تداعيات كورونا.

ومن المعلوم، أن ما حدث في البحرين حدث في عديد من دول العالم، حيث أدى الركود العالمي، وتدابير الاستجابة على مستوى السياسات الاقتصادية، إلى إحداث طفرة في ديون اقتصادات الأسواق الناشئة والصاعدة والنامية .وبالفعل، توقفت عدة بلدان عن سداد ديونها، كما واجهت بلدان أخرى منخفضة الدخل احتمال ارتفاع خطر المديونية الحرجة، وقفزت مستويات الدين العام في اقتصادات الأسواق الصاعدة إلى أعلى مستوياتها في ٥٠ عاما، وتزايد لجوء كثير من البلدان النامية إلى الاستدانة بشروط غير ميسرة من القطاع الخاص .وبسبب تداعيات كورونا، سجل الدين العالمي، مستوى قياسيا، بلغ ٢٨١ تريليون دولار في ٢٠٢٠ ما يعادل ٣٥٥٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي، مع توسع الحكومات في الإنفاق لمواجهة هذ الآثار .وكان هذا الدين ٢٥٧ تريليون دولار في ٢٠١٩، أي إنه زاد بسبب الوباء، بمقدار ٢٤ تريليون دولار وفقًا لتقارير «معهد التمويل الدولي».

وفيما يحتاج الأمر إلى «مبادرات دولية»، مع إعلان «صندوق النقد الدولي»، برنامج التمويل الطارئ بقيمة ١٠٠ مليار دولار، استفاد منه أكثر من ٢٠ بلدًا، ومنح تخفيف عبء الدين، استفاد منها نحو ٢٥ بلدًا؛ فقد دعا مع «البنك الدولي»، الدائنين الثنائيين لتخفيض مدفوعات خدمة الدين المستحقة على أفقر البلدان، وأنشأ خطا جديدا لتعزيز السيولة وتعديل ترتيبات الإقراض القائمة .وفي أبريل عام ٢٠٢٠، قررت «مجموعة العشرين»، تعليق ديون الدول الأكثر فقرًا مدة عام واحد؛ لمنح هذه الدول مساحة للتنفس وسط هذه الجائحة المستجدة .وفي نوفمبر من نفس العام اتفقت المجموعة، للمرة الأولى على إطار عمل جديد مشترك لإعادة هيكلة الديون الحكومية، بموجبه تتفاوض الدول الدائنة بشكل جماعي مع الدولة المدينة .

تأتي هذه الإجراءات، فيما يحتاج الاقتصاد العالمي إلى ما هو أبعد من ذلك، حيث يحتاج إلى شطب الفوائد المستحقة على ديون فترة كورونا، بل وإمكانية شطب بعض هذه الديون نفسها من خلال مبادرة عالمية، تتبناها الأمم المتحدة، تدخل في إطار إنقاذ الاقتصاد العالمي.

وكان الأمين العام للأمم المتحدة، «أنطونيو غوتيريش»، سبق أن حذر في مارس ٢٠٢١، من تفاقم أزمة ديون الدول النامية؛ بسبب الجائحة، بعد أن زاد عدد الدول المتخلفة عن السداد .وفي سبتمبر ٢٠٢٢، أكدت نائبته للتنمية المستدامة، «أمينة محمد»، أن أكثر من ١٥ دولة إفريقية معرضة لمواجهة ضغوط تتعلق بالدين العام والخارجي نتيجة أزمة مواجهة كورونا .وقبل يومين من اجتماع «مجموعة العشرين»، بالهند في فبراير ٢٠٢٣، دعا الأمين العام للأمم المتحدة، إلى خفض ديون ٥٢ دولة منخفضة ومتوسطة الدخل .

وتشكل الدول المثقلة بالديون أكثر من ٤٠٪ من شعوب العالم الأكثر فقرًا، ولديها مشاكل في توفير الخدمات الضرورية في ظل مواجهة أعباء خدمة الديون، فيما دعا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تخفيض بنسبة ٣٠٪ من أرصدة الديون الخارجية القائمة لهذه الدول في عام ٢٠٢١، وهو ما يمكن أن يساعد في توفير ما يقرب من ١٤٨ مليار دولار من مدفوعات خدمة الدين على مدار ٨ سنوات.

وفي ظل الوضع الحالي، ومع تراكم أزمات الديون، الذي قد يعيق عددًا كبيرًا من بلدان العالم عن تحقيق الأهداف الأممية للتنمية المستدامة في مواعيدها٢٠٣٠؛ برزت الحاجة إلى العودة إلى طلب الأمين العام للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠٢٠، ودعوته إلى إعفاء الدول النامية ومتوسطة الدخل من الديون بسبب كورونا، وأن هذا الإعفاء يجب أن يُقدم إلى الدول التي تطلب إرجاء سداد مدفوعات الديون مع فقدها القدرة على الوصول إلى الأسواق المالية في ظل الجائحة .وبسبب الركود العالمي، فإن تخفيف الديون الهائلة لا يمكن أن يقتصر على الدول الأقل نموًا .وفي فبراير ٢٠٢٣، طلب «غوتيريش»، من الدول الأكثر تقدمًا، «تمويلا إضافيا»، بمقدار ٥٠٠ مليار دولار سنويًا لتلبية أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، وذلك بسبب التكلفة المالية العالية للديون، والمخاطر الماثلة لتفاقم المديونية، وتحويل الإقراض قصير الأجل، إلى ديون طويلة الأجل بأسعار فائدة منخفضة.

على العموم، فإن مطالب الأمين العام للأمم المتحدة، ينبغي وضعها في إطار التحذير، الذي قدمه «صندوق النقد الدولي»، في تقريره «الراصد المالي» لعام ٢٠٢٢، وأشار فيه إلى ارتفاع معدلات الدين، وتأثير ذلك في تباطؤ معدلات النمو، وتزايد الفقر، وارتفاع معدلات العجز، حيث كانت نسبة الدين إلى الناتج العالمي ٢٥٦٪، مثّل الدين الحكومي منها أكثر من ٥٠٪، فيما فجرت أزمة ديون «الولايات المتحدة»، والخوف من عدم قدرتها على السداد؛ النقاش مجددًا عن أزمة الديون العالمية، ومن ثمّ، فإن وقوع «واشنطن» في هذه الأزمة، ينبئ بأن هذه المطالب، قد تكون هي محور اهتمام المنظمة الأممية، والوصول إلى قرار بشأنها في وقت قريب .

ومع مواجهة «الولايات المتحدة» في الوقت الحالي، أزمة التخلف عن سداد ديونها، بما يمس مكانتها في النظام الدولي، ويؤدي إلى تبعات خطيرة على الاقتصاد العالمي– في ظل أن إجمالي الإنفاق الفيدرالي فيها لمواجهة كورونا حتى مارس ٢٠٢١، بلغ نحو ٦ تريليونات دولار –فإن العلاقة واضحة بين هذا المبلغ، والأزمة الراهنة لسقف الدين الأمريكي، ما يعني أنه يمكن أن نجد العالم قريبا أمام توافق، بشأن أزمة الديون العالمية التي فاقمتها كورونا.

٢٠٢٣/٦/٦

التحولات الجديدة في الشرق الأوسط.. وجهة نظر غربية

تركز النقاش بين الخبراء الغربيين في الفترة الأخيرة حول الشرق الأوسط؛ على سلسلة من الأحداث، التي يُنظر إليها على أنها «مؤشر على تحول استراتيجي جيوسياسي كبير في المنطقة» .وبالتوازي مع الحديث عن ظهور «محور أمريكي بعيدًا عن الشرق الأوسط»؛ بغرض تركيز الانتباه على الصين، ومنطقة المحيطين الهندي والهادئ؛ علق «بيتر بيكر»، في صحيفة «نيويورك تايمز»، على اتفاق عودة العلاقات بين السعودية وإيران، في مارس ٢٠٢٣، بأنه «يقلب دبلوماسية الشرق الأوسط»، وينبئ بظهور نظام متعدد الأقطاب يجعل دول المنطقة، بما في ذلك الخليجية، تستطيع ممارسة المزيد من السياسة الخارجية والاستقلال الاقتصادي بمنأى عن شركائها الأمنيين القدامى.

وبالنسبة إلى المراقبين الغربيين، أكدت عودة سوريا إلى الجامعة العربية، على النمط الجديد لمثل هذه التحولات . وأشار إيشان ثارور، في صحيفة واشنطن بوست، إلى أنها تعكس الوضع الطبيعي الجديد للشرق الأوسط، كما وصفها ستيفن هايدمان، من معهد بروكينجز، بأنها تشير إلى نظام شرق أوسطي جديد مبني على هيكل أمني إقليمي لإدارة الخلافات الإقليمية بين دول الخليج من جهة، وإيران وحلفائها ووكلائها من جهة أخرى، مضيفا أن الإجراءات الإقليمية الأخيرة، تُظهر أيضا تحركًا نحو المشاركة البناءة، من خلال تعزيز البراغماتية المتزايدة والواقعية، على حساب الانقسامات الجيوسياسية والطائفية، التي قسمتهم عقودا .

وعلى الرغم من تأكيد جون ألترمان، من مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، أن عودة دمشق، إلى الجامعة العربية، يمثل علامة أخرى على عودة المنطقة إلى الوضع السياسي السابق؛ فقد أصر مع ذلك على أنه فيما يتعلق بالتغيير الإقليمي الأوسع؛ فإن المتغيرات الأخيرة، ليست ضمانًا على نتائج مستقبلية بعينها، مؤكدا أن المنطقة ما زال ينتظرها بعض الأوقات الأكثر تحديًا، موضحا أن مجموعة متزايدة من العوامل، معظمها بعيد عن المنافسة الجيوسياسية بين القوى الإقليمية، هي ما تشير إلى أن المنطقة على وشك تغيير جذري.

وبالتركيز على قضايا المناخ، طويلة الأجل، رأى أن ندرة المياه، مشكلة متنامية في عديد من دول الشرق الأوسط، مع زيادة عدد السكان بجميع أنحاء المنطقة، ما يضع مزيدًا من الضغط على احتياطيات المياه العذبة المحدودة، بينما يمثل بناء السدود من قبل دول المنبع تأثيراً بالغًا، على تدفق المياه إلى بلدان المصب، فيما جاء الجفاف، وتراجع إنتاج المحاصيل نتيجة منطقية لذلك .

وتأكيدًا لهذا التحليل، لاحظت ميجان فيراندو، من معهد الشرق الأوسط، كيف أن دول المنطقة معرضة بشكل استثنائي للمخاطر المرتبطة بضمان تدفق المياه وأمنها، مشيرة إلى أن سوء إدارة الموارد المائية، يؤدي إلى تدهور بيئي وانعدام للأمن الغذائي، ما يؤثر في الوظائف، ويزيد من التفاوتات الاجتماعية، ويترك المجتمعات أقل مقاومة للصدمات المناخية .

وبالإضافة إلى ذلك، رأى ألترمان، أن درجات الحرارة غير الصالحة للحياة، شائعة بشكل متزايد في جميع أنحاء الشرق الأوسط، مع عواصف ترابية تؤثر في الحياة اليومية، وزحف التصحر الذي دفع المزارعين إلى ترك الريف إلى حياة هامشية في المدن .وفي كلتا الحالتين، جاء تقييمه قاتما؛ مفاده غياب بارقة أمل في الأفق.

وفي سياق التحذيرات الصادرة عن البنك الدولي، من حدوث ركود عالمي عام ٢٠٢٣، أشار الباحث، إلى بيئة مالية أقل ملاءمة، في الشرق الأوسط من ذي قبل، حيث أصبحت الأسواق أكثر تشككًا في ديون الأسواق الناشئة، وبالتالي، ارتفعت تكاليف الاقتراض بشكل حاد .وفي ضوء محدودية رغبة وقدرة صندوق النقد الدولي على التدخل في المساعدة الاقتصادية بالمنطقة حاليًا، فقد اقترح أن هذه العوامل مجتمعة، ستعمل على تقليل قيود الاستثمارات الرئيسية في الاقتصادات الوطنية للدول لبعض الوقت في المستقبل، مع استمرار المسؤولين والاقتصاديين في السعي إلى إيجاد طرق لتحفيز اقتصاداتهم في أعقاب كوفيد-١٩، واندلاع حرب أوكرانيا.

علاوة على ذلك، ذكر أن التحول الوشيك للطاقة، هو الذي سيؤثر في جميع الدول في المنطقة، موضحا أن البلدان المصدرة للطاقة، قد ساعدت في تعزيز اقتصاد المنطقة بأكملها من خلال الدعم المالي والمساعدات .ويشهد التحول المتوقع في سوق الطاقة العالمي، قيام المصدرين بمنح أولوية لنهج التركيز الداخلي للتمويل، وتنويع اقتصاداتهم، استعدادًا لمستقبل ما بعد الهيدروكربونات.

وفي تأكيد لهذا، تمت الإشارة إلى قيام السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، بوضع شروط أكثر إحكامًا وضبطًا لمساعدتهم الاقتصادية المقدمة إلى دول في الشرق الأوسط، من أجل ضمان الاستقرار على المدى الطويل في المنطقة .وأشارت كارين يونغ، من جامعة كولومبيا، إلى رغبة دول المنطقة، التي كانت تعتمد في السابق على الدعم الممنوح من الخليج، في تحمل مسؤولية سياساتها الاقتصادية وتقوية قدراتها المالية.

ومع ذلك، ربما تكون هناك علاقة بين المشكلات المرتبطة بتحول الطاقة، والعوامل المناخية وتحديدًا العلاقة بين المياه وإنتاج الطاقة في خلق نوع من الازدهار والتطور لدول المنطقة .وأوضح أندريه كوفاتاريو، من معهد الشرق الأوسط، أنه سيكون هناك حاجة إلى تخطيط استراتيجي دقيق؛ لإنتاج الطاقة المتجددة، علمًا بأن مصادر الطاقة، مثل الهيدروجين على وجه الخصوص، تتطلب كميات كبيرة من تدفقات المياه الثابتة؛ وبالتالي العثور على الموقع المناسب لإنشاء هذه المرافق، يمكن أن يخل بحالة الأمن المائي في بعض المناطق .

وعن الأهمية المتزايدة لاستخدام التكنولوجيا المتطورة في الشرق الأوسط، لا سيما فيما يتعلق بكيفية تحسين ملامح التغيير الإيجابية في مجالات التجارة، وأنماط الاتصالات، وأسواق العمل وتسريع وتيرتها، رأى ألترمان، أن المنطقة ستحتاج إلى إظهار سمات الإبداع، والمرونة الكافية، لضمان أن تساعد التطورات التكنولوجية على تحقيق الازدهار والأمن مستقبلا .ومع ذلك، حذر من الفشل في القيام بذلك، أو التخلف عن بقية دول العالم في هذا المسار، من خلال الافتقار إلى الاستثمارات، وعمليات الإصلاح المعنية، وهو ما يمكن أن يعيد دول المنطقة إلى الوراء، بدلاً من مساعدتها على المضي قدمًا .

وفي حين أن دول الخليج، قد أثبتت نفسها بالفعل، كقادة بارزين في الاستثمارات التكنولوجية- وهو ما ظهر كمكون مهم في مشروع رؤية السعودية ٢٠٣٠ -فقد سلط محمد سليمان، من معهد الشرق الأوسط، الضوء على التفاوت التكنولوجي الموجود بالفعل حاليًا، حيث تتخلف بلدان، مثل لبنان، والعراق، بشكل غير مرضي عن جيرانها، فيما يتعلق باستخدام التطورات التكنولوجية، بمجالات التجارة، والإدارة الحكومية، والأمن.

ومن خلال إشارته إلى أن الضعف المستمر للمجتمع المدني، في عديد من بلدان الشرق الأوسط؛ يعد تهديدًا مستمرًا، للأمن الإقليمي؛ رأى أن الافتقار إلى مجتمع مدني قوي، هو الذي يولد شيئا من السلبية لدى شعوب تلك البلدان، ويعرقل المساهمة النشطة في خدمة المجتمع، ناهيك عن أن التأثير طويل المدى لهذا الافتقار يعمل على عزل حكومات الدول عن شعوب أمتها .

وعند النظر إلى الدعوات المطالبة بتعزيز ريادة الأعمال، والتفكير في مستقبل السياسة الاقتصادية، ومجالات التجارة، والتقدم التكنولوجي، والعمل المناخي، والتغير الاجتماعي، والإصلاح السياسي في المنطقة؛ أكد الباحث أنه من الصعب تخيل كيفية التغيير الذي ستقوده الحكومات بمفردها، وما إذا كان سيكون كافيًا لإدارة المشاكل المتصاعدة في المنطقة، وخاصة أن دول المنطقة تبدو مهتمة باقتفاء أثر أقل المسارات خطورة لتعزيز الرخاء والأمن على المدى الطويل.

وبينما أصر على أن تحليله، لا يقصد منه الإشارة إلى أن المنطقة تحتاج إلى تعزيز تبنيها الشامل للمعايير الاجتماعية والسياسية الغربية فحسب، لكنه سعى إلى تحديد كيفية التخفيف من أعباء الحكومات الإقليمية، وتحسين طريقة استجابتها للظواهر المعقدة في مجالات المناخ والاقتصاد والطاقة والتكنولوجيا والمجتمع المدني، لاسيما أنها ستتفاقم مشاكلها مع مرور الوقت .

وعلى عكس التعليقات التي أدلى بها عديد من نظرائه، أوضح ألترمان، أن منطقة الشرق الأوسط، لن تكون في مثل أوضاعها السابقة، وبدلاً من ذلك، فإنها على وشك التحول بطريقة أو بأخرى مهما كان الأمر، لاسيما في ظل الأسئلة المتعلقة بكيفية تأثير هذه الديناميكية الجديدة على شعوب وحكومات المنطقة نفسها .

وفي ضوء الأهمية البالغة للمخاطر المشتركة– المذكورة أعلاه –خلص إلى أنه من بين العوامل التي وضعها للتدليل على أن الوضع الراهن الجديد في المنطقة، لم تتضح ملامحه بشكل كامل– على الرغم من موجة التغيير الجيوسياسي في الأشهر الأخيرة –فإن أربعة منها على الأقل خارج سيطرة الحكومات الإقليمية جزئيًا، وبالتالي، سيتطلب الأمر تركيزًا متجددًا من صانعي السياسات في جميع أنحاء الشرق الأوسط في الوقت الراهن .

وبعيدًا عن دول المنطقة، أشار هايدمان، إلى أن المحادثات حول إطار العمل الأمني لواشنطن في عالم ما بعد السلام الأمريكي في الشرق الأوسط، خلال السنوات القادمة، تثير تساؤلات حول طبيعة الدور الأمريكي في المنطقة، مضيفًا أن إدارة بايدن، كانت تكافح، لمواكبة التطورات الإقليمية الأخيرة، حيث أرسل مدير وكالة المخابرات المركزية وليام بيرنز، إلى الرياض للتعبير عن استياء أمريكا من البقاء بعيدًا عن الانخراط في اتفاقية عودة العلاقات السعودية الإيرانية .

وبينما أصر مستشار الأمن القومي الأمريكي، جيك سوليفان، على سعي القيادة الأمريكية، لتسهيل جهود المصالحة في الشرق الأوسط في أوائل مايو ٢٠٢٣، فقد أشار هايدمان، إلى أن تعليقاته لا يمكن أن تخفي مدى عدم اهتمام السياسات الأمريكية بلعب دور في الحسابات الاستراتيجية للفاعلين الإقليميين بالمنطقة .

على العموم، فإن الطريقة التي ستستجيب بها الجهات الخارجية، مثل الولايات المتحدة، والصين، والاتحاد الأوروبي، وروسيا، لهذه القضايا الإقليمية، ذات الأهمية في الشرق الأوسط، ستشكل أيضًا مستقبل النظام والأمن والازدهار في المنطقة بأكملها، بما في ذلك منطقة الخليج.

٢٠٢٣/٦/٧

السياسة الأمريكية والتحولات الاستراتيجية في المنطقة العربية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

ركزت استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام ٢٠٢٢، على قدرة «الصين»، على إعادة تشكيل النظام الدولي لصالحها» .وعلى الرغم من اهتمامها بالعديد من قضايا الشرق الأوسط، بما في ذلك) ردع إيران، ومكافحة الإرهاب، وأمن الطاقة، والمناخ، ودعم جهود خفض التصعيد الإقليمية؛ فإن تركيزها على التهديدات التي تتعرض لها من «بكين»؛ يؤكد أن الغرب يمر بمرحلة تحول استراتيجية، ستتضاءل معها الأهمية السياسية للمنطقة، ما يُنذر بتداعيات على الشراكات الأمنية القائمة، والتعاون الاقتصادي، والتي مثلت لعدة عقود مصدرا مهما للتعاون مع دول المنطقة.

ومع التسليم بهذه المخاطر منذ إدارة «أوباما»؛ تم تأكيد فكرة محور أمريكي بعيد عن منطقة الشرق الأوسط خلال رئاسة «بايدن» .وعقب توليه منصبه، تساءلت «إليز لابوت»، في مجلة «فورين بوليسي»، عما إذا كان بإمكانه «التحكم في شؤون الشرق الأوسط، والاستمرار في فكرة المحور» .وخلال زيارته لإسرائيل والسعودية في يوليو ٢٠٢٢؛ تساءل «ناتان ساكس»، من معهد «بروكينجز»، عما إذا كان بإمكانه أن يواصل «ممارسة الدور التقليدي لبلاده» في المنطقة .ومع ذلك، تظل المصالح الاستراتيجية لـ«واشنطن» في الشرق الأوسط، «حاضرة بقوة» .وبالإضافة إلى محاولة منع إيران مسلحة نوويًا، وضمان الأمن البحري، ومكافحة الإرهاب، ومواجهة محاولات الصين وروسيا لشغل مكانها بالمنطقة؛ يظل الدعم الأمريكي لإسرائيل «ثابتًا».

ومع ازدياد التساؤلات بشأن المشاركة الأمريكية المستقبلية في المنطقة؛ عقد «المركز العربي»، ندوة بعنوان، «محور أمريكي بعيد عن الشرق الأوسط ..حقيقة أم خيال؟»، أدارها «خليل جهشان»، من المركز، وشارك فيها «جون ألترمان»، من «مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية»، و«باتريشيا كرم»، من المركز، و«كريستيان أولريتشسن»، من جامعة «رايس»، و«مارك فينلي»، من نفس الجامعة، و«يوسف منير»، من المركز؛ بهدف مناقشة «أبعاد هذا التهديد المتصور»، وما إذا كان «نظام سياسي دولي جديد متعدد الأقطاب آخذ في الظهور في ضوء هذه التحولات».

في البداية، أوضح «ألترمان»، أنه بعد هجمات ١١ سبتمبر٢٠٠١، «تمت الإشارة إلى أن الوجود الأمريكي في الشرق الأوسط، «غير كافٍ»، مع قيام إدارة «بوش»، بنشر ما أسماه «استراتيجية الحرية» .وعقب الانتكاسات الأمريكية في العراق وأفغانستان، تبنت إدارة «أوباما»، سياسة «ثابتة، لكن مع المزيد من «الحذر»، لدعم «التحول الديمقراطي» في المنطقة، أثناء وبعد، ما سُمي بالربيع العربي عام ٢٠١١ .وعلى الرغم من اعتقاد بعض المحللين أن صنع القرار الأمريكي بعد أحداث ١١ سبتمبر، كان «ناجحًا»، بعد قدرته على القضاء على تنظيم القاعدة؛ فقد

رأى أن المحور الأمريكي في المنطقة خلال العقدين الماضيين، كان يتسم بأفعال «لا ترقى إلى مستوى طموحاتهم» . وبشكل خاص، اعتبر أن «مصداقية واشنطن قد تراجعت بعد «غزو العراق عام ٢٠٠٣»، وأثرت على سمعتها دوليًا.

وفيما يتعلق بالعلاقات «الأمريكية – الخليجية»، تساءل «جهشان»، عما إذا كانت هناك «فجوة إدراك»، بين الولايات المتحدة وشركائها في الشرق الأوسط، حول التوقعات المتبادلة بشأن الأمن والسياسة والاقتصاد .ومن جانبه، أصر «ألترمان»، على أنها «قابلة للتقارب»، وأن هذه الفجوة أفضل من «فجوة حقيقية» في السياسة، ومع ذلك، أشار إلى أنه يجب تأسيس «نهج أكثر منطقية»، للمشاركة الأمريكية، وخاصة في ظل توقع بعض الشركاء الإقليميين، بوجود طويل الأمد للقوات الأمريكية في المنطقة.

وعلى الرغم من ذلك، أشار إلى التراجع في عدد الحلفاء الأمريكيين بالشرق الأوسط «من الراغبين في اتخاذ واشنطن، شريكًا أمنيًا كاملاً، مع رغبتهم أيضًا في أن يكونوا غير منحازين في عالم متعدد الأقطاب»، موضحا كيف «توقع» شركاؤها بالمنطقة أن باستطاعتهم «توجيه» اهتمامها لاحتياجاتهم الأمنية؛ في حين أنه «لا يوجد التزام مستمر منها للقيام بدورها– ليس فقط في المنطقة –ولكن أيضا على مستوى العالم» .ومع ذلك، أصر على أنه يمكن «إيجاد طريقة لمعالجة هذا الاختلال، من خلال «مناقشة الطرفين بوضوح ما يخص توقعاتهم بشأن بعضهم البعض.

وعند مناقشة المخاطر الأمنية الناشئة عن «إيران»؛ رأى أنها تشكل «تهديدا»، حيث «يواصل وكلاؤه بالمنطقة تهديد الشركاء الأمريكيين، والمصالح الأمريكية» .وفي تناوله للاختلافات حول السياسة تجاه إيران بين الولايات المتحدة ودول الخليج؛ أشار إلى كيف ترى الأخيرة أن «طهران ستظل «دائمًا مشكلة قائمة، يجب إدارتها»، في حين تصر «واشنطن»، على أن القضايا المحيطة بإيران، يجب «حلها، وسيتم حلها»، وهو نهج يحاول معالجة القضايا دون تقدير التعقيدات المحيطة بالأمر.

ومع تساؤل «جهشان»، عن رد دول الخليج على زيادة التعاون الأمني الروسي الإيراني، وسعي «موسكو»، لتزويد طهران، بطائرات مقاتلة محدثة؛ أوضح «ألترمان»، أن دول الخليج عبرت عن قلقها إزاء هذه التهديدات ووسعت شراكاتها الأمنية للرد على هذه المخاطر .ومع ذلك، «انتهجت أسلوب التفاوض معها، بدلاً من المواجهة»، مع «التركيز على ما يخدم مصالحهما المشتركة» .ويتناقض هذا مع نهج «واشنطن»، وإسرائيل الداعي إلى التصعيد ومنع إيران النووية بالقوة، وهو الأمر الذي سيكون له عواقب كبيرة على الأمن والنمو الإقليمي.

من جانبه، أشار «أولريتشسن»، إلى أن الحديث عن وجود محور أمريكي في المنطقة «مبالغ فيه»، و«يُساء فهمه»؛ لكنه أكد أن «إدراك متغيرات المشهد «في الخليج، «قوية جدًا»، بشكل بات يترجم في سياسات أعضاء مجلس التعاون للدور الأمريكي المستقبلي حول شؤونهم الأمنية، مشيرا إلى أن ترامب «من خلال عدم رده على طهران، جراء هجمات وكلائها على السعودية عام ٢٠١٩، قاد «تغييرًا في سلوكياتهم»، حيث بدأت السعودية والإمارات في التواصل معها؛ «لمحاولة تهدئة» التوترات الإقليمية في غياب الردع الموثوق به من قبل واشنطن، وبالتالي قد يكون هذا بمثابة مقدمة للاتفاق السعودي الإيراني، الذي توسطت فيه «الصين».

وفي تفسيره للتوترات التي تعرضت لها العلاقات «الأمريكية – الخليجية»؛ أوضح أنه على الرغم من قيادة «واشنطن»، للجهود الغربية لدعم أوكرانيا ضد روسيا منذ فبراير ٢٠٢٢، والانسحاب الفوضوي لأفغانستان في عام ٢٠٢١، فقد فشلت في تحقيق نجاحات تطمئن بها شركاءها في الخليج، بأنها «حليف وشريك دفاعي موثوق به»، وخاصة أنها لم تستطع تقديم أي شيء في أوكرانيا، يمكن من خلاله «تغيير هذه الصورة».

وفي إطار هذا الواقع، أشارت «كرم»، إلى كيفية «إعادة تأكيد تصورات الانسحاب الأمريكي من المنطقة»، من خلال العديد من الإجراءات، مثل تراجع «إدارة ترامب عن تعهدها بالدفاع عن السعودية عام ٢٠١٩– كما تمت الإشارة» .وفي حديثها عن منافسة القوى العظمى في الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط؛ أوضحت أن العقد المقبل، سيتشكل من خلال «الطريقة التي تدير بها واشنطن وبكين تنافسهما»، مشيرًة إلى أن الصين بدأت بالفعل جهودًا لتأسيس «شبكة تحالفات»، بما في ذلك مع إيران والسعودية، مع حذرها من التورط في القضايا السياسية الإقليمية، مؤكدة أنه «من المحتمل أن يتم توريطها بشكل أكبر مع ظهور تحديات جديدة» .وبالتالي، ستكون النتيجة مشاركتها للدور الأمريكي في المنطقة مستقبلا .

وبالمقارنة مع تصورات واحتمالات «التخلي» الأمريكي عن شركائها الإقليميين خلال العقد الماضي؛ أشارت إلى الأهمية المتزايدة لديناميكيات القوة الناعمة من قبل «بكين»، وتمكنها من «البقاء بعيدًا عن النزاعات» وبناء سمعة كونها «قوة محبة للاستقرار».

وعند تناول الأبعاد الاقتصادية لتبني «الولايات المتحدة»، «محور اهتمام آخر»، بعيدًا عن الشرق الأوسط، أشار «فينلي»، إلى أن حجم العلاقة الاقتصادية بين «واشنطن»، و«الخليج»، «صغير للغاية»، في الوقت الذي بلغ حجم التجارة الثنائية بين هذه الدول، و«بكين»، عام ٢٠٢١، ما يقرب من أربعة أضعاف قيمة ذلك بالنسبة لأمريكا .

وبالإشارة إلى تدفق ما يقرب من ثلث إمدادات النفط العالمية، عبر «ممر استراتيجي واحد»، هو مضيق هرمز، فإن ذلك، في رأيه يبرر سبب وجود مقر للقيادة المركزية الأمريكية في الخليج منذ عقدين من الزمن؛ وعليه، أوضح أن المنطقة ستظل ذات أهمية كبرى للمصالح الأمريكية، «طالما أن اقتصادها يعتمد على النفط»، و«طالما أن المنطقة لاعب لا يستهان به في أسواق النفط العالمية» .ومع تأكيده أن التحول العالمي للطاقة مسألة يشوبها الكثير من عدم اليقين، خلص إلى أن الأهمية المستمرة للشرق الأوسط بالنسبة لأمريكا، و«من المرجح أن تستمر عقودا قادمة».

وحول ما يتعلق بالسياسة الأمريكية تجاه إسرائيل؛ أوضح «ألترمان»، أن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، «يبدو أبعد من أن يتم حله» أكثر من أي وقت مضى؛ في حين أشار «فينلي»، إلى أن الحديث عن وجود محور أمريكي آخر بعيدًا عن الشرق الأوسط، لا يشير بالضرورة إلى «تبني محور بعيد عن دعم إسرائيل» .

ووسط تحليلات أعمق لـ«العلاقة بين أمريكا وإسرائيل»؛ أكد «منير»، أنه «من الصعب تحديد شكل رئيسي لملامح العلاقات بينهما في الوقت الحاضر؛ لكن مبيعات الأسلحة لا تزال «في قلب» علاقاتهما .ولتوضيح ذلك، أشار إلى أن الحجة التي قدمتها إسرائيل إلى صانعي السياسة والمواطنين الأمريكيين، هي أنها تمثل «ديمقراطية وحيدة» في منطقة تتنافس فيها واشنطن على النفوذ، على الرغم من أن مصير النظام العنصري فيها، قد يكون نفس مصير

النظام العنصري في جنوب إفريقيا خلال الحرب الباردة، حيث صورا كلتا الحالتين أن هذا النظام بنى «بؤرا استيطانية تابعة لأمريكا، وكانت حجة الأخيرة للتدخل، هو تعزيز التعاون في مكافحة الإرهاب أثناء حربها في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

وبتفصيل أكثر، أشار إلى أنه منذ بداية الحرب على الإرهاب، قامت «الولايات المتحدة»، و«إسرائيل»، «بتعزيز الهجمات التي تنال من المعايير العالمية»، فيما يتعلق باستخدام القوة العسكرية ضد المدنيين، مستشهدا بالضربات الجوية الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة، وكيف أن التصريحات التي تؤكد «حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها»، أصبحت «قاعدة مسلما بها»، من قبل المسؤولين الأمريكيين، بغض النظر عن سياقها أو ظروفها أو نتائجها .

وبالإشارة إلى «المعايير المزدوجة»، الواضحة في السياسة الخارجية الأمريكية، أوضح «منير»، أن الولايات المتحدة في بعض الحالات، مثل أوكرانيا، «تتحدث بفخر وبقوة»، عن أهمية «نظام دولي قائم على القواعد»، لكن في حالات أخرى، مثل الأراضي الفلسطينية المحتلة، يتم تطبيق «نهج مختلف تمامًا» لقواعد حماية حقوق الإنسان بصفة عامة.

وبالنسبة إلى مستقبل العلاقات «الأمريكية–الإسرائيلية»، رأى أن التأثيرات الكبرى لمجموعات المصالح المؤيدة لإسرائيل في واشنطن، والدعم التاريخي من قبل الإدارات الأمريكية لها، هي عناصر «يمكن تغييرها»، وكيف أنه بمرور الوقت سيكون «من الصعب» بالنسبة لمؤيدي إسرائيل في الغرب، الحفاظ على شعارتهم الراسخة، «والقيم المشتركة»، مع تزايد الانتهاكات في الأراضي المحتلة، وهو ما أصبح معروفًا على نطاق واسع للمجتمع الدولي.

على العموم، ففي حين أن الخبراء الغربيين في الندوة، كانوا «منقسمين»، حول ما إذا كانت الولايات المتحدة بصدد الاهتمام بمحور استراتيجي آخر بعيدًا عن الشرق الأوسط؛ فقد كان هناك «اتفاق واسع»، على أن تصورات دول الخليج تجاه احتمالات «التخلي» الأمريكي عنها، أو احتمالات كون «واشنطن»، شريكًا أمنيًا غير موثوق به، يضر بما يكفي بالعلاقات الأمريكية الخليجية بشكل كبير في الوقت الحاضر والمستقبل أيضا.

ومع ذلك، تمت الإشارة إلى وجود اختلافات في الرؤى السياسية المتبادلة بين الطرفين، وخلص «ألترمان»، إلى أن «التوجهات الحالية في المنطقة»، تعد «غير متوافقة مع نظيرتها الأمريكية»، ما لم يتم «الاتفاق بشأنها» .في حين أصر «أولريتشسن»، على أنه نظرًا إلى طبيعة تصورات دول الخليج عن احتمالات التخلي الأمريكي عنها؛ فإنها تفكر الآن بنشاط في الشكل الذي قد يبدو عليه «خليج ما بعد واشنطن»، والشرق الأوسط بشكل أوسع، لاسيما أن هذه الدول تتطلع الآن إلى تلبية احتياجاتها الأمنية والسياسية والاقتصادية.

٢٠٢٣/٦/٨

تأثير قرار خفض إنتاج النفط في سوق الطاقة العالمي

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في إطار ما اعتبره «ستانلي ريد»، في صحيفة «نيويورك تايمز»، «جهدًا مضاعفا من جانب «أوبك بلس»، لتعديل إنتاجها، من أجل مواجهة تراجع أسعار النفط في سوق الطاقة العالمي؛ أعلنت «السعودية»، خفضا جديدا للإنتاج

من جانب واحد، فيما وصفه وزيرها للطاقة، «الأمير عبد العزيز بن سلمان»، بأنه «هدية سعودية»؛ لتحقيق استقرار السوق وسط خلافات حول السياسة النفطية المستقبلية للمجموعة، الأمر الذي رأي المعلقون أنه يهدف إلى «دعم الأسعار لبقية العام»، قبيل ما وصفه «جيس كلارك»، في صحيفة «الجارديان»، بـ«تخمة في الإمدادات تلوح في الأفق».

وعقب اجتماعها الأخير في «فيينا»، أوائل يونيو ٢٠٢٣، تمت الإشارة إلى الانقسامات داخل هيكل «أوبك بلس»، من قبل المراقبين .وأوضح «ديفيد شيبرد»، و«توم ويلسون»، في صحيفة «فاينانشيال تايمز»، أن التجمع بات قضية «منقسمة»، بينما وصفته «بينوا فوكون» و«سمر سعيد»، في صحيفة «وول ستريت جورنال»، أنه «أحد أكثر اجتماعات الإنتاج إثارة للجدل خلال السنوات الأخيرة»، حيث انقسم الأعضاء حول أفضل السبل لحماية مصالحهم الاقتصادية المشتركة.

وكما كان الحال مع تخفيضات «أوبك بلس»، السابقة؛ من المتوقع أن يتبع قرار الخفض تصاعد في التوترات مع «الولايات المتحدة»، والاقتصادات الغربية الأخرى، بالنظر إلى تفضيل هؤلاء المستهلكين لتكاليف أقل، خاصةً وسط تحذيرات من حالة عدم اليقين الاقتصادي طويلة الأمد، وإجراء الانتخابات الرئاسية الأمريكية في نوفمبر ٢٠٢٤، ما من شأنه أن يزيد من احتمالية توتر العلاقات بين «واشنطن»، وشركائها الخليجيين.

ومنذ اندلاع «حرب أوكرانيا»، شرعت المجموعة في إجراء سلسلة من تخفيضات الإنتاج، كان أهمها في النصف الأخير من عام ٢٠٢٢ .فيما وافقت على خفض إجمالي إنتاج النفط المشترك إلى ٦٦٠٣ ملايين برميل يوميًا، وفقًا لأحدث اتفاقية في أبريل ٢٠٢٣، مع خفض ٦٠١ مليون برميل من السوق العالمية .وفي يونيو تم إعلان المزيد من التغييرات، وأبرزها نية السعودية، خفض إنتاجها بمقدار مليون برميل يوميًا، بدءًا من شهر يوليو .

وبالفعل، وصل إنتاج «الرياض»، اليومي إلى حوالي ٩ ملايين برميل يوميًا .وكتب «جيمس تيتكومب»، في صحيفة «التليغراف»، أنه «قرار منفرد مفاجئ» من جانبها .ووفقًا لـ«جيوفاني ستونوفو»، من مجموعة «يو بي إس»، فإن التخفيض هو «بيان قوي وواضح»، عن رغبتها في إرساء «سوق آمن»، مع اعتبار مستويات الإنتاج المستقبلية، «منخفضة جدًا في سياق أننا لسنا في حالة ركود عالمي» .وبالمثل، قدرت «هيليما كروفت»، من مصرف «ار بي سي كابيتال ماركتس»، أن استعداد «المملكة»، «لتحمل» تخفيضات أوبك للإنتاج «يزيد من مصداقية الخفض، ويشير إلى خروج إنتاج براميل من السوق».

وعلى النقيض من خفض السعودية إنتاجها للعام المقبل، ستزيد حصص الإنتاج للإمارات إلى ٢٠٠ ألف برميل يوميًا حتى نهاية عام ٢٠٢٤، وفقًا لصحيفة «فاينانشيال تايمز» .وفي حين تردد أعضاء أوبك الآخرين في احتمال خفض إنتاجهم، تماشيا مع قرار المملكة؛ فقد وافقوا في النهاية على تمديد شروط خفض الإنتاج المتفق عليه في أبريل من هذا العام حتى نهاية عام ٢٠٢٤، مع الإشارة إلى أن «الرياض»، هي واحدة من الدول القليلة التي لديها القدرة، سواء على تقليل الإنتاج أو الإبقاء على مستويات إنتاج قوية.

وفي ضوء هذه الديناميكيات، شدد المعلقون الغربيون على تأثير انخفاض الأسعار، واستمرار حالة عدم اليقين الاقتصادي العالمي، والرغبة القوية في استقرار سوق الطاقة الدولي .وأشار «ريد»، إلى أن «التشاؤم سيطر على سوق النفط في الأسابيع الأخيرة».

واستمرارًا، أوضحت «جيما ديمبسي»، من شبكة «بي بي سي»، أن اجتماع فيينا، «جاء في ظل انخفاض أسعار الطاقة» .بينما وصلت أسعار النفط إلى ذروتها عند ١٢٥ دولارًا للبرميل خلال عام ٢٠٢٢، فيما انخفضت الأسعار بشكل مطرد منذ ذلك الحين .وفي «الولايات المتحدة»، انخفضت أسعار البنزين بنسبة ٢٥٪ في العام الماضي، بينما في «المملكة المتحدة»، انخفض متوسط أسعار الديزل بمستوى قياسي في مايو ٢٠٢٣ .وبحلول بداية يونيو ٢٠٢٣، انخفض السعر الدولي لخام برنت إلى حوالي ٧٦ دولارًا للبرميل، أي أقل من سعر النفط عندما بدأت الحرب الأوكرانية في فبراير ٢٠٢٢.

وعليه، أشارت «ديمبسي»، إلى أن خفض الإنتاج، هو «محاولة لدعم الأسعار المتراجعة» .وأضاف «سمير هاشمي»، من شبكة «بي بي سي»، أن القرار السعودي كان «غير متوقع، ولم يكن مفاجأة كبيرة»، وأنه من «الأهمية بمكان»، أن يظل سعر خام برنت فوق ٨٠ دولارًا للبرميل «لتحقيق التعادل»؛ استنادًا إلى تقييم «صندوق النقد الدولي»، بأن المطلوب أن يصل سعر البرميل إلى ٨٠٫٩٠ دولاراً للرياض للوفاء بالتزامات الإنفاق، وأهداف التنويع الاقتصادي.

علاوة على ذلك، تمت الإشارة أيضًا إلى الخلافات داخل «أوبك بلس» .وذكر «تيتكومب»، أن «اجتماع فيينا»، كان «متوترًا»، و«شابه خلافات بين المجموعة»، لا سيما حول «الحصص»، ما ينفي خططها لإعلان خفض مليون برميل يوميًا لجميع الأعضاء.

وبالمثل، رأى «شيبرد»، و«ويلسون»، أن عملية خفض الإنتاج– كانت ولا زالت – «مثيرة للجدل»؛ لأن العديد من البلدان الإفريقية «قاومت في البداية الجهود المبذولة لمراجعة خطوط الأساس لديها، وهي مستويات إنتاج النفط التي يتم على أساسها حساب التخفيضات؛ «لأنها تعاني للوصول إلى أهدافها الحالية، و«كانت مترددة في إجراء تخفيضات أكبر» .وأضاف «كلارك»، أنه في الاجتماع الأخير، انخرطت مجموعة من الدول بقيادة السعودية في سلسلة من «الاجتماعات الجانبية»، مع القادة الأفارقة، لا سيما قادة «نيجيريا»، و«أنجولا»؛ لإقناعهم بـ «تحقيق أهداف إنتاجية أكثر واقعية للظروف الاقتصادية المواتية».

بالإضافة إلى ذلك، أشارت «فوكون»، و«سعيد»، إلى تباين في وجهات النظر بين السعودية وروسيا، حيث «تضخ الأخيرة إمدادات هائلة من النفط الخام الأرخص في الأسواق العالمية»، وهو ما يقوض محاولات الأولى لتحقيق الاستقرار في الأسعار .ومع ذلك، فإنه مع موافقة «موسكو»، على تمديد تدابير خفض الإنتاج السابقة، – على الرغم من السياسات التنافسية الراهنة – فقد أظهرت «أوبك»، أنها «لا تزال موحدة»، حيث يتشارك أعضاؤها «هدفا واحدا»، هو «الحفاظ على توازن سوق النفط».

ومع ذلك، ورغم الاتفاقيات التي أبرمت خلال اجتماعات فيينا، فقد كتب «بن كاهيل»، من «مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية»، أن «أوبك +بلس»، لا تزال «تواجه معضلة»، بشأن مصداقية روسيا في خفض الإنتاج،

بما يتماشى مع رؤى الأعضاء الآخرين بالمنظمة، خاصة مع توقع «وكالة الطاقة الدولية»، «توازنات سوق أكثر إحكامًا وشحًا في النصف الثاني من العام الحالي»، ناهيك عن أن المزايا الإنتاجية التي تتسم بها «موسكو»، يمكن أن تثبط عزيمة منافسيها الآخرين في السوق، إزاء تدابير التخفيضات المقررة.

ومع إشارة «بوب مكنالي»، من «رابيديان إنرجي جروب»، إلى أن السوق «لم يتوقع القرار السعودي»، فإنه على المدى القصير، أدى إعلان ارتفاع أسعار النفط الخام على النحو المنشود .وفي رد فعل فوري على القرار، ارتفع سعر خام برنت بنسبة ٢٪، إلى ما يقرب من ٧٨ دولارًا للبرميل .ويعد هذا أقل من الزيادة التي حدثت في أبريل ٢٠٢٣، والتي شهدت ارتفاعًا إلى ٨٧ دولارًا للبرميل .وفي هذا السياق أوضح «كلارك»، أن «الأسعار تراجعت بسرعة، بعد ذلك تحت ضغط المخاوف بشأن معدلات النمو الاقتصادي العالمية، ومستوى الطلب» .وفي غضون ذلك، ارتفع سعر خام غرب تكساس الوسيط بنسبة ٦٠٤٪.

ومع ذلك، فإنه على المدى الطويل، من غير الواضح إلى أي مدى قد يؤثر خفض الإنتاج في الأسعار العالمية، لا سيما في ضوء السوابق الأخيرة .وأشارت «ديمبسي»، إلى أن الجولة الأخيرة من تخفيضات «أوبك بلس»، في أبريل ٢٠٢٣، «أخفقت في تحقيق انتعاش مستقر»، لسعر النفط الخام .وأوضحت «فوكون»، و«سعيد»، أن أسعار النفط شهدت انخفاضًا بنسبة ٢٠٪ منذ إعلان المجموعة لأول مرة خفض الإنتاج في أكتوبر ٢٠٢٢ .وأكد «فيكتور كاتونا»، من شركة «كبلر»، أن «احتمالات رؤية سعر خام برنت أقل من ٧٠ دولارًا للبرميل واردة، بصورة أكثر بكثير من التوقعات التي تترقب سوقا أقل توازناً»، لاسيما وأن رغبة مصدري الطاقة – بما في ذلك دول الخليج في زيادة أسعار النفط – تنبثق من تحقيق الاستقرار في أجنداتهم الاقتصادية.

علاوة على ذلك، فإنه مع إصرار وزير الطاقة السعودي، على أن «المملكة»، «ستفعل كل ما هو ضروري لتحقيق الاستقرار في السوق»، فقد أشار «مكنالي»، إلى أن قرارها الأخير، «يوضح مرة أخرى أنها مستعدة للعمل من جانب واحد؛ لتحقيق الاستقرار في أسعار النفط»؛ مع أن هذا الأمر «من المرجح أن يؤجج التوترات مع واشنطن»، التي كثيرا ما شجعت على زيادة الإنتاج، بلا قيود لإبقاء الأسعار منخفضة .

ومع تعليق «خورخي ليون»، من شركة «ريستاد إنيرجي»، بأن المستهلكين في «الولايات المتحدة»، يمكن أن يتوقعوا احتمالات شراء بنزين «أغلى بشكل هامشي»، قبيل الانتخابات الأمريكية القادمة؛ فمن المرجح أن يزداد الضغط السياسي على «بايدن»، لاتخاذ إجراء ما .وأشار «شيبرد»، و«ويلسون»، إلى أن «واشنطن»، «متفائلة»، بشأن معالجة مسألة تخفيضات إنتاج الطاقة المقررة مستقبلاً من «أوبك»؛ حيث من المقرر أن يزور وزير الخارجية الأمريكي، «أنتوني بلنكين»، المملكة قريبًا لإجراء مزيد من المناقشات، بشأن سياسة نفط متوازنة في إطار مناقشة أوسع لتعزيز «التعاون الاستراتيجي» بين البلدين .

وبشكل عام، يرى «تيتكومب»، أن تخفيضات منتجي النفط – السابقة والحالية والمستقبلية– «تهدد بإعادة إرتفاع التضخم في أنحاء بريطانيا وأوروبا»، وهناك احتمال أن تؤدي إلى التأثير على العلاقات بين الدول الغربية والخليج، والتي كانت قد ازدهرت في العام الماضي، مثل «المملكة المتحدة»، و«فرنسا»، و«ألمانيا»، و«الاتحاد

الأوروبي» ككل، والتي أكدت وثيقة شراكته الاستراتيجية مع دول مجلس التعاون الخليجي في مايو ٢٠٢٢، أمن الطاقة، باعتباره «عنصرا رئيسيا»، لتعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية المستقبلية.

على العموم، يعكس قرار خفض إنتاج «أوبك بلس» الأخير، «حجم التوقعات غير المؤكدة لمستوى الطلب على الوقود في الأشهر المقبلة»، لا سيما وسط مخاوف متزايدة بشأن مستقبل الاقتصاد العالمي، وكيف أن هذا يضع مزيدًا من الضغوط على مصدري الطاقة، ليكونوا أكثر قدرة على التعامل مع تغيرات السوق .

وعلى الرغم من أن الخبراء مثل «ستونوفو»، قد أشاروا إلى أن خفض السعودية الإنتاج بمقدار مليون برميل يوميًا، هو بيان «قوي»، يوضح صدق النوايا، التي تسعى إلى تحقيق استقرار أسعار السوق والحفاظ على سعر خام برنت فوق الـ٨٠ دولارًا للبرميل؛ فإن هناك تعليقات تشكك في تأثير هذا القرار على الأسعار العالمية، خاصة وأن التوقعات بشأن مستقبل الاقتصاد العالمي، تشير إلى احتمالات انخفاض الطلب وانخفاض الأسعار في آن واحد.

وعليه، فإنه حتى حلول اجتماع «أوبك» القادم في فيينا، والمقرر له ٢٦ نوفمبر ٢٠٢٣، ربما تكون قد تغيرت قواعد أسواق صادرات الطاقة ونفوذ مستهلكيها .وفي غضون ذلك، أشار «كاهيل»، إلى أن المجموعة يمكن أن تركز الجهود على حث «أعضائها على الامتثال بشكل أقوى – وفي مقدمتها روسيا – لسياسات إنتاج النفط المتفق عليها لحماية المصالح المشتركة لأعضائها».

٢٠٢٣/٦/٩

اتجاهات الاستثمار في موارد الطاقة في عام ٢٠٢٣

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

تشغل اتجاهات الاستثمار في موارد الطاقة اهتمامات الحكومات والمعنيين بأمن الطاقة، والاقتصاد الدولي؛ لأن هذا الاستثمار يتعلق مباشرة بحالة العرض، ومن ثم الأسعار، وكثيرًا ما كانت أوبك في ردودها على الاتهامات بمسؤوليتها عن ارتفاع الأسعار، تذكر أن هذا الارتفاع سببه قصور الاستثمارات في الصناعة النفطية.

وفي مايو الماضي، أعلنت وكالة الطاقة الدولية، في تقريرها استثمار الطاقة العالمي، أن حجم الاستثمارات العالمية في مصادر الطاقة الشمسية، سيتجاوز الاستثمارات النفطية لأول مرة خلال العام الحالي ٢٠٢٣، وفيما تصل تقديراتها لحجم الاستثمار العالمي في الطاقة لهذا العام ما يقرب من ٢٫٨ تريليون دولار؛ فإن منها ٧٠١ تريليون دولار لتقنيات الطاقة النظيفة، و١٠١ تريليون دولار لاستثمارات الوقود الأحفوري.

وفي حين تجذب استثمارات الطاقة الشمسية أكثر من مليار دولار يوميا، فقد أخذت استثمارات الوقود الأحفوري اتجاها معاكسا، لسيناريو صفر انبعاثات كربونية بحلول ٢٠٥٠، مع توقع ارتفاع الطلب على النفط بنحو مليوني برميل يوميًا في ٢٠٢٣ .وفي ظل بلوغ الطلب على الفحم ذروة تاريخية في ٢٠٢٢، توقعت الوكالة الدولية، نمو استثماراته لعام ٢٠٢٣، ست مرات، عما توصي به لتحقيق الحياد الكربوني لعام ٢٠٣٠.

وتكمن ثلاثة أسباب رئيسية، وراء تزايد الاستثمارات في مصادر الطاقة النظيفة، أولها، تكلفة الإنتاج من هذه المصادر أرخص، وثانيها، أنها تمثل حلولاً أكثر استدامة لإشكالية أمن الطاقة، وثالثا، التقدم في تصنيع تكنولوجيا الطاقة النظيفة، وما توفره من مبادرات هائلة للمستثمرين .لكن، فيما كان معدل نمو الاستثمارات في

هذه المصادر قد بلغ ٢٤٪ سنويًا للفترة من) ٢٠٢١–٢٠٢٣(؛ فإن معدل نمو الاستثمارات في الوقود الأحفوري قد بلغ ١٥٪ سنويًا في هذه الفترة .وفي حين يذهب حوالي ٣٨٠ مليار دولار هذا العام للطاقة الشمسية– وخصوصًا الخلايا الكهروضوئية –فإن استثمارات بقيمة ٣٧٠ مليار دولار ستتجه إلى إنتاج النفط) تنقيبا واستخراجا.(

وبحسب وكالة الطاقة الدولية، من المتوقع أن تزيد الطاقة المضافة من الطاقة المتجددة هذا العام بمقدار الثلث، ويرجع ذلك، إلى وجود سياسات حكومية ومخاوف بشأن إمداد الطاقة، مع توقع أن يرتفع إجمالي الكهرباء المنتجة من مصادر متجددة عالميًا إلى ٤٥٠٠ جيجاوات العام الحالي؛ أي ما يعادل إنتاج الطاقة في الولايات المتحدة، والصين، مجتمعتين، كما من المتوقع أن تكون الأخيرة وحدها مسؤولة عن ما يقارب ٥٥٪ من الزيادات العالمية في قدرات الطاقة المتجددة عامي) ٢٠٢٣–٢٠٢٤(، فيما أصبح تعزيز هذه الطاقة في صدارة الجهود الأوروبية، لمعالجة أزمة الطاقة بعد الحرب الأوكرانية .وتأتي معظم الزيادة في الطاقة المتجددة هذا العام من الطاقة الشمسية، بواقع ثلثي هذه الزيادة، فيما نمت زيادة طاقة الرياح بنسبة ٧٠٪ على أساس سنوي في ٢٠٢٣.

ومع ذلك، فإن الاستثمارات في الطاقة النظيفة، لم تكن متوازنة بين دول العالم، إذ استأثرت الصين، والاقتصادات المتقدمة بأكثر من ٩٠٪ من هذه الاستثمارات، وبدا أن هناك قصورًا في هذه الاستثمارات في الاقتصادات الناشئة والنامية، باستثناء الهند، والبرازيل، ودول من الشرق الأوسط .ووقفت العوائق المالية، وضعف البنية التحتية، وعدم وضوح أطر السياسات، دون نمو هذه الاستثمارات في باقي بلدان هذه المجموعات .

ووفقا لـ«اتفاقية باريس للمناخ»، لم يعد أمام العالم خيار سوى تعزيز استثمارات الطاقة المتجددة للوصول إلى هدف الحياد الكربوني .وعليه، أوصت الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، إيرينا، بضرورة مضاعفة استثمارات الطاقة المتجددة عالميًا بأكثر من أربع مرات .وإذا كانت هذه الاستثمارات قد بلغت ٣٠١ تريليون دولار في عام ٢٠٢٢، فإنه يتعين زيادتها إلى نحو ٥ تريليونات دولار سنويًا؛ لتحقيق الهدف الأساسي لاتفاقية باريس في الحد من ارتفاع درجات الحرارة إلى ٥٠١ مئوية فوق المستويات التي كانت سائدة قبل الثورة الصناعية.

وبحلول نهاية العقد الحالي٢٠٣٠، يحتاج العالم إلى ٣٥ تريليون دولار للاستثمار في مشروعات تحول الطاقة، باستهداف أن يشهد نشر الطاقة المتجددة، نموًا، من قرابة ٣٠٠٠ جيجاوات سنويًا حاليًا، إلى ما يربو على ١٠ آلاف جيجاوات بحلول عام ٢٠٣٠.

ومع التحول في استثمارات موارد الطاقة، أخذت عديد من الشركات النفطية تغير نموذج عملها التقليدي، وتتوجه إلى استثمارات الطاقة المتجددة، مع إدراكها في نفس الوقت أن صناعة النفط مازال أمامها وقت كاف، وأن الاقتصاد العالمي سوف يستغرق عقودًا معتمدًا عليها، وسيتكلف تريليونات الدولارات كي ينهي هذا الاعتماد .ومع إمكانية تقنيات احتجاز الكربون وتخزينه أن تمنح الصناعة النفطية متنفسًا ووقتًا إضافيًا؛ فقد شرعت هذه الشركات في تحقيق قفزات في مسار تحول الطاقة وضخت استثمارات في الطاقة المتجددة.

وفي تأييد لهذا، تحولت شركة بي بي البريطانية، إلى شركة طاقة متكاملة، حيث رفعت حجم إنفاقها على الطاقة المتجددة من ٣٪ من رقم أعمالها في ٢٠١٩، إلى ٣٠٪ في ٢٠٢٢، واستثمرت في الطاقة الحيوية، وطاقتي الرياح والشمس، وشحن السيارات الكهربائية، والهيدروجين، وتقنية احتجاز الكربون، ثم تأتي شركة إنبريدج

الكندية، التي تستثمر في مزارع الرياح والطاقة الشمسية في أمريكا الشمالية وأوروبا، إضافة إلى استثماراتها في الهيدروجين، وتقنيات احتجاز الكربون وتخزينه .وثالثًا، عملاق الطاقة الفرنسي توتال، التي تسعى أن تكون من بين أكبر خمس شركات إنتاجًا للطاقة المتجددة في العالم، وتمتلك حصة الأغلبية في شركة صن باور، الرائدة عالميا في مجال تصنيع الألواح الشمسية.

وفي المسار نفسه، أنشأت– عملاق النفط السعودي –أرامكو، العام الماضي، صندوق استدامة، بقيمة ٥٠١ مليار دولار؛ للاستثمار في دعم هدف الشركة الخاص، بتحقيق صفر انبعاثات كربوني عام ٢٠٥٠ في الأصول التشغيلية المملوكة بالكامل لها، بالإضافة إلى تطوير منتجات جديدة، منخفضة الكربون، وشرعت في مخطط لبناء واحد من أكبر مراكز احتجاز الكربون، وتخزينه في العالم في الجبيل.

ومع أن الاستثمارات في السعودية تسعى إلى زيادة قدراتها الإنتاجية النفطية من ٥٠١١ مليون برميل يوميًا في ٢٠٢٢– تمثل نحو ١٠٪ من الإجمالي العالمي –إلى ١٣ مليون برميل يوميًا بحلول ٢٠٢٧، من خلال العديد من المشاريع البرية والبحرية، فيما يمكن أن يصل الإنتاج إلى ١٥ مليون برميل يوميًا بحلول ٢٠٣٠، من خلال تحرير المنتجات المستخدمة حاليًا في قطاع المرافق؛ فإنها توجهت إلى إنتاج ٥٠٪ من إجمالي الكهرباء من مصادر متجددة بحلول ٢٠٣٠، في استهداف صافي صفر انبعاثات كربونية بحلول ٢٠٦٠.

وتحقيقا لهذه الغاية، حددت رؤية٢٠٣٠، والمبادرة السعودية الخضراء، أهداف الاستدامة الرئيسية، والتعهد بخفض الانبعاثات بمقدار ٢٧٨ مليون طن سنويًا بحلول نهاية العقد .وفي الوقت الحالي، هناك نحو ١٣ مشروعا للطاقة المتجددة بسعة إجمالية ٤٠١١ جيجاوات، بقيمة ٩ مليارات دولار قيد التطوير حاليًا .وتمتد الخطط إلى المدن الخضراء الذكية، مثل مشروع نيوم، حيث حصلت شركة نيوم الخضراء للهيدروجين على ترخيص لإنتاج الهيدروجين الأخضر من مصادر الطاقة المتجددة بنسبة ١٠٠٪، بدءًا من ٢٠٢٦؛ لإنتاج ما يصل إلى ٢٠١ مليون طن من الأمونيا الخضراء سنويًا؛ للتصدير معتمدة على طاقتي الرياح، والشمس.

وفي يناير ٢٠٢٣، وقع صندوق الاستثمارات العامة السعودي، اتفاقية مع شركة لونجي جرين انيرجي تكنولوجي؛ لتوطين صناعة منتجات وخدمات الطاقة الشمسية في السعودية .وجاءت هذه الخطوة بعد أقل من شهر من استحواذه على حصة ٥٠٩٪ في شركة سكاي بورن رينيويلز، الرائدة عالميًا في تطوير وتشغيل منشآت إنتاج الكهرباء باستخدام الرياح البحرية .ويمتلك الصندوق، عددا من الاستثمارات الاستراتيجية في قطاعات منخفضة الكربون، مثل السيارات الكهربائية، ومشروعات الطاقة الشمسية، التي يهدف منها إلى تطوير ٧٠٪ من قدرة توليد الطاقة المتجددة في المملكة بحلول ٢٠٣٠، فيما ضخ استثمارات في شركة أكوا باور، ومشروع سدير، ومشروع شعيبة للطاقة الشمسية، وقطاع المركبات الكهربائية من خلال الاستثمار في شركة السباقات البحرية الكهربائية المحدودة، ولوسيد موتورز، وسير.

وتمتلك الرياض، ميزة نسبية تؤهلها بأن تكون أحد أبرز الدول المنتجة للطاقة الشمسية، حيث) مساحة أكبر، طول ساعات إشعاع شمسي، سعر تنافسي، تكلفة إنتاج أقل(، فضلاً عن قدرة إنتاج أكثر من ٢٠٠ جيجاوات من

طاقة الرياح .ويصب تطوير إنتاج الكهرباء من طاقتي الشمس والرياح لمصلحة إنتاج الهيدروجين الأخضر، والأمونيا الخضراء، من دون حاجة إلى استخدام الوقود التقليدي .فيما يمكن التوسع في إنتاج الغاز من إنتاج الهيدروجين الأزرق، والأمونيا الزرقاء، وهو ما بدأت فيه بالفعل شركة أرامكو، في عام ٢٠٢١، حين صدرت أول شحنة منها إلى اليابان، وتسعى المملكة، إلى زيادة إنتاجها من الغاز باستثمار ١١٠ مليارات دولار لاستخراج الغاز، خاصة من حقل الحافورة، الذي يحتوي على احتياطيات غاز وتت أتأرخصتبلغ نحو ٢٠٠ تريليون قدم مكعب، مع إمكانية بدء إنتاجه في ٢٠٢٤.

أما الإمارات، التي تستحوذ على ٧٠٪ من سعة الطاقة المتجددة في دول الخليج، ومن المقرر أن تستضيف قمة المناخ في نوفمبر القادم؛ فقد بدأت في تمويل الطاقة النظيفة منذ ١٥ عاما، واستثمرت في ذلك أكثر من ٤٠ مليار دولار، وتتوقع أن تصل القدرة المركبة إلى ١٤ جيجاوات بحلول ٢٠٣٠.

وتتضمن استراتيجية الشركة الوطنية ادونوك، خطة عمل بقيمة ١٥ مليار دولار؛ لخفض كثافة الكربون بنسبة ٢٥٪ بحلول ٢٠٣٠ .وتشمل محفظتها شركة الريادة، كأول منشأة تجارية تستخدم وتخزن الكربون، حيث يمكنها التقاط ما يصل إلى ٨٠٠ ألف طن من ثاني أكسيد الكربون سنويا .

وفي يوليو ٢٠٢٢، وقعت الإمارات، مع فرنسا، اتفاقية شراكة استراتيجية شاملة في مجال الطاقة، شملت الاستثمار المباشر في تطوير موارد الطاقة .وفي نوفمبر ٢٠٢٢، تم إطلاق الشراكة الاستراتيجية بينها وبين الولايات المتحدة، لاستثمار ١٠٠ مليار دولار؛ لتنفيذ مشروعات للطاقة المتجددة، بسعة ١٠٠ جيجاوات في أنحاء العالم بحلول ٢٠٣٥؛ تم إطلاق المرحلة الأولى منها في يناير ٢٠٢٣، وشملت تخصيص ٢٥ مليار دولار؛ لتمويل مشروعات الطاقة المتجددة بطاقة إنتاجية ١٥ جيجاوات في الولايات المتحدة قبل ٢٠٣٥، فيما استثمرت في مشاريع البنية التحتية، والطاقة النظيفة عالميًّا، وعززت نشر واستخدام حلول الطاقة المتجددة في الدول النامية في مشاريع شملت ٧٠ دولة، بقيمة إجمالية تناهز ٨٠١٦ مليار دولار .ويمتلك صندوق أبو ظبي للتنمية، سجلا حافلا، في مجال دعم الطاقة المتجددة حول العالم يعود إلى عام ١٩٧٤.

وقبل أن ينتهي عام ٢٠٢٢، وقعت شركة قطر للطاقة، عقدًا لأحدث مشروعاتها في الطاقة الشمسية في المدن الصناعية الخاصة بها، مع شركة سامسونج الكورية الجنوبية، يبدأ الإنتاج في ٢٠٢٤، ضمن استراتيجية تنويع موارد الطاقة، وتحقيق هدف ٥ جيجاوات طاقة شمسية بحلول ٢٠٣٥ .وفي الكويت، يعد مشروع الشقاية للطاقة الشمسية أبرز مشروعاتها، وشملت مرحلته الأولى خطة طموحة لتوليد ٢٠٣ جيجاوات، وقد بدأ العمل في هذه المرحلة في ديسمبر ٢٠١٨، كما تضمنت هذه المرحلة أيضًا مزرعة رياح بقدرة ١٠ ميجاوات .

وفيما تستهدف سلطنة عُمان، زيادة إسهام الطاقة المتجددة في إنتاج الكهرباء إلى ٣٩٪، كجزء من رؤيتها ٢٠٤٠؛ فقد وقعت مع ألمانيا، وبريطانيا، والإمارات، عدة اتفاقات لمشروعات استثمارية في قطاع الطاقة النظيفة، والهيدروجين الأخضر، فيما تحتاج البلاد إلى استثمارات بنحو ٢٣٠ مليار دولار؛ لدعم مركزها في تطوير الهيدروجين الأخضر .

وعلى هامش منتدى الشرق الأوسط للاستدامة في البحرين في يناير ٢٠٢٣، توقعت شركة جرين إنوفا البحرينية المتخصصة في الطاقة الشمسية، أن تبلغ استثمارات المملكة في مجال الطاقة المتجددة ٤٥ مليون دينار خلال العامين القادمين .ومع التحول في رؤية البحرين لجهة الاعتماد على الطاقة المتجددة، غيرت الشركة الوطنية للنفط والغاز هويتها؛ لتصبح بابكو انرجيز في توجه استراتيجي إلى رفع نسبة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة في المملكة.

على العموم، فإنه بهذه الاستثمارات والمشاريع والاستراتيجيات للتحول إلى الطاقة النظيفة؛ تكون دول الخليج، قد أوفت بالتزاماتها المناخية، وفي الوقت نفسه حافظت على مكانتها في سوق الطاقة العالمي بشقيه المتجدد وغير المتجدد، فيما تعد مشروعات الطاقة النظيفة فيها من أهم المجالات التي تجذب إليها الاستثمار الأجنبي المباشر .

٢٠٢٣/٦/١٠

تأثير وسائل الإعلام في وساطات حل النزاعات بالشرق الأوسط

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

مثلت التغطية الإعلامية الدولية دائما «عاملا مؤثرا»، على النتيجة النهائية للنزاعات والأزمات المسلحة، سواء من خلال العمل كمبرر للتدخل الخارجي، أو عزل المعتدي عن المجتمع الدولي، أو تقويض الدعم المحلي للعمليات العسكرية لبلد ما .ونظرًا إلى أن مراسلي وكالات الإعلام الغربية الرائدة، باتوا الآن «عنصرًا أساسيًا»، في مناطق النزاع الأكثر عنفًا وعزلة؛ فإن تأثير وسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت على النشر الفوري للأخبار في هذه المناطق، يسمح للرأي العام الدولي بتكوين صورة مُحدثة حولها.

وبالنسبة إلى أولئك الذين يسعون إلى إنهاء النزاعات وتهدئة التوترات السياسية، أو ما يُطلق عليهم «الوسطاء»، يمكن أن يكون دور وسائل الإعلام «سلاحا ذا حدين» .فمع زيادة احتمالية الاهتمام العالمي بالأحداث؛ هناك إمكانية لتقويض المفاوضات التي يقومون بها في ظل بحث هذه الوسائل عن صياغات مثيرة، وتحقيق سبق صحفي؛ الأمر الذي يهدد النوايا الحسنة اللازمة لنجاح أي محادثات.

ولتحليل هذه الديناميكية بشكل أكبر، كتبت «جنيفر فنتون»، من «كلية لندن للاقتصاد»، تقريرا بعنوان «وسائل الإعلام والوساطة في النزاعات»، موضحة أنه بينما ظهر «عدد كبير من الدراسات حول الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في تصعيد النزاع»؛ فقد كانت هناك دراسة محدودة، حول كيف يمكن للإعلام أن يساعد في الوساطة بالصراعات، ووقف التصعيد .وعليه، رأت أن الوسطاء – الذين يعملون نيابة عن المنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة أو الدول المحايدة – «يحتاجون إلى تعلم استخدام وسائل الإعلام بشكل «أكثر فعالية»، لتعزيز السلام وخفض التصعيد، فضلاً عن فوائد اعتماد الوسطاء لاستراتيجيات الاتصال الخاصة بهم لإدارة العلاقات مع وسائل الإعلام والأطراف المتفاوضة على حد سواء.

واستكشافا للعلاقة بين «وسائل الإعلام»، و«الوسطاء»، في النزاعات المسلحة والأزمات الدولية، بما في ذلك في الشرق الأوسط، وصفت الوساطة بأنها عملية «ديناميكية ذات متغيرات متعددة»، تؤثر في نتائجها .وفيما يتعلق

باهتمام وسائل الإعلام بهذه الديناميكية، استشهدت بكيف تُظهر الدراسات أن نتائج «تدخلات»، وسائل الإعلام في النزاعات، «غير متوقعة»، حيث تتنافس كيانات متعددة للسيطرة على السرد العام الدولي.

ومع قدرة الصحفيين والمراسلين والأفراد العاديين الآن على توثيق الحرب باستخدام أجهزتهم الشخصية، ونقل ما لديهم إلى الناس في جميع أنحاء العالم وقت حدوثه؛ أشارت «فنتون»، إلى كيفية مشاركتهم أيضًا «في تغطية عمليات الوساطة» – وإن لم يكن ذلك دائمًا بطريقة إيجابية – موضحًة كيف توجد «منافسة» بين المراسلين والوسطاء، حيث «سيحاول الأول التلاعب بالآخر، والعكس صحيح».

وفي حين أن بمقدور وسائل الإعلام ذات السمعة الطيبة، أن توفر من ناحية «معلومات موثوقة» للمفاوضين لتعزيز جهودهم لحل النزاعات؛ فإن الصياغات غير الدقيقة للأحداث، يمكن أن تؤدي أيضًا إلى «التشويه والتبسيط والتضليل»، ومن ثمّ تقويض المحادثات.

ولتقديم شرح أكثر للمصالح المتنافسة بين «وسطاء النزاع»، و«الصحفيين»، أشارت إلى الكيفية التي يحاول فيها الوسيط «إدارة المناقشات بطريقة لا تزيد من تفاقم الاختلافات» بين طرفي النزاع، في حين أن «الهدف الرئيسي» للصحفيين يظل «إبلاغ الرأي العام وتحديد ما يجب تصديقه» .من ناحية أخرى، فإن تأثير «البيئة الإعلامية المضللة»، عبر الإنترنت التي تتضمن عدم التأكد من صحة الأحداث– بخلاف وسائل الإعلام التقليدية ذات المعايير التحريرية – يمكن أن يعقد عمليات الوساطة عن طريق نشر أخبار ومعلومات وتحليلات متناقضة.

وهناك عامل آخر يؤثر في اهتمام وسائل الإعلام بمناطق النزاع، وهو وجود كبار المسؤولين والقادة .وأشارت «فنتون»، إلى أن المشاركة الشخصية لرئيس الدولة، أو وزير الخارجية، تمنح «اهتمامًا إخباريًا»، للجهود الدبلوماسية الرامية إلى وقف التصعيد وحل النزاعات، أكثر من حضور صغار المسؤولين، الذين ترى أن وسائل الإعلام أقل «اكتراثا بهم» .

وكمثال على هذه الديناميكية، حظيت زيارة «أنتوني بلينكين»، وزير الخارجية الأمريكي لإسرائيل وفلسطين في أواخر يناير ٢٠٢٣ – في فترة تصاعدت فيها التوترات –باهتمام أكبر بكثير من وسائل الإعلام الغربية، من الزيارة التي قامت بها «باربرا ليف»، مساعدة وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى للمنطقة، على الرغم من كونها زيارة طويلة، وتضمنت مناقشات أكثر تفصيلاً مع الجهات الفاعلة الإقليمية حول جهود خفض التصعيد.

ومع ذلك، فإن طبيعة العلاقة بين وسطاء النزاع، ووسائل الإعلام، يجب أن تتسم بـ«الثقة المتبادلة» .وأشارت الباحثة إلى أهمية قيام الوسطاء «بتعزيز ثقة أولئك الذين يتعاملون معهم»؛ لأن هذا يتيح إجراء مناقشات «أكثر صراحة»، حول النتائج المستقبلية والتنازلات .وفي حالة العلاقات المبنية على أساس «مستوى عالٍ من الثقة»، فإن الاستخدام غير الحكيم لوسائل الإعلام العالمية، «كأداة ضغط» لدفع المحادثات، قد يكون له تأثير غير مرغوب فيه، لتقويض هذه الثقة وانهيار المحادثات التقدمية.

وكدراسة حالة، تمت الإشارة إلى عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية .ففي حين أن الصحفيين «يطلبون البساطة والإثارة»، حتى يمكن نقل تغطيتهم إلى الجماهير؛ فإن تعقيد إقامة سلام طويل الأمد بين الإسرائيليين

والفلسطينيين، يعني أن العملية تتميز بمفاوضات «مملة»، ليست أكثر جذبا، كما تسعى إليه وسائل الإعلام الإخبارية.

علاوة على ذلك، فإنه نظرًا إلى أن العديد من التطورات المهمة والاختراقات الدبلوماسية، «يجب أن تقع سرًا خلف الأبواب المغلقة»، فقد يكون هناك تفاوت في الحاجة الملحة إلى تغطية إعلامية سريعة لجهود كل الوسطاء في هذا الصدد من قبل الصحفيين، الواقعين تحت وطأة ضغط شبكاتهم الإعلامية، للحصول على الأنباء المثيرة، والسبق الحصري للأخبار.

من جانبه، حذر «يان إيجلاند»، الأمين العام للمجلس النرويجي للاجئين، من المخاطر التي قد يتعرض لها رموز «الصحافة ووسائل الإعلام المعادية أو المعارضة»، مشيرًا إلى أنه قبل «اتفاقية أوسلو»، عام ١٩٩٣، كان الصحفيون، بلا استثناء «يواجهون بشكل متكرر»، سيلا من «الاتهامات من جانب عدد من المفاوضين الدوليين»، وهو ما يؤدي حتمًا إلى ردود فعل أكثر عدوانية في المقابل».

وعلى الرغم من أن وسائل الإعلام الدولية، قد تكون مصدر إزعاج للمفاوضات، التي تسعى إلى إيجاد أرضية مشتركة بين الأطراف المتنازعة، وإرساء أسس المداولات حول تقديم التسويات المحتملة؛ فإنه لا يمكن التقليل من تأثيرها وأدوارها المهمة .

وكما أشارت «فنتون»، فإن المنافذ والشبكات الإعلامية الرائدة عالميا؛ مثل الـ«بي بي سي»، و«سي إن إن»، و«نيويورك تايمز»، و«واشنطن بوست»، غالبًا ما تكون هي التي تملي «ما جوانب الصراع وملامحه وأوجهه التي قد يتم تغطيتها؛ فضلا عن وقت البث أو مقدار تغطية الصفحة التي ستتطرق للنزاع»، والأهم من ذلك كله»، تحديد من يتحدث عن هذا الصراع في وسائلها الإعلامية».

علاوة على ذلك، فإن تأثير السياسة التحريرية، وأولوياتها، دائما ما يطغى على دورة الأخبار العالمية؛ فمثلا بعد مرور أكثر من عام من بدئها، لا تزال «الحرب الأوكرانية»، محل تغطية وثيقة من كل وسائل الإعلام الغربية الرئيسية، خاصة مع تقديم عديد من التحليلات اليومية والأسبوعية لمتابعيها .وبالمقارنة، فإن آخر المستجدات بشأن تصاعد وتيرة العنف في إسرائيل وفلسطين والسودان، كثيرًا ما يتم تحويلها إلى مقالات عرضية، ليست بنفس أهمية الحرب الأوكرانية، رغم ردود الفعل على هذا التصعيد بتلك المناطق.

وتأكيدًا لهذا التحليل، أشارت الناطقة الرسمية السابقة باسم الوفد الفلسطيني لعملية السلام في الشرق الأوسط، «حنان عشراوي»، إلى أن التغطية الإعلامية الغربية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي، تقود المجتمع الدولي إلى «الافتراض بأن هناك طرفين متساويين»، وهو ما يعد «تناقضًا صارخًا» مع الواقع، حيث إن إسرائيل تتمتع بترسانة عسكرية متطورة، بالإضافة إلى سيطرتها سياسيًا واقتصاديًا على حياة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة .

وعند تفسير ذلك، أشارت إلى أن إسرائيل سيطرت منذ فترة طويلة على إدارة الملف الإعلامي لهذا النزاع في وسائل الإعلام الغربية؛ ما يعني أن صورة الفلسطينيين «يتم عرضها من خلال عيون إسرائيلية»، وهو نظام ينتج عنه بشكل متوقع، دعم الصور النمطية المعادية للفلسطينيين»، عبر التغطية الإعلامية الغربية .

وعلى سبيل المثال، تم تسليط الضوء على الاختلافات في تغطية النزاعات الحالية .ففي حين ذكرت شبكة «بي بي سي»، في تغطيتها للحرب الأوكرانية، أن المبررات الروسية لعمليتها العسكرية، «ليس لها أساس في الواقع»، وأن النجاحات العسكرية لها كانت «ضئيلة ونادرة في آن واحد»، فضلا عن تأكيد خطورة الجماعات المسلحة المناهضة لبوتين داخل روسيا، والتشكيك في مستقبل قيادته للكرملين؛ فقد ذهبت في تغطيتها للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، إلى التركيز على تناول خطورة «سلسلة الهجمات الفلسطينية» التصعيدية منذ مارس ٢٠٢٢، دون أدنى تناول لسياسات حكومة «نتنياهو»، الائتلافية اليمينية المتطرفة، أو حتى زيادة الهجمات والانتهاكات الصارخة ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة .ووسط الإدانة الخافتة، التي تشير إلى أن المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة «تعد غير قانونية بموجب القانون الدولي»؛ فإنها تتناقض مع الإدانة واسعة النطاق في وسائل الإعلام الغربية، لضم روسيا للأراضي الأوكرانية.

وعلى الرغم من أن العلاقات بين «الوسطاء الدوليين»، و«وسائل الإعلام»، تبدو «معقدة»؛ بسبب المخاوف المتعلقة بالموثوقية والسرية؛ فقد أصرت «فنتون»، على أن المفاوضين الدوليين في الأزمات والنزاعات، «يمكن أن يفضلوا التعامل مع وسائل الإعلام»، لمساعدتهم في عرض روايات، قد تعزز تقدم المفاوضات نحو تسوية أزمة ما .

واستنادًا إلى حجة أن المفاوضين الدوليين في الوقت الحالي، «لا يميلون إلى التواصل ومشاركة آرائهم عبر وسائل الإعلام»؛ فقد أوصت الباحثة، «بضرورة الاهتمام باستراتيجيات التواصل التي يمكن أن تعزز أهدافهم التفاوضية»، وذلك لغرض أساسي، هو الاستفادة من «التحولات الأيدولوجية»، في عقلية الشعوب الأوروبية والأمريكية عبر التغطيات الغربية، بما يخدم قضية ما.

وفيما يتعلق بالجوانب العملية لاستخدام وسائل الإعلام للدفع قدمًا، بعملية خفض التصعيد مع الحفاظ على ثقة الأطراف المتفاوضة في المحادثات المغلقة؛ استشهدت «فنتون»، بمثال اتفاق «الجمعة العظيمة»، أو «اتفاق بلفاست»، هو اتفاق تم التوقيع عليه سنة ١٩٩٨، بين بريطانيا وجمهورية أيرلندا وأحزاب أيرلندا الشمالية، حيث تم إعداد البيانات والتصريحات مسبقًا والخاصة بالمفاوضات لكل من حزب «الشين فين»، الجناح السياسي للجيش الجمهوري الأيرلندي، والحزب الديمقراطي الوحدوي، للتأكد من أن كلا الجانبين، لن يقول «شيئًا من شأنه أن يتعارض مع ما قاله الجانب الآخر».

على العموم، خلصت «فنتون»، إلى أنه في حين أن قدرة الوسطاء الدوليين على «السيطرة على سردية أية أحداث»، أثناء الأزمة أو المحادثات المعنية بخفض التصعيد، ستكون «محدودة دائمًا»، بسبب المصالح المتنافسة لهؤلاء الوسطاء، والرغبة الملحة من وسائل الإعلام لتأمين قصة حصرية أو أقصى قدر من الإثارة لجذب انتباه الجماهير؛ فإنه يمكن أن تكون هذه المنافذ الإخبارية، أيضا «أداة مجدية»، ضمن استراتيجيات قادرة على تعزيز أهداف الوسطاء الخاصة .

ومن الواضح أن إقامة علاقات قوية مع كل وسائل الإعلام على أسس من الشفافية والثقة، من شأنها أن تفيد في خفض تصعيد النزاعات من خلال تقليل احتمالات، سوء التواصل، وانتشار المعلومات المضللة المتعمدة .وفي حالة القضية الفلسطينية، فإن الاعتماد الثابت على مصدر معلومات واحد، هو إسرائيل، من قبل وسائل الإعلام الغربية، يعكس حالة من عدم التوازن، التي يجب معالجتها لدفع محادثات السلام قدمًا، وحتى يتم تحقيق

ذلك، فإن الجهود المبذولة لتحقيق ما يكفي من الضغط على الحكومة الإسرائيلية لعكس سياساتها التعسفية في الأراضي المحتلة من المرجح أن تفشل في التقدم إلى المستوى المنشود.

٢٠٢٣/٦/١٤

مخاطر وتحديات الذكاء الاصطناعي وكيفية مواجهتها

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

هناك عدد محدود من الاكتشافات والاختراعات والابتكارات في تاريخ البشرية، كان لها تأثير عظيم على العالم، بطريقة لم يكن من الممكن تصورها من قبل .وفي عصرنا الحالي، ربما يكون «الذكاء الاصطناعي»،) المعروف اختصارًا باسم«AI»(، هو التطور «الأكثر بروزًا»، حيث وصفه «بيل جيتس»، مؤسس شركة «مايكروسوفت»، بأنه «أساسي لمستقبل المجتمع العالمي، مثله مثل اختراعات، معالجات الحاسوب الدقيقة، والحاسوب الشخصي، والهواتف المحمولة، والإنترنت».

ويرجع نشأة المصطلح إلى الحرب العالمية الثانية، وبالأخص إلى «آلان ماتيسون تورنغ»، محلل شفرات الحاسوب في عام ١٩٥٠ .وتوضح شركة «أي بي ام»، للبرمجيات، أنه يلخص بشكل أساسي، قدرة أنظمة الحوسبة– باستخدام مزيج من علوم الكمبيوتر، ومجموعات البيانات، والتعلم الآلي، وحل المشكلات –على «التفكير والتصرف مثل البشر»، في ظل هدف نهائي، هو تطوير أنظمة يمكنها التفكير والتصرف «بعقلانية»، بما يعكس السلوكيات، والتفكير البشري، والقضاء على الحاجة إلى وجود الإشراف البشري المستمر.

وفي حين أن تطوير مثل هذه الأنظمة، قد تم تعزيزه منذ زمن «تورنغ»؛ بهدف «تبسيط العمليات»، و«تعظيم الكفاءة»، و«القضاء على البيروقراطية»، فقد أشارت «أدريان لافرانس»، في مجلة «ذي أتلانتيك»، إلى أن هناك اتجاها لأن تكون مثل هذه «الثورة»، فرصة للاستعانة بمصادر خارجية من الآلات لتحقيق غرض أعلى هو تحقيق الذات البشرية» .

ومع ذلك، أدى التطور السريع لهذه التقنيات خلال السنوات الأخيرة إلى زيادة المخاوف بين خبراء الصناعة وصانعي السياسات والمحللين– بما في ذلك المبتكرين في تقنية الذكاء الاصطناعي أنفسهم –بشأن القدرات التدميرية المحتملة لهذه الأنظمة، إذا تم التعامل معها بشكل غير صحيح، بالإضافة إلى مسألة التغييرات المجتمعية الأوسع نطاقا التي تزيد من الاعتماد على أنظمة الكمبيوتر لكل من العمليات البسيطة والمعقدة على حد سواء.

ويعتبر «الذكاء الاصطناعي التوليدي»، من أكثر الأمور التي تهم «الأمن»، و«التغيير المجتمعي» .وأشارت شركة «ماكنزي»، إلى أنه «يستخدم الخوارزميات»، التي «يمكن استخدامها لإنشاء محتوى جديد، بما في ذلك «الصوت، والتشفير، والصور، والنص، والمحاكاة، ومقاطع فيديو»، بدون الحاجة إلى مشاركة بشرية مباشرة .وأضافت «لافرانس»، أنه «يتقدم حاليًا بسرعة لا تصدق»، ورأت وكالة «أسوشيتيد برس»، أن «الصعود السريع لأنظمة

الذكاء الاصطناعي التوليدية»، قد «أبهر المستخدمين بقدراتها الكبيرة لتقليد الاستجابات البشرية إزاء سيناريوهات معقدة.

ويعد نظام «شات جي بي تي»، من بين أشهر البرامج المتاحة للاستخدام العام في هذا الصدد، والذي طورته شركة «أوبن أيه آي» الأمريكية، والذي يسمح للمستخدمين، بإنشاء نصوص مفصلة، ومكتوبة جيدًا بناءً على قائمة محددة من المُعطيات المعطاة للبرنامج، غير أنه نتيجة لاستخدامه الشائع من قبل الطلاب في الدراسة، فقد أثار مشاكل في المجال الأكاديمي .وفي «الولايات المتحدة»، تم القبض على محامٍ يستخدم هذا النظام، بعد أن استشهد بأوراق مُعدة بواسطة الذكاء الاصطناعي غير حقيقية في إحدى قضاياه .وأشار «مارك سافاج»، من شبكة «بي بي سي»، إلى اتجاه جديد يتمثل في «الأغاني التي تستخدم هذه التقنيات لتكرار أصوات النجوم الحقيقية»، في حين أن الصورة التي تم إنشاؤها بواسطتها، خدعت الحكام للفوز بجائزة «سوني» العالمية للتصوير الفوتوغرافي في مارس ٢٠٢٣.

وفي ظل الوضع الحالي، من المتوقع أن تستمر وتيرة هذه التطورات، إن لم تكن خاضعة للتنظيم والرقابة .وأشارت «لافرانس»، إلى أن أكبر شركات التكنولوجيا في العالم، مثل «مايكروسوف»، و«أمازون»، و«ألفابت»، و«ميتا»، تخوض بالفعل سباقًا لدمج الذكاء الاصطناعي في المنتجات الحالية»، بما في ذلك على سبيل المثال وسائل التواصل الاجتماعي، والبريد الإلكتروني، والخرائط.

علاوة على ذلك، يمكن أن يكون لاستخدام الصناعات والشركات، للذكاء الاصطناعي، «آثار واسعة»، على الاقتصاد العالمي .ووجدت دراسة من «جامعة بنسلفانيا»، وشركة «أوبن أيه آي»، أن ٨٠٪ من القوى العاملة الأمريكية، تشهد انتقال ما لا يقل عن ١٠٪ مما يقومون به من مهام إلى أنظمة الذكاء الاصطناعي .بينما أوضحت شركة البرمجيات الألمانية «ساب»، بأنه سيكون وسيلة لـ«جعل الأمور أكثر كفاءة، وتكليف الموظفين بـ«أدوار أكثر تعقيدًا»، عوضًا عن «خفض الوظائف» .وأظهر استطلاع أجرته شبكة «سي ان ب سي»، قلق ما يقرب من ربع العمال الأمريكيين من أن الذكاء الاصطناعي، سوف «يجعل وظائفهم عفا عليها الزمن»، «قريبًا» .وجاء ٥١٪ من العاملين في مجال الإعلان والتسويق، و٤٦٪ في خدمات دعم الأعمال والأدوار اللوجستية، هم الأكثر قلقًا .

واعترافًا بالمخاوف المتزايدة في هذا الصدد، حذرت «جيتا جوبيناث»، من «صندوق النقد الدولي»، من «اضطرابات كبيرة في أسواق العمل»؛ لأن أنظمة الذكاء الاصطناعي المنتجة والفعالة من حيث التكلفة، يمكن أن تقلل من فرص توظيف ملايين الأشخاص، حتى أولئك الذين يعملون في وظائف تتطلب مهارات وخبرات محددة.

من ناحية أخرى، تم تحديد سلسلة أخرى من التهديدات المباشرة من قبل «مركز أمان الذكاء الاصطناعي»، (CAIS) بالولايات المتحدة، والذي حذر من أن هذه التقنيات يمكن «استخدامها في مجال الأسلحة ذاتية التشغيل، والترويج للمعلومات المضللة، وتنفيذ الهجمات الإلكترونية»، فضلا عن أنه «يمكن للجهات المخربة أن تعيد استخدامها لتكون مدمرًة للغاية»، كما أن الأنظمة المستخدمة لتنفيذ هجمات إلكترونية، وتطوير عقاقير، يُمكن أيضًا «إعادة توظيفها لتصميم أسلحة كيميائية حيوية محتملة» .فيما حذر أيضا من أن «طوفان المعلومات

الخاطئة، والمحتوى المُقنع الناتج عن الذكاء الاصطناعي»، بمقدوره أن يجعل المجتمع أقل استعدادًا للتعامل مع التحديات المهمة في عصرنا الحالي».

وفيما يتعلق بالمخاطر الأمنية الرئيسية الناشئة عن أنظمة الذكاء الاصطناعي نفسها، سلط «المركز»، الضوء على كيف يمكن للتقنيات المتقدمة وأنظمتها «تبديل استراتيجياتها»– دون سابق إنذار –و«اتخاذ خطوات لإخفاء أوجه خداعها»؛ لتحقيق أهداف سرية غير المبرمجة مسبقًا من أجل تحقيقها .وعلى هذا النحو، قد يكون لدى تلك الأنظمة «دوافع قوية للحصول على القوة المطلقة»، في ظل المنافسة لتطويرها، وبالتالي، قد تصبح «أكثر صعوبة في السيطرة عليها»، من قبل المشغلين لها.

وفي إدراك لذلك، أقر خبراء الصناعة والمحللون، بالمخاطر الجسيمة للاستخدام غير المنضبط للذكاء الاصطناعي .

وفي بيان أصدره «مركز أمان»، في مايو ٢٠٢٣، وشارك في توقيعه عدد كبير من الأكاديميين والخبراء والقادة في مجال التطوير التقني؛ أكد أن الذكاء الاصطناعي يشكل «خطرًا قد يؤدي لفناء البشرية»، وأن التخفيف من التهديدات المتعلقة بأنظمته، يجب أن تكون «أولوية دولية»، مساوية في الخطورة للتهديدات الخاصة بالاستجابة «للمخاطر المجتمعية» الرئيسية الأخرى، مثل «الأوبئة والحرب النووية» .وحذر «سوندار بيتشاي»، من شركة «جوجل»، من أن التكنولوجيا «يمكن أن تكون ضارة للغاية، إذا تم نشرها بشكل خاطئ»، محذرا من أن الذكاء الاصطناعي، يمكن أن يتسبب في مقتل «العديد والعديد من الضحايا».

وعند تقدير حجم مخاطر الذكاء الاصطناعي، عبر المجالات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية، تبرز إشكالية ما يمكن القيام به فيما يتعلق بضبطها والتخفيف منها، وطرق مواجهتها .وفي حديثه أمام «الكونجرس»، الأمريكي في مايو ٢٠٢٣، دعا «سام ألتمان»، رئيس شركة «أوبن إيه آي»، إلى تشريع أقوى لكبح المخاطر المحتملة لهذه التقنيات، بالإضافة إلى اقتراح تأسيس وكالة أمريكية أو عالمية لتنظيم استخدام أنظمتها، وترخيص استعمالها لأطراف تعتبر جديرة بالثقة للاستفادة منها.

وعلى الرغم من عدم وجود «إطار عالمي»، حتى الآن لمواجهة هذه المخاطر؛ فإن الجهود المبذولة في مجال التعاون الدولي، «جارية»، بالفعل، خاصة مع «الولايات المتحدة»، و«الاتحاد الأوروبي»؛ بهدف «صياغة مدونة سلوك طوعية للسيطرة على الذكاء الاصطناعي» .ومع ذلك، أشار «أليكس إنجلر»، من «معهد بروكينجز»، إلى وجود صعوبات في كيفية تشكيل ردود فعل أمريكية واضحة، في هذا الصدد عبر الوكالات الفيدرالية التي لا «تتمتع بسلطات قضائية لمواجهتها»، بالإضافة إلى أن الدول الأوروبية تهدف إلى أن يكون هناك «مجموعة أكثر شمولاً من التشريعات المصممة خصيصًا لمواجهة مخاطر البيئات الرقمية بشكل محدد» .وعليه، فإن الاختلاف في فلسفة مواجهة هذه التهديدات، يجعل التوصيات السياسية بشأن الأطر المستقبلية وسبل التعاون «صعبة» للخبراء التقنيين .

ومع إشارة نائبة رئيس المفوضية الأوروبية «مارغريت فيستاجر»، إلى أن مثل هذه القواعد السلوكية، «لن تصبح سارية المفعول لمدة قد تصل إلى ثلاث سنوات»، من الاتفاقية المفترضة في هذا الصدد؛ فإن هناك «احتمالا قويا»–

نظرًا للتقدم السريع الذي يتم إحرازه في مجال التكنولوجيا –أن تكون هذه التشريعات والتدابير ذات الصلة، قد عفا عليها الزمن فعليًا، قبل أن تكون محل تنفيذ على أرض الواقع.

وتأكيدًا على هذه المخاوف .ففي حين وصف رئيس الوزراء البريطاني «ريشي سوناك»، في يونيو ٢٠٢٣، الذكاء الاصطناعي، بأنه يمتلك «إمكانات مذهلة لتغيير حياتنا»، وأن «هناك حاجة ملحة للتأكد من تطويره واستخدامه بطريقة آمنة»؛ فقد كشف عن خطط بلاده لاستضافة «قمة دولية»، لقادة العالم والمسؤولين الحكوميين والخبراء التقنيين في الخريف القادم؛ لمحاولة حل الأسئلة العالقة حول تطبيق التشريعات الخاصة لمواجهة تهديداته .ومع تقرير شبكة «فرانس٢٤»، أنه «يبحث عن دور قيادي»، لبريطانيا «في الحد من مخاطر الذكاء الاصطناعي المحتملة»؛ أفاد «سوناك»، أن «لندن»، «في وضع جيد للعب دور رائد» في هذا الصدد، وتتمتع «بقدرة فريدة على التنظيم الصائب لاستخداماته»، ويمكن أن تقدم نموذجًا للدول الأخرى لاتباعه، خاصة مع انفصالها عن اللوائح السياسية الأوروبية، فضلا عن كونها قوة لا يستهان بها في المرونة التشريعية.

ومع ذلك، فإن المدى الذي يمكن أن تتحكم فيه التشريعات، وأوجه التعاون الدولي بين الدول في طبيعة الاستخدام المتزايد للذكاء الاصطناعي، هو «محل شك» .وترى «لافرانس»، أن الجهود التنظيمية للدول الغربية لسن التشريعات بشأن مواجهة هذه التقنيات، «ضرورية»، لكنها «قد تتعارض مع «التغييرات المجتمعية العميقة» . ومن منطلق الحاجة إلى وجود حركة ثقافية وفلسفية أوسع «لمواجهة انتشار تقنيات الذكاء الاصطناعي»، رأت أنه يجب أن يكون هناك ثقة أكبر في «الإبداع البشري، والحدس الإبداعي»، ومقاومة «الاعتماد المفرط على الأدوات التكنولوجية التي تبدد حكمة وجمال فكرنا».

على العموم، يعد الانتشار السريع لاستخدامات الذكاء الاصطناعي وتطويره– خاصة تلك التي تسعى إلى مضاهاة الإجراءات والأفكار البشرية– «أمرا حيويًا»، للشركات وصانعي السياسات والمواطنين على حدٍ سواء .ويسمح تقدم هذه التقنيات بإدخال تحسينات في الكفاءة الصناعية، وإنتاجية العمل، والرعاية الصحية، والتعليم، وغيرها من المجالات الأخرى .

ومع ذلك، تمت الإشارة إلى المخاطر المحتملة لتلك التقنيات المتقدمة على التنمية البشرية والحياة، إذا تمت إساءة إدارتها أو استخدامها .ورغم أن مساعي اتخاذ إجراءات تشريعية لمنع الانتشار غير المنضبط لمثل هذه التقنيات لا زال قيد التنفيذ، فإنها ستكون متأخرة وغير مواكبة لحجم ووتيرة التقدم التقني .ومع ذلك، وكما أصرت «لافرانس»، فإن «نافذة إحداث تغييرات في عالم الذكاء الاصطناعي»، لا تزال مفتوحة في الوقت الحاضر».

٢٠٢٣/٦/١٥

دور الدبلوماسية في مواجهة تزايد تهديدات الأمن الإقليمي

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

ركز كثير من التحليلات الغربية في الفترة الأخيرة على ظهور نظام جيوسياسي جديد في الشرق الأوسط، وهو النظام الذي وصفه «ستيفن هايدمان»، من «معهد بروكينجز»، بأنه «هيكل أمني إقليمي جديد»، من أجل «إدارة

المنافسات»، والذي يرقى إلى أن يكون «أهم تحول في الديناميكيات الإقليمية منذ الغزو الأمريكي للعراق»، تلك التحولات التي وصفتها «سنام وكيل»، و«نيل كويليام»، من «المعهد الملكي للشؤون الدولية»، بأنها تتسم بـ«نمط غير مسبوق من المصالحة»، بين الخصوم السابقين في المنطقة.

ومع ذلك، فإن هدوء التوترات الإقليمية، لا يعني استبعاد تصاعد الأحداث مرة أخرى .وفي موجز سياسات بعنوان «الدبلوماسية أولاً في الشرق الأوسط ..خلق حوافز بهدف الحد من التصعيد»؛ أوضح «بريان كاتوليس» من «معهد الشرق الأوسط»، أنه على الرغم من أن المنطقة «تمر بتحول تاريخي، عبر فرص غير مسبوقة لبناء علاقات جديدة»، إلا أن الشرق الأوسط، يبقى كلية «على حافة الهاوية»؛ بسبب سلسلة من الصراعات المستمرة والعلاقات المتوترة.»

ومع الإشارة إلى مخاطر تلك الخلافات على الأمن الإقليمي، إلا أنه وفقًا لـ«معهد الشرق الأوسط»، فإن)الإجراءات الضارة التي تقوم بها إيران لزعزعة استقرار المنطقة، وتصاعد الصراع الإسرائيلي الفلسطيني خلال العام الماضي، وإمكانية تأثير ذلك على «المنطقة بشكل أوسع»(؛ تأتي في «المقام الأول»، وذلك على الرغم من ظهور عديد من السبل لتعزيز المشاركة الدبلوماسية الإقليمية، وعمليات الحوار، لا سيما فيما يتعلق بالتكامل الاقتصادي، والمقاومة المناخية، والتعاون في مجال انتقال الطاقة .

ومع ذلك، فإنه نظرًا إلى عدم القدرة على التنبؤ بالتطورات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، فقد أدى الشعور بنظام أمني إقليمي جديد، إلى وجود إجماع على ضرورة البدء في اتخاذ مزيد من الإجراءات الثنائية ومتعددة الأطراف من قبل دول المنطقة، للبدء في معالجة القضايا طويلة الأجل، التي من المحتمل أن تؤثر في المنطقة، بغض النظر عن المواءمات السياسة.

ومع وصفه «إيران»، بأنها تمثل «خطر تصعيد محتملا» في الشرق الأوسط عام ٢٠٢٣؛ أشار «معهد الشرق الأوسط»، إلى «حالة عدم يقين أكبر،» هذا العام، بشأن استجابة «طهران»، لحالة الاستياء والاضطرابات الداخلية، وتخصيبها «الأكثر تحديًا» لليورانيوم، وسط «تراجع التقدم» في المحادثات النووية متعددة الأطراف، بالإضافة إلى «الإجراءات المستمرة لتقويض الأمن الإقليمي»، جنبًا إلى جنب مع «الدعم العلني والتعاون مع روسيا» .

ومع إشارة «جيسون برودسكي»، من منظمة «متحدون ضد إيران النووية»، إلى أن المسؤولين في طهران «واثقون جدًا»، حاليًا من موقفهم الاستراتيجي، نظرًا إلى قدرتهم على تصعيد برنامجهم النووي «دون دفع ثمن باهظ»؛ فقد حذر «كاتوليس»، من «خطر كبير»، لاندلاع نزاع مسلح بين إسرائيل وإيران، حول التقدم النووي للأخيرة، مضيفًا أنه ما لم تُظهر «طهران»، حدودًا وتوقف التخصيب عند مستوى مطمئن»؛ فإن إسرائيل قد تتخطى المرحلة الحالية من العمل السري، لتوجيه هجمات يُمكن أن تجتذب الولايات المتحدة، بما لها من عواقب محتملة على بقية المنطقة، بما في ذلك الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي.

وبالنظر إلى سبل خفض التصعيد والمشاركة الدبلوماسية مع إيران؛ أوضح «معهد الشرق الأوسط»، أن «دول الخليج عبرت مرارًا وتكرارًا، عن دعمها للدبلوماسية الدولية»، تجاه طهران، وسعت إلى إيجاد طرق لتقليل التوترات

معها؛ فيما تأمل «إيران»، في الوقت نفسه «إعادة العلاقات الاقتصادية»؛ لتخفيف الضغوط على اقتصادها المتضرر بشدة .وبالفعل، أوضحت صحيفة «فاينانشال تايمز»، أن مستويات التضخم القياسية «أثارت صراعًا سياسيًا داخليًا»، وسط نظرة اقتصادية «قاتمة» على المدى الطويل للبلاد في ظل عقوبات غربية صارمة.

ولعل استعادة «إيران»، للعلاقات الدبلوماسية من كل من «الإمارات»، و«السعودية»، بوساطة صينية، هي أبرز مظاهر تراجع التوترات في عام ٢٠٢٣ .وعلى الرغم من إشارة «دينا إسفنديارى»، و«آنا جاكوبس»، و«ديفيد وود»، و«هيكو ويمين»، من «مجموعة الأزمات الدولية»، إلى أن هذا الاتفاق «يوفر خارطة طريق»، لخفض التصعيد الإقليمي، وحل النزاعات على نطاق أوسع؛ فقد أقر «معهد الشرق الأوسط»، بالمثل أنه قد «أظهر بعض الإشارات على مزيد من التخفيف من التوترات»، ومع ذلك، حذر من أنه «لا تزال هناك أسئلة بشأن الاستدامة طويلة الأجل لاتجاه خفض التصعيد»، لا سيما بشأن «استعداد طهران الالتزام بأية اتفاقيات محددة تم التوصل إليها مع منافسيها الإقليميين على المدى الطويل .

وعليه، فإنه لضمان المزيد من التقدم– بناءً على ما تم التوصل إليه حتى الآن من تخفيف للمخاطر على الأمن الإقليمي للإجراءات الإيرانية –رأى «كاتوليس»، أنه «من المهم الاستمرار في التواصل مع «طهران»، وإيضاح «الفوائد التي ستجلبها سياسة خارجية، أكثر اعتدالاً وواقعية لها».

وفيما يتعلق بالمصدر الرئيسي الثاني للأمن الإقليمي، وهو الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وتأثيره المحتمل في مناطق أبعد؛ فإن خبراء «المعهد»، أوضحوا أن الصراع العربي الإسرائيلي، «أصبح إلى حد كبير أمرًا يطويه النسيان»، إلا أنهم أقروا بأن «التكوين، والهيكل، والأيديولوجيا، والقرارات السياسية الأولية» للحكومة الائتلافية الإسرائيلية اليمينية المتطرفة، بقيادة بنيامين نتنياهو؛ أججت «مصادر توتر عدة».

ومع شغل رموز القومية المتطرفة ومناصري بناء المستوطنات غير القانونية، مناصب حكومية مؤثرة رفيعة المستوى، مثل «إيتمار بن غفير»– الذي وصفته «روث مارغاليت»، في مجلة «نيويوركر»، بأنه «وزير الفوضى»؛ فإن «هيو لوفات»، من «المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية»، حذر من «التأثيرات المتفاقمة»، حيث يمكن أن يمتد الغضب من الانتهاكات الإسرائيلية المتصاعدة ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، ليؤجج فتيل القتال في كل من لبنان وسوريا.

وعلى الرغم من أن «معهد الشرق الأوسط»، حث قادة الدول على الصعيدين الإقليمي والدولي، على «متابعة المبادرات»، التي «قد تخلق ظروفًا مواتية للوصول إلى عملية سياسية تحمي الحقوق الفلسطينية»، وتعزز خيار حل الدولتين، بدلاً من المسار الحالي المفضي إلى «مزيد من عزل الفلسطينيين»، وإعطاء القادة الإسرائيليين انطباعًا بأن بإمكانهم تجاهل القضية الفلسطينية»؛ فقد أدى عدم اتخاذ الدول الغربية خطوة حيال هذا الأمر، لاسيما «واشنطن»، إلى إشارة «باتريك وينتور»، في صحيفة «الجارديان»، إلى انتقاد «المساعي الأمريكية الدبلوماسية غير المجدية»، لحل أطول صراع في المنطقة .

ومن ثمّ، أوضح «المعهد»، أن الحكومة الإسرائيلية المتطرفة، يجب أن تدرك أن «محاولات التطبيع، والعمل على استقرار الشرق الأوسط، بينما الجزء الأكبر من الفلسطينيين العزل تحت وطأة الاحتلال»؛ «لا تعد مسارًا مستدامًا».

وعلى الرغم من أن سبل حل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، تواجه بحواجز ومعضلات كبرى أمام اجتيازها بسبب الطابع الأيديولوجي للحكومة الإسرائيلية الحالية، ورغبتها في ضم المزيد من الأراضي لتوسيع المستوطنات غير القانونية؛ فقد أشار «كاتوليس»، إلى أن جهود التكامل الاقتصادي، ومقاومة التغيرات المناخية، يمكن للقوى الإقليمية أن تجد أرضية مشتركة بشأنها، وبالتالي، تعزيز المشاركة الدبلوماسية لحل القضية الفلسطينية.

ومع اعتبار أن التعاون الاقتصادي بين الدول في الشرق الأوسط، قد يكون «محدودا»، مقارنة بمناطق أخرى من العالم، فقد أشار «المعهد»، إلى أن اتفاقات خفض التصعيد الأخيرة، «تخلق بدورها إمكانات لتعاون أكبر وأكثر إنتاجية» في المجال الاقتصادي .وعلى وجه الخصوص، تعد مجالات النهوض بالطاقة النظيفة، والتعليم، والأمن الغذائي والمائي، والرعاية الصحية، والسياحة، من الخيارات القادرة على تحقيق تكامل أكبر بين دول المنطقة .

وبالفعل، أشار وزير المالية السعودي «محمد الجدعان»، إلى الكثير من «الفرص السانحة» للاستثمار الخليجي العربي المحتمل في إيران، بعد عودة العلاقات بين الرياض وطهران .وأوضحت صحيفة «ميدل إيست مونيتور»، أن «البلدين استأنفا التجارة الثنائية بينهما بصورة طبيعية».

ومع إقرار وزيرة التغير المناخي والبيئة الإماراتية، «مريم المهيري»، في أكتوبر ٢٠٢٢، بأن الشرق الأوسط أصبح، يقع في «قلب واقع مناخي جديد»– لاسيما مع ارتفاع درجات الحرارة، والعواصف الترابية الشديدة، التي أدت إلى توقف العديد من المدن، وتفاقم مخاوف ندرة المياه –فقد أشار «كاتوليس»، إلى أن استضافة «أبو ظبي»، لـ«كوب٢٨»، أواخر عام ٢٠٢٣؛ تأتي كمرحلة حاسمة «لإثارة قضية تحول الطاقة، والتخفيف من آثار تغير المناخ»، والدفع قدمًا إلى إنشاء «بنية تحتية مقاومة لتقلبات المناخ»، وتعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية؛ بهدف تدعيم القدرة على الصمود والتكيف، وتحسين التعاون في عمليات نقل الطاقة، وحل النزاعات القائمة على المياه في نهري دجلة والفرات، وتحسين أنظمة الإنذار المبكر التي ترصد تهديدات الظواهر الجوية الشديدة، مثل الفيضانات والجفاف والعواصف قبل حدوثها.

علاوة على ذلك، فإن قيام الغرب بدعم الجهود لتحقيق هذه الغايات، يتفق مع إصرار «جوناثان بانيكوف»، من «المجلس الأطلسي»، على أن دور «الصين»، في اتفاقية عودة العلاقات السعودية الإيرانية، هو «تحذير للولايات المتحدة، بعدم التخلي عن الشرق الأوسط وحل قضاياه»، فيما حثّ «واشنطن»، على الافتطان إلى أن «العقلية التكتيكية لإدارة الأزمات»– التي تركز الانتباه على التهديدات، بدلاً من اقتناص الفرص –هي نهج «من شأنه أن يخاطر بفقدان إمكانية اغتنامها للفرص الناشئة»، لتعزيز اتجاه خفض التصعيد والتوتر والمشاركة الدبلوماسية .

وبالنسبة إلى نهج الغرب في معالجة المخاطر المستمرة للأمن الإقليمي، ودعم الجهود لتحفيز العلاقات الدبلوماسية بين دول الشرق الأوسط، حث خبراء «المعهد»، صانعي السياسة الأمريكيين، على «إدراك عنصرين أساسيين»؛ أولاً :إن «أي خفض للتصعيد والتوتر يفرض على أرض الواقع مزايا محدودة لا تؤمن الأوضاع الأمنية المستقرة لملايين الأشخاص بشكل كاف؛ «من المرجح أن يكون «مؤقتا» فقط .ثانيًا :يجب «تجنب مخاطر إنشاء عدد كبير من المنتديات، والمبادرات غير المنسقة، والزائفة للتدخل في شؤون المنطقة».

على العموم، شدد «معهد الشرق الأوسط»، على أنه يجب استخدام «الخبرة والدبلوماسية وجهود الوساطة» لمساعدة بلدان المنطقة على تدابير الحوكمة، بعد انتهاء الصراعات» .وفي الوقت نفسه، حذر من أن اتباع نهج «حاسم»، إزاء خفض التصعيد والتوترات، «قد يوفر فقط إحساسًا مؤقتًا، أو زائفًا بالاستقرار والسلام نوعًا ما» .وفي خضم التغيير الجيوسياسي، وعدم اليقين إزاء الأوضاع المستقبلية، أكد أنه «من الصعب التنبؤ إلى أين ستأخذ هذه الاتجاهات الراهنة المنطقة».

وخلص كل من «وكيل»، و«كويليام»، إلى أنه «فقط مع مرور الوقت والجهود السياسية المستمرة، يمكن أن تؤدي عملية خفض التصعيد إلى تغيير ذي مغزى، وإعادة ضبط إقليمي حقيقي للمنطقة» .وفي رأيهما، فإنه سواء أتت هذه الجهود ثمارها أم لا، فإن الاتجاه نحو خفض التصعيد الإقليمي، يشير إلى وجود طرق مهمة لمزيد من الحوار والتعاون، حتى بين المنافسين الإقليميين في الشرق الأوسط.

٢٠٢٣/٦/١٦

هل ينجح تحالف «البريكس» في كبح هيمنة الدولار على الاقتصاد العالمي؟

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، بات «الدولار الأمريكي»، هو المعيار المهيمن على التجارة العالمية، والعملات الأجنبية، واحتياطيات البنوك المركزية، ما دعا «مجلس العلاقات الخارجية»، إلى وصفه بأنه «عملة العالم» . ومدعومًا بالتأثير المالي لوزارة خزانة الولايات المتحدة، كونه «عملة مرجعية»، ترتبط بها الدول في جميع أنحاء العالم، فقد ساعد الدولار أيضًا في ترسيخ تبوء الاقتصاد الأمريكي مكانة كبيرة، حتى مع قيام العديد من منافسيه –وأبرزهم الصين– بتعزيز دورهم في الاقتصاد الدولي خلال العقدين الماضيين.

غير أنه في ظل تراجع المكانة السياسية والعسكرية الأمريكية على بقية العالم، نظرًا إلى اتجاه النظام العالمي إلى شكل متعدد الأقطاب، ليحل محل «حقبة أحادية القطب» لواشنطن، التي كانت فيها القوة المنفردة؛ فإن الوضع المستقبلي للدولار الأمريكي، باعتباره العملة العالمية المسيطرة، يواجه مستويات جديدة من التدقيق والمراجعة من قبل المعلقين والمحللين الغربيين.

من جانبه، أوضح «جوزيف سوليفان»، المستشار الاقتصادي السابق للبيت الأبيض في مجلة «فورين بوليسي»، أن «الحديث عن زوال الدولرة، لا يزال يلوح في الأفق»، وأنه حتى مع سعي الدول المنافسة إلى تنويع احتياطاتها الأجنبية، وتعزيز عملتها المشتركة الخاصة بها؛ فإن سقوط الدولار «قد يكون هو مشهد النهاية المنتظر» .وفي هذا الصدد، أشارت «نعومي روفنيك»، و«ليبي جورج»، من وكالة «رويترز»، إلى أن التنافس بين «الولايات المتحدة»، و«الصين»، والمخاوف بشأن سقف الديون الأمريكية، والتداعيات الاقتصادية العالمية المستمرة من حرب أوكرانيا، كلها عوامل «وضعت مكانة الدولار كعملة مهيمنة في العالم، تحت إعادة تقييم جديد» .

ومن خلال تزايد الدعوات التي ترى أن «هيمنة الدولار»، قد «ولت»؛ رأى «أندريه كوستين»، من بنك «في تي بي»، أن «العصر التاريخي الطويل للدولار يقترب من نهايته» .في حين أشار «فيليب موت»، من موقع «بزنس إنسايدر»، إلى قيام «الصين»، «بإبرام اتفاقيات بعملات غير الدولار»، لرفع المكانة العالمية لعملتها «اليوان».

وفي حين أضحى الدولار الأمريكي في الوقت الحاضر، هو «العملة الدولية المسيطرة على الاقتصاد العالمي»– ومن المرجح أن يظل كذلك في المستقبل القريب –فإن حديث المحللين وصانعي السياسات حول إزالة الدولرة، يتناول كذلك استمرار السيطرة الغربية على التمويل الدولي .وتأكيد الدور المهم الذي يلعبه «الدولار»، حاليًا في الاقتصاد العالمي؛ أشار بنك «التسويات الدولية»، إلى أن إجمالي حجم التجارة المُنفذة به في عام ٢٠٢٢، بلغ حوالي ٦٠٦ تريليونات دولار أمريكي، مع وجود ٩٠٪ من التعاملات العالمية تستخدمه من جانب واحد على الأقل.

علاوة على ذلك، فإن وضع الدولار يرتكز أيضًا على قوة سوق وزارة الخزانة الأمريكية البالغة ٢٣ تريليون دولار .

وفي تأكيد لهذا، أشار «براد سيتسر»، من «مجلس العلاقات الخارجية»، إلى أن مدى «عمق، وسيولة، وأمان سوق وزارة الخزانة الأمريكية»؛ يعد «سببا كبيرا»، لبقاء الدولار عملة احتياطية رائدة» .وأضافت «روفنيك»، و«جورج»، أن هذا يعني أن الاقتصاد الأمريكي، والاعتماد على الدولار في المعاملات والتجارة؛ يُنظر إليه على أنه «ملاذ آمن»، حتى بالنسبة إلى منافسي الولايات المتحدة.

وبالنسبة إلى الولايات المتحدة؛ فإن ريادة الدولار في التجارة العالمية قد أفادها بشكل كبير في زيادة نفوذها الاقتصادي لخدمة أهدافها الجيوسياسية .وأوضحت «روفنيك»، و«جورج»، أن «الدولار القوي»، له «سلطة على تجارة السلع الأساسية» .وتسمح هذه الديناميكية لصانعي السياسة في واشنطن، «بإعاقة الوصول إلى الأسواق» للمنتجين ممن تعتبرهم منافسين جيوسياسيين، مثل إيران، وروسيا، وفنزويلا .ومن خلال استخدام نظام عقوبات واسع النطاق في جميع أنحاء العالم– والذي لا يستهدف الدول المنافسة فحسب، بل أيضًا أولئك الذين يتعاملون مع هذه الدول –أشارت «جامعة كولومبيا»، إلى أن هذه تعد «استراتيجية فعالة» لأمريكا للحفاظ على مكانتها السياسية والأمنية على المشهد الجيوسياسي العالمي.

ومع ذلك، فقد أوضح «سوليفان»، أن هيمنة الدولار الأمريكي على الشؤون الاقتصادية العالمية، «مثلت دائمًا سلاحا ذا حدين» لواشنطن، من حيث إنها «ترفع تكلفة السلع والخدمات الأمريكية إلى بقية العالم»، ما يُقلل من الصادرات، وتدني عدد الوظائف الأمريكية .وفي غضون ذلك– وجنبًا إلى جنب مع المجال الجيوسياسي، في عام ٢٠٢٣ –خلص إلى أن تأثير الدولار «في الأمريكيين في الداخل بات يزداد حدة»، في حين أن جانبه الذي «يستهدف منافسي أمريكا في الخارج أصبح محدودا».

ووفقا لعديد من المحللين، فإن هناك بالفعل «أدلة واضحة»، على أن قبضة الدولار العالمية آخذة في الضعف والتراجع .وبحسب «صندوق النقد الدولي»، انخفضت حصته في احتياطيات النقد الأجنبي إلى أدنى مستوى لها في ٢٠ عامًا، وذلك في الربع الرابع من عام ٢٠٢٢، عند ٥٨٪ .وعلى النقيض من ذلك، استشهد «بنك التسويات

الدولية»، بارتفاع حصة المعاملات العالمية المنفذة باليوان الصيني «من لا شيء تقريبًا قبل ١٥ عامًا، إلى ٧٪» بحلول عام ٢٠٢٢ .

وفي الوقت الحالي، فإن النمو المستمر والمتوقع للاقتصاد الصيني خلال الفترة المقبلة، وتكامله التجاري الوثيق في الشرق الأوسط وإفريقيا، قد يجعل من المرجح أن يظهر «اليوان»، بصورة أكبر في احتياطيات البنوك المركزية لدول تلك المنطقة والقارة برمتها، على الرغم من أنه لا يزال بعيدا عن مستوى منافسه الأمريكي .وأشار «ميرا تشاندان»، و«أوكتافيا بوبيسكو»، في بنك «جي بي مورجان»، إلى أنه في حين أن حصة الدولار في الفواتير التجارية الخارجية لم تتغير إلا قليلاً خلال العقد الماضي؛ فإن الانخفاض في رصيد احتياطي البنوك المركزية من النقد الأجنبي، يعني أن هناك «بعض مؤشرات نزع الدولرة من الاقتصاد العالمي».

ومع وجود منافسين جيوسياسيين بارزين، من المرجح أن يأتي التحدي الأبرز لهيمنة الدولار من مجموعة من الاقتصادات، التي تسعى إلى توسيع نطاق نفوذها في الاقتصاد العالمي .وفي ظل صدور توصيات «ورقة السياسات العامة» في فبراير ٢٠٢٣ من قبل «الخارجية الصينية»، بعنوان «الهيمنة الأمريكية ومخاطرها»، فقد أُشير فيها إلى أن الدولار الأمريكي هو «المصدر الرئيسي لحالة عدم الاستقرار واليقين التي طالت الاقتصاد العالمي»، وأن واشنطن «تقمع خصومها عن عمد بآليات الإكراه الاقتصادي»، كما أن «بكين»، في المقابل صعدت من جهودها لانتزاع القوة المالية الأمريكية .

وفي حين أن «اليوان»، و«الرنمينبي»، الصينيين غير قادرين على مضاهاة قوة الدولار بمفردهما في الوقت الحالي، فإنه عند اقتران قوتهما بالقوة الاقتصادية للأعضاء الآخرين في مجموعة «البريكس»؛) البرازيل، وروسيا، والهند، وجنوب إفريقيا(، يؤكد المعلقون الغربيون أنه قد تكون هناك منافسة قوية على عملاتها.

ولعل من الوسائل الأساسية المقترحة حتى الآن لكيفية تحدي «مجموعة البريكس»، للدولار، هو الاعتماد على قوة عملتها التجارية المتبادلة .وفي اجتماع لوزراء خارجية دول المجموعة، بجنوب إفريقيا في الأول من يونيو ٢٠٢٣، تحدث المسؤولون عن خطط متقدمة للتوصل إلى «عملة مشتركة جديدة» .وعلقت «وكالة بلومبرج»، بأن هذه العملة، قادرة على حمايتهم من وطأة العقوبات الغربية الحالية أو المحتملة .ونظرًا إلى أن «روسيا»، أحد أعضاء المجموعة، والتي تخضع حاليًا لأقوى العقوبات الغربية؛ فقد أشارت «كيت بارتليت»، من «إذاعة صوت أمريكا»، إلى أنها هي القوة «التي تقود الدفع باتجاه إنشاء عملة مشتركة»؛ لتحدي هيمنة الدولار على الاقتصاد الدولي.

وفي حين أشار «سوليفان»، إلى أن الجهود المبذولة لتقليل هيمنة الدولار الأمريكي على الاقتصاد العالمي ليست جديدة، فقد أكد أن الحالات السابقة لتغيير هذا الوضع، قد فشلت في النهاية لتحقيق «نتائج على أرض الواقع» .

ومع ذلك، أشار إلى أن دول «البريكس»، مجتمعة تمثل ما يقرب من ٤٠٪ من سكان الكرة الأرضية، وما يصل إلى ثلث إجمالي الناتج المحلي العالمي في الوقت ذاته، وعليه، فإن الإمكانات الاقتصادية لوجود عملة منافسة للدولار، لا يمكن إنكارها إذا اختارت الاقتصادات المتقدمة الأخرى، مثل «السعودية»، الانضمام إلى هذا التكتل .

وعند تسليط الضوء على الكيفية التي حققت بها دول «البريكس»، «فائضًا تجاريا»، قدره ٣٨٧ مليار دولار في عام ٢٠٢٢، فقد أشار المستشار السابق للبيت الأبيض، إلى أن دول المجموعة، ستكون «على استعداد لتحقيق هدفها، وهو تحقيق مستوى من الاكتفاء الذاتي في التجارة الدولية فيما بينها، والذي استعصى على اتحادات العملات الأخرى، أو الاتحادات النقدية العالمية في العالم تحقيقها».

وفي ضوء هذه الديناميكيات، أشار «ستيفن جين»، من شركة «يوروزون إس إل جا كابيتال»، إلى كيف أدى تجميد الغرب لنصف الاحتياطيات الروسية من العملات الأجنبية والذهب، البالغ قيمتها ٦٤٠ مليار دولار، بعد حرب أوكرانيا في فبراير ٢٠٢٢، إلى إعادة تفكير عديد من الدول في عدم الاعتماد على «هيكل التحالف الغربي، وضرورة تنويع احتياطاتها النقدية عبر عملات أخرى» .وفي هذا الصدد، رأى «سوليفان»، أن إنشاء عملة منافسة قد يستخدمها أكبر خصوم الولايات المتحدة الجيوسياسيين، مثل «بكين»، و«موسكو»، قد يجعل قدرة «واشنطن»، على فرض عقوبات على منافسيها من أجل خدمة أهدافها السياسية؛ «أداة غير فعالة في قاموس السياسة الأمنية الأمريكية».

وعلى الرغم من ذلك، فإن هذه النقاط الإيجابية، لا تعني أنه لن تكون هناك تعقيدات داخل مجموعة «البريكس»، قد تعرقل مثل هذه الجهود .واستنادًا إلى «سلسلة من القضايا العملية»، سلط المستشار السابق للبيت الأبيض، الضوء على أن «روسيا»، على الرغم من عزلتها الاقتصادية عن الغرب، لا تزال «غير راغبة» في الاعتماد على الواردات القادمة من الصين، وما زالت تفضل إجراء تجارتها الدولية»، بالأصول المالية المقومة بالدولار لشراء بقية وارداتها من دول العالم الأخرى».

وفي نهاية المطاف، فإنه بالنسبة إلى «روفنيك»، و«جورج»، فإن «نزع الدولرة»، على نطاق واسع من الاقتصاد العالمي، أمر «غير محتمل»؛ لأن هذا الأمر سيتطلب شبكة واسعة ومعقدة من المصدرين والمستوردين وتجار العملات ومصدري الديون والمقرضين؛ ليقرروا بشكل مستقل استخدام العملات الأخرى، وهو سيناريو غير محتمل في القريب العاجل» .

وبالمثل، أشار «باري إيتشنغرين»، من «صندوق النقد الدولي»، إلى أن أداء الاقتصاد الأمريكي والدولار «يعززان بعضهما البعض»، على حد سواء، مضيفا أنه «لا توجد آلية لإجبار البنوك والشركات والحكومات جميعًا على تغيير سلوكياتها في آن واحد» .فيما أقر «إيزاه مهلانجا»، من شركة الاستشارات المالية «ألكسندر فوربس»، بأن فكرة وجود عملة مشتركة لمجموعة البريكس، يمكن أن تؤثر في هيمنة الدولار على النظام المالي العالمي على المدى القريب؛ «لا تعتمد على أسس ومبررات اقتصادية».

على العموم، في حين إن الدولار الأمريكي سيظل أقوى عملة في المدى القريب، ورغم التركيز على أسس التحول طويل الأجل نحو مشهد اقتصادي متعدد الأقطاب، فإن «مارك تينكر»، من «الصندوق الاستثماري »توسكافوند أسيت مانجمنت»، يرى أن عملية إزالة الدولرة، هي بالفعل «قيد التنفيذ»، ما يعني «أن استخدام الدولار أصبح بشكل أقل في النظام العالمي من السابق»، وشاركه «سوليفان»، التحليل ذاته؛ حيث خلص إلى أنه في حين أن «سيطرة الدولار» على نظام التمويل العالمي من غير المرجح أن ينتهي في وقت قريب، فإن إنشاء عملة مشتركة بين دول البريكس، «سيعمل بلا شك على تراجع مكانة الدولار، والتآكل البطيء لهيمنته».

٢٠٢٣/٦/١٧

المملكة العربية السعودية وتعزيزها لكرة القدم كقوة ناعمة

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

خلال نهائيات كأس العالم لكرة القدم بقطر أواخر نوفمبر ٢٠٢٢، فاجأت «السعودية»، الجميع، بفوزها على «الأرجنتين»، في دور المجموعات من البطولة بنتيجة «٢–١»، وهو ما اعتبرته شركة «جريس نوت»، «أكبر نتيجة مفاجئة في تاريخ كأس العالم»، حيث لم ينل المنتخب السعودي، سوى ٧٠٨٪ فقط من الترشيحات للفوز قبل المباراة .وفي حين أن منتخبها لكرة القدم يُصنف على أنه فريق غير مخضرم، مقارنة بنظرائه من منتخبات أوروبا وأمريكا الجنوبية؛ فقد أثبتت «المملكة»، نفسها الآن كقوة رئيسية في هذه الرياضة .وكتب «شون إنجل»، في صحيفة «الجارديان»، إن «مشروعها للقوة الناعمة يقوض المشهد الرياضي العالمي».

ومع سلسلة الاستثمارات المتعددة في مجال الرياضة، بدءًا بشراء «حصة أغلبية»، في نادي كرة القدم الإنجليزي «نيوكاسل يونايتد»، من قبل «صندوق الاستثمارات العامة السعودي»، في أكتوبر٢٠٢١؛ فقد عززت «الرياض»، وجودها في كرة القدم العالمية، مع توقيع النجم الرياضي «كريستيانو رونالدو»– الحائز على خمسة ألقاب للكرة الذهبية لأفضل لاعب في العالم– لصالح نادي «النصر» في ديسمبر ٢٠٢٢، فيما شهد صيف ٢٠٢٣ مجموعة من الصفقات البارزة؛ التي جذبت أنظار محللي الرياضة، خاصة أنها عززت حضور دول الشرق الأوسط في أكثر الرياضات شعبية في العالم.

وفي حين تؤكد الإشارات التقليدية للقوة الناعمة في تحليل الشؤون الخارجية على أهمية «التاريخ، والقيم المشتركة، والتأثير الدبلوماسي، والنفوذ الاقتصادي، وتأثير العلاقات الدولية للأمة على بقية العالم»، في تكوين روابط أقوى، والسماح للدول بتحقيق أهدافها، دون الاعتماد على القوة العسكرية، فإنه لا ينبغي الاستهانة بالدور الذي يمكن أن تلعبه «الرياضات»، مثل كرة القدم في تعزيز ديناميكيات القوة الناعمة بين الأفراد من مختلف القارات والثقافات.

وباعتبارها الرياضة الأكثر شعبية في العالم– حيث يشير «الاتحاد الدولي لكرة القدم»،) الفيفا(، إلى أن هناك ما يصل إلى خمسة مليارات من المشجعين للعبة في جميع أنحاء العالم، وما يقدر بنحو ٥٠١ مليار شخص شاهدوا نهائي كأس العالم ٢٠٢٢ بين «فرنسا»، و«الأرجنتين» –فإنه يبرز دور «كرة القدم»، كقوة ناعمة؛ لتعزيز السمعة الدولية لدولة ما، وريادتها في مجال الترفيه .وغالبًا ما يكون أفضل وأشهر الرياضيين في العالم، بمثابة وجه عالمي لأمتهم، مع بروز نماذج مثل المصري «محمد صلاح»، والجزائري «رياض محرز»، والمغربي «أشرف حكيمي»، الذين يعملون كسفراء رئيسيين للشرق الأوسط، وشمال إفريقيا دوليا.

وكجزء من «رؤية السعودية ٢٠٣٠»، لتنويع اقتصادها، بعيدًا عن الاعتماد على عائدات النفط؛ فقد أوضحت شبكة «سي بي اس نيوز»، أنها سعت إلى «دمج الرياضة والترفيه في ثقافة البلاد»، لتعزيز هدفها الأوسع المتمثل في ترسيخ نفسها كـ«مركز عالمي رئيسي للتجارة والاقتصاد والتكنولوجيا والسياحة» .وتحقيقا لهذه الغاية،

استضافت بالفعل نزال «الملاكمة»، على لقب العالم للوزن الثقيل، ونظمت العديد من سباقات «فورمولا ١» للسيارات، وأطلقت بطولة «ليف جولف»، المنفصلة الخاصة بها، والتي جذبت بعض أشهر الوجوه الرياضية.

ومع ذلك، ينبغي الإشارة إلى أن مشاركة الشرق الأوسط، والخليج على وجه الخصوص، في «كرة القدم العالمية»، ليس بالأمر الجديد .ومنذ عام ٢٠١١، تمتلك شركة «قطر للاستثمارات الرياضية»، أكبر فريق في فرنسا، وهو «باريس سان جيرمان» .في حين يتمتع الشيخ «منصور بن زايد آل نهيان»، نائب رئيس مجلس وزراء الإمارات، بملكية فريق «مانشستر سيتي»، في إنجلترا منذ عام ٢٠٠٨.

وبالنسبة إلى السعودية، فإن التعاقد مع لاعبين دوليين معروفين لملايين المشجعين في جميع أنحاء العالم، يأتي في طليعة اهتمامها بكرة القدم المحلية .ويمثل توقيع اللاعب «رونالدو»– صاحب الرقم القياسي في تسجيل الأهداف بتاريخ كرة القدم الاحترافية، والذي يتابعه على وسائل التواصل الاجتماعي أكثر من ٥٠٠ مليون متابع –حالة بارزة لدور «المملكة»، المزدهر في كرة القدم العالمية، الأمر الذي وصفته صحيفة «نيويورك تايمز»، بأنه كان «إنجازا»، ضمن «اهتمام غير مسبوق»، بدوري الدرجة الأولى لكرة القدم في البلاد .وفي يونيو ٢٠٢٣، انتقل اللاعب الدولي الفرنسي «كريم بنزيما»– الحامل الحالي للكرة الذهبية لأفضل لاعب كرة قدم في العالم– من عملاق كرة القدم الإسباني نادي «ريال مدريد»، إلى نادي «اتحاد جدة»، ما يؤكد زيادة جاذبية لعب كرة القدم في السعودية لأفضل لاعب في العالم.

من ناحية أخرى، تمت الإشارة إلى أن أمثال «رونالدو»، و«بنزيما»، هم في خريف مسيرتهم الاحترافية»، وأن التغطية الغربية قد أثارت مشاعر غير متوقعة بالإشارة إلى الأرقام الهائلة التي يُفترض أنها دُفعت لجذب أفضل المواهب الكروية إلى الشرق الأوسط .وذكرت «ناتاشا توراك»، من شبكة «سي ان بي سي»، أن «رونالدو»، وقع عقدًا، «يفوق الرقم القياسي»، بقيمة حوالي ٢٠٠ مليون دولار، وهو ما أشار إليه الصحفي الإيطالي «فابريزيو رومانو»– المتخصص في انتقالات لاعبي كرة القدم –بأنه «أكبر راتب على الإطلاق في كرة القدم» .

ومع ذلك، فقد أشار «ويل أنوين»، في صحيفة «الجارديان»، إلى أن «المملكة»، تتمتع بقاعدة جماهيرية ضخمة لكرة القدم .وفي حين أن بطولة الدوري المحلي كانت منذ فترة طويلة تشبه المباريات التنافسية، التي تقام في كل من إنجلترا، وإسبانيا، وألمانيا، وإيطاليا، وفرنسا؛ فإن توقيع لاعبين بارزين، حتى لو كانوا في نهاية حياتهم المهنية، للفرق السعودية، لا يزال يجذب حشودا قياسية من المتابعين لملاعبها، ويبين في الوقت نفسه حجم الاستثمار في اللعبة لتعزيز سمعتها العالمية، ويعمل على تعزيز جاذبية رعاية فرق كرة القدم العالمية، وزيادة عائدات البث التلفزيوني التي تحصل عليها الأندية» .

علاوة على ذلك، يجب الإشارة أيضًا إلى كيفية استفادة دول الخليج في السنوات الأخيرة من ارتفاع أسعار النفط العالمية، التي وصلت إلى إيرادات قياسية، لجعلها تتمتع بمكانة فريدة لجذب أفضل اللاعبين والمديرين، وأطقم التدريب، والجهات الراعية لفرقهم في الخارج، فضلاً عن قدراتها على إنشاء مرافق حديثة لاستكشاف اللاعبين، وتدريبهم وتطوير المواهب الشابة .

ومن الثابت أيضا، أن الاستثمار في الرياضة الخليجية لطالما ارتبطت «ارتباطًا وثيقًا»، بالنجاحات داخل أرضية الملعب نفسها .وعلى سبيل المثال، فاز «باريس سان جيرمان»، بـ٩ ألقاب في الدوري الفرنسي منذ الاستحواذ القطري، بينما فاز نادي «مانشستر سيتي»، في الدوري الإنجليزي الممتاز ٧ مرات بعد الإدارة الإماراتية له، وفاز بخمسة ألقاب من المواسم الستة الماضية، وتصدر قائمة «ديلويت» المالية للعام الثاني على التوالي، باعتباره صاحب الإيرادات الأعلى في عالم كرة القدم في موسم ٢٠٢١–٢٠٢٢، حيث جمع أكثر من ٧٩٠ مليون دولار خلال الموسم ذاته، بما في ذلك إيرادات تجارية قياسية قدرها ٣٧٣ مليون يورو .في حين قفز «نيوكاسل يونايتد»، من المرتبة الـ ١٩ عام ٢٠٢٠ في ترتيب جدول أندية الدوري الإنجليزي الممتاز، ليحتل المركز الرابع في موسم ٢٠٢٢–٢٠٢٣، منذ الاستحواذ السعودي عليه.

وعليه، فإن الاستثمارات الخليجية التي يتم ضخها لقوى رياضية تاريخية، مثل «مانشستر يونايتد»، و«ليفربول»، ترتبط «ارتباطا مباشرا»، بالإدارة الذكية لهذه الكيانات الكبيرة، ومجالس إداراتها، ونجاحها منقطع النظير في مبارياتها، الأمر الذي يعزز في نهاية المطاف من سمعة دول الخليج في جلب النجاحات الاقتصادية، والانجذاب للاستثمارات المجدية عالميا.

وعلى نطاق أوسع، فإن علاقة الاستثمارات السعودية في كرة القدم– والرياضة بشكل عام –بمشروع «رؤية ٢٠٣٠»، لها «أهمية كبرى» .ومع إطار العمل الاستراتيجي الذي يهدف إلى إطلاق ما وصفه «جوناثان بانيكوف»، من «المجلس الأطلسي»، بأنه «نهضة» من خلال التنويع الاقتصادي، نمت الإيرادات السعودية الحكومية غير النفطية بالفعل بنسبة ٢٠٦٪ في الربع الأخير من عام ٢٠٢٢، وبنسبة ٨٠٥٪ أخرى في الربع الأول في عام ٢٠٢٣، جراء جهود صندوق الاستثمارات العامة السعودي .وبشكل ملحوظ، زادت الاستثمارات في الدوري المحلي لكرة القدم، حيث وقع «الصندوق» في يونيو ٢٠٢٣، «اتفاقية تجارية»، مدة ٢٠ عامًا مع أربعة من أشهر الفرق في المملكة .وكتب «أنوين»، أن التعاقد مع أفضل لاعبي كرة القدم في العالم، يمكن أن يكون «الأداة الأكثر فعالية»، لتعزيز سمعة الرياض ومكانتها الدولية.

يضاف إلى هذه الجهود، سعي «السعودية»، لاستضافة كأس العالم لكرة القدم؛ خاصة بعد أن جلبت استضافة أول بطولة كرة قدم عالمية في الشرق الأوسط، بقطر «اهتمامًا عالميًا»، وتمثل خطط استضافة «الرياض»، لتلك البطولة، إلى جانب «مصر»، و«اليونان» عام ٢٠٣٠، وسيلة رفيعة المستوى للاحتفال بمشروع التحول الاقتصادي الرائد لها.

وفي الإطار ذاته، أشارت صحيفة «نيويورك تايمز»، إلى أن «المشروع السعودي لتعزيز الاهتمام باللعبة من خلال التوقيع مع مواهب أجنبية رفيعة المستوى؛ يُذكرنا بخطة «الصين» المماثلة قبل عِقد من الزمن، حين سعت إلى «محاكاة كرة القدم العالمية»، من خلال سلسلة من التعاقدات بأجور لا مثيل لها في أوروبا .ومع ذلك، فإن عدم استدامة وتذبذب النموذج المتقدم لكرة القدم الصينية أدى إلى تعثر الدوري في نهاية المطاف .وأشار «جون دويردين»، في صحيفة «الجارديان»، إلى معوقات، مثل الإفراط في معدلات الإنفاق، والافتقار إلى الاستثمارات الضرورية.

وعليه، فإن تعلم الدروس من مثل هذه الحالات، يوضح كم التطلعات التي كانت في الماضي .وأشار «أنوين»، إلى أن قدوم لاعبين كبار إلى «المملكة»، سيكون مصحوبًا بـ«طموح لإنشاء بنية تحتية متطورة بشكل تام»، ودافعًا في الوقت ذاته إلى تشجيع اللاعبين السعوديين الشباب على تحسين أدائهم.

على العموم، فقد أشار «ميغيل ديلاني»، في صحيفة «الإندبندنت»، إلى أن «السعودية»، تمتلك شبابا محبين للرياضة، لديهم ثقافة قوية، وطويلة الأمد حول كرة القدم بشكل عام»، وبالتالي، فإن احتمالية نجاح استثمارها في الرياضة المحلية والدولية؛ لتعزيز قوتها الناعمة، يعد «احتمالا قويًا» بشكل كبير .واستنادًا لنمو صناعتها الرياضية بمعدل ٨٪ سنويًا، رأى «ديفيد شينكر»، من «معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى»، أن مشاركتها في عالم الرياضة، مثل بطولة «لايف جولف» الممولة منها، «تمثل نجاحا آخر في خططها لتنويع اقتصادها».

٢٠٢٣/٦/٢٠

دول مجلس التعاون الخليجي.. ومؤتمر التغير المناخي في الإمارات

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

للمرة الثانية على التوالي ينعقد «مؤتمر الأمم المتحدة لمواجهة التغيرات المناخية» في منطقة الشرق الأوسط، في دلالة واضحة على الارتباط القوي بين النفط، الذي يعتمد عليه اقتصاد هذه المنطقة، وهذه التغيرات، حيث ينعقد المؤتمر في نوفمبر ٢٠٢٣ بدولة الإمارات، وذلك بعد الحضور القوي من دول الخليج في مؤتمر شرم الشيخ، السابق في نوفمبر ٢٠٢٢؛ لتقييم التقدم المحرز في التعامل مع التغيرات المناخية بعد اتفاق باريس ٢٠١٥، ووضع حلول ملزمة قانونًا لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري .

وكان البيان الختامي، للمجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي، قد أشاد في قمته الـ٤٣، في ديسمبر الماضي، بالدور الرائد الذي تقوم به الإمارات، لمواجهة ظاهرة التغير المناخي، وجهودها في استضافة كوب٢٨، فيما أعلنت الأمانة العامة للمجلس مشاركتها بجناح يبرز خطط وجهود دول الخليج لتحقيق الحياد الكربوني، ومواقفها المشتركة من قضايا تغير المناخ .

وتسعى الإمارات، من خلال استضافتها مؤتمر التغيرات المناخية، إلى إطلاع العالم على ما وصلت إليه لاستدامة المناخ، وتقديم نموذج إماراتي قابل للتطبيق على مستوى الدول الصناعية .وفي مرحلة الاستدامة غدت أبو ظبي، تمتلك خمسة مصادر نظيفة للطاقة الكهربائية، وتقود خطة طموحة لحماية الاقتصاد الأزرق، فيما أصبح الاقتصاد الأخضر أولوية لديها، ومن ثمّ، خصصت ١٦٤ مليار دولار لتحقيق الحياد المناخي.

ويعد تعزيز التعاون من أجل الاستثمار في الحلول منخفضة الكربون، من بين أبرز موضوعات كوب ٢٨، والتي يمكنها أن تحقق تنمية اقتصادية، والتوصل إلى حلول فعالة تقاوم تداعيات ظاهرة التغير المناخي، واستغلال التقدم التكنولوجي والابتكارات التي تدعمها الإمارات، ويمكنها المساهمة في تحقيق بيئة مستدامة، وعوائد اقتصادية واجتماعية لجميع البلدان، فضلا عن دعم المجتمعات النامية الأكثر تضررًا من التغير المناخي– ولهذا الغرض خصصت نحو ١٠٠ مليار دولار –وتوجيه الاستثمارات لمشروعات الطاقة النظيفة والمتجددة ودعم الاقتصاد الأخضر، مثل الطاقة الشمسية، ومشروع التقاط الكربون وتخزينه، واستخدام الهيدروجين، ووضع خارطة طريق

لمتابعة تنفيذ الجهود المبذولة من أجل خفض الانبعاثات وحماية البيئة، ومواجهة التغير المناخي بابتكارات وأفكار خلاقة.

ولأنها الأكبر عالميًّا في احتياطي النفط وإنتاجه وتصديره، أطلقت السعودية– تعاملاً مع ظاهرة التغير المناخي – العديد من المبادرات، كـ«السعودية الخضراء»، والشرق الأوسط الأخضر في ٢٠٢١، والتي كانت نسختها الثانية مع كوب٢٧، وتطلق نسختها الثالثة مع كوب٢٨، في أكبر مشروع تشجير في العالم، يهدف إلى زراعة ٥٠ مليار شجرة؛ منها ١٠ مليارات في السعودية وحدها لخفض انبعاثات الكربون بنسبة ٦٠٪.

ومنذ انطلاقها، أسهمت مبادرة السعودية الخضراء، في زراعة أكثر من ١٨ مليون شجرة، فضلا عن إطلاق العديد من البرامج البيئية في أنحاء المملكة، وخاصة إن أبرز معالم شبه الجزيرة العربية يغلب عليها الصحارى، والعواصف الرملية، والمناخ الحار، والأمطار القليلة .وغدت الرياض، تمتلك خريطة طريق واقعية في مجال الاقتصاد الدائري، وخفض انبعاثات الكربون، مع الالتزام بضرورة التكيف مع الاحتياجات المستقبلية المحلية والإقليمية والعالمية، بشأن أمن الطاقة .ومثلها مثل دول الخليج الأخرى، عملت على استخدام مزيج طاقة من النفط والغاز، وطاقتي الرياح والشمس، والهيدروجين، وأعلنت خطة صفر كربون في عام ٢٠٦٠، بينما لا تستخدم الفحم الأكثر ضررًا والأكثر انبعاثًا لغازات الانبعاث الحراري .وبحلول ٢٠٣٠، تكون نصف طاقة المملكة من مصادر طاقة متجددة صديقة للبيئة والنصف الآخر من الغاز.

واستمرارا، أطلقت أربعة مشاريع عملاقة لتخفيض انبعاثات الكربون، وتحسين جودة البيئة، والحفاظ على الحياة البرية والساحلية هي القدية، نيوم، البحر الأحمر، أمالا .وبحلول ٢٠٣٠ تحول ٣٠٪ من مساحتها البرية والبحرية إلى محميات طبيعية، بالإضافة إلى زراعة أكثر من ٦٠٠ مليون شجرة، فيما تستهدف تخفيض الانبعاثات بمقدار ٢٧٨ مليون طن سنويًا .علاوة على ذلك، أعلنت المملكة، ١٣ مشروعا جديدا، قيد التطوير في مجال الطاقة المتجددة، بقدرة إجمالية ٤٠١١ جيجاوات، باستثمارات نحو ٩ مليارات دولار، وتتيح هذه المشاريع عند تشغيلها إزالة ٢٠ مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنويا .وتستهدف السعودية، أن تصبح أكبر منتج ومصدر للهيدروجين النظيف منخفض التكلفة، حيث يجري العمل حاليًا على إنشاء أكبر مصنع للهيدروجين الأخضر في العالم، تبلغ قدرته الإنتاجية ٦٠٠ طن يوميا بحلول ٢٠٢٦ .

وانعكاسًا لهذا النهج، حصدت شركات أرامكو، وسابك، ومعادن، شهادات مستقلة، كمنتجين معتمدين للهيدروجين الأزرق والأمونيا، ما يعزز البنية التحتية لتصدير الهيدروجين النظيف في السعودية.

وفي الوقت الحالي، تقود أرامكو، عملية إنشاء أكبر مجمع في العالم لالتقاط ثاني أكسيد الكربون، ونقله وتخزينه، والذي يباشر عمله من الجبيل بحلول ٢٠٢٧، بقدرة التقاط وتخزين تبلغ ٩ ملايين طن سنويا من غاز ثاني أكسيد الكربون خلال المرحلة الأولى، فيما تستهدف المملكة، الوصول إلى رقم ٤٤ مليون طن بحلول ٢٠٣٥.

ودعما للعمل المناخي، كانت السعودية، قد أعلنت خلال عام ٢٠٢٢، ثلاثة مشاريع؛ هي مركز معارف الاقتصاد الدائري للكربون، ومركز إقليمي لتسريع وتيرة خفض الانبعاثات، بالتعاون مع الأسكوا، واستضافة أسبوع المناخ في

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قبل كوب٢٨، بمشاركة أصحاب المصلحة الإقليميين والعالميين؛ بهدف استكشاف التحديات والفرص، واستعراض الحلول المبتكرة، وتعزيز العمل المناخي.

من ناحية أخرى، مثّل استصلاح أراضي الغابات الرطبة، طريقة فعالة، لمنع تآكل السواحل، حيث تمتص هذه الأشجار كميات كبيرة من الكربون، تصل إلى خمسة أضعاف ما تمتصه الغابات الاستوائية .وأعلنت نيوم، عزمها استصلاح ٥٠١ مليون هكتار، وزراعة ١٠٠ مليون شجرة بحلول ٢٠٣٠، كما أعلنت الرياض، برامج للحفاظ على الشعب المرجانية، وموائل السلاحف البحرية في البحر الأحمر، ومن خلال دعم الجهود الوطنية، تمكنت من زيادة مساحة محمياتها الطبيعية، بمقدار أربعة أضعاف مساحتها في ٢٠١٦.

من جانبها، تلتزم البحرين، بالوصول إلى الحياد الصفري بحلول ٢٠٦٠، وتقليل الانبعاثات بنسبة٣٠٪ بحلول ٢٠٣٥، فيما غدا النفط يمثل أقل من ٢٠٪ في تكوين الناتج المحلي الإجمالي .وتضمنت الخطة الوطنية للتشجير، مضاعفة عدد الأشجار بها، وتجاوز إنجاز عام ٢٠٢٢، المستهدف بأكثر من ١٤٠ ألف شجرة، إضافة إلى زيادة أشجار القرم بأربع أضعاف، والاستثمار المباشر في تقنيات احتجاز الكربون .فيما زادت المنامة، من طاقتها المتجددة في ٢٠٢٢، بنسبة ٤٠٪، ووضعت الحكومة التزاماتها البيئية ضمن خطة عملها ورؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠، وأنشأت الهيئات والمؤسسات واللجان؛ لوضع برامج وسياسات واستراتيجيات تحقيق الاستدامة بأبعادها المختلفة.

ومنذ عام ٢٠٠٧، تم تكليف اللجنة الوطنية المشتركة لتغير المناخ، بالإشراف على جميع قضايا المناخ في المملكة . ويترأس المجلس الأعلى للبيئة، هذه اللجنة، فيما انضمت البحرين، في ٢٠١٦ إلى اتفاقية باريس بشأن التغير المناخي .وفي استجابة إقليمية منسقة للتصدي لأزمة المناخ– بما يتماشى مع أهداف اتفاقية باريس –انضمت إلى جانب قبرص، ومصر، واليونان، والعراق، والأردن، ولبنان، وسلطنة عُمان، وفلسطين، إلى مبادرة المناخ الجديد لدول شرق المتوسط والشرق الأوسط في كوب٢٧، والتي حظيت بدعم من قبل الإسكوا، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا.

وفي حين أعلنت سلطنة عُمان، هدف الحياد الكربوني في ٢٠٥٠؛ فقد اتخذت العديد من الإجراءات والمبادرات للحد من ظاهرة التغير المناخي، وتسعى إلى صياغة قانون للتعامل مع هذا التغير بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، لوضع الأحكام العامة للشؤون المناخية، كما تم إعداد استراتيجية وطنية للتخفيف والتكيف مع التغيرات المناخية، يتم من خلالها اتخاذ الإجراءات، فيما التزمت بتخفيض انبعاثاتها بحسب ما هو مستهدف لعام ٢٠٣٠ بخفضها بنسبة ٧٪، وأعلنت عن قاعدة بيانات لحصر جميع مشروعات التكيف مع التغيرات المناخية، وشكلت لجنة وزارية للتعامل معها، وحماية طبقة الأوزون، ويعد تخفيض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، ركيزة أساسية، في رؤية السلطنة للتغير المناخي.

ومن المعلوم أن سلطنة عُمان، من الدول المعرضة لمخاطر الأعاصير المدارية، بحكم موقعها المطل على بحر العرب والمحيط الهندي .وفي الخطة الخمسية، الجاري تنفيذها حاليًا، أقرت إجراءات ومشاريع لتخفيض الاحترار، وزيادة امتصاص ثاني أكسيد الكربون من الجو، وكونت لذلك عدة فرق؛ مثل فريق التخفيف من تداعيات

التغيرات المناخية، وفريق التكيف مع التغيرات المناخية، وفريق التمويل والتكنولوجيا وتبادل الخبرات، وفريق حماية طبقة الأوزون، وفريق الإعلام، والفريق الفني التفاوضي.

من المنطلق نفسه، احتلت قضية التغير المناخي، أولوية، في رؤية قطر ٢٠٣٠، وتضمنت الخطة الوطنية للتغير المناخي أكثر من ٣٥ مبادرة للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة، بنسبة ٢٥٪ بحلول ٢٠٣٠، إضافة إلى أكثر من ٣٠٠ مبادرة للتكيف مع آثار التغير المناخي، ودعم الدول الأقل نموًا لمساعدتها في التعامل مع التغير المناخي، وقد انضمت شركة قطر للطاقة، إلى مبادرة استهداف الانبعاثات الصفرية) الحياد الكربوني(؛ بهدف الوصول إلى صفر انبعاثات غاز الميثان في أصول النفط والغاز، التي يشغلها بحلول ٢٠٣٠، وقد وضع هذه المبادرة ١٢ من كبرى الشركات النفطية العالمية.

وفيما دعت الكويت، إلى دعم الدول الجزرية الصغيرة في مواجهة التغير المناخي؛ فقد تبنت خطة وطنية، للتكيف مع تداعيات هذا التغير) ٢٠١٩– ٢٠٣٠(، حيث تعد من أكثر الدول تأثرًا بالآثار السلبية لهذا التغير)موجات حر، عواصف ترابية، ارتفاع مستوى سطح البحر...إلخ .(وضمت الخطة استراتيجية، متوسطة وطويلة الأجل لزيادة القوة والمرونة في مواجهة هذه التحديات، والتزمت الحكومة من خلال الهيئة العامة للبيئة بضمان تنفيذها .ومن الجدير بالذكر، أن درجات الحرارة، قد سجلت مؤخرًا في الكويت ارتفاعات هي الأعلى عالميًّا، بلغت ٥٢، ٥٤ درجة مئوية، مع تأثير التغير المناخي على التنوع البيولوجي، وزيادة ندرة المياه، ورفع مستوى سطع البحر، فيما تؤكد الكويت حرصها على تحقيق الحياد الكربوني بحلول ٢٠٥٠ في قطاع النفط والغاز، و٢٠٦٠ في باقي القطاعات.

على العموم، فإنه في حين تؤكد دول الخليج مع انعقاد كوب٢٨، في الإمارات، التزاماتها بشأن التغير المناخي، وأمن الطاقة العالمي؛ فإنها تسعى أيضًا إلى حلول عالمية للقضايا التي يثيرها هذا المؤتمر، مثل الإبقاء على درجة حرارة الغلاف الجوي دون ٥.١ درجة– ما يستلزم خفضًا فوريًا في الانبعاثات بنسبة بين ٤٠–٥٠٪ بحلول ٢٠٣٠– وقضية تمويل المناخ، ووضع خارطة طريق نحو هدف عالمي للتكيف، وبنود صارمة والتزامات جدية بخفض الانبعاثات للدول الصناعية، وتسهيل توفير التكنولوجيا للدول النامية، وإقرار آلية تنفيذ صندوق الخسائر والأضرار، وكيفية عمله ومصادر تمويله.

٢٠٢٣/٦/٢١

نحو تحقيق الوحدة الاقتصادية الخليجية عام ٢٠٢٥

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في يناير٢٠٢١، حددت «قمة العلا»، لقادة دول مجلس التعاون الخليجي التي احتضنتها السعودية عام ٢٠٢٥، موعدًا لتحقيق الوحدة الاقتصادية الخليجية .ذلك الهدف الذي طالما انتظرت تحقيقه شعوب هذه الدول، وخاصة أنها تدرك امتلاكها مقوماته، وخاصة أيضًا أن المدى الزمني لإنجازه، الذي كان مقدرًا له ٢٠١٠، قد طال ليبلغ عقدا ونصف من الزمان .وبمعنى آخر، فإن تحديد هذا التوقيت، يعني أن هناك جهودًا تُبذل على جميع

المستويات الفنية والوزارية لتحقيق المراحل التي تسبق الوحدة الاقتصادية، والتي مازالت لها متعلقاتها، لكن مع توافر الإرادة السياسية الجمعية عند أعلى مستويات صناعة القرار، فإن الموعد المحدد لن يشهد إرجاء آخر.

ومن المعلوم، أن قمة الرياض، لقادة مجلس التعاون في ديسمبر ٢٠١٥، كانت قد أقرت رؤية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، التي تضمنت الأسس اللازمة لتحقيق أهداف المجلس، وصولاً إلى الوحدة الخليجية، من خلال تعزيز العمل المشترك، والارتقاء بآلياته، بما يتوافق مع المتغيرات الإقليمية والدولية .ويأتي تحقيق الوحدة الاقتصادية فيما تضمنته هذه الرؤية بشأن استكمال منظومة التشريعات والقرارات اللازمة لتنفيذ ما تبقى من خطوات التكامل الاقتصادي بين دول المجلس، بما في ذلك الاتحاد الجمركي، والسوق الخليجية المشتركة، والتكامل المالي والنقدي، وصولاً إلى تحقيق المواطنة الخليجية الكاملة، والوحدة الاقتصادية بحلول ٢٠٢٥.

وتخلق الوحدة الاقتصادية الخليجية، كيانًا بالغ التأثير عالميًا، بكتلة هي الأكبر في احتياطي النفط، والأكثر تصديرًا لهذه السلعة، التي تعد الأهم بين السلع الاستراتيجية في عالمنا اليوم، وتشكل عائدات هذه الكتلة منه أيضًا دورًا كبيرًا، في حركة السيولة الدولية .ومنذ إعلان هذا الهدف، وصولاً إلى عام ٢٠٢٥، نشهد تسابق دول وتجمعات العالم الاقتصادية على تعزيز علاقاتها مع هذه الكتلة، وبناء جسور تفاهم معها، بما تشمله من اتفاقات للتجارة الحرة، أو التعاون الاقتصادي، في توقع أن تصبح عملتها– العملة الخليجية الموحدة –إحدى أقوى العملات الدولية، لامتلاكها أساسا قويا، تستند إليه هو احتياطي النفط والغاز، في ظل أنه من غير المتوقع أن يشهد العالم بديلاً منافسًا لهما في المدى القريب في العديد من الاستخدامات، وخاصة في قطاعي النقل والطيران.

وفي دورة المجلس الأعلى، الـ ٢٣، بقطر في ديسمبر ٢٠٠٢، أقر قادة دول مجلس التعاون الخليجي، تصعيد مستوى التعاون الاقتصادي بينهم من مستوى التجارة الحرة القائم من ١٩٨٣، إلى الاتحاد الجمركي بدءًا من يناير٢٠٠٣، وأقروا الخطوات والإجراءات التي عينتها لجنة التعاون المالي والاقتصادي، وشملت :موعد إقامة الاتحاد وهو يناير ٢٠٠٣، وأسس ومفهوم الاتحاد الجمركي لدول المجلس، ونقطة الدخول الواحدة إلى هذه الدول، وتوحيد التعريفة الجمركية لدول المجلس اتجاه العالم الخارجي، والنظام القانوني الموحد للجمارك لدول مجلس التعاون، واستيفاء الإيرادات الجمركية في الاتحاد الجمركي، والمهام الجمركية للمراكز البينية بين الدول الأعضاء بعد قيام الاتحاد، والسماح للمخلّصين الجمركيين بممارسة مهنة التخليص في الدول الأعضاء، ووضعية المواصفات والمقاييس في ظل قيام الاتحاد والعمل بنقطة الدخول الواحدة، وحماية الصناعات الوطنية بعد قيام الاتحاد الجمركي لدول المجلس، بما في ذلك مكافحة الإغراق والإجراءات الاحترازية والتعويضية.

وفي إدراك لأهمية هذه القضية، بينت دراسة الأمانة العامة للمجلس، أن قيام الاتحاد الجمركي، يحقق نموا، في التجارة البينية في حدود ٣٠,٥٠٪، خلال السنوات الأربع الأولى من قيامه .ويُذكر أنه في الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠١٣، ارتفع حجم التجارة البينية الخليجية بنسبة ٢٤٪.

ومن الجدير بالذكر، أن هذه الإجراءات والخطوات كان لتنفيذها مرحلة انتقالية، امتدت من ٢٠٠٣ حتى ٢٠١٥؛ لإعطاء الدول الأعضاء فرصة للتأقلم مع بعض جوانب الاتحاد الجمركي في استيراد الأدوية والمستحضرات الطبية،

واستيراد المواد الغذائية، وتحقيق الحماية الجمركية لبعض السلع في الدول الأعضاء، واستمرار بعض المهام الجمركية للمراكز البينية في دول المجلس، والتحصيل المشترك للإيرادات الجمركية .

وبنهاية الفترة الانتقالية، من المقرر أن يتم العمل بالوضع النهائي للاتحاد الجمركي، وإنهاء الدور الجمركي للمراكز البينية، ويصبح مجلس التعاون الخليجي، منطقة جمركية واحدة، تنفيذًا لقرار المجلس الأعلى في دورته الـ ٣١ بأبوظبي في ديسمبر ٢٠١٠ .وتعزيزا لذلك، تم في الأول من يونيو٢٠١٢، إنشاء هيئة الاتحاد الجمركي، التي أنيط بها استكمال خطوات وإجراءات قيام هذا الاتحاد.

وتنفيذًا لقرار المجلس الأعلى، في دورته الـ٤٣ في ديسمبر ٢٠٢٢ بالرياض، أخذت اللجان الفنية والوزارية– وكان آخرها الاجتماع ١١٩ للجنة التعاون المالي والاقتصادي بمسقط في ١٨ مايو الماضي –تعمل على تنفيذ ما تبقى من متطلبات الاتحاد الجمركي، وفق البرنامج الزمني المعتمد منها، والذي حدد عام ٢٠٢٤ موعدًا نهائيًا لاستكمال خطوات قيام الاتحاد، وكذا مسارات السوق الخليجية المشتركة، وفق خطة عملها) ٢٠٢٢– ٢٠٢٤ .(

علاوة على ذلك، أعلن اتحاد غرف دول المجلس، دعمه الكامل لتنفيذ مخرجات اللقاء التشاوري، بين وزراء التجارة والصناعة، وممثلي القطاع الخاص الخليجي، الذي عُقد بسلطنة عُمان في مايو الماضي، والداعية إلى استكمال تنفيذ مسارات السوق الخليجية المشتركة، ومعالجة عقبات التجارة البينية بين دول المجلس، ومن المعلوم أن السوق الخليجية المشتركة كان قد تم إطلاقها عام ٢٠٠٨.

وفي ١٢ يونيو٢٠٢٣، عقد أعضاء مجلس إدارة هيئة الاتحاد الجمركي لدول المجلس، اجتماعًا عبر الاتصال المرئي، لمتابعة استكمال متطلبات الاتحاد الجمركي، وناقشوا تقارير فرق العمل واللجان الفنية المعنية بدراسة الموضوعات ذات الصلة، ومتابعة تحقيق متطلبات المرحلة التأسيسية لهيئة الاتحاد والخطوات المتخذة في هذا الشأن، وفي مقدمتها تفعيل منافذ الدخول الأولى، وإنهاء الدور الجمركي للمنافذ البينية، والقيود غير الجمركية التي تفرضها دول المجلس.

وبشكل عام، فإنه بعد قرار قمة العلا عام ٢٠٢١، ارتفعت وتيرة التنسيق بين دول المجلس لبلوغ هدف الوحدة الاقتصادية في ٢٠٢٥، لما تحققه من نقلة نوعية في التعاون والتوافق بين دول المجلس على جميع الأصعدة .ومنذ ٢٠٢١ وحتى الوقت الحالي، كانت هناك اجتماعات مستمرة لوكلاء وزارات المالية والاقتصاد، ولجنة التعاون المالي والاقتصادي، ولجنة محافظي البنوك المركزية، وهيئة الاتحاد الجمركي، ولجنة رؤساء ومديري الإدارات الضريبية، ولجنة السوق الخليجية المشتركة، وعديد من فرق العمل، واللجان الفنية للموضوعات المتصلة بهدف الوحدة الاقتصادية، وخاصة أن هذه الوحدة ستحقق حرية انسياب عوامل الإنتاج، والمواطنة الاقتصادية الكاملة، وتصبح الأسواق الخليجية كلها سوقا واحدة، تعمل بعملة خليجية موحدة، يديرها مصرف خليجي مركزي.

وبتفصيل أكثر، ففي مسار إزالة عقبات تحقيق الاتحاد الجمركي، والسوق المشتركة، كان المجلس الفني لهيئة التقييس الخليجية، قد أعلن في مارس ٢٠٢٣، اعتماد ١٠٧ مواصفات قياسية خليجية تغطي قطاعات مختلفة، فيما كان اجتماع لجنة وكلاء وزارات المالية في دول المجلس في ٩ مايو ٢٠٢٣ بمسقط) الاجتماع ٦٨– (وهو التحضيري لاجتماع لجنة التعاون المالي والاقتصادي ١١٩ –قد ناقش اتفاقية نظام ربط المدفوعات بدول المجلس.

واستكمالا، استضافت وزارة الاقتصاد العمانية في ٧ يونيو الماضي، اجتماعًا ضم كبار المسؤولين في هيئة الشؤون الاقتصادية والتنموية بدول المجلس، بمشاركة وكلاء وزارات المالية والاقتصاد والتخطيط، للوقوف على أخر تطورات خطة عمل المجلس الطامحة لبناء النموذج الاقتصادي الخليجي وآلياته، والبرنامج الزمني المقترح له، فيما تم التوافق على أهمية سرعة التغلب على جميع المعوقات التي تعيق الوصول إلى الوحدة الاقتصادية بحلول ٢٠٢٥.

ومع تسريع خطوات استكمال متطلبات الاتحاد الجمركي، والسوق الخليجية المشتركة؛ أخذت دول الخليج، تتحرك نحو إحياء مشروع السكك الحديدية الخليجية، الذي من شأنه تحسين الانتقال والتجارة داخل المنطقة بشكل كبير .ويخدم هذا المشروع ما تم في السعودية والإمارات وقطر من تحسين لجميع متطلبات النقل في السنوات الأخيرة .

وتحقيقا لهذه الغاية، وافق قادة دول المجلس في ديسمبر ٢٠٢١، على إنشاء هيئة السكك الحديدية الخليجية، التي ستتولى الإشراف على المشروع، الذي يربط بين دول المجلس بخطوط يبلغ طولها ٢١٧٧كم تمتد من الكويت شمالاً، مرورا بالجبيل والدمام في السعودية، ثم البحرين والدوحة، ثم إلى السعودية ثانية، ثم الإمارات، ويصل إلى محطته النهائية في مسقط .وفي فبراير ٢٠٢٢ أعلنت قطر البدء في بناء القسم الذي يربط قطر بالسعودية.

ومع توافر الإرادة السياسية لبلوغ هدف الوحدة الاقتصادية في ٢٠٢٥، وتوالي الإجراءات التنفيذية على مستوى خليجي منسق، لحل المسائل العالقة، أمام الاتحاد الجمركي، والسوق المشتركة؛ فإنه من المرجح ألا يشهد هذا الموعد تأجيلا آخر؛ ليكون مجلس التعاون، بذلك قد حقق واحدة من أهم مراحل وصوله إلى هدفه الأسمى في تحقيق الوحدة الخليجية، إذ سيتعاظم تداخل شبكات المصالح، والتي ستنحي وراءها أي خلافات في أي مجال، والمثال الواضح لذلك، هو الاتحاد الأوروبي، الذي كان بين دوله خصومات، ونزاعات وصلت إلى درجة الحروب . ومع هذا، فإن المصالح الاقتصادية قد وحدت بينها.

وفي حين تجمع شعوب دول الخليج الأواصر العائلية، والروابط الثقافية، ووحدة اللغة والتاريخ والدين، والمصالح المشتركة، والمصير الواحد، يبرز تساؤل هنا ..لماذا تأخرت وحدتها إلى الآن؟ ويفتح إنجاز السوق الخليجية المشتركة، والمواطنة الاقتصادية الكاملة، لأبناء دول المجلس، الطريق أمام التكامل النقدي، والعملة الخليجية الموحدة، وإن كانت المسائل الفنية المرتبطة بها قد يستغرق علاجها وقتًا، إلا أن جدواها مع توافر الإرادة السياسية كفيل بالتغلب على هذه العقبات، وما يسهل الأمور أن عملات دول الخليج كلها ما عدا الكويت مرتبطة مع الدولار الأمريكي بسعر ثابت.

وما يمهد لذلك أيضا، هو اعتماد الاتفاقية الخاصة بربط أنظمة المدفوعات بدول مجلس التعاون في قمة العلا نفسها، التي أطلقت الوحدة الاقتصادية الخليجية في ٢٠٢٥ .وتضم الاتفاقية الدول الست الأعضاء في المجلس، وتتضمن إنشاء نظام موحد يربط أنظمة المدفوعات في هذه الدول، بما يسمح بإجراء التعاملات المالية البينية بالكفاءة والسرعة اللازمة لتحقيق الاستقرار المالي .وقد استهدفت الاتفاقية؛ تنفيذ التحويلات، وتسوية المدفوعات، وأوامر الدفع بين الدول الأعضاء، وتعزيز سلامة وكفاءة وسرعة نظم المدفوعات الخليجية المشتركة، والمحافظة

على الاستقرار المالي، ومواجهة أي مخاطر محتملة، وتعزيز صلاحيات البنوك المركزية للدول الأعضاء في مراقبة نظام المدفوعات، وتأسيس بنية تحتية لنظام مالي إقليمي يعزز الاندماج بين الأسواق المالية، وتتم التعاملات المالية بالعملات المحلية في التسويات بين البنوك المركزية للدول الأعضاء.

على العموم، إننا إذن أمام اقتراب ميلاد كتلة اقتصادية جديدة في الاقتصاد العالمي، يبلغ حجم ناتجها المحلي الإجمالي قرابة تريليوني دولار، وسوق واحدة ذات قوة شرائية عالية، وجاذبية شديدة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كافة المجالات، ما يعود بالنفع على كل الدول الأعضاء، بل ودول المنطقة.

٢٠٢٣/٦/٢٤

استراتيجية الطاقة الأوروبية والتعاون مع دول الخليج

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في أعقاب الاضطراب العالمي الناجم عن اندلاع حرب أوكرانيا في فبراير ٢٠٢٢، بدا واضحًا اهتمام الدول الغربية بالحاجة إلى ضمان أمن الطاقة بشكل أفضل، بعد أن باتت تتبوأ صدارة السياسة الخارجية والاقتصادية .ومع اعتماد كثير من دول أوروبا على وجه الخصوص على صادرات النفط والغاز الطبيعي والفحم من روسيا، التي برزت بشكل كبير باعتبارها نقطة ضعف استراتيجية رئيسية؛ كانت هناك جهود ملموسة من هذه الدول لتنويع مصادر الطاقة، وتشكيل شراكات جديدة مع مصدري الطاقة في جميع أنحاء العالم.

وفي إشارة إلى هذا التحول الديناميكي، كان هناك تنافس للوصول إلى العدد المحدود من مصادر الطاقة الموثوقة، الذي تضمن العديد من الزيارات من قبل القادة الأوروبيين لدول مجلس التعاون الخليجي؛ ما مثل حقبة جديدة من التعاون في مجال أمن الطاقة بين الجانبين .ونظرًا إلى أن الاستراتيجيات الأوروبية طويلة الأجل تجاه أمن الطاقة لا تشمل فقط الحاجة قصيرة الأجل إلى الطاقة التقليدية من الشرق الأوسط لتعويض الانخفاض السريع في الواردات من روسيا، ولكن أيضًا التركيز المتزايد على مصادر الطاقة المتجددة، فقد أثيرت العديد من الأسئلة حول استدامة مثل هذه الشراكات.

ومع كون دول الخليج بالفعل رائدة في مجال البحث والتطوير لمنتجات الطاقة الخضراء، مثل الهيدروجين– في ضوء إشارة كيت دوريان، من معهد دول الخليج العربي، إلى أن هناك إمكانات هائلة لتوليد الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح في المنطقة –فإنه توجد بالتأكيد سبل لتوثيق التعاون بين دول الخليج وأوروبا في هذا المجال . وتأكيدًا لهذا التحليل، رأت سينزيا بيانكو، من المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، أنه يجب على أوروبا الآن تطوير إطار عمل استراتيجي جديد للتعاون في مجال الطاقة مع أعضاء مجلس التعاون الخليجي .ومع إشارتها إلى أن حرب أوكرانيا قد تركت أوروبا في وضع جيوسياسي ضعيف، فقد أوضحت أنه من الأهمية، أن تتبنى نهجًا جديدًا للتعاون في مجال الطاقة مع دول في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ما يعزز المصالح المشتركة للسلام والاستقرار والازدهار.

وللقيام بذلك، أوصت صانعي السياسة الأوروبيين بالاهتمام بشكل كبير بمقاييس كفاءة الطاقة، والكهرباء، وتعزيز الطاقة المتجددة، والاقتصاد الدائري للكربون، بالإضافة إلى تكثيف الجهود الدبلوماسية عبر عقد سلسلة من

المؤتمرات والتجمعات الدولية، حول حماية المناخ، وخفض الانبعاثات بالشرق الأوسط خلال النصف الثاني من العام الجاري.

وفي إدراك لأهمية هذه القضية، أشارت إلى كيف كان الاتحاد الأوروبي، قبل فبراير ٢٠٢٢، يعتمد اعتمادًا كبيرًا على مصادر الطاقة من روسيا، حيث تأتي ٤٥٪ من إجمالي واردات الغاز الطبيعي منها، كما كانت أيضا أكبر مورد للمنتجات البترولية، بما يبلغ مجموعه ٩١ مليون طن في عام ٢٠٢١، فيما استورد التكتل ما يقرب من نصف حاجته من الفحم منها .

وفي حين اتخذت دول أوروبا إجراءات سريعة لحجب صناعة الطاقة الروسية بعد الحرب الأوكرانية، وحظرت لاحقًا منتجاتها النفطية، وانضمت إلى الجهود الغربية الأوسع لفرض حد أقصى لسعر صادراتها من الطاقة؛ فقد أثارت تلك الإجراءات مخاوف جدية بشأن أمن الطاقة الأوروبية في المستقبل .وعلى الرغم من ارتفاع واردات الاتحاد الأوروبي، عبر خطوط الأنابيب من أذربيجان، والنرويج، بشكل كبير في عام ٢٠٢٢، فقد أوضحت الوكالة الدولية للطاقة أنه قد يواجه عجزًا في الغاز الطبيعي يبلغ حوالي ٥٧ مليار متر مكعب في عام ٢٠٢٣، ما يجعل هناك ضرورة لبذل المزيد من الجهود لإيجاد مصادر بديلة للطاقة خارج محيط أوروبا .

وفي إطار هذا الواقع، بدأت الدول الأوروبية بالفعل تتجه نحو دول الخليج، التي أشارت بيانكو إلى أنها تقدم حالة اختبار جيدة، لمزايا التحول بعيدًا عن النفط والغاز الروسي .وسجل برنامج متعقب صفقات الطاقة، التابع للمجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، كيف وقعت دول الاتحاد الأوروبي، مثل) فرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، وهولندا، وبولندا، والمجر، واليونان، والنمسا(، اتفاقيات مع كل من) السعودية، والإمارات، وقطر، والبحرين، وسلطنة عُمان(، منذ فبراير ٢٠٢٢، مع التركيز على الدوحة بشكل خاص باعتبارها رائدة في توسيع علاقات أمن الطاقة بين الاتحاد الأوروبي والخليج في مجال الغاز الطبيعي .

وتحقيقا لهذه الغاية، توصلت ألمانيا إلى اتفاق مدته ١٥ عامًا لصادرات الغاز الطبيعي المسال في نوفمبر ٢٠٢٢، ووافقت شركة توتال إنرجيز الفرنسية أيضًا على تعاون بقيمة ٥٠١ مليار دولار مع شركة قطر للطاقة في أكبر حقل للغاز الطبيعي في العالم، وهي خطوة اعتبرتها شبكة دويتشه فيله ستساعد في دعم إمدادات الغاز على المدى المتوسط إلى أوروبا.

وأضافت صحيفة لوموند أن الإمارات هي الآن ثاني أكبر مزود للغاز الطبيعي المسال إلى أوروبا بعد الولايات المتحدة، حيث قدمت ١٦٪ من إمدادات القارة العام الماضي.

وفي حين أقرت بيانكو بأن هذه الصفقات تُظهر الإمكانات الكبيرة لتعزيز العلاقات في مجال أمن الطاقة بين الاتحاد الأوروبي ودول الخليج، فقد أشارت إلى أنه لكي يتم نقل هذا التعاون والاتفاقات إلى الممارسة الفعلية، لا تزال هناك العديد من العقبات الرئيسية، التي يجب مواجهتها، ولعل أكثرها إلحاحًا ما يتعلق بانتقال الطاقة من الاعتماد على الوقود التقليدي إلى الطاقة المتجددة، والتي لطالما كان الاتحاد الأوروبي داعيا رائدًا لهذا الانتقال .

وفي هذا الصدد، أشار تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، التابعة للأمم المتحدة، إلى أن جهود الحد من الانبعاثات العالمية الحالية غير كافية للحفاظ على عدم تجاوز مستويات الاحترار درجتين مئويتين فوق

مستويات ما قبل الثورة الصناعية، وأن أنماط الطقس الأكثر سوءًا من المتوقع أن تجبر الاتحاد الأوروبي على تحقيق أهدافه، جنبًا إلى جنب مع الاقتصادات المتقدمة الأخرى، الخاصة بخفض مستويات الانبعاثات والحد من الآثار المدمرة لارتفاع درجات الحرارة العالمية، فضلا عن أن توجهه للتعاون مع مناطق أخرى لتعزيز مصادر الطاقة المتجددة، بات أمرا ضروريا .

وبناء عليه، رأت بيانكو أنه بالإضافة إلى تلبية احتياجات الاتحاد الأوروبي لأمن الطاقة يجب أن يساعد النهج الجديد للعلاقات الاستراتيجية مع الخليج في تحقيق أهدافه المناخية، مع الحفاظ على تركيزه القوي على تسريع الانتقال إلى مرحلة ما بعد الوقود الأحفوري.

وفي حين أن دول الخليج لا تزال من بين المنتجين والمصدرين الرئيسيين للوقود التقليدي، وعلى الأخص النفط الخام والغاز الطبيعي المسال، فقد لاحظت مجلة الإيكونوميست تحركًا حقيقيًا من قبل أعضاء مجلس التعاون الخليجي، مثل السعودية، والإمارات، نحو التخلص من الانبعاثات الكربونية، والاتجاه نحو إنتاج الطاقات المتجددة، ولا سيما الهيدروجين، حيث افتتحت الأخيرة بالفعل أول مصنع لإنتاج الهيدروجين الأخضر في الشرق الأوسط عام ٢٠٢١ .وبشكل عام، تمت الإشارة إلى أن دول الخليج تمتلك أيضا الموارد المالية اللازمة لتلبية الاستثمارات الكبرى المطلوبة لتمكين انتقال الطاقة، بالإضافة إلى توفر الخبرة الفنية، والوصول إلى أرخص طاقة شمسية عالميًا.

ووفق هذا المعنى، أشار داود أنصاري، من المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية، إلى أن إنتاج معدلات عالية من الطاقة الشمسية مع وجود الأراضي الوفيرة يمنح دول الخليج ظروفًا ممتازة لإنتاج طاقة الهيدروجين الأخضر .

وأضافت دوريان أن هذه الدول من حيث توافر اللوجستيات اللازمة لإنتاج الطاقة النظيفة تتمتع بميزة على كل من الولايات المتحدة وأوروبا في توليد طاقة الرياح .وبينما في الغرب قد يستغرق الحصول على تصاريح لبناء مزارع رياح سنوات طوالا– وغالبًا ما تواجه تلك المشروعات معارضة من المجتمعات المحلية الداخلية –فإنه في الشرق الأوسط لا توجد عادةً مثل هذه العقبات .وفيما يتعلق بإنتاج طاقتي الرياح والشمس، أشار دوريان إلى أن الصحراء الشمالية الغربية للسعودية وجنوب عمان تتمتع بظروف مناسبة من حيث توافر الأراضي، والبيئة، والمنشآت لإنتاج الرياح على نطاق واسع.

ومثلما تُعد دول الخليج شركاء محتملين أقوياء لأوروبا بناءً على إمداداتها الحالية من الوقود الأحفوري وزيادة الإنتاج المستقبلي للطاقة المتجددة، فقد رأت بيانكو أنه في الجانب الآخر يجب أن يكون الأوروبيون شركاء مهمين لهذه الدول؛ لأنهم بذلك لا يستهدفون فقط أكبر سوق لصادرات الطاقة الخضراء، بل أيضا تحقيق شراكة قادرة على زيادة حجم تجارة الطاقة مع القارة الأوروبية بصورة تقلل من اعتماد الخليج على صادراته إلى آسيا– وعلى الأخص الصين– وهي الدولة التي أشارت إلى أن روسيا استهدفتها بقوة لتعويض نقص الطلب الخاص بوارداتها من الطاقة.

وحول كيفية تعزيز التعاون في مجال الطاقة بين الاتحاد الأوروبي ودول الخليج، أشارت إلى أن تحسين كفاءة الطاقة، وإنتاج الكهرباء، كانا جوهر المشروعات السابقة بين كلا التكتلين .وفي حين بدأت الأخيرة في تبني

المبادئ التوجيهية الخاصة بالبنية التحتية للطاقة– المتعلقة بأنظمة العزل للانبعاثات الكربونية وتحسين كفاءة الطاقة –لا يزال هناك مجال للتطوير، وهي مسألة يمكن أن تكون المعرفة والخبرة الأوروبية فيها ذات جدوى لا يستهان بها .

وبالإشارة أيضًا إلى احتضان الخليج مفهوم الاقتصاد القائم على تدوير الكربون– حيث يتم تقليل انبعاث ثاني أكسيد الكربون، وإعادة تدويره في إنتاج الطاقة المتجددة –أشارت بيانكو إلى امتلاك العديد من الدول الأوروبية وسائل تكنولوجية متقدمة لاحتباس ثاني أكسيد الكربون، كمادة معدلة هندسيًا صديقة للبيئة، ويمكن استخدامها في صناعة أبرز مواد البناء، مثل الأسمنت كثيف الكربون، وهو ما يمكن أن يساعد مستقبلا في خفض مستويات الانبعاثات من خلال تبني استراتيجيات البناء الأخضر المستدام الرامي إلى خفض البصمة الكربونية في صناعة البناء بشكل هائل عالميًا.

وعلى الرغم من اعترافها بأن الاختلافات السياسية والآيديولوجية في الوقت الحالي لا تزال أكبر العقبات أمام التعاون الاستراتيجي طويل الأجل في مجال الطاقة، بين الاتحاد الأوروبي ودول الخليج، فقد أشارت إلى أن قمة مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية، بشأن تغير المناخ كوب–٢٨، التي ستستضيفها الإمارات نهاية العام الجاري، تعد فرصة مناسبة للمسؤولين من كلا الجانبين للتركيز على الطريقة العملية لتسريع وتيرة التحول الأخضر.

على العموم، فإنه مع أسس التعاون في مجال أمن الطاقة بين الكتلتين، المنصوص عليها في بيان الشراكة الاستراتيجية للمفوضية الأوروبية–الخليجية، الصادر في مايو ٢٠٢٢، تؤكد بيانكو أن هذا التعاون يحتاج الآن إلى الانتقال من المحادثات حول الاحتياجات التكتيكية، إلى إطار التعاون الاستراتيجي؛ لتعزيز تلك الشراكة، والذي لن يشمل فحسب معالجة حاجة أوروبا الملحة إلى مصادر طاقة أكثر تنوعًا، لكن أيضًا مناقشة القضايا الأطول أجلاً المتعلقة بتحول الطاقة وتعزيز المصادر المتجددة لإنتاجها .

ولتحقيق ذلك، حثت صانعي المسؤولين الأوروبيين على تكثيف جهودهم الدبلوماسية في الخليج، بشأن التقليل من الانبعاثات الكربونية، وتنظيم كفاءة الطاقة، وتعزيز النهوض بآليات تطوير مصادرها المتجددة .وتأكيدًا لضرورة تعامل بروكسل الأوروبيين مع قمة كوب٢٨ نوفمبر القادم، باعتبارها محفزا لرفع مستوى علاقاتهم في مجال الطاقة مع دول الخليج، أوضحت أن هذا سيسمح لأوروبا والخليج بتجاوز الانقسامات الآيديولوجية، ومعالجة الاحتياجات الأوروبية بشأن الطاقة وأمن المناخ على حد سواء.

٢٠٢٣/٦/٢٦

قراءة في استئناف «واشنطن» المحادثات النووية مع إيران

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

بعد مرور عامين ونصف العام على توليه منصبه، تعهد الرئيس الأمريكي، «جو بايدن»، باستعادة «خطة العمل الشاملة المشتركة»، المعروفة بـ«الاتفاق النووي الإيراني» لعام ٢٠١٥، وسط مواجهته سلسلة من العوائق

والاعتراضات .وعلى الرغم من عودة الموقعين على الصفقة الأصلية إلى طاولة المفاوضات في «فيينا»، عدة أشهر، إلا أن هذه الجهود تعثرت بسبب الضمانات ذات الصلة، التي كانت «الولايات المتحدة»، و«إيران»، مستعدتين وقادرتين على تقديمها للآخر.

وبالإضافة إلى فكرة سعي «واشنطن»، إلى استعادة اتفاق دبلوماسي مع حكومة معادية في الشرق الأوسط، الأمر الذي أحدث معارضة داخلية كبيرة؛ فإن الوسائل التي حاولت «إدارة بايدن»، بواسطتها إغراء «طهران»، للعودة إلى المباحثات طالتها انتقادات شديدة، ووصفها «ريان كوستيلو»، من «المجلس القومي الإيراني الأمريكي»، بأنها «فشل كامل» .فيما أشارت «سوزان مالوني»، في مجلة «فورين أفيرز»، إلى أن «واشنطن»، لم تكن بعد «قد أعادت التفكير بجدية في سياساتها تجاه إيران»، حيث تعمقت في القضية «وسط غموض متعمد»، بشكل لا يمكن أن «يحول دون وقوع الكارثة».

وبعد فترة من التقاعس الدبلوماسي والقلق المتزايد في الغرب، بشأن تسارع البرنامج النووي الإيراني، يبدو أن مرحلة جديدة من الحوار قد بدأت .وأوضح «مايكل كرولي»، و«فرناز فاسيحي»، و«رونان برجمان»، في صحيفة «نيويورك تايمز»، أنه بدلاً من العودة الكاملة لإيران إلى شروط اتفاقية عام ٢٠١٥، تسعى «إدارة بايدن»، الآن إلى «اتفاق غير رسمي» معها؛ لتجنب مزيد من التصعيد، وللقيام بذلك، كان كبار المسؤولين الأمريكيين «يتفاوضون بهدوء» مع نظرائهم الإيرانيين.

وفي هذا الصدد، أشار الباحثون إلى كيف بدأت الحملة الأمريكية الجديدة «للتواصل الدبلوماسي» مع «طهران» في نهاية عام ٢٠٢٢، حيث التقى «روبرت مالي»، المبعوث الأمريكي الخاص لشؤون إيران بالسفير الإيراني لدى الأمم المتحدة .وتواصلت الاتصالات في مايو ٢٠٢٣ عندما التقى «بريت ماكغورك»، منسق البيت الأبيض لشؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بوفد من إيران في سلطنة عُمان .وتأكيدًا لأهمية الاجتماعات الأخيرة، وصفها «باراك رافيد»، من موقع «أكسيوس»، بأنها تعد «محادثات التقارب» الأولى بين الأمريكيين والإيرانيين منذ عدة أشهر، ما يشير إلى أنها يمكن أن تكون بمثابة قناة مهمة لمزيد من المشاركة.

ومع توضيح صحيفة «نيويورك تايمز»، كيف أن الدبلوماسيين الأمريكيين يدعون إلى «اتفاق غير رسمي وغير مكتوب»، يشبه «وقف إطلاق نار سياسي»، حيث توافق «إيران»، على «عدم تخصيب اليورانيوم بما يتجاوز مستوى إنتاجها الحالي البالغ ٦٠٪»، وكذلك «إيقاف الهجمات التي تستهدف الأمريكيين في سوريا والعراق»، والتعاون بشكل كامل مع المفتشين النوويين الدوليين، و«الامتناع عن بيع الصواريخ الباليستية لروسيا»، التي تم استخدامها خلال الحرب الأوكرانية؛ فقد رأى «هنري روم»، من «معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى»، أن «إدارة بايدن»، بذلك تجاوزت أهدافها السابقة المتمثلة في استعادة الصفقة، أو إنشاء إطار إقليمي أوسع لنهج «الخطة ج»، الذي يعطي الأولوية لمحاولة «تقييد إيران والحد من أسوأ النتائج» للتصعيد النووي في الشرق الأوسط.

وفي السياق ذاته، أشارت شبكة «سي إن إن»، إلى أن الدبلوماسيين الأمريكيين، «يحاولون أيضًا تأمين إطلاق سراح العديد من الأمريكيين الذين تم احتجازهم في إيران»، وهي مسألة ذات «أولوية قصوى»، لإدارة بايدن .ومع

ذلك، رأى «دان لوس»، و«أبيجيل ويليامز»، من شبكة «إن بي سي نيوز»، أن الرئيس الأمريكي قد يواجه «ضغوطًا سياسية»، بشأن ما إذا كان يمكن تقديم تخفيف للعقوبات، مقابل تأمين إطلاق سراح الأمريكيين المحتجزين في الخارج كرهائن فعليا.

ويعكس هذا التحول في نهج «البيت الأبيض»، بعيدًا عن الإصرار على استعادة الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥؛ توصيات العديد من المحللين الغربيين التي خرجت منذ انهيار المحادثات الرسمية في خريف عام ٢٠٢٢ .وفي فبراير ٢٠٢٣، أوضحت «مالوني» أن «واشنطن»، بحاجة إلى «الاعتراف بأن الاتفاق القديم لا يمكن استعادته»، وشددت على تحويل الجهود نحو صياغة «استراتيجية جديدة تعالج مجمل التحدي الإيراني» .وبالمثل، أشار «مارك دوبويتز»، و«أوردي كيتري»، من «مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات»، إلى نجاح إيران في تحقيق طموحاتها النووية طويلة الأمد، بموجب صفقة مُستعادة، وهو ما يُوجب على بايدن، «التخلي صراحةً عن هدف العودة إلى «خطة العمل الشاملة المشتركة».

ووفقا لعديد من المحللين، فإن تسريع البرنامج النووي الإيراني خلال هذه الفترة؛ كان بمثابة حافز آخر لفهم سبب عودة «إدارة بايدن»، إلى العمل الدبلوماسي .وبالفعل، اكتشف مفتشو «الوكالة الدولية للطاقة الذرية»، آثارًا لليورانيوم المخصب إلى درجة نقاء ٨٤٪، أي أقل من ٩٠٪ المطلوبة واللازمة لصنع أسلحة .وفي شهادته أمام الكونجرس الأمريكي في مارس ٢٠٢٣، صرح «مارك ميلي»، رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكية، أن بمقدور طهران أن «تنتج ما يكفي من المواد الإنشطارية لصنع سلاح نووي في حوالي ١٠–١٥ يومًا»، وأن الأمر «سيستغرق عدة أشهر فقط لإنتاج سلاح نووي فعلي».

وهناك عامل آخر مهم، يجعل إمكانية التوصل إلى اتفاق «غير رسمي»، بين «الولايات المتحدة»، و«إيران»، «أمرًا ممكنًا»، وهو الاتجاه العام الحالي المتمثل في خفض التصعيد، والمشاركة الدبلوماسية في الشرق الأوسط خلال الأشهر العديدة الماضية.

ومع استعادة «طهران»، لعلاقاتها الدبلوماسية مع «السعودية» في اتفاق مارس ٢٠٢٣، بواسطة الصين؛ فإن «آرون ميلر»، و«ستيفن سيمون»، من «مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي»، قد أشارا إلى أن مثل هذا الانخفاض في كم التوترات الأمنية الإقليمية، «يعطي إيران حافزًا لتجنب دفع برنامجها النووي إلى نقطة قد تؤدي إلى هجوم إسرائيلي أو أمريكي مضاد لا يستهان به» .وتأكيدا لهذا التحليل، أكد «علي فائز»، من «مجموعة الأزمات الدولية»، «ديناميكية وأهمية خفض وتيرة التصعيد؛ مؤكدا أن المحادثات الأخيرة بين «الولايات المتحدة»، و«إيران»، «لا تهدف إلى التوصل إلى اتفاق غير مسبوق»، بل التركيز على وضع «قيد على أي نشاط يتجاوز بشكل أساسي الخط الأحمر المتفق عليه، أو يضع أيًا من الطرفين– الإيراني والأمريكي –في وضع يمكنهما من الانتقام من بعضهما بطريقة تزعزع استقرار الوضع الراهن».

وفي دليل إضافي على كيفية تحرك كلا الجانبين نحو وقف التصعيد، أشارت «جينيفر هانسلر»، و«ناتاشا بيرتراند»، و«أليكس ماركوارت»، و«كايلي أتوود» من شبكة «سي إن إن»، إلى موافقة الإدارة الأمريكية على

تحويل ٧٠٢ مليار دولار من الديون العراقية إلى البنوك الإيرانية، بشرط عدم استخدام «طهران»، لهذه الأموال إلا لأسباب إنسانية، واصفين ذلك الأمر، بأنه «إجراء لبناء الثقة» بين «واشنطن»، و«طهران» .

وعلى الجانب الآخر، من المُلاحظ أيضًا كيف خففت إيران من حدة لهجتها مؤخرًا في خطابات حول التعاون مع الغرب، وتدابير الرقابة النووية الدولية .وأشارت صحيفة «نيويورك تايمز»، أن «آية الله علي خامنئي»، تحدث عن أنه قد يتجه نحو «المصادقة على اتفاق مع الغرب، إذا بقيت البنية التحتية النووية الإيرانية سليمة دون أية مساس بها»، بالإضافة إلى قبول بلاده المحافظة على الأقل على بعض التعاون مع المفتشين النوويين الدوليين».

ومع ذلك، فإن الفتور الواضح للعلاقات بين «واشنطن»، و«طهران»، فترة طويلة، لا ينبغي أن يُستبعد معه وجود صعوبات تقنية عديدة أمام الوصول حتى إلى اتفاق غير رسمي لاحتواء طموحات إيران النووية .وأشارت «هانسلر»، و«بيرتراند»، و«ماركوارت»، و«أتوود»، إلى أن «مخاطر جسيمة تحيط بكل من «إدارة بايدن محليًا، وكذلك بمستقبل سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، لاسيما مع اقتراب الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٢٤، ما يعني أنها ستواجه زيادة «تدقيق وانتقاد من جانب المشرعين»، إزاء تلك القضايا الجوهرية، وكذلك من حلفاء واشنطن في المنطقة.

ومع ذلك، من الممكن أن تتجاوز الصفقة غير الرسمية بين «الولايات المتحدة»، و«إيران»، العقبة الملحوظة المتمثلة في اشتراط دعم وموافقة «الكونجرس الأمريكي» .وعلى الرغم من ذلك، أشار «كرولي»، و«فاسيحي»، و«برجمان»، إلى أن الاختلاف بين الترتيبات غير الرسمية الراهنة الرامية إلى العودة الكاملة الرسمية إلى «الاتفاق النووي»، يمكن أن يكون لها بعض «دلالات»، حيث أكد «دينيس روس»، من «معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى»، أن مثل هذه الإجراءات ستقلل من «فعالية» الردع العسكري الغربي، ضد طهران بسبب أفعالها المعادية، كما أنها ستوفر وقتًا لها لحماية برنامجها النووي من أية عقوبات.

كما يجب أيضًا طرح أسئلة حول مدى التزام «إيران»، بالمفاوضات والمحادثات لتهدئة التوترات الإقليمية، وحل المسألة النووية .ومع سفر المسؤولين الإيرانيين– المذكورين أعلاه –للقاء نظرائهم الأمريكيين لإجراء محادثات، أثار «خامنئي»، خطابًا متغيرًا بشأن الإشراف الدولي على المنشآت النووية الإيرانية .وفي هذا الصدد، أشار «أليستير بنكال»، من شبكة «سكاي نيوز»، إلى أن طهران «تقترب بشكل خطير من نقطة لا عودة»، بشأن حيازة الأسلحة النووية، خاصة مع إعلانها عن «صاروخ جديد»، تفوق سرعته سرعة الصوت ويصل مداه إلى ٨٧٠ ميلًا، وهو ما يثبت أن تركيزها على تطوير قدراتها الهجومية، «لم يتضاءل».

وتماشيًا مع هذا التطور، يجب أيضًا الوضع في الاعتبار الضغوط الإسرائيلية على «إدارة بايدن» .ولاحظ «كرولي»، و«فاسيحي»، و«برجمان»، أن المساعي الدبلوماسية المتجددة بين «واشنطن»، و«طهران»، قد «أزعجت الحكومة الإسرائيلية، التي أعربت بالفعل عن قلقها من أن تخفيف العقوبات يمكن أن «يلقي بشريان حياة لاقتصاد طهران دون عرقلة أنشطتها النووية بشكل كافٍ .من جانبه، صرح رئيس الوزراء الإسرائيلي، «بنيامين نتنياهو»، أن بلاده «لن تلتزم بأي صفقة مع إيران»، كما هدد وزير الدفاع «يوآف غالانت»، بأن الثمن الذي قد تتكبده «طهران»، من إنتاج اليورانيوم المخصب إلى ٩٠٪، سيكون «باهظًا» .وعليه، سلط «بنكال»، الضوء على «الأوقات

الخطرة» المقبلة إذا قامت إسرائيل بشن غارات على المنشآت النووية الإيرانية، موضحا أن هناك قوات إسرائيلية «تتدرب على ذلك بشكل متزايد».

على العموم، في حين أظهرت «الولايات المتحدة»، التزامًا متجددًا بالمساعي الدبلوماسية نحو حل القضية النووية الإيرانية، بما يتناسب مع الحديث الأوسع عن ضرورة خفض التصعيد في الشرق الأوسط؛ فمن الواضح أن عددًا من العقبات السياسية والفنية والعملية، لا تزال قائمة أمام التوصل إلى اتفاق غير رسمي لتقليل التوترات، ومنع طهران من إنتاج سلاح نووي .وبينما أصر «فائز»، على أن الهدف من التواصل الدبلوماسي الأمريكي الأخير هو «تهدئة التوترات»، و«خلق الوقت والفرصة لمناقشة المساعي الدبلوماسية المستقبلية والاتفاق النووي»؛ فإن «هانسلر»، و«بيرتراند»، و«ماركوارت»، و«أتوود»، أوضحوا أن مثل هذا الاتفاق سيكون أشبه بوضع «بعض القيود على برنامجها النووي المتنامي»، وبالتالي ترك الكثير من القضايا الأمنية طويلة الأمد دون معالجة.

ومع ذلك، أشار «روس»، إلى أن الاهتمام المستمر الذي ستتحمله «إدارة بايدن»، لحل هذه القضية طويلة الأمد «غير واضح، ومتذبذب» أيضًا، في ضوء أن «أولوية وتركيز» السياسة الخارجية الأمريكية، منصب على الحرب الأوكرانية، وعليه، فإنها «ليس لديها رغبة لإثارة أزمة جديدة» في المنطقة .وعلى هذا النحو، يبقى أن نرى ما إذا كان سيتم التوصل إلى أي استنتاج ذي مغزى من النهج الدبلوماسي الأمريكي الجديد، أو ما إذا كانت نفس العوامل التي أعاقت الجهود الدبلوماسية السابقة، ستؤدي مرة أخرى إلى إحباط الجهود الدولية لمنع إيران المسلحة نوويا.

٢٠٢٣/٦/٢٧

دول الخليج على خريطة الاستثمار المباشر في عام ٢٠٢٣

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في عام ٢٠٢٣، تبدو دول الخليج «وجهة مفضلة»، للاستثمار الأجنبي المباشر، في ضوء العدد الضخم من المشاريع التي احتوتها رؤاها الاقتصادية المستقبلية، وتزايد الإيرادات النفطية من بعد عام ٢٠٢١، فضلا عن الأجواء التصالحية في المنطقة، التي قادت إلى عودة العلاقات الدبلوماسية بين إيران والسعودية، في نفس الوقت الذي ترتفع فيه درجة عدم اليقين ويسود الركود في الوجهات الرئيسية التقليدية لهذا الاستثمار، سواء في الصين، وشرق وجنوب شرقي آسيا، أو القارة الأوروبية، أو «الولايات المتحدة».

وتشير مقدمات العام الماضي إلى ارتفاع جاذبية المنطقة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠٢٣، فقد احتلت «الإمارات»، المرتبة الـ١٩ عالميًّا في قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة، وذلك في تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٢٢، الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) أونكتاد .(وحققت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للسعودية في الربع الأول لهذا العام زيادة بنسبة ٥٠٩٪ عن نظيرتها في العام السابق، واستقبلت «قطر»، ٥٠١٩ مليار دولار في الربع الثاني لهذا العام، بنسبة ٧١٪ من إجمالي الاستثمارات

الموجهة إلى منطقة الشرق الأوسط، وسجلت «سلطنة عُمان»، زيادة في استقبال الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ١٩٪ في الربع الأول لعام ٢٠٢٢، مقارنة بنظيره في ٢٠٢١.

ووفقا لتوقعات المراقبين والخبراء، فإن قطاع الصناعة– الأكثر كثافة للطاقة –سيكون على رأس القطاعات الواعدة في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، بعد أن تأثرت إمدادات الطاقة للقارة الأوروبية .وتأتي مبادرات، مثل «الإقامة الذهبية»، والعديد من التسهيلات المتعلقة بالملكية، وسهولة أداء الأعمال، وتحويلات الأرباح، والإعفاءات الضريبية؛ كمحفزات تشجع على قدوم هذه الاستثمارات، إلى دول المنطقة.

ومع اتجاه رفع أسعار الفائدة في «الولايات المتحدة»، وارتباط العملات الخليجية بالدولار الأمريكي بسعر ثابت، فإن سوق الودائع الثابتة والسندات، يبدو أيضًا جاذبًا لهذا الاستثمار .ومع التوجه الخليجي لتعزيز الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والأمن الغذائي، ومشاريع البنية التحتية– خاصة في الطرق السريعة والسكك الحديدية والجسور –ومشروعات الطاقة، والمشروعات السياحية والعقارية، تتسع الفرص أمام الشركات المعنية بتوجيه استثماراتها إلى دول الخليج، خاصة لدى الشركات الصينية العاملة فيها.

وفي اتجاه الترويج لهذه الفرص الاستثمارية استضافت «أبوظبي»، في مايو الماضي، ملتقى الاستثمار السنوي ٢٠٢٣، في دورته الثانية عشرة، تحت شعار «التحول في أوجه الاستثمار ..فرص الاستثمار المستقبلية لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والتنوع والازدهار»، وفيما كانت «الإمارات»، قد احتلت المرتبة الـ١٧ عالميًّا في عام ٢٠٢٢، لجهة استثماراتها الخارجية؛ فقد ركز هذا المؤتمر على المشاريع والمبادرات الحالية والمستقبلة، والتي تمثل «فرصا استثمارية» مستدامة، وإنشاء سلاسل توريد مرنة، وبنية تحتية جديدة، تواكب تطورات القرن الحادي والعشرين، مع تصاعد التوترات الاقتصادية والاضطرابات، وتحول وجهة الاقتصادات ببطء بعيدًا عن العولمة، بعد أن أدى ارتفاع التكاليف إلى إجبار الاقتصادات على إعادة التفكير في سياساتها في الأسواق الناشئة.

وبحسب التقرير الصادر عن الشركة العالمية للاستشارات الإدارية) كيرني(، غدت «الإمارات»، تصنف من الدول الأفضل عالميًا في مؤشر انخفاض كلفة تأسيس الأعمال، و«الثالثة» عالميًا بعد كل من «الصين»، و«الهند» في ثقة الاستثمار الأجنبي المباشر للأسواق الناشئة، مع استمرار اقتصادها في تحقيق وتيرة نمو إيجابية، تصل إلى ٢٠٣٪ في ٢٠٢٣، و٨٠٤٪ في ٢٠٢٤، خاصة بعد أن أطلقت «دبي»، «أجندة دبي ٣٣»، بقيمة ٧٠٨ تريليونات دولار؛ بهدف تعزيز التجارة والاستثمار، وترسيخ مكانتها العالمية، كمركز عالمي رائد للأعمال .يأتي هذا فيما احتلت «قطر»، المرتبة الرابعة، و«السعودية»، السادسة، في نفس المؤشر.

ووفقا لتقرير الاستثمار الأجنبي المباشر٢٠٢٣، الصادر عن مجموعة «فايننشيال تايمز» البريطانية، فقد احتلت «الإمارات»، المرتبة «الأولى» على مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من حيث عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر التي استقبلتها خلال عام ٢٠٢٢، حيث استحوذت على ٤١٪ من هذه المشاريع، بعد أن جذبت ٨٧٩ مشروعا، بنسبة نمو ٧١٪ عن عام ٢٠٢١، وبلغت قيمة الاستثمارات الواردة ٤٥٠١٠ مليارات دولار، وبلغت فرص العمل الجديدة التي وفرتها هذه المشاريع ١٥٪.

وعليه، لا يمكن تجاهل جهود «أبو ظبي» في هذا الصدد، حيث أتاحت إمكانية التملك الكامل للشركات بنسبة ١٠٠٪، وفتحت ٤٠ منطقة حرة لتأسيس الشركات، وكل مجالات النشاط الاقتصادي أمامها، مع إمكانية السيطرة على مجالس إدارات الشركات المساهمة، وعدم اشتراط وجود وكيل مواطن، وأتاحت التملك الكامل لكل الأشكال القانونية للشركات، دون اشتراط حد أدنى لرأس المال، ودون ضريبة دخل، وتحويل كامل الأرباح، وإقامة ذهبية للمستثمرين، مع سهولة التعاقد مع العمالة المهنية، ورسوم جمركية منخفضة، وحوافز مميزة للقطاع الصناعي.

من جانبها، وظفت «البحرين»، موقعها الاستراتيجي، وسياسات وإجراءات ملائمة، ومشروعاتها الكبرى في خطة التعافي الاقتصادي، وما لديها من عمالة ماهرة، وامتلاكها أكثر قطاعات الخدمات المالية رسوخًا في المنطقة– بإجمالي ٣٦٧ مؤسسة مالية محلية وإقليمية ودولية، ما جعل الشركات العالمية العاملة في المنطقة تتخذ منها مقرًا إقليميًا لنشاطها –في استقطاب ١٠١ مليار دولار في ٢٠٢٢، كما تسعى إلى أن تستقطب ٥٠٢ مليار دولار عام ٢٠٢٣، مستثمرة تميزها في مجال التكنولوجيا المالية، حيث يعد خليج البحرين للتكنولوجيا المالية، مركز التكنولوجيا المالية الرائد في المنطقة.

ووفقًا لبنكها المركزي، استقبلت «السعودية»، نحو ٨ مليارات دولار استثمارات أجنبية مباشرة في ٢٠٢٢، بنسبة زيادة ٥٠١٤٪ عن العام السابق .وكانت قد أطلقت في ٢٠٢٢ حزمة من المبادرات والاستراتيجيات التي تستهدف جذب الاستثمارات، كالاستراتيجية الوطنية للصناعة التي حددت ٨٠٠ فرصة استثمارية بقيمة تريليون ريال، ومبادرة سلاسل الإمداد العالمية الهادفة إلى جذب استثمارات بقيمة ٤٠ مليار ريال في ٢٠٢٣ و٢٠٢٤، وتوقيع العديد من الاتفاقيات، لاسيما مع الاقتصادات الآسيوية الكبرى، من بينها ٣٥ اتفاقية مع الصين بقيمة ٥٠ مليار دولار، ومع شركات في كوريا الجنوبية بنحو ٣٠ مليار دولار، وبنهاية ٢٠٢٢، بلغ رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية ٢٤٠٣ مليارات ريال، فيما كان ٨٥٧ مليار ريال في ٢٠١٠.

ومع نهاية ٢٠٢٢، بلغ إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في «سلطنة عُمان»، نحو ٤٠٤٨ مليار دولار .وقاد قطاع أنشطة استخراج النفط والغاز، والأنشطة العقارية، الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السلطنة بنهاية الربع الرابع لعام ٢٠٢٢، محققًا نموا بنسبة ٥٠١٠٪ عن نظيره في العام السابق .ومع نهاية الربع الرابع لعام ٢٠٢٢، سجل الاستثمار الأجنبي المباشر في نشاط استخراج النفط والغاز نحو ٨٠٣٦ مليار دولار، ارتفاعًا من ٦٣٠٣١ مليار دولار عن مثيله لعام ٢٠٢١ .وطبقًا للمركز الوطني للإحصاء والمعلومات، فقد ارتفع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عُمان لعام ٢٠٢٢ بنسبة ٥٠١٠٪ ليصل إلى ١٩,٦ مليار ريال عُماني، مقارنة بـ ٧٠١٧ مليار ريال عُماني بنهاية ٢٠٢١.

وبحسب تقرير الاستثمار الأجنبي المباشر لعام ٢٠٢٣، الصادر عن مجموعة «فايننشيال تايمز»، فإن كأس العالم لكرة القدم لعام ٢٠٢٢، في «قطر»، قد رسخ مكانتها اقتصاديًا واستثماريًا، فاحتلت المرتبة الأولى عالميًا بين أفضل ٥٠ وجهة للاستثمار الأجنبي المباشر لعام ٢٠٢٣ .وفي مايو هذا العام، كان انطلاق «منتدى قطر الاقتصادي»، في دورته الثالثة، والذي سلط الضوء على مستقبل الاستثمار الأجنبي المباشر في الأوقات الاقتصادية الصعبة، ومدى

تأثره بالمخاطر والتحديات التي يعانيها الاقتصاد العالمي، ما أكد توجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة ناحية الشرق والجنوب .ووفقا للتقرير السنوي لوكالة «ترويج الاستثمار القطرية»، جذبت «الدوحة»، استثمارات أجنبية مباشرة، بلغت نحو ٣٠ مليار دولار في ٢٠٢٢، حيث تم إطلاق ١٣٥ مشروعا جديدا، ضمن مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر، ساهمت في خلق ١٣٩٧٢ وظيفة، كما تم إطلاق أكثر من ٨٠٠ مؤسسة تجارية.

وفي الوقت الذي تعاني فيه «الكويت»، من ضعف في حجم الاستثمارات التي تتدفق إليها، مقارنة بباقي دول الخليج، فإنها تخطط لزيادة فعالية استقطابها لهذه الاستثمارات، واتخذت خطوات طموحة لتطوير استراتيجيتها في هذا الشأن للفترة) ٢٠٢٣ /٢٠٢٤ (–) ٢٠٢٨/٢٠٢٩(، فيما بلغت قيمة الاستثمارات المتدفقة إليها في السنة المالية ٢٠٢٢، نحو ٣٤٤ مليون دولار، بينما كانت في السنة السابقة عليها ٥٣٠ مليون دولار .وطبقًا لبيانات «صندوق النقد الدولي»، تعد «قطر»، أكبر مستثمر أجنبي في الكويت، برصيد استثمارات بلغ ٢٠٣ مليارات دولار.

بشكل عام، تشير مؤشرات عام ٢٠٢٣، إلى أن الاستثمارات الأجنبية في الاستحواذ، قد شهدت «نموًا قويًا»، في الربع الأول لعام ٢٠٢٣، حيث نجحت أسواق الشرق الأوسط بقيادة خليجية من «السعودية»، و«الإمارات»، في المحافظة على زخم الطروحات المحقق في عام ٢٠٢٢، واستحوذت أسواق المنطقة على ١٦٪ من إجمالي عائدات الاكتتابات المالية الأولية على مستوى العالم، وحصدت ٤٠٣ مليارات دولار من خلال ١٠ اكتتابات، أكبرها طرح «أدنوك» للغاز، الذي يعد أكبر طرح أولي على مستوى العالم، كما شهدت سوق الاندماجات والاستحواذات نموا بنسبة ٤٢٪ خلال الربع الأول من العام الحالي، منها ٤٢ صفقة في الإمارات بقيمة ملياري دولار، وجاءت السعودية في المرتبة الثانية بصفقات بقيمة ٧٠١ مليار دولار، ثم الكويت ١,٣ مليار دولار .

على العموم، فإنه في الوقت الذي ترتفع فيه المخاطر، وتزداد درجة عدم اليقين، واحتمالات الركود، ما يخلق صعوبات للاستثمار في الاقتصادات الكبرى؛ تزدحم حركة مرور هذه الاستثمارات نحو دول الخليج، مستفيدة بما لدى هذه الدول من قوة تمويلية ضخمة، سواء في صناديق الثروة السيادية، أو تراكم إيراداتها النفطية، أو من المشروعات التنموية الكبرى التي فتحتها للاستثمار الأجنبي المباشر .فمن بين مناطق العالم المختلفة، تأتي منطقة الخليج الوحيدة التي سجلت زيادات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لعام ٢٠٢٢، إلى جانب النتائج الاقتصادية الإيجابية لهذا التدفق، وعلى رأسها زيادة التشغيل، واستيعاب التطورات التكنولوجية، والنتائج السياسية المرتبطة بتعزيز المكانة، وقوة التأثير في العلاقات الدولية، كما نرى حاليًا في عديد من الأزمات الدولية.

٢٠٢٣/٦/٢٩

التعاون الخليجي في مواجهة شح المياه

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

تتسم منطقة الخليج كما هو معلوم بوقوعها في الحزام الصحراوي، مع قلة الأمطار، وارتفاع درجات الحرارة، وعدم وجود أي أنهار عذبة بها .ولثرائها النفطي، شهدت زيادة كبيرة في أعداد السكان والتي أصبحت تقارب ٦٠ مليون نسمة؛ نتيجة تتابع موجات الوافدين للعمل فيها، ما زاد من الضغط على مواردها المائية المحدودة .

فيما أدى السحب الكبير من المياه الجوفية إلى تلوثها وارتفاع نسبة الملوحة فيها، أضف إلى ذلك أنماط الاستهلاك التي تتسم بالإسراف وارتفاع نسبة الهدر.

وفي عام ٢٠٠٤، كان وزير الكهرباء والماء الإماراتي –حينئذ –«حميد بن ناصر العويس»، قد أطلق تحذيرًا، أن المنطقة ستواجه خلال الـ ٢٥ عاما المقبلة، أزمة مائية، إذا لم تعمل على تفادي إشكالية شح المياه، وأن العجز المائي سيصل في عام ٢٠٢٥، إلى ٣١ مليار متر مكعب سنويًا، بينما كان في مستهل الألفية ١٥ مليار متر مكعب، وطالب بصياغة استراتيجية خليجية متكاملة للتصدي لهذه الأزمة، أهم عناصرها التوعية بضرورة وقف الهدر.

نفس هذا التحذير أطلقته دراسة للمعهد الفرنسي للعلاقات الدولية عام ٢٠١٥، بعنوان «المياه والطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي»، بالإضافة إلى دراسة أخرى سابقة بعنوان «اتجاهات الموارد المائية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عام ٢٠٥٠»، حيث أشارتا إلى أن دول الخليج لن يصبح في مقدورها سوى إشباع ٢٣٪ من إجمالي الطلب على المياه في حالة ثبات مواردها المائية الحالية .ومع سعي دول المجلس إلى استراتيجية متكاملة للأمن الغذائي، فإن قطاع الزراعة يستهلك نحو ٧٠٪ من إجمالي استهلاك المياه فيها.

وفي عام ٢٠١٠، كان إجمالي نقص المياه قد بلغ ١٢٧٨١ مليون متر مكعب سنويًّا .ومع استمرار الاستهلاك على ما هو عليه يرتفع هذا النقص إلى ٢٥٨٥٥ مليون متر مكعب سنويًا، فيما اعتمدت دول الخليج لمواجهة العجز المائي عدة وسائل شملت) :معالجة مياه الصرف الصحي، تحلية مياه البحر، قوانين تنظيمية، تقليص دعم المياه، وتعاون خليجي مشترك .(وقد مثلت مبادرة إقامة خط مياه مشترك يبدأ من سلطنة عُمان، مرورًا بالإمارات، وصولاً إلى باقي دول الخليج، ومشروع بنك المياه أو أسواق المياه الذي تم تطبيقه في عدد من الدول الغربية على رأسها «الولايات المتحدة»، اتجاهات للتعاون في هذا الصدد.

واستفادةً من تجربة «الربط الكهربائي»؛ بدأت دول الخليج في اتخاذ خطوات فعلية نحو دراسة الجوانب القانونية والتنظيمية لمشروع الربط المائي بين دول الخليج، وحينها كان هناك توقع بأن يكون «بحر العرب» و«خليج عُمان» –اعتبارا من ٢٠٢٠ –من أهم الروافد المائية لدول «مجلس التعاون» في حالة نقص إمدادات مياه الخليج، وحينها ذُكر أيضًا أن مشروع الربط المائي سيتم طرحه من خلال مناقصة عامة أمام تحالفات من شركات محلية وعالمية .

وكان التحول إلى بحر العرب وخليج عُمان؛ سببه أن عملية التحلية– اعتمادًا على السحب من الخليج العربي – ستصبح غاية في الصعوبة بعد ٢٥ عاما، نتيجة الأملاح التي يعاد إلقاؤها في الخليج، وأنها قد تتوقف تمامًا عند بلوغها ٨٥ ألف جزء بالمليون.

وتنفيذًا لتوجهات قادة دول مجلس التعاون الخليجي في اللقاء التشاوري الرابع عشر في «الرياض» مايو ٢٠١٢؛ لدراسة الربط المائي بين دول المجلس .وفي ضوء قرارات «المجلس الأعلى» في هذا الشأن في قمتهم الـ٣٤ بالكويت، والدراسات السابقة التي أدت لأن يكون مصدر المياه من بحر العرب أو خليج عُمان؛ تم تكليف شركة استشارية متخصصة لإعداد دراسة لهذا الربط، بناءً على شروط مرجعية، وقد تم بالفعل الانتهاء من هذه الدراسة، إلا أن المشاورات مازالت قائمة للتوصل إلى أفضل الطرق للتنفيذ مع مراعاة متطلبات البيئة، فالمشروع حيوي، ويضمن توافر المياه لدول المجلس على المدى الطويل.

وفي ضوء هذه الديناميكيات، أقر وزراء الكهرباء والماء لدول المجلس في فبراير ٢٠١٤، «مشروع الربط المائي»، بين هذه الدول، كاستراتيجية تدعم التكامل بينها في ضوء قرار قادة المجلس بإعداد استراتيجية خليجية شاملة بعيدة المدى؛ لضمان تحقيق الأمن المائي .وفي هذا الاجتماع كان التوجه أن يبدأ الربط ثنائيًا، على أن يتم متابعته تحت مظلة الأمانة العامة للمجلس، وتحدد ٢٠١٨ موعدًا أوليًا لبدء المشروع.

وكان «المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي»، قد أقر في دورته «٣٧» في ديسمبر ٢٠١٦ بالبحرين، «استراتيجية المياه الخليجية ٢٠٣٥»، والتي قامت الأمانة العامة للمجلس بإعدادها، وتؤسس لنظام مستدام وفعال وعادل وآمن للمياه، وارتكزت على خمسة مجالات أساسية هي) :تنمية واستدامة موارد الماء، استخدام موارد الماء بكفاءة وعدالة، تعزيز أمن إمدادات الماء البلدية، الحوكمة الفاعلة والتوعية، الكفاءة الاقتصادية والاستدامة المالية.(

وفي الاجتماع الثلاثين للجنة التعاون الكهربائي والمائي في يونيو ٢٠٢١، التي ناقشت مستجدات تنفيذ الاستراتيجية الموحدة للمياه؛ تم طرح فكرة إنشاء هيئة للربط المائي على غرار هيئة الربط الكهربائي تضطلع بمسؤوليات توطين صناعة التحلية، والربط المائي الخليجي الثنائي، فيما أعلنت «قطر» دعمها لمشروع الربط الخليجي الثنائي كخطوة رئيسية نحو مشروع الربط المائي الخليجي الشامل .واستمرارا، أعلنت «الأمانة العامة»، للمجلس– في نفس الشهر –أنها تعمل على متابعة بنود تطبيق الاستراتيجية الخليجية الموحدة للمياه .وفي سبتمبر من نفس العام، ترأس «إبراهيم الكعبي»، نائب الرئيس التنفيذي للتخطيط والمشاريع بمملكة البحرين اجتماع فريق عمل الأمانة العامة للمجلس؛ لمناقشة مقترح إنشاء هيئة الربط المائي الخليجي .وفي ديسمبر ٢٠٢٢، كان الاجتماع التاسع والثلاثون للجنة الموارد المائية الخليجية، التي تطرق إلى استراتيجية وخطط دول المجلس في مجال المياه، وأنشطتها في تبادل الخبرات واستدامة الموارد الجوفية.

وفي واقع الأمر، لم تُختصر اتجاهات التعاون الخليجي في مواجهة الشح المائي على) اللجان المشتركة، ومشروع هيئة الربط المائي، ومشروع الربط المائي(؛ لكنها امتدت إلى دراسات قامت بها الأمانة العامة للمجلس، بشأن الخطوط الرئيسية لإعداد سياسة مائية مشتركة، وبرنامج عمل للإدارة المتكاملة والتنمية المستدامة للمياه، يشمل عددا من المشاريع والأنشطة المشتركة، مثل) إعداد التشريعات والقوانين المائية المشتركة، وتوطين صناعة التحلية، وإدارة مكامن المياه الجوفية المشتركة، وإعداد خطة خليجية لطوارئ المياه، ومراقبة جودة مياه الشرب، وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة، وتنفيذ هذه المشروعات وفقًا لخطة عمل وبرنامج زمني محدد.(

وبالفعل، اعتمد «المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي»، قوانين أنظمة المحافظة على مصادر المياه السطحية والجوفية، وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة، وصناعة التحلية، كما تم اعتماد الشروط المرجعية لدراسة تصنيع قطع الغيار المستخدمة في محطات التحلية في دول المجلس، واستكمال الشروط المرجعية لإعداد دراسة شاملة عن الطبقات المائية المشتركة في دول المجلس، وسبل المحافظة عليها وحمايتها من الاستنزاف والتلوث، وإيجاد آلية مشتركة لإدارتها، وإعداد خطة استرشادية مشتركة لمواجهة الحالات الطارئة في المياه، مثل الكوارث البيئية أو الطبيعية أو الناتجة عن عمليات تخزينية أو غيرها .

علاوة على ذلك، تقوم «الأمانة العامة»، بإعداد دراسة للتعرف على نوعية وطبيعة الملوثات في مياه الخليج العربي، وإيجاد أفضل الحلول لمكافحة هذه الملوثات، وتقليل تأثيرها على مياه الشرب، كما يجري النظر في الطريقة المثلى للتعامل مع إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في مناح عديدة، وتحديد الضوابط والمعايير لهذا الاستخدام، وتقوم بالتنسيق مع الجهات المعنية بالزراعة والبيئة، في إطار الأمن المائي والغذائي، للارتباط الوثيق بينهما، والتأثيرات المتبادلة مع البيئة.

وفضلاً عن العمل الخليجي المشترك في مواجهة شح المياه؛ هناك التعاون الثنائي بين دول المجلس .وفي يناير ٢٠١٧، وقعت «شركة الكهرباء والماء القطرية»، و«مصدر الإماراتية»، اتفاقية تعاون مشترك في مجال تحلية المياه . ويأتي التعاون في هذا المجال على رأس التعاون المائي الخليجي؛ لأن دول المجلس تعتمد على نحو ٥٢٪ مياه محلاه في استهلاكها المائي .وترتفع هذه النسبة في «قطر»، إلى ٨٤٪، فيما تبلغ في «الإمارات» نحو٧٠٪، وأدناها في «السعودية»، و«سلطنة عُمان»، ٤٠٪.

وعلى هامش «مؤتمر القمة العالمية للمياه»، الذي استضافته «أبوظبي»، في يناير ٢٠١٨، وقعت «المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة السعودية»، و«شركة أبوظبي للطاقة»، و«جامعة خليفة للعلوم والتكنولوجيا»، مذكرة تفاهم ثلاثية؛ لدعم التعاون وتعزيز العمل المشترك، فيما تعد «السعودية»، و«الإمارات»، أكبر منتجين للمياه المحلاه عالميا .

واستمرارا لهذه الجهود، وقع «معهد الكويت للأبحاث العلمية»، و«المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة السعودية» في سبتمبر ٢٠٢٢، «مذكرة تفاهم»، في مجال تحلية المياه على هامش أعمال المؤتمر الدولي لمستقبل صناعة التحلية .وفي نفس الشهر، وقعت «الإمارات»، و«سلطنة عُمان»، ١٦ اتفاقية ومذكرات تفاهم للتعاون المشترك، كان التعاون في مجال الماء إحداها .فيما وقعت «السعودية»، و«سلطنة عُمان»، في فبراير ٢٠٢٣، «مذكرة تفاهم»، في مجال الأمن الغذائي والمائي، ما يعزز التعاون بينهما في مجالات الأنظمة المتكاملة للمياه، والآليات المرتبطة بها من تشريعات وإطار مؤسسي وتشغيل، ومبادرات ومشروعات في المجالات ذات الصلة بالأمن الغذائي والمائي، وتطوير تقنيات الري المرشدة للمياه وتطبيقاتها.

على العموم، مع أن دول الخليج في مشروع الربط المائي– الذي لم يجد طريقه للتنفيذ إلى الآن –وفي مشروعات التحلية؛ كانت تتعامل مع قضية الشح المائي في جانب العرض لهذا المورد الحيوي بالغ الأهمية؛ إلا أن احتفالية العالم باليوم العالمي للمياه هذا العام) ٢٢ مارس ٢٠٢٣(، كانت تركز على جانب الطلب، والذي يعد على درجة عالية من الأهمية في التعامل مع إشكالية شح المياه في منطقة الخليج، وإلى هذا كانت احتفالية «جامعة الخليج العربي»، حيث جرت مناقشة أهم التحديات المائية التي تواجه دول المجلس، وأساليب التحول من إدارة العرض إلى إدارة الطلب، والكفاءة لتحقيق الاستدامة المائية، ودور المشاركة المجتمعية في المساهمة في ذلك .

ولعل هذا التحول يفسر أن زيادة رسوم استهلاك الكهرباء والماء في دول الخليج، لم تكن بغرض تخفيض النفقات العامة، وموازنة الميزانية العامة، بقدر ما هي متوجهة إلى ترشيد استخدام هذه الموارد والحد من الهدر فيها.

٢٠٢٣/٦/٣٠

قراءة في أحوال سوق النفط العالمية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

شهدت الآونة الأخيرة تراجعًا في أسعار النفط، حيث سجل سعر خام برنت ٧٤٫٩٠ دولارا للبرميل، وغرب تكساس ٧٠٫٣٤ دولارا للبرميل، وأوبك ٧٤٫٢ دولارا للبرميل في ٢٢ يونيو٢٠٢٣، وهي الأسعار الأقل منذ نهاية عام ٢٠٢١، فيما يعزى هذا الانخفاض إلى قوة الدولار الأمريكي، نتيجة الرفع المستمر لأسعار الفائدة من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، وهو الاتجاه الذي سار عليه بنك إنجلترا، وكذلك البنك المركزي الأوروبي، ما يجعل الاستثمار في حيازة الأصول المالية المقومة بهذه العملات الرئيسية، أكثر جدوى من الاستثمار في أصول أخرى أو الاستهلاك.

بالإضافة إلى ذلك، يعزى هذا الانخفاض أيضا إلى استمرار عدم اليقين بشأن انتعاش الاقتصاد الصيني، ثاني أكبر الاقتصادات العالمية، برغم إنهاء الإجراءات الصارمة لمواجهة كوفيد١٩، وبرغم إقبال «بكين»، على خفض أسعار الفائدة الرئيسية على القروض لأول مرة في ١٠ شهور، وخفض الفائدة على القروض لأجل عام، و٥ أعوام، لحفز قطاعي التجزئة والتصنيع، وإكسابهما القوة الدافعة للنمو؛ لكن يبدو أن هذا التحفيز لم يكن كافيًا لعودة الطلب الصيني إلى سابق عهده، خاصة أنها كما هو معلوم أكبر مستورد للنفط في العالم .من ناحية أخرى، فإن ارتفاع مستويات مخزونات النفط الأمريكي لدى الدول المشترية الكبرى له، كالصين والهند، يعد من الأسباب القوية الأخرى لانخفاض طلب هذه الدول عليه.

ووفقا لعديد من المراقبين، كان من المتوقع أن ترتفع أسعار النفط بعد أن أعلنت «السعودية»، في يونيو لدى اجتماع منظمة «أوبك بلس»، اعتزامها خفض إنتاجها النفطي بمقدار مليون برميل يوميًا، ليصل إلى ٩ ملايين برميل يوميًا في يوليو، وهو أكبر خفض تقرره منذ سنوات، إضافة إلى اتفاق أشمل للمجموعة للحد من المعروض لدعم أسعار النفط .ومن المعلوم، أنها توفر نحو ٤٠٪ من معروض النفط العالمي .وكان وزير الطاقة السعودي الأمير «عبدالعزيز بن سلمان»، قد صرح أن المنظمة قد أعلنت تقييم القدرات الإنتاجية لكل الدول الأعضاء بنهاية ٢٠٢٤، من ثلاث جهات مستقلة لأخذ ذلك في الاعتبار عند تحديد مستويات الإنتاج في ٢٠٢٥.

ونتيجة لتراجع أسعار النفط، أعلنت «وزارة المالية الروسية»، أن إيرادات الميزانية الاتحادية من قطاع النفط والغاز، قد تراجعت بنسبة ٣٦٪ في مايو الماضي، مقارنة بمثيلتها عام ٢٠٢٢، و١٢٪ عن أبريل ٢٠٢٣، فيما تمثل إيرادات النفط والغاز المصدر الرئيسي لتمويل الميزانية؛ ما أدى إلى تفاقم عجز الميزانية المرتفع بالفعل . وكانت إيرادات الميزانية الروسية من مبيعات النفط والغاز قد بلغت ٧ مليارات دولار في مايو .

وبالنسبة إلى دول الخليج، وبحسب توقعات «صندوق النقد الدولي»، فإن نقطة التعادل لأسعار النفط في عام ٢٠٢٣؛ هي) ٦٦٫٨ دولارا للبرميل في السعودية، و٦٥٫٨ دولارا للبرميل في الإمارات، و٥٧٫٨ دولارا للبرميل في الكويت، و٤٩٫٩ دولارا للبرميل في قطر، و٧٥ دولارا للبرميل في سلطنة عُمان، أي إنه إذا ظلت الأسعار كما هي عليه دون انخفاض آخر، فستكون ميزانيات السعودية والإمارات وقطر والكويت بمنأى عن العجز المالي في ٢٠٢٣.

وبجانب الأسباب الموضوعية لانخفاض أسعار النفط– التي ذكرنا بعضها –فيما يتعلق بقوة الدولار واليورو والإسترليني، نتيجة ارتفاعات أسعار الفائدة، وارتفاع المخزونات الأمريكية، والمخزونات لدى الدول المستوردة الكبرى، وعدم اليقين بالنسبة إلى نمو الاقتصاد الصيني، وهشاشة الطلب الصناعي في الاتحاد الأوروبي؛ فقد كانت هناك تداعيات أخرى تمثلت في أزمة انهيار بعض البنوك الأمريكية، وتراجع أسهم مصرف «كريدي سويس» بشكل حاد، وارتفاع تكلفة تأمين سنداته ضد مخاطر التخلف عن السداد، ثم أزمة سقف الدين الأمريكي، وما مثلته من تهديدات تعثر الولايات المتحدة عن سداد ديونها للمرة الأولى في تاريخها في ٥ يونيو الماضي، بعد أن تجاوز حد الدين ٣٢ تريليون دولار.

علاوة على ذلك، مثلت المشتريات الضخمة للصين والهند– أكبر مستوردي النفط في العالم –من النفط الروسي الواقع تحت طائلة العقوبات الغربية، أحد الأسباب الرئيسية لانخفاض أسعاره، حيث لامست هذه المشتريات مستوى مرتفع قياسيًا، بلغ في مايو ٤٩٫٢ مليون برميل للصين، و٦٦٫٧ مليون برميل للهند، بزيادة ١٠٪ عن أبريل، وذلك لرخص أسعاره، وانخفاض تكاليف شحنه، وذلك برغم التحذيرات الأمريكية ضد الالتفاف على سقف أسعار النفط .وفي واقع الأمر، كانت زيادة هذه المشتريات على حساب مشترياتهما من نفط الشرق الأوسط. وفي تأكيد على هذا التحليل، سعت «الهند»، إلى استثمار هذا الوضع بشرائها النفط الروسي الرخيص، ثم تكريره، وإعادة بيعه لأوروبا، ما جعل منسق السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي «جوزيب بوريل»، يصرح بأن التكتل يدرك أن المصافي الهندية تشتري كميات كبيرة من النفط الروسي، ثم تقوم بتحويله إلى وقود تبيعه في أوروبا، مطالبا الاتحاد الأوروبي بالتحرك لوقف هذا الأمر، ومؤكدا أن عقوباتهم قد تستهدف مشتري الوقود المكرر الهندي، الذي يعتقد أنه مشتق من الخام الروسي .وبسبب ضخامة مشتريات «نيودلهي»، من النفط الروسي، فإنه للمرة الأولى في تاريخها أصبحت «موسكو»، أحد الشركاء التجاريين الخمسة الرئيسيين لها، فيما بلغ حجم التجارة بين البلدين العام الماضي ٤٠٣٨ مليار دولار.

من جانب مشابه، فإنه برغم العقوبات الأمريكية على «إيران»، فقد وصلت إلى أعلى مستوى من صادرات النفط خلال العامين الماضيين، متجاوزة ٣٠١ مليون برميل يوميًا، حيث صدرت العام الماضي ١٩٠ مليون برميل من النفط أكثر من عام ٢٠٢١، وصدرت في العام الحالي ٨٣ مليون برميل أكثر من عام ٢٠٢٢، فيما صادرت «الولايات المتحدة»، في مايو الماضي، السفينة «سوبر رجان»، التي كانت تحمل نفطًا إيرانيًا مهربًا من العقوبات الأمريكية، وإلى ذلك طالب أعضاء في مجلس الشيوخ «إدارة بايدن»، بفرض عقوبات على مصافي التكرير والموانئ في الدول التي تتعاون مع قطاع النفط الإيراني، ومن المعلوم، أن هذه الصادرات تتجه إلى الصين، وسوريا، وفنزويلا، وكما تلتف «طهران» على العقوبات الأمريكية ضد نفطها، فكذلك تفعل فنزويلا.

غير أن العوامل الموضوعية المتعلقة بأساسيات السوق من عرض وطلب، ليست وحدها المسؤولة عن انخفاض أسعار النفط، وإنما تعد المضاربة «سببًا رئيسيًا» في هذا الانخفاض .وتشير بعض الدراسات إلى أن كمية النفط التي يتم تداولها في أسواق المستقبليات تمثل نحو ٣ أضعاف الإنتاج اليومي الفعلي، وتشير أخرى إلى أن صافي هذه المعاملات، ربما يصل إلى نصف الإنتاج اليومي، وفي كل الأحوال، فإن أسواق المستقبليات تتناول كميات ضخمة، ما يجعلها عالية التأثير على مستوى الأسعار التي يدفعها العالم في النفط ولما كانت كل شحنة نفط يتم تداولها

عدة مرات، فإننا نجد أن عدد العقود المتداولة يفوق أضعاف الكميات المتبادلة فعليًا، وكل تداول جديد يضيف أو يخفض دولارات إضافية، حسب نسبة التأثير في سعر البرميل الورقي، ومن ثم يؤثر في سعر البرميل الفوري.

وبشكل عام، فإن أسواق النفط لم تعد تعتمد فقط على صفقات البيع التقليدية، بل أصبحت «عملية المضاربة»، عاملاً فاعلاً في السوق، وتنوعت الجهات المشاركة في أسواق النفط وتوسعت كثيرًا، وشملت شركات ومصارف ومؤسسات مالية وأفرادا .ونشط كثير من هؤلاء في أسواق النفط الآجلة، وما يميز عقود النفط الآجلة إنها تباع وتشترى في تاريخ مستقبلي محدد سلفًا، ولا تمثل أداة ملكية كالأسهم، ولا يتداول المستثمر في هذه العقود سلعة مادية أو يشتري نفطا خاما، إنما يقوم بعمليات بيع وشراء العقود بشكل مخطط لها بهدف المضاربة.

وتحقيقا لهذه الغاية، تكونت صناديق للمضاربة، خاصة أن هذه العملية تبني على أساس التوقعات المستقبلية للأسعار، وهذه التوقعات ترتكز على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والسياسية والمناخية الكلية .وعندما تشير هذه التوقعات إلى احتمال ارتفاع الأسعار يبدأ المضاربون في الشراء، فترتفع الأسعار بصورة أكبر، وعندما تنعكس تلك التوقعات تبدأ عمليات بيع النفط، فتنخفض أسعاره بصورة أكبر، وهو ما يؤدي إلى زيادة نطاق التقلبات السعرية للنفط بفعل اتجاهات المضاربة، وقد غدت السوق الورقية أو المستقبلية من أكثر الأسواق نشاطًا في العالم، وتحولت إلى أن تصبح الأساس الذي يتم عن طريقه تسعير النفط، وتعمل هذه السوق على مدار الساعة في العقود المستقبلية قصيرة وطويلة الآجل.

ولما كانت عمليات المضاربة تتجه بالأسعار إلى انخفاض أكبر، جاء القرار السعودي بالخفض الطوعي للإنتاج بمقدار مليون برميل يوميًا خلال شهر يوليو، والذي يمكن تجديده، وهو قرار لا يتعلق بانخفاض نمو الطلب على النفط أو بالأسعار، بل يتعلق بإحكام السيطرة على سوق النفط، بدلاً من تركها للمضاربين .والغرض من التخفيض في النهاية رفع الأسعار المستقبلية في الشهور الأولى، ثم انخفاضها في الشهور التالية، نتيجة قيام من لديهم مخزون كبير بالبيع بالأسعار المرتفعة، ثم قيامهم بإعادة تكوين المخزون بالأسعار المنخفضة، فإذا لم يؤت هذا الاتجاه ثماره في نهاية يوليو، أو منتصفه تعلن «الرياض»، أنها ستستمر في التخفيض لشهر أغسطس، إلى أن يتحقق التأثير عبر آلية التخزين، وفي هذا الاتجاه يلعب المضاربون على قدرة المملكة على الاستمرار في هذه السياسة، موظفين لذلك ملايين الدولارات.

ومن المعلوم، أن «أوبك بلس» في اجتماعها يوم ٤ يونيو الماضي، قد قررت مواصلة تخفيض الإنتاج اليومي لمواجهة استمرار تراجع الأسعار .ويعني هذا في أساسيات السوق، أنها تنزل بمستوى العرض إلى حدود الطلب، فيما تخفض السعودية إنتاجها اليومي بمقدار مليون برميل بحلول يوليو .وكانت المجموعة قد أكدت أن الهدف هو تخفيض الإنتاج اليومي بنحو ٥٠١ مليون برميل يوميًا بحلول ٢٠٢٤، ومن ثم يمكن لقرارها أن يؤثر بشكل كبير في الأسعار، لجهة توليها النسبة الأكبر في إجمالي المعروض .وقد جاء هذا الاجتماع بعد تراجع سريع للأسعار بسبب وفرة المعروض .وبحسب نائب رئيس الوزراء الروسي أليكسندر لوزاك، فإن حجم التخفيض من قبل التحالف النفطي قد بلغ منذ أكتوبر الماضي ٦٦٠٣ ملايين برميل يوميًا، فيما خلصت المناقشات إلى توسيع اتفاق التخفيض وتمديده إلى نهاية عام ٢٠٢٤.

على العموم، من وجهة نظر «السعودية»، يجب أن يبقى سعر برميل النفط أعلى من ٨٠ دولارا حتى تكون هناك جدوى من الإنتاج، وحتى يمكنها استغلال العائدات النفطية في تنفيذ مشروعاتها الطموحة التي تتكلف مليارات الدولارات .ومن المتوقع حين يبدأ هذا التخفيض في إحداث آثاره في السوق، وتبدأ الدول التي لديها مخزون كبير في الاستفادة من السعر المرتفع؛ أن يميل سوق النفط إلى الاستقرار، انتظارا لتعافي الاقتصادات الكبرى، وخروج العالم من أزماته المتواكبة، التي أفضت إلى حالة التباطؤ التي يشهدها الاقتصاد العالمي .

لكن في نهاية المطاف، القرار السعودي يتعلق بمن بيده الأمر في تحديد اتجاهات السوق، وأساسياته من عرض وطلب، أما المضاربة التي أخذت تستفحل في إحداث تقلبات أسعار العملات والسلع وليس النفط فقط، فإن تكلفتها يدفعها كل من المنتج والمستهلك، وتخلق العديد من الأزمات التي لم يكن آخرها الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، والعديد من مظاهر الأزمات الحالية التي تعاني منها دول العالم.

٢٠٢٣/٧/١

السياسة الأمريكية تمهد لبزوغ شرق أوسط متعدد الأقطاب

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في يونيو٢٠٢٣، نشرت «الولايات المتحدة» طائرات مقاتلة متطورة إضافية من طراز «أف–٢٢ رابتور» التكتيكية في الشرق الأوسط، فيما أكد اللفتنانت «أليكسوس غرينكويتش»، قائد القوات الجوية الأمريكية المركزية، أنها خطوة تهدف إلى «إثبات قدرة بلاده على إظهار قوتها القتالية في أي لحظة».

وعند النظر إلى رغبة «البحرية الأمريكية»، في توسيع نطاق وجودها في مياه الخليج العربي؛ لردع الهجمات الإيرانية المحتملة على السفن التجارية المحايدة، يتضح أن قرارات السياسة العسكرية الأخيرة لواشنطن، تأتي بهدف معالجة التصورات المتزايدة عنها، كشريك غير موثوق به في المنطقة، وذلك وفقًا لعدد من المراقبين.

وعلى الرغم من أن «إدارة بايدن»، أكدت التزامها المستمر، بأن تكون شريكًا وحليفًا موثوقًا به في المنطقة، فإن دورها الدبلوماسي خلال الموجة الأخيرة من مساعي خفض التصعيد والمصالحة في الشرق الأوسط كان «غائبًا بشكل ملحوظ» .ومع تحليل هذه الديناميكية بشيء من التفصيل، رأى «مارك ليونارد»، من «المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية»، أن جهود التقارب بالمنطقة خلال العام الماضي، كانت «تفتقر إلى المشاركة الغربية»، مشيرًا إلى أن غياب الدور الأمريكي ما هو إلا «هدوء مؤقت» عن ممارسة مهام الاحتكاك الإقليمية، بالإضافة إلى أن هذا الغياب يقدم «لمحة عن مستقبل نظام متعدد الأقطاب».

من جانبه، كتب «مايكل سينغ»، في مجلة «فورين بوليسي»، أن الولايات المتحدة «تمر بفترة تغير في أولوياتها الدولية»، مشيرًا إلى أن شركاءها غير متأكدين من التزامها طويل الأمد بـأمن المنطقة، واهتماماتها السياسية والاقتصادية؛ حيث إنها «تسعى لتجنب الانحياز لجانب ما» في منافسة جيوسياسية أوضحت فيها أن نواياها تهدف إلى «الحفاظ على العلاقات مع جميع القوى الإقليمية في آن واحد»، وذلك لخدمة مصالحها الوطنية على أفضل وجه .

ولمعالجة هذا الأمر، ففي حين أشار «سينغ»، إلى أن «واشنطن»، بحاجة إلى استراتيجية واضحة»؛ لإعادة تأكيد دورها التقليدي بصفتها الطرف الأكثر نفوذاً في الشرق الأوسط، فقد أكد «ليونارد»، أن التوقعات التي يتبناها المحللون الغربيون بأن الافتقار إلى الرقابة الغربية سوف «يغرق المنطقة في حالة من الفوضى في أعقاب وجود نظام ناشئ ما بعد الولايات المتحدة»؛ هو أمر مضلل تمامًا، وبدلاً من ذلك، فإن «واقع هذا النظام الجديد»، قد أظهر نفسه بالفعل من خلال قدرة الحكومات الإقليمية على الاستفادة من أدوات التقارب والمبادرات الدبلوماسية، وفق شروطها الخاصة لحل أو على الأقل تهدئة الأعمال العدائية طويلة الأمد فيما بينها.

وفي الأشهر الأخيرة، شهدت المنطقة ما وصفه «معهد الشرق الأوسط»، بأنه «تحول تاريخي اقترن بخطوات غير مسبوقة»، إزاء معالجة صراعات طويلة الأمد باتت تتجه نحو التفاوض، وتسوية منافساتها، كما تم الترحيب بالحكومات التي كانت معزولة إقليميا في السابق .وتعليقا على ذلك، أوضح «ليونارد»، أن التطورات «الأكثر ملاحظة» في هذا التحول هو «الغياب شبه التام» للدبلوماسية الغربية للمساعدة في حل تلك الصراعات .وفي حين أن «واشنطن»، والدول الأوروبية «قادت الغالبية العظمى من النجاحات الدبلوماسية في المنطقة» في السنوات التي أعقبت الحرب الباردة، فإن «التدخلات الغربية في الشرق الأوسط، قد تذبذبت في السنوات الأخيرة، وخاصة مع الموجة الحالية من التقارب بين دول المنطقة نفسها، ما أدى إلى بروز بعض أوجه التعاون مع قوى خارجية أخرى، مثل «الصين».

وفي ظل غياب القيادة الدبلوماسية الغربية في منطقة شمال إفريقيا، أشار «ليونارد»، إلى أن «السعودية»، «برزت كلاعب رئيسي في تعزيز الجهود المبذولة لإنهاء الحرب الأهلية في السودان»، من خلال استضافة المحادثات بين طرفي الصراع في «جدة»، وهو ما ساعد في وقف إطلاق النار خلال مايو ٢٠٢٣.وفي هذا الصدد، أوضحت «آنا جاكوبس»، من «مجموعة الأزمات الدولية»، أن «المملكة»، «تسعى لتأكيد نفسها أكثر على المسرح الدولي من خلال جهود الوساطة» .وفي مثال آخر، رأي «ليونارد»، أن «مصر»، «تولت مسؤولية جهود الوساطة التي أنهت وتيرة الأعمال العدائية، عندما اندلع القتال بين إسرائيل وحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية المقاومة للاحتلال في غزة في مايو ٢٠٢٣.

ولعل عدم رغبة «الولايات المتحدة»، في الانخراط مباشرة في السبل الدبلوماسية الجديدة في الشرق الأوسط لا يعكس بالضرورة عدم القدرة على القيام بذلك .وفي الواقع، رحب المعلقون الغربيون بتحركات المصالحة الأخيرة بالمنطقة على الرغم من مشاركة خصوم جيوسياسيين لواشنطن بها .وفي حالة عودة العلاقات السعودية الإيرانية، على سبيل المثال، التي توسطت فيه «بكين»، أشار «ألكسندر وارد»، في مجلة «بوليتيكو»، إلى أن واشنطن «ليس لديها أدنى تحفظ»، حيال شروط التقارب، مستشهداً في ذلك بتحليل «ماثيو دوس»، من «مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي»، بأن «أي شيء يقلل من فرص الصراع بالمنطقة، هو أمر جيد، بغض النظر عمن توسط في ذلك»، وزعم «مارتن إنديك»، من «مجلس العلاقات الخارجية»، أن هذه الخطوة في نهاية المطاف هي «انتصار للمصالح الأمريكية»، لأن أي «لوم» لوقوع أي فشل مستقبلي لهذا التقارب «سيوجه إلى الصين»، بدلاً من الولايات المتحدة .

من جانبه، أشار «غرينكويتش»، أيضًا إلى أن التقارب «السعودي –الإيراني»، كان «موضع ترحيب دائمًا»

للولايات المتحدة، مضيفًا بأن «هناك الكثير من الأمل عندما تكون الدول تتحدث مع بعضها البعض، وعندما تكون لديها علاقات دبلوماسية متبادلة؛ «لأن هذا يساعد على «توفير سبل لحل خلافاتها».

علاوة على ذلك، أشار «ليونارد»، إلى أن فك الارتباط المتصور من قبل «واشنطن»، بالشرق الأوسط؛ كان نتيجة تبنيها «استراتيجية محددة»، معنية بتحويل تركيزها نحو «الصين»، واعتماد «نهج ما قبل عام ١٩٩٠» نحو المنطقة، الذي يجمع بين «الحد الأدنى من الوجود العسكري، والاعتماد على العديد من الحلفاء الإقليميين للحفاظ على السلام»، مضيفا أن «بايدن»، من الواضح أنه «يفتخر» بقدرة إدارته على «مقاومة التورط في أزمات الشرق الأوسط»، التي قوضت فترة حكم أسلافه» .ومن خلال تتبع نهج دبلوماسي أخف وطأة؛ بهدف حل العديد من التوترات الإقليمية والأعمال العدائية، نجحت دول المنطقة في تحقيق نوع من التقارب، فشلت «واشنطن»، في تحقيقه طيلة سنوات عديدة، والذي من المرجح أن يستمر مستقبلاً.

ومع ذلك، لا يعني استفادة «أمريكا»، من المبادرات الدبلوماسية الإقليمية، أن التحديات الحالية لدورها الإقليمي قد اختفت .وأشار «ليونارد»، إلى أن هناك العديد من التناقضات في النهج الغربي الحالي للشؤون الإقليمية، مطالبا بضرورة «سد الهوة بين التطلعات الغربية، والأوضاع الحقيقية على الأرض»، حيث لا تزال «واشنطن»، وحلفاؤها على سبيل المثال، يؤيدون خيار حل الدولتين رسميًا، لكنهم في الواقع «ابتعدوا عنه مؤخرًا»، برفضهم محاسبة إسرائيل على جرائمها ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

بالإضافة إلى ذلك، أوضح أن الغرب «يواصل الترويج لأهمية أدواره الدبلوماسية» في معالجة القضايا، مع أن هناك «بعض الإجراءات التي كان يجب اتخاذها لمعالجة تلك القضايا طويلة المدى والمرتبطة بالأمن الإقليمي .وأبرز حالة في هذا الصدد، المحادثات المتوقفة مع «إيران»، بشأن تطلعاتها النووية .وعلى الرغم من أن إدارة «باراك أوباما»، تفاوضت على إبرام «الاتفاق النووي»، لعام ٢٠١٥، إلا أن انسحاب أمريكا الأحادي في عهد الرئيس السابق «دونالد ترامب»، قوض التزامها المستقبلي بالاتفاقات الدولية بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية .

وعلى الرغم من أن «جو بايدن»، حاول كثيرا استعادة الامتثال الأمريكي والإيراني، للشروط الأصلية للاتفاق النووي؛ فإن الانهيار النهائي للمحادثات المطولة في «فيينا»، أكدت حقيقة اعتراف الرئيس الأمريكي لاحقًا بأن خططه للعودة إلى الاتفاق، كانت «بلا جدوى» .وفي ظل هذا الوضع، أشار «معهد العلوم والأمن الدولي»، إلى أن «طهران»، تخطو «خطوات مهمة نحو الانطلاق إلى امتلاك الأسلحة النووية»، لاسيما مع اكتشاف مسؤولي «الوكالة الدولية للطاقة الذرية»، آثار لمادة اليورانيوم المخصب بنسبة ٨٣٪ نقاء، وهي نسبة ليست بعيدة عن مستوى الـ٩٠٪ المطلوبة لصنع القنبلة النووية، وأعلى بكثير بمعدل ٣٦ ٪ حينما وافقت على تقييد تخصيب اليورانيوم في اتفاق عام ٢٠١٥ .

وكما أوضح «ليونارد»، فإنه على الرغم من أن الدور الدبلوماسي الأمريكي المحدود في المنطقة له جوانب سلبية؛ فقد تسببت التدخلات الغربية السابقة في «زعزعة» الأمن الإقليمي .وعلى سبيل المثال، كانت جريمة «غزو العراق»، من قبل الولايات المتحدة، وبريطانيا عام ٢٠٠٣، سببا مباشرا وراء تدهور أوضاعه .مضيفا أن نظام «تعدد الأقطاب» للشرق الأوسط، قد يبدو «أقل عنفًا»، ويمتلك «إحساسًا متزايدًا بالمسؤولية بين القادة الإقليميين»،

الذين هم أكثر حرصًا على التركيز على أوجه التكامل الاقتصادي والتنمية»، عكس الدول الغربية التي تواصل إعطاء الأولوية لمعالجة المخاطر والتهديدات الأمنية فحسب .

وعليه، فإنه استجابةً للقلق بشأن تأثير الدور المختزل للولايات المتحدة في الشرق الأوسط على أطر الأمن الإقليمي ومناحي المنافسة والتعاون، بيّن الباحث أن الهيكل الجديد للجغرافيا السياسية، هو في حد ذاته «يمثل شكلاً مميزًا من هذا النظام متعدد الأقطاب»، خاصة «مع إثبات دول الشرق الأوسط أيضًا مدى استعدادها ونجاحها في التفاوض فيما بينها لحل خلافاتها .ومع قيام قوى إقليمية متنامية، مثل «السعودية»، بدور الوسيط في حل النزاعات في المنطقة، وعلى حدودها لتعزيز مكانتها الدبلوماسية، يبدو أن قدرة واشنطن على الجلوس بالمقعد الخلفي في المفاوضات والمبادرات، سيتم قبولها دون غضاضة، خاصة مع رغبتها طويلة المدى لتقليل علاقاتها السياسية بالمنطقة.

على العموم، فإنه على الرغم من أن «الولايات المتحدة»، قد بدأت تطبق نهجها الدبلوماسي لحل الصراعات بالمنطقة؛ فإن حالة «إيران»، تُظهر أيضًا كيف أن مثل هذا النهج لا يزال يواجه العقبات التي أحبطت المساعي الدبلوماسية لصانعي السياسة الأمريكيين على مدار العقد الماضي .

ومع تأكيد «ليونارد»، أن البرنامج النووي الإيراني أصبح «قنبلة موقوتة»، لاسيما مع انخفاض الوقت الذي تحتاجه «طهران»، لإنتاج ما يكفي من المواد الانشطارية اللازمة لصنع سلاح نووي من ١٢ شهرًا إلى ١٢ يومًا فقط –وفقًا لما ذكره الوكيل السابق بوزارة الدفاع الأمريكية كولن كال –فإن مجال تقليص نطاق الدبلوماسية الأمريكية وزيادة تركيزها على المسارح الجيوسياسية العالمية الأخرى، بعيدًا عن التطورات في الشرق الأوسط، أمر غير مؤكد؛ لأن «واشنطن»، لا زالت الأجدر على تبني استراتيجية طويلة الأجل للنجاح في تحقيق الاستقرار في المنطقة.

٢٠٢٣/٧/٣

دول الخليج والمتغيرات البحرية.. الفرص والتحديات

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

إلى جانب مضايق؛ تايوان، وملقا، وجبل طارق، تشتمل المياه المحيطة بالخليج العربي على سلسلة من المواقع الاستراتيجية ذات الأهمية الحيوية، مثل مضيق هرمز، وباب المندب، وقناة السويس. وتعد هذه المواقع مهمة للأمن البحري العالمي، ليس فقط فيما يتعلق بقيمتها الاستراتيجية المتأصلة، كمنافذ للوصول إلى بقية العالم؛ ولكن أيضًا في عالم التجارة الدولية، كما يعد أمنها وسلامتها شرطًا حيويًا، لتدفق أحجام التجارة الهائلة التي يعتمد عليها الاقتصاد العالمي.

ومع تسجيل إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، تدفق أكثر من ٢٠ مليون برميل نفط خام يوميا من دول الخليج، عبر مضيق هرمز إلى المستهلكين؛ فإنه يجب الإشارة إلى أهمية إبقاء ممرات الشحن في المنطقة مفتوحة، وآمنة، وفعالة. ووفقًا لشبكة بي بي سي، فقد أثبت إغلاق قناة السويس، بواسطة سفينة حاويات عالقة في أوائل عام ٢٠٢١، أن أي تعطيل لممرات الشحن النشطة بالشرق الأوسط، يمكن أن يؤثر بشكل خطير على علاقات المنطقة الاقتصادية الخارجية، حيث أثرت الحادثة على ١٢٪ من حجم التجارة العالمية.

ونظرًا إلى اعتماد العديد من الدول على صادرات النفط والغاز من منطقة الخليج، فضلاً عن تأثير هذه الصادرات على سوق الطاقة العالمي بشكل كبير، فليس من المستغرب أن تتحرك العديد من القوى الخارجية من أجل الحفاظ على الأمن البحري لمياه المنطقة. وعلى سبيل المثال، سعت الولايات المتحدة، منذ فترة طويلة للحفاظ على وجود بحري، تمثل في الأسطول الخامس، في منطقة الخليج، كما تعهدت واشنطن، مؤخرًا بتعزيز قدراتها لردع أي قلاقل مستقبلية. من جانبها، أبقت البحرية الملكية البريطانية، على وجود بحري دائم في الخليج منذ عام ١٩٨٠ وتشارك بنشاط في عمليات مكافحة القرصنة، وتهريب الأسلحة والمخدرات. وأشار ليوناردو متزوكو، من معهد الشرق الأوسط، إلى عمل الدول الأوروبية الآن على تعزيز طموحاتها الأمنية البحرية في محيط الخليج؛ إثر نداءات أطلقها الأدميرال إيمانويل سلار، قائد القوات البحرية الفرنسية في مياه المنطقة، بشأن قيادة موحدة وتوسيع نطاق العمليات.

وفي إطار الجهود لتوفير حماية أفضل للخليج العربي، والمياه المحيطة به، أشار نيك تشايلدز، من المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، إلى كيف أصبحت المياه المحيطة بشبه الجزيرة العربية، بمثابة ساحة اختبار، لبحرية الدول الغربية، لاستخدام أحدث السفن، والآلات البحرية غير المأهولة المتقدمة؛ لتنفيذ مهام الاستطلاع والاستجابة، حيث تقود فريق العمل ٥٩، التابع للبحرية الأمريكية، هذه الجهود وتهدف إلى تشغيل أسطول يضم أكثر من ١٠٠ سفينة قريبًا.

وبالنسبة إلى دول الخليج، ففي حين أتاحت المساعدة الأمنية الخارجية التدفق الآمن للصادرات من المنطقة، فقد شاركت هذه الدول نفسها مؤخرًا بنشاط في مبادرات خفض التصعيد مع الخصوم القدامى، وعلى الأخص إيران. ومع ذلك، حذر معهد الشرق الأوسط، من أن طهران، ووكلاءها لا يزالون يشكلون تهديدًا على الملاحة الدولية في الخليج العربي وخليج عُمان والبحر الأحمر، وهو تقييم يدعمه استمرار مصادرة القوات البحرية الإيرانية للسفن المحايدة بالقرب من مضيق هرمز. وأشار براد هوارد، من شبكة سي إن بي سي، إلى أنه في العامين الماضيين فقط، قامت بمضايقة أو مهاجمة أو اقتحام ١٥ سفينة تجارية ترفع علمًا دوليًا.

وفي ضوء سعي دول مجلس التعاون الخليجي لتعزيز مجال الأمن البحري الإقليمي، أشار المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، إلى أن عملية تطور قدرات القوات البحرية المستمرة في الخليج؛ يعكس ما كان يحدث سابقا، حيث كان الاهتمام بالأفرع الأخرى لقواتها المسلحة، فضلا عن أن التفكير الدفاعي الجديد يمنح الخليج الآن أولوية للتقدم البحري، بالإضافة إلى تأكيد ديفيد روبرتس، من كينجز كوليدج لندن، على مخاوف الحماية، فيما يخص الدعم المفترض من الولايات المتحدة. فيما تطرقت فيكتوريا كوتس، من مؤسسة هيريتيج، إلى أن طهران، أصبحت الآن أكثر جرأة، ومن ثم بات هناك احتمال لشنها هجوما على نطاق أوسع.

وفيما يتعلق بالنهج الاستراتيجي الشامل لدول مجلس التعاون، لمواجهة التهديدات المتعلقة بإيران وتهريب الأسلحة والمخدرات، لاستكمال الموقف البحري الأمريكي الحالي المتمثل في الردع العقابي؛ رأى المعهد، أن دول الخليج، تسعى إلى تعزيز قدراتها الخاصة، التي تهدف إلى منع المعتدي من الهجوم عن طريق تقليل احتمالية إصابة هدفه، بالإضافة إلى تعزيز قدرات الردع عن طريق الكشف في البحر، والتي من خلالها يمكنها مراقبة أية أنشطة معادية .وتوثيقًا للكيفية التي عززت بها دول الخليج، أساطيلها المشتركة من السفن من ٥١٢ سفينة في عام ٢٠١٤، إلى ٦٢١ في عام ٢٠٢٢، أضاف أن الجهود المبذولة لتعزيز القدرات البحرية؛ ركزت في الغالب على إعادة هيكلة أساطيلها من المقاتلات السطحية البحرية، باستخدام العديد من الفرقاطات والطرادات الجديدة متعددة المهام.

وبالنظر إلى الكيفية التي حددت بها الإمارات، والسعودية، وتيرة التحسينات لدى قوتهما البحرية، أشار المعهد، إلى أن الأسطول الخاص بالرياض، قد تلقى زوارق دورية سريعة جديدة، كما سيحصل الأسطول الشرقي قريبًا على أربع سفن سطح قتالية جديدة متعددة المهام، ذات قدرات عالية على المناورة والاشتباك من إنتاج شركة لوكهيد مارتن، والتي أوضحت شركة نافال تكنولوجي، الفرنسية، أن بإمكانها تنفيذ عملية هجومية في حرب الغواصات، والحرب المضادة للطائرات، حرب الألغام، والحرب الإلكترونية، والعمليات الخاصة.

وبالنسبة إلى الإمارات، تمت الإشارة إلى كيف طورت قدراتها المحلية الناشئة، حيث تقود شركة أبوظبي لبناء السفن، مبادرة مع شركة الإنشاءات الميكانيكية النورمندية الفرنسية، لبناء ستة طرادات من أجل تعزيز قواتها البحرية الحالية. وفيما يتعلق بالبحرين، أشار المعهد، إلى حصولها على ١٦ سفينة دورية جديدة بين عامي ٢٠١٤ و٢٠٢٢.

علاوة على ذلك، قامت دول الخليج بتنويع شراكاتها في مجالات الاقتصاد، والسياسة، والأبعاد الأمنية الأخرى. وأكد المعهد، أيضًا أنها بدأت في تنويع علاقاتها الخارجية في مجال التعاون البحري، وذلك لتخفيف اعتمادها على الأسطول الخامس الأمريكي. وذكرت إليزابيث جوسلين، في مجلة ديفينس نيوز، أنها تتطلع نحو أوروبا لتلبية احتياجاتها من أنظمة الأسلحة البحرية.

وتأكيدا لهذا التحليل، كانت مجموعة نافال تكنولوجي الفرنسية هي الاختيار الأمثل بالنسبة للإمارات، وشركة فينكانتيري الإيطالية، هي الشريك البحري لقطر، أما السعودية، فقد فضلت الشراكة مع شركة نافانتيا، الإسبانية لبناء السفن الحربية. وفي الحالة الأخيرة، أشارت إليزابيث جوسلين، إلى تعاقد نافانتيا، مع المملكة، لشراء خمسة طرادات في عام ٢٠١٨، تم تسليم أربعة منها عام ٢٠٢٣، وبعد أن وقعت الشركة أيضًا مذكرة تفاهم مع وزارة الدفاع السعودية، فإنها تتوقع تلقي اقتراح بحلول عام ٢٠٢٤ لبناء خمس سفن قتالية أخرى جديدة متعددة المهام.

وعلى الرغم من أن دول الخليج تمتلك خططًا، لتعزيز مشترياتها وقدراتها البحرية للدفاع بشكل أفضل عن ممراتها البحرية، وردع أي أعمال عدائية، واعتراض أنشطة التهريب والاتجار في مياه المنطقة؛ إلا أن المعهد، أشار إلى سلسلة من التحديات والقيود العملية التي قد تعيق هذه الدول، وتحتاج إلى التغلب عليها لتعزيز طموحات التنمية البحرية الخاصة بها. ومن بين تلك القيود، أشار إلى وجود فجوة لديها بين امتلاك المنصات البحرية ومنظومة الأسلحة، وبين ضمان استعدادها التشغيلي وأدائها، بالإضافة إلى أن قدرتها على دمج التطورات البحرية في أنظمتها الدفاعية، ستستغرق وقتًا.

وفيما يتعلق بالتصورات بين الخبراء الغربيين حول نقاط القوة والقدرات البحرية الخاصة في المنطقة، فقد أُشير إلى أنه في حين يُنظر إلى تطور سلطنة عُمان، بشكل كبير؛ بسبب علاقتها البحرية طويلة الأمد مع البحرية الملكية البريطانية، فضلا عن تطور القوات البحرية لكل من السعودية، و الإمارات، فإنه يُنظر إلى قطر، على أنها تتمتع بمستويات أقل من المعايير المهنية البحرية، والتي سوف تستغرق وقتًا لتحسينها.

وهناك عنصر آخر، قد يتطلب تخطيطًا، طويل المدى، وهو كيفية تلبية احتياجات التجنيد الكافية لقطاع الأمن البحري. وأوضح المعهد، أن المخاوف المتعلقة بكيفية توفير المزيد من القوات الكافية لتشغيل وإدارة الأساطيل الخليجية البحرية المتنامية، تمثل تحديًا كبيرًا، أمام الطموحات الدفاعية لدول المجلس، وخاصة مع كونها حاليًا تعاني من عدم توافق بين قدراتها الشرائية الفائقة للقدرات البحرية الأمنية والمتطورة، ومشاكل العثور على أعداد

كافية من الأطقم لتشغيل مثل هذه السفن البحرية. ولعل المثال الواضح على هذا التحدي؛ هو أنه مع تسلم قطر، سفينة دوريات بحرية، ومنصة هبوط مروحيات من فينكانتيري الإيطالية، اتضح جليًا أن تشغيل وإدارة هاتين السفينتين وحدهما سيشكل بعد ذلك أكثر من ربع قدرة الأيدي العاملة الحالية بالقوات البحرية الأميرية القطرية، وهو ما يستلزم حملة تجنيد هائلة في المجال البحري للعديد من الأفراد المدربين تدريبا كافيا.

وفي ضوء الفرص والتحديات المستقبلية التي تم تناولها حول الأمن البحري الخليجي، تبنى المعهد، استنتاجات أساسية، أولاً: أن الأمن البحري في المنطقة من المرجح أن يظل معتمدًا على الولايات المتحدة خلال العقود المقبلة، نظرًا لوجودها العسكري البحري المتمركز حاليًا، والذي لا مثيل له في المياه المحيطة بشبه الجزيرة العربية. ثانيًا: توقع أن الأمن البحري الراهن سيشهد تعاونًا بشكل متزايد في المستقبل القريب والبعيد، حيث باتت واشنطن، تشجع حلفاءها على العمل معًا لتعزيز قدراتهم الأمنية البحرية المتبادلة، وبالتالي تخفيف العبء عنها.

على العموم، أشار المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، إلى أن تحديث القدرات البحرية لدول الخليج، يجب أن يُنظر إليه كجزء من تفكير أوسع حول تفعيل آليات الردع الإقليمية، وأدوات الاحتواء لتجنب اشتعال أية صراعات محتملة، وبالإضافة إلى المبادرات الدبلوماسية الأخيرة بين أعضاء مجلس التعاون الخليجي، ومنافسيهم الإقليميين على المدى الطويل –وعلى الأخص إيران– فإن هناك بارقة أمل لخلق مزيد من سبل التعاون والازدهار في الشرق الأوسط خلال الفترة المقبلة، ومن المرجح أن يعزز هذا الشعور القوي من تعزيز العلاقات الثنائية والمشتركة بين العديد من دول المنطقة.

٢٠٢٣/٧/٥

دور مصادر الطاقة المتجددة في تحولات الطاقة بالشرق الأوسط

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

نظرًا إلى أن الاعتراف بتأثير انبعاثات الكربون على البيئة العالمية أصبح في صدارة السياسات الدولية بشكل متزايد؛ فقد تم الدفع نحو الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة؛ لتحل محل المنتجات الكربونية، مثل النفط والغاز الطبيعي، وخاصة أن الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، يتعلق بضمان الوصول إلى طاقة نظيفة وبأسعار معقولة، وهو أمر رأت المنظمة، أنه يتطلب دعمًا مستمرًا للسياسات، وتعبئة ضخمة لرأس المال، لضمان طاقة نظيفة ومتجددة، لا سيما في البلدان النامية.

وفي ضوء هذه الديناميكيات، أصبح إنتاج واستخدام الطاقات المتجددة –التي تشمل الطاقة المائية، وطاقة الرياح، والشمس، وطاقة الكتلة الحيوية من مواد نباتية؛ شائع الاستخدام، في الاقتصادات المتقدمة. ووفقًا لوزارة الطاقة الأمريكية، فإن الطاقة المتجددة توفر حاليًا ما يزيد على ٢٠٪ من احتياجات الكهرباء في أمريكا، بينما بلغت نسبة حصتها لتوليد الكهرباء بالمملكة المتحدة ٤١,٤٪ عام ٢٠٢٢، مع تحقيق توليد الطاقة من الرياح والشمس، مستويات قياسية. ووفقًا لوزارة أمن الطاقة البريطانية، فإن إنتاج النفط والفحم وصل إلى مستويات منخفضة، حيث انخفض استخدامها بنسبة ٣٠٪ في عام ٢٠١٩.

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط، يعد إنتاج الطاقة المتجددة في مرتبة متدنية، عن بقية العالم. وأشار جافين ماجواير، من وكالة رويترز، إلى أن المنطقة تحظى إلى حد بعيد بأقل نصيب من الطاقة النظيفة في مزيج إنتاج الكهرباء الخاص بها،

مستشهدا ببيانات الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، (إيرينا)، والتي تُظهر أن قدرة إنتاج الطاقة النظيفة في الشرق الأوسط، تمثل حاليًا ١٪ فقط من الحصة العالمية، وهو أقل بكثير من ٤٨٪ من آسيا، و٢١٪ من أوروبا، و١٥٪ في أمريكا الشمالية.

ومع ذلك، هناك تحول كبير في المنطقة تجاه الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة. ومع بلوغ معدل نمو إنتاجها في الشرق الأوسط إلى ١٢,٨٪ في عام ٢٠٢٢ –مما يعني أن المنطقة هي الأسرع نموًا في هذا الصدد– انضمت العديد من دولها إلى الجهود العالمية لخفض مستويات الانبعاثات من خلال تقديم مبادرات وأهداف خاصة بها؛ لتحقيق صافي انبعاثات صفرية خلال نصف القرن القادم. وتتبوأ دول مجلس التعاون الخليجي، الريادة في هذا الصدد، مع قيام كل من السعودية، والإمارات، بتوسيع إنتاجهما من طاقتي الشمس والرياح، والطاقة الكهرومائية، والهيدروجين من أجل الاستعداد للمرحلة التالية في سوق الطاقة العالمي.

وكجزء مما أطلق عليه ماجواير، الدفعة المتجددة في المنطقة، أشارت كيت دوريان، من معهد دول الخليج العربي، إلى دور طاقتي الشمس، والرياح، في السياسات المستقبلية في ظل أن الموارد الطبيعية غير المستغلة إلى حد كبير، تُعتبر رهانات قوية لبلدان المنطقة؛ لتسخيرها بنجاح، ليس فقط لتأمين احتياجاتها الخاصة باستهلاك الطاقة، ولكن أيضًا لتظل رائدة العالم في أبحاث وتنمية وإنتاج، وتصدير الطاقة.

وعلى الرغم من أن منتجات الطاقة التقليدية، لا تزال أساس سوق الطاقة العالمي، مع تسجيل إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، استخدام أكثر من ١٠٠ مليون برميل نفط من قبل الاقتصاد العالمي يوميا؛ فقد أشار فاتح بيرول، من وكالة الطاقة الدولية، إلى أن التحول إلى اقتصاد الطاقة النظيفة، آخذ في الازدياد، حيث من المقرر الوصول إلى ذروة الطلب العالمي على النفط، ثم خفضها قبل نهاية هذا العقد.

وبشكل عام، شكلت الطاقات المتجددة، ٨٣٪ من إجمالي توسع السعة في سوق الطاقة العالمي عام ٢٠٢٢، كما ارتفعت حصتها من إجمالي طاقة التوليد إلى ٤٠,٢٪ في ٢٠٢٢. وفي إشارة إلى هذا التحول، سجلت الوكالة الدولية للطاقة المتجددة لعام ٢٠٢٢، تشكيل الطاقة الكهرومائية، وطاقتي الشمس، والرياح ٣٧٪ و٣١٪ و٢٧٪ من توليد الطاقة المتجددة على التوالي.

وفيما يتعلق بقدرة إنتاجها في عام ٢٠٢٢، تصدرت طاقتا الشمس والرياح هذا المجال. وأشارت الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، إلى زيادة بنسبة ٢٢٪ في الطاقة الشمسية، وبنسبة ٩٪ في طاقة الرياح العام الماضي. وفي تحليلها، أشارت الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، إلى أن الاتجاه التصاعدي، لمصادر الطاقة النظيفة؛ يُظهر النمو السريع والمتزايد في استخدامها، فضلاً عن انخفاض التوسع في الطاقة التقليدية.

وبالنسبة إلى دول الخليج، وفيما تظل صادرات النفط والغاز الطبيعي هي حجر الأساس لتجارتها مع بقية العالم – يشير إلى ذلك استعداد السعودية، لإنتاج وتصدير ٩ ملايين برميل من النفط يوميًا حتى بعد خفض حصص إنتاجها في أوبك بلس لتحقيق الاستقرار في أسعار النفط– فإن مصادر الطاقة المتجددة مع ذلك، تظل مبدأ أساسيا، لهدف التحول الاقتصادي.

وتأكيدًا لهذا التحليل، أشارت دوريان، إلى أن الرياض، قد حددت أهدافًا طموحة لتوليد الطاقة النظيفة؛ حيث تخطط لاستثمار ٢٧٠ مليار دولار في قطاع الطاقة بحلول عام ٢٠٣٠؛ لتعزيز الإنتاج المتجدد لها، بالإضافة إلى تحديث محطات الطاقة، وشبكات التوزيع، والوصول إلى هدف إنتاج ٥٠٪ من الكهرباء من الطاقة المتجددة بحلول ٢٠٣٠،

فضلاً عن تطوير محطات توليد الكهرباء التي تعمل بالغاز العالي الكفاءة، ومصادر الطاقة المتجددة، بحيث تكون حصة الاعتماد على أي منهما حوالي ٥٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠. وللمساعدة في تحقيق هذا الهدف، سيتم إنشاء مزرعة رياح بقدرة ٨٠٠٠ ميجاوات في ينبع، لتكمل نظيرتها الموجودة في دومة الجندل، التي بدأت عملياتها الإنتاجية في أواخر عام ٢٠٢١.

أما بالنسبة إلى باقي دول مجلس التعاون، فقد أشارت الباحثة، إلى أن الإمارات، لديها حتى الآن مزيج من الطاقة الأكثر تنوعًا، من خلال الاعتماد على مصادر الغاز الطبيعي، والطاقة الشمسية، وإنتاج الطاقة النووية، الأمر الذي ترتب عليه انخفاض استهلاك الغاز إلى أدنى مستوى له منذ ١١ عامًا في عام ٢٠٢٢. وتأكيدًا على هذا، علق وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة الإماراتي سلطان الجابر، أن بلاده تعمل عن كثب نحو تحول الطاقة.

وفيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على نطاق أوسع، أشارت دوريان، إلى أن قمة كوب٢٧، في مصر عام ٢٠٢٢، تضمنت سلسلة من الالتزامات والبرامج الجديدة من قبل الدول الإقليمية؛ بهدف خفض الانبعاثات، وتعزيز إنتاج الطاقة المتجددة. وأوضحت ملك الطيب، من معهد الشرق الأوسط، أهمية التعاون المتقدم دوليًا في تعزيز خطط العمل المناخية، وسد الفجوة القائمة في تنفيذ الحلول المستدامة، وأضافت دوريان، أيضًا أنه من المتوقع التوصل لمزيد من الالتزامات المناخية في العام الحالي.

ومع تركيز تحليلها على إنتاج الطاقة النظيفة في الشرق الأوسط، من الشمس، والرياح، نظرًا إلى الموقع الجغرافي والقرب من خط الاستواء – وهو ما يعني بالتالي تزايد عدد ساعات النهار والقرب من الشمس– لاحظت دوريان، أن المنطقة تتمتع بإمكانات هائلة من الطاقة الشمسية. وبالاتفاق مع هذا الرأي، أشار حميد بوران، من جامعة ولفرهامبتون، إلى أهمية استفادة المنطقة من الأجواء المشمسة والصافية، والمساحات المفتوحة الشاسعة لمزارع الطاقة الشمسية واسعة النطاق.

وفي الوقت نفسه، أشارت دوريان، إلى كيف أضافت بعض البلدان طاقة الرياح الى خطط إنتاج الطاقة المتجددة الخاصة بها، مؤكدة أيضًا أن طاقة الرياح هي أنظف وأرخص مصدر للطاقة عالميًا، لاسيما مع تصميم توربينات جديدة أكثر كفاءة في جمع وتوليد الطاقة من بدائلها السابقة. وتمتلك تلك الطاقة ميزة على الطاقة الشمسية من حيث إنها لا تزال قادرة على العمل حتى بعد غروب الشمس.

وبالنظر إلى أن مزارع الرياح تتطلب مساحات شاسعة من الأرض، وسرعات رياح كافية، بشكل خاص، أشارت إلى وجود عدد من البلدان في كل من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لديها مناطق ذات ظروف مناسبة، لتركيب التوربينات. وعلى وجه الخصوص، أشارت إلى خليج السويس في مصر، وساحل المحيط الأطلسي، وبعض الأجزاء الشرقية من المغرب، والصحراء الشمالية الغربية للسعودية، وجنوبي سلطنة عمان في الخليج.

وعلى الرغم من أن الديناميكيات الجغرافية، وإمكانيات الاستخدام الناجح لطاقتي الشمس والرياح، مواتية، فإن إنتاج مصادر الطاقة المتجددة، يتم بشكل متقطع، وليس منتظما، حاليًا في الشرق الأوسط. وبينت دوريان، أن بلدان المنطقة يجب عليها زيادة توليدها للطاقة من هذه المصادر النظيفة والمتاحة، حتى تتمكن من الوصول إلى أهدافها الطموحة من الانبعاثات الصافية الصفرية، وكذلك قد تحل تلك الطاقة محل الغاز الطبيعي في أسواق الطاقة الإقليمية والعالمية، وخاصة أن المنطقة تمتلك مزايا لوجستية كبرى على الولايات المتحدة، وأوروبا، في هذا الصدد.

ونظرًا لأن تحقيق سياسة الانبعاثات الصفرية بحلول عام ٢٠٥٠ للوكالة الدولية للطاقة الذرية، يتطلب توفير ثلثي إمدادات الطاقة العالمية، بواسطة مصادر الطاقة المتجددة، بحلول منتصف القرن الحادي والعشرين؛ فإن تبني المزيد من الاعتماد على طاقتي الشمس والرياح في الشرق الأوسط، سيكون جزءًا ضروريًا، للتأكد من أن هذا السيناريو قد يصبح حقيقة على أرض الواقع.

على العموم، يتضح من تحليل دوريان، أن دول الخليج، بدأت بالفعل رحلتها لتحقيق هذه الغاية، حيث تقود السعودية، والإمارات، الجهود في هذا الصدد، رغم أن المنطقة لا يزال أمامها بعض الوقت قبل أن تتمكن من مضاهاة النواتج الخاصة بالطاقة المتجددة المتناسبة في كل من أوروبا، وأمريكا الشمالية. ومع انعقاد قمة كوب٢٨، بالإمارات في نوفمبر ٢٠٢٣، ومع التركيز بشكل كبير على دول المنطقة لإعادة تأكيد التزاماتها بالتحول العالمي للطاقة، هناك احتمال قوي بأن تعلن هذه الدول مبادرات جديدة لتسريع استخدامها للطاقة النظيفة من الشمس والرياح.

٢٠٢٣/٧/١٠

هل يمكن إصلاح مجلس الأمن الدولي؟

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

ما بين عام ١٩٤٥ في نهاية الحرب العالمية الثانية، حين قامت «منظمة الأمم المتحدة»، كوريث لعصبة الأمم؛ وعام ٢٠٢٣ –أي عبر نحو ٧٨ عاما– حدثت تطورات جوهرية عديدة في بنية النظام الدولي، كان على نظام الأمم المتحدة حتى يكون نظامًا «مؤثرًا وفاعلاً»، أن يستوعبها، وإلا يصبح عاجزًا عن إقرار وتنفيذ أي توجه، وهو ما بينته أحداث الحرب الروسية الأوكرانية، المهددة للأمن والسلم الدوليين، وانفتاحها على العديد من الاحتمالات، بما فيها احتمال الحرب النووية، فضلاً عن تداعياتها الاقتصادية التي تعاني العديد من دول العالم ويلاتها.

ويقف في مقدمة نظام الأمم المتحدة، الذي يحتاج إلى إصلاح وتغيير، نظام «مجلس الأمن». فإذا كانت تركيبة هذا المجلس تعكس ميزان القوة في عام ١٩٤٥، التي تهيمن فيه الدول الخمس الدائمة العضوية صاحبة حق الفيتو، التي خرجت منتصرة في الحرب العالمية الثانية على ألمانيا واليابان؛ فإن إصلاح هذا النظام لا بد أن يعكس موازين القوة الجديدة في العالم، وخاصة أن هذا النظام ظهر من ممارسته أنه يحمي القوي، ويتجاهل حق الضعيف، ويحبس مصير الإنسانية في قرارات هذه الدول الخمس، التي صارت ترسم وتدير سياسات العالم.

علاوة على ذلك، فإن دعاوى دمقرطة السياسة الدولية، كأحد أوجه الإصلاح، تقتضي في تركيبة مجلس الأمن، تمثيل قوى مختلفة من القارات المختلفة. فليس من المعقول أن تبقى إفريقيا أو أمريكا اللاتينية أو المنطقة العربية غير موجودة في شغل المقاعد الدائمة. وحيث أثبتت العديد من الأزمات الدولية تعطل مجلس الأمن وعجزه عن إصدار قرار، بسبب إعمال حق الفيتو؛ فإن من أهم قرارات الإصلاح، هو إزالة هذا الحق، فلا يجوز أن يمتلك البعض حق تعطيل قرارات الأغلبية، وقد يكون البديل نظاما للتصويت، يكفل أحجامًا وأوزانًا مختلفة، تعكس نوعًا صارمًا من الرقابة وحماية مصالح الأعضاء الضعفاء غير الممثلين فيه.

وفي اجتماع «الجمعية العامة للأمم المتحدة»، في ٢٠٢٢، أعلن الرئيس الأمريكي، «جو بايدن»، دعمه لضم مقاعد دائمة للمجلس، بما فيها حصص لدول إفريقية، ودول من أمريكا اللاتينية، كما دعا الدول الأعضاء إلى الحد من استخدام حق الفيتو، وتحديده في أوضاع نادرة وغير عادية. وقبيل انعقاد «الجمعية العامة للأمم المتحدة»، في الخريف القادم؛

تسعى الدبلوماسية الأمريكية لخلق توافق حول توسعة مجلس الأمن، بإضافة ٦ مقاعد جديدة، دون أن يكون لها حق الفيتو. وكانت «واشنطن»، قد عبرت عن دعمها لضم «اليابان»، و«ألمانيا»، و«الهند»، كأعضاء دائمين. فيما دعمت «بريطانيا»، و«فرنسا»، ضم «اليابان، والهند، وألمانيا، والبرازيل، ودولة إفريقية واحدة على الأقل»، غير أن هذه الاتجاهات لم تقترب من حق الفيتو للخمس الكبار.

ومن المعلوم، أن توسيع «المجلس»، يقتضي موافقة ١٢٨ دولة من الـ١٩٣ أعضاء الجمعية العامة. ولأنه يحتاج إلى تغيير ميثاق الأمم المتحدة، فيجب أن توافق عليه الدول دائمة العضوية صاحبة حق الفيتو. وفيما قدمت «روسيا»، و«الصين»، دعمًا اسميًا لتوسيع المجلس، فإن الأخيرة تأمل في منع حصول طوكيو على مقعد دائم. وعليه، فإن استخدام «حق الفيتو»، قد يُفشل تلك المقترحات، ونعود إلى نقطة البداية، من حيث خضوع النظام الدولي لشروط المنتصرين في الحرب العالمية الثانية، واستمرار دول الجنوب مسرحًا يتنافسون عليه، وساحة حروب وصراعات يديرونها، ويصبح هذا الحق، مصدرًا لاستدامة الحروب والصراعات والنزاعات من دون حلها.

وفي نظام «مجلس الأمن»، الحالي، يحتكر الخمسة الكبار القوة السياسية والتشريعية في النظام الدولي، الذي غدا يحقق مصالحهم، ولا يمثل القيم الدولية، فيما قد تكون هذه الحروب والصراعات والنزاعات محققة لمصالح بعضهم أو أحدهم بغض النظر عن مصالح الدول الأخرى (كالحرب على أفغانستان والعراق في ٢٠٠٣)، بل إنه ليس من المبالغة القول إن الأمم المتحدة برمتها قد صارت مؤسسة تعمل عندما يقرر «البيت الأبيض»، أن لها دورا في حماية المصالح الأمريكية. وفي أزمة أوكرانيا الحالية، لا توجد أي إشارة ذات مغزى لدور الأمم المتحدة، ما دعا العديد من القوى الصاعدة، التي تسعى إلى التخلي عن الهيمنة الأمريكية إلى البحث عن بدائل لا تأتمر بأمرها.

وفيما تستمر المحاولات والدعوات المطالبة بإصلاح مجلس الأمن؛ فقد اعتمدت «الجمعية العامة للأمم المتحدة»، بالتوافق قرارًا، بشأن مواصلة المفاوضات الحكومية الدولية، حول مسألة إصلاح المجلس خلال الدورة القادمة، ما يتيح للدول الأعضاء مواصلة العمل بشكل جماعي، وصولاً إلى صياغة تفاهم مشترك يوفر الأرضية اللازمة للتوصل إلى حل توافقي، يؤدي إلى إصلاح حقيقي وشامل له. من جانبها، رحبت «المجموعة العربية»، بهذا القرار من خلال كلمتها، التي ألقاها السفير «جمال فارس الرويعي»، المندوب الدائم لمملكة البحرين لدى الأمم المتحدة بنيويورك، بصفته منسق المجموعة العربية في نيويورك لمسألة إصلاح مجلس الأمن، فيما تمثل «الكويت»، و«جمهورية النمسا»، الرئاسة المشاركة لتلك المفاوضات الحكومية الدولية.

وعملا على تسهيل المفاوضات، وإثراء النقاش حول قضية إصلاح مجلس الأمن بالغة الأهمية، اتسمت الخطوات المتخذة بالشفافية والشمولية. ومن جانبه، أكد «الرويعي»، أن هذه المفاوضات هي المحفل الوحيد للتوصل إلى اتفاق حول توسيع وإصلاح المجلس، والسعي إلى حل يحظى بأوسع قبول سياسي ممكن، بما يحفظ مبدأ ملكية الأعضاء للمفاوضات، وبيّن أنه رغم وجود تقارب في المواقف بين الدول الأعضاء تجاه العديد من العناصر، إلا أن هناك مزيدا من العمل يتعين القيام به من أجل تقريب وجهات النظر وتقليص الفجوة حيال العناصر الأخرى، وجدد التأكيد على موقف المجموعة، الذي يطالب بتمثيل عربي واضح بكامل الصلاحيات في فئة المقاعد الدائمة في حال أي توسع مستقبلي للمجلس، بما يحقق عدالة التمثيل. وفيما تتطلع «المجموعة العربية»، إلى مواصلة النقاش خلال الدورة القادمة للمفاوضات الحكومية الدولية، فقد أكد عزمها على الاستمرار في المشاركة بفعالية وإيجابية؛ بهدف التوصل إلى إصلاح حقيقي وشامل لمجلس الأمن في إطار من الشفافية.

وفي الاجتماع الثاني للمفاوضات الحكومية الدولية خلال الدورة ٧٧ للجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٧ فبراير الماضي، أكد «الرويعي»، إصرار المجموعة العربية على تحقيق إصلاح حقيقي وجذري لمجلس الأمن، بصفته الجهة المسؤولة عن حفظ السلم والأمن الدوليين، ليصبح أكثر قدرة وفعالية على مواجهة التحديات ذات الصلة، في إطار أكثر تمثيلاً وشفافية وحيادية ومصداقية. فيما دار هذا الاجتماع حول قضايا التمثيل العادل، وتوسيع العضوية، والمسائل ذات الصلة بالمجلس، مشيرا إلى أن توسيع العضوية هو ضمان أن تكون كل المناطق الجغرافية والإقليمية، ممثلة بشكل عادل ومتناسب في تكوين المجلس، إضافة إلى تمثيل عربي مناسب في فئة المقاعد غير الدائمة.

ومن المعلوم، أن «مجلس الأمن»، كان يصدر قرارات حين كان يحدث توافق بين الكتلتين الشرقية والغربية أثناء الحرب الباردة، كزيادة عدد الأعضاء غير الدائمين في المجلس إلى ١٠ أعضاء في ١٩٦٥، وإحلال الصين الشعبية محل تايوان في المقعد الدائم في ١٩٧١، وشغل الاتحاد الروسي مقعد الاتحاد السوفيتي الدائم في ١٩٩١، كما كان يصدر مثل هذه القرارات في فترة قبول الهيمنة الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة. ودون ذلك وقف «المجلس»، عاجزًا، وبات العالم يحتاج إلى إدارة سياسية لا تشغلها الأمم المتحدة، ولا يقوى على التصدي لتوليها مجلس الأمن بوضعه الحالي الذي يحتكر فيه الخمس الكبار القرار العالمي.

وقد اتجهت مبادرات إصلاح المجلس، نحو توسعة عضويته بإضافة ٤ أو ٥ دول جديدة بعضوية دائمة، وحق فيتو، أو التوسيع وإلغاء حق الفيتو، واتخاذ القرار بالأغلبية، بحيث لا يكون هناك فيتو يحول دون اتخاذ القرار، ولم يحدث أي شيء حتى الآن، كما لم يعد لاجتماعاته مغزى. وعدنا في الحرب الروسية الأوكرانية إلى فترة ما قبل الأمم المتحدة، بل إلى فترة ما قبل عصبة الأمم، وأصبحت الحروب شديدة السهولة، وعادت سباقات التسلح من جديد تهيمن على اهتمامات دول العالم، وقد تكون نقطة البداية في تجنب العالم الانزلاق إلى عصر الغاب، هي نجاح وساطات إنهاء الأزمة الروسية الأوكرانية، ثم الانتقال بعد ذلك إلى إحداث قناعة لدى الأطراف أصحاب حق الفيتو في مجلس الأمن الدولي بقبول أجندة الإصلاح التي تعيد إلى المجلس دوره، الذي نشأ من أجله في حفظ الأمن والسلم الدوليين.

ولعل من أهم توجهات الإصلاح، ليس فقط توسيع العضوية والتمثيل العادل لقوى العالم المختلفة، ولكنه ذلك المتعلق بحق الفيتو، الذي طالما أسيء استخدامه، كما جاء في التزام «الولايات المتحدة»، الواضح لمنع تبني قرارات الأمم المتحدة، التي تدين تصرفات الحكومة الإسرائيلية ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة والدول العربية المجاورة. وما بين ١٩٧٢ حتى ٢٠٢١ على سبيل المثال، استخدمت «واشنطن»، حق الفيتو لحماية إسرائيل من الإدانة الدولية في ٥٣ محفلاً دوليًا على الأقل، بما في ذلك التصدي للإجراءات العالمية ضد المستوطنات غير القانونية في الضفة الغربية.

على العموم، إذا كان توسيع مجلس الأمن قد حظي بقبول الأعضاء الخمس الدائمين، فإنه لم يحدث توافق بعد بينهم حول ما إذا كان التوسع يشمل توسع المقاعد الدائمة، وحول عدد المقاعد الجديدة، فيما يبقى الإصلاح الهيكلي الحقيقي هو المتمثل في إنهاء احتكار هذه الدول حق الفيتو.

وفي حين أنه من المستبعد أن يتخذ الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن قرارات تؤدي إلى تقويض صلاحياتهم في المجلس، فإنه يبقى الأمل في التوصل إلى تحديد الحالات التي يستخدم فيها هذا الحق على سبيل الحصر، وتحييد الأطراف المتنازعة من الدول الخمس صاحبة حق الفيتو عن التصويت في قرارات بشأن هذا النزاع.

٢٠٢٣/٧/١١

مُحددات تبنّي دول الخليج نموذجا جديدا في العلاقات الدولية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في أواخر يونيو ٢٠٢٣، توجه «ناريندرا مودي»، رئيس الوزراء الهندي إلى «واشنطن»، للاجتماع بالرئيس الأمريكي «جو بايدن». وكانت مظاهر الحفاوة البالغة بالزعيم الهندي محل اهتمام التغطية الإعلامية الغربية، وأشارت شبكة «بي بي سي»، إلى أن «البيت الأبيض»، «بسط السجادة الحمراء»، وقدم «ترحيبًا احتفاليًا». وبالمثل أكد «بيتر بيكر»، في صحيفة «نيويورك تايمز»، على الاستقبال «الحافل» الذي حظي به مودي.

من جانبه، استشهد «معهد الولايات المتحدة للسلام»، بهذه الزيارة؛ كدليل على كيف أن العلاقات الثنائية الأمريكية الهندية، قد «ارتقت إلى آفاق جديدة خلال السنوات الأخيرة»، في ضوء زيادة التعاون بمجالات الاقتصاد والتكنولوجيا والدفاع. ووصف «بيكر»، الترحيب الحار بـ«مودي»، بأنه «أحدث خطوات بايدن على الصعيد الجيوسياسي»؛ مع سعى إدارته «للحصول على المزيد من الحلفاء في مواجهة الحكومات المعادية، مثل «موسكو»، وبكين».

وعلى الرغم من أن «الهند»، قد عززت بالفعل تعاونها مع «واشنطن»، في السنوات الأخيرة، فيما يخص الأهداف الأمنية المشتركة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ؛ فإن عضويتها في مجموعة «بريكس» الاقتصادية جنبًا إلى جنب مع «الصين»، و«روسيا» –كما أشار «أوليفر سلو»، من شبكة «بي بي سي»– تدعم بجدية «إعادة توازن النظام العالمي بعيدًا عن الغرب». ومع بلوغ مشترياتها من النفط الروسي ١,٩٥ مليون برميل يوميًا في مايو ٢٠٢٣، فإنها تظل خارج دائرة نفوذ واشنطن، بعد أن حافظت بقوة على حالة عدم الانحياز لمنافسة القوى العظمى، بطريقة تخدم مصالحها السياسية والاقتصادية على أفضل وجه.

وفي ضوء ظهور نظام سياسي عالمي متعدد الأقطاب، وتزايد المنافسة بين «الولايات المتحدة»، و«الصين»؛ فإن السياسة الخارجية الهندية المستقلة، تقدم «مثالًا»، يحتذى به للدول الأخرى، التي تسعى أيضًا إلى أن تنأى بنفسها عن التداعيات السلبية للتورط في تصاعد المنافسة بين القوى العظمى. وينطبق هذا الوضع بشكل خاص على الشرق الأوسط، حيث يصل التنافس بين «واشنطن»، و«بكين»، إلى آفاق جديدة.

ولاستكشاف هذه الديناميكية بشكل أكبر، أشار «جون ألترمان»، من «مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية»، إلى أن أعضاء مجلس التعاون الخليجي، هم من بين أولئك الذين يُولون «اهتماما أوثق»، بنموذج الهند للعلاقات الدولية، خاصةً أنه يوضح أن بإمكان أي بلد «الجمع بنجاح بين عدم الانحياز الدبلوماسي والعلاقات القوية مع جميع الاقتصادات الكبرى في العالم».

واستمرارا، وصف «الهند»، بأنها «رائدة في كيفية صياغة عالم متعدد الأقطاب»، حيث إن تجربتها «توفر شرعية جديدة لفكرة عدم الانحياز»، و«توضح بالضبط كيف يمكن تطبيق مثل هذه السياسة». وخلال الحرب الباردة، كانت «نيروباما راو» –التي شغلت منصب وزير خارجية الهند بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١١– أحد مؤسسي حركة عدم الانحياز للابتعاد عن التشابك بين «الولايات المتحدة»، و«الاتحاد السوفيتي»، والتي رأت أن «نيودلهي»، لديها «صبر محدود»، نحو واشنطن، والروايات الأوروبية، «بشأن النظام الجيوسياسي لاتسامها في الغالب «بقصر النظر،

وازدواجية المعايير»، في حين أن موقف الدولة الآسيوية الآن قائم على «تقوية نفسها والتصدي للتحديات المشتركة في العالم، وهو ما يستوجب على الهند العمل مع الجميع».

ومن خلال تبنيها وجهة نظر بعيدًا عن القوى العظمى الأخرى، أشارت «راو»، إلى أن «الهند»، «تتعامل تجاريًا مع كل دولة تقريبًا، وقد تمكنت من الحفاظ على علاقات جيدة مع الجميع»، وأنه إذا تمكنت من «اجتياز الموقف الدولي الحالي المُعقد بنجاح»، وإيجاد طريقة للتعاون مع الغرب والصين وروسيا في العقود القادمة؛ فإن الفوائد الاقتصادية للدولة النامية، «ستكون جمة».

وبالنسبة لدول الخليج، التي أقامت أيضًا علاقات اقتصادية قوية مع القوى الخارجية الكبرى؛ فإن ما أطلق عليه «الترمان»، «نموذج الهند للعلاقات الدولية»، هو نموذج جذاب بشكل كبير. ومع توتر العلاقات بين «واشنطن»، وشركائها في المنطقة خلال رئاسة «جو بايدن»، أشار «ديفيد ماك»، من «المجلس الأطلسي»، إلى تساؤلات دول الخليج عما إذا كانت الولايات المتحدة، «شريكًا موثوقًا به في دعم جهودها الأمنية الفردية والجماعية». وأضاف «ألترمان»، أن دول «مجلس التعاون»، تشعر على نحو متزايد بأن واشنطن «لا تكترث بأمرها، بالإشارة إلى تراجع مساهماتها الأمنية في المنطقة، ومن ثَم، فهي لا تعد بالنسبة لهم شريكا موثوقا، والنتيجة أنهم «متطلعون على النحو الواجب للقيام بدور فاعل»، بعيدًا عنها.

ومع تقديم «الهند»، كدراسة حالة ناجحة في إعادة ضبط العلاقات الدولية، أشار «ألترمان»، إلى أنها تمكنت من «الاقتراب أكثر من الولايات المتحدة وحلفائها»، بينما أبقت في الوقت ذاته «على عدم انحيازها بشكل واضح» في المنافسة الجيوسياسية الأوسع أوائل القرن الحادي والعشرين. ومن أجل قيامها بهذا الدور، أوضح أنه منذ استقلالها عام ١٩٤٧، نجحت في تطوير وسائل «للتهدئة عندما تتماهى مصالحها مع واشنطن، وكذلك وقتما لا تتماشى معها». وعلى سبيل المثال، ففي حين أنها عضو نشط من إطار الأمن الإقليمي في منطقة المحيطين الهندي والهادئ إلى جانب «الولايات المتحدة، واليابان، وأستراليا»، والمعروفة باسم المجموعة الرباعية؛ فإنها على العكس من ذلك «أظهرت اهتماما ضئيلا بالالتزام بالسياسة الغربية» لدعم أوكرانيا، أو إدانة روسيا؛ بسبب عملياتها العسكرية عام ٢٠٢٢، وبدلا من ذلك، حافظت على علاقات اقتصادية ودبلوماسية وثيقة مع «موسكو»، منذ بداية الحرب.

وعلى الرغم من عدم توافق سياسات «نيودلهي»، مع التوقعات الغربية بشأن المشهد الجيوسياسي الدولي، فقد بدا واضحا كيف سعت «واشنطن»، للحفاظ على علاقات جيدة معها. ومع أن «آشلي تيليس»، من «مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي»، أشار إلى أنها «لا تملك أي ولاء فطري تجاه الحفاظ على النظام الدولي الليبرالي»، وتسعى إلى الاستفادة من التقدم التكنولوجي الغربي، لتعزيز قدراتها الاقتصادية والعسكرية، وبالتالي تسهيل صعودها كقوة عظمى»، دون افتراض أن «المساعدة الأمريكية تفرض أي التزام إضافي على نفسها»؛ فقد سجل «الترمان»، إشادة الإدارات الأمريكية المتعاقبة، بها باعتبارها «أكبر ديمقراطية في العالم»، وهو ما يقودنا إلى نتيجة مفادها؛ «أنهم بحاجة إليها، وسوف يعملون على ديمومة العلاقة معها»، على الرغم من الاختلافات حول السياسة الجيوسياسية.

وفي حالة دول الخليج، أوضح «ألترمان»، أن هذا النمط من العلاقات، هو «بالضبط الاستنتاج»، الذي تسعى للوصول إليه مع «الولايات المتحدة»، لا سيما كما في حالة زيارة مودي المذكورة أعلاه إلى واشنطن». وللتدليل على إمكانية تحقيق مثل هذه النتيجة مستقبلًا، تمت الإشارة إلى أوجه التشابه في المبادئ التي تدعم العلاقات «الأمريكية–الهندية»، و«الأمريكية–الخليجية»، والتي في مقدمتها «المجال الأمني». وتقوم شراكة «واشنطن»، مع دول الخليج

على «مبادئ الأمن البحري»، و«مكافحة الإرهاب»، و«الرغبة المشتركة في إقرار الاستقرار الإقليمي»، وردع العدوان من إيران». وبالمثل، كما أوضح «دانيال ماركي»، من «معهد الولايات المتحدة للسلام»؛ فإن «حجر الأساس للتعاون بين الولايات المتحدة والهند، يكمن في المصلحة المشتركة «لردع التحدي الإقليمي الصيني»، و«تحدي توسع نفوذها ووجودها العسكري في آسيا ومنطقة المحيطين الهندي والهادئ».

ومع ذلك، فإن هناك اختلافات رئيسية تُعيق قدرة دول الخليج على تبني أسلوبها الخاص على «نموذج الهند». وفي حين أن «الولايات المتحدة»، وحلفاءها الغربيين أسسوا وجودًا عسكريًا في الخليج، مع تمركز الأسطول الخامس الأمريكي في المنطقة، فإن القدرات الجوية والصاروخية هي مصدر رئيسي للردع ضد التهديدات الأمنية المباشرة لأعضاء مجلس التعاون. وفي المقابل، أشار «الترمان»، إلى أن «نيودلهي»، «لا تتطلب أي ضامن خارجي للأمن»، حيث إن «عدد سكانها الكبير واقتصادها وموقعها»، يوفر لها «ثقلًا استراتيجيًا موازنًا»، أمام خصومها الإقليميين. وعليه، توجد فجوة في التوقعات فيما يتعلق بالمشاركة الأمريكية بين حالتي الهند والخليج، بالإشارة إلى أن الأخيرة تظل حريصة على تأكيد «واشنطن»، لالتزاماتها الأمنية تجاه المنطقة.

ومع ذلك، فإن التاريخ الحديث للعلاقات الدبلوماسية الأمريكية الهندية، وإصرار الأخيرة القوي على عدم الانحياز يوفر طريقًا لدول الخليج لمحاكاتها إذا ما رغبت في ذلك. وعلى الرغم من قوة العلاقات بين «واشنطن»، و«نيودلهي» حاليًا، إلا أن هذا لم يكن كذلك قبل عقدين من الزمن. وكانت «نقطة الانعطاف»، في العلاقات الثنائية مع اختبار الأخيرة لخمس تجارب نووية عام ١٩٩٨، وما تلاها من فرض عقوبات أمريكية. وبدلاً من مشاهدة تدهور العلاقات أكثر؛ أشار «ألترمان»، إلى كيف سعت «واشنطن»، بعد ذلك إلى «التقارب» مع «نيودلهي»، بدلاً من عزلها دوليًا، واحترام وضعها غير المنحاز. ومع ملاحظته بالمثل، كيف أن دول الخليج «ترغب في قبول الولايات المتحدة لعزمها على الخروج من منافسة القوى العظمى الدولية؛ فإن المثال الذي قدمته الهند في علاقاتها الدولية، يبين كيف يمكن استعادة التعاون من مرحلة متدهورة في العلاقات الثنائية، وفي ذات الوقت، بطريقة لا تخدم بشكل مباشر مصالح السياسة الخارجية لواشنطن فقط.

على العموم، فإنه في إطار رغبة دول الخليج للعمل دوليًا نحو استقلال أكبر لسياستها الخارجية عن الولايات المتحدة والتحالف الغربي الأوسع؛ فإن محاكاة «نموذج الهند» للعلاقات الدولية أمر مناسب بشكل كبير. ومع تبنيها عدم الانحياز القوي تجاه المنافسة بين القوى العظمى، تمكنت «الهند»، بالفعل من إقامة علاقات اقتصادية قوية مع الاقتصادات الكبرى الأخرى، بما في ذلك الولايات المتحدة وروسيا والصين. ومع ذلك، فإن تباين المواقف الاستراتيجية للهند ودول الخليج، والشراكة الأمنية الطويلة بين الأخيرة و«واشنطن»؛ تعني أن انعكاسًا مباشرًا لأساليب نيودلهي الدبلوماسية أمرا قد يكون غير محتمل.

وعلى الرغم من ذلك، هناك وسيلة لدول الخليج للحفاظ على العلاقات التجارية المفتوحة مع جميع القوى العظمى حتى في ظل المنافسة المتصاعدة بينها، وتجنب التشابكات في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، وتحسين أهدافها السياسية الإقليمية والدولية؛ وذلك من خلال إقامة شراكات دولية متنوعة، وكما أن الهند مهيأة للاستفادة بشكل كبير من خلال التعاون مع جميع القوى الخارجية في نظام عالمي متعدد الأقطاب، يبدو أن الأمر نفسه ينطبق على دول الخليج.

٢٠٢٣/٧/١٢

الاستراتيجية الأمريكية لمنع انتشار الأسلحة النووية في المنطقة

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في منتصف يونيو ٢٠٢٣، أفادت وسائل الإعلام الغربية بأن «واشنطن»، انخرطت في مناقشات غير رسمية مغلقة مع «طهران»، بشأن استعادة بعض الضوابط المفروضة على طموحاتها النووية المتسارعة .وعلى الرغم من أن احتمالية عودة أمريكية أو إيرانية كاملة لشروط خطة «الاتفاق النووي» لعام ٢٠١٥؛ «صعبة» باعتراف الرئيس الأمريكي نفسه، فقد أوضحت «كارين يونج»، و«جوبي واريك»، و«ستيف هندريكس»، في صحيفة «واشنطن بوست»، أن «أمريكا»، تأمل في التوصل إلى اتفاق غير مكتوب، وهو ما لن «يحد من تطوير برنامج طهران النووي» فحسب، بل سينهي أيضًا هجماتها بالوكالة على القوات الأمريكية في سوريا، بالإضافة إلى «إعادة ثلاثة سجناء أمريكيين قدامى إلى أرض الوطن».

وتتلاءم عودة «الولايات المتحدة»، إلى المحادثات النووية الإيرانية، مع ما وصفته «سنام وكيل»، و«نيل كويليام»، من «المعهد الملكي للشؤون الدولية»، بأنه «اتجاه مهم على مستوى المنطقة لخفض موجة التصعيد»، وهو اتجاه غلب بشكل خاص على مسار استعادة العلاقات الدبلوماسية بين «السعودية»، و«إيران»، في مارس ٢٠٢٣ .ومع إشارة «معهد الشرق الأوسط»، إلى أن هذا «التحول التاريخي» في الشرق الأوسط، هو فرصة «لبناء علاقات جديدة، وتهدئة التوترات، وتهيئة الظروف من أجل خلق تكامل أقوى»؛ هناك بلا شك طرق لا يمكن إنكارها أمام «واشنطن»، وحلفائها الغربيين لتعزيز رغباتهم نحو مزيد من الاستقرار والأمن في المنطقة.

ومع ذلك، أوضح «مارك ليونارد»، من «المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية»، أنه مع إتمام الاتفاقات التي تم التوصل إليها حتى الآن «بأقل قدر من التدخل الغربي»؛ يبقى مقدار ما يمكن للغرب أن يكسبه دبلوماسيا من التقارب الإقليمي والانفراجة الراهنة، «سؤالاً مفتوحًا» .ومع استمرار «الأزمة النووية الإيرانية»، كونها مصدر القلق الإقليمي الأكثر إلحاحًا للولايات المتحدة، لما تمثله من تهديد للأمن جراء خطر المواجهة بين إسرائيل وإيران، أشار «صمويل هيكي»، من «مركز الحد من التسلح وعدم الانتشار»، إلى أنه بالنسبة لواشنطن يجب أن يكون تركيزها الآن على «الدمج»، مع «ديناميات خفض التصعيد» الحالية، والسعي إلى منع انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط».

وعلى الرغم من وصول العلاقات الأمريكية الإيرانية إلى مستوى منخفض في أواخر عام ٢٠٢٢ عندما انسحب المسؤولون الإيرانيون من المحادثات النووية في «فيينا»، وتقديم طهران المساعدة المسلحة لروسيا في حربها بأوكرانيا، وشنها حملة قمعية ضد المتظاهرين المحليين .ونظرًا لأن كل من الصين وروسيا في الآونة الأخيرة «وسعتا من وجودهما مع تضاؤل تأثير نفوذ الولايات المتحدة وحجم مصالحها»– كما ذكرت صحيفة «واشنطن بوست» –فقد تعهدت «إدارة بايدن»، مؤخرًا باستخدام «دبلوماسية هادئة وعالية المستوى «لمعالجة قضايا في الشرق الأوسط والخليج العربي.»

وفي الوقت الحالي، لا يزال التعامل مع «طهران»، يتم إجراؤه بشكل سطحي ومن خلال وسطاء، وهو ما يعني أن الكثير لا يزال يعتمد على تهيئة بيئة مواتية للدبلوماسية، وتقدم السلام وحسن النوايا .وتمثل هذه البيئة بحد ذاتها تحديًا للولايات المتحدة .ورأى «هيكي»، أنه في حين أن الانفراج «السعودي–الإيراني»، الذي توسطت فيه «الصين»، «حقق بعض أهداف السياسة الخارجية الأمريكية من خلال تعزيز الاستقرار الإقليمي وتقليل الاعتماد على «واشنطن»؛ فإن الدافع الإقليمي نحو خفض التصعيد وزيادة التقارب أثر «في تعقيد جهودها لتعزيز الردع ضد إيران»، خاصة إذا «وصلت الأزمة النووية إلى درجة حرجة» .ولمزيد من التوضيح، أشار إلى أن التهدئة «تجعل من الصعب على الولايات المتحدة، زيادة الضغط على إيران وهي تقترب من ترسيخ وضعها كدولة على مقربة من العتبة النووية».

وفي حين رأى «وكيل»، أن أي اتفاق غير رسمي نهائي بين «واشنطن»، و«طهران»، بشأن الطموحات النووية للأخيرة، سيكون بمثابة «أداة مساعدة» أكثر من كونه «علاجًا نهائيا»، لمعالجة عدم الانتشار النووي، واستتباب الأمن الإقليمي؛ فمن المهم التأكيد على إمكانية أن يساعد هذا الاتفاق أيضًا في تجنب المواجهة العنيفة بين إيران وإسرائيل .وكتب «دينيس روس»، من «معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى»، أنه إذا «لم تتخذ الولايات المتحدة إجراءً قويا»، لمنع إيران أن تكون مسلحة نوويًا؛ فإن إسرائيل ستفعل ذلك، وهو ما وصفه بأنه سيكون «سيناريو أكثر خطورة حال حدوثه».

وفي السياق ذاته، أشار «يوسي ميكيلبيرج»، من «المعهد الملكي للخدمات المتحدة»، إلى أن «حرب الظل» بين «إسرائيل»، و«إيران»، «استمرت في التصاعد على الرغم من العودة للمفاوضات النووية وانخراط الأخيرة في التقارب مع جيرانها العرب .غير أن حكومة «نتنياهو»، اليمينية «ارتكبت خطأ استراتيجيا لا يستهان به»، تمثل في «تقييم الوضع الديناميكي لهذا التقارب باعتباره «موقفًا ثابتًا» .وفي حين حث «ميكيلبيرج»، إسرائيل على «إعادة النظر في استراتيجيتها تجاه المواجهة مع إيران، إلا أن هذا يبدو غير مرجح، نظرًا لأن «دان ويليامز»، من شبكة «رويترز»، قد كشف عن قيام «نتنياهو»، مؤخرًا «بتكثيف التهديدات بمهاجمة المنشآت النووية الإيرانية»، فضلاً عن تولي مجلس الوزراء الإسرائيلي الإشراف على تدريبات حربية «للتخطيط لهجمات عسكرية مستقبلية محتملة ضد طهران».

وفي حقيقة الأمر، فإن مثل هذا السيناريو من شأنه أن يقلب الاستقرار الإقليمي، ويشكل تهديدات كبرى لدول الخليج .وبينما أشار «هيكي»، إلى تأكيد هذه الدول أنها «لن تشارك في حرب الظل»، بين «إسرائيل» و«إيران» . وعلى وجه الخصوص، كانت «الإمارات»، صريحة بشأن أنها «لا تريد أن تكون جزءًا من تحالف مناهض لطهران».

وعلى الرغم من ذلك، فمن غير المرجح أن يستمر تصعيد المواجهة المسلحة بين «إسرائيل»، و«طهران»، في ضوء التحالفات التي ينتمي إليها كلاهما، ووكلاء الأخيرة في المنطقة .وحذر كل من «جوليان ديسي»، و«إيلي جيرانمايا»، من «المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية»، من أن الحرب في المنطقة ستكون «كارثية»، و«يجب

تجنبها قبل فوات الأوان» .وبالمثل، كتب «ويليام ألبرك»، و«حسن الحسن»، و«إميل حكيم»، و«آمنة إبراهيم»، من «المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية»، أن هذه ستكون «أسوأ نتيجة ممكنة».

وفيما يتعلق بما يمكن أن يفعله الغرب لخدمة أجندته الخاصة بعدم الانتشار النووي، في ضوء الموجة الأخيرة من ممارسة أدواره الدبلوماسية عبر الشرق الأوسط؛ فقد عارض «هيكي»، المعلقين الآخرين الذين حثوا «واشنطن»، على اتخاذ موقف أكثر صرامة ضد «طهران» .وأشار «ماثيو كروينيغ»، من «المجلس الأطلسي»، إلى أن الغرب قد اقترب من «لحظة الخيار الأخير»، بشأن برنامج إيران النووي، والذي يتطلب إعداد «خيارات عسكرية»، لكن «هيكي»، أصر على أن الجهود الغربية السابقة والحالية لـ«عزل إيران» من خلال تنفيذ العقوبات الاقتصادية، «وصلت الآن إلى حدودها القصوى باعتبارها أدوات سياسية، مشيرًا إلى أنه «من الضروري» بالنسبة لواشنطن «إظهار ضبط النفس»، و«استخدام التهديدات الضرورية»، ضد إيران «حصريًا في مواقف محددة، حيث قد يهدد أي بديل أمن الولايات المتحدة».

ومع التأكيد على الحاجة إلى «التفاوض»، بين «واشنطن» و«طهران»، بشأن التطورات النووية الأخيرة، أشار «هيكي»، إلى أن تغير الخط الأحمر الذي كان قد فرضه الغرب، بشأن تخصيب إيران النووي «مرات عديدة على مدار العقد الماضي، جعل إيران نفسها لا تعرف أين هو الآن»، ولا شك أن هذا التوضيح حول هذه المسألة، سوف «يعزز مصداقية التهديدات المتعلقة بتجاوز الخط الأحمر، أمامها وحدود تسارع وتيرة تسلحها النووي.

إلى جانب ذلك، دعا «واشنطن»، إلى «دعم دبلوماسية الأبواب المغلقة»، والقيام بذلك «دون العمل على التفاخر بدورها وراء «أي نجاحات أو اختراقات قد تحدث على أرض الواقع .وعند توضيحه لهذه الديناميكية، أشار إلى أنه على الرغم من أن «الولايات المتحدة»، منخرطة الآن مع «الصين»، في منافسة متزايدة على النفوذ والمصالح في الشرق الأوسط؛ فإن «إدارة بايدن»، قد أدركت فوائد نهجها الدبلوماسي المنخفض نسبيًا، لاسيما في ضوء الانفراج السعودي الإيراني، واضطرار «البيت الأبيض»، السماح لـ«بكين»، بالحصول على الفضل في ذلك بشيء من المرارة».

على العموم، فإنه رغم «عدم قبول»، «الولايات المتحدة»، لقيادة أية مبادرات دبلوماسية في المنطقة، قد أدى بالفعل إلى استقرار الشرق الأوسط، فقد أصر «هيكي»، على أن «إظهار ضبط النفس» في منع انتشار الأسلحة النووية، «سيجعل أيضًا أدوات الضغط الأمريكية أكثر قوة لاستغلالها مستقبلاً .ومع إضافة «ميكيلبيرج»، أن إسرائيل أيضًا «تقترب أكثر من المواجهة المباشرة مع إيران؛ فمن الواضح أن «إدارة بايدن»، يجب ألا تتصرف بطريقة تزيد التوترات معها أيضا، بل العمل على كبح جماح إسرائيل لمنعها من شن ضربات عسكرية ستؤدي إلى تصعيد إقليمي كبير يهدد بزعزعة الاستقرار في المنطقة، بما في ذلك الخليج العربي.

ومع تأكيد «هيكي»، أن التحدي السياسي الأساسي لواشنطن في عصر التقارب والمشاركة بين الخصوم السابقين في الشرق الأوسط، هو وسيلة «لمواءمة استراتيجية منع الانتشار، وتسهيل تحقيقها»، مثل أية مبادرات دبلوماسية جديدة؛ فإن إدراك «إدارة بايدن»، أو من يخلفها لهذا الأمر، سيؤثر بشكل كبير على مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة، وموقفها من إيران، وما إذا كان يمكن توسيع التعاون وتعزيزه بينهما في النهاية.

٢٠٢٣/٧/١٣

المرأة الخليجية في الاهتمامات الدولية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في ٤ مايو الماضي انطلقت في «دبي»، فعاليات القمة العالمية للمرأة، التي نظمها «معهد المرأة العالمي للنساء والتعليم»، الذي يتخذ من «واشنطن»، مقرًا له، حول موضوع «المرأة القيادة ..ضمن مناخ جديد من التغيير»، وحضرها أكثر من ٩٠٠ مبعوثة من ٧٠ دولة، يمثل كل منها اقتصادًا مختلفًا .وتعد هذه القمة– التي تعقد لأول مرة في دولة خليجية منذ انطلاقها من ٣٣ عاما –منصة عالمية رئيسية للأعمال والاقتصاد الدولي، لمختلف القيادات النسائية، ممثلات قطاعات حكومية ومديرات تنفيذيات ورائدات أعمال.

تناولت محاور القمة؛ «تطوير شبكات التواصل الاقتصادي»، و«تبادل الخبرات وأفضل الممارسات»، مع التركيز على «توفير حلول استراتيجية دائمة للنهوض بالتقدم الاقتصادي للمرأة» .وكانت الدكتورة «مريم السويدي»، الرئيس تنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع بدولة الإمارات، قد شاركت بفعالية في الجلسة الخاصة حول «ممارسة الأعمال في الإمارات»؛ لتزويد المشاركين بالمعلومات الأساسية اللازمة لتشكيل الشراكات وفرص الأعمال المستقبلية .وفي التقرير الذي أصدرته القمة عن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تم تقديم دراسة ميدانية مفصلة عن النساء اللاتي يشغلن مقاعد في مجالس إدارة الشركات المدرجة في الأسواق المالية في المنطقة، وتغطي ١١٤٨ شركة مدرجة في ١٦ اقتصادا مختلفا.

وعن سبب اختيار «الإمارات»، لعقد هذه القمة؛ قالت «إيرين ناتيفيداد»، رئيسة القمة، إن المرأة تشكل ٥٠٪ من البرلمان الإماراتي، و٣٠٪ من مجلس الوزراء، فضلا عن نظم الدولة التي تضمن حصة للنساء في مجالس إدارات الشركات، كما تمثل المرأة الإماراتية نصف القوى العاملة الوطنية، وارتفع تمثيلها في مجالس إدارات الشركات في عامين من ٤٪ إلى ٨,٨٪، فيما تمثل الكوادر النسائية نحو ٤٢٪ من القوى العاملة في مركز محمد بن راشد للفضاء، و٨٠٪ من فريق عمل مسبار الأمل .وخلال منتدى «القيادة الحكومية قدمت الدكتورة «ميثاء الشمسي»، وهي وزيرة دولة، مبادرة تحسين حياة المرأة، التي انطلقت ضمن برنامج تحت رعاية الشيخة «فاطمة بنت مبارك»، «أم الإمارات»، رئيسة الاتحاد النسائي العام، رئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة.

وقبل انعقاد قمة «دبي»، بشهرين، انطلقت في العاصمة الإماراتية «أبو ظبي»، في فبراير «القمة العالمية للمرأة ٢٠٢٣»، تحت عنوان «دور القيادات النسائية في بناء السلام والاندماج الاجتماعي وصنع الازدهار»، والتي نظمها «المجلس العالمي للمجتمعات المسلمة»، بالتعاون مع الاتحاد النسائي العام .وذلك بالتزامن مع ذكرى مرور قرن على حصول النساء على الحق في التصويت والانتخاب .وفي الكلمة الافتتاحية التي ألقتها الشيخة «سما بنت سلطان بن خليفة آل نهيان»، الرئيس التنفيذي لهيئة المسرعات المستقلة لدولة الإمارات للتغير المناخي، نيابة عن أم الإمارات الشيخة فاطمة بنت مبارك؛ أكدت سياسة الدولة في دعم تمكين المرأة وإسهاماتها في مختلف

المجالات، حتى غدت قاضية، ورائدة فضاء، وسفيرة، وطبيبة، ومهندسة، وقائدة طائرة، ومتخذة قرار، فيما تحظى بحضور أكثر من ٥٠٪ في مختلف مراحل التعليم.

ومن الجدير بالذكر، أن توالي عقد مثل هذه القمم في دولة خليجية له دلالاته الواضحة على تغير الصورة الذهنية، التي كانت سائدة عن المرأة الخليجية، لجهة ارتفاع نسبة مشاركتها في المجال الاقتصادي، وفي إدارة الشأن العام، وتأكيد التزام دول الخليج بتنفيذ أحكام اتفاقية السيداو «في مناهضة كافة أشكال التمييز ضد المرأة»، بعد أن صادقت عليها تباعًا، بدءًا بالكويت ١٩٩٤، فالسعودية ٢٠٠٠، ثم البحرين ٢٠٠٢، فالإمارات ٢٠٠٤، ثم سلطنة عُمان ٢٠٠٦، ثم قطر ٢٠٠٩.

غير أن بداية الاهتمامات الدولية بالمرأة الخليجية بدت حين عين جلالة الملك «حمد بن عيسى آل خليفة »، عام ١٩٩٩، الشيخة «هيا بنت راشد آل خليفة»، أول سفيرة لمملكة البحرين لدى الجمهورية الفرنسية، والتي تم انتخابها في ٢٠٠٦ رئيسًا للجمعية العامة للأمم المتحدة، بعدها توالى شغل النساء البحرينيات للوظائف الدبلوماسية؛ فتولت السيدة «بيبي السيد شرف العلوي»، رئاسة البعثة الدبلوماسية البحرينية لدى جمهورية الصين الشعبية في ٢٠٠٧، و«هدى عزرا نونو»، سفيرة لدى الولايات المتحدة في ٢٠٠٨، والسيدة «أليس توماس سمعان»، رئيسة البعثة الدبلوماسية لدى المملكة المتحدة في ٢٠١١، وفوزية زينل سفيرًة في جمهورية مصر العربية ٢٠٢٣، وتعيين الشيخة «رنا بنت عيسى بنت دعيج آل خليفة»، أول وكيلة وزارة في الخارجية على مستوى الوطن العربي في ٢٠١٧، فيما تشكل المرأة ٣٢٪ من مجموع وظائف الخارجية البحرينية.

وفي يوم ٢٤ يونيو الماضي، كانت السفارة السعودية في القاهرة تقيم احتفالاً؛ بمناسبة «اليوم العالمي للمرأة في الدبلوماسية»، وكانت أول سفيرة سعودية الأميرة «ريما بنت بندر»، عام ٢٠١٩، سفيرة المملكة لدى الولايات المتحدة، ثم توالى تعيين ٤ سفيرات سعوديات حول العالم .وفي «الإمارات»، تشغل المرأة منصب المندوب الدائم للدولة لدى منظمة الأمم المتحدة، إضافة إلى ٧ سفيرات أخريات في السلك الدبلوماسي، وأخريات في قنصليات عدة دول.

وبالمثل، برزت المرأة الكويتية في السلك الدبلوماسي، وشغلت «نبيلة الملا»، أول سفيرة لدى جمهورية زمبابوي، ثم غدت مندوبة دائمة في الأمم المتحدة، وتولت رئاسة مجلس أمناء المركز الثقافي الإسلامي في نيويورك، كما اختيرت «ريم محمد خالد زيد الخالد»، مساعدة لوزير الخارجية لشؤون الأمريكتين .وفي «سلطنة عُمان»، تولت «خديجة بنت حسن اللواتية»، منصب سفير السلطنة لدى هولندا عام ١٩٩٩ .فيما تولت الشيخة «علياء بنت أحمد بن سيف آل ثاني»، منصب المندوب الدائم لدولة قطر في المقر الأوروبي للأمم المتحدة، وبعدها في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في الفترة من أبريل ٢٠٠٧ – ٢٠١١، حين أصبحت سفيرة بالخارجية، فيما تولت الشيخة «لولوة بنت راشد»، منصب المتحدث الرسمي لوزارة الخارجية، ومساعدة وزير الخارجية.

وكما أثار تواجد المرأة الخليجية في المجال الدبلوماسي، الاهتمامات الدولية بها؛ لاتساع دوائر نشاط هذا المجال؛ فإن تواجدها في المناصب الوزارية أيضًا عزز هذا الاهتمام؛ ففي البحرين تم تعيين الأستاذة لولوة العوضي أمينًا عامًا للمجلس الأعلى للمرأة عام ٢٠٠١ – بمنصب وزير حتى ٢٠١٠ –تلتها الأستاذة هالة الأنصاري، ودخلت

المرأة الحكومة عام ٢٠٠٤ حين تولت الدكتورة ندى حفاظ منصب وزيرة الصحة، وأصبحت الآن تشغل ٥ حقائب وزارية؛ تشمل التنمية المستدامة، والسياحة، والشباب، والصحة والإسكان والتخطيط العمراني.

كما تشغل المرأة ٩ حقائب وزارية في دولة الإمارات العربية المتحدة .وفي التشكيل الوزاري الجديد بالكويت تولت منصب وزارة الأشغال العامة، ومنصب الشؤون الاجتماعية والطفولة .وفي سبتمبر من العام الماضي، عينت السعودية لأول مرة امرأة بمرتبة وزير، لترأس جهازا لمراقبة حقوق الإنسان .وهناك ٣ حقائب وزارية للمرأة في قطر .وفي «سلطنة عُمان»، حصلت المرأة على منصب وزيرة في ٢٠٠٣، وكان للشيخة «عائشة بنت خلفان بن جميل»، كرئيس للهيئة العامة للصناعات الحرفية، وفي ٢٠٠٤ تم تعيين «رجحة بنت عبدالأمير وزيرة» للسياحة، و«راوية البوسعيدية»، وزيرة للتعليم العالي، و«شريفة بنت خلفان»، وزيرة للتنمية الاجتماعية، وفي ٢٠١١ «مديحة بنت أحمد بن ناصر»، وزيرة للتربية والتعليم، وفي ٢٠١٩ «عزة بنت سلمان»، وزيرة للتقنية والاتصالات، وأخيرًا عيّن السلطان «هيثم بن طارق»، «رحمة المحروقية»، وزيرة للتعليم العالي والابتكار، و«ليلى النجار»، وزيرة للتنمية الاجتماعية.

ويضاف إلى ما سبق من زيادة الاهتمامات الدولية بالمرأة الخليجية، تصاعد وجودها في المؤسسات التشريعية .ففي مجلس النواب البحريني غدت تشغل ٢٠٪ من إجمالي مقاعد مجلس النواب) ٨ من إجمالي ٤٠(، فيما بلغ عدد النساء في المجالس البلدية ٧ من إجمالي ٤٠، وبلغ عدد عضوات مجلس الشورى ١٠ من إجمالي ٤٠ بنسبة ٢٥٪ .وحصدت المرأة السعودية ٢٠٪ من إجمالي أعضاء مجلس الشورى البالغ ١٥٠ عضوًا، بموجب الأمر الملكي الذي أصدره العاهل السعودي الراحل «عبد الله بن عبد العزيز»، في ٢٥ سبتمبر ٢٠١١، ما كان له دوره المؤثر في نهوض المرأة، وتعزيز مكانتها من خلال الدور التشريعي والرقابي لهذا المجلس .

وفيما لم تفز المرأة في انتخابات مجلس الشورى القطري ٢٠٢١، فقد عيّن أمير قطر الشيخ «تميم بن حمد»، امرأتين لعضوية هذا المجلس .وفي «سلطنة عُمان»، تشغل المرأة ١٢ من إجمالي ٨٦ في مجلس الدولة، وامرأتان من أصل ٨٦ في مجلس الشورى .وفي انتخابات مجلس الأمة الكويتي ٢٠٢٣، فازت امرأة واحدة هي الوزيرة السابقة «جنان محسن رمضان البوشهري»، وكانت ضمن ١٣ مرشحة، تنافسن على عضوية المجلس البالغة ٥٠ مقعدًا .فيما بلغت نسبة عضوية المرأة في المجلس الوطني الاتحادي الإماراتي ٥٠٪ ما كان محل إشادة الاتحاد البرلماني الدولي.

وإضافة إلى المجال السياسي، فقد أثار الاهتمامات الدولية، صعود المرأة الخليجية في مجال الأعمال، حيث ضمت «قائمة فوربس»، الشرق الأوسط السنوية لأقوى سيدات الأعمال ٢٠٢٣، أربع سيدات أعمال بحرينيات، و١٥ سيدة أعمال إماراتية، و٨ كويتيات، و٦ سعوديات، و٦ قطريات، و٤ عُمانيات.

وإلى جانب هذا، برزت المرأة الخليجية في المجال الرياضي محليًا ودوليًا، وكانت المرأة البحرينية هي الأكثر تألقًا في المجال الرياضي في مختلف المحافل والبطولات المحلية والعربية والآسيوية والعالمية، ومؤخرًا فاز منتخب سيدات البحرين لكرة القدم ببرونزية بطولة غرب آسيا، كما تتولى الشيخة «حياة بنت عبد العزيز» رئاسة اتحاد كرة الطاولة، كما تم اختيارها لتولي منصب رئيس اللجنة التنظيمية لرياضة المرأة بمجلس التعاون الخليجي

وعضوا في لجنة تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين في اللجنة الأولمبية الدولية .وفي السعودية ارتفعت المشاركة الرياضية للمرأة السعودية في الـ ٥ أعوام الأخيرة بنسبة ١٥٠٪، فيما اقتحمت المرأة الكويتية الرياضات العنيفة كالملاكمة، وحصدت «نورا المطيري»، ذهبية بطولة الملاكمة، التي أقيمت في السعودية في ديسمبر الماضي، كما حازت المرأة العُمانية على العديد من المراكز والبطولات الرياضية المحلية والإقليمية والدولية، وفازت «سعاد الإسماعيلية»، بجائزة المرأة والرياضة عن قارة آسيا ٢٠١٩ .وفي أولمبياد لندن ٢٠١٢ شاركت المرأة القطرية في سباقات كرة الطاولة، وألعاب القوى والرماية والسباحة .وفي عام ٢٠٢٠ بلغ عدد لاعبات كرة القدم القطريات ٤٥٥ لاعبة، وكرة السلة ٣٨٠ لاعبة .

على العموم، هناك أسباب كثيرة وراء تصاعد الاهتمامات الدولية بالمرأة الخليجية، والذي كان من مؤشراته انعقاد مؤتمرين لقمة المرأة العالمية في أقل من ٣ شهور في دولة خليجية .وفيما تمضي المرأة الخليجية في حصاد سياسات الإصلاح التي تعم المنطقة، فقد أخذت الصورة الذهنية السلبية عنها تتوارى ليحل محلها صورتها الجديدة، كامرأة عصرية منافسة دوليًا في كافة مؤشرات التوازن بين الجنسين.

٢٠٢٣/٧/١٤

«ازدواجية المعايير الغربية» في التعامل مع قضيتي «فلسطين» و«أوكرانيا»

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في الأسابيع الأخيرة، هيمنت مجموعة من الأحداث العالمية على وسائل الإعلام الغربية، بدايةً من تصعيد الحرب في أوكرانيا، مرورًا بتمرد مجموعة «فاغنر» الروسية، حتى الشروع في هجوم «كييف» المضاد في صيف ٢٠٢٣، وعلى النقيض من ذلك، تراجعت التغطية الإعلامية بشكل ملحوظ، بشأن تفاقم محنة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، فضلا عن وجود «تخاذل»، واضح لإدانة العدوان من الحكومات الغربية، التي تزعم أنها حامية حقوق الإنسان، وحق تقرير المصير، واحترام القانون الدولي؛ ما يشير إلى ازدواجية المعايير الغربية .

وفي حلقة جديدة من التصعيد في الأراضي الفلسطينية، شنت إسرائيل في الثالث من يوليو ٢٠٢٣، هجومًا عسكريًا واسع النطاق على مدينة «جنين»، في الضفة الغربية المحتلة، مستهدفة بصورة متعمدة مخيم اللاجئين بوابل من الهجمات الجوية والبرية .وكتبت «ألكسندرا شارب»، في مجلة «فورين بوليسي»، أن هذه الضربات هي «أعنف هجوم شنه الجيش الإسرائيلي على الضفة الغربية منذ عقدين من الزمن» .وأوضحت «بيثان ماكيرنان»، و«بيتر بومون» في صحيفة «الجارديان»، أنه «تم شنه بعشر غارات على الأقل بطائرات مسيرة تلاها مداهمة ما يصل إلى ٢٠٠٠ جندي إسرائيلي مدعومين بالجرافات المدرعة والقناصة» .وأضاف «جيريمي بوين»، من شبكة «بي بي سي»، أن الضربات كانت «ممنهجة»، فيما أشارت «لين هاستينغز»، منسقة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، أن العملية العسكرية خلفت عدة قتلى وجرحى في حالات خطرة».

وفي الوقت الذي صعدت فيه «إسرائيل»، هجماتها على الأراضي الفلسطينية المحتلة، غاب الغرب عن إدانة استخدامها للقوة ضد المدنيين الفلسطينيين .وردًا على الهجوم، صرح «مجلس الأمن القومي الأمريكي»، بأنه

يواصل «دعم أمن إسرائيل، وحقها في الدفاع عن شعبها» .فيما لم يصدر الرئيس الأمريكي، ولا وزير خارجيته، بيانًا بشأن هذا التصعيد، مما يدل على غياب واضح لمساءلة إسرائيل .وعلى الرغم من أن رئيس الوزراء البريطاني «ريشي سوناك»، صرح بأنه «يجب إعطاء الأولوية لحماية المدنيين»، ودعوته الجيش الإسرائيلي إلى «التحلي بضبط النفس» في عملياته العسكرية، فقد أكد أيضا أن بلاده تدعم «حق إسرائيل في الدفاع عن النفس» .وعلى الرغم من أن «الاتحاد الأوروبي»، أدان الخسائر في أرواح المدنيين التي تسببت فيها الانتهاكات الإسرائيلية، إلا أن رده تجاهل نهج إسرائيل الدائم في العنف .وبالتالي، تم تجاهل حقوق الشعب الفلسطيني، الذي يعيش في ظل ما وصفته منظمات، مثل «العفو الدولية»، و«هيومن رايتس ووتش»، بـ«نظام الفصل العنصري».

وبدلاً من فرض عقوبات صارمة على سلوك إسرائيل في الأراضي المحتلة، فإن الحماس الذي طرحت بموجبه «إدارة بايدن»، احتمالية توقيع المزيد من «اتفاقات إبراهام»، في الفترة القادمة، يكشف إلى أي مدى لا تضع «واشنطن»، في حسبانها معاناة الفلسطينيين، وكيف ترغب في نهاية المطاف في مكافأة إسرائيل على الرغم من خرقها الصارخ للقانون الدولي .وبالنظر إلى وصف وزير الخارجية الأمريكي، «أنتوني بلينكن»، لهذه الاتفاقات بأنها تشكّل «أولوية» للسياسة الخارجية لبلاده في الشرق الأوسط، يتضح أن التزام واشنطن بتعزيز حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، لا ينطبق على الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

وتعليقا على ذلك، أشار «دانييل ليفي»، من «مركز مشروع الولايات المتحدة في الشرق الأوسط»، إلى أن عدم وجود رد فعل فوري لإدارة بايدن حيال الانتهاكات الإسرائيلية دليل على أننا «سوف نستمر في رؤية واشنطن تقوم بتغطية الإسرائيليين»، و«تركهم يفلتون بما يفعلون» .وأوضح «نهاد عوض»، من «مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية»، أن «ائتلاف نتنياهو بات خارج عن السيطرة تمامًا»؛ لأنه لا يتوقع مواجهة أي عواقب من البيت الأبيض، ما «يُظهر استخفافا قاسيا بحياة الفلسطينيين» .فيما أدان «مايكل سفارد»، من «منظمة الديمقراطية الآن للعالم العربي»، «تورط الحكومة الإسرائيلية منذ فترة طويلة في برنامج متعمد لتسريع التوسع الاستيطاني غير القانوني، معتبرا إياه «انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي»، كونه خطوة رئيسية نحو «ترسيخ آليات الفصل العنصري».

وبشكل عام، يعد عدم صدور إدانات واضحة من الدول الغربية، «ملحوظًا»، و«مؤشرًا» على استمرار نهجها المتمثل في التغاضي عن الانتهاكات المستمرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي.

وإلى جانب عدم وجود ردود أفعال قوية من الحكومات الغربية على الانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل ضد الفلسطينيين، فإن الافتقار إلى التغطية الإعلامية من قبل المنافذ الإعلامية الرئيسية لدى الغرب «أمر لافت للنظر» أيضًا .فقد كانت التقارير الصادرة عن «نيويورك تايمز»، بشأن الهجمات الأخيرة محدودة للغاية، كما هو الحال بالنسبة لتقارير «بي بي سي» .وعلى سبيل المثال، تم تركيز التغطية الإعلامية الغربية للهجوم الإسرائيلي على «جنين»، على تجنب ذكر لفظ شن عمليات عسكرية هجومية دامية .ووصفته الـ«بي بي سي»، بأنه «عملية كبرى»، وكذلك صحيفة «نيويورك تايمز»، بأنه «هجوم جوي»، كما أشارت صحيفة «الجارديان»، إلى أنه مجرد

«توغل»، فيما حاول «ستيفن كالين» في صحيفة «وول ستريت جورنال»، تبريره بحجة أن السلطة الفلسطينية «فشلت في احتواء جنين ومصادرة الأسلحة لدى الجماعات المسلحة المدعومة من إيران».

ومن المهم التأكيد على أن الهجوم الإسرائيلي على جنين هو مجرد أحدث هجوم ضمن سلسلة من الاعتداءات العنيفة على الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، لا سيما مع قيام قوات الدفاع الإسرائيلية بالفعل بشن ما يسمى بـ«عملية «كاسر الأمواج»، وهي التسمية المعتمَدة لعمليات القمع والحصار والتنكيل الأمنية الراهنة، والتي تخللتها غارات على البلدات والمدن الفلسطينية .وفي ٢٠ يونيو، على سبيل المثال، قُتل سبعة فلسطينيين خلال غارة إسرائيلية استخدمت فيها مروحيات هجومية .ومن بين أكثر الهجمات شراسةً هجوم المستوطنين على بلدة «ترمسعيا» في شمال رام الله يوم ٢١ يونيو، والذي ذكرت «إليزابيث هاجيدورن»، من موقع «المونيتور»، أن «نحو ٤٠٠ مستوطن مسلّح قد تورّطوا فيه وأحرقوا سيارات ومنازل ومزارع مملوكة للفلسطينيين» .وعلّق «بن لينفيلد»، في صحيفة «الجارديان»، بأنه «أعاد إلى الأذهان الهجوم على بلدة حوارة في فبراير الماضي»، والذي وصفته «منظمة العفو الدولية»، بأنه يعكس «الواقع القبيح» لنظام «الفصل العنصري» الإسرائيلي الرامي إلى السيطرة على الضفة الغربية.

من جانبه، أكد «بن وايت»، في موقع «العربي الجديد»، أن «حملة الضم»، التي تشنّها الحكومة الإسرائيلية، لا تزال تمثّل القوة الدافعة لـ«التصعيد في الضفة الغربية»، مشيرا إلى أن «المستوطنين نفّذوا نحو ٤٤١ هجومًا على الأقل أسفر عن الإضرار بالممتلكات أو وقوع ضحايا» منذ بداية عام ٢٠٢٣ حتى منتصف يونيو، أي بمتوسط أكثر من هجومين يوميًا، مؤكدا أن الوضع «يجعل الحياة غير محتملة بالنسبة للفلسطينيين»، فيما لم يقتصر دور الجيش الإسرائيلي على تسهيل عنف المستوطنين فحسب، بل معاونتهم أيضًا على هذه الممارسات، في ظل وجود حكومة يشغل فيها مجموعة من القوميين المتطرفين مناصب بارزة ومؤثرة .وفي هذا السياق، سجّل موقع «ميدل إيست آي»، أكثر من ٨٥ هجومًا منفصلاً ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية فقط خلال الأسبوع الذي بدأ في ١٩ يونيو ٢٠٢٣، مضيفًا أن غالبية الهجمات تمثلت في «حرق المحاصيل والسيارات والمنازل» .

وفي مقابل عدم وجود اهتمام غربي إزاء الانتهاكات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة؛ يجب هنا الإشارة إلى ازدواجية المعايير الغربية، مقارنة بدعواتها غير المتسقة لتقرير المصير، والسيادة، والحق في مقاومة الاحتلال، وحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم .ولا تزال «أوكرانيا»، هي المثال الأكثر وضوحا، حيث أقرت الدول الغربية مرارا بالدفاع عنها ضد العدوان الروسي، وقدمت مساعدات مالية وعسكرية هائلة لتحقيق ذلك، ودعت إلى استعادة الأوكرانيين لأراضيهم بالقوة، فيما حازت تطورات الحرب الأوكرانية، وتمرّد «فاغنر» في روسيا، على اهتمام إعلامي واسع، وهو ما يصعب على المراقبين تجاهله.

وعلى النقيض من إحجامه عن التعليق على محنة الفلسطينيين؛ أشار «جيمس كليفرلي»، وزير الخارجية البريطاني، إلى قوة «عزيمة الغرب»، في زيادة دعمه لأوكرانيا؛ حيث أصبحت حكومته مؤخرًا أول قوة غربية تزود «كييف»، بمعدات متقدمة، بما في ذلك الصواريخ بعيدة المدى .وعندما يرى أنه «إذا فشلت القوى الغربية في دعم «كييف»، «ستكون هناك أجواء أكثر خطورة خلال الفترة المقبلة»؛ فعندئذٍ لا يمكن أن تتجاهل بريطانيا

الانتهاكات الإسرائيلية، بشكل غير مبرر في ضوء استمرار استشهاد العديد من الضحايا الفلسطينيين المدنيين، والأضرار المادية الهائلة، ضمن سلسلة مستمرة من التصعيد والعنف .

ومنذ بدأت الحرب الأوكرانية في فبراير ٢٠٢٢، أعلنت «الولايات المتحدة»، و«المملكة المتحدة»، و«الاتحاد الأوروبي»، وبقية هيكل التحالف الغربي على الفور إدانة كاملة لممارسات موسكو، وفرضت سلسلة من العقوبات الشاملة عليها .وفي هذه الأثناء، ندد «جو بايدن»، بسرعة بـ«الاعتداء الوحشي» لروسيا، معتبرا أنه «بدون مبرر» . كما أعلن رئيس وزراء المملكة المتحدة– آنذاك –بوريس جونسون، عن دعم بريطانيا الفوري للأوكرانيين الأبرياء، وصرح بأن بلاده «لا يمكنها أن تظل صامتة إزاء الأمر» .علاوة على ذلك، أدانت وسائل الإعلام الغربية الحرب في أوكرانيا، واعتبرت «صحيفة التايمز»، هذا اليوم بأنه «يوم مظلم لأوروبا»، ووصفه «مايكل هيرش»، في صحيفة «فورين بوليسي»، بأنه «أكبر تحد للغرب منذ الحرب العالمية الثانية»، وأعربت صحيفة «وول ستريت جورنال»، عن أسفها «لعودة أوروبا إلى عصر الاستبداد» .

ومع إصرار وزير خارجية «المملكة المتحدة»، على أن «الفشل في أوكرانيا من شأنه أن يعيد للنظام العالمي الوضع الذي تفترس فيه الدول الكبرى القوى الأضعف»؛ فإن الأعمال العدائية الإسرائيلية الممارسة ضد الفلسطينيين– التي يدعمها الغرب صراحة من خلال صادراته من الأسلحة والدعم السياسي والاقتصادي –تثير اتهامًا بازدواجية المعايير، وتعكس كيف أن رغبة الغرب في تحقيق مكاسب جيوسياسية، لا زالت تعرقل آليات التنفيذ العادل والمشروع للقانون الدولي، وحماية حقوق الإنسان.

ولإثبات الهوة بين رد التحالف الغربي على الانتهاكات الروسية في أوكرانيا، وسلوك الحكومة الإسرائيلية؛ ينبغي الإشارة على وجه الخصوص إلى المدى الذي ذهبت إليه «واشنطن»، لحماية إسرائيل من الإدانة الدولية لسياستها في الأراضي المحتلة، سواء في «الأمم المتحدة»، أو «المحكمة الجنائية الدولية»، أو في أي مكان آخر؛ وهو الأمر الذي لا يمكن إخفاؤه أو تجاهله.

على العموم، لا يمكن إنكار ازدواجية المعايير الغربية في ردود أفعالها تجاه حرب روسيا في أوكرانيا، مقابل ما تقوم به إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث برزت هذه الازدواجية بشكل صارخ عند محاسبة الأولى جراء انتهاكاتها، فيما تم تجاهل الفظائع، والخروقات والانتهاكات، وجرائم الحرب، التي تقوم بها إسرائيل في الأراضي المحتلة ليل نهار.

وفي ضوء إصرار الحكومات الغربية المستمر على حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، دون إدانة واضحة لوقوع ضحايا بين المدنيين الفلسطينيين، وتدمير المنازل والبنية التحتية، مع غض الطرف من جهة أخرى عن خطط الضم المتسارعة لتحالف «بنيامين نتنياهو»، اليميني المتطرف للأراضي الفلسطينية؛ فمن الواضح أنها ستستمر في اعتداءاتها وانتهاكاتها بحق الفلسطينيين العزل، ووقوع مزيد من الضحايا .

٢٠٢٣/٧/١٥

انعكاسات التنافس بين القوى العظمى على استقرار الشرق الأوسط

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

أصبحت المنافسة المتزايدة على الصعيد الجيوسياسي والاقتصاد والتكنولوجيا والأمن بين «الولايات المتحدة»، و«الصين»، تمثل الآن «وضعًا راسخًا»، في النظام السياسي الدولي .وأشار «سكوت كينيدي»، و«وانغ جيسي»، من «مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية»، إلى أن العلاقة بين القوتين «تدهورت إلى أعمق مستوى منذ أوائل سبعينيات القرن الماضي» .

ومع تصادم رؤى البلدين حول تايوان، والسيطرة على الاقتصاد العالمي، والابتكار التكنولوجي، والتجسس، الذي شبهته «مايا جاسانوف»، من جامعة «هارفارد»، بـ«الحرب الباردة الثانية»، فضلًا عن تباطؤ التعاون الدبلوماسي بينهما بشكل كبير؛ أشار «ريان هاس»، من «معهد بروكينجز»، إلى شعور المعلقين الغربيين بخيبة أمل إزاء «النتائج المتواضعة» لزيارة وزير الخارجية الأمريكية، «أنتوني بلينكين»، لـ«بكين»، في يونيو ٢٠٢٣، والتي «لم تسفر عن أي تطورات أو تغييرات كبيرة في العلاقات بين البلدين».

علاوة على ذلك، خلق التنافس المتصاعد بين «واشنطن»، و«بكين»، تحديات كبيرة للأمن العالمي .وفي حين رأى «جريج برازينسكي»، من جامعة «جورج واشنطن»، أن «شرق آسيا من المحتمل أن تكون ساحة المعركة الرئيسية للتنافس الجديد بينهما»؛ فإن المنافسة الاستراتيجية قائمة بالفعل في إفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية . ويرسخ العداء بين القوى العظمى على المسارح الدولية المتعددة، ديناميكية لا تساعد في معالجة التهديدات الإقليمية أو الدولية، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية.

وفي غضون ذلك، تطورت في «الشرق الأوسط»، ديناميكيات جيوسياسية مختلفة .وفي سياق تسعى فيه «الولايات المتحدة»، لتقليص مشاركتها الدبلوماسية وتأثيرها الأمني في المنطقة، بينما تقوم «الصين»، بتوسيع مشاركتها السياسية؛ أوضح «روس هاريسون»، و«أليكس فاتانكا»، في مجلة «فورين بوليسي»، أن «المنافسة الشديدة بين القوى العظمى»، هي عامل قد يساعد الشرق الأوسط على التحرك «نحو الاستقرار»؛ لأن هذا الوضع «يسمح للدول بعقد صفقات تخدم مآربها الخاصة»، بدلاً من استرضاء طموحات القوى الخارجية والداعمين».

وفي ظل التصورات بشأن الانسحاب الأمريكي من المنطقة؛ بدأ الحديث عن نظام سياسي إقليمي متعدد الأقطاب . وعليه، أجرى الباحثان مقارنات بين المشهد الجيوسياسي الحالي للشرق الأوسط، وحالة جنوب شرق آسيا خلال الستينيات، عندما تم تشكيل «رابطة دول جنوب شرق آسيا») آسيان(، التي وصفاها بأنها «واحدة من أكثر المنظمات الإقليمية نجاحًا في العالم»، حيث استشهدا بكيفية توصل أعضائها إلى الإدراك الجماعي بأنه «بدون تعاون»، لن يكون «بوسعهم تحقيق ازدهار اقتصادي»، ولا «توفير الأمن الخاص بهم» .

وفي ضوء سلسلة من التغيرات والمبادرات الدبلوماسية الكبرى التي شهدتها المنطقة في الآونة الأخيرة، بما في ذلك، «اتفاقيات إبراهام»، و«إعادة العلاقات الدبلوماسية بين السعودية وإيران»، و«عودة سوريا إلى جامعة الدول العربية»؛ أكد «هاريسون»، و«فاتانكا»، أهمية قيام دول المنطقة الآن «بعقد صفقات تستند إلى مصالحها الوطنية الخاصة بدلاً من طلب مساعدة الخارج»، مضيفين أن «استقلال الفكر والعمل في الشؤون العالمية، مرجعه بشكل مباشر إلى التنافس بين القوى العظمى .

واستمرارًا، أوضحا أنه مع مشاركة «الولايات المتحدة»، و«الصين»، و«روسيا»، وقوى أخرى في سياساتهم الدولية الخاصة، والسعي إلى عقد المزيد من الشراكات في جميع أنحاء العالم؛ فإن القوى الإقليمية في الشرق الأوسط الآن «لديها المزيد من الخيارات»، بشأن الشراكات الاقتصادية والسياسية والأمنية، ونتيجة لذلك «تعمل بشكل حر أكثر من ذي قبل».

وفي حالة «السعودية» على وجه الخصوص، أوضح «روبرت ماسون»، من «معهد دول الخليج العربية»، أنها «حريصة على إعادة إرساء الاستقرار في المنطقة»، من أجل «حماية استثماراتها، وتنفيذ «رؤية ٢٠٣٠» .ومع تسليط الضوء على المنطق الاقتصادي وراء هذه الإجراءات، أكد «هاريسون»، و«فاتانكا»، أهمية رؤية المملكة ٢٠٣٠، للتأثير على سياساتها الخارجية، والاقتصادية، والسياسية، والأمنية في المنطقة، وكيفية اكتشاف الرياض أن «أفضل استراتيجية وطنية لمستقبل البلاد هي التي تعتمد على التطورات الاقتصادية في الداخل» .

وبشكل واضح، تجلى هذا التركيز من خلال زيادة مشاركة «المملكة»، في الرياضة؛ لتعزيز تقدم قوتها الناعمة . ففي كرة القدم، وقعت مع بعض أفضل لاعبي العالم لصقل الدوري المحلي الخاص .بينما في الجولف، اجتذبت مسابقة «ليف جولف»، المملوكة لصندوق الاستثمارات العامة بعضًا من أبرز الأسماء الرياضية، وتم توقيع عقد شراكة مع «رابطة لاعبي الجولف المحترفين» .وأشار «ستيفن والت»، من «جامعة هارفارد»، إلى أن هذا يرقى إلى استخدام القوة الناعمة في «ذروة النفوذ السعودي»، ليس فقط على المستوى الإقليمي، بل على المستوى الدولي أيضًا» .

وبينما وافق «هاريسون»، و«فاتانكا»، على أنه «من السهل التشكك في آفاق الدبلوماسية بالشرق الأوسط»، لاسيما فيما يتعلق بمستقبل الانفراج السعودي الإيراني، فقد أصرا على أن «هناك قوى تعمل في المنطقة والعالم اليوم مما يجب أن يخفف من شكوكنا» .وفي حالة وقف التصعيد بين إيران ودول الخليج، قدر الخبراء أنه نظرًا لأن الأخيرة أثارت أسئلة عن دور «واشنطن»، كشريك وضامن أمني، فقد كان لذلك أثر في تقاربها مع طهران .

وبالفعل، تمثلت «نقطة التحول» في عدم استجابة «الولايات المتحدة»، للهجوم على حقول النفط السعودية في «بقيق»، و«خريص» عام ٢٠١٩، وهو الأمر الذي رأوا فيه أنه جعل مبدأ كارتر الخاص باستخدام القوة لحماية المصالح الأمريكية في الخليج «منتهي الصلاحية» .وعلى الجانب الإيراني، أوضحا أنه، نظرًا لأن «طهران»، «تفتقد رؤية مخرج من المأزق الذي تعيشه مع واشنطن»، بعد انهيار محادثات استعادة «الاتفاق النووي» لعام٢٠١٥، فإنه يمكن لها أن تسعى إلى نهج سياسة جديدة تجاه منافسيها الإقليميين، لا سيما «كقنوات للتجارة العالمية».

وفيما يتعلق بالمكاسب التي تعود على الأمن الإقليمي من هذه التغييرات، رأت مجلة «الإيكونوميست»، أن «المزيد من الحوار والتعاون بين السعودية وإيران، بدلاً من العداء والدعم النشط للفصائل المتنافسة»، سوف «يزيل ديناميكية مهمة مزعزعة للاستقرار من بؤر الصراع في المنطقة» .وبالإشارة أيضًا إلى المثال المقارن لرابطة دول جنوب شرق آسيا، استشهد «ماسون»، بأن «تدشين منتدى أمني إقليمي جديد»، يُمكن أن يتحقق «من خلال التفاعلات المستمرة» من قبل القوى الإقليمية، حيث يعمل هذا على «تعزيز إحساس أقوى بالهوية الإقليمية»، وبالتالي التأكيد للدول الأعضاء على فوائد الحفاظ على الاستقرار الإقليمي، وتجنب الفوضى .

وفي الوقت نفسه، فإنه من أجل أمن دول الخليج، أوضح «هاريسون»، و«فاتانكا»، أن الحوار مع إيران، يؤدي «فائدة إضافية»، تتمثل أنه في حال حدوث مواجهة عسكرية بين «طهران» من جهة، وإسرائيل والولايات المتحدة، أو كلاهما من ناحية أخرى، فمن شأن علاقاتهم المتوسعة معها أن تقلل احتمالية أن يصبحوا هم أنفسهم «هدفًا للانتقام الإيراني».

ومع ذلك، فإن نجاح المبادرات الدبلوماسية بين دول الشرق الأوسط، يتعارض مع الاعتقاد السائد في «واشنطن»، بين مفكري السياسة الخارجية، بأن «الشرق الأوسط، لا يمكن أن يستقر بدون تدخلها» .ولدحض هذه الفكرة، أشار «هاريسون»، و«فاتانكا»، إلى أنه في «البيئة الحالية» من خفض التصعيد والتقارب في الشرق الأوسط، «من الواضح أن الدافع الأساسي لتحقيق الاستقرار يأتي من القوى الإقليمية» نفسها، وليس نتاج الضغوط الخارجية».

وعلى العكس من ذلك، أوضح «ستيفن كوك»، من «مجلس العلاقات الخارجية»، أن إعادة العلاقات بين السعودية وإيران، لم «يحقق حتى الآن خفض التصعيد في جميع أنحاء المنطقة»، موضحا أن اتفاق سلام لإنهاء الحرب في اليمن، «لا يزال بعيد المنال»، في حين أنها «لا تزال ملتزمة بتنحية «واشنطن»، بعيدًا عن الشرق الأوسط»، مستشهدا بكيفية تنفيذ وكلائها لهجمات في سوريا، بالإضافة إلى استمرارها في تهديد الشحن البحري في الخليج العربي وبحر العرب، وهو الأمر الذي عزز من التواجد الأمريكي في مياه المنطقة ردًا على ذلك.

ومع احتمالية أن تكون «القوى العظمى»، في العالم أقل انخراطًا في الشؤون الدبلوماسية للشرق الأوسط؛ فمن المهم أيضًا أن ندرك كيف ستظل مؤثرة على الأرجح، كقنوات محتملة لتسهيل المفاوضات، مع إشارة «بيتر بيكر»، في صحيفة «نيويورك تايمز»، إلى تحول الصين إلى «لاعب قوة جديد»، بالمنطقة من خلال التوسط في إعادة العلاقات السعودية الإيرانية .وفي هذا الصدد، أشار «هاريسون»، و«فاتانكا»، إلى أن «الدور الدبلوماسي الجديد»، لبكين في المنطقة هو عامل يمكن أن يساعد في «الحفاظ على اتجاهات خفض التصعيد»، مشيرين إلى أنها على عكس السياسة الخارجية الأمريكية، «تتخذ موقفًا أكثر حيادية تجاه الصراع الإقليمي»، وبالتالي تعد بـ«تهدئة التوترات بدلاً من تأجيجها».

من ناحية أخرى، قد يكون الحضور الدبلوماسي المتزايد للصين في الشرق الأوسط، هو نفسه محفزا للولايات المتحدة على تكثيف دورها في تسهيل المفاوضات والانخراط مع خصومها في الشرق الأوسط .ومع إشارة «كوك»، إلى أن وساطة «بكين»، في التقارب السعودي الإيراني، «كانت ضربة واضحة لمكانة واشنطن في المنطقة»؛ اقترح «هاريسون»، و«فاتانكا»، أن الدفع الدبلوماسي الأمريكي المتجدد مع إيران للتوصل إلى تسوية غير رسمية بشأن الملف النووي، ربما يكون متأثرا بالحاجة إلى الرد على النجاحات الدبلوماسية التي حققتها الصين مؤخرًا في المنطقة، حيث يتعين عليها «محاربة الرواية التي تروج للصين كصانع سلام والولايات المتحدة، باعتبارها داعية حرب لا تريد سوى بيع الأسلحة».

ومع ذلك، فإنه بقدر ما يمكن لمشاركة القوى العظمى أن تساعد في تسهيل الحوار بين الجهات الفاعلة الإقليمية؛ فإن شبكات الشراكات والتحالفات والأعمال العدائية التي تشارك فيها «واشنطن»، و«بكين»، يمكن أن تعمل أيضًا على عرقلة الجهود المبذولة نحو المصالحة والتعاون .وأشار «ماسون»، إلى أن التوترات المستمرة بين «واشنطن»، و«طهران»، ستؤدي إلى «عرقلة» العلاقات السعودية الإيرانية أيضًا، إضافة إلى أن «حرب الظل» بين «إسرائيل»،

و«إيران»، يبدو أنها تتصاعد بينما تواصل الأخيرة تقدمها نحو الحصول على سلاح نووي .وفيما يخص التدخل الصيني المستقبلي، أشار «هاريسون»، و«فاتانكا»، إلى أنه «يبقى أن نرى ما إذا كانت تتمتع بالثقل والإرادة السياسية»، لتعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي والأمني بين الخصوم الإقليميين .

على العموم، يبدو أنه لا يزال هناك عدد من التحديات أمام التقدم المستقبلي لخفض التصعيد الإقليمي في الشرق الأوسط، حيث لا يزال دور القوى الخارجية، مثل «الولايات المتحدة»، و«الصين»، مؤثرًا بشكل كبير على الأمن الإقليمي في المستقبل .وفي مواجهة شكوك العديد من المحللين، مثل «ميسون»، الذي حذر من أنه «لا يوجد ضمان بأن تجدد التعاون سوف يترجم إلى مصالحة أوسع وطويلة الأمد»، و«كوك»، الذي أصر على أن «طهران»، «لا تريد التعاون مع دول المنطقة، وأن هدفها هو إعادة ترتيبها بطريقة تخدم مصالحها، وعبر التصعيد إذا لزم الأمر؛ فقد أصر «هاريسون»، و«فاتانكا»، على أن مثل هذه «التحليلات غير الدقيقة»، من قبل المراقبين، يمكن أن تجعلهم لا ينظرون إلى «احتمالات مستقبل أفضل لهذه المنطقة المضطربة».

٢٠٢٣/٧/١٧

حقائق ترسم مستقبل العلاقات بين البحرين وبريطانيا

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في مطلع يوليو٢٠٢٣، تم تعزيز علاقات التعاون السياسي والاقتصادي الوثيقة بين مملكة البحرين والمملكة المتحدة، بشكل أكبر من خلال مذكرة تفاهم، بشأن استثمارات استراتيجية وتعاون، والتي وقعها سمو ولي العهد رئيس الوزراء الأمير سلمان بن حمد آل خليفة خلال زيارته للندن مع رئيس الوزراء البريطاني ريشي سوناك .

وبهدف تبسيط سبل الاستثمار بين البلدين، احتفل بالاتفاق اللورد دومينيك جونسون، وزير الاستثمار البريطاني، باعتباره تتويجاً لعلاقة تجارية ناجحة ومزدهرة، بلغت قيمتها ٣,١ مليارات جنيه إسترليني في عام ٢٠٢٢ .فيما اعتبره رئيس الحكومة البريطانية بمثابة الفصل التالي في العلاقة التاريخية والوثيقة بين لندن والمنامة، وكتب داميان ماكيلروي، في صحيفة ذا ناشيونال، أنه يمثل اللبنة الأساسية لمرحلة جديدة من العلاقات الاقتصادية سريعة التوسع.

وتمهد الاتفاقية، الطريق لضخ استثمارات بحرينية تصل إلى مليار جنيه إسترليني في الاقتصاد البريطاني، فضلاً عن تسهيل قيام الشركات البريطانية بأعمال تجارية مع نظيرتها البحرينية .وتُضاف مذكرة التفاهم إلى مجموعة كبيرة من صيغ التعاون الأخيرة على المستوى الحكومي بين المملكة المتحدة، ودول مجلس التعاون الخليجي .

وبالإضافة إلى استضافة جيمس كليفرلي، وزير الخارجية البريطاني، اللقاء الأول للحوار الاستراتيجي مع الإمارات، في مايو ٢٠٢٣، تتواصل خطط لندن، لتوقيع اتفاقية تجارة حرة واسعة النطاق مع دول الخليج، وهو ما يتزامن مع جولة كيمي بادنوش، وزير التجارة الدولية إلى المنطقة، ولقائها بالمسؤولين الخليجيين، قبيل الجولة التالية من المفاوضات الرسمية حول التجارة المقرر عقدها في وقت لاحق من عام ٢٠٢٣.

ووفقًا لـ«مذكرة التفاهم»، سيتم تسهيل الاستثمار الإضافي في اقتصاد المملكة المتحدة، فضلاً عن دعم تنويع اقتصاد البحرين، ودفع المزيد من التعاون بين البلدين على المدى الطويل، في ضوء الإشارة إلى توقيع اتفاقية إضافية بشأن

شراكة الاقتصاد الرقمي، والتي من شأنها تمكين التعاون الفني والتركيز على مصالح المستهلك، والأعمال في الاقتصاد الرقمي؛ بهدف تعزيز قطاعي التكنولوجيا والخدمات في كلا البلدين .وأشار سفير البحرين لدى المملكة المتحدة، الشيخ فواز بن محمد آل خليفة، إلى الكيفية التي تؤكد بها هذه الاتفاقيات على تحول ديناميات العلاقات الاقتصادية بين بريطانيا والخليج إلى ما وراء الأسس التاريخية لصادرات الهيدروكربونات والصادرات العسكرية، حيث أضحت العلاقات الثنائية الآن واسعة النطاق، لتشمل العلاقات المتبادلة، استثمارات في عدة قطاعات متنوعة.

ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية لاتفاقية التفاهم البحرينية – البريطانية، في توفير السبل أمام المنامة للاستثمار في الاقتصاد البريطاني.

وينعكس تقدم الاقتصاد البحريني وتنويعه المتسارع، بعيدًا عن صادرات النفط في البيانات الخاصة، بنمو الناتج المحلي الإجمالي وتقديرات الإنتاج المستقبلية .وبحسب بيانات «صندوق النقد الدولي»، فإن اقتصاد البحرين نما بنسبة ٤,٩٪ عام ٢٠٢٢، مدفوعا بزيادة قدرها ٦,٢٪ في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، فيما أصبح قطاع الخدمات المالية الآن أكبر مساهم في الاقتصاد الوطني، بحوالي ١٧,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

وتماشيًا مع ذلك، أشار ماكلروي، إلى تضاعف التجارة بين المنامة ولندن، تقريبًا على أساس سنوي لتصل إلى ٣,١ مليارات جنيه إسترليني في عام ٢٠٢٢، في ضوء أن الأخيرة تحرص على توسيع مشاركتها الاقتصادية بشكل أكبر .وكجزء من اتفاقية الشراكة الاستراتيجية الجديدة، من المتوقع أن تستقبل بريطانيا استثمارات بقيمة مليار جنيه إسترليني من خلال صندوق الثروة السيادية البحريني ممتلكات، وشركة الخدمات المالية أو بنك إنفستكورب، ومجموعة جي إف إتش المالية، وشركة أصول لإدارة الأصول.

وعن الكيفية التي ستسهل بها الاتفاقية استثمارات القطاع الخاص بين البلدين، أوضح اللورد جونسون، أنها ستتيح الوسائل لزيادة الاستثمار الثنائي في قطاعات التكنولوجيا، وخدمات الأعمال، وقطاعات التصنيع، فضلًا عن فتح المزيد من الأبواب أمام الشركات البريطانية للانخراط في الاقتصاد البحريني .وأشار محافظ مصرف البحرين المركزي، رشيد المعراج، إلى أن الفكرة المركزية لهذا الاتفاق تكمن في إزالة جميع نقاط الاحتكاك والخلاف، التي تمنع دون داع تدفق فرص التجارة والاستثمار، وهي إجراءات ستؤدي بدورها للسماح بمواءمة الشروط التنظيمية الثنائية، وبالتالي فتح الكثير من فرص العمل لكلا الطرفين، فضلا عن أن شراكة الاستثمار والتعاون الاستراتيجي، تمثل مزيدًا من التقدم في العلاقات المشتركة، لاسيما في ضوء التقديرات المنوطة بتيسير سبل الاستثمار والتعاون الواضح بين البلدين .

وبالنسبة إلى بريطانيا، فإن العلاقات الاقتصادية الوثيقة مع مجلس التعاون الخليجي، بأكمله يتم السعي إليها بنشاط؛ حيث تحاول حكومة المحافظين تعزيز عدد وحجم الاتفاقيات التجارية منذ خروجها من الاتحاد الأوروبي، فضلا عن أن دول الخليج تعد حاليًا سابع أكبر سوق تصدير بالنسبة للمملكة المتحدة .

وفي المقابل، أشارت مجلة جلف بيزنس، إلى أن طلب المنطقة على السلع والخدمات البريطانية من المتوقع أن ينمو بوتيرة متسارعة في السنوات القادمة، بنسبة تزيد على ٧٥٪ بحلول عام ٢٠٣٥ إلى ما يقرب من تريليون

جنيه إسترليني، في ضوء أن اتفاقية التجارة الحرة من المتوقع أن توفر مزايا عديدة، ويكون لها دور في تقنين اللوائح، وتبسيط مستوى العلاقات بين الشركات.

وبالفعل، بدأت المفاوضات بشأن اتفاقية التجارة الحرة– التي من المتوقع بحسب الحكومة البريطانية أن تعزز التجارة الثنائية بنسبة ١٦٪ على الأقل سنويًا، وتضيف ١,٦ مليار جنيه إسترليني إلى اقتصادها –خلال صيف عام ٢٠٢٢، كما عُقدت ثلاث جولات من المحادثات في كل من لندن، والرياض .

ومن المقرر انعقاد الجولة الرابعة– وربما النهائية –من المناقشات في وقت لاحق في عام ٢٠٢٣ .ومع إشارة المملكة المتحدة، إلى أنه تم إحراز تقدم جيد في المحادثات، لا سيما مع بقاء الجانبين ملتزمين بالموافقة على إبرام اتفاقية طموحة وشاملة وحديثة، مناسبة للقرن الحادي والعشرين؛ علق اللورد جونسون، أنه بالإضافة إلى الشراكة الاستراتيجية مع البحرين، والاتفاقيات المماثلة الثنائية مع دول الخليج الأخرى؛ فإن الصفقة التجارية بين بريطانيا، ودول مجلس التعاون، تعد اتفاقا جماعيا، سيجلب المزيد من فرص التجارة والاستثمار، وسيؤدي إلى تنمية اقتصاداتنا، وخلق وظائف تتطلب مهارات عالية في قطاعات العمل المستقبلية.

من جانبه، أوضح المعراج، لوكالة بلومبرج، أن المحادثات حتى الآن غطت جميع القطاعات، مضيفا أنه يحدوه الأمل أننا وصلنا الآن إلى مرحلة تجعلنا على وشك إبرام هذه الاتفاقية .

وعلق الرئيس التنفيذي لمجلس التنمية الاقتصادية البحريني خالد حميدان، بأن اتفاقية التجارة الحرة بين المملكة المتحدة، ودول مجلس التعاون الخليجي، من شأنها أن توفر فرصة ممتازة لتعميق علاقاتنا، وحث الطرفين على فعل كل شيء يمكن القيام به معًا لتحقيق أقصى استفادة من هذه الفرصة.

من ناحية أخرى، تم إحراز تقدم في جوانب أخرى من العلاقات بين بريطانيا، ودول الخليج في الأشهر الأخيرة .

وفي مايو ٢٠٢٣، عُقد الاجتماع الافتتاحي للحوار الاستراتيجي بين الإمارات، والمملكة المتحدة، في لندن، حيث اتفق وزير خارجية الأخيرة جيمس كليفرلي، ونظيره الإماراتي الشيخ عبدالله بن زايد، على تعزيز مصالحهما المشتركة، تجاه التعاون في مجال السلام الدولي والأمن والنمو الاقتصادي .

وفي هذا الصدد، أشاد رئيس لجنة الدفاع في مجلس العموم، توبياس إلوود، بالإمارات لكيفية جذبها اهتمام، العديد من القوى العالمية رغم الأحداث والاضطرابات الراهنة، حيث أثبتت نفسها كحليف للمملكة المتحدة، وكذلك عضو جدير في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عام ٢٠٢٣.

وتأكيدا على هذا التحليل، قامت وزيرة الأعمال والتجارة البريطانية كيمي بادنوش، بزيارات شخصية للسعودية، وقطر، والإمارات، في وقت سابق من الشهر الجاري، كما التقت الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي جاسم البديوي .ودعما لتعزيز العلاقات الاقتصادية لبريطانيا بالمنطقة، ودعمها لاتفاقية التجارة الحرة؛ أصرت الوزيرة على أن الخليج، يمثل فرصة هائلة للشركات البريطانية في عدة قطاعات تمتد من مجالات الزراعة إلى التجارة الرقمية والطاقات المتجددة .وقبل نهاية يوليو، من المقرر أن يزور اللورد جونسون، الكويت، والإمارات، لإجراء محادثات حول الاستثمارات المشتركة، بما في ذلك مع ممثلين من بنك الكويت الوطني، وشركة بي أيه إي سيستمز، ومركز دبي المالي العالمي، ورولز رويس.

على العموم، يعزز اتفاق الشراكة بين البحرين وبريطانيا في يوليو ٢٠٢٣، العلاقات الاقتصادية المزدهرة بين البلدين .وعند النظر إلى الحماس لدى كل من لندن، والخليج، لتعزيز العلاقات الوثيقة بينهما، واقتران ذلك بالاتفاقيات الدبلوماسية السابقة المعنية بتوسيع التعاون مع السعودية، وقطر، والإمارات، فضلاً عن الاحتمال المتزايد لإبرام اتفاقية تجارة حرة شاملة قبل نهاية عام ٢٠٢٣؛ يبدو واضحا أن العلاقات بين بريطانيا ودول الخليج قوية، ولا يزال لديها قدرة أكبر على النمو، لا سيما مع الإرادة السياسية لدى كلا الطرفين.

٢٠٢٣/٧/١٨

«العواصف الترابية».. وتأثيراتها على استقرار منطقة الشرق الأوسط

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في عالم تتفاقم فيه الآثار المناخية السلبية الناتجة عن «ارتفاع درجات الحرارة»، و«انبعاثات غازات الاحتباس الحراري»؛ كتبت «ريبيكا كيرنز»، من شبكة «سي إن إن»، أن «العواصف الترابية»، أصبحت أيضًا ظاهرة عالمية، تؤثر على منطقة تمتد من غرب إفريقيا إلى البحر المتوسط وما وراءها» .وبسبب موجات الرياح التي تحمل جزيئات دقيقة من الغبار، مرورًا بالمناطق القاحلة والجافة مثل الصحاري؛ أشارت «اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر»، إلى أن معدل مثل هذه العواصف على الصعيد الدولي، «زاد بشكل كبير في السنوات الأخيرة»، جراء مزيج من «تغير المناخ، وتدهور الأراضي، والجفاف».

وعلى الرغم من أنه في الشرق الأوسط، تعد عناصر «المناخ الجاف»، و«درجات الحرارة المرتفعة»، هي الظروف المواتية لتطور العواصف الترابية والرملية المدمرة، وكذلك «السماء البرتقالية»، هي «سمة مناخية طبيعية للمنطقة»؛ فقد رأى «حميد بوران»، من جامعة «ولفرهامبتون»، و«كريس آيليت»، و«جلادا لان»، من «المعهد الملكي للشؤون الدولية»، أن «شدة وتواتر العواصف الترابية» في الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة، «لفتت الانتباه إلى التغيرات المناخية في الديناميات البيئية الإقليمية».

وعلى وجه الخصوص، تُزيد المخاطر القصيرة الأجل المتمثلة في العواصف الرملية والترابية المستمرة من تأثيراتها على صحة الإنسان وعلى النشاط الاقتصادي، فضلا عن المخاوف المتعلقة بالآثار الصحية طويلة الأجل لملايين الأشخاص التي تخضع لأنماط الطقس المتغيرة، وتفاقم القضايا الأمنية المحتملة التي غالبا ما تظهر في أعقاب فقدان ركائز سبل العيش، وجعل الأرض غير صالحة للسكن جراء تلك الظواهر .

وفي إدراك لأهمية هذه القضية، سعى المعلقون والحكومات إلى تعزيز جهود المراقبة والتحليل والسياسات الخاصة بهم لمعالجة الأسباب الجذرية لتفاقم العواصف الترابية .ونظرًا لأن مثل هذه القضايا البيئية تتجاوز الحدود؛ فإن إدارة واحتواء وتخفيف هذه المخاطر الطبيعية في الشرق الأوسط؛ تتطلب التعاون بين كافة الدول لخدمة المصالح المشتركة، وتجنب الأضرار البيئية في نهاية المطاف.

وفي صيف عام ٢٠٢٢، تصاعدت العواصف الترابية المدمرة في الشرق الأوسط .وأشارت «ريتشا سيال» في صحيفة «الجارديان»، إلى «مشاهد مروعة»، حول «موجات من الضباب الكثيف والسماء البرتقالية القاتمة» .وأضافت صحيفة «عرب نيوز»، أن منطقة الخليج والمنطقة المحيطة بها، «معتادة على العواصف الرملية»، وأن

«السعودية»، تتأثر بها باعتبارها أكبر دولة في شبه الجزيرة العربية، والحاضنة لكافة التضاريس المختلفة التي تهيمن عليها الطبيعة الصحراوية» .ورأى «سنام محوزي»، من وكالة «رويترز»، أن هذه العواصف «تأتي في وقت مبكر وأكثر تواترًا، وترتفع كثيرًا عن المعدل المعتاد مرة أو مرتين في السنة».

وتعليقا على ذلك، أوضح «بوران»، و«آيليت»، و«لان»، أن العواصف الترابية تحدث في المناخات القاحلة «عندما تهب الرياح وتحمل وتنقل جزيئات التربة» – التي يقل عرضها عن ٠٥٠٠ مم – لآلاف الكيلومترات، مشيرين إلى أن «بناء السدود، وسوء إدارة الأراضي والمياه»، قد فاقم من هذه الظواهر في الشرق الأوسط .ومن المعلوم، أن تأثيرات تغير المناخ العالمية الأوسع نطاقًا، تعمل على تحفيز هذه العواصف؛ حيث يتسبب الجفاف في المنطقة ومحيطها في خلق المزيد من الغبار «وزيادة تدهور التربة وتسريع التصحر» .ومع حالة نقص المياه الطويلة، فقد تتحول «الأرض التي كانت ذات يوم خصبة إلى مصدر دائم للغبار والأتربة».

وعلى الرغم من إشارة خبراء المناخ إلى أن العواصف الترابية، تجلب «فوائد مهمة»، للبيئة المحلية في الشرق الأوسط؛ فقد أوضحت «ديانا فرانسيس»، من جامعة «خليفة»، أن النظم البيئية تعتمد على رذاذ الغبار»، وأضاف «بوران»، و«أيليت»، و«لان»، أنها «مفيدة بيئيًا» من حيث إنها تنقل العناصر الغذائية للتربة عبر طقس المناخ الجاف للمنطقة، ومع ذلك، أشاروا أيضًا إلى كيف يمكن أن يكون «تأثير العواصف المستمرة، «مدمرًا على المجتمعات البشرية» .وأضافت «كيرنز»، أن العواصف قد تصبح أكثر تواترا، وشدة لدرجة أن تؤدي «إلى تفاقم ظاهرة تغير المناخ من خلال تدمير الأراضي الخصبة، وجعلها جافة وقاحلة».

وفي العام الماضي، وصلت هذه الديناميكية إلى مستوى جديد مع استمرار موسم العواصف لعدة أشهر وتأثر البلدان في جميع أنحاء المنطقة، بدءًا من تركيا، إلى عُمان عبر رياح الشمال التي جلبت الغبار والأتربة شمالًا من منطقة الخليج .وبشكل خاص، أشار «بوران»، و«آيليت»، و«لان»، إلى تأثر العراق بشدة من تلك العواصف، حيث تم نقل ٥٠٠٠ شخص إلى المستشفى يعانون من مشاكل في التنفس، كما تسببت في إلغاء الرحلات الجوية، وتعليق كافة الخدمات الحكومة.

وبهذا المعنى، تتضح المخاطر الكبرى على صحة الإنسان، والإنتاجية الاقتصادية، والأمن الإقليمي الناتجة عن العواصف الترابية .وبالإضافة إلى الآلاف من الأشخاص الذين يعانون من صعوبات في التنفس، أشار «بوران»، و«أيليت»، و«لان»، إلى المخاطر الصحية على المدى الطويل، جراء «الجزيئات الدقيقة»، التي تنشر مسببات الأمراض في الهواء»، وتؤدي إلى تفاقم مشاكل القلب والأوعية الدموية، وهو الأمر الذي يضع ضغطًا على الخدمات الصحية المحلية.

وعلى الجانب الاقتصادي، يمكن للعواصف الكبرى أن تجبر قطاعات من الاقتصادات الوطنية على إغلاق أنشطتها بالكامل، وبالتالي تثبيط الإنتاجية إلى حد كبير .وفي عام ٢٠١٩، قدر «البنك الدولي»، أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تخسر ما يقرب من ١٣ مليار دولار سنويًا؛ بسبب الآثار الاقتصادية للغبار والعواصف الرملية، بالإضافة إلى تكاليف إصلاح الأضرار التي لحقت بالممتلكات وأعباء الرعاية الصحية، وكلفة عمليات التنظيف، وتعطيل النشاط اليومي والانخفاض الناتج في الإنتاجية، وكلها عوامل تؤدي إلى انخفاض الناتج الاقتصادي .

وبالنظر إلى هذه الأرقام، فمن المؤكد أن الأضرار الاقتصادية التي لحقت بالشرق الأوسط، بما في ذلك الخليج، ستكون أعلى بكثير في عام ٢٠٢٣.

علاوة على ذلك، تمثل العواصف الترابية أيضًا تحديات أمنية على المدى الطويل .وكما هو الحال مع ندرة المياه، وارتفاع درجات الحرارة، والجفاف؛ فإن تفاقم العواصف الترابية– خاصة بالنسبة لأولئك الذين يعيشون في المناطق الأقل كثافة سكانية مع محدودية الوصول إلى المساعدة العاجلة أو الرعاية الصحية – يعني أن هذه المناطق قد تصبح غير مناسبة للعيش .وأشار «بوران»، و«آيليت»، و«لان»، إلى أن الظواهر الشديدة يمكن أن تؤدي إلى «تراجع إنتاجية المحاصيل، ونفوق الحيوانات»، وبالتالي تشكل خطورة على المجتمعات والمناطق التي تواجه «أمنا غذائيا هشا بالفعل».

واستمرارًا لهذه الحجة، أضاف «بنيامين فريدمان»، من «معهد الشرق الأوسط»، أنه في «الدول الضعيفة مؤسسيا»، يمكن لندرة المياه «أن تجبر الناس على النزوح إلى المناطق الحضرية»، وهي الديناميكية التي من شأنها أن تكثف «الضغط على الحكومات»، حيث «تتنافس الأطراف المتعددة والفصائل على الموارد»، مستشهداً بعدم قدرة الحكومة السورية على التعامل مع تدفق سكان الريف الذين ينتقلون إلى المدن، بعد جفاف «مدمر وطويل الأمد» في عام ٢٠٠٦؛ ما مثّل عاملاً مساهماً للحرب الأهلية التي قوضت الأمن الإقليمي بشدة.

وفي المجال الجيوسياسي والدبلوماسي، أكد «بوران»، و«آيليت»، و«لان»، أن تدهور العوامل البيئية يمكن أيضًا أن «يؤجج سياسة إلقاء اللوم»، بين المتنافسين الإقليميين بسبب نكساتهم .

من جانبه، أشار «كاوه مدني»، من «سيتي كوليدج»، إلى أن المشاكل «العابرة للحدود»، جراء العواصف الترابية، «تتنامى خطورتها كل عام»؛ مما يفرض ضرورة التعاون الإقليمي؛ للتخفيف من مخاطرها المتبادلة .

ومع ذلك، لم تحظ معالجة الأسباب الجذرية للعواصف الترابية تاريخيا بالأهمية المعطاة للقضايا الأخرى، مثل ارتفاع درجات الحرارة، والجفاف .واستنكر «إريك سولهايم»، من «معهد الموارد العالمية»، «عدم تطرق «محادثات المناخ»، مثل مؤتمرات الأطراف «كوب» السنوية، إلى العواصف الرملية والترابية، مع استمرار المسؤولين في التعامل معها على أنها «قضية ثانوية»، على الرغم من أنها «واحدة من أكثر القضايا البيئية ضررًا للبشر» .وأضاف «بوران»، و«آيليت»، و«لان»، أنه لا يوجد «تنسيق للعمل التعاوني لمعالجة كل من العوامل الفورية وطويلة الأجل لهذه القضية»، مؤكدين أن «النهج العملي» لتعزيز المرونة البيئية، هو الذي يبدأ بـ «الحد الأدنى من الاتفاق على سياسات المياه، والتعاون الأقصى في الحفاظ على الأراضي».

وبالفعل، تمت الإشارة إلى أن هناك أسسًا لمثل هذا التعاون .وأضافت «سينزيا بيانكو»، من «المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية»، أن الدول الأوروبية يمكن أن تساعد هذه الجهود الدبلوماسية من خلال تقديم «منصة لمعالجة قضايا المناخ»، في نطاق خفض التصعيد، مع فائدة إضافية للوفاء «بالتزاماتها المتعلقة بالأمن البيئي والمناخي»، في ضوء الاعتراف بضرورة التعاون الدولي لمواجهة هذه القضايا.

وتوفر سلسلة من التطورات التكنولوجية والسياسية الأمل بإمكانية إحراز تقدم لإبطاء معدل العواصف الترابية التي تهاجم مناخ المنطقة .وفي مجال التكنولوجيا، يمكن التحذير المبكر من المخاطر الوشيكة للعواصف الترابية الكبرى

والمدمرة، وبالتالي السماح للدول بالاستعداد لتأثيرها والتخفيف من أضرارها .وأوضحت «كيرنز»، أن «مهمة إميت»، بالمحطة الفضائية الدولية، التي تراقب تأثير حركة الغبار المعدني على المناخ»؛ ستسمح للعلماء بتحديد مكان وموعد حدوث العواصف .وأضافت «ناتالي ماهوالد»، من جامعة «كورنيل»، أن هذه المهمة، ستحدث «ثورة» في مراقبة المناخ، وتتيح للخبراء «فهم أفضل لتأثير غبار الصحراء» .وفي «السعودية»، تم اعتماد المركز الإقليمي للإنذار بالعواصف الرملية والترابية من قبل «المنظمة العالمية للأرصاد الجوية»، مما يسمح بالمراقبة المتخصصة لظواهر الطقس المتطرفة في الشرق الأوسط.

وفي مجال السياسات، فإن «مبادرة السعودية الخضراء»، التي انطلقت عام ٢٠٢١، تهدف إلى إعادة تأهيل ما يصل إلى ٤٠ مليون هكتار من الأراضي في المملكة، وزراعة ١٠ مليارات شجرة لتحسين بيئة المنطقة، بطريقة ارتأت فيها صحيفة «عرب نيوز»، أنه يمكنها «تحسين جودة الهواء، وتقليل العواصف الرملية، ومكافحة التصحر، وانخفاض درجات الحرارة في المناطق المجاورة» .وأشار «بوران»، و«آيليت»، و«لان»، إلى اتفاق «الكويت»، و«العراق» عام ٢٠٢٣، على مشروع عبر الحدود «لإصلاح الأراضي في جنوب العراق»، وهي المنطقة التي حددتها الدراسات العلمية كمصدر رئيسي للغبار وللعواصف .وبجانب هذه المخططات الطموحة، أضاف «محوزي»، أن غرس الأشجار يمكن أن «ينعش الأراضي الجافة عبر الحفاظ على المزيد من الأمطار في الأرض، وإبطاء تبخرها»، وبالتالي تعزيز النظام البيئي للمنطقة بأكملها وقدرتها على تحمل التغيرات المناخية القاسية.

على العموم، خلص الباحثون إلى أن الإجراءات الدبلوماسية «الوليدة» لمعالجة القضايا البيئية في الشرق الأوسط، «قد تستغرق سنوات لتؤتي ثمارها»، وفي الوقت نفسه، أشاروا إلى أنه «لا ينبغي التقليل من أهمية عواقب العواصف الترابية» .وخلال السنوات القادمة، لا يبدو أن المخاطر المتزايدة على صحة الإنسان، والإنتاجية الاقتصادية، والحماية البيئية؛ تُظهر علامات على التراجع في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، جنبًا إلى جنب مع ارتفاع درجات الحرارة الإقليمية والجفاف .وبشكل متزايد، أكد «فريدمان»، أن «العواصف الرملية المدمرة»، من «الحقائق التي تنتظر المنطقة في نصف القرن المقبل».

ومع ذلك، فإن بزوغ حقبة من خفض التصعيد الإقليمي، وما يصاحبها من تبني للعمل الدبلوماسي؛ يوفر آلية لتعزيز التعاون، استنادًا إلى قناعة بأن المخاطر البيئية هي تهديدات مشتركة، تتجاوز حدود الدول وحلها يقتضي التعاون على المستويين الإقليمي والدولي.

٢٠٢٣/٧/١٩

«التغيرات المناخية» وتأثيراتها على الأمن الغذائي الخليجي

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

طبقًا لـ«منظمة الأرصاد الجوية العالمية»، يعد الأسبوع الأول من يوليو ٢٠٢٣، هو الأكثر سخونة على الإطلاق، وقد صاحب هذا الاحترار اندلاع حرائق الغابات في العديد من مناطق العالم، الأمر الذي يرسل إنذارات قوية، بشأن التغيرات المناخية، التي يجب التعامل معها بجدية، واتخاذ ما يلزم من إجراءات بشأنها.

وبسبب ظاهرة الاحتباس الحراري، تجتاح موجة حر شديدة أنحاء أوروبا، مع تجاوز الحرارة ٤٠ درجة مئوية، طبقًا لـ وكالة الفضاء الأوروبية، مع توقع أن تسجل هذه الحرارة رقمًا قياسيًا، يتجاوز الرقم المسجل في ٢٠٢١ والبالغ ٨٠٤٨ درجة مئوية .ونتيجة لذلك، أصدرت السلطات الإيطالية للسكان إنذارًا باللون الأحمر، كما تم إغلاق موقع أكروبولس، أشهر المواقع السياحية اليونانية، فيما تشهد إسبانيا موجة حرائق في العديد من أقاليم البلاد هي الأسوأ في تاريخها، وتسببت موجة الحر العام الماضي في أوروبا في وفاة نحو ٦١ ألف شخص.

ومن أوروبا امتد الاحترار إلى المكسيك، والولايات المتحدة، وكندا .وشهدت ولاية أريزونا، الأمريكية، ارتفاعًا في درجة الحرارة إلى ٤٦ درجة مئوية، فيما أكدت الإدارة الوطنية الأمريكية لدراسة المحيطات والغلاف الجوي، أن صيف هذا العام قد سجل أعلى درجات حرارة منذ ١٣٦ عاما .وفي يونيو الماضي، شهدت كندا، أكثر موجات حرائق الغابات تدميرًا في تاريخها، وانتشر دخان هذه الحرائق إلى الولايات المتحدة، ودمرت الغابات مساحة نحو ١٠٠ ألف كم٢؛ أي ما يعادل مساحة آيسلندا، كما امتد الاحترار إلى الصين، وأحدث أضرارًا بالغة بمحصول القطن، ووصل إلى اليابان، متسببًا في حرائق واسعة في بعض المناطق، وأمطار غزيرة في مناطق أخرى، فيما تسبب ارتفاع درجات الحرارة في الهند، إلى وفاة العشرات.

وفي الدول العربية، وصلت درجة الحرارة في الجزائر إلى ٥٠ درجة مئوية وفي تونس إلى ٣٠٥٧ درجة مئوية، كما عانت الأخيرة من انخفاض هطول الأمطار بنسبة ٨٠٪ ، وكان شهر مارس الماضي أكثر شهور مارس السالفة جفافًا منذ ١٩٨٠ .وبسبب موجة الحر اندلعت حرائق في محافظتي جرش وعجلون بالأردن، وفي قرية أبل جنوب لبنان، فيما امتدت الحرائق إلى غابة آل شريف شمال المغرب، وأتلفت أكثر من ألفي هكتار غابات، وسجلت مناطق مثل العراق، والكويت، أكثر من ٥٠ درجة مئوية، وشمل ارتفاع درجات الحرارة كل دول مجلس التعاون الخليجي.

وبسبب الاحترار العالمي تزايدت احتمالات تعرض نطاقات رئيسية لإنتاج الغذاء في مناطق مثل أمريكا الشمالية وأوروبا الشرقية لفشل المحاصيل، حيث يؤدي هذا الاحترار إلى زيادة تواتر وشدة الظواهر الجوية المتطرفة، واحتمال حدوثها في وقت واحد حول العالم، ما يؤدي إلى انخفاض المحاصيل في العديد من مناطق القمح الرئيسية في وقت واحد؛ ومن ثمّ فإن البلاد التي تعتمد بشكل كبير على الاستيراد، قد تعاني من انعدام الأمن الغذائي المتزايد، إذ يمكن أن يحدث في هذه الحالة حظر تصدير نتيجة الندرة .الجدير بالذكر أن مناطق سلة الخبز العالمية، مثل وسط الولايات المتحدة، وأوروبا الشرقية كانت تقع في المناطق المناخية المعتدلة، ولكنها غدت الآن عرضة للتغيرات المناخية المتطرفة ما يهدد إنتاجها.

وفي إدراك لأهمية هذه القضية، حدرت منظمة الأغذية والزراعة العالمية) الفاو(، من تأثير التغيرات المناخية السلبي على الغذاء العالمي خاصة الأنواع النباتية والحيوانية، والكائنات الحية الدقيقة الداخلة في النظام الغذائي . ويؤدي التغير المناخي إلى تدهور التنوع البيولوجي، ما يؤدي إلى تفشي الأمراض والآفات، ومن ثمّ، الانخفاض الكبير في الإنتاج .ووجدت الفاو، أن تدهور التنوع البيولوجي في المنطقة العربية قد بات واضحًا، وأن دولة مثل سلطنة عُمان، قد غدت عرضة لفقدان الكثير من أنواعها النباتية البرية، مثل التين والتوت؛ بسبب تغير المناخ،

وارتفاع درجات الحرارة وانتشار الآفات والأمراض .وبينت الدراسات الحديثة أن استمرار انبعاث الغازات الدفيئة بمعدلها الحالي سيؤدي إلى اختفاء ما بين نصف وثلثي الحشرات، وأكثر من ٤٠٪ من الثدييات الموجودة حاليًا. وفيما غدا الاحترار أيضًا مهددًا لثروة الخليج السمكية، التي تعد من أهم المقومات الذاتية لأمنها الغذائي، فضلا عن الصيد المفرط، والتوسع الحضري، وارتفاع الملوحة والصرف غير المعالج، التي تعد مهددات أخرى؛ فإنه خلال فصل الصيف يصبح الخليج العربي أكثر البحار حرارة على كوكب الأرض، خاصة في حوضه الجنوبي الضحل، حيث ترتفع حرارة سطح البحر إلى ٣٥ درجة مئوية .ومنذ الثمانينيات، زادت حرارة سطح البحر في الخليج بمقدار ٤٠٠ درجة مئوية كل ١٠ سنوات، بما يساوي ضعف المتوسط العالمي، ما ترتب عليه تدهور كبير في النظم البحرية، وطال الضرر الشعب المرجانية، حيث تلاشى أكثر من ٧٠٪ منها، وصارت كل أنواع الأسماك المعتمدة عليها عرضة للخطر، كما أثرت الحرارة المرتفعة على أنماط التفريخ الموسمية للأسماك الزعنفية ذات الأهمية التجارية للسكان، كما يؤدي الاحترار أيضًا إلى تكاثر أنوع الطحالب المسببة لنفوق الأسماك.

وإدراكا منها لذلك، أخذت دول مجلس التعاون الخليجي، في التنبه لمخاطر التغيرات المناخية، وسعت لمعالجة آثارها، وتحقيقا لهذه الغاية، تستضيف الإمارات العربية المتحدة، في نهاية العام الجاري مؤتمر الأمم المتحدة لمواجهة التغيرات المناخية في نسخته ٢٨ .علاوة على ذلك، كان حضور دول الخليج، واضحًا ومؤثرًا، في نسخته السابقة في شرم الشيخ بمصر، حيث وضعت كل منها مستهدفًا زمنيًا للحياد الكربوني، وخططًا تفصيلية للوصول إلى هذا الهدف .

وبشكل كبير، تتعرض دول الخليج للعديد من التحديات المناخية، مثل التصحر، وخسارة التنوع البيولوجي، وندرة المياه، وارتفاع مستوى سطح البحر، فيما يؤدي الاحترار الشديد إلى أن مناطق في دول الخليج، قد تغدو غير صالحة للعيش فيها .وبحسب البنك الدولي، فإنه ما بين ٨٠ – ١٠٠ مليون شخص في الشرق الأوسط والخليج، سيتعرضون لنقص شديد في المياه، كما أن أزمات الأمن الغذائي في المنطقة معرضة للتفاقم؛ بسبب انكماش الثروة المائية والزراعة.

وعلى وجه الخصوص، أشار البنك الدولي، إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي معرضة لقدوم هجرات بشرية واسعة إليها من المناطق الأكثر تضررًا بالتغيرات المناخية، معظمها من دول جنوب شرقي آسيا .وكإجراء استباقي لمنع هذا الاحتمال، تطور دول الخليج سياساتها التعاونية مع منظمة الآسيان، من خلال اللقاءات المشتركة بين مجلس التعاون، وهذه المنظمة، وتزايد الاهتمامات الخليجية بالاستثمار لدى دول هذه المنطقة، وتشهد قمة المجلس والآسيان في نهاية العام الحالي– وهي الأول من نوعها –تقوية مجالات هذا التعاون.

وكما تسعى هذه الدول إلى زيادة الاعتماد على الطاقة النظيفة، وضخت مليارات الدولارات من الاستثمارات في تطوير الطاقة المتجددة– التي زادت كمياتها المولدة بنحو ٧ أضعاف بين عامي ٢٠١٦–٢٠٢١– فإنها تدعم جهود المجتمع الدولي لمواجهة التحديات الكبرى المتعلقة بالتغيرات المناخية، وتسعى من خلال كوب٢٨ للانتقال بالعمل المناخي الدولي من المفاوضات إلى إيجاد، وتطبيق حلول منطقية وعملية لتداعيات تغير المناخ، وتتطلع إلى إجراء أول حصيلة عالمية لتقييم التقدم العالمي المحرز نحو تنفيذ أهداف اتفاق باريس، وعلى رأسها تفعيل صندوق

معالجة الخسائر والأضرار .فيما شملت جهودها في مكافحة التغير المناخي، اعتماد نهج الاقتصاد الدائري للكربون، الذي يعد إطارًا شاملاً، لمعالجة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وإدارتها من خلال ٤ محاور هي؛ خفض الانبعاثات، إعادة استعمالها، إعادة تدويرها، وإزالتها.

وفي اجتماع عبر تقنية الاتصال المرئي بين الوزراء المسؤولين عن التغير المناخي في دول المجلس يوم ١٣ يونيو الماضي، شددوا على ضرورة التركيز على المجالات الحيوية التي تؤثر على القدرة على التكيف مع آثار تغير المناخي، مثل مكافحة التصحر، والحد من العواصف الرملية والغبارية، وتعزيز الأمن الغذائي، والتشجير، وتحسين استعمال الأراضي، وإدارة المياه، وحماية التنوع البيولوجي، والنظم البيئية، والصحة، فيما رحبت دول المجلس بمبادرتي السعودية الخضراء، والشرق الأوسط الأخضر، وعدتها نماذج فعالة لمواجهة تغير المناخ.

وفيما تعتمد دول الخليج على استيراد معظم احتياجاتها الغذائية– ترتفع هذه النسبة في قطر والإمارات إلى ما بين ٨٠–٩٠٪ –فقد قامت بعقد شراكات زراعية مع دول أخرى، وجهت إليها استثمارات كبيرة، كما غدت شريكا تجاريا مهما في قطاع الأغذية والزراعة مع الاتحاد الأوروبي، غير أنها في الوقت نفسه قد استفادت من درس الاضطرابات في سلاسل الإمداد الغذائي الناجمة عن جائحة كورونا، والحرب الأوكرانية في تعزيز الاهتمام بالاستثمار في التكنولوجيا الزراعية الداعمة للطاقة الإنتاجية المحلية، ما يؤدي إلى تقليل اعتمادها على الواردات. وللتدليل على ذلك، قطعت الإمارات، شوطًا كبيرًا في هذا الأمر، وفي عام ٢٠١٧ تم تعيين مريم بنت محمد سعيد المهيري، وزير الدولة للأمن الغذائي، وفي ٢٠١٨ أطلقت الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي، التي استهدفت أن تكون أبوظبي الأفضل عالميًا في مؤشر الأمن الغذائي العالمي بحلول ٢٠٥١، كما اعتمدت تنويع أساليب الزراعة قليلة الاعتماد على المياه والتربة الخصبة، ودعمت وزارة التغير المناخي والبيئة، استخدام التكنولوجيا المائية المعتمدة على استخدام المياه الغنية بالمغذيات اللازمة لنمو النبات دون تربة، والتي توفر ما بين ٧٠–٩٠٪ من المياه، كما توفر نحو ٩٩٪ من مساحة الأرض المطلوبة للزراعة، وبتكلفة قريبة من تكلفة الزراعة التقليدية في أرض خصبة .

واستمرارا، اعتمدت نظام الزراعة العمودية، بشكل آلي بالكامل .وفي ١٥ فبراير الماضي دشنت وزيرة التغير المناخي والبيئة، أكبر مزرعة في العالم للزراعة العمودية في أبوظبي، كما تحاول زيادة الاعتماد على الزراعة الملحية، التي تعتمد على استصلاح وإعادة استخدام الأراضي الزراعية المتدهورة من خلال زراعة سلالات تتقبل المياه المالحة، فيما تعد الدولة الثانية عالميًا في تحلية المياه، حيث تصل السعة الإجمالية حاليًا إلى ٢٠٢ مليون جالون يوميًا.

علاوة على ذلك، تهدف استراتيجية الأمن المائي ٢٠٣٦، في الإمارات إلى خفض إجمالي الطلب على المياه بنسبة ٢١٪، مع تحقيق إعادة استخدام ٩٥٪ من المياه، وإلى هذا تفوقت على المتوسط العالمي لكفاية الإمدادات الغذائية للسكان البالغ ١٢٤٪، بتحقيقها متوسط ١٣٣٪ لسكانها مواطنين ومقيمين .وفي الربع الثاني من عام ٢٠٢٢، جاءت في صدارة دول الخليج في مؤشر الأمن الغذائي العالمي، وحلت في المرتبة ٢٦ عالميًا، تلتها قطر في المرتبة

٢٩، ثم البحرين، في المرتبة ٣٠، ثم عُمان، في المرتبة ٤١، ثم السعودية، في المرتبة ٤٤، ثم الكويت، في المرتبة ٤٧ .

على العموم، فإنه في مواجهة التغيرات المناخية، تعددت مسارات سياسات تحقيق الأمن الغذائي لدول مجلس التعاون الخليجي، كالاستثمار الزراعي في مناطق جغرافية مختلفة حول العالم، وتأمين مصادر إمدادها، فضلاً عن الاحتفاظ بمخزون غذائي كبير يكفي سكانها لفترة طويلة من العام، فيما أصبح يتقدم هذه السياسات في الآونة الأخيرة، ترويض التكنولوجيا المتقدمة في تطوير إمكاناتها الذاتية، واشتملت رؤاها المستقبلية على بناء وتطوير قطاع زراعي مستدام، وتعزيز الصناعات الداعمة للنظم الغذائية، وتحسين الإنتاجية الزراعية.

٢٠٢٣/٧/٢١

اتجاهات تطور العلاقات الخليجية – اليابانية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

فيما تسعى اليابان– رابع أكبر مستوردي النفط في العالم –إلى تعزيز أمن طاقتها؛ تأتي زيارة رئيس وزرائها فوميو كيشيدا لثلاث دول خليجية، هي السعودية، والإمارات وقطر، وخاصة أن الخليج يعتبر المصدر الرئيسي لإمدادها بالنفط والغاز .وبينما تسعى دول الخليج لتحقيق الحياد الكربوني؛ فإن هذه الزيارة تشمل أيضًا التعاون في تقنيات الوصول إلى هذا الهدف، كما تشمل تبادل المعرفة في مجال الطاقة المتجددة الصديقة للبيئة، كالهيدروجين والأمونيا، بعد أن قامت شركة ماروبيني اليابانية بالاتفاق مع صندوق الاستثمارات العامة السعودي، على دراسة إنتاج الهيدروجين الأخضر في المملكة.

وقبيل هذه الزيارة، دارت مناقشات بين مسؤولين يابانيين، وأمين عام منظمة الأوبك، هيثم الغيص في مقر المنظمة في فيينا، يوم ١٣ يونيو الماضي، حول إمدادات الطاقة العالمية، وتوقعات الطلب، وتم الاتفاق على إطلاق خط اتصال دائم، فيما أعرب رئيس رابطة الغاز اليابانية، تاكا شيرو هونجو، أن تؤدي زيارة كيشيدا لدول الخليج، إلى ضمان استقرار أمن إمدادات الغاز المسال ومصادر الطاقة الأخرى.

وتعد هذه الزيارة هي الأولى لرئيس الوزراء الياباني كيشيدا، منذ الزيارة التي قام بها سابقه شينزو آبي عام ٢٠٢٠، فيما تتطلع رابطة الغاز اليابانية، إلى إبرام عقود طويلة الآجل لشراء الغاز المسال القطري، في الوقت الذي تجري فيه مفاوضات مع مصادر أخرى بشروط مختلفة، حيث تخشى أن تؤدي مجريات الحرب الروسية الأوكرانية إلى تهديد إمداداتها من الغاز، مع الضغط المستمر الذي تقوم به الإدارة الأمريكية لتعويض صادرات الغاز الروسي لأوروبا.

ومن المعلوم، أن قطر، هي أكبر مصدر للغاز المسال في العالم .ومنذ اندلاع الحرب الأوكرانية في فبراير ٢٠٢٢، تسارعت حدة المنافسة على شراء منتجاتها، بعد أن فرض الاتحاد الأوروبي، حزمة عقوبات اقتصادية على موسكو، استهدفت قطاع الطاقة لديها، في حين كانت قطر، ملتزمة بعقود توريد للأسواق الآسيوية .ومع اتجاه الأخيرة إلى توسعة حقل الشمال على مرحلتين، من أجل رفع قدرات التسييل إلى ١٢٦ مليون طن متري سنويًا بحلول ٢٠٢٧، بدلاً من ٧٧ مليون طن متري سنويًا في الوقت الحالي، تأمل اليابان، أن تؤمن الدوحة

احتياجاتها من هذا التوسع وفي ضوء أن إنتاجها من الغاز الطبيعي بلغ نحو ٤٠١٧٨ مليار متر مكعب في ٢٠٢٢ . وبحسب بيانات منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط) أوابك(، تصدرت الدوحة قائمة أكبر مصدري الغاز المسال بإجمالي ١٠٨٠ مليون طن، تلتها السعودية، والجزائر، ومصر، والإمارات، وسلطنة عُمان، على التوالي.

ومع ذلك، تقف مسألة تحديد الأسعار عقبة أمام إبرام عقود جديدة طويلة الآجال .ولبحث هذا الأمر ومناقشته، تأتي زيارة كيشيدا لقطر .ومن المعلوم، أن اليابان لم تبرم عقودا مع الدوحة منذ ٢٠١٤، ما أدى إلى تدهور مشترياتها من الغاز المسال، وخاصة بعد أن أعلنت شركة جيرا، اليابانية– أكبر مستورد للغاز المسال –عدم تجديد عقود لشراء ٥.٥ ملايين طن سنويًا بعد انتهائها في ٢٠٢١ .وعليه، انخفضت وارداتها من الغاز إلى أكثر من ٦٠٪ في ٢٠٢٢ .وفي المقابل، اتجهت الشركة إلى إبرام عقود مع سلطنة عُمان، والولايات المتحدة في ٢٠٢٢، ومن ثمّ، تراجعت حصة قطر من واردات الغاز اليابانية من ١٢,١٪ في هذا العام، إلى ٤٪ .وفيما تتيح عودة طوكيو، للحصول على الغاز القطري لتأمين احتياجاتها؛ فإنها تعزز أيضًا قدرات الدوحة التسويقية مع التوسعات التي تجريها بنسبة ٦٠٪ بحلول ٢٠٢٧.

وفي واقع الأمر، فإن علاقات اليابان الخليجية، تتصدرها تاريخيًا علاقاتها مع السعودية، التي تعود إلى عام ١٩٣٨، عندما زار مبعوث الملك عبدالعزيز آل سعود، اليابان لحضور افتتاح مسجد طوكيو .وردا على ذلك، قام المبعوث الياباني بزيارة المملكة عام ١٩٣٩، والتقى العاهل السعودي .وفي ١٩٥٣ زار السعودية وفد اقتصادي ياباني، فيما قامت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في ١٩٥٥ وحينها منحت المملكة شركة الزيت العربية اليابانية حق امتياز التنقيب عن النفط، وجرى توقيع اتفاقية الامتياز عام ١٩٥٧، وجرى الاكتشاف التجريبي في ١٩٦٠، ثم أخذت الزيارات المتبادلة في التواتر، بدءًا بزيارة الأمير سلطان بن عبدالعزيز، لليابان في ١٩٦٠، ثم زيارة الملك فيصل في ١٩٧٧، وزيارة ولي عهد اليابان للسعودية في ١٩٨١، وزيارة الأمير نواف بن عبد العزيز، لها في ١٩٩٠، ثم زيارة ولي عهد اليابان للسعودية في ١٩٩٤.

وخلال زيارته للمملكة عام ١٩٩٧، صاغ رئيس وزراء اليابان ريو تارو هاشيموتو مع الملك فهد الشراكة الشاملة نحو القرن الـ٢١، تلاها زيارة ولي العهد السعودي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز لليابان في ١٩٩٨، ووقع عام ٢٠٠١ مع رئيس الوزراء الياباني ووزير خارجيتها أجندة التعاون السعودي الياباني التي اشتملت على ثلاثة محاور هي؛ تشجيع الحوار مع العالم الإسلامي، وتطوير مصادر المياه، والحوار السياسي الواسع المتعدد .وقد تعزز هذا التعاون بزيارة شنزو آبي للرياض في ٢٠١٣، ولقائه الأمير سلمان بن عبدالعزيز، وامتد هذا التعاون أيضًا إلى المجال الأمني، وخاصة الأمن البحري، وأمن خطوط الملاحة البحرية، ومكافحة القرصنة، والإرهاب، وحظر الانتشار النووي.

وفي ظل هذا الإطار التعاوني، تشكلت) اللجنة السعودية اليابانية المشتركة(، و)مجلس الأعمال السعودي الياباني(، ووقع البلدان) اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة .(وفي ٢٠١٥، كانت اليابان تحتفل بذكرى مرور ٦٠ عاما على انطلاق العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وتعددت أوجه التعاون، وشملت؛ تخزين

النفط السعودي في منشأة أوكيناوا اليابانية، والاستثمار في البتروكيماويات، ومصافي الطاقة، ومشروعات مشتركة في مجالات تكنولوجيا الطاقة المتجددة، وتنمية الموارد المائية، والتكنولوجيا النووية للاستخدامات السلمية.

ومع النمو المضطرد في العلاقات بين البلدين، اتفق ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، أثناء زيارته لليابان عام ٢٠١٦، مع رئيس وزرائها شينزو آبي، على تشكيل رؤية مشتركة) الرؤية السعودية اليابانية ٢٠٣٠ .(وفي العام التالي، قام العاهل السعودي سلمان بن عبدالعزيز، بزيارة اليابان، حيث تم إطلاق هذه الرؤية، التي شملت ٩ قطاعات هي) :الأمن الغذائي، الزراعة، الإعلام والترفيه، العناية الطبية، البنية التحتية ذات الجودة العالية، المال والاستثمار، الطاقة، بناء المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الثقافة والرياضة والتعليم، الصناعة .(ويشارك في هذه الرؤية جهات حكومية سعودية–يابانية، بعدد مشاريع مشتركة نحو ٧٠ مشروعا .وفي يونيو ٢٠١٩ كان الإصدار الأول لهذه الرؤية.

وارتباطًا بتنفيذها، وقع البلدان في منتدى الاستثمار السعودي الياباني، في ديسمبر ٢٠٢٢ بالرياض ١٥ اتفاقًا استثماريًا، في مجالات؛) الذكاء الاصطناعي، والرياضة، والرقمنة، والمدن الذكية، والطاقة، والهيدروجين والأمونيا، والتمويل والخدمات المصرفية، وإعادة تدوير البوليستر، والزراعة والأغذية، والصناعة .(ومن المعلوم، أن اليابان تستحوذ على نحو ٥٠٪ من سوق السيارات السعودي، فيما تعد الأخيرة، أكبر موردي النفط لها بحصة سوقية تبلغ نحو ٣٩٪ من حجم السوق، فيما بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين ٣٨ مليار دولار سنويًا قبل جائحة كورونا؛ تشكل منها الصادرات السعودية النسبة الأعلى بنحو ٣٣ مليار دولار.

وبالنسبة للإمارات كوجهة لزيارة كيشيدا، فإن حجم التجارة اليابانية معها، قد ارتفع إلى ٥٤ مليار دولار في عام ٢٠٢٢، محققًا زيادة بنسبة ٧٠٥٨٪ عن ٢٠٢١ .وكما الحال في السعودية، فإن فائض الميزان التجاري مال لصالح أبوظبي، بقيمة ١٠٣٧ مليار دولار، واستحوذ التبادل التجاري بين البلدين على ٣٩٪ من إجمالي التبادل التجاري بين طوكيو، ودول الشرق الأوسط، والذي بلغ ٤٥٠١١٧ مليار دولار .

ومن الجدير بالذكر، أن افتتاح السفارة اليابانية في أبو ظبي، كان في أبريل ١٩٧٤، وافتتاح سفارة الإمارات في طوكيو، كان في ديسمبر ١٩٧٣، ومنذ ذلك التاريخ، تطورت العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وعقدا العديد من الاتفاقات الثنائية الداعمة .ويشمل التعاون الاقتصادي بينهما مجالات؛) الطيران، والسياحة، والفضاء، والطاقة والصناعة، والتعليم، والخدمات الطبية والبيئة .(وتعد الإمارات ثاني أكبر موردي النفط لليابان، فيما يعمل بها أكثر من ٤٠٠ شركة يابانية، وقد تعزز التعاون بين البلدين منذ الإطلاق الأول للقمر الصناعي الإماراتي خليفة سات، من الموقع الياباني تانيغا شيما في ٢٠١٨، متبوعًا بإطلاق أول مسبار كوكبي لها) مسبار الأمل(، إلى كوكب المريخ في يوليو ٢٠٢٠، والذي وصل مدار المريخ في ٩ فبراير ٢٠٢١.

على العموم، إذا كانت بوصلة الطاقة هي الموجه الرئيسي لليابان في علاقاتها الخليجية؛ فإن بوصلة التنمية هي الموجه الرئيسي لعلاقات الخليج اليابانية؛ فمدرسة التنمية اليابانية، هي ما سارت عليه دول آسيا التي حققت

صعودًا خلال العقود الماضية، وفي مقدمتها دول النمور الآسيوية، والصين .وقد تجلت المعالم المتبادلة بين البوصلتين في) الرؤية المشتركة السعودية اليابانية ٢٠٣٠ .(

وفي إطار متابعتها، وإعطائها قوة دفع، وتعزيزها، تأتي زيارة كيشيدا لهذه الأقطار الخليجية الثلاثة، فيما تأمل الدول الخليجية أن تكون هذه الزيارة محطة رئيسية، ليس فقط في تأمين حصة مبيعات كبيرة من النفط والغاز، لكن أيضا في مشوارها التنموي الشامل الذي تحويه رؤاها الاقتصادية المستقبلية، بوتيرة أسرع مستثمرة سوق مواتية للطاقة، تكفل لها موارد تمكنها من هذه الوتيرة.

٢٠٢٣/٧/٢٢

قراءة في نتائج اجتماع قمة حلف «الناتو» في ليتوانيا

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في الفترة ما بين ١١ و١٣ يوليو ٢٠٢٣ اجتمع قادة التحالف عبر الأطلسي في العاصمة الليتوانية «فيلنيوس»، لحضور المؤتمر السنوي للحلف .ومع استمرار هيمنة الحرب الأوكرانية على قضايا النقاش أشار «شون موناغان»، من «مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية»، إلى أن الاجتماع يُعقد في «لحظة حرجة للأمن الأوروبي»، ولا سيما مع تصاعد الأحداث، وإطلاق الهجوم المضاد لكييف، والتمرد الفاشل من قبل مجموعة «فاجنر» داخل روسيا.

وعلى الرغم من أن «فريدريك كيمبي»، من «المجلس الأطلسي»، أشار إلى أن الاجتماع كان «وضعا دراميا»، بشأن أوكرانيا، حيث أظهر الخلاف حول عضويتها المحتملة، فإنه كان أيضًا «فرصة تاريخية»، حيث تمت الموافقة على انضمام «السويد» إلى الناتو، وكذلك اعتماد «سياسة دفاعية جديدة»، فيما سعى أيضًا إلى معالجة العديد من المسائل المتعلقة بالأمن الأوروبي، بما في ذلك الحاجة إلى تحديث قدرات الدفاع الجوي، وتفسير الاختلال العسكري بين الدول الأوروبية في الحدود الشرقية والغربية.

وقبل انعقاد القمة كان أحد الأسئلة هو ما إذا كان سيتم قبول عضوية «السويد» رسميًا في التحالف؛ بسبب اعتراض الرئيس التركي «رجب طيب أردوغان»، ونظيره المجري «فيكتور أوربان»، على عكس رغبة أغلبية الأعضاء بقبول انضمامها .ومع ذلك، فقد أنهت «تركيا» حق النقض الذي استمر مدة عام قبل القمة، بعد تلقي المزيد من الضمانات من الدول الغربية .ووفقًا لـ«آنا ويزلاندر»، من «المجلس الأطلسي»، فإنه على الرغم من أنه لا يزال من غير الواضح متى ستنضم «ستوكهولم»، فإن «التعديلات العسكرية والسياسية السويدية تجاه عضوية الناتو» يمكن الآن «المضي قدمًا بشأنها بأقصى سرعة»، وهو أمر لم يكن «مفيدًا لها فحسب؛ لكن للدفاع عن دول شمال أوروبا أيضًا» .وبحسب تقدير «كيمبي»، فإن «توسع الحلف في الدول الاسكندنافية يترك روسيا في مواجهة الناتو أكبر وأكثر توحدًا»، ويعمل على «تعزيز الدفاع في دول البلطيق ومنطقة أعالي الشمال».

وبالنسبة إلى «تركيا»، أشارت «ألكسندرا شارب»، في مجلة «فورين بوليسي»، إلى نجاحها في تحقيق مطالبها من السويد «بتعديل دستورها، وفرض قوانين جديدة لمكافحة الإرهاب، وتسليم العديد من القوميين الأكراد»، فضلاً عن تأمين دعمها لمحاولة أنقرة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي» .ويشير «ريتش أوتزن»، من «المجلس الأطلسي»،

إلى أن هذه المناورة الدبلوماسية كانت بمثابة «خطوة نموذجية لأردوغان» في مفاوضات عالية الخطورة، لإحراز تقدم في مطالب أخرى رئيسية تخدم مصالحه .

ومع حل مسألة عضوية «السويد»، أوضحت «ماري ساروت»، من جامعة «جونز هوبكنز للدراسات الدولية المتقدمة»، أن التساؤل التالي يدور حول ما إذا كان الحلف «سيتحول إلى تناول عضوية أوكرانيا»، أو حتى العرض عليها عندما تنتهي حربها مع روسيا» .وبينما أشارت إلى أن كييف «سئمت انتظار قرار بشأن عضويتها»؛ فإن العديد من الدول الأوروبية مترددة في اتخاذ هذه الخطوة، نظرًا إلى حقيقة أنها لا تزال في حالة حرب، لا توجد مسارات واضحة لنهايتها .ومع أن القوى الغربية الرائدة قدمت الدعم الاقتصادي والعسكري إليها منذ بداية الحرب فإنهم لا يزالون منقسمين بشأن مستوى الدعم الذي يجب أن يقدموه بشكل جماعي .

من جانبه، أشار الأمين العام السابق لحلف الناتو «أندرس فوغ راسموسن» إلى أن القادة الغربيين «بحاجة إلى الاعتراف بأن السلام والاستقرار في أوروبا يعتمد على بقائها آمنة ومستقلة»، وأن هذا يعني «ضم كييف إلى الناتو» .ومع تقدمها نحو مسار «ملموس» للانضمام إلى الحلف؛ أشار «فرانكلين كرامر»، و«هانس بنيندیجك»، و«كريستوفر سكالوبا»، من «المجلس الأطلسي»، إلى أن هذا التقدم ضروري لأن «أشكال الردع الأخرى التي تبنتها فشلت مرارًا منذ عام ٢٠١٤» .واعترافًا من الباحثين أنه «لا تزال هناك خلافات»، حول انضمامها، أشاروا إلى ضرورة تشكيل «مجموعة رفيعة المستوى» تقدم تقاريرها مباشرة إلى الأمين العام، وتضم سفراء وممثلين من جميع الأعضاء، والتي من شأنها السماح بتبني تدابير سريعة مماثلة لتلك المستخدمة لتوسيع نطاق العضوية إلى فنلندا والسويد .

ومع ذلك، فإن هناك من يعارض تلك النقطة .وأصر «جوستين لوجان»، و«جوشوا شيفرينسون»، من «معهد كاتو»، على أن «كلفة توسيع التحالف تفوق المزايا والفوائد»، ولا سيما أنه مع انضمام «كييف» هناك خيارات من بينها «احتمال التورط في الحرب مع روسيا» .وأشار «جون ديني»، في مجلة «فورين بوليسي»، إلى أن ضمها لن يتسبب فقط في تقوية عزم موسكو على إلحاق الضرر بالأمن الأوروبي، لكن أيضًا سيعيق أي مفاوضات سلام مستقبلية لإنهاء الحرب.

في غضون ذلك، سجل «كيمبي» «حالة الغليان وراء الكواليس»، بين أوكرانيا وأعضاء الناتو، وخاصة بعدما اطلع «زيلينسكي» على مسودة بيان نصي بأنه سيتم النظر في عضوية بلاده عندما «يتفق الحلفاء واستيفاء الشروط» .

وبالإضافة إلى رفض الرئيس الأمريكي «جو بايدن» انضمامها الفوري، ووصفه بأنه «سابق لأوانه»، أشار «كيمبي» إلى أن رد فعل الرئيس الأوكراني كان «غاضبًا عبر تويتر»، وأعرب عن أسفه، معلقا أنه «لا يوجد استعداد لدعوة كييف للانضمام إلى الناتو» .ومع ذلك، أكد الباحث أن موقف «واشنطن» ظل «ثابتًا»، مع عدم إشارة «بايدن» في خطابه إلى احتمالية انضمامها مستقبلا إلى الحلف، الأمر الذي جعل هناك «أجواء متوترة» بين الأوكرانيين وداعميهم الغربيين، التي من المحتمل أن تستمر في المستقبل.

وعلى الرغم من انتقاد المراقبين قرار منح أوكرانيا العضوية في الوقت الراهن، فإن هناك اتفاقا على أن ضمها سيكون لصالح الأمن الأوروبي .ووصف «ساروت» عضويتها بأنها «مثالية» حال انتهاء الحرب، واستعادة وحدة

أراضيها، بحيث يمكن أن تكون «بمثابة خط أمامي قوي ضد موسكو»، ولكن إذا انضمت قبل تحقيق ذلك فستكبد عضويتها «كلفة عالية» للدول الأعضاء الأخرى، جراء خطر التصعيد مع روسيا.

ولتحقيق أفضل النتائج المرجوة للنجاح العسكري الأوكراني، يظل تقديم الدعم لكييف هو الأبرز .وأوضح «ديني» أن «التوسع الدراماتيكي للمساعدات الغربية المقدمة لها سوف «يوفر دعما لها ضد روسيا، بدلاً من عضوية هذا التحالف».

ومع ذلك، فإن قرار «الولايات المتحدة» مؤخرا بتسليح الأوكرانيين بالذخائر العنقودية قد أثار ردود فعل غاضبة داخل الحلف .وأوضح «مارك كانسيان»، من «مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية»، أن مثل هذه الأسلحة «مثيرة للجدل، بسبب الأخطار الناتجة عن ذلك على المدنيين» .ورغم تأكيد «جاك واتلينج»، و«جوستين برونك»، من «المعهد الملكي للخدمات المتحدة»، أن توفير مثل هذه الذخائر أمر «ضروري وقانوني ومبرر أخلاقياً»، فقد اعترضت «المملكة المتحدة»، و«إسبانيا»، على القرار .وأشارت وزيرة دفاع مدريد، «مارغريتا روبلز»، إلى «الالتزام بأن أسلحة وقنابل معينة من تلك النوعية لا يمكن تسليمها تحت أي ظرف من الظروف» .

وبالإضافة إلى هذه القضايا، تمت مناقشة المخاوف الأمنية المستمرة للتحالف الغربي، فيما يتعلق بالأمن الأوروبي . ويرى «ويس ميتشل»، مساعد وزير الخارجية الأمريكي السابق لشؤون أوروبا وأوراسيا، أنه بعد مرور عام ونصف العام على حرب أوكرانيا؛ فإن القادة الأوروبيين «ليسوا جادين في الدفاع عن الحدود الشرقية الأوروبية ضد الاعتداءات الروسية، موضحا أن التعهدات بتعزيز استعداد الناتو في «بولندا»، ودول البلطيق «تظل غير محققة إلى حد كبير»، وتظل موجودة كـ«تعهد ورقي» فقط من جانب الحلف؛ لكن ليس لتعزيز قدرة الردع لدى هذه الدول . وبينما أوضح أن البنية التحتية «الأقل تطورًا» في أوروبا الشرقية أدت إلى تباطؤ عمليات الانتشار الغربية، فقد لاحظ أن «المشكلة الأعمق لا تزال قائمة في الإرادة السياسية»، وتحفظ باريس وبرلين في الموافقة على تنفيذ إنفاق دفاعي هائل يعقبه المزيد من الزيادات على المدى الطويل.

في سياق آخر، أوضح «بن هودجز»، القائد السابق للقوات الأمريكية في أوروبا، أنه نظرًا إلى أن روسيا تمكنت من شن حملة من الهجمات الجوية ضد أوكرانيا، فقد «حسنت نطاق وجودة واستدامة الدفاع الجوي والصاروخي» في أوروبا، وهي «المهمة العسكرية الأكثر أهمية» للناتو، وهو أمر يتطلب من الدول الأعضاء بالحلف «دمج قدراتها المختلفة بشكل أفضل، وتطوير السياسات والعمليات المطلوبة للرد الفوري على أي هجمات مفاجئة».

ووفقًا لـ«كوري شاك»، من «معهد المشروع الأمريكي»، فإن خطة الاستجابة للسيناريوهات المطروحة لتطور أحداث التهديد الروسي «لم يحالفها النجاح من قبل ممثلي الناتو، وخاصة أن الحلف «لم يكن لديه مثل هذه الخطة منذ عام ١٩٩١، المعنية بتبني «مسؤوليته الأساسية» للدفاع عن أوروبا في حالة الحرب، مشيرة إلى كيف تسمح الترتيبات المتفق عليها حديثًا بـ«تكليف قوات وطنية مختلفة بمهام والتزامات محددة»، ومن ثم «تسهيل عملية الدفاع المشترك في حالة مهاجمة أحد الأعضاء» .

وفيما يتعلق بمستقبل الأمن الأوروبي فإنه يجب النظر إلى كيفية تأثير حرب أوكرانيا على توازن القوى بين أوروبا الشرقية والغربية .ومع إشارة «مركز خدمة أبحاث الكونجرس» إلى نجاح أوكرانيا، بدعم من واردات الأسلحة

الغربية، في «إعاقة» تقدم روسيا؛ فإن الزيادة في مستوى القدرات الدفاعية من قبل الدول الواقعة على حدود روسيا أكبر بكثير من مستوياتها الماضية .ومع الإشارة إلى أن الإنفاق الدفاعي الحالي لبولندا بنسبة ٤٪ هو ضعف متطلبات الناتو؛ أوضح «ميتشل» أن التعزيز «التاريخي» لقدراتها يعني أنها «ستمتلك قريبًا عددًا أكبر من الدبابات أكثر من كل أوروبا الغربية مجتمعة» .ومع وصف مجلة «بوليتيكو» لها بأنها «القوة العسكرية العظمى القادمة في أوروبا»، فإن التحول السياسي الواضح والقادم في الأهمية تجاه دول الكتلة الشرقية السابقة داخل الناتو سيكون له تأثير على الأولويات المستقبلية للحلف، وخاصةً إذا كانت الحرب في أوكرانيا مستمرة سنوات عديدة. علاوة على ذلك، فقد أثيرت مناقشات حول من سيحل محل الأمين العام الحالي للحلف «ينس ستولتنبرغ» في منصبه بعد عام ٢٠٢٤ .ومع الافتقار إلى وجود مرشحين بارزين، اقتنع الأمين الحالي بتمديد فترة ولايته مرة أخرى .ومن بين هؤلاء المرشحين رئيس الوزراء الهولندي السابق «مارك روته»، ورئيسة المفوضية الأوروبية «أورسولا فون دير لاين»، بعد أن نأى المنافس الرئيسي وزير الدفاع البريطاني «بن والاس» بنفسه عن مضمار المنافسة .

وبحسب «برونو ليتي»، من «صندوق مارشال»، فإن إيجاد بديل لـ«ستولتنبرغ» يمثل مشكلة كبرى؛ حيث إن الأمر «لا يمثل عملية تنافسية فحسب»، لكنها «سياسية»، حيث «تقاتل الدول الأعضاء، عبر الممرات الدبلوماسية للحصول على تفضيلات لمرشحيهم وإبقائهم في المقدمة» .وعند النظر إلى معضلة الدعم الغربي المستقبلي لأوكرانيا والسياسة الدفاعية الأوروبية، اعتبرت «ماريد جونز»، من «يورونيوز»، أن اختيار الأمين العام القادم «يختبر قدرة الحلف على التفاوض وخلق التسويات».

على العموم، على الرغم من أن قمة الناتو بدأت بحسم مصير انضمام السويد إلى العضوية الرسمية في التحالف؛ فإن الوضع المستقبلي لكييف داخل الحلف لا يزال «أمرًا لم يحسم بعد»، الأمر الذي أشار إليه «لوك ماكجي»، في شبكة «سي إن إن»، بأنه كاد يخرج القمة عن مسارها ومنح موسكو «انتصارًا بلا داع» .وعلى الرغم من وجود اتفاق على انضمامها في المستقبل فإن الحرب المستمرة تعني، كما أكد «لوجان»، و«شيفرينسون»، بالنسبة إلى الغرب «مزيدا» من المخاطر، وإثارة قرار الانضمام إلى حرب أوسع مع روسيا، وهو ما يفوق حاليًا مزايا عضوية أوكرانيا المباشرة .وبدلاً من ذلك، فإن تقديم المزيد من المساعدات والدعم المالي لها هو ما تحافظ عليه دول الناتو.

٢٠٢٣/٧/٢٤

قراءة في نتائج «قمة الخليج – آسيا الوسطى»

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

بناءً على دعوة خادم الحرمين الشريفين الملك «سلمان بن عبدالعزيز»، كان انعقاد القمة الأولى لمجلس التعاون الخليجي، ودول آسيا الوسطى) أوزبكستان ــ تركمنستان ـــ كازاخستان ــ طاجيكستان ــ قرغيزستان (في جدة يوم ١٩ يوليو، برئاسة ولي العهد السعودي الأمير «محمد بن سلمان»، وحضور قادة دول مجلس التعاون، وأمينه العام وقادة هذه الدول.

وكان الاجتماع الأول رفيع المستوى بين هاتين المجموعتين، قد عُقد في العاصمة الكازاخية «آستانا» يوم ١٢ أكتوبر٢٠٢١، وتم خلاله توضيح أهمية التعاون بينهما، والتعبير عن الرغبة في بدء حوار استراتيجي، وهو ما أسس له المؤتمر الوزاري لوزراء خارجية المجموعتين في ٧ سبتمبر ٢٠٢٢، نحو تأسيس شراكة مستقبلية قوية وطموحة بين دولهم وشعوبهم، وتم اعتماد خطة العمل المشتركة) ٢٠٢٣ – ٢٠٢٧(، التي تتسع للمجالات السياسية، والأمنية، والاقتصادية، والاستثمارية، والتواصل الشعبي وشراكات قطاع الأعمال.

وفيما تتعدد مستويات الأمن الخليجي، فتشمل الجوار المباشر، والإطار الإقليمي الموسع، والمستوى الدولي، وفي حين يشمل الجوار المباشر، الدول التي يجمعها بدول الخليج صلة جغرافية مباشرة، وتؤثر عليها أمنيًا بشكل مباشر، وتشمل هذه الدول، «إيران، والعراق، واليمن»؛ فإن هذا الجوار يدعمه مستوى آخر هو الإطار الإقليمي الموسع، الذي يتمثل في جميع الدول المحيطة بالخليج، سواء في منظومة البحر الأحمر أو المتوسط أو شبه القارة الهندية، إضافة إلى دائرة القوقاز ودائرة آسيا الوسطى، التي تشمل هذه الدول الخمس إضافة إلى أفغانستان .

وقبيل انعقاد هذه القمة، قام أمير قطر الشيخ «تميم بن حمد آل ثاني» في يونيو ٢٠٢٢ بجولة آسيوية شملت زيارة أربعة من هذه الدول هي «أوزبكستان ـــ كازاخستان ـــ طاجيكستان ـــ قرغيزستان»، كما استقبل ولي العهد السعودي، الرئيس الكازاخستاني «قاسم جومارت في الرياض في يوليو ٢٠٢٢ .وفي الشهر التالي استقبل الرئيس الأوزباكستاني «شوكت مير ضايف» .وفي يناير٢٠٢٣، قام الرئيس الكازاخستاني بزيارة رسمية للإمارات، وفيما ترجع العلاقات التاريخية والثقافية بين المجموعتين إلى قرون عدة، فإن العلاقات الدبلوماسية قامت بينهما في أعقاب استقلال دول آسيا الوسطى عن الاتحاد السوفيتي في مطلع تسعينيات القرن الماضي.

ومن المعلوم، أن دول آسيا الوسطى الخمس، تمتد على مساحة تتجاوز أكثر من أربعة مليون كم٢، بعدد سكان يربو على ٧٣ مليون نسمة، فيما يبلغ ناتجها المحلي الإجمالي نحو ٣٠٠ مليار دولار، ولدى هذه الدول احتياطات كبيرة من المعادن والنفط والغاز والفحم والمياه، وأكبر اكتشافات الغاز كانت في تركمنستان وكازاخستان، فيما تمتلك طاجيكستان نحو ٦٠٪ من منابع المياه في هذه المنطقة، التي غدت محل تنافس بين القوى الدولية والإقليمية، بل إن من القوى الإقليمية غير العربية ما تعتبرها امتدادا جغرافيا وثقافيا لها.

وفي حين أن علاقات دول آسيا الوسطى بدول الخليج، كانت تكاد تقتصر على المساعدات والدعم من قبل الأخيرة، سواء من خلال «الصندوق الكويتي لتنمية جمهوريات آسيا الوسطى»، أو «الصندوق السعودي للتنمية»، أو«منصة المساعدات السعودية»؛ إلا أنه مع التطور الذي أخذت تسير فيه هذه الدول، فقد بدأت العلاقات بينهما تتجه نحو الاستثمار والشراكات الاقتصادية، كاستثمارات «صندوق الاستثمارات العامة السعودي»، في كازاخستان، واتفاقية شركة «أكوا باور» السعودية في مارس الماضي، مع وزارة طاقة كازاخستان، و«صندوق الثروة السيادي الكازاخي»، لبدء وإدارة مشروع إنشاء محطة لإنتاج طاقة الرياح، وتخزين الطاقة المتجددة، بحجم استثمارات أولية بلغ ١,٥ مليار دولار، وقد حصدت «أوزبكستان»، استثمارات سعودية بقيمة ١٤ مليار دولار، وإماراتية بقيمة نحو ٣ مليارات دولار، فيما بلغ حجم التبادل التجاري بين المجموعتين نحو ٣,١ مليارات دولار.

وعليه، غدت دول آسيا الوسطى، تمثل «مشهدًا اقتصاديًا واعدًا»، ينمو بوتيرة سريعة، حتى غدا المستثمرون يصفونها بـ«الحصان الرابح»، الذي يجب أن يُراهن عليه .ويُذكر أن «تركمنستان»، هي رابع دولة عالميًا في

احتياطيات الغاز الطبيعي، ولهذا جاء البيان الختامي للقمة، يؤكد أهمية تعزيز العلاقات السياسية والاستراتيجية بين الجانبين على المستويين الجماعي والثنائي، بما يحقق الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي، وتعزيز مواجهة التحديات، فضلاً عن أهمية الحوار والشراكة نحو آفاق جديدة في مختلف المجالات، بما فيها الأمني، والاقتصادي، والاستثماري، والتجاري، والتعليم، والصحة، والشباب، والسياحة، والرياضة، والإعلام، والثقافة، وفق خطة العمل المشتركة بين الجانبين) ٢٠٢٣ – ٢٠٢٧.(

واتصالاً بتطوير مصادر جديدة للطاقة، شددت «القمة»، على تعزيز التعاون في مجال الاقتصاد الأخضر، والرقمي، والابتكار، والتكنولوجيا الخضراء، فيما رحبت باستضافة «السعودية»، منتدى الاستثمار بين الجانبين في الربع الأخير لعام ٢٠٢٣، ومبادرتي «تركمنستان»، و«قرغيزستان»، استضافة منتدى الاستثمار في ٢٠٢٤.

وفيما شهد عام ٢٠٢٢، اجتماعات على المستويات الوزارية والفنية بين الجانبين للحوار الاستراتيجي، والتعاون في المجالات الاقتصادية، والتجارية، والاستثمارية، والصحة، والثقافة، والتعليم، والشباب، والسياحة، والإعلام، والرياضة؛ فقد حثت «القمة»، الجهات المعنية على اتخاذ الإجراءات اللازمة للتنفيذ الفوري لخطة العمل المشتركة، واستمرار بذل الجهود لتعزيز التعاون في هذه المجالات من خلال المؤسسات المالية والاقتصادية، وقطاعات الأعمال؛ بما يحقق التكامل والمنفعة المتبادلة.

ودعما لهذه الخطوات، أكد القادة دعمهم لترشيح «السعودية»، لاستضافة «اكسبو٢٠٣٠» في الرياض، وبذل كل الجهود لدعم هذا الترشيح، أخذًا في الاعتبار، أن تنظيم المعارض الدولية والإقليمية والمشاركة فيها، يعزز التعاون الاقتصادي والثقافي بين الجانبين، فيما أكدوا أيضا على استمرار التعاون في كل المحافل والمنظمات الدولية، كصندوق النقد والبنك الدوليين؛ لمواجهة الأزمات الاقتصادية العالمية .

وفي واقع الأمر، جاء انعقاد هذه القمة في وقت تتزايد فيه مظاهر الكراهية ضد أقليات ورموز إسلامية في بعض المجتمعات الغربية .وعليه، فإنه في مواجهة خطاب الكراهية والتمييز ضد الأقليات والرموز الإسلامية، أكد قادة المجموعتين في بيان القمة الختامي يوم ١٩ يوليو، على أن التسامح والتعايش السلمي هما من أهم القيم والمبادئ للعلاقات بين الأمم والمجتمعات، مرحبين في هذا الشأن بقرار «مجلس الأمن»، رقم «٢٦٨٦»، الذي أقر بأن خطاب الكراهية والعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من أشكال التعصب والتمييز بين الجنسين وأعمال التطرف، يمكن أن يسهم في اندلاع النزاعات وتصعيدها وتكرارها .

وفيما تستضيف دول الخليج على أرضها بشرًا من كل جنسيات العالم، يتعايشون فيها معًا في إطار من التسامح والمودة؛ فقد أعرب قادة المجموعتين عن قلقهم إزاء تزايد خطاب العنصرية والكراهية، وأعمال العنف ضد الرموز والأقليات الإسلامية، وأثنوا على نتائج وأهداف مؤتمر قادة الأديان العالمية والتقليدية، الذي يُعقد في كازاخستان منذ عام ٢٠٠٣؛ لمناقشة المبادئ التوجيهية العالمية لتحقيق الاحترام والتسامح بين الأعراق والأديان ونتائج ملتقى البحرين ٢٠٢٢ للحوار من أجل التعايش الإنساني، تحت رئاسة جلالة الملك «حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين»، وبالتعاون مع شيخ الأزهر، وبابا الفاتيكان.

وفي الوقت الذي شددت فيه «القمة» على إدانة الإرهاب بكافة صوره وأشكاله، وتجفيف مصادر تمويله؛ فقد أشارت أيضا إلى نتائج مؤتمر العاصمة الطاجيكية «دوشانبة»، رفيع المستوى، بشأن التعاون الدولي والإقليمي في

مجال تعزيز أمن الحدود وإدارتها، ومنع حركة الإرهابيين، والذي عُقد يومي ١٨، ١٩ أكتوبر ٢٠٢٢، والاجتماع الوزاري للتحالف العالمي ضد داعش، الذي انعقد بالرياض في ٨ يونيو ٢٠٢٣.

علاوة على ذلك، أشاد قادة المجموعتين، بما تحقق في مواجهة ظاهرة «التغير المناخي»، خاصة أن القمة تنعقد في وقت يشهد فيه العالم موجة جديدة من تزايد الاحترار، حيث جددوا دعمهم لاحتضان «الإمارات»، مؤتمر «كوب٢٨»، وأكدوا مبادئ وأحكام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية باريس، خاصة فيما يتعلق بالإنصاف والمسؤوليات المشتركة، وضرورة أن يراعى في تنفيذ الاتفاقيتين الأثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية الناجمة عن تدابير الاستجابة، خاصة على الدول النامية الأكثر عرضة لها، فيما يعد «كوب٢٨»، فرصة لتقييم هذه المسائل، والتقدم المحرز في جهود تنفيذ هذه الاتفاقات، مع تأكيدهم على تعزيز التعاون البيئي والمناخي، وحماية الأنهار الجليدية والموارد المائية، وجذب الاستثمارات لآسيا الوسطى؛ لتعزيز تكيفها مع التغيرات المناخية.

وفي حين يتطلع القادة إلى تعزيز التعاون الاقتصادي، فقد أكدوا على أهمية تطوير طرق النقل المتصلة بينهما، وبناء شبكات لوجستية وتجارية متقدمة .ويرتبط بالتعاون الاقتصادي، التعاون في مجالات التعليم العالي، والبحث العلمي، والتدريب المهني، وبين الجامعات، وفي المجالات الصحية والثقافية، وإلى هذا فقد أشاروا إلى مبادرة «كازاخستان»، لإنشاء هيئة صحية متعددة الأطراف في الأمم المتحدة، وهي الوكالة الدولية للسلامة البيولوجية، التي تم إعلانها في الدورة ٧٥ للجمعية العامة للأمم المتحدة، وتسهم في الوقاية من التهديدات البيولوجية، وتبادل البيانات حول الأمراض الخطرة.

ودعمًا للروابط الثقافية للعلاقات الخليجية بدول آسيا الوسطى، أكد قادة المجموعتين على أهمية الحفاظ على التراث الثقافي المشترك، وتعزيز التعاون الثقافي والإعلامي، وتشجيع الحوار الثقافي، وتعزيز فرص التعاون ذات الصلة، فضلاً عن التعاون في مجال الشباب والرياضة، والذي يمثله في هذا العام استضافة «قطر»، مباريات كأس آسيا ٢٠٢٣.

وفيما يتعلق بتعزيز التعاون بين «منظمة التعاون الإسلامي»، ومؤسساتها وهيئاتها، فقد أشار القادة إلى أن أجزاء من العالم الإسلامي، تواجه انعدام الأمن الغذائي؛ نتيجة الأوضاع الجيوسياسية والجيواقتصادية، ما يقتضي ضرورة التعاون ودعم جهود المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، لضمان وصول الإمدادات الغذائية إلى البلدان المحتاجة.

على العموم، تنعقد هذه القمة على مقربة من قمة «مجلس التعاون الخليجي»، مع «منظمة الآسيان»، التي تنعقد في نهاية هذا العام، مؤكدة انفتاح المجلس على شراكات مع مختلف تكتلات المجتمع الدولي، بما يعزز مكانته عالميًا، ومن الجدير بالذكر أن هذه القمة، لم تقتصر على تناول المسائل المشتركة بين المجموعتين فقط، لكنها تناولت أيضًا القضايا الدولية، مؤكدة احترام سيادة الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وفي الوقت ذاته، أكدت أن بوصلة تحرك المجموعة الخليجية هي الانحياز لما يحقق مصالحها في عالم يموج بالصراعات، وبناء التعاون على ما يربط الشعوب من صلات وفرص تنموية واعدة تحقق المصالح المتبادلة، وبما يعزز دورها الإنساني العالمي المتسم بروح المسؤولية.

٢٠٢٣/٧/٢٥

ملاحظات بشأن توسيع عضوية منظمة «الأوبك»

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في خطوة لتعزيز دورها في ضبط أسواق النفط وتحقيق استقرارها؛ اتجهت منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك»، إلى توسيع عضويتها، بالسعي لتحقيق انضمام أذربيجان، والمكسيك، وماليزيا، وبروناي إليها، فيما يبلغ الإنتاج اليومي لهذه الدول ٣,١ ملايين برميل، أي ما يقارب إنتاج الإمارات العربية المتحدة بواقع) المكسيك ١,٧ مليون برميل يوميًا، ماليزيا ٦٠٠ ألف برميل يوميًا، أذربيجان ٧٥٠ ألف برميل يوميًا، وبروناي ١٠٠ ألف برميل يوميًا.(

وفيما تسعى «المنظمة» في الوقت الراهن إلى سعر ٨٠ دولارا للبرميل، فقد كان سعر خام برنت يدور حول ٧٥ دولارا للبرميل، ولهذا أعلنت «السعودية»، تمديدا طوعيا لخفض الإنتاج بمقدار مليون برميل يوميًا، وأعلنت «روسيا»، خفضا بمقدار نصف مليون برميل يوميًا، وضم أعضاء جدد يلتزمون بسياسات «الأوبك»، من شأنه تعويض أي خلل في الالتزام من خلال الدائرة الأوسع «أوبك بلس»، في ظل عدم اليقين الذي يسود السياسة الدولية حاليًا، وتطورات ومآلات الحرب الروسية الأوكرانية .

وفي واقع الأمر، تختلف الحاجة إلى كامل الإنتاج النفطي بين الدول الأعضاء في «أوبك بلس»، إذ ليس لديهم حاجة روسيا، التي تحتاج إلى كل عائدات نفطها؛ بسبب الحرب التي تخوضها والعقوبات المفروضة عليها، فيما ثارت شكوك حول مقدار تخفيض إنتاجها، وأسعار بيعه للأسواق الآسيوية، خاصة للمشترين الكبار الصين والهند، ولهذا دعت «أوبك بلس»، مصادر مستقلة للتحقق من أرقام الخفض الفعلية للإنتاج والمبيعات الروسية.

وبرغم أن التخفيضات التي قامت بها «المنظمة»، لم تؤد إلى ارتفاع الأسعار؛ فإن هذه التخفيضات مؤداها بحسب «وكالة الطاقة الدولية»، أن يشهد سوق النفط شحًا في المعروض في النصف الثاني لعام ٢٠٢٣ .وفي تقرير مناقض، أشارت تحليلات «مورجان ستانلي»، إلى أنه رغم توقعات تراجع المخزون في ٢٠٢٣، فإن التقديرات تشير إلى وجود فائض في النصف الأول لعام ٢٠٢٤، مع نمو الإمدادات من خارج الأوبك، بوتيرة أسرع من الطلب .

وفي هذا الصدد، كان وزير الطاقة الإماراتي قد أعلن أن التخفيضات الإضافية كافية لتحقيق التوازن في سوق النفط، وأن بلاده لن تشارك في أي تخفيضات جديدة للإنتاج، إذ إنها تضخ بالفعل أقل كثيرًا من طاقتها، وأنه مع وجود انخفاض في الاستثمارات النفطية في كثير من الدول، فإنه على «المنظمة»، دعوة أعضاء جدد للانضمام، فكلما زاد عدد أعضائها زادت سهولة مهمتها، وضمان أن يحصل العالم على ما يكفيه من النفط في المستقبل، وأنه كلما كان داخل التحالف ٦٠ أو ٨٠٪ من المنتجين في «أوبك بلس»، فإن ذلك يجعلها تؤدي عملاً أفضل بالتأكيد .

ومن المعلوم، أن «أوبك»، تضم في الوقت الحالي ١٣ عضوًا، وتضم «أوبك بلس»، إضافة إليهم؛) روسيا، والبحرين، وأذربيجان، وبروناي، وكازخستان، وماليزيا، والمكسيك، وسلطنة عُمان، والسودان، وجنوب

السودان(، أي إن الأعضاء الجدد في أوبك هم بالفعل أعضاء في «أوبك بلس» .ويعزز انضمام أعضاء جدد لأوبك دورها في صياغة مستقبل الطاقة العالمي، وفي التنمية الدولية .

وفي ٥ يوليو، انطلقت فعاليات مؤتمر «أوبك»، الدولي في نسخته الثامنة، والذي يعد من أهم الأحداث الرئيسية على أجندة الطاقة العالمية في استشراف وصياغة مستقبل قطاع الطاقة العالمي .وناقش المؤتمر الذي عقد في «فيينا» مجموعة واسعة من القضايا، تضمنت مستقبل الطاقة في العالم، والاستثمارات النفطية، واستقرار السوق، وأمن الطاقة، والتكنولوجيا والابتكار، وسبل التوصل لسوق نفط دولية آمنة ومستقرة من خلال تعزيز التعاون والحوار، فيما شهد مشاركات دولية واسعة من وزراء الدول الأعضاء في المنظمة وحلفائها والمعنيين بقطاع الطاقة والشركات والبنوك .ومن المعلوم، أن أولى دورات انعقاده في «فيينا» كانت عام ١٩٦٩ .وعلى مدى دوراته السابقة توسعت القضايا التي يتناولها، وأصبحت تشمل قضايا عديدة، كالتمويل الدولي والتنمية المستدامة والبيئة، وتحقيق الانتقال العادل والمنطقي للطاقة، بما يدعم جهود الاستدامة ومواجهة تداعيات التغير المناخي.

وقبيل انعقاد مؤتمر «أوبك» الدولي، كان الاجتماع الوزاري العادي رقم «١٦٨»، والاجتماع «٤٩» للجنة المراقبة الوزارية المشتركة، والاجتماع الوزاري الـ«٣٥»، لأوبك وغير الأعضاء، وقد ناقشت هذه الاجتماعات الثلاثة سياسة الإنتاج الجماعي لـ٢٣ منتجًا أعضاء تحالف «أوبك بلس»، فيما تجاوزت تخفيضات الإنتاج اليومية ٣ ملايين برميل، كما ناقشت سبل تعزيز الاستقرار في السوق، وأشارت التوقعات حينئذ إلى أن هناك ميلاً لإجراء تخفيضات جديدة لمواجهة مخاوف الركود الاقتصادي في ضوء الرفع المتكرر لأسعار الفائدة من قبل بنك الاحتياطي الأمريكي.

ومع ذلك، فإن هذه الاجتماعات انتهت إلى تبني سياسة خفض الإنتاج كما هي دون تغيير في عام ٢٠٢٣، وتعديل شهر الأساس الذي تحسب من خلاله حصص الإنتاج والامتثال بدءًا من العام المقبل .وبهذا، يصبح إجمالي إنتاج النفط في تحالف «أوبك بلس»، ٤٦٠٤٠ مليون برميل يوميًا، بدءًا من أول يناير ٢٠٢٤ حتى ٣١ ديسمبر من هذا العام .

وفي بيان رسمي منفصل أعلنت «السعودية»، تمديد خفضها الطوعي للإنتاج بمقدار ٥٠٠ ألف برميل يوميًا حتى نهاية ٢٠٢٤، بالاتفاق مع «أوبك بلس»، ثم أعلنت خفض مليون برميل يوميًا ابتداءً من يوليو ولمدة شهر قابل للتجديد، كما أعلنت «الإمارات»، و«العراق»، و«الكويت»، تمديد الخفض الطوعي للإنتاج حتى نهاية ٢٠٢٤، فيما أعلنت «سلطنة عُمان»، تمديد خفضها الطوعي البالغ ٤٠ ألف برميل حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٤ .وفي نوفمبر القادم، ينعقد الاجتماع الوزاري لأوبك بلس، مع اتجاه إلى تحويل التخفيضات الطوعية إلى اتفاق رسمي لتحسين المصداقية والمسؤولية.

ووفقا لتقرير «أوبك»، في ١٩ مايو الماضي، فإنها تتوقع نمو الطلب على النفط في النصف الثاني لعام ٢٠٢٣، بنحو ٣٣٠٢ مليون برميل يوميًا، ليصل الإجمالي إلى ١٠١,٩ مليون برميل يوميًا، كما تتوقع نمو الطلب في الصين بمقدار ٨٠٠ ألف برميل يوميًا .وتتوقع «المنظمة»، أن يصل إجمالي العرض من خارجها إلى ٦٧,١٩ مليون برميل

يوميًا، محققًا نموا بمقدار ١,٤٣ مليون برميل يوميًا، وهذا النمو في العرض يأتي من جانب الولايات المتحدة والبرازيل والنرويج وكندا وكازخستان وغوايانا .

علاوة على ذلك، فإن تقديرات «أوبك»، تقترب من تقديرات «وكالة الطاقة الدولية»، التي تتوقع نمو الطلب العالمي بمقدار ٢,٢ مليون برميل يوميًا ليصل إجماليه إلى ١٠٢ مليون برميل يوميًا، ونمو العرض من خارج الأوبك بمقدار ١,٥ مليون برميل يوميًا، ليصل إجماليه إلى ٦٧ مليون برميل يوميًا، كما تقترب من تقديرات «إدارة معلومات الطاقة الأمريكية»، التي تتوقع نمو الطلب العالمي بمقدار ١,٥٦ مليون برميل يوميًا ليصل إجماليه إلى ١٠٠,٩٩ مليون برميل يوميًا، ونمو العرض من خارج «الأوبك»، بمقدار ١,٨٩ مليون برميل يوميًا، ليصل إجماليه إلى ٦٧,٥٨ مليون برميل يوميًا.

وعليه، فإن توسيع العضوية يزيد من قدرة «صندوق الأوبك للتنمية الدولية»، الذي أسسته المنظمة عام ١٩٧٦، كمؤسسة تمويل إنمائي حكومية دولية، بناءً على مخرجات مؤتمر الجزائر في مارس ١٩٧٥؛ بهدف تعزيز التعاون المالي بين أعضاء منظمة أوبك، وسائر البلدان النامية ومساعيها في القضاء على الفقر .

وفي أول سنتين من نشاطه، قدم «الصندوق»، ٧١ قرضًا لـــ٥٨ دولة نامية، وحتى ١٩٨٠ كان يُسمى «صندوق أوبك الخاص»؛ لكن منذ مايو ١٩٨٠ تحول إلى كيان قانوني دائم تحت مسمى «صندوق الأوبك للتنمية الدولية» .وتشمل مجالات تركيز أنشطته؛) الزراعة، التعليم، الطاقة، القطاع المالي، الصحة، الصناعة، الاتصالات، النقل، إمدادات المياه والصرف الصحي(، فيما تعاون مع مبادرة الأمم المتحدة «الطاقة المستدامة للجميع»، وأنشأ في ٢٠٠٦ مرفق تمويل التجارة، وقدم العديد من المنح والمساعدات الفنية والإعانات الإغاثية في حالات الطوارئ، كما قدم دعمه للصندوق الدولي للتنمية الزراعية «إيفاد»، والصندوق الاستنمائي التابع لصندوق النقد الدولي، والصندوق المشترك للسلع الأساسية التابع للأمم المتحدة .

وفي يناير ٢٠٢٣، جمع «صندوق أوبك للتنمية الدولية»، مليار دولار من بيع أول سنداته على الإطلاق، وهي سندات لمدة ٣ سنوات بفائدة ٤,٥٪، كسندات تنموية مستدامة، تخصص أموالها للأمن الغذائي والرعاية الصحية والبنية التحتية والتعليم والتوظيف ومشاريع الطاقة المتجددة .ومنذ قيامه، وحتى نهاية عام ٢٠٢٢، خصص أكثر من ٢٤ مليار دولار لدعم مشروعات التنمية في أكثر من ١٢٥ دولة، وتقدر التكلفة الإجمالية لهذه المشروعات بنحو ١٩٠ مليار دولار، وتتركز رؤيته في المساهمة في إيجاد عالم تكون فيه التنمية المستدامة واقعًا يعيشه الجميع دون استثناء.

وفي يونيو الماضي، كان المنتدى الثاني للصندوق، والذي مثّل منبرًا للتعاون العالمي في معالجة القضايا العالمية الملحة، وخلاله وقع اتفاقًا بقيمة ٢٠ مليون دولار مع بنك «بتسوانا»، لتقديم الدعم المالي للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، و٣٠٪ منها لمشروعات المرأة، كما وقع اتفاقًا مع «الوكالة الدولية للطاقة المتجددة»، حول تمويل مسّرع انتقال الطاقة، وهي مبادرة تسعى لتجميع أموال لاستثمارات الطاقة المتجددة، واتفاق تعاون مع برنامج الغذاء العالمي، واتفاق مع بنك التنمية الآسيوي؛ لتوفير تمويل مشترك لدعم النموذج التايلندي الجديد للتنمية المستدامة .أما أحدث أنشطته الداعمة للتنمية فقد كانت في يوليو، حيث قدم «قرضا»، بقيمة ١٠٠ مليون

دولار إلى حكومة «الهند»، لتمويل مشروع طرق، وبه بلغ إجمالي تمويلاته للقطاع العام الهندي نحو ٣٥٠ مليون دولار لحوالي ٢٠ مشروعا.

على العموم، فإن اتجاه توسيع عضوية الأوبك، بينما يعزز قدرة صندوق التنمية الدولية التابع للمنظمة على الإسهام في جهود هذه التنمية؛ فإنه يمكنها من زيادة قدرتها على تحقيق الاستقرار لسوق أهم السلع في حياة الإنسان المعاصرة، بما يكفل تحقيق مصالح كلا الطرفين المنتج والمستهلك.

٢٠٢٣/٧/٢٦

التوازن الروسي بين شراكته مع إيران وتعاونه مع دول الخليج

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

مع محاولة عزل «موسكو» عن العالم الغربي سياسيًا، واقتصاديًا، في أعقاب الحرب مع أوكرانيا في فبراير ٢٠٢٢؛ سعت لتحسين علاقاتها بالعديد من دول العالم الأخرى .ففي آسيا، عززت التعاون العسكري مع «الصين»، في حين دعمت علاقاتها الاقتصادية مع «بكين»، و«نيودلهي»، عبر مبيعات الطاقة المخفضة، التي أوصلت كميات النفط الخام المنقولة إلى مستويات قياسية في مايو ٢٠٢٣، بحوالي ١١٠ ملايين برميل .وفي إفريقيا، تمكنت من كسب ود دول مثل «جنوب إفريقيا»، للامتناع عن انتقاد سياساتها، وهو إنجاز كررته في أمريكا الجنوبية، حيث لاقت مخاوفها الأمنية تجاه حلف الناتو أيضًا استجابة.

ويأتي في مقدمة الجهود الدبلوماسية الروسية، لكسب تأييد دول خارج نطاق النفوذ الجيوسياسي الغربي؛ دور وزير الخارجية المخضرم «سيرجي لافروف» .وبينما أوضح «مارك جاليوتي»، المؤرخ البريطاني، أن كبير الدبلوماسيين الروس، قد تراجع دوره في السنوات الأخيرة من الظهور كـ«عملاق الدبلوماسية الدولية المطلق»، إلى «أداء ضعيف» في الغرب؛ فقد أقر بأنه، لا يزال «ذكيًا»، و«صاحب دور مؤثر»؛ ما يتجلى في استمرار جولته العالمية بزيارات رفيعة المستوى لدول أمريكا اللاتينية، وإفريقيا، والشرق الأوسط.

وخلال جهوده الدبلوماسية الأخيرة، سعى «لافروف»، لتعزيز مصالح روسيا مع أعضاء «مجلس التعاون الخليجي»، وتوثيق العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الطرفين، الأمر الذي أكده الاجتماع الوزاري السادس المشترك للحوار الاستراتيجي بين دول المجلس وموسكو، والذي استضافته الأخيرة في منتصف يوليو ٢٠٢٣، وأفصح عن رغبتها في تكوين «شراكات أقوى حول العالم»، وعكس أيضا رغبة دول الخليج في الحفاظ على علاقاتها الخاصة مع القوى العظمى العالمية، بمنأى عن «واشنطن».

وفي الاجتماع كان أحد الجوانب التي أثيرت، فيما يتعلق بسياسات الشرق الأوسط، هو كيف تدخلت «روسيا»، في نزاع إقليمي في الخليج، عبر دعمها أحقية «الإمارات»، بالجزر الثلاث التي احتلتها «إيران» عام ١٩٧٠، وهو الإجراء الذي أثار «موجة من الانتقادات الإيرانية»، وعليه، تساءل المحللون حول إلى أي مدى تُترجم العلاقات الاقتصادية الروسية –الإيرانية، في ضوء الحقائق الجيوسياسية الجديدة في المنطقة، وكذلك ما إذا كانت «موسكو»، قد تصل إلى استنتاج مفاده، أن تعزيز العلاقات الاقتصادية مع دول الخليج، قد يحل محل العلاقات السياسية والعسكرية الحالية مع «طهران».

وتعليقا على ذلك، أوضح بعض المعلقين أن «موسكو»، «تحرص بشكل واضح على تعميق التعاون مع دول الخليج»، على صعيد القضايا الإقليمية والدولية، مع ما يُدره هذا التقارب من مزايا بالنسبة لها .ومع عزلها دبلوماسيا واقتصاديا عن الغرب، أكد «ألكسندر غابويف»، من «مؤسسة كارنيجي»، أنها باتت «تعتمد بشكل متزايد على الصين كسوق لسلعها» .وإلى جانب مساعدتها في تمويل حربها في أوكرانيا، لاحظ «أندرو سكوبل»، و«نيكلاس سوانستروم»، من «معهد سياسات الأمن والتنمية»، أن «بكين»، تبدو «الشريك الصامت»، لموسكو في الشؤون الدولية، ومع ذلك، فمن المرجح أن تعيد التفكير في طرق دعمها للكرملين، بدًلا من رؤيته كشريك على قدم المساواة، بعد «خطئه»، بخوض حرب أوكرانيا.

وبينما أشارت «روكساندرا إيورداتش»، من شبكة «سي إن بي سي»، إلى أن حرب أوكرانيا، «خلقت شراكة ملائمة بين «موسكو»، و«طهران»، مع تأثرهما «بالعقوبات الغربية، ووجود مجموعة متضائلة من الشركاء التجاريين»، وتعاونهما في التهرب من العقوبات، ونقل الأسلحة بين البلدين؛ فقد أشار «أليكس فاتانكا»، و«عبد الرسول ديفسلار»، من «معهد الشرق الأوسط»، إلى استمرار «الشك» المتبادل بينهما بشأن سياسة الطاقة، مع عدم وجود رغبة لدى «موسكو»، في رؤية «طهران»، تظهر كمزود طاقة بديل لأوروبا»، في الوقت الذي يهدد حجم صادراتها الموسع إلى «بكين»، الحصة السوقية لأسعارها المخفضة للغاية .

ووفقًا لـ«معهد الولايات المتحدة للسلام»، فإنه مع تقلب العلاقات التجارية بين البلدين أيضًا خلال الثلاثين عامًا الماضية، فإن العلاقات الاقتصادية المستدامة مع دول الخليج، لا تزال تشهد «طفرة اقتصادية»، كخيار أفضل على المدى الطويل.

وعلى الرغم من أن «روسيا»، تتراجع حاليًا عن الصين، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، باعتبارها في المرتبة الرابعة عشرة من بين أكبر مصدري البضائع والسلع إلى «الخليج»؛ فقد نمت تجارتها الثنائية مع «الإمارات»، بنسبة ٦٨٪ في عام ٢٠٢٢، فضلاً عن تأكيد نائب وزير الاستثمار السعودي «بدر البدر»، أن زيادة التجارة بينها، وبين دول «مجلس التعاون»، هي «فرصة رئيسية بالنسبة لنا»، حيث تعتزم «الرياض»، تعزيز حجم التجارة معها إلى ٥ مليارات دولار، بشكل أكبر من مستواها في عام ٢٠٢٢، البالغ ٧٥٠١ مليار دولار.

وبشكل واضح، تسعى «روسيا»، إلى تعزيز علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع دول الخليج .حيث إن الاجتماع الوزاري المشترك السادس للحوار الاستراتيجي جاء لتعزيز أوجه التعاون، وأن الكرملين، أصبح بحاجة إلى «تقديم تنازلات» في مسار الدبلوماسية الإقليمية» .ولعل أحد هذه التنازلات، كما ورد في وسائل الإعلام الغربية، هو ذلك البيان الذي انحازت فيه روسيا إلى جانب الإمارات وبقية دول الخليج، ضد إيران في نزاع إقليمي حول الجزر الثلاث.

وتسلط هذه الخطوة الضوء أيضًا على التوازن المتزايد لروسيا، بين شراكتها الراسخة مع «إيران»، وعزمها الواضح على تعزيز العلاقات مع «دول الخليج» .وعلى الرغم من أن «مارك كاتز»، من «المجلس الأطلسي»، قد رأى أن الدعوة إلى «مفاوضات ثنائية»، أو إلى «تحكيم محكمة العدل الدولية»، كانت «غير مجدية»، فقد لقي تأييد

«موسكو»، للسيادة الإماراتية على جزر «أبو موسى»، و«طنب الكبرى»، و«طنب الصغرى»، التي احتلتها طهران، إدانة شديدة من إيران، رغم علاقتهما الوثيقة .

وفي هذا الصدد، تساءل المسؤول السابق في الخارجية الإيرانية «قاسم محبلي»، كيف «لا يهتم الأصدقاء كثيرًا بمطالب إيران، وبدلاً من ذلك، يعطون الأولوية لتلبية مطالب خصومنا» .ووصف «حميد أبو طالبي»، المستشار السياسي للرئيس السابق «حسن روحاني، دعم روسيا للإمارات، بأنه «خيانة لا تُغتفر» .وأشار المتحدث باسم «الخارجية الإيرانية»، «ناصر كنعاني»، إلى أن دعمها لمطالبة الإمارات بالجزر، يتعارض مع العلاقات الودية بين إيران وجيرانها، مشيرا إلى أن المحادثات بشأن عودتها ستعرض «تنمية المنطقة واستقرارها للخطر».

وبالنسبة للمحللين، يثير هذا التطور «شكوكا»، حول السياسة الخارجية الإيرانية، و«مدى فعاليتها بشأن التطلع إلى الشرق الأقصى»، وعندما تقترن تلك الشكوك، بتوقيع «بكين»، بالمثل في ديسمبر ٢٠٢٢ على بيان بشأن «مبادرة مع دول الخليج للتوصل إلى حل سلمي لعودة هذه الجزر إلى الإمارات– وهي خطوة أدت إلى استدعاء طهران للسفير الصيني –وإعطاء الأولوية للعلاقات الودية المتزايدة مع دول الخليج؛ فمن الواضح أن الفوائد الاقتصادية الناتجة من خلال التجارة، والاستثمارات، لها الأسبقية لكل من «موسكو»، و«بكين»، على دعمهما لطموحات إيران الجيوسياسية في الشرق الأوسط.

من جانبه، أشار «كاتز»، إلى أن السبب وراء القرار الدبلوماسي الروسي، يكمن في «آماله لتعزيز صادراته واستثماراته في الإمارات، ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى»، وهو أمر أشار إلى أن إيران لا يمكن أن تضاهيه؛ نظرًا الى تفاقم الصعوبات الاقتصادية، التي تواجهها والمتعلقة بالعقوبات الغربية المفروضة عليها .

ويقال إن عدم إشارة «طهران»، إلى «موسكو»، كحليف استراتيجي يعني أن شراكتهما «تكتيكية»، لمواجهة خصومهما المشتركين، مثل الولايات المتحدة، كما أن هذا الأمر يثبت أن لدى كل منهما «حدودا واضحة»، بشأن طموحات كل منهما للآخر، فيما يتعلق بالعلاقات التجارية والسياسية الأخرى، ولا سيما أن المواقف السياسية لكل منهما، ربما «تتباعد في معظم القضايا الدولية»، وعليه، يبدو أن تحول روسيا الكامل إلى التركيز على دول الخليج أصبح «واضحًا».

وبالنسبة إلى دول الخليج، وحقيقة وجود نظام عالمي متعدد الأقطاب، فإن الحفاظ على العلاقات الاقتصادية والسياسية مع جميع القوى الكبرى، يعتبر «أمرًا مفيدًا»، لمرونة السياسات الخارجية، خاصة مع استمرار تطور العلاقات مع الصين .وأشار «جوناثان لورد»، و«أرونا بايغال»، في مجلة «فورين بوليسي»، إلى أن شركاء الولايات المتحدة الإقليميين غير مكترثين أو متغافلين عن الحماس الواضح والمساعي المكثفة الجارية في واشنطن لعمل تكامل أمني إقليمي بالمنطقة .وأضاف «كاتز»، أن دول الخليج، يمكن أن تكون «ممتنة»، لأن موسكو «دعمت موقفها» على الجزر التي احتلتها إيران، وبالتالي، فقد وضح فائدة تعزيز تعاونها معها».

على العموم، في حين أن المشاركة الاقتصادية والأمنية الروسية مع دول الخليج، لا تزال متراجعة كثيرًا عن نظيراتها الأمريكية والصينية؛ فإن تصريحات «لافروف»، حول رغبة بلاده في توثيق العلاقات عبر جميع المجالات، جنبًا إلى جنب مع تأكيدات الأمانة العامة لمجلس التعاون، أن دول المنطقة «تحرص على تعزيز

جميع أشكال التعاون مع موسكو»، في ضوء «الرغبة الثابتة في التحرك نحو ترسيخ روابطهما وبناء علاقات قوية»؛ كل هذا يعد بمثابة «دليل»، على كيفية استمرار تحول كل الديناميكيات الإقليمية، مع تكيف دول الخليج مع المتغيرات الدبلوماسية والجيوسياسية.

٢٠٢٣/٧/٢٧

تأثير زيادة الصادرات النفطية الإيرانية على دول الخليج

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

خلال العام ونصف العام الماضيين ساد سوق الطاقة العالمي حالة من عدم اليقين، بشأن اتجاهات الطلب على المدى القصير والطويل، مع التحذيرات من الركود العالمي، وهو ما ساهم في الانخفاض المُطَّرِد في سعر برميل النفط الخام من ١٢٠ دولارًا للبرميل في يونيو ٢٠٢٢، لينخفض لاحقًا إلى ٧٨ دولارًا في ديسمبر ٢٠٢٢، ثم إلى ٧٠ دولارًا فقط بحلول يونيو ٢٠٢٣.

وفي ضوء هذه الديناميكيات، لم تتمكن جهود مجموعة «أوبك بلس»، من الحد من هذا الانخفاض مع إقرار خفض في إنتاج النفط المشترك؛ بهدف الحد من هبوط الأسعار .ومنذ أن فرضت أول سلسلة من التخفيضات الرئيسية لإنتاج النفط في أكتوبر ٢٠٢٢، بمقدار ٢ مليون برميل يوميًا، لا يزال سعر التداول الدولي لخام برنت منخفضًا بنحو ٢٠٪، مع خفض إضافي للإنتاج قدره ١,٦ مليون برميل، تمت إضافته يوميًا في أبريل ٢٠٢٣، وانخفاض طوعي للإنتاج بمقدار مليون برميل يوميًا من قبل «السعودية»، في صيف عام ٢٠٢٣.

ومع ذلك، فإن هذا لا يعني أن جميع مصدري الطاقة يواجهون انخفاضًا في الإنتاج والأرباح .وعلى العكس، تمكنت «إيران»، و«روسيا»– وهما تخضعان لعقوبات اقتصادية صارمة من قبل الغرب –من تعزيز تجارتيهما في النفط والغاز الطبيعي من خلال بيع الصادرات المخفضة إلى المشترين من قارة آسيا .ومن خلال القيام بذلك، لم يتعاونا فقط للتهرب من الرقابة الدولية، ولكن أيضًا– على حد تعبير «جوليان جيجر»، في مجلة «أويل برايس» – خلق نشاط البلدين «تهديدًا جديدًا» لأعضاء «أوبك»، في «قبضتهم على السوق»، بما في ذلك دول الخليج، وعلى السياسة النفطية المستقبلية والجهود المبذولة لدعم الأسعار لحماية المصالح الاقتصادية المتبادلة لمصدري الطاقة.

وفي حالة «إيران»، فإنه على الرغم من أن «الولايات المتحدة»، تفرض حاليًا عقوبات صارمة على قدرتها على تصدير إنتاجها النفطي في سوق التجارة الدولية المشروعة؛ فقد لوحظ أن حجم صادراتها قد ارتفع رغم ذلك في الأشهر الأخيرة .وفي منتصف عام ٢٠٢٣، بلغت صادراتها النفطية أعلى مستوى لها في خمس سنوات .وأوضح «بينوا فوكون»، في صحيفة «وول ستريت جورنال»، أنها أضافت «كميات كبيرة من النفط الخام المخفض إلى سوق الطاقة العالمية التي تكافح بالفعل وسط مخاوف بشأن الطلب» .

ووفقًا لشركة «كبلر»، بلغ إجمالي شحنات النفط الإيرانية في مايو ٢٠٢٣، ما يقرب من ١,٥ مليون برميل يوميًا، وهو ما يشير إلى تضاعف حجم صادراتها مقارنة بعام ٢٠٢٢، وبذلك تكون أعلى مستوى لتصدير النفط منذ فرضت «إدارة ترامب» مجموعة واسعة من العقوبات الاقتصادية عليها عام ٢٠١٨ .وفيما يتعلق بمستويات

إنتاجها، صرحت «طهران»، بأنها زادت إنتاجها من ٢٫٥ مليون برميل يوميًا في ٢٠١٨، إلى أكثر من ٣ ملايين برميل يوميًا في ٢٠٢٣.

وفي ظل إشارة «البنك الدولي»، إلى أن الاقتصاد الإيراني يتسم منذ فترة طويلة «بالتضخم المرتفع»، وهو ما أدى بدوره «إلى انخفاض كبير في القوة الشرائية للأسر»، فضلاً عن فرص عمل «غير كافية» «لاستيعاب تدفق أعداد كبيرة من الشباب إلى سوق العمل»؛ فقد أوضح «فوكون»، أن مبلغ ٢٨ مليار دولار، الذي كسبته إيران من مبيعات النفط الخام في مارس ٢٠٢٣، قدم «شريان حياة» ماليًا لها.

وحول آليات تمكن «طهران»، من زيادة صادراتها مع تعرضها لعقوبات خارجية، فقد تمت الإشارة إلى عدم وجود رقابة وعقاب من قبل «إدارة بايدن»، التي تحرص على استعادة الاتفاق النووي؛ لكبح طموحاتها النووية المتسارعة .وأشار «بوبي غوش»، من وكالة «بلومبرج»، إلى أن «واشنطن»، «تعرض عليها تصدير المزيد من النفط، في حال ما إذا كانت ستحد من مستويات تخصيب اليورانيوم لديها، وتتعاون بشكل كامل مع المراقبين النوويين التابعين للأمم المتحدة» .علاوة على ذلك، اقترحت «سارة فاخشوري»، من مؤسسة «إس في بي إنرجي إنترناشونال»، أن العقوبات الغربية الحالية ضد صادرات النفط الإيرانية، ربما «لا يتم تنفيذها أو مراقبتها بالكامل»، مع عملية نقل النفط الخام حاليًا في «السوق السوداء»، حيث «لا توجد شفافية»، أو مراقبة دولية فعالة.

وهناك عامل آخر يُمكن «إيران»، من زيادة صادراتها النفطية، هو «التعاون في التهرب من العقوبات مع روسيا»، التي نجحت في نقل قاعدتها الاستهلاكية الأوروبية التقليدية لمنتجات النفط والغاز، إلى العملاء في «الصين»، و«الهند»، نتيجة خضوعها لعقوبات غربية .بالإضافة إلى ذلك، هناك ناقلات النفط في «أسطول الأشباح الإيراني» . وأشار «كريس كوك»، و«ديفيد شيبرد»، في صحيفة «فاينانشال تايمز»، إلى «السفن التي تخفي ملكيتها وتحركاتها من أجل تسهيل انتهاكات العقوبات»، والتي تنقل صادرات الطاقة الروسية عن طريق البحر، وشبكات السكك الحديدية، كما تم استغلالها بين «موسكو»، و«طهران»، للتهرب من العلاقات الدولية خلال عمليات نقل النفط والغاز.

وكما في الحالة الإيرانية، أشار «فوكون»، إلى أن «الشحنات الروسية الرخيصة»، قد غمرت سوق الطاقة العالمي، منذ أن فُرضت العقوبات الغربية على «موسكو»، جراء حربها بأوكرانيا في فبراير ٢٠٢٢، مما أثر على الحصة السوقية لدول الخليج .وفي عام ٢٠٢٢، ارتفعت واردات «الصين»، من النفط الخام الروسي بنسبة ٨٪، بما يعادل ١٫٧٢ مليون برميل من النفط يوميًا .في حين أوضحت «صوفي لاندرين»، في صحيفة «لوموند»، أن طلبات «الهند»، من النفط الروسي «زادت ٢٢ ضعفًا» العام الماضي، مع استيرادها ما معدله ١٫٦٤ مليون برميل يوميا .

وفيما يتعلق بصادرات الغاز الطبيعي عبر خط أنابيب «قوة سيبريا»، المملوك لشركة «غازبروم»، الروسية، فقد بلغ إجماليها إلى الصين ١٥٫٥ مليار متر مكعب في عام ٢٠٢٢، ومن المقرر أن ترتفع إلى ٢٢ مليار متر مكعب في عام ٢٠٢٣ .وبينما تعهدت «موسكو»، بخفض أرقام إنتاجها بمقدار ٥٠٠،٠٠٠ برميل يوميًا، وفقًا للخفض الطوعي –المذكور أعلاه والبالغ مليون برميل يوميًا –فقد أشارت «روكساندرا يورداتش»، من شبكة «سي ان بي سي»، إلى

كيف تظل «الأسئلة» من مراقبي الصناعة حول ما إذا كانت ستتصرف وفقًا لتعهداتها، خاصة وأنها قد علقت نشر الإحصاءات الرسمية لإنتاج النفط والغاز الطبيعي ومكثفات الغاز حتى أبريل ٢٠٢٤.

ومع إشارة وكالة «رويترز»، إلى أن مبيعات النفط الروسية الأرخص ثمنا، وفرت مدخرات للصين تبلغ «حوالي ٥ مليارات دولار»؛ فإنه من المتوقع وجود تأثير غير مباشر على صادرات دول الخليج إلى شرق آسيا .ومع قيام «طهران»، ببيع النفط للمشترين في الصين بسعر مخفض يبلغ ٣٠ دولارًا فقط للبرميل؛ فقد استشهد «فوكون»، بأن «بكين» الآن هي «العميل الأول» لها لمبيعات النفط المخفضة؛ ما يجعل زيادة الصادرات الإيرانية تهدد السوق الراسخة لدول الخليج في منطقة شرق آسيا .

ووفقًا لبيانات شركة «كبلر»، استوردت «الصين» في مايو ٢٠٢٣، ما يقرب من ٣٦٠ ألف برميل من النفط الخام الإيراني يوميًا، بزيادة قدرها ١٠٠,٠٠٠ برميل تقريبًا عن عام ٢٠٢٢ .ومع ذلك، أوضح المراقبون أن الرقم الفعلي «أعلى بكثير على الأرجح»؛ بسبب «الطبيعة السرية»، التي تكتنف عمليات التصدير في طهران، وكيف يتم شحنها عبر مجموعة مختارة من دول الشرق الأوسط وآسيا.

علاوة على ذلك، فإن زيادة «إيران»، صادراتها النفطية الرخيصة إلى آسيا، قد تؤثر على خطط دول الخليج للتنمية الاقتصادية المحلية .ومع إشارة «فوكون»، إلى أن «المملكة العربية السعودية تحتاج إلى نفط يزيد على ٨٠ دولارًا للبرميل؛ لتمويل برنامجها الاقتصادي التوسعي»، رأى أن «الزيادة» في صادرات النفط الإيرانية، «تهدد جهود المملكة والشركات الكبرى، ومنتجي النفط الخام لدعم الأسعار عن طريق خفض الإنتاج»، وتوفير استقرار مالي طويل الأجل لتغطية فترة التنويع الاقتصادي التي يمرون بها.

وبالنسبة لتحالف «أوبك»، الذي تقوده «الرياض»، كتبت «جيجر»، أن صادرات إيران المتزايدة تشكل تحديًا متزايدًا «لسيطرة المنظمة على سوق النفط» .وبدلاً من «عودة مفاجئة» للنفط الإيراني بشكل جماعي، أشارت «جيجر»، إلى أن نمط «التدرج البطيء»، سيكون مرجحًا، حيث يُعتقد أن لدى طهران قدرة إنتاجية إضافية تبلغ مليون برميل أخرى من النفط يوميًا .

وبالتالي، على الرغم من أن «إيران»، هي نفسها عضو في «أوبك»، فقد رأى «فوكون»، أن فرض العقوبات الأمريكية يعني تعليق حصتها من الإنتاج، كما أن سياساتها الآن «تقوض من المحاولات لإبقاء الأسعار أعلى من خلال الحد من الإنتاج» .علاوة على ذلك، أشارت «جيجر»، إلى أن اتفاقًا بشأن تطلعات طهران النووية من شأنه أن يمنحها على الأرجح «الإذن باستئناف الصادرات» للسوق الدولية، مع توقعات بشأن «تدفق محتمل للنفط الإيراني إلى السوق»؛ مما يؤدي إلى «إحداث مأزق بأسواق النفط العالمية» .

ومع ذلك، فإن زيادة الإنتاج من إيران ليست الديناميكية الوحيدة المؤثرة .وقدّر محللون من مصرف «جي بي مورغان»، أن حالة الإمداد داخل «أوبك بلس»، تنمو «خارج الأعضاء الأساسيين»، حيث ساهمت «فنزويلا»، و«نيجيريا»، جنبًا إلى جنب مع «طهران»، في زيادة بنحو ٦٠٠ ألف برميل يوميًا من أحجام الإنتاج خلال نوفمبر ٢٠٢٢.

وحول كيفية استجابة «أوبك» لهذه التحديات .ففي حين وافقت المجموعة في يونيو ٢٠٢٣ على بدء تخفيضات بقيمة ١,٤ مليون برميل من النفط يوميًا لعام ٢٠٢٤، وأضافت السعودية «خفضًا اختياريًا» آخر قدره ٥٠٠,٠٠٠ برميل في محاولة لدعم الأسعار، فقد لاحظ المراقبون مشاكل طويلة الأجل في كيفية استدامة تخفيضات الإنتاج المتكررة في محاولة للحفاظ على الأسعار عند مستوى ٨٠ دولارًا للبرميل .وعلى سبيل المثال، أشارت «جيجر»، إلى كيفية تحمل «الرياض»، «العبء الأكبر»، بشأن تخفيضات الإنتاج داخل «أوبك»، حتى الآن .

ومع تسجيل «كارستن فريتش»، من «كومرتس بنك»، كيف جاء التعافي الاقتصادي الصيني من القيود المفروضة على وباء كورونا العام الماضي، «بطيئًا أكثر مما كان متوقعا»؛ فقد قدرت مجموعة «أوراسيا»، أن تخفيضات الإنتاج الإضافية من المنظمة، «لن تؤدي الكثير لتغيير الهبوط» في سوق الطاقة العالمية.

على العموم، فإن نمو صادرات النفط الإيرانية، إلى جانب استمرار بيع روسيا للمنتجات الهيدروكربونية المخفضة إلى «الصين»، و«الهند»، يمثل مشكلة لأعضاء أوبك، الذين يسعون إلى الحفاظ على سعر النفط فوق ٨٠ دولارًا للبرميل .إلى جانب ذلك، انعكس ذلك في قيام الخبراء والمنظمات بتقديم تنبؤات بشأن انخفاض الطلب والإنتاج خلال الفترة المتبقية من عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤ .أما عن كيفية استجابة «المنظمة»، فهناك دعم لفكرة أنه لا يمكن الاتفاق على سياسة تخفيضات الإنتاج وحدها، خاصة إذا كانت تعتمد بشكل شبه كامل على السعودية ودول الخليج الأخرى.

٢٠٢٣/٧/٢٨

لماذا تستمر الأحداث المسيئة للرموز الإسلامية في الغرب؟

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

تعددت في الفترة الأخيرة مظاهر الإساءة للرموز الإسلامية، ليس فقط في عدد من الدول الأوروبية، مثل حرق المصحف الشريف في السويد، ومقتل الشاب «نائل»، ذي الأصول الجزائرية بسلاح شرطي فرنسي؛ ولكن أيضًا صدور تصريحات مسيئة للإسلام من قبل مسؤولين في حزب «بهارتيا جاناتا»، الحاكم في الهند؛ وذلك برغم أن الجاليات الإسلامية قد غدت تمثل «ثقلا كبيرا»، في المجتمعات الأوروبية، وبرغم أن عدد المسلمين في الهند يبلغ)١٩٥ مليون نسمة بنسبة نحو ١١٪ من السكان(، بما يتجاوز عددهم في مصر أكبر دولة عربية من حيث السكان.

ولا شك أن هذه المظاهر تمثل «انتهاكًا صريحًا»، لحقوق الإنسان الذي تلتزم بمواثيقه تلك الدول التي تقع فيها هذه الانتهاكات، كما تناقض قيم التسامح، والتعايش السلمي بين الأعراق والديانات المختلفة في المجتمع الواحد، كما تمثل انتكاسة للحضارة الغربية، فيما لا يمكن تفسيرها استنادًا إلى الحق في حرية التعبير؛ الأمر الذي يطرح سؤالاً، هو لماذا تحدث هذه الصور من الإساءات في تلك الدول، بينما تُجرم في الوقت نفسه، أي صورة أو انتقاد لإسرائيل بسبب انتهاكاتها لحقوق الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وتعتبرها معاداة للسامية ينبغي مقاضاتها.

والغريب في الأمر أيضا، أن الدول الأوروبية في تناولها لهذه الأحداث، قد استندت إلى مفاهيم مغلوطة، مثل الحفاظ على الثقافة العلمانية، والرغبة في الدفاع عن الحرية، وتذليل العوائق الدينية والثقافية التي تحول دون اندماج الأقلية المسلمة في المجتمع الأوروبي، وهي الأسباب التي أثبتت عدم صحتها، بل إن هذه الحجج قد كشفت عن إشكاليات حقيقية، حيث إن هذه الشعوب في كفاحها نحو الحرية وتبنيها للعلمانية في ظل الدولة القومية الحديثة بعد الحرب العالمية الثانية، التي أنهت على مفهوم القومية العنصرية أو القومية المتطرفة؛ قد تبنت مبادئ «الحيادية»، في تعاملها مع مواطنيها من دون الالتفات إلى هويات عرقية، أو دينية، أو انتماءات سياسية، ودعمت «قيما»، مثل الحرية، والعدالة، وقبول التنوع، والاختلاف؛ وبالتالي، فإن من يرى في الرموز الإسلامية اليوم مخالفة للروح الأوروبية، فهو ينقلب على مفاهيم التنوير التي تبنتها هذه الدول، ووقع في إشكالية إنكارها، والتي تفرض احترام التعددية، والمعاملة العادلة للأقليات الدينية والعرقية.

وفي واقع الأمر، فإن تكرار مشاهد الاعتداء على الرموز الإسلامية، يعبر عن انتشار ظاهرة «الإسلاموفوبيا»، التي أخذ «الاتحاد الأوروبي»، يبرزها في تقاريره السنوية منذ عام ٢٠١٦، حين بدأ يرصد هذه الظاهرة، ذلك لأنها باتت تلعب دورًا مهمًا في سياسات العديد من الدول الأوروبية التي تضم أقليات مسلمة، وتعززت مع أزمات اللاجئين، وأصبحت كخطاب وممارسة تزدري الإسلام والمسلمين والرموز الدينية الإسلامية، وقد تنوعت حوادثها ما بين تمييز، وعنصرية، واستفزاز، وتحريض على الكراهية، والإهانة، والتحرش المعنوي، والاعتداء الجسدي . وتستأثر «فرنسا»، وحدها بمعظم حالاتها، وأغلبها وقع ضد النساء، وكثير منها يقع في المؤسسات التعليمية، ومن بينها حوادث حرق المصحف في الفضاء العام، أو ما يتصل بالحجاب، ورسائل التهديد التي ترد إلى المساجد.

ومن المعلوم، أن هذه الحالات تجري في مجتمعات يفترض أنها تبنت نماذج تؤسس لقبول الاختلاف وتنظيمه على المستوى السياسي من خلال آليات ديمقراطية، ولكنها تتسع وتأخذ شكل الأزمة مع صعود الخطاب الديني، ووصول اليمين إلى السلطة، حتى غدت «الإسلاموفوبيا»، مادة تخضع للاستعمال والتوظيف، وتهدد بأزمة مجتمعية في أوروبا .وعلى سبيل المثال، نشير هنا إلى خطاب رئيسة الوزراء الإيطالية «جورجيا ميلوني»، التي تقود اليوم ثالث أكبر اقتصاد في الاتحاد الأوروبي، وحزبها له جذور فاشية، والتي أكدت في حملتها الانتخابية محاربة «الهجرة والأسلمة»، فضلا عن خطاب «فيكتور أدريان»، في المجر، الذي يرى أن الإسلام ليس جزءًا من أوروبا، ولن يكون في المستقبل، بل إن اللاجئين في نظره غزاة، فيما تفوقت «مارين لوبن»، الخصم السياسي من اليمين المتطرف على الرئيس الفرنسي «ماكرون» في استطلاعات الرأي.

وبشكل عام، نجد أنه في الدول الأوروبية صعدت أحزاب يمينية متطرفة بصيغات مختلفة، فهناك أحزاب قومية متعطشة لأمجاد الماضي، وأخرى شعبوية، وثالثة محافظة متشددة، ونجد هذا الصعود في «إيطاليا، واليونان، وإسبانيا، وفنلندا، والسويد، وبولندا، والمجر، وألمانيا، وهولندا، والدنمارك» .وإضافة إلى صعود اليمين المتطرف وخطابه المعادي للهجرة والأقليات الإسلامية في أوروبا، فقد استعار العديد من السياسيين البارزين في السنوات الأخيرة بعض شعاراتهم ومواقفهم؛ بهدف كسب أصواتهم في سياق المنافسة الانتخابية.

وفيما يهدد تعدد حوادث الاعتداء على الرموز والأقليات الإسلامية، نسق العلاقات القوية بين أوروبا والعالم الإسلامي، وما تنطوي عليه هذه العلاقات من مصالح متبادلة، لا يستطيع أي من الطرفين التضحية بها؛ فإنه

يهيئ الظروف دوليًا لاتخاذ قرارات تجرم «الإسلاموفوبيا»، وحوادث الاعتداء على المقدسات الإسلامية، ووضعها في مصاف معاداة السامية على المستوى الدولي، ليصدر عن «الأمم المتحدة»، ومن ثمّ، الدول الأعضاء، قرارات ذات صلة تطول هذه التصرفات، وتشمل أيضًا ممارسات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ذلك أن التغاضي عن جرائم الكراهية، والاستفزازات ضد المسلمين، يؤدي إلى التطرف والعنف المضاد، ويهدد السلم المجتمعي والدولي.

من ناحية أخرى، يبقى واضحًا أن نبذ الكراهية والتطرف، وقبول الاختلاف، والتسامح، والعيش المشترك، هي مسؤولية ممتدة تبدأ من البيئة الأولى من التنشئة عبر مؤسساتها المختلفة؛ الأسرة، المدرسة، المؤسسة الدينية، المجتمع المدني، مؤسسة العمل، وخاصة عند الإشارة إلى أن من قام بحرق نسخة من القرآن الكريم في «السويد»، بعد صلاة عيد الأضحى، هو شخص من أصول عراقية) سلوان مومكا(؛ ما يعني أن هناك خللا في إدراك مثل هذه المفاهيم لديه.

وفي رد فعل على الحادث، صدرت إدانات من كل الدول العربية والإسلامية، ومنظمات العالم الإسلامي، كالأزهر الشريف، ومنظمة التعاون الإسلامي، وجامعة الدول العربية، ومجلس التعاون الخليجي، والاتحادات والروابط الإسلامية، فيما استدعت حكومات السعودية، والإمارات، والأردن، سفراء السويد لديها، وحثها على الالتزام بالقانون الدولي، الذي يحظر بوضوح أي دعوة إلى الكراهية الدينية، فيما تعددت المظاهرات في العديد من البلدان، مثل إيران ولبنان والعراق، بينما دعت الدول المشار إليها الأمم المتحدة للتوصل إلى ميثاق دولي لتجريم ازدراء الأديان.

من جانبها، أعربت «الخارجية البحرينية» عن إدانتها لحرق نسخة من القرآن الكريم بالسويد، مستنكرةً بشدة هذا العمل الذي يمثل استفزازًا لمشاعر المسلمين في العالم، وإساءة مرفوضة، وتحريضا على الكراهية والعنف .يأتي هذا في الوقت الذي تعلي فيه البحرين من قيم التسامح الديني، وحرية المعتقد، ما جعلها تمثل «نموذجًا رائدًا» في هذا الشأن، حيث استضافت «المنامة»، يوم مايو٢٠٢٣ مؤتمر «حرية الدين والمعتقد»، وهو المؤتمر السنوي بين البحرين والاتحاد الأوروبي في نسخته الثانية بمشاركة ٢٧ دولة أوروبية، والتي كانت نسخته الأولى عام ٢٠٢٢؛ قد أوصت بتشكيل لجنة عمل شبابية بين الجانبين.

وبينما انعقدت في شهر فبراير الماضي، الفعالية التي استضافها «مركز الملك حمد العالمي للتعايش السلمي»، في بروكسل تحت عنوان «الفضاء الإلكتروني كوسيلة للحد من الإرهاب، وزيادة مؤشر السلام ..دور حرية الدين والمعتقد»، بعد الإطلاق الأوروبي الرسمي الناجح لإعلان مملكة البحرين في روما في ٢٦ يناير٢٠٢٣ بمشاركة مجموعة العمل الشبابية المشتركة– السالفة الذكر –فقد كانت زيارة قداسة البابا «فرانسيس»، للمملكة في نوفمبر ٢٠٢٢، «حدثا مهما» في هذا الصدد .

وفي إطار حرص «البحرين»، وتوجهها الاستراتيجي لمد جسور الحوار بين قادة الأديان والمذاهب ورموز الفكر والثقافة، نظمت في نوفمبر الماضي، «ملتقى البحرين للحوار بين الشرق والغرب من أجل التعايش الإنساني»، تحت رعاية جلالة الملك «حمد بن عيسى آل خليفة»، وبمشاركة شيخ الأزهر الدكتور «أحمد الطيب»، رئيس مجلس حكماء المسلمين، والبابا «فرانسيس»، بابا الكنيسة الكاثوليكية، ونحو ٢٠٠ شخصية من رموز وقادة

وممثلي الأديان حول العالم، ومركز الملك حمد للتعايش السلمي .وتناولت محاوره؛ تجارب تعزيز التعايش والأخوة الإنسانية والحوار والتعايش السلمي) إعلان البحرين نموذجًا(، ودور رجال وعلماء الأديان في مواجهة تحديات العصر؛ مثل التغير المناخي، وأزمة الغذاء العالمية، وحوار الأديان، وتحقيق السلم العالمي) الأخوة الإنسانية نموذجًا.(

وإلى جانب المبادرات البحرينية، تعددت مبادرات دول «مجلس التعاون الخليجي» الأخرى من أجل التقريب بين الأديان والأعراق، وإعلاء قيم التسامح، والعيش المشترك، وقبول الآخر، ونبذ الكراهية والحقد والعنف والتطرف، مثل «ملتقى القيم المشتركة بين الأديان»، الذي عُقد في «الرياض»، مايو ٢٠٢٢ بمشاركة قادة دينيين من مختلف أنحاء العالم؛ بهدف بلورة رؤية حضارية لترسيخ قيم الوسطية في المجتمعات الإنسانية، والمؤتمر الدولي) المؤتلف الإنساني والتنمية المستدامة للجميع(، الذي نظمته في نوفمبر الماضي وزارة الأوقاف للشؤون الدينية، بسلطنة عُمان مع وزارة الإعلام، وشبكة صناع السلام الدينيين والتقليديين ضمن الاحتفال باليوم العالمي للتسامح.

على العموم، فإنه برغم ما أسفرت عنه هذه المبادرات وغيرها من اتساع دائرة الفهم، والاستعداد لقبول الاختلاف، والتسامح، فإن تعدد حالات الإساءة لرموز وأقليات إسلامية بعد انعقادها، يشير إلى أن العالم مازال بحاجة إلى إجراءات أخرى، تتسم بالحسم والفعالية تنهي هذه الظاهرة، وتعيد مسار الحضارة الإنسانية إلى طريقه الصحيح .

٢٠٢٣/٧/٣١

العلاقات الهندية – الخليجية.. مصالح مشتركة وعلاقات تاريخية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في ظل نظام عالمي متعدد الأقطاب بشكل متزايد، فإن الدور الذي ستلعبه «الهند»، في المستقبل الجيوسياسي العالمي، كان من وجهة نظر «أليسا آيرس»، من «مجلس العلاقات الخارجية»، وراء خروج الكثير من «التوقعات»، في هذا الشأن من قبل المعلقين في الشؤون الدولية .وفي عهد «ناريندرا مودي» رئيس الوزراء الحالي وسّعت «نيودلهي»، إلى حد كبير، علاقاتها الدولية في المجالات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والأمنية . ومع ذلك لا يزال المراقبون غير متأكدين من مدى انفتاحها على العلاقات الرسمية مع الدول الأخرى .وأشارت «آيرس»، إلى أنه على الرغم من كونها «أكبر ديمقراطية في العالم، وأكثرها تنوعًا»، فقد امتنعت عن «الترويج لهذه القيم في الخارج»، والتزمت بسياسة عدم الانحياز الاستراتيجي، فيما يتعلق بتنافس القوى العظمى العالمية.

وفي السياق ذاته، أشار «جون ألترمان»، من «مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية»، إلى أن توخي «الهند» الحذر من التورط في منافسة القوى العظمى للحفاظ على علاقات مع جميع الدول الرئيسية من أجل خدمة مصالحها الجيوسياسية والاقتصادية على أفضل وجه؛ هو ما يُمكن أن يُمثل «نموذجا مؤثرا»، لدول الشرق الأوسط، وخاصة الخليجية لتقتدي به في سياساتها الخارجية .وأوضح «ستيفن كوك»، في مجلة «فورين بوليسي» أن تأثيرها على دول المنطقة، عبر الروابط الاقتصادية والسياسية والثقافية والدفاعية المزدهرة، يعد «مثالا قويا»، بالفعل، مما يعني

أنها أضحت «قوة شرق أوسطية» في حد ذاتها، وعليه، فقد أصبح لزاما على صانعي السياسة الغربيين النظر إلى «الحضور القوي» لها في المنطقة «بجدية».

وفي واقع الأمر، فإن مكانتها– التي طالما حافظت عليها كقوة غير منحازة –لم تحل دون إقامتها علاقات مثمرة مع دول العالم المختلفة .ومع ما يلقاه «مودي»، من ترحيب في كل من «المنتديات الغربية»، مثل «مجموعة الدول الصناعية السبع»، وكذلك تجمعات القادة غير الغربيين، مثل قادة «مجموعة دول البريكس»؛ فإن «نيودلهي»، بالتالي تمتلك جاذبية لدى كلا التجمعين .

وتأكيدا لهذا التحليل، سعت الدول الغربية جاهدة على نحو واضح لكسب ود «نيودلهي» .وسجلت شبكة «بي بي سي»، كيف سعى الرئيس الأمريكي «جو بايدن»، إلى إقامة علاقات أمريكية هندية «قوية» .وأضاف «إدوارد لوس»، في صحيفة «فاينانشال تايمز»، أن إعداد «واشنطن»، مؤخرًا حفل زيارة دولة «فخم» لمودي؛ «بيّن أن تودها لنيودلهي تنامى إلى مستويات جديدة» .ومن بين الدول الأخرى التي تبسط السجادة الحمراء، أوضح «جون ريد»، في صحيفة «فاينانشيال تايمز»، كيف وجه الرئيس الفرنسي «إيمانويل ماكرون»، الدعوة إلى رئيس الوزراء الهندي، ليكون «ضيف شرف» في باريس لحضور «موكب يوم الباستيل»، مؤخرا.

وبعيدًا عن إنجازاتها الدبلوماسية، فقد عززت أيضًا من مصالحها الاقتصادية والأمنية في جميع أنحاء العالم . وكتب «ديريك غروسمان»، من «مؤسسة راند»، أنها «تتحول بسرعة إلى لاعب استراتيجي في جنوب شرق آسيا»، عبر «موجة من التحرك الدبلوماسي الإقليمي»؛ لمواجهة صعود الصين في المنطقة .وفي إفريقيا، سلطت وكالة «بلومبرج»، الضوء على أنها هي الآن ثاني أكبر مزود للائتمان المالي في القارة بعد «بكين»، حيث قدمت ١٢ مليار دولار إلى ٤٢ دولة منذ عام ٢٠١٣.

وبينما أشار «كوك»، إلى أن المسؤولين الأمريكيين، «مشغولون بكل خطوة دبلوماسية»، تُقدم عليها الصين في الشأن العالمي، وينظرون إلى ما تُرسيه من استثمارات وعلاقات في الشرق الأوسط «بريبة»، فقد أكد أن «البيت الأبيض»، يتجاهل حاليًا «ظهور الهند كلاعب رئيسي في الشرق الأوسط»، وهي ديناميكية وصفها بأنها «واحدة من أكثر التطورات الجيوسياسية إثارة للاهتمام في المنطقة منذ سنوات».

وفي الوقت الذي تأسست فيه العلاقات التاريخية بين دول الخليج والهند على مدى قرون من التعاون التجاري، وبعد أن «حافظت الأخيرة إلى حد كبير على مسافة بينها وبين الشرق الأوسط»، خلال الحرب الباردة؛ بسبب التزامها عدم الانحياز؛ أوضح «جوناثان هارفي»، في موقع «العربي الجديد»، أنه منذ تولي «مودي» السلطة عام ٢٠١٤، سعت بلاده «إلى تعميق علاقاتها التجارية والاستراتيجية مع المنطقة» .وفيما يتعلق بدول الخليج على وجه الخصوص، أشار الباحث إلى أن «نيودلهي»، تعتبر دائمًا هذه الدول، «شريكًا اقتصاديًا أساسيًا» .وفي تطور للديناميكيات السابقة، أوضح «سي راجا موهان»، من «جامعة سنغافورة الوطنية»، أن ارتباطها الاقتصادي بالخليج، لم يعد يقتصر على «شراء النفط والحصول على التحويلات من العمالة»، حيث أصبحت الآن أكثر اهتمامًا «بجذب رأس المال الخليجي إلى اقتصادها بشكل كبير».

وفي واقع الأمر، فإن أهدافها تلتقي بأرضية مشتركة مع مصالح دول الخليج نفسها .وأوضح «كوك»، أن أعضاء «مجلس التعاون الخليجي»، يسعون بقوة إلى طرق لتعزيز العلاقات مع الهند في تغير مهم على الصعيد السياسي، كما هو الحال بالنسبة لنيودلهي التي تسعى بجدية لجذب اقتصادي للخليج» .

وفي حالة الإمارات، على سبيل المثال، فقد التزمت باستثمارات تربو على ١٠٠ مليار دولار في الزراعة والتصنيع والبنية التحتية الهندية، كما أن «اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة»، المبرمة في مايو ٢٠٢٢ مع «الهند»، والتي سهلت بالفعل زيادة بنسبة ٧٪ في التجارة غير النفطية بين كلا البلدين، لتصل إلى ٤٥ مليار دولار؛ تهدف بالأساس إلى زيادة التجارة الثنائية إلى إجمالي ٢٥٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠ .وفي المجال الجيوسياسي، أكد «كوك»، أن عضويتهما المشتركة في مجموعة «آي٢ يو٢»، التي تقودها «الولايات المتحدة»، قد سمحت لهما «بالاستفادة من المعرفة التكنولوجية المشتركة، ورأس المال الخاص لمعالجة الطاقة البديلة، ومجالات الزراعة والتجارة، وتطوير البنية التحتية».

وبالنسبة للسعودية، باعتبارها ثاني أكبر مزود للنفط الخام للهند، ليس من المستغرب أن العلاقات حاليًا مدعومة بأمن الطاقة .وكجزء من توجهات انتقال الطاقة العالمية المستمرة إلى مصادر طاقة أنظف، أشار «كوك»، إلى حرص «المملكة»، على تعزيز علاقتها الاقتصادية الحالية من خلال إضافة مصادر طاقة متجددة إلى حصيلة ثرواتها . وبعيدًا عن مجال الطاقة، ومع وصول الاستثمارات السعودية في الاقتصاد الهندي إلى ٣ مليارات دولار سنويًا، تم العمل على تنفيذ مشروع لمد كابلات بحرية لنقل الكهرباء يربط الساحل الغربي الهندي بالسعودية عبر بحر العرب.

وفي مجال الأمن الإقليمي، أحرزت تقدمًا أيضًا .وعلى الرغم من أن «موهان»، أصر على أنها مثلها مثل الصين، «ليست في وضع يمكنها من أن تحل محل «الولايات المتحدة»، في الشرق الأوسط»، كضامن أمني، فقد أوضح أنها مع ذلك تريد «الانخراط بصورة أكبر في مضمار السياسة الأمنية بالمنطقة»، مشيرًا إلى كيفية نشر سفنها الآن بانتظام على أسس عملياتية في بحر العرب، بالإضافة إلى أنها صعدت من حجم مشاركتها العسكرية مع الدول العربية».

وخارج نطاق منطقة الخليج، أقامت «الهند»، أيضًا علاقات ودية مع «إسرائيل» .وفي هذا الصدد، أوضح «كوك»، أن علاقاتها معها ربما تكون الأكثر تطورًا في الشرق الأوسط، حيث إنه منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية الرسمية في عام ١٩٩٢، قام كلا البلدين بتطوير حجم التعاون السياسي والاقتصادي والتكنولوجي والأمني الثنائي .وفي الوقت الحالي، تجري البلدان محادثات لتأسيس اتفاقية تجارة حرة .وتُظهر بيانات «معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام»، أنه بين عامي ٢٠١٨ و٢٠٢٢، كانت «نيودلهي»، المتلقي الأول للصادرات الدفاعية الإسرائيلية، بإجمالي ٣٧٪ من إجمالي هذه الصادرات .وعلى الرغم من أن «هارفي»، قد وصف هذا بأنه «تحالف وثيق»، إلا أن «كوك»، رأى أن العلاقات الثنائية بينهما «معقدة»؛ بسبب دعم الهند «الثابت» السابق للقضية الفلسطينية»، ناهيك عن أن احتلال إسرائيل للضفة الغربية والقدس الشرقية وغزة، أثار مقارنات بماضي الهند كجزء من الإمبراطورية البريطانية.

وفي نفس الوقت الذي تمتلك فيه «نيودلهي»، علاقات متقدمة مع إسرائيل، أشار «كوك»، إلى كيفية استفادتها أيضًا من العلاقات الودية مع «إيران» .فيما أشار «هارفي»، إلى كيف نمت العلاقات بينها وبين «القاهرة»، بشكل متزايد، مع قيام «مودي»، والرئيس المصري «عبدالفتاح السيسي»، مؤخرًا بزيارات شخصية لكل من عاصمتي البلدين.

وفي مقابل ذلك، فإن دورها المتنامي، الذي لا يمكن إنكاره في المجالات السياسية، والاقتصادية، والأمنية في الشرق الأوسط، يمثل «معضلة سياسية»، للقوى العظمى الأخرى المشاركة أيضًا في الشؤون الجيوسياسية والاقتصادية والأمنية في المنطقة .ومع تمتع «الصين»، بوجود متزايد في المنطقة، أشار «كوك»، إلى اعتقاد صانعي السياسة الغربيين أنه سيكون من «المغري» النظر إلى «نيودلهي»، على أنها ذات «ثقل موازن إضافي لبكين في الشرق الأوسط» .ومع ذلك، أشار إلى أنه «من غير المرجح أن تسعى لأن تكون الشريك الاستراتيجي في المنطقة»؛ في ضوء أن موقفها التاريخي بعدم الانحياز، يعني أن الشراكة الوثيقة مع «الولايات المتحدة» في المنطقة، «لن تكون خيارًا سهلاً طبيعيًا لها» .

علاوة على ذلك، فإن الدور الهندي المتنامي في المنطقة، لن يكون بالضرورة غير مرحب به من جانب «الولايات المتحدة»، وحلفائها، وخاصة مع تأكيد «كوك»، أنه إذا ما أراد شركاء «واشنطن» في الشرق الأوسط على المدى الطويل البحث عن بديل لها، سيُنظر بالتأكيد إلى «نيودلهي»، على أنها مرشح محتمل أفضل من «بكين»، أو «موسكو»، في هذا الصدد.

ومع توسيعها بشكل كبير لعلاقاتها مع الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة، لا سيما في المجالات الاقتصادية، والسياسية، والأمنية، أشار «كوك»، إلى أن هذا «التطور في السياسة الخارجية من «نيودلهي»، «يعكس ملامح النظام الدولي المتغير» .ومع ارتباط دول الخليج بها من خلال علاقات تجارية وثقافية تاريخية وحرصهما بشكل واضح على توسيع العلاقات الاقتصادية من خلال الاستثمارات المتبادلة، والاتفاقيات طويلة الأجل بشأن السياسة المالية والتجارية، خلص أيضًا إلى أن زيادة التقارب مع الهند، يؤكد كيف أن دول الخليج تسعى أيضًا إلى «الاستفادة من التعددية القطبية الجديدة» للعلاقات الدولية.

على العموم، أشار «كوك»، إلى أنه ليس هناك ما يمكن فعله للتأثير على الدور الهندي الإقليمي المتنامي أو تقييده، وعليه، فقد حث صناع السياسة الغربيين على «تخفيف» واقع توقعاتهم، «حول ما يمكن أن يقدمه توسع الهند في حجم علاقاتها الاقتصادية والأمنية مع الشرق الأوسط في المقابل، مشيرًا إلى أنه «من غير المحتمل لنيودلهي أن تتوافق مع «واشنطن»، بشأن القضايا الإقليمية، أو على العكس من ذلك «تقوض دورها»، كما فعلت «بكين»، و«موسكو» .

وعليه، خلص «هارفي»، إلى أنه في حين أن الهند «قد تفضل العمل مع «الولايات المتحدة»، على «الصين»، في الشرق الأوسط، فمن المهم للمسؤولين الغربيين أن يقبلوا أنه «لا يزال لديها استقلاليتها ونهجها الخاص حيال المنطقة»، وهو نهج من المرجح أن يعزز العلاقات المباشرة مع دول الشرق الأوسط، مثل أعضاء مجلس التعاون الخليجي؛ لتعزيز التجارة الثنائية، والاستثمارات لمساعدة الاقتصاد المحلي الهندي على الاستمرار في نموه.

٢٠٢٣/٨/٢

وقف تصدير الحبوب.. والمخاوف بشأن الأمن الغذائي العالمي

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في ١٨ يوليو أعلنت «روسيا» انسحابها من اتفاقية تصدير الحبوب الأوكرانية بعد عام من الاتفاق عليها لأول مرة . وعلى الرغم من إدانة المعلقين والمسؤولين الغربيين قرارها، فإن احتمال عزل «كييف»، التي تعد مصدرا رئيسيا للحبوب مرة أخرى عن السوق الدولية، يجدد المخاوف بشأن ارتفاع أسعار الغذاء وتفاقم القضايا الأمنية، لا سيما في بعض بلدان إفريقيا وآسيا والشرق الأوسط .ووفقا للأمم المتحدة، فإن القرار «قد يكون له عواقب عالمية بعيدة المدى، خاصة بالنسبة للفئات الأكثر فقرا» في العالم».

وأعاد الاتفاق الذي وقعته «روسيا»، و«أوكرانيا» في يوليو ٢٠٢٢، بوساطة «الأمم المتحدة»، و«تركيا»، الوصول إلى الموانئ الأوكرانية التي حاصرتها «موسكو»، منذ بدء عمليتها العسكرية في فبراير من ذلك العام، والسماح للسفن بالمرور من موانئ التصدير الرئيسية في البحر الأسود، ومنها إلى المياه الدولية .وأوضح «باتريك وينتور»، في صحيفة «الجارديان»، أن الصفقة «مصممة للتخفيف من أزمة الغذاء، التي اندلعت بسبب الحرب، وتسهيل عودة صادرات الحبوب الدولي» ومنذ توقيعها، صدرت «أوكرانيا»، ٣٣ مليون طن من الذرة والقمح والبذور الزيتية وغيرها، وهو ما ساعد في تسهيل انخفاض أسعار الحبوب العالمية، بنسبة ٣٥٪، كما انخفض سعر طن الحبوب من ١٣٦٠ دولارًا أمريكيا إلى ٨٠٠ دولار، فيما أشاد الأمين العام للأمم المتحدة «أنطونيو غوتيريش»، في ذلك الوقت بالاتفاق باعتباره «بارقة أمل».

وعلى الرغم من شحن ملايين الأطنان من السلع بنجاح من أوروبا الشرقية إلى بقية العالم، وهو ما ساعد على استقرار أسعار المواد الغذائية في البلدان التي تواجه نقصًا حادًا ومخاوف أمنية؛ فقد استمرت حالة انعدام الثقة بين أوكرانيا وروسيا، حيث اتهم كلا الجانبين الآخر بمحاولة تقويض تنفيذه لأسباب سياسية، مثل ادعاء «موسكو»، أن «كييف»، فشلت في توصيل صادرات الحبوب إلى الدول الفقيرة، التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي، وهو ما يتناقض مع بيانات «الأمم المتحدة»، التي تُظهر أن الأخيرة سلمت ٦٢٥ ألف طن من الغذاء إلى أفغانستان، وإثيوبيا، وكينيا، والصومال، واليمن، والسودان.

ومنذ بداية عام ٢٠٢٣، تراجعت بشكل ملحوظ أرقام الصادرات بنسبة ٢٩٪ في أبريل، و٦٦٪ في مايو، مع اتهام «المملكة المتحدة»، لروسيا بتقويض الاتفاق من خلال إبطاء عمليات التفتيش على السفن من متوسط عشرة يوميًا إلى واحدة أو اثنتين، فضلا عن وقف الصادرات من ميناء «بيفديني» الأوكراني .وأشار «وينتور»، إلى كيفية استفادتها من الجزء الثاني من الاتفاق والخاص بتقليل العقوبات والقيود الدولية على صادراتها من المواد الغذائية والأسمدة، فيما طالبت من أجل استمرار الصفقة، بمزيد من «وسائل التأمين لسفنها التجارية»، و«استئناف إمدادات الآلات الزراعية وقطع الغيار»، و«تحرير أصول وحسابات شركاتها العاملة في مجال الأغذية والأسمدة».

ومع اختلاف كلا الطرفين حول الأرقام الخاصة بصادرات السلع الأساسية، وعدم رغبتهما في الإفصاح عن أي من تفاصيلها مع محاولة تجديد الاتفاق، أنهت «روسيا» اعترافها به، وشنت ضربات ضد الموانئ الأوكرانية، الأمر

الذي أدانه المسؤولون والمعلقون الغربيون، حيث وصفته «أورسولا فون دير لاين»، رئيسة المفوضية الأوروبية، بأنه «خطوة غير مسؤولة»، ورأت «ليندا غرينفيلد»، سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، أنه «يتسم بالقسوة»، فيما وصفه «أنتوني بلينكين»، وزير الخارجية الأمريكي، بـ«غير المعقول».

ومن وجهة نظر «ريتش أوتزن»، من «المجلس الأطلسي»، فإن الانسحاب يتمحور حول رغبة «روسيا»، في «تخفيف ضغط العقوبات، ويشكل جزءًا من استراتيجيتها التفاوضية، وكسب المزيد من حرية المناورة في أسواق التجارة الدولية، حيث تجعل الإجراءات الإنسانية مشروطة بتنازلات تخدم مفاوضاتها العسكرية والاقتصادية والسياسية» .وأشار «تيموثي آش»، من شركة «بلوباي»، إلى أنه «جزء من محاولة لإعادة السيطرة بعد التمرد المحرج لمرتزقة فاغنر نهاية يونيو ٢٠٢٣»، و«دليل على اليأس الذي يشعر به بوتين لنيل أي قدر من النفوذ».

من جانبها، حافظت «الأمم المتحدة» على وجهة نظر محايدة، بشأن الاتفاقية على أمل أن تكون أساسًا لتسوية نهائية لإنهاء الحرب في نهاية المطاف .فيما رفضت أيضًا مزاعم «روسيا»، بحرمانها من تصدير الأسمدة والمنتجات الزراعية الأخرى بالكامل، مستشهدة ببيانات من اتحاد مصدري الحبوب، واتحاد منتجي الأسمدة في روسيا، بأن حجم صادراتها قد وصل إلى مرحلة الانتعاش، بفضل تصدير كميات كبيرة من الحبوب.

وبالنسبة لأسواق الغذاء العالمية، ذكرت صحيفة «نيويورك تايمز»، أن آثار الصفقة المنهارة بدت واضحة سريعا، مع «اهتزاز» أسعار القمح، حيث قفز المؤشر القياسي للأسعار الدولية للسلع الغذائية، وارتفعت قيمة العقود الآجلة للقمح في بورصة «شيكاغو»، بنسبة ٤٪ .فيما ارتفعت أسعاره في البورصة الأوروبية بنسبة تزيد على ٨٪، فيما قفزت أسعار الذرة بأكثر من ٥٪ .وأشارت مجلة «ذي إيكونوميست»، إلى أن هذه القفزات كانت متوقعة لأن السوق الدولية كانت تتوقع انهيار الاتفاق، فيما أرجعت الزيادة في إمدادات القمح العالمية إلى ارتفاع صادرات استراليا، وروسيا، وكندا «استثنائيا» .ورأت «إميلي ماكغارفي»، من شبكة «بي بي سي»، أنه «إذا استمر انقطاع الإمدادات فترة طويلة مع ارتفاع الأسعار؛ فإن التأثير سيظهر في جميع أنحاء العالم في الأشهر المقبلة».

وعليه، حذر الخبراء والمسؤولون الدوليون من تدهور ظروف الأمن الغذائي العالمي .ومع تقييم «نغوزي إيويالا»، من «منظمة التجارة العالمية»، أن استمرار تدفق السلع والمنتجات الغذائية من البحر الأسود «أمر حاسم لاستقرار أسعار الغذاء العالمية»؛ رأت «نيكول غولدن»، من «المجلس الأطلسي»، أن «التهديد الذي يحيط بالمشهد الاقتصادي العالمي والأمن الغذائي خاصة في إفريقيا والمناطق النامية الأخرى يصعب وصفه، في ظل أن الوضع لا يزال «متقلبا» بعد عام ونصف من حرب أوكرانيا.

وفي حين سجل مؤشر «منظمة الأغذية والزراعة» للأمم المتحدة) الفاو (لأسعار الغذاء في يونيو ٢٠٢٠، «٩٣» نقطة في ظل تأثيرات جائحة كورونا، فقد تسبب اندلاع حرب أوكرانيا في ارتفاعه إلى ١٦٠ نقطة في مارس ٢٠٢٢ . وعلى الرغم من انخفاضه إلى ١٢٢ في يونيو ٢٠٢٣، فقد لاحظت «غولدن»، أن تضخم أسعار المواد الغذائية لا يزال أعلى بنسبة ٥٪ سنويًا في ٦٠٪ من البلدان ذات الدخل المنخفض، وحوالي ٨٠٪ من البلدان ذات الدخل المتوسط، مع تضخم أسعار الغذاء الحقيقي ٣٠٪ في مصر، و٨٠٪ في زيمبابوي حتى قبل إعلان روسيا انسحابها من صفقة الحبوب.

وفي إفريقيا، أوضح «موريثي موتيجا»، من «مجموعة الأزمات الدولية»، أن تأثير الصفقة المنهارة سيكون «جوهريًا»، على الرغم من قلة شحنات الحبوب التي انتقلت من البحر الأسود مباشرة إلى إفريقيا، وخاصة أنها نجحت في «استقرار الإمدادات بالسوق العالمية، والحفاظ على استقرار الأسعار نسبيًا» .ومع ذلك، فقد أوضح أنه إذا تعذر إحياء الصفقة، فإن ذلك «سيعقد الأزمة الاقتصادية التي تواجهها العديد من البلدان .وبشكل خاص، يعد توقيت الانسحاب الروسي «إشكاليًا»، حيث يضرب شرق إفريقيا أسوأ موجة جفاف منذ عدة عقود، ويحتاج حوالي ٥٠ مليون شخص في كينيا، وإثيوبيا، وجنوب السودان، والصومال، إلى مساعدات غذائية إضافية، وبالتالي يعتمدون بشكل متزايد على السلع والمواد الغذائية المستوردة.

وفي حين صرح «غوتيريش»، بأن «المنظمة»، ستبدأ في تنفيذ وسائل لمواجهة «تفاقم المعاناة الإنسانية»، التي ستتبع «حتما» انهيار صفقة الحبوب، ومع استمرار انخفاض إنتاج الحبوب الأوكرانية بنسبة ٣٥–٤٠٪ عن مستويات ما قبل الحرب؛ فإن وضع «أوكرانيا»، كمزود لما يقرب من ١٠–١٥٪ من إمدادات القمح والذرة العالمية، سيُظهر مؤشرات انهيار صفقات التصدير في البلدان التي كانت تعتمد في السابق على مثل هذه الإمدادات، وخاصة في آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط.

وعلى الرغم من توقف العمل باتفاقية الحبوب فإن المساعي الدبلوماسية لازالت مستمرة لإحيائها .ومع أن «وينتور» رأى أن تصريحات «غوتيريش»، تشير إلى رضوخه بأنها «انتهت»؛ فقد أصر الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان بشكل منفصل على أن «بوتين» يرغب بالاستمرار فيها، وأنه سيثير هذا الأمر عند لقائه المقبل معه في أغسطس .في غضون ذلك، أوضح «أوتزن» أنه من المرجح «استمرار» الصفقة؛ بالنظر إلى الفوائد التي تعود على أوكرانيا وتركيا وبقية أوروبا، وكيف أن هذه البلدان ستقدم «تنازلات متواضعة» لروسيا، والتي ستقبل بها، نظرا لأن «التكاليف الاقتصادية للوقف المطول لشحنات الحبوب ستضر بها أيضا».

ومع توقف الصفقة، أضحى احتمال نشوب صراع عسكري إضافي في المنطقة «احتمالًا قويًا» .ونظرًا لأن «وزارة الدفاع الروسية»، تصر على أن أي سفن تبحر في البحر الأسود من وإلى أوكرانيا تُعتبر من قبلها «ناقلات محتملة للبضائع العسكرية»، وبالتالي، فهي أهداف للهجوم؛ أعلنت أوكرانيا مواصلة شحن الحبوب من موانئها بمرافقة مسلحين، وهو أمر رأى فيه «وينتور»، أنه سيثير قلق «حدوث تصعيد» .ووفقا لـ«تشارلي سيرناتينغر»، من شركة «ماركس كابيتال»، فإن تهديدات «موسكو»، بمهاجمة جميع الشحنات التي تعتبرها متعاونة مع «كييف»، بغض النظر عن الجهة التي ترفع علمها، يمكن أن «يقطع جميع شحنات الحبوب المنقولة بحرًا» من المنطقة، وبالتالي زيادة مخاوف الأمن الغذائي العالمي بشكل أكبر.

وبينما استبعد «أوتزن»، احتمال قيام المرافقة العسكرية بحماية سفن الحبوب، ضد الهجمات الروسية، فقد أضاف أن «موسكو»، لا تبدو «مستعدة لتصعيد بحري كبير»، كما أن الجهود الدبلوماسية لاستعادة الصفقة معقدة أيضًا؛ بسبب المنافسة العدائية بين الغرب وروسيا للسيطرة على السرد العام لمجريات الحرب، خاصة في دول الجنوب العالمي.

وبالنظر إلى الاتفاقية الأصلية عام ٢٠٢٢، أوضحت مجلة «ذي إيكونوميست»، إلى أن روسيا «كانت حريصة على استعادة تعاطف الدول النامية التي تضررت من ارتفاع أسعار المواد الغذائية» .وأضاف «وينتور»، أن كلا من روسيا والغرب «سيتهمان بعضهما بإلغاء الصفقة»، كجزء من «معركتهما لإقناع الدول المتضررة بأن ارتفاع أسعار الغذاء هو ارتفاع حتمي» .وفي هذه الأثناء، دعا «بلينكين»، أن تراقب كل دولة تصرفات موسكو عن «كثب»، حتى تدرك أنها «مسؤولة عن حرمان الأشخاص المحتاجين بشدة من الطعام» .من جانبها، ألقت روسيا اللوم في انهيار الاتفاق على «التخريب الموسع» للدول الغربية، التي تضع مصالحها الاقتصادية الخاصة فوق أولوية الإغاثة الإنسانية.

وفي حين أن «موسكو»، تمكنت حتى الآن من الحفاظ على العلاقات السياسية والاقتصادية مع العديد من دول عدم الانحياز، فضلاً عن إقناعها بعدم إصدار إدانات علنية لشنها الحرب، فإن حججها لإنهاء تعاونها في صفقة الحبوب، لا تبدو قد أقنعت الدول التي تواجه مشكلات تتعلق بالأمن الغذائي .وفي «كينيا»، التي استقبلت في مايو ٢٠٢٣، وزير الخارجية الروسي «سيرجي لافروف»، ووافقت على تعزيز التجارة الثنائية، أدان «كورير سينجوي»، مسؤول بالخارجية الكينية، الانسحاب الروسي من الاتفاقية، ووصفه بأنه «طعنة في الظهر».

على العموم، يمثل انهيار صفقة الحبوب ضربة أخرى للجهود المبذولة لتسهيل إنهاء الحرب، والتخفيف من تداعياتها الاقتصادية والسياسية الدولية المتفاقمة .ومن الواضح أن حجج «موسكو»، لإنهاء الصفقة، قد فشلت في إقناع الكثيرين، فيما لا يزال استكشاف أثر الإدانة لقرارها وترجمته إلى رد فعل أوسع من البلدان في بقية إفريقيا وآسيا والشرق الأوسط، متوقفًا على إمدادات القمح والذرة والمواد الغذائية الأخرى التي يتم الحصول عليها من أوروبا الشرقية.

وعليه، يتبقى أن محاولات كل جانب لإلقاء اللوم على الآخر، لا تغير حقيقة استمرار معاناة ملايين البشر في أنحاء العالم، مع احتمال انخفاض الصادرات والتصعيد العسكري، حيث ستواجه الدول النامية التي كانت تعتمد على السلع الأساسية من أوروبا الشرقية الآن جولة أخرى من عدم اليقين بشأن الأمن الغذائي، ومن ثمّ، عدم الاستقرار السياسي.

٢٠٢٣/٨/٥

قراءة في حصاد قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية ٢٠٢٣

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في ٢٤ يوليو الماضي انطلقت أعمال قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية في العاصمة الإيطالية روما، بتنظيم من «الأمانة العامة للأمم المتحدة»، و«منظمة الأغذية والزراعة» «فاو»، و«برنامج الأغذية العالمي»، و«الصندوق الدولي للتنمية الزراعية»، بحضور أكثر من ٢٠٠٠ مشارك من ١٨٠ دولة، من بينهم ٢٠ رئيس دولة وحكومة، إضافة إلى أكثر من ١٢٥ وزير زراعة حول العالم، وأكثر من ١٥٠ منظمة غير حكومية، كما حظيت بمشاركة خليجية متميزة وفعالة.

وفيما ترأس جلسة الافتتاح الأمين العام للأمم المتحدة «أنطونيو جوتيرش»، ورئيسة وزراء إيطاليا «جورجيا ميلوني»؛ فقد استمرت هذه القمة ٣ أيام حتى ٢٦ يوليو .وترجع تسميتها بـ«النظم»، إلى أن كل شيء متعلق بها مترابط، فيما أضحى النظام الزراعي الغذائي مجهدًا، ومن ثم كيف يتسنى له أن يأتي بحلول، حيث أصبحت هذه القدرة غير متاحة، ومن ثم يتعين البحث في وسيلة لجعله أقوى، ومساعدته على توفير حلول مع الحاجة إلى التنوع الإنتاجي والبيولوجي، وإفادة البيئة وتنويع الأغذية.

ومن المعلوم، أن النظام الغذائي يشمل جميع جوانب إطعام الناس وتغذيتهم؛ «زراعة، حصاد، تعبئة، معالجة، نقل، تسويق، استهلاك»، وجميع التفاعلات بين الناس والعالم الطبيعي؛ «الأرض، المياه، المناخ»، وما إلى ذلك من تأثيرات العالم الطبيعي على صحة الإنسان وتغذيته، كما يشمل المدخلات والمؤسسات والبنية التحتية والخدمات التي تدعم أداء جميع هذه الجوانب، فضلاً عن دور النظم الغذائية والممارسات القائمة في التنمية المستدامة .وفي الواقع، يكون النظام الغذائي «مستدامًا»، عندما يوفر طعامًا مغذيًا كافيًا للجميع دون المساس بصحة الكوكب، أو قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الغذائية والتنموية، وقد أصبحت هناك حاجة إلى تغير النظم الغذائية الحالية، بسبب انتشار الجوع، وسوء التغذية، وارتفاع كلفتها، والتغيرات المناخية.

وللتحضير للمشاركة العربية في قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية ٢٠٢٣، عقد مركز تنسيق النظم الغذائية التابع للأمم المتحدة في ١٣ مارس الماضي، اجتماعًا عربيًا إقليميًا بالتعاون مع «الإسكوا»، والمكاتب الإقليمية للفاو، وجامعة الدول العربية، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، حيث تناول التقدم المحرز في تحويل النظم الغذائية منذ مؤتمر٢٠٢١، ووجهات النظر المختلفة، والإجراءات ذات الأولوية، التي من شأنها تسريع عملية التحويل.

وقد انعقدت هذه القمة في وقت تتحدى فيه مجموعة من العوامل قدرة النظم الزراعية الغذائية في العالم على توفير أغذية مغذية، وحياة أكثر استدامة للجميع، منها «النمو السكاني، والتوسع الحضري، وتغير الأنماط الاستهلاكية، والتغير المناخي» .فيما تشكل النظم الغذائية الحالية سببًا لعدم المساواة، وتفشل في معالجة ارتفاع مستويات الجوع وسوء التغذية، وفي نفس الوقت، فإن فقدان التنوع البيولوجي، والتلوث، وانبعاثات الكربون، تهدد الأسس التي تعتمد عليها النظم الغذائية، ومن ثمّ، يحتاج العالم إلى توجه متكامل ومستدام، يأخذ في الاعتبار العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وأن يتعاون الجميع للتعامل مع هذه التحديات .وقد وفرت القمة، مساحة للدول المشاركة لمراجعة تعهداتها الوطنية التي قطعتها على نفسها في قمة «النظم الغذائية الأولى»، التي انعقدت بنيويورك في سبتمبر عام ٢٠٢١.

وفي حين ركزت قمة ٢٠٢١، على قضايا الأمن الغذائي، والتوصل إلى حلول محتملة، ركزت قمة ٢٠٢٣ على نقل الأفكار والأهداف، التي تحددت في القمة السابقة إلى موضع التنفيذ؛ بهدف القضاء على التأخير في تنفيذ السياسات أو البرامج، وكذلك تسريع عملية التحول في النظام الغذائي نفسه، وتعزيز دور النظم الغذائية المستدامة والعادلة والصحية في التنمية الشاملة، فيما أحرزت «الأمم المتحدة»، تقدمًا كبيرًا في الحفاظ على الحوار المنسق والوعي العالمي بقضايا الأمن الغذائي، إضافة إلى حشد دعم القطاع الخاص وأصحاب المصلحة الرئيسيين.

وفي هذه القمة، توافق قادة العالم وأصحاب المصلحة في قطاعات مهمة؛ بما فيها صنع السياسات والزراعة والأعمال التجارية والمساعدات الغذائية على العمل معًا لتطوير أنظمة غذائية مستدامة، وتعزيز الأمن الغذائي

للفئات الضعيفة، وحددت ٥ مسارات للعمل هي؛ «ضمان الحصول على طعام آمن ومغذي للجميع»، «التحول إلى أنماط الاستهلاك المستدامة»، «زيادة الإنتاج الإيجابي للطبيعة»، «النهوض بسبل العيش العادلة»، و«بناء المرونة في مواجهة نقاط الضعف والصدمات والندرة» .ووفقًا لـ«منظمة الأغذية والزراعة»، فإنه قبل انعقاد القمة الأولى واجه الجوع ما بين ٧٢٠ و٨١١ مليونا من البشر في عام ٢٠٢٠، فيما ارتفع معدل نقص التغذية إلى حوالي ٩.٩٪، ولم يتمكن واحد من كل ثلاثة أشخاص من الحصول على الغذاء الكافي.

وعن التقدم المحرز في المسارات المشار إليها، فإنه وفقًا للأمين العام للأمم المتحدة، قدمت ١٠١ دولة تقارير طوعية، وفيما دعا «جوتيرش»، «روسيا»، للعودة إلى اتفاق الحبوب، وتخصيص ٥٠٠ مليار دولار سنويًا على الأقل لمساعدة البلدان النامية على القيام باستثمارات طويلة الأجل لنظم غذائية أفضل، ففي خلال مشاركتها في فعاليات اليوم الثاني والختامي في القمة، استعرضت «مريم المهيري»، وزيرة التغير المناخي والبيئة بدولة الإمارات، مسؤولة ملف النظم الغذائية في مؤتمر الأطراف «كوب٢٨»، تجربة «الإمارات»، في توفير نظم غذائية وزراعية مستدامة من خلال الاستثمار في الزراعات؛ العضوية والعمودية والمائية، وحلول الذكاء الاصطناعي والروبوتات.

علاوة على ذلك، أكد وزير البيئة والمياه والزراعة السعودي، المهندس «عبدالرحمن الفضلي»، التزام ودعم المملكة للجهود الدولية الرامية إلى بناء نظم غذائية، تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مؤكدا أن نجاح تحول النظم الغذائية في بلاده قد أسهم في زيادة نسبة تمويل الاستثمارات الزراعية بنحو ١٠٠٠٪ خلال السنوات الخمس الأخيرة، ورفع حجم القروض الزراعية إلى نحو ٧ مليارات ريال في ٢٠٢٢، إضافة إلى تخصيص ١٢ مليار ريال لبرنامج التنمية الريفية الزراعية المستدامة .

ومع تحفيز القطاع الخاص لتنويع مصادر استيراد الغذاء، وبناء احتياطيات غذائية استراتيجية مستدامة، وارتفاع الإنتاج الزراعي؛ حدثت وفرة في المعروض الغذائي، واستقرار في الأسعار، وارتفاع في نسبة الاكتفاء الذاتي، فيما أطلقت «الرياض»، استراتيجيات وطنية تعنى بالأمن الغذائي، والزراعة، والمياه، والبيئة، وإنشاء هيئة مختصة بالأمن الغذائي، إضافة إلى توطين الصناعات الغذائية، وتمكين المرأة والشباب، وتحسين الأنماط الاستهلاكية، وزيادة الاستثمارات الزراعية المسؤولة.

وفيما تبلغ عائدات الصناعات الغذائية حول العالم نحو١٠ تريليونات سنويًا، وتخصص الدول الغنية نحو ٧٠٠ مليار دولار لدعم مزارعيها؛ فإن عدم التحرك لتطوير النظم الغذائية يكلف العالم طبقًا لما أوضحه «الصندوق الدولي للتنمية الزراعية»، نحو ١٢ تريليون دولار سنويًا .وعليه، لفتت «منظمة الأغذية والزراعة»، الانتباه إلى الحاجة إلى تحول جذري في طريقة إنتاج الغذاء، ومعالجته وتسويقه واستهلاكه لإطعام سكان العالم، بينما تشهد أعدادهم تزايدًا .وبينما يعاني ٤٦٢ مليون شخص حول العالم من نقص الوزن، يعاني أكثر من ملياري شخص من زيادة الوزن أو السمنة، ولهذا فإن القمة تتناول النظم الغذائية، وتهدف إلى تخصيص مبالغ إضافية للاستثمار في أنظمة أكثر إنتاجية واستدامة في كل أنحاء العالم.

وفي ضوء هذه الديناميكيات، قدمت قمة ٢٠٢٣ لحظة تقييم للحالة الراهنة، وما تم القيام به، وما الذي يتعين عمله للمضي قدمًا .ومن بين نتائجها الرئيسية؛ «تحديد المسارات الوطنية لمواجهة العوامل الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية»، التي تفاقمت بسبب تغير المناخ والصدمات الاقتصادية والصراعات المستمرة في جميع أنحاء العالم .ومن بين الموضوعات الرئيسية التي تناولتها، «الحاجة إلى الاستثمار في البنية التحتية لضمان الوصول إلى الأسواق العالمية»، و«تطوير سلاسل القيمة للمساعدة في جعل النظم الغذائية أكثر مرونة»، و«تعزيز النظم التجارية»، و«أهمية الأغذية المائية في المساعدة في القضاء على الجوع وسوء التغذية»، و«تعزيز التعاون الدولي»، و«تسليط الضوء على التكاليف الفعلية للنظم الغذائية من أجل اتخاذ قرارات أكثر كفاءة».

وفي ختامها، أعلنت «أمينة محمد»، نائبة الأمين العام للأمم المتحدة «نافذة تمويل جديدة» للنظم الغذائية، منبثقة من صندوق الأمم المتحدة المشترك المعني بأهداف التنمية المستدامة، وهذا التمويل الجديد سيسهم في تحويل الأولويات الوطنية إلى واقع مؤثر يتجاوز النظم الغذائية، ما يساعد على إنقاذ أهداف التنمية المستدامة، وإعادة تشكيل الهيكل المالي العالمي، ويبث الحياة في استراتيجية الاستثمار في النظم الغذائية المدعومة من الأمم المتحدة والمنسقين الوطنيين للنظم الغذائية، فضلاً عن تحفيز الإجراءات اللازمة لتحويل النظم الغذائية في إطار مركز النظم الغذائية التابع للأمم المتحدة.

وتعمل هذه النافذة التمويلية، كآلية حشد للتمويل والخبرة في مجال النظم الغذائية، من قبل جميع المعنيين عبر القطاعات والمناطق الجغرافية والدوائر المختلفة .فيما وجهت «أمينة محمد»، دعوة للعمل مطالبة نيابة عن الأمين العام للأمم المتحدة، باتخاذ إجراءات عاجلة على نطاق واسع، لجسر الهوة فيما يتعلق بتنفيذ عملية التحول للنظم الغذائية .وسلطت الضوء على الربط بين التمويل والتنمية وتخفيف أعباء الديون، والإدماج والمشاركة مع الجهات الفاعلة غير الحكومية، والوصول إلى التعليم والتكنولوجيا والابتكار للجميع، وحددت الأولويات الرئيسية لمزيد من العمل، بما في ذلك وضع استراتيجيات النظام الغذائي عبر السياسات الوطنية كافة، وتعزيز الشراكة بين أصحاب المصلحة المتعددين .

من جانبها، أكدت «الفاو»، التزام «المنظمة»، بدعم الدول الأعضاء، ومساراتها الوطنية نحو تحقيق إنتاج وتغذية وبيئة وحياة أفضل دون التخلي عن أحد، فيما أكدت أنه مع الصعوبات توجد فرص، وأن هناك حاجة لمناقشات، بشأن أهمية التوصل إلى التزام سياسي رفيع المستوى وطويل الأمد.

على العموم، فإنه فيما يستحوذ سداد الديون وفوائدها على نصيب كبير من عوائد صادرات الدول النامية؛ فقد أكد البيان الختامي لقمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية، الذي أعلنته «أمينة محمد»، أهمية الربط بين التنمية وتخفيف عبء الديون على الدول النامية، بما يمكنها من تعزيز دورها في الأمن الغذائي .ورغم الصراعات التي تسود عالمنا اليوم، والتي جعلت «الأمم المتحدة»، غير قادرة على اتخاذ أو إنفاذ أي قرارات، فإنه من المتوقع في ظل المخاطر المشتركة، التي تواجه البشر أن ترى نتائج قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية ٢٠٢٣ طريقها إلى التنفيذ.

٢٠٢٣/٨/٧

تأثيرات خطيرة للتعديلات القضائية الإسرائيلية على الفلسطينيين

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

منذ إعادة انتخاب «بنيامين نتنياهو»، رئيسًا للوزراء وتحالفه مع القوميين والمتطرفين لتشكيل الحكومة الأكثر يمينية في البلاد بنهاية عام ٢٠٢٢، شرع في إقرار سلسلة من التعديلات الداخلية المُناهضة للديمقراطية، وعمل على إنكار وتجاهل وانتهاك حقوق الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

وبالإضافة إلى تسريع حملة إسرائيل المستمرة منذ عقود من الضم للأراضي الفلسطينية المحتلة، عبر التوسعات الاستيطانية غير القانونية، والتهجير القسري للسكان، وحماية المستوطنين المتطرفين أثناء هجماتهم واعتداءاتهم على البلدات والقرى الفلسطينية؛ صعدت من عملياتها العسكرية العدوانية على قطاع غزة، وشنت عدوانًا واسعا على مدينة «جنين» في أوائل يوليو ٢٠٢٣ وقبلها على مدينة نابلس، وأدت هذه الانتهاكات مجتمعة إلى استشهاد أكثر من ٢١٣ فلسطينيا منذ بداية العام حتى اليوم.

ومع إجراء «نتنياهو»، وشركائه في الائتلاف الوطني المتطرف، مثل «إيتمار بن غفير»، و«بتسلئيل سموتريتش»، العديد من الإجراءات المناهضة للديمقراطية، بهدف تعزيز الأجندة المتطرفة لمثل هذه الشخصيات؛ فإن جهود نتنياهو كانت مستمرة لتجنب مساءلته عن تهم الفساد والاحتيال أيضا.

وبعد عرقلة خططهم بشأن التعديلات عبر مجموعة واسعة من الاحتجاجات الجماهيرية والإدانات الدولية؛ وصفت «ألكسندرا شارب»، في مجلة «فورين بوليسي»، تصويت الكنيست لسن «تغييرات قضائية شاملة»؛ بأنه «فوز تشريعي كبير» لنتنياهو، بعد تصويت ٦٤ نائبا، ومقاطعة نواب المعارضة، ما يعني أن الائتلاف اليميني، قد كبح الآن سلطات «المحكمة العليا»، الإسرائيلية، مع تداعيات كبيرة على سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ووفقا لـ«ديفيد كوهين»، في مجلة «بوليتيكو»، فإن التغييرات التشريعية ستجرد «بشكل أساسي» المحكمة العليا من استقلاليتها، وتشوه سمعة المحاكم من خلال تمكين الحكومة من تمرير تشريع لا يمكن للقضاة مراجعته» .

ومع توضيح «نادين إبراهيم»، من شبكة «سي إن إن»، أن افتقار إسرائيل إلى دستور مكتوب يعني أن المحكمة العليا كانت تاريخيًا «الضابط الوحيد على السلطتين التنفيذية والتشريعية»، و«الآلية»، التي تسمح للقضاة بعرقلة القرارات التنفيذية والتعيينات، وهو ما تم الالتفاف عليه بشكل «غير معقول» .ولعرقلة سلطاتها قام الائتلاف بالاحتجاج في يناير ٢٠٢٣ لمنع المحكمة «نتنياهو»، من تعيين «أرييه درعي»، زعيم حزب شاس المتشدد في حكومته؛ على الرغم من إدانته في السابق بالتهرب الضريبي والاحتيال والفساد .

وبحسب «رافي بيرج»، من شبكة «بي بي سي»، فإن الجهود الإضافية التي تبذلها حكومة «نتنياهو»، لتمرير المزيد من التشريعات لتعزيز سلطتها التنفيذية ستكون «متنازعا عليها بشدة» .وعلى الرغم من أن عودة هذه الإصلاحات السياسية أثارت المزيد من الاحتجاجات الجماهيرية، فإن إقرار هذا القانون يُعد بمثابة «دليل واضح» على أن الحكومة اليمينية المتطرفة الحالية أصبحت الآن أكثر جرأة لتعزيز مصالحها الخاصة قبل كل شيء.

ومع إشارة «شارب»، إلى كيف يمكن لنتنياهو وحلفائه الآن «تعيين أو فصل أي شخص يرغبون فيه من دون الاضطرار إلى الوقوف أمام أعلى محكمة في البلاد»؛ فإن احتمال اختيار شخصيات أكثر تطرفًا في مناصب عليا،

استنادا فقط على المناورات السياسية للتحالف، باتت الآن «حقيقة مؤسفة» .وعليه، أشارت إلى أن الأشهر المقبلة ستشهد «عددًا من قرارات السلطة التنفيذية المثيرة للجدل، وعمليات الفصل»، بما في ذلك المدعية العامة «غالي ميارا»، التي أوضحت علنا أن محاكمة «نتنياهو» بشأن قضايا الفساد مع وجوده في السلطة، تشير إلى انتهاك القوانين وتضارب المصالح .

ومع إزاحة المعارضين واستخدام نفوذ القوميين المتطرفين على رئيس الوزراء؛ لتأمين مناصب رئيسية لهم ورفع الرقابة عن سلوك الحكومة؛ فإن الفلسطينيين في الأراضي المحتلة سيعانون «أشد المعاناة» .في حين لاحظ «بيرج» أن الإصلاحات القضائية التي قد «خلفت حالة استقطاب بإسرائيل»، وأطلقت «واحدة من أخطر الأزمات المحلية في تاريخ البلاد»، قد تهدد سلامة الفلسطينيين في المستقبل، خاصة مع غياب المساءلة لشخصيات، مثل «نتنياهو، وبن غفير، وسموتريتش».

وحتى قبل تقييد سلطاتها، أصدرت «المحكمة العليا» أحكامًا لصالح المستوطنين وضد حقوق الإنسان للفلسطينيين . وعلى سبيل المثال، صوتت في مايو ٢٠٢٢، على طرد ١٠٠٠ فلسطيني من قرى منطقة «مسافر يطا» الريفية، وهي خطوة انتقدتها «جمعية الحقوق المدنية»، باعتبارها «تترك عائلات بأكملها مع أطفالهم وكبار السن في العراء» . وقبلها في عام ٢٠١٨، صوتت أيضًا بالإجماع لصالح استخدام القوة المفرطة ضد ٢٢٣ متظاهرًا فلسطينيًا سلميًا في غزة.

وفي الوقت الحالي ومع التغييرات التي طرأت على القضاء وغل يد المحكمة العليا في الإشراف على الحكومة عن ذي قبل، يزداد الضرر الحقيقي الواقع على الفلسطينيين في الأراضي المحتلة .وأشار المحللون إلى أن الإصلاحات القضائية ستساعد في «مصادرة الأراضي الفلسطينية بحكم الأمر الواقع»، وتتيح لهم «سبيلًا مُختصرًا لضم الضفة الغربية من دون إعلانها رسميًا» .وفي هذا الصدد، أشار «ساروب إعجاز» من منظمة «هيومن رايتس ووتش» إلى كيف كان عدد الأشخاص المحتجزين «رهن الاعتقال الإداري من دون محاكمة أو تهمة بناء على أدلة سرية؛ هو الأعلى منذ سنوات» في عام ٢٠٢٢، وقد اشتد «القمع» بشكل أكبر خلال الأشهر الأخيرة، في ظل حكومة يمينية متطرفة أكثر انتهاكًا للحقوق، الأمر الذي يُبقي احتمال تحسن هذا الوضع «بعيد المنال».

ومما يزيد من فوضى تفاقم الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الفلسطينيين في الأراضي المحتلة هو استمرار إحجام الدول الغربية من دون محاسبة .وفي تناقض صارخ مع حرص «واشنطن» على انتقاد الدول التي لا تلتزم بالمعايير الدولية لسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان؛ فشل الرئيس الأمريكي «بايدن» في تحميل نتنياهو وحكومته مسؤولية انتهاك القانون الدولي .وعلى الرغم من توضيح «كيفين ليبتاك»، و«جنيفر هانسلر»، من شبكة «سي إن إن»، أنه كان صريحاً في انتقاده لحملة الإصلاح القضائي؛ فإن خطابه كان «هادئا للغاية» .وفي الأيام التي سبقت تصويت الكنيست، نصح «نتنياهو»، بعدم «التسرع» في الإصلاح السياسي المخطط له .

واستمرارا، وردا على تمرير التصويت، وصفت «كارين بيير» السكرتيرة الصحفية للبيت الأبيض هذه الخطوة المعادية للديمقراطية بأنها «مؤسفة» .وعلى الرغم من أن «الولايات المتحدة»، هي الشريك الاستراتيجي الأساسي

لإسرائيل، والجهة المانحة للدعم الاقتصادي والمساعدات العسكرية، فقد رأى «بانيكوف»، أن جهود «بايدن»، المحدودة لثني نتنياهو، كانت في النهاية «بلا جدوى».

وبدلاً من أن تعاقبها «واشنطن»، كما تفعل مع جميع الدول غير الغربية تقريبًا، بسبب الممارسات المناهضة للديمقراطية؛ فقد سعى «البيت الأبيض»، لمكافأة الحكومة الإسرائيلية .وفي الوقت الذي حذر فيه من الإصلاحات القضائية المقترحة، دعا «بايدن» «نتنياهو»، لزيارة الولايات المتحدة قبل نهاية العام .ومع استمرار الاحتفاء بالمسؤولين الإسرائيليين بهذه الطريقة على الرغم من انتهاكاتهم للقانون الدولي، فليس من المستغرب أن يستمروا في سياساتهم مع ضمان إفلاتهم من العقاب.

ومع ذلك، كانت هناك بعض الشخصيات الأمريكية التي تنادي بإعادة تقييم علاقة بلادها بإسرائيل، عقب الإجراءات الاستفزازية الأخيرة للحكومة .وتساءل «نيكولاس كريستوف»، في صحيفة «نيويورك تايمز»، عما إذا كان الوقت قد حان للتفكير في التخلص التدريجي من المساعدة الأمريكية لإسرائيل في المستقبل؟ كما دعا «دانيال كيرتزر»، السفير السابق في إسرائيل إلى هذه الخطوة، موضحا أن مبلغ ٨٠٣ مليارات دولار الذي تقدمه بلاده سنويًا «لا يمنحها أي نفوذ أو تأثير على القرارات الإسرائيلية»؛ حيث تنتهج سياسات نعارضها»، معترفا بأن أمريكا بدورها يُنظر إليها دوليًا على أنها «داعم» للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.

وعلى الرغم من أن هذا الموضوع يكتسب في مجال السياسة الداخلية الأمريكية أيضًا «زخمًا كبيرًا»، حيث أشار «كريستوف»، إلى كيفية انتهاج المنافسين لنيل ترشيح الحزب الديمقراطي للرئاسة لعام ٢٠٢٠، «بيرني ساندرز»، و«إليزابيث وارين»، و«بيت بوتيجيج»، جميعهم الاقتراح بوضع شروط لتقديم المساعدة لإسرائيل، ومع ذلك يظل هذا الأمر «غير محتمل» .وأشار «جيريمي بن عامي»، من منظمة «جي ستريت»، إلى «مزيج من المشاحنات الحزبية والتدليس السياسي» من قبل المشرعين الأمريكيين، وهو ما انعكس في كيفية قيام ٣٢٥ من أعضاء مجلس النواب من الجمهوريين والديمقراطيين بتوقيع خطاب لمعارضة أي شرط للمساعدة الأمريكية لإسرائيل في عام ٢٠٢١.

ومع عدم استعداد «البيت الأبيض»، و«الكونجرس»، لاتخاذ المزيد من الإجراءات الملموسة لمحاسبة إسرائيل على أفعالها، أشار «إعجاز» إلى أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وخاصة الأعضاء في مجلس الأمن، «ملزمة باتخاذ إجراءات ضد الجرائم ضد الإنسانية والفصل العنصري، والاضطهاد في الأراضي المحتلة»، مؤكدا أن «الصمت والتقاعس والإنكار»، من قبل الحكومات الغربية على هذه الجرائم الموثقة «يشكل تحديًا خطيرًا للنظام الدولي».

إن «الأيام المقبلة سوف تختبر استعداد «نتنياهو» وحكومته لـ«تحدي الرأي العام» ودعم تعديلاتهم السياسية في مواجهة الاحتجاجات المتزايدة؛ فإن الحقيقة هي أن هذا التحالف كان منذ إنشائه «مستعدًا»، لفعل كل ما هو ضروري لتعزيز أهداف سياسته الخاصة والمصالح الذاتية لأعضائه وداعميه .وعلى الرغم من أن تمرير مشروع قانون الإصلاح القضائي من خلال الكنيست، قد أعقبه طعن قانوني من حركة «جودة الحكم» المؤيدة للديمقراطية في إسرائيل، فقد طرح «بانيكوف» فكرة ما إذا كانت هذه القضية ستتم متابعتها بالفعل، وما إذا كانت هناك أسباب لإلغاء القانون.

على العموم، مع قدرة الحكومة الإسرائيلية الآن على تعيين أعضاء، وسن السياسة من دون إشراف قضائي من المحكمة العليا في البلاد؛ فإن التداعيات على الفلسطينيين في الأراضي المحتلة ستكون خطيرة، حيث ستفتح الباب أمام تصعيد أكثر حدة لعمليات التدمير والتهجير، والتوسع الاستيطاني وتهويد الأراضي الفلسطينية .ومع عدم رغبة «واشنطن»، بشكل واضح في اتخاذ الإجراءات اللازمة لمحاسبة «نتنياهو»، وحكومته على أفعالهم يجب أن نستنتج أن مستقبل القضية الفلسطينية سيشهد تفاقم الوضع أكثر فأكثر.

٢٠٢٣/٨/٨

تأثير تمرد «فاجنر» على النفوذ الروسي في الشرق الأوسط

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

مثّل قرار الرئيس الروسي «بوتين» خلال العقد الماضي، الاستعانة بالشركات العسكرية الخاصة– مجموعات من المرتزقة تعمل خارج سلسلة القيادة العسكرية الرسمية –عنصرًا حاسمًا في تنفيذ القرارات، سواء في المناطق القريبة أو البعيدة، في مقدمتها «مجموعة فاجنر»، بقيادة «يفغيني بريغوجين» .ووفقًا لـ«كولين كلارك»، من «معهد أبحاث السياسة الخارجية»، يمكن القول بأنهم «أكثر مجموعات المرتزقة شهرة في العالم»، وهم أيضًا بمثابة «مصدر فخر»، لموسكو، من خلال تعزيز مصالحها الاستراتيجية في الخارج .

وعلى الرغم من حظر مجموعات المرتزقة رسميًا في روسيا، فإن العلاقات الوثيقة لمجموعة «فاجنر»، مع «الكرملين»، سمحت لها بأن تصبح إحدى الركائز الموثوق بها .وبالإضافة إلى دورها القيادي في الجيش أثناء حرب أوكرانيا فبراير ٢٠٢٢، والاشتباك في قتال عنيف– أبرزه الذي دام شهورًا للسيطرة على مدينة باخموت – فقد جرى الاستعانة بها في جميع أنحاء الشرق الأوسط وإفريقيا؛ لدعم حلفاء «موسكو»، وتعزيز نفوذها في هذه المناطق.

ومع ذلك، أدت الإخفاقات المتكررة لروسيا في عمليتها العسكرية بأوكرانيا، إلى تصدع العلاقات بين «فاجنر»، و«موسكو» .ومع قيادة «بريغوجين»، «تمردًا مُجهضًا» في أواخر يونيو ٢٠٢٣، ضد القادة العسكريين الروس، ومن ثم نفيهم بعدها في بيلاروسيا، ناقش المعلقون الغربيون التأثير المباشر لحلها على مستقبل الحرب الأوكرانية . وبالنسبة إلى الشرق الأوسط وإفريقيا، فإن أي انقسام محتمل للمجموعة، أو انفصالها عن موسكو، أو ما ستخلفه من فراغ أمني؛ قد يحمل عواقب وخيمة على الاستقرار في بؤر الصراع، مثل سوريا، وليبيا، ومالي، وبوركينا فاسو، حيث تنشط حاليًا.

وقبل تمردها وتقويضها للقوة الروسية، أوضحت «آنا بورشيفسكايا»، و«بين فيشمان»، و«أندرو تابلر»، من «معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى»، كيف استخدمت «موسكو»، شركات عسكرية وأمنية خاصة منذ عام ٢٠١٢ فصاعدًا، والذي تزامن مع صعود «فاجنر»– بقيادة «بريغوجين»، والذي كان «مدانا سابقا ومقرّبا من بوتين» – والتي ظهرت «باعتبارها الشركة العسكرية الخاصة الأكثر شهرة بعد أن ساعدت في تأمين ضم روسيا لشبه جزيرة القرم عام ٢٠١٤» من أوكرانيا .وبعد انضمامهم إلى الحرب الأوكرانية، وتجنيدهم بشكل سيئ للسجناء الروس،

بناءً على وعد بالعفو من الخدمة المسلحة؛ تم اتهامهم بارتكاب جرائم حرب ضد المدنيين وقيامهم بأعمال انتقامية حتى ضد الجرحى من جنودهم.

ومع توقف الحرب في أوكرانيا، تصاعدت التوترات بين «بريغوجين»، وقادة الجيش الروسي النظامي .ومع تكبد المجموعة خسائر كبيرة– سقوط ما يصل إلى ٢٠.٠٠٠ ضحية في القتال من أجل باخموت وحدها– وتوجيه زعيمها اتهامات لوزير الدفاع الروسي، «سيرجي شويغو»، ورئيس الأركان، «فاليري جيراسيموف»؛ انهارت السلطة العسكرية تمامًا عندما احتلت قوات «فاجنر»، مدينتي «روستوف»، و«فورونيج»، الروسيتين، وإعلانهم التقدم نحو «موسكو»، الأمر الذي جعل هناك خطرا على نظام «بوتين»، وذلك قبل أن يتدخل الرئيس البيلاروسي، «فيكتور لوكاشينكو».

ومع تصاعد الخلاف بين «بوتين»، و«بريغوجين»، توقع المراقبون سقوط الأخير .ورأى «شون بيل»، من شبكة «سكاي نيوز»، أنها «نهاية المجموعة بشكلها الحالي» .وشكك «كلارك»، في مستقبلها، خاصة وأن المقاتلين المتبقين قد مُنحوا خيارًا؛ إما بتسريحهم، أو مواصلة العمل خارج روسيا فقط، أو توقيع عقود للانضمام إلى الجيش الروسي النظامي.

وفي ظل عدم وضوح مستقبلها، أشارت «بورشفسكايا»، و«فيشمان» و«تابلر»، إلى أن التمرد الفاشل الذي قامت به المجموعة، يمكن أن يكون له «عواقب كبيرة» على «العمليات الإقليمية» لروسيا في الشرق الأوسط .ومع ملاحظة «كلارك»، كيف باتت «فاجنر»، «أنجح فاعل في الأعمال العسكرية الروسية في الخارج»، بصفتها «رأس حربة سياستها الخارجية»؛ اتفق المراقبون على أنها شكلت «أداة مهمة»، لها في «تأمين وجودها»، بمناطق الصراع في المنطقة، لاسيما سوريا وليبيا .ومن خلال تمتعهم بالخبرة في دعم الأنظمة والميليشيات المتحالفة استراتيجيًا، علق «كلارك»، بأنه مع قيامها بـ«تنفيذ مهام متعددة» من العمليات القتالية، يستطيعون أيضا تنظيم «حملات التضليل».

وفي الشرق الأوسط تحديدا، تحدثت «بورشفسكايا»، و«فيشمان»، و«تابلر»، عن كيفية اعتماد الحكومة السورية حاليًا على «فاجنر»، لحماية حقول النفط، والغاز الطبيعي الرئيسية .ومع انتشار ما بين ١٠٠٠ و٢٠٠٠ جندي في سوريا كجزء من شبكة أوسع تضم حوالي ١٠،٠٠٠ متعاقد عسكري أجنبي خاص، انخرطت قواتها أيضًا في عمليات مكافحة الإرهاب ضد ما تبقى من تنظيم «داعش»، مثل مساعدة قوات الجيش السوري أولاً، ثم تولي «القيادة الكاملة» في أواخر عام ٢٠٢٢ بوسط البلاد .وفي «ليبيا»، أشاروا إلى أنها توفر «الحماية الشخصية» لخليفة حفتر، بالإضافة إلى الحفاظ على السيطرة على المنطقة الرئيسية لتصدير النفط من خلال تمركزها بقاعدة الجفرة الجوية، التي تعتبر «محورا لوجستيا لعملياتها الإفريقية.»

وبينما أشارت «فاندا براون»، من «معهد بروكينجز»، إلى أنه في أعقاب الحرب الأوكرانية، قامت «فاجنر»، بسحب بعض قواتها من «سوريا»، و«ليبيا»، للانضمام إلى القوات الروسية، وأنها منذ صيف عام ٢٠٢٢ «لم تقم بتخفيض عدد عناصرها أو معداتها بشكل كبير»، وبالتالي الحفاظ على «شبكة واسعة» قادرة على استمرار العمل لتقديم «آليات الدعم اللوجستي والتهريب وغسل الأموال».

ووفقا لما أوضحه «كلارك»، فإنه إذا ما ثبت صحة انشقاق «المجموعة»، وخروجها عن سيطرة روسيا، فإن التداعيات على الأمن الإقليمي بمنطقة الشرق الأوسط قد تكون «واضحة للغاية» .وفيما يتعلق بوضعها بسوريا، أشارت «بورشيفسكايا»، و«فيشمان»، و«تابلر»، إلى «الآثار المتتالية»، التي وقعت مثل التوترات والمواجهات بينها وبين المسؤولين الروس، وسحبها لقواتها من قاعدة «حميميم» الروسية غرب سوريا، واعتقال كبار قادتها.

وفي حالة تقليص الوجود الروسي في المنطقة، قد ينتج عن ذلك «فراغ»، للقوى الأخرى لتوسيع نفوذها .وأوضح «جيريمي هودج»، في مجلة «فورين بوليسي»، أن تمرد «فاجنر»، يمكن أن «يقوي إيران في سوريا» .ومثلما حدث عام ٢٠٢١، عندما أوقفت «موسكو»، دعمها المالي للعديد من الجهات الفاعلة التي تعمل بالوكالة لصالحها؛ فإنه يمكن لهؤلاء المرتزقة أن ينقلوا ولاءهم إلى طهران .وللتدليل على ذلك، أشار إلى أن «اللواء الثامن»، في درعا بجنوب سوريا، كان سابقًا «الوحدة الأكثر ولاءً لموسكو» في المنطقة، ولكن بعد أن خفضت دعمها المالي إلى النصف، ثم قطعت كل اتصالاتها معه، فإن هذه الوحدة الآن «تقاتل لصالح الجيش السوري» .

ومن وجهة نظر «براون»، فإن التوقعات بشأن تراجع عمليات «فاجنر» في الشرق الأوسط وإفريقيا، حتى الآن «سابقة لأوانها»، خاصة أن «موسكو»، «ليس لديها رغبة في إزالة أدواتها المفيدة لبسط النفوذ في هذه المناطق» .

ووفقا لـ«بورشفسكايا»، و«فيشمان»، و«تابلر»، فإنه على الرغم من التأكيدات بأن علاقة المجموعة بالجيش الروسي وبوتين «تبدو في أضعف حالاتها» في أعقاب التمرد، فقد أوضحوا أنه حتى الآن «لا يوجد تغيير ملحوظ في موقف روسيا في الشرق الأوسط وإفريقيا».

علاوة على ذلك، أكد المراقبون أن روسيا تهدف إلى الحفاظ على شبكات نفوذها في الشرق الأوسط وإفريقيا، وأن المجموعة لا يزال بإمكانها خدمة هذه المصالح .وفي سوريا وليبيا وغيرهما، أكد الباحثون، أن «موسكو»، لا يزال لديها «مصلحة استراتيجية قوية في الحفاظ على وجودها»، من أجل «إظهار قوتها» خارجيًا .وبالمثل أشارت «براون»، إلى أن عمليات «فاجنر»، في مناطق الصراع هذه– لا سيما للدفاع عن حقول النفط –«تظل ذات قيمة عالية بالنسبة لروسيا من الناحية الاستراتيجية».

ومع ذلك، فإن هذا لا يعني أن التغييرات غير متوقعة .وأشارت «براون»، إلى أن «إعادة الهيكلة»، ستحدث حيث من المرجح أن تقوم وكالات الاستخبارات الروسية «بتطهير هياكل فاجنر، وتغيير الموالين لـ«بريغوزين»، وتعزيز العلاقات مع الكرملين»، مضيفة أن هناك نهجًا مشابهًا لتلك الهيكلة في أوكرانيا «يلقى قبولاً» من قبل «بوتين»، وهو ما قد يمكنه من الإبقاء على السلطة .وبالإشارة إلى الكيفية التي استثمر فيها «الكرملين»، المجموعة سنوات، أشار الباحثون إلى أن استبدال عملياتها بعمليات حكومية خاصة به، «سيكون صعبًا على المدى القصير»، وبالتالي من الممكن أيضًا أن تقوم «فاجنر»، «بتطوير، وتنظيم عملياتها»، بدلاً من الاختفاء من المنطقة».

من ناحية أخرى، فإن التداعيات المترتبة على استخدام الشركات العسكرية الخاصة، ومجموعات المرتزقة من قبل القوى الخارجية في المنطقة، هي أيضًا مسألة «مثيرة للجدل» .وبينما أوضحت «براون»، أن المجموعة «تحت السيطرة المحكمة، فمن المرجح أن تحتفظ «موسكو»، بشركات الأمن الخاصة العاملة خارج حدودها لتعزيز

مصالحها الاستراتيجية .وبالنسبة للبلدان التي «بدأت في العثور على نموذج فاجنر لإجراء العمليات العسكرية الأجنبية، أشار «كلارك»، إلى أنه لابد لهم أن يدركوا أن تمرد الأخير له «آثار مثيرة للاهتمام» .

وكنتيجة لذلك، قللت «الصين» الآن أي اهتمام لديها في تطوير قوة مماثلة لتعزيز مصالحها الدولية بالنظر إلى مخاطرها، والأضرار المحتملة لها .ووفقا لما أكده «هودج»، فإن المرتزقة أنفسهم، يرون «بحكم قتالهم من أجل نيل مكاسب مادية»، أنه إذا قامت موسكو بسحب تمويلها لمجموعتهم العاملة في الشرق الأوسط وإفريقيا، فإنهم «سيُجبرون على اتخاذ قرارات عملية»، مثل التعاون مع إيران.

على العموم، في حين خلص «كلارك»، إلى أن «بوتين»، لا يزال «معتمدًا بشدة» على مجموعة «فاجنر»، وغيرها من الشركات العسكرية الخاصة لتعزيز سياسته الخارجية، وأنه بدون ذلك، ستكون روسيا «أقل قدرة على التأثير خارجيًا»، فقد أصرت «براون»، بدلاً من ذلك، على أن عملياتها في الشرق الأوسط، «ستستمر»، وإن كان ذلك بعد صياغة «قيادة وهيكل جديد»، لها .

ومع إشارة الباحثين إلى أن توجيه السيطرة للأعمال العسكرية الخارجية، بواسطة وزارة الدفاع الروسية؛ «سيعيق بشكل كبير قدرتها على إنكار صلتها أو تورطها بأي من مناطق الصراع الإقليمية مثل سوريا وليبيا»؛ فإن هذا قد يزيد من عزلتها الدبلوماسية والجيوسياسية عن الغرب، وهو ما يعني أنه من المرجح أن تكون أقل اهتمامًا بالرد على الانتقادات المتعلقة بتدخلاتها الأجنبية لتعزيز مصالحها الاستراتيجية .وفي حين أن مستقبل «فاجنر»، في المنطقة لا يزال غير واضح، فإن استمرار تورط روسيا في سوريا وليبيا، لن ينتهي في أي وقت قريب.

٢٠٢٣/٨/١٠

آراء حول «إزالة الدولرة» من الاقتصاد العالمي

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

رغم وصف مجلس العلاقات الخارجية له بأنه؛ «أهم وسيلة للتبادل عالميًا» منذ الحرب العالمية الثانية، تراجعت هيمنة الدولار الأمريكي في التمويل العالمي بشكل ملحوظ، وبعد أن كان يمثل ٧٣٪ من إجمالي احتياطيات النقد الأجنبي في ٢٠٠١، انخفض إلى ٥٨٪ في ٢٠٢٣، على الرغم من أن «جورجيو كافيرو» من شركة «جلف استيت أناليتكس»، أكد أن الدولار الأمريكي «ليس على وشك الانهيار»– نظرًا لأنه لا يزال يمثل ٤٠٪ من جميع المعاملات الدولية –بل هو في حالة «تدهور تدريجي».

وبالنسبة لمجموعة دول مجلس «التعاون الخليجي»، فإن اقتصاداتها الإقليمية– التي أكد البنك الدولي أنها حققت نموًا بنسبة ٧٫٣٪ في ٢٠٢٢، في وقت كان فيه الاقتصاد العالمي يعاني الأمرين –خاصة وسط الاتجاه المتزايد المتمثل في نزع الدولرة من الاقتصاد العالمي، وجدت نفسها في خضم تقييم لديناميكية هذا النزع، وفق العديد من التعليقات الاستراتيجية .

وفي هذا الصدد، أشار المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (IISS) إلى كيفية قيام دول الخليج العربي، بـ«اتخاذ خطوات لتوسيع نطاق قدرتها على التعامل مع كل من الدول تتبني الدولار، وتلك التي تريد نزعه من

اقتصاداتها العالمية على حد سواء– جزئيًا –كرد فعل على لجوء الولايات المتحدة غير المسبوق إلى العقوبات المالية القاسية ضد روسيا».

وفقًا للخبراء الغربيين المعنيين بشؤون التجارة والاقتصاد بدول الخليج، فإن جهود نزع الدولرة تبعث على القلق من جرّاء هيمنة أمريكا على الاقتصاد العالمي، بسبب استخدامها المتصاعد مؤخرًا للعقوبات الاقتصادية ضد منافسيها الجيوسياسيين، وهو الأمر الذي جعل القوى الناشئة غير الغربية حذرة من الاعتماد المفرط على النظام المالي الغربي.

وأوضح الدكتور «جيم كرين» من معهد «بيكر للسياسة العامة»، أن استخدام العقوبات المكثفة من قِبل أمريكا وحلفائها جعل التجارة المبنية على التبادل بالدولار عائقًا أمام الدول غير الغربية، وخاصة مع «الحرية المطلقة» لواشنطن في تنفيذ العقوبات الاقتصادية سواءٌ بشكل مباشر أو غير مباشر للنيل من أية علاقات تجارية تحدث خارج نطاق القواعد الأمريكية .

وأضاف «كافيرو» أن اندلاع الحرب الأوكرانية، واستخدام التحالف الغربي لعقوبات اقتصادية قوية ضد موسكو، تمثل نقطة تحول رئيسية في مناهضة الدولار الأمريكي حيث أصبح هناك «تسارعًا» في نزع الدولرة بشكل غير مسبوق خلال العام ونصف الماضيين.

وتتمثل جهود للتعاون لمناهضة هيمنة الدولار وأمريكا بشكل عام على الاقتصاد الدولي في؛ مجموعة «البريكس»، والتي أشار إليها المعهد الدولي على أنها أصبحت «كتلة جيو اقتصادية كبرى تقع جنوب الكرة الأرضية»، رغم أنها لا تضم أيًا من أعضاء مجموعة الدول الصناعية السبع، وبالتالي يمكن أن تكون بمثابة وسيلة لتقويض الهيمنة العالمية للدولار».

وبالفعل، فقد أقرض بنك التنمية الجديد (NDB) التابع للـ«بريكس») ٣٣ مليار دولار(، لتمويل نحو ١٠٠ مشروع مختلف في الدول الأعضاء الحالية، وفقًا لما ذكرته «فاينانشيال تايمز»، بالإضافة إلى ضخه استثمارات في مصر وبنجلاديش والإمارات .

ولعل الخطط المبدئية للمجموعة تكمن في تطوير عملة تجارية مشتركة، التي أوضح «كرين» أنها قد توفر لأعضائها «تأمينًا ضد العقوبات الأمريكية»، كما حذر المستشار الاقتصادي السابق للبيت الأبيض «جوزيف دبليو» سوليفان من أن تلك العملة قد «تهز هيمنة الدولار».

وتأتي إزالة الدولرة ضمن أولويات دول «البريكس»؛ حيث تساءل الرئيس البرازيلي «لولا دا سيلفا»؛ «لماذا يتعين على جميع البلدان أن تبني تجارتها على الدولار؟»، ولقد قامت إيران وروسيا بتوسيع استخدام عملتيهما في التجارة الثنائية في محاولة لدعم اقتصادات بعضهما البعض المتعثرة وتجنب العقوبات الغربية؛ ومن جانبه أضاف «كافيرو» أن الصين– أكبر منافس للولايات المتحدة في الاقتصاد العالمي –«لطالما أرادت أن ترى عملتها تكتسب قدرًا أكبر من الزخم في التجارة الدولية»، و«أمضت سنوات في محاولة زيادة اعتماد عملتها عالميًا»، وفي الواقع، فإنه منذ فبراير ٢٠٢٢، أبرمت قائمة موسعة من البلدان مثل البرازيل والأرجنتين وروسيا صفقات تجارية ثنائية مع بكين باستخدام اليوان بدلا من الدولار.

وفي هذا السياق، وسعت الصين أيضًا تجارتها باليوان في الشرق الأوسط والخليج، مما أثار التساؤل حول المدى الذي قد تذهب إليه دول مجلس «التعاون» في المساهمة في جهود إزالة الدولرة من الدول غير الغربية، ومع أن المعهد «الدولي للدراسات الاستراتيجية» قد أشار إلى أن دول الخليج– في ضوء شراكاتها الاستراتيجية مع أمريكا – «لطالما دعمت النظام الدولي القائم على الدولار» لتعزيز عمليات التمويل الدولي منذ السبعينيات.

فالعلاقة الاقتصادية بينهم» قد دعمت وضع الدولار باعتباره العملة الاحتياطية والتجارية الرئيسية عالميًا»، كما أشار المعهد إلى كيفية «لجوء أمريكا إلى ضوابط التصدير، والعقوبات المالية، وتحديد الحدود القصوى لأسعار النفط؛ ضد موسكو»، وتغيرت وجهات نظر أعضاء مجلس «التعاون»، خاصة مع رؤية أن تلك العقوبات تهدد بتفكيك النظام الاقتصادي الدولي.

وأشار المعهد إلى جهود «إزالة الدولار في منطقة الخليج» من قِبل بكين؛ حيث حث الرئيس الصيني «شي جين بينغ» على أن يتم تداول إمدادات النفط والغاز الطبيعي بين الخليج والصين باليوان بدلا من الدولار، بالإضافة إلى اقتراح استخدام نظام الدفع عبر الحدود بين البنوك «CIPS»، وهو بديل صيني–روسي لنظام «سويفت» المالي العالمي الذي تعترف به الدول الغربية .

وعلق وزير المالية السعودي، «محمد الجدعان»، على التكهنات بين المحللين الغربيين حول توثيق التعاون الاقتصادي السعودي–الصيني باستخدام اليوان، في تصريحاته في قمة «دافوس» الاقتصادية ٢٠٢٣، مشيرًا أن المملكة منفتحة على المزيد من التداول بعملات أخرى غير الدولار لتحسين علاقاتها التجارية مع بقية دول العالم، لاسيما وأنها ليس «لديها مشاكل في مناقشة كيفية تسوية ترتيباتها التجارية بأي شكلٍ كان» .

علاوةً على ذلك، طلبت السعودية رسميًا الانضمام إلى مجموعة «البريكس»، وأيضًا احتمالية الانضمام إلى بنك التنمية الجديد التابع لـ«بريكس»، وهو بديل للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وأوضحت «ذا إيكونوميست» أن هذه الخطوة ستعزز وصول المملكة إلى «الأسواق الناشئة» في دول «البريكس»، وستكون أسواقها «ذات أهمية متزايدة لسياسة التصنيع التي تنتهجها السعودية لتعزيز الصادرات غير النفطية».

وفيما يتعلق بمنطقة الخليج، فإنه في أواخر مارس ٢٠٢٣، تم إبرام صفقة «الأولى من نوعها»، حيث تم الانتهاء من أول اتفاق لبيع الغاز الطبيعي المسال بين الصين والخليج باستخدام عملة اليوان، وبموجب ذلك اشترت المؤسسة الوطنية الصينية للنفط البحري «سينوك» وتوتال إنرجي الفرنسية ٦٥ ألف طن من الغاز الطبيعي المسال من الإمارات العربية المتحدة .

وفي أغسطس من نفس العام، قررت الحكومة المصرية إصدار سندات باليوان لأول مرة، وفي فبراير ٢٠٢٣، ووسط «نقص» الدولار الأمريكي، أعطى البنك المركزي العراقي أيضًا الضوء الأخضر لاعتماد التجارة مع الصين باستخدام اليوان، وفي حالة العراق، لاحظ المعهد «الدولي للدراسات الاستراتيجية» أن بغداد كافحت للترويج لاستخدام عملتها الخاصة، حتى بعد أن حظرت استخدام الدولار لتسوية المعاملات المحلية، وأن الصين أصبحت «لاعب اقتصادي رئيسي» في هذا الصدد، بسبب امتلاك شركاتها حصصًا في ما يقرب نصف إنتاج النفط بالعراق، وعليه فإن بكين مناسبة بشكل خاص هناك لتوسيع استخدام عملتها اليوان.

وبصرف النظر عن حالة الصين، تقدم العملات الرقمية أيضًا وسيلة جديدة لدول الشرق الأوسط لتنويع أصولها المالية بعيدًا عن الاعتماد على الدولار، ومن الأمثلة على ذلك إطلاق مشروع «عابر» للعملة الرقمية المشتركة بين مؤسسة «النقد العربي السعودي» ومصرف «الإمارات العربية المتحدة المركزي» لتجربة استخدام عملة رقمية ثنائية الإصدار لتسوية المعاملات.

كما شارك مصرف «الإمارات المركزي» مع بنك «التسويات الدولية» في هونج كونج، وسلطة النقد في هونغ كونغ، وبنك تايلاند، ومعهد «أبحاث العملات الرقمية» التابع لبنك «الشعب الصيني»، في مشروع منصة «الجسر» للعملات الرقمية للبنوك المركزية بهدف؛ تسريع المدفوعات عبر الحدود، وتمويل التبادل التجاري الدولي بين البنوك المشاركة باستخدام العملات الرقمية للبنوك المركزية.

ومع ذلك، فقد أكد «كافيرو» أن أعضاء مجلس «التعاون» ليسوا المحركين الرئيسيين للبعد عن الدولار، لاسيما مع تعرض دول أخرى للعقوبات– خاصة إيران التي تقود الدعوات الإقليمية لإزالة الدولرة –فقد أشار الدكتور «جون كالابريس» من معهد «الشرق الأوسط» أن؛ التعاون الخليجي مع الصين يمكن أن يُرى كأداة لإرسال رسالة إلى واشنطن مفادها أن دول الخليج ليسوا «بيادق»، وأن هناك بدائل، وأنهم يتوقعون ضمانات أمريكية حقيقية..».

وفي المنطقة، تؤيد إيران نزع الدولرة، ففي ظل العقوبات الاقتصادية الأمريكية، سعت لإزالة الدولار من معاملاتها النفطية للتحايل على العقوبات المالية، ما جعلها الأكثر خبرة في نزع دولرة من المعاملات التجارية– وفقًا للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية –إلا أن الجهود المبذولة لإتمام المزيد من الصفقات مع الهند وتركيا قد أُحبطت في النهاية من قبل الغرب، مما يعني أن إيران اضطرت «بشكل مستمر» إلى إعادة تشكيل تدابيرها التجارية مع بقية دول العالم.

إن نزع الدولرة في الشرق الأوسط له حدوده في الوقت الحالي، في حين أن «كافيرو» أكد أن «الحرب المالية الشاملة للولايات المتحدة ضد روسيا قد دفعت المزيد من البلدان عبر الجنوب العالمي للبحث عن بدائل للدولار الأمريكي»، وقد أفاد المعهد أن غياب بديل موثوق للدولار هو الحاجز الاقتصادي الرئيسي الذي يمنع أعضاء المجلس من تبني تلك السياسة.

لايزال الدولار الأمريكي هو العملة الاحتياطية الرئيسية للعملات الأجنبية، التي تحتفظ بها البنوك المركزية العالمية بنسبة استحواذ قُدرت بنحو ٥٩٪ من الإجمالي العالمي، متجاوزة بكثير احتياطات اليورو) ١٩,٨٪ (والين)٥,٥٪ (والجنيه البريطاني) ٤,٩٪ (العالمية، وفي حين ارتفعت حصة اليوان في معاملات ومدفوعات نظام «سويفت» العالمية من أقل من ٢٪ في فبراير ٢٠٢٢ إلى ٤,٥٪ بعد مرور عام، فإن هذا الارتفاع يتخلف كثيرًا عن الـ حصة ٨٤,٣٪ من الدولار الأمريكي المسجلة في فبراير ٢٠٢٣ .

ومع اعتراف «كرين» أن الدولار الأمريكي في نهاية المطاف «أسهل بكثير في إنفاقه» في الأسواق الدولية من البدائل الصينية، وبسبب سيطرة بكين الصارمة على رؤوس الأموال والقيود المفروضة على التحويلات داخل وخارج حدودها، فقد رأى المعهد الدولي للدراسات أنه سيكون من غير المنطقي استبدال الدولار الأمريكي بالنسبة لدول الخليج في ظل الظروف الحالية.

أن التحول عن نظام اقتصادي تهيمن عليه أمريكا إلى نظام منافس– بالنسبة لدول الخليج –من شأنه أن يجلب معه تحديات رئيسية، فقد أشار المعهد إلى قيام بكين «تاريخيًا» بخفض قيمة اليوان لتحسين قدرتها التنافسية التصديرية، وهو أمر يمكن أن يقضي على حيازات العملات الأجنبية الأخرى، وكذلك يمكن للتحول إلى العملة الصينية أن يجلب معه أيضًا مطالب من دول آسيوية أخرى «بتطبيق شروط مماثلة»، حيث تقوم أسواقها باستيراد كميات كبرى من النفط والغاز من منطقة الخليج، مثل اليابان وكوريا الجنوبية.

ونتيجة لكل هذه العوامل، خلُص المعهد إلى أنه على الرغم من أن دول الخليج تتخذ خطوات لتقليل اعتمادها على الدولار الأمريكي، إلا أنه في ظل غياب بديل موثوق حاليًا، فمن غير المرجح تخليهم عن الدولار كليًا، بالرغم من ذلك، فالزخم المتزايد نحو إزالة الدولرة يشير إلى أنه لا يزال هناك مزايا في تقليل اعتمادها على أمريكا وعملتها، وفي ذات الوقت تسعى لتطوير مجموعة أدوات مالية بديلة أوسع وأشمل.

وأشارت «ذا إيكونوميست» أنه من المرجح أن السعودية ستنضم إلى مجموعة «البريكس» في السنوات المقبلة في محاولة لتعزيز العلاقات التجارية مع الأسواق الناشئة، ولكن المملكة ستحافظ أيضًا على سياستها لتحقيق التوازن وتنويع تحالفاتها الدولية، وخلُصت التعليقات الاستراتيجية للمعهد الدولي إلى أن استراتيجية دول الخليج طويلة المدى تتمتع بأفضل احتمالية للنجاح، لكونها تعمل على تطوير القدرة على التعامل مع كل من الدول التي تريد نزع الدولار من اقتصاداتها، وتلك الأخرى التي مازالت تعتمده في معاملاتها، بدلًا من قيادة الهجوم ضد نظام اقتصادي تقوده أمريكا .

وأشار «كالابريس» أن هذا لا يعني أن التغييرات العالمية الأوسع لن تستمر، طالما أن «إدمان» أمريكا وحلفائها على فرض عقوبات اقتصادية واسعة النطاق على منافسيها الجيوسياسيين هو العامل الأساسي وراء تسريع وتيرة نزع الدولار، ويبدو واضحًا أن تلك العملية لا يمكن إيقافها، لذا فالسؤال الأساسي المطروح الآن هو «متى؟» وليس «ما إذا كانت ستنتهي هيمنة الدولار الأمريكي على الاقتصاد العالمي؟».

٢٠٢٣/٨/١١

«التغيرات المناخية».. وعصر «الغليان العالمي»

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

إلى جانب ارتفاع مستويات سطح البحر، والأنماط المناخية التي لا يمكن التنبؤ بها، أدى الاحترار العالمي الذي يسببه الإنسان إلى ارتفاع درجات الحرارة في جميع أنحاء العالم، بمعدل يزيد على ١,١ درجة مئوية منذ عام ١٨٨٠، مع حدوث غالبية هذه الزيادة منذ عام ١٩٧٥؛ ما أدى إلى استشعار الآثار المتدهورة لكثافة وتواتر موجات الحرارة المتصاعدة، حتى في أكثر المناخات اعتدالا، فضلا عن توقع حدوث تداعيات شديدة في المستقبل. وفي هذا الصدد، لا يمكن إنكار تحذيرات علماء المناخ، بشأن الأضرار الطويلة المدى التي لحقت بالنظام الأيكولوجي العالمي، جراء ارتفاع انبعاثات الكربون، وزيادة حرارة كوكب الأرض .وسجلت أشهر صيف ٢٠٢٣، درجات حرارة قاسية في أجزاء كثيرة من العالم .وتم تسجيل درجات عالية للغاية في أوروبا وآسيا وأمريكا

الشمالية، وكذلك في الشرق الأوسط، ما أثار التساؤل حول مقدار الحرارة التي بمقدور البشر تحملها قبل أن تصبح مناطق معينة غير صالحة للحياة.

وفي تأييد لهذا، أعلن الأمين العام للأمم المتحدة «أنطونيو غوتيريش»، أن «عصر الاحتباس الحراري قد انتهى»، واستُبدل بـ«عصر الغليان العالمي» .وعليه، زاد علماء المناخ من دعواتهم للحكومات والمنظمات الدولية لاتخاذ المزيد من الإجراءات لخفض انبعاثات الكربون، وتبني الابتكارات التكنولوجية قصيرة وطويلة الأجل؛ لمواجهة الآثار المتزايدة للحرارة الشديدة، والتحديات الأمنية الناجمة عنها.

وفي السنوات الماضية، ارتفعت درجات الحرارة بشكل ملحوظ خلال فصل الصيف في جميع أنحاء العالم، لاسيما في المناطق القريبة من خط الاستواء .ومع ذلك، وفي عام ٢٠٢٣، تصاعدت شدة الحرارة إلى مستويات جديدة، وسط تكرر ظاهرة «النينو» الجوية، والتي تنشأ عن تغيرات في قوة الرياح، واختلاف درجات حرارة المياه في المحيط الهادئ، لدرجة أنها تؤثر على بقية النظام البيئي العالمي.

ومن بين درجات الحرارة الأكثر بروزًا، تم تسجيل ٤١٫٨ درجة مئوية في روما، وعانت مدينة «فينيكس»، بولاية أريزونا ٣١ يومًا متتاليًا من درجات حرارة تزيد على ٤٣٫٣ درجة مئوية، و٥٢٫٢ درجة مئوية سجلتها مدينة «شينجيانغ» الصينية .وإلى جانب موجات الحر في أجزاء كبيرة من أمريكا الشمالية وآسيا وأوروبا؛ أشارت «المنظمة العالمية للأرصاد الجوية»، إلى اندلاع سلسلة من حرائق الغابات في كندا واليونان.

ووفقًا لبيانات خدمة «كوبرنيكوس» لتغير المناخ بالاتحاد الأوروبي، كان متوسط درجة الحرارة العالمية في يوليو ٢٠٢٣، أعلى بمقدار ١٫٥ درجة مئوية عما كان عليه قبل عام ١٩٠٠، وكانت الأسابيع الثلاثة الأولى من الشهر هي الأكثر دفئًا .فيما تم الاستشهاد من قبل «المنظمة العالمية للأرصاد الجوية»، بيوم ٦ يوليو على أنه «أحر يوم مسجل» .وفي سياق تلك المتغيرات الطويلة الأجل، لاحظ «كارستن هاوستين»، من «جامعة لايبزيغ»، أن شهر يوليو ٢٠٢٣ كان أكثر دفئًا من يوليو ٢٠١٩ الأكثر حرارة على الإطلاق.

وفي السياق ذاته، لاحظ «كاسكيد توهولسكي»، من جامعة «ولاية مونتانا»، أن صيف ٢٠٢٣ ليس فقط «واحدا من أكثر الفصول حرارة على الإطلاق»، لكنه أيضًا «الأكثر خطورة»، مع «درجات قصوى تسببت في وفاة بعض الناس في الوقت الحالي» .وأوضحت «كريستي إيبي»، من «جامعة واشنطن»، أنه من المتوقع حدوث ارتفاع مفاجئ في الوفيات المرتبطة بالحرارة هذا العام، مع تمثيل الحرارة الشديدة بـ«القاتل الصامت» في العديد من البلدان؛ بسبب عدم وجود مستوى مناسب من «الاستعداد» لمواجهة آثارها، التي يتعرض لها الإنسان.

وتوضح بيانات «الاتحاد الأوروبي»، أن أكثر من ٦٠٫٠٠٠ شخص في أوروبا وحدها، ماتوا لأسباب مرتبطة بالحرارة خلال صيف عام ٢٠٢٢، مع تسجيل أعلى معدلات الوفيات في إيطاليا، واليونان، وإسبانيا .واستشرافًا للمستقبل، يعتقد «كارلو بونتمبو»، من خدمة «كوبرنيكوس»، أن الأشهر القليلة القادمة «ستشهد درجات حرارة قياسية» .وبالنسبة إلى «زيك هاوسفاذر»، من معهد «بريكثرو»، فإنه «من المحتمل أن يكون عام ٢٠٢٣، هو الأكثر دفئًا منذ بدء تسجيل قياسات درجات الحرارة».

ومن خلال إعلانه بداية حقبة «الغليان العالمي»، وتأكيده أن الأرقام الواردة من خدمة «كوبرنيكوس» و«المنظمة العالمية للأرصاد الجوية»، «تتفق مع التوقعات والتحذيرات المتكررة» من علماء المناخ لسنوات وعقود عديدة قبل ذلك؛ وصف «غوتيريش»، السيناريو الحالي باعتباره «مرعبًا» .وفي إشارة إلى التحذيرات المستمرة من تدهور الوضع العالمي، حذر من أن موجات الحر الشديدة في عام ٢٠٢٣، ستكون «مجرد البداية»، إذا لم يتم اتخاذ إجراءات فورية وأقوى لتقليل انبعاثات الكربون .

وكما هو الحال في أوروبا، وآسيا، وأمريكا الشمالية، سُجلت درجات حرارة عالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا .وذكر «سكوت دانس»، في صحيفة «واشنطن بوست»، أن الحرارة الآن «تختبر حدود بقاء الإنسان في المناطق الأكثر سخونة على الأرض» .وفي الجزائر، دفعت درجات الحرارة البالغة ٥١ درجة مئوية الحكومة إلى إصدار أعلى مستويات التأهب، ووصلت أيضًا إلى ٤٩ درجة مئوية في تونس .فيما اندلعت حرائق الغابات في وسط سوريا، وجبال وغابات لبنان، ومناطق شمال الأردن.

وبالنسبة إلى منطقة الخليج، تم تسجيل بعض أشد درجات الحرارة عالميًا .ففي «الإمارات»، بلغت ٥٠,١ درجة مئوية في يوليو الماضي .فيما سجلت يوم ١٦ يوليو بمطار بوشهر الإيراني ٦٦,٧ درجة مئوية– وهي درجة قصوى تجمع بين درجة الحرارة والرطوبة النسبية– وأعرب «دانس»، عن اعتقاده بأن تلك الدرجة، أقوى مما يمكن أن يتحمله جسم الإنسان .ومع الإشارة إلى أن الهواء «كان مشبعًا بالرطوبة»، أضاف أن هذا المزيج من الحرارة والرطوبة جعل درجة الحرارة «خارج التوقعات».

ووفقا لـ«زولتان ريندين»، سفير ميثاق الاتحاد الأوروبي للمناخ، فإنه مع استمرار ارتفاع درجات الحرارة، ستصبح الأحداث المناخية، مثل الأعاصير، والجفاف، وموجات الحر، أكثر «تواترًا وشدة»، وبالتالي «التأثير على الزراعة والموارد المائية، وصحة الإنسان» .وأشار «فريدريك ويري»، من «مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي»، إلى أن «بلدان الشرق الأوسط، من بين الدول الأكثر تعرضًا للتأثيرات المناخية المتسارعة الناتجة عن التغييرات الإنسانية»، مؤكدًا أن «موجات الحرارة المرتفعة، وانخفاض هطول الأمطار، وحالات الجفاف الممتدة، والمزيد من العواصف الرملية والفيضانات الشديدة»، و«ارتفاع منسوب مياه البحر»، يمكن أن تُسهم جميعها في تدهور النظام البيئي.

ومع ذلك، فإن الحرارة المرتفعة ليست ظاهرة مقتصرة على البلدان الأكثر تأثراً بالفعل بالتغيرات المناخية .ففي «بريطانيا»، ذات المناخ المعتدل نسبيًا، كانت درجات الحرارة في صيف عام ٢٠٢٢، هي الأكثر ارتفاعا على الإطلاق وفقًا لمكتب الأرصاد الجوية البريطاني، ناهيك عن أنه بحلول عام ٢٠٦٠، ستُعتبر هذه المستويات من الحرارة «متوسطة»، ويمكن وصفها بـ«الباردة» بحلول عام ٢١٠٠، وإذا استمرت درجة حرارة الأرض في الارتفاع بمستواها الحالي، فإن هذه التغيرات تجلب معها سلسلة من المخاطر على صحة الإنسان، والأمن المائي، والحرائق، والفيضانات.

ونظرًا إلى الآثار الواضحة لتغير المناخ، دعا الخبراء إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات على الصعيدين الإقليمي والدولي لتقليل مستوى انبعاثات الكربون، ووضع خطط أخرى طويلة الأجل لخفض درجات الحرارة العالمية . واستجابةً لتحذيرات «الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ»، التابعة للأمم المتحدة في مارس ٢٠٢٣ حول

أن الأرض من المرجح أن تتجاوز حد الاحترار العالمي لتصل إلى ١,٥ درجة مئوية، فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية، بحلول أوائل عام ٢٠٣٠؛ أكد «هوسونج لي» رئيس الهيئة أن هذه «لحظة حاسمة في التاريخ» .

وفي يوليو الماضي تكررت هذه التحذيرات، وأوضح «ريندين» أن زيادة وطأة وشدة الحرارة الشديدة في جميع أنحاء العالم تعكس «الحاجة إلى معالجة تغير المناخ»، وتسخير متطلبات «الدور الحاسم للعلم والتكنولوجيا في إيجاد الحلول» .وأضاف «بيتيري تالاس» من «المنظمة العالمية للأرصاد الجوية» أن «الحاجة إلى الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري أصبحت أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى»، علمًا بأن العمل المناخي «ليس ترفًا بل ضرورة» في الوقت الراهن.

وبالفعل توجد منتديات دولية لمعالجة العمل المناخي؛ حيث من المتوقع أن يحضر أكثر من ١٤٠ رئيس دولة و٨٠ ألف مندوب من جميع أنحاء العالم، مؤتمر الأمم المتحدة المقبل لتغير المناخ في «دبي» نوفمبر ٢٠٢٣ .وأشار «فيليب روزنتال» من شركة «ويليامز سيل بارتنرشيب العالمية»، إلى أن «الهدف من هذا التجمع هو خلق إمكانات اقتصادية هائلة مع تلبية الحاجة الملحة إلى خفض الانبعاثات والوفاء بالالتزامات الأخرى بموجب اتفاقية باريس» .على الرغم من أن كيفية ترجمة التعهدات المتعددة من قبل الحكومات إلى إجراءات ملموسة، لا تزال حجر عثرة أمام جهود التخفيف الدولية لآثار تغير المناخ.

وتقدم منطقة الخليج مثالاً على كيفية تنفيذ ذلك .ولاحظ «جاستن دارجين» من «مؤسسة كارنيجي»، أنها تواجه «تحديًا» من أجل استبدال إنتاج الوقود الأحفوري بمصادر طاقة أكثر اخضرارًا وسط التحول الدولي .وأشار «روري مكارثي» من شركة «يلو دوور إنرجي»، إلى نجاح «الإمارات»، في «تنويع اقتصادها»، وإنتاج الطاقة بعيدًا عن النفط) من نسبة ٩٠٪ في ١٩٧١ إلى ٢٨٪ في ٢٠٢٣(، من خلال الاستثمار بكثافة في مصادر الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية، والهيدروجين .

وبالمثل، تهدف «رؤية السعودية ٢٠٣٠» إلى تقليل انبعاثات الكربون، بمقدار ٢٧٨ مليون طن سنويًا وزراعة ١٠ مليارات شجرة، والوصول إلى ٥٠٪ من توليد الطاقة النظيفة بحلول نهاية العقد .وأضاف «ريندين» أن هذه المبادرات «تمثل تحولًا كبيرًا في سياسات الطاقة في المنطقة»، وتؤكد «الوعي المتزايد بالحاجة إلى معالجة تغير المناخ».

وعلى الرغم من جهود تعزيز الطاقة المتجددة، وتنفيذ مبادرات لمعالجة أزمة المناخ العالمية المتفاقمة؛ فإن استمرار تدهور الأحوال الجوية القاسية في جميع أنحاء الأرض، يبرز الحاجة إلى مزيد من الإجراءات الدولية، لا سيما في المجال التعاوني، وكيف يجب أن تتحمل الدول التي تعهدت بخفض انبعاثات الكربون الخاصة بها المسؤولية عن القيام بذلك.

على العموم، مع أنه لا تزال وسائل السيطرة على الحرارة الشديدة، «بعيدة المنال»، في الوقت الراهن، فقد حذر «تالاس» من أن معاناة «الملايين من الناس»، من الحرارة الشديدة في يوليو ٢٠٢٣، هي «حقيقة قاسية، وردة فعل لتغير المناخ»، و«نظرة مسبقة لما هو قادم» .ومع ذلك فقد أبدى «ريندين» بعض التفاؤل من أن «الجهود المبذولة

للتخفيف من تغير المناخ والتكيف مع تأثيراته يمكن أن تساعد في تقليل المخاطر»، مشيرًا إلى أن «عنصر الوقت» و«العمل الحاسم» من قبل الحكومات والمسؤولين تشتد الحاجة إليهما الآن أكثر من أي وقت مضى.

٢٠٢٣/٨/١٢

قمة جدة وآفاق إحلال السلام في أوكراني

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

بعد عام ونصف على اندلاع الأعمال العدائية يبدو أن الصراع لم يقترب من نهايته، سواءٌ بانتصار عسكري لأحد الأطراف، أو بتسوية سياسية للتوصل، أو اتفاقًا لوقف إطلاق النار أو الهدنة، على الرغم من تحقيق بعض النجاحات الدبلوماسية المهمة خلال الحرب، مثل تنفيذ صفقة لتسهيل صادرات الحبوب من البحر الأسود، والعديد من صفقات تبادل الأسرى، إلا أنها تعثرت وسط التوترات المتفاقمة بين القوات العسكرية الروسية والأوكرانية، مع انسحاب موسكو بشكل كبير من اتفاق الحبوب السابق في منتصف يوليو ٢٠٢٣.

في ما وصفها السير «لورانس فريدمان» من «كينجز كوليدج» بأنها «حرب تحمل»، لم يثبت أيٍ من البلدين قدرته على الحسم، بل أن إخفاقات روسيا في الحرب موثقة في التحليلات الغربية، فقد أشار «بول شوارتز» من «برنامج روسيا وأوراسيا» إلى أن جيش «بوتين» كان ضعيف الأداء بشكل ملحوظ وتكبد خسائر فادحة، بالإضافة إلى ما أفاده «جوليان بورجر» من «الجارديان» أن؛ الآمال الغربية في تحقيق اختراق سريع لهجوم كييف المضاد في صيف ٢٠٢٣ أثبتت أنها «مفرطة في التفاؤل».

إن إقرار «هذا الواقع» الذي يفيد بأن؛ تزويد أوكرانيا بالتمويل الغربي والأسلحة لم يسرع من إنهاء الحرب، بل أدى إلى عودة الجهود الدبلوماسية المنسقة، القائمة على إدراك منطق مفاده أن؛ «إنهاء الحرب في أوكرانيا سوف يستلزم بالتأكيد بعض المساومة» و«يترك وضعًا يمثل حلًا وسطًا بين مصالح البلدين»، بحسب «بول بيلار» من معهد «كوينسي».

تقود المبادرات الدبلوماسية الغربية الفاشلة في منع ثم احتواء تجاوزات الحرب إلى ضرورة توخي الحذر، وعليه ظهرت سلسلة من المبادرات الدبلوماسية في الأشهر الأخيرة من قبل دول غير غربية تعطي الأمل في أن تمارس دورها كوسيط– أو كوسطاء مختارين من جميع أنحاء العالم –بما يمكن أن يساعد في التوصل إلى حل سياسي يسمح بوقف أعمال القتال المسلحة .

وبالإضافة إلى سلسلة من خطط السلام التي كانت قد اقترحتها الصين وإندونيسيا ودول أفريقية، في أوائل أغسطس ٢٠٢٣، استضافت السعودية اجتماعًا لممثلي ٤٠ دولة لمناقشة أفضل السبل لدفع قدمًا بالمساعي الدبلوماسية، والتي شملت محادثات حول خطة الحكومة الأوكرانية الخاصة بشروط السلام المكونة من ١٠ نقاط. وامتدادًا للجهود الدبلوماسية السابقة، يُعد اجتماع كبار المسؤولين من دول مثل الولايات المتحدة والصين والهند والبرازيل، بالإضافة إلى ممثلين من الاتحاد الأوروبي، في جدة، خطوة مهمة إلى الأمام في الإجماع الدولي على الحاجة إلى استتباب السلام في أوكرانيا .

وبعد اجتماع الدول في كوبنهاجن في أواخر يونيو، والذي قال عنه «إليس جيفوري» من «ميدل إيست آي» أنه فشل في تحقيق أي نتائج ملحوظة، سهلت الروابط الجيوسياسية السعودية حضور المزيد من البلدان من الجنوب العالمي لجدة؛ حيث وصفته «ليزا أوكارول» من «الجارديان» بأنه الجائزة الدبلوماسية الكبرى لهذا الاجتماع هو المشاركة الصينية، حيث ذهبت بكين على النحو الواجب إلى أبعد مما ذهبت إليه من قبل بدعمها الصريح لمزيد من محادثات السلام بين كييف وموسكو.

وسلط المحللون الغربيون الضوء على أن هذا الاجتماع قد أكد على النفوذ الدبلوماسي المتزايد للمملكة، وأهميتها بالنسبة للمبادرات الهادفة، إلى الحد من التوترات على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وفي هذا الصدد، أشار كل من «مارك سانتورا» و«فيفيان نيريم» و«ديفيد بيرسون» من «نيويورك تايمز» إلى؛ أن الرياض أصبح لها دور بارز في أزمة ذات أولوية عالمية قصوى»، ومن جانبه أوضح «جيفوري» أن محادثات جدة تبرز استراتيجيتها العالمية لتصبح قوة دبلوماسية وجيوسياسية رئيسية، خارج منطقة الشرق الأوسط.

وبعيدًا عن الغرب، أصبحت العديد من السبل للعمل الدبلوماسي أكثر وضوحًا في الأشهر الأخيرة، فعلى سبيل المثال، خلال صيف ٢٠٢٣، قام القادة الأفارقة بقيادة «سيريل رامافوزا» بزيارة كل من أوكرانيا وروسيا، مع خطة سلام مكونة من ١٠ نقاط تقترح «سلسلة من الخطوات المحتملة لنزع فتيل الحرب»، بما في ذلك انسحاب روسي تدريجي، وتعليق مذكرة التوقيف الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية ضد «بوتين» بتهمة ارتكاب جرائم حرب، وذلك وفقًا لما ذكره «أوليف إنوكيدو–لينهام» من «سكاي نيوز».

وعلى الرغم من أن «نوسموت جبادامو‌سى» من «فورين بوليسي» قد أشارت أن هذه المهمة الدبلوماسية قوبلت برفض صارم من كِلا الجانبين، إلا أن هذه الجهود تظهِر أن هناك رغبة مشتركة من قِبل العديد من البلدان للتوصل إلى تسوية لإنهاء حرب تسببت في حدوث حرب عالمية هائلة، وحالة من انعدام الأمن الاقتصادي.

وبالمثل، عرضت الصين خطتها الخاصة لإنهاء الحرب، فأكدت وزارة الخارجية الصينية على التزامها بالعمل الدبلوماسي لإنهاء الحرب، وإصرارها على كون «الحوار والتفاوض هما الحل الوحيد القابل للتعامل مع الأزمة الأوكرانية»، فأصدرت الصين اقتراحاتها الخاصة والتي أشارت «كلير ميلز» من «مكتبة مجلس العموم» إلى أنها دعت إلى؛ احترام مبادئ الأمم المتحدة، وإنشاء هيكل أمني أوروبي متوازن، لكنها أهملت ذكر انسحاب القوات الروسية من أوكرانيا أو عودة الأراضي المحتلة، مما أدى إلى رفض كل من كييف والتحالف الغربي هذه الخطة باعتبارها موالية بشكل سافر لروسيا.

وفي الواقع، في حالة كل من خطط السلام الأفريقية والصينية الخاصة بأوكرانيا، فإن وضعهم المتصور على أنهم «محاورون متعاطفون» مع روسيا كما وصفهم «فريدمان»، بمعنى أن؛ الحكومات الغربية وأوكرانيا قد رفضتا محتويات تلك الخطط رغم صدقها.

في غضون ذلك، يمكن أن تبرهن دول عدم الانحياز في الشرق الأوسط أن لديها أفضل الفرص للعمل كوسطاء ناجحين لإنهاء الصراع، لاسيما أنها حققت أكثر النتائج الدبلوماسية الملموسة حتى الآن، وفي حالة السعودية على وجه الخصوص، تمكنت المملكة من الاحتفاظ بعلاقات عمل مع كِلا الطرفين المتحاربين، مما أتاح لها قنوات حوار مفتوحة.

تحدث ولي العهد السعودي الأمير «محمد بن سلمان» مع «بوتين» عبر الهاتف، ودعا «زيلينسكي» إلى قمة «جامعة الدول العربية» في مايو السابق، وفي سبتمبر ٢٠٢٢، ساعدت الرياض أيضًا في التفاوض على عودة الأسرى الأوكرانيين والروس، وتم تقييم محادثات السلام التي استضافها السعوديون في جدة في أغسطس ٢٠٢٣ من قبل المحللين الغربيين ليس فقط باعتباره تقدمًا مهمًا في المساعي الدبلوماسية لإنهاء الحرب، ولكن أيضًا كدليل إضافي على حجم النفوذ الدبلوماسي المتنامي للمملكة والخليج العربي.

قبل الاجتماع، أدرك المراقبون أن الاتفاق والاجماع الدولي حول ضرورة إنهاء الحرب كان «غير مرجح»، وفقًا لما ذكره «أيهم كامل»، من مجموعة «أوراسيا»، لكن هناك آمال أن الاجتماع قد يبني منصة لمزيد من المشاركة البناءة بين الغرب والبلدان النامية في جنوب الكرة الأرضية»، يمكن القول بأن اجتماع «جدة» كان ناجحًا، حيث استجابت ٤٠ دولة– بما في ذلك الصين والهند، والعديد من دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية –لدعوة ولي العهد السعودي للحوار والمشاركة في المحادثات.

وبينما أشار «سانتورا» و«نيريم» و«بيرسون» إلى أن؛ العديد من البلدان التي أعلنت حيادها، يبدو أنه من غير المرجح أن تغير مواقفها، لأنها تفضل تأطير الحرب على أنها صراع بين قوى عظمى لا تريدون أن تتورط فيه.

وفي هذا الصدد قالت «أوكارول» أنه في الاجتماع تم الاتفاق على إنشاء مجموعات عمل لتطوير تفاصيل القضايا الرئيسية البارزة في خطة سلام «زيلينسكي» المكونة من ١٠ نقاط، مثل إعادة أسرى الحرب، والأطفال، وإدارة المساعدات الإنسانية، وضمان سلامة الأمن النووي والبيئي، والتخفيف من المخاوف المتزايدة بشأن الأمن الغذائي العالمي، بينما ستواصل مجموعة أخرى من السفراء «العمل الفني» لإعداد التفاصيل المتعلقة بتلك القضايا.

أشارت «دايل جافلاك» من «صوت أمريكا» إلى أن الدبلوماسية السعودية كانت السبب في تأمين حضور الصين في المحادثات»، وتحدث مبعوث بكين «لي هوي» عن أنه بالرغم من الخلافات، إلا أنه من المهم أن تتم مشاركة المبادئ، وهكذا شددت «أوكارول» على أهمية موافقة الحكومة الصينية على عقد قمة ثالثة في إطار أوسع للعمل الدبلوماسي العالمي، حيث أقرت وزارة الخارجية الصينية أن هذا الاجتماع ساعد على «تعزيز الإجماع الدولي» بشأن حل الصراع.

وفيما يتعلق بالسعودية، فقد أطلق «جيفوري» على الاجتماع وصف «انقلاب دبلوماسي» للمملكة، وأشار إلى أنها «إنجاز متوج» لولي العهد الأمير «محمد بن سلمان» في مجال الشؤون الدولية، من خلال الجمع بين دول من جنوب الكرة الأرضية لمناقشة الصراع وتداعياته، وأضاف «عبد الله باعبود» من مركز «كارنيجي»، أن هذا الأمر يتناسب مع طموح ولي العهد لتكون السعودية رائدة إقليميًا ولاعبًا عالميًا مهمًا».

قام «جوليان بارنز–داسي» من المجلس الأوروبي بتقييم يفيد؛ أنه من بين الدول التي تبنت التعددية القطبية الناشئة، فدول مجلس «التعاون» تضع الآن بحزم أجندتها الخاصة والموازنة بين كافة القوى العالمية ضمن أولوياتها، لتعظيم مكاسبها»، ومن خلال الانخراط في العمل الدبلوماسي جنبًا إلى جنب مع دول عدم الانحياز الأخرى مثل البرازيل والهند.

ومع حضور «جيك سوليفان» اجتماع جدة، أشار «جيفوري» أن هذا أظهر أن واشنطن «حريصة على تقديرها ونجاحها»، وكذلك احترام دور الحكومات مثل السعودية في تعزيز الدبلوماسية لإنهاء الحرب، وبالتالي تقديم مستوى من الاحترام كانت تستحقه المملكة «منذ فترة طويلة».

بالنسبة للأوكرانيين، أشار كل من «سانتورا» و«نيريم» و«بيرسون» إلى الجهود التي بذلتها كييف تقديرًا للمملكة في الأشهر الأخيرة.

وفي الواقع، ترى كييف أن هذا الاجتماع قد يعقُبه خطوة تالية نحو عقد «قمة سلام عالمية» في الأشهر المقبلة لجذب المزيد من الدول إلى جانب كييف، ونبذ موسكو دبلوماسيًا على المستوى الدولي ومع ذلك، أوضحت «نيويورك تايمز» أن حكومة «زيلينسكي» تواجه «تحديا مزدوجا» متمثلا في الحفاظ على الدعم العسكري والاقتصادي الغربي مع استمرار المجهود الحربي، وهي أيضًا «بحاجة إلى توسيع هذا الدعم»– لاسيما في المجال الدبلوماسي –«من خلال اجتذاب دول أخرى».

كانت ردود فعل الروسية على الاجتماع أقل إيجابية بكثير، وهي ما تشير إلى استمرار الصعوبات في جلب كل من موسكو وكييف إلى طاولة المفاوضات معًا، وعلق المتحدث باسم «الكرملين» «ديمتري بيسكوف» على أن حكومته «ستراقب هذا الاجتماع» ونتائجه.

ورغم أن هذا الاجتماع يُعد رائعًا لمؤيدي أوكرانيا فحسب، لكنه لا يمثل بالضرورة منصة يمكن من خلالها التوصل إلى تسوية سلمية، وتم الاعتراف بهذه النقطة على نطاق أوسع، حيث أصر «سيلسو أموريم» مستشار الرئيس البرازيلي على أن «أي مفاوضات حقيقية يجب أن تشمل جميع الأطراف»، وأنه في حين أن أوكرانيا هي «أكبر ضحية» للحرب، فإن موسكو يجب أن تشارك في إنهاء دبلوماسي للقتال «بشكل ما».

ومع ذلك، لاتزال هناك مضاعفات متعددة، على الرغم من الاعتراف الواضح من جميع الأطراف بضرورة التوصل إلى تسوية بشكل ما لإنهاء الحرب، وبالرغم من اعتراف «بوتين» بأن مبادرات دول عدم الانحياز– ولاسيما الصين وإفريقيا –يمكن أن تكون أفضل وسيلة لإيجاد سلام ولإنهاء حرب أوكرانيا، فقد أشار «فريدمان» إلى أن رئيس «الكرملين» سيصر بالمثل على قرار يضفي عليه هيئة «المنتصر».

ومع ترديد رؤى المحللين الآخرين خارج نطاق الهيكل الأمني الغربي، يرى «بيلار» أنه حتى التوصل إلى مجرد هدنة وليست معاهدة سلام كاملة قد يكون الطريق الذي يمكن أو يهدأ وتيرة الصراع، وإنهاء معاناة الأوكرانيين من حرب مستمرة قد تتطور إلى حرب أشمل، وهو ما يجعل تلك الهدنة أهم عنصر في إنهاء هذه الحرب .

على العموم، فإنه مع رفض الغرب والأوكرانيين بشكل كبير لمقترحات السلام التي قدمتها الصين والدول الإفريقية في أشكالها الحالية؛ بحجة أنها تقدم لموسكو شروطًا مواتية للحرب التي بدأتها وألحقت أضرارًا جسيمة أوروبيًا؛ فإن الجهود الدبلوماسية التي تبذلها «السعودية»، كوسيط للمحادثات بين القوى العالمية توفر احتمالية التوصل إلى إجماع عالمي حول كيفية الاتفاق على إنهاء الحرب .وفي حين حذر «روبرتسون» من أن الدور الدبلوماسي للرياض في الشؤون العالمية الأوسع، لا يزال «عملًا قيد التطوير»، فقد قيّم المحللون مؤتمر «جدة»، باعتباره «انقلابًا

جيوسياسيًا رئيسيًا» آخر للمملكة، يثبت أهمية إعادة ترسيم دور دول الخليج في السياسة العالمية لتكون أكثر بروزًا.

وبالإشارة إلى مشاركة دول عدم الانحياز الأخرى، مثل الصين، والهند، والبرازيل، فإن الاجتماع يعد «دفعة كبرى»، للجهود الدبلوماسية بين الجهات الفاعلة الدولية، ويظهر أن هناك أرضية مشتركة، لتسهيل الطريق أمام إنهاء سلمي للحرب .

٢٠٢٣/٨/١٦

انقسام في بريطانيا حول إدراج الحرس الثوري الإيراني كمنظمة إرهابية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في أعقاب الحملة القمعية لإيران على المعارضة الداخلية أواخر عام ٢٠٢٢، إلى جانب تقدم برنامجها لتخصيب اليورانيوم إلى مستويات قريبة من تطوير الأسلحة النووية، فضلا عن تسليح الروس بطائرات مسيرة وصواريخ مسلحة في حربها بأوكرانيا؛ ازدادت رغبة الدول الغربية في فرض عقوبات وقيود دولية أكثر صرامة على طهران. في إطار هذا الواقع، انصب التركيز على تحجيم نفوذ «الحرس الثوري»، الإيراني الذي وصفه «مجلس العلاقات الخارجية»، بأنه «الوصي الأيديولوجي لثورة إيران عام ١٩٧٩»، والهيئة التي «اكتسبت دورًا كبيرًا في تنفيذ سياستها الخارجية»، بالإضافة إلى كونه الكيان الذي تمارس فيه الآن «السيطرة على قطاعات شاسعة من الاقتصاد» .

وخارج إيران نفسها، أصبح «الحرس الثوري»، وقائده «فيلق القدس»، داعمين أساسيين ومتعاونين مع العديد من وكلاء طهران في جميع أنحاء الشرق الأوسط، كما تورطوا في سلسلة من عمليات الاختطاف والاغتيال والهجمات الإلكترونية في الدول الغربية .وعلى الصعيد المحلي، أشار «مجلس العلاقات الخارجية»، إلى أن هذا الكيان يمتلك «اليد العليا في السياسة»، لما له من قوة واستعداد لقمع المعارضة بعنف .وأضاف «مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية»، أنه «أقوى متحكم على الإطلاق بالقطاعات الاقتصادية في جميع أنحاء إيران».

وعليه، فإن تلك المكانة المحورية للحرس الثوري في النظام الإيراني جعلته «هدفًا واضحًا»، للقيود الغربية .وفي أعقاب قيام «الولايات المتحدة»، بتصنيفه «منظمة إرهابية»، عام ٢٠١٩، بدأت كل من «المملكة المتحدة»، و«الاتحاد الأوروبي في أواخر عام ٢٠٢٢ وأوائل عام ٢٠٢٣، في استكشاف خيارات حظر هذا الكيان محليا ودوليا، وهي خطوة من شأنها أن تجعل هناك جرائم قانونية بحق أي مؤيد لأنشطته، وكذلك جراء التعامل معه بشكل مباشر أو غير مباشر سياسيا واقتصاديا.

وفي «المملكة المتحدة»، فإنه على الرغم من قيامها بسن سلسلة من العقوبات الجديدة ضد «إيران»، في يناير وأبريل ويوليو ٢٠٢٣، فقد ابتعدت عن الالتزام بحظر «الحرس الثوري»، أو تصنيفه كـ«منظمة إرهابية أجنبية»، وذلك على الرغم من الحصول على دعم من مختلف الأحزاب في البرلمان، والتأييد الواسع بين المحللين وخبراء الأمن. ووفقا للعديد من المحللين، فإن سبب عدم اتخاذ «لندن»، إجراءات أكثر صرامة، ترجع إلى الانقسامات بشأن هذه السياسة داخل الحكومة بين وزارتي الداخلية والخارجية .وفي حين أوضحت صحيفة «فاينانشيال تايمز»، أن

«أي قرار بحظر هيئة ما كمنظمة إرهابية يقع على عاتق وزير الداخلية»؛ فقد أشار «باتريك وينتور»، في صحيفة «الجارديان»، إلى أن التصنيف الإرهابي للحرس الثوري، سيكون أقرب إلى «تصنيف طهران بأكملها»، كدولة إرهابية، ولاسيما أنه «مركزي جدا» في الهيكل العسكري للبلاد»، فضلا عن «مقاومة وزارة الخارجية» لما يعنيه ذلك التصنيف بالنسبة للانخراط الدبلوماسي البريطاني المستقبلي مع إيران» .وعليه، رأت الحكومة البريطانية تأجيل هذا الخيار على الرغم من استمرار التوترات بين الوزارتين بشأن هذه القضية.

ومع ذلك، سلطت وكالات الاستخبارات وخبراء الأمن الضوء على التهديد الذي قد يطول الأمن الداخلي البريطاني من قبل «الحرس الثوري»، بشكل متزايد .ووفقًا لـ«جهاز المخابرات الداخلية»، كانت طهران وراء ما يصل إلى عشر مؤامرات لقتل المعارضين وخطفهم .وأشار وزير الأمن، «توم توجندهات»، إلى أن هناك ما يصل إلى ١٥ «تهديدًا موثوقًا به» من قبل عملاء إيرانيين ضد بريطانيين .ووفقًا لمساعد مفوض شرطة مكافحة الإرهاب «مات جوكس»، تم إحباط خمسة مخططات من قبل عملائها ضد أشخاص موجودين داخل المملكة المتحدة في الأشهر الأولى من عام ٢٠٢٣.

وبالنظر إلى هذه الأرقام، أشارت وزيرة الداخلية البريطانية «سويلا برافرمان»، مؤخرًا إلى «التهديد الإيراني»، باعتباره «أحد أكثر الاعتبارات إلحاحًا بالنسبة للأمن القومي، وكذلك الحكم على أن طهران «أصبحت أكثر عدوانية»، وأن استعدادها للهجمات آخذ في الازدياد.

ويعتبر تصنيف «الحرس الثوري»، جماعة إرهابية دولية بالفعل سياسة راسخة في الولايات المتحدة، لكنها مع الوقت اكتسبت تأييدا عبر النظام السياسي الغربي العام الماضي .وفي عام ٢٠١٩، صنفتها «إدارة ترامب»، منظمة إرهابية كجزء من «الضغوط القصوى» الممارسة ضد طهران، ومن ثمّ، وُضعت إلى جانب كل من «داعش»، و«القاعدة»، و«حزب الله»، باعتبارها كيانات محظورة داخل البلاد، وأن إجراء أي اتصالات مباشرة وغير مباشرة مع أي منها تعد جريمة قانونية كبرى .

وخلال محاولات استعادة «الاتفاق النووي»، أثارت «إدارة بايدن»، فكرة احتمال تخفيف القيود الأمريكية ضد المنظمة، مقابل امتثال إيران بشكل أفضل لشروط استخدامها للمواد النووية، على الرغم من أن الديمقراطيين قرروا في عام ٢٠٢٢ مناهضة مثل هذه الخطوة، وسط معارضة داخلية كبرى، وتحذيرات إسرائيلية.

وفي أكتوبر ٢٠٢٢، منعت حكومة «جاستن ترودو»، في كندا، كبار قادة الحرس الثوري من الوصول إلى البلاد، وأشارت نائبة رئيس الوزراء «كريستيا فريلاند»، إلى الجماعة باعتبارها «منظمة إرهابية»، كما أصدر مجلس الشيوخ الكندي، قرارًا غير ملزم بتصنيفها منظمة إرهابية في يونيو ٢٠٢٣.

من جانبه، بحث «الاتحاد الأوروبي»، خياراته لحظر الجماعة، ووصفها بأنها «منظمة إرهابية دولية»، لا سيما مع قيادة «باريس»، و«برلين»، بشكل خاص لهذه الجهود .ووفقًا للممثل الأعلى للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، «جوزيب بوريل»، لا يمكن للاتحاد أن يدرج الحرس الثوري، ككيان إرهابي حتى تقرر إحدى المحاكم الأوروبية ذلك الأمر بوضوح .

وبشكل عام، شجعت «لجنة العلاقات الخارجية»، بمجلس الشيوخ الأمريكي، الاتحاد الأوروبي، والحكومات الغربية الأخرى على أن تحذو حذو الولايات المتحدة، وذلك برسالة أرسلها أعضاؤها في مارس ٢٠٢٣، إلى «بوريل»، أصروا فيها على أن «الجمع بين تصنيف واشنطن، و«بروكسل»، للإرهاب سيشل قدرة الحرس الثوري على الترويج للإرهاب»، وبالتالي «جعل العالم أكثر أمانًا للأمريكيين والأوروبيين على حد سواء».

وحتى الآن، تتردد «المملكة المتحدة» في التصرف بهذه الطريقة، حيث تفضل وزارة خارجيتها، بقيادة «جيمس كليفرلي»، اتباع نظام عقوبات أوسع ضد المصالح الاقتصادية للجماعة محليا وخارجيا .ولعل الحزمة الأخيرة من القيود– التي أشار إليها كليفرلي في يوليو ٢٠٢٣ –ستسمح لها باستهداف تصرفات الأفراد داخل بريطانيا وفي إيران أيضا، لكن بينما أصر وزير الخارجية على أنه «لن يكون هناك مكان لأولئك الذين يسعون إلى إلحاق الأذى بنا»؛ فإن هذه التأكيدات لن تجدي بما يكفي لاحتواء المخاطر المنبثقة من المنظمة، وفقًا للمحللين والخبراء.

وعند تفسير سبب تحفظ وزارة الخارجية حيال ذلك التصنيف، ذكر «جورج باركر»، في صحيفة «فاينانشيال تايمز»، أنها «تقاوم حظر الجماعة، بسبب «مخاوف من أن يكون لهذه الخطوة نتائج عكسية»، تضر في النهاية بقدرة بريطانيا الدولية على محاسبة طهران على أنشطتها الإقليمية الضارة، ومنع تقدمها في مسألة التخصيب النووي .وأشار «وينتور»، إلى أن الحظر سيؤدي إلى «طرد سفير المملكة المتحدة في طهران»، وبالتالي سيلحق ضررًا دائمًا بالعلاقات بين البلدين .وفي يناير٢٠٢٣، أشار «جوناثان هول»، المراجع المستقل لقانون الإرهاب في بريطانيا، إلى أن هذه الخطوة من شأنها أن تغير ملامح سياسة بريطانيا المتسقة، التي استمرت عقودا طويلة»، كما أنها «تشكك في صحة تعريف الأعمال الإرهابية»، وخاصة في ظل وجود دول أخرى استخدمت أيضًا المنظمات العسكرية لتنفيذ هجمات داخل الأراضي البريطانية.

وعلى الرغم من هذه المخاوف، أشار المراقبون إلى أن هناك «ضغوطا، على لندن، لتجاوز ذلك وتصنيف الحرس الثوري، كمنظمة إرهابية» .وبالفعل، هناك قبول بذلك من جميع الأطياف السياسية، بجانب دعم حزب العمال المعارض لهذا التصنيف .وفي يناير٢٠٢٣، صوت أعضاء «مجلس العموم»، بالإجماع لتمرير اقتراح غير ملزم يدعو الحكومة إلى حظر الحرس الثوري .ولعل من بين الشخصيات البارزة التي تدعو إلى اتخاذ إجراء عاجل بهذا الشأن، رئيسة لجنة الشؤون الخارجية في مجلس العموم، «أليسيا كيرنز»، التي أشارت إلى «حملات الاضطهاد العابر للحدود»، التي تقوم بها المنظمة في الشرق الأوسط، مؤكدة أن الحظر سيسمح بمحاكمة «أولئك الذين يعملون نيابة عن طهران»، «لزرع الفتنة والتحريض على الكراهية»، و«دعم الأنشطة الإرهابية، والاغتيالات على الأراضي البريطانية».

وعبر استشهاده بكيفية تمكن عملاء روس في الماضي من التوغل في بريطانيا، وتهديد أمنها القومي؛ أصر «جوناثان إيفانز»، المدير السابق لجهاز الأمن البريطاني، على أنه من الأهمية بمكان توفير «احتياجات الأمن الداخلي للمملكة المتحدة على الوجه الأنسب»، والنظر في حقيقة إعطاء «المصالح الدبلوماسية المتصورة، الأسبقية والأولوية، على حساب أمن البلاد، مؤكدا أنه «يجب ألا نكرر هذا الخطأ مع الحرس الثوري الإيراني.

ووفقا لـ«عظيم إبراهيم»، من «معهد نيو لاينز للاستراتيجيات والسياسات»، فإن تردد المملكة المتحدة في حظر الحرس الثوري، يعد أمرا «محيرا»، رغم الأدلة على تهديده لأمنها القومي .وأشارت «إليزابيث سامسون»، من مؤسسة «هنري جاكسون»، إلى أن «إعادة العقوبات القديمة مع الدفع بعقوبات جديدة إلى الأما»، هو «تكتيك سياسي لإظهار القوة»؛ لكنه في الواقع، «قليل الجدوى»، وخاصة أنه يتجاهل السياسة «الحقيقية المتمثلة في فشل العقوبات ضد إيران» .ومن خلال الدعوة إلى إعلانه كمنظمة إرهابية في بريطانيا بموجب أحكام قانون الإرهاب لعام ٢٠٠٠، رأت أن سن عقوبات جديدة دون حظره، يرقى إلى «تهديد فارغ».

ومع استمرار الدعوات إلى معاقبة إيران على انتهاكاتها؛ محليًّا وإقليميًّا ودوليًا، أعرب المراقبون عن استيائهم من عدم اتخاذ إجراءات من قبل المملكة المتحدة .وفي مايو ٢٠٢٣، تساءل اللورد «جون والني»، النائب السابق عن حزب العمال في لجنتي الدفاع والشؤون الخارجية، عن سبب عدم اتخاذ الحكومة أي إجراء عندما «يبدو واضحًا أنه يجب حظر هذا الكيان»، فيما وصف اللورد «كولينز هايبري»، تقاعسها بأنه «ليس جيدًا بما فيه الكفاية» . وعلق النائب المحافظ «جريج سميث»، على أن الدليل على «وحشية» إيران، و«تأثيرها الضار في المنطقة كان واضحًا»، مشككا في «الأدلة الإضافية»، التي طلبتها وزارتا الداخلية والخارجية قبل فرض الحظر .وهي النقطة التي رددها الوزير السابق «إريك بيكلز»، متسائلا «عن الذي يجب أن يفعله الحرس الثوري حتى تحظره الحكومة؟» .كما وصفه النائب «جون كراير»، من حزب العمال، بأنه يضم «فاشيين ورجال دين يميلون إلى القتل».

على العموم، فإن الاختلافات داخل المملكة المتحدة ترقى إلى استمرار «النقاش الدائم بين المعنيين بالأمن والمسؤولين عن الدبلوماسية»، حول المخاوف بشأن تصنيف الحرس الثوري الإيراني كمنظمة إرهابية، وما له من تداعيات على قدرتها على التعامل دبلوماسيًا مع طهران، ومحاولة كبح أفعالها الضارة.

ومع قوة معارضة خبراء الأمن والسياسيين لتقاعس بريطانيا عن حظر المنظمة؛ فإن هذا يعكس حقيقة أنه من غير المرجح أن تتلاشى هذه المطالب، خاصة مع استمرار انتهاكاتها داخليًا وخارجيًا .وفي نهاية المطاف، قد تفرض الضغوط السياسية المحلية على وزارة الخارجية الاستسلام لها، وسط توقع تداعيات كبرى على الامتداد الدبلوماسي الإقليمي لبريطانيا وانخراطها المستقبلي مع إيران على حد سواء.

٢٠٢٣/٨/١٧

أثر الاتجاه إلى الطاقة المتجددة على العلاقات الخليجية مع دول شرق آسيا

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في ضوء التحليلات السائدة لتحول الطاقة بعيدًا عن الاعتماد على الوقود التقليدي، مثل النفط، والفحم، والغاز الطبيعي، والاتجاه نحو أشكال بديلة متجددة، كالرياح، والشمس، والهيدروجين، تمت الإشارة إلى كيفية تأثير هذا التحول على العلاقات بين الاقتصادات الغربية المتقدمة، والدول المصدرة للوقود الأحفوري مثل دول الخليج، وبين الأخيرة، وأسواق شرق آسيا، وعلى الأخص «الصين»، و«اليابان».

وعلى وجه الخصوص، تم إبراز هذه الديناميكية مع الجولة التي قام بها رئيس الوزراء الياباني «فوميو كيشيدا»، بالمنطقة منتصف يوليو ٢٠٢٣، لتحديد الشكل المستقبلي لعلاقات الطاقة، والتي شملت زيارات لـ«السعودية»، و«قطر»، و«الإمارات»، وتركز فيها اهتمامه على معالجة المخاوف الطويلة المدى المتعلقة بأمن الطاقة، مع التركيز على تعزيز التعاون في مجالات الطاقة الخضراء والمتجددة .وفي هذا الصدد، أشار المعلقون إلى أهمية الاتفاقيات التي تم توقيعها بين الإمارات واليابان في مجال تطوير وإنتاج الطاقة الخضراء، وهذا «يخدم مصالح طوكيو في تنويع مصادر الطاقة المتجددة، «ويعزز مكانة أبو ظبي والخليج كمورد موثوق للطاقة الخضراء».

وفي الوقت الحالي، تعتبر روابط الطاقة الهيدروكربونية بين الخليج وشرق آسيا جديرة بالاعتبار .وبعد أن توسعت وارداتها من النفط الخام من ١٤٥ مليون طن عام ٢٠٠٦، إلى ٥٠٨ ملايين طن عام ٢٠٢٢، ونما اقتصادها الوطني بنسبة ٥٥٠٪ خلال نفس الفترة الزمنية؛ أصبحت «الصين»، أكبر شريك اقتصادي خارجي بالنسبة الى دول الخليج مجتمعة .

ووفقًا للمعلقين، فإن «بكين»، «تعتمد حاليًا على نفط الخليج»، حيث حصلت على حوالي ٥٠٪ من وارداتها من المنطقة عام ٢٠٢٢ .ولا يزال هذا الوضع قائمًا على الرغم من أنها شهدت خلال الفترة الأخيرة زيادة في وارداتها من روسيا .فيما عززت أيضًا علاقاتها بواردات الغاز الطبيعي مع «قطر» من خلال اتفاقيات مدتها ٢٧ عامًا بين «مؤسسة سينوبك»، الصينية»، و«قطر إنرجي»، بهدف تصدير ٤ ملايين طن من الغاز الطبيعي المسال كل عام.

وبشكل أكبر، تعتمد «اليابان»، على النفط الخام من الشرق الأوسط .وبعد أن خفضت مشترياتها من النفط والغاز من روسيا جراء حربها في أوكرانيا؛ بلغ اعتمادها– وفقًا لوزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة اليابانية –على النفط القادم من المنطقة، بنسبة وصلت إلى ٧٠٩٧٪ في يوليو ٢٠٢٢، وهو أعلى مستوى من الاعتماد تم تسجيله على الإطلاق، حيث تستقبل أكثر من ٩٠٪ من استخداماتها من الوقود .ولاحظ «سالم السعيد»، من موقع «المونيتور»، أن حالة التقلب المستمرة في سوق الطاقة العالمية، قد أدى إلى معاناتها من «مصادر طاقة أقل موثوقية وكفاءة، وزيادة أسعارها» .وأشار «شيجيتو كوندو»، من «معهد اقتصاديات الطاقة»، إلى أنه نظرًا الى أن «المزيد من الطلب على صادرات الطاقة الخليجية يأتي من اليابان، والصين، وكوريا الجنوبية؛ فإن «المنافسة بين المشترين عالية جدًا»، وهو ما وضع دول الخليج «في موقف قوي للاستمرار في توقع أسعار بيع أعلى لصادراتها النفطية.

ووفقا للعديد من المراقبين، فإنه إذا كان «الوصول إلى أسواق النفط المستقرة، سيظل الشغل الشاغل لأمن الطاقة لدى اليابان في المستقبل القريب»؛ فإنها على المدى الطويل، تؤيد الجهود الدولية لمكافحة الاحتباس الحراري من خلال خفض انبعاثات الكربون، والالتزام بمستوياته .وإلى جانب أكثر من ١٣٠ دولة أخرى، أعلنت في أكتوبر ٢٠٢٠، هدفها للوصول إلى مستويات صفرية لانبعاثات الكربون بحلول عام ٢٠٥٠، غير أنها حددت هدفًا أكثر طموحًا من خلال تقليل انبعاثاتها بنسبة ٤٦٪ في عام ٢٠٣٠، مقارنة بمستوياتها في عام ٢٠١٣ .ولتحقيق ذلك، تركز استراتيجيتها للنمو الأخضر في يونيو ٢٠٢١، بشكل خاص على ١٤ مجالًا للتنمية، بما في ذلك استغلال طاقة الرياح البحرية، وإعادة تدوير الكربون، وبطاريات التخزين، والتوسع في استخدام الطاقة الشمسية والهيدروجينية.

ونظرًا لأن «طوكيو»، في عام ٢٠٢٣، لا تزال تعتمد على النفط والغاز بشكل كبير، حيث يمثل ما يقرب من ٨٥٪ من استخدامها للطاقة؛ فإن الفوائد الطويلة الأجل للبحث والتطوير في مجال الأمونيا الخضراء، والهيدروجين، «ملحوظة»، خاصة مع الإشارة إلى ضرورة استخدامها من مصادر «لا ينبعث منها «الكربون» .وأوضحت «كارين يونغ»، من «جامعة كولومبيا»، أن «دول الخليج تقدم نفسها كمحركات وقوى دافعة نحو الانتقال العالمي إلى الطاقة النظيفة»، وتبحث عن شراكات جديدة مع اليابان والبلدان المتقدمة في مجال الطاقة».

وعليه، فإن زيارة «كيشيدا»، الأخيرة إلى الخليج، ومداولاته في «الإمارات»، على وجه الخصوص، هي «دليل»، على أن بلاده «تعمق علاقاتها الاستراتيجية والاقتصادية مع المنطقة بشكل أوسع»، فضلا عن تعزيز المبدأ المشترك نحو تقليل انبعاثات الكربون .وأوضح «السعيد»، أن وجهات نظرها تجاه التحول إلى الطاقة النظيفة، أكثر تشابهًا مع وجهات نظر مصدري الطاقة الخليجيين».

من جانبه، أوضح «كوندو»، أن «طوكيو»، تسعى إلى «تعزيز استخدام الطاقة المتجددة»، مثل الأمونيا الزرقاء بديلا عن الوقود الأحفوري» .وأشار «السعيد»، إلى الكيفية التي ركزت بها على تقنية «تخزين الكربون»، بالتزامن مع تطلع دول الخليج إلى «الانتقال التدريجي بعيدًا عن الاعتماد على الهيدروكربونات» .

وعند زيارة الخليج، وقع «كيشيدا»، العديد من الاتفاقات مع «السعودية»، و«قطر»، والإمارات .وفي بداية جولته التقى مع ولي العهد السعودي، الأمير «محمد بن سلمان»، حيث جددت «طوكيو»، و«الرياض»، التزامهما بأمن الطاقة والتعاون في تطوير وإنتاج الهيدروجين والأمونيا والوقود الكربوني المعاد تدويره عبر ٢٦ اتفاقية .وفي محطته الأخيرة زار «قطر» .وعلى الرغم من عدم التوصل إلى اتفاق بشأن تصدير الغاز الطبيعي المسال، فقد وافق على الارتقاء بعلاقات بلاده مع الدوحة من «شاملة»، إلى «استراتيجية».

وجاءت أبرز الاتفاقيات مع «الإمارات»، مستندة إلى الاتفاقيات القائمة عام ٢٠٢١، والمعنية بالتعاون في إنتاج الهيدروجين؛ واتفاق الشراكة الاستراتيجية لعام ٢٠٢٢ بشأن تنمية الطاقة النظيفة؛ فضلا عن إبرام «جيرا اليابانية» اتفاق تعاون استراتيجي مع شركة «بترول أبوظبي الوطنية») أدنوك (للتعاون في مجال الهيدروجين .وفي منتدى الأعمال «الإماراتي–الياباني» وقع «كيشيدا» ٢٣ اتفاقية؛ لتعزيز التعاون في مجالات أمن الطاقة والصناعة والتكنولوجيا المتقدمة والتكامل الاقتصادي وتحسين النقل .فيما وافقت «أبو ظبي» على الاستثمار في إنتاج أشباه الموصلات، والبطاريات اليابانية .

وكجزء من خطط بلاده الأوسع المتعلقة بمبادرة إنشاء «مركز عالمي لتوريد الطاقة الخضراء» إلى الخليج، أعرب رئيس الوزراء الياباني عن دعم بلاده لكل من «الإمارات»، و«السعودية» في تطوير الطاقة الشمسية، ومنشآت إنتاج الأمونيا الخضراء التي يمكن تصديرها بعد ذلك إلى شرق آسيا، وتعهده «بتسهيل التعاون في إنتاج الهيدروجين، لتسريع انتقال الطاقة النظيفة»، مشيرا إلى كيفية تعزيز التعاون الحالي والمستقبلي في هذا المجال في ضوء استغلال «المزايا الجغرافية، وموارد الطاقة المتجددة منخفضة الكلفة، والقدرات الاستثمارية القوية» في المنطقة من ناحية، وتقنيات إزالة الكربون باليابان من ناحية أخرى .

وبالنسبة إلى «طوكيو»، أشار المراقبون إلى أن «توسيع التعاون الاستراتيجي لها في الخليج، يظل أمرًا أساسيًا لحماية احتياجات الطاقة المحلية المتزايدة»، لكن على نطاق أوسع، يُنظر إلى حتمية التغيير في علاقاتها في مجال الطاقة مع الخليج على أنه ضروري لإعادة توازن نفوذها الاقتصادي المتراجع ونقاط ضعفها الاستراتيجية في مواجهة الصين، مؤكدين أنه في حين «كان يُنظر إلى اليابان– ولا يزال –على أنها قوة تقنية قادرة على المنافسة في السوق»، لكنها الآن «تواجه انخفاضًا في أعمار سكانها، وهو ما يؤثر على نموها الاقتصادي وميزاتها التنافسية» .

وبالإشارة إلى أن المنافسين الإقليميين أمثال «الصين» و«كوريا الجنوبية» و«الهند»، قد «تجاوزوا اليابان في قطاع التكنولوجيا»؛ فإن الدور القيادي في التحول العالمي للطاقة، يمكن أن يساعد الأخيرة على استعادة مكانتها الرائدة في إدارة دفة اقتصادات شرق آسيا .وأشار «بيتر لاندرز»، في صحيفة «وول ستريت جورنال»، إلى أنها في الوقت الحالي «ليس لديها وقود أحفوري خاص بها تقريبًا»، وتعتمد على وارداتها من الشرق الأوسط، ما يمثل قيدًا استراتيجيًا رئيسيًا في ظل منافستها الأمنية مع الصين .ومع تسليط الضوء على قلقها من «النفوذ السياسي المتزايد لبكين في الخليج»، أوضح وزير الاقتصاد الياباني، في قمة مجموعة السبع مايو ٢٠٢٣، أن هذا الأمر يمثل تهديدًا لبلاده لأنه، إذا «انجرفت إلى حالة حرب مع الصين بسبب أزمة تايوان، فقد يكون هناك احتمال لعدم قدرتها في الحصول على نفط الشرق الأوسط».

ونظرًا إلى النسبة الكبيرة من احتياجات الطاقة اليابانية التي تأتي من المنطقة حاليًا؛ فإن إرساء أمن أفضل للطاقة يعد «ضرورة ملحة» .واعترافًا بهذا الضعف الاستراتيجي والاستمرارية في الاعتماد الكامل على المنطقة لاحتياجاتها من الطاقة، واصلت شراء الغاز الطبيعي والنفط من روسيا على الرغم من معارضة الولايات المتحدة وأوروبا، حتى انها فعلت ذلك بسعر أعلى من الحد الأقصى للسعر الذي فرضه الغرب عند مستوى ٦٠ دولارًا للبرميل.

وعند النظر في الاعتبارات الطويلة المدى المتعلقة بهذا الضعف الاستراتيجي، وعلاقة ذلك بموقف الصين كشريك اقتصادي للخليج؛ خلص المراقبون إلى أنه لتعويض «نفوذ بكين المتزايد في الخليج»، يجب أن تستمر «طوكيو»، في العمل على «تلبية الاحتياجات المتغيرة لشركائها الخليجيين، حيث إن الاقتصاد العالمي بدأ «يتحول نحو عصر إزالة الكربون».

علاوة على ذلك، فإن الانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة يوفر أيضًا لليابان وسيلة لكسر اعتمادها على البلدان، والمناطق الأخرى التي تلبي احتياجاتها من الطاقة .وذكرت «كاتيا جولوبكوفا»، و«يوكا أوباياشي»، من وكالة «رويترز»، أنها تهدف إلى أن تصبح واحدة من أكبر منتجي طاقة الرياح البحرية في العالم، جنبًا إلى جنب مع «المملكة المتحدة»، و«الصين»، فيما تسعى أيضا إلى توفير مصادر الطاقة المتجددة لما يصل إلى ٣٨٪ من استهلاكها للكهرباء بنهاية ٢٠٣٠ .واعتبارًا من عام ٢٠٢٥، ستحتاج جميع المنازل الجديدة التي تم بناؤها إلى تزويدها بألواح شمسية لخفض مستويات انبعاثات أجهزة التدفئة المنزلية.

ومع مخاوفها المستمرة بشأن وضع الصين ومشاركتها في اقتصاديات الشرق الأوسط والخليج، وحاجتها إلى تحسين اكتفائها الذاتي من الطاقة والأمن– حال وقوع السيناريو الأسوأ وهو الحرب بينها وبين بكين في منطقة شرق

آسيا –فإن العلاقات بين اليابان ودول الخليج تستمر في التسارع .وفي ضوء اتفاقياتهما لتعزيز تنمية الطاقة النظيفة المتبادلة، أكدت «اليابان»، و«الإمارات»، «أهمية التحول التدريجي للطاقة»، وسط تجنب «التوقعات غير الواقعية»، و«التداعيات الاقتصادية السلبية المرتبطة بالتحول السريع إلى الطاقة المتجددة»، قبل الاضطرار الى توفير متطلبات البنية التحتية والإمداد على نطاق أوسع وفي وقت قصير».

على العموم، فإن التحسن في العلاقات بين «اليابان»، و«دول الخليج»، سيكون له آثار إيجابية لتعاون اقتصادي أوسع .وإلى جانب اتفاقيات التعاون في مجال الطاقة التي وقعها «كيشيدا»، في «الإمارات»، و«السعودية»؛ تمت الإشارة إلى كيف أدى خفض حدة التصعيد الإقليمي الأخير إلى جعل المنطقة أكثر جاذبية للشركات اليابانية للعمل والاستثمار، وهو ما ساعد «طوكيو»، في زيادة الاهتمام بالتوصل إلى «اتفاق للتجارة الحرة مع دول مجلس التعاون، وبمشاركتها مع دول الخليج في تطوير الطاقات النظيفة، يمكن توقع تعاون أوثق لتحقيق هذه الغاية.

٢٠٢٣/٨/٢١

قراءة في صفقة تبادل السجناء بين واشنطن وطهران

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في أغسطس ٢٠٢٣، أطلق النظام الإيراني سراح خمسة أمريكيين مزدوجي الجنسية ونقلهم للإقامة الجبرية، كجزء من صفقة تم التفاوض عليها مع أمريكا، وتوسط فيها العديد من الدول التي تقيم علاقات دبلوماسية مع كل من طهران وواشنطن .

وعلى الرغم من أن التوترات السياسية والأمنية بين أمريكا وإيران، وكجزء من مبادرة دبلوماسية غير رسمية جديدة أُعلِنت في منتصف يونيو ٢٠٢٣، يبدو أن الإدارة الديمقراطية لـ«بايدن» وافقت الآن على وجود صفقة تبادل سجناء مع طهران، ويتم بموجبها إطلاق سراح المعتقلين وإعادتهم، وستسمح واشنطن بدورها بوصول طهران إلى ما يقرب من) ٦ مليارات دولار (من أموال مبيعات النفط الإيراني السابقة إلى كوريا الجنوبية، على أن يخضع هذا للأغراض السلمية، وبما يتفق مع المعايير الصارمة للعقوبات الغربية.

وأشار كل من مايكل كراولي ورونين بيرجمان وفرناز فاسيحي من نيويورك تايمز إلى أن تلك الصفقة تم التفاوض بشأنها بشق الأنفس بين الدبلوماسيين المعنيين، وقد تفتح الباب أمام استئناف المحادثات حول مستقبل البرنامج النووي الإيراني والأنشطة الإقليمية الخبيثة .

كما كان هناك قوة معارضة محلية للإدارة الامريكية الحالية– وخاصة الجمهوريين في الكونجرس الأمريكي – الذين شبه أحدهم الصفقة بعملية استرضاء وخنوع، وهذا الوصف يشير بوضوح إلى استمرار الخلاف مع النظام الإيراني، والعقبات الكبيرة التي يجب أن تتغلب عليها الصفقة، خاصة بشأن الأمن الإقليمي وعدم الانتشار النووي.

على الرغم من أن بايدن يحاول تغيير سياسات الضغوط القصوى على إيران، وتنشيط التواصل الدبلوماسي لاستعادة خطة العمل الشاملة المشتركة، التي تفاوض عليها أوباما في ٢٠١٥، إلا أن انهيار مفاوضات فيينا ٢٠٢٢، إلى جانب الهجمات الإيرانية المتزايدة على عمليات الشحن التجارية في الشرق الأوسط، والقمع الداخلي

ضد المتظاهرين، والمساعدة العسكرية لروسيا في حربها في أوكرانيا، حولت العلاقات الأمريكية–الإيرانية، الهشة بالفعل، إلى علاقات عدائية بشكل خاص في الأشهر الأخيرة.

وهناك مصدر آخر للعداء وهو الاعتقال المتكرر للرعايا الأجانب، بتهم ملفقة، واستخدامهم لاحقًا كرهائن سياسيين ودبلوماسيين لتأمين امتيازات اقتصادية لطهران، وعلى وجه الخصوص، أفاد جون جامبريل وماثيو لي من أسوشيتيد برس أن النظام الإيراني عرف باستهداف ذوي الجنسية المزدوجة، ولا تعترف الحكومة الإيرانية بالجنسية المزدوجة، وهو ما يمنع السفارات الغربية من لقاء المحتجزين وتجاهل حقوقهم.

وفي هذه الحالة الأخيرة تم تحقيق اختراق دبلوماسي نادر بين الحكومتين، فبعد إجراء مناقشات غير مباشرة حول إمكانية الإفراج عن السجناء الأمريكيين والإيرانيين، وصفقة التبادل الخاصة بهم– والتي أفادت إن بي سي نيوز أن دبلوماسيين من إنجلترا وقطر لعبوا فيها دور الوسيط –تم في أغسطس ٢٠٢٣ إطلاق سراح خمسة مواطنين مزدوجي الجنسية من سجن إيفين في طهران، وانتقلوا إلى الإقامة الجبرية حتى تحريرهم .

وأشار كل من دان دي لوس، وأندريا ميتشل، وأبيجيل ويليامز من إن بي سي نيوز أنه؛ في الماضي كان يتم وضع الأمريكيين والسجناء الأجانب الآخرين الذين من المقرر إطلاق سراحهم قيد الإقامة الجبرية قبل نقلهم إلى الخارج، كما أشارت الجارديان الى أن الإقامة الجبرية تشير إلى بدء سريان عملية تبادل سجناء محتملة بين واشنطن وطهران.

ويعتمد إتمام هذه الصفقة على امتثال كوريا الجنوبية للإفراج عن الأموال الإيرانية المجمدة أيضًا، وأوضح كل من دي لوس وميتشل وويليامز أن أمريكا بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٩، هي من قامت بالسماح لسيول بشراء النفط الإيراني، لكنها منعت طهران من الحصول على عائدات مبيعاتها النفطية.

وبالتالي، إذا تم تنفيذ ترتيبات الصفقة الآن، فستتمكن الحكومة الإيرانية بعد ذلك من الوصول إلى هذه الأموال عبر البنك المركزي القطري، وإن كان ذلك للأغراض الإنسانية وحسب، وذلك ووفقًا للعقوبات الغربية الصارمة .

وأفاد كل من جامبريل ولي بأن التحويل النهائي للأموال– والإفراج عن المعتقلين الخمسة –يتوقع أن يكون خلال الشهر المقبل، لكن الأمر معقد بسبب الطبيعة المعقدة للصفقات المالية، وفي غضون ذلك، أضافت إن بي سي نيوز أنه من المتوقع أن يساعد الدبلوماسيون السويسريون– الذي يتم من خلالهم إجراء المحادثات الدبلوماسية الأمريكية مع طهران عادة –في تنفيذ الصفقة بالتعاون مع السفير السويسري في إيران.

وتتمتع صفقات إطلاق سراح السجناء وعمليات تبادلهم بين أمريكا وإيران بسوابق تاريخية قديمة؛ حيث أشار جامبريل ولي إلى حادث الاستيلاء على السفارة الأمريكية في طهران، وأزمة الرهائن ١٩٧٩، كما تمت مقايضة مماثلة للصفقة التبادل الراهنة في ٢٠١٦؛ حيث إنه بعد أن وافقت إدارة أوباما على خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA)، تم إطلاق سراح أربعة أسرى أمريكيين مقابل تسليم) ٤٠٠ مليون دولار (نقدًا إلى طهران .

وقد حذر جاريد جينسر، محامي أحد السجناء، سياماك نمازي، من أن هذه الخطوة هي بداية النهاية ولا شيء أكثر، مضيفًا أنه لا توجد ضمانات بشأن ما قد يحدث مستقبلًا، كما أشارت المتحدث باسم مجلس الأمن القومي

الأمريكي أدريان واتسون إلى أن إطلاق سراح السجناء يعد خطوة لتحسين للعلاقات الأمريكية الإيرانية، لكنه أصر على أنه لم يكن ينبغي أبدًا احتجازهم في المقام الأول.

وأشارت الجارديان إلى أن أي تحويل مالي بين أمريكا وإيران من أجل إعادة السجناء كان ولا بد سيؤدي إلى توجيه انتقادات من قبل الجمهوريين، بأن بايدن دفع فعليًا فدية لتحرير مواطني بلاده، وأنه بدلًا من استخدام أموال طهران المجمدة في الأغراض الإنسانية، أصبح يمكن توجيهها للبرنامج النووي.

وعلق نائب الرئيس الأمريكي السابق مايك بنس بإن الدرس المستفاد من صفقة الإفراج عن السجناء، أن الحكومتين الصينية والروسية ستعرفان الآن أن سعر احتجاز الرهائن الأمريكية قد ارتفع للتو، وأنهما يمتلكان المزيد من النفوذ لتبني عودة مماثلة لتحرير المواطنين الأمريكيين من سجونهما، وبالاتفاق مع هذه النقطة، شجب ريتشارد غولدبرغ مسؤول سابق في البيت الأبيض في عهد ترامب، هذا القرار باعتباره قرارًا يوفر سابقة رهيبة في سياسة التعامل مع الرهائن.

كما أثارت مساعي إدارة بايدن للتعامل بشكل غير مباشر وغير رسمي مع طهران، بدلًا من القنوات التشريعية الرسمية غضب المشرعين في واشنطن، حيث حث مايكل ماكول رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الأمريكي بايدن على؛ تذكر أن القانون الأمريكي يتطلب تقديم أي اتفاق أو ترتيب أو تفاهم مع إيران إلى الكونجرس للموافقة عليه مسبقًا، كما أشارت السناتور الجمهورية ديب فيشر إلى النظام الإيراني باعتباره خصمًا للولايات المتحدة و دولة راعية الإرهاب، وعليه فيعتبر أن أي اتفاق مع الحكومة الإيرانية يرقى إلى محاولة الالتفاف على صلاحيات الكونجرس الرقابية من قبل البيت الأبيض.

وبعيدًا عن غضب الحزب الجمهوري، رأى كريم سجادبور من مؤسسة كارنيغي للسلام، أن الاتفاقية المرتقبة مع النظام الإيراني سيكون لها تأثير على تعزيز موقف فيلق الحرس الثوري الإسلامي، في الوقت الذي تعتبره حكومة أمريكا منظمة إرهابية أجنبية.

إن قوة المعارضة لقرار إدارة بايدن لا تعني أن المساعي الدبلوماسية لم تجد الدعم والمساندة، ففي الواقع صرح كريس مورفي من مجلس الشيوخ بأنه سعيد بإطلاق سراح المحتجزين مزدوجي الجنسية من السجون الإيرانية، وأشاد بالجهود الدبلوماسية المستمرة التي جعلت ذلك ممكنًا.

وقد كتب إلدار ماميدوف من معهد كوينسي أن هذه القضية هي فوز للدبلوماسية، وأمريكا أيضًا، وليست كما يظن كبار الجمهوريين بأن هذه الصفقة ستشجع النظام الإيراني وتقوي شوكته؛ حيث أشار القادة في طهران في الواقع إلى أنه لم يكن لديهم خيار سوى الإذعان للمطالب الغربية وتحرير الأموال المجمدة، في ظل ظروف إنفاق صارمة بالوقت الراهن.

وعلاوة على ذلك، أفاد كراولي وبرجمان وفاسيحي بأن تبادل السجناء يمكن أن يزيد من احتمالات المزيد من التعاون الدبلوماسي، لاسيما فيما يتعلق بـأزمة برنامج إيران النووي المستمرة، وأفاد هنري روم من معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، أن الصفقة خطوة إلى الأمام لجهود واشنطن وطهران لخفض التوترات، بينما يتطلعان إلى العودة إلى المفاوضات النووية الرسمية في وقت لاحق في ٢٠٢٣ برعاية الاتحاد الأوروبي.

وأشار مراسلو نيويورك تايمز إلى الكيفية التي يتزامن فيه اتفاق إطلاق سراح السجناء، في الوقت الذي يسعي فيه كلا الخصمين لإبرام اتفاق غير رسمي تقوم بموجبه إيران بتقييد برنامجها النووي ولتخصيب اليورانيوم بنسبة لا تزيد على ٦٠٪، فضلًا عن الحفاظ على الميليشيات التي تعمل بالوكالة في كل من العراق وسوريا، وذلك في مقابل امتناع واشنطن عن فرض عقوبات جديدة على طهران.

بينما أشار كراولي وبرجمان وفاسيحي إلى أن صفقة الإفراج عن السجناء، واتفاق طهران في مارس ٢٠٢٣ مع السعودية لإعادة العلاقات الدبلوماسية الرسمية؛ تعتبر تلميحات واضحة لرغبة النظام الإيراني في سياسة خارجية غير صدامية، إلا أن سجادبور أصر على أن هذا النظام يحتاج لتصوير واشنطن كخصمه اللدود لتعزيز شرعيته الداخلية، وفي حين أن طهران على استعداد لعقد صفقات تكتيكية عندما يتم تنفيذها اقتصاديًا، فإن عداءها تجاه أمريكا يظل أمرًا استراتيجيًا ودائمًا .

ويرى كراولي، وبرجمان، وفاسيحي أن إدارة بايدن واعية للانتقادات التي تعرضت لها سياستها من قِبل المعارضين السياسيين محليًا، ومع ذلك، أصر أنتوني بلينكين على أن حكومة أمريكا ستستمر في فرض جميع عقوباتها والتصدي بحزم لأنشطة إيران المزعزعة للاستقرار، في المنطقة وخارجها.

وفي نهاية المطاف، ومع استمرار العداء من كلا الجانبين، يجب عدم المبالغة في أهمية هذا النجاح الدبلوماسي؛ حيث أشار ماميدوف بالفعل إلى أن هذه الصفقة حالة واحدة وليست مقدمة لمحادثات أكثر شمولية بين واشنطن، وطهران .

ومع ذلك، لا ينبغي إنكار إنجازات صفقة تبادل السجناء، حيث يشير ماميدوف إلى حقيقة أنها أنهت معاناة المحتجزين الأمريكيين، وأنها أثبتت أن بايدن كان على حق في تجاهل الصقور داخل الحزب الجمهوري ومراكز الأبحاث المعنية بالسياسة الخارجية في واشنطن.

إن سعي إدارة بايدن للتوصل إلى اتفاق مع طهران، حتى لو كان غير رسمي وتم تحقيقه من خلال وساطة دقيقة من قبل القوى الأوروبية والشرق أوسطية يثبت حجم حماسها للاستمرار على الرغم من الموجة الهائلة من المعارضة الداخلية، فإدارة بايدن ما كانت لتنفذ الصفقة ما لم تكن واثقة من قدرتها على تحمل أي رد فعل سياسي وشيك.

٢٠٢٣/٨/٢٢

تحديات الأمن الغذائي في مؤتمر تغير المناخ بالإمارات

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

يحظى الأمن الغذائي باهتمام كبير في أجندة كوب) ٢٨(، مؤتمر تغير المناخ المقرر انعقاده بالإمارات، بسبب ما أدى إليه الاحترار العالمي في الفترة التي تسبق المؤتمر من أضرار بالغة لقطاع الزراعة والصيد البحري، وحرائق اجتثت مساحات شاسعة من الغابات، ما أدى إلى تعري الغطاء النباتي فيها، وما تؤدى إليه الحرب الروسية– الأوكرانية من تأثير على إمدادات الغذاء للدول التي تعتمد على الاستيراد من طرفي الحرب، وأيضًا الاحتراب الأهلي في السودان، الذي أحبط آمال العرب في التطلع إليه كسلة غذاء العالم العربي، كما أدت موجات التضخم

التي تعم العالم إلى زيادة كبيرة في أسعار المواد الغذائية، ما أوجد صعوبة كبيرة للأسر الفقيرة في تأمين الحصول على غذائها، وأثقل ميزانيات العديد من دول العالم بأعباء دعم أسعار المواد الغذائية الضرورية، كما أن منطقة الخليج العربية التي تحتضن كوب ٢٨ هي مستورد صاف للغذاء، يتصل الأمن الغذائي فيها بسلامة وسلاسة إمدادات المواد الغذائية، وتأمينها مخزونا استراتيجيا وتجاريا كافيا منها، وقدراتها الذاتية على إنتاج الغذاء اعتمادًا على التكنولوجيا المتقدمة في قطاع الزراعة.

وكانت الجهود الدولية في ٢٠٢٢ قد أسفرت عن التوصل إلى اتفاقية حبوب البحر الأسود، التي تحيد تدفقات الحبوب من روسيا وأوكرانيا في العمليات العسكرية الدائرة بينهما، ما أدى إلى خفوت حدة المخاوف بشأن حدوث أزمة غذائية عالمية، ولكن الحديث عن هذه الأزمة قد تجدد بسبب انسحاب روسيا من هذا الاتفاق، وتدمير موانئ الحبوب الأوكرانية، وإعلان الهند حظر صادراتها من المواد الغذائية، ويأتي هذا مع استمرار التأثير السلبي للتغيرات المناخية، وتأثير الكوارث الطبيعية على إنتاج المحاصيل، وفيما رفع إعلان الهند حظر صادراتها الغذائية أسعار الأرز بنسبة ١٥٪، فإن انسحاب روسيا من اتفاق الحبوب تسبب في أكبر زيادة لأسعار القمح والذرة منذ بداية الحرب الروسية الأوكرانية .وفي العام الماضي أشارت منظمة الأغذية والزراعة) الفاو (إلى أنه ما بين ٦٩١ و٧٨٣ مليون شخص كانوا معرضين للجوع، بزيادة ١٢٢ مليون شخص عن ٢٠١٩، فيما كان يواجه نحو ٣٤٥ مليون شخص مستويات حادة من الجوع، وهذه الأرقام مرشحة للزيادة في عام ٢٠٢٣.

وفضلاً عن الأحداث السياسية، تعتبر التغيرات المناخية من أكبر التحديات التي تواجه العالم حاليًا، لجهة تأثيرها على قطاعي المياه والزراعة .وتهدد التغيرات المناخية الأمن الغذائي العالمي لنحو ٤٠٪ من إجمالي المحاصيل، بسبب موجات الحر والجفاف والعواصف والفيضانات المدمرة وشح الموارد المائية، وقلة معدلات الأمطار، وزيادة وتيرة الكوارث الطبيعية في كل قارات العالم، ما يجعل التطلعات نحو حلول حقيقية لتحسين وضع الأمن الغذائي العالمي من أهم محاور كوب) ٢٨ (أكثر من أي وقت مضى .ويأتي هذا مع توقعات ارتفاع عدد سكان العالم، وخاصة في البلدان النامية والفقيرة، التي تعاني أساسًا من شح الموارد الطبيعية ونقص الغذاء، وما يفرضه ذلك من تحدي زيادة في الإنتاج الزراعي والغذاء في العالم بحوالي ٦٠٪ لتلبية الطلب المتزايد على الأغذية والمحاصيل الزراعية .ومع التغير المناخي تختل دورة المياه، وهو ما يتسبب في اضطراب كبير في مردود الزراعة المروية والمطرية .وارتفاع درجات الحرارة يؤثر على الغلاف الجوي، ومن ثم التبخر وزيادة الجفاف، ما يبرز الحاجة في كوب ٢٨ إلى اتفاقية جديدة مكملة لاتفاقية باريس ٢٠١٥ تخص الدورة المائية لكل الأرض.

وإضافة إلى هذا المقترح، فإن الاهتمام بقضية الأمن الغذائي في كوب) ٢٨ (يطرح بعض أفكار مبتكرة للمساهمة في معالجة مشكلات سوء التغذية وهدر الطعام، وتعزيز الابتكار في الزراعة الذكية، عن طريق توفير التمويل، وفق ما اسفرت عنه قمة واشنطن في مارس ٢٠٢٣ بين الإمارات والولايات المتحدة والأمم المتحدة.

وفي أواخر يوليو الماضي في كلمته خلال الاجتماع الوزاري لمجموعة العشرين المعني بالاستدامة المناخية في مدينة «تشيناي» الهندية، شدد «سلطان الجابر» الرئيس المعين لقمة المناخ) ٢٨ (على أن الممارسات الحالية تسهم في فقدان التنوع البيولوجي، وتراجع جودة الأراضي الزراعية، وانخفاض مستوى الأمن الغذائي، داعيًا إلى تكاتف

الجميع من أجل معاونة الدول الأكثر تضررًا من تداعيات تغير المناخ، وأكد أن إحراز تقدم في التكيف المناخي يتطلب وضع معايير واضحة للنجاح، عبر مجموعة أهداف منها :حماية التنوع البيولوجي، واستعادة الأراضي الزراعية، والحفاظ على الغابات، وحماية السواحل من التآكل، وضمان عدم تعرض أي شخص للجوع.

ودعا «الجابر» إلى تضمين الاستراتيجيات والخطط الوطنية تعزيز الاستخدام المستدام للأراضي، والاستفادة من التقنيات الحديثة لزيادة مرونة المحاصيل، وتحسين النظم الغذائية، والحد من الآثار المناخية على المنظومة الزراعية .وفيما يؤثر ضعف الأمن الغذائي على الصحة، فإن كوب) ٢٨ (ستكون أول قمة تسلط الضوء بشكل واضح على الترابط بين تداعيات تغير المناخ والصحة العالمية، وخصصت في برنامجها وموضوعاتها يومًا للصحة، كما تستضيف بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية اجتماعًا وزاريًا للمناخ والصحة.

وتسعى الإمارات من خلال تناول قضية الأمن الغذائي في كوب) ٢٨ (إلى حشد تعاون دولي من أجل تعزيز المساهمة الاقتصادية للقطاع الزراعي، وتوفير فرص عمل أكبر في هذا القطاع الحيوي الذي يوفر أكثر من ٢ مليار فرصة عمل، ويوفر الغذاء لكافة سكان الأرض، وتعد مبادرة الابتكار الزراعي التي أطلقتها الإمارات مع الولايات المتحدة من أبرز الخطوات التي شهدها العالم مؤخرًا لتسريع التحول المنشود في النظم الغذائية، وصولاً إلى تحقيق ثاني أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في القضاء التام على الجوع بحلول ٢٠٣٠، وتركز على تسريع ابتكار أنظمة زراعية وغذائية تدعم العمل المناخي .وتضمنت المبادرة منذ انطلاقها في يونيو ٢٠٢١ تعهدًا باستثمار أربعة مليارات دولار في أنظمة ومشاريع زراعية مبتكرة حول العالم .وفي مايو ٢٠٢٣ تم إعلان زيادة هذا الاستثمار إلى أكثر من ١٣ مليار دولار، بالإضافة إلى نمو عدد شركاء المبادرة إلى أكثر من ٥٠٠ منظمة حكومة وغير حكومية، وفي سياق متصل انضمت الإمارات إلى مبادرة «التطور الزراعي» بقيادة المملكة المتحدة، التي تسعى بشكل أساسي إلى جعل الزراعة الأكثر مقاومة للمناخ الخيار الأكثر جاذبية واعتمادًا لدى المزارعين في جميع أنحاء العالم بحلول ٢٠٣٠، وذلك إدراكًا منها لتوافقها مع أهداف مبادرة الابتكار الزراعي للمناخ .واتصالا بقضية الأمن الغذائي، أطلقت مبادرات «محمد بن راشد آل مكتوم» العالمية مبادرة المليار وجبة، ودعما بمقدار ٥٠٥ ملايين درهم إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني «يونيت لايف» من أجل دعم وتيرة الحلول المبتكرة في مجال الزراعة وتمكين النساء والأمهات ومكافحة سوء التغذية لدى الأطفال ولا سيما في السنغال والنيجر وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

كما تسعى كوب) ٢٨ (إلى دعم الجهود الدولية للحد من فقد وإهدار الغذاء، وتطوير وتسريع المبادرات ذات الصلة لتعزيز الأمن الغذائي بما فيها حض الحكومات والمؤسسات وقطاع الأعمال، لتسريع التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بخفض مستوى هدر الأغذية للفرد إلى النصف في مراحل البيع بالتجزئة والاستهلاك، والحد من الخسارة على طول سلاسل الإنتاج والتوريد بما في ذلك خسائر ما بعد الحصاد.

وسيكون كوب) ٢٨ (فرصة كبيرة أمام الدول العربية التي أصبحت منكشفة في أمنها الغذائي بسبب الأحداث السياسية، والمشروعات التنموية في دول الجوار، كمشروعات السدود في تركيا وتأثيرها على تدفق المياه إلى دجلة والفرات ومشروع سد النهضة الإثيوبي وتأثيره على تدفق المياه إلى السودان ومصر، إضافة إلى التغيرات المناخية وتأثيرها على الأمن المائي والغذائي العربي .ووفق تقرير أممي صادر في مارس عن عدد من وكالات الأمم المتحدة

والمكاتب الإقليمية بعنوان :«الشرق الأدنى وشمال إفريقيا :نظرة إقليمية عامة حول حالة الأمن الغذائي والتغذية عام ٢٠٢٢، التجارة كعامل تمكين للأمن الغذائي والتغذية» كشف أن ما يقدر بنحو ٩٠٥٣ مليون شخص عانوا من انعدام الأمن الغذائي الشديد في المنطقة العربية في ٢٠٢١، بزيادة بنسبة ٥٥٪ عن عام ٢٠١٠، و٦ ملايين شخص عن العام السابق، كما أن نحو ٧٠١٦٢ مليون شخص لم يتمكنوا من تحمل كلفة نمط غذائي صحي، البالغة نحو ٤٧٠٣ دولارات للفرد في اليوم، وفي مقابل هذا فإن ما نسبته ٨٠٢٨٪ من إجمالي السكان البالغين يعانون من السمنة، وهذه النسبة أكبر من ضعف المعدل العالمي.

ويذكر التقرير أن الجوع في العالم العربي قد ارتفع بنسبة ٩٠٪ في غضون ٢٠ عاما، وأن هناك ١٤١ مليون شخص أي نحو ثلث سكان العالم العربي يعانون من انعدام الغذاء المعتدل، وفاقم ذلك ارتفاع معدلات التضخم، فيما تستورد الدول العربية أكثر من ٥٠٪ من احتياجاتها الغذائية، ويعتمد الكثير منها على إمدادات الحبوب من روسيا وأوكرانيا، بما يسهم في ارتفاع فاتورة الاستيراد.

ويأتي هذا رغم أن مساحة الأراضي العربية الصالحة للزراعة تقدر بنحو ٢٢٠ مليون هكتار، يتم استغلال ثلثها فقط، وتعد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من أكثر المناطق تأثرًا بالتغيرات المناخية، وتأثيراتها على القطاع الزراعي والأمن الغذائي نتيجة الانخفاض الكبير في هطول الأمطار.

إلى جانب هذا تحتاج البلدان العربية إلى توسيع قدراتها الإنتاجية الزراعية رأسيًا وأفقيًا، وتعزيز التصنيع الغذائي، وتطوير البنية التحتية للإنتاج والحفظ والنقل والتداول وتقليل الفاقد من المنتجات الغذائية .وستكون مناقشة وضع الأمن الغذائي في العالم العربي فرصة لحشد الإرادة السياسية الدولية والإقليمية نحو إنهاء حالة الاحتراب الأهلي لدولة) السودان (التي لديها ٨٤ مليون هكتار صالحة للزراعة، لا تزرع أكثر من ٢٠٪ منها، ولديها ثروة مائية غير متوافرة لأي بلد عربي آخر، بينما يعاني أكثر من ٨٠٩ ملايين سوداني من الجوع الحاد وفقًا لـ«الفاو»، وبالقطع فإن هذا الرقم قد زاد نتيجة الاحتراب الأهلي.

ولما كانت قضايا الأمن الغذائي تشكل أولوية قصوى في اهتمامات قادة دول مجلس التعاون الخليجي وأن تحقيق الأمن الغذائي الخليجي يعتبر هدفًا ثابتًا فسيكون كوب) ٢٨ (قوة دفع نحو تطوير استراتيجية خليجية مشتركة للأمن الغذائي، وإنشاء لجنة التعاون الزراعي المعنية بتنسيق الأمن الغذائي الموحد لدول المجلس، فيما تدعم دول المجلس في نفس الوقت الجهود السلمية الرامية إلى حل الأزمة الروسية الأوكرانية والأزمة في السودان، بل تقدم مبادرات في هذا الشأن .ودعا الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي «جاسم البديوي» في ١٦ أغسطس إلى استئناف اتفاق تصدير الحبوب عبر البحر الأسود، كما ستكون كوب) ٢٨ (فرصة لتبادل الخبرات بين مجلس التعاون الخليجي والمجموعات الإقليمية فيما يتعلق بإدارة ملف الأمن الغذائي إقليميًا، كالمبادرة التي تبنتها منظمة جنوب شرقي آسيا «الآسيان» مع الصين واليابان لنظام معلومات الأمن الغذائي الذي يحسن قدرة رصد حالات ومؤشرات الأمن الغذائي والتنبؤ بها ومن ثم التعامل معها عبر الآليات القائمة أو المستجدة.

٢٠٢٣/٨/٢٣

حوكمة الذكاء الاصطناعي وتقنين استخداماته.. رؤية غربية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

ترى «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» أن الاقتصاد العالمي يشهد حاليًا «ثورة» في تطوير واستخدام الذكاء الاصطناعي(AI) ، حيث أصبح الآن «مكونًا متأصلًا»، في التصنيع، والتمويل، والأعمال، والترفيه، ووسائل التواصل الاجتماعي، والعديد من التفاعلات المجتمعية .وبالرغم من فوائده، التي لا يمكن إنكارها، كالحد من الخطأ البشري، وتجميع البيانات وتحليلها بسرعة، واتخاذ القرارات؛ فقد تجلت مخاطر اقتصادية ومجتمعية لهذه التقنية.

ومن المعلوم أن تلك التقنية تقدمت بقيادة أكبر شركات التكنولوجيا في العالم، مثل «مايكروسوفت، وآي بي أم» . وكان أحد العوامل المحفزة لفهم إمكاناتها في إدارة تحليل البيانات وتقديم المعلومات هو إطلاق برنامج الذكاء الاصطناعيChat GBT» »، الخاص بشركة (Open AI) في نوفمبر ٢٠٢٢، وهي عبارة عن روبوت محادثة يستخدم هذه التقنية، مع القدرة على «إدراك تعقيدات وتفاعل اللغة البشرية»، وقد سيطر على التغطية الإعلامية العالمية، حيث حشد أكثر من ١٠٠ مليون مستخدم بحلول فبراير ٢٠٢٣، لكن هذا أيضًا أثار بعض الأسئلة حول طبيعة الذكاء الاصطناعي، وما يعنيه بالنسبة إلى الاقتصاد بشكل أعم.

ويعد برنامج الذكاء الاصطناعيChat GBT» »، هو الأكثر شهرة من بين آلاف الأنظمة الأخرى، التي أقبل عليها الأفراد والشركات والمؤسسات عبر قطاعات وتخصصات متعددة، حيث وصفته صحيفة «الإيكونوميست» بـ«انفجار ريادة الأعمال»، ما يجعل «طفرة الإنترنت» في مطلع الألفية تبدو «متواضعة» بالمقارنة، مضيفة أن هذه التقنية «مهيئة لتغيير الحوسبة، والثقافة ومسار التاريخ»، وشبهه «جاك كلارك»، من شركة «أنثروبيك»، بـ«تصنيع محركات دون إلمام بعملية الاحتراق بالمحرك».

وفي ضوء هذه الديناميكيات رأت «كاثي لي»، من «المنتدى الاقتصادي العالمي»، أنه «من المهم أن يستوعب الجميع إمكانات هذه التكنولوجيا الجديدة»، وكذا «التحديات والمسؤوليات التي تأتي معها» .وفي المجال الاقتصادي، حذرت «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» من مخاطر «استبدال» الذكاء الاصطناعي بالوظائف، وأنه على الرغم من أن التكنولوجيا في الوقت الحالي تغير الأدوار الوظيفية، بدلًا من استبدالها بشكل مباشر، فقد يجد الأكاديميون ذوو التعليم العالي أنفسهم مستبدلين بآلة، داعية إلى اتخاذ إجراءات عاجلة، من أجل «التأكد من استخدام التقنية بطريقة مسؤولة».

وبالنسبة إلى حماية الحقوق المدنية، فإن انتشار الأنظمة– التي وصفها الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية بأنها «يكتنفها السرية» –تشكل «تحديًا كبيرًا لضمان الحريات» .وأشارت «نيكول تيرنر لي» و«جاك مالامود»، من «معهد بروكينجز»، إلى أن الاستخدام الحالي للذكاء الاصطناعي من قِبل سلطات إنفاذ القانون– وخاصة استخدام تقنية التعرف على الوجه–قد أثار العديد من الاعتراضات القانونية والأخلاقية من قِبل خبراء قانونيين .وكما أوضحت جامعة «كامبريدج»، فإن قوة هذه التكنولوجيا محتكرة حاليًا من عدد قليل من الشركات الكبرى؛ مثل

)جوجل، ميتا، مايكروسوفت وأمازون(، وهو «اختلال في التوازن»، محذرة من «أن يؤدي ذلك إلى إساءة استخدام التقنية»، وسط تنافسها التكنولوجي والاقتصادي.

الأهم من ذلك، أن قادة هذه الشركات– ومعهم مطورو الذكاء الاصطناعي –هم الذين حذروا من مخاطرها، وانضموا إلى الدعوات لاتخاذ إجراءات عالمية لفهم وتخفيف أسوأ مخاطر هذه التقنية .وعلى سبيل المثال، تم التوقيع على بيان مشترك عن أهمية التخفيف من مخاطر الانقراض بفعل الذكاء الاصطناعي، مع الإصرار على أنه ينبغي اعتبارها «أولوية عالمية»، من قبل الحكومات الوطنية، بنفس أهمية منع الأوبئة والحرب النووية.

ومن الواضح أن هناك نهجًا مختلطًا لتنظيم الذكاء الاصطناعي عبر حكومات العالم .وفي حين فرض «الاتحاد الأوروبي» قيودًا صارمة على استخدامه، كانت الحكومتان الأمريكية والبريطانية «أكثر تساهلًا» .فيما ينظر التحليل الغربي إلى محاولات الصين على أنها تركز على الحفاظ على السلطة المركزية .وترى «الإيكونوميست» أن «بروكسل» أخذت زمام المبادرة بأشد القواعد بشأن الذكاء الاصطناعي، ووافق البرلمانيون الأوروبيون في يونيو ٢٠٢٣ على قانون ينظم استخدام التقنية .علاوة على إنشاء كيان أوروبي للذكاء الاصطناعي؛ للإشراف على تنفيذ اللوائح الجديدة، ومن المقرر أن تصل العقوبات إلى) ٣٠ مليون يورو.(

من جانبه، أوضح «سبنسر فينغولد» من «المنتدى الاقتصادي العالمي» أن «حجر الزاوية في قانون الذكاء الاصطناعي هو نظام تصنيف يحدد مستوى المخاطر، التي يمكن أن تشكلها التقنية على صحة الفرد، وسلامته وحقوقه الأساسية» .وبينما يُسمح باستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي ذات المخاطر المحدودة؛ فإن الأنظمة الأكثر تقدمًا التي تغير البيانات الحيوية لأغراض تحديد الهوية «محظورة مع استثناءات قليلة» .

وعلى سبيل المقارنة، أوضحت «وحدة الاستخبارات الاقتصادية» أن الولايات المتحدة تفضل تقديم مقترحات جديدة على إقرار نظام بعينه، مؤكدة أن النظام السياسي في أمريكا هو الذي يعيق أي محاولة للتنظيم، حيث إن مقترحات تنظيم التقنية بمجلس الشيوخ، وقانون محاسبة الخوارزميات المقدم بمجلس النواب لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي؛ من غير المرجح أن يتم تمرير أي منهما قبل انتهاء ولاية الكونجرس في ٢٠٢٤.

وبالفعل، قامت بعض الوكالات الحكومية الأمريكية بتأسيس توجيهاتها الخاصة بآليات استخدام التقنية . وأصدرت إدارة «بايدن» قانون «حقوق تنظيم استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي»، الذي حدد خمسة مبادئ لتوجيه، وإدارة التطوير، والتنفيذ الفعال لأنظمة الذكاء الاصطناعي، ومعالجة عواقب انتهاك الحقوق المدنية، وحقوق الإنسان المترتبة على استخدام التقنية .ومع ذلك، فإن الإرشادات ليست إلزامية للشركات والمؤسسات لاتباعها، ومن ثم أكد الخبراء أن عدم وجود نظام إنفاذ أو هيئة إدارة مركزية للقانون غير كافٍ للحماية من «الأضرار المحتملة».

وبالنسبة إلى المملكة المتحدة، فقد أكدت نهجها المؤيد لمبدأ الابتكار .وأشاد رئيس الوزراء «ريشي سوناك» باقتراح أن تصبح بريطانيا «مركزًا عالميًا» للشركات التكنولوجية الرائدة، وتنظيم الذكاء الاصطناعي .وبدأت الحكومة

الاستعداد بالفعل لأول قمة دولية، حول الاستخدام الآمن للتقنية، التي تُعقَد في وقتٍ لاحق من عام ٢٠٢٣، بمشاركة قادة دول وشركات التكنولوجيا، وأكاديميين؛ لمناقشة المخاوف الخاصة بتطورات التقنية.

وفي هذا الصدد، أوضح «مات ديفيز» و«مايكل بيرتويستل»، من معهد «ادا لوفليس»، أنه لا توجد قوانين تحكم تطوير، أو نشر، أو استخدام الذكاء الاصطناعي في بريطانيا، حيث تتبع الشركات «شبكة مجزأة من القواعد تدير البيئية التنظيمية للتقنية فيها» .ولمعالجة ذلك، ذكرت «فيونا دينيهي»، من معهد «آلان تورينج»، أن الحكومة أنشأت فريق عمل للمساعدة في تطوير نماذج أولية للذكاء الاصطناعي بتمويل قدره) ١٠٠ مليون جنيه إسترليني(؛ لضمان تحقيق قدرات سيادية اقتصاديًا، والاعتماد الواسع لنماذج التطوير الأساسية الآمنة والموثوقة .

وفي الصين، كتب «مات شيهان»، من «مؤسسة كارنيجي»، أن الحكومة تطرح بعضًا من أقدم اللوائح، وأكثرها تفصيلًا في العالم، بشأن الذكاء الاصطناعي .وأوضحت «الأيكونوميست» أن الحد من مخاطر هذه التقنيات يتركز حول حماية قواعد «السلطة والسيطرة»، وخاصةً مع عدم رغبة الحزب الحاكم في السماح بظهور مجالات بديلة للسلطة، التي يمكن أن تتحدى سلطته المهيمنة على الشؤون السياسية والاقتصادية .

وفي حين أقر «شيهان» بأن جهود «بكين» لتنظيم التقنية يتم تجاهلها غالبًا في الغرب، ويُنظر إليها من خلال مفهوم «المنافسة الجيوسياسية البحتة»، إلا أنه يصر على أن طريق الصين للسيطرة على التقنية يمكن أن يعلّم العالم طبيعة الهياكل الأساسية للنُهج التنظيمية التكنولوجية المختلفة»، ولا سيما مع «وجود قانون ذكاء اصطناعي وطني شامل»، يُتوقع تقديمه في أواخر عام ٢٠٢٣.

وعلى المستوى الدولي، بدأت جهود الاتفاق على لوائح دولية بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي .وفي مايو ٢٠٢٣، دعت شركةOpen AI)) المطورة لروبوت الدردشةChat GBT» » إلى تنظيم عالمي أكثر صرامة للذكاء الاصطناعي «الفائق»، حيث دافعت الشخصيات الرئيسية بالشركة «سام ألتمان»، و«جريج بروكمان»، و«إيليا سوتسكفر»، عن ضرورة وجود منظم دولي له مكانة وصلاحيات، شبيهة بالـ«وكالة الدولية للطاقة الذرية»، من أجل فحص الأنظمة، ومتابعة عمليات التدقيق، واختبار الامتثال لمعايير السلامة، ووضع قيود على درجات الانتشار والتوزيع ومستويات الأمان .

وفي السياق ذاته، عقد «مجلس الأمن» في يوليو ٢٠٢٣ جلسته الأولى حول تهديدات الذكاء الاصطناعي للسلام والاستقرار الدوليين، وأعرب الأمين العام للأمم المتحدة «أنطونيو غوتيريش» عن موافقته على «هيئة رقابة عالمية»، للإشراف على أنظمة التقنية.

ومع ذلك، سيكون الوصول إلى توافق في الآراء بشأن سياسة تنظيم التقنية بين الدول «مهمة صعبة»، ولا سيما فيما يتعلق بالحد من التسلح، وإمكانية أن تصبح الأنظمة غير المأهولة أكثر انتشارًا في الجيوش العسكرية .وحذر «غوتيريش» من استخدام الذكاء الاصطناعي المتقدم في أدوات «الموت والتدمير».

وفي نوفمبر ٢٠٢٠ رأى العالم لمحة عن الإمكانات الهائلة للتقنية خلال عمليات الاغتيال الهجومية، التي أشارت إليها «نيويورك تايمز»، على أنها «قصة مباشرة من الخيال العلمي»، والمتعلقة بتطوير إسرائيل روبوتًا يستخدم

ذكاء اصطناعيًا متقدمًا يتم التحكم فيه عن بعد، ويعمل عبر الأقمار الصناعية، لاغتيال العالم النووي الإيراني «محسن فخري زاده».

وفي إطار هذا الواقع، حث «جوتيريش» الدول للموافقة على «اتفاقية دولية»، لحظر استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي المؤتمتة في أغراض التسلح .ومن وجهة نظر «فرناز فاسيحي»، في صحيفة «نيويورك تايمز»؛ فإن احتمالية وجود «قرار ملزم قانونًا» من الأمم المتحدة لإنشاء هيئة للإشراف على حوكمة الذكاء الاصطناعي «لا يزال بعيدًا»، ولا سيما مع وجود شكوك لدى كل من روسيا، والصين، وأمريكا، إزاء مثل هذه الخطوة؛ حيث دافعت الأخيرة بقوة عن ضرورة وجود إرشادات دولية بشأن طبيعة استخدامها، بدلًا من الاتجاه نحو الحظر الشامل.

وفي حالة «أنظمة الأسلحة الفتاكة المستقلة ذاتيًا»، و«نماذج اللغة المتقدمة للذكاء الاصطناعي»، و«أنظمة تحليل البيانات»، على حد سواء؛ فإن القضية المشتركة حول التنظيم تكمن في أن إدخال وتطبيق تشريعات تنظيمية سيكون غير متزامن مع حجم التطورات التقنية المستمرة، واتجاهات الاستخدام الشائعة الجديدة .

ولإثبات هذا الخلل في التوازن؛ أشارت وحدة «الاستخبارات الاقتصادية» إلى أنه تم اقتراح قانون الذكاء الاصطناعي للاتحاد الأوروبي في الأصل، قبل «ظهور نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدية المتعددة»، مثل روبوت الدردشةChat GBT» »، الذي يتطلب «إعادة صياغة» للتشريعات المقترحة، ومن ثم تأخر تنفيذها .

ومع احتمال أن تستغرق المفاوضات بشأن هذه الضوابط «شهورًا» من الدبلوماسية الدقيقة، والآراء الفنية من قبل الخبراء، حول الذكاء الاصطناعي؛ فمن المحتمل أن تكون المقاييس التي تمت مناقشتها في بدء المحادثات قديمة جدًا، مقارنة بالآن، ومن ثم عملية إبرام أي اتفاق ستكون في الأساس «بلا معنى».

ومع استمرار تطوير الذكاء الاصطناعي بسرعات يصعب تصديقها، ما قد يعني رعاية صحية أفضل، وإزالة الأخطاء البشرية، فإن هناك مخاطرة أيضًا بفقدان المزيد من الوظائف بشكل كبير، والنيل من الحقوق المدنية جراء استغلال المراقبة الآلية الخاضعة للذكاء الاصطناعي، والتهديد بأن مثل هذه القدرات يمكن أن يتم استخدامها لأغراض عدائية، مثل التضليل أو التسلح .

وبناء عليه، يرى «ستيفن كيف»، من معهد «كامبردج للتكنولوجيا والإنسانية»، أنه على الرغم من أن الرأي القائل إن «التقنية ستؤدي إلى انقراض الإنسان، أو انهيار الحضارة»، يعد مبالغا فيه؛ لكنه «لا يعني أنها لن تسبب ضررًا للمجتمع إذا لم نتوخ الحذر».

على العموم، مع إصرار «تيرنر لي»، و«مالامود»، على أن «الأفراد يجب أن يتمتعوا بالحق في الوصول إلى أنظمة مؤتمتة آمنة، وذلك أثناء قيام التقنية بمهامها التي تبدأ بتحليل وفرز وتصنيف وفهم البيانات والمعلومات، ثم اتخاذ قرارات واستبعاد أخرى؛ فإنه يجب التأكيد أن «بالإمكان توفير نظام إنفاذ موثوق به»، قائم على التشريعات المخصصة لذلك.

وفي الوقت الحالي، يعتبر «الاتحاد الأوروبي»، الرائد عالميًا في تنظيم الذكاء الاصطناعي .ومع ذلك، فإنه مع إشارة «وحدة الاستخبارات الاقتصادية» إلى أنه «لا يختلف عن دول العالم»، فقد خلُصت إلى أن جهوده المستقبلية للتخفيف من الجوانب السلبية للذكاء الاصطناعي عرضة لـ«التجزئة والخضوع للنزعات الإقليمية»، وهي

الاشتراطات التي ظهرت بالفعل في المحادثات الدولية للحد من انتشار أنظمة الأسلحة المستقلة ذاتيًا في المجال العسكري.

٢٠٢٣/٨/٢٥

مؤتمر روما وتحديات مواجهة الهجرة غير النظامية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

شهدت العاصمة الإيطالية «روما» يوم ٢٣ يوليو انطلاق المؤتمر الدولي حول الهجرة غير النظامية، برئاسة رئيسة الوزراء الإيطالية «جورجيا ميلوني»، وبمشاركة قادة من بلدان جنوب المتوسط ودول مجلس التعاون الخليجي، وإفريقيا، والاتحاد الأوروبي، ومؤسسات مالية دولية؛ بهدف «تنظيم ظاهرة الهجرة»، و«مكافحة الاتجار بالبشر»، و«تعزيز التنمية الاقتصادية»، و«تبني نموذج جديد للتعاون بين الدول من خلال التخطيط والتنفيذ المشترك»، و«تبني مبادرات ومشاريع في قطاعات رئيسية؛ هي :«الزراعة، والبنية التحتية، والتعليم، والتدريب، والرعاية الصحية، والماء، والبيئة» .

ومن المعلوم أن وقف الهجرة غير الشرعية لإيطاليا كان أحد أبرز معالم الخطاب الانتخابي، الذي أوصل «ميلوني» إلى لسلطة في عام ٢٠٢٢، بعد أن سجلت «روما» عبور نحو ٨٠ ألف مهاجر غير شرعي العام الماضي في مقابل ٣٣ ألفا في السنة السابقة عليها.

وكان على رأس المشاركة الخليجية في المؤتمر رئيس دولة «الإمارات العربية المتحدة» سمو الشيخ «محمد بن زايد»، بينما أوفدت دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى وزراء لتمثيلها، فيما أصبحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية تحتل «اهتماما كبيرا»، ليس في دول مقاصد هذه الهجرة؛ كأوروبا ودول مجلس التعاون، ولكن أيضًا في دول مصادر هذه الهجرة ودول عبورها، وفي حين رحبت «روما» بالتعهد الذي أعلنته «أبو ظبي»، بتقديم ١٠٠ مليون دولار، فقد أعلنت أن الخطوة التالية للمؤتمر هي عقد مؤتمر للمانحين لتعزيز التنمية في دول المصادر والعبور.

وبينما يقف دور الهجرة في التركيب السكاني والثقافي وأحوال سوق العمل على رأس اهتمامات دول المقاصد؛ فإن نقص التنمية وتدهور الأحوال المعيشية والحريات يأتي في مقدمة أولويات دول المصادر، فيما تقف العوامل الأمنية على رأس اهتمامات دول العبور .ولأن «تونس» دولة عبور، فقد سبق هذا المؤتمر توقيع «بروكسل»، و«روما»، مذكرة تفاهم مع الرئيس التونسي «قيس بن سعيد»، تتضمن مساعدة أوروبية بقيمة ١٠٥ ملايين يورو؛ بهدف منع مغادرة قوارب المهاجرين، ومحاربة المهربين .وأعرب ممثلو «الاتحاد الأوروبي»، عن حرصهم على التفاوض في شراكات مماثلة مع مصر والمغرب .ولذات الموضوع، توجه وفد أمني إيطالي إلى ليبيا في أعقاب المؤتمر.

وفيما أجمع المشاركون على أن نقص التنمية في دول المصادر يعد السبب الرئيسي لهذه الظاهرة، فقد تم في ختام المؤتمر إعلان إطلاق ما يُسمى «عملية روما لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية»، والاتفاق على خطوات لمواجهة تدفق الأعداد المتزايدة من المهاجرين في اتجاه أوروبا، بما في ذلك توفير التمويل اللازم لتنمية دول المصادر، وكذلك دول العبور، إضافة إلى تضييق الخناق على تهريب البشر، وتنمية التعاون بين الدول الأوروبية والإفريقية في المجالات التنموية المختلفة بما فيها الطاقة المتجددة.

ومع اعتبار رئيسة المفوضية الأوروبية «أورسولا فون دير لاين» أن الاتفاق الذي تم إبرامه مع «تونس» يمكن أن يكون نموذجًا لدول أخرى، فقد تعهد «الاتحاد الأوروبي» بمساعدات تنموية لتونس قيمتها ١,١ مليار دولار، ودعت «أورسولا» «بروكسل» إلى تقديم مخرج قانوني لاستقبال المهاجرين، بدلاً من المخاطرة بحياتهم في معابر بحرية محفوفة بالمخاطر .وفي هذا الصدد، سجلت «الوكالة الأوروبية» لحرس الحدود والسواحل وصول نحو ٣٣٠ ألف مهاجر غير نظامي إلى الاتحاد الأوروبي، عبر جميع طرق الهجرة العام الماضي، وهو الأعلى منذ ٢٠١٦ .وفي الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠٢٣ ازدادت عمليات عبور المنطقة الوسطى للبحر المتوسط القادمة من سواحل شمال إفريقيا صوب إيطاليا إلى أكثر من ٤٢ ألفا، وهي زيادة تقترب من ٣٠٠٪ مقارنة بالفترة نفسها العام الماضي.

ولأن الهجرة وانتقال البشر من مكان إلى آخر «ظاهرة ممتدة»، وهي في بعض منها تعبير عن احتياج متبادل بين مصادر الهجرة ومستقبليها من ناحية، والمهاجرين ومن يهاجر إليهم من ناحية أخرى، حيث أخذت كثير من الدول التي تستقبل هذه الهجرة تعاني من ظاهرة نقص السكان، واختل هرمها السكاني لجهة ارتفاع نسبة المعمرين، وانخفاض نسبة الشباب) مصدر قوة العمل(، حيث إنها لا تريد أي هجرة، تريدها هجرة شباب في سن العمل ذوي مهارات، أو على استعداد لاكتساب هذه المهارات، وفي إطار منظم .ومن ثمّ، كان الاتفاق العالمي من أجل «الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية»، هو أول اتفاق حكومي دولي، تم إعداده تحت رعاية «الأمم المتحدة»، من أجل تغطية جميع أبعاد الهجرة الدولية، بطريقة كلية وشاملة، وجرى اعتماده في مؤتمر حكومي دولي بشأن الهجرة في «مراكش»، ديسمبر ٢٠١٨.

من جانبها، رحبت «المفوضية السامية لحقوق الإنسان» بهذا الاتفاق كإطار مهم من أجل تعزيز إدارة الهجرة، التي تضع مسألة المهاجرين وحقوقهم الإنسانية في صميمها، وتقدم فرصة سانحة من أجل تعزيز حقوق الإنسان لفئة المهاجرين، بصرف النظر عن مصدر الهجرة ووجهتها .وكان أحد الالتزامات الرئيسية في هذا الاتفاق العالمي هو الحد من الأسباب السلبية للهجرة، بما في ذلك «مكافحة الفقر، والتمييز، ومعالجة التشرد، ومواجهة التغيرات المناخية، والكوارث، وزيادة توافر المسارات وتنويعها من أجل هجرة آمنة ومنظمة ونظامية»، مع الأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة للمهاجرين، الذين يعيشون أوضاعا هشة.

وبعد ٤ سنوات من الاتفاق العالمي حول «الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية»، انعقد المنتدى الدولي الأول لاستعراض الهجرة في مقر الأمم المتحدة بنيويورك) ١٧—٢٠ (مايو ٢٠٢٢ .وفي سياق تحضيرات هذا المنتدى، عقدت «شبكة الأمم المتحدة الإقليمية للهجرة في المنطقة العربية» جلسة حوار جمعت أصحاب المصلحة المعنيين بالهجرة .وجاء ذلك بعد مؤتمر «الاستعراض الإقليمي الأول للاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية»، يومي) ٢٤ و٢٥ فبراير (٢٠٢٠، حيث قدم ممثلو الحكومات العربية النتائج الرئيسية للتقارير الوطنية الطوعية للاتفاق العالمي، كما قدموا تجاربهم والتحديات التي واجهتهم والدروس المستفادة، وأفضل الممارسات والخطط المستقبلية.

ويأتي مؤتمر «روما» في سياق هذا الجهد، ليربط بين الهجرة والتنمية، فكلاهما وجهان لعملة واحدة، إذا حدثت تنمية في بلدان المصدر قلت الهجرة منها إلى بلدان الاستقبال، ووضعت في سياقها الذي جاء به الاتفاق العالمي المذكور .وبالفعل، أطلق المؤتمر الخطوط العريضة لصندوق تمويل المشاريع الاستثمارية ومراقبة الحدود، الهادف إلى الحد من تدفق المهاجرين إلى السواحل الأوروبية .

ومع ذلك، وباستثناء الصندوق، لم يعلن المؤتمر أي إجراءات أخرى، واعتبرته «ميلوني» «بداية عمل طويل الأمد لعملية روما، التي على رأس أولوياتها محاربة الهجرة غير النظامية، وإدارة تدفقات الهجرة القانونية، ودعم اللاجئين، وخصوصًا التعاون واسع النطاق لدعم تنمية دول إفريقيا، وخصوصًا بلدان المصدر» .واستمرارا، أعطت الأولوية في التمويل إلى الاستثمارات الاستراتيجية والبنى التحتية؛ لأنها أكثر استدامة للتعاون؛ لكن غياب «فرنسا»، و«ألمانيا»– القوتين الأكثر تأثيرًا في الاتحاد الأوروبي –يلقي بظلال من الشك حول مدى نجاح مخرجات هذا المؤتمر، ويضعه في سياق الخطاب الانتخابي لميلوني، وكأنها بهذا المؤتمر تكون قد أوفت بأحد وعودها الانتخابية بعد أن وصلت إلى السلطة.

وبالنظر إلى الخبرات السابقة في مكافحة الهجرة غير الشرعية، نجد أن التركيز سابقا فقط على العمليات الأمنية، والتشديد على مراقبة الحدود؛ لم يحقق أي نتيجة، ومن ثمّ، يظل التعويل على حلول موازية اقتصادية وتنموية في دول المصدر هي الحلول الفعالة والنافذة على الأرض .

ومن الجدير بالذكر أن «صندوق التمويل»، الذي أعلنته قمة روما، قد سبقته تجربة «الصندوق الائتماني الأوروبي للطوارئ من أجل إفريقيا»، الذي تبنته أوروبا بين عامي) ٢٠١٥–٢٠٢٠(، وخصص مبالغ مالية ضخمة لمراقبة الهجرة غير النظامية، ولم يصل إلى النتائج المرجوة باعتراف أوروبي، حيث إن دور المشاريع التنموية في هذا الصندوق كان ضئيلاً، مقارنة بمعدلات الفقر والبطالة في بلدان المصدر، كما أن المساعدات والقروض كان يذهب معظمها لغايات استهلاكية، وليست استثمارية، أي أنها ذات أثر قصير المدى سرعان ما يزول، لتبقى الأسباب الحقيقية للهجرة غير الشرعية موجودة دون معالجة .

وبناء عليه، فإن أي إجراءات تنموية لا بد أن تكون جادة وتتعلق أيضًا بتحسين مناخ الأعمال، حتى تستطيع أيضًا جذب رؤوس الأموال للاستثمار في دول المصدر الفقيرة، التي تمتلك إمكانات هائلة من الثروات الطبيعية .

وقد ربط المؤتمر– كما ذكرنا –بين الهجرة والتنمية، شأنه في ذلك شأن حوار) ٥+٥(، الذي تم إنشاؤه عام ١٩٩٠، بمثابة منتدى دون إقليمي، يمثل أولى المبادرات الرابطة بين الهجرة والتنمية بين دول غرب البحر المتوسط) المغرب – الجزائر – ليبيا – تونس – موريتانيا – إسبانيا – فرنسا – إيطاليا – مالطا – البرتغال .(وفي مارس الماضي، ترأس «المغرب» المؤتمر الوزاري الثامن لهذا الحوار حول الهجرة والتنمية في اتجاه نحو تحديد إطار عمل شامل ومتوافق ومتوازن، بخصوص معالجة متميزة لظاهرة الهجرة غير النظامية، ولا سيما في إطار الروابط الموجودة بين الهجرة والتنمية، وبين الهجرة المنظمة والتنقل، وبين دمج المهاجرين والحفاظ على حقوقهم، ومكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بحقوقهم.

على العموم، إذا كان مؤتمر روما قد تبنى «خطابا مغايرا» مع الدول المصدرة للمهاجرين، يُظهر تعاونا «أكثر فاعلية»، واعتبارها «شريكة»، في مكافحة الظاهرة، وحاول تقويض الاتهامات الموجهة بالعداء للمهاجرين، ومنحه أولوية لقضايا المناخ والتنمية الاقتصادية، وتأكيده دور دول الشرق الأوسط في مواجهة الظاهرة، وتشديده على آليات التنسيق الجماعي؛ فإن فرص نجاح نتائجه تظل مقيدة بتغليب الاتفاقات الثنائية على حساب الجهود الجماعية، وفقدان الإجماع الأوروبي.

وفي الأخير، يبقى المؤتمر إحدى المنصات المهمة في هذا الموضوع الممتد، وإن كان تركيزه فقط على أوروبا، برغم المشاركات الواضحة من خارجها حتى يمكن اعتباره مؤتمرا أوروبيا إفريقيا، أكثر منه دوليا، فيما يتسع الاهتمام بقضية الهجرة غير النظامية ليشمل مناطق أخرى في العالم، بما فيها دول الخليج العربية.

٢٠٢٣/٨/٢٦

تداعيات زيادة الأسعار على سوق النفط العالمي

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

يشهد سوق الطاقة العالمي حالة من التقلب .وقد أظهر كبار منتجي النفط من الدول أعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط) أوبك(، متأثرين باستمرار ارتفاع أسعار الفائدة والتضخم في الاقتصادات في جميع أنحاء العالم، إلى جانب استمرار حالة عدم اليقين بشأن الوضع المستقبلي للتمويل العالمي، إحجامًا ملحوظًا عن إنتاج النفط بكميات أكبر، ومن ثم يخاطرون بتراجع الطلب لاحقًا ما يؤثر على عائداتهم من انخفاض المبيعات.

وبعد سلسلة من تخفيضات حصص إنتاج أوبك منذ بداية العام الحالي ٢٠٢٣، بقيادة المملكة العربية السعودية، قدّر بوب ماكنالي، من شركة «رابيدان انرجي» لاستشارات الطاقة أن سوق النفط العالمي حاليًا «يسوده جو من عدم اليقين» .في أحدث التطورات، سجلت وكالة الطاقة الدولية (IEA) أن سعر برميل النفط الخام قد زاد بنسبة ٢٠٪ منذ أواخر يونيو ٢٠٢٣ ومن المتوقع أن يرتفع أكثر، كما يقول روبرت هارت، من مجلة فوربس في الأشهر المقبلة، حيث إن الموردين الرئيسيين، ولا سيما في مجموعة أوبك بلس، «يتحركون لتقييد الإمدادات».

ومع ذلك، فإن ارتفاع أسعار النفط لا يعني تحسنًا ملحوظًا في التوقعات بالنسبة إلى مصدري النفط أو سوق الطاقة العالمي على نطاق أوسع .وفي حين تم تسجيل زيادة في الطلب من الاقتصادات الغربية خلال صيف العام الحالي، أكد محللو الصناعة أن الارتفاع الأخير كان يعتمد بشدة على زيادة الطلب من الصين .

علاوة على ذلك، لا يزال هناك عائق رئيسي في سوق الطاقة الدولية بين العرض والطلب، وهو العامل الذي يتجلى في كيفية تسارع عمليات السحب من المخزونات الوطنية ومخزونات النفط الخام في الأشهر الأخيرة، بما في ذلك من احتياطي النفط الاستراتيجي للولايات المتحدة .ومع إظهار أوبك القليل من الدلائل على استعدادها للعدول عن سياساتها الحالية لخفض الإنتاج؛ يبدو من المرجح أن الديناميكيات المتنافسة في السوق بين الموردين والمستهلكين ستتواصل، ويمكن أن تزداد.

وبعد سبعة أسابيع متتالية من المكاسب، ذكرت وكالة الطاقة الدولية في أحدث نتائجها أن سعر النفط الخام ارتفع إلى ٨٨ دولارًا للبرميل في أوائل أغسطس ٢٠٢٣، وهي أعلى كلفة تداول لها منذ يناير .وعلى الرغم من انخفاض الأسعار قليلاً بحلول منتصف أغسطس، لا يزال خام برنت قيمته ٨٦ دولارًا للبرميل وخام غرب تكساس الوسيط عند ٨٢ دولارًا للبرميل .ومن المتوقع أيضًا أن يرتفع السعر لبقية العام .فقد رأى ماكنالي أن سوق النفط يتجه نحو نطاق سعري يبلغ ٩٠ دولارًا للبرميل، وأن سعر ١٠٠ دولار للبرميل في الأشهر المقبلة أمر «ممكن تمامًا» .وفي غضون ذلك، توقعت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA) أن يكون خام برنت عند «نطاق متوسط ٨٠ دولارًا للبرميل بحلول نهاية عام ٢٠٢٤».

إن سبب الارتفاع في أسعار النفط في الشهرين الماضيين، كما تقول ألكسندرا شارب من مجلة «فورين بوليسي»، هو «الزيادة في الطلب العالمي» .ولمزيد من التوضيح، قدرت وكالة الطاقة الدولية أن الطلب العالمي على النفط «يرتفع إلى مستويات قياسية» وسط «تنامي السفر الجوي بالصيف»، و«زيادة استخدام النفط في توليد الطاقة» و«تنامي صناعة البتروكيماويات الصينية» .كما أشارت شارب إلى تأثير «نمو أفضل من المتوقع بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» (OECD) الذي «حدا بالمستهلكين» في هذه البلدان إلى «شراء المزيد من النفط» .وبشكل عام، توقعت وكالة الطاقة الدولية أن الطلب العالمي قد يرتفع بمقدار ٢٠٢ مليون برميل يوميًا حتى نهاية عام ٢٠٢٣.

وكان الباعث الرئيسي لزيادة أسعار النفط هو الارتفاع الحاد في الطلب من الصين، الذي أشارت إليه وكالة الطاقة الدولية على أنه يمثل «أكثر من ٧٠٪ من النمو» في الربع الثاني من عام ٢٠٢٣ .وأقرت شارب بأن أنباء زيادة الطلب من بكين على واردات النفط «قد تكون مفاجأة للبعض»، وأن الحكومة تعمل على «تخزين النفط الخام» و«الذي يدفعها إلى زيادة طلبها على النفط في الوقت الحالي» .وبالنظر إلى المستقبل، فإن وكالة الطاقة الدولية أشارت إلى «الظروف الاقتصادية الباهتة، ومعايير الكفاءة الأكثر صرامة»، وزيادة استخدام السيارات الكهربائية، و«تضاؤل زخم الانتعاش عقب الوباء» كلها أسباب وراء توقع تباطؤ نمو الطلب على النفط إلى مليون برميل يوميًا في عام ٢٠٢٤ .ومن أجل استقرار سوق النفط العالمية، أوضح والتر زيمرمان، في شركة «آي سي إيه بي» للبحوث، أن هذا الطلب المستقبلي الضعيف يمثل مشكلة نظرًا إلى كيفية «إثبات الصين أنها غير قادرة على الخروج من طريقها الخاص إلى اتجاه صعودي، فضلا عن مقدرتها على قيادة الاقتصاد العالمي».

إلى جانب الارتفاع الأخير في الطلب على واردات النفط، تم الاستشهاد بتأثير تخفيضات «أوبك بلس» لإنتاج النفط كسبب لارتفاع الأسعار .وفي أعقاب سلسلة من تخفيضات حصص الإنتاج في عام ٢٠٢٢ وأوائل عام ٢٠٢٣، وفي أبريل ٢٠٢٣، وافق تحالف «أوبك بلس» على خفض إنتاجه بمقدار ٦٠١ مليون برميل يوميًا حتى نهاية العام . علاوة على ذلك، أعلنت المملكة العربية السعودية، أكبر مصدر للنفط عالميًا، في يوليو تخفيضات إضافية قدرها ٥٠٠ ألف برميل يوميًا لتستمر حتى نهاية عام ٢٠٢٤ وبالإضافة إلى هذا الإجراء، في أوائل أغسطس ٢٠٢٣، مددت المملكة أيضًا خفضها الطوعي الحالي البالغ مليون برميل يوميًا في سبتمبر وما بعده .وقد رأى ماكنالي أنه بخفض حجم إنتاجها عندما يكون الطلب مرتفعًا فإن أوبك بلس «تخلق عجزًا كبيرًا في السوق» خلال النصف

الثاني الحالي من عام ٢٠٢٣ .وفي حين أن هذا من شأنه أن يساعد الدول الأعضاء في أوبك بلس على دعم أسعار النفط، فقد يجلب تداعيات كبرى على اتجاهات أسواق الطاقة العالمية على المدى الطويل.

وأشار «إريك نوتال»، شريك ومدير في) شركة ناين بوينت بارتنرز (في تورنتو الكندية، أنه يتم الحكم على «صحة سوق النفط» بناءً على وضع مخزونات النفط الوطنية، كما أن زيادة عمليات السحب من تلك المخزونات من قبل الدول المستهلكة لمحاولة الحفاظ على أسعار النفط من التصاعد إلى الأعلى يشير إلى حجم المنافسة الشديدة بين المصدرين والمستوردين في السوق العالمية .فقد أوضحت إدارة معلومات الطاقة الأمريكي (EIA) أن عمليات السحب تحدث «عندما يكون الطلب على سلعة أكبر من المعروض من تلك السلعة»، وأكدت الوكالة الأمريكية أن تخفيضات أوبك بلس ستستلزم سحب مخزون أمريكي بمقدار ٠,٤ مليون برميل يوميًا في الفترة ما بين يوليو ٢٠٢٣ ونهاية عام ٢٠٢٤.

من جانبها، كتبت «أوليسيا دميتراكوفا» بشبكة سي إن إن الأمريكية أن هذه التخفيضات الإنتاجية، جنبًا إلى جنب مع ارتفاع الطلب، قد «أدت بالفعل إلى انخفاض حاد في الاحتياطيات النفطية»، وأشار كريستوفر هينز، محلل قطاع النفط في شركة «أسبكتس إنرجي»، إلى أنه تم السحب من تلك الاحتياطات في جميع أنحاء العالم «بقوة» خلال يوليو، وأنه بحلول نهاية أغسطس من المتوقع أن يتساوى معدل تراكم الاحتياطيات النفطية في النصف الأول من عام ٢٠٢٣ مع عمليات السحب الراهنة .وبناء عليه أفادت الوكالة الدولية للطاقة بأن المخزونات العالمية يمكن أن تنخفض بما يصل إلى ٢٠٢ مليون برميل يوميًا في الربع الثالث من عام ٢٠٢٣، ثم بمقدار ٢٠١ مليون أخرى في الربع الأخير، وهي التخفيضات التي يمكن أن تؤدي إلى «خطر دفع الأسعار إلى الارتفاع» .وأضاف «نوتال» أنه بحلول نهاية العام من المتوقع أن تنخفض المخزونات الاحتياطية إلى أدنى مستوى لها في ٨ سنوات.

وهناك عنصر آخر يحبط مستهلكي النفط في الغرب هو أن الطفرة في أسعار النفط قد سمحت لروسيا ببيع صادراتها من الخام فوق مستوى السقف السعري للنفط الروسي الذي حددته مجموعة السبع في ديسمبر ٢٠٢٢ عند ٦٠ دولارًا للبرميل .وفي أغسطس ٢٠٢٣، ذكرت وكالة بلومبرج أن موسكو لم تبدأ فحسب في بيع النفط فوق هذا السقف، ولكن أيضًا قد وصلت عائداتها من صادرات الطاقة إلى أعلى مستوى لها في ثمانية أشهر عبر تصدير ما يقرب من ٣٠٧ ملايين برميل من النفط يوميًا، كما أضافت الوكالة الدولية للطاقة أن روسيا عززت أرباحها بنسبة ٢٠٪ تقريبًا في يوليو إلى ٣٠١٥ مليار جنيه إسترليني .ومع إرسال ٨٠٪ من صادرات روسيا النفطية إلى الهند والصين، فقد حللت وكالة بلومبرج أن هذا «التقدم» الروسي يوضح «مدى نجاح روسيا وحلفائها في إعادة هيكلة السوق لتجنب القيود المفروضة جراء السقف السعري على شحنات النفط الروسية المنقولة بحرًا».

ومع ارتفاع أسعار النفط العالمية، ظلت أوبك بلس ثابتة على مواقفها بشأن تخفيضات الإنتاج الخاصة بها، وتقليص المخزونات الوطنية من الوقود، واستغلال روسيا الوضع لبيع النفط بما يتجاوز الحد الأقصى للسقف السعري وأكدت ياسمين ميلفين من «ستاندرد آند بورز جلوبال» أن هناك «حوافز قوية للمنتجين من خارج أوبك لزيادة إنتاجهم» لمحاولة خفض الأسعار .وأضافت ميلفين أن الولايات المتحدة «تقود تلك المجموعة من المنتجين»

في هذا الصدد؛ إذ من المتوقع أن يتجاوز حجم إنتاجها المحلي ٩٠١٢ مليون برميل يوميًا للمرة الأولى في الربع الأخير من عام ٢٠٢٣، ومن المتوقع ارتفاع هذا الرقم إلى ما يقرب من ٠٩٠١٣ مليون برميل يوميًا في عام ٢٠٢٤ .

ومع ذلك أشارت راشيل فرازين من ذا هيل الأمريكية إلى أن أسعار البنزين للمستهلكين الأمريكيين «في ارتفاع»، وأن مخزونات الوقود في الولايات المتحدة تقف الآن عند أدنى مستوى لها منذ عام ٢٠١٥ عند ٦٠٢١٧ مليون برميل .وقال الكاتب «تشارلز كيندي» من موقع أويل برايس الأمريكي إن إدارة بايدن في واشنطن «ليس لديها أي خيارات لخفض سعر البنزين»، ومن ثم «يمكن أن يكون هناك المزيد من عمليات السحب من الاحتياطي النفطي الاستراتيجي للولايات المتحدة، على الرغم من إجراء أهم عمليات السحب التاريخية وغير المسبوقة في عام ٢٠٢٢ وسحب ٣ ملايين برميل أخرى في مايو ٢٠٢٣ لتسليمها للعملاء في أغسطس الجاري».

ومع أن ملفين قد أشارت إلى إمكانية قيام مصدري النفط الرئيسيين الآخرين من خارج أوبك، كندا والنرويج والبرازيل، بتعزيز مستويات إنتاجهم المحلي بمقدار ١٠٢ مليون برميل يوميًا لعام ٢٠٢٣، وبمقدار ٢٠١ مليون برميل أخرى في عام ٢٠٢٤، فإن تأثير ذلك جراء انخفاض حصة أوبك بلس في الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠٢٣ بلا شك سيكون كبيرًا على السوق العالمية لبقية العام، وحتى عام ٢٠٢٤ أيضًا.

على العموم، وسط تزايد المنافسة على النفوذ والسيطرة على الأسعار بين المصدرين والمستهلكين، يتوقع جوش يونغ، كبير مسؤولي الاستثمار في شركة بايسون انتريست، وهي شركة استثمار بارزة في مجال النفط والغاز، أن سوق النفط مهيأ لأن يكون «متقلبًا تمامًا» للأشهر والسنوات المقبلة، وتوقع أنه «قد نشهد ارتفاعات وانهيارات في الأسعار على الإطلاق في ظل المرور بهذه الديناميكية المتمثلة في عدم كفاية العرض بالنسبة إلى الطلب» .ويمكن توقع استمرار هذه الديناميكية لسنوات قادمة وأشار المدير التنفيذي للوكالة الدولية الطاقة فاتح بيرول إلى أنه من المتوقع أن يبلغ الطلب العالمي على النفط ذروته قبل نهاية العقد الحالي؛ مع وصول الاستخدام العالمي إلى ١٠٦ ملايين برميل بحلول عام ٢٠٢٨، وخاصة أن شارب أكدت أيضًا أنه «حتى الآن، كان للجهود الدولية للحد من انبعاثات الكربون» في النهاية «تأثير ضئيل على معدلات الطلب الإجمالي».

٢٠٢٣/٨/٢٩

مستقبل مجموعة «البريكس» بعد التوسع.. رؤية غربية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

انعقدت بعاصمة جنوب إفريقيا «جوهانسبرج»، في الفترة) ٢٢-٢٤ (أغسطس؛ قمة «بريكس» ٢٠٢٣، في دورتها الخامسة عشرة .ووصفتها شبكة «سي إن بي سي» بأنها «تحالف اقتصادي للأسواق الناشئة»، يضم حاليا كلا من «البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب إفريقيا» .وخلال السنوات الأخيرة، برزت المجموعة باعتبارها «منافسا اقتصاديا، وجيوسياسيا»، رئيسيا لهيمنة الغرب، وخاصة «الولايات المتحدة»، على الشأن العالمي.

وفي اجتماعها الأخير، ذكرت «ألكسندرا شارب»، في مجلة «فورين بوليسي»، أن «قضيتين رئيسيتين» هيمنتا على المباحثات، هما «توسع المجموعة، والنمو الاقتصادي» .وفي الحالة الأخيرة، جرت المناقشات حول تعزيز نطاق «بنك التنمية الجديد»، ومقره «شنغهاي» —المعروف باسم «بنك البريكس»— مع الحرص على الحد من هيمنة الدولار الأمريكي على الأسواق الدولية .في الوقت نفسه، تمت الموافقة على توسيع العضوية لتشمل ست دول أخرى، هي «السعودية، والإمارات، ومصر، والأرجنتين، وإثيوبيا، وإيران»، مع تلقي هذه الدول دعوات رسمية للانضمام.

وفي واقع الأمر، لا يتوقف هذا التطور فقط على جلب المزيد من الدول غير الغربية إلى الكتلة الاقتصادية التي تتحدى قبضة الغرب على الشؤون الاقتصادية العالمية؛ لكن من شأن الدور الجيوسياسي المتزايد للمجموعة التأثير على علاقات دول الشرق الأوسط، التي تُبقي على اتفاقيات تعاون أمني مع الولايات المتحدة ودول أوروبية أخرى.

من جانبه، وصف «سيريل رامافوزا»، رئيس جنوب إفريقيا، المجموعة بأنها «شراكة متساوية بين بلدان تتبنى وجهات نظر متباينة، لكن مع رؤية مشتركة لعالم أفضل» .وأوضح «سارانج شيدور»، من «معهد كوينسي لفن الحكم المسؤول»، أن التأثير الأخير للبريكس— التي تم تشكيلها عام ٢٠١٠— يكمن في كيفية تزايد «الإخفاقات المتعددة للنظام العالمي بقيادة الولايات المتحدة في دعم جدي لاثنين من أبرز متطلبات دول الجنوب العالمي؛ هما «التنمية الاقتصادية، وحماية السيادة»؛ وهو ما «أوجد الحاجة إلى هياكل بديلة لإعادة ترتيب المشهد العالمي».

وفي عام ٢٠٢٣، يمثل هذا التجمع حوالي ٤٢٪ من سكان العالم، و٢٦٪ من القيمة الإجمالية للاقتصاد العالمي . ورغم أن هذه القوة الاقتصادية ربما لا تزال متراجعة عن تلك التي وصفها «صندوق النقد الدولي» بـ«الاقتصادات المتقدمة»، في أمريكا الشمالية، وأوروبا، وشرق آسيا؛ فإن «البريكس» تختلف من حيث امتلاكها نطاقًا كبيرًا للتوسع، مع حرص العديد من البلدان خارجها على الانضمام إليها .وأوضحت شبكة «سي ان بي سي» أن إجمالي ٢٣ دولة في آسيا، وإفريقيا، وأمريكا اللاتينية، تقدمت بطلبات رسمية للانضمام إلى المجموعة .وعندما نأخذ في الاعتبار أيضًا أولئك الذين طلبوا بشكل خاص القيام بذلك، فإن عدد الدول المهتمة يزيد على ٤٠ .

وبالنسبة إلى قادة «البريكس»— الصين، والهند، وروسيا— أشارت «شارب» إلى أملهم «أن يؤدي توسيع التكتل إلى توفير ثقل موازن للهيمنة الاقتصادية والجيوسياسية الغربية»، وهو الأمر الذي «يكتسب أهمية بالنسبة إلى موسكو وبكين تحديدا» .ولعل إحدى الوسائل للقيام بذلك هي الجهود المبذولة لتقليل اعتماد اقتصادهم على الدولار الأمريكي؛ الذي يمثل حاليا ما يقرب من ٦٠٪ من جميع الاحتياطيات الأجنبية في البنوك المركزية بالعالم، و٩٠٪ من المعاملات في أسواق الصرف الأجنبي .

وبناء عليه، تمت الإشارة في الأشهر الأخيرة إلى احتمالية إطلاق عملة جديدة للمجموعة، التي رأى «جوزيف سوليفان»، المستشار الاقتصادي السابق للبيت الأبيض، أنها ستمد هذه الدول بالسبل اللازمة «لتحقيق مستوى من الاكتفاء الذاتي في التجارة الدولية»، بمنأى عن النفوذ الغربي، «الذي استعصى على التكتلات النقدية الأخرى في العالم»، ومن ثم، من شأنها أن تعجل «بالتآكل البطيء» لهيمنة الدولار الأمريكي على الشؤون الاقتصادية العالمية.

من ناحية أخرى، فإن الرغبة في تحدي نفوذ الغرب في السيطرة على التمويل العالمي، والمشهد الجيوسياسي، تتقاسمه أيضًا العديد من دول عدم الانحياز خارج صفوف البريكس، بما في ذلك دول بالشرق الأوسط .وأشارت صحيفة «نيويورك تايمز» إلى رغبة العديد من الدول في «التحوط بين الصين والولايات المتحدة في مواجهة حالة الاستقطاب الجيوسياسي»، ومن ثمّ، تحقيق مكاسب من كلا القوتين، دون مخاطرة التورط مع أي منهما، مثلما سعت دول مثل السعودية والإمارات إلى توسيع نطاق قوتهما الناعمة، ومبادرتهما للمشاركة في الشؤون العالمية .

وتأكيدًا لهذا التحليل، أشار «جون هوفمان»، من «معهد كاتو»، إلى اعتراف «الرياض»، و«أبوظبي»، بـ«النظام العالمي متعدد الأقطاب»، باعتباره «حقيقة واقعة»، مع «وضع سياساتهما الخاصة لتحقيق مصالحهما على المديين القصير والطويل» .وعلى سبيل المثال، في حين ظلت «الأولى» أكبر مزود لصادرات النفط إلى «بكين»، وتعاونت معها لإعادة تأسيس العلاقات الدبلوماسية مع إيران؛ فإن الحفاظ على العلاقات الأمنية الأمريكية السعودية الحالية يُنظر إليه على أنه «ضرورة».

علاوة على ذلك، فإن الدعوات الموجهة من قبل قادة «البريكس» للعديد من الدول للانضمام إليها تحمل أهمية وتداعيات على علاقاتها مع القوى الغربية وغير الغربية على حد سواء .وأوضح «جاك داتون»، من موقع «المونيتور»، أنه في حين أبدت «الصين»، و«روسيا»، و«جنوب إفريقيا»، تحمسا لتوسيع العضوية، فقد شككت «البرازيل»، في العضويات الجديدة، فيما ظهر رئيس وزراء الهند، «ناريندرا مودي»، «مترددا» .وعلقت «شارب»، بأن «برازيليا»، و«نيودلهي»، تخشيان من أن يقود توسيع العضوية «إلى إضعاف نفوذ الكتلة على مستوى العالم».

وفيما يتعلق بأهمية التوسع، أشار «جوستافو كارفاليو»، من «معهد جنوب إفريقيا للشؤون الدولية»، إلى أنه في حين «لا يزال من غير المؤكد ما سيحدث لديناميات المجموعة، مع إضافة ستة أعضاء جدد؛ فإن التوسع يوفر مساحة جديدة للتجارة داخل الجنوب العالمي»، مشيرا إلى أن البيان الصادر عن القمة الأخيرة يعكس الصوت الجماعي، بشأن الحاجة إلى تغيير المؤسسات الدولية، وخاصة المالية، مثل البنك، والصندوق الدوليين، ومنظمة التجارة العالمية.

وبالنسبة إلى السعودية، أشارت «فيفيان يي»، و«ناتالي ألكوبا»، و«فرناز فاسيحي»، و«سوي لي وي»، في صحيفة «نيويورك تايمز»، إلى أن انضمامها إلى المجموعة «من شأنه أن يضيف نفوذًا اقتصاديًا للتكتل، ويعزز فرصها في وضع نفسها كمنافس للنظام المالي العالمي» .ونظرًا إلى أنها تعد أكبر شريك تجاري خارجي منفرد للمجموعة– مع وصول حجم التجارة الثنائية بين السعودية ودول بريكس عام ٢٠٢٢ إلى ١٦٠ مليار دولار– فقد أوضح الباحثون أن عضويتها تبدو «حدثًا ملائمًا وطبيعيًا»، مشيرين إلى أن خطوة الانضمام ليست فقط «عملاً جيوسياسيًا جيدًا»، لكنها أيضًا «إنجازًا تجاريًا جيدًا»؛ حيث تواصل جهودها لتنويع اقتصادها كجزء من رؤية ٢٠٣٠.

وفي السياق نفسه، فإنه بانضمام «مصر» فإن «مصلحتها تكمن في التحرر من الاعتماد على واشنطن، وهو ما بدأت في «تعزيزه على مدى السنوات الأخيرة»، وتحديدًا منذ عام ونصف العام»، وأنه بمجرد انضمامها، يمكن أن تكون «القاهرة»، قادرة على «التبادل التجاري بالعملة المحلية، وتداولها»، بدلاً من الاعتماد على الدولار الأمريكي، فضلاً عن «جذب المزيد من الاستثمارات من الدول الأعضاء، مثل الصين، والهند.

وفيما يتعلق بالآثار المستقبلية لهذا التوسع– ولا سيما مع حرص العديد من دول العالم على الانضمام– فمن الممكن توقع المزيد من العضويات .وأشارت صحيفة «نيويورك تايمز» إلى أن «الصين» و«الهند» تسعيان منذ فترة طويلة من أجل انضمام إندونيسيا، فيما ركزت «جنوب إفريقيا» على المشاركة الإفريقية، وهو ما تجلى في الطريقة التي دعا بها «رامافوزا»، وفودًا من أكثر من ٣٠ دولة بالقارة للمشاركة في القمة الأخيرة .ومن ثم ففي حين تم اتباع هذا المسار؛ فإن تحرك المجموعة لتكون بمثابة كتلة سياسية واقتصادية يعزز منافستها مع الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين .

وبالنسبة إلى دول مثل «السعودية، والإمارات، ومصر» –التي تعد من أقدم الشركاء الأمنيين للولايات المتحدة– فإن فوائد التعاون مع دول «البريكس» من الممكن أن تثير «جدلاً» بشأن طبيعة وأهمية شراكاتها طويلة الأمد مع الدول الغربية، وخاصة أن المجموعة تسعى إلى «تبني استراتيجية التحوط والموازنة، إزاء تنافس القوى الخارجية العظمى» .لكنّ مثل هذه المخاوف لا تنطبق على «إيران» .ورأت «يي»، و«ألكوبا»، و«فاسيحي»، و«وي»، أن «طهران» «ستقدر أهمية عضوية البريكس، كمؤشر على فشل محاولات الغرب لعزلها»، وأن انضمامها إلى المجموعة سيعزز «دورها كقوة إقليمية» .

وفي ضوء هذه الديناميكيات، يجب التحذير من أن توسع المجموعة الفضفاض، وضم العديد من وجهات النظر، والمصالح، والأولويات المختلفة للدول، يعني أن الخلافات يمكن أن تعرقل التقدم في التعاون .وأشارت صحيفة «نيويورك تايمز» إلى أن «التحدي الذي يواجه التكتل متباين بقدر ما هو كبير»؛ ومن ثم «قد تعرقله أحيانًا المصالح المتضاربة، والخصومات، والمنافسات الداخلية» .وعلى سبيل المثال، تمت الإشارة إلى قلق «الهند»، من هيمنة «الصين»، على المجموعة، وكيف تشعر كل من «البرازيل»، و«جنوب إفريقيا» «بالخوف من استعداء الولايات المتحدة» .وعلقت «تيريزا فالون»، من «مركز الدراسات الروسية الأوروبية الآسيوية»، بأنه «مع انضمام المزيد من الدول المتباينة، سيكون من الصعب تحقيق أي شيء في المقابل».

علاوة على ذلك، فإنه على الرغم من أن عضوية «البريكس» الموسعة توفر لأعضائها فرصة لتوسيع العلاقات التجارية والسياسية، فإن العديد من هذه البلدان من الممكن أن تخلق مشكلاتها الاقتصادية الخاصة آثارا وتداعيات على بقية أعضاء المجموعة .وعلى سبيل المثال، في حين رحب الرئيس الأرجنتيني «فرنانديز»، بالتوسع في العضويات، وأعلن أنها تعد «بديلا جيدا للتعاون في مواجهة النظام العالمي الذي كان يعمل لصالح قِلة»، فقد أشارت صحيفة «نيويورك تايمز» إلى أن «بوينس آيرس» لديها «تاريخ من الأزمات الاقتصادية»، وأنها حاليًا «في خضم واحدة من أسوأ الأزمات»؛ حيث تكافح «لسداد دين بقيمة ٤٤ مليار دولار» لصندوق النقد الدولي.

ومع ذلك، فإن اعتماد بعض الدول على القوة الاقتصادية للدول الغربية؛ لتقديم الدعم المالي لها، عبر مؤسسات، مثل «البنك الدولي»، و«صندوق النقد الدولي»، يمكن أن يتحول إلى مؤسسات «مجموعة البريكس»، مثل «بنك التنمية الجديد»، بنوع من الموثوقية والشفافية.

على العموم فإنه في ظل نظام سياسي دولي يموج بتعدد الأقطاب، فإن دعوة «السعودية»، و«الإمارات»، للانضمام إلى «البريكس»، تعزز تحركهما بعيدًا عن الغرب، فيما يتعلق بالمجالات الاقتصادية .ونظرًا إلى أن «الصين»، و«الهند»، من أهم الشركاء الاقتصاديين في منطقة الخليج، فإن إدراجهما ضمن هيكل اقتصادي يضم مثل هذه الدول يعزز سعيهما للحصول على أفضل الصفقات والترتيبات الممكنة مع الشركاء الدوليين، فضلا عما ينطوي عليه هذا التعاون من إمكانات كبيرة للتقدم في الكثير من المجالات.

ومع ذلك، ذكرت صحيفة «نيويورك تايمز» أنه يجب على أعضاء «البريكس» تحديد ما إذا كانت المجموعة ستصبح «تحالفًا جيوسياسيًا أم لا»، وخاصة أن هذا السيناريو من المرجح أن يثير شكوكا حول مدى استعداد الغرب للالتزام على المدى الطويل، بتقديم ضمانات أمنية، وسبل تعاون مستقبلية في الشرق الأوسط.

٢٠٢٣/٨/٣١

تباين رؤى المحللين الغربيين بشأن تطبيع الغرب مع طالبان

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

منذ أن سيطرت حركة طالبان على أفغانستان أواخر عام ٢٠٢١، عقب انسحاب فوضوي لا إنساني للقوات الأمريكية وحليفاتها، بقيادة الولايات المتحدة، والانهيار السريع للحكومة الأفغانية؛ أخفق صناع السياسة الغربيون في صياغة استراتيجية متماسكة لدعم جهود الإغاثة الإنسانية بالبلاد، وحماية حقوق الإنسان، ومعالجة التهديدات الأمنية المستمرة، في ظل عدم الاعتراف بالحركة كحكام شرعيين على المستوى الدولي.

ومع إحكام الحركة قبضتها على السلطة، تسببت الأزمة الاقتصادية في «كارثة إنسانية» في أفغانستان .وفي ضوء توضيح «الأمم المتحدة» عام ٢٠٢٢، أن «أكثر من ثلثي الأسر ليس بمقدورها تحمل تكاليف الغذاء والمواد الأساسية»؛ أشارت «باتريشيا جوسمان»، من منظمة «هيومن رايتس ووتش»، إلى «الخيارات الصعبة» أمام المؤسسات والحكومات الغربية في تفاعلاتهم مع النظام في كابول، مع الحاجة المزدوجة إلى تقديم المساعدة لمن يحتاج إليها في البلاد– التي يلزم تقديمها التعاون مع الحركة– وضرورة الاستمرار في إدانة انتهاكات حقوق الإنسان.

وفي الوقت الحالي، تختلف الرؤى الغربية، بشأن تقديم جهود الإغاثة للذين يحتاجون إليها بشكل عاجل، وبين التعامل مع الحركة غير المعترف بها دوليا .ويعكس هذا الانقسام الاستطلاع الذي أجرته مجلة «فورين أفيرز»، وشمل ٤٨ أكاديميًا وخبيرًا، أيد ١٢ منهم تطبيع «واشنطن» العلاقات مع طالبان، وامتنع ٦ عن التصويت، وعارض ٣٠، بينما اعترض ٢١ منهم على اقتراح إقامة علاقات دبلوماسية رسمية مع النظام في كابول .

وعن كيفية القيام بذلك، يرى «غرايم سميث» و«ديلاني سيمون»، من «مجموعة الأزمات الدولية»، «وجوب تجنب الدول الغربية دفع أفغانستان إلى العزلة، من خلال العقوبات الاقتصادية، والقيود المفروضة على طالبان، وعوضًا عن ذلك، يجب تسهيل طريق البلد نحو الانتعاش الاقتصادي» .في حين أكد المعارضون لإقامة علاقات –مثل «مايكل ماكينلي» سفير «الولايات المتحدة» الأسبق لدى أفغانستان–السجل الشائن للمتشددين في مجال حقوق الإنسان، واستعبادهم للنساء، والفتيات، واستمرار صلتهم بالمنظمات الإرهابية، مثل تنظيم القاعدة.

ويتفق المراقبون على أنه عقب مرور عامين من استيلائها على «كابول»، فمن غير المتوقع أن تنهار قبضة طالبان على السلطة .وأوضح «جاويد أحمد» من «المجلس الأطلسي»، و«دوغلاس لندن» الضابط السابق في وكالة المخابرات المركزية، أن قبضتهم «الصارمة» على الحكم «أصبحت الآن حقيقة لا يمكن إنكارها»، وأنه مع كونهم «تحالفا غير مستقر من الدينيين، والبراغماتيين السياسيين، ولا يمكن التنبؤ بقراراتهم»؛ فقد تمكنوا من تعزيز سلطتهم، وقاوموا محاولات إزاحتهم.

وعلى الرغم من اعتراف «ماكينلي» بأن «الأمن بالنسبة إلى معظم الأفغان أفضل من أي وقت مضى، فإن «لجنة الإنقاذ الدولية» أشارت إلى انسحاب المانحين الدوليين في أعقاب استيلاء طالبان على السلطة؛ ما أدى إلى «دفع السكان بأكملهم إلى الفقر» .وأشار «سميث»، و«سيمون»، إلى العدد الكبير من البنوك، والوكالات، والمؤسسات «المترددة» في العمل في البلاد؛ خوفًا من «خطر السمعة، وتكاليف الإذعان لطلبات النظام، والغرامات بسبب انتهاك العقوبات» .وبناء عليه، باتت المحصلة افتقار المواطنين إلى إمكانية الوصول إلى النظام المالي الدولي»، وتضاعف معدل سماسرة الأموال غير الرسمية، وارتفاع أسعار الغذاء، والوقود، والأدوية، وغيرها من الضروريات.

علاوة على ذلك، يحظى «تراجع حقوق المرأة» في ظل حكم طالبان باهتمام كبير في التغطية الغربية .وفي مارس ٢٠٢٢ تم منع الفتيات من الالتحاق بالمدارس الثانوية .وفي وقت لاحق من العام قيدوا وصول النساء إلى المتنزهات، والمرافق الصحية، والأماكن العامة الأخرى .وأشار «المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان» إلى كيفية «محو ٢٠ عامًا من التقدم» في مجال الحقوق، منذ استيلاء الحركة على السلطة .وأوضحت «مجموعة الأزمات الدولية» أن «القيود الجديدة» عام ٢٠٢٣ «وجهت ضربة موجعة لحريات المرأة، وعطلت أكبر عملية مساعدات في العالم».

وحتى أغسطس ٢٠٢٣، لم تقم أي دولة علاقات دبلوماسية «رسميًا» مع طالبان، على الرغم من أن «ماكينلي» أشار إلى أن «الصين» و«روسيا» «اتخذتا خطوات نحو إقامة العلاقات»، فضلا عن أن «الاتحاد الأوروبي»، و«اليابان»، و«الهند»، و«الأمم المتحدة»، قد «اتخذوا خطوات»، لإعادة فتح البعثات الدبلوماسية، أو الإبقاء على الموجود منها في كابول» .فيما تمت الإشارة إلى لقاء المسؤولين الأمريكيين «بشكل دوري» مع نظرائهم من طالبان؛ سعيًا لتحقيق أهداف إنسانية وحقوقية ومكافحة الإرهاب .وفي يوليو ٢٠٢٣، التقى «توم ويست»، الممثل الأمريكي الخاص إلى أفغانستان، بوزيري خارجية ومالية الحركة في قطر؛ لمناقشة المخاوف المتعلقة بحقوق الإنسان والأمن.

ويقدم المطالبون بزيادة المشاركة الدبلوماسية بين «الغرب»، و«طالبان»، «حججا رئيسية»، تتعلق بضرورة الاعتراف بالواقع على الأرض، وتعظيم الجهود الرامية إلى تقديم المساعدات الإنسانية .وأوضح «أحمد»، و«لندن»، أن «الوقت قد حان للاعتراف بالحركة كحكام لأفغانستان، وخاصة أن جعلها دولة «معزولة»، سيكون له «عواقب وخيمة على الجميع، وعلى الأفغان أنفسهم»، كما أن غياب الوجود الدبلوماسي لواشنطن يتركها «عاجزة عن التأثير على التغيير» .وأوضح «سميث»، و«سيمون»، أنه على الرغم من أن نظام طالبان «يستحق الإدانة»؛ بسبب تقييده لحقوق الإنسان —وخاصة النساء والفتيات— فإنه «لتجنب الكارثة» يجب على الدول الغربية «تقبل الأمر الواقع، والتوقف عن تقييد فرص أفغانستان في التنمية»، و«الشعور بالواجب تجاه المساعدة في إصلاح البلاد».

علاوة على ذلك، أشارت «بريدجيت كوجينز»، من «جامعة كاليفورنيا»، إلى نظر «واشنطن»، فيما «إذا كانت المشاركة الدبلوماسية ستحسن حياة أولئك الذين تركتهم خلفها عندما انسحبت»، باعتبارها «ضرورة إنسانية» .

وأوضح «إليوت أكرمان»، في مجلة «أتلانتيك»، أن «التطبيع يجب أن يتم على أساس أطر مشروطة، توافق بموجبها طالبان على الالتزام بالمعايير الدولية، فيما يتعلق بحقوق الإنسان»، و«التوقف عن إيواء المنظمات الإرهابية الدولية» .وأشارت «جاكلين هازلتون»، من «كلية هارفارد كينيدي»، إلى أن «السبب الوحيد لاستمرار واشنطن في تجنب الحركة هو «اغترارها بنفسها أو العُجب بأن معتقداتها وأفعالها ذات فضيلة أعظم من غيرها».

وبناء على هذا السبب، أصر «أحمد»، و«لندن»، على أن التقارب الغربي مع طالبان «لا يعني الصداقة، ولا الموافقة على سياساتها، وأفعالها؛ لكنه يوفر) فرصًا(، أكبر للجانبين، من المساحة التي تتيحها الولايات المتحدة في الوقت الراهن»، مؤكدين أن الاعتراف بها يجب أن يقترن بـ«شروط»، و«متطلبات سياسية، وأمنية»، بما في ذلك «الحفاظ على سلامة الموظفين الأجانب الذين يعملون في البلاد».

في مقابل ذلك، استشهد معارضو إقامة علاقات رسمية مع طالبان بسجلها السيئ في مجال حقوق الإنسان، وارتباطها بالجماعات الإرهابية حتى مع وصولها إلى الحكم .وأشار «ماكينلي» إلى أنه على الرغم من أن المحادثات غير الرسمية بين المسؤولين الأمريكيين ومسؤولي طالبان، حول الأهداف المشتركة، «يجب أن تستمر»؛ فإن الوقت الذي يجب على «واشنطن»، فيه أن يكون لها وجود دبلوماسي كامل في كابول «لم يحن بعد»؛ لأنه لا يوجد «مؤشر» على أن القيام بذلك سيكون له «تأثيرات إيجابية» .

وبشكل خاص، تمت الإشارة إلى تقليص الحركة لحقوق المرأة .ويرى «كينيث روث»، من منظمة «هيومن رايتس ووتش»، أن إقامة علاقات دبلوماسية معها ستكون بمثابة موافقة غربية على «إبعاد النساء والفتيات عن المشاركة في معظم جوانب الحياة العامة» .وأشار «ماكينلي» إلى أن «الضغط الدبلوماسي من الدول الأخرى والمنظمات الدولية» «لم يمنعها من محو حقوق الفتيات»، وأنه «من الصعب تصور ما سيمثله الوجود الأمريكي الرسمي في كابول»، لكونه قد يعبر عن «التأييد التكتيكي للاستبداد الثيوقراطي المتعمق لطالبان».

ومع ذلك، رأى «سميث»، و«سيمون»، أن رغبة بعض المسؤولين الغربيين في «عرقلة مساعدات التنمية، وتشديد العقوبات، وعزل أفغانستان بشكل أكبر»، لإضعاف قبضة طالبان على السلطة؛ «لن تؤدي إلا إلى الإضرار بالمواطنين، دون تغيير موقف الحركة» .وأشار «جيسون ليال»، من جامعة «دارتموث»، إلى أن التطبيع الأمريكي مع طالبان مرهون بتنفيذ وعودها بإعادة فتح المدارس والجامعات للفتيات، وإنهاء «حالة الفصل بين الجنسين» بشكل نهائي.

ومع الانقسام حول مسألة ما إذا كان ينبغي التعاون مع طالبان لمساعدة الشعب الأفغاني بشكل أفضل، اقتُرح أيضًا «طريق وسط»، لتحقيق نوع من التقدم التدريجي .وأشار «رونالد نيومان»، في صحيفة «ذا هيل»، إلى أن «نهج واشنطن الحالي المتمثل في العقوبات وتقييد الاتصال غير ناجح تمامًا»، ودعا إلى «تبني نهج أكثر محدودية، يعتمد على تحقيق مبادئ تتمحور حول «التوصل إلى خطوات تدريجية؛ بهدف تحقيق بعض التقدم ببطء، ربما لبناء ثقة طالبان في أن المفاوضات يمكن أن تكون ذات جدوى في النهاية».

وعلى وجه الخصوص، أيد فكرة «تقديم مساعدات محدودة وموجهة، شريطة تحقيق بعض التقدم» في مجال حقوق الإنسان، مثل قيام الحركة بالسماح للنساء بالعمل بشكل أكبر في مجال الصحة، أو التعليم»، مع تأكيد وجود «المراقبة الدقيقة» لجهود كابول، وامتثالها لهذا الأمر .ووفقًا له، فإن هذا النهج من شأنه أن يوفر «مكافأة محدودة واضحة لجهودها»، دون «ضمان اتخاذ المزيد من الخطوات».

وعلى نحو مماثل، نفت «كيت بيتمان»، من «معهد السلام الأمريكي»، تطبيع «واشنطن» لعلاقاتها مع طالبان في «الأمد القريب»؛ لكنها أوضحت أن الغرب ينبغي أن «يوسع مشاركته»، و«يشجع الدول الأخرى على القيام بذلك»، داعية إلى «إطار عمل متعدد المسارات»، ودعوة المسؤولين الأمريكيين إلى «التحدث مع طالبان حول القضايا الملحة»، مثل «الأمن المائي، ومراقبة الحدود، ومكافحة الإرهاب، ومنع تهريب المخدرات، والأمن الغذائي»، وهي القضايا التي لن تساعد فقط الأفغان فحسب، لكنها أيضًا «ستفتح الباب أمام نوع ما من العلاقات الثنائية البناءة» .

ومع استمرار النقاش حول مزايا وعيوب التعاون والحوار مع النظام في «كابول»، ورغم أن معسكر التقارب آخذ في النمو؛ فإن المراقبين متفقون على أن احتمالات تغيير الحركة المسلحة أساليبها أمر «بعيد المنال» .واعترف كل من «سميث»، و«سيمون» بأنه «لا توجد طريقة واقعية لإرغامها على تغيير سياساتها» .وأشار «ماكينلي» إلى أنه «لا يوجد دليل على أن سياساتها تتأثر بالضغوط الخارجية»، ومن ثم «لا ينبغي انتظار تغيير مسارها بشأن حقوق الإنسان» .وبالنسبة إليه، فإن «تعميق العلاقات لن يؤدي إلى اعتدال مواقف حكام أفغانستان المسلحين.

من جانبها، أصرت «بيتمان» على أن النهج «الأكثر صبرًا» «يوفر أفضل فرصة لرؤية تغييرات إيجابية تدريجية» . أما ما يتعلق بمجال السياسة الداخلية الأمريكية، وتحديدًا تعرض الرئيس «جو بايدن» لضغوط من الانسحاب الفوضوي عام ٢٠٢١؛ فقد أشار «ماكينلي» إلى أن أي تحرك لإقامة علاقات مع طالبان سيؤدي إلى «ردود فعل سياسية عكسية في الداخل»، قبيل الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٢٤.

على العموم، يجب تأكيد أنه حتى لو حاولت «واشنطن» والدول الغربية الأخرى إقامة علاقات رسمية مع طالبان، فإن الشكوك العميقة، وحالة العداء بين الجانبين، ستظل «قائمة»، مع قدرة الدول الغربية على ممارسة الضغط على «كابول»، لتخفيف وطأة سياساتها التقييدية لحقوق الإنسان، وهو التكتيك الذي أثبت أنه غير مقنع حاليًا للعديد من الأطراف المعنية.

ومع ذلك، إذا قرر صناع السياسة الغربيون تغيير استراتيجية التعامل مع الحركة، فقد نصح «نيومان» بالقيام بـ«استعدادات دقيقة» .وعلى النقيض من قرار «واشنطن» الأحادي بسحب قواتها من أفغانستان، يجب «مناقشة فكرة التطبيع مع أطراف ثالثة وسيطة، وفي المؤتمرات الدولية»، وذلك «لإيصال رسالة إلى طالبان مفادها أن الولايات المتحدة تفكر في التغيير»، وبعد ذلك الاستفادة من «جهود الوساطة الموثوق بها»، لاستكشاف المزيد من فرص العمل، والتعاون، وربما تحسين العلاقات.

٢٠٢٣/٩/٢

تفاقم محنة الفلسطينيين بالأراضي المحتلة عام ٢٠٢٣ .. رؤية غربية

وفقا لـ«تور وينيسلاند»، منسق الأمم المتحدة الخاص بعملية السلام في الشرق الأوسط؛ جاء عام ٢٠٢٢ كأحد الأعوام «الأكثر دموية» بالنسبة إلى الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وذلك منذ بدأت الأمم المتحدة تسجيل أرقام الضحايا قبل ١٥ عاما، حيث استُشهد خلاله ما لا يقل عن ٢٢٥ فلسطينيًا على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين .ومع شجبه، «للشعور باليأس بشأن المستقبل»، فإن صعود حكومة ائتلافية إسرائيلية يمينية متطرفة إلى السلطة في أواخر عام ٢٠٢٢ قد رسم «نظرة قاتمة» لعام ٢٠٢٣.

ومع وجود شخصيات متطرفة في الحكومة الإسرائيلية، مثل «إيتمار بن غفير»، و«بتسلئيل سموتريش»؛ أشارت «يولاند كنيل»، من شبكة «بي بي سي»، إلى «الارتفاع الكبير في أعمال العنف التي ينفذها المستوطنون بحق الفلسطينيين، ولا سيما مداهمة قرى فلسطينية، مثل «حوارة»، و«ترمسعيا» .وتشير إحصائيات «الأمم المتحدة» إلى «تنفيذ أكثر من ٧٠٠ هجوم حتى الآن في عام ٢٠٢٣، أي ما يزيد على ١٠٠ هجوم في المتوسط ضد الأشخاص والممتلكات»، ومن ثمّ، لا يزال هذا العام هو الأكثر دموية للفلسطينيين منذ بدء حفظ السجلات الدولية.

وفي حين استخدمت وسائل الإعلام الغربية مصطلحات، مثل «غوغائية»، لوصف الهجمات ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وانتقدت خطط «نتنياهو» لتوسيع المستوطنات غير القانونية، وتهجير السكان من منازلهم؛ فإنه يجب النظر إلى حملة العنف والإكراه ضد الفلسطينيين على أنها «تكتيك أكثر تنسيقًا، ومتعمد لطردهم من أراضيهم»، و«تعزيز سيطرة إسرائيل على الضفة الغربية» .وأوضحت منظمة «أطباء بلا حدود» أن حوادث العنف ضد الفلسطينيين بلغت «أعلى مستوياتها على الإطلاق»، وأنه مع فشل الحكومة الإسرائيلية في منع العنف فإن الفلسطينيين هم الآن «أكثر عرضة للتعرض للانتهاكات أكثر من أي وقت مضى».

ونتيجة لهذا، اعترفت «فرانشيسكا ألبانيز»، المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، بهذه الديناميكية، وأخبرت «مجلس حقوق الإنسان» في يونيو ٢٠٢٣ أن «الخطط الإسرائيلية لنزع الطابع الفلسطيني عن الضفة الغربية تهدد وجود الفلسطينيين ذاته كمجموعة وطنية متماسكة» .وعلى الرغم من تأكيدها ضرورة أن «يعترف المجتمع الدولي بعدم شرعية الاحتلال الإسرائيلي»؛ فإن الحكومات الغربية ترفض اتخاذ إجراءات، أو تحميل إسرائيل المسؤولية عن انتهاكاتها في الأراضي المحتلة.

ووفقًا لموقع «ريليف ويب»، ارتفع عدد الشهداء الفلسطينيين في الضفة الغربية خلال ٢٠٢٢ بنسبة ٨٢٪ عن العام السابق، وبنسبة ٤٩١٪ عن مستويات عام ٢٠٢٠ .كما استشهد ٢٠٤ فلسطينيين على يد قوات الاحتلال؛ منهم ١٤٢ في الضفة الغربية، و٣٧ في غزة، و٢٠ في القدس، وكان ما لا يقل عن ١٢٥) ٦١,٢٪(، مدنيين، فضلًا عن ٤١ طفلا .وأضافت منظمة «هيومن رايتس ووتش» أنه بحلول نهاية العام كان المستوطنون قد هدموا أكثر من ٨٥٠ منزلاً فلسطينيا؛ ما أدى إلى تهجير ما يقرب من ١٠٠٠ شخص، كما ظل أكثر من ٨٦٠ فلسطينيا معتقلين إداريا، «دون تهمة أو محاكمة»، وهو ما يمثل النسبة الأعلى منذ عقدين من الزمن.

وبالنسبة إلى الفلسطينيين، فإن التصعيد المتزايد للعنف من قبل الحكومة الإسرائيلية قد جعل عام ٢٠٢٣ يتجاوز بالفعل أرقام العنف عام ٢٠٢٢ .وأوضحت «وزارة الصحة الفلسطينية» أنه في أعقاب الهجوم الذي شنه جيش

الاحتلال الإسرائيلي على مدينة «جنين»، أوائل يوليو ٢٠٢٣، فقد تجاوز عدد الشهداء نظيره في العام السابق .
وأفاد موقع «ميدل إيست مونيتور» بأنه اعتبارًا من أوائل أغسطس ٢٠٢٣ استشهد ما لا يقل عن ١٧٤ فلسطينيًا في الأراضي المحتلة، بينما أقر «وينسلاند» باستشهاد أكثر من ٢٠٠ فلسطيني هذا العام.

علاوة على ذلك، ارتفعت وفيات الأطفال الفلسطينيين في عام ٢٠٢٣ .وأشارت «الأمم المتحدة» إلى أن عام ٢٠٢٢ كان «الأكثر دموية بالنسبة إلى الأطفال الفلسطينيين منذ ١٥ عامًا»؛ لكن عام ٢٠٢٣ يمضي «في مسار سيجعله يتجاوز هذه المستويات» .وتُظهر نتائج «هيومن رايتس ووتش» أنه حتى أواخر أغسطس ٢٠٢٣ استشهد ما لا يقل عن ٣٤ طفلاً فلسطينيا على يد القوات الإسرائيلية.

وعلى الرغم من أنه من المفترض أن يتمتع الفلسطينيون في الأراضي المحتلة بالحماية من الانتهاكات، بموجب شروط اتفاقية «جنيف»، و«مدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون»، الصادرة عن الأمم المتحدة، التي تنص على أنه «ينبغي بذل كل جهد لاستبعاد استخدام الأسلحة النارية، وخاصة ضد الأطفال»؛ فإن التجاهل لهذه الشروط الدولية من قبل إسرائيل «موثق» جيدًا.

واتهم «بيل فان إسفلد»، من «هيومن رايتس ووتش»، قوات الاحتلال الإسرائيلي «بإطلاق النار على أطفال فلسطينيين بوتيرة متزايدة»، معربا عن أسفه لأنه «ما لم يضغط حلفاء إسرائيل، وخاصة الولايات المتحدة، عليها لتغيير المسار سيستشهد المزيد من الأطفال» .وبالإشارة إلى أنه بين عامي ٢٠١٧ و٢٠٢١ تم توجيه اتهامات ضد المتورطين بنسبة ١٪ فقط في الشكاوى المتعلقة بالانتهاكات التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية إزاء الفلسطينيين»؛ فقد أوضحت «المنظمة» أن الجيش الإسرائيلي «يقتل أطفالاً فلسطينيين دون أي مساءلة فعلية»، وفي كافة انتهاكاته داخل الأراضي المحتلة، يبقى هذا نمطا شائعا».

وبالإضافة إلى ارتفاع عدد الوفيات بين المدنيين، تم أيضًا تسجيل ارتفاع في عنف المستوطنين .وأشار «أندريا دي دومينيكو»، من «مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية») أوتشا(، إلى أن أكثر من ٧٠٠ هجوم شنها المستوطنون، أدت إلى مقتل فلسطينيين، أو إتلاف أو تدمير ممتلكاتهم، وهي أعلى أرقام مسجلة من قبل المنظمة منذ أن شرعت في القيام بذلك عام ٢٠٠٦، موضحا أنه في عام ٢٠٢١ تم تسجيل «حادثة» عنف واحدة من قبل مستوطنين في المتوسط يوميًا، وفي ٢٠٢٢ كانت اثنتين، أما في ٢٠٢٣ فقد بلغ متوسطها ثلاثا يوميا» .وفي عام ٢٠١٧ «تم تسجيل ٦٥ ضحية، و١١٥ حالة تدمير للممتلكات؛ ليرتفع هذا العدد إلى ١٥٠ ضحية، و٣٩٠ حالة تدمير للممتلكات في عام ٢٠٢١، و٢٣١ ضحية و٦٢٥ ضررًا للممتلكات في عام ٢٠٢٢، و١٦٦ ضحية و٤٢٧ حالة ضرر للممتلكات في النصف الأول من عام ٢٠٢٣ وحده»؛ ولذلك من المتوقع أن يكون هذا العام هو الأكثر دموية وضررًا للفلسطينيين.

من جانبه، شدد «ينس لايركه»، المتحدث باسم الـ)أوتشا(، على أنه «تم توثيق نزوح ما لا يقل عن ٣٩٩ شخصًا من البدو الفلسطينيين؛ بسبب عنف المستوطنين في عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣»، مشيرا إلى إجبار ١٣٢ شخصًا —٦٨ منهم أطفال— على الخروج من قرية «عين سامية»، وإخراج ٩٩ شخصًا— ٦٢ منهم أطفال— من تجمع «رأس

التين» الرعوي، في حين تم ترحيل أهالي المجتمعات الرعوية الفلسطينية في كل من «البقعة»، و«الوادية»، و«خربة بير العِد بالكامل».

وبالتوازي مع العنف ضد الفلسطينيين، توسعت حكومة «نتنياهو» في بناء المستوطنات في انتهاك متعمد للقانون الدولي، عبر الضم الرسمي للأراضي الفلسطينية تحت سيطرتها المباشرة .وارتفع عدد الإسرائيليين الذين يعيشون في هذه المستوطنات غير القانونية في الضفة الغربية من ١٨٣٠٠٠ في عام ١٩٩٩، إلى أكثر من ٤٦٥٠٠٠ في ٢٠٢٣، فضلاً عن وجود ٢٢٠٠٠٠ آخرين يعيشون على الأراضي التي تم الاستيلاء عليها في القدس الشرقية.

بدورها، ذكرت حركة «السلام الآن» الإسرائيلية أن عام ٢٠٢٣ سجل «رقمًا قياسيًا» في بناء المستوطنات في الضفة الغربية، حيث وافقت الحكومة على بناء ما يقرب من ١٣٠٠٠ وحدة سكنية جديدة، بالإضافة إلى إضفاء الشرعية على ٢٢ بؤرة استيطانية غير شرعية من أجل تحويلها إلى مستوطنات .وأشارت «كنيل» إلى «سعى المستوطنين إلى الاستفادة من الواقع السياسي الجديد»، عبر «ضخ استثمارات ضخمة في المستوطنات غير القانونية»، من أجل «تغيير معالم المشهد الجغرافي على الأرض».

من ناحية أخرى، تسارعت وتيرة التهجير القسري للفلسطينيين .وأوضح «دي دومينيكو» «تزايد الضغوط على الفلسطينيين لمغادرة أراضيهم»، وخاصة أولئك الموجودين في المنطقة) ج(، التي تسيطر عليها إسرائيل أمنيًا في الضفة الغربية، ولا سيما مع «إخلاء وترحيل وتشريد ثلاثة مجتمعات فلسطينية بالكامل» في الأشهر الأخيرة . وأضاف «لايركه» أن العديد من التجمعات السكانية في الضفة الغربية «معرضة لخطر الترحيل والتهجير القسري»؛ بسبب «البيئة القسرية» لعمليات الهدم، والعنف والتدمير المتعمد.

وعلى الرغم من تصاعد الانتهاكات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين خلال العام الماضي فقد أحجمت الحكومات الغربية عن التحرك لحماية مبادئ حقوق الإنسان، التي لطالما تشدقت بها .ورغم أن «إيزيس جارود دارنو»، المنسقة السياسية لدى «الأمم المتحدة»، قد أدانت «استعمار إسرائيل للأراضي الفلسطينية» أمام مجلس الأمن، فإن الممثلين الرئيسيين الآخرين– وبالتحديد الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة– أحجموا عن مثل هذه الإدانات . وحتى عندما أصدرت «واشنطن» توبيخًا للانتهاكات الإسرائيلية؛ فقد غابت «الإجراءات الضرورية» للاستفادة من نفوذها لعدم تكرارها مرة أخرى .وردًا على هجوم للمستوطنين استُشهد فيه شاب فلسطيني في أغسطس؛ نددت «الخارجية الأمريكية» بالحادث باعتباره «هجومًا إرهابيًا»، غير أن إسرائيل سرعان ما تجاهلت مثل هذه الانتقادات، التي خلت من أي «تحذيرات قوية» .فيما رفضت «إدارة بايدن» مطالب بعض أعضاء الكونجرس بمراجعة مساعداتها السنوية لإسرائيل البالغة ٨٠٣ مليارات دولار، على أساس أنها لا تعمل على تحسين سجلها الحقوقي، وإنهاء عملياتها لطرد وتشريد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

وعلى مستوى «الأمم المتحدة»، يبدو الإخفاق في محاسبة إسرائيل على انتهاكاتها «أمرا واضحا» .وفي يونيو ٢٠٢٣ تم شطبها من قائمة الأمم المتحدة للدول المتهمة بارتكاب انتهاكات جسيمة ضد حقوق الأطفال، وهي القائمة التي أطلقت عليها «جو بيكر» من «هيومن رايتس ووتش» «قائمة العار»، في حين تم إضافة روسيا إليها بسبب حربها

في أوكرانيا .وبناء عليه رأت «بيكر» أن إحجام «المنظمة» عن إدراج إسرائيل على الرغم من حجم الانتهاكات ضد الأطفال الفلسطينيين يرسل «رسالة خاطئة» إلى المدافعين عن حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

على العموم، مع استمرار الإحجام عن التحرك الدولي لحماية حقوق الفلسطينيين فإن التوقعات المتعلقة بالحفاظ على أرواحهم تبدو «قاتمة» .وأمام «مجلس الأمن» في يونيو ٢٠٢٣، شبهت «ألبانيز» الأراضي الفلسطينية المحتلة بـ«سجن في الهواء الطلق»، حيث «تتعرض الأسر للحرمان من الحرية»، ويتم «حصار المدنيين في مناطق خاضعة لرقابة صارمة، مع قمع أي شكل من أشكال المقاومة، ومصادرة الأراضي ونزع الملكية» .ويظهر هذا الواقع واضحًا في إحصاءات الضحايا المدنيين في عام ٢٠٢٣ حتى تاريخه، التي ستتجاوز بالتأكيد إحصاءات عام ٢٠٢٢ . وبالنسبة إلى الأطفال على وجه الخصوص، خلص «فان إسفلد» إلى أنهم «يعيشون في واقع فصل عنصري، وعنف هيكلي»، حيث «يمكن أن يُقتلوا بالرصاص في أي وقت دون أي احتمال جدي للمساءلة».

وبينما تعالت المطالب الدولية بمحاسبة إسرائيل على انتهاكاتها الموثقة ضد المدنيين الفلسطينيين؛ فإن الاستنتاج الذي يجب استخلاصه هو أن الحكومات الغربية غير راغبة في محاسبتها، حيث تتبنى «معايير مزدوجة»، بين «محنة الأوكرانيين» الذين يقاومون محاولات الضم الروسية، و«محنة الفلسطينيين» الذين لم يُعرض عليهم أي خيار لمواجهة مستوطنين مسلحين عازمين على تدمير ممتلكاتهم، وطردهم قسرًا من أراضيهم.